الإتقان في علوم القرآن

جلال الدين السيوطي

خاتمة الحفاظ

(ت ٩١١ هـ)

طبعة جديدة محققة مخرجة الأحاديث مع الحكم

للعلامة الشيخ

شعيب الأرنؤوط

اعتنى به وعلق عليه

مصطفى شيخ مصطفى

مؤسسة الرسالة ناشرون



الإتقان في علوم القرآن

بسم الله الرحمن الرحيم

انتشار بألوان الطيف



دمشق - سوريا
ص ب : 30597

بيروت - لبنان
هاتف : ٥٤٦٧٢٠ - ٥٤٦٧٢١
فاكس : ٥٤٦٧٢٢ ١ (٩٦١)
ص ب : ١١٧٤٦٠

Resalah Publishers

Tel: 546720 - 546721
Fax: (961) 1 546722
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

E-mail:
resalah@resalah.com
Web site:
Http://www.resalah.com

الطبعة الأولى
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م

ISBN:9953-32-282-1

١ ـ ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا
يَظُنُّونَ﴾

[البقرة: ٧٨].

٢ ـ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ۝٨٧ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ﴾

[ص: ٨٧ ـ ٨٨].

٣ ـ ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾

[محمد: ٢٤].

ـ عن زياد بن لَبيد، قال: ذَكَرَ النبيُّ ﷺ شيئاً، فقال: «**وذاك عند أَوَانِ ذَهَابِ العلم**» قال: قلنا: يا رسولَ الله، وكيف يذهبُ العلمُ ونحنُ نَقرأُ القرآنَ ونُقرِئه أبناءَنا، ويُقْرِئُهُ أبناؤُنا أبناءَهم إلى يوم القيامة؟! قال: «**ثَكِلَتْكَ أمُّكَ يا ابنَ أُمِّ لَبيدٍ، إنْ كنتُ لأُرَاكَ من أفقهِ رجلٍ بالمدينة، أَوَليسَ هذه اليهود والنصارى يَقْرَؤُون التوراةَ والإنجيلَ لا يَنْتَفِعُونَ مما فيهما بشيءٍ؟**». حديث صحيح.

أخرجه أحمد (١٧٤٧٣) و(١٧٩١٩)، وابن ماجه (٤٠٤٨)، والحاكم ٣/ ٥٩٠، والطبراني في «الكبير» (٥٢٩١).

ـ عن واثلة بن الأَسْقَع أن النبيَّ ﷺ قال: «**أُعْطِيتُ مكانَ التوراةِ السَّبْعَ، وأُعْطِيتُ مكانَ الزَّبُورِ المئِينَ، وأُعْطِيتُ مكان الإنجيل المثانيَ، وفُضِّلْتُ بالمُفَصَّلِ**». إسناده حسن.

أخرجه أحمد (١٦٩٨٢)، والطيالسي (١٠١٢)، والطبراني في «الكبير» ٢٢/ (١٨٦)، وأبو عُبيد في «فضائل القرآن» ص ١١٩ ـ ١٢٠.

السبع: البقرة، آل عمران، النساء، المائدة، الأنعام، الأعراف، يونس.

المئون: ما كان من سور القرآن عددُ آيهِ مئة آية، أو تزيد عليها شيئاً أو تنقص منها شيئاً يسيراً.

المثاني: ما ثَنّى المئين فتلاها، وكان المئون لها أوائل، وكان المثاني لها ثواني.

المفصَّل: هي السور القصار الكثيرة التي تفصل بينها بـ «بسم الله الرحمن الرحيم».

ـ عن جابر بن عبد الله: أنّ عمرَ بن الخطاب أتى النبيَّ ﷺ بكتابٍ أصابَهُ من بعض أهل الكتابِ، فقَرَأَهُ على النبيِّ ﷺ فغَضِبَ وقال: «**أَمُتَهَوِّكُون فيها يا ابنَ الخطابِ، والذي نفسي بيده، لقد جئتُكم بها بيضاءَ نَقِيّةً، لا تسألوهم عن شيءٍ فيخبِرُوكم بحقٍّ فتُكَذِّبُوا به، أو بباطلٍ فَتُصَدِّقُوا به، والذي نفسي بيده، لو أنّ موسى كان حَيًّا، ما وَسِعَهُ إلَّا أَنْ يَتْبَعَنِي**».

إسناده ضعيف. أحمد (١٥١٥٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٠).

مقدمة المعتني

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والصلاة على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن القرآن الكريم هو هداية الله العظمى، ورسالته الخالدة، وهو شريعة الله ودينه الذي ارتضاه لعباده، من ابتغى الهدى في غيره فلن يُقبل منه، ومن اعتصم به فلن يَضِلَّ عن صراط ربه، وهو الروحُ الذي يطير به الإسلام إلى القلوب، والمدُّ الساري في تغذية الأرواح والنفوس، والنظامُ الكامل الكافل لسعادة الإنسان، في هذه الدنيا، ثم في الآخرة في أعالي الجِنان.

ولكن من المؤسف أن نقول: إن هذا الدستور الذي يَضُمُّ بين دفتيه ما يريده الله تعالى للمسلم من اعتقاد وعمل وسلوك، غدا اليوم قراءةً مجردة من ذلك، أو قراءة للبركة، أو قراءة إهداءٍ للأموات في مناسباتٍ اجتماعية كثيرة، وفي سورة يس التي تُقرأ على الأموات قولُه تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ۝٦٩ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [يس: ٦٩ ـ ٧٠]!!!

* * *

ولا يقصد بقراءة القرآن المطلوبة إصدارُ الأصوات بالمدّ والغُنّة والإخفاء والإظهار فحسب، بل إن هذه وسائلُ تؤدي إلى أن يأخذ المعنى امتدادَهُ الكاملَ في النفس والعقل والشعور، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، فما أثر هذا الاستماعِ والإنصات إذا اقتصَرَ على متابعة الأصوات المترددة مهما بلغ صاحبها من إتقانها وحُسْن إخراجها؟ بل المرادُ ـ لا غير ـ الفهمُ والتدبُّر وإعمال العقل والفكر، ولا نذهب بعيداً، فهؤلاء الجنُّ أنفسُهم لم يَتَأَتَّ لهم الإيمانُ إلا بعد سماع القرآن الكريم وفَهْم معانيه مما أدَّى بهم إلى الإيمان، ﴿فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾ [الجن: ١ ـ ٢] فكيف أدركوا هدايتَه إلى الرشد لو لم يفهموا معانيه؟

* * *

والكافرون أنفسُهم أدركوا قدرة القرآن على التأثير في سامعه؛ فقد وَصَفَ الله تعالى موقفَ الكافرين العرب، وخوفَهم من سماع القرآن الكريم المؤثِّر برفعة أدائه العربي وقوةِ أسلوبه، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصلت: ٢٦] فهم يَخْشَوْنَ تأثيرَه إذا سمعوه، ولذلك يَصُمُّون آذانَهم عن سماعه، ويتواصَوْنَ بالشَّغَب على مجالسه... ولعل هذا يفسِّرُ لنا سرَّ استفتاح بعض القنوات والإذاعات العالمية؛ ذاتِ الصبغة غير الإسلامية، برامجَها وبدايات بَثّها بآياتٍ من القرآن الكريم!!

إن الإنسان في دنيا الناس يقرأ ليتعلم، أما نحن فنتعلم لنقرأ!! لأن الهَمَّ كلَّه ينصرف إلى حسن الأداء، وضبط الشكل، وسلامة المشافهة، وقد لا يجد الإنسان أثناء القراءة فرصة للانصراف إلى التدبر والتأمل، وغاية جهده إتقان الشكل!! إننا لا نُهَوِّن من أهمية ضبط الشكل، وحُسْن الإخراج،

وسلامة المشافهة، لكننا ندعو إلى إعادة النظر بالطريقة، حتى نصل إلى مرحلة التأمل والتفكُّر والتدبُّر التي تترافق مع القراءة.

إنني أدعو القائمين على برامج تحفيظ القرآن الكريم إلى أن يُعيدوا النظر في أسلوب الحفظ وتوصيل القرآن إلى الأجيال القادمة، فالأمر يحتاج إلى مدارسةٍ وطريقةٍ تربوية تجعلنا نَسْتَجيشُ المعانيَ، ونَحْيا بها ولها، ولا نكوّن أشرطةَ تسجيل، كلٌّ ما لديها أنها تستوعب الألفاظ، وانتهى الأمر.

إن سالم بن معقل، مولى أبي حذيفة (ت: ١٢هـ) في غزوة أحد، لما رأى العدو قد أحاط من كل جانب ثبت وغرس حربته، وأبى أن يتزحزح من مكانه وقال: «بئس حاملُ القرآن أنا إن أُوتيتم من قبلي» فكان نموذجاً للقرآن الكريم عندما ينطلق قذيفة حية لأداء رسالة الهدى والنور.

* * *

وأشهد لو أن العربية كانت تعيش على ألسنة العرب اليوم أيام شبابها، إذاً لكان للقرآن أثرٌ فريد في حياتهم الفكرية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية.

ولكن عدوّاً شَرِساً لهذه الأمة عَرَفَ كيف يُسَدِّد الطعنةَ إليها، وأدرك السبيلَ إلى تجفيف رَوَافِدِ العِزّ في حياتها، فانحطّ في أسباب الكيد لثقافتها العربية وذاتيتها الإسلامية، عن طريق إبعادها عن سلطان هذا الكتاب وحَجْبها عن أسباب التأثُّر به.

* * *

إن هذا القرآن هو ما بقي من وحي السماء في هذه الدنيا، ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢]، ما شانه نقصٌ ولا شابته زيادة منذ نزل إلى يوم الناس هذا، فهو بحفظ الله مصونٌ من أهواء الناس، ووساوس الجن والناس...

وبقاء هذا القرآن هو العزاء الوحيدُ عن ضياع مواريث النبوات الأولى؛ لأنه استوعب زُبْدَتَها، وقدم في هِدَاياته خلاصةً كافية لها، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلى: ١٨ ـ ١٩].

* * *

وفي هذا الكتاب الكريم دعواتٌ صارخة للتدبر فيه، وفي الكون والإنسان والحياة؛ ففي سورة البقرة دعوةٌ وتوجيه للعناية بهذا الكائن الحي من أجل توفير الغذاء للبشر كافة، وفي سورة النساء مَلْمَحٌ لطيف للاهتمام بنصف سكان الأرض وهم الأمهات والأخوات والزوجات والبنات، ومعهن تكون المودة والرحمة والسكينة.

وفي سورة الأنعام حثٌّ لدراسة عالم الحيوان والعناية بالأنعام.

وفي سورة النحل تأكيد على العناية بعالم الحشرات، ودورها في إنتاج الغذاء الشافي الضروري لحياة الإنسان ونشاطه وعافيته.

وفي سورة العنكبوت إشارة إلى امتلاك القوة الحقيقية وعدم الاغترار بمظاهر القوة، وفي سورة

الروم دعوة لدراسة الحضارات وكيفية نشوئها وازدهارها وآثارها الحضارية، وفي سورة سبأ يمكن القول: إن فيها دراسة أسباب نشوء الحضارة التي ازدهرت واشتهرت ببناء السدود التي تعدّ بالمئات، والتي شيدت في الجزيرة العربية للاستفادة من مواسم الأمطار لتخزينها والاستفادة منها في التنمية الزراعية الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة من أجل الكفاية وتعميم الرخاء والرفاه...

وفي سورة الشورى تأكيد على دور الشورى والتشاور في ازدهار التشريع والقانون، وفي سورة الحديد عناية بالمعادن الثمينة، وصناعة الخلائط والسبائك النادرة ذات المواصفات المتينة.

وفي سورة الدخان إشارة لدراسة تأثير الدخان في الغلاف الجوي.

وفي السُّور الكريمة: البروج والنجم والقمر والشمس والفجر والليل والضحى دعوةٌ لدراسة الفضاء والفلك، وما فيه من مجرات وعوالم وكائنات، وفي سورة الحشر والصف والعاديات والفيل دراسة للعلوم الحربية والعسكرية، وفي سورة اقرأ والقلم دعوة للعلم والتعليم والبحث العلمي والعناية بأدوات الكتابة...

لا عجب أن تكثر الدراسات حول هذا الكتاب الخالد حتى لا تُحصى، وأن تفيض القرائح والأقلام بالمؤلفات من دراسته حتى لا تستقصى، لا تنقضي عجائبه، ولا يَخْلَقُ على كثرة الردّ.

وبعدُ: فهذا هو كتاب «**الإتقان في علوم القرآن**» للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى، المتوفى سنة (٩١١هـ)، أكرِمتُ بخدمته رجاء أن أُدلي بدلوي في خدمة هذا الكتاب الكريم، كي لا نُحْرَمَ من الأجر في قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه عثمان بن عفان مرفوعاً: «**خيركم من تعلم القرآن وعلَّمه**»[١].

وكانت الخدمة محصورة فيما يلي:

١ ـ سبق لهذا الكتاب أن طُبع في دمشق وبيروت والقاهرة، فأفدنا من هذه الطبعات، وكانت بمجملها ثلاثَ طبعات.

٢ ـ حررتُ النص ما استطعتُ إلى ذلك من خلال ضبطه، وتوزيع فقراته، واستعنا باللون الأسود القاتم والأحمر في سبيل ذلك.

٣ ـ خرجت الآيات الكريمة، وكان نقلها من خط المصحف برواية حفص، وذلك أمناً من التحريف أو التغيير أو التبديل!!

٤ ـ خرجت الأحاديث الشريفة تخريجاً مختصراً، وذلك بعزوه إلى اسم المخرج مع ذكر الرقم[٢] عقب الحديث مباشرة، وبعد وضعه بين معقوفتين.

---

(١) أخرجه البخاري: ٥٠٢٧، ومسلم: ٤١٢.

(٢) وكان الاعتماد على ما يلي:

أ ـ مسند أحمد: ترقيم مؤسسة الرسالة.

=

٥ ـ نقلتُ حكم العلماء على الحديث، قد أصرح باسمهم وقد لا أصرح، إلا ما كان من المصنف السيوطي رحمه الله تعالى، فاكتفيتُ بحكمه، بعد أن جعلته بلون غامق.

٦ ـ ما كان مفهوماً من سياق الكلام أغفلتُه ولم أشرحه؛ إعمالاً لعقل القارئ، وما لم يكن مفهوماً شرحتُه بإيجاز قدر ما يغدو المعنى واضحاً.

٧ ـ عزوتُ أقوال العلماء إلى مواضعها في الكتب بالجزء والصفحة إن كان الكتاب أكثر من جزء، وبالصفحة إن كان جزءاً واحداً، ما لم يكن كتاب حديث فبالرقم كـ «الجامع الصغير» للطبراني.

٨ ـ ترجمت للأعلام مبيناً اسمه ولقبه ومكانته العلمية وسنة وفاته، مع ذكر المرجع أو المصدر لمن رغب الاستزادة أو التأكد!!

٩ ـ جعلت فهرساً للأعلام في آخر الكتاب.

١٠ ـ ترجمت للمصنف السيوطي رحمه الله تعالى ترجمة مختصرةً، مع ذكر المراجع والمصادر لمن رغب بالاستزادة.

وختاماً: هذا جُهْدُ المقلّ، فمن رأى خيراً فلا يَحْمَدَنَّ إلا الله تعالى، إذ وَفَّق وأعان، ومن رأى غير ذلك فلا يلومَنَّ إلى تقصيره وضَعْفَهُ، والله الغفورُ ذو الرحمة الواسعة.

اللهم لا تُعَذِّب لساناً يُخبر عنك، ولا عيناً تنظر إلى علوم تدُلُّ عليك، ولا قَدَماً تمشي إلى خدمتك، ولا يداً تكتُبُ حديثَ رسولك، فبعِزَّتك لا تدخلني النارَ، فقد عَلِمَ أهلُها أني كنتُ أذُبُّ عن دينك. اللهم آمين، آمين.

وكتبه

مصطفى شيخ مصطفى

الأحد الثالث عشر من ربيع الأول ١٤٢٨هـ
الموفق (١) نيسان ٢٠٠٧م

=

ب ـ البخاري: ترقيم فؤاد عبد الباقي المشهور.

ج ـ مسلم: ترقيم طبعة دار السلام والفيحاء المتسلسل.

د ـ الترمذي وأبو داود وأبو ماجه: ترقيم دار السلام والفيحاء.

هـ ـ النسائي إن كان في «الكبرى» ترقيم مؤسسة الرسالة، وإن كان في «المجتبى» فترقيم دار السلام والفيحاء، وباقي المراجع الحديثية على ما هو معروف عند المشتغلين بهذا الفن.

ترجمة جلال الدين السيوطي

٩١١هـ

هو عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، الإمام الحافظ المؤرخ الأديب، من أسيوط مصر.

نشأ يتيماً فحفظ القرآن وله دون ثمان سنين، ولزم مشايخَ كباراً منهم البلقيني والحافظ المناوي، وتقي الدين الشبلي، ومحيي الدِّين الكافيجي، وسيف الدِّين الحنفي.

قال السيوطي: ولما حججت شربت ماء زمزم لأمور منها: أن أصل في الفقه إلى رتبة سراج الدِّين البُلْقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر.

رزقه الله التَّبَحُّر في التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبديع.

والسيوطي مجددٌ من مجددي هذه الأمَّة على رأس المئة التاسعة.

نشأ بينه وبين علماء عصره تنافسٌ شديدٌ حتى وصل إلى حدِّ الحسد والاتِّهام.

والحقُّ: أن السيوطي قد بلغ رتبةً عاليةً في ضبط المذهب الشافعي، وتخريجه وجمع الأقوال المختلفة لوجوهه ونظائره، ودرايته بأصول المذهب.

بلغت آثاره فيما عدَّ المستشرق بروكلمان (٤١٥) مصنفاً، وذكر الأستاذ جميل بك العظم (٥٧٦) مصنفاً.

من أشهر هذه المصنفات:

«الإتقان في علوم القرآن» ـ وهو كتابنا هذا ـ، «الدُّر المنثور في التفسير بالمأثور»، «تفسير الجلالين»، «تدريب الراوي»، «الأشباه والنظائر في الفقه»، و«الأشباه والنظائر في النحو»، «جمع الجوامع»، «طبقات المفسرين»، «إسعاف المبطأ في رجال الموطأ»، «حسن المحاضرة».

شبهة وردُّها:

قيل: إن السيوطي أخذ هذه المصنفات الكثيرة من المكتبة المحموديَّة وغيرها، والتي لا عهد لكثيرٍ من العصريين بها في فنون عدَّة، فغيَّر فيها يسيراً، وقدَّم وأخَّر، ونسبها لنفسه.

وهذه الخزانة كانت في أمانة الحافظ ابن حجر العسقلاني، وكان بها نحوٌ من أربعة آلاف مجلد.

وقال عنها ابن حجر: إنَّ الكتب التي بها ـ وهي كثيرةٌ جداً ـ من أنفس الكتب الموجودة الآن بالقاهرة، وهي من جمع البرهان ابن جماعة في طول عمره، فاشتراها محمود الأستادار من تركته بعد موته، ووقفها وشَرَط أن لا يخرُج منها شيء من مدرسته. اهـ.

والحقُّ أنَّه لا عَيْبَ في النقل عن السابقين، مادام صاحب النقل يعزو الأقوال لأصحابها، وأحياناً كثيرةً يذكر مصادرها من كتبهم.

أما أنَّ السيوطي انتحل هذه المؤلفات فذاك أمرٌ دونه الإثبات والبينات.

قال السيوطي في «**المزهر**»: ومن بركة العلم وشكره، عَزْوُهُ إلى قائله...ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء، مبيناً كتابه الذي ذكر فيه[1].اهـ.

  

(١) «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» (٢/ ٣١٩). وانظر مصادر ترجمة السيوطي في: «الضوء اللامع» للسخاوي (٤/ ٦٥ ـ ٧٠)، «شذرات الذهب» (٨/ ٥١ ـ ٥٥)، وفي «حسن المحاضرة» (١/ ١٨٨) ترجمة له من إنشائه، «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» لنجم الدِّين الغزي (١/ ٢٢٦)، «البدر الطالع» للشوكاني (١/ ٣٢٨ ـ ٣٣٥)، «هدية العارفين» (١/ ٥٣٤ ـ ٥٤٤)، «الأعلام» (٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)، مقدمة «تدريب الراوي» للأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف، مقدمة «الأشباه والنظائر» في الفقه للأستاذ محمد المعتصم بالله البغدادي. وللأستاذ الدكتور بديع اللحام: «الإمام السيوطي محدثاً» (أطروحة دكتوراه)، وللدكتور محمد يوسف شربجي: «الإمام السيوطي مفسراً» (أطروحة دكتوراه).

مقدمة المؤلف

وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة، الحَبر البحر الفهَّامة، المحقق المدقّقُ الحجة، الحافظ المجتهد شيخ الإسلام والمسلمين، وارث علوم سيد المرسلين، جلال الدين، أوحدُ المجتهدين، أبو الفضل عبد الرحمن ابن سيدنا الشيخ المرحوم كمال الدين، عالم المسلمين أبو المناقب أبو بكر السيوطي الشافعي:

الحمدُ للهِ الذي أَنزل على عبده الكتاب؛ تبصرةً لأُولي الألباب، وأودعه من فنون العلوم والحِكم العَجَبَ العُجاب، وجعله أجلَّ الكتب قدراً، وأغزرَها علماً، وأعذَبَها نظماً، وأبلَغَها في الخطاب: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨] ولا مخلوقٍ، ولا شبهة فيه ولا ارتياب.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ربّ الأرباب، الذي عَنَت لقيّوميّته الوجوهُ، وخضعت لعظمته الرِّقابُ.

وأشهد أنَّ سيدنا محمداً عبده ورسوله المبعوث من أكرم الشعوب وأشرف الشِّعاب، إلى خير أُمَّة بأَفضل كتاب، وصلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الأنجاب، صلاة وسلاماً دائمَيْنِ إلى يوم المآب.

وبعد، فإنَّ العلم بحر زخَّار، لا يُدرَك له من قرار، وطودٌ شامخ لا يُسلكُ إلى قُنَّته[1] ولا يُصار، مَنْ أراد السبيل إلى استقصائه لم يبلغ إلى ذلك وصولاً، ومَنْ رام الوصول إلى إحصائه لم يَجد إلى ذلك سبيلاً، كيف وقد قال تعالى مخاطباً لخلقه: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾؟ [الإسراء: ٨٥].

وإنَّ كتابنا القرآن لهو مفجَر العلوم ومنبعها، ودائرة شمسها ومطلعها، أودَعَ فيه سبحانه وتعالى علمَ كلّ شيء، وأبان فيه كلَّ هدْيٍ وغيّ، فترى كلّ ذي فنٍّ منه يستمدّ، وعليه يعتمد؛ فالفقيه يَستنبط منه الأحكامَ، ويَستخرجُ حكمَ الحلال والحرام، والنَّحويُّ يبنِي منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطإِ القول من صوابه، والبيانيُّ يهتدي به إلى حُسن النظام، ويعتبر مسالك البلاغة في صوغ الكلام.

وفيه من القصص والأخبار ما يذكِّر أُولي الأبصار، ومن المواعظ والأمثال ما يزدجر به أولو الفكر والاعتبار، إلى غير ذلك من علوم لا يقدِر قدرَها إلَّا مَنْ علم حصرها.

هذا مع فصاحة لفظ، وبلاغة أُسلوب، تبهَر العقول وتسلُب القلوب، وإعجازِ نظمٍ لا يَقْدِر عليه إلا علَّام الغيوب.

ولقد كنتُ في زمان الطلب أتعجَّب من المتقدّمين؛ إذْ لم يدوّنوا كتاباً في أنواع علوم القرآن، كما وضعوا ذلك بالنِّسبة إلى علم الحديث، فسمعت شيخنا أستاذ الأستاذين، وإنسان عين الناظرين،

---

(١) قنته: قنة كل شيء: أعلاه. «مختار الصحاح»: قنن.

خلاصة الوجود علامة الزمان، فخر العصر وعين الأوان: أبا عبد الله محيي الدين الكافِيَجيّ[١] ـ مدَّ الله في أجله، وأسبغ عليه ظِلَّه ـ يقول: قد دونتُ في علوم التفسير كتاباً لم أُسْبَق إليه، فكتبته عنه فإذا هو صغير الحجم جدًّا، وحاصل ما فيه بابان:

الأول: في ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسُّورة والآية.

والثاني: في شروط القول فيه بالرأي.

وبعدهما خاتمة في آداب العالم والمتعلِّم.

فلم يَشْفِ لي ذلك غليلاً، ولم يهدِني إلى المقصود سبيلاً.

ثم أوقفني شيخنا شيخُ مشايخ الإسلام قاضي القضاة وخلاصة الأنام حامل لواء المَذهب المُطلبيّ علَمُ الدِّين البُلْقيني[٢] رحمه الله تعالى على كتاب في ذلك لأخيه قاضي القضاة جلال الدين. سمَّاه: «**مواقع العلوم من مواقع النجوم**» فرأيته تأُليفاً لطيفاً، ومجموعاً ظريفاً، ذا ترتيبٍ وتقرير، وتنويع وتحبير. قال في خُطبته:

قد اشتهرت عن الإمام الشافعيِّ رضي الله عنه مخاطبةٌ لبعض خلفاء بني العبَّاس، فيها ذِكْر بعض أنواع القرآن، يحصُل منها لمقصدنا الاقتباس. وقد صنَّف في علوم الحديث جماعةٌ في القديم والحديث، وتلك الأنواع في سنده دون متنه، وفي مُسنديه وأهل فَنّه، وأنواعُ القرآن شاملة وعلومه كاملة. فأردتُ أن أذكُرَ في هذا التصنيف ما وصل إلى علمي، ممّا حواه القرآن الشريف من أنواع علمه المنيف [العالي]، وينحصر في أمور:

الأول: مواطن النزول وأوقاته ووقائعه، وفي ذلك اثنا عشر نوعاً: المكيّ، المدنيّ، السفريّ، الحضريّ، الليليّ، النهاريّ، الصيفي، الشتائي، الفراشي، النَّومي، أَسباب النزول، أَوَّل ما نزل، آخر ما نزل.

الأمر الثاني: السَّند، وهو ستة أنواع: المتواتر، الآحاد، الشاذ، قراءات النبيّ ﷺ، الرُّواة، الحُفَّاظ.

الأمر الثالث: الأَداء، وهو ستة أنواع: الوقف، الابتداء، الإمالة، المدّ، تخفيف الهمزة، الإدغام.

الأمر الرابع: الألفاظ، وهو سبعة أنواع: الغريب، المعرَّب، المجاز، المشترك، المترادف، الاستعارة، التشبيه.

---

(١) الكافيجي: محمد بن سليمان، من كبار العلماء بالمعقولات، لازمَهُ السيوطيُّ أكثر من (١٤) عاماً (ت: ٨٧٩ هـ). «شذرات الذهب» ٧/ ٣٢٦.

(٢) البُلْقيني: عبد الرحمن بن عمر، من علماء الحديث بمصر، وإليه انتهت رياسة الفتوى (ت: ٨٢٤ هـ). «شذرات الذهب» ٧/ ١٦٦.

الأمر الخامس: المعاني المتعلقة بالأحكام، وهو أربعة عشر نوعاً: العامّ الباقي على عمومه، العامّ المخصوص، العام الذي أُريد به الخصوص، ما خصَّ فيه الكتابُ السّنةَ، ما خصَّصت فيه السنَّةُ الكتابَ، المجمَل، المبيَّن، المؤوّل، المفهوم، المطلق، المقيَّد، الناسخ والمنسوخ، نوع من الناسخ والمنسوخ، وهو ما عُمل به من الأحكام مدّة معيَّنة والعاملُ به واحدٌ من المكلفين.

الأمر السادس: المعاني المتعلِّقة بالألفاظ، وهو خمسة أنواع: الفصل، الوصل، الإيجاز، الإطناب، القصر.

وبذلك تكمَّلت الأنواعُ خمسين. ومن الأنواع ما لا يدخُل تحت الحصر: الأسماء، الكنى، الألقاب، المبهمات.

فهذا نهاية ما حصِر من الأنواع.

هذا آخر ما ذكره القاضي جلال الدين في الخُطبة، ثم تكلَّم في كل نوع منها بكلام مختصَر يحتاج إلى تحرير وتتمّات وزوائد مهمات. فصنفت في ذلك كتاباً سمّيته: «**التحبير في علوم التفسير**» ضمَّنْتُه ما ذكر البُلْقيني من الأنواع مع زيادة مثلها، وأَضفت إليه فوائدَ سمحت القريحة بنقلها، وقلت في خُطبته:

أما بعد: فإنَّ العلوم وإن كثُر عددها، وانتشر في الخافقين [شرق الأرض وغربها] مَدَدُها، فغايتها بحرٌ قعره لا يُدرَك، ونهايتُها طَوْدٌ شامخ لا يستطاع إلى ذِرْوته أن يُسلك، ولهذا يفتَح لعالِم بعد آخر من الأبواب ما لم يتطرّق إليه من المتقدمين الأسباب.

وإن مما أهمل المتقدمون تدوينَه حتى تحلى في آخر الزمان بأحسن زينة: **علمَ التفسير** الذي هو كمصطلح الحديث، فلم يدوّنْه أحدٌ لا في القديم ولا في الحديث، حتى جاء شيخ الإسلام وعمدةُ الأنام، علّامة العصر، قاضي القضاة جلال الدين البُلْقِينيّ رحمه الله تعالى، فعمل فيه كتابَه: «**مواقع العلوم من مواقع النجوم**». فنقَّحه وهذَّبه، وقسَّم أنواعه ورتَّبه، ولم يُسبَق إلى هذه المرتبة، فإنَّه جعله نيّفاً وخمسين نوعاً، منقسمة إلى ستة أقسام، وتكلَّم في كلِّ نوع منها بالمتين من الكلام، فكان كما قال الإمام أبو السعادات ابن الأثير في مقدِّمة «**نهايته**»[١]: كلّ مبتدئ لشيءٍ لم يُسبَق إليه، ومبتدع لأمر لم يتقدَّم فيه عليه، فإنَّه يكون قليلاً ثم يكثر، وصغيراً ثم يكبُر.

فظهر لي استخراجُ أنواع لم يسبِق إليها، وزيادة مهمات لم يستوفِ الكلام عليها، فجرَّدت الهمة إلى وضع كتاب في هذا العلم، وأجمع به إن شاء الله تعالى شواردَه، وأضمّ إليه فوائده، وأنظُم في سلكه فرائدَه؛ لأكون في إيجاد هذا العلم ثاني اثنين، وواحداً في جمع الشتيت منه كألف أو كألفين، ومصيِّراً فنَّي التفسيرِ والحديثِ في استكمال التقاسيم إلْفَيْن. وإذْ برز نَوْر كِمَامه[٢] وفاح، وطَلع بدر كماله ولاحَ، وأَذِن فجره بالصَّباح، ونادى داعيه بالفلاح، سميته بـ«**التحبير في علوم التفسير**». وهذه فِهرِست الأنواع بعد المقدِّمة:

---

(١) «النهاية في غريب الحديث» ١/ ٥، وابن الأثير: المبارك بن أبي الكرم (ت: ٦٠٦ هـ). «وفيات الأعيان» ٤/ ١٤١.

(٢) الكِمَامة: غطاء زهر النخيل ونحوه من الأشجار. والنَّور: هو الزهر. «مختار الصحاح»: كَمَمَ، نَوَرَ.

النوع الأول والثاني:	المكيّ والمدنيّ.
الثالث والرابع:	الحضَريُّ والسَّفَرِيّ.
الخامس والسادس:	النهاريّ والليليّ.
السابع والثامن:	الصَّيْفيّ والشتائيّ.
التاسع والعاشر:	الفِراشيّ والنَّوميّ.
الحادِي عشر:	أسباب النّزول.
الثاني عشر:	أوّل ما نزل.
الثالث عشر:	آخر ما نزل.
الرابع عشر:	ما عُرف وقت نزوله.
الخامس عشر:	ما أُنزلَ فيه ولم ينزل على أحد من الأنبياء.
السادس عشر:	ما أُنزل منه على الأنبياء.
السَّابع عشر:	ما تكرَّر نزوله.
الثامن عشر:	ما نَزَلَ مفرّقاً.
التاسع عشر:	ما نزل جَمْعاً.
العشرون:	كيفية إنزاله.

وهذه كلها متعلِّقة بالنزول.

الحادي والعشرون:	المتواتر.
الثاني والعشرون:	الآحاد.
الثالث والعشرون:	الشاذّ.
الرابع والعشرون:	قراءات النبي ﷺ.
الخامس والسادس والعشرون:	الرواة والحفاظ.
السابع والعشرون:	كيفيّة التَّحمّل.
الثامن والعشرون:	العالي والنَّازل.
التاسع والعشرون:	المسلسل.

وهذه متعلِّقة بالسَّند.

الثلاثون:	الابتداء.
الحادي والثلاثون:	الوقف.
الثاني والثلاثون:	الإمالة.

الثالث والثلاثون: المد.

الرابع والثلاثون: تخفيف الهمزة.

الخامس والثلاثون: الإدغام.

السادس والثلاثون: الإخفاء.

السابع والثلاثون: الإقلاب.

الثامن والثلاثون: مخارج الحروف.

وهذه متعلقة بالأداء.

التاسع والثلاثون: الغريب.

الأربعون: المعرَّب.

الحادي والأربعون: المجاز.

الثاني والأربعون: المشترك.

الثالث والأربعون: المترادف.

الرابع والخامس والأربعون: المحكَم والمتشابه.

السادس والأربعون: المشكل.

السابع والثامن والأربعون: المجمَل والمبيّن.

التاسع والأربعون: الاستعارة.

الخمسون: التشبيه.

الحادي والثاني والخمسون: الكناية والتعريض.

الثالث والخمسون: العام الباقي على عمومه.

الرابع والخمسون: العامّ المخصوص.

الخامس والخمسون: العامّ الذي أُريدَ به الخصوصُ.

السادس والخمسون: ما خصّ فيه الكتابُ السنَّةَ.

السابع والخمسون: ما خصت فيه السُّنةُ الكتابَ.

الثامن والخمسون: المؤوَّل.

التاسع والخمسون: المفهوم.

الستون والحادي والستون: المطلق والمقيَّد.

الثاني والثالث والستون: الناسخ والمنسوخ.

الرابع والستون: ما عمل به واحد ثم نسخ.

وهذا آخر ما ذكرته في خطبة «التحبير». وقد تمَّ هذا الكتاب ولله الحمد من سنة اثنتين وسبعين، وكتبه مَن هو في طبقة أشياخي من أُولي التحقيق.

ثم خطَر لي بعد ذلك أن أؤلِّف كتاباً مبسوطاً، ومجموعاً مضبوطاً، أسلُكُ فيه طريق الإحصاء، وأمشي فيه على منهاج الاستقصاء. هذا كله وأنا أظن أني متفرِّد بذلك، غيرُ مسبوق بالخوض في هذه المسالك، فبينا أنا أُجيل في ذلك فكراً، أُقدِّم رجلاً وأُؤخِّر أخرى، إذ بلغني أن الشيخ الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، أحد متأخِّري أصحابنا الشافعيين، أَلَّف كتاباً في ذلك حافلاً، يسمى «البرهان في علوم القرآن»، فتطلَّبته حتى وقفتُ عليه، فوجدته قال في خُطبته[1]:

لمَّا كانت علوم القرآن لا تُحصى، ومعانيه لا تُستقصى، وجبت العناية بالقدْر الممكن. ومما فات المتقدمين وضعُ كتاب يشتمل على أنواع علومه، كما وضع النَّاسُ ذلك بالنسبة إلى علم الحديث؛ فاستخرت الله تعالى ـ وله الحمد ـ في وضع كتاب في ذلك، جامع لما تكلم الناس في فنونه، وخاضوا في نُكته وعيونه، وضمّنتهُ من المعاني الأنيقة، والحِكَم الرشيقة، ما بهرَ القلوب عجباً[2]، ليكونَ مفتاحاً لأبوابه، عنواناً على كتابه، معيناً للمفسر على حقائقه، مطلعاً على بعض أسراره ودقائقه، وسمّيتُهُ: «البرهان في علوم القرآن» وهذه فِهرِست أنواعه:

النوع الأوّل: معرفة سبب النزول.

الثاني: معرفة المناسبة[3] بين الآيات.

الثالث: معرفة الفواصل.

الرابع: معرفة الوجوه والنظائر.

الخامس: علم المتشابه.

السادس: علم المبهمات.

السابع: في أسرار الفواتح.

الثامن: في خواتم السور.

التاسع: في معرفة المكيّ والمدني.

العاشر: في معرفة أوّل ما نزل.

الحادي عشر: معرفة على كمْ لغةٍ نزل.

الثاني عشر: في كيفية إنزاله.

---

(١) «البرهان» ١/١٠٢، والزركشي: محمد بن بهادُر، أبو عبد الله، عالم شافعي أصولي (ت: ٧٩٤ هـ). «الدرر الكامنة» ٤/١٦.

(٢) في «البرهان»: ما يهز القلوب طرباً، ويبهر العقول عجباً.

(٣) في «البرهان»: معرفة المناسبات..

الثالث عشر: في بيان جمعه ومَنْ حفِظه من الصحابة.

الرابع عشر: معرفة تقسيمه.

الخامس عشر: معرفة أسمائه.

السادس عشر: معرفة ما وقع فيه من غير لغة الحجاز.

السابع عشر: معرفة ما فيه من غير لغة العرب.

الثامن عشر: معرفة غريبه.

التاسع عشر: معرفة التصريف.

العشرون: معرفة الأحكام.

الحادي والعشرون: معرفة كون اللفظ أو التركيب أحسن وأفصح.

الثاني والعشرون: معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص.

الثالث والعشرون: معرفة توجيه القرآن.

الرابع والعشرون: معرفة الوقف.

الخامس والعشرون: علم مرسوم الخط.

السادس والعشرون: معرفة فضائله.

السابع والعشرون: معرفة خواصّه.

الثامن والعشرون: هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟

التاسع والعشرون: في آداب تلاوته.

الثلاثون: في أنه هل يجوز في التصانيف والرسائل والخطب استعمالُ بعض آيات القرآن؟

الحادي والثلاثون: معرفة الأمثال الكامنة فيه.

الثاني والثلاثون: معرفة أحكامه.

الثالث والثلاثون: معرفة جدله.

الرابع والثلاثون: معرفة ناسخه ومنسوخه.

الخامس والثلاثون: معرفة مُوهم[1] المختلف.

السادس والثلاثون: معرفة المحكم من المتشابه.

السابع والثلاثون: في حُكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

الثامن والثلاثون: معرفة إعجازه.

---

(١) في «البرهان»: توهّم.

التاسع والثلاثون: معرفة وجوب متواتِره.

الأربعون : في بيان معاضدة السنَّةِ الكتابَ.

الحادي والأربعون: معرفة تفسيره.

الثاني والأربعون: معرفة وجوه المخاطبات.

الثالث والأربعون: بيان حقيقته ومجازه.

الرابع والأربعون: في الكنايات والتعريض.

الخامس والأربعون: في أقسام معنى الكلام.

السادس والأربعون: في ذكر ما تيسر من أساليب القرآن.

السابع والأربعون: في معرفة الأدوات.

* * *

واعلم أنه ما مِن نوع من هذه الأنواع إلّا ولو أراد الإنسان استقصاءه، لاستفرغ عمره ثم لم يُحكِم أمرَه، ولكن اقتصرنا من كلِّ نوع على أصوله، والرَّمز إلى بعض فصوله؛ فإن الصناعةَ طويلةٌ، والعمرَ قصيرٌ، وماذا عسى أن يبلغ لسان التقصير؟[١].

هذا آخر كلام الزركشي في خطبته.

ولما وقفتُ على هذا الكتاب ازددت به سروراً، وحَمِدْتُ الله كثيراً، وقويَ العزم على إبراز ما أضمرتُهُ. وشَدَدْتُ الحزم في إنشاء التَّصنيف الذي قصدتُهُ، فوضعت هذا الكتاب العليّ الشانِ، الجليَّ البرهان، الكثير الفوائد والإتقانِ، ورتبت أنواعَهُ ترتيباً أنسب من ترتيب «**البرهان**»، وأدمَجْت بعضَ الأنواع في بعض، وفصّلت ما حقُّه أن يُبان، وزدته على ما فيه من الفوائد والفرائد، والقواعد والشوارد ما يشنّف الآذان، وسميته: بـ«**الإتقان في علوم القرآن**». وسترى في كلِّ نوع منه إن شاء الله تعالى ما يصلح أن يكون بالتصنيف مفرداً، وستروَى من مناهله العذبة ريًّا لا ظمأً بعده أبداً. وقد جعلته مقدِّمة للتفسير الكبير الذي شرعت فيه، وسميته بـ«**مجمع البحرين، ومطلع البدرين، الجامع لتحرير الرواية، وتقرير الدراية**».

ومن الله أستمد التوفيق والهداية، والمعونة والرعاية، إنَّه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أُنيب. وهذه فِهرِست أنواعه:

النوع الأول: معرفة المكي والمدني.

الثاني : معرفة الحضريّ والسفريّ.

---

(١) بعدها في «البرهان» هذا البيت:

قالوا خذ العينَ من كُلٍّ فقلت لهم ... في العين فضلٌ ولكن ناظر العَيْن

الثالث : النهاريّ واللَّيليّ.
الرابع : الصيفيّ والشِّتائيّ.
الخامس : الفراشيّ والنوميّ.
السادس : الأرضيّ والسمائي.
السابع : أوّل ما نزل.
الثامن : آخر ما نزل.
التاسع : أسباب النزول.
العاشر : ما نزل على لسان بعض الصحابة.
الحادي عشر: ما تكرر نزوله.
الثاني عشر: ما تأخَّر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه.
الثالثَ عشر: معرفة ما نزل مفرّقاً وما نزل جمعاً.
الرابع عشر: ما نزل مشيَّعاً وما نزل مفرداً.
الخامس عشر: ما أُنزل منه على بعض الأنبياء وما لم ينزل منه على أحد قبل النبي ﷺ
السادس عشر: في كيفية إنزاله.
السابع عشر: في معرفة أسمائه وأسماء سُوره.
الثامن عشر: في جمعه وترتيبه.
التاسع عشر: في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه.
العشرون : في حُفَّاظه ورواته.
الحادي والعشرون: في العالي والنازل.
الثاني والعشرون: معرفة المتواتر.
الثالث والعشرون: في المشهور.
الرابع والعشرون: في الآحاد.
الخامس والعشرون: في الشاذّ.
السادس والعشرون: الموضوع.
السابع والعشرون: المدرَج.
الثامن والعشرون: في معرفة الوقف والابتداء.
التاسع والعشرون: في بيان الموصول لفظاً المفصول معنًى.
الثلاثون : في الإمالة والفتح وما بينهما.

الحادي والثلاثون: في الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب.

الثاني والثلاثون: في المدِّ والقصر.

الثالث والثلاثون: في تخفيف الهمزة.

الرابع والثلاثون: في كيفية تحمُّله.

الخامس والثلاثون: في آداب تلاوته.

السادس والثلاثون: في معرفة غريبه.

السابع والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز.

الثامن والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة العرب.

التاسع والثلاثون: في معرفة الوجوه والنظائر.

الأربعون: في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسِّر.

الحادي والأربعون: في معرفة إعرابه.

الثاني والأربعون: في قواعد مهمَّة يحتاج المفسر إلى معرفتها.

الثالث والأربعون: في المحكَم والمتشابه.

الرابع والأربعون: في مقدَّمه ومؤخّره.

الخامس والأربعون: في خاصّه وعامّه.

السادس والأربعون: في مجمَله ومبيّنه.

السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه.

الثامن والأربعون: في مشكِله وموهم الاختلاف والتناقض.

التاسع والأربعون: في مطلقه ومقيّده.

الخمسون: في منطوقه ومفهومه.

الحادي والخمسون: في وجوه مخاطباته.

الثاني والخمسون: في حقيقته ومجازه.

الثالث والخمسون: في تشبيهه واستعاراته.

الرابع والخمسون: في كناياته وتعريضه.

الخامس والخمسون: في الحصر والاختصاص.

السادس والخمسون: في الإيجاز والإطناب.

السابع والخمسون: في الخبر والإنشاء.

الثامن والخمسون: في بدائع القرآن.

التاسع والخمسون: في فواصل الآي.

الستون: في فواتح السور.

الحادي والستون: في خواتم السور.

الثاني والستون: في مناسبة الآيات والسور.

الثالث والستون: في الآيات المشتبهات.

الرابع والستون: في إعجاز القرآن.

الخامس والستون: في العلوم المستنبطة من القرآن.

السادس والستون: في أمثاله.

السابع والستون: في أقسامه.

الثامن والستون: في جدله.

التاسع والستون: في الأسماء والكُنى والألقاب.

السبعون: في مبهماته.

الحادي والسّبعون: في أسماء مَن نزل فيهم القرآن.

الثاني والسبعون: في فضائل القرآن.

الثالث والسبعون: في أفضل القرآن وفاضله.

الرابع والسبعون: في مفردات القرآن.

الخامس والسبعون: في خواصّه.

السادس والسبعون: في رسوم الخطّ وآداب كتابته.

السابع والسبعون: في معرفة تأويله وتفسيره وبيان شرفه والحاجة إليه.

الثامن والسبعون: في شروط المفسِّر وآدابه.

التاسع والسبعون: في غرائب التفسير.

الثمانون: في طبقات المفسرين.

* * *

فهذه ثمانون نوعاً على سبيل الإدماج، ولو نوّعت باعتبار ما أدمجته في ضمنها لزادت على الثلاثمئة، وغالب هذه الأنواع فيها تصانيفُ مفردةٌ، وقفتُ على كثير منها.

ومن المصنفات في مثل هذا النمط، وليست في الحقيقة مثله ولا قريباً منه، وإنما هي طائفة يسيرة ونبذة قصيرة:

«**فنون الأفنان في علوم القرآن**» لابن الجوزيّ.

و«**جمال القرّاء**» للشيخ علم الدِّين السخاويّ.

و«**المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز**» لأبي شامة.

و«**البرهان في مشكلات القرآن**» لأبي المعالي عزيزي بن عبد الملك المعروف بشَيْذَلة.

وكلّها بالنسبة إلى نوع من هذا الكتاب كحبّة رمل في جنب رَمْل عالج[١]، ونقطة قطر في حيال بحرٍ زاخر.

وهذه أسماء الكتب التي نظرتها على هذا الكتاب، ولخصتُه منها.

فمن الكتب النقلية:

تفسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبي الشيخ، وابن حَيَّان، والفريابيّ، وعبد الرزّاق، وابن المنذر، وسعيد بن منصور ـ وهو جزء من «سننه» ـ، والحاكم ـ وهو جزء من «مستدركه» ـ و«تفسير الحافظ عماد الدين ابن كثير»، و«فضائل القرآن» لأبي عُبيد، و«فضائل القرآن» لابن الضُّرَيس، و«فضائل القرآن» لابن أبي شَيبة، و«المصاحف» لابن أبي داود، و«المصاحف» لابن أشته، «الردّ على من خالف مصحف عثمان» لأبي بكر بن الأنباري، و«أخلاق حَمَلَة القرآن» للآجُرّيّ، و«التبيان في آداب حَمَلة القرآن» للنَّوويّ، و«شرح البخاريّ» لابن حجر.

ومن جوامع الحديث والمسانيد ما لا يحصى.

ومن كتب القراءات وتعلّقات الأداء:

«جمال القرّاء» للسَّخاويّ، «النشر» و«التقريب» لابن الجزريّ، «الكامل» للهُذليّ، «الإرشاد في القراءات العشر» للواسطيّ، «الشواذّ لابن غلبون»، «الوقف والابتداء» لابن الأنباري وللسجاونديّ وللنحاس، وللدَّاني وللعمانيّ ولابن النَّكزاويّ، «قرَّة العين في الفتح والإمالة بين اللَّفظين» لابن القاصح.

ومن كتب اللغات والغريب والعربيَّة والإعراب:

«مفردات القرآن» للراغب، «غريب القرآن» لابن قُتيبة، وللعزيزي، «الوجوه والنظائر» للنيسابوريّ، ولابن عبد الصمد، «الواحد والجمع في القرآن» لأبي الحسن الأخفش الأوسط، «الزَّاهر» لابن الأنباريّ، «شرح التسهيل والارتشاف» لأبي حيّان، «المغني» لابن هشام، «الجَنَى الداني في حروف المعاني» لابن أمّ قاسم، «إعراب القرآن» لأبي البقاء وللسمين وللسَّفاقُسي ولمنتجب الدين، «المحتسَب في توجيه الشواذّ» لابن جنِّي، «الخصائص» له، «الخاطريات» له، «ذو القدِّ» له، «أمالي ابن الحاجب»، «المعرب» للجواليقيّ، «مشكل القرآن» لابن قتيبة، «اللغات التي نزل بها القرآن» لأبي القاسم محمد بن عبد الله[٢]، «الغرائب والعجائب» للكرماني، «قواعد في التفسير» لابن تيمية.

---

(١) عالج: موضع بالبادية فيه رَمْلٌ. «مختار الصحاح»: علج.

(٢) كذا في النسخ. وهو خطأ. والصواب: للقاسم بن سلام.

ومن كتب الأحكام وتعلقاتها:

«أحكام القرآن» لإسماعيل القاضي، ولبكر بن العلاء، ولأبي بكر الرازي، وللكَيا الهراسيّ، ولابنِ العربيّ، ولابن الفَرَس، ولابن خُوَيز منداد. «الناسخ والمنسوخ» لمكي، ولابن الحصار، وللسَّعيديّ، ولأبي جعفر النَّحَّاس، ولابن العربي، ولأبي داود السِّجِسْتَاني، ولأبي عُبيد القاسم بن سلَّام، ولأَبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميميّ، «الإمام في أدلة الأحكام» للشيخ عز الدين بن عبد السلام.

ومن الكتب المتعلقة بالإعجاز وفنون البلاغة:

«إعجاز القرآن» للخطابيّ، وللرمّاني، ولابن سُراقة، وللقاضي أبي بكر الباقلانيّ، ولعبد القاهر الجرجانيّ، وللإمام فخر الدين، ولابن أبي الإصبع ـ واسمه «البرهان» ـ وللزَّملكانيّ ـ واسمه «البرهان» أيضاً ـ ومختصره له ـ واسمه «المجيد» ـ، «مجاز القرآن» لابن عبد السلام، «الإيجاز في المجاز» لابن القيم، «نهاية التأميل في أسرار التنزيل» للزَّملكانيّ، «التبيان في البيان» له، «المنهج المفيد في أحكام التوكيد» له، «بدائع القرآن» لابن أبي الإصبع، «التحبير» له، «الخواطر السوانح في أسرار الفواتح» له، «أسرار التنزيل» للشرف البارزيّ، «الأقصى القريب» للتنوخيّ، «منهاج البلغاء» لحازم، «العمدة» لابن رُشَيق، «الصناعتين» للعسكريّ، «المصباح» لبدر الدين بن مالك، «التبيان» للطِّيْبيّ، «الكنايات» للجرجاني، «الإغريض في الفرق بين الكناية والتعريض» للشيخ تقي الدين السبكي، «الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص» له، «عروس الأفراح» لولده بهاء الدين، «روض الأفهام في أقسام الاستفهام» للشيخ شمس الدين بن الصائغ، «نشر العبير في إقامة الظاهر مقام الضمير» له، «المقدِّمة في سر الألفاظ المقدَّمة» له، «إحكام الراي في أحكام الآي» له، «مناسبات ترتيب السور» لأبي جعفر بن الزّبير، «فواصل الآيات» للطّوفيّ، «المثل السائر» لابن الأثير، «الفلك الدائر على المثل السائر» [لابن أبي الحديد]، «كنز البراعة» لابن الأثير، «شرح بديع قدامة» للموفَّق عبد اللطيف.

ومن الكُتب فيما سوى ذلك من الأنواع:

«البرهان في متشابه القرآن» للكَرْمَاني، «درَّة التنزيل وغُرَّة التأويل في المتشابه» لأبي عبد الله الرازي، «كشف المعاني عن متشابه المثاني» للقاضي بدر الدين بن جماعة، «أمثال القرآن» للماورديّ، «أقسام القرآن» لابن القيِّم، «جواهر القرآن» للغزاليّ، «التعريف والإعلام فيما وقع في القرآن من الأسماء والأعلام» للسُّهيليّ، «الذَّيل عليه» لابن عساكر، «التِّبيان في مبهمات القرآن» للقاضي بدر الدين بن جماعة، «أسماء مَنْ نزل فيهم القرآن» لإسماعيل الضرير، «ذات الرَّشد في عدد الآي وشرحها» للموصليّ، «شرح آيات الصفات لابن اللَّبَّان»، «الدرّ النظيم في منافع القرآن العظيم» لليافعيّ.

ومن كتب الرسم:

«المقنع» للدَّانيّ، «شرح الرَّائية» للسخاويّ، شرحُها لابن جُبارة.

ومن الكتب الجامعة:

«بدائع الفوائد» لابن القيم، «كنز الفوائد» للشيخ عزّ الدين بن عبد السلام، «الغُرَر والدُّرَر» للشريف المرتضى، «تذكرة البدر بن الصاحب»، «جامع الفنون» لابن شبيب الحنبليّ، «النَّفيس» لابن الجوزيّ، «البستان» لأبي الليث السمرقنديّ.

ومن تفاسير غير المحدّثين:

«الكشَّاف» وحاشيته للطيبيّ، «تفسير الإمام فخر الدين»، «تفسير الأصبهاني» والحوْفيّ، وأبي حيَّان، وابن عَطِية، والقُشَيريّ، والمرسي، وابن الجوزي، وابن عَقيل، وابن رَزِين، والوَاحِديّ، والكَواشيّ، والماوردي، وسُليم الرازيّ، وإمام الحرمين، وابن بُرّجان، وابن بَزيزة، وابن المنيِّر، «أمالي الرافعيّ» على الفاتحة، «مقدِّمة تفسير ابن النقيب».

وهذا أوانُ الشروع في المقصود بعون الملك المعبود.

  

النوع الأول

في مَعْرِفة المكيّ والمَدَنيّ

أفرده بالتصنيف جماعة؛ منهم: مكيّ، والعزّ الدَّيرِينيّ.

ومن فوائد معرفة ذلك: العلم بالمتأخِّر، فيكون ناسخاً أو مخصِّصاً، على رأي مَنْ يرى تأخيرَ المُخَصِّص.

قال أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري(١) في كتاب «**التنبيه على فضل علوم القرآن**»: من أشرف علوم القرآن علمُ نزوله وجِهاته، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة، وما نزل بمكة وحكمُه مدنيّ، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكَّة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكة، وما يشبهُ نزولَ المكيّ في المدنيّ، وما يشبه نزول المدنيّ في المكيّ، وما نزل بالجُحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحُدَيبية، وما نزل ليلاً، وما نزل نهاراً، وما نزل مشيَّعاً(٢)، وما نزل مفرداً، والآيات المدنيات في السُّوَر المكيَّة، والآيات المكيّات في السور المدنية، وما حُمِلَ من مكة إلى المدينة، وما حُمِل من المدينة إلى مكة، وما حُمِل من المدينة إلى أرض الحبشة، وما نزل مُجمَلاً، وما نزل مفسَّراً، وما اختلفوا فيه، فقال بعضهم: مدني، وبعضهم: مكيّ. فهذه خمسة وعشرون وجْهاً، مَنْ لم يعرفها ويميّز بينها لم يحلَّ له أن يتكلَّم في كتاب الله تعالى. انتهى.

قلت: وقد أشبعتُ الكلام على هذه الأوجه، فمنها ما أفردته بنوع، ومنها ما تكلَّمت عليه في ضمنِ بعض الأنواع.

وقال ابنُ العربيّ في كتابه «**الناسخ والمنسوخ**»(٣): الذي علمناه على الجُملة من القرآن أنَّ منه مكيًّا ومدنيًّا، وسفريًّا وحضريًّا، وليليًّا ونهاريًّا، وسمائيًّا وأرضيًّا، وما نزل بين السماء والأرض، وما نزل تحت الأرض في الغار.

وقال ابن النَّقيب في مقدِّمة «**تفسيره**»: المنزَّل من القرآن على أربعة أقسام: مكِّيّ، ومدنيّ، وما بعضُه مكيّ وبعضه مدنيّ، وما ليس بمكيّ ولا مدنيّ.

اعلم أنَّ للنَّاس في المكيّ والمَدني اصطلاحاتٍ ثلاثةً:

---

(١) النيسابوري: الحسن بن محمد بن حبيب، المفسر، الواعظ، إمام عصره في علوم القرآن ومعانيه (ت: ٤٠٦ هـ). «طبقات المفسرين» للسيوطي ص ٣٥، وانظر «البرهان» ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٢) المشيَّع: ما نزل وقد شيعتْهُ الملائكة، كما سيأتي في النوع الرابع عشر.

(٣) ص ١٩، وابن العربي: محمد بن عبد الله: أبو بكر، الحافظ المشهور، أندلسي إشبيلي (ت: ٥٤٣ هـ). «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٩٦.

أشهرُها: أنّ المكيّ ما نزل قبل الهجرة، والمدنيّ ما نزل بعدها، سواء نزَل بمكة أم بالمدينة، عامَ الفتح أو عام حجّة الوداع، أم بسفر من الأسفار.

أخرج عثمان بن سعد الرازيّ بسنده إلى يحيى بن سلّام قال: ما نزل بمكة وما نزل في طريق المدينة قبل أن يبلُغ النبيُّ ﷺ المدينة، فهو من المكيّ، وما نزل على النبيّ ﷺ في أسفاره بعدما قدِم المدينة فهو من المدنيّ.

وهذا أثرٌ لطيف يُؤخَذ منه: أن ما نزل في سفر الهجرة مكيٌّ اصطلاحاً.

الثاني: أن المكيّ ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدنيّ ما نزل بالمدينة. وعلى هذا تثبت الواسطة، فما نزل بالأسفار لا يُطلق عليه مكيٌّ ولا مدنيّ.

وقد أخرج الطبراني في «**الكبير**» [٧٧١٧ وإسناده ضعيف] من طريق الوليد بن مسلم، عن عُفير بن مَعْدَان، عن ابن عامر عن أبي أُمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُنزِل القرآن في ثلاثة أمكنة: مكَّة، والمدينة، والشام**».

قال الوليد: يعني: بيت المقدِس.

وقال الشيخ عماد الدين ابن كثير: بل تفسيره بتَبُوك أحسن.

قلت: ويدخل في مكَّة ضواحيها، كالمنزَّل بمنًى وعرفات والحُديبية، وفي المدينة ضواحيها، كالمنزَّل ببدر وأُحُد وسَلْع.

الثالث: أنَّ المكيَّ ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمَدَنيَّ ما وقع خطاباً لأهل المدينة، وحُمِل على هذا قولُ ابن مسعود الآتي.

قال القاضي أبو بكر في «**الانتصار**»(١): إنّما يُرْجَع في معرفة المكيّ والمدنيّ إلى حفظ الصحابة والتابعين، ولم يَرِدْ عن النبي ﷺ في ذلك قولٌ، لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله علمَ ذلك من فرائض الأُمَّة، وإن وجب في بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ، فقد يُعرف ذلك بغير نصّ الرسول. انتهى.

وقد أَخرجَ البخاريّ [٥٠٠٢، ومسلم: ٦٣٣٣]: عن ابن مسعود أنَّه قال: والذي لا إله غيره ما نزلتْ آية من كتاب الله تعالى إلّا وأنا أعلم فيمَنْ نزلَت، وأين نَزلَت.

وقال أَيُّوب: سأل رجل عِكْرمة عن آية من القرآن، فقال: نزلت في سَفْحِ ذلك الجبل، وأشار إلى سَلْع(٢). أخرجه أبو نُعيم في «**الحلية**»(٣).

وقد ورد عن ابن عباس وغيرِه عدُّ المكيّ والمدني. وأنا أسوق ما وقع لي من ذلك، ثم أُعقبه بتحرير ما اختُلف فيه.

---

(١) «الانتصار» ١/ ٢٤٧.

(٢) سَلْع: جبل في المدينة. «القاموس المحيط»: سلع.

(٣) ٣/ ٣٢٧، وأخرجه أيضاً أحمد في «العلل» ٢/ ٣٨٧ (٢٧٢٤).

قال ابنُ سعد في «**الطبقات**»(١): أنبأنا الواقديّ، حدَّثني قُدامة بن موسى، عن أبي سلَمة الحضرميّ، سمعت ابنَ عباس قال: سألت أُبيّ بن كعب عمّا نزل من القرآن بالمدينة؟ فقال: نزل بها سبعٌ وعشرون سورةً، وسائرها بمكة.

وقال أبو جعفر النحاس في كتابه «**الناسخ والمنسوخ**»: حدَّثني يموت بن المزرِّع(٢): حدَّثنا أبو حاتم سهل بن محمد السّجستاني، أنبأنا أبو عُبيدة مَعْمَر بن المُثنّى، حدَّثنا يونس بن حبيب، سمعت أبا عَمْرو بن العلاء يقول: سألت مجاهداً عن تلخيص آي القرآن؛ المدنيّ من المكيّ، فقال: سألت ابنَ عباس عن ذلك فقال:

سورةُ الأنعام نزلت بمكَّة جملةً واحدة، فهي مكيَّة إلّا ثلاث آيات منها نزلْنَ بالمدينة: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [١٥١ ـ ١٥٣]. إلى تمام الآيات الثلاث، وما تقدَّم من السّوَر مدنيات.

ونزلت بمكّة سورة الأعراف ويونس وهود ويوسف والرَّعد وإبراهيم والحِجْر والنحل ـ سوى ثلاث آيات من آخرها، فإنَّهن نزلْن بين مكة والمدينة، في منصرفِه من أُحُد ـ وسورة بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء والحج، سوى ثلاث آيات: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [١٩ ـ ٢١] إلى تمام الآيات الثلاث، فإنَّهنَّ نزلنَ بالمدينة(٣).

وسورة المؤمنون والفرقان وسورة الشعراء، سوى خمس آيات من أُخْرَاها نزلن بالمدينة: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [٢٢٤] إلى آخرها(٤).

وسورة النمل والقَصص والعنكبوت والرُّوم ولقمان، سوى ثلاث آيات منها نزلن بالمدينة: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [٢٧ ـ ٢٩] إلى تمام الآيات.

وسورة السجدة، سوى ثلاث آيات: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [١٨ ـ ٢٠] إلى تمام الآيات الثلاث.

وسورة سبأ وفاطر ويس والصافات وص والزمر، سوى ثلاث آيات نزلنَ بالمدينة في وحشيٍّ قاتلِ حمزة: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [٥٣ ـ ٥٥] إلى تمام الثلاث آيات.

والحواميم السبع وق والذاريات والطور والنجم والقمر والرحمن والواقعة والصف والتغابن إلّا آيات من آخرها نزلن بالمدينة.

والمُلْك و﴿نٓ﴾ والحاقة وسأَل وسورة نوح والجنّ والمزَّمل إلّا آيتين: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ﴾ [٢٠](٥).

(١) «طبقات ابن سعد» ٢/ ٣٧١.
(٢) «الناسخ والمنسوخ» ص ١٣١ وفيه: يموت بن المزارع. وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.
(٣) «الناسخ والمنسوخ» ص ١٤١ و١٧٠ ـ ١٧٥.
(٤) «الناسخ والمنسوخ» ص ١٩٠ و٢٠٠ ـ ٢٠١. هذا، وإن سورة الشعراء كلها (٢٢٧) آية، وعليه يكون من: ﴿وَالشُّعَرَاءُ ...﴾ أربع آيات لا خمس.
(٥) سورة المزمل (٢٠) عشرون آية، والآية التي أشار إليها المصنف هي الآية العشرون، وهي آية واحدة، وليست آيتين كما ذكر.

والمدَّثر إلى آخر القرآن إلَّا ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ و﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ فإنَّهنَّ مدنيّات.

ونزل بالمدينة سورةُ الأنفال وبراءة والنور والأحزاب وسورة محمد والفتح والحُجُرات والحديد وما بعدها إلى التحريم.

هكذا أخرجه بطوله، وإسناده جيِّد، رجاله كلُّهم ثقات من علماء العربيَّة المشهورين.

وقال البيهقي في «**دلائل النبوة**» [(١٤٢/٧)]: أنبأنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو محمد بن زيادٍ العَدْل، حدَّثنا محمد بن إسحاق، حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم الدَّورَقيّ، حدَّثنا أحمد بن نصر بن مالك الخُزاعيّ، حدَّثنا عليُّ بن الحسين بن واقد، عن أبيه، حدَّثني يزيد النحويّ، عن عكرمة والحسنِ بن أبي الحسن قالا: أنزل اللهُ من القرآن بمكة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ و﴿نٓ﴾، والمزمل، والمدَّثر، و﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ و﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ و﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾، والفجر، والضحى، و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، والعصر، والعاديات، والكوثر، و﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾، و﴿أَرَءَيْتَ﴾، و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ وأصحاب الفيل، والفلَق، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، والنَّجم، و﴿عَبَسَ﴾، و﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، و﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، و﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾، و﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾، و﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ و﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾، و﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ والهُمَزة، والمرسلات و﴿قٓ﴾، و﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾، و﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾، و﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ و﴿صٓ﴾ والجنّ، و﴿يسٓ﴾، والفُرقان والملائكة[(١)]، و﴿طه﴾، والواقعة، و﴿طسٓمٓ﴾ و﴿طسٓ﴾، و﴿طسٓمٓ﴾[(٢)]، وبني إسرائيل، والتاسعة[(٣)]، وهود، ويوسف، وأصحاب الحِجْر، والأنعام، والصَّافَّات، ولقمان، وسبأ، والزُّمر، وحم المؤمن، وحم الدخان، وحم السجدة، وحم عسق [الشورى]، وحم الزخرف، والجاثية، والأحقاف، والذَّاريات، والغاشية، وأصحاب الكهف، والنَّحل، ونوح، وإبراهيم، والأنبياء، والمؤمنون، وألم السجدة، والطُّور، وتبارك، والحاقة، وسأل، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، والنازعات و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾، والرُّوم، والعنكبوت.

وما نزل بالمدينة: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، والبقرةُ، وآل عمران، والأنفال، والأحزاب، والمائدة، والممتَحنة، والنساء، و﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾، والحديد، ومحمَّد، والرعد، والرحمن، و﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾، والطلاق، و﴿لَمْ يَكُنِ﴾ والحشر، و﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، والنور، والحجّ، والمنافقون، والمجادلة، والحُجُرات، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾، والصفّ، والجمعة، والتغابن، والفتح، وبراءة.

قال البيهقي: والتاسعة يريد بها سورة يونس. قال: وقد سقط من هذه الرواية: الفاتحة والأعراف، وكهيعص، فيما نزل بمكة.

---

(١) هي سورة فاطر.

(٢) طسم: الأولى: سورة الشعراء، والثانية: سورة القصص، وطَس: سورة النمل.

(٣) هي سورة يونس كما سيذكره المصنف قريباً.

قال[١]: وقد أخبرنا عليّ بن أحمد بن عَبْدَان، أخبرنا أحمد بن عُبيد الصفَّار، حدَّثنا محمد بن الفضل، حدَّثنا إسماعيل بن عبد الله بن زُرارة الرَّقِّي، حدَّثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشيّ، حدَّثنا خَصيف، عن مجاهد، عن ابن عباس أنه قال:

إنَّ أوَّلَ ما أنزل الله على نبيّه ﷺ من القرآن: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ فذكر معنى هذا الحديث، وذكَر السُّورَ التي سقطت من الرواية الأولى في ذكر ما نزل بمكة، وقال: وللحديث شاهدٌ في تفسير مقاتلٍ وغيره، مع المرسَل الصحيح الذي تقدَّم.

وقال ابن الضُّرَيس[٢] في «**فضائل القرآن**»[٣]: حَدَّثنا محمد بن عبد الله بن أبي جعفر الرازي، أنبأنا عَمرو بن هارون، حدَّثنا عثمان بن عطاء الخُراساني، عن أبيه، عن ابن عباس قال: كانت إذا أُنزلت فاتحة سورة بمكة كُتبت بمكة، ثم يزيد الله فيها ما شاء، وكان أوَّل ما أُنزل من القرآن: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، ثم ﴿نٓ﴾، ثم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾، ثم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، ثم ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾، ثم ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، ثم ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، ثم ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾، ثم ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾، ثم ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ثم ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ثم ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾، ثم ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾، ثم ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾، ثم ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾، ثم ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ﴾، ثم ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، ثم ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾، ثم ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، ثم ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، ثم ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثم والنجم، ثم عبس، ثم ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾، ثم ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، ثم ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾، ثم ﴿وَٱلتِّينِ﴾، ثم ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾، ثم ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾، ثم ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، ثم ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾، ثم ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾، ثم ﴿قٓ﴾، ثم ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾، ثمَّ ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾، ثم ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾، ثم ﴿صٓ﴾، ثم ﴿ٱلْأَعْرَافِ﴾، ثم ﴿قُلْ أُوحِىَ﴾، ثم ﴿يسٓ﴾، ثم ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾، ثم الملائكة، ثم ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، ثم طه، ثم ﴿ٱلْوَاقِعَةُ﴾، ثم ﴿طسٓمٓ﴾ الشعراء، ثم ﴿طسٓ﴾، ثم ﴿ٱلْقَصَصُ﴾، ثم بني إسرائيل، ثم ﴿يُونُسَ﴾، ثم هود، ثم يوسف، ثم الحِجْر، ثم الأنعام، ثم ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾، ثم لقمان، ثم سبأ، ثم الزمر، ثم ﴿حمٓ﴾ المؤمن، ثم حم ﴿السجدة﴾، ثم حم عسق، ثم حم ﴿الزخرف﴾، ثم ﴿الدخان﴾، ثم ﴿الجاثية﴾، ثم الأحقاف، ثم الذاريات، ثم الغاشية، ثمَّ الكهف، ثم النحل، ثم ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾، ثم سورة إبراهيم، ثم الأنبياء، ثم المؤمنون، ثم تنزيل السجدة، ثم الطور، ثم تبارك الملك، ثم ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾، ثم سأل، ثم ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، ثم ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾، ثم ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾، ثم ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، ثم الروم، ثم العنكبوت، ثم ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ فهذا ما أنزل الله بمكة.

وأما ما أُنزِل بالمدينة: سورة البقرة، ثم الأنفال، ثم آل عمران، ثم الأحزاب، ثم الممتحنة، ثم النساء، ثم ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾، ثم الحديد، ثم القِتال، ثم الرَّعد، ثمَّ الرحمن، ثم الإنسان، ثم الطلاق، ثم

(١) البيهقي في «دلائل النبوة» ٧/ ١٤٣.

(٢) ابن الضُّرَيس: محمد بن أيوب، من حفاظ الحديث (ت: ٢٩٤ هـ). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ١٩٥.

(٣) «فضائل القرآن» ص ٣٣ باب فيما نزل من القرآن بمكة، وما نزل بالمدينة.

﴿لَمْ يَكُنْ﴾، ثم الحشر، ثم ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، ثم النور، ثمَّ الحج، ثمَّ المنافقون، ثم المجادلة، ثم الحجرات، ثم التحريم، ثم الجمعة، ثم التغابن، ثم الصف، ثم الفتح، ثم المائدة، ثم براءة.

وقال أبو عُبيد في «فضائل القرآن»[1]: حدَّثنا عبد الله بن صالح، ومعاوية بن صالح، عن عليّ بن أبي طلحة، قال: نزلت بالمدينة سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، والتوبة، والحجّ، والنور، والأحزاب، و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [محمد ﷺ]، والفتح، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والحواريّين - يريد الصفّ - والتغابن، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾، والفجر، والليل، و﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾، و﴿لَمْ يَكُنْ﴾، و﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾، و﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، وسائر ذلك بمكة.

وقال أبو بكر بن الأنباري: حدَّثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، حدثنا حجَّاج بن مِنْهال، نبأنا همّام عن قتادة، قال: نزل في المدينة من القرآن: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، وبراءة، والرَّعد، والنَّحل، والحجّ، والنور، والأحزاب، ومحمد، والفتح، والحجرات، والحديد، والرحمن، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والصف، والجمعة، والمنافقون، والتغابن، والطلاق، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ إلى رأس العشر، و﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ و﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ وسائر القرآن نزل بمكة.

وقال أبو الحسن بن الحصَّار في كتابه «الناسخ والمنسوخ»: المدنيّ باتفاقٍ عشرون سورةً، والمختلف فيه اثنتا عشرة سورة، وما عدا ذلك مكيّ باتفاق. ثم نظم في ذلك أبياتاً فقال:

يا سائِلي عن كتاب الله مجتهداً ... وعن ترتّب ما يُتْلَى من السُّوَرِ
وكيفَ جاء بها المُختارُ من مُضَرٍ ... صلَّى الإله على المختارِ من مُضَرِ
وما تقدّم منها قبل هجرته ... وما تأخَّر في بدْوٍ وفي حَضَرِ
ليَعلم النَّسخَ والتخصيص مجتهدٌ ... يؤيد الحُكْم بالتاريخ والنَّظَر
تعارضَ النَّقل في أُمّ الكتاب وقدْ ... تُؤوِّلَتِ الحِجْر تنبيهاً لمعتَبِر
أُمّ القرآن وفي أُم القرى نَزَلَتْ ... ما كان للخمس قبل الحمد من أثَرِ
لو كان ذاك لكان النَّسخُ أولها ... ولم يقل بصريحِ النسخِ من بَشَرِ[2]
وبعد هِجْرَةِ خيرِ النَّاسِ قَدْ نَزَلَتْ ... عشرون من سُوَرِ القرآن في عَشَرِ
فأَربَعٌ من طوال السَّبْعِ أَوَّلُها ... وخامس الخمس في الأنفال ذي العِبَرِ
وتوبة الله إن عُدّتْ فسادسةٌ ... وسورة النور والأحزاب ذي الذكر
وسورة لنبيّ الله محكمةٌ ... والفتحُ والحُجرات الغرُّ في غُرَرِ

(١) «فضائل القرآن» ص ٣٦٥.
(٢) نَبَّه على سقوط هذا البيت محققُ «الإتقان» الأستاذ أبو الفضل إبراهيم.

ثم الحديدُ ويتلوها مُجادلةٌ ... والحشر ثم امتحان الله للبَشَرِ
وسورةٌ فضحَ اللهُ النِّفاقَ بها ... وسورة الجُمع تذكارٌ لمُدَّكِرِ
ولِلطَّلاقِ وللتَّحريم حكمُهُما ... والنَّصر والفتح تنبيهاً على العُمُرِ
هذا الذي اتَّفقتْ فيه الرُّواة لَهُ ... وقد تعارضَتِ الأخبار في أُخَرِ
فالرَّعد مختَلفٌ فيها متى نزلتْ ... وأكثر الناس قالوا: الرَّعد كالقَمَرِ
ومثلُها سورة الرَّحْمَنِ شاهدُها ... ممَّا تضمن قول الجنّ في الخَبرِ
وسورةٌ للحواريِّين قد عُلِمتْ ... ثمَّ التَّغابُن والتَّطفيف ذو النُّذُرِ
وليلةَ القَدْرِ قد خُصَّتْ بملَّتِنا ... ولم يكن بعدها الزّلزال فاعتَبِرِ
وقل هو الله من أوصاف خالِقنا ... وعُوذتان تردّ البأسَ بالقدرِ
وذا الذي اختلفتْ فيه الرُّواة له ... وربما استُثنيتْ آيٌ من السُّوَرِ
وما سوى ذاكَ مَكِّيٌّ تَنَزُّلُهُ ... فلا تكن من خلافِ النَّاس في حَصَرِ
فليسَ كلُّ خلافٍ جاء معتَبراً ... إلاَّ خلافٌ له حَظٌّ من النَّظَرِ

فصل: في تحرير السور المختلَف فيها

◌ **(سورة الفاتحة)**: الأكثرون على أنَّها مكيَّة، بل ورد أنَّها أولُ ما نزل كما سيأتي في النوع الثامن، واستدلَّ لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]. وقد فَسَّرها ﷺ بالفاتحة كما في الصحيح [البخاري: ٤٤٧٤، وأحمد: ١٥٧٣٠]. وسورة الحجر مكيَّة باتفاق، وقد امتنَّ على رسوله فيها بها، فدلَّ على تقدُّم نزول الفاتحة عليها، إذْ يبعُد أنْ يمتَنَّ عليه بما لم ينزل بعد، وبأنَّه لا خلاف أنَّ فرض الصلاة كان بمكة، ولم يحفظ أنه كان في الإسلام صلاة بغير الفاتحة، ذكره ابن عطيّة وغيرُهُ.

وقد روَى الواحدي[1] والثعلبي من طريق العَلاء بن المسيَّب، عن الفضل بن عَمرو، عن عليّ بن أبي طالب قال: نزلت فاتحة الكتاب بمكَّة من كنزٍ تحت العرش.

واشتهر عن مجاهد القول بأنَّها مدنيَّة. أخرجه الفِرْيابي في «**تفسيره**»، وأبو عُبيد في «**الفضائل**»[2] بسند صحيح عنه.

قال الحسين بن الفضل: هذه هَفْوةٌ من مجاهد؛ لأن العلماء على خلاف قوله، وقد نقل ابنُ عطيّة القولَ بذلك عن الزُّهريّ وعطاء وَسَوادةَ بنِ زياد وعبد الله بن عُبيد بن عُمير.

ووَرَدَ عن أبي هريرة بإسناد جيد، قال الطَّبراني في «الأوسط» [٤٧٨٥، ورجاله رجال الصحيح]: حدَّثنا عبيد بن

---

(١) في «أسباب النزول» ص ١٧.
(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٦٧.

غنَّام، نبأنا أبو بكر بن أبي شيبة، نبأنا أبو الأَحْوَصِ، عن منصور، عن مجاهد، عن أبي هريرة: «**أنَّ إبليس رنَّ**[١]، **حين أُنزِلت فاتحة الكتاب، وأُنزلت بالمدينة**» ويحتمل أن الجملة الأخيرة مدرجة من قول مجاهد.

وذهب بعضهم إلى أنَّها نزلت مرَّتين: مرَّة بمكة ومرةً بالمدينة؛ مبالغةً في تشريفها.

وفيها قول رابع: أنها نزلت نصفين؛ نصفها بمكة ونصفها بالمدينة، حكاه أبو الليث السَّمَرْقَنْدي[٢].

☾ **(سورة النساء)**: زعم النحَّاس أنها مكية، مستنداً إلى أن قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾ الآية [٥٨] نزلت بمكَّة اتفاقاً في شأن مفتاح الكعبة، وذلك مستَندٌ واهٍ؛ لأنَّه لا يلزم من نزول آية أو آياتٍ من سورة طويلة نزل معظمها بالمدينة أَنْ تكون مكيَّة، خصوصاً أَنَّ الأرجح أنَّ ما نزل بعد الهجرة مدنيّ، ومن راجعَ أسباب نزول آياتها عَرف الردّ عليه. ومما يرد عليه أيضاً ما أخرجه البخاريّ عن عائشة [٤٩٩٣ في سياق حديث] قالت: ما نزلتْ سورة البقرة والنساء إلَّا وأنا عنده. ودخولُها عليه كان بعد الهجرة اتفاقاً. وقيل: نزلت عند الهجرة.

☾ **(سورة يونس)**: المشهور أنَّها مكيّة، وعن ابن عباس روايتان، فتقدَّم في الآثار السابقة عنه أَنَّها مكيَّة. وأخرجه ابن مردويه من طريق العَوْفيِّ عنه، ومن طريق ابن جُريج عن عطاء عنه، ومن طريق خَصيف، عن مجاهد، عن ابن الزبير.

وأخرج من طريق عثمانَ بنِ عطاء، عن أبيه، عن ابن عبَّاس أنَّها مدنيَّة، ويؤيد المشهور ما أَخرجه ابن أبي حاتم[٣] من طريق الضّحاك عن ابن عباس قال: لما بعثَ الله محمداً رسولاً أنكرت العربُ ذلك ـ أو من أنكر ذلك منهم ـ فقالوا: الله أعظم من أَنْ يكون رسوله بشَراً، فأنزل الله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ الآية [٢].

☾ **(سورة الرعد)**: تقدَّم من طريق مجاهد عن ابن عباس، وعن عليّ بن أبي طلحة: أَنَّها مكية، وفي بقية الآثار أنَّها مدنيَّة.

وأخرج أبو الشيخ مثله عن قتادة، وأخرج الأول عن سعيد بن جبير.

وقال سعيد بن منصور في «سننه»: حدَّثنا أبو عَوانة، عن أبي بِشر قال: سألتُ سعيد بن جُبير عن قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣] أهو عبد الله بن سَلَام؟ فقال: كيف وهذه السورة مكيَّة!؟

ويؤيد القولَ بأنَّها مدنيَّة: ما أخرجه الطبراني [في «الكبير»: ١٠٧٦٠ وإسناده ضعيف] وغيرُه عن أنس: أن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ﴾ [الرعد: ٨ ـ ١٣] نزل في قصة أَربد بن قَيْس وعامر بن الطُّفيل حين قدما المدينة على رسول الله ﷺ. والذي يجمع به بين الاختلاف: أنَّها مكيَّة إلَّا آياتٍ منها.

---

(١) قال ابن الأثير: الرنين: الصوت، وقد رَنَّ يَرِنُّ رنيناً. «النهاية» ٢/ ٢٧١.

(٢) السمرقندي: نصر بن محمد، علامة من أئمة الحنفية (ت: ٣٧٣ هـ). «الفوائد البهية» ٢٢٠.

(٣) في «تفسيره» ٦/ ١٩٢٢ (١٠١٩٣) يونس: ٢.

(سورة الحج): تقدّم من طريق مجاهد، عن ابن عبّاس: أنَّها مكيَّة إلّا الآيات التي استثناها، وفي الآثار الباقية: أنَّها مدنية.

وأخرج ابن مردويه من طريق العَوْفي، عن ابن عباس. ومن طريق ابن جُرَيج وعثمان، عن عطاء عن ابن عباس، ومن طريق مجاهد عن ابن الزبير: أنَّها مدنية.

قال ابن الفَرَس في «**أحكام القرآن**»[(١)]: وقيل: إنَّها مكيَّة إلّا: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ الآيات. وقيل: إلّا عشر آيات. وقيل: مدنيَّة إلّا أربع آيات: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ﴾ إلى ﴿عَقِيمٍ﴾ [٥٢ ـ ٥٥]. قاله قتادة وغيره. وقيل: كلّها مدنية، قاله الضحاك وغيره، وقيل: هي مختلطة؛ فيها مدنيّ ومكيّ، وهو قول الجمهور. انتهى.

ويؤيد ما نسبه إلى الجمهور: أنَّه ورد في آياتٍ كثيرة منها أنَّه نزل بالمدينة، كما حررناه في «**أسباب النزول**»[(٢)].

(**سورة الفرقان**): قال ابن الفَرَس: الجمهور على أنَّها مكيَّة، وقال الضحاك: مَدنيَّة.

(**سورة يس**): حكى أبو سليمان الدِّمشقيّ[(٣)] له قولاً: أنها مدنيَّة، قال: وليس بالمشهور.

(**سورة ص**): حكى الجَعْبَري قولاً أنَّها مدنية، خلافَ حكايةِ جماعة الإجماع على أنَّها مكية.

(**سورة محمد**): حكى النَّسفي[(٤)] قولاً غريباً: أنَّها مكية.

(**سورة الحُجُرات**): حُكِي قولٌ شاذ أنَّها مكية.

(**سورة الرحمن**): الجمهور على أنَّها مكيّة، وهو الصواب، ويدلُّ له ما رواه الترمذيّ [٣٢٩١] والحاكم [(٢/ ٤٧٣) وهو حسن] عن جابر قال: لمَّا قرأ رسولُ الله ﷺ على أصحابه سورة الرحمن حتى فرَغ. قال: «**مالي أراكم سكوتاً؟ لَلْجِنُّ كانوا أحسنَ منكم ردًّا، ما قرأتُ عليهم من مرَّة: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ إلّا قالوا: ولا بشيء من نِعَمِك ربَّنا نُكَذِّب، فلك الحمد**». قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. وقصَّة الجن كانت بمكة.

وأصرَحُ منه في الدلالة ما أخرجه أحمد في «**مسنده**» [٢٦٩٥٥] بسند جيِّد: عن أسماء بنت أبي بكر قالت: سمعت رسول الله ﷺ وهو يصلِّي نحو الركن قبل أن يَصْدَع بما يُؤْمَرُ، والمشركون يسمعون: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾. وفي هذا دليل على تقدُّم نزولها على سورة الحِجْر.

(**سورة الحديد**): قال ابن الفَرَس: الجمهور على أنَّها مدنيَّة، وقال قوم: إنها مكيّة، ولا خلاف أنَّ فيها قرآناً مدنيًّا؛ لكن يشبه صدرُها أن يكون مَكيًّا.

---

(١) ابن الفرس: عبد المنعم بن الفَرَس، قاض أندلسي، من فقهاء الحنفية (ت: ٥٩٩ هـ). «قضاة الأندلس» ١١٠، و«سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٣٦٤.

(٢) «أسباب النزول» ص ٢١١ سورة الحج.

(٣) هو أيوب بن تميم التميمي المقرئ (ت: ١٩٨ هـ). «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٤٨.

(٤) هو عبد الله بن أحمد، أبو البركات، فقيه حنفي، مفسر (ت: ٧١٠ هـ). «الفوائد البهية» ١٠١، و«الدرر الكامنة» ٢/ ٢٤٧.

قلت: الأمر كما قال، ففي «**مسند البزّار**» وغيره عن عمر: أنَّه دخل على أخته قبل أن يُسلم، فإذا صحيفة فيها أول سورة الحديد، فقرأها، وكان سببَ إسلامه.

وأخرج الحاكم [(٢/ ٤٧٩) وهو صحيح] وغيره عن ابن مسعود، قال: لم يكن شيءٌ بين إسلامه وبين أن نزلت هذه الآيةُ يعاتبهم الله بها إلَّا أربعَ سنين: ﴿وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ الآية [١٦].

☾ (**سورة الصف**): المختار أنَّها مدنيَّة، ونسبَه ابن الفَرس إلى الجمهور ورجَّحه، ويدل له ما أخرجه الحاكم [(٢/ ٤٨٧)] وغيره عن عبد الله بن سَلَام قال: قعدْنا نفراً من أَصحاب رسول الله ﷺ، فتذاكرنا، فقلنا: لو نعلم أيُّ الأعمال أحبّ إلى الله لعملناه، فأنزل الله سبحانه: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [١، ٢]، حتى خَتمها، قال عبد الله: فقرأها علينا رسول الله ﷺ حتى ختمها.

☾ (**سورة الجمعة**): الصحيح أنَّها مدنيَّة، لِما روى البخاريُّ [٤٨٩٧] عن أبي هُريرة قال: كنَّا جلوساً عند النبيِّ ﷺ، فأنزل عليه سورة الجمعَة: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾ [٣].

قلتُ: من هم يا رسول الله؟... الحديثَ[1]. [ومسلم: ٦٤٩٨، وأحمد: ٩٤٠٦].

ومعلوم أنَّ إسلام أبي هريرة بعد الهجرة بمدة. وقولُه: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟﴾ [٦]: خطاب لليهود، وكانوا بالمدينة. وآخر السورة نزل في انفضاضهم حالَ الخُطبة لمّا قَدِمَت العِير، كما في الأحاديث الصحيحة [البخاري: ٤٨٩٩، ومسلم: ١٩٩٧، وأحمد: ١٤٣٥٦]، فثبت أَنَّها مدنية كلُّها.

☾ (**سورة التغابن**): قيل: مدنية، وقيل: مكية إلَّا آخرها.

☾ (**سورة الملك**): فيها قول غريب: إنَّها مدنيَّة.

☾ (**سورة الإنسان**): قيل: مدنية، وقيل: مكية إلَّا آية واحدة: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [٢٤].

☾ (**سورة المطففين**): قال ابن الفَرَس: قيل: إنها مكية، لذكر الأساطير فيها، وقيل: مدنية؛ لأنَّ أهلَ المدينة كانوا أشدَّ الناس فساداً في الكَيْل.

وقيل: نزلت بمكَّة إلَّا قصة التطفيف. وقال قوم: نزلتْ بين مكَّة والمدينة. انتهى.

قلت: أخرج النسائيّ وغيرُه بسند صحيح عن ابن عباس قال: لما قَدِم النبيّ ﷺ المدينة كانوا من أخبث النَّاس كيلاً، فأنزل الله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ فأحسَنُوا الكيل. [حسن: ابن ماجه: ٢٢٢٣، وابن حبان: ٤٩١٩، والطبراني في «الكبير»: ١٢٠٤١].

☾ (**سورة الأعلى**): الجمهور على أنها مكيّة، قال ابن الفَرَس: وقيل: إنَّها مدنيَّة، لذكر صلاة العيد وزكاة الفطر فيها.

قلت: ويردُّه ما أخرجه البخاريّ [٤٩٤١] عن البَرَاء بن عازب قال: أَوَّل من قَدِم علينا من أَصحاب النبيّ ﷺ مُصعَب بنُ عُمير وابنُ أُمِّ مكتومٍ، فجعلا يُقرئاننا القرآنَ، ثم جاء عمّارٌ وبلالٌ وسعدٌ، ثم جاء

(١) وتمامه: فلم يُرَاجعه حتى سأل ثلاثاً وفينا سلمانُ الفارسيُّ، وَضَع رسول الله ﷺ يَدَهُ على سَلْمان، ثم قال: «لو كان الإيمانُ عند الثُّريَّا لَنَالَهُ رجالٌ أو رجلٌ من هؤلاء».

عمرُ بنُ الخطاب في عشرين، ثم جاء النبيّ ﷺ، فما رأيتُ أهل المدينة فَرِحُوا بشيءٍ فَرَحَهُم به، فما جاء حتى قرأتُ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ في سُورٍ مثلِها [وأحمد: ١٨٥١٢].

◎ **(سورة الفجر)**: فيها قولان، حكاهما ابن الفَرَس. قال أبو حيان: والجمهور على أنَّها مكية.

◎ **(سورة البلد)**: حكى ابن الفَرس فيها ـ أيضاً ـ قولين، وقولُه: ﴿بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ يردُّ القول بأنها مدنية.

◎ **(سورة الليل)**: الأشهر أنَّها مكية، وقيل: مدنية؛ لِما ورد في سبب نزولها من قصة النخلة ـ كما أخرجناه في «**أسباب النزول**»(١) ـ وقيل: فيها مكيٌّ ومدنيّ.

◎ **(سورة القَدْر)**: فيها قولان، والأكثر أنَّها مكيَّة. ويستدل لكونها مدنية بما أخرجه الترمذيّ [٣٣٥٠] والحاكم [(٣/ ١٧٠)] عن الحسن بن عليّ: أنَّ النبيَّ ﷺ أُري بني أمية على منبره، فساءهُ ذلك، فنزلت: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، ونزلت: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ الحديث. قال المِزيّ: **وهو حديث منكر**.

◎ **(سورة لم يكن)**: قال ابن الفَرَس: الأشهر أنَّها مكية.

قلت: ويدل لمقابله ما أخرجه أحمد [١٦٠٠٠ وهو صحيح لغيره] عن أبي حَبَّة البدريّ قال: لما نزلتْ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ إلى آخرها، قال جبريل: يا رسول الله، إنَّ ربك يأمرُك أن تُقْرِئها أُبيًّا.. الحديثَ، وقد جزم ابن كثير بأنَّها مدنيّة، واستدلَّ به.

◎ **(سورة الزلزلة)**: فيها قولان، ويستدلُّ لكونها مدنية بما أخرجه ابن أبي حاتم(٢)، عن أبي سعيد الخُدريّ قال: لمَّا نزلتْ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ الآية، قلت: يا رسول الله، إني لراءٍ عملي..؟ الحديثَ. وأبو سعيد لم يكن إلَّا بالمدينة، ولم يبلغ إلَّا بعد أُحُد.

◎ **(سورة العاديات)**: فيها قولان، ويستدل لكونها مدنية بما أخرجه الحاكم وغيره عن ابن عباس: قال: بعث رسول الله ﷺ خيلاً، فلبثتْ شهراً لا يأتيه منها خبرٌ، فنزلت: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾.. الحديث.

◎ **(سورة ألهاكم)**: الأشهر أنها مكية، ويدل لكونها مدنية ـ وهو المختار ـ ما أخرجه ابن أبي حاتم(٣) عن ابن بُريدة: أنها نزلت في قبيلتين من قبائل الأنصار تفاخروا.. الحديثَ.

وأخرج(٤) عن قتادة أنَّها نزلتْ في اليهود.

وأخرج البخاري [٦٤٣٩] عن أُبيّ بن كعب قال: كنا نُرَى هذا من القرآن ـ يعني «لو كان لابن آدم وادٍ من ذهبٍ» ـ حتى نزلت: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [ومسلم: ٢٤١٥، وأحمد: ١٢٢٢٨].

وأخرج الترمذيّ [٣٣٥٥] عن عليّ قال: ما زلنا نشُكُّ في عذاب القبر حتى نزلت. وعذاب القبر لم يذكر إلَّا بالمدينة كما في الصحيح في قصة اليهوديّة [البخاري: ١٣٧٢، ومسلم: ١٣٢١، وأحمد: ٢٥٤١٩].

---

(١) «أسباب النزول» ص ٣٥٩ سورة الليل.

(٢) في «تفسيره» ١٠/ ٣٤٥٦ (١٩٤٣٩) الزلزلة: آخر آية.

(٣) في «تفسيره» ١٠/ ٣٤٥٩ (١٩٤٥٣).

(٤) ابنُ أبي حاتم ١٠/ ٣٤٦٠ (١٩٤٥٧).

☾ **(سورة أرأيت)**: فيها قولان، حكاهما ابن الفَرَس.

☾ **(سورة الكوثر)**: الصواب أنَّها مدنية، ورجَّحه النوويّ في «**شرح مسلم**» لما أخرجه مسلم [٨٩٤] عن أنس قال: بينا رسول الله ﷺ بين أظهُرنا، إذ أَغْفَى إغفاءةً، فرفع رأسه مُتبسِّماً، فقال: «أُنزلت عليَّ آنفاً سورةٌ» فقرأ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ حتى ختمها.. الحديثَ.

☾ **(سورة الإخلاص)**: فيها قولان، لحديثين في سبب نزولها متعارضين. وجمع بعضهم بينهما بتكرُّر نزولها، ثم ظَهَر لي بعدُ ترجيحُ أنها مدنيَّة، كما بينته في «**أسباب النزول**».

☾ **(المعوّذتان)**: المختار أنَّهما مدنيَّتان، لأنَّهما نزلتا في قصة سِحر لَبيد بن الأعصم، كما أخرجه البيهقي في «**الدلائل**». [(٧/ ٩٤)].

فصل: قال البيهقي في «**الدلائل**» [(٧/ ١٤٤)]: في بعض السُّور التي نزلت بمكة آياتٌ نزلت بالمدينة، فأُلحقت بها.

وكذا قال ابن الحَصَّار: وكلّ نوع من المكيّ والمدنيّ منه آيات مستثناة، قال: إلَّا أنَّ من الناس مَن اعتمد في الاستثناء على الاجتهاد دون النقل.

فصل: في ذكر ما استثني من المكيّ والمدنيّ

وقال ابن حجر في «**شرح البخاري**»(١): قد اعتنى بعضُ الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكية. قال: وأما عكس ذلك، وهو نزول شيء من سورةٍ بمكة، تأخر نزول تلك السورة إلى المدينة، فلم أره إلَّا نادراً.

قلت: وها أنا أذكر ما وقفتُ على استثنائه من النوعين، مستوعباً ما رأيته من ذلك على الاصطلاح الأوّل دون الثاني، وأُشير إلى أدلَّة الاستثناء لأجل قول ابن الحصَّار السابق، ولا أذكر الأدلَّة بلفظها؛ اختصاراً، وإحالة على كتابنا «**أسباب النزول**».

☾ **(الفاتحة)**: تقدّم قولٌ أن نصفها نزل بالمدينة، والظَّاهر أنَّه النصف الثاني، ولا دليل لهذا القول.

☾ **(البقرة)**: استُثْنِيَ منها آيتان: ﴿فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ﴾ [١٠٩]، و﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾ [٢٧٢].

☾ **(الأنعام)**: قال ابنُ الحَصَّار: استُثني منها تسعُ آيات، ولا يصحّ به نقل، خصوصاً قد ورد أنَّها نزلت جملة.

قلت: قد صحَّ النقل عن ابن عباس باستثناء: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ﴾ الآيات الثلاث [١٥١ ـ ١٥٣]. كما تقدم، والبواقي: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [٩١]، لما أخرجه ابن أبي حاتم(٢) أنها نزلت في مالك بن الصّيف، وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ الآيتين [٩٣، ٩٤]، نَزَلَتا في مُسَيْلمة. وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ

(١) «فتح الباري» كتاب «فضائل القرآن» ١٠/ ٣٤ (٤٩٩٣).
(٢) في «تفسيره» ٤/ ١٣٤٢ (٧٥٩٧) الأنعام: ٩١.

ءَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ﴾ [٢٠]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [١١٤].

وأخرج أبو الشيخ عن الكلبيّ قال: نزلت الأنعام كلُّها بمكة إلّا آيتين نزلتا بالمدينة في رجل من اليهود، وهو الذي قال: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [٩١].

وقال الفِرْيابيّ: حدَّثنا سُفيان، عن ليث عن بِشْر قال: الأنعام مكية إلّا: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾ [١٥١] والآية التي بعدها.

(الأعراف): أخرج أبو الشيخ بن حَيَّان عن قَتادة قال: الأعراف مكيّة إلّا آية: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [١٦٣]. وقال غيره: من هنا إلى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ [١٧٢] مدنيّ.

(الأنفال): استثني منها: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية [٣٠]. قال مقاتل: نزلت بمكة.

قلت: يردّه ما صحّ عن ابن عباس: أنَّ هذه الآية بعينها نزلت بالمدينة، كما أخرجناه في «**أسباب النزول**»[١]، واستثنى بعضُهم قولَه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾ الآية [٦٤] وصحَّحه ابن العربيّ وغيره[٢].

قلت: يؤيده ما أخرجه البزار عن ابن عباس: أنها نزلت لمَّا أسلم عُمر.

(براءة): قال ابن الفَرس: مدنيَّة إلّا آيتين: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ إلى آخرها [١٢٨ ـ ١٢٩].

قلت: غريب، كيف وقد ورد أنها آخر ما نزل!؟.. واستثنى بعضهم: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِىِّ﴾ الآية [١١٣]، لِمَا وَرد أنها نزلت في قوله عليه الصلاة والسلام لأبي طالب: «**لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك**». [البخاري: ١٣٦٠، ومسلم: ١٣٢، وأحمد: ٢٣٦٧٤].

(يونس): استُثني منها: ﴿فإن كنت في شك..﴾ الآيتين [٩٤ و٩٥]، وقولُه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ . . .﴾ الآية [٤٠] قيل: نزلت في اليهود. وقيل: من أوّلها إلى رأس أربعين مكيٌّ، والباقي مدنيّ. حكاه ابن الفرس، والسخاويّ في «**جمال القرّاء**»[٣].

(هود): استُثني منها ثلاث آيات: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ﴾ [١٢]، ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [١٧]، ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ﴾ [١١٤].

قلت: دليل الثالثة ما صحَّ من عدة طرق: أنّها نزلت بالمدينة في حق أبي اليَسَر [البخاري: ٥٢٦، ومسلم: ٧٠٠١، وأحمد: ٣٦٥٣].

(يوسف): استُثني منها ثلاثُ آياتٍ من أوّلها، حكاه أبو حيان، وهو واهٍ جدًّا لا يُلتفت إليه.

(الرعد): أخرج أبو الشيخ عن قتادة قال: سورة الرعد مدنية إلّا آية، قوله: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ﴾ [٣١]. وعلى القول بأنَّها مكية، يستثنى قوله: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ إلى قوله: ﴿شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [٨ ـ ١٣] كما تقدم، والآية آخرها. فقد أخرج ابن مَردُويه عن جُنْدب قال: جاء عبد الله

---

(١) ص ١٧٧ رقم (٥٢٤) الأنفال: ٣٠.
(٢) انظر «الناسخ والمنسوخ» لهبة بن سلامة ص ٧١.
(٣) ١/١٢٢.

ابن سَلَام حتى أخذ بعضَادَتي باب المسجد، قال: أنشدكم بالله أيْ قوم، أتعلمون أني الذي أُنزِلت فيه: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾؟ [٤٣]. قالوا: اللهمَّ نعم.

(إبراهيم): أخرج أبو الشيخ عن قتادة قال: سورة إبراهيم مكيَّة غير آيتين مدنيتين: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ إلى ﴿وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ﴾ [٢٨ ـ ٢٩].

(الحجر): استثنى بعضهم منها: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا﴾ الآية [٨٧].

قلت: وينبغي استثناء قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ﴾ الآية [٢٤]، لِمَا أخرجه الترمذي [٣١٢٢] وغيره في سبب نزولها، وأنها في صفوف الصلاة [قال الألباني: صحيح].

(النحل): تقدَّم عن ابن عباس أنَّه استثني آخرها. وسيأتي في السَّفريّ ما يؤيده. وأخرج أبو الشَّيخ عن الشعبيّ، قال: نزلت النحل كُلُّها بمكَّة إلَّا هؤلاء الآيات: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ [١٢٦] إلى آخرها.

وأخرج عن قتادة قال: سورة النحل من قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟﴾ [٤١] إلى آخرها مدني، وما قبلها إلى آخر السورة مكي، وسيأتي في أوَّل ما نزَل: عن جابر بن زيد: أنَّ النحل نزل منها بمكة أربعون، وباقيها بالمدينة. ويردّ ذلك: ما أخرجه أحمد [١٧٩١٨ وإسناده ضعيف]عن عثمان بن أبي العاص في نزول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [٩٠] وسيأتي في نوع الترتيب.

(الإسراء): استثني منها: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ الآية [٨٥]، لِما أخرج البخاريّ [١٢٥] عن ابن مسعود: أنها نزلت بالمدينة في جواب سؤال اليهود عن الرُّوح. [ومسلم: ٧٠٥٩، وأحمد: ٣٦٨٨].

واستثني منها أيضاً: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [٧٣ ـ ٨١]، وقولُه: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ الآية [٨٨]، وقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا﴾ الآية [٦٠]، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ﴾ [١٠٧]، لما أخرجناه في «أسباب النزول»(١).

(الكهف): استثني من أولها إلى ﴿جُرُزًا﴾ [١ ـ ٨]، وقوله: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ﴾ الآية [٢٨]، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [١٠٧] إلى آخر السورة.

(مريم): استثني منها آية السجدة، وقوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [٧١].

(طه): استثني منها: ﴿فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ الآية [١٣٠].

قلت: ينبغي أن يستثنى آيةٌ أخرى، فقد أخرج البزار وأبو يعلى عن أبي رافع قال: أضاف النبي ﷺ ضيفاً، فأرسلني إلى رجل من اليهود: أنْ أسلفني دقيقاً إلى هلالِ رجب، فقال: لا، إلَّا برَهنٍ، فأتيت النبيَّ ﷺ فأخبرته، فقال: «**أمَا والله إنِّي لأمينٌ في السماء أمينٌ في الأرض**». فلم أخرُج من عنده حتى نزلت هذه الآية: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ [١٣١].

(الأنبياء): استثني منها: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ﴾ [٤٤].

---

(١) في سورة الإسراء رقم (٦٨٤) و(٧٠٢).

◌ (الحج): تقدم ما يُستثنى منها.

◌ (المؤمنون): استثني منها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذۡنَا مُتۡرَفِيهِم﴾، إلى قوله: ﴿مُبۡلِسُونَ﴾ [٦٤ ـ ٧٧].

◌ (الفرقان): استثني منها: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ﴾ إلى: ﴿رَّحِيمًا﴾ [٦٨ ـ ٧٠].

◌ (الشعراء): استثنى ابن عباس منها: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ﴾ [٢٢٤ ـ ٢٢٧] إلى آخرها، كما تقدم. زاد غيره قوله: ﴿أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [١٩٧]. حكاه ابن الفَرَس.

◌ (القصص): استثني منها: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [٥٢ ـ ٥٥]، فقد أخرج الطبراني [«الأوسط»: ٧٦٥٨]، عن ابن عباس: أنّها نزلت هي وآخر الحديد في أصحاب النجاشيّ الذين قَدِموا وشهدوا وقعة أُحد، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِي فَرَضَ عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ . . .﴾ الآية [٨٥] لما سيأتي.

◌ (العنكبوت): استثني من أوّلها إلى: ﴿وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾ [١١] لما أخرجه ابن جرير في سبب نزولها[1].

قلت: ويضمّ إليه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ الآية [٦٠]، لما أخرجه ابن أبي حاتم في سبب نزولها.

◌ (لقمان): استثنى منها ابنُ عباس: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [٢٧ ـ ٢٩] الآيات الثلاث كما تقدم.

◌ (السجدة): استثنى منها ابنُ عباس: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنًا . . .﴾ [١٨ ـ ٢٠] الآيات الثلاث كما تقدم. وزاد غيره: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ﴾ [١٦]. ويدلّ له ما أخرجه البزار [«مسنده»: ١٣٦٤] عن بلال قال: كنّا نجلس في المسجد، وناسٌ من الصحابة يصلُّون بعد المغرب إلى العشاء، فنزلت.

◌ (سبأ): استثني منها: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ . . .﴾ الآية [٦]. وروى الترمذي [٣٢٢٢] عن فَرْوة بن مُسيك المُراديّ قال: أتيتُ النبيّ ﷺ فقلت: يا رسول الله، ألا أقاتلُ مَنْ أدبرَ مِنْ قومي..؟ الحديثَ، وفيه: وأُنزِلَ في سبأٍ ما أُنزِلَ، فقال رجل: يا رسول الله، وما سبأ؟... الحديث. [وأبو داود: ٣٩٨٨ قال الألباني: حسن صحيح].

قال ابنُ الحَصَّار: هذا يدلُّ على أنَّ هذه القصة مدنيّة؛ لأنَّ مهاجَرة فروة بعد إسلام ثَقيف سنةَ تسعٍ.

قال: ويحتمل أن يكون قوله: (وأنزل) حكايةً عمّا تقدَّم نزوله قبل هجرته.

◌ (يس): استثني منها: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ الآية [١٢]. لِمَا أخرجه الترمذيّ [٣٢٢٦] والحاكم [(٢/٤٢٨) وهو صحيح] عن أبي سعيد، قال: كانت بنو سَلِمَةَ في ناحيةِ المدينة، فأرادوا النُّقْلَة إلى قُرْبِ المسجد، فنزلت هذه الآيةُ. قال النبيّ ﷺ: «**إن آثاركم تُكْتَبُ**». فلم ينتقلوا.

واستثنى بعضهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ أَنفِقُواْ﴾ الآية [٤٧]، قيل: نزلت في المنافقين.

◌ (الزمر): استُثني منها: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ . . .﴾ [٥٣ ـ ٥٥] الآيات الثلاث، كما تقدم عن ابن عباس.

(١) «تفسير ابن جرير» ١١/١٣٣ العنكبوت: ١١.

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ١١٤٨٠] من وجه آخر عنه: أنها نزلت في وحشيّ قاتلِ حمزة، وزاد بعضهم: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ﴾ [١٠] الآية، ذكره السخاوي في «**جمال القرّاء**»[١]. وزاد غيره: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ الآية [٢٣]، وحكاه ابن الجزريّ.

◐ (**غافر**): استثني منها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [٥٦ ـ ٥٧]. فقد أخرج ابن أبي حاتم[٢] عن أبي العالية وغيره: أنها نزلت في اليهود لَمَّا ذكروا الدجال، وأوضحتُه في «**أسباب النزول**».

◐ (**الشورى**): استُثني منها: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿بَصِيرٌ﴾ [٢٤ ـ ٢٧].

قلت: بدلالة ما أخرجه الطَّبراني [في «الكبير»: ١٢٣٨٤] والحاكم [(٢/ ٤٤٢)] في سبب نزولها، فإنَّها نزلت في الأنصار. وقولُه: ﴿وَلَوۡ بَسَطَ﴾ الآية [٢٧] نزلت في أصحاب الصُّفَّة.

واستثنى بعضهم: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ﴾ إلى قوله: ﴿مِّن سَبِيلٍ﴾ [٣٩ ـ ٤١] حكاه ابن الفَرَس.

◐ (**الزخرف**): استثني منها: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا﴾ الآية [٤٥]. قيل: نزلت بالمدينة، وقيل: في السماء.

◐ (**الجاثية**): استُثني منها: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآية [١٤]. حكاه في «**جمال القرّاء**»[٣] عن قتادة.

◐ (**الأحقاف**): استثني منها: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [١٠] الآية، قد أخرج الطَّبراني [في «الكبير»: (١٨/ ٨٣)] **بسندٍ صحيح**، عن عَوْف بن مالك الأَشْجعيّ: أنَّها نزلت بالمدينة في قصَّة إسلام عبد الله بن سَلَام. وله طرق أُخرى، لكن أخرج ابن أبي حاتم عن مسروق قال: أنزلت هذه الآية بمكة، إنما كان إسلامُ ابن سلَام بالمدينة، وإنما كانت خصومةً خاصم بها محمَّداً ﷺ. وأخرج عن الشعبيّ قال: ليس بعبد الله بن سلَام، وهذه الآية مكية.

واستثنى بعضُهم: ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [١٥] الآيات الأربع. وقولَه: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ﴾ الآية [٣٥]. حكاه في «**جمال القرّاء**»[٤].

◐ (**ق**): استثني منها: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ إلى ﴿لُّغُوبٌ﴾ [٣٨]، فقد أخرج الحاكم [(٢/ ٤٦٥)] وغيره أنَّها نزلت في اليهود.

◐ (**النجم**): استثني منها: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ﴾ [٣٢] إلى ﴿ٱتَّقَىٰٓ﴾، وقيل: ﴿أَفَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي تَوَلَّىٰ﴾ [٣٣] الآيات التسع.

◐ (**القمر**): استثني منها: ﴿سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ﴾ [٤٥]. هو مردود لما سيأتي في النوع الثاني عشر. وقيل: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ الآيتين [٥٤ ـ ٥٥].

◐ (**الرحمن**): استثني منها: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ﴾ الآية [٢٩]. حكاه في «**جمال القُرّاء**»[٥].

---

(١) ١/ ١٣٦.

(٢) في «تفسيره» ١٠/ ٣٢٦٨ (١٨٤٤١) غافر: ٥٦.

(٣) ١/ ١٣٨ سورة الجاثية.

(٤) ١/ ١٣٩ سورة الأحقاف.

(٥) ١/ ١٤٢.

◌ **(الواقعة)**: استثني منها: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٣٩ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [٣٩ ـ ٤٠].

وقوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، إلى ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ [٧٥ ـ ٨٢]، لما أخرجه مسلم [٢٣٤] في سبب نزولها. [والبخاري: ٨٤٦، وأحمد: ١٧٠٦١].

◌ **(الحديد)**: يستثنى منها على القول بأنها مكية آخرها.

◌ **(المجادلة)**: استثني منها: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ الآية [٧]، حكاه ابن الفَرَس وغيره.

◌ **(التغابن)**: يستثنى منها على أنها مَكيّة آخرُها، لما أخرجه الترمذي [٣٣١٧] والحاكم [(٢/ ٤٩٠) وهو صحيح] في سبب نزولها.

◌ **(التحريم)**: تقدَّم عن قتادة أنَّ المدنيّ منها إلى رأس العشر، والباقي مكيّ.

◌ **(تبارك)**: أخرجَ جُوَيْبِر في «**تفسيره**» عن الضَّحاك، عن ابن عباس قال: أنزلت ﴿تَبَارَكَ﴾ الملك في أهل مكة إلّا ثلاث آيات.

◌ **(ن)**: استثني منها: ﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ﴾، إلى ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٧ ـ ٣٣]، ومن ﴿فَٱصْبِرْ﴾ إلى ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [٤٨ ـ ٥٠]. فإنه مدنيّ، حكاه السخاوي في «**جمال القراء**»[(١)].

◌ **(المزَّمّل)**: استثني منها: ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ الآيتين [١٠ ـ ١١]، حكاه الأصبهاني، وقولُه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ﴾ [٢٠] إلى آخر السورة، حكاه ابن الفرس، ويردُّه ما أخرجه الحاكم [(٢/ ٥٠٤) وهو ضعيف] عن عائشة: أنه نزل بعد نزول صدر السورة بسنة، وذلك حين فرض قيام الليل في أوّل الإسلام، قبل فرض الصلوات الخمس.

◌ **(الإنسان)**: استثني منها: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [٢٤].

◌ **(المرسلات)**: استثني منها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُوا۟ لَا يَرْكَعُونَ﴾ [٤٨] حكاه ابن الفَرَس، وغيره.

◌ **(المطففين)**: قيل: مكية إلّا ست آيات من أولها.

◌ **(البلد)**: قيل: مدنية إلّا أربعُ آيات من أولها.

◌ **(الليل)**: قيل: مكية إلّا أولها.

◌ **(أرأيت)**: نزل ثلاث آيات من أولها بمكة، والباقي بالمدينة.

ضوابط في المكي والمدنيّ

أخرج الحاكم في «**مستدركه**» [(٣/ ٢٠)] والبيهقي في «**الدلائل**»، والبزّار في «**مسنده**»: من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: ما كان ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ أُنزلَ بالمدينة، وما كان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فبمكة.

وأخرجه أبو عُبيد في «**الفضائل**»[(٢)] عن علقمة مرسلاً.

---

(١) ١/ ١٤٥ سورة القلم.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٦٧.

وأخرج عن ميمون بن مهران قال: ما كان في القرآن: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ أو: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ فإنَّه مكيّ، وما كان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فإنَّه مدنيّ.

قال ابن عطية وابن الفرس وغيرهما: هو في ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ صحيح، وأمّا ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فقد يأتي في المدنيّ.

وقال ابنُ الحَصَّار: قد اعتنى المتشاغلون بالنسخ بهذا الحديث، واعتمدوه على ضعفه، وقد اتفق الناس على أنَّ (**النساء**) مدنيَّة، وأولها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ وعلى أنَّ (**الحج**) مكية؛ وفيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ﴾ [٧٧].

وقال غيره: هذا القول إن أُخِذَ على إطلاقه فيه نظر، فإنَّ سورة البقرة مدنية، وفيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [٢١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [١٦٨]. وسورة النساء مدنية، وأولها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾.

وقال مكيّ: هذا إنّما هو في الأكثر، وليس بعامّ، وفي كثير من السور المكيَّة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾.

وقال غيرُهُ: الأقرب حملُه على أنَّه خطاب، المقصود به أو جلُّ المقصود به أهل مكة أو المدينة.

وقال القاضي: إن كان الرجوع في هذا إلى النقل فمُسلَّمٌ، وإن كان السبب فيه حصولَ المؤمنين بالمدينة على الكثرة دون مكة فضعيفٌ؛ إذ يجوز خطاب المؤمنين بصفتهم وباسمهم وجنسهم. ويؤمر غير المؤمنين بالعادة كما يؤمر المؤمنون بالاستمرار عليها والازدياد منها. نقله الإمام فخر الدين في «**تفسيره**».

وأخرج البيهقي في «**الدلائل**» [(٧/ ١٤٤)] من طريق يونُس بن بُكَير، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: كل شيء نزل من القرآن فيه ذكرُ الأُمم والقُرون فإنما نزل بمكة، وما كان من الفرائض والسنن فإنما نزل بالمدينة.

وقال الجعبريّ: لمعرفة المكي والمدني طريقان: سماعيٌّ وقياسيٌّ:

فالسماعيّ: ما وصل إلينا نزولُه بأحدهما.

والقياسيّ: كل سورة فيها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فقط، أو: ﴿كَلَّآ﴾، أو: أَوَّلها حرفُ تهجّ سوى الزَّهْرَاوَيْن والرعد، أو فيها قصة آدم وإبليس سوى البقرة فهي مكيَّة. وكل سورة فيها قصص الأنبياء والأُمم الخالية مكيّة، وكل سورة فيها فريضة أو حدٌّ فهي مدنيَّة. انتهى.

وقال مكيّ: كلّ سورة فيها ذكر المنافقين فمدنيّة؛ زاد غيره: سوى العنكبوت.

وفي «**كامل الهذليّ**»: كلّ سورة فيها سَجْدة فهي مكيّة.

وقال الدَّيْرِينيّ رحمه الله(١).

وما نزلتْ «كلّا» بيثرب فاعلَمَنْ ولم تأتِ في القرآن في نصفه الأعْلَى

وحكمة ذلك: أنَّ نصفَه الأخير نزل أكثرُه بمكَّة، وأكثرها جبَابرة، فتكرَّرت فيه على وجه التهديد والتعنيف لهم، والإنكار عليهم، بخلاف النصف الأول. وما نزل منه في اليهود لم يحتج إلى إيرادها فيه لذلتهم وضعفِهم، ذكره العُمانيّ.

---

(١) الديريني: عبد العزيز بن أحمد، فقيه شافعي مصري (ت: ٦٩٤هـ). «طبقات الشافعية» ٥/ ٧٥.

فائدة: أخرج الطبراني [في «الأوسط»: ٦٣٤٠ وفي سنده ضعيف] عن ابن مسعود: نزل المفصَّلُ بمكة، فمكثنا حِجَجاً نقرؤه، لا ينزِلُ غيره.

تنبيه: قد تبين بما ذكرناه من الأوجه التي ذكرها ابن حبيب: المكيّ والمدنيّ، وما اختُلف فيه، وترتيب نزول ذلك، والآيات المدنيَّات في السور المكية، والآيات المكيَّات في السور المدنية، وبقي أوجهٌ تتعلَّق بهذا النوع ذكَر هو أمثلتَها، فنذكرُها وأمثلتَها:

* مثالُ ما نزل بمكَّة وحكمُه مدنيّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ﴾ الآية [الحجرات: ١٣] نزل بمكة يوم الفتح، وهي مدنيَّة؛ لأنها نزلت بعد الهجرة، وقوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٢] كذلك.

قلت: وكذا قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. في آيات أُخَر.

* ومثال ما نزل بالمدينة وحكمه مكيّ: سورة الممتحنة؛ فإنَّها نزلتْ بالمدينة مخاطِبةً لأهل مكة.

وقوله في النحل: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ﴾ [٤١] إلى آخرها، نزل بالمدينة مخاطِباً به أهلَ مكة.

وصدْر براءة، نزل بالمدينة خطاباً لمشركي أهل مكة.

* ومثال ما يشبه تنزيل المدني في السور المكية: قوله في النجم: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ﴾ [٣٢]، فإنَّ الفواحش كلُّ ذنب فيه حَدٌّ، والكبائر كلّ ذنب عاقبتُه النارُ، واللَّمَمُ ما بين الحدّين من الذنوب. ولم يكن بمكة حدٌّ، ولا نحوه.

* ومثال ما يشبه تنزيل مكة في السور المدنية: قوله: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾، وقوله في الأنفال: ﴿وَإِذۡ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ﴾ الآية [٣٢].

* ومثال ما حُمِل من مكة إلى المدينة سورة يوسف والإخلاص.

قلت: وسبّح، كما تقدم في حديث البخاري.

* ومثال ما حُمِلَ من المدينة إلى مكة: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وآية الربا، وصدر براءة، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ الآيات [النساء: ٩٧].

* ومثال ما حُمِلَ إلى الحبشة: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ﴾ الآيات [آل عمران: ٦٤].

قلت: صحّ حملُها إلى الرُّوم [البخاري: ٧، ومسلم: ٤٦٠٧، وأحمد: ٢٣٧٠][1].

وينبغي أن يمثَّل لِمَا حُمِل إلى الحبشة بسورة مريم، فقد صحَّ أن جعفر بن أبي طالب قرأها على النَّجاشيّ، وأخرجه أحمد في «**مسنده**». [٢٢٤٩٨ وإسناده حسن].

وأمَّا ما نزل بالجُحْفَة والطائف وبيت المقدس والحُديبية؛ فسيأتي في النوع الذي يلي هذا، ويُضَمّ إليه ما نزل بمنى وعرفات وعُسْفان وتَبُوك وبَدْر وأُحُد وحِرَاء وحمراءِ الأسد.

---

(١) والشاهد في الحديث قوله ﷺ في نَصِّ كتابه إلى هرقل: من محمدٍ عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم. سلامٌ على من اتبع الهدى. أما بعد، فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، يُؤتِكَ اللهُ أجرك مرتين، فإن تولَّيْتَ فإن عليك إثْـمَ الأَرِيسِـيِّـيْـنَ، و﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]

النوع الثاني

في معرفة الحضري والسفري

أمثلة الحضري كثيرة.

وأما السَّفري: فله أمثلة تتبَّعتُها.

منها: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. نزلت بمكة عام حجة الوداع، فأخرج ابن أبي حاتم[(١)]، وابن مردويه عن جابر قال: لمّا طاف النبيُّ ﷺ قال له عمر: هذا مقام أبينا إبراهيم؟ قال: قال: «نعم» قال: أفلا نتّخذه مصلًّى؟ فنزلَتْ.

وأخرج ابن مَرْدُويه من طريق عَمرو بن مَيْمون، عن عمر بن الخطاب: أنَّه مرَّ بمقام إبراهيم، فقال: يا رسول الله، أليس نَقوم مقام خليل ربنا؟ قال: «بلى». قال: أفلا نتَّخذه مصلًّى؟ فلم يلبث إلا يسيراً حتى نزلت.

وقال ابن الحَصَّار: نزلت إمَّا في عُمرة القضاء، أو: في غزوة الفتح، أو: في حجة الوداع.

ومنها: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ الآية [البقرة: ١٨٩]، روى ابنُ جرير[(٢)] عن الزُّهريّ أنها نزلت في عُمْرة الحديبية. وعن السُّدي أنَّها نزلت في حجَّة الوداع.

ومنها: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] فأخرج ابنُ أبي حاتم[(٣)] عن صفوان بن أُميّة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ مُتَضَمِّخٌ بالزعفران، عليه جُبَّة، فقال: كيف تأمرني في عمرتي؟ فنزلتْ، فقال: «**أين السائل عن العمرة؟ أَلْقِ عنك ثيابَك ثم اغتسِلْ**...» الحديثَ. [البخاري: ١٥٣٦، ومسلم: ٢٨٠٠، وأحمد: ١٧٩٤٨].

ومنها: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ﴾ الآية [البقرة: ١٩٦]، نزلت بالحديبية، كما أخرجه أحمد [١٨١٠١] عن كعب بن عُجْرَة الذي نزلت فيه، والواحديُّ عن ابن عباس [والبخاري: ٤١٩١، ومسلم: ٢٨٧٧].

ومنها: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٥]. قيل: نزلت يوم فتح مكة، ولم أقِف له على دليل.

ومنها: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٨١]، نزلت بمنًى عام حجَّة الوداع، فيما أخرجه البيهقيّ في «**الدلائل**» [(٧/ ١٣٧)].

ومنها: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية [آل عمران: ١٧٢]، أخرج الطبراني [في «الكبير»: ١١٦٣٢] **بسند صحيح** عن ابن عباس، أنها نزلت بحمراء الأسد.

---

(١) في «تفسيره» ١/ ٢٢٦ (١١٩٦) البقرة: ١٢٥.

(٢) في «تفسيره» ٢/ ١٨٨ البقرة: ١٨٩.

(٣) في «تفسيره» ١/ ٣٣٤ (١٧٦١) البقرة: ١٩٦.

ومنها: آية التيمم في النساء [٤٣]، أخرج ابن مَرْدويه عن الأسلع بن شَريك: أنَّها نزلتْ في بعض أسفار النبي ﷺ.

ومنها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] نزلت يوم الفتح في جَوْف الكعبة، كما أخرجه سُنيد في «**تفسيره**» عن ابن جُريج، وأخرجه ابن مردويه عن ابن عبَّاس.

ومنها: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ الآية [النساء: ١٠٢]، نزلت بعُسفان بين الظهر والعصر، كما أخرجه أحمد [١٦٥٨٠ وإسناده صحيح] عن أبي عَيَّاش الزُّرَقيّ.

ومنها: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]. أخرج البزَّار وغيره عن حُذيفة أنها نزلت على النبي ﷺ في مسير له.

ومنها: أوَّل المائدة، أخرج البيهقيّ في «**شُعب الإيمان**» عن أسماء بنت يزيد: أنَّهانزلت بمنًى. وأخرج في «**الدلائل**» [٧/ ١٤٥] عن أمّ عمرو، عن عمِّها: أنَّها نزلت في مسير له.

وأخرج أبو عُبيد[(١)] عن محمد بن كعب قال: نزلت سورة المائدة في حجّة الوداع فيما بين مكة والمدينة.

ومنها: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. في الصحيح عن عُمر: أنها نزلت عشيَّة عرفة يوم الجمعة عام حجّة الوداع، وله طرق كثيرة [البخاري: ٤٥، ومسلم: ٧٥٢٥، وأحمد: ١٨٨]، لكن أخرج ابن مَرْدويه عن أبي سعيد الخُدريّ: أنها نزلت يوم غدير خُمّ[(٢)].

وأخرج مثله من حديث أبي هريرة، وفيه: إنَّه اليوم الثامن عشر من ذي الحجة، مَرجِعَه من حجة الوداع، وكلاهما لا يصح.

ومنها: آية التيمم فيها، في الصحيح عن عائشة أنَّها نزلت بالبيداء، وهم داخلون المدينة. وفي لفظ: «بالبيداء أو بذات الجيش». [البخاري: ٣٣٤ و٣٣٦، ومسلم: ٨١٦، وأحمد: ٢٥٤٥٥].

قال ابن عبد البر في «**التمهيد**»: يقال: إنه كان في غزوة بني المصطلق، وجزَم به في «**الاستذكار**»، وسبقه إلى ذلك ابن سعد وابن حبّان، وغزوة بني المصطلق هي غزوة المُرَيْسِيع. واستبعد ذلك بعضُ المتأخِّرين، قال: لأنَّ المريْسِيع من ناحية مكة بين قُديد والساحل، وهذه القصَّة من ناحية خَيْبر؛ لقول عائشة: إنَّها نزلت بالبيداء أو بذات الجيش. وهما بين المدينة وخيبر، كما جزم به النَّوَويّ، لكن جزم ابن التِّين بأن البَيْداء هو ذو الحُلَيفة.

وقال أبو عُبيد البَكْري[(٣)]: البيداء هو الشَّرف الذي قدَّام ذي الحُليفة من طريق مكة، قال: وذات الجيش من المدينة على بَريد.

---

(١) «فضائل القرآن» ص ٢٣٩.

(٢) غَدِير: وادٍ بديار مضر. «القاموس».

(٣) البكري: عبد الله بن عبد العزيز، أبو عُبيد، الأندلسي، مؤرخ، جغرافي، ثقة، علامة بالأدب (ت: ٤٨٧ هـ). «بغية الوعاة» ٢٨٥.

ومنها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ هَمَّ قَوۡمٌ﴾ الآية [المائدة: ١١]. أخرج ابن جرير[١] عن قتادة قال: ذُكِر لنا أنّها نزلت على رسول الله ﷺ وهو ببطن نخل، في الغزوة السابعة، حين أراد بنو ثعلبة وبنو محارب أن يفتكوا به، فأطلعه الله على ذلك.

ومنها: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧]، في «صحيح ابن حبان» [١٧٣٩ موارد وهو حسن] عن أبي هريرة: أنها نزلت في السفر.

وأخرج ابن أبي حاتم[٢] وابن مردويه عن جابر: أنّها نزلت في ذات الرقاع بأعلى نخل في غزوة بني أنمار.

ومنها: أول الأنفال، نزلت ببدر عقب الوقعة، كما أخرجه أحمد عن سعد بن أبي وقاص. [١٥٥٦ وهو حسن لغيره].

ومنها: ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ﴾ الآية [الأنفال: ٩]. نزلت ببدر أيضاً كما أخرجه الترمذي عن عُمر. [٣٠٨١ وقال: حسن صحيح].

ومنها: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ﴾ الآية [التوبة: ٣٤]. نزلت في بعض أسفاره، كما أخرجه أحمد عن ثوبان [٢٢٣٩٢، وهو حسن لغيره].

ومنها: قوله: ﴿لَوۡ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا﴾ الآيات [التوبة: ٤٢] نزلت في غزوة تبوك، كما أخرجه ابن جرير عن ابن عباس.

ومنها: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُمۡ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ﴾ [التوبة: ٦٥]، نزلت في غزوة تبوك، كما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عمر[٣].

ومنها: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ الآية [التوبة: ١١٣]. أخرج الطَّبراني [في «الكبير»: ١٢٠٤٩ وإسناده ضعيف] وابن مردويه، عن ابن عباس: أنّها نزلت لمّا خرج النبي ﷺ معتمِراً وهَبَط من ثَنِيَّة عُسْفَان، فزار قبرَ أمه، واستأذن في الاستغفار لها.

ومنها: خاتمة النّحل، أخرج البيهقي في «الدلائل» [(١٤٤/٧)] والبزار: عن أبي هريرة: أنّها نزلت بأُحد، والنبيُّ ﷺ واقفٌ على حمزةَ حين استُشهد. وأخرج الترمذيّ [٣١٢٩] والحاكم [(٣٥٩/٢) وهو صحيح] عن أُبيّ بن كعب: أنّها نزلت يوم فتح مكة.

ومنها: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسۡتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ لِيُخۡرِجُوكَ مِنۡهَاۖ﴾ [الإسراء: ٧٦]. أخرج أبو الشيخ، والبيهقيّ في «الدلائل» من طريق شَهْرِ بن حَوْشَب، عن عبد الرحمن بن غَنْم: أنّها نزلت في تبوك.

ومنها: أوّل الحجِّ، أخرج التِّرمذي [٣١٦٨] والحاكم [(٣٨٥/٢) وهو حسن صحيح]: عن عِمران بن حُصَين، قال: لما نزلتْ على النبيّ ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ١ ـ ٢]، نزلت عليه هذه وهو في سفر... الحديث.

---

(١) في «تفسيره» ١٤٦/٤ المائدة: ١١.

(٢) في «تفسيره» ١١٧٣/٤ (٦٦١٤) المائدة: ٦٧.

(٣) في «تفسيره» ١٨٢٩/٦ (١٠٠٤٧) التوبة: ٦٥.

وعند ابن مردويه من طريق الكلبيّ عن أبي صالح، عن ابن عباس: أنَّها نزلت في مسيره في غزوة بني المصطلق.

ومنها: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ الآيات [الحج: ١٩]. قال القاضي جلال الدين البُلقينيّ: الظاهر أنَّها نزلت يوم بدر وقتَ المبارزة لِمَا فيه من الإشارة بـ﴿هَٰذَانِ﴾ [البخاري: ٣٩٦٦ ومسلم: ٧٥٦٢].

ومنها: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ . . .﴾ الآية [الحج: ٣٩]. أخرج الترمذي [٣١٧٢] عن ابن عباس قال: لما أُخرِجَ النبيُّ ﷺ من مكة، قال أبو بكر: أَخرَجُوا نَبِيَّهم، لَيَهْلِكُنَّ، فنزلت.

قال ابن الحصَّار: استنبط بعضُهم من هذا الحديث أنَّها نزلت في سفر الهجرة.

ومنها: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ الآية [الفرقان: ٤٥]، قال ابنُ حَبيب: نزلت بالطائف. ولم أقف له على مستنَد.

ومنها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [القصص: ٨٥]، نزلت بالجُحْفة في سفر الهجرة، كما أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحَّاك.

ومنها: أوَّلُ الروم، روى الترمذي [٣١٩٢ وحسَّنه] عن أبي سعيد قال: لمّا كان يوم بدْرٍ ظهرت الرومُ على فارِسَ، فأعجَبَ ذلك المؤمنين، فنزلت: ﴿الٓمٓ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ١ ـ ٥]. قال الترمذيّ: غَلبت الرومُ، يعني بالفتح[1].

ومنها: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ الآية [الزخرف: ٤٥]، قال ابن حبيب: نزلَتْ في بيت المقدس ليلة الإسراء.

ومنها: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِىَ أَشَدُّ قُوَّةً﴾ الآية [محمد: ١٣]. قال السخاويّ في «**جمال القرَّاء**»[2]: قيل: إنَّ النبي ﷺ لما تَوَجَّهَ مهاجراً إلى المدينة، وقف ونظر إلى مكة وبكى، فنزلت.

ومنها: سورة الفتح، أخرج الحاكم [(٢/ ٤٥٩)] عن المِسْوَر بن مَخْرَمة ومَرْوان بن الحَكَم، قالا: نزلت سورة الفتح بين مكة والمدينة في شأن الحديبية، من أوَّلها إلى آخرها. وفي «**المستدرك**» [(٢/ ٤٥٩)] أيضاً من حديث مُجَمِّع بن جارية: أنَّ أوَّلها نزل بكُرَاع الغَمِيم.

ومنها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ [الحجرات: ١٣]. أخرج الواحديّ عن ابن أبي مُلَيْكَة: أنَّها نزلت بمكة يوم الفتح، لما رَقِيَ بلالٌ على ظهر الكعبة وأذَّن، فقال بعض الناس: أهذا العبد الأسود يؤذِّن على ظهر الكعبة؟!

ومنها: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾ الآية [القمر: ٤٥]. قيل: نزلت يوم بدر، حكاه ابن الفَرَس، وهو مردود، لِمَا سيأتي في النوع الثاني عشر، ثم رأيت عن ابن عباس ما يؤيده.

ومنها: قال النَّسفي: قوله: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الواقعة: ١٣]، وقوله: ﴿أَفَبِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ﴾ [الواقعة: ٨١] نزلتا في سفره ﷺ إلى المدينة. ولم أقف له على مستند.

---

(١) بل قال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، كذا قرأ نصرُ بن علي: غَلَبت الرومُ. قال الألباني: صحيح لغيره.

(٢) ١/ ١٤٠.

ومنها: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]. أخرج ابن أبي حاتم(١) من طريق يعقوب بن مجاهد أبي حَزْرَة، قالَ: نزلت في رجل من الأنصار في غزوة تبوك، لما نزلوا الحِجْر، فأمرهم رسولُ الله ﷺ ألَّا يحملوا من مائها شيئاً، ثم ارتحل، ثم نَزَل منزلاً آخر وليس معهم ماءٌ، فشكوا ذلك، فدعا، فأرسل الله سحابةً، فأمطرت عليهم حتى استقَوا منها، فقال رجل من المنافقين: إنَّما مُطِرْنا بنوْء كذا، فنزلت.

ومنها: آية الامتحان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ الآية [الممتحنة: ١٠]. أخرج ابن جرير(٢) عن الزهري: أنها نزلت بأسفل الحديبية.

ومنها: سورة ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾، أخرج الترمذي [٣٣١٣ وهو حسن صحيح] عن زيد بن أرقم: أنها نزلت ليلاً في غزوة تبوك. وأخرج عن سفيان أنَّها في غزوة بني المصطلق [الترمذي: ٣٣١٥، وهو حسن صحيح]. وبه جزم ابنُ إسحاق وغيره.

ومنها: سورة المرسلات، أخرج الشيخان عن ابن مسعود قال: بينما نحنُ مع النبي ﷺ في غار بمنًى إذ نزلت عليه: والمرسلات... الحديثَ [البخاري: ٤٩٣٠، ومسلم: ٥٨٣٥، وأحمد: ٣٥٧٤].

ومنها: سورة المطفِّفين أو بعضها، حكى النَّسفي وغيرُهُ: أنَّها نزلت في سفر الهجرة قبل دخوله ﷺ المدينة.

ومنها: أول سورة ﴿ٱقْرَأْ﴾ نزل بغار حراء، كما في الصحيحين [البخاري: ٣، ومسلم: ٤٠٣، وأحمد: ٢٥٩٥٩].

ومنها: سورة الكوثر. أخرج ابن جرير عن سعيد بن جُبير: أنَّها نزلت يوم الحُديبية. وفيه نظر.

ومنها: سورة النَّصر، أخرج البزار، والبيهقي في «**الدلائل**» [(٥/ ٤٤٧)]: عن ابن عمر قال: أُنزلت هذه السورة: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ على رسول الله ﷺ أوسط أيام التشريق، فعرف أنَّه الوداع، فأمر بناقته القَصْوَاء، فرُحِلت، ثم قام فخطَب الناسَ، فذكر خُطبته المشهورة.

  

(١) في «تفسيره» ١٠/ ٣٣٣٥ (١٨٨٠٧) الواقعة: ٨١.
(٢) في «تفسيره» ١٤/ ٧١ الممتحنة: ١٠.

النوع الثالث

معرفة النهاري والليلي

أمثلة النهاري كثيرة. قال ابن حبيب: نزل أكثر القرآن نهاراً؛ وأما الليل فتتبعتُ له أمثلة:

منها: آية تحويل القبلة، ففي الصحيحين [البخاري: ٤٠٣، ومسلم: ١١٧٨، وأحمد: ٥٩٣٤] من حديث ابن عُمر: بينما النَّاس بقُبَاء في صلاة الصبح، إذ أتاهم آتٍ فقال: إنَّ النبي ﷺ قد أُنزِلَ عليه الليلة قرآنٌ، وقد أُمر أن يَستقبل القبلة.

وروى مسلم [١١٨٠] عن أنس: أن النبي ﷺ كان يصلي نحوَ بيت المقدس، فنزلت: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ الآية [البقرة: ١٤٤]. فمرَّ رجلٌ من بني سلِمة، وهم ركوعٌ في صلاة الفجر، وقد صلَّوا ركعةً، فنادى: ألا إنَّ القبلة قد حُوِّلَتْ، فمالوا كلُّهم نحوَ القِبْلة.

لكن في الصحيحين عن البَراء: أنَّ النبي ﷺ صلَّى قِبل بيت المقدس ستَّة عشَر ـ أو سبعة عشر ـ شهراً، وكان يعجبه أن تكون قِبلته قِبَل البيت، وأنَّه أول صلاة صلَّاها العصرُ وصلَّى معه قومٌ، فخرج رجل ممن صلَّى معه، فمرَّ على أهلِ مسجدٍ وهم راكعون، فقال: أشهد بالله، لقد صلَّيتُ مع رسول الله ﷺ قِبَل الكعبة، فداروا كما هم قِبل البيت [البخاري: ٤٠، ومسلم: ١١٧٦ و١١٧٧، وأحمد: ١١٤٩٦]. فهذا يقتضي أنَّها نزلتْ نهاراً بين الظهر والعصر.

قال القاضي جلال الدين: والأرجح بمقتضى الاستدلال نزولُها بالليل؛ لأنَّ قضية أهل قُباء كانت في الصبح، وقُباء قريبةٌ من المدينة، فيبعُد أن يكون رسول الله ﷺ أخَّر البيانَ لهم من العصر إلى الصبح.

وقال ابن حجر: الأقوى أنَّ نزولها كان نهاراً، والجواب عن حديث ابن عمر: أنَّ الخبر وصَل وقتَ العصر إلى من هو داخل المدينة وهم بنو حارثة، ووصل وقت الصبح إلى مَنْ هو خارج المدينة، وهم بنو عَمرو بن عوف أهل قباء. وقوله: «**قد أنزل عليه الليلة**» مجازٌ، من إطلاق الليلة على بعض اليوم الماضي والذي يليه.

قلت: ويؤيد هذا ما أخرجه النَّسائي [في «الكبرى»: ١١٠٠٤] عن أبي سعيد بن المعلَّى قال: مررنا يوماً ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر، فقلت: لقد حدث أمر، فجلستُ، فقرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ حتى فرغ منها، ثم نزل فصلَّى الظهر.

ومنها: أواخر آل عمران، أخرج ابن حبَّان في «**صحيحه**» [٦٢٠ وإسناده صحيح]، وابن المنذر وابن مَرْدُويه وابنُ أبي الدنيا في «**كتاب التفكر**» عن عائشة: أن بلالاً أتى النبي ﷺ يُؤذنه لصلاة الصبح، فوجَده يبكي، فقال: يا رسول الله، ما يبكيك؟ قال: «**وما يمنعني أن أبكي وقد أُنزل عليَّ هذه الليلة**:

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]» ثم قال: «**ويل لمن قرأها ولم يتفكَّر**».

ومنها: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧]. أخرج الترمذي [٣٠٤٦] والحاكم [(٢/٣١٣) وهو صحيح] عن عائشة قالت: كان النبيُّ ﷺ يُحْرَسُ، حتى نزلَتْ، فأخرج رأسَه من القُبّة، فقال: «**أيُّها النَّاس، انصَرِفُوا فقد عصمني الله**».

وأخرج الطَّبراني [في «الكبير»: ١١٦٦٣] عن عِصْمة بن مالك الخُطَمي قال: كنَّا نحرُس رسول الله ﷺ بالليل حتى نزلت، فترك الحَرَس.

ومنها: سورة الأنعام، أخرج الطَّبراني [في «الكبير»: ٢٤/(٤٤٩)]، وأبو عُبيدٍ في «**فضائله**» [ص ٢٤٠] عن ابن عباس قال: نزلت سورة الأنعام بمكَّة ليلاً جُملة، حولها سبعون ألفَ ملَك يجأرون بالتسبيح[1].

ومنها: آية الثلاثة الذين خُلِّفوا، ففي الصحيحين من حديث كعب: فأنزَلَ الله توبتنا حين بقي الثلث الأخير من الليل [البخاري: ٤٦٧٧، ومسلم: ٧٠١٦، وأحمد: ١٥٧٨٩].

ومنها: سورة مريم، روى الطَّبراني [في «الكبير»: ١٢٩٣٠]، وأبو عبيد في «**فضائله**» عن ابن عباس قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ فقلت: وُلدتْ لي الليلةَ جاريةٌ، فقال: «**والليلة أُنْزِلت عليَّ سورة مريم، سمِّها مريم**».

ومنها: أول الحج، ذكره ابنُ حبيب ومحمد بن بركات[2] السعيديّ في كتابه «**الناسخ والمنسوخ**»، وجزم به السخاوي في «**جمال القراء**»[3]. وقد يستدل له بما أخرجه ابن مردويه عن عِمْران بن حُصَين: أنها نزلت والنبي ﷺ في سفر، وقد نَعَسَ بعضُ القوم وتفرَّق بعضُهم، فرفَعَ بها صوتَهُ... الحديثَ.

ومنها: آية الإذن في خروج النِّسوة في الأحزاب، قال القاضي جلال الدين: والظاهر أنها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٩]. ففي البخاري [٤٧٩٥] عن عائشة: خرجت سَوْدة بعدما ضُرب الحجابُ لحاجتها ـ وكانت امرأةً جسيمةً لا تخفى على مَن يَعرفها ـ فرآها عمر، فقال: يا سَوْدة، أمَا والله ما تَخْفَينَ علينا، فانظري كيف تخرجين. قالت: فانكفأتُ راجعةً إلى رسول الله ﷺ، وإنَّه ليتعشَّى وفي يده عَرْق، فقلت: يا رسول الله، خرجت لبعض حاجتي، فقال لي عمر كذا؛ فأوحى الله إليه وإن العَرْق في يده ما وَضَعَه، فقال: «**إنَّه قد أُذِن لَكُنَّ أن تَخرجْنَ لحاجتِكُنّ**» [ومسلم: ٥٦٦٨، وأحمد: ٢٤٢٩٠].

قال القاضي جلال الدين: وإنما قلنا: إنَّ ذلك كان ليلاً؛ لأنَّهن إنما كُنَّ يخرجنَ للحاجة ليلاً، كما في الصحيح عن عائشة في حديث الإفك [البخاري: ٤٧٥٠، ومسلم: ٧٠٢٠، وأحمد: ٢٥٦٢٣].

---

(١) جأر إلى الله: تَضَرَّع بالدعاء. «المختار»: جَأَرَ.

(٢) محمد بن بركات: المصري أبو عبد الله، شيخ مصر في اللغة، له: «الإيجاز في الناسخ والمنسوخ» (ت: ٥٢٠ هـ). «حسن المحاضرة» ١/٣٠٧، و«شذرات الذهب» ٤/٦٢.

(٣) «جمال القراء» ١/١٢٨.

ومنها: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ [الزخرف: ٤٥] على قول ابن حبيب: إنها نزلت ليلة الإسراء.

ومنها: أول الفتح، ففي البخاري [٤١٧٧] من حديث عُمر: «لقد أُنزلت عليَّ الليلة سورةٌ هي أحبُّ إليَّ مما طلعت عليه الشمس، فقرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾..» الحديث. [وأحمد: ٢٠٩].

ومنها: سورة المنافقين، كما أخرجه الترمذي عن زيد بن أرقم. [٣٣١٣ وهو حسن صحيح].

ومنها: سورة (والمرسلات)، قال السخاوي في «**جمال القرَّاء**»(١): روي عن ابن مسعود: أنها نزلت ليلة الجنّ بحراء.

قلت: هذا أثر لا يُعرف، ثم رأيت في «صحيح الإسماعيلي» ـ وهو مستخرَجُه على البخاري ـ: أنَّها نزلت ليلة عرفة بغار منًى، وهو في الصحيحين بدون قوله: ليلة عرفة [البخاري: ١٨٣٠، ومسلم: ٥٨٣٥، وأحمد: ٣٥٧٤]. والمراد بها ليلة التاسعِ من ذي الحجة، فإنَّها التي كان النبيُّ ﷺ يبيتها بمنًى.

ومنها: المعوّذتان، فقد قال ابن أَشْتَهْ في «**المصاحف**»: نبأنا محمد بن يعقوب، نَبأنا أبو داود، نبأنا عثمان بن أبي شيبة، نبأنا جرير، عن بيان، عن قيس، عن عُقْبة بن عامر الجُهَني قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُنْزِلت عليَّ الليلة آياتٌ لم يُرَ مثلُهنَّ**: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾».

فرع: ومنه: ما نزل بين الليل والنهار في وقت الصبح، وذلك آياتٌ:

منها: آية التيمم في المائدة، ففي الصحيح عن عائشة: وحضرت الصبحُ فالتُمس الماءُ فلم يوجد، فنزلت: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]. [البخاري: ٤٦٠٨، ومسلم: ٨١٦، وأحمد: ٢٦٣٤١].

ومنها: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. ففي الصحيح: أنَّها نزلت وهو في الركعة الأخيرة من صلاة الصبح، حين أراد أن يقنُت يدعو على أبي سفيان ومن ذكر معه. [البخاري: ٤٠٧٠، وأحمد: ٥٦٧٤].

تنبيه: فإن قلتَ: فما تصنع بحديث جابر مرفوعاً: «**أَصدقُ الرؤيا ما كان نهاراً، لأن الله خصَّني بالوحي نهاراً**»؟ أخرجه الحاكم في «تاريخه».

قلت: هذا الحديث منكَر لا يحتج به(٢).

---

(١) «جمال القراء» ١/ ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٢) قال المناوي في «فيض القدير» بعد أن حكم على الحديث بالضعف: قد يقال: الرؤيا النهارية أصدق من الرؤيا الليلية ما عدا السحر جمعاً بين الحديثين. [وقد] قال الحاكم: صحيح. وأقرّه الذهبي في «التلخيص». «فيض القدير» ١/ ٥٣٠.

قلتُ: والحديث الذي أشار إليه المناوي هو: «أصدق الرؤيا بالأسحار» قد رواه أحمد في «مسنده» (١١٢٤٠)، والترمذي (٢٢٧٤) عن أبي سعيد. وإسناده ضعيف.

النوع الرابع

الصيفيّ والشتائيّ

قال الواحدي: أنزل الله في الكلالة آيتين: إحداهما في الشتاء، وهي التي في أول النساء، والأخرى في الصيف، وهي التي في آخرها.

وفي «**صحيح مسلم**» [٤١٥٠] عن عمر: ما راجعتُ رسولَ الله ﷺ في شيء ما راجعتُه في الكَلالة، وما أَغلَظَ في شيء ما أغلَظَ لي فيه، حتى طَعَنَ بإصبعهِ في صدري، وقال: «**يا عمر، ألا تكفيكَ آيةُ الصيف التي في آخر سورة النساء**».

وفي «**المستدرك**» [(٤/ ٣٣٦)] عن أبي هريرة: أن رجلاً قال: يا رسول الله، ما الكلالة؟ قال: «**أمَا سمعتَ الآية التي نزلتْ في الصيف**: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]». [ضعفه الذهبي].

وقد تقدم أن ذلك في سفر حجة الوداع، فيُعَدُّ من الصيفي ما نزل فيها كأول المائدة، وقولُه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]. وآية الدَّيْن، وسورة النصر.

ومنه: الآيات النازلة في غزوة تبوك، فقد كانت في شدة الحر، أخرجه البيهقي في «**الدلائل**» [(٥/ ٢١٤)] من طريق ابن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، وعبد الله بن أبي بكر بن حَزْم: أنَّ رسول الله ﷺ ما كان يخرج في وجه من مغازيه إلَّا أظهر أنَّه يريد غيره، غير أَنَّه في غزوة تبوك، قال: «**يا أيها النَّاس إنِّي أريد الرومَ**»، فأعلمَهم، وذلك في زمان البأس وشدة الحر وجَدْب البلاد، فبينما رسول الله ﷺ ذاتَ يوم في جهازه إذ قال للجَدّ بن قيس: «**هل لك في بنات بني الأصفر؟**». قال: يا رسول الله، لقد عَلم قومي أنه ليس أَحَدٌ أشدَّ عُجْباً بالنساء منِّي، وإني أخاف إنْ رأيتُ نساءَ بني الأصفر أن يفتنِّني، فائذن لي. فأنزل الله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾ الآية [التوبة: ٤٩].

وقال رجل من المنافقين: لا تنفروا في الحرِّ، فأنزل الله: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾ [التوبة: ٨١].

ومن أمثلة الشتائي: قوله: ﴿إن الذين جاؤوا بالإفك...﴾ إلى قوله: ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [النور: ١١ ـ ٢٦]. ففي الصحيح: عن عائشة: **أنَّها نزلت في يومٍ شاتٍ**[(١)]. [البخاري: ٢٦٦١، ومسلم: ٧٠٢٠].

والآيات التي في غزوة الخندق من سورة الأحزاب، فقد كانت في البرد، ففي حديث حُذيفة: تفرَّق النَّاس عن رسول الله ﷺ ليلةَ الأحزاب إلَّا اثني عشر رجلاً، فأتاني رسولُ الله ﷺ فقال: «**قم فانطلق إلى عسكر الأحزاب**» قلت: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق ما قمتُ لك إلَّا حياءً، من البرد... الحديثَ، وفيه: فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ﴾ [الأحزاب: ٩] إلى آخرها. أخرجه البيهقي في «**الدلائل**». [(٣/ ٤٣٦) و(٤/ ٣٢)].

---

(١) قال الدكتور مصطفى البغا: والذي يبدو لي أن الآيات لم تنزل في يوم شاتٍ، وأن ما جاء.. وصفٌ لحاله ﷺ وهو يوحي إليه عامةً، وأن المصنف توهَّم أنها وصفٌ له ﷺ حين نزلت عليه تلك الآيات خاصة، فقال ما قال. «الإتقان» بتحقيقه ١/ ٧٠ ـ ٧١.

النوع الخامس

الفراشي والنومي

من أمثلة **الفراشيّ** قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧] كما تقدم، وآية الثلاثة الذين خُلِّفوا، ففي الصحيح: أنَّها نزلتْ وقد بقي من الليل ثُلُثُهُ، وهو ﷺ عند أم سلمة.

واستشكل الجمعُ بين هذا وقوله ﷺ في حقّ عائشة: «**ما نزَل عليَّ الوحيُ في فراش امرأةٍ غيرِها**» [البخاري: ٣٧٧٥]. قال القاضي جلال الدين: ولعلَّ هذا كان قبل القصَّة التي نزل الوحي فيها في فراش أُمّ سلمة.

قلت: ظفرتُ بما يُؤخذ منه الجواب الذي أحسنُ من هذا، فروى أبو يعلَى في «**مسنده**» [٤٦٢٦ (٢٧٠)]: عن عائشة قالت: أُعطِيتُ تسعاً... الحديثَ، وفيه: وإن كانَ الوحيُ لَينزلُ عليه وهو في أهله فينصرفون عنه، وإن كان لَينزِل عليه وأنا معه في لحافه. وعلى هذا لا معارضة بين الحديثين كما لا يخفى.

وأما **النَّوميّ**: فمن أمثلته سورة الكوثر، لِمَا روَى مسلم [٨٩٤] عن أنس قال: بينا رسول الله ﷺ بين أظهرنا إذ أَغْفى إغفاءَةً، ثم رفع رأسه متبسِّماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ فقال: «**أُنزل عليَّ آنفاً سورةٌ**، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾».

وقال الإمام الرافعيّ[1] في «**أماليه**»: فهِم فاهمون من الحديث أنَّ السورة نزلتْ في تلك الإغفاءة، وقالوا: منَ الوحي ما كان يأتيه في النوم؛ لأنَّ رؤيا الأنبياء وحيٌ. قال: وهذا صحيح، لكن الأشبهَ أن يقالَ: إنَّ القرآن كلَّه نزل في اليَقظة، وكأنه خطَرَ له في النوم سورة الكوثر المنزَّلة في اليقظة، أو عُرض عليه الكوثر الذي وردت فيه السورة، فقرأها عليهم، وفسَّرها لهم. ثم قال: وورد في بعض الروايات أنَّه أُغْمِيَ عليه، وقد يُحمَل ذلك على الحالة التي كانت تعتريه عند نزول الوحي، ويقال لها: بُرحاء[2] الوحي. انتهى.

قلت: الذي قاله الرافعيّ في غاية الاتجاه، وهو الذي كنت أميل إليه قبل الوقوف عليه، والتأويل الأخير أصحّ من الأوَّل؛ لأن قوله: «**أُنزل عليَّ آنفاً**» يدفع كونَها نزلت قبل ذلك، بل نقول: نزلت في تلك الحالة، وليس الإغفاءة إغفاءة النوم، بل الحالة التي كانت تعتريه عندَ الوحي، فقد ذكر العلماء أنَّه كان يؤخذ عن الدنيا.

---

(١) الرافعي: عبد الكريم بن محمد القزويني، من كبار الفقهاء الشافعية. له: الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة ـ خ. (ت: ٦٢٣ هـ). «طبقات الشافعية» ٥/ ١١٩، «الأعلام» ٤/ ٥٥.

(٢) بُرَحَاء: شدة، يقال: بُرَحاء الحُمَّى وغيرها: شدة الأذى. «القاموس».

النوع السادس

الأرضي والسمائي

تقدم قول ابن العربيّ: إنَّ من القرآن سمائيًّا وأرضيًّا، وما نزل بين السماء والأرض، وما نزل تحت الأرض في الغار.

قال: وأخبرنا أبو بكر الفِهْرِيّ قال: أنبأنا التميميُّ، أنبأنا هبة الله المفسِّر، قال: نزل القرآن بين مكة والمدينة إلَّا ستَّ آيات، نزلت لا في الأرض ولا في السماء؛ ثلاث في سورة الصافات: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [١٦٤ ـ ١٦٦] الآيات الثلاث، وواحدة في الزخرف: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ الآية [٤٥]، والآيتان من آخر سورة البقرة نزلت ليلة المعراج.

قال ابن العربيّ: ولعله أراد في الفضاء بين السماء والأرض. قال: وأمَّا ما نزل تحت الأرض في الغار فسورةُ المرسلات، كما في الصحيح عن ابن مسعود. [البخاري: ٤٩٣٠، ومسلم: ٥٨٣٥، وأحمد: ٣٥٧٤].

قلت: أمَّا الآيات المتقدِّمة فلم أقفْ على مستَند لما ذكره فيها، إلَّا آخر البقرة، فيمكن أن يستدلّ بما أخرجه مسلم [٤٣١] عن ابن مسعود: لما أُسْرِيَ برسول الله ﷺ انتهى إلى سدرة المنتهى... الحديثَ، وفيه: فأُعطِيَ رسولُ الله ﷺ منها ثلاثاً: أُعْطِيَ الصلوات الخمس، وأُعطِيَ خواتيمَ سورة البقرة، وغُفِر لمن لا يشرك من أُمته بالله شيئاً المُقْحِماتُ[١].

وفي «**الكامل**» للهُذَلي[٢]: نزلت ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ . . .﴾ [البقرة: ٢٨٥ ـ ٢٨٦] إلى آخرها بقاب قوسين.



---

(١) المُقْحِمات: هي الذنوب العظام التي تُقْحِم أصحابها في النار؛ أي: تلقيهم فيها. «النهاية».

(٢) الهذلي: يوسف بن علي بن جُبارة، أبو القاسم، عالم بالقراءات وله فيها كتاب «الكامل» (ت: ٤٦٥ هـ). «معرفة القراء الكبار» ١/ ٣٦٧.

النوع السابع

معرفة أول ما نزل

اختُلف في أول ما نزل من القرآن على أقوال:

أحدُها ـ وهو الصحيح ـ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، روى الشيخان وغيرهما عن عائشة قالت: أوَّل ما بُدِئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقةُ في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلَّا جاءت مثلَ فَلَق الصبح، ثم حُبِّب إليه الخلاءُ، فكان يأتي حِرَاء، فيتحنَّث فيه الليالِيَ ذواتِ العدد، ويتزوَّد لذلك، ثم يرجع إلى خديجة ﵂، فيتزوَّدُ لمثلها، حتى فجأه الحقُّ وهو في غار حراءٍ، فجاءه المَلَكُ فيه، فقال: اقرأْ، قال رسول الله ﷺ: «**فقلت: ما أنا بقارئٍ، فأخذني فغطَّني حتى بَلَغَ مني الجَهْدَ، ثم أرسلني، فقال: اقرأْ، فقلت: ما أنا بقارئ، فغطَّني الثانية، حتى بَلَغَ مني الجَهْدَ، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ. فغطَّني الثالثة حتى بلغ مني الجَهْدَ، ثمَّ أرسلني، فقال**: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، **حتى بلغ**: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾». فرجع بها رسول الله ﷺ ترجُفُ بوادِرُهُ... الحديث[1]. [البخاري: ٣، ومسلم: ٤٠٣، وأحمد: ٢٥٩٥٩].

وأخرج الحاكم في «**المستدرك**» [(٢/ ٢٢٠) و(٢/ ٥٢٩)]، والبيهقي في «**الدلائل**» [(٧/ ١٤٤)] وصححاه عن عائشة، قالت: أول سورة نزلت من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾.

وأخرج الطَّبَراني في «**الكبير**» بسندٍ على شرط الصحيح: عن أبي رجاء العُطارديّ قال: كان أبو موسى يُقرئنا فيُجلسنا حِلَقاً، عليه ثوبان أبيضان، فإذا تلا هذه السورةَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾. قال: هذه أوَّلُ سورة أُنزلت على محمد ﷺ.

وقال سعيد بن منصور في «**سننه**»: **حدَّثنا** سفيان، عن عَمْرو بن دِينار، عن عُبَيد بن عُمَير، قال: جاء جبريلُ إلى النبيِّ ﷺ، فقال له: اقرأ، قال: «وما أقرأ؟ فواللهِ ما أنا بقارئٍ». فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾: فكان يقولُ: هو أَوَّل ما أُنزل.

وقال أبو عُبيد في «**فضائله**»[2]: حدَّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهدٍ قال: إنَّ أَوَّل ما أُنزل من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، و﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾.

وأخرج ابن أَشْتَهْ في كتاب «**المصاحف**» عن عُبيد بن عُمير قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ بنَمط، فقال: اقرأْ. قال: «**ما أنا بقارئ**»، قال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾. فَيَرَوْنَ أنها أَوَّلُ سورة أُنزلت من السماء.

وأخرجَ عن الزُّهريّ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان بحراء، إذ أتى مَلَك بنمط من ديباج، فيه مكتوب: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ إلى: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾.

(١) البوادر: جمع بادرة وهي لحمة بين المنكب والعُنُق. «النهاية».
(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٦٤.

القول الثاني: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾. روى الشيخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: سألت جابر بن عبد الله: أيُّ القرآن أُنزل قَبْلُ؟ قال: يا أيها المدثر، قلت: أو ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾؟ قال: أُحَدِّثكم ما حدَّثنا به رسول الله ﷺ. قال رسول الله ﷺ: «**إنِّي جاورتُ بحراء، فلمَّا قضيت جواري، نزلتُ فاستَبطنتُ الوادي، فنظرتُ أمامي وخَلْفي، وعن يميني وشمالي، ثم نظرتُ إلى السماء فإذا هو** - يعني جبريل - **فأخذتْني رَجْفَة، فأتيتُ خديجة، فأمرتْهم فدثروني، فأنزل الله**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾» [البخاري: ٤٩٢٤، ومسلم: ٤٠٩، وأحمد: ١٤٢٨٧].

وأجاب الأولُ عن هذا الحديث بأجوبة:

أحدها: أنَّ السؤال كان عن نزول سورة كاملة، فبيَّن أن سورة المدثر نزلتْ بكمالها قبل نزول تمام سورة اقرأ، فإنَّها أوَّل ما نزل منها صدرها.

ويؤيد هذا ما في الصحيحين أيضاً عن أبي سلمة، عن جابر: سمعت رسولَ الله ﷺ وهو يحدِّث عن فترة الوحي، فقال في حديثه: «**بينا أنا أمشي سمعتُ صوتاً من السماء، فرفعت رأسي، فإذا المَلَك الذي جاءني بحراء جالسٌ على كرسي بين السماء والأرض، فرجعتُ فقلت: زَمِّلُوني، زَمِّلُوني، فَدَثِّروني**، فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾». [البخاري: ٤، ومسلم: ٤٠٧، وأحمد: ١٤٤٨٣].

فقوله: «**الملك الذي جاءني بحراء**»: يدل على أن هذه القصة متأخرة عن قصة حراء التي نزل فيها: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾.

ثانيها: أن مراد جابر بالأولية أولية مخصوصة بما بعد فترة الوحي، لا أولية مطلقة.

ثالثها: أن المراد أولية مخصوصة بالأمر بالإنذار، وعبّر بعضُهم عن هذا بقوله: أول ما نزل للنبوة: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾، وأول ما نزل للرسالة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾.

رابعها: أن المراد أول ما نزل بسبب متقدم، وهو ما وقع من التدثُّر الناشئ عن الرعب، وأما ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ فنزلت ابتداءً بغير سبب متقدم. ذكره ابن حجر(١).

خامسها: أن جابراً استخرج ذلك باجتهاده، وليس هو من روايته، فيقدَّم عليه ما روته عائشة. قاله الكَرْمَاني.

وأحسن هذه الأجوبة الأولُ والأخيرُ.

القول الثالث: سورة الفاتحة، قال في «**الكشاف**»(٢): ذهب ابن عباس ومجاهد إلى أن أول سورة نزلت: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾. وأكثر المفسرين إلى أن أول سورة نزلت: فاتحة الكتاب.

قال ابن حجر(٣): والذي ذهب إليه أكثر الأئمة هو الأوَّلُ. وأما الذي نسبه إلى الأكثر فلم يقل به

---

(١) «فتح الباري» كتاب التفسير ٩/ ٥٨٦ (٤٩٢٤).
(٢) «الكشّاف» ٤/ ٢٧٠ العلق: ١.
(٣) «فتح الباري» كتاب التفسير ٩/ ٦٢٦ (٤٩٥٤).

إلَّا عددٌ أقلُّ من القليل بالنسبة إلى مَنْ قال بالأول. وحجته: ما أخرجه البيهقي في «**الدلائل**» [(٢/١٥٨)] والواحدي(١) من طريق يونس بن بُكير، عن يونس بن عَمرو، عن أبيه، عن أبي ميسرة عَمْرو بن شُرَحْبيل: أن رسول الله ﷺ قال لخديجة: «**إنّي إذا خلوتُ وحدي سمعت نداءً، فقد واللهِ خشيتُ أن يكون هذا أمراً**». فقالت: معاذ الله، ما كان اللهُ ليفعل بك، فوالله إنك لتؤدي الأمانة، وتصِلُ الرَّحم، وتصدُق الحديثَ. فلما دخل أبو بكر ذكرتْ خديجةُ حديثَه لها، وقالت: اذهب مع محمد إلى وَرَقة. فانطلقا فقصَّا عليه، فقال: «**إذا خلوتُ وحدي سمعتُ نداء خَلْفي: يا محمد يا محمد! فأنطلق هارباً في الأُفق**»، فقال: لا تفعل، إذا أتاك فاثبت حتى تسمع ما يقول، ثم ائتني فأخبرني. فلما خلا ناداه: يا محمد، قل: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ حتى بلغ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.. الحديث. هذا مرسل رجاله ثقات.

وقال البيهقي: إن كان محفوظاً فيحتمل أن يكون خبراً عن نزولها بعدما نزلت عليه: ﴿ٱقْرَأْ﴾ و﴿ٱلْمُدَّثِّرُ﴾.

القول الرابع: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. حكاه ابن النَّقِيب(٢) في مقدمة «**تفسيره**» قولاً زائداً.

وأخرج الواحدي(٣) بإسناده عن عِكْرمة والحسن قالا: أَوَّل ما نزل من القرآن: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وأَوّل سورة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾.

وأخرج ابن جرير(٤) وغيره من طريق الضحاك، عن ابن عباس قال: أول ما نزل جبريل على النبيّ ﷺ قال: يا محمَّد، اِستعِذْ، ثم قل: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وعندي: أنَّ هذا لا يُعدّ قولاً برأسه؛ فإنَّه من ضرورة نزول السورة نزولُ البسملة معها، فهي أَوَّل آية نزلت على الإطلاق.

وورد في أَوّل ما نزل حديث آخر: روى الشيخان عن عائشة قالت: إنَّ أَوّل ما نزل سورةٌ من المفصَّل، فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نَزَل الحلال والحرام. [البخاري: ٤٩٩٣ ضمن سياق حديث].

وقد استشكل هذا بأنَّ أَوّل ما نزل: ﴿ٱقْرَأْ﴾، وليس فيها ذكر الجنة والنار. وأجيب بأنَّ (مِنْ) مقدّرة، أيْ: من أول ما نزل. والمراد سورة المدَّثر، فإنَّها أَوّل ما نزل بعد فترة الوحي، وفي آخرها ذكرُ الجنة والنار، فلعلَّ آخرها نَزَل قبل نزول بقية ﴿ٱقْرَأْ﴾.

---

(١) في «أسباب النزول» ص ١٧: القول في سورة الفاتحة.

(٢) ابن النقيب: محمد بن سليمان البلخي، المقدسي، صَرَف همته إلى التفسير، وصنف تفسيراً سماه: التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير في معاني السميع البصير. قال الشعراني: ما طالعتُ أوسع منه (ت: ٦٩٨ هـ). «فوات الوفيات» ٣/ ٣٨٢.

(٣) في «أسباب النزول» ص ٨.

(٤) في «تفسيره» ١٥/ ٢٥٣ سورة العلق؛ أولها.

فرع: أخرج الواحدي[1] من طريق الحسين بن واقد، قال: سمعتُ عليَّ بنَ الحسين يقول: أَوّل سورة نزلت بمكة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، وآخر سورة نزلت بها: (المؤمنون)، ويقال: (العنكبوت). وأوَّل سورة نزلت بالمدينة: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، وآخر سورة نزلت بها: ﴿بَرَآءَةٌ﴾. وأوّل سورة أعلنها رسولُ الله ﷺ بمكّة (النَّجم).

وفي «**شرح البخاري**» لابن حجر[2]: اتَّفقوا على أنَّ سورة البقرة أوَّل سورة أُنزلت بالمدينة.

وفي دعوى الاتفاق نظرٌ، لقول عليّ بن الحسين المذكور.

وفي «**تفسير النَّسفي**» عن الواقديّ: إنَّ أوَّل سورة نزلتْ بالمدينة سورة (القَدْر).

وقال أبو بكر محمد بن الحارث بن أبيض في جزئه المشهور: حدَّثنا أبو العباس عبيد الله بن محمد بن أعين البغدادي، حدَّثنا حسان بن إبراهيم الكَرْماني، حدثنا أُمية الأزدي، عن جابر بن زيد قال:

أوَّل ما أنزل الله من القرآن بمكة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، ثم ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾، ثم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾، ثم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، ثم الفاتحة، ثم ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾، ثم ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، ثم ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾، ثم ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾، ثم ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾، ثم ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ثم ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ثم ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾، ثم ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾، ثم الكوثر، ثم ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾، ثم ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ﴾، ثم الكافرون، ثم ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ﴾، ثم ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، ثم ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، ثم ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثم ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾، ثم ﴿عَبَسَ﴾، ثم ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، ثم ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، ثم البروج، ثم ﴿وَٱلتِّينِ﴾، ثم ﴿لِإِيلَٰفِ﴾، ثم ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾، ثم القيامة، ثم ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾، ثم ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾، ثم ﴿قٓ﴾، ثم البلد، ثم ﴿ٱلطَّارِقُ﴾، ثم ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾، ثم ﴿صٓ﴾، ثم الأعراف، ثم الجن، ثم ﴿يسٓ﴾، ثم الفرقان، ثم الملائكة [فاطر]، ثم ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، ثم ﴿طه﴾، ثم الواقعة، ثم الشعراء، ثم طس سليمان، ثم طسم القصص، ثم بني إسرائيل [الإسراء]، ثم التاسعة - يعني يونس - ثم هود، ثم يوسف، ثم الحِجر، ثم الأنعام، ثم الصَّافَّات، ثم لقمان، ثم سبأ، ثم الزُّمر، ثم حم المؤمن، ثم حم السجدة، ثم حم الزخرف، ثم حم الدخان، ثم حم الجاثية، ثم حم الأحقاف، ثم الذاريات، ثم الغاشية، ثم الكهف، ثم حم عسق، ثم تنزيل السجدة، ثم الأنبياء، ثم النحل أربعين وبقيتها بالمدينة، ثم ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ ثم الطور، ثم المؤمنون، ثم تبارك، ثم الحاقة، ثم سأل، ثم ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، ثم ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾، ثم ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾، ثم ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، ثم الروم، ثم العنكبوت، ثم ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾. فذاك ما أنزل بمكة.

وأنزل بالمدينة: سورة البقرة، ثم آل عمران، ثم الأنفال، ثم الأحزاب، ثم المائدة، ثم الممتحنة، ثم ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، ثم النور، ثم الحجّ، ثم المنافقون، ثم المجادلة، ثم

(١) في «أسباب النزول» ص ١٠ - ١١.

(٢) «فتح الباري» كتاب التفسير ٩/ ١٣٧ (٤٤٧٦).

الحجرات، ثم التَّحريم، ثم الجمعة، ثم التغابن، ثم سبَّح؛ الحواريّين [الصف]، ثم الفتح، ثم التوبة، وخاتمة القرآن [المعوذتان].

قلت: هذا سياق غريب، وفي هذا الترتيب نظر، وجابر بن زيد من علماء التابعين بالقرآن، وقد اعتمد البرهان الجعبريُّ على هذا الأثر في قصيدته التي سمَّاها: تقريب المأمول في ترتيب النزول، فقال:

مكيُّها ستٌّ ثمانون اعتلت ... نُظِمَتْ على وَفْق النُّزول لمنْ تلاَ
اقرأْ ونون مُزَّمِّلٌ مدَّثرٌ ... والحمد تَبَّتْ كُوِّرت الأعْلَى علاَ
ليلٌ وفجر والضُّحى شرحٌ وعصـ ... ـر العاديات وكوثر الْهَاكُمْ تَلاَ
أرأيت قلْ بالفيل مع فَلَق كذا ... ناسٌ وقلْ هو نجمُها عَبَسٌ جلاَ
قَدْرٌ وشمْسٌ والبروجُ وتينُها ... لإيلاف قارعة قيامة أقبلاَ
ويل لكلٍّ المرسلات وقافُ معْ ... بلد وطارقُها مَعَ اقتربت كلا
صادٌ وأعراف وجنٌّ ثم يا ... سينٌ وفُرْقان وفاطرٌ اعْتَلَى
كافٌ وطه ثلَّة الشُّعرا ونمـ ... ـل قصّ الاسرا يونسٌ هودٌ ولا[1]
قل يُوسفٌ حِجْرٌ وأَنعام وذِبْـ ... ـحٌ ثم لقمان سبا زُمرٌ جلاَ
مع غافرٍ مع فُصِّلت مَعْ زُخْرُفٍ ... ودخان جاثيةٌ وأحقافٌ تَلا
ذَرْوٌ وغاشيةٌ وكهفٌ ثم شو ... رَى والخليلُ والانبيا نحْلٌ حَلاَ
ومضاجع نوحٌ وطُور والفلا ... ح الملك واعيةٌ وسال وعمّ لا
غَرْقٌ مع انفطرتْ وكدح ثم رو ... مُ العنكبوت وطفَّفْت فتكمَّلا
وبطيبةٍ عشرون ثم ثمان الطُّو ... لى وعمرانٌ وأنفالٌ جلاَ
لاحزاب مائدة امتحانٌ والنِّسا ... مَعْ زُلْزِلتْ ثم الحديد تأمَّلاَ
ومحمَّد والرَّعد والرَّحمن الانسـ ... ـان الطَّلاق ولم يكن حشرٌ ملا
نَصْرٌ ونورٌ ثم حَجٌّ والمنا ... فق مَعْ مجادلة وحُجرات ولا
تحريمها مَعْ جُمعةٍ وتَغَابُنٍ ... صفّ وفتح توبةٌ ختِمت أُولى
أمَّا الذي قد جاءنا سَفَرِيَّه ... عَرَفيُّ أَكْمَلْتُ لكم قَدْ كَمَّلا
لكن إذا قمتم فجيشيٌّ بَدَا ... واسأل مَن أرسلْنا الشآمي اقبلا
إن الذي فرَضَ انتمى جُحْفِيُّها ... وهو الذي كفَّ الحُديبيّ انْجَلى

---

(١) كاف: هي سورة مريم، وثلة: هي سورة الواقعة.

فرع: في أوائل مخصوصة

أول ما نزل في القتال: روى الحاكم في «**المستدرك**» [(٢/ ٣٩٠)] عن ابن عباس قال: أَوَّل آية نزلت في القتال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ۚ﴾ [الحج: ٣٩].

وأخرج ابنُ جرير[(١)] عَن أبي العالية قال: أول آية نزلت في القتال بالمدينة: ﴿وَقَـٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠].

وفي «**الإكليل**» للحاكم: إنَّ أَوَّل ما نَزَل في القتال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم﴾ [التوبة: ١١١].

أول ما نزل في شأن القتل: آية الإسراء: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ [٣٣]. أخرجه ابنُ جرير عن الضَّحَّاك[(٢)].

أَوّل ما نزل في الخمر: روى الطيالسيّ في «**مسنده**» [١٩٥٧] عن ابن عُمر قال: نزل في الخمر ثلاث آيات؛ فأوَّل شيء: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]. فقيل: حُرِّمت الخمر، فقالوا: يا رسول الله، دعنا ننتفع بها كما قال الله؛ فسكت عنهم، ثم نزلت هذه الآية: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] فقيل: حُرِّمت الخمر، فقالوا: يا رسول الله، لا نشربها قربَ الصلاة، فسكت عنهم، ثم نزلت: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠]. فقال رسول الله ﷺ: «**حُرِّمت الخمرُ**».

أَوّل آية نزلت في الأطعمة بمكة آية الأنعام: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾ [١٤٥]، ثم آية النحل: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَـٰلًا طَيِّبًا﴾ [١١٤] إلى آخرها. **وبالمدينة**: آيةُ البقرة: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ الآية [١٧٣]، ثم آية المائدة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ الآية [٣] قاله ابن الحصَّار.

وروى البخاريّ [٤٨٦٣]: عن ابن مسعود قال: أوّل سورة أُنزلت فيها سجدةٌ: النجمُ [ومسلم: ١٢٩٧، وأحمد: ٣٦٨٢].

وقال الفريابيّ: حدَّثنا وَرْقاء، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد في قوله: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥] قال: هي أَوَّل ما أنزل الله من سورة براءة.

وقال أيضاً: حدَّثنا إسرائيل، نبأنا سعيد، عن مسروق، عن أبي الضُّحى قال: أَوَّل ما نزل من براءة: ﴿ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، ثم نزل أوّلُها، ثم نزل آخرها.

وأخرج ابن أَشْتَهْ في كتاب «**المصاحف**»، عن أبي مالك قال: كان أَوَّل براءة: ﴿ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ سنوات، ثم أنزلت: ﴿بَرَآءَةٌ﴾ أَوَّل السورة فأُلِّفتْ بها أربعون آية.

وأخرج أيضاً من طريق داود، عن عامر في قوله تعالى: ﴿ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ قال: هي أَوَّل آية نزلت في براءة في غزوة تبوك، فلمَّا رجع من تبوك نزلت براءة، إلَّا ثمان وثلاثين آية من أَوَّلها.

وأخرج من طريق سفيان وغيره، عن حبيب بن أبي عَمْرة، عن سعيد بن جُبير قال: أَوّل ما نزل من آل عمران: ﴿هَـٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [١٣٨]، ثم أُنْزِلَتْ بقيتُها يوم أُحُد.

(١) في «تفسيره» ٢/ ١٨٩ البقرة: ١٩٠.

(٢) ابن جرير في «تفسيره» الإسراء: ٣٣.

النوع الثامن

معرفة آخر ما نزل

فيه اختلاف، فروى الشيخان: عن البراء بن عازب قال: آخر آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، وآخر سورة نزلت: براءة [البخاري: ٤٦٠٥، ومسلم: ٤١٥٢ و٤١٥٣، وأحمد: ١٨٦٣٨].

وأخرج البخاريّ [٤٥٤٤] عن ابن عباس قال: آخر آية نزلت آية الرِّبا.

وروى البيهقي [في «دلائل النبوة» (٧/ ١٣٨)] عن عمر مثلَه، والمراد بها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [البقرة: ٢٧٨].

وعند أحمد [٢٤٦] وابن ماجه [٢٢٧٦ وهو حسن] عن عمر: من آخر ما نزل: آية الربا.

وعند ابن مَرْدُويه عن أبي سعيد الخدري قال: خطَبَنا عمرُ فقال: إن مِن آخرِ القرآن نزولاً آيةَ الربا.

وأخرج النسائي من طريق عِكْرمة، عن ابن عباس قال: آخر شيء نَزَل من القرآن: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٨١].

وأخرج ابن مردُويه نحوه، من طريق سعيد بن جُبير، عن ابن عباس بلفظ: آخر آية: نزلت.

وأخرجه ابن جرير من طريق العَوْفيّ والضحَّاك عن ابن عباس.

وقال الفِريابيّ في «تفسيره»: حدَّثنا سفيان، عن الكلبيّ، عن ابن صالح، عن ابن عباس قال: آخر آية نزلت: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ الآية، وكان بين نزولها وبين موت النبي ﷺ أحدٌ وثمانون يوماً.

وأخرج ابن أبي حاتم[١] عن سعيد بن جُبير قال: آخر ما نزل من القرآن كلِّه: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وعاش النبيّ ﷺ بعد نزول هذه الآية تسعَ ليال، ثم مات ليلة الإثنين لليلتين خلتا من ربيع الأول.

وأخرج ابن جرير مثله عن ابن جُريج.

وأخرج من طريق عطية عن أبي سعيد قال: آخر آية نزلت: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ﴾ الآية.

وأخرج أبو عُبيد في «الفضائل»[٢] عن ابن شهاب قال: آخر القرآن عهداً بالعرش آيةُ الربا وآيةُ الدَّيْن.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٥٥٤ (٢٩٤٤) البقرة: ٢٨١.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٦٩.

وأخرج ابن جرير من طريق ابن شهاب عن سعيد بن المسيَّب: أنَّه بلغه أنَّ أحدثَ القرآن عهداً بالعرش آيةُ الدَّين. مرسل صحيح الإسناد.

قلت: ولا منافاةَ عندي بين هذه الرِّوايات في آية الربا: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا﴾ وآية الدَّيْن؛ لأنَّ الظاهر أنها نزلت دَفعة واحدة كترتيبها في المصحف، ولأنها في قصة واحدة. فأَخبر كلٌّ عن بعض ما نزل بأنه آخر، وذلك صحيح، وقول البراء: آخر ما نزل: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾؛ أي: في شأن الفرائض.

وقال ابن حجر في «**شرح البخاري**»[1]: طريق الجمع بين القولين في آية الربا: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا﴾ أنَّ هذه الآية هي ختام الآيات المنزَّلة في الربا، إذ هي معطوفة عليهنّ، ويجمع بين ذلك وبين قول البراء بأنَّ الآيتين نزلتَا جميعاً، فيصدق أن كلًّا منهما آخرٌ بالنسبة لما عداهما. ويحتمل أن تكون الآخرية في آية النساء مقيدة بما يتعلّق بالمواريث بخلاف آية البقرة. ويحتمل عكسه، والأَوَّل أرجح لِمَا في آية البقرة من الإشارة إلى معنى الوفاة المستلزمة لخاتمة النزول. انتهى.

وفي «**المستدرك**» [(٢/٣٣٨)]: عن أُبيّ بن كعب قال: آخر آية نزلت: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨ ـ ١٢٩] إلى آخر السورة.

وروى عبد الله بن أحمد في «**زوائد المسند**»[2] وابن مردويه، عن أُبَيّ: أنَّهم جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر، وكان رجالٌ يكتبون، فلما انتهوا إلى هذه الآية من سورة براءة: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [١٢٧] ظنّوا أن هذا آخرُ ما نزل من القرآن، فقال لهم أُبيّ بن كعب: إنَّ رسول الله ﷺ أقرأني بعدها آيتين: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾، وقال: هذا آخرُ ما نَزَل من القرآن، قال: فختَم بما فَتح به؛ بالله الذي لا إله إلا هو، وهو قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وأخرج ابن مردُويه عن أُبيّ أيضاً قال: آخر القرآن عهداً بالله هاتان الآيتان: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، وأخرجه ابن الأنباري بلفظ: أقرب القرآن بالسماء عهداً.

وأخرج أبو الشيخ في «**تفسيره**» من طريق عليّ بن زيد، عن يوسف المكيّ، عن ابن عباس قال: آخر آية نزلت: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾.

وأخرج مسلم [٧٥٤٦] عن ابن عباس، وقال: آخر سورة نزلت: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾.

وأخرج الترمذيّ [٣٠٦٣] والحاكم [(٢/٣١١)] عن عائشة قالت: آخر سُورة نزلت: المائدة، فما وجدتم فيها من حلالٍ فاستحلُّوه.. الحديثَ.

وأخرجا أيضاً عن عبد الله بن عمرو قال: آخر سورة نزلتْ سورة المائدة والفتح[3].

قلت: يعني: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾.

---

(١) «فتح الباري» كتاب التفسير ٩/ ١٧٤ (٤٥٤٤).
(٢) «زوائد عبد الله بن أحمد» رقم (١٤٣).
(٣) الترمذي (٣٠٦٣)، وقال أبو عيسى: وهذا حديث حسنٌ غريب. وقد رُوي عن ابن عباس أنه قال: آخر سورة أُنزلتْ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١].

وفي حديث عثمان المشهور: براءةٌ من آخر القرآن نزولاً.

قال البيهقي: يجمع بين هذه الاختلافات ـ إن صحت ـ بأنَّ كلّ واحد أجاب بما عنده.

وقال القاضي أبو بكر في «**الانتصار**»(١): هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوعٌ إلى النبيّ ﷺ، وكلٌّ قاله بضَرْبٍ من الاجتهاد وغلبةِ الظنّ، ويحتمل أن كلًّا منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبيّ ﷺ في اليوم الذي مات فيه أو قبل مرضه بقليل، وغيرُه سَمِع منه بعد ذلك، وإن لم يسمعه هو. ويحتمل أيضاً أن تنزل هذه الآية التي هي آخرُ آيةٍ تلاها الرسول ﷺ مع آيات نزلت معها، فيؤمر برسمِ ما نزل معها بعد رسم تلك، فيظنُّ أنه آخر ما نزل في الترتيب. انتهى.

ومن غريب ما ورد في ذلك: ما أخرجه ابنُ جريرٍ عن معاوية بن أبي سفيان أنَّه تلا هذه الآية: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ الآية [الكهف: ١١٠]، وقال: إنها آخر آية نزلت من القرآن. قال ابن كثير(٢): هذا أثر مشكِلٌ...، ولعله أراد أنه لم ينزل بعدها آيةٌ تنسَخُها، ولا تُغيِّر حُكْمها، بل هي مُثْبَتةٌ محكَمة.

قلت: ومثله ما أخرجه البخاريّ [٤٥٩٠، ومسلم: ٧٥٤١] وغيره عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣] هي آخر ما نزل، وما نسخها شيءٌ.

وعند أحمد[٢١٤٢] والنسائيّ[(٧/ ٨٥)و(٨/ ٦٣)وهو صحيح] عنه: لقد نزلت في آخر ما نزل، ما نسخها شيء.

وأخرج ابن مردويه من طريق مجاهد، عن أُم سلمة قالت: آخر آية نزلت هذه الآية: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥] إلى آخرها.

قلت: وذلك أنها قالت: يا رسول الله، أرى الله يذكُر الرجالَ ولا يذكر النساء، فنزلت: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]، ونزلت: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ونزلت هذه الآية، فهي آخر الثلاثة نزولاً، أو آخر ما نزل بعدما كان ينزل في الرجال خاصَّة.

وأخرج ابن جرير عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**من فارق الدنيا على الإخلاص لله وحدَه وعبادتِه لا شريك له، وأقام الصلاة، وآتى الزكاة، فارَقَها والله عنه راضٍ**». قال أنس: وتصديق ذلك في كتاب الله في آخر ما نزل: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ الآية [التوبة: ٥].

قلت: يعني في آخر سورةٍ نزلت.

وفي «**البرهان**» لإمام الحرمين: إنَّ قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥]: من آخر ما نزل.

وتعقَّبه ابن الحصَّار بأن السورة مكية باتِّفاق، ولم يَرِدْ نقلٌ بتأَخُّر هذه الآية عن نزول السورة، بل هي في مُحَاجَّة المشركين ومخاصمتهم وهم بمكَّة. انتهى.

---

(١) «الانتصار للقرآن» أبو بكر محمد ابن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ)١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦، وانظر «البرهان» ١/ ٣٠٠.

(٢) «تفسير ابن كثير» سورة الكهف؛ آخرها.

تنبيه: من المشكل على ما تقدّم قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]، فإنَّها نزلت بعرفة عام حَجَّة الوداع، وظاهرها إكمال جميع الفرائض والأحكام قبلها، وقد صرَّح بذلك جماعة؛ منهم: السُّدِّي، فقال: لم ينزل بعدها حلالٌ ولا حرامٌ، مع أنه وارد في آية الربا والدَّيْن والكلالة أنَّها نزلت بعد ذلك.

وقد استشكل ذلك ابنُ جرير وقال: الأَوْلى أن يُتأَوَّل على أنه أكمل لهم دينَهم بإقرارهم[١] بالبلد الحرام وإجلاء المشركين عنه، حتى حجَّهُ المسلمون لا يخالطهم المشركون. ثم أيَّده بما أخرجه من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس قال: كان المشركون والمسلمون يَحُجُّون جميعاً، فلما نزلت براءةُ نُفِيَ المشركون عن البيت، وحجَّ المسلمون لا يشاركهم في البيت الحرام أحدٌ من المشركين؛ فكان ذلك من تمام النعمة: ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ [المائدة: ٣].



(١) في نسخة: بإفرادهم وهو صحيح أيضاً.

النوع التاسع

معرفة سبب النزول

أفرده بالتَّصنيف جماعة أقدمُهم علي بنُ المدينيّ شيخُ البخاريّ، ومن أشهرِها كتابُ الواحديّ على ما فيه من إعواز، وقد اختصره الجَعْبَري[١]، فحذفَ أسانيدَه، ولم يزد عليه شيئاً.

وألَّف فيه شيخ الإسلام أبو الفضل ابنُ حجر كتاباً مات عنه مسوّدة، فلم نقف عليه كاملاً.

وقد أَلَّفتُ فيه كتاباً حافلاً موجَزاً محرَّراً لم يؤلف مثلُه في هذا النَّوع، سميتُه: «**لباب النُّقول في أسباب النزول**».

قال الجَعْبَري: نزول القرآن على قسمين: قسم نَزَل ابتداءً، وقسم نزل عقِب واقعةٍ أو سؤالٍ، وفي هذا النوع مسائل:

المسألة الأولى:

زعم زاعم أنَّه لا طائل تحت هذا الفن؛ لجريانه مجرى التاريخ، وأخطأ في ذلك، بل له فوائد:

منها: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحُكْم.

ومنها: تخصيص الحكم به عند من يرى أن العِبْرة بخصوص السبب.

ومنها: أن اللفظ قد يكون عامًّا، ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عُرِف السبب قصر التخصيصُ على ما عدا صورته، فإنَّ دخول صورة السبب قطعيّ وإخراجها بالاجتهاد ممنوعٌ، كما حكى الإجماعَ عليه القاضي أبو بكر في «**التقريب**»، ولا التفاتَ إلى من شذَّ فجوَّز ذلك.

ومنها: الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال. قال الواحديّ: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصَّتها وبيان نزولها.

وقال ابن دقيق العيد: بيان سبب النزول طريقٌ قويٌّ في فهمِ معاني القرآن.

وقال ابن تيمية[٢]: معرفة سبب النزول يُعين على فهم الآية؛ فإنَّ العلم بالسبب يُورِثُ العلم بالمُسبّب.

وقد أشكل على مروانَ بنِ الحَكَم معنى قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟﴾ الآية [آل عمران: ١٨٨]. وقال: لئن كان كلُّ امرئ فَرِح بما أُوتيَ، وأَحَبَّ أن يُحْمَدَ بما لم يفعل مُعَذَّباً،

(١) الجعبري: إبراهيم بن عمر، عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية (ت: ٧٣٢ هـ). «معرفة القراء الكبار» للذهبي ٢/ ٧٤٣، و«الدرر الكامنة» ١/ ٥٠.

(٢) في «مقدمة في أصول التفسير» ص ٣٨.

لنُعذَّبنَّ أجمعون! حتى بيَّن له ابنُ عباس أن الآية نزلتْ في أهل الكتاب حين سألهم النبيُّ ﷺ عن شيء، فكتموه إيّاه، وأخبروه بغيره، وأَرَوه أنَّهم أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك إليه. أخرجه **الشيخان**. [البخاري: ٤٥٦٨، ومسلم: ٧٠٣٤، وأحمد: ٢٧١٢].

وحُكِي عن عثمان بن مَظْعون وعمرو بن معدي كرب: أنَّهما كانا يقولان: الخمر مباحة، ويحتجان بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾ الآية [المائدة: ٩٣]. ولو علما سببَ نزولها لم يقولا ذلك، وهو: أنَّ ناساً قالوا لمَّا حُرِّمت الخمر: كيف بمَنْ قُتلوا في سبيل الله وماتوا وكانوا يشربون الخمر وهي رجس؟ فنزلت. أخرجه أحمد [٢٦٩١] والنسائي وغيرهما. [والترمذي: ٣٠٥٢ وهو صحيح لغيره].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤]، فقد أشكل معنى هذا الشرط على بعض الأئمة، حتى قال الظاهرية بأن الآيسة لا عِدَّة عليها إذا لم تَرْتَبْ[1]. وقد بين ذلك سببُ النزول، وهو أنَّه لما نزلت الآية التي في سورة البقرة في عِدَد النساء. قالوا: قد بقيَ عَددٌ من عِدَد النساء لم يذكرْنَ: الصغار والكبار، فنزلت. أخرجه الحاكم [(٢/ ٤٩٢) وهو صحيح] عن أُبي. فعُلم بذلك أنَّ الآية خطاب لمن لم يعلم ما حكمهنَّ في العدَّة، وارتاب: هل عليهنَّ عِدَّة أَوْ لا؟ وهل عِدَّتهنَّ كاللاتي في سورة البقرة أو لا؟ فمعنى ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾ إن أشكل عليكم حكمهن، وجهلتم كيف يعتَدِدْن؛ فهذا حكمهنّ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]. فإنَّا لو تُركنا ومدلولَ اللفظ لاقتضى أن المصلِّيَ لا يجب عليه استقبال القبلة سَفَراً ولا حضراً، وهو خلاف الإجماع، فلما عُرف سبب نزولها عُلم أنها في نافلة السفر، أو فيمن صلَّى بالاجتهاد وبان له الخطأ، على اختلاف الروايات في ذلك.

ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]؛ فإن ظاهر لفظها لا يقتضي أنَّ السَّعي فرضٌ. وقد ذهب بعضهم إلى عدم فرضيَّته تمسُّكاً بذلك، وقد ردَّت عائشة على عروة في فهمه ذلك بسبب نزولها، وهو أنَّ الصحابة تأثَّموا من السَّعْي بينهما؛ لأنَّه من عمل الجاهليَّة، فنزلت. [البخاري: ١٦٤٣، ومسلم: ٣٠٨١، وأحمد: ٢٥١١٢].

ومنها: دفع توهُّم الحَصْر، قال الشافعيّ ما معناه في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥]: إنَّ الكفار لما حَرَّموا ما أَحلَّ الله وأَحلُّوا ما حرَّم الله، وكانوا على المضادَّة والمحادَّة، فجاءت الآية مناقضةً لغرضهم، فكأنَّه قال: لا حلالَ إلَّا ما حرَّمتموه، ولا حرامَ إلَّا ما أَحللتموه، نازلاً منزلةَ من يقول: لا تأكل اليوم حلاوةً، فتقول: لا آكل اليوم إلَّا الحلاوة، والغرض المضادَّةُ لا النفي والإثبات على الحقيقة، فكأنه تعالى قال: لا حَرَامَ إلَّا ما أَحللتموه من الميتة

---

(١) تَرْتَب: ماضيه: ارتاب، يَرْتاب.

والدم ولحم الخنزير وما أُهلَّ لغير الله به، ولم يقصد حلَّ ما وراءه؛ إذ القصد إثبات التحريم لا إثبات الحلّ.

قال إمام الحرمين[١]: وهذا في غاية الحُسْن، ولولا سبق الشافعي إلى ذلك لَمَا كنَّا نستجيزُ مخالفةَ مالكٍ في حَصْر المحرَّمات فيما ذكرتْه الآية.

ومنها: معرفة اسم النازل فيه الآيةُ وتعيين المبهَم فيها، ولقد قال مروان في عبد الرحمن بن أبي بَكْر: إنَّه الذي أُنزل فيه: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧] حتى ردَّت عليه عائشةُ وبيَّنت له سببَ نزولها. [البخاري: ٤٨٢٧].

المسألة الثانية:

اختلفَ أهل الأصول: **هل العِبْرة بعموم اللفظ أو بخصوص السَّبب؟**

والأصحّ عندنا: الأوَّل، وقد نزلت آيات في أسباب، واتفقوا على تعديتها إلى غير أسبابها، كنزول آية الظِّهار في سَلَمة بن صَخْر، وآية اللّعان في شأن هلال بن أُمية، وحدِّ القذف في رُماة عائشة، ثم تعدَّى إلى غيرهم.

ومن لم يَعتبرْ عموم اللفظ قال: خرجتْ هذه الآيات ونحوُها لدليل آخر، كما قُصرت آيات على أسبابها اتفاقاً لدليل قام على ذلك.

قال الزمخشري في سورة الهُمَزة[٢]: يجوز أن يكون السَّبب خاصًّا والوعيدُ عامًّا؛ ليتناول كلَّ من باشر ذلك القبيحَ؛ وليكون ذلك جارياً مجرى التعريض.

قلت: ومن الأدلَّة على اعتبار عموم اللفظ: احتجاجُ الصحابة وغيرُهم في وقائعَ بعموم آيات نزلت على أسباب خاصة، شائعاً ذائعاً بينهم.

قال ابن جرير: حدَّثني محمد بن أبي مَعْشَر، أخبرنا أبي أبو معشر نَجِيح، سمعت سعيداً المقبُريَّ يذاكر محمدَ بن كعب القُرَظيّ، فقال سعيد: إنَّ في بعض كتب الله: إنَّ لله عباداً ألسنتُهم أحْلَى من العسل، وقلوبُهم أمرُّ من الصبر، لبسوا لباس مُسُوك الضأْن، من اللِّين، يجترُّون الدنيا بالدين. فقال محمد بنُ كعب: هذا في كتاب الله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ الآية [البقرة: ٢٠٤]. فقال سعيد: قد عرفتُ فيمن أُنزلت؟ فقال محمد بنُ كعب: إنَّ الآية تنزل في الرجل ثم تكون عامةً بعدُ.

فإن قلت: فهذا ابن عباس لم يعتبر عمومَ قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٨] بل قَصَرها على ما أُنزلت عليه من قصَّة أهل الكتاب؟

قلت: أُجيب عن ذلك بأنه لا يخفى عليه أنَّ اللفظ أعمُّ من السبب، لكنه بيّن أنَّ المراد باللفظ

---

(١) هو الجويني، وانظر قوله في «البرهان» ١/ ١١٨.

(٢) في «الكشاف» في شرح الآية الأولى من سورة الهمزة ٦/ ٤٢٩.

خاصّ، ونظيره: تفسير النبي ﷺ الظُّلم في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] بالشرك من قوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] مع فهم الصحابة العمومَ في كلِّ ظلم. [البخاري: ٣٢، ومسلم: ٣٢٧، وأحمد: ٣٥٨٩].

وقد ورَد عن ابن عباس ما يدُلُّ على اعتبار العموم، فإنَّه قال به في آية السرقة، مع أنها نزلت في امرأةٍ سرقت. قال ابن أبي حاتم(١): حدَّثنا عليّ بن الحسين، حدثنا محمد بن أبي حمَّاد، حدثنا أبو ثميلة بن عبد المؤمن، عن نجْدَة الحنفي قال: سألتُ ابن عباس عن قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]. أخاصٌّ أم عام؟ قال: بل عامٌّ.

وقال ابن تيمية(٢): قد يجيء كثيراً من هذا الباب قولُهم: هذه الآية نزلت في كذا، لا سيّما إنْ كان المذكور شخصاً، كقولهم: إنَّ آية الظِّهار نزلت في امرأة ثابت بن قيس، وإن آية الكلالة نزلتْ في جابر بن عبد الله [البخاري: ١٩٤، ومسلم: ٤١٤٥، وأحمد: ١٤١٨٦]، وإن قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم﴾ [المائدة: ٤٩] نزلت في بني قريظة والنَّضير، ونظائر ذلك مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة، أو في قوم من اليهود والنصارى، أو في قوم من المؤمنين. فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أنَّ حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق، والناس وإن تنازعوا في اللفظ العامّ الوارد على سبب: هل يختصّ بسببه؟ فلم يقل أحد: إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعيَّن، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص فتعمُّ ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ، والآيةُ التي لها سبب معيّن: إن كانت أمراً أو نهياً فهي متناولةٌ لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبراً بمدح أو ذمّ، فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته. انتهى.

تنبيه: قد علمتَ مما ذكر: أن فرض المسألة في لفظ له عموم، أمَّا آية نزلت في معيّن ولا عموم للفظها، فإنَّها تقصر عليه قطعاً، كقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝١٧ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾ [الليل: ١٧ - ١٨] فإنَّها نزلت في أبي بكر الصديق بالإجماع، وقد استدل بها الإمام فخر الدين الرازي مع قوله: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] على أنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ.

ووَهِمَ مَنْ ظنَّ أن الآية عامَّة في كلِّ مَنْ عمِل عَمَلَهُ، إجراءً له على القاعدة، وهذا غلط؛ فإنَّ هذه الآيةَ ليس فيها صيغة عموم، إذ الألف واللام إنما تفيد العموم إذا كانت موصولة أو معرَّفةً في جمع - زاد قوم: أو مفرد - بشرط ألَّا يكون هناك عهد. واللام في ﴿ٱلْأَتْقَى﴾ ليست موصولة، لأنها لا توصل بأفعل التفضيل إجماعاً، و﴿ٱلْأَتْقَى﴾ ليس جمعاً، بل هو مفرد، والعهد موجود، خصوصاً مع ما يفيده صيغة (أفعل) من التمييز وقطع المشاركة، فبطل القول بالعموم، وتعيَّن القطع بالخصوص والقصر على من نزلت فيه رضي الله عنه.

(١) بدأ ابن أبي حاتم تفسير سورة المائدة بالآية (٤٠)، وآية السرقة هي (٣٨).
(٢) في «مقدمة في أصول التفسير» ص ٣٤.

المسألة الثالثة:

تقدَّم أن صورة السبب قطعية الدخول في العامّ، وقد تنزل الآيات على الأسباب الخاصة وتوضع مع ما يناسبها من الآي العامّةِ؛ رعايةً لنظم القرآن وحسن السِّياق، فيكون ذلك الخاصّ قريباً من صورة السبب في كونه قطعيّ الدخول في العامّ، كما اختار السبكي أنَّه رتبةٌ متوسطة دون السبب وفوق المجرد، مثاله قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١] إلى آخره، فإنَّها إشارة إلى كَعب بن الأشرف ونحوه من علماء اليهود، لمَّا قدموا مكة وشاهدوا قَتْلَى بدْرٍ، حرَّضوا المشركين على الأخذ بثأرهم ومحاربة النبي ﷺ فسألوهم: مَنْ أهدى سبيلاً، محمدٌ وأصحابه أم نحن؟ فقالوا: أنتم، مع علمهم بما في كتابهم من نعت النبي ﷺ المنطبق عليه، وأخذِ المواثيق عليهم أنْ لا يكتموه، فكان ذلك أمانةً لازمةً لهم، ولم يؤدُّوها حيث قالوا للكفار: أنتم أهدى سبيلاً؛ حسداً للنبي ﷺ فقد تضمَّنت هذه الآيةُ ـ مع هذا القول ـ التوعُّدَ عليه المفيد للأمر بمقابله، المشتمل على أداء الأمانة التي هي بيان صفة النبي ﷺ بإفادة أنَّه الموصوفُ في كتابهم، وذلك مناسب لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. فهذا عامّ في كلّ أمانة، وذلك خاص بأمانةٍ؛ هي صفة النبي ﷺ بالطريق السابق، والعامّ تالٍ للخاصِّ في الرسم، متراخٍ عنه في النزول، والمناسبة تقتضي دخول ما دلَّ عليه الخاصّ في العام، ولذا قال ابن العربي في «تفسيره»: وجه النظم أنَّه أخبر عن كتمان أهل الكتاب صفةَ محمد ﷺ وقولَهم: إنَّ المشركين أهدى سبيلاً؛ فكان ذلك خيانةً منهم، فانجرَّ الكلام إلى ذكر جميع الأمانات. انتهى.

قال بعضهم: ولا يَرِدُ تأخُّر نزول آية الأمانات عن التي قبلها بنحو ستّ سنين؛ لأن الزمان إنما يشترط في سبب النزول لا في المناسبة؛ لأنَّ المقصود منها وضع آية في موضع يناسبها، والآيات كانت تنزل على أسبابها، ويأمر النبي ﷺ بوضعها في المواضع التي علم من الله أنَّها مواضعُها.

المسألة الرابعة:

قال الواحدي[(١)]: لا يحلُّ القول في أسباب نزول الكتاب إلَّا بالرواية والسماع ممَّن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها... وقد قال محمد بن سيرين: سألت عَبِيدةَ عن آية من القرآن، فقال: اتقِ الله وقل سَدَاداً، ذهب الذين يعلمون فيمَ أنزل الله القرآن.

وقال غيره: معرفة سبب النزول أمر يحصُل للصحابة بقرائنَ تحتفّ بالقضايا، وربما لم يجزِم بعضهم، فقال: أحسِب هذه الآية نزلت في كذا، كما أخرج الأئمة الستة عن عبد الله بن الزبير قال: خاصمَ الزبيرُ رجلاً من الأنصار في شِرَاجِ الحَرَّة، فقال النبيُّ ﷺ: «**اسْقِ يا زبير، ثم أرسِلِ الماء إلى جارك**». فقال الأنصاريّ: يا رسول الله، أنْ كان ابنَ عمتك! فتلوّن وجهه... الحديثَ. قال الزبير: فما

(١) في «أسباب النزول» ص ٥.

أحسب هذه الآيات إلَّا نزلت في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[(١)] [النساء: ٦٥] [البخاري: ٤٥٨٥، ومسلم: ٦١١٢، وأحمد: ١٤١٩].

قال الحاكم في «**علوم الحديث**»[(٢)]: إذا أخبر الصحابيّ الذي شهد الوحيَ والتنزيل عن آيةٍ من القرآن: أنَّها نزلت في كذا، فإنَّه حديث مسنَد. ومشى على هذا ابنُ الصلاح وغيره، ومثَّلوه بما أخرجه مسلم [٣٥٣٥] عن جابر، قال: كانت اليهود تقول: مَن أتى امرأته من دُبُرها في قُبُلها، جاء الولد أحولَ، فأنزل الله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

وقال ابن تيمية[(٣)]: قولهم: نزلت هذه الآية في كذا، يراد به تارةً سببُ النزول، ويراد به تارة أنَّ ذلك داخلٌ في الآية وإنْ لم يكن السبب، كما تقول: عُني بهذه الآية كذا. وقد تنازع العلماء في قول الصحابيّ: نزلت هذه الآية في كذا، هل يجري مجرى المسند، كما لو ذكر السبب الذي أنزلت لأجله، أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ فالبخاري يُدخِله في المسند، وغيرُهُ لا يدخله فيه، وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيرِه، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عَقِبه، فإنَّهم كلَّهم يُدْخلون مثل هذا في المسند. انتهى.

وقال الزركشيّ في «**البرهان**»[(٤)]: قد عرف من عادة الصحابة والتابعين أنَّ أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنَّه يريد بذلك أنَّها تتضمن هذا الحُكْمَ، لا أنَّ هذا كان السببَ في نزولها، فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لما وقع.

قلت: والذي يتحرَّر في سبب النزول أنَّه: ما نزلت الآية أيَّام وقوعه، ليخرج ما ذكره الواحديّ في سورة الفيل من أن سبَبَها قصَّة قدوم الحبشة به؛ فإنَّ ذلك ليس من أسباب النزول في شيء، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضية، كذكر قصة قوم نوح وعاد وثمود وبناء البيت، ونحو ذلك. وكذلك ذكرُه في قوله: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] سببُ اتخاذه خليلاً ليس ذلك من أسباب نزول القرآن، كما لا يخفى.

تنبيه: ما تقدم أنَّه من قبيل المسنَد من الصحابيّ: إذا وقع من تابعي فهو مرفوع أيضاً، لكنه مرسل، فقد يُقْبَل إذا صح السَّند إليه، وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة؛ كمجاهدٍ وعِكْرِمةَ وسعيدِ بن جُبير، أو اعتضد بمرسلٍ آخرَ ونحو ذلك.

المسألة الخامسة:

كثيراً ما يذكر المفسرون لنزول الآية أسباباً متعدّدة، وطريقُ الاعتماد في ذلك أن يُنظر إلى العبارة الواقعة:

---

(١) الشِّراج جمع شَرْج، وهو: مسيلُ ماءٍ من الحرَّة إلى السَّهْلِ. «القاموس المحيط»: شرج.

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٠.

(٣) في «مقدمته» ص ٣٨.

(٤) «البرهان في علوم القرآن» ١/ ١٢٦.

* فإن عبَّر أحدهم بقوله: نزلت في كذا، والآخر: نزلت في كذا، وذكر أمراً آخر، فقد تقدم أن هذا يراد به التفسيرُ لا ذكرُ سبب النزول، فلا منافاة بين قولهما إذا كان اللفظ يتناولهما، كما سيأتي تحقيقه في النوع الثامن والسبعين.

* وإن عبَّر واحد بقوله: نزلت في كذا، وصرَّح الآخر بذكر سبب خلافه فهو المعتمَد، وذاك استنباط. ومثاله ما أخرجه البخاري [٤٥٢٨، ومسلم: ٣٥٣٥] عن ابن عمر، قال: أنزلت: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] في إتيان النساء في أدبارهنّ. وتقدَّم عن جابر التصريحُ بذكر سبب خلافه، فالمعتمَد حديث جابر؛ لأنه نقلٌ، وقول ابن عمر استنباط منه، وقد وهَّمه فيه ابن عباس، وذَكر مثل حديث جابر، كما أخرجه أبو داود [٢١٦٤] والحاكم [(٢/ ١٩٥)].

* وإن ذكر واحدٌ سبباً وآخرُ سبباً غيرَهُ، فإن كان إسنادُ أحدهما صحيحاً دون الآخر فالصحيحُ المعتمَدُ، مثاله ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جُنْدَب: اشتكى النبيّ ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين، فأتته امرأة، فقالت: يا محمد، ما أرى شيطانَك إلّا قد تركَك، فأنزل الله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١ ـ ٣] [البخاري: ٤٩٥٠، ومسلم: ٤٦٥٧، وأحمد: ٨٧٩٦].

وأخرج الطَّبراني [في «الكبير» ٢٤/ (٦٣٦)] وابن أبي شيبة عن حفص بن مَيْسرة، عن أمه، عن أمها ـ وكانت خادمَ رسول الله ﷺ ـ أن جَرْواً دخل بيت النبي ﷺ، فدخل تحت السرير فمات، فمكَث النبيُّ ﷺ أربعة أيام لا يَنزلُ عليه الوحي، فقال: «**يا خولة، ما حَدَث في بيت رسول الله؟ جبريل لا يأتيني**». فقلت في نفسي: لو هيّأتِ البيت وكَنسْتِه، فأهْوَيْتُ بالمِكْنَسَةِ تحت السرير، فأخرجتُ الجَرْوَ، فجاء النبي ﷺ تُرعَدُ لحيته ـ وكان إذا نزل عليه الوحي أخذتْه الرِّعْدَة ـ فأنزل الله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿فَتَرۡضَىٰٓ﴾.

وقال ابن حجر في «**شرح البخاري**»: قصة إبطاء جبريل بسبب الجرو مشهورة، لكن كونها سببَ نزول الآية غريب، وفي إسناده من لا يُعرف، فالمعتمَد ما في الصحيح[(١)].

ومن أمثلته أيضاً ما أخرجه ابن جرير، وابن أبي حاتم[(٢)] من طريق عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس: أنَّ رسول الله ﷺ لمَّا هاجر إلى المدينة، أمره الله أن يستقبل بيت المقدس، ففَرِحَتِ اليهودُ، فاستقبله بضعة عشر شهراً ـ وكان يحبّ قِبلة إبراهيم ـ فكان يدعو الله وينظُر إلى السماء، فأنزل الله: ﴿فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٥٠]. فارتاب من ذلك اليهودُ، وقالوا: ما ولَّاهُم عن قبلتهم التي كانوا عليها! فأنزل الله: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ﴾ [البقرة: ١٤٢] وقال: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١١٥][(٣)].

---

(١) «فتح الباري» كتاب التفسير ٩/ ٦١٥ (٤٩٥٠)، وقوله: لكن كونها سببَ نزولِ هذه الآية غريب، بل شاذ مردودٌ بما في الصحيح..

(٢) في «تفسيره» ١/ ٢٤٨ (١٣٢٩) البقرة: ١٤٢.

(٣) انظر «مسند أحمد» (٢٢٥٢) وله شاهد من حديث البراء عند البخاري (٤٠)، ومسلم (١١٧٦) وانظر «مسند أحمد» (١٨٤٩٦) وفي هذه المصادر: ستة عشر ـ أو سبعة عشر ـ شهراً.

(١) وأخرج الحاكم [(٢/٢٦٦)] وغيره عن ابن عمر قال: نزلت ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ أنْ تُصَلِّيَ حيثما تَوَجَّهتْ بك راحلتُك في التطوُّع.

(٢) وأخرج الترمذيّ [٢٩٥٧] ـ وضعَّفه ـ من حديث عامر بن رَبيعة، قال: كنَّا في سفر في ليلةٍ مظلمة، فلم ندرِ أين القِبلة، فصلى كلُّ رجل منَّا على حِياله، فلمَّا أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ، فنزلت. [قال الألباني: حسن].

(٣) وأخرج الدَّارقطني [في «السنن»: ١٠٥٠] نحوَهُ من حديث جابر، بسند ضعيف أيضاً.

(٤) وأخرج ابن جرير: عن مجاهد قال: لمّا نزلت: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] قالوا: إلى أين؟ فنزلت. مرسل.

(٥) وأخرج عن قتادة: أنَّ النبي ﷺ قال: «**إنَّ أخاً لكم قد مات فصلُّوا عليه**». فقالوا: إنه كان لا يصلِّي إلى القِبلة، فنزلت. معضَلٌ غريبٌ جدًّا.

فهذه خمسةُ أسباب مختلفة، وأضعفُها الأخيرُ لإعضاله، ثم ما قبله لإرساله، ثم ما قبله لضعف رواته، والثاني صحيحٌ، لكنه قال: قد أُنزلت في كذا، ولم يُصرِّح بالسبب، والأوَّل صحيحُ الإسناد، وصرَّح فيه بذكر السبب، فهو المعتمَدُ.

ومن أمثلته أيضاً: ما أخرجه ابنُ مَرْدُويه، وابن أبي حاتم[١] من طريق ابن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد، عن عكرمة ـ أو سعيد ـ عن ابن عباس قال: خرج أمية بن خَلف وأبو جهل بن هشام ورجالٌ من قريش، فأتَوا رسولَ الله ﷺ، فقالوا: يا محمد، تعال فتمسَّحْ بآلهتنا، وندخل معك في دينك ـ وكان يُحِبُّ إسلامَ قومه ـ فرقَّ لهم، فأنزل الله: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ الآيات [الإسراء: ٧٣ ـ ٧٧].

وأخرج ابن مردويه من طريق العَوْفيّ، عن ابن عباس: أن ثَقيفاً قالوا للنبي ﷺ: أجِّلْنا سنةً حتى يُهدى لآلهتنا، فإذا قبضْنا الذي يُهدَى لها أحرزناه، ثم أسلمنا. فهَمَّ أن يؤجِّلهم، فنزلت.

هذا يقتضي نزولَها بالمدينة. وإسناده ضعيف، والأوَّل يقتضي نزولها بمكة وإسناده حسن، وله شاهد عند أبي الشيخ عن سعيد بن جبير، يرتقي إلى درجة الصحيح، فهو المعتمَدُ.

الحال الرابع:[٢] أن يستوي الإسنادان في الصحَّة، فيرجَّح أحدُهما بكون راويه حاضرَ القصة، أو نحو ذلك من وجوه الترجيحات. مثاله ما أخرجه البخاريّ [١٢٥] عن ابن مسعود قال: كنت أمشي مع النبيّ ﷺ بالمدينة، وهو يتوكأ على عَسيب، فمرَّ بنفَرٍ من اليهود، فقال بعضهم: لو سألتموه! فقالوا: حَدِّثْنا عن الرُّوح، فقام ساعة ورفع رأسه، فعرفتُ أنه يوحى إليه، حتى صعد الوحي، ثم قال: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] [ومسلم: ٧٠٥٩، وأحمد: ٣٦٨٨].

---

(١) في «تفسيره» ٧/ ٢٣٤٠ (١٣٣٥١) الإسراء: ٧٣.
(٢) تضمنت المسألة الخامسةُ الأحوالَ الثلاثة.

وأخرج الترمذي [٣١٤٠] ـ وصححه ـ عن ابن عباس قال: قالت قريش لليهود: أعطُونا شيئاً نسألْ هذا الرجل، فقالوا: اسألوه عن الرُّوح، فسألوه، فأنزل الله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ الآية. فهذا يقتضي أنها نزلت بمكة. والأوَّل خلافه، وقد رُجِّح بأنَّ ما رواه البخاري أصحُّ من غيره، وبأنَّ ابن مسعود كان حاضرَ القصة.

الحال الخامس: أن يمكن نزولها عقيب السببين والأسباب المذكورة، بألَّا تكون معلومةَ التباعد، كما في الآيات السابقة، فيُحمل على ذلك. ومثاله: ما أخرجه البخاريّ [٤٧٤٧] من طريق عِكْرِمة عن ابن عبَّاس: أنَّ هلال بن أُميَّة قَذَف امرأتَه عند النبي ﷺ بشَريك بن سَحْمَاء، فقال النبيّ ﷺ: «**البينةَ أو حدٌّ في ظهرك**». فقال: **يا رسول الله، إذا رأى أحدُنا مع امرأته رجلاً؛ ينطَلِق يَلتمِسُ البيِّنَة! فأنزل عليه**: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾.. حتى بلغ: ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [النور: ٦ ـ ٩] [ومسلم: ٣٧٥٨، وأحمد: ٢١٣١].

وأخرج الشيخان عن سهل بن سعد قال: جاء عُوَيمر إلى عاصم بن عديّ فقال: اسأل رسول الله ﷺ: أرأيت رجلاً وَجَدَ معَ امرأته رجلاً، فقتله، أيُقتلُ به، أم كيف يصنع؟ فسأل عاصم رسولَ الله ﷺ: فعاب المسائلَ، فأخبر عاصمٌ عويمراً، فقال: والله لآتينَّ رسول الله ﷺ، فلأسألنَّه، فأتاه، فقال: «**إنَّه قد أُنزل فيك وفي صاحبتك قرآنٌ..**» الحديثَ. [البخاري: ٥٢٥٩، ومسلم: ٣٧٤٣، وأحمد: ٢٢٨٥١].

جُمع بينهما بأنَّ أوَّل ما وقع له ذلك هلال، وصادف مجيء عويمر أيضاً، فنزلت في شأنهما معاً. وإلى هذا جَنَحَ النَّووي[1]، وسبقه الخطيب، فقال: لعلَّهما اتفق لهما ذلك في وقت واحد.

وأخرج البزار [«مسنده»: ٢٩٤٠]: عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ لأبي بكر: «**لو رأيتَ مع أُمِّ رُومان رجلاً ما كنتَ فاعلاً به؟**» قال: شرًّا، قال: «**فأنت يا عمر؟**» قال: كنت أقول: لعن الله الأعجز، فإنَّه لَخَبيثٌ. فنزلت.

قال ابن حجر: لا مانع من تعدُّد الأسباب.

الحال السادس: ألَّا يمكن ذلك، فيُحمل على تعدُّد النزول وتكرره. مثاله: ما أخرجه الشيخان عن المسيّب قال: لما حضرت أبا طالب الوفاةُ، دخل عليه رسول الله ﷺ وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أُميَّة، فقال: «**أيْ عمّ، قل: لا إله إلا الله، أُحاجُّ لك بها عند الله**». فقال أبو جهل وعبد الله: يا أبا طالب، أترغب عن ملَّة عبد المطلب؟ فلم يزالا يكلِّمانه حتى قال: هو على ملَّة عبد المطلب، فقال النبي ﷺ: «**لأستغفرنَّ لك ما لم أُنْهَ عنه**»، فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ﴾ الآية [التوبة: ١١٣] [البخاري: ٣٨٨٤، ومسلم: ١٣٢، وأحمد: ٢٣٦٧٤].

وأخرج الترمذي [٣١٠١] ـ وحسَّنه ـ عن علي قال: سمعتُ رجلاً يستغفرُ لأبويه وهما مشركان، فقلت: تستغفر لأبويك وهما مشركان؟ فقال: استغفر إبراهيمُ لأبيه وهو مشرك، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فنزلت.

---

(١) شرح النووي على مسلم ٣/ ١٥٤٤ عند حديث (١٤٩١).

وأخرج الحاكم [(٢/٣٣٦)] وغيره: عن ابن مسعود قال: خرج النبي ﷺ يوماً إلى المقابر، فجلس إلى قبر منها، فناجاه طويلاً، ثم بكى، فقال: «**إن القبر الذي جلستُ عنده قبر أُمّي، وإنِّي استأْذنتُ ربِّي في الدعاء لها فلم يأذن لي، فأنزل عليَّ**: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾».

فنجمع بين هذه الأحاديث بتعدد النزول.

ومن أمثلته أيضاً: ما أخرجه البيهقي والبزار عن أبي هريرة: أنَّ النبيّ ﷺ وقف على حمزة حين استُشْهِدَ، وقد مُثِّل به، فقال: «**لأُمثلنَّ بسبعين منهم مكانك**». فنزل جبريل ـ والنبي ﷺ واقف ـ بخواتيم سورة النحل: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦] إلى آخر السورة.

وأخرج الترمذيّ [٣١٢٩ وحسنه] والحاكم [(٢/ ٣٥٩) وصححه وأقره الذهبي] عن أُبيّ بن كعب قال: لـمّا كان يومُ أُحدٍ أُصِيب من الأنصار أربعةٌ وستون، ومن المهاجرين ستَّة، منهم حمزةُ، فمثَّلوا بهم، فقالت الأنصارُ: لئن أَصَبْنا منهم يوماً مثلَ هذا لَنُرْبِيَنَّ عليهم. فلمَّا كان يومُ فتح مكة أنزل الله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ الآيةَ. فظاهره تأخير نزولها إلى الفتح، وفي الحديث الذي قبله نزولها بأُحُد.

قال ابنُ الحصَّار: ويُجمع بأنها نزلت أوّلاً بمكة قبل الهجرة مع السورة؛ لأنَّها مكية، ثم ثانياً بأُحُد، ثم ثالثاً يوم الفتح؛ تذكيراً من الله لعباده. وجعل ابن كثير من هذا القسم آيةَ الروح.

تنبيه: قد يكون في إحدى القصتين: (فتلا) فيَهِمُ الراوي فيقول: (فنزل).

مثاله: ما أخرجه الترمذي [٣٢٤٠] ـ وصححه ـ عن ابن عباس قال: مرَّ يهوديّ بالنَّبي ﷺ، فقال: كيف تفول يا أبا القاسم، إذا وضَع اللهُ السمواتِ على ذِهْ، والأرضينَ على ذِهْ، والماءَ على ذِهْ، والجبالَ على ذِهْ، وسائر الخلق على ذِهْ؟ فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ الآية [الأنعام: ٩١] و[الزمر: ٦٧]. والحديث في الصحيح [البخاري: ٤٨١١، ومسلم: ٧٠٤٦ و٧٠٤٧، وأحمد: ٣٥٩٠] بلفظ: فتلا رسول الله ﷺ.. وهو الصواب؛ فإنَّ الآية مكية.

ومن أمثلته أيضاً: ما أخرجه البخاريّ [٤٤٨٠] عن أنس قال: سمع عبد الله بن سلَام بمَقْدَم رسول الله ﷺ، فأتاه فقال: إني سائلك عن ثلاث لا يَعلمهنَّ إلّا نبيّ: ما أوّل أشراط الساعة؟ وما أَوَّل طعام أهل الجنة؟ وما ينزِع الولدُ إلى أبيه أو إلى أمه؟ قال: «**أخبرَني بهنَّ جبريلُ آنفاً**»، قال: جبريل؟ قال: «**نعم**». قال: ذاك عدوّ اليهود من الملائكة. فقرأ هذه الآية: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٩٧] [وأحمد: ١٢٩٧٠].

قال ابن حجر في «**شرح البخاري**»(١): ظاهر السياق أن النبيَّ ﷺ قرأ الآية ردًّا **على** قول اليهود، ولا يستلزم ذلك نزولَها حينئذ. قال: وهذا هو المعتمَد، فقد صحَّ في سبب نزول الآية قصة غير قصة ابن سلام.

تنبيه: عكسُ ما تقدم: أن يُذكر سبب واحد في نزول الآيات المتفرقة، ولا إشكال في ذلك، فقد ينزل في الواقعة الواحدة آيات عديدة في سور شتى.

---

(١) «فتح الباري» كتاب التفسير ٩/ ١٤١ (٤٤٨٠).

مثاله: ما أخرجه الترمذي [٣٠٢٣] والحاكم [(٢/ ٣٠٠)] عن أم سلمة أنها قالت: يا رسول الله، لا أسمعُ اللهَ ذكَرَ النساء في الهجرة بشيء! فأنزل الله: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ﴾ إلى آخر الآية [آل عمران: ١٩٥](١).

وأخرج الحاكم [(٢/ ٤١٦)]عنها أيضاً، قالت: قلت: يا رسول الله، تذكر الرجال ولا تذكر النساء! فأُنزلت: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وأُنزلت: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾.

وأخرج [«المستدرك» (٢/ ٣٠٦)] أيضاً عنها أنَّها قالت: يَغْزُو الرجال ولا تَغْزو النساء، وإنما لنا نصفُ الميراث، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]، وأنزل: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾.

ومن أمثلته أيضاً: ما أخرجه البخاريّ [٤٥٩٢] من حديث زيد بن ثابت: أن رسول الله ﷺ أملى عليه: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]. فجاء ابن أم مكتوم، وقال: يا رسولَ الله، لو أستطيع الجهاد لجاهدت ـ وكان أعمى ـ فأنزل الله: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [ومسلم: ٤٩١١، وأحمد: ٢١٦٠٢].

وأخرج ابن أبي حاتم(٢) عن زيد بن ثابت أيضاً قال: كنت أكتب لرسول الله ﷺ، فإني لواضعٌ القَلَمَ على أذني، إذ أُمِرَ بالقتال، فجعل رسول الله ﷺ ينظُر ما ينزل عليه إذ جاء أعمى، فقال: كيف لي يا رسول الله وأنا أعمى؟ فأُنزلت: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ﴾ [التوبة: ٩١].

ومن أمثلته: ما أخرجه ابن جرير(٣) عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ جالساً في ظلِّ حُجرة، فقال: «**إنه سيأتيكم إنسان ينظر بعيني شيطان**». فطلع رجل أزرق [العينين]، فدعاه رسول الله ﷺ، فقال: «عَلامَ تشتُمُني أنت وأصحابك»؟ فانطلق الرَّجلُ، فجاء بأصحابه، فحلفوا بالله ما قالوا، حتى تجاوز عنهم، فأنزل الله: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ﴾ الآية [التوبة: ٧٤].

وأخرجه الحاكم [(٢/ ٤٨٢)] وأحمد [٢٤٠٧ وإسناده حسن] بهذا اللفظ، وآخره: فأنزل الله: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ الآية [المجادلة: ١٨].

تنبيه: تأمَّل ما ذكرته لك في هذه المسألة، واشدُد به يَدَيك، فإني حرَّرتُه واستخرجتُه بفكري من استقراء صَنيع الأئمة ومتفرّقات كلامهم، ولم أُسْبَق إليه!!

  

---

(١) قال الألباني: صحيح لغيره.

(٢) في «تفسيره» ٦/ ١٨٦١ (١٠٢٠٥) التوبة: ٩١.

(٣) في «تفسيره» ٦/ ١٨٥ سورة التوبة: ٧٤.

النوع العاشر

فيما أُنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة

هو في الحقيقة نوع من أسباب النزول، والأصل فيه مُوافقات عمر، وقد أفردها بالتصنيف جماعةٌ.

وأخرج التِّرمذي [٣٦٨٢ وقال: حسن صحيح] عن ابن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ الله جعلَ الحقَّ على لسان عمر وقلبِهِ**». قال ابنُ عمر: وما نَزَل بالنَّاس أمرٌ قطّ فقالوا [فيه] وقال، إلَّا نزل القرآنُ على نحو ما قال عمر.

وأَخرج ابنُ مَرْدويه عن مجاهد قال: كان عمر يرى الرأي، فينزل به القرآن.

وأخرج البخاريُّ [٤٤٨٣] وغيره عن أَنَس قال: قال عمر: وافقتُ ربِّي في ثلاث، قلتُ: يا رسولَ الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مُصلًّى؟ فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. وقلت: يا رسول الله، إنَّ نساءكَ يدخل عليهنَّ البرُّ والفاجر، فلو أمرتَهنَّ أن يحتجبْنَ، فنزلت آية الحجاب. واجتمع على رسول الله ﷺ نساؤه في الغَيرة، فقلت لهنَّ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، فنزلت كذلك. [ومسلم مختصراً: ٦٢٠٦، وأحمد: ١٥٧].

وأخرج مسلم [٦٢٠٦] عن ابن عمر، عن عمر قال: وافقت ربي في ثلاث: في الحجاب، وفي أسرى بدر، وفي مقام إبراهيم.

وأخرج ابن أبي حاتم[١] عن أنس قال: قال عمر: وافقتُ ربِّي ـ أو وافقني ربِّي ـ في أربع: نزلت هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ الآية [المؤمنون: ١٢]. فلما نزلت قلت أنا: فتبارك اللهُ أحْسَنُ الخالقين، فنزلت: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

وأخرج[٢] عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أَنَّ يهوديًا لقي عمر بن الخطاب، فقال: إنَّ جبريل الذي يذكُر صاحبَكم عدوٌّ لنا، فقال عمر: ﴿من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل فإن الله عدو للكافرين﴾[٣]. فنزلت على لسان عمر.

وأخرج سُنَيْد في «**تفسيره**» عن سعيد بن جبير: أنَّ سعد بن مُعاذ لـمَّا سمع ما قيل في أمر عائشة قال: ﴿سبحانك هذا بهتان عظيم﴾[٤]. فنزلت كذلك.

وأخرج ابن أخي ميمي[٥] في «**فوائده**»: عن سعيد بن المسيِّب قال: كان رجلان من أصحاب النبيّ ﷺ إذا سمعا شيئاً من ذلك، قالا: ﴿سبحانك هذا بهتان عظيم﴾: زيد بن حارثة وأبو أيوب، فنزلت كذلك.

---

(١) لم أجده في «تفسير ابن أبي حاتم». والله أعلم.

(٢) ابن أبي حاتم في «تفسيره» ١/ ١٨٢ (٩٦١) البقرة: ٩٨.

(٣) من سورة البقرة: ٩٨.

(٤) من سورة النور: ١٦.

(٥) هو: محمد بن عبد الله الدقاق، محدث ثقة بغدادي (ت: ٣٩٠ هـ). «العبر» ٣/ ٤٧.

وأخرج ابن أبي حاتم[١] عن عكرمة قال: لمَّا أبطأ على النساء الخبرُ في أُحُد خرجْنَ يستخبرن، فإذا رجلان مقبلان على بَعيرٍ، فقالت امرأة: ما فعل رسول الله ﷺ؟ قال: حيٌّ، قالت: فلا أُبالي، يَتَّخذ الله من عباده الشهداء، فنزل القرآن على ما قالت: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

وقال ابن سعد في «**الطبقات**» [(٣/ ١٢١)]: أخبرنا الواقديّ، حدَّثني إبراهيم بن محمد بن شُرحبيل العبدريّ، عن أبيه، قال: حمَل مُصعب بن عُمير اللواء يومَ أُحُد، فقُطِعت يدُه اليمنى، فأخذ اللواء بيده اليسرى، وهو يقول: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإين مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾[٢]، ثم قطعت يده اليسرى، فحنا على اللواء وضَمَّهُ بعَضُديه إلى صدره، وهو يقول: ﴿وما محمد إلا رسول﴾، ثم قُتل، فسقط اللواء. قال محمد بن شرحبيل: وما نزلت هذه الآية: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ يومئذ، حتى نزلت بعد ذلك.

تذنيب: يقرُب من هذا ما ورد في القرآن على لسان غير الله، كالنبيّ عليه السلام وجبريل والملائكة غير مصرَّح بإضافته إليهم ولا محكيّ بالقول، كقوله: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ الآية، فإنَّ هذا ورد على لسانه ﷺ؛ لقوله آخرها: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ [الأنعام: ١٠٤].

وقوله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ الآية [الأنعام: ١١٤]. فإنَّه أوردها أيضاً على لسانه.

وقوله: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ الآية [مريم: ٦٤] وارد على لسان جبريل.

وقوله: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٤ - ١٦٦] وارد على لسان الملائكة.

وكذا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وارد على ألسنة العباد، إلَّا أنه يمكن هنا تقدير القول، أي: قولوا:...، وكذا الآيتان الأُوليان يصحُّ أن يقدّر فيهما: (أقل)، بخلاف الثالثة والرابعة.

  

(١) في «تفسيره» ٣/ ٧٧٤ (٤٢٣٩) آل عمران: ١٤٠.
(٢) من سورة آل عمران: ١٤٤.

النوع الحادي عشر

ما تكرَّر نزوله

صرَّح جماعة من المُتقدمين والمتأخرين بأنَّ من القرآن ما تكرَّر نزوله.

قال ابنُ الحصَّار: قد يتكرر نزولُ الآية تذكيراً وموعظة، وذَكر من ذلك خواتيم سورة النحل، وأوَّل سورة الروم[(١)].

وذَكر ابنُ كثير منه آية الروح. وذَكر قوم منه الفاتحة، وذَكر بعضهم منه قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ الآية [التوبة: ١١٣].

وقال الزركشي في «**البرهان**»[(٢)]. قد يُنزَّلُ الشيءُ مرتين تعظيماً لشأنه، وتذكيراً عند حدوث سببه؛ خوفَ نسيانه. ثم ذَكر منه آية الروح، وقولَه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ﴾ الآية [هود: ١١٤].

قال: فإنَّ سورة الإسراء وهود مكّيتان، وسبب نزولهما يدلُّ على أنَّهما نزلتا بالمدينة [البخاري: ٥٢٦، ومسلم: ٧٠٠١، وأحمد: ٣٦٥٣ من حديث ابن مسعود]؛ ولهذا أشكل ذلك على بعضهم. ولا إشكال؛ لأنها نزلت مرَّة بعد مرَّة.

قال[(٣)]: وكذلك ما ورد في سورة الإخلاص من أنَّها جوابٌ للمشركين بمكة، وجواب لأهل الكتاب بالمدينة. وكذلك قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ الآية [التوبة: ١١٣].

قال[(٤)]: والحكمة في هذا كله: أنَّه قد يحدُث سبب من سؤال أو حادثةٍ تقتضي نزول آية، وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها، فيوحَى إلى النَّبي ﷺ تلك الآية بعينها[(٥)]؛ تذكيراً لهم بها، وبأنها تتضمن هذه.

تنبيه: قد يُجعل من ذلك الأحرفُ التي تُقرأ على وجهين فأكثر. ويدلّ له: ما أخرجه مسلم [١٩٠٤] من حديث أُبيّ: «**إنَّ ربي أرسل إليَّ: أنِ اقرأِ القرآنَ على حَرْف، فرددتُ إليه: أن هَوّنْ على أمتي، فأرسل إليَّ: أنِ اقْرأْهُ على حرفين، فرددت إليه: أن هوّنْ على أمتي، فأرسل إليّ: أنِ اقرأْ على سبعة أحرف**». فهذا الحديث يدلّ على أن القرآن لم ينزل من أوّل وَهْلة، بل مرَّة بعد أُخرى.

وفي «**جمال القرَّاء**»[(٦)] للسخاويّ بعد أن حكى القول بنزول الفاتحة مرتين: إن قيل: فما فائدة نزولها مرة ثانية؟ قلت: يجوز أن يكون نزلت أوَّل مرَّة على حرف واحد، ونزلت في الثانية ببقيَّة وجوهها، نحو مَلِك ومَالِك، والسِّراط والصِّراط، ونحو ذلك. انتهى.

---

(١) خواتيم النحل: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ . . .﴾ [النحل: ١٢٦ ـ ١٢٨]. كما تقدمت الإشارة، وأول سورة الروم: ﴿الٓمٓ ۝ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ كما ذكره المصنف في «أسباب النزول».

(٢) «البرهان» ١/ ١٢٣.

(٣) الزركشي في «البرهان» ١/ ١٢٤.

(٤) الزركشي في «البرهان» ١/ ١٢٥.

(٥) في «البرهان»: فتؤدّى إلى النبي ﷺ تلك الآية بعينها.

(٦) ١/ ١٨٤.

تنبيه: أنكر بعضهم كونَ شيء من القرآن يتكرَّر نزوله، كذا رأيته في كتاب «**الكفيل بمعاني التنزيل**» وعلَّله بأَنَّ تحصيل ما هو حاصل لا فائدة فيه. وهو مردود بما تقدَّم من فوائده.

وبأنه يلزم منه أن يكون كلُّ ما نزل بمكة نزل بالمدينة مرة أخرى، فإن جبريل كان يعارضه القرآن كل سنة، ورُدَّ بمنع الملازمة.

وبأَنَّه لا معنى للإنزال إلَّا أن جبريل كان ينزل على رسول الله ﷺ بقرآن لم يكن نزل به من قبل، فيُقرئه إياه، ورُدّ بمنع اشتراط قوله: لم يكن نزل به من قبل.

ثم قال: ولعلَّهم يعنُون بنزولها مرَّتين: أَنَّ جبريل نزل حين حُوّلت القِبلة، فأخبرَ الرسول ﷺ أن الفاتحة ركن في الصلاة كما كانت بمكة، فظُنَّ ذلك نزولاً لها مرَّة أخرى، أو أَقرَأه فيها قراءة أخرى لم يُقرئها له بمكة، فظنَّ ذلك إنزالاً. انتهى.

  

النوع الثاني عشر

ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه

قال الزركشيّ في «البرهان»(١): قد يكون النزول سابقاً على الحكم، كقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٥]. فقد روى البيهقي [في «السنن» (٤/ ١٥٩)] وغيرُه عن ابن عمر: أنها نزلت في زكاة الفطر. وأخرج البزار [٣٣٨٣] نحوه مرفوعاً.

وقال بعضهم: لا أدري ما وجهُ هذا التأويل؟ لأن السورة مكيَّة، ولم يكن بمكة عيد ولا زكاة ولا صوم.

وأجاب البغويّ: بأنه يجوز أن يكون النزول سابقاً على الحكم، كما قال: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾، فالسورة مكية، وقد ظهرَ أثرُ الحلّ يوم فتح مكة، حتى قال عليه الصلاة والسلام: «**أُحلَّت لي ساعة من نهار**» [البخاري: ١٣٤٩، وأحمد: ٧٢٤٢] وكذلك نزل بمكة: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]. قال عمر بن الخطاب: فقلت: أيُّ جمع؟ فلما كان يوم بدر وانهزمت قريش، نظرت إلى رسول الله ﷺ في آثارهم مصلِتاً بالسيف، ويقول: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾، فكانت ليوم بدر. أخرجه الطبراني في «**الأوسط**»(٢) [٩١١٧ وإسناده ضعيف].

وكذلك قوله: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ [ص: ١١]. قال قتادة: وعده الله ـ وهو يومئذ بمكة ـ أنه سيَهزِمُ جنداً من المشركين، فجاء تأويلُها يوم بدر. أخرجه ابن أبي حاتم(٣).

أخرج ابن أبي حاتم(٤) عن ابن مسعود في قوله: ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾، قال: السيف، والآية مكية متقدِّمة على فرض القتال، ويؤيد تفسير ابن مسعود: ما أخرجه الشيخان من حديثه أيضاً، قال: دخل النبيّ ﷺ مكة يوم الفتح وحولَ الكعبة ثلاثمئة وستون نُصُباً، فجعل يطعنها بعودٍ كان في يده، ويقول: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ: ٤٩] [البخاري: ٤٧٢٠، ومسلم: ٤٦٢٥، وأحمد: ٣٥٨٤].

وقال ابن الحصَّار: ذكر الله الزكاة في السور المكيات كثيراً، تصريحاً وتعريضاً: بأن الله سيُنجز وعدَه لرسوله، ويقيم دينه ويظهره؛ حتى تفرض الصلاة والزكاة وسائر الشرائع، ولم تؤخذ الزكاة إلَّا بالمدينة بلا خلاف، وأورد من ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقولَه في سورة المزمل: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [٢٠]. ومن ذلك قولُه فيها: ﴿وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [٢٠].

---

(١) «البرهان» ١/ ٣٢.
(٢) مُصْلِتاً، أي: مُجرِّداً سيفَه من غِمْده. «النهاية» ٣/ ٤٥.
(٣) في «تفسيره» ١٠/ ٣٢٣٦ (١٨٣٣٥) ص: ١١.
(٤) في «تفسيره» ٧/ ٢٣٤٠ (١٣٣٥٠) الإسراء: ٨١.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [فصلت: ٣٣]. فقد قالت عائشة وابن عُمر وعكرمة وجماعة: إنها نزلت في المؤذّنين، والآية مكية، ولم يُشرع الأذان إلَّا بالمدينة.

ومن أمثلة ما تأخر نزوله عن حكمه: آية الوضوء، ففي «صحيح البخاريّ» [٤٦٠٨]: عن عائشة قالت: سقطت قلادة لي بالبَيداء، ونحن داخلون المدينة، فأناخ رسول الله ﷺ ونزل فَثَنى رأسَه في حَجْري راقداً، وأقبل أبو بكر، فلَكَزَني لَكْزَةً شديدةً وقال: حَبَسْتِ الناسَ في قلادةٍ؟ ثم إنَّ النبي ﷺ استيقَظَ، وحضرتِ الصبحُ، فالتُمِسَ الماءُ فلم يُوجَدْ، فنزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦] [ومسلم: ٨١٦، وأحمد: ٢٦٣٤١]. فالآية مدنية إجماعاً، وفرض الوضوء كان بمكة مع فرض الصلاة.

قال ابن عبد البرّ: معلوم عند جميع أهل المغازي أنه ﷺ لم يصلِّ منذ فرضت عليه الصلاة إلَّا بوضوء، ولا يدفع ذلك إلَّا جاهل أو معاند. قال: والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدُّم العمل به، ليكون فرضه متلوًّا بالتنزيل.

وقال غيره: يحتمل أن يكون أَوَّل الآية نزل مقدَّماً مع فرض الوضوء، ثم نزل بقيتها ـ وهو ذكر التيمم ـ في هذه القصة.

قلت: يردُّه الإجماع على أن الآية مدنيَّة.

ومن أمثلته أيضاً: آية الجمعة، فإنَّها مدنية، والجمعة فرضت بمكة، وقول ابن الفَرس: إن إقامة الجمعة لم تكن بمكة قطّ، يردُّه ما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: كنتُ قائدَ أبي حين ذهَب بصرُه، فكنت إذا خرجت به إلى الجمعة، فسمع الأذان، يستغفر لأبي أمامة أسعدَ بنِ زُرارَةَ، فقلت: يا أبتاه، أرأيت صلاتَك على أسعد بن زرارة كُلَّما سمعتَ النداء بالجمعة، لِمَ هذا؟ قال: أيْ بنيّ، كان أَوَّلَ مَنْ صلَّى بنا الجمعة قبْل مَقْدَم رسول الله ﷺ من مكة. [حسن: ابن ماجه: ١٠٨٢].

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ . . .﴾ الآية [التوبة: ٦٠]، فإنَّها نزلت سنة تسع، وقد فرضت الزكاة قبلها في أوائل الهجرة.

قال ابنُ الحَصَّار: فقد يكون مصرفُها قبل ذلك معلوماً، ولم يكن فيه قرآن متلوٌّ، كما كان الوضوء معلوماً قبل نزول الآية، ثم نزلت تلاوة القرآن تأكيداً به.

  

النوع الثالث عشر

ما نزل مفرقاً وما نزل جمعاً

الأول غالب القرآن، ومن أمثلته في السور القصار: ﴿اقْرَأْ﴾ أوّل ما نزل منها، إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾. والضحى: أوّل ما نزل منها إلى قوله: ﴿فَتَرْضَىٰ﴾ كما في حديث الطّبرانيّ.

ومن أمثلة الثاني سورة الفاتحة، والإخلاص، والكوثر، وتبّت، ولم يكن، والنصر، والمعوذتان نزلتا معاً.

ومنه في السّور الطوال (المرسلات)، ففي «**المستدرك**» [(٢/ ٢٥١) وهو صحيح] عن ابن مسعود قال: كنّا مع النبيّ ﷺ في غارٍ، فنزلت عليه: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾، فأخذتُها من فيه، وإنّ فاه رطبٌ بها، فلا أدري بأيّها خَتَمَ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٥٠]، أو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ [المرسلات: ٤٨].

ومنه سورة الصف، لحديثها السابق في النوع الأوَّل.

ومنه سورة الأنعام: فقد أخرج أبو عُبيد، والطَّبراني [في «الكبير»: ١٢٩٣٠، وفي «الأوسط»: ٦٤٤٣] عن ابن عباس قال: نزلت سورة الأنعام بمكة ليلاً جملةً، حولَها سبعون ألف مَلَكٍ.

وأخرج الطبرانيُّ [في «الصغير»: ٢٢٠] من طريق يوسف بن عطيّة الصَّفَّار ـ وهو متروك ـ عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**نزلت عليَّ سورةُ الأنعام جملة واحدة يشيِّعها سبعون ألف ملك**».

وأخرج البيهقي في «**الشُّعب**» [٢٤٣٥] بسندٍ فيه مَن لا يُعرف: عن عليّ قال: أُنزل القرآن خمساً خمساً إلَّا سورة الأنعام، فإنَّها نزلت جملة في ألفٍ، يشيِّعها من كلِّ سماءٍ سبعون مَلَكاً حتى أدّوها إلى النبي ﷺ.

وأخرج أبو الشيخ عن أُبيّ بن كعب مرفوعاً: «**أُنزلت عليّ سورةُ الأنعام جملةً واحدةً، يُشَيِّعها سبعون ألف مَلَكٍ**».

وأخرج عن مجاهد قال: نزلت الأنعام كلُّها جملةً واحدة، معها خمسمئة **ملك**.

وأخرج عن عطاء: أُنزِلت الأنعام جميعاً ومعها سبعون ألف ملك.

فهذه شواهد يُقَوِّي بعضها بعضاً.

وقال ابن الصلاح في «**فتاويه**»[1]: الحديث الوارد في أنها نزلت **جملةً** رويناه من طريق أُبيّ بن كعب. وفي إسناده ضَعْف، ولم نَرَ له إسناداً صحيحاً، وقد رُوي ما يُخالفه، فرُوِيَ أنها لم تنزل جملةً واحدةً، بل نزلت آياتٌ منها بالمدينة، اختلفوا في عددها، فقيل: ثلاث، وقيل: ست، وقيل: غير ذلك. انتهى، والله أعلم.

(١) «فتاوى ابن الصلاح» ١/ ٢٤٩ مسألة (٩٣).

النوع الرابع عشر

ما نزل مشيعاً وما نزل مفرداً

قال ابن حبيب، وتبعه ابن النَّقيب: من القرآن ما نزل مُشيَّعاً، وهو سورة الأنعام شيَّعها سبعون ألف مَلَك، وفاتحةُ الكتاب نزلت ومعها ثمانون ألف ملك، وآيةُ الكرسيّ نزلت ومعها ثلاثون ألف ملك. وسورةُ يس نزلت ومعها ثلاثون ألف ملك [و] ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ [الزخرف: ٤٥] نزلت ومعها عشرون ألف ملك، وسائر القرآن نزل به جبريل مفرداً بلا تشييع.

قلت: أمَّا سورة الأنعام فقد تقدَّم حديثها بطرقه. ومن طرقه أيضاً ما أخرجه البيهقي في «**الشعب**» [٢٤٣٣]، والطبراني [في «الأوسط»: ٦٤٤٣] بسند ضعيف عن أنس مرفوعاً: «**نزلت سورة الأنعام ومعها مَوْكِبٌ من الملائكة يَسُدُّ ما بين الخافقين، لهم زَجَل بالتقديس والتسبيح، والأرضُ تَرْتَجُّ**».

وأخرج الحاكم [(٢/ ٣١٥)]، والبيهقي [في «الشعب»: ٢٤٣١] من حديث جابر قال: لمَّا نزلت سورة الأنعام سبَّح رسول الله ﷺ ثم قال: «**شيَّع هذه السورةَ من الملائكة ما سدَّ الأُفقَ**». وقال الحاكم: صحيحٌ على شرط مسلم، لكن قال الذهبيّ: فيه انقطاع، وأظنُّه موضوعاً.

وأما الفاتحة، وسورة يس، و﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾: فلم أقف على حديث فيها بذلك ولا أثر.

وأما آية الكرسيّ: فقد ورد فيها وفي جميع آيات البقرة حديث: أخرج أحمد في «**مسنده**» [٢٠٣٠٠ وإسناده ضعيف] عن مَعقل بن يسار: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**البقرة سَنام القرآن وذِرْوته، نزل مع كل آية منها ثمانون ملَكاً، واستُخرِجت** ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] **من تحت العرش فوُصِلَتْ بها**».

وأخرج سعيد بن منصور في «**سننه**»، عن الضحَّاك بن مُزاحِم قال: خواتيم سورة البقرة جاء بها جبريل، ومعه من الملائكة ما شاء الله.

وبقي سُوَر أخرى؛ منها: سورة الكهف، قال ابنُ الضُّرَيس في «**فضائله**»[(١)]: أخبرنا يزيد بن عبد العزيز الطيالسيّ: حدثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن إسماعيل بن رافع، قال: بلغنا أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**ألا أُخبركم بسورةٍ ملء عظمتها ما بين السماء والأرض، شيَّعها سبعون ألف ملَك؟ سورة الكهف**».

تنبيه: ليُنظر في التوفيق بين ما مضى وبين ما أخرجه ابنُ أبي حاتم[(٢)] بسند صحيح، عن سعيد بن جُبير قال: ما جاء جبريل بالقرآن إلى النبي ﷺ إلَّا ومعه أربعة من الملائكة حَفَظَة.

(١) «فضائل القرآن» ص ٩٦ رقم (٢٠٣).
(٢) في «تفسيره» ٢/ ٥٧٨.

وأخرج ابن جرير عن الضحاك قال: كان النبيّ ﷺ إذا بُعِث إليه المَلَكُ، بُعث ملائكةٌ يحرُسونه من بين يديه ومِن خلفه؛ مخافةَ أن يتشبه الشيطان على صورة المَلَك.

فائدة: قال ابنُ الضُّرَيس(١): أخبرنا محمود بن غيلان، عن يزيد بن هارون، أخبرني الوليد ـ يعني ابن جميل ـ عن القاسم، عن أبي أُمامة قال: أربع آيات نزلت من كنز العرش، لم يَنزِل منه شيء غيرهنَّ: أُمُّ الكتاب، وآية الكرسيّ، وخاتمة سورة البقرة، والكوثر.

قلت: أما الفاتحة، فأخرج البيهقي في «**الشُّعب**» [٢٣٦٣] من حديث أنس مرفوعاً: «**إنَّ الله أعطاني فيما مَنَّ به عليَّ: إنِّي أعطيتك فاتحة الكتاب، وهي من كنوز عرشي**».

وأخرج الحاكم [(١/٥٥٩)] عن معقِل بن يسار مرفوعاً: «**أُعطيتُ فاتحةَ الكتاب وخواتيمَ سورةِ البقرة من تحت العرش**».

وأخرج ابن راهويه في «**مسنده**» عن عليّ أنَّه سُئل عن فاتحة الكتاب، فقال: حدَّثنا نبيّ الله ﷺ أنها نزلت من كنز تحت العرش.

وأمَّا آخر البقرة: فأخرج الدارمي في «**مسنده**» عن أيفع الكَلاعيّ قال: قال رجل: يا رسول الله، أيُّ آيةٍ تحبُّ أن تصيبَك وأُمتَكَ؟ قال: «**آخرُ سورة البقرة، فإنَّها من كنز الرحمة من تحت عرش الله**».

وأخرج أحمد [١٧٣٢٤] وغيره من حديث عُقْبة بن عامر مرفوعاً: «**اقرؤوا هاتين الآيتين، فإنَّ ربي أعطانيهما من تحت العرش**» [والطبراني في «الكبير»: ٧٨١ وهو صحيح لغيره].

وأخرج من حديث حذيفة: «**أُعطيتُ هذه الآياتِ من آخر سورة البقرة، من كنز تحتَ العرشِ، لم يُعطَها نبيٌّ قبلي**» [إسناده صحيح: أحمد: ٢٣٢٥١].

وأخرج من حديث أبي ذرٍّ: «**أُعطيتُ خواتيمَ سورة البقرة من كنزٍ تحت العرش، لم يُعطَهُنّ نبي قبلي**» [صحيح لغيره: أحمد: ٢١٣٤٣].

وله طرق كثيرة عن عُمر وعليّ وابن مسعود وغيرهم.

وأما آية الكرسي: فتقدمت في حديث مَعْقِل بن يَسَار السابق.

وأخرج ابن مَردُويه عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ آية الكرسي ضحك، وقال: «**إنَّها من كنز الرَّحمن تحت العرش**».

وأخرج أبو عُبيد(٢) عن عليّ قال: آية الكرسي أُعطيَها نبيُّكم من كنز تحت العرش، ولم يُعطَها أحدٌ قبل نبيّكم.

وأما سورة الكوثر: فلم أقف فيها على حديث، وقولُ أبي أُمامة في ذلك يجري مَجرى المرفوع، وقد أخرجه أبو الشيخ بن حَيَّان والديلميّ وغيرهما من طريق محمد بن عبد الملك الدقيقيّ عن يزيد بن هارون بإسناده السابق عن أبي أُمامة مرفوعاً.

---

(١) في «فضائل القرآن» ص ٨٠ رقم (١٤٨).

(٢) في «فضائل القرآن» ص ٢٣١.

النوع الخامس عشر

ما أُنزل منه على بعض الأنبياء وما لم يَنزل منه على أحد قبل النبي ﷺ

من الثاني: الفاتحة وآية الكرسيّ وخاتمة البقرة، كما تقدَّم في الأحاديث قريباً.

وروى مسلم[١٨٧٧] عن ابن عباس: أتى النبيَّ ﷺ مَلَكٌ، فقال: أَبْشِرْ بنورَيْنِ قد أُوتيتَهما لم يؤتَهما نبيٌّ قَبْلَك: فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة.

وأخرج الطَّبرانيّ[في «الكبير» ١٧/(٧٨١)] عن عُقْبة بن عامر قال: تردّدوا في الآيتين من آخر سورة البقرة: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ . . .﴾ [٢٨٥] إلى خاتمتها؛ فإنَّ الله اصطفى بها محمداً.

وأخرج أبو عُبيد في «**فضائله**»[1] عن كعب قال: إنَّ محمداً ﷺ أُعطِيَ أربعَ آيات لم يُعطَهُنَّ موسى، وإنّ موسى أُعطِي آيةً لم يعطَها محمدٌ. قال: والآيات التي أُعطيهنَّ محمد: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. حتى ختم البقرة؛ فتلك ثلاث آيات، وآية الكرسي. والآية التي أعطيَها موسى: (اللهم لا تولج الشيطان في قلوبنا وخلِّصنا منه، من أجل أن لك الملكوتَ والأَيْدَ والسلطانَ والملكَ، والحمدَ والأرضَ والسماء، والدّهرَ الدَّاهر، أبداً أبداً آمين آمين).

وأخرج البيهقي في «**الشُّعَب**»[١٥١٤ عن أبي هريرة] عن ابن عباس قال: السبع الطِّوال لم يعطَهنَّ أحد إلَّا النبيُّ ﷺ، وأُعْطِيَ موسى منها اثنتين.

وأخرج الطَّبراني[في «الكبير»: ١٢٤١١] عن ابن عباس مرفوعاً: «**أُعطيتْ أُمَّتي شيئاً لم يعطه أحدٌ من الأمم عند المصيبة**: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]».

ومن أمثلة الأول: ما أخرجه الحاكم[(٢/ ٤٧٠)] عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ قال ﷺ: «**كلُّها في صحف إبراهيم وموسى**». فلما نزلت: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ فبلغ ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ قال: «وفّى ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٨ ـ ٥٦]».

وقال سعيد بن منصور: حدَّثنا خالد بن عبد الله، عن عطاء بن السائب، عن عِكْرمة، عن ابن عباس قال: هذه السورة في صحف إبراهيم وموسى.

وأخرجه ابن أبي حاتم بلفظ: «نسخ من صحف إبراهيم وموسى»، وأخرج عن السُّدِّي قال: إن هذه السورة في صحف إبراهيم وموسى مثل ما نزلت على النبي ﷺ.

وقال الفريابي: نبأنا سفيان، عن أبيه، عن عكرمة: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأعلى: ١٨]. قال: هؤلاء الآيات.

(١) «فضائل القرآن» ص ٢٣٢.

وأخرج الحاكم [(٢/ ٥٥٠)] من طريق القاسم، عن أبي أُمامة قال: أنزل الله على إبراهيم مما أنزل على محمد: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٢]، و﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١ ـ ١١]، و﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٥]. والتي في سأل: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ إلى قوله: ﴿قَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٣ ـ ٣٣]، فلم يَفِ بهذه السهامِ إلَّا إبراهيمُ ومحمدٌ ﷺ.

وأخرج البخاري [٢١٢٥] عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: إنَّه ـ يعني النبيَّ ﷺ ـ لَموصوفٌ في التَّوراة ببعض صفته في القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥] وحِرْزاً للأُميِّين.. الحديثَ [وأحمد: ٦٦٢٢].

وأخرج ابن الضُّرَيس(١) وغيرُهُ عن كعب قال: فُتحت التوراة بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ۖ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وختمت بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ إلى قوله: ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

وأخرج(٢) أيضاً عنه، قال: فاتحة التوراة فاتحة الأنعام: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ۖ﴾. وخاتمة التوراة خاتمة هود: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣].

وأخرج(٣) من وجه آخر عنه قال: أوّل ما أُنزل في التوراة عشرُ آياتٍ من سورة الأنعام: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ﴾ [الأنعام: ١٥١] إلى آخرها.

وأخرج أبو عُبيد(٤) عنه قال: أوَّل ما أنزل الله في التوراة عشر آيات من سورة الأنعام: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ الآيات. قال بعضهم: يعني أنَّ هذه الآياتِ اشتملتْ على الآيات العشر التي كتبها الله لموسى في التوراة أوّل ما كتب، وهي: توحيد الله، والنهي عن الشرك، واليمين الكاذبة، والعقوق، والقتل، والزنا، والسرقة، والزور، ومدّ العين إلى ما في يد الغير، والأمر بتعظيم السبت.

وأخرج الدارقطني [كتاب الصلاة ٢٩] من حديث بُريدة: أنَّ النبي ﷺ قال: «**لأُعلِّمنَّك آيةً لم تنزل على نبيٍّ بعد سليمان غيري**: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾».

وروى البيهقي عن ابن عباس قال: أَغْفل الناسُ آيةً من كتاب الله، لم تنزل على أحد قبل النبي ﷺ إلا أن يكونَ سليمان بن داود: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وأخرج الحاكم [(٢/ ٤٨٧)] عن ميسرة: أنَّ هذه الآية مكتوبة في التوراة بسبعمئة آية: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ أوّل سورة الجمعة.

---

(١) «فضائل القرآن» ص ٩٤ رقم (١٩٧).
(٢) المرجع السابق ص ٩٦ رقم (٢٠٢).
(٣) المرجع السابق ص ٩٥ رقم (١٩٨).
(٤) في «فضائل القرآن» ص ٢١٧.

فائدة: يدخل في هذا النوع ما أخرجه ابن أبي حاتم(١) عن محمد بن كعب القُرظيّ قال: البرهان الذي أُرِيَ يوسف: ثلاث آيات من كتاب الله: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ ـ ١٢]، وقوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ﴾ الآية [يونس: ٦١]، وقوله: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]، زاد غيره آية أُخرى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢].

وأخرج ابن أبي حاتم(٢) أيضاً عن ابن عباس في قوله: ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤]. قال: رأى آيةً من كتاب الله نَهَتْهُ، مُثِّلَتْ له في جدارِ الحائط.

  

(١) في «تفسيره» ٧/ ٢١٢٦ (١١٤٨٩) يوسف: ٢٤.
(٢) في «تفسيره» ٧/ ٢١٢٤ (١١٤٨١) يوسف: ٢٤.

النوع السادس عشر

في كيفية إنزاله

فيه مسائل:

المسألة الأولى: [كيفية إنزال القرآن من اللوح المحفوظ]:

قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

اختلف في كيفية إنزاله من اللوح المحفوظ على ثلاثة أقوال:

أحدُها: وهو الأصح الأشهر: أنَّه نزل إلى سماء الدنيا ليلةَ القدْر جملةً واحدةً، ثم نَزَلَ بعد ذلك مُنَجَّماً في عشرين سنةً، أو ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين؛ على حَسَب الخلاف في مدَّة إقامته ﷺ بمكة بعد البعثة.

وأخرج الحاكم[(٢/ ٢٢٢)] والبيهقي[في «سننه» (٢/ ٣١٠)] وغيرُهما من طريقِ منصور عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: أُنزِل القرآن في ليلةِ القدْرِ جملةً واحدة إلى سماء الدنيا، وكان بمواقع النجوم، وكان الله يُنزلهُ على رسوله ﷺ بعضه في أثر بعض.

وأخرج الحاكم[(٢/ ٢٤٢)] والبيهقيّ ـ أيضاً ـ والنَّسائيّ من طريق داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: أُنزل القرآنُ جملةً واحدةً إلى السماء الدنيا ليلة القدر، ثم أُنزل بعد ذلك بعشرين سنةً، ثم قرأ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وأخرجه ابن أبي حاتم(١) من هذا الوجه، وفي آخره: فكان المشركون إذا أحدثوا شيئاً أحدث الله لهم جواباً.

وأخرج الحاكم[(٢/ ٢٢٣)] وابن أبي شيبة من طريق حسَّان بن حُريث، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: فُصِل القرآنُ من الذِّكْر، فوضع في بيت العِزَّة من السماء الدنيا، فجعَل جبريلُ ينزلُ به على النبيّ ﷺ.

أسانيدها كلّها صحيحة.

وأخرج الطبراني[في «الكبير»: ١١٨٣٩] من وجه آخر عن ابن عباس قال: أُنزِل القرآنُ في ليلة القدر في شهر رمضان إلى سماء الدنيا جملةً واحدة، ثم أُنزِل نجوماً. **إسناده لا بأس به.**

(١) في «تفسيره» ٨/ ٢٦٩٠ رقم (١٥١٣٤) سورة الفرقان: ٣٢.

وأخرج الطَّبرانيّ [في «الكبير»: ١٢٣٨٢] والبزَّار من وجه آخر عنه قال: أُنزِل القرآن جملةً واحدةً حتى وضع في بيت العزَّة في السماء الدنيا، ونزَّله جبريل على محمد ﷺ بجواب كلام العباد وأعمالهم.

وأخرج ابن أبي شيبة في «**فضائل القرآن**»[1] من وجه آخر عنه: دُفع إلى جبريلَ في ليلة القدر جملة واحدة، فوضعه في بيت العزَّة، ثم جعل ينزِّله تنزيلاً.

وأخرج ابن مردويه والبيهقيّ في «**الأسماء والصفات**» [(٣٦٩/١)] من طريق السُّدي عن محمد، عن ابن أبي المجالد، عن مِقْسَم، عن ابن عباس أنَّه سأله عطية بن الأسود فقال: أَوْقَع في قلبي الشكَّ قولُه تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقولُه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾. وهذا نزل في شوال وفي ذي القعدة وفي ذي الحجة وفي المحرَّم وصفر وشهر ربيع، فقال ابن عباس: إنَّه أُنزل في رمضان ليلة القَدْر جملةً واحدة، ثم أُنْزِل على مواقعِ النجوم رَسَلاً في الشهور والأيام.

قال أبو شامة[2]: قوله: (رَسَلاً) أي: رِفقاً، و(على مواقع النجوم) أي: على مثل مساقطها، يريد: أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة، ثم أُنزل على ما وقع متفرِّقاً يتلُو بعضه بعضاً، على تُؤَدَة ورِفْقٍ.

القول الثاني: أَنَّه نزل إلى السماء الدنيا في عشرين ليلَةَ قَدْرٍ، أو ثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين، في كل ليلة ما يقدِّر الله إنزاله في كلّ السنة، ثم نزل بعد ذلك منجَّماً في جميع السنة.

وهذا القول ذكره الإمام فخر الدين الرازي بحثاً، فقال: يحتمل أنَّه كان ينزل في كلّ ليلة قدْر ما يحتاج النَّاس إلى إنزاله إلى مثلها، من اللوح إلى السماء الدنيا. ثم توقَّف، هل هذا أولى أو الأول؟

قال ابنُ كثير: وهذا الذي جعله احتمالاً نقله القرطبيّ عن مقاتل بن حَيَّان، وحكى الإجماعَ على أَنَّه نزل جملة واحدة من اللّوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا.

قلت: وممَّن قال بقول مقاتل: الحَليميُّ والماورديّ، ويوافقه قول ابن شهاب: آخِرُ القرآن عهداً بالعرش آية الدَّيْن.

القول الثالث: أنَّه ابتُدئ إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك منجَّماً في أوقات مختلفة من سائر الأوقات. وبه قال الشَّعبيّ.

قال ابنُ حجر في «**شرح البخاري**»[3]: والأول هو الصحيح المعتمَد، قال: وقد حكى الماورديُّ قولاً رابعاً: أنه نزل من اللوح المحفوظ جملةً واحدةً، وأن الحَفَظة نجّمته على جبريل في عشرين ليلة، وأن جبريل نجّمه على النبي ﷺ في عشرين سنة. وهذا أيضاً غريب، والمعتمَد أن جبريل كان يعارضه في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة.

(١) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب فضائل القرآن رقم (١٠٢٣٩) وفيه: رفع إلى جبريل...

(٢) في «المرشد الوجيز» ص ١٠.

(٣) «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ١٠/ ٤ (٤٩٨٣).

وقال أبو شامةَ[١]: كأن صاحب هذا القول أراد الجمعَ بين القولين: الأول والثاني.

قلت: هذا الذي حكاه الماورديّ أخرجه ابن أبي حاتم[٢] من طريق الضَّحَّاك عن ابن عباس قال: نزل القرآن جملةً واحدة من عند الله من اللَّوح المحفوظ إلى السَّفَرَة الكرام الكاتبين في السَّماء الدنيا، فنجَّمتْه السَّفَرة على جبريل عشرين ليلةً، ونجَّمه جبريل على النبي ﷺ عشرين سنة.

تنبيهات

الأول: قيل: السرُّ في إنزاله جملةً إلى السماء تفخيمُ أمره وأمرِ مَن نزل عليه، وذلك بإعلام سُكَّان السماوات السبع: أن هذا آخرُ الكتب المنزلة على خاتَم الرسل لأشرف الأمم، قد قرَّبناه إليهم لننزله عليهم، ولولا أنَّ الحكمة الإلهية اقتضت وصولَه إليهم مُنجَّماً بحسب الوقائع لهبَطَ به إلى الأرض جملةً، كسائر الكتب المنزّلة قبله، ولكن الله بايَنَ بينه وبينها، فجعل له الأمرين: إنزاله جملة، ثم إنزاله مفرَّقاً؛ تشريفاً للمنزَّل عليه، ذكر ذلك أبو شامة في «**المرشد الوجيز**»[٣].

وقال الحكيم الترمذي[٤]: أُنزِلَ القرآنُ جملة واحدة إلى سماء الدنيا، تسليماً منه للأُمَّة ما كان أبرز لهم من الحظِّ بمبعث محمَّد ﷺ، وذلك أنَّ بعثة محمد ﷺ كانت رحمةً، فلمَّا خرجت الرحمة بفتح الباب جاءت بمحمد ﷺ وبالقرآن، فوضع القرآن ببيت العزَّة في السماء الدنيا ليدخلَ في حدِّ الدنيا، ووضعت النبوَّة في قلب محمد، وجاء جبريل بالرسالة ثم الوحي، كأنَّه أراد تعالى أن يُسلِّم هذه الرحمة التي كانت حظَّ هذه الأمة من الله إلى الأمة.

وقال السَّخاوي في «**جمال القرَّاء**»[٥]: في نزوله إلى السماء جملةً تكريمُ بني آدم وتعظيمُ شأنهم عند الملائكة، وتعريفهم عنايةَ الله بهم ورحمته لهم؛ ولهذا المعنى أمر سبعين ألفاً من الملائكة أن تشيِّع سورةَ الأنعام، وزاد سبحانه في هذا المعنى بأَنْ أَمَرَ جبريل بإملائه على السَّفَرة الكرام وإنساخِهم إياه وتلاوتهم له.

قال: وفيه أيضاً التَّسوية بين نبينا ﷺ وبين موسى عليه السلام في إنزاله كتابَهُ جملةً، والتفضيل لمحمد في إنزاله عليه منجَّماً ليحفظه.

قال أبو شامة[٦]: فإن قلت: فقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ من جملة القرآن الذي نَزَلَ جملةً أم لا؟ فإن لم يكن منه، فما نَزَل جملةً؟ وإن كان منه فما وجْهُ صحةِ هذه العبارة؟

قلت: له وجهان: أحدهما: أن يكون معنى الكلام: إنَّا حكمنا بإنزاله في ليلة القدْر، وقضيناه

---

(١) في «المرشد الوجيز» ص ٢٣.

(٢) في «تفسيره» ٨/ ٢٦٨٩ (١٥١٢٧) الفرقان: ٣٢.

(٣) ص ٢٤.

(٤) الحكيم الترمذي: محمد بن علي (ت: ٣٢٠ هـ) صاحب: «نوادر الأصول». «لسان الميزان» ٥/ ٣٠٨ هذا، وليس هو صاحب السنن الشهير.

(٥) ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٦) في «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز» ص ١٩ ـ ٢٠.

وقدرناه في الأزَل. والثاني: أنَّ لفظه لفظ الماضي ومعناه الاستقبال؛ أي: ننزله جملة في ليلة القدر. انتهى.

الثاني: قال أبو شامة أيضاً[١]: الظاهر أن نزوله جملةً إلى السماء الدُّنيا قبل ظهور نبوّته ﷺ، قال: ويحتمل أن يكون بعدها.

قلت: الظاهر هو الثاني، وسياق الآثار السابقة عن ابن عباس صريحٌ فيه.

وقال ابن حجر في «**شرح البخاري**»[٢]: قد أخرج أحمد [١٦٩٨٢] والبيهقيّ في «**الشُّعب**» [٢٤٨٥ وإسناده حسن] عن واثلة بن الأسقع، أنَّ النبيّ ﷺ قال: «**أُنزلت التوراة لستٍّ مضَيْن من رمضان، والإنجيل لثلاث عشرة خلتْ منه، والزَّبور لثمان عشرة خلتْ منه، والقرآن لأربع وعشرين خلتْ منه**». وفي رواية: «**وصحف إبراهيم لأول ليلة**»، قال: وهذا الحديث مطابِقٌ لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ولقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾. فيحتمل أن يكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلةَ، فأُنزِل فيها جملةً إلى السماء الدنيا، ثم أُنزل في اليوم الرابعِ والعشرين إلى الأرض أوَّل ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾.

قلت: لكن يُشكِل على هذا: ما اشتهر من أنه ﷺ بُعث في شهر ربيع. ويجاب عن هذا بما ذكروه أنه نُبِّئ أوَّلاً بالرُّؤيا في شهر مولده، ثم كانت مدَّتها ستة أشهر، ثم أُوحي إليه في اليقظة. ذكره البيهقي وغيره.

نعم يُشكل على الحديث السابق: ما أخرجه ابن أبي شيبة في «**فضائل القرآن**»[٣] عن أبي قِلابة قال: أُنزِلت الكتب كاملةً ليلةَ أربعٍ وعشرين من رمضان.

الثالث: قال أبو شامة أيضاً[٤]: فإن قيل: ما السر في نزوله منجَّماً؟ وهلَّا نزل كسائر الكتب جملة؟

قلنا: هذا سؤال قد تولَّى الله جوابه، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾، يعنون: كما أُنزل على من قبله من الرسل، فأجابهم تعالى بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ ـ أي: أنزلناه كذلك مفرَّقاً ـ ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]، أي: لنقوّي به قلبك؛ فإنَّ الوحي إذا كان يتجدَّد في كلِّ حادثة كان أقوى بالقلب، وأشدَّ عنايةً بالمرسَل إليه، ويستلزم ذلك كثرةَ نزول الملَك إليه، وتجدّدَ العهد به وبما معه من الرِّسالة الواردة من ذلك الجناب العزيز، فيحدُث له من السرور ما تقصر عنه العبارة، ولهذا كان أجود ما يكون في رمضان؛ لكثرة لقائه جبريل[٥].

---

(١) المرجع السابق ص ٢٢.

(٢) «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ١٠/ ٤ (٤٩٨٣).

(٣) فضائل القرآن كتابٌ ضمن مصنف ابن أبي شيبة، وليس كتاباً مستقلًا كما تُوهِم العبارة، والحديث هنا: «أنزلت الكتب...» فيه برقم (١٠٢٣٨).

(٤) في «المرشد الوجيز» ص ٢٤.

(٥) يشير المصنف إلى الحديث الذي أخرجه البخاري (٦)، ومسلم (٦٠٠٩) من حديث ابن عباس قال: كان رسول الله =

وقيل: معنى ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾، أي: لتحفظه؛ فإنه عليه الصلاة والسلام كان أُمِّيّاً لا يقرأُ ولا يكتب، فَفُرِّق عليه ليَثْبُت عنده حفظه، بخلاف غيره من الأنبياء، فإنَّه كان كاتباً قارئاً، فيمكنه حفظ الجميع.

وقال ابنُ فُورك[١]: قيل: أُنزلت التوراة جملةً؛ لأنَّها نزلت على نبيٍّ يكتب ويقرأُ، وهو موسى. وأنزل الله القرآنَ مفرَّقاً؛ لأنَّه أُنزل غيرَ مكتوب على نبي أُمِّي.

وقال غيره: إنما لم ينزل جملة واحدة؛ لأنَّ منه الناسخَ والمنسوخ، ولا يتأتَّى ذلك إلَّا فيما أُنزل مفرّقاً، ومنه ما هو جواب لسؤالٍ وما هو إنكار على قولٍ قيلَ، أو فعلٍ فُعِل، وقد تَقَدَّم ذلك في قول ابن عباس: ونزَّله جبريل بجواب كلام العباد وأعمالهم، وفسَّر به قوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الفرقان: ٣٣]. أَخرجه عنه ابن أبي حاتم[٢].

فالحاصل أن الآية تضمنت حِكمتين لإنزاله مفرَّقاً.

تذنيب: ما تقدم في كلام هؤلاء ـ من أن سائر الكتب أُنزلت جملةً ـ هو مشهور في كلام العلماء وعلى ألسنتهم، حتى كاد يكون إجماعاً، وقد رأيت بعض فضلاء العصر أنكر ذلك، وقال: إنَّه لا دليلَ عليه، بل الصواب: أنَّها نزلت مفرقة كالقرآن.

وأقول: الصواب الأوَّل، ومن الأدلة على ذلك آية الفرقان السابقة.

أخرج ابن أبي حاتم[٣] من طريق سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: قالت اليهود: يا أبا القاسم، لولا أُنزل هذا القرآن جملة واحدة كما أُنزلت التوراة على موسى، فنزلت. وأخرجه من وجه آخر عنه بلفظ: «قال المشركون». وأخرج نحوه عن قتادة والسدِّيّ.

فإن قلت: ليس في القرآن التصريح بذلك، وإنما هو ـ على تقدير ثبوته ـ قولُ الكفار.

قلت: سكوتُه تعالى عن الردّ عليهم في ذلك، وعدولُه إلى بيان حكمته دليلٌ على صحَّته، ولو كانت الكتب كلُّها نزلت مفرَّقة لكان يكفي في الردِّ عليهم أن يقول: إن ذلك سنة الله في الكتب التي أنزلها على الرسل السابقة، كما أجاب بمثل ذلك قولهم: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] فقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]. وقولهم: ﴿أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]، فقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم﴾ [يوسف: ١٠٩]. وقولهم: كيف يكون رسولاً ولا هَمَّ له إلا النساءُ؟ فقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَٰجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]. إلى غير ذلك.

= ﷺ أجودَ الناس، وكان أجودُ ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريلُ، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسُهُ القرآن، فَلَرسُولُ الله أجودُ بالخير من الريح المرسلة.

(١) ابن فورك: محمد بن الحسن، الأصبهاني، أبو بكر، متكلم، أصولي، نحوي، واعظ، أحيا الله به أنواعاً من العلوم في نيسابور. مات مسموماً (سنة: ٤٠٦ هـ). «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٧٢.

(٢) في «تفسيره» ٨/ ٢٦٨٩ (١٥١٢٦) الفرقان: ٣٢.

(٣) في «تفسيره» ٨/ ٢٦٨٩ (١٥١٢٨) الفرقان: ٣٢.

ومن الأدلة على ذلك ـ أيضاً ـ: قوله تعالى في إنزال التوراة على موسى يوم الصَّعْقَة: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٤ ـ ١٤٥]، ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٧١]. فهذه الآيات كلُّها دالَّةٌ على إتيانه التوراةَ جملةً.

وأخرج ابن أبي حاتم[١] من طريق سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: أُعطيَ موسى التَّوراة في سبعةِ ألواح من زَبَرْجد، فيها تبيانٌ لكلِّ شيء وموعظة، فلمَّا جاء بها فرأى بني إسرائيل عُكوفاً على عبادة العِجْلِ رمى بالتوراة من يده فتحطَّمَتْ، فرفعَ الله منها ستةَ أسباعٍ وبقي منها سُبُعٌ.

وأخرج[٢] من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدِّه، رفعه، قال: «الألواح التي أُنزِلت على موسى كانت من سِدْرِ الجنَّة، كان طولُ اللوح اثني عشر ذراعاً».

وأخرج النسائي وغيره عن ابن عباس في حديث الفُتون قال: أخذ موسى الألواح بعدما سكتَ عنه الغضبُ، فأمرهم بالذي أمر الله أن يبلغهم من الوظائف، فثقُلَت عليهم، وأبوا أن يُقرُّوا بها حتى نَتقَ الله عليهم الجبل كأنَّه ظُلَّة، ودنا منهم حتى خافوا أن يقع عليهم، فأقرُّوا بها.

وأخرج ابن أبي حاتم[٣] عن ثابت بن الحجاج قال: جاءتهم التوراة جملةً واحدةً، فكبُر عليهم، فأَبَوا أن يأخذوها حتى ظَلَّل الله عليهم الجَبَل فأخذوها عند ذلك.

فهذه آثار صحيحة صريحة في إنزال التوراة جملةً.

ويؤخذ من الأثر الأخير منها حكمة أخرى لإنزال القرآن مفرّقاً، فإنّه أَدْعى إلى قَبوله إذا نزل على التدريج، بخلاف ما لو نَزَلَ جملةً واحدة، فإنه كان ينفُرُ من قَبوله كثيرٌ من النَّاس، لكثرة ما فيه من الفرائض والمناهي.

ويوضح ذلك: ما أخرجه البخاريّ [٤٩٩٣] عن عائشة قالت: إنَّما نزل أوَّلَ ما نزل منه سورةٌ من المفصَّل فيها ذكرُ الجنة والنّار، حتى إذا ثاب النَّاسُ إلى الإسلام نزل الحلالُ والحرام، ولو نزل أوَّلَ شيء: (لا تشربوا الخمر)، لقالوا: لا نَدعُ الخمر أبداً، ولو نزل: (لا تَزْنُوا) لقالوا: لا نَدع الزِّنا أبداً.

ثم رأيت هذه الحكمة مصرَّحاً بها في «**الناسخ والمنسوخ**»[٤] لمكيّ.

فرع: الذي استُقْرِئ من الأحاديث الصحيحة وغيرها: أنَّ القرآن كان ينزل بحسب الحاجة: خمس آياتٍ وعشراً وأكثر وأَقلّ؛ وقد صحَّ نزولُ العشرِ آياتٍ في قصَّة الإفك جملةً [البخاري: ٤٧٥٠، ومسلم:

(١) في «تفسيره» ٥/ ١٥٧٢ (٩٠١٦) الأعراف: ١٥٤.

(٢) المرجع السابق ٥/ ١٥٦٣ (٨٩٥٨) الأعراف: ١٤٥.

(٣) في «تفسيره» ٥/ ١٦١٠ (١٥١٩) الأعراف: ١٧١.

(٤) «الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه» مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧ هـ) ص ٥٩.

٧٠٢٠، وأحمد: ٢٥٦٢٣]، وصحَّ نزول عشر آيات من أوَّل (المؤمنون) جملة، وصحَّ نزول: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] وحدها؛ وهي بعض آية، وكذا قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ [التوبة: ٢٨] إلى آخر الآية، نزلت بعد نزول أوَّل الآية كما حرَّرناه في «**أسباب النزول**»[1]، وذلك بعضُ آية.

وأخرج ابن أَشْتَهْ في كتاب «**المصاحف**» عن عِكْرمة في قوله: ﴿بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، قال: أنزل الله القرآن نجوماً ثلاثَ آياتٍ، وأربعَ آيات، وخمس آيات.

وقال النكزاويّ[2] في كتاب «**الوقف**»: كان القرآن يَنزِل مفرَّقاً؛ الآية والآيتين والثلاث والأربع، وأكثر من ذلك.

وما أخرجه ابن عساكر [في «تاريخه» (٢٠/ ٣٩١)] من طريق أبي نُضْرة قال: كان أبو سعيد الخُدريّ يعلمنا القرآن، خمسَ آيات بالغداة، وخمسَ آيات بالعشيّ، ويخبر أنَّ جبريل نزل بالقرآن خمس آيات، خمس آيات.

وأما ما أخرجه البيهقي في «**الشعب**» [١٩٥٩] من طريق أبي خَلَدة، عن عُمر قال: تعلَّموا القرآن خمسَ آياتٍ خمسَ آياتٍ؛ فإنَّ جبريل كان ينزل بالقرآن على النبيّ ﷺ خمساً خمساً.

ومن طريق ضعيفٍ عن عليّ قال: أُنزِل القرآنُ خمساً خمساً إلَّا سورة الأنعام، ومَن حَفِظ خمساً خمساً لم يَنْسَهُ.

فالجواب: أنَّ معناه ـ إن صح ـ إلقاؤه إلى النَّبي ﷺ بهذا القَدْر حتى يحفظَه، ثم يلقي إليه الباقي، لا إنزالُه بهذا القدر خاصَّة. ويوضح ذلك: ما أخرجه البيهقي ـ أيضاً ـ [في «الشعب»: ١٩٥٨] عن خالد بن دينار قال: قال لنا أبو العالية: تعلَّموا القرآن خمس آيات، خمس آيات؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ كان يأخذه من جبريل خمساً خمساً.

المسألة الثانية: في كيفية الإنزال والوحي:

قال الأصفهاني في أوائل «**تفسيره**»: اتَّفق أهلُ السُّنَّة والجماعة على أن كلام الله منزَّل. واختلفوا في معنى الإنزال:

فمنهم من قال: إظهار القراءة. ومنهم من قال: إن الله تعالى أَلْهَمَ كلامَهُ جبريلَ وهو في السَّماء، وهو عالٍ من المكان، وعلَّمه قراءته، ثم جبريل أدَّاه في الأرض وهو يَهبِط في المكان. وفي التنزيل طريقان: **أحدهما**: أنَّ النبيَّ ﷺ انخلع من صورة البشرية إلى صورة الملَكِيَّة، وأخذه من جبريل. **والثاني**: أنَّ الملَكَ انخلَع إلى البشرية حتى يأخذه الرسول منه، والأوَّل أصعب الحالين. انتهى.

وقال الطِّيبيّ: لعلَّ نزولَ القرآن على النبي ﷺ أن يتلقَّفه المَلَكُ من الله تعالى تلقُّفاً روحانيًّا، أو يحفظه من اللَّوحِ المحفوظ، فينزل به إلى الرَّسول ويلقيه عليه.

وقال القطب الرازي في حواشي «**الكشاف**»: الإنزال لغةً بمعنى الإيواء، وبمعنى: تحريك الشيء

(١) «أسباب النزول» ص ١٨٩ التوبة: ٢٨.

(٢) النَّكْزَاوي: عبد الله بن محمد الإسكندراني، المقرئ النحوي، صنف كتاباً في القراءات (ت: ٦٨٣ هـ). «معرفة القراء الكبار» ٢/ ٦٥٠.

من عُلو إلى أسفل، وكلاهما لا يتحقَّقان في الكلام، فهو مستعمَلٌ فيه في معنًى مجازيٍّ؛ فمن قال: القرآن معنى قائمٌ بذات الله تعالى، فإنزاله أن يوجِد الكلماتِ والحروفَ الدالَّة على ذلك المعنى، ويُثَبِّتَها في اللوح المحفوظ، ومن قال: القرآن هو الألفاظ، فإنزاله مجرَّد إثباته في اللوح المحفوظ. وهذا المعنى مناسب لكونه منقولاً عن المعنيين اللُّغويَّيْن. ويمكن أن يكون المراد بإنزاله إثباتَه في السماء الدنيا بعد الإثبات في اللَّوح المحفوظ، وهذا مناسب للمعنى الثاني، والمراد بإنزال الكتب على الرّسل: أن يتلقفها الملَك من الله تلقفاً روحيًّا، أو يحفظها من اللوح المحفوظ، وينزل بها فيلقيها عليهم. انتهى.

وقال غيره: في المنزل على النبيِّ ﷺ ثلاثة أقوال:

أحدها: أَنَّه اللفظ والمعنى، وأن جبريل حَفِظ القرآن من اللوح المحفوظ ونزَل به. وذكر بعضهم أنَّ أحرف القرآن في اللوح المحفوظ، كلُّ حرف منها بقدر جبلِ قاف، وأنَّ تحت كل حرف منها معانٍ لا يحيط بها إلَّا الله.

والثاني: أَن جبريل إنما نزل بالمعاني خاصة، وأنه ﷺ علم تلك المعاني وعبَّر عنها بلغة العرب. وتمسَّك قائل هذا بظاهر قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٤].

والثالث: أَنَّ جبريل أُلْقِيَ إليه المعنى، وأَنَّه عَبَّر بهذه الألفاظ بلغة العرب، وأن أهل السماء يقرؤونه بالعربيَّة، ثم إنّه نزل به كذلك بعد ذلك.

وقال البيهقي [في «الشعب» (١/ ١٨٥)] في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾: يريد ـ والله أعلم ـ: إنَّا أسمعنا الملَك وأفهمناه إيَّاه وأنزلناه بما سمع، فيكون الملَك منتقِلاً به من عُلوٍ إلى أسفل.

قال أبو شامة[1]: هذا المعنى مطَّرد في جميع ألفاظ الإنزال المضافة إلى القرآن، أو إلى شيء منه، يحتاج إليه أهل السنَّة المعتقدون قِدَم القرآن، وأنه صفة قائمة بذات الله تعالى.

قلت: ويؤيد أنَّ جبريل تلقَّفه سماعاً من الله تعالى: ما أخرجه الطبراني من حديث النَّواس بن سَمْعَان مرفوعاً: «**إذا تكلّم الله بالوحي أخذت السماءَ رَجْفَةٌ شديدة من خوف الله، فإذا سمع بذلك أهلُ السماء صُعِقوا وخرُّوا سجَّداً، فيكون أَوَّلَهُمْ يرفع رأسَه جبريلُ، فيكلِّمه الله من وَحْيِهِ بما أراد، فينتهي به على الملائكة، فكلَّما مرَّ بسماءٍ سأله أهلُها: ماذا قال ربُّنا؟ قال: الحقَّ. فينتهي به حيث أمر**».

وأخرج ابن مَرْدُويه من حديث ابن مسعود رفعه: «**إذا تكلَّم الله بالوحي سمع أَهلُ السموات صَلصَلةً كصلصلةِ السلسلة على الصَّفوان، فيَفْزَعون ويَرَوْن أنه من أمر الساعة**». وأصل الحديث في الصحيح [البخاري: ٤٧٠١].

وفي تفسير عليّ بن سهل النيسابوري: قال جماعة من العلماء: نزل القرآن جملةً في ليلة القَدْر من اللوح المحفوظ إلى بيتٍ يقال له: بيت العزة، فحفظه جبريل، وغُشي على أهلِ السموات من هيبة

(١) في «المرشد الوجيز» ص ١٤.

كلام الله، فمرَّ بهم جبريلُ، وقد أفاقوا، فقالوا: ماذا قال ربُّكم؟ قالوا: الحقَّ ـ يعني القرآن ـ وهو معنى قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣]. فأتى به جبريل إلى بيت العزَّة، فأملاه على السَّفرةِ الكَتَبة ـ يعني الملائكة ـ وهو معنى قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥ـ ١٦].

وقال الجُوينيّ: كلام الله المنزَّل قسمان:

قسم: قال الله لجبريل: قل للنبيّ الذي أنت مرسل إليه: إنَّ الله يقول: افعل كذا وكذا، وأمر بكذا وكذا، ففهم جبريل ما قاله ربُّه، ثم نزل على ذلك النبي وقال له ما قاله ربُّه، ولم تكن العبارة تلك العبارة، كما يقول الملِك لمن يثق به: قل لفلان: يقول لك المَلِكُ: اجتهد في الخِدْمة، واجمَعْ جندَك للقتال. فإن قال الرسول: يقول المَلِكُ: لا تتهاوَنْ في خدمتي ولا تترك الجند تتفرَّق، وحُثَّهم على المقاتلة. لا يُنسَب إلى كذبٍ ولا تقصير في أداء الرسالة.

وقسم آخر: قال الله لجبريل: اقرأ على النبيّ هذا الكتابَ، فنزل جبريل بكلمةٍ من الله من غير تغيير، كما يَكتب المَلِك كتاباً ويسلمه إلى أمين، ويقول: اقرأه على فلان، فهو لا يغيِّر منه كلمة ولا حرفاً، انتهى.

قلت: القرآن هو القسم الثاني، والقسم الأول هو السنَّة، كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنَّة كما ينزل بالقرآن[١]. ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى؛ لأن جبريل أداه بالمعنى، ولم تَجُزْ القراءةُ بالمعنى؛ لأنَّ جبريل أَدَّاه باللفظ، ولم يُبَحْ له إيحاؤه بالمعنى.

والسرُّ في ذلك: أن المقصود منه التعبُّد بلفظه والإعجاز به، فلا يقدر أحد أَنْ يأتيَ بلفظٍ يقوم مقامه، وأنَّ تحت كل حرف منه معانيَ لا يُحاط بها كثرةً، فلا يقدر أحدٌ أن يأتيَ بدلَه بما يشتمل عليه. والتخفيف على الأُمَّة حيث جُعل المنزَل إليهم على قسمين: قسم يروُونه بلفظه الموحَى به، وقسم يروونه بالمعنى؛ ولو جعل كله مما يروَى باللفظ لشقَّ، أو بالمعنى لم يؤمَن التبديل والتحريف، فتأمَّل.

وقد رأيتُ عن السلف ما يعضد كلام الجُوينيّ.

وأخرج ابن أبي حاتم[٢] من طريق عُقَيل، عن الزّهري: أنه سُئل عن الوحي فقال: الوحي ما يوحي الله إلى نبي من الأنبياء، فيُثْبِتُهُ في قلبه، فيتكلَّم به ويكتبُهُ، وهو كلام الله، ومنه ما لا يتكلَّم به ولا يكتبه لأحد، ولا يأمر بكتابته، ولكنه يحدِّث به الناسَ حديثاً، ويبيِّن لهم أنَّ الله أمره أَنْ يبيِّنَه للناس ويبلِّغهم إياه.

(١) ورد ذلك عن حسان بن عطية حيث قال: «كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة، كما ينزل عليه بالقرآن، ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن». أخرجه أبو داود في «مراسيله» ص ٣٥٩ رقم (٥٣٤ ـ ٥٣٦) وانظر «قواعد التحديث» للشيخ القاسمي بتحقيقنا ص ٨٢.

(٢) في «تفسيره» ١٠/ ٣٤٥٢ (١٩٤٢٨).

فصل: وقد ذكر العلماء للوحي كيفيات:

إحداها: أن يأتيَه المَلَك في مثل صلصلة الجرس كما في الصحيح [البخاري: ٢، ومسلم: ٦٠٥٩، وأحمد: ٢٦١٩٨].

وفي «**مسند أحمد**» [٧٠٧١ وإسناده ضعيف]عن عبد الله بن عمر: سألت النبيَّ ﷺ: هل تحسّ بالوحي؟ فقال: «**أسمَعُ صلاصلَ، ثم أَسكتُ عند ذلك، فما من مرَّة يوحَى إليَّ إلا ظننتُ أَنَّ نفسي تُقْبَضُ**»[١].

قال الخطابيّ: والمراد أنه صوت متدارك يسمعه ولا يبيّن له أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد. وقيل: هو صوتُ خَفْق أجنحة الملَك، والحكمة في تقدمه أن يُفْرِغَ سمعَه للوحي، فلا يُبقي فيه مكاناً لغيره. وفي الصحيح أن هذه الحالة أشدُّ حالات الوحي عليه. وقيل: إنّه إنما كان ينزل هكذا إذا نزلت آيةُ وعيدٍ وتهديد.

الثانية: أن يَنفُثَ في رُوعه الكلامَ نفثاً، كما قال ﷺ: «**إنَّ رُوح القدس نَفَثَ في رُوعي**». أخرجه الحاكم [في «المستدرك» (٢/ ٥)] وهذا قد يرجع إلى الحالة الأولى أو التي بعدها، بأن يأْتيَه في إحدى الكيفيتين، وينفث في رُوعه.

الثالثة: أن يأْتيَه في صورة الرَّجل فيكلِّمه، كما في الصحيح: «**وأحياناً يتمثل لي المَلك رجلاً، فيكلِّمني فأَعِي ما يقول**» [البخاري: ٢، ومسلم: ٦٠٥٩، وأحمد: ٢٦١٩٨]. زاد أبو عوانة في «**صحيحه**»: «**وهو أهونه عليّ**».

الرابعة: أن يأتِيَه المَلك في النَّوم، وعَدَّ من هذا قومٌ سورةَ الكوثر، وقد تقدَّم ما فيه.

الخامسة: أَنْ يكلِّمه الله إمَّا في اليقظة كما في ليلة الإسراء، أو في النوم، كما في حديث مُعاذ: «**أتاني ربّي فقال: فيمَ يختصم الملأ الأعلى...**» الحديثَ. وليس في القرآن من هذا النوع شيء فيما أعلم. نعم يمكن أن يُعدَّ منه آخر سورة البقرة لما تقدَّم، وبعض سورة الضحى، وألم نشرح؛ فقد أَخرج ابنُ أبي حاتم[٢] من حديث عديّ بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «**سألت ربي مسألةً؛ وددت أَنّي لم أكن سألتهُ، قلت: أيْ ربّ، اتَّخذتَ إبراهيمَ خليلاً، وكلَّمتَ موسى تكليماً، فقال: يا محمد، ألم أجدك يتيماً فآويتُ، وضالًّا فهديتُ، وعائلاً فأغنيتُ، وشرحتُ لك صدْرَكَ، وحَطَطْتُ عنك وِزْرَك، ورفعتُ لك ذِكرَك، فلا أُذكَرُ إلَّا ذُكرت معي!**».

فائدة: أخرج الإمام أحمد في «**تاريخه**» من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبيّ قال: أُنزل على النبي ﷺ النبوَّةُ وهو ابن أربعين سنة، فقرن بنبوته إسرافيل ثلاث سنين، فكان يعلِّمه الكلمةَ والشيء، ولم ينزل عليه القرآنُ على لسانه، فلما مَضَت ثلاثُ سنين قُرن بنبوّته جبريلُ، فنزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة[٣].

قال ابن عساكر: والحكمةُ في توكيل إسرافيل أَنّه الموكَّل بالصُّور الذي فيه هلاكُ الخلق وقيام

---

(١) وفي «المسند»: «تفيضُ» بدل: «تقبض».

(٢) «في تفسيره» ١٠/ ٣٤٤٣ (١٩٣٧٨) سورة الضحى.

(٣) ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» ١/ ٣٦، والحافظ في «الفتح» ١/ ٢٧.

الساعة، ونبوَّته ﷺ مؤذِنة بقرب الساعة وانقطاع الوحي، كما وكِّل بذي القرنين رَيافيلُ الذي يطوي الأرض، وبخالد بن سنان[١] مالكٌ خازن النار.

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن سابط قال: «في أم الكتاب كلّ شيء هو كائن إلى يوم القيامة، فوكَّل ثلاثة بحفظه إلى يوم القيامة من الملائكة، فوكَّل جبريل: بالكتب والوحي إلى الأنبياء، وبالنَّصر عند الحروب، وبالمهلكات إذا أراد الله أن يهلك قوماً، ووكَّل ميكائيل: بالقَطْر والنَّبات، ووكَّل مَلَكَ الموت: بقبض الأنفس؛ فإذا كان يومُ القيامة عارضوا بين حِفظهم وبين ما كان في أُمِّ الكتاب فيجدونه سواءً»[٢].

وأخرج أيضاً عن عطاء بن السائب قال: أوَّل ما يحاسَب جبريلُ؛ لأنه كان أمينَ الله على رسله.

فائدة ثانية: أخرج الحاكم [(٢/ ٢٤٢)] والبيهقي [في «الشعب»: ٢٢٩٠] عن زيد بن ثابت: أنَّ النبي ﷺ قال: «**أُنزل القرآن بالتفخيم كهيئته**: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، و﴿ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦]، و﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] **وأشباه هذا**».

قلت: أخرجه ابنُ الأنباري في كتاب «**الوقف والابتداء**»[٣]، فَبَيَّن أن المرفوع منه: «**أُنزل القرآنُ بالتفخيم**» فقط، وأن الباقي مُدْرَجٌ من كلام عَمَّار بن عبد الملك؛ أحدِ رواة الحديث.

فائدة أخرى: أخرج ابن أبي حاتم، عن سفيان الثوريّ قال: لم ينزل وحيٌ إلا بالعربية، ثم تَرْجَمَ كلُّ نبيّ لقومه.

فائدة أخرى: أخرج ابن سعد [في «طبقاته» (٨/ ٣٧٩)] عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا نَزَل عليه الوحيُ يغُطُّ في رأسه، ويتربَّد وجهُهُ؛ أي: يتغير لونُه بالجَرِيدة، ويجد بَرْدًا في ثناياه، ويَعْرَقُ حتى يَتحدَّر منه مِثلُ الجُمَان.

المسألة الثالثة: في الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها.

قلت: ورد حديث: «**نزل القرآن على سبعة أحرف**» من رواية جَمْع من الصحابة: أُبَيّ بن كعب، وأنس، وحُذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم، وسَمُرة بن جُندَب، وسليمان بن صُرَد، وابن عباس، وابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وعمر بن الخطاب، وعَمْرو بن أبي سلمة، وعَمْرو بن العاص، ومُعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأبي بَكْرة، وأبي جَهْم، وأبي سَعِيد الخُدْريّ، وأبي طلحة الأنصاري، وأبي هريرة، وأبي أيوب. فهؤلاء أحدٌ وعشرون صحابيًّا، وقد نص أبو عُبَيد على تواتره.

وأخرج أبو يعلى في «**مسنده**» [٥١٤٩]: أن عثمان قال على المنبر: أُذكّر الله رجلاً سمع النبيَّ ﷺ قال: «**إن القرآن أُنزل على سبعة أحرف، كلّها شافٍ كافٍ**» لَمَا قام، فقاموا حتى لم يُحْصَوْا، فشَهِدوا بذلك، فقال: وأنا أشهد معهم.

---

(١) هو: خالد بن سنان العبسي، حكيم، من أنبياء العرب في الجاهلية. انظر ص١١٣ الآتية في الهامش لزاماً.

(٢) هذا النقل ـ فيما يبدو ـ أنه في شرح الآية (٣٩) من سورة الرعد ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾، وقد قال محقق تفسير ابن أبي حاتم: لم أعثر على بقية تفسير سورة الرعد.

(٣) «الوقف والابتداء» ١/ ١٤ (٧).

اختلاف الأقوال في نزول القرآن على سبعة أحرف

وسأسوق من رواتهم ما يحتاج إليه، فأقول: اختُلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً:

أحدها: أنّه من المشكل الذي لا يُدرَى معناه؛ لأنَّ الحرف يَصْدُق لغةً على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة. قاله ابن سَعْدَان النحوي(١).

الثاني: أنَّه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتسهيل والسَّعة، ولفظ (السبعة) يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات، والسبعمئة في المئين، ولا يراد العدد المُعيَّن. وإلى هذا جَنَح عياضٌ ومَن تبعه.

ويردُّه ما في حديث ابن عباس في الصحيحين: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أقرأني جبريلُ على حرف، فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعةِ أحرف**» [البخاري: ٣٢١٩، ومسلم: ١٩٠٢، وأحمد: ٢٧١٧].

وفي حديث أُبيّ عند مسلم [١٩٠٤]: «**إنَّ ربي أرسل إليَّ: أنِ اقرأ القرآن على حرف، فرددتُ إليه: أَنْ هوِّن على أمتي، فأرسل إليَّ: أن اِقرأ على حرفين: فرددت إليه: أن هوِّن على أمتي، فأَرسل إليَّ: أن اِقرأْه على سبعة أحرف**».

وفي لفظ عنه عند النسائي [«المجتبى»: ٩٣٥]: «**إن جبريل وميكائيل أتياني، فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده.. حتى بلغ سبعة أحرف**».

وفي حديث أبي بَكْرة عنده: «**فنظرت إلى ميكائيل، فسكتَ. فعلمتُ أنه قد انتهتِ العدَّة**».

فهذا يدلُّ على إرادة حقيقة العَدَد وانحصاره.

الثالث: أن المراد بها سبعُ قراءات، وتُعُقِّب: بأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلّا القليل، مثل: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠]، ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣].

الرابع: وأُجيب بأنَّ المراد أن كلّ كلمة تقرأ بوجه أو وجهين أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة، ويشكل على هذا أن في الكلمات ما قُرئ على أكثرَ، وهذا يصلح أن يكون قولاً رابعاً.

الخامس: أن المراد بها الأوجهُ التي يقع فيها التغاير، ذكره ابن قُتيبة قال: **فأوّلُها**: ما يتغير حركته ولا يزول معناه وصورته، مثل: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بالفتح والرفع. **وثانيها**: ما يتغيَّر بالفعل مثل: ﴿بَٰعِدْ﴾ و﴿بَعِّدْ﴾ [سبأ: ١٩] بلفظ الماضي والطلب. **وثالثها**: ما يتغير بالنقط مثل: ﴿نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] و(ننشرها). **ورابعها**: ما يتغير بإبدال حرفٍ قريبِ المَخْرَج، مثل: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩] و(طلْع). **وخامسها**: ما يتغيَّر بالتقديم والتأخير، مثل: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] و(سكرة الحقِّ بالموت). **وسادسها**: ما يتغيَّر بزيادة أو نقصان، مثل: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ

(١) محمد بن سعدان الكوفي، أبو جعفر، نحوي مقرئ ضرير. (ت: ٢٣١ هـ). «تاريخ بغداد» ٥/ ٣٢٤، «بغية الوعاة» ٤٥.

﴿وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣] (والذَّكر والأُنثى). **وسابعها**: ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى، مثل: ﴿كَٱلۡعِهۡنِ ٱلۡمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] و(كالصوف المنفوش).

وتعقَّب هذا قاسم بن ثابت[1] بأَنّ الرُّخصةَ وقعتْ، وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرَّسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها.

وأجيب: بأنه لا يلزم من ذلك توهين ما قاله ابن قتيبة؛ لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتِّفاقاً، وإنما اطُّلع عليه بالاستقراء.

[**السادس**:] وقال أبو الفضل الرازيّ[2] في «**اللوائح**»: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف: الأوَّل: اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث. الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر. الثالث: وجوه الإعراب. الرابع: النقص والزيادة. الخامس: التقديم والتأخير. السادس: الإبدال. السابع: اختلاف اللغات كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإدغام والإظهار، ونحو ذلك.

وهذا هو القول **السادس**.

[**السابع**:] وقال بعضهم: المراد بها كيفيَّة النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالةٍ وإشباع، ومدٍّ وقصر، وتشديد وتخفيف، وتليين وتحقيق، وهذا هو القول **السابع**.

[**الثامن**:] وقال ابن الجزريّ: قد تتبعتُ صحيح القراءة وشاذَّها وضعيفَها ومنكَرَها، فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه، لا يخرج عنها، وذلك:

إما في الحركات بلا تغيُّر في المعنى والصورة، نحو: ﴿بِٱلۡبُخۡلِ﴾ [النساء: ٣٧]؛ بأربعة، ويحسب بوجهين.

أو متغيِّر في المعنى فقط، نحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ﴾ [البقرة: ٣٧].

وإمَّا في الحروف بتغيُّر المعنى لا الصورة، نحو: ﴿تَبۡلُواْ﴾ [يونس: ٣٠]، و﴿تَتۡلُواْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

أو عكس ذلك، نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، و(السراط).

أو بتغيّرهما، نحو: ﴿وَٱمۡضُواْ﴾ [الحجر: ٦٥]، (واسْعوا).

وإمَّا في التقديم والتأخير، نحو: ﴿فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١].

أو في الزيادة والنقصان، نحو: ﴿وَوَصَّىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢]، و(أوصى).

فهذه سبعة لا يَخرُجُ الاختلافُ عنها.

---

(١) هو أبو محمد السَّرَقُسْطي، أبو محمد، عالم بالحديث واللغة (ت: ٣٠٢ هـ). «نفح الطيب» ١/ ٣٤٦.

(٢) أبو الفضل: محمد بن عمر (ت: ٦٠٦ هـ) له: «درة التنزيل وغرة التأويل في المتشابه». وليس هو الإمام فخر الدين الرازي المشهور صاحب التفسير، وإن كان يوافقه في الاسم والنسبة وسنة الوفاة! أفاده محقق «البرهان» ٢/ ١٩٨ وكتابه: «الدرة» مخطوط بمصر.

قال: وأمَّا نحو اختلاف الإظهار والإدغام والرَّوم والإشمام والتَّحقيق والتسهيل والنَّقل والإبدال، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوَّع فيه اللفظ أو المعنى؛ لأن هذه الصفاتِ المتنوعةَ في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً. انتهى. وهذا هو القول **الثامن**.

ومن أمثلة التقديم والتأخير قراءة الجمهور: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]. وقرأ ابن مسعود: (على قلب كل متكبر)[١].

التاسع: أنَّ المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبلْ وتعالَ، وهلمّ وعجِّل، وأسرع، وإلى هذا ذهب سفيان بن عُيينة وابن جَرير وابن وهب وخلائقُ. ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء. ويدلُّ له: ما أخرجه أحمد والطَّبراني من حديث أبي بكرة: «**أن جبريل قال: يا محمدُ، اقرأ القرآنَ على حرف، قال ميكائيل: إستَزِدْهُ.. حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كلٌّ شافٍ كافٍ، ما لم تَختِمْ آيَةَ عذابٍ برحمةٍ، أو رحمةٍ بعذابٍ، نحو قولك: تعالَ، وأَقبل وهلمّ واذْهب وأسرع وعجِّل**». هذا اللفظ رواية أحمد [٢٠٤٢٥]، وإسناده جيد. وأخرج أحمد [٢٠٥١٤] والطَّبراني [في «الكبير»: ٨٦٨٠ وإسناده صحيح] أيضاً عن ابن مسعود نحوَه.

وعند أبي داود [١٤٧٧ وهو صحيح] عن أُبَيّ: «قلت: سميعاً عليماً عزيزاً حكيماً، ما لم تخلط آيةَ عذابٍ برحمة، أو آيةَ رحمةٍ بعذابٍ».

وعند أحمد [٨٣٩٠ وإسناده حسن] من حديث أبي هريرة: «**أُنزل القرآن على سبعة أحرف؛ عليماً حكيماً غفوراً رحيماً**». وعنده [أحمد: ١٦٣٦٦ وإسناده حسن] أيضاً من حديث عُمر: «**إنَّ القرآن كلَّه صوابٌ، ما لم تَجعَلْ مغفرةً عذاباً، أو عذاباً مغفرةً**» أسانيدها جياد.

قال ابن عبد البر: إنَّما أراد بهذا ضَرْبَ المثل للحروف التي نزل القرآن عليها: أنها معانٍ متَّفق مفهومُها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضدّه، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافاً ينفيه ويضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضدّه. ثم أسند عن أُبيّ بن كعب أنَّه كان يقرأ: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]: (مرّوا فيه)، (سعوا فيه)، وكان ابن مسعود يقرأ: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا﴾ [الحديد: ١٣]: (أمهلونا، أَخِّرونا).

قال الطحاوي[٢]: وإنَّما كان ذلك رُخصة، لمَّا كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد، لعدم علمهم بالكتابة والضبطِ وإتقانِ الحفظ، ثم نُسِخ بزوال العُذْرِ وتيسّر الكتابة والحفظ. وكذا قال ابن عبد البرّ والباقلاني وآخرون.

وفي «**فضائل أبي عُبيد**»[٣] من طريق عَوْن بن عبد الله: أنَّ ابن مسعود أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ

---

(١) «النشر» ١/ ٢٦.

(٢) الطحاوي: أحمد بن محمد، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر (ت: ٣٢١ هـ). «لسان الميزان» ١/ ٢٧٤، «الجواهر المضية» ١/ ١٠٢.

(٣) ص ٣١٢.

ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣ ـ ٤٤] فقال الرجل: طَعَامُ اليَتِيم، فردَّدها عليه فلم يَستقِم بها لسانُه، فقال: أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر؟ قال: نعم، قال: فافعل.

العاشر: إنَّ المراد سبعُ لغات، وإلى هذا ذهب أبو عُبيد وثعلب والأزهري وآخرون، واختاره ابن عطيَّة، وصححه البيهقيّ في «**الشُّعب**»، وتُعُقِّبَ بأن لغات العرب أكثرُ من سَبْعة، وأُجيب: بأنَّ المراد أفصحُها، فجاء عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: نزل القرآن على سبع لغات؛ منها خمس بلغة العجُز من هوازن. قال: والعجُز: سعد بن بكر وجُشَم بن بكر ونصر بن معاوية وثَقيف؛ وهؤلاء كلُّهم من هوازن. ويقال لهم: عُلْيا هوازن؛ ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عُلْيا هَوازن وسُفْلى تميم، يعني بني دارم.

وأخرج أبو عُبيد[١] من وجه آخر عن ابن عباس قال: نزل القرآن بلغة الكعبَيْنِ: كعب قريش وكعب خُزاعة. قيل: وكيف ذاك؟ قال: لأن الدار واحدة. يعني أنَّ خزاعة كانوا جيرانَ قريش، فسهُلت عليهم لغتُهم.

وقال أبو حاتم السجستاني[٢]: نزل بلغة قريش وهُذيل وتميم والأزد ورَبيعة وهوازن وسعد بن بكر، واستنكر ذلك ابنُ قتيبة وقال: لم ينزل القرآن إلّا بلغة قريش، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]. فعلى هذا تكون اللغات السبع في بطون قريش. وبذلك جزم أبو عليّ الأهوازيّ.

وقال أبو عبيد[٣]: ليس المراد أن كلّ كلمة تقرأُ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرَّقةٌ فيه، فبعضُه بلغة قريش، وبعضه بلغة هُذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم. قال: وبعض اللغات أسعدُ بها من بعض، وأكثر نصيباً.

وقيل: نزل بلغة مضر خاصَّة، لقول عمر: نزل القرآن بلغة مُضر. وعيّن بعضُهم ـ فيما حكاه ابن عبد البر ـ السبع من مُضر أنَّهم: هُذيل وكنانة وقيس وضبَّة وتيم الرباب وأسد بن خزيمة وقريش؛ فهذه قبائل مُضر تستوعب سبع لغات.

ونقل أبو شامة[٤] عن بعض الشيوخ أنه قال: أُنزِل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب. ولم يكلَّف أحدٌ منهم الانتقال عن لغَتِه إلى لغة أخرى للمشقَّة، ولِما كان فيهم من الحميّة، ولطلب تسهيل فهم المراد.

وزاد غيره: أن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهّي؛ بأَنْ يغيِّر كلُّ أحدٍ الكلمة بمرادفها في لغته، بل المَرعيُّ في ذلك السماعُ من النبي ﷺ.

---

(١) في «فضائل القرآن» ص ٣٤٠.
(٢) أبو حاتم: سهل بن محمد، من كبار العلماء باللغة والشعر (ت: ٢٤٨ هـ). «إنباه الرواة» ٢/ ٥٨.
(٣) في «فضائل القرآن» ص ٣٣٩.
(٤) في «المرشد الوجيز» ص ٩٥.

واستشكل بعضهم هذا: بأنه يلزم عليه أن جبريل كان يلفظ باللفظ الواحد سبعَ مرات.

وأجيب: بأنَّه إنَّما يلزم هذا لو اجتمعت الأحرف السبعة في لفظ واحد، ونحن قلنا: كان جبريلُ يأتي في كل عَرْضةٍ بحرف، إلى أن تمت سبعة. وبعد هذا كله رُدّ هذا القول بأنَّ عمر بن الخطاب وهشامَ بنَ حكيم، كلاهما قرشيّ من لغة واحدة وقبيلةٍ واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمرُ لغتَه، فدلَّ على أن المراد بالأحرف السبعة غيرُ اللغات.

القول الحادي عشر: أن المراد سبعة أصناف، والأحاديثُ السابقة تردُّه، والقائلون به اختلفوا في تعيين السَّبعة، فقيل: أمر ونهي، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

واحتجُّوا بما أخرجه الحاكم [(٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠)] والبيهقي عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «**كان الكتاب الأول ينزل من باب واحدٍ على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجر وآمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال...**» الحديثَ.

وقد أجاب عنه قوم بأنه ليس المراد بالأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى؛ لأنَّ سياق تلك الأحاديث يأبَى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أنَّ المراد أنّ الكلمة تُقرَأُ على وجهين وثلاثة إلى سبعة؛ تيسيراً وتهويناً، والشيء الواحد لا يكون حلالاً وحراماً في آية واحدة.

قال البيهقيّ: المراد بالسبعة الأحرفِ هنا الأنواعُ التي نَزَلَ عليها، والمراد بها في تلك الأحاديث اللغاتُ التي يُقرأُ بها.

وقال غيره: مَنْ أوَّلَ الأحرفَ السبعة بهذا، فهو فاسدٌ؛ لأنَّه محال أن يكون الحرف منها حراماً لا ما سواه، أو حلالاً لا ما سواه، ولأنه لا يجوز أن يكون القرآن يُقرأ على أنه حلال كله أو حرام كله، أو أمثالٌ كلُّه.

وقال ابن عطية: هذا القول ضعيف؛ لأن الإجماع على أنَّ التوسعة لم تقع في تحريمِ حلالٍ ولا تحليل حرام، ولا في تغييرِ شيءٍ من المعاني المذكورة.

وقال الماورديّ: هذا القول خطأ، لأنَّه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكلِّ واحد من الحروف وإبدال حرف بحرف، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدالِ آيةِ أمثالٍ بآيةِ أحكام.

وقال أبو عليّ الأهوازيّ وأبو العلاء الهمدانيّ: قوله في الحديث: «زاجر وآمر» ...إلخ استئناف كلام آخر؛ أي: هو زاجر؛ أي: القرآن، ولم يُرِدْ به تفسير الأحرف السبعة، وإنما تُوُهِّم ذلك من جهة الاتفاق في العدد، ويؤيده: أن في بعض طرقه: «زجراً وأمراً..» بالنصب؛ أي: نزل على هذه الصفة في الأبواب السبعة.

وقال أبو شامة[1]: يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف؛ أي: هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه، أي: أنزله الله على هذه الأصناف، لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب.

---

(١) في «المرشد الوجيز» ص ١٠٩.

[**الثاني عشر**:] وقيل: المراد بها المطلَق والمقيَّد، والعامّ والخاصُّ، والنَّصّ والمؤوَّل، والناسخ والمنسوخ، والمجمَل والمفسَّر، والاستثناء وأقسامه. حكاهُ شَيْذَلة عنِ الفقهاء. وهذا هو القول **الثاني عشر**.

[**الثالث عشر**:] وقيل: المرادِ بها الحذف والصِّلة، والتقديم والتأخير، والاستعارة، والتكرار، والكناية والحقيقة والمجاز، والمجمَل والمفسَّر، والظاهر والغريب. حكاه عن أهل اللغة. وهذا هو القول **الثالث عشر**.

[**الرابع عشر**:] وقيل: المراد بها التذكير والتأنيث، والشَّرط والجزاء، والتصريف والإعراب، والأقسام وجوابها، والجمع والإفراد، والتصغير والتعظيم، واختلاف الأدوات. حكاه عن النحاة. وهذا هو **الرابع عشر**.

[**الخامس عشر**:] وقيل: المراد بها سبعة أنواع من المعاملات: الزهد والقناعة مع اليقين والجزم، والخدمة مع الحياء والكرم، والفتوَّة مع الفقرِ والمجاهدة، والمراقبة مع الخوف والرجاء، والتَّضرُّع والاستغفار مع الرضا والشكر، والصبر مع المحاسبة والمحبَّة، والشوق مع المشاهدة. حكاه عن الصوفية.

وهذا هو **الخامس عشر**.

القول السادس عشر: إنَّ المراد بها سبعةُ علوم: علم الإنشاء والإيجاد، وعلم التوحيد والتنزيه، وعلم صفات الذَّات، وعلم صفات الفعل، وعلم العفو والعذاب، وعلم الحشر والحساب، وعلم النبوّات[١].

وقال ابن حجر[٢]: ذكر القُرطبي عن ابن حبَّان: أنه بلغ الاختلاف في الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً، ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة، ولم أقف على كلام ابن حبَّان في هذا بعد تتبُّعي مظانِّه.

قلت: قد حكاه ابنُ النَّقيب في مقدِّمة «**تفسيره**» عنه بواسطة الشرف المُزَنيّ المرسيّ، فقال: قال ابن حبَّان: اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً.

فمنهم من قال: [**الأول**:] هي زجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

الثاني: حلال وحرام، وأمر ونهي وزجر، وخبرُ ما هو كائن بَعْدُ، وأمثال.

الثالث: وعد ووعيد، وحلال وحرام، ومواعظُ وأمثال، واحتجاج.

الرابع: أمر ونهي، وبشارة ونذارة، وأخبار، وأمثال.

الخامس: محكَم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، وقصص.

---

(١) اكتفى المصنف رحمه الله تعالى بذكر ستة عشر قولاً من أصل أربعين قولاً!

(٢) في «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ١٠/ ٢٠ (٤٩٩٢).

السادس: أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجَدَل وقَصَص، ومَثَل.

السابع: أمر ونهي، وحدٌّ وعلم، وسرٌّ، وظهر وبطن.

الثامن: ناسخ ومنسوخ، ووعد ووعيد، ورُغم وتأديب، وإنذار.

التاسع: حلال وحرام، وافتتاح وأخبار، وفضائل، وعقوبات.

العاشر: أوامر وزواجر، وأمثال وأنباء، وعتب ووعظ، وقصص.

الحادي عشر: حلال وحرام، وأمثال، ومنصوص، وقصص، وإباحات.

الثاني عشر: ظهر وبطن، وفرض وندب، وخصوص وعموم، وأمثال.

الثالث عشر: أمر ونهي، ووعد ووعيد، وإباحة، وإرشاد، واعتبار.

الرابع عشر: مقدَّم ومؤخَّر، وفرائض وحدود، ومواعظ، ومتشابه، وأمثال.

الخامس عشر: مفسَّر ومجمَل، ومقضيٌّ ونَدْب وحتم، وأمثال.

السادس عشر: أمر حتم وأمر ندب، ونهي حتم، ونهي ندب، وأخبار وإباحات.

السابع عشر: أمر فرض ونهي حتم، وأمر ندب ونهي مرشد، ووعد ووعيد، وقصص.

الثامن عشر: سبع جهات لا يتعدَّاها الكلام: لفظ خاصٌّ أريد به الخاصُّ، ولفظ عام أريد به العامُّ، ولفظ عامٌّ أريد به الخاص، ولفظ خاص أريد به العامّ، ولفظ يُستغنى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا يَعلم فقهَهُ إلَّا العلماءُ، ولفظ لا يعلم معناه إلَّا الراسخون.

التاسع عشر: إظهار الرُّبوبيَّة، وإثبات الوحدانية، وتعظيم الألوهية، والتعبُّد لله، ومجانبة الإشراك، والترغيب في الثواب، والترهيب من العقاب.

العشرون: سبع لغات، منها خمس من هوازن، واثنتان لسائر العرب.

الحادي والعشرون: سبع لغات متفرِّقة لجميع العرب، كلّ حرفٍ منها لقبيلة مشهورة.

الثاني والعشرون: سبع لغات، أربع لعجُز هوازن: سعد بن بكر وجُشم بن بكر ونصْر بن معاوية، وثلاث لقريش.

الثالث والعشرون: سبع لغات: لغة قريش، ولغة لليمن، ولغةٌ لجُرهم، ولغة لهوازن، ولغة لقُضاعة، ولغة لتميم، ولغة لطيِّئ.

الرابع والعشرون: لغة الكعبينِ؛ كعب بن عمرو، وكعب بن لؤيّ، ولهما سبع لغات.

الخامس والعشرون: اللغات المختلفة لأحياء العرب في معنًى واحد، مثل: هلمّ وهات وتعال وأقبل.

السادس والعشرون: سبع قراءات لسبعة من الصحابة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وابن مسعود، وابن عباس، وأُبي بن كعب رضي الله عنهم.

السابع والعشرون: همز، وإمالة، وفتح، وكسر، وتفخيم، ومدّ، وقصر.

الثامن والعشرون: تصريف، ومصادر، وعَروض، وغريب، وسجْع، ولغات مختلفة كلُّها في شيء واحد.

التاسع والعشرون: كلمة واحدة تُعْرَب بسبعة أوجه، حتى يكون المعنى واحداً، وإن اختلف اللفظ فيه.

الثلاثون: أُمَّهات الهجاء: الألف، والباء، والجيم، والدال، والراء، والسين، والعين؛ لأن عليها تدور جوامع كلامِ العرب.

الحادي والثلاثون: أنَّها في أسماء الربِّ، مثل: الغفور الرحيم، السميع البصير، العليم الحكيم.

الثاني والثلاثون: هي آية في صفات الذات، وآيةٌ تفسيرُها في آية أُخرى، وآيةٌ بيانُها في السنَّة الصحيحة، وآية في قصَّة الأنبياء والرُّسل، وآية في خَلْق الأشياء، وآية في وصف الجنَّة، وآية في وصف النار.

الثالث والثلاثون: آية في وصف الصانع، وآية في إثبات الوحدانيَّة له، وآية في إثبات صفاته، وآية في إثبات رسله، وآية في إثبات كتبه، وآية في إثبات الإسلام، وآية في نفي الكفر.

الرابع والثلاثون: سبع جهات من صفات الذات لله التي لا يقع عليها التكييف.

الخامس والثلاثون: الإيمان بالله، ومباينة الشِّرك، وإثبات الأوامر، ومجانبة الزَّواجر، والثبات على الإيمان، وتحريم ما حرم الله، وطاعة رسوله.

قال ابن حِبَّان: فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة في معنى إنزال القرآن على سبعةِ أحرف، وهي أقاويل يشبه بعضُها بعضاً، وكلُّها محتملة، وتحتمل غيرَها.

وقال المرسي: هذه الوجوه أكثرُها متداخلة، ولا أدري مستَنَدَها ولا عمَّن نُقِلت، ولا أدري لم خَصَّ كلُّ واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر، مع أن كلها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصيص، وفيها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها يعارضُه حديث عُمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح [البخاري: ٢٤١٩، ومسلم: ١٨٩٩، وأحمد: ١٥٨]، فإنَّهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه، إنما اختلفا في قراءة حروفه، وقد ظنَّ كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبعة، وهو جهلٌ قبيحٌ.

تنبيه: اختُلف: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟

فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى ذلك، وبنَوا عليه أنَّه لا يجوز على الأُمَّة أن تُهمِل نقلَ شيء منها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنها مشتملة على ما يحتمل رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرْضة الأخيرة التي عَرَضَها النبي ﷺ على جبريل، متضمِّنة لها، لم تترك حرفاً منها.

قال ابن الجزريّ: وهذا هو الذي يظهر صوابه.

ويجاب عن الأول بما ذكره ابن جرير: أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأُمَّة، وإنما كان جائزاً لهم ومرخَّصاً لهم فيه، فلما رأى الصحابة أنَّ الأُمَّة تفترق وتختلف إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً شائعاً، وهم معصومون من الضلالة، ولم يكن في ذلك تركُ واجب ولا فعلُ حرام، ولا شك أنَّ القرآن نُسخ منه في العَرْضة الأخيرة وغُيِّر، فاتفق الصحابة على أنْ كتبوا ما تحقَّقوا أنه قرآن مستقرٌّ في العَرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك.

أخرج ابن أَشته في «**المصاحف**»، وابن أبي شيبة في «**فضائله**»[1] من طريق ابن سيرين عن عَبيدة السَّلْمَانيّ قال: القراءة التي عُرضت على النبي ﷺ في العام الذي قُبِض فيه هي القراءةُ التي يقرؤُها النَّاسُ اليوم.

وأخرج ابن أشته عن ابن سيرين قال: كان جبريل يعارِض النبيَّ ﷺ كلَّ سنة في شهر رمضان مرةً، فلمَّا كان العام الذي قُبِضَ فيه عارضه مرَّتين. فيَرَوْنَ أن تكون قراءتنا هذه على العَرْضة الأخيرة.

وقال البغوي في «**شرح السنة**»: يقال: إن زيد بن ثابت شهد العَرْضةَ الأخيرة التي بيَّن فيها ما نُسِخَ وما بَقِيَ، وكتبها لرسول الله ﷺ، وقرأها عليه، وكان يُقرئ الناسَ بها حتى مات؛ ولذلك اعتمده أبو بكر وعمرُ في جَمْعه، وولَّاه عثمان كَتْبَ المصاحف [انظر البخاري: ٤٩٨٦ و٤٩٨٧، وأحمد: ٥٧ و٢١٦٤٠][2].

  

(١) «مصنف ابن أبي شيبة»، كتاب فضائل القرآن رقم (١٠٣٤٠).

(٢) سبقت الإشارة ص ١٠٤ أن هاهنا ترجمةً لخالد بن سنان، والسبب في هذا النقل الإخراجُ الفني للكتاب. أقول: أخرج الطبراني في «الكبير»: ١٢٢٥٠ من حديث ابن عباس قال: جاءت بنتُ خالد بن سنان إلى النبي ﷺ، فبَسَطَ لها ثوبَهُ، وقال: «**بنتُ نبيٍّ ضيَّعه قومُه**» وإسناده ضعيف. قال الشيخ الألباني: لا يصح. «الضعيفة»: **٢٨١**.
كان خالد بن سنان في أرض بني عبس، يدعو الناس إلى دين عيسى. قال ابن الأثير: من معجزاته أن ناراً ظهرت بأرض العرب، فافتتنوا بها وكادوا يدينون بالمجوسية، فأخذ خالد عَصَاهُ ودخلها ففرقها، وهو يقول: بَدَا بَدَا، كلُّ هُدى مؤدى، زعم ابنُ راعية المِعْزى أنّي لا أخرج فها وثيابي تندى!! وطُفئتْ النار وهو في وسطها.
قال العلامة الزركلي: هي النفط لا ريب.
وقالوا: لم يكن في بني إسماعيل نبيٌّ غيره قبل محمد ﷺ.
قال الحافظ ابن كثير: الأشبه أنه كان رجلاً صالحاً، له أحوال وكرامات، فإنه إن كان في زمن الفترة، فقد ثبت في «صحيح البخاري» عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم، إنه ليس بيني وبينه نبي**»، وإن كان قبلها، فلا يمكن أن يكون نبيًّا، لأن الله تعالى قال: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [السجدة: ٣]. انظر «البداية والنهاية» (٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، و«الأعلام» (٢/ ٢٩٦).

النوع السابع عشر

في معرفة أسمائه وأسماءِ سوره

قال الجاحظ[١]: سمَّى الله كتابه اسماً مخالفاً لِما سمَّى العربُ كلامَهم على الجُمَل والتفصيل. سمَّى جملته قرآناً، كما سمَّوْا ديواناً، وبعضَه سورةً كقصيدة، وبعضَها آيةً كالبيت، وآخرَها فاصلةً كقافية.

وقال أبو المعالي عُزيزي بن عبد الملك المعروف بشَيْذَلة[٢] ـ بضم عين عُزيزي ـ في كتاب «البُرْهان»: اعلم أنَّ الله سمى القرآن بخمسةٍ وخمسين اسماً:

سماه كتاباً ومُبيناً في قوله: ﴿حمٓ ۝ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [الدخان: ١ ـ ٢].

وقرآناً وكريماً: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧].

وكلاماً: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

ونوراً: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤].

وهدى ورحمةً: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

وفرقاناً: ﴿نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١].

وشفاء: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ﴾ [الإسراء: ٨٢].

وموعظة: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧].

وذكراً ومباركاً: ﴿وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠].

وعليّاً: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ﴾ [الزخرف: ٤].

وحكمة: ﴿حِكْمَةٌۢ بَـٰلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥].

وحكيماً: ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْكِتَـٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس: ٢].

ومهيمناً: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

وحبلاً: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وصراطاً مستقيماً: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقيّماً: ﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢].

وقولاً وفصلاً: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق: ١٣].

---

(١) الجاحظ: عمرو بن بحر، كبير أئمة الأدب (ت: ٢٥٥ هـ). «تاريخ بغداد» ٢١/ ٢١٢.

(٢) عُزيزي . . . واعظ من فقهاء الشافعية (ت: ٤٩٤ هـ). «شذرات الذهب» ٣/ ٤٠١، «وفيات» ١/ ٣١٨.

ونبأً عظيماً: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ١ ـ ٢].

وأحسنَ الحديث، ومتشابهاً، ومثانيَ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣].

وتنزيلاً: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢].

وروحاً: ﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢].

ووحياً: ﴿إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

وعربياً: ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

وبصائر: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ﴾ [الأعراف: ٢٠٣].

وبياناً: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

وعلماً: ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٤٥].

وحقًّا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وهدياً: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى﴾ [الإسراء: ٩].

وعجباً: ﴿قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١].

وتذكرة: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَذْكِرَةٌ﴾ [الحاقة: ٤٨].

والعُرْوة الوثقى: ﴿ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وصدقاً: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣].

وعدْلاً: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

وأمراً: ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ﴾ [الطلاق: ٥].

ومنادياً: ﴿سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٩٣].

وبشرى: ﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ﴾ [النمل: ٢].

ومجيداً: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾ [البروج: ٢١].

وزبوراً: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

وبشيراً ونذيراً: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [فصلت: ٣ ـ ٤].

وعزيزاً: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١].

وبلاغاً: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٥٢].

وقَصصاً: ﴿أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣].

وسماه أربعة أسماء في آية واحدة: ﴿فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ﴾ [عبس: ١٣ ـ ١٤] انتهى.

فأما تسميته كتاباً: فلجمعه أنواعَ العلوم والقَصص والأخبار على أبلغِ وجه، والكتاب ـ لُغةً ـ: الجمعُ.

والمبين: لأنه أبان؛ أي: أظهَرَ الحقَّ من الباطل.

وأما القرآن: فاختُلف فيه، فقال جماعةٌ: هو اسمٌ عَلَمٌ غيرُ مشتقٍّ، خاصٌّ بكلام الله. فهو غير مهموز، وبه قرأ ابن كثير، وهو مرويٌّ عن الشافعيّ، أخرج البيهقي والخطيب وغيرُهما عنه: أنه كان يهمز قرأْت، ولا يهمز القران، ويقول: القُران اسم، وليس بمهموز، ولم يُؤخذ من قرأْت، ولكنه اسم لكتاب الله، مثل التوراة والإنجيل.

وقال قوم، منهم الأشعريّ: هو مشتقّ من قرنت الشيء بالشيء، إذا ضممْت أحدَهما إلى الآخر، وسمِّي به، لقِرَان السُّوَر والآياتِ والحروفِ فيه.

وقال الفرَّاء: هو مشتقّ من القرائن؛ لأن الآيات منه يصدِّق بعضُها بعضاً، ويشابه بعضُها بعضاً، وهي قرائن.

وعلى القولين هو بلا همز أيضاً، ونونه أصلية.

وقال الزجَّاج: هذا القول سهو، والصحيح: أنَّ ترك الهمزة فيه من باب التخفيف، ونقْلِ حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

واختلف القائلون بأنه مهموز: فقال قوم ـ منهم اللِّحْيانيّ ـ: هو مصدر لقرأْت، كالرُّجحان والغُفران، سُمِّي به الكتاب المقروء، من باب تسمية المفعول بالمصدر.

وقال آخرون منهم الزَّجاج: هو وصْفٌ على فُعْلان، مشتقٌّ من القَرْء بمعنى الجمع، ومنه: قرأْتُ الماءَ في الحَوْضِ؛ أي: جمعتُهُ.

قال أبو عُبيدة[1]: وسمّي بذلك، لأنه جمعَ السورَ بعضَها إلى بعض.

وقال الراغب[2]: لا يقال لكلّ جمعٍ: قرآنٌ، ولا لجمع كلِّ كلام قرآن. قال: وإنَّما سمي قرآناً؛ لكونه جمَعَ ثمراتِ الكتب السالفة المنزَّلة. وقيل: لأنه جمَعَ أنواع العلوم كلِّها.

وحكى قُطْرُب قولاً: إنَّه إنَّما سُمِّي قرآناً؛ لأن القارئ يُظهره ويُبيِّنه من فيه، أخذاً من قول العرب: ما قرأَتِ الناقة سلاً قطّ؛ أي: ما رمت بولدٍ؛ أي: ما أسقطَتْ ولداً، أي: ما حملتْ قط، والقرآن يَلْفِظُه القارئُ مِن فيهِ ويلقيه، فسُمِّيَ قرآناً.

قلت: والمختار عندي في هذه المسألة ما نصَّ عليه الشافعي.

وأما **الكلام**: فمشتق من الكَلْم بمعنى التأثير؛ لأنه يؤثر في ذهن السامع فائدةً لم تكن عنده.

وأمَّا **النور**: فلأنَّه يُدرَك به غوامضُ الحلال والحرام.

وأما **الهدى**: فلأنَّ فيه الدلالة على الحقّ، وهو من باب إطلاق المصدر على الفاعل مبالغةً.

---

(١) أبو عبيدة: مَعْمَر بن المثنى، من أئمة العلم بالأدب واللغة (ت: ٢٠٩ هـ). «الميزان» ٣/ ١٨٩، «طبقات المفسرين» للداودي ٢/ ٣١٦.

(٢) في «مفردات ألفاظ القرآن» مادة: قرأ.

وأمَّا **الفرقان**: فلأنه فرَّق بين الحق والباطل، وجّهه بذلك مجاهدٌ، كما أخرجه ابنُ أبي حاتم.

وأما **الشفاء**: فلأنه يَشفي من الأمراض القلبية؛ كالكفر والجهل والغِلّ، والبدنيةِ أيضاً.

وأمَّا **الذِّكر**: فلِمَا فيه من المواعظ وأخبار الأمم الماضية، والذِّكر أيضاً الشرفُ، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ﴾ [الزخرف: ٤٤]، أي: شرفٌ؛ لأنه بلُغتهم.

وأمَّا **الحكمة**: فلأنه نزل على القانون المعتبر من وضع كلّ شيء في محله، أو لأنّه مشتملٌ على الحكمة.

وأما **الحكيم**: فلأنَّه أُحكِمت آياته بعجيب النظم وبديع المعاني، وأُحْكِمت عن تطرُّق التبديل والتحريف والاختلاف والتباين.

وأمَّا **المهيمن**: فلأنَّه شاهدٌ على جميع الكتب والأمم السالفة.

وأمَّا **الحَبْل**: فلأنَّه مَن تَمسَّكَ به وصَل إلى الجنَّة أو الهُدى. والحَبْل: السبب.

وأما **الصراط المستقيم**: فلأنَّه طريق إلى الجنَّة، قويم لا عِوَج فيه.

وأما **المثاني**: فلأنَّ فيه بيانَ قصصِ الأمم الماضية، فهوَ ثانٍ لما تقدمه. وقيل: لتكرر القصص والمواعظ فيه. وقيل: لأنه نزل مرَّةً بالمعنى ومرَّةً باللفظ والمعنى، كقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الأعلى: ١٨]، حكاه الكَرْمانيّ في «**عجائبه**»(١).

وأما **المتشابه**: فلأنَّه يشبه بعضُهُ بعضاً في الحُسْن والصِّدْق.

وأمَّا **الرُّوح**: فلأنَّه تحيا به القلوبُ والأنفس.

وأمَّا **المجيد**: فلشرفِهِ.

وأما **العزيز**: فلأنه يعُزّ على من يروم معارضتَه.

وأما **البلاغ**: فلأنَّه أبلغ به الناس ما أُمِرُوا به ونُهُوا عنه، أو: لأنَّ فيه بلاغةً وكفاية عن غيره.

قال السِّلَفِيُّ(٢) في بعض أجزائه: سمعت أبا الكَرَم النحويّ يقول: سمعت أبا القاسم التَّنوخيّ يقول: سمعت أبا الحسن الرُّمانيّ سئل: كلُّ كتاب له ترجمة [عنوان]، فما ترجمة كتاب الله؟ فقال: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٞ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٥٢].

وذكر أبو شامة(٣) وغيرُه في قوله تعالى: ﴿وَرِزۡقُ رَبِّكَ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ﴾ [طه: ١٣١]: إنه القرآن.

فائدة: حكى المظفَّريّ في «**تاريخه**» قال: لمَّا جمع أبو بكر القرآن قال: سَمُّوه. فقال بعضهم: سمّوه إنجيلاً، فكرهوه، وقال بعضهم: سمُّوهُ سِفْراً، فكرهوه من يهود. فقال ابن مسعود: رأيتُ بالحبشة كتاباً يدعونَه المُصْحف. فسَمَّوه به.

---

(١) ٢/ ١٠١٢، سورة الزمر: ٢٣، وانظر ١/ ٥٩٣، سورة الحجر: ٨٧.

(٢) السِّلَفي: أحمد بن محمد، حافظ مكثر (ت: ٥٧٦ هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٣١.

(٣) في «المرشد الوجيز..» ص ٢٠٢.

قلت: أخرج ابنُ أَشْتَه[1] في كتاب «**المصاحف**» من طريق موسى بن عُقْبة، عن ابن شهاب قال: لمَّا جمعوا القرآنَ فكتبوه في الوَرَق، قال أبو بكر: التمِسوا له اسماً، فقال بعضهم: السِّفْر، وقال بعضهم: المصحف؛ فإن الحَبَشة يسمّونه المصحفَ. وكان أبو بكر أَوَّلَ مَن جمع كتاب الله، وسمَّاه المصحفَ.

ثمَّ أورده من طريق آخر عن ابن بُريدة، وسيأتي في النوع الذي يلي هذا.

فائدة ثانية: أخرج ابنُ الضُّرَيس وغيره عن كعب قال: في التوراة: «يا محمد، إني منزِّل عليك توراةً حديثةً تفتح أعيناً عُمْياً، وآذاناً صُمّاً، وقلوباً غُلْفاً».

وأخرج ابنُ أبي حاتم[2] عن قَتادة قال: لـمَّا أخذ موسى الألواحَ قال: يا ربّ، إني أجد في الألواح أُمَّةً، أناجيلُهم في قلوبهم، فاجعَلْهم أُمّتي. قال: تلك أمَّة أحمد.

ففي هذين الأثرين تسمية القرآن توراة وإنجيلاً، ومع هذا لا يجوز الآن أن يطلق عليه ذلك، وهذا كما سمِّيت التوراة فرقاناً في قوله: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٣]. وسمَّى ﷺ الزَّبور قرآناً في قوله: «**خُفِّفَ على داودَ القرآنُ...**»[3].

فصل: في أسماء السور

قال العُتبِيّ[4]: السورة تهمز ولا تهمز، فمن همزها جعلها من أسأرت، أي: أفضلت، من السؤر، وهو: ما بقي من الشراب في الإناء؛ كأنَّها قطعة من القرآن. ومَن لم يهمزها جعَلها من المعنى المتقدِّم وسهَّل همزها.

ومنهم من يشبِّهها بسُوْر البناء، أي: القطعة منه؛ أي: منزلة بعد منزلة.

وقيل: من سُور المدينة، لإحاطتها بآياتها واجتماعها، كاجتماع البيوت بالسور، ومنه السِّوار لإحاطته بالساعد.

وقيل: لارتفاعها؛ لأنَّها كلام الله، والسورة: المنزلة الرفيعة، قال النابغة[5]:

أَلَـم تَـرَ أَنَّ الـلـه أعـطـاك سُـورةً ... تَـرَى كُـلَّ مَـلْـكٍ حَـوْلَـهَـا يـتـذبـذبُ

وقيل: لتركيب بعضها على بعض، من التسوّر، بمعنى التصاعد والتركب، ومنه: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١].

وقال الجَعْبَريّ: حدُّ السّورة: قرآن يشتمل على آيٍ؛ ذي فاتحة وخاتمة، وأَقلُّها ثلاث آيات.

---

(١) ابن أَشْته: محمد بن عبد الله، أحد العلماء بالعربية والقراءات (ت: ٣٠٦ هـ). «طبقات القراء» ١٨٤٢.
(٢) في «تفسيره» ٥/ ١٥٨٧ (٨٣٦٨) الأعراف: ١٥٩.
(٣) فيما رواه البخاري (٣٤١٧) من حديث أبي هريرة. وتمامه: «فكان يأمُرُ بدَوَابِّهِ فتُسْرَجُ، فيَقْرَأُ القرآنَ قبلَ أن تُسْرَجَ دوابُّه، ولا يأكل إلا من عَمَل يدِهِ».
(٤) العُتْبي: محمد بن عُبيد الله، أديب حسن الشِّعر، من أهل البصرة (ت: ٢٢٨ هـ). «شذرات الذهب» ٢/ ٦٥.
(٥) في «ديوانه» ص ١٩، والنابغة هو: زياد بن معاوية الذّبْيَاني، شاعر جاهلي (ت: ١٨ ق هـ). وفيه: دونها يتذبذبُ.

وقال غيره: السُّورة الطائفة المترجمة توقيفاً؛ أي: المسمَّاة باسم خاصٍّ بتوقيف من النبي ﷺ.

وقد ثبت جميع أسماء السور بالتوقيف من الأحاديث والآثار، ولولا خشية الإطالة لبيّنتُ ذلك.

ومما يدلّ لذلك: ما أخرجه ابن أبي حاتم عن عِكْرمة قال: كان المشركون يقولون: سورة البقرة وسورة العنكبوت، يستهزئون بها، فنزل: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥].

وقد كره بعضُهم أن يقال: سورة كذا، لما رواه الطَّبراني [في «الأوسط»: ٥٧٥١] والبيهقيّ [في «الشعب»: ٩٣٣٠] عن أَنَس مرفوعاً: «**لا تقولوا: سورة البقرة، ولا سورة آل عمران، ولا سورة النساء، وكذا القرآن كلُّه، ولكن قولوا: السُّورة التي تُذكرُ فيها البقرة، والتي يذكر فيها آل عمران، وكذا القرآن كله**». وإسناده ضعيف، بل ادَّعى ابنُ الجوزيّ أنَّه موضوع(١).

وقال البيهقي: إنما يعرف موقوفاً على ابن عمر، ثم أخرجه عنه بسند صحيح، وقد صحَّ إطلاق سورة البقرة وغيرها عنه ﷺ. وفي الصحيح [البخاري: ١٧٤٧، ومسلم: ٣١٣١، وأحمد: ٤٣٥٩] عن ابن مسعود أنه قال: هذا مقامُ الذي أُنزِلتْ عليه سورةُ البقرة. ومِنْ ثَمَّ لم يكرهه الجمهور.

فصل: قد يكون للسورة اسم واحد، وهو كثير. وقد يكون لها اسمان فأكثر، من ذلك:

(الفاتحة): وقد وقفت لها على نيف وعشرين اسماً، وذلك يدلّ على شرفها؛ فإنَّ كثرة الأسماء دالَّةٌ على شرف المسمَّى.

أحدها: فاتحة الكتاب، أخرج ابن جرير من طريق ابن أبي ذئب عن المقبُريّ، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «**هي أُمّ القرآن، وهي فاتحة الكتاب، وهي السبع المثاني**»، وسمِّيت بذلك؛ لأنَّه يفتتح بها في المصاحف، وفي التعليم، وفي القراءة في الصلاة. وقيل: لأنَّها أوَّل سورة نزلت، وقيل: لأنها أوَّل سورة كتبت في اللوح المحفوظ. حكاه المرسي، وقال: إنَّه يحتاج إلى نقل. وقيل: لأن الحمد فاتحة كلِّ كلام، وقيل: لأنَّها فاتحة كل كتاب. حكاه المرسيّ. وردَّه بأن الذي افتتح به كل كتاب هو الحمد فقط لا جميع السورة، وبأنَّ الظاهر: أنَّ المراد بالكتاب القرآنُ، لا جنس الكتاب. قال: لأنَّه قد رُويَ من أسمائها فاتحة القرآن، فيكون المراد بالكتاب والقرآن واحداً.

ثانيها: فاتحة القرآن، كما أشار إليه المرسيّ.

وثالثها، ورابعها: أُمّ الكتاب وأُمّ القرآن، وقد كره ابن سيرين أن تسمَّى أُمَّ الكتاب، وكره الحسن أن تسمَّى أُمَّ القرآن، ووافقهما بقيّ بن مخلد(٢)؛ لأنَّ أمَّ الكتاب هو اللوح المحفوظ، قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ الْكِتَابِ﴾ [الزخرف: ٤]، وآيات الحلال والحرام، قال تعالى: ﴿ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧]. قال المرسيّ: وقد روي حديث لا يصح: «**لا يقولَنَّ أحدُكم: أُمّ الكتاب، وليقل: فاتحة الكتاب**».

---

(١) في «موضوعاته» ١/ ٢٥٠، باب لا يقال: سورة كذا.

(٢) هو: أبو عبد الرحمن، الأندلسي، حافظ مفسر، قدوة إمام (ت: ٢٧٦ هـ). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ١٨٤.

قلت: هذا لا أصل له في شيء من كتب الحديث، وإنما أخرجه ابنُ الضُّريس بهذا اللفظ عن ابن سيرين، فالتبس على المرسي، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة تسميتُها بذلك، فأخرج الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**إذا قرأتم الحمدَ، فاقرؤوا بسم الله الرحمن الرحيم؛ إنها أُمُّ القرآن وأمّ الكتاب والسبعُ المثاني**»[(١)].

واختلف: لِمَ سُمِّيتْ بذلك؟ فقيل: لأنها يُبدأُ بكتابتها في المصاحف وبقراءتها في الصلاة قبل السورة، قاله أبو عُبيدة في «**مجازه**»[(٢)]، وجزم به البخاريّ في «**صحيحه**»[(٣)].

واستشكل بأنَّ ذلك يناسب تسميتها فاتحة الكتاب، لا أُمَّ الكتاب. وأُجيب: بأنَّ ذلك بالنظر إلى أن الأمّ مبتدأ الولد.

قال الماوردي: سُمِّيت بذلك لتقدمها وتأخّر ما سواها تبعاً لها؛ لأنَّها أَمَّتْهُ؛ أي: تقدَّمته؛ ولهذا يقال لراية الحرب: أُمٌّ؛ لتقدمها واتِّباع الجيش لها. ويقال لما مضى من سِنيِّ الإنسان: أُمّ؛ لتقدُّمها، ولمكة: أم القرى؛ لتقدُّمها على سائر القرى.

وقيل: أمُّ الشيء أصلُه، وهي أصل القرآن، لانطوائها على جميع أغراض القرآن وما فيه من العلوم والحكم، كما سيأتي تقريره في النوع الثالث والسبعين.

وقيل: سُمِّيت بذلك؛ لأنها أفضل السور، كما يقال لرئيس القوم: أُمُّ القوم.

وقيل: لأن حرمتَها كحرمة القرآن كلِّه.

وقيل: لأنَّ مفزع أهل الإيمان إليها. كما يقال للراية: أُمّ؛ لأنَّ مفزع العسكر إليها.

وقيل: لأنَّها مُحكَمة، والمحكَمات أُمُّ الكتاب.

خامسها: القرآن العظيم، روى أحمد [٩٧٨٨ وإسناده صحيح] عن أبي هريرة: أنَّ النبيّ ﷺ قال لأُمِّ القرآن: «**هي أُمُّ القرآن، وهي السَّبْعُ المثاني، وهي القرآنُ العظيم**»، وسُمِّيت بذلك لاشتمالها على المعاني التي في القرآن.

سادسها: السبع المثاني، وردَ تسميتها بذلك في الحديث المذكور[(٤)]، وأحاديث كثيرة.

أما تسميتها سبعاً؛ فلأنها سبع آيات. أخرج الدارقطني ذلك عن عليّ[(٥)].

وقيل: فيها سبعة آداب، في كل آية أدب، وفيه بُعْد. وقيل: لأنها خلتْ من سبعة أحرف، الثاء، والجيم، والخاء، والزاي، والشِّين، والظاء، والفاء. قال المرسيّ: وهذا أضعف مما قبله؛ لأن الشيء إنما يسمَّى بشيء وُجد فيه لا بشيء فُقِد منه.

---

(١) سنن الدارقطني كتاب الصلاة ١/ ٣١٢ (٣٦).

(٢) ١/ ٢٠ أول سورة الفاتحة. اعتناء د. محمد فؤاد سزكين.

(٣) أول كتاب التفسير، قبل حديث (٤٤٧٤).

(٤) وهو في البخاري قبل حديث (٤٤٧٤).

(٥) الدارقطني في «السنن» كتاب الصلاة ١/ ٣١٣ (٤٠).

وأمَّا **المثاني**: فَيُحتَمَل أن يكون مشتقًّا من الثناء، لما فيها من الثناء على الله تعالى، ويحتمل أن يكون من الثُّنيا؛ لأنَّ الله استثناها لهذه الأُمَّة، ويحتمل أن يكون من التثنية، قيل: لأنها تثنَّى في كلِّ ركعة. ويقوِّيه ما أخرجه ابنُ جرير بسند حسن عن عمر قال: السبع المثاني فاتحة الكتاب، تثنَّى في كل ركعة. وقيل: لأنها تثنَّى بسورة أُخرى، وقيل: لأنها نزلت مرتين، وقيل: لأنها على قسمين ثناء ودعاء، وقيل: لأنها كلَّمَا قرأَ العبد منه آية ثَنَاه اللهُ بالإخبار عن فعله، كما في الحديث[١]. وقيل: لأنها اجتمع فيها فصاحةُ المباني وبلاغةُ المعاني. وقيل غير ذلك.

سابعها: الوافية، كان سفيان بن عُيينة يسمِّيها به؛ لأنها وافية بما في القرآن من المعاني، قاله في «**الكشَّاف**»[٢]. وقال الثَّعلبيّ: لأنها لا تقبل التَّنصيف، فإنَّ كلّ سورة من القرآن لو قرئ نصفُها في ركعة والنصف الثاني في أُخرى لجاز، بخلافها. وقال المرسيّ: لأنها جمعت بين ما لله وبين ما للعبد.

ثامنها: الكنز، لما تقدَّم في أُمِّ القرآن. قاله في «**الكشَّاف**»[٣]، وورد تسميتها بذلك في حديث أنس السابق في النوع الرابع عشر.

تاسعها: الكافية؛ لأنها تكفي في الصلاة عن غيرها، ولا يكفي عنها غيرُها.

عاشرها: الأساس، لأنها أصل القرآن وأول سورة فيه.

حادي عشرها: النور.

ثاني عشرها، وثالث عشرها: سورة الحمد، وسورة الشكر.

رابع عشرها، وخامس عشرها: سورة الحمد الأولى، وسورة الحمد القصرى.

سادس عشرها، وسابع عشرها، وثامن عشرها: الرُّقية والشِّفَاء والشافية، للأحاديث الآتية في نوع الخواصّ.

تاسع عشرها: سورة الصلاة، لتوقّف الصلاة عليها.

[**العشرون**:] وقيل: إنَّ من أسمائها الصلاة أيضاً، لحديث: «**قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفَيْن...**» [مسلم: ٨٧٨] أي: السورة. قال المرسيّ: لأنها من لوازمها؛ فهو من باب تسمية الشيء باسم لازمه، وهذا الاسم: **العشرون**.

الحادي والعشرون: سورة الدعاء؛ لاشتمالها عليه في قوله: ﴿ٱهْدِنَا﴾.

الثاني والعشرون: سورة السؤال؛ لذلك ذكره الإمام فخر الدين.

الثالث والعشرون: سورة تعليم المسألة، قال المرسيّ: لأنَّ فيها آداب السؤال، لأنها بدئت بالثناء قبله.

---

(١) الذي رواه مسلم (٨٧٨) من حديث أبي هريرة: «قال الله تعالى: قسمتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، قال الله تعالى: حَمِدَني عبدي، وإذا قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قال الله تعالى: أثنى عليّ عبدي . . .».

(٢) «الكشَّاف» ١/ ٢٤ الفاتحة؛ أولها.

(٣) المرجع السابق نفسه.

الرابع والعشرون: سورة المناجاة؛ لأنَّ العبد يناجي فيها ربَّه بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

الخامس والعشرون: سورة التفويض؛ لاشتمالها عليه في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

فهذا ما وقفت عليه من أسمائها، ولم تجتمع في كتاب قبل هذا.

ومن ذلك:

(سورة البقرة): كان خالد بن مَعْدان يُسمِّيها: فُسْطَاطَ القرآن، وورد في حديثٍ مرفوع في «مسند الفردوس» [٣٥٥٩، والدارمي: ٣٣٧٦]. وذلك لِعِظَمِها، ولما جُمع فيها من الأحكام التي لم تُذكر في غيرها، وفي حديث «**المستدرك**» [٢/٢٥٩ وهو صحيح] تسميتها: «سَنامُ القرآن»، وسَنَامُ كلّ شيء: أعلاه.

و**(آل عمران)**: روى سعيد بن منصور في «**سننه**» عن أبي عطَّاف قال: اسم آل عمران في التوراة طيبة. وفي «**صحيح مسلم**» [١٨٧٤]: تسميتها والبقرة: الزَّهراوين.

و**(المائدة)**: تسمى أيضاً العقود والمنقِذة، قال ابن الفَرس: لأنها تنقذ صاحبها من ملائكة العذاب.

و**(الأنفال)**: أخرج أبو الشيخ عن سعيد بن جُبير قال: قلت لابن عباس: سورة الأنفال؟ قال: تلك سورة بدر.

و**(براءة)**: تسمى أيضاً التوبة، لقوله فيها: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ الآية [التوبة: ١١٧]، والفاضحة. أخرج البخاري [٤٨٨٢، ومسلم: ٧٥٥٨] عن سعيد بن جُبير قال: قلت لابن عباس: سورة التوبة؟ قال: التوبة، بل هي الفاضحة، ما زالت تنزل: «ومنهم، ومنهم...»، حتى ظننا ألَّا يبقى أحدٌ منا إلَّا ذُكر فيها.

وأخرج أبو الشيخ عن عكرمة قال: قال عمر: ما فرغ من تنزيل براءة، حتى ظنَّنا أنه لا يبقى منا أحدٌ إلّا سينزل فيه.

وكانت تسمى **الفاضحة وسورة العذاب**. أخرج الحاكم في «**المستدرك**» [(٢/٣٣١)] عن حُذيفة قال: التي تُسَمُّونها سورة التوبة، هي سورة العذاب.

وأخرج أبو الشيخ عن سعيد بن جُبير قال: كان عمر بن الخطاب إذا ذُكر له سورة براءة فقيل: سورة التوبة، قال: هي إلى العذاب أقربُ، ما كادت تقلع عن الناس، حتى ما كادت تُبْقي منهم أحداً.

والمقشقِشة: أخرج أبو الشيخ عن زيد بن أسلم: أنَّ رجلاً قال لابن عُمر: سورة التوبة؟ فقال: وأَيَّتُهُنَّ سورة التوبة؟ فقال: براءة، فقال: وهل فعل بالنَّاس الأفاعيل إلَّا هي! ما كنَّا ندعوها إلَّا المقشقِشة؛ أي: المبرئة من النفاق.

والمنقِّرة: أخرج أبو الشيخ عن عُبيد بن عُمير قال: كانت تسمى براءة: المنقِّرة؛ نقَّرت عما في قلوب المشركين.

والبَحوث: بفتح الباء، أخرج الحاكم [(٢/٣٣٣)] عن المقداد أنَّه قيل له: لو قعدت العام عن الغزو! قال: أتت علينا البَحوث، يعني: براءة.. الحديث.

والحافرة: ذكره ابن الفَرس، لأنها حفرت عن قلوب المنافقين.

والمثيرة: أخرج ابنُ أبي حاتم[1] عن قتادة قال: كانت هذه السورة تسمَّى الفاضحة، فاضحة المنافقين، وكان يقال لها: المثيرة، أنبأت بمثالبهم وعوراتهم.

وحكى ابن الفَرس من أسمائها: المبعثِرة، وأظنُّه تصحيف المنقِّرة، فإن صحَّ كملت الأسماء عشرةً. ثم رأيته كذلك ـ أعني المبعثِرة ـ بخطّ السخاوي في «**جمال القرَّاء**»[2]، وقال: لأنها بعثرت عن أسرار المنافقين.

وذكر فيه أيضاً من أسمائها المخزية، والمنكِّلة، والمشرِّدة، والمدمدمة.

◌ (**النحل**): قال قتادة: تسمَّى سورة النِّعم، أخرجه ابن أبي حاتم[3]. قال ابن الفَرس: لِمَا عدّد الله فيها من النِّعم على عباده.

◌ (**الإسراء**): تسمى أيضاً سورة (سبحان)، وسورة بني إسرائيل.

◌ (**الكهف**): ويقال لها سورة أصحاب الكهف، كذا في حديث أخرجه ابن مَرْدويه. وروى البيهقيّ [في «الشعب»: ٢٤٤٨] من حديث ابن عباس مرفوعاً: إنها تدعَى في التوراة الحائلة؛ تَحُولُ بين قارئها وبين النار، وقال: إنه منكر.

◌ (**طه**): تسمَّى أيضاً سورة الكليم، ذكره السَّخاوي في «**جمال القراء**»[4].

◌ (**الشعراء**): وقع في تفسير الإمام مالك تسميتُها بسورة الجامعة.

◌ (**النمل**): تسمى أيضاً سورة سليمان.

◌ (**السجدة**): تسمى أيضاً المَضَاجع.

◌ (**فاطر**) تسمَّى سورة الملائكة.

◌ (**يس**): سمَّاها ﷺ قلبَ القرآن. أخرجه الترمذي [٢٨٨٧ وحسَّنه] من حديث أنس.

وأخرج البيهقي [في «الشعب»: ٢٤٦٥] من حديث أبي بكر مرفوعاً: «**سورة يس تدعى في التوراة المُعِمّة؛ تَعُمُّ بخَيْري الدنيا والآخرة، وتدعى الدافعة والقاضية، تدفع عن صاحبها كلَّ سوءٍ، وتقضي له كلَّ حاجة**». وقال: إنَّه حديث منكر.

◌ (**الزمر**): تسمَّى سورة الغُرَف.

◌ (**غافر**): تسمَّى سورة الطَّوْل، والمؤمن، لقوله تعالى فيها: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [غافر: ٢٨].

◌ (**فصلت**): تسمَّى السجدة، وسورة المصابيح.

---

(١) في «تفسيره» ٦/ ١٧٥٢.

(٢) «جمال القراء» ١/ ١٩٨.

(٣) في «تفسيره» ٧/ ٢٢٩٢ (١٢٥٨٤).

(٤) «جمال القراء» ١/ ١٩٩.

(**الجاثية**): تسمَّى الشريعة، وسورة الدهر، حكاه الكَرْماني في «**العجائب**»(١).

(**سورة محمد**) ﷺ: تسمَّى القتال.

(**ق**): تسمَّى سورة الباسقات.

(**اقتربت**): تسمى القمر، وأخرج البيهقيّ عن ابن عباس: أنها تدعى في التوراة المبَيّضة؛ تُبيِّض وجهَ صاحِبها يومَ تسودّ الوجوهُ. وقال: إنه منكر.

(**الرحمن**): سُمِّيتْ في حديثٍ: عروس القرآن، أخرجه البيهقي عن علي مرفوعاً.

(**المجادلة**): سمّيت في مصحف أُبيّ: الظهار.

(**الحشر**): أخرج البخاري [٤٠٢٩] عن سعيد بن جُبير قال: قلت لابن عباس: سورة الحشر، قال: قل: سورة بني النَّضير. قال ابن حجر(٢): كأنَّه كره تسميتها بالحشر؛ لئلا يظنَّ أنَّ المراد يوم القيامة، وإنما المراد به هنا إخراجُ بني النَّضِير.

(**الممتحَنة**): قال ابن حَجر في هذه التسمية: إنها بفتح الحاء، وقد تكسر، فعلى الأول: هو صفة المرأة التي نزلت السورة بسببها، وعلى الثاني: هي صفة السُّورة، كما قيل لبراءة: الفاضحة(٣).

وفي «**جمال القرَّاء**»(٤): تسمَّى أيضاً سورة الامتحان وسورة المودَّة.

(**الصفّ**): تسمَّى أيضاً: سورة الحَوَاريّين.

(**الطلاق**): تسمَّى سورة النساء القُصْرى، كذا سماها ابن مسعود، أخرجه البخاري [٤٩١٠] وغيره. وقد أنكره الداوديّ(٥)، فقال: لا أرى قوله: (القصرى) محفوظاً، ولا يقال في سورة من القرآن: قصرى ولا صغرى. قال ابن حجر(٦): وهو ردّ للأخبار الثابتة بلا مُستَند، والقِصر والطُّول أمرٌ نسبي. وقد أخرج البخاري [٧٦٤، وأحمد: ٢١٦٤١] عن زيد بن ثابت أنه قال: (طولى الطوليَيْن)، وأراد بذلك سورة الأعراف.

(**التحريم**): يقال لها سورة : المتحرّم، وسورة: (لم تحرّم).

(**تبارك**): تسمَّى سورة المُلْك. وأخرج الحاكم [(٢/٤٩٨)] وغيره عن ابن مسعود قال: هي في التوراة سورة المُلْك، وهي المانعة تمنع من عذاب القبر.

وأخرج الترمذي [٢٨٩٠ وحسّنه] من حديث ابن عباس مرفوعاً: «هي المانعة، هي المنجية: تُنجِيه من عذاب القبر».

---

(١) اسمه: «غرائب التفسير وعجائب التأويل» ٢/ ١٠٨٣ للكرماني تح: د. شمران سركال يونس العلي.

(٢) في «فتح الباري» عند حديث (٤٨٨٢).

(٣) «فتح الباري» كتاب التفسير، قبل حديث (٤٨٩٠).

(٤) للسخاوي ١/ ٢٠٠ و٢/ ٨٦٧.

(٥) الداودي: محمد بن علي، صاحب «طبقات المفسرين» (ت: ٩٤٥هـ).

(٦) في «الفتح» عند حديث (٤٩١٠).

وفي «**مسند عُبيد**» من حديثٍ: «إنَّها المنجية والمجادلة، تُجادِلُ يوم القيمة عند ربِّها لقارئها».

وفي «**تاريخ ابن عساكر**» من حديث أنس: أَنَّ رسول الله ﷺ سمَّاها المنجيَة.

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ١٠٢٥٤] عن ابن مسعود قال: كنَّا نسميها في عهد رسول الله ﷺ المانعة.

وفي «**جمال القراء**»[(١)]: تسمَّى أيضاً الواقعة والمنَّاعة.

◌ (**سأل**): تسمَّى المعارج والواقع.

◌ (**عمّ**): يقال لها: النَّبأ، والتساؤل، والمعصرات.

◌ (**لم يكن**): تسمَّى سورة أهل الكتاب، وكذلك سُمِّيت في مصحف أُبَيّ، وسورة البيِّنة، وسورة القيامة، وسورة البريّة، وسورة الانفكاك، وذُكر ذلك في «**جمال القراء**»[(٢)].

◌ (**أرأيت**): تُسمّى سورة الدِّين، وسورة الماعُون.

◌ (**الكافرون**) تسمى المقشقشة، أخرجه ابن أبي حاتم[(٣)] عن زُرارة بن أوفى، قال في «**جمال القراء**»[(٤)]: وتسمَّى أيضاً سورة العبادة.

قال: و(**سورة النصر**): تسمى سورة التوديع، لِما فيها من الإيماء إلى وفاته ﷺ.

قال: و(**سورة تبَّت**): تسمى سورة المَسَد.

و(**سورة الإخلاص**): تسمَّى الأساس، لاشتمالها على توحيد الله وهو أساس الدِّين.

قال: و(**الفلق، والناس**): يقال لهما المعوِّذتان، بكسر الواو، والمشقشقتان، من قولهم: خطيب مشقشق.

◌ **تنبيه**: قال الزركشيّ في «**البرهان**»[(٥)]: ينبغي البحث عن تعداد الأسامي، هل هو توقيفيّ، أو بما يظهر من المناسبات؟ فإن كان الثانيَ: فلن يعدم الفَطِن أن يستخرج من كلِّ سورة معانِيَ كثيرة، تقتضي اشتقاق أسماء لها، وهو بعيد.

قال: وينبغي النظر في اختصاص كلّ سورة بما سميت به، ولا شك أن العرب تراعي في كثير من المسمّيات أَخْذَ أسمائها من نادرٍ أو مستغربٍ يكون في الشيء، من خُلُقٍ أو صفةٍ تخصُّه، أو تكون معه أحكم أو أكثر أو أسبق، لإدراك الرائي للمسمَّى. ويسمُّون الجملة من الكلام أو القصيدة الطويلة بما هو أشهر فيها، وعلى ذلك جرت أسماء سور القرآن، كتسمية سورة البقرة بهذا الاسم لقرينة قصَّة البقرة المذكورة فيها وعجيب الحكمة فيها. وسمِّيت سورة النِّساء بهذا الاسم لما تردّد فيها شيء كثير من أحكام النساء. وتسمية سورة الأنعام لما ورد فيها من تفصيل أحوالها، وإن كان قد ورد لفظ (الأنعام)

---

(١) للسخاوي ١/ ٢٠١.

(٢) «جمال القراء» ١/ ٢٠١.

(٣) في «تفسيره» ١٠/ ٣٤٧١ (١٩٥٢٠).

(٤) «جمال القراء» ١/ ٢٠٢.

(٥) «البرهان» ١/ ٣٦٧.

في غيرها، إلَّا أنَّ التفصيل الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ إلى قوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [الأنعام: ١٤٢ ـ ١٤٤] لم يرد في غيرها. كما ورد ذكر النساء في سُور، إلَّا أن ما تكرَّر وبُسِط من أحكامهنّ لم يرد في غير سورة النساء، وكذا سورة المائدة لم يرد ذكر المائدة في غيرها، فسمِّيت بما يخصُّها.

قال: فإن قيل: قد ورد في سورة (هود) ذكر نُوح وصالح وإبراهيم ولوط وشعيب وموسى، فلِمَ خُصَّتْ باسم هود وحدَه مع أنَّ قصة نوح فيها أَوعب وأطول؟ قيل: تكرَّرت هذه القصص في سورة الأعراف وسورة هود والشعراء بأَوعبَ ممَّا وردت في غيرها، ولم يتكرّر في واحدة من هذه السور الثلاث اسم هود كتكرّره في سورته، فإنَّه تكرّر فيها في أربعة مواضع، والتَّكرار من أقوى الأسباب التي ذكرنا.

قال: فإن قيل: فقد تكرّر اسم نوح فيها في ستة مواضع؟ قيل: لمَّا أُفرِدت لذكر نوح وقصته مع قومه سورةٌ برأْسها، فلم يقع فيها غير ذلك، كانت أَوْلى بأن تسمَّى باسمه من سورة تضمَّنت قصته وقصة غيره. انتهى.

قلت: ولك أن تسأل فتقول: قد سمِّيت سورٌ جرتْ فيها قصصُ أنبياء بأسمائهم؛ كسورة نوح، وسورة هود، وسورة إبراهيم، وسورة يونس، وسورة آل عمران، وسورة طس سليمان، وسورة يوسف، وسورة محمد، وسورة مريم، وسورة لقمان، وسورة المؤمن. وقصة أقوام كذلك، كسورة بني إسرائيل، وسورة أصحاب الكهف، وسورة الحِجْر، وسورة سبأ، وسورة الملائكة، وسورة الجن، وسورة المنافقين، وسورة المطفِّفين، ومع هذا كلِّه لم يُفرَدْ لموسى سورة تسمّى به مع كثرة ذكره في القرآن، حتى قال بعضهم: كاد القرآن أن يكون كلُّه موسى، وكان أَوْلَى سورةٍ أن تسمى به سورة طه أو القصص أو الأعراف، لبسط قصته في الثلاثة ما لم يبسط في غيرها.

وكذلك قصة آدم، ذُكرت في عدّة سور، ولم تسمَّ به سورة، كأَنَّهُ اكتفاء بسورة الإنسان.

وكذلك قصة الذَّبيح من بدائع القصص، ولم تُسَمَّ به سورة الصافات، وقصة داود ذكرت في [سورة] (ص)، ولم تُسمَّ به، فانظر في حكمة ذلك.

على أنِّي رأيت بعد ذلك في «**جمال القراء**»[1] للسخاويّ: أنَّ سورة (طه) تسمى سورة الكليم، وسمَّاها الهُذَليّ في «**كامله**» سورة موسى، وأنَّ سورة (ص) تسمى سورة داود. ورأيت في كلام الجَعْبَريّ أنَّ سورة (الصافَّات) تسمَّى سورة الذَّبيح، وذلك يحتاج إلى مستَند من الأثر.

فصل: وكما سُمِّيت السورة الواحدة بأسماء، سميت سورٌ باسم واحد، كالسور المسمَّاة بـ(ألم) أو (ألر)، على القول بأَنَّ فواتح السور أسماء لها.

---

(١) «جمال القراء» ١/ ١٩٩.

فائدة في إعراب أسماء السور

قال أبو حيان[١] في «شرح التسهيل»:

ما سُمِّيَ منها بجملة تحكَى نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١]، و﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، أو بفعل لا ضمير فيه أُعرب إعرابَ ما لا ينصرف، إلَّا ما في أوله همزة وصْل، فَتُقْطع ألفه وتقلب تاؤه هاء في الوقف، ويُكتب بهاء على صورة الوقف، فتقول: قرأْتُ (اقتربت) وفي الوقف (إقتربه).

أما الإعراب: فلأنها صارت أسماء، والأسماء معربة إلَّا لموجب بناء.

وأمَّا قطع همزة الوصل: فلأنَّها لا تكون في الأسماء إلَّا في ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها.

وأمَّا قلب تائها هاء؛ فلأَنَّ ذلك حكم تاء التأنيث التي في الأسماء.

وأمَّا كتبها هاء: فلأن الخط تابعٌ للوقف غالباً.

وما سُمِّيَ منها باسم:

فإن كان من حروف الهجاء ـ وهو حرف واحد ـ وأضيفت إليه سورة، فعند ابن عُصفور[٢] أنه موقوف لا إعراب فيه، وعند الشَّلَوبين[٣] يجوز فيه وجهان: الوقف والإعراب، أما الأوَّل ـ ويعبّر عنه بالحكاية ـ فلأنها حروف مقطعة تُحْكَى كما هي. وأما الثاني فعلى جعله اسماً لحروف الهجاء، وعلى هذا يجوز صرفُه بناءً على تذكير الحرف، ومنعُهُ بناءً على تأنيثه. وإن لم تضف إليه سورة لا لفظاً ولا تقديراً فلك الوقف والإعراب مصروفاً وممنوعاً.

وإن كان أكثرَ من حرف، فإن وازن الأسماء الأعجمية ـ كـ(طس) (حم) ـ وأضفت إليه سورة أم لا، فلك الحكاية والإعراب ممنوعاً، لموازنة قابيل وهابيل، وإنْ لم يوازن فإن أمكن فيه التركيب كطاسين ميم، وأضفت إليه سورة، فلك الحكاية والإعراب، إمَّا مركَّباً مفتوح النون كحضرموت، أو معرب النون مضافاً لما بعده مصروفاً وممنوعاً على اعتقاد التذكير والتأنيث. وإن لم تضَف إليه سورة، فالوقف على الحكاية. والبناء كخمسة عشر، والإعراب ممنوعاً. وإن لم يمكن التركيب فالوقف ليس إلَّا، أضفت إليه سورة أم لا، نحو كهيعص وحم عسق، ولا يجوز إعرابه، لأنه لا نظير له في الأسماء المعربة. ولا تركيبُه مزْجاً؛ لأنه لا يركب، كذلك أسماء كثيرة، وجوّز يونس[٤] إعرابه ممنوعاً.

وما سمِّي منها باسم غير حرف هجاء: فإن كان فيه اللام انجرّ، نحو: الأنفال والأعراف والأنعام، وإلَّا مُنِعَ الصرف إن لم يُضف إليه سورة، نحو: هذه هودُ ونوحُ، وقرأت هودَ ونوحَ، وإن

---

(١) أبو حَيَّان: محمد بن يوسف، أثير الدين، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث (ت: ٧٤٥ هـ). «الدرر الكامنة» ٤/ ٣٠٢، و«شذرات الذهب» ٨/ ٢٤٧.

(٢) ابن عصفور: علي بن مؤمن، نحوي أندلسي (ت: ٦٦٩ هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ٣٣٠.

(٣) الشَّلَوْبِين: عمر بن محمد، من أئمة النحو واللغة في الأندلس (ت: ٤٦٥ هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٣٨٢.

(٤) يونس بن حبيب، البصري، إمام عصره في النحو واللغة والأدب، وشيخ سيبويه والكسائي والفراء (ت: ١٨٢ هـ). «المزهر» ٢/ ٢٣١، «وفيات الأعيان» ٢/ ٤١٦.

أضفتَ بقيَ على ما كان عليه قبلُ، فإن كان فيه ما يوجب المنع مُنع، نحو: قرأت سورة يونس، وإلّا صُرف نحو سورة نوحٍ وسورة هودٍ. انتهى ملخصاً.

خاتمة

قُسِّم القرآن إلى أربعة أقسام، وجُعِل لكل قسم منه اسم.

أخرج أحمد [١٦٩٨٢] وغيره من حديث واثلة بن الأسقع: أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أعطيتُ مكان التوراة السَّبع الطوال، وأُعطِيت مكان الزبور المئين، وأُعطِيت مكان الإنجيل المثاني، وفُضِّلْت بالمفصَّل**» [والطيالسي: ١٠١٢ وإسناده حسن].

وسيأتي مزيد كلام في النوع الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى.

وفي «**جمال القرَّاء**»(١): قال بعض السلف: في القرآن ميادين وبساتين ومقاصير وعرائس وديابيج ورياض، فميادينه: ما افتتح بـ(ألم)، وبساتينه: ما افتتح بـ(آلر)، ومقاصيره: الحامدات، وعرائسه: المسبّحات، وديابيجه: آل حم، ورياضه: المفصَّل. وقالوا: الطواسيم، والطواسين، وآل حم، والحواميم.

قلت: وأخرج الحاكم [(٢/ ٤٣٧)]عن ابن مسعود قال: الحواميمُ ديباجُ القرآن. قال السخاوي: وقوارعُ القرآن الآياتُ التي يتعوّذ بها ويتحصَّن، سميت بذلك؛ لأنها تقرع الشيطان وتدفعه وتقمعه، كآية الكرسي والمعوِّذتين ونحوها.

قلت: وفي «**مسند أحمد**» [١٥٦٣٤ وإسناده ضعيف] من حديث مُعاذ بن أنس مرفوعاً: «آية العز: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا . . .﴾ الآية [الإسراء: ١١١]».

(١) للسخاوي ١/ ١٨٩.

النوع الثامن عشر

في جمعه وترتيبه

قال الدَّيْر عاقوليّ في «فوائده»: حدَّثنا إبراهيم بن بشار، حدَّثنا سفيان بن عُيَيْنة، عن الزهريّ، عن عُبيد، عن زيد بن ثابت، قال: قُبض النبيُّ ﷺ ولم يكن القرآن جُمِع في شيء.

قال الخطابيّ: إنما لم يَجمع ﷺ القرآنَ في المصحف؛ لِما كان يترقبه من وُرود ناسخٍ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلمَّا انقضى نزولُه بوفاتِه ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك، وفاءً بوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة، فكان ابتداءُ ذلك على يد الصدِّيق بمشورة عمرَ. وأمَّا ما أخرجه مسلم [٧٥١٠] من حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تكتبوا عنِّي شيئاً غيرَ القرآن...**» الحديثَ، فلا يُنافي ذلك؛ لأن الكلام في كتابةٍ مخصوصة على صفةٍ مخصوصة، وقد كان القرآن كُتِبَ كلُّه في عهد رسول الله ﷺ، لكن غير مجموع في موضع واحدٍ، ولا مرتَّب السُّوَر.

[القول في جمع القرآن ثلاث مرات]

وقال الحاكم في «**المستدرك**» [(٢/٢٩٩)]: جُمع القرآن ثلاثَ مرات:

إحداها: بحضرة النبيّ ﷺ. ثم أخرج بسندٍ على شرط الشيخين عن زيدِ بن ثابت قال: كنّا عند رسول الله ﷺ نؤلِّف القرآن من الرِّقاع . . . الحديثَ.

قال البيهقي: يشبه أن يكون المراد به تأليف ما نزل من الآيات المتفرِّقة في سورها، وجمعها فيها بإشارة النبيّ ﷺ.

الثانية: بحضرة أبي بكر، روى البخاريّ في «**صحيحه**» [٤٩٨٦ و٤٦٧٩، وأحمد: ٥٧ و٢١٦٤٠] عن زيد بن ثابت قال: أرسل إليَّ أبو بكر، مَقْتَلَ أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال أبو بكر: إن عُمَر أتاني، فقال: إن القتلَ قد استحرَّ بقرَّاء القرآن، وإني أخشى أن يستحرّ القتلُ بالقرَّاء في المواطِنِ، فيذهبَ كثيرٌ من القرآن، وإني أرى أن تأمُر بجَمْعِ القرآن، فقلت لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هو والله خيرٌ، فلم يزلْ يراجعني حتى شرح اللهُ صَدْرِي لذلك، ورأَيتُ في ذلك الذي رأى عمر.

قال زيد: قال أبو بكر: إنَّك شابٌّ عاقل، لا نتّهمك، وقد كنتَ تكتُبُ الوحيَ لرسول الله ﷺ، فتتبَّع القرآن فاجمَعْه ـ فوالله لو كلَّفوني نَقْلَ جبل من الجبال ما كان أثقلَ عليَّ ممَّا أمرني به من جمْع القرآن ـ قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟! قال: هو والله خيرٌ، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح به صَدْرَ أبي بكر وعمر. فتتبعتُ القرآن أجمعه من العُسُب واللِّخاف وصُدور الرجال، ووجدتُ آخرَ سورة التوبة مع أبي خُزَيمة الأنصاري، لم أَجِدْها مع غيره:

﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ . . .﴾ [التوبة: ١٢٨ ـ ١٢٩] حتى خاتمة براءة، فكانت الصحفُ عند أبي بكرٍ حتى توفَّاه الله، ثم عند عمر حياتَهُ، ثم عند حفصةَ بنتِ عُمَر.

وأخرج ابن أبي داود في «المصاحف»[١] بسند حسن عن عبدِ خيرٍ قال: سمعتُ عليًّا يقول: أعظمُ النَّاس في المصاحف أجراً أبو بكر، رحمةُ الله على أبي بكر، هو أوَّل مَن جمع كتاب الله. لكن أخرج أيضاً من طريق ابن سيرين قال: قال عليّ: لما مات رسول الله ﷺ آليتُ ألَّا آخذَ عليّ ردائي إلَّا لصلاة جمعة حتى أجمع القرآن. فجمعه.

قال ابن حجر[٢]: هذا الأثر ضعيف لانقطاعه، وبتقدير صحته، فمراده بجمعِه حفظُه في صدره، وما تقدَّم من رواية عبد خير عنه أصحّ، فهو المعتمَد.

قلت: قد ورد من طريق آخر أخرجه ابنُ الضُّرَيس في «**فضائله**»[٣]: حدَّثنا بشر بن موسى، حدَّثنا هَوْذَة بن خليفة، حدَّثنا عَوْن، عن محمد بن سيرين، عن عِكْرِمة قال: لـمَّا كان بعد بيعة أبي بكر، قعد عليّ بن أبي طالب في بيته، فقيل لأبي بكر: قد كره بيعتك، فأرسلَ إليه، فقال: أكرهتَ بيعتي؟ قال: لا والله، قال: ما أقعدَك عني؟ قال: رأيتُ كتاب الله يُزاد فيه، فحدَّثتُ نفسي ألَّا ألبَسَ رِدَائي إلَّا لصلاةٍ حتى أجمعه. قال له أبو بكر: فإنَّك نِعمَ ما رأيت.

قال محمد: فقلت لعكرمة: ألَّفوه كما أُنزِل، الأوَّل فالأوَّل؟ قال: لو اجتمعتِ الإنس والجنّ على أن يؤلِّفوه ذلك التأليف ما استطاعوا. اهـ.

وأخرجه ابن أَشتَه في «**المصاحف**» من وجه آخر عن ابن سيرين، وفيه: أنه كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ، وأن ابن سيرين قال: فطلبتُ ذلك الكتاب، وكتبت فيه إلى المدينة، فلم أقدر عليه.

وأخرج ابن أبي داود[٤] من طريق الحسن: أن عمر سأل عن آية من كتاب الله فقيل: كانت مع فلان، قُتل يوم اليمامة. فقال: إنا لله. وأمر بجمع القرآن، فكان أوَّل مَنْ جمعه في المصحف. إسناده منقطع، والمراد بقوله: فكان أوَّل من جمعه، أي: أشار بجمعه.

قلت: ومن غريب ما ورد في أوَّل مَنْ جمعه ما أخرجه ابن أشته في كتاب «**المصاحف**» من طريق كَهْمَسٍ، عن ابن بُريدة قال: أوَّل مَن جمع القرآن في مصحفٍ سالمٌ مولى أبي حُذيفة، أقسَمَ لا يرتدي برداء حتى يَجمعَه، فجمعه، ثم ائتمروا: ما يسمّونه؟ فقال بعضهم: سمّوه السِّفْر، قال: ذلك اسم تسميه اليهود، فكرهوه، فقال: رأيت مثله بالحبشة يُسمَّى المصحف، فاجتمع رأيهم على أن يسمُّوه المصحف. إسناده منقطع أيضاً، وهو محمول على أنه كان أحد الجامعين بأمر أبي بكر.

وأخرج ابن أبي داود[٥] من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: قدم عمر، فقال: مَن كان

---

(١) «المصاحف» ص ١١ ـ ١٢.
(٢) في «فتح الباري» في شرح حديث (٤٩٨٨).
(٣) «فضائل القرآن» رقم (٢٢).
(٤) في «المصاحف» ص ١٢.
(٥) في «المصاحف» ص ١٣.

تلقَّى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأت به. وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعُسُب، وكان لا يقبل من أحدٍ شيئاً حتى يشهد شهيدان، وهذا يدلُّ على أن زيداً كان لا يكتفي بمجرَّد وجدانه مكتوباً حتى يَشهَد به مَن تَلَقَّاه سمَاعاً، مع كون زيدٍ كان يحفظ، فكان يفعل ذلك مبالغةً في الاحتياط.

وأخرج ابن أبي داود[1] أيضاً من طريق هشام بن عُرْوة، عن أبيه: أنَّ أبا بكر قال لعمر ولزيدٍ: اقعُدا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهِدَيْنِ على شيءٍ من كتاب الله فاكتباه. رجاله ثقات مع انقطاعه.

قال ابنُ حجر[2]: وكأنَّ المراد بالشاهدين: الحفظ والكتاب.

وقال السخاويُّ في «**جمال القراء**»[3]: المراد أنَّهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ، أو المراد أنَّهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن.

قال أبو شامة[4]: وكان غرضُهم ألَّا يكتب إلَّا مِن عين ما كُتب بين يدي النبيّ ﷺ، لا من مجرد الحفظ. قال: ولذلك قال في آخر سورة التوبة: لم أجدها مع غيره. أي: لم أجدها مكتوبةً مع غيره؛ لأنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة.

قلت: أو المراد أنهما يشهدان على أنَّ ذلك ممّا عُرض على النبي ﷺ عام وفاته، كما يؤخذ مما تقدَّم آخر النوع السادس عشر.

وقد أخرج ابن أشته في «**المصاحف**» عن اللَّيث بن سعد قال: أوَّل مَن جمع القرآن أبو بكر، وكتبه زيد، وكان الناس يأتون زيد بنَ ثابت، فكان لا يكتب آية إلّا بشاهدَيْ عَدْل، وأنَّ آخر سورة براءة لم تُوجد إلَّا مع خزيمة بن ثابت، فقال: اكتبوها فإنَّ رسول الله ﷺ جعل شهادته بشهادة رجلين، فكتب. وإنَّ عمر أتى بآية الرَّجْم، فلم يكتبها، لأنه كان وحده.

وقال الحارث المحاسبيّ في كتاب «**فهم السنن**»[5]: كتابة القرآن ليست بمُحْدَثة، فإنَّه ﷺ كان يأمر بكتابته، ولكنه كان مفرَّقاً في الرقاع والأكتاف والعُسُب، فإنَّما أمر الصِّدِّيق بنسخها من مكانٍ إلى مكان مجتمعاً، وكان ذلك بمنزلة أوراقٍ وُجِدت في بيت رسول الله ﷺ، فيها القرآن منتشرٌ، فجمعها جامع، وربطها بخيط، حتى لا يضيع منها شيء.

قال: فإن قيل: كيف وقعت الثقة بأصحاب الرقاع وصدور الرجال؟ قيل: لأنهم كانوا يُبدون عن تأليف معجزٍ، ونظم معروف، قد شاهدوا تلاوته من النبيّ ﷺ عشرين سنة، فكان تَزويرُ ما ليس منه مأموناً، وإنما كان الخوف من ذهاب شيء من صحفِهِ.

---

(١) في «المصاحف» ص ١٢.
(٢) في «فتح الباري» في شرح حديث (٤٩٨٨).
(٣) «جمال القراء» ١/ ٣٠٢ ذكر تأليف القرآن.
(٤) في «المرشد الوجيز..» ص ٥٧.
(٥) قال محقق «البرهان»: لم نجد في كتب الحارث كتاب: «فهم السنن»، ولعله تصحف من «فهم القرآن» إذ سياق النقل عنه في القرآن، وهو مطبوع بعنوان: «رسالتا العقل وفهم القرآن» بتحقيق حسين القوتلي ١٩٧١م «البرهان» ١/ ٣٣٢.

وقد تقدّم في حديث زيد أنه جَمع القرآن من العُسُب واللِّخاف، وفي روايةٍ: الرقاع، وفي أخرى: وقِطَع الأديم، وفي أُخرى: والأكتاف، وفي أخرى: والأضلاع، وفي أُخرى: والأقتاب.

فالعُسب: جمع عسيب وهو جريد النخل، كانوا يكْشطون الخُوص [ورق النخل]، ويكتبون في الطرف العريض.

واللِّخاف: بكسر اللام وبخاء معجمة خفيفة، آخره فاء: جمع لَخْفة ـ بفتح اللام وسكون الخاء ـ وهي الحجارة الدقاق، وقال الخطابي: صفائح الحجارة.

والرِّقاع: جمعُ رقعة، وقد تكون من جلْد أو رَق أو كاغَد.

والأكتاف: جمع كَتِف، وهو العظم الذي للبعير أو الشاة، كانوا إذا جَفَّ كتبوا عليه.

والأقتاب: جمع قَتب، وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليُركَب عليه.

وفي «موطَّأ ابن وهب»: عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: جمع أبو بكر القرآن في قراطيس، وكان سأل زيد بن ثابت في ذلك فأبَى، حتى استعان بعمر، ففعل.

وفي مغازي موسى بن عُقبة: عن ابن شهاب قال: لمَّا أُصيب المسلمون باليمامة، فزع أبو بكر، وخاف أن يذهب من القرآن طائفة، فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم، حتى جُمِع على عهد أبي بكر في الورَق، فكان أبو بكر أوَّل من جمع القرآن في المصحف.

قال ابن حجر[1]: ووقع في رواية عمارة بن غزيّة: أنَّ زيد بن ثابت قال: فأمرني أبو بكر فكتبتُه في قِطَع الأديم والعُسب، فلما هلك أبو بكر وكان عمر، كتبتُ ذلك في صحيفة واحدة، فكانت عنده.

قال: والأوَّل أصحّ، إنما كان في الأديم والعُسب أولاً قبل أنْ يُجمع في عهد أبي بكر، ثم جمع في الصحف في عهد أبي بكر، كما دلت عليه الأخبار الصحيحة المترادفة.

قال الحاكم: والجمع الثالث هو ترتيب السور في زمن عثمان.

روى البخاري [٤٩٨٧] عن أنس: أَنَّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهلَ الشام في فتح فرْج أرمينية وأَذْربيجَان مع أهل العراق، فأفزع حذيفةَ اختلافُهم في القراءة، فقال لعثمان: أدرِك الأمَّةَ قبل أن يختلفوا اختلافَ اليهود والنصارى. فأرسل إلى حفْصَة: أَن أرسلي إلينا الصُّحفَ ننسَخُها في المصاحف، ثم نردُّها إليكِ. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبدَ الله بن الزبير وسعيدَ بن العاص وعبدَ الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخُوها في المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتُم أنتم وزيدُ بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنَّه إنَّما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، ردَّ عثمان الصحفَ إلى حفصةَ، وأرسل إلى كلِّ أُفق بمصحف ممَّا نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كلِّ صحيفة ومصحف أن يُحْرَقَ. قال زيد [البخاري: ٤٩٨٨]: فقدْت آيةً من الأحزاب حين نسخنا المُصْحَفَ، قد كنت أسمع

(١) في «فتح الباري» في شرح حديث (٤٩٨٨).

رسولَ الله ﷺ يقرأُ بها. فالتمسناها فوجدناها مع خزيمةَ بنِ ثابت الأنصاري: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]. فألحقناها في سورتها في المصحف. [وأحمد: ٢١٦٤٠].

قال ابن حجر(١): وكان ذلك في سنة خمس وعشرين. قال: وغفل بعض من أدركناه فزعم أنه كان في حدود سنة ثلاثين، ولم يذكر له مستَنداً، انتهى.

وأخرج ابن أشته من طريق أيوب عن أبي قلابة قال: حدَّثني رجل من بني عامر، يقال له: أنس بن مالك، قال: اختلفوا في القراءة على عهد عثمان حتى اقتتل الغلمان والمعلِّمون، فبلغ ذلك عثمانَ بن عفان، فقال: عندي تَكْذِبون به وتلحنون فيه! فَمَنْ نَأى عني كان أشدَّ تكذيباً، وأكثرَ لحناً. يا أصحاب محمد، اجتمعوا فاكتبوا للنَّاس إماماً. فاجتمَعوا فكتبوا، فكانوا إذا اختلفوا وتدارؤوا في آية قالوا: هذه أقرَأها رسولُ الله ﷺ فلاناً، فيرسل إليه وهو على رأس ثلاثٍ من المدينة، فيقال له: كيف أقرأَك رسول الله ﷺ آية كذا وكذا؟ فيقول: كذا وكذا، فيكتبونها، وقد تركوا لذلك مكاناً.

وأخرج ابنُ أبي داود(٢) من طريق محمد بن سيرين، عن كثير بن أفلح، قال: لما أراد عثمان أن يكتُبَ المصاحفَ، جَمَعَ له اثنَيْ عشر رجلاً من قريش والأنصار، فبعثوا إلى الرَّبْعة التي في بيت عمر، فجيء بها، وكان عثمان يتعاهدُهم، فكانوا إذا تدارؤوا في شيءٍ أخَّروه. قال محمد: فظننتُ أنما كانوا يؤخرونه لينظروا أحدثَهم عهداً بالعَرْضَة الأخيرة، فيكتبوه على قوله.

وأخرج ابن أبي داود(٣) بسند صحيح عن سُوَيد بن غَفَلة قال: قال عليّ: لا تقولوا في عثمان إلَّا خيراً، فوالله ما فعَل في المصاحف إلَّا عن ملأٍ منَّا، قال: ما تقُولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أنَّ بعضهم يقول: إن قراءتي خيرٌ من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفراً؟ قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يُجمعَ الناس على مصحفٍ واحد، فلا تكون فرقة ولا اختلاف. قلنا: نِعْم ما رأيتَ.

قال ابن التين وغيرُه: الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان: أن جمع أبي بكر: كان لخشيةِ أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حَمَلَتِه؛ لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمعه في صحائف مرتباً لآيات سُورِه على ما وقَّفهم عليه النبيّ ﷺ.

وجَمْعَ عثمان: كانَ لَمَّا كثر الاختلاف في وجوه القراءة، حتى قرؤوه بلغاتهم على اتِّساع اللغات، فأدَّى ذلك بعضَهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتَّباً لسُوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش، محتجّاً بأنَّه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسَّع قراءته بلغة غيرهم، رفعاً للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أنَّ الحاجة إلى ذلك قد انتهت، فاقتصر على لغة واحدة.

وقال القاضي أبو بكر في «**الانتصار**»(٤): لم يقصد عثمان قَصْدَ أبي بكر في جمع نفس القرآن بين

(١) في «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ١٠/ ١٥ (٤٩٨٨). (٢) في «المصاحف» ص ٣٠.
(٣) «المصاحف» ص ٣٣. (٤) «الانتصار» ١/ ٦٥.

لوحين، وإنَّما قَصَد جَمْعَهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبيّ ﷺ، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقديمَ فيه ولا تأخير، ولا تأويل أُثبِت مع تنزيل، ولا منسوخ تلاوته كتِب مع مثبَت رسمه ومفروض قراءته وحفظه؛ خشية دخول الفساد والشبهة على مَن يأتي بعد.

وقال الحارث المحاسبي: المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنَّما حمل عثمانُ الناسَ على القراءة بوجهٍ واحد على اختيارٍ وقع بينه وبين مَنْ شهده من المهاجرين والأنصار، لمَّا خشي الفتنةَ عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات، فأما قبل ذلك فقد كانت المصاحفُ بوجوهٍ من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي نزل بها القرآنُ، فأمَّا السابق إلى الجمع من الحملة فهو الصدِّيق، وقد قال عليٌّ: لو وُلِّيتُ لعملتُ بالمصاحف عَمَلَ عثمان بها. انتهى.

فائدة: اختُلف في عدَّة المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الآفاق، فالمشهور أنَّها خمسة.

وأخرج ابنُ أبي داود(١) من طريق حمزة الزَّيّات قال: أرسل عثمانُ أربعةَ مصاحفَ. قال ابن أبي داود: وسمعت أبا حاتم السِّجستاني يقول: كتب عثمان سبعةَ مصاحف، فأرسل إلى مكة، وإلى الشام، وإلى اليمن، وإلى البحرين، وإلى البصرة، وإلى الكوفة، وحَبَسَ بالمدينة واحداً.

فصل

الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفيّ، لا شبهة في ذلك.

أما الإجماع: فنقله غير واحد، منهم الزركشي في «**البرهان**»(٢) وأبو جعفر بنُ الزبير في «**مناسباته**» وعبارته: ترتيب الآيات في سورها واقعٌ بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين. انتهى.

وسيأتي من نصوص العلماء ما يدل عليه.

وأمَّا النصوص: **فمنها** حديث زيد السابق: كنا عند النبي ﷺ نؤلف القرآن من الرِّقاع.

ومنها: ما أخرجه أحمد [٤٩٩] وأبو داود [٧٨٦] والترمذي [٣٠٨٦] والنسائي [في «الكبرى»: ٨٠٠٧] وابن حبان [٤٣] والحاكم [(٢/ ٢٢١) وإسناده صحيح] عن ابن عباس قال: قلت لعثمان: ما حملَكم على أن عَمَدْتُم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين، فقرنتُم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ووضعتُموها في السَّبع الطِّوَال؟ فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السُّورُ ذواتُ العَدَدِ، فكان إذا نزل عليه الشيءُ دعا بعضَ من كان يكتُب، فيقول: «**ضَعُوا هؤلاء الآياتِ في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا**» وكانت الأنفال من أوائل ما نزل في المدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصَّتها شبيهةً بقصتها، فظننت أنها منها، فقُبض رسول الله ﷺ ولم يبيِّن لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنتُ بينهما، ولم أكتب بينهما سطر ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ووضعتُها في السبع الطُّوَل.

---

(١) «المصاحف» ص ٤٣.

(٢) «البرهان» ١/ ٣٤١ النوع ١٤.

ومنها: ما أخرجه أحمد [١٧٩١٨] بإسناد حسن، عن عثمان بن أبي العاص قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ، إذ شخص ببصره ثم صوَّبه، ثم قال: «**أتاني جبريل، فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضِعَ من هذه السورة**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: **٩٠**] إلى آخرها».

ومنها: ما أخرجه البخاريّ عن ابن الزُّبير قال: قلتُ لعثمان: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة: **٢٤٠**] قد نسختها الآية الأخرى، فلِمَ تكتبُها ولَمْ تدعها؟ قال: يابن أخي، لا أغيِّرُ شيئاً منه من مكانه.

ومنها: ما رواه مسلم [٤١٥٠] عن عمرَ قال: ما سألت النبيَّ ﷺ عن شيء أكثر مما سألته عن الكَلالة، حتى طَعنَ بإصبعِه في صَدْري، وقال: «**تكفيك آيةُ الصَّيف التي في آخر سورة النساء**».

ومنها: الأحاديث في خواتيم سورة البقرة [البخاري: ٥٠٠٩، ومسلم: ١٨٧٨، وأحمد: ١٧٠٩٦].

ومنها: ما رواه مسلم [١٨٨٣] عن أبي الدرداء مرفوعاً: «**من حفظ عشر آيات من أوَّل سورة الكهف عُصِم من الدَّجال...**»، وفي لفظ عنده: «**مَنْ قرأ العشر الأواخر من سورة الكهف**».

ومن النصوص الدَّالة على ذلك إجمالاً: ما ثبت من قراءته ﷺ لسورٍ عديدة:

كسورة البقرة وآل عمران والنِّساء في حديث حُذيفة.

والأعراف ـ في صحيح البخاري ـ أنه قرأها في المغرب. [البخاري: ٧٦٤، وأحمد: ٢١٦٤١].

و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾؛ روى النسائيّ [في «المجتبى»: ٩٧٢] أنه قرأها في الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أخذته سَعْلةٌ فركع.

والرُّوم: رَوَى الطَّبراني أنَّه قرأها في الصبح.

و﴿الم تنزيل﴾ و﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾، روى الشيخان: أنّه كان يقرؤهما في صبح الجمعة. [البخاري: ٨٩١، ومسلم: ٢٠٣٥، وأحمد: ١٠١٠٢].

و﴿قٓ﴾ في «**صحيح مسلم**» [٢٠١٤]: أنه كان يقرؤها في الخُطبة.

و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ في «**المستدرك**» [(٢/ ٤٧٣)] وغيره: أنه قرأها على الجن.

﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ في الصحيح: قرأها بمكة على الكفار وسَجَد في آخرها [البخاري: ١٠٦٧، ومسلم: ١٢٩٧، وأحمد: ٣٨٠٥].

و﴿ٱقْتَرَبَتِ﴾ عند مسلم [٢٠٦٠]: أنَّه كان يقرؤها مع ﴿قٓ﴾ في العيد.

و(الجمعة) و(المنافقون) في مسلم [٢٠٢٦]: أنه كان يقرأ بهما في صلاة الجمعة.

و(الصفّ) في «**المستدرك**» [(٢/ ٤٨٦)] عن عبد الله بن سَلَام أنَّه ﷺ قرأها عليهم حين أنزلتْ حتى ختمها.

وفي سُور شتى من المفصَّل تدلُّ قراءته ﷺ لها بمَشْهَدٍ من الصحابة: أن ترتيب آياتها توقيفيّ، وما كان الصحابة ليرتِّبوا ترتيباً سمعوا النبيَّ ﷺ يقرأ على خلافه، فبلغ ذلك مبلغَ المتواتر.

نعم يُشكل على ذلك: ما أخرجه ابن أبي داود في «**المصاحف**»[١] من طريق محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: أتى الحارثُ بنُ خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة، فقال: أشهد أني سمعتهما من رسول الله ﷺ ووعيتُهما. فقال عمر: وأنا أشهد، لقد سمعتُهما. ثم قال: لو كانت ثلاثَ آياتٍ لجعلتُها سورةً على حدة، فانظروا آخر سورة من القرآن، فألحقوها في آخرها.

قال ابن حجر: ظاهر هذا أنهم كانوا يؤلِّفون آيات السُّوَر باجتهادهم، وسائر الأخبار تدل على أنَّهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلّا بتوقيف.

قلت: يعارضه ما أخرجه ابن أبي داود[٢] أيضاً من طريق أبي العالية، عن أُبيّ بن كعب، أنهم جمعوا القرآن، فلمَّا انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢٧]. ظنوا أن هذا آخر ما أُنزِل، فقال أبيّ: إن رسول الله ﷺ أقرأني بعد هذا آيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ . . .﴾ [التوبة: ١٢٨ ـ ١٢٩] إلى آخر السورة.

وقال مكّي وغيره: ترتيب الآيات في السور بأمرٍ من النبي ﷺ، ولمَّا لم يأمر بذلك في أوَّل براءة تُركتْ بلا بسملة.

وقال القاضي أبو بكر في «**الانتصار**»[٣]: ترتيب الآيات أمرٌ واجب، وحُكْمٌ لازمٌ، فقد كان جبريل يقول: ضعوا آيةَ كذا في موضع كذا.

وقال أيضاً: الذي نذهب إليه أن جميع القرآن الذي أنزله الله، وأمر بإثبات رسمه، ولم ينسخه، ولا رفع تلاوته بعد نزوله هو هذا الذي بين الدُّفَّتين الذي حواه مصحف عثمان، وأنه لم ينقصْ منه شيء، ولا زيد فيه. وأن ترتيبه ونظمه ثابت على ما نظمه الله تعالى، ورتَّبه عليه رسولُه من آي السور، لم يقدَّم من ذلك مؤخَّر ولا أُخِّر مقدَّم. وأن الأُمَّة ضبطت عن النبيّ ﷺ ترتيب آي كلِّ سورة ومواضعها، وعرفت مواقعها، كما ضبطت عنه نفس القراءات وذات التلاوة. وأنه يمكن أن يكون الرسول ﷺ قد رتَّب سوره، وأن يكون قد وكَّل ذلك إلى الأُمَّة بعده، ولم يتولَّ ذلك بنفسه. قال: وهذا الثاني أقرب.

وأخرج عن ابن وهب قال: سمعتُ مالكاً يقول: إنَّما أُلِّف القرآن على ما كانوا يسمعون من النبيّ ﷺ.

وقال البغويّ في «**شرح السُّنَّة**»: الصحابة ﷺ جمعوا بين الدَّفتين القرآن الذي أنزله الله على رسوله، من غير أن زادوا أو نقصوا منه شيئاً، خوفَ ذهاب بعضه بذهاب حَفَظتِه، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ من غير أن قدَّموا شيئاً أو أخَّروا، أو وضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله ﷺ، وكان رسولُ الله ﷺ يلقِّن أصحابَه ويعلِّمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا، بتوقيف جبريل إيَّاه على ذلك، وإعلامِه عند نزول كل آية: أن هذه الآية تكتب عَقِب آية كذا

---

(١) «المصاحف» ص ٣٨.
(٢) في «المصاحف» ص ١٥.
(٣) «الانتصار» ١/ ٢٧٨.

في سورة كذا، فثبت أن سعيَ الصحابة كان في جمعه في موضع واحدٍ لا في ترتيبه، فإن القرآن مكتوبٌ في اللَّوح المحفوظ على هذا الترتيب، أنزله الله جملةً إلى السماء الدنيا، ثم كان ينزله مفرَّقاً عند الحاجة، وترتيب النزول غير ترتيب التلاوة.

وقال ابن الحَصَّار: ترتيب السُّور ووضع الآيات مواضعَها إنَّما كان بالوحي، كان رسول الله ﷺ يقول: «**ضعوا آية كذا في موضع كذا**»، وقد حصل اليقين من النَّقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله ﷺ، وممّا أجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصحف.

فصل

وأمَّا ترتيب السُّور: فهل هو توقيفي أيضاً، أو هو باجتهادٍ من الصحابة؟ خلافٌ.

فجمهور العلماء على الثاني؛ منهم مالك والقاضي أبو بكر في أحد قولَيْه.

قال ابن فارس: جمعُ القرآن على ضَرْبَيْنِ:

أحدهما: تأليف السُّور، كتقديم السَّبْع الطِّوَال وتعقيبها بالمئين، فهذا هو الذي تولَّته الصحابة.

وأما **الجمع الآخر**: وهو جمع الآيات في السور، فهو توقيفي تولَّاه النبيُّ ﷺ، كما أخبر به جبريلُ عن أمر ربه.

ومما استُدلَّ به لذلك اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور: فمنهم مَن رتَّبها على النزول، وهو مصحف عليّ، كان أوَّله: اقرأ، ثمَّ المدثر، ثم ن، ثمَّ المزمِّل، ثم تبّت، ثم التكوير، وهكذا إلى آخر المكي والمدنيّ. وكان أوَّل مصحف ابن مسعود البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران، على اختلاف شديد. وكذا مصحف أُبي وغيره.

وأخرج ابن أشته في «**المصاحف**» من طريق إسماعيل بن عياش، عن حبَّان بن يحيى، عن أبي محمد القرشيّ قال: أمرهم عثمان أن يتابعوا الطِّوَال، فجعلت سورة الأنفال وسورة التوبة في السّبع، ولم يفصل بينهما ببسم الله الرحمن الرحيم.

وذهب إلى الأوَّل جماعةٌ، منهم القاضي في أحدِ قولَيْهِ.

قال أبو بكر الأنباريّ: أنزل الله القرآن كلَّه إلى سماء الدنيا، ثمَّ فرَّقه في بضع وعشرين، فكانت السورة تنزل لأمرٍ يحدُثُ، والآية جواباً لمستخبر، ويوقِف جبريلُ النبيَّ ﷺ على موضع الآية والسورة، فاتِّساقُ السُّور كاتِّساق الآيات والحروف، كلُّه عن النبي ﷺ، فمن قدّم سورةً أو أخَّرها فقد أفسد نظم القرآن.

وقال الكَرْمانيّ في «**البرهان**»[(١)]: ترتيب السُّور هكذا هو عند الله في اللَّوح المحفوظ على هذا الترتيب، وعليه كان ﷺ يعرض على جبريل كلَّ سنة ما كان يجتمع عنده منه، وعرضه عليه في السَّنة

---

(١) «البرهان في متشابه القرآن» محمود بن حمزة الكرماني ص ١١٤ ـ ١١٥.

التي تُوفِّي فيها مرتين، وكان آخر الآيات نزولاً: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]. فأمره جبريل أن يضعها بين آيتي الرِّبا والدَّيْن.

وقال الطِّيبيّ: أُنزلَ القرآنُ أوّلاً جملةً واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثم نزل مفرّقاً على حَسَب المصالح، ثم أثبت في المصاحف على التأليف والنظم المثبَت في اللوح المحفوظ.

قال الزركشيّ في «البرهان»(١): والخلاف بين الفريقين لفظي، لأن القائل بالثاني يقول: إنَّه رَمَزَ إليهم بذلك، ليعلمهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته، ولهذا قال مالك: إنما أَلَّفوا القرآن على ما كانوا يسمعونه من النبيّ ﷺ. مع قوله بأنَّ ترتيب السُّور باجتهاد منهم، فآلَ الخلافُ إلى أنه: هل هو بتوقيف قوليّ أو بمجرد استنادٍ فعليّ، بحيث بَقِيَ لهم فيه مجال للنظر؟

وسبقه إلى ذلك أبو جعفر بن الزبير.

وقال البيهقيّ في «المدخل»: كان القرآن على عهد النبيّ ﷺ مرتَّباً سوره وآياته على هذا الترتيب، إلّا الأنفال وبراءة، لحديث عثمان السابق. ومال ابن عطية إلى: أنَّ كثيراً من السور كان قد عُلِم ترتيبها في حياته ﷺ، كالسَّبع الطِّوَال والحواميم والمفصَّل، وأن ما سوى ذلك يمكن أن يكون قد فُوِّض الأمر فيه إلى الأمة بعده.

وقال أبو جعفر بن الزبير: الآثار تشهد بأكثر مما نصَّ عليه ابن عطيّة، ويبقى منها قليل يمكن أن يجري فيه الخلافُ، كقوله ﷺ: «اقرؤوا الزَّهراوين: البقرة وآل عمران» رواه مسلم [١٨٧٤]. وكحديث سعيد بن خالد: قرأ ﷺ بالسَّبْع الطِّوَال في ركعة. رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، وفيه: أنه عليه الصلاة والسلام كان يجمع المفصَّل في ركعة.

وروى البخاريّ [٤٧٠٨]: عن ابن مسعود أنه قال في بني إسرائيل، والكهف، ومريم، وطه، والأنبياء: «إنَّهنّ من العِتاق الأُوَل، وهنَّ من تلادي». فذكرها نَسقاً كما استقرَّ ترتيبها.

وفي البخاريّ [٥٠١٧]: أنه ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه كلَّ ليلةٍ، جَمَعَ كفَّيه، ثم نفث فيهما، فقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوّذتين [وأحمد: ٢٤٨٥٣].

وقال أبو جعفر النحاس: المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ، لحديث واثلة: «أُعْطِيت مكان التوراة السبع الطِّوَال...» الحديثَ [إسناده حسن: أحمد: ١٦٩٨٢].

قال: فهذا الحديث يدلّ على أن تأليف القرآن مأخوذ عن النبيّ ﷺ، وأنه من ذلك الوقت، وإنما جمع في المصحف على شيء واحد، لأنه قد جاء هذا الحديث بلفظ رسول الله ﷺ على تأليف القرآن.

وقال ابنُ الحصَّار: ترتيب السور ووضْعُ الآيات مواضعَها إنما كان بالوحي.

وقال ابنُ حجر: ترتيب بعض السور على بعضها، أو معظمها، لا يمتنع أن يكون توقيفيًّا.

قال: وممَّا يدل على أنَّ ترتيبها توقيفي: ما أخرجه أحمد [١٦١٦٦] وأبو داود [١٣٩٣ وإسناده ضعيف]

(١) انظر في «البرهان» ١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

عن أوْس بن أبي أوس حذيفة الثقفيّ قال: كنتُ في الوفد الذين أسلموا من ثَقيف... الحديثَ، وفيه: فقال لنا رسولُ الله ﷺ: «طرأ عليّ حِزبي من القرآن فأردتُ ألّا أخرج حتى أقضيَه»، فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ، قلنا: كيف تحزِّبون القرآن؟ قالوا: نحزِّبه ثلاث سور، وخمسَ سور، وسبعَ سور، وتسع سور، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المفصَّل من ﴿قٓ﴾ حتى نختم.

قال: فهذا يدلُّ على أن ترتيب السُّور ـ على ما هو في المصحف الآن ـ كان على عهد رسول الله ﷺ.

قال: ويحتمل أَنَّ الذي كان مرتَّباً حينئذ حزبُ المفصَّل خاصةً، بخلاف ما عداه.

قلت: ومما يدلُّ على أنه توقيفيّ: كون الحواميم رتِّبت وِلاءً وكذا الطواسين، ولم ترتَّب المسبِّحات ولاءً، بل فُصِل بين سورها، وفُصِل بين طسم الشعراء، وطسم القصص بطس، مع أنه أقصر منهما، ولو كان هذا الترتيب اجتهاديًّا لذكرت المسبِّحات وِلاءً، وأُخِّرت طس عن القصص.

والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي، وهو: أن جميع السور ترتيبها توقيفيّ إلاَّ براءة والأنفال. ولا ينبغي أن يُسْتَدَلَّ بقراءته ﷺ سوَراً وِلاءً على أن ترتيبها كذلك، وحينئذ فلا يَرِدُ حديثُ قراءته النِّساءَ قبل آل عمران[1]، لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب، فلعلّه فعل ذلك لبيان الجواز.

وأخرج ابنُ أشته في كتاب «**المصاحف**» من طريق ابن وهب، عن سليمان بن بلال قال: سمعتُ ربيعة يسأل: لِمَ قُدِّمت البقرة وآل عمران، وقد نزل قبلهما بضعٌ وثمانون سورةً بمكة، وإنَّما أُنزلتا بالمدينة؟ فقال: قُدِّمتا، وأُلِّف القرآن على علمٍ ممَّن ألَّفه به ومَن كان معه فيه، واجتماعهم على علمهم بذلك، فهذا ممَّا يُنتهى إليه، ولا يُسْأَل عنه.

خاتمة

السَّبع الطِّوَال: أولها البقرة وآخرها براءة. كذا قال جماعة، لكن أخرج الحاكم [(٢/ ٣٥٥)] والنَّسائيّ وغيرُهما عن ابن عباس قال: السّبع الطِّوَال: البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف. **قال الراوي**: وذَكَرَ السابعة فنسيتُها. وفي رواية صحيحة عن ابن أبي حاتم وغيره عن سعيد بن جبير: أنَّها يونس. وتقدم عن ابن عباس مثلُه في النوع الأوَّل. وفي رواية عند الحاكم: أنَّها الكهف.

والمئون: ما وَلِيَها، سميت بذلك؛ لأن كل سورة منها تزيد على مئة آية أو تقاربها.

والمثاني: ما وَلِي المئين، لأنَّها ثَنَتْها، أي: كانت بعدها، فهي لها ثوانٍ والمئون لها أوائل.

وقال الفرَّاء: هي السورة التي آيُها أقلّ من مئة، لأنها تُثَنَّى أكثر ممَّا يثنَّى الطِّوَال والمئون. وقيل: لتثنية الأمثال فيها بالعِبَر والخبر. حكاه النَّكزاويّ.

وقال في «**جمال القرَّاء**»[2]: هي السور التي ثُنيتْ فيها القصصُ، وقد تُطلق على القرآن كلِّه، وعلى الفاتحة كما تقدَّم.

---

(١) الذي رواه أحمد (٢٣٢٦١)، ومسلم (١٨١٤).
(٢) «جمال القراء» ١/ ١٨٦.

والمفصَّل: ما وَلِيَ المثاني من قصار السور، سمِّي بذلك لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة. وقيل: لقلَّة المنسوخ منه، ولهذا يسمَّى بالمحكَم أيضاً، كما روى البخاريّ [٥٠٣٥] عن سعيد بن جبير قال: إنَّ الذي تدعونه المفصَّل هو المحكَم [وأحمد: ٣١٢٥]. وآخره سورة الناس بلا نزاع.

واختلف في أَوَّله على اثني عشر قولاً:

أحدها: ق، لحديث أوس السابق قريباً.

الثاني: الحُجُرات، وصحَّحه النَّوويّ.

الثالث: القتال، عَزاه الماورديّ للأكثرين.

الرابع: الجاثية، حكاه القاضي عياض.

الخامس: الصافَّات.

السادس: الصَّف.

السابع: تبارك، حكى الثلاثةَ ابنُ أبي الصَّيف اليمنيّ(١) في نكته على «**التنبيه**».

الثامن: الفتح، حكاه الكمال الذِّماري في شرح «**التنبيه**».

التاسع: الرحمن، حكاه ابن السِّيد في أماليه على «**الموطأ**».

العاشر: الإنسان.

الحادي عشر: سبِّح، حكاه ابن الفِرْكاح(٢) في تعليقه عن المرزوقي.

الثاني عشر: الضحى، حكاه الخطَّابي ووجهُه: بأن القارئ يفصل بين هذه السور بالتكبير.

وعبارة الراغب في «**مفرداته**»(٣): المفصَّلُ من القرآن: السُّبُع الأخير.

فائدة:

للمفصل: طِوالٌ وأوساط وقصارٌ، قال ابن معن: فطِواله إلى عَمَّ، وأوساطه منها إلى الضحى، ومنها إلى آخر القرآن قِصاره. هذا أقرب ما قيل فيه.

تنبيه:

أخرج ابن أبي داود في كتاب «**المصاحف**»(٤) عن نافع، عن ابن عمر، أنه ذُكِر عنده المفصَّل، فقال: وأيُّ القرآن ليس بمفصَّل؟ ولكن قولوا: قصار السُّور وصغار السُّور.

وقد استُدلَّ بهذا على جواز أن يقال: سورة قصيرة أو صغيرة. وقد كره ذلك جماعة، منهم أبو العالية، ورخّص فيه آخرون. ذكره ابن أبي داود.

---

(١) اليَمَني: محمد بن إسماعيل، فقيه شافعي يمني، له علم بالحديث (ت: ٦٠٩ هـ). «طبقات الشافعية» ٥/ ١٩.

(٢) ابن الفِرْكاح: عبد الرحمن بن إبراهيم، فقيه أهل الشام، إمامٌ مدقق نظار، تفقه على شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام (ت: ٦٩٠ هـ). «طبقات الشافعية» ٥/ ٦٠.

(٣) «مفردات ألفاظ القرآن» مادة: فصل.

(٤) «المصاحف» ص ١٧٣.

وأخرج عن ابن سيرين وأبي العالية قالا: لا تقلْ: سورة خفيفة؛ فإنَّه تعالى يقول: ﴿سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، ولكن: سورة يسيرة.

فائدة: في ترتيب مصحفَي أُبيّ وابن مسعود

قال ابن أشته في كتاب «**المصاحف**»: أنبأنا محمد بن يعقوب، حدثنا أبو داود، حدثنا أبو جعفر الكوفيّ قال:

هذا تأليف مصحف أُبيّ: الحمد، ثمّ البقرة، ثمَّ النِّساء، ثم آل عمران، ثمَّ الأنعام، ثمَّ الأعراف، ثمَّ المائدة، ثمَّ يونس، ثمّ الأنفال، ثمَّ براءة، ثمَّ هود، ثمّ مريم، ثمّ الشعراء، ثمَّ الحج، ثم يوسف، ثمَّ الكهف، ثمَّ النحل، ثمَّ الأحزاب، ثمَّ بني إسرائيل، ثمَّ الزمر أوّلها حم، ثم طه، ثم الأنبياء، ثم النور، ثم المؤمنون، ثم سبأ، ثم العنكبوت، ثم المؤمن، ثم الرعد، ثمَّ القصص، ثم النمل، ثمَّ الصافات، ثمّ ص، ثمَّ يس، ثمَّ الحِجر، ثمَّ حم عسق، ثمَّ الروم، ثمَّ الحديد، ثمَّ الفتح، ثمَّ القتال، ثمَّ الظِّهار، ثمَّ ﴿تَبَارَكَ﴾ الملك، ثمَّ السجدة، ثمَّ ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾، ثمَّ الأحقاف، ثمَّ ق، ثمَّ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، ثمَّ الواقعة، ثمَّ الجنّ، ثمَّ النجم، ثمَّ ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾، ثمَّ المزمّل، ثمَّ المدَّثر، ثمَّ ﴿ٱقْتَرَبَتِ﴾، ثمَّ حم الدخان، ثمَّ لقمان، ثمَّ حم الجاثية، ثمَّ الطور، ثمَّ الذاريات، ثمَّ ن، ثمَّ الحاقة، ثمَّ الحشر، ثمَّ الممتحنة، ثمَّ المرسلات، ثمَّ ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، ثمَّ ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، ثمَّ ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، ثمَّ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾، ثمَّ النازعات، ثمَّ التغابن، ثمَّ عبس، ثمَّ المطففين، ثمَّ ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، ثمَّ ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾، ثمّ ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، ثمَّ الحجرات، ثمَّ المنافقون، ثمّ الجمعة، ثمَّ ﴿لِمَ تُحَرِّمُ﴾، ثمَّ الفجر، ثمَّ ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾، ثمّ ﴿وَٱلَّيْلِ﴾، ثمَّ ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾، ثمَّ ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، ثمّ ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾، ثمَّ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾، ثمّ الغاشية، ثمَّ الصَّف، ثمَّ سورة أهل الكتاب وهي ﴿لَمْ يَكُنِ﴾، ثم الضُّحى، ثمَّ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ثمَّ القارعة، ثمّ التكاثر، ثمّ العصر، ثمَّ سورة الخلع، ثمَّ سورة الحفْد، ثمَّ ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾، ثمَّ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾، ثمَّ العاديات، ثمّ الفيل، ثمَّ ﴿لِإِيلَٰفِ﴾، ثمَّ ﴿أَرَءَيْتَ﴾، ثمَّ ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾، ثمَّ القدْر، ثمَّ الكافرون، ثمَّ ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، ثمَّ ﴿تَبَّتْ﴾، ثمَّ الصّمد، ثمَّ الفلق، ثمَّ النَّاس.

قال ابنُ أشته أيضاً: وأخبرنا أبو الحسن ابن نافع، أنَّ أبا جعفر محمد بن عمرو بن موسى حدَّثهم قال: حدَّثنا محمد بن إسماعيل بن سالم، حدَّثنا عليّ بن مِهْران الطائيّ، حدَّثنا جرير بن عبد الحميد، قال: تأليف مصحف عبد الله بن مسعود.

الطِّوَال: البقرة، والنساء، وآل عمران، والأعراف، والأنعام، والمائدة، ويونس.

والمئين: براءة، والنحل، وهود، ويوسف، والكهف، وبني إسرائيل، والأنبياء، وطه، والمؤمنون، والشعراء، والصافات.

والمثاني: الأحزاب، والحجّ، والقصص، وطس النَّمل، والنُّور، والأنفال، ومريم،

والعنكبوت، والرُّوم، ويس، والفرقان، والحجر، والرعد، وسبأ، والملائكة، وإبراهيم، وص، و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، ولقمان، والزُّمر، والحواميم: حم المؤمن، والزخرف، والسجدة، وحم عسق، والأحقاف، والجاثية، والدخان، و﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾، والحشر، وتنزيل السجدة، والطلاق، ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾، والحجرات، وتبارك، والتغابن، و﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾، والجمعة، والصف، و﴿قُلْ أُوحِىَ﴾، و﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا﴾، والمجادلة، والممتحنة، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾.

والمفصَّل: الرحمن، والنجم، والطور، والذاريات، و﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾، والواقعة، والنازعات، و﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾، والمدَّثر، والمزمل، والمطففين، وعبس، و﴿هَلْ أَتَىٰ﴾، والمرسلات، والقيامة، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، و﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾، والغاشية، و﴿سَبِّحِ﴾، والليل، والفجر، والبروج، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، و﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، والبلد، والضُّحى، والطارق، والعاديات، وأرأيت، والقارعة، و﴿لَمْ يَكُنِ﴾، ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، والتِّين، و﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾، و﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾، و﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾، و﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾، و﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، و﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾، والعصر، و﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، والكوثر، و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وتبَّت، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾.

وليس فيه الحمد، ولا المعوّذتان.

  

النوع التاسع عشر

في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه

أمّا سُوَره: فمئة وأربعَ عَشرةَ سورةً بإجماع مَنْ يُعتدُّ به، وقيل: وثلاثَ عَشرةَ، بجعل الأنفال وبراءة سورةً واحدة.

أخرج أبو الشيخ عن أبي رَوْق قال: الأنفال وبراءة سورة واحدة.

وأخرج عن أبي رَجَاء قال: سألت الحسن عن الأنفال وبراءة: سورتان أم سورة؟ قال: سورتان. ونُقِل مثل قول أبي رَوْق عن مجاهد، وأخرجه ابنُ أبي حاتم عن سفيان.

وأخرج ابن أشته عن ابن لَهِيعة، قال: يقولون: إنَّ براءة مِن ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾، وإنَّما لم تكتب في براءة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؛ لأنها من ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾. وشُبهتهُم اشتباهُ الطرفين وعدم البسملة. ويردُّه تسميةُ النبيِّ ﷺ كلًّا منهما.

ونقل صاحب «**الإقناع**»: أنَّ البسملة ثابتة لبراءة في مصحف ابن مسعود، قال: ولا يؤخذ بهذا.

قال القشيريُّ: الصحيح أنَّ التسمية لم تكن فيها، لأنَّ جبريل عليه السلام لم ينزل بها فيها.

وفي «**المستدرك**» [(٢/ ٣٣٠)]: عن ابن عباس قال: سألت عليّ بن أبي طالب: لِمَ لَمْ تكتب في براءة: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؟ قال: لأنَّها أمان، وبراءة نزلتْ بالسيف.

وعن مالك: أنَّ أَوّلها لما سقط سقط معه البسملة؛ فقد ثبت أنَّها كانت تعدل البقرة لِطُولها.

وفي مصحف ابن مسعود: مئة واثنتا عشرة سورة ـ لأنه لم يكتب المعَوّذتيْن. وفي مصحف أُبَيّ ست عشرة ـ لأنه كتب في آخره سورتي الحَفْد والخلْع.

أَخرج أبو عُبيد عن ابن سيرين قال: كتب أُبي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوّذتين، و: اللهم إنَّا نستعينك..، و: اللَّهم إياك نعبد..، وتركَهُنَّ ابن مسعود، وكتب عثمان منهنَّ فاتحة الكتاب والمعوّذتين.

وأخرج الطبراني في «**الدعاء**» [٧٥٠] من طريق عبّاد بن يعقوب الأسديّ، عن يحيى بن يعلى الأسلميّ، عن ابن لَهيعة، عن ابن هُبيرة، عن عبد الله بن زُرير الغافقيّ قال: قال لي عبد الملك بن مروان: لقد علمتُ ما حَمَلك على حبّ أبي تراب [هو كنية علي بن أبي طالب، انظر البخاري: ٤٤١، ومسلم: ٦٢٢٩] إلَّا أنَّك أعرابيّ جافٍ، فقلت: والله لقد جمعتُ القرآن من قبل أن يجتمع أبواك، ولقد علَّمني منه عليّ ابن أبي طالب سورتيْنِ علَّمهما إياه رسولُ الله ﷺ، ما علمتَهما أنت ولا أبوك: اللهمَّ إنا نستعينك ونستغفرك، ونُثني عليك ولا نكفرك، ونخلع ونترك مَنْ يفجُرك. اللهمَّ إيَّاك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفِد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك، إنَّ عذابك بالكفار ملحق.

وأخرج البيهقي [في «السنن» (٢/ ٢١٠)]: من طريق سفيان الثوريّ، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن عُبيد بن عُمير: أنَّ عمر بن الخطاب قَنَتَ بعد الركوع، فقال: بسم الله الرحمن الرحيم، اللهمَّ إنا نستعينُك ونستغفرُك، ونُثني عليك ولا نكفرُك، ونخلع ونترُك من يفجُرك. بسم الله الرحمن الرحيم، اللهمَّ إيَّاك نعبد، ولك نصلِّي ونسجد، وإليك نسعى ونحفِد، نرجو رحمتك، ونخشى نِقْمتَك، إن عذابك بالكافرين ملحِق.

قال ابن جُريج: حكمة البسملة أنَّهما سورتان في مصحف بعض الصحابة.

وأخرج محمد بن نصر المروزيّ في كتاب «**الصلاة**» عن أُبيّ بن كعب أنه كان يقنتُ بالسورتين، فذكرهما، وأنَّه كان يكتبهما في مصحفه.

وقال ابن الضُّرَيس[١]: أنبأنا أحمد بن جميل المروزيّ، عن عبد الله بن المبارك، أنبأنا الأجْلَح، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أبيه قال: في مصحف ابن عباس قراءة أُبيٍّ وأبي موسى: بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونُثني عليك الخَيْرَ ولا نكفرك، ونخلع ونترك مَن يفجرك. وفيه: اللهم إيَّاك نعبدُ، ولك نصلي ونسجد، وإليكَ نسعَى ونحفِد، نخشى عذابَكَ، ونرجو رحمتَك، إنَّ عذابك بالكفار ملحِق.

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ٨٦٠] بسند صحيح عن أبي إسحاق قال: أمَّنا أُميَّة بنُ عبد الله بن خالد بن أَسِيد بخراسان، فقرأ بهاتين السورتين: إنا نستعينك ونستغفرك.

وأخرج البيهقي [في «السنن» (٢/ ٢١٠)]، وأبو داود في «**المراسيل**» [٨٩]: عن خالد بن أبي عِمْران: أنَّ جبريل نزل بذلك على النبي ﷺ وهو في الصَّلاة مع قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ . . .﴾ الآية [آل عمران: ١٢٨] لمَّا قَنَت يدعو على مُضر.

تنبيه: كذا نقل جماعة عن مصحف أُبَيّ أنه ستَّ عشرة سورة، والصواب أنه خمسَ عشرة، فإنَّ سورة الفيل وسورة لإيلاف قريش فيه سورة واحدة، ونقل ذلك السخاويّ في «**جمال القراء**»[٢] عن جعفر الصادق وأبي نَهيك أيضاً.

قلت: ويردّه ما أخرجه الحاكم [(٢/ ٥٣٦)] والطَّبراني [في «الكبير» ٢٤/ (٩٩٤)] من حديث أُمِّ هانئ: أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «**فضَّل الله قريشاً بسبع..**» الحديثَ، وفيه: «**وإن الله أنزل فيهم سورة من القرآن لم يذكر فيها معهم غيرَهم**: **لإيلاف قريش**».

وفي «**كامل**» الهذليّ عن بعضهم أنه قال: الضحى وألم نشرح سورة واحدة، نقله الإمام الرازيّ في «**تفسيره**» عن طاوس وعُمر بن عبد العزيز وغيره من المفسرين.

فائدة: قيل: الحكمة في تسوير القرآن سُوَراً تحقيقُ كون السورة بمجرَّدها معجزة وآية من آيات الله، والإشارة إلى أن كلَّ سورةٍ نَمَطٌ مستقلٌّ: فسورة يوسف تترجم عن قصته، وسورة براءة تترجم

(١) في «فضائل القرآن» ص ١٥٨ رقم (٣٣٦).
(٢) «جمال القراء» ١/ ٢٠٢.

عن أحوال المنافقين وأسرارهم، إلى غير ذلك. وسُوِّرت السّور طِوالاً وأوساطاً وقِصَاراً؛ تنبيهاً على أن الطُّوَل ليس من شرط الإعجاز، فهذه سورة الكوثر، ثلاث آيات، وهي معجزة إعجازَ سورة البقرة، ثم ظَهَرت لذلك حكمة في التعليم وتدريج الأطفال من السُّور القِصَار إلى ما فوقها؛ تيسيراً من الله على عباده لحفظ كتابه.

قال الزركشيّ في «البرهان»[(١)]: فإن قلتَ: فهلّا كانت الكتب السالفة كذلك؟

قلت: لوجهين، أحدهما: أنَّها لم تكن معجزات من جهة النظم والتَّرتيب. والآخر: أنَّها لم تُيَسَّر للحفظ. لكن ذكر الزمخشريّ ما يخالفه، فقال في «الكشاف»:

الفائدة في تفصيل القرآن وتقطيعه سوراً كثيرة، وكذلك أنزل الله التوراة والإنجيل والزَّبور، وما أوحاه إلى أنبيائه مسوَّرة، وبوَّب المصنِّفون في كتبهم أبواباً موشَّحة الصدورِ بالتراجم:

منها: أَنَّ الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف كان أحسن وأفخَمَ من أن يكون باباً واحداً.

ومنها: أنَّ القارئ إذا ختم سورة أو باباً من الكتاب ثم أخذ في آخر، كان أنشَط له وأَبعثَ على التحصيل منه لو استمرَّ على الكتاب بطوله، ومثله المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخاً نفَّس ذلك منه، ونشط للسير، ومن ثَمَّ جُزِّئ القرآن أجزاءً وأخماساً.

ومنها: أن الحافظ إذا حذق السُّورة اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفةً مستقلة بنفسها، فيعظُم عنده ما حَفِظه. ومنه حديث أنس: كان الرَّجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدَّ فينا. [إسناده صحيح: أحمد: ١٢٢١٥].

ومن ثَمّ كانت القراءة في الصلاة بسورةٍ أفضلَ.

ومنها: أن التفصيل بسبب تلاحُق الأشكال والنظائر وملاءمة بعضها لبعض، وبذلك تتلاحظ المعاني والنظم. إلى غير ذلك من الفوائد. انتهى.

وما ذكره الزَّمخشريُّ من تسوير سائر الكتب هو الصحيح أو الصواب، فقد أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة قال: كنَّا نتحدَّث أن الزَّبور مئة وخمسون سورةً، كلها مواعظ وثناء، ليس فيه حلال ولا حرام ولا فرائضُ، ولا حدودٌ، وذكروا: أن في الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال.

فصل في عدّ الآي

أفرده جماعة من القرَّاء بالتصنيف.

قال الجَعْبَريّ: حدّ الآية قرآن مركَّب من جُمَل ولو تقديراً، ذُو مبدأ أو مقطع، مندرج في سورة، وأصلها العلامة، ومنه: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٤٨]؛ لأنها علامة للفضل والصدق أو الجماعة؛ لأنها جماعةُ كلمةٍ.

وقال غيره: الآية طائفة من القرآن، منقطعة عمَّا قبلها وما بعدَها.

---

(١) «البرهان» ١/ ٣٦٢.

وقيل: هي الواحدة من المعدودات في السُّور، سميت به؛ لأنها علامة على صدق مَنْ أتى بها، وعلى عجز المتحدَّى بها.

وقيل: لأنها علامة على انقطاع ما قبلها من الكلام وانقطاعه ممَّا بعدها.

قال الواحديّ: وبعض أصحابنا يجوِّز على هذا القول تسميةَ أقلَّ من الآية آيةً، لولا أن التوقيفَ ورد بما هي عليه الآن.

وقال أبو عَمرو الدانيّ: لا أعلم كلمةً هي وحدَها آية إلَّا قوله: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤].

وقال غيره: بل فيه غيرها، مثل: ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، و﴿وَٱلْعَصْرِ﴾، وكذا فَواتح السور عند مَن عدَّها.

قال بعضهم: الصحيح أنَّ الآية إنما تُعلم بتوقيف من الشارع كمعرفة السورة. قال: فالآية طائفة من حروف القرآن عُلِم بالتوقيف انقطاعها؛ يعني: عن الكلام الذي بعدها في أوّل القرآن، وعن الكلام الذي قبلها في آخر القرآن، وعمّا قبلها وما بعدها في غيرهما، غير مشتمل على مثل ذلك. قال: وبهذا القيد خرجت السورة.

وقال الزمخشريّ: الآيات عِلْمٌ توقيفيّ لا مجال للقياس فيه، ولذلك عدُّوا ﴿الٓمٓ﴾ آيةً حيث وقعتْ، و﴿الٓمٓصٓ﴾، ولم يعدُّوا ﴿الٓمٓرٓ﴾ و﴿الٓر﴾، وعدُّوا ﴿حمٓ﴾ آيةً في سورها، و﴿طه﴾ و﴿يسٓ﴾، ولم يعدُّوا ﴿طسٓ﴾.

قلت: ومما يدلُّ على أنه توقيفيّ: ما أخرجه أحمد في «مسنده» من طريق عاصم بن أبي النَّجُود، عن زِرّ، عن ابن مسعود قال: أقرأني رسولُ الله ﷺ سورةً من الثلاثين، من آل حم، قال: يعني الأحقاف. وقال: كانت السورة إذا كانت أكثرَ من ثلاثين آيةً سُمِّيت الثلاثين... الحديثَ [إسناده حسن: أحمد: ٣٩٨١].

وقال ابن العربي[١]: ذكر النبيُّ ﷺ أنَّ الفاتحة سبع آيات، وسورةَ الملك ثلاثون آية. وصحّ أنَّه قرأ العشرَ الآياتِ الخواتيمَ من سورة آل عمران.

قال: وتعديد الآي من معضلات القرآن، ومن آياته طويلٌ وقصير، ومنه ما ينقطع، ومنه ما ينتهي إلى تمام الكلام، ومنه ما يكون في أثنائه.

وقال غيره: سبب اختلاف السلف في عدد الآي: أنَّ النبيّ ﷺ كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، فإذا عُلم محلُّها وصل للتمام، فيحسب السامع حينئذ أنَّها ليست فاصلة.

وقد أخرج ابن الضُّرَيس[٢] من طريق عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن ابن عباس قال: جميع آي القرآن ستة آلاف وستمئة وست عشرة آية، وجميع حروف القرآن: ثلاثمئة ألف حرف، وثلاثة وعشرون ألف حرف، وستمئة حرف، وواحد وسبعون حرفاً.

---

(١) انظر «أحكام القرآن» ١/ ١٠ سورة الفاتحة: ٤ ـ ٥.

(٢) في «فضائل القرآن» ص ٣٥ رقم (١٧).

قال الدَّاني[١]: أجمعوا على أنَّ عدد آيات القرآن ستة آلاف آية، ثم اختلفوا فيما زاد على ذلك، فمنهم مَن لم يزدْ، ومنهم مَن قال: ومئتا آية وأربع آيات، وقيل: وأربع عشرة، وقيل: وتسع عشرة، وقيل: وخمس وعشرون، وقيل: وست وثلاثون.

قلت: أخرج الديلميّ في «**مسند الفردوس**» [٢٨٨٧] من طريق الفيض بن وثيق، عن فرات بن سليمان، عن ميمون بن مهْران، عن ابن عباس مرفوعاً: «**دَرَجُ الجنة على قدر آيِ القرآن، بكلِّ آية درجة، فتلك ستة آلاف آية ومئتا آية وست عشرة آية، بين كلِّ درجتين مقدار ما بين السماء والأرض**».

الفيض: قال فيه ابن معين: كذاب خبيث!

وفي «**الشُّعب**» للبيهقي [١٩٩٨] من حديث عائشة مرفوعاً: «**عدد دَرج الجنة عدد آي القرآن، فَمَنْ دخل الجنة من أهل القرآن فليس فوقه درجة**». قال الحاكم: إسناده صحيح، لكنه شاذّ، وأخرجه الآجريّ في «**حملة القرآن**»[٢] من وجه آخر عنها موقوفاً.

قال أبو عبد الله الموصلّي في شرح قصيدته «ذات الرَّشد في العدد»: اختَلف في عدّ الآي أَهْلُ المدينة ومكَّة والشام والبصرة والكوفة.

ولأهل المدينة عددان: عدد أَوَّل، وهو عدد أبي جعفر يزيد بن القعْقاع وشيبة بن نَصاح. وعدد آخر، وهو عدد إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاريّ.

وأمَّا عدد أهل مكة فهو مرويّ عن عبد الله بن كثير، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أُبي بن كعب.

وأمَّا عدد أهل الشام: فرواه هارون بن موسى الأخفش وغيره، عن عبد الله بن ذكْوان وأحمد بن يزيد الحُلوانيّ وغيره، عن هشام بن عمَّار. ورواه ابنُ ذكوان وهشام، عن أَيّوب بن تميم القارئ، عن يحيى بن الحارث الذّماريّ. قال: هذا العدد الذي نَعُدُّه عدد أهل الشام ممَّا رواه المشيخة لنا عن الصحابة، ورواه عبد الله بن عامر اليَحصبيّ لنا وغيره، عن أبي الدرداء.

وأمَّا عدد أهل البصرة: فمداره على عاصم بن العجاج الجحدريّ.

وأما عدد أهل الكوفة: فهو المضاف إلى حمزة بن حبيب الزيات، وأبي الحسن الكسائي، وخلف بن هشام، قال حمزة: أخبرنا بهذا العدد ابنُ أبي ليلَى، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيّ، عن عليّ بن أبي طالب.

قال الموصلّي: ثم سُور القرآن على ثلاثة أقسام: قسم لم يُختلف فيه، لا في إجمال ولا في تفصيل، وقسم اختُلف فيه تفصيلاً لا إجمالاً، وقسم اختُلف فيه إجمالاً وتفصيلاً.

فالأوَّل: أربعون سورة: (يوسف) مئة وإحدى عشرة، (الحجر) تسع وتسعون، (النحل) مئة وثمانية

(١) الداني: عثمان بن سعيد القرطبي، الإمام العلَم في القراءات (ت: ٤٤٤ هـ). «معرفة القراء الكبار» ١/ ٣٤٥.
(٢) «أخلاق حملة القرآن» ص ١٦ رقم (١٠).

وعشرون، (الفرقان) سبع وسبعون، (الأحزاب) ثلاث وسبعون، (الفتح) تسع وعشرون، (الحجرات) و(التغابن) ثمان عشرة. (ق) خمس وأربعون، (الذاريات) ستون، (القمر) خمس وخمسون، (الحشر) أربع وعشرون، (الممتحنة) ثلاث عشرة، (الصف) أربع عشرة، (الجمعة) و(المنافقون) و(الضحى) و(العاديات) إحدى عشرة، (التحريم) اثنتا عشرة، (ن) اثنتان وخمسون، (الإنسان) إحدى وثلاثون، (المرسلات) خمسون، (التكوير) تسع وعشرون، (الانفطار) و(سبح) تسع عشرة، (التطفيف) ست وثلاثون، (البروج) اثنتان وعشرون، (الغاشية) ست وعشرون، (البلد) عشرون، (الليل) إحدى وعشرون، (ألم نشرح) و(التين) و(ألهاكم) ثمان، (الهمزة) تسع، (الفيل) و(الفلق) و(تبت) خمس، (الكافرون) ستّ، (الكوثر) و(النصر) ثلاث.

والقسم الثاني: أربع سور: (القصص) ثمان وثمانون، عدَّ أهل الكوفة: ﴿طسٓمٓ﴾، والباقون بدلها: ﴿أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ﴾ [القصص: ٢٣].

(العنكبوت) تسع وستون، عدَّ أهل الكوفة: ﴿الٓمٓ﴾، والبصرة بدلها: ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۚ﴾ [٦٥]، والشام: ﴿وَتَقۡطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ﴾ [٢٩].

(الجن) ثمان وعشرون، عدَّ المكي: ﴿لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ﴾ [٢٢]، والباقون بدلها: ﴿وَلَنۡ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدًا﴾ [٢٢].

(العصر) ثلاث، عدّ المدني الأخير: ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ﴾ [٣] دون ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾ وعكس الباقون.

والقسم الثالث: سبعون سورة:

(الفاتحة) الجمهور سبع، فعدَّ الكوفيّ والمكيّ البسملة دون ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ وعكس الباقون. وقال الحسن: ثمان، فعدَّهما، وبعضهم ست فلم يعدّهما، وآخر تسع فعدّهما و﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾.

ويقوّي الأولَ: ما أخرجه أحمد [٢٦٥٨٣] وأبو داود [٤٠٠١] والترمذي [٢٩٢٧] وابن خُزيمة، والحاكم [(٢/ ٢٣١)] والدَّارقطني [في «السنن» (١/ ٣١٢) وهو صحيح لغيره] وغيرهم: عن أُمّ سلمَة: أنَّ النبيّ ﷺ كان يقرأُ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، قطّعها آيةً آيةً، وعدَّها عدَّ الأعراب، وعدّ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آيةً، ولم يعدّ ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾.

وأخرج الدارقطني [في «السنن» (١/ ٣١٣)] بسند صحيح عن عبدِ خيرٍ، قال: سئل عليٌّ عن السَّبْع المثاني، فقال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، فقيل له: إنَّما هي ستّ آيات، فقال: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آية.

(البقرة): مئتان وثمانون وخمس، وقيل: ستّ، وقيل: سبع.

(آل عمران): مئتان، وقيل: إلَّا آية.

(النساء): مئة وسبعون وخمس، وقيل: ستّ، وقيل: سبع.

(المائدة): مئة وعشرون، وقيل: واثنتان، وقيل: وثلاث.

(الأنعام): مئة وستون وخمس، وقيل: ست، وقيل: سبع.

(الأعراف): مئتان وخمس، وقيل: ستّ.

(الأنفال): سبعون وخمس، وقيل: ست، وقيل: سبع.

(براءة): مئة وثلاثون، وقيل: إلَّا آية.

(يونس): مئة وعشر، وقيل: إلَّا آية.

(هود): مئة وإحدى وعشرون، وقيل: اثنتان، وقيل: ثلاث.

(الرعد): أربعون وثلاث، وقيل: أربع، وقيل: سبع.

(إبراهيم): إحدى وخمسون، وقيل: اثنتان، وقيل: أربع، وقيل: خمس.

(الإسراء): مئة وعشر، وقيل: وإحدى عشرة.

(الكهف): مئة وخمس، وقيل: وست، وقيل: وعشر، وقيل: وإحدى عشرة.

(مريم): تسعون وتسع، وقيل: ثمان.

(طه): مئة وثلاثون واثنتان، وقيل: أربع، وقيل: خمس، وقيل: وأربعون.

(الأنبياء): مئة وإحدى عشرة، وقيل: واثنتا عشرة.

(الحجّ): سبعون وأربع، وقيل: خمس، وقيل: ست، وقيل: ثمان.

﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾: مئة وثمان عشرة، وقيل: تسع عشرة.

(النور): ستون واثنتان، وقيل: أربع.

(الشعراء): مئتان وعشرون وستّ، وقيل: سبع.

(النمل): تسعون واثنتان، وقيل: أربع، وقيل: خمس.

(الروم): ستُّون، وقيل: إلَّا آية.

(لقمان): ثلاثون وثلاث، وقيل: أربع.

(السجدة): ثلاثون، وقيل: إلَّا آية.

(سبأ): خمسون وأربع، وقيل: خمس.

(فاطر): أربعون وستّ، وقيل: خمس.

(يس): ثمانون وثلاث، وقيل: اثنتان.

(الصافات): مئة وثمانون وآية، وقيل: آيتان.

(ص) : ثمانون وخمس، وقيل: ستّ، وقيل: ثمان.

(الزمر): سبعون وآيتان، وقيل: ثلاث، وقيل: خمس.

(غافر): ثمانون وآيتان، وقيل: أربع، وقيل: خمس، وقيل: ستّ.

(فُصِّلت): خمسون واثنتان، وقيل: ثلاث، وقيل: أربع.

(الشُّورى): خمسون، وقيل: وثلاث.

(الزُّخرف): ثمانون وتسع، وقيل: ثمان.

(الدخان): خمسون وستّ، وقيل: سبع، وقيل: تسع.

(الجاثية): ثلاثون وستّ، وقيل: سبع.

(الأحقاف): ثلاثون وأربع، وقيل: خمس.

(القتال): أربعون، وقيل: إلّا آية، وقيل: إلّا آيتين.

(الطور): أربعون وسبع، وقيل: ثمان، وقيل: تسع.

(النجم): إحدى وستّون، وقيل: اثنتان.

(الرحمن): سبعون وسبع، وقيل: ستّ، وقيل: ثمان.

(الواقعة): تسعون وتسع، وقيل: سبع، وقيل: ستّ.

(الحديد): ثلاثون وثمان، وقيل: تسع.

(قد سمع): اثنتان ـ وقيل: إحدى ـ وعشرون.

(الطَّلاق): إحدى ـ وقيل: اثنتا ـ عشرة

(تبارك): ثلاثون، وقيل: إحدى وثلاثون، بعدِّ ﴿قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾ [٩].

قال الموصلي: والصحيحُ الأولُ.

قال ابنُ شَنبوذ: ولا يسوغُ لأحدٍ خلافُه للأخبار الواردة في ذلك. أخرج أحمد [٧٩٧٥] وأصحاب السنن وحسّنه الترمذي عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ سورةً في القرآن ثلاثين آيةً شَفعَتْ لصاحبها، حتى غُفر له: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾** [أبو داود: ١٤٠٠، والترمذي: ٢٨٩١، والنسائي في «الكبرى»: ١١٦١٢، وابن ماجه: ٣٧٨٦ وهو حسن لغيره].

وأخرج الطبراني [في «الأوسط»: ٣٦٦٧، وفي «الصغير»: ٤٩١ ورجاله رجال الصحيح] **بسندٍ صحيح**: عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**سورة في القرآن ما هي إلّا ثلاثون آيةً، خاصَمت عن صاحبها حتى أدخلَتْهُ الجنةَ، وهي سورة تبارك**».

(الحاقّة): إحدى ـ وقيل: اثنتان ـ وخمسون.

(المعارج): أربعون وأربع، وقيل: ثلاث.

(نوح): ثلاثون، وقيل: إلَّا آية، وقيل: إلَّا آيتين.

(المزمِّل): عشرون، وقيل: إلَّا آية، وقيل: إلَّا آيتين.

(المدَّثر): خمسون وخمس، وقيل: ستّ.

(القيامة): أربعون، وقيل: إلَّا آية.

(عمّ): أربعون، وقيل: وآية.

(النازعات): أربعون وخمس، وقيل: ستّ.

(عبس): أربعون، وقيل: وآية، وقيل: وآيتان.

(الانشقاق): عشرون وثلاث، وقيل: أربع، وقيل: خمس.

(الطارق): سبع عشرة، وقيل: ستّ عشرة.

(الفجر): ثلاثون، وقيل: إلَّا آية، وقيل: اثنتان وثلاثون.

(الشمس): خمس عشرة، وقيل: ستّ عشرة.

(اقرأْ): عشرون، وقيل: إلَّا آية.

(القَدْر): خمس، وقيل: ستّ.

(لم يكن): ثمان، وقيل: تسع.

(الزلزلة): تسع، وقيل: ثمان.

(القارعة): ثمان، وقيل: عشر، وقيل: إحدى عشرة.

(قريش): أربع، وقيل: خمس.

(أرأيت): سبع، وقيل: ستّ.

(الإخلاص): أربع، وقيل: خمس.

(الناس): سبع، وقيل: ستّ.

ضوابط

البسملة: نزلت مع السورة في بعض الأحرف السبعة، من قرأ بحرف نزلت فيه عدَّها، ومن قرأ بغير ذلك لم يعُدَّها.

وعدّ أهل الكوفة ﴿الٓمٓ﴾ حيث وقع آيةً، وكذا ﴿الٓمٓصٓ﴾، و﴿طه﴾، و﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿طسٓمٓ﴾، و﴿يسٓ﴾، و﴿حمٓ﴾، وعدُّوا: ﴿حمٓ ۝ عٓسٓقٓ﴾ آيتين، ومنْ عَداهم لم يَعُدّ شيئاً من ذلك.

وأجمع أهل العدد على أنه لا يُعدّ (الر) حيث وقع آية، وكذا (المر)، و(طس)، و(ص)، و(ق)، و(ن).

ثم منهم مَنْ عَلل بالأثر واتباع المنقول وأنه أمرٌ لا قياس فيه، ومنهم مَنْ قال: لم يعدّوا (ص)،

و(ن)، و(ق)؛ لأنها على حرف واحد، ولا (طس)، لأنها خالفت أَخَوَيها بحذف الميم، ولأنها تشبه المفرد كقابيل، و(يس) وإن كانت بهذا الوزن، لكن أَوَّلها ياء فأشبهت الجمع، إذ ليس لنا مفرد أَوَّله ياء.

ولم يعدوا (الر) بخلاف (ألم)؛ لأنَّها أشبه بالفواصل من (الر)، وكذلك أجمعوا على عَدِّ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ آيةً لمشاكلته الفواصلَ بعده، واختلفوا في ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾.

قال الموصلي: وعدّوا قوله: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدثر: ٢١] آيةً، وليس في القرآن أقصر منها، أما مثلها فـ﴿عَمَّ﴾، ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾، و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾.

تذنيب: نظم عليّ بن محمد الغالي أرجوزةً في القرائن والأخوات، ضمَّنها السّور التي اتفقت في عدّة الآي كالفاتحة والماعون، وكالرحمن والأنفال، وكيوسف والكهف والأنبياء، وذلك معروف مما تقدم.

فائدة:

يترتب على معرفة الآي وعدِّها وفواصلها أحكامٌ فقهيَّة:

منها: اعتبارها فيمن جهل الفاتحة، فإنَّه يجب عليه بدلها سبعُ آيات.

ومنها: اعتبارها في الخُطبة، فإنَّه يجب فيها قراءة آيةٍ كاملة، ولا يكفي شطرها إن لم تكن طويلة، وكذا الطويلة على ما أطلقه الجمهور، وها هنا بحث، وهو: أن ما اختلف في كونه آخر آية، هل تكفي القراءة به في الخطبة؟ محل نظر، ولم أر مَنْ ذكره.

ومنها: اعتبارُها في السُّورة التي تقرأ في الصلاة، أو ما يقوم مقامها، ففي الصحيح: أنَّه ﷺ كان يقرأ في الصُّبح بالسِّتين إلى المئة [البخاري: ٧٧١، ومسلم: ١٤٦٢، وأحمد: ١٩٨١١].

ومنها: اعتبارها في قراءة قيام الليل؛ ففي أحاديث: «مَن قرأ بعشر آيات لم يُكتب من الغافلين»، و: «من قرأ بخمسين آية في ليلة كُتب من الحافظين»، و: «من قرأ بمئة آية كتب من القانتين»، و: «من قرأ بمئتي آية كتب من الفائزين»، و: «من قرأ بثلاثمئة آية كتب له قنطار من الأجر»، و: «من قرأ بخمسمئة وسبعمئة وألف آية...»، أخرجها الدارمي في «**مسنده**» مفرَّقة[1].

ومنها: اعتبارها في الوقف عليها، كما سيأتي.

وقال الهُذلي في «**كامله**»: اعلم أنَّ قوماً جهلوا العدد وما فيه من الفوائد، حتى قال الزعفرانيّ: العدد ليس بعلم، وإنما اشتغل به بعضُهم ليروِّج به سوقه. قال: وليس كذلك، ففيه من الفوائد: معرفة الوقف، ولأن الإجماع انعَقَد على أن الصلاة لا تصحّ بنصف آية. وقال جَمْعٌ من العلماء: تجزئ بآية، وآخرون بثلاث آيات، وآخرون لا بدّ من سبع، والإعجاز لا يقع بدون آية، فللعدد فائدة عظيمة في ذلك. انتهى.

---

(١) يراجع مسند الدارمي (المعروف بسنن الدارمي) كتاب فضائل القرآن، باب: فضل من قرأ عشر آيات، وباب: من قرأ خمسين آية، وباب: من قرأ بمئة آية.. تباعاً (٣٤٨٥) إلى (٣٥٠٦). تحقيق الأستاذ حسين أسد.

فائدة ثانية:

ذكر الآيات في الأحاديث والآثار أكثر من أن يُحصى، كالأحاديث في الفاتحة، وأربع آيات من أوّل البقرة، وآية الكرسي، والآيتين خاتمة البقرة، وكحديث اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢]. وفي البخاري [٣٥٢٤] عن ابن عباس: إذا سرَّك أن تعلم جهلَ العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين ومئة من سورة الأنعام: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿مُهْتَدِينَ﴾ [١٤٠].

وفي «**مسند أبي يعلى**» [٨٣٦] عن المِسْوَر بن مَخْرَمة قال: قلتُ لعبد الرحمن بن عوف: يا خال، أخبرنا عن قصتكم يوم أحد، قال: اقرأ بعد العشرين ومئة من آل عمران تَجِدْ قِصَّتنا: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١].

فصل

وَعَدَّ قومٌ كلماتِ القرآن سبعةً وسبعين ألف كلمة، وتسعمئة وأربعاً وثلاثين كلمة. وقيل: وأربعمئة وسبع وثلاثون، ومئتان وسبع وسبعون، وقيل: غير ذلك.

قيل: وسبب الاختلاف في عَدِّ الكلمات: أنَّ الكلمة لها حقيقةٌ ومجاز ولفظٌ ورسمٌ، واعتبارُ كلٍّ منها جائز، وكلٌّ من العلماء اعتبر أحد الجوائز.

فصل

وتقدّم عن ابن عباس عدُّ حروفه، وفيه أقوال أُخَر، والاشتغال باستيعاب ذلك مما لا طائل تحته، وقد استوعبه ابن الجوزي في «**فنون الأفنان**»، وعدّ الأنصاف والأثلاث إلى الأعشار، وأوْسعَ القول في ذلك، فراجِعْهُ منه، فإن كتابنا موضوع للمهمات، لا لمثل هذه البطالات!!

وقد قال السخاوي: لا أعلَمُ لعدد الكلمات والحروف من فائدة، لأن ذلك إن أفاد فإنما يفيد في كتابٍ يمكن فيه الزيادة والنقصان، والقرآن لا يمكن فيه ذلك.

ومن الأحاديث في اعتبار الحروف: ما أخرجه الترمذي [٢٩١٠ وحسّنه] عن ابن مسعود مرفوعاً: «**مَن قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنةٌ، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: ألم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف**».

وأخرج الطبراني [في «الأوسط»: ٦٦١٢]: عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: «**القرآن ألفُ ألف حرفٍ، فمن قرأه صابراً محتسِباً كان له بكل حرف زوجةٌ من الحُور العين**». رجاله ثقات إلَّا شيخ الطبراني محمد بن عُبيد بن آدم بن أبي إياس، تكلَّم فيه الذّهبي لهذا الحديث. وقد حُمل ذلك على ما نُسِخ رسمه من القرآن أيضاً، إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد.

فائدة: قال بعض القراء: القرآن العظيم له أنصاف باعتبارات، فنصفه بالحروف (النون) من ﴿نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤] في الكهف، و(الكاف) من النصف الثاني.

ونصفه بالكلمات (الدَّال) من قوله: ﴿وَالْجُلُودُ﴾ في الحج [٢٠]، وقوله: ﴿وَلَهُم مَّقَامِعُ﴾ من النصف الثاني [الحج: ٢١].

ونصفه بالآيات ﴿يَأْفِكُونَ﴾ من سورة الشعراء، وقوله: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ﴾ [الشعراء: ٤٥ ـ ٤٦] من النصف الثاني.

ونصفه على عدد السور آخر الحديد، والمجادلة من النصف الثاني.

وهو عشرة بالأحزاب.

وقيل: إنَّ النِّصف بالحروف (الكاف) من ﴿نُكْرًا﴾. وقيل: (الفاء) من قوله: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩].



النوع العشرون

في معرفة حُفَّاظه ورِوَاياته

روى البخاريّ [٤٩٩٩] عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعتُ النبيّ ﷺ يقول: «**خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأُبيّ بن كعب**» [ومسلم: ٦٣٣٤، وأحمد: ٦٥٢٣]، أي: تعلَّموا منهم.

والأربعة المذكورون: اثنان من المهاجرين وهما المبتدأ بهما، واثنان من الأنصار.

وسالم، هو: ابن معقل مولَى أبي حذيفة، ومُعاذ، هو: ابن جَبَل.

قال الكَرْمَاني: يحتمل أنه ﷺ أراد الإعلام بما يكون بعده؛ أي: إنَّ هؤلاء الأربعة يَبْقَوْن حتى ينفردوا بذلك.

وتُعُقِّب بأنَّهم لم ينفردوا، بل الذين مَهَرُوا في تجويد القرآن بعد العصر النبويّ أضعافُ المذكورين، وقد قُتل سالم مولى أبي حُذيفة في وقعة اليمامة، ومات مُعاذ في خلافة عمر، ومات أُبيّ وابن مسعود في خلافة عثمان، وقد تأخَّر زيدُ بن ثابت، وانتهت إليه الرياسةُ في القراءة، وعاش بعدهم زمناً طويلاً، **فالظاهر**: أنه أمَر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صدَر فيه ذلك القولُ، ولا يلزم من ذلك ألَّا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن، بل كان الذين يحفظون مثل الذي حفظوه وأزيد جماعة من الصحابة. وفي الصحيح في غزوة بئر معونة: أنَّ الذين قُتلوا بها من الصحابة كان يقال لهم: القرَّاء، وكانوا سبعين رجلاً [البخاري: ٤٠٨٩، ومسلم: ٤٩١٧، وأحمد: ١٢٠٦٤].

وروى البخاري [٣٨١٠] أيضاً عن قتادة قال: سألتُ أنس بنَ مالك: مَن جمع القرآنَ على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: أربعة كلُّهم من الأنصار: أُبيّ بنُ كعب، ومُعاذ بنُ جبل، وزيد بنُ ثابت، وأبو زيد، قلت: مَنْ أبو زيد؟ قال: أحدُ عُمُومتي [ومسلم: ٦٣٤٠، وأحمد: ١٣٤٤١].

وروى أيضاً من طريقِ ثابتٍ، عن أنس قال: مات النبي ﷺ، ولم يَجمعِ القرآنَ غيرُ أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بنُ جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد [البخاري: ٥٠٠٣، ومسلم: ٦٣٤١، وأحمد: ١٣٩٤٢].

وفيه مخالفة لحديث قتادة من وجهين: أحدهما: التصريح بصيغة الحصر في الأربعة، والآخر: ذِكر أبي الدرداء بدل أُبيّ بن كعب، وقد استنكر جماعةٌ من الأئمّة الحصرَ في الأربعة.

وقال المازريّ(١): لا يلزم من قول أنس: (لم يجمعه غيرهم) أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك؛ لأنَّ التقدير أنه لا يعلم أنَّ سواهم جَمَعَه، وإلَّا فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة،

(١) المازري: محمد بن علي، محدث، من فقهاء المالكية، له: المعلم بفوائد مسلم (ت: ٥٣٦ هـ). «تاريخ حكماء الإسلام» ١٦٩.

وتفرُّقهم في البلاد؟ وهذا لا يتم إلا إن كان لقي كلَّ واحد منهم على انفراده، وأخبره عن نفسه أنَّه لم يكمُل له جمعٌ في عهدِ النبي ﷺ، وهذا في غاية البعد في العادة، وإذا كان المرجعُ إلى ما في علمه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك.

قال: وقد تمسّك بقول أنس هذا جماعةٌ من الملاحدة، ولا متمسَّك لهم فيه؛ فإنّا لا نسلم حملَه على ظاهره، سلمناه، ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك سلمناه، لكن لا يلزم من كون كلٍّ من الجمّ الغفير لم يحفظه كلَّه ألا يكون حفظ مجموعَهُ الجمُّ الغفير، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كلُّ فرد جميعَه، بل إذا حفظ الكلّ ولو على التوزيع كفى.

وقال القرطبي: قد قتِل يوم اليمامة سبعون من القراء، وقتِل في عهد النبي ﷺ ببئر معونة مثل هذا العدد. قال: وإنَّما خَصَّ أنس الأربعة بالذكر لشدَّة تعلقه بهم دون غيرهم، أو: لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: الجواب عن حديث أنس من أوجه:

أحدها: أنَّه لا مفهوم له، فلا يلزم ألَّا يكون غيرهم جَمَعه.

الثاني: المراد لم يجمعه على جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها إلَّا أولئك.

الثالث: لم يجمع ما نُسِخ منه بعد تلاوته وما لم يُنسَخ إلَّا أولئك.

الرابع: أن المراد بجمعه تلقِّيه مِن في رسول الله ﷺ لا بواسطة، بخلاف غيرهم، فيحتمل أن يكون تلقَّى بعضَه بالواسطة.

الخامس: أنهم تَصَدوا لإلقائه وتعليمه، فاشتهروا به، وخفيَ حالُ غيرهم عمن عرف حالَهم، فحصر ذلك فيهم بحسب علمه، وليس بالأمر في نفس الأمر كذلك.

السادس: المراد بالجمع الكتابةُ، فلا ينفي أنْ يكون غيرهم جمعه حفظاً عن ظهر قلبه، وأما هؤلاء فجمعوه كتابةً، وحفِظوه عن ظهر قلب.

السابع: المراد أن أحداً لم يُفْصِح بأنه جمعه ـ بمعنى أكمَل حفظَه ـ في عهد رسول الله ﷺ إلَّا أولئك، بخلاف غيرهم، فلم يُفصح بذلك؛ لأنَّ أحداً منهم لم يكمِله إلَّا عند وفاة رسول الله ﷺ حين نزلت آخر آية؛ فلعلَّ هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حضرها إلَّا أولئك الأربعة ممَّن جمع جميع القرآن قبلها، وإن كان قد حضرها مَنْ لم يجمع غيرها الجمعَ الكثير.

الثامن: أن المراد بجمعه السمع والطاعة له، والعمل بموجبه، وقد أخرج أحمد في «**الزهد**»[1] من طريق أبي **الزاهرية**، أَنَّ رجلاً أتى أبا الدرداء، فقال: إن ابني جمع القرآن، فقال: اللهمَّ غَفْراً، إنما جمعَ القرآنَ مَنْ سمع له وأطاعَ.

قال ابن حجر[2]: وفي غالب هذه الاحتمالات تكلُّفٌ، لا سيما الأخير. قال: وقد ظهر لي

---

(١) «الزهد» ص ٢١٩ في زهد علي بن الحسين.

(٢) «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ١٠/ ٤٤ ـ ٤٥ (٥٠٠٥).

احتمال آخر، وهو أنَّ المراد إثبات ذلك للخزرج دون الأوس فقط، فلا ينفي ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين؛ لأنه قال ذلك في معرِض المفاخرة بين الأوس والخزرج، كما أخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس قال: افتخر الحيَّان: الأوس والخزرجُ، فقال الأوس: منَّا أربعة: من اهتزَّ له العرشُ سعدُ بن معاذ، ومن عَدلت شهادتُه شهادةَ رجلين خزيمة بن ثابت، ومَن غسَّلته الملائكة حنظلةُ بن أبي عامر، ومَنْ حَمَتْه الدَّبَرُ عاصمُ بن أبي ثابت. فقال الخزرج: منَّا أربعة جَمعوا القرآن لم يجمعه غيرُهم...، فذكرهم.

قال: والذي يظهر من كثير من الأحاديث أنَّ أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله ﷺ، ففي الصَّحيح: أنَّه بنى مسجداً بفِناء داره، فكان يقرأُ فيه القرآن [البخاري: ٣٩٠٥]. وهو محمولٌ على ما كان نزل منه إذ ذاك.

قال: وهذا ممَّا لا يُرتاب فيه مع شدَّة حرص أبي بكر على تلقِّي القرآن من النبيّ ﷺ وفراغ بالهِ لهُ وهما بمكة، وكثرة ملازمة كلٍّ منهما للآخر، حتى قالت عائشة: إنَّه ﷺ كان يأْتيهم بُكرة وعشيًّا. وقد صح حديث: «**يؤمُّ القومَ أقْرؤُهم لكتاب الله**» [مسلم: ١٥٣٢]. وقد قدَّمه ﷺ في مرضه إماماً للمهاجرين والأنصار [البخاري: ٦٨٧، ومسلم: ٩٣٦، وأحمد: ٢٦١٣٧]. فدلَّ على أنَّه كان أقرأَهم. انتهى.

وسبقه إلى نحو ذلك ابنُ كثير.

قلت: لكن أخرج ابن أشته في «**المصاحف**» وبسند صحيح عن محمد بن سيرين قال: مات أبو بكر ولم يَجمع القرآن، وقُتِل عمر ولم يَجمع القرآن. قال ابن أَشته: قال بعضهم: يعني لم يقرأْ جميع القرآن حفظاً، وقال بعضهم: هو جمع المصاحف.

قال ابن حجر: وقد ورد عن عليّ أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبيّ ﷺ. أخرجه ابن أبي داود[1].

وأخرجه النَّسائي [في «الكبرى»: ٢٧١١] بسند صحيح عن عبد الله بن عَمرٍو، قال: وجمعتُ القرآن، فقرأت به كلّ ليلة، فبلغ النبيَّ ﷺ فقال: «**اقرأه في شهر...**» الحديثَ.

وأخرج ابن أبي داود[2] بسندٍ حسن عن محمد بن كعب القُرظيّ قال: جَمعَ القرآنَ على عهد رسول الله ﷺ خمسةٌ من الأنصار: معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وأُبيّ بن كعب، وأبو الدرداء، وأبو أَيُّوب الأنصاريّ.

وأخرج البيهقيّ في «**المدخل**» عن ابن سيرين قال: جَمع القرآنَ على عهد رسول الله ﷺ أربعةٌ، لا يُختلف فيهم: مُعاذ بن جَبَل، وأُبيّ بن كعب، وزيد، وأبو زيد، واختلفوا في رجلين من ثلاثة: أبي الدرداء وعثمان. وقيل: عثمان، وتميم الدَّاريّ.

---

(١) في «المصاحف» ص ١٦.

(٢) في «المصاحف» ص ٢٨.

وأخرج هو وابن أبي داود[١] عن الشعبيّ قال: جَمع القرآنَ في عهد النبيّ ﷺ ستةٌ: أُبي، وزيد، ومُعاذ، وأبو الدرداء، وسعد بن عُبيد، وأبو زيد، ومجمِّع بن جارية، قد أخذه إلَّا سورتين أو ثلاثة.

وقد ذكر أبو عُبيد في «**القراءات**» القرَّاءَ من أصحاب النبيّ ﷺ، فعدَّ من المهاجرين: الخلفاء الأربعة، وطلحةَ وسعداً، وابنَ مسعود وحذيفة وسالماً وأبا هريرة، وعبد الله بن السائب، والعبادلة وعائشة وحفصة وأُمَّ سلمة. ومن الأنصار: عبادة بن الصامت ومُعاذاً الذي يكنى أبا حليمة، ومجمّع بن جارية، وفَضَالة بن عُبيد، ومَسْلَمة بن مَخْلَد. وصرَّح بأن بعضهم إنَّما أكمله بعد النبيّ ﷺ، فلا يرد على الحَصْرِ المذكور في حديث أنس، وعدَّ ابنُ أبي داود منهم تميماً الداري وعُقبة بنَ عامر.

وممَّن جمعه أيضاً أبو موسى الأشعريّ، ذكره أبو عمرو الدانيّ.

تنبيه: أبو زيد المذكور في حديث أنس، اختُلف في اسمه، فقيل: سعد بن عُبيد بن النعمان، أَحد بني عمرو بن عوف، ورُدّ بأنّه أوسيّ وأَنس خزرجيّ. وقد قال: إنَّه أحد عمومته، وبأن الشعبيّ عدَّه هو وأبو زيد جميعاً فيمن جَمَع القرآن كما تقدم، فدلَّ على أنه غيره.

وقال أبو أحمد العسكريّ: لم يجمَع القرآن من الأوس غيرُ سعد بن عُبيد. وقال ابن حبيب في «**المحبر**»[٢]: سعد بن عُبيد أحدُ مَنْ جمع القرآن على عهد النبي ﷺ.

وقال ابن حجر[٣]: قد ذكر ابن أبي داود ـ فيمن جمع القرآن ـ قيسَ بن أبي صَعْصَعَة، وهو خزرجيّ يكنى أبا زيد فلعلَّه هو. وذكر أيضاً سعد بن المنذر بن أوس بن زهير، وهو خزرجيّ، لكن لم أرَ التَّصريح بأنه يكنى أبا زيد.

قال: ثم وجدتُ عن ابن أبي داود ما رفع الإشكال، فإنَّه روى بإسناد على شرط البخاريّ إلى ثمامة، عن أَنس: أَنَّ أبا زيد الذي جمع القرآن اسمُهُ قيسُ بنُ السَّكَن. قال: وكان رجلاً منَّا من بني عديّ بن النجار أحد عمومتي، وماتَ ولم يَدَعْ عَقِباً، ونحن ورثناه.

قال ابنُ أبي داود: حدَّثنا أنس بن خالد الأنصاريّ قال: هو قيس بن السَّكَن بن زعوراء من بني عديّ بن النجار. قال ابن أبي داود: مات قريباً من وفاة الرسول ﷺ فذهب عِلمه، ولم يؤخَذ عنه، وكان عَقَبيّاً بدريّاً. ومن الأقوال في اسمه: ثابت وأَوْس ومُعاذ.

فائدة: ظفرتُ بامرأة من الصحابيَّات جمعت القرآن، لم يَعُدَّها أحدٌ ممَّن تكلَّم في ذلك، فأخرج ابن سعد في «**الطبقات**»[٤]: أنبأنا الفضل بن دُكين قال: حدَّثنا الوليد بن عبد الله بن جَميع قال: حدَّثتني جدَّتي، عن أُمّ ورقة بنت عبد الله بن الحارث ـ وكان رسول الله ﷺ يزورها، ويسمِّيها الشهيدةَ، وكانت قد جمعتِ القرآنَ ـ أنَّ رسول الله ﷺ حين غزا بدراً قالت له: أَتأْذن لي فأخرجَ معك أداوي جَرْحَاكم وأمرِّضُ مرضاكم، لعلّ الله يهدي لي شهادةً؟ قال: «**إن الله مُهْدٍ لكِ شهادةً**».

---

(١) في «المصاحف» ص ٣٠.
(٢) «المحبّر» لأبي جعفر محمد بن حبيب الإخباري ص ٢٨٦.
(٣) في «فتح الباري» كتاب فضائل القرآن ١٠/ ٤٦ (٥٠٠٥). (٤) «طبقات ابن سعد» ٨/ ٤٥٧، أم ورقة بنت عبد الله.

وكان ﷺ قد أمَرَها أن تؤمَّ أهلَ دارها، وكان لها مؤذِّن، فغمَّها غلامٌ لها وجاريةٌ كانت دبَّرتهما، فقتلاها في إمارة عمر، فقال عمر: صَدَق رسولُ الله ﷺ، كان يقول: «**انطلقوا بنا نزورُ الشهيدة**».

فصل: المشتهرون بإقراء القرآن من الصحابة سبعة: عثمان، وعليّ، وأُبيّ، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدَّرداء، وأبو موسى الأشعريّ. كذا ذكرهم الذهبيّ في «**طبقات القراء**»[١]. قال: وقد قرأ على أبيّ جماعةٌ من الصَّحابة، منهم أبو هريرة وابنُ عباس وعبد الله بن السائب، وأخذ ابنُ عباس عن زيدٍ أيضاً، وأَخذ عنهم خَلْق من التابعين.

فممّن كان **بالمدينة**: ابن المسيَّب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان وعطاء ابنا يسار، ومُعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ، وعبد الرحمن بن هُرمز الأعرج، وابن شهاب الزهريّ، ومسلم بن جُندَب، وزيد بن أسلم.

وبمكة: عُبيد بن عُمير، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس، ومجاهد، وعِكْرمة، وابن أبي مُلَيكة.

وبالكوفة: علقمة، والأسود، ومسروق، وعَبيدة، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس، والرَّبيع بن خُثَيْم، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ، وزرّ بن حُبَيش، وعُبيد بن نُضَيلة، وسعيد بن جُبير، والنَّخعيّ، والشَّعبيّ.

وبالبصرة: أبو العالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يَعمُر، والحسن، وابن سيرين، وقتادة.

وبالشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزوميّ صاحب عثمان، وخليفة بن سعد صاحب أبي الدرداء.

ثم تجرَّد قوم، واعتنوا بضبط القراءة أتمَّ عنايةٍ، حتى صاروا أَئِمَّةً يُقتَدى بهم ويُرحَل إليهم.

فكان **بالمدينة**: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم شيبة بن نَصَاح، ثم نافع بن أبي نُعيم.

وبمكة: عبد الله بن كَثير، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن مُحيصِن.

وبالكوفة: يحيى بن وثَّاب، وعاصم بن أبي النَّجُود، وسليمان الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائي.

وبالبصرة: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجَحْدَريّ، ثم يعقوب الحضْرَميّ.

وبالشام: عبد الله بن عامر، وعطيَّة بن قيس الكُلابيّ، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ثمَّ يحيى بن الحارث الذماريّ، ثمَّ شُريح بن يزيد الحضرميّ.

واشتهر من هؤلاء في الآفاق الأئمةُ السبعة:

نافع، وقد أخذ عن سبعين من التابعين، منهم أبو جعفر.

وابن كثير، وأخذ عن عبد الله بن السائب الصحابيّ.

---

(١) «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار» تح: شعيب الأرناؤوط، وبشار عوَّاد معروف ١/ ٢٤ و٤٤ و٤٥ ط مؤسسة الرسالة.

وأبو عمرو، وأخذ عن التابعين.

وابن عامر، وأخذ عن أبي الدَّرداء، وأصحابِ عثمان.

وعاصم، وأخذ عن التابعين.

وحمزة، وأخذ عن عاصم والأعمش والسَّبيعيّ ومنصور بن المعتمِر وغيره.

والكِسَائي، وأخذ عن حمزة وأبي بكر بن عيَّاش.

ثم انتشرت القراءات في الأقطار، وتفرَّقوا أُمماً بعد أُمم، واشتهر من رواة كلّ طريق من طرق السبعة راويان.

فعن نافع: قالون وورش، عنه.

وعن ابن كثير: قُنْبل والبزّي، عن أصحابه، عنه.

وعن أبي عَمْرو: الدوري والسّوسيّ، عن اليزيديّ، عنه.

وعن ابن عامر: هشام وابن ذَكْوان عن أصحابه، عنه.

وعن عاصم: أبو بكر بن عيَّاش، وحفص، عنه.

وعن حمزة: خَلَف وخلَّاد، عن سليم، عنه.

وعن الكسائي: الدُّوري، وأبو الحارث.

ثم لمَّا اتَّسع الخَرْق وكاد الباطل يلتبس بالحق، قام جهابذة الأمة، وبالغوا في الاجتهاد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزَوا الوجوه والروايات، وميَّزوا الصحيح والمشهور والشاذَّ بأُصولٍ أصَّلوها، وأركان فصَّلوها.

فأَوَّل مَن صَنَّف في القراءات: أبو عُبيد القاسم بن سلَّام، ثم أحمد بن جُبَير الكوفيّ، ثم إسماعيل بن إسحاق المالكيّ صاحب قالون، ثم أبو جعفر بن جرير الطبري، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني، ثم أبو بكر بن مجاهد، ثم قام الناس في عصره وبعده بالتأليف في أنواعها، جامعاً ومفرداً، وموجزاً ومسهباً، وأئمة القراءات لا تحصى.

وقد صنف طبقاتهم حافظُ الإسلام أبو عبد الله الذهبي، ثم حافظُ القراءات أبو الخير ابن الجزري.

  

النوع الحادي والعشرون

في معرفة العالي والنازل من أسانيده

اعلم أن طلب علوّ الإسناد سنَّة؛ فإنَّه قربٌ إلى الله تعالى[1]؛ وقد قسَّمه أهل الحديث إلى خمسة أقسام ورأيتها تأتي هنا:

الأول: القرب من رسول الله ﷺ من حيث العَددُ بإسناد نظيف غيرِ ضعيف، وهو أفضل أنواع العلوّ وأجلُّها.

وأعلى ما يقع للشيوخ في هذا الزمان إسنادٌ رجالُهُ أربعةَ عشرَ رجلاً، وإنما يقع ذلك من قراءة ابن عامر من رواية ابن ذَكْوان.

ثم خمسة عشر، وإنما يقع ذلك من قراءة عاصم من رواية حَفْص، وقراءة يعقوب من رواية رُوَيْس.

الثاني: من أقسام العلوّ عند المحدِّثين: القرب إلى إمام من أئمة الحديث، كالأعمش وهُشيم وابن جُريج والأوزاعيّ ومالك. ونظيره هنا القرب إلى إمام من الأئمة السبعة. فأعلى ما يقع اليوم للشيوخ بالإسناد المتَّصل بالتلاوة إلى نافع: اثنا عشر، وإلى ابن عامر: اثنا عشر.

الثالث: عند المحدِّثين: العلوّ بالنسبة إلى رواية أحد الكتب السِّتَّة؛ بأن يروي حديثاً لو رواه من طريق كتاب من السِّتة وقع أنزلَ ممَّا لو رواه من غير طريقها، ونظيره هنا العلوُّ بالنسبة إلى بعض الكتب المشهورة في القراءات، كـ«**التيسير**» و«**الشاطبية**». ويقع في هذا النوع الموافقاتُ، والإبدال، والمساواة، والمصافحات.

فالموافقة: أن تجتمع طريقه مع أحد أصحاب الكتب في شيخه، وقد يكون مع علوٍّ على ما لو رواه من طريقه، وقد لا يكون.

مثاله في هذا الفنّ: قراءة ابن كثير رواية البزِّيّ، طريق ابن بنانٍ عن أبي ربيعة عنه، يرويها ابن الجزريّ من كتاب «**المفتاح**» لأبي منصور محمد بن عبد الملك بن خَيْرون، ومن كتاب «**المصباح**» لأبي الكرم الشهرزوريّ، وقرأ بها كلٌّ من المذكورين على عبد السيد بن عتاب. فروايته لها من أحد الطريقين، تسمَّى موافقة للآخر، باصطلاح أهل الحديث.

والبدل: أن يجتمع معه في شيخ شيخه فصاعداً، وقد يكون أيضاً بعلوّ وقد لا يكون.

مثاله هنا: قراءة أبي عمرو، رواية الدُّوريّ، طريق ابن مجاهد، عن أبي الزَّعراء عنه. رواه ابن الجَزرِيّ من كتاب «**التيسير**»، قرأ بها الدَّاني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر البغداديّ، وقرأ

---

(١) قال المحدث محمد بن أسلم الطوسي شيخ العراق (ت: ٢٤٢ هـ): قربُ الإسناد قربٌ أو قُرْبَةٌ إلى الله تعالى. انظر «قواعد التحديث» للشيخ القاسمي رحمه الله تعالى ص ٣٤١ بتحقيقنا.

أبو القاسم بها على أبي طاهر عن ابن مجاهد. ومن «**المصباح**» قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم يحيى بن أحمد السَّبتي، وقرأ بها يحيى على أبي الحسن الحمّاميّ، وقرأ أبو الحسن على أبي طاهر، فروايته لها من طريق «**المصباح**» تسمَّى بدلاً للدَّاني في شيخ شيخه.

والمساواة: أن يكون بين الراوي والنبي ﷺ أو الصَّحابي أو مَنْ دُونه، إلى شيخ أحد أصحاب الكتب، كما بين أحد أصحاب الكتب والنبي ﷺ أو الصّحابي أو مَنْ دونه، على ما ذكر من العدد.

والمصافحة: أن يكون أكثر عدداً منه بواحد؛ فكأنه لَقِيَ صاحبَ ذلك الكتاب، وصافَحَهُ، وأخذ عنه.

مثاله قراءة نافع؛ رواها الشاطبيُّ عن أبي عبد الله محمد بن عليّ النّفريّ، عن أبي عبد الله بن غلام الفرس، عن سليمان بن نجاح وغيره، عن أبي عمرو الداني، عن أبي الفتح فارس بن أحمد، عن عبد الباقي بن الحسن، عن إبراهيم، عن عمر المقرئ، عن أبي الحسن بن بويان، عن أبي بكر بن الأشعث، عن أبي جعفر الرَّبَعِيّ المعروف بأبي نشيط، عن قالون، عن نافع.

ورواها ابن الجزريّ: عن أبي بكر الخياط عن أبي محمد البغداديّ وغيره، عن الصائغ، عن الكمال بن فارس، عن أبي اليُمْنِ الكندي، عن أبي القاسم هبة الله بن أحمد الحريري، عن الفَرَضيّ، عن ابن بُويان.

فهذه مساواة لابن الجزريّ؛ لأن بينه وبين ابن بويان سبعة، وهو العدد الذي بين الشاطبيّ وبينه، وهي لمن أخذ عن ابن الجزري مصافحة للشاطبيّ.

ومما يشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث؛ تقسيم القرَّاء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجهٍ. فالخلاف: إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم، واتفقت عليه الروايات والطرق عنه، فهو قراءة. وإن كان للراوي عنه فرواية. أو لمن بعده فنازلاً فطريق. أَوْ لا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه، فوجه.

الرابع: من أقسام العلوّ: تقدُّم وفاة الشيخ عن قرينه الذي أخذ عن شيخه، فالآخذ مثلاً عن التاج بن مكتوم أعلَى من الآخذ عن أبي المعالي بن اللَّبَّان، وعن ابن اللَّبَّان أعلَى من البرهان الشاميّ، وإن اشتركوا في الأخذ عن أبي حيّان، لتقدم وفاة الأَوَّل على الثاني، والثاني على الثالث.

الخامس: العلوّ بموت الشيخ لا مع التفاتٍ لأمرٍ آخر، أو شيخٍ آخرَ متى يكون.

قال بعض المحدِّثين: يوصف الإسناد بالعلوّ إذا مضى عليه من موت الشيخ خمسون سنة. وقال ابن منده: ثلاثون.

فعلى هذا، الأخذ عن أصحاب ابن الجزريّ عالٍ من سنة ثلاث وستين وثمانمئة؛ لأنَّ ابنَ الجزري آخرُ مَنْ كان سندُهُ عالياً، ومضَى عليه حينئذ من موته ثلاثون سنة.

فهذا ما حرَّرته من قواعد الحديث، وخرَّجت عليه قواعد القراءات، **ولم أُسبَق إليه ولله الحمد والمنة**.

وإذا عرفت العلوّ بأقسامه، عرفت النزول، فإنه ضدُّه، وحيث ذم النزول فهو ما لم ينجبر بكون رجاله أعلَمَ وأحفظَ، وأتقنَ أَو أجلَّ أَو أشهرَ أو أورع، أما إذا كان كذلك فليس بمذموم ولا مفضول.

النوع الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعشرون

معرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمُدْرَج

اعلم أن القاضي جلال الدين البُلقينيّ قال: القراءة تنقسم إلى متواتر وآحاد وشاذّ.

فالمتواتر: القراءات السبعة المشهورة.

والآحاد: قراءات الثلاثة التي هي تَمام العشر، ويلحق بها قراءة الصحابة.

والشاذّ: قراءات التابعين، كالأعمش ويحيى بن وثّاب، وابن جُبير، ونحوهم.

وهذا الكلام فيه نظرٌ يُعرَف ممّا سنذكره.

وأحسنُ مَنْ تكلَّم في هذا النوع إمام القراء في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير ابن الجزريّ، قال في أوَّل كتابه «**النشر**»[١]: كلُّ قراءةٍ وافقت العربيَّةَ ولو بوجه، ووافقتْ أحدَ المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّ سندُها، فهي القراءةُ الصحيحةُ التي لا يجوز ردُّها، ولا يَحِلُّ إنكارُها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآنُ، ووجَبَ على الناس قبولها؛ سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلَّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلِق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أو عمَّن هو أكبرُ منهم.

هذا هو الصَّحيح عند أئمة التحقيق من السَّلف والخلف، صرَّح بذلك الدانيّ ومكيّ والمهدويّ، وأبو شامة، وهو مذهب السَّلف الذي لا يعرف عن أحدٍ منهم خلافُه.

قال أبو شامة في «**المرشد الوجيز**»[٢]: لا ينبغي أن يُغترّ بكل قراءة تُعْزَى إلى أحد السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة، وأنها أنزلت هكذا، إلَّا إذا دخلت في ذلك الضابط. وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنّف عن غيره، ولا يختصُّ ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القرَّاء، فذلك لا يخرجها عن الصحَّة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا على مَن تنسب إليه؛ فإنَّ القراءة المنسوبة إلى كل قارئٍ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمَع عليه والشاذّ، غير أنَّ هؤلاء السبعةَ لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمَع عليه في قراءتهم تركُنُ النفسُ إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم.

ثم قال ابنُ الجزريّ[٣]: فقولنا في الضَّابط: (ولو بوجه)، نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء

---

(١) «النشر في القراءات العشر» ١/ ٩.
(٢) «المرشد الوجيز» ص ١٥٨ و ١٦٣.
(٣) في «النشر» ١/ ١٠.

كان أفصحَ أم فصيحاً، مُجمَعاً عليه أم مختلَفاً فيه اختلافاً لا يَضُرُّ مثله، إذا كانت القراءات مما شاع وذاع، وتلقّاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصلُ الأعظم، والركنُ الأقوم. وكم من قراءةٍ أنكرها بعضُ أهل النَّحو أو كثيرٌ منهم؛ ولم يُعتَبر إنكارهم، كإسكان: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، وخفض: ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، ونصب: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤]، والفصل بين المضافين في: ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]. وغير ذلك.

قال الدَّانيّ: وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأنَّ القراءة سنة متَّبعة، يلزم قبولها والمصيرُ إليها.

قلت: أخرج سعيد بن منصور في «سننه»، عن زيد بن ثابت قال: القراءة سنّة متَّبعة.

قال البيهقي: أراد أنَّ اتِّباع مَن قبلنا في الحروف سنَّة متَّبعة، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة أو أظهرَ منها.

ثم قال ابن الجزري[١]: ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض؛ كقراءة ابن عامر: (قالوا اتخذ الله ولداً) في البقرة [١٦٦]. بغير واو، و(بالزبر وبالكتاب) [آل عمران: ١٨٤]. بإثبات الباء فيهما؛ فإنَّ ذلك ثابت في المصحف الشاميّ، وكقراءة ابن كثير: (تجري من تحتها الأنهار) [التوبة: ١٠٠] في آخر براءة بزيادة (من) فإنَّه ثابت في المصحف المكيّ، ونحو ذلك، فإن لم تكن في شيء من المصاحف العثمانية فشاذّ، لمخالفتها الرسم المجمَع عليه.

وقولنا: (ولو احتمالاً) نعني به ما وافقه ولو تقديراً كـ(ملك يوم الدين)، فإنه كُتِب في الجميع بلا ألف، فقراءة الحذف توافقه تحقيقاً، وقراءة الألف توافقه تقديراً، لحذفها في الخطّ اختصاراً كما كُتِب: (ملك الملك) [آل عمران: ٢٦].

وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً، نحو ﴿تَعْلَمُونَ﴾ بالتاء والياء و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالياء والنون، ونحو ذلك مما يدلُّ تجرُّده عن النقط والشكل في حذفه وإثباته على فضلٍ عظيمٍ للصحابة ﷺ في علم الهجاء خاصَّة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم. وانظر كيف كتبوا (الصراط) بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السِّين ـ وإن خالفت الرسم من وجه ـ قد أتت على الأصل، فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك. وعُدّت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل؛ ولذلك اختلف في: ﴿بَصْطَةً﴾ الأعراف [٦٩]، دون: ﴿بَسْطَةً﴾ البقرة [٢٤٧]؛ لكون حرف البقرة كتب بالسين والأعراف بالصاد، على أن مخالِفَ صريحِ الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعدُّ مخالفاً إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة مستفاضة؛ ولذا لم يعدُّوا إثبات ياء الزوائد، وحذف ياء: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِي﴾ في الكهف

(١) في «النشر» ١/ ١١.

[٧٠] وواو: ﴿وأكون من الصالحين﴾ والظاء من ﴿بضنين﴾ [التكوير: ٢٤]. ونحوه من مخالفة الرسم المردودة، فإن الخلاف في ذلك مُغتَفَر، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتُمشِّيه صِحَّة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، بخلاف زيادة كلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني، فإنَّ حكمه في حكم الكلمة، لا تسوغ مخالفة الرَّسم فيه. وهذا هو الحدُّ الفاصل في حقيقة اتباع الرَّسم ومخالفته.

قال: وقولنا: (وصحَّ إسنادها) نعني به أن يروي تلك القراءة العدلُ الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهيَ، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن، غيرَ معدودة عندهم من الغَلط، أو مما شذَّ بها بعضُهم.

قال: وقد شرَط بعضُ المتأخِّرين التَّواترَ في هذا الرُّكن، ولم يكتف بصحَّة السند، وزعم أنَّ القرآن لا يثبت إلَّا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن.

قال: وهذا ممّا لا يخفَى ما فيه؛ فإنَّ التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنَيْن الأخيرَيْن من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبيّ ﷺ وجب قبوله، وقُطِع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أم لا. وإذا شرطنا التواتر في كلِّ حرف من حروف الخلاف انتفى كثيرٌ من أحرف الخلاف الثابت عن السبعة. وقد قال أبو شامة: شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلِّدين: أنَّ السبع كلَّها متواترة، أي: كلّ فردٍ فردٍ فيما روي عنهم.

قالوا: والقطع بأنها منزَّلة من عند الله واجب، ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطُّرق، واتَّفقت عليه الفِرَق من غير نكير له، فلا أَقلّ من اشتراط ذلك إذا لم يتَّفق التواتر في بعضها.

وقال الجعبريّ: الشرط واحد، وهو صحَّة النقل، ويلزم الآخران، فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية، وأتقن الرسم، انحلَّت له هذه الشبهة.

وقال مكيّ: ما روي في القرآن على ثلاثة أقسام:

قسم يُقرأُ به ويكفر جاحِدُه، وهو ما نقله الثِّقات، ووافق العربيةَ وخطَّ المصحف.

وقسم صحَّ نقله عن الآحاد، وصحَّ في العربية، وخالفَ لفظه الخطَّ فيُقبَل، ولا يُقرأ به لأمرين: مخالفته لما أُجْمِع عليه، وأنه لم يؤخذ بإجماع، بل بخبر الآحاد ولا يثبتُ به قرآن، ولا يكفر جاحِدُه، ولبئس ما صنع إذ جحده.

وقسم نقله ثقة، ولا وجْهَ له في العربية، أو نقله غير ثقة، فلا يُقبل وإن وافق الخطَّ.

وقال ابن الجزري(١): مثال الأوّل كثير كـ﴿مَـٰلِكِ﴾ و(ملك)، و﴿يَخْدَعُونَ﴾ و﴿يُخَـٰدِعُونَ﴾. ومثال

---

(١) في «النشر» ١/ ١١ و١٤.

الثاني: قراءة ابن مسعود وغيره (والذَّكَرِ والأنثى)[1] [البخاري: ٤٩٤٤، ومسلم نحوه: ١٩١٧، وأحمد: ٥٧٥٥٤]، وقراءة ابن عباس: (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة) [إسناده ضعيف جدًّا: الحاكم (٢/ ٢٤٤)]، ونحو ذلك.

قال: واختلف العلماء في القراءة بذلك، والأكثر على المنع؛ لأنها لم تَتواتر، وإن ثبتت بالنقل؛ فهي منسوخة بالعرْضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني.

ومثال ما نقله غير ثقة كثيرٌ ممَّا في كتب الشواذِّ، ممَّا غالب إسناده ضعيف؛ وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخُزاعيّ، ونقلها عنه أبو القاسم الهذليّ، ومنها: (إنما يخْشى اللهُ من عباده العلماءَ) برفع (اللهُ) ونصب (العلماء)، وقد كتب الدَّارقطني وجماعة بأنَّ هذا الكتاب موضوع، لا أصل له.

ومثال ما نقله ثقة ولا وَجهَ له في العربية قليل لا يكاد يوجد، وجعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع: (معائش) بالهمزة.

قال: وبقيَ **قسم رابع** مردود أيضاً، وهو ما وافق العربية والرسم، ولم ينقل البتَّةَ، فهذا ردُّه أحقُّ، ومنعُهُ أشدُّ، ومرتكِبه مرتكبٌ لعظيم من الكبائر، وقد ذُكر جواز ذلك عن أبي بكر بن مِقسَم، وعُقد له بسبب ذلك مجلسٌ وأجمعوا على منعه، ومن ثَمَّ امتنعت القراءةُ بالقياس المطلق الذي لا أصل له يُرجَع إليه، ولا ركن يُعتمد في الأداء عليه.

قال: أمَّا ما له أصل كذلك، فإنّه مما يصار إلى قبول القياس عليه كقياس إدغام: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]. على: ﴿قَالَ رَبِّ﴾ [الشعراء: ٢٤]. ونحوه مما لا يخالف نصًّا ولا أصلاً، ولا يردّ إجماعاً، مع أنه قليل جدًّا.

قلت: أتقن الإمام ابن الجزريّ هذا الفصل جدًّا، وقد تحرّر لي منه أن القراءات أنواع:

الأول: المتواتر، وهو ما نقله جمْعٌ لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

الثاني: المشهور، وهو ما صَحَّ سَندُهُ ولم يبلُغْ درجة التَّواتر، ووافق العربيَّة والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يَعُدُّوه من الغلط ولا من الشذوذ، ويُقرأ به، على ما ذكر ابن الجزريّ ويُفهمه كلام أبي شامة السابق.

ومثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة، فرواه بعضُ الرواة عنهم دون بعضٍ، وأمثلة ذلك

---

(١) والحديث: عن إبراهيم قال: قَدِمَ أصحابُ عبد الله على أبي الدرداء فطَلَبَهم فوَجَدَهم فقال: أيُّكم يقرأ: على قراءة عبد الله؟ قال: كلُّنا، قال: فأيُّكم يحفظُ؟ وأشاروا إلى عَلْقمة، قال: كيف سمعتَهُ يقرأ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾؟ قال عَلْقمةُ: (والذكرِ والأنثى) قال: أشهدُ أني سمعتُ النبيَّ ﷺ يقرأ هكذا، وهؤلاء يُريدونني على أن أقرأ: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣﴾ واللهِ لا أتابعُهم.

كثيرة في فرش الحروف من كتب القراءات كالذي قبله، ومن أشهر ما صُنِّف في ذلك «**التيسير**» للداني، وقصيدة الشاطبيّ، و«**أوعية النشر في القراءات العشر**»، و«**تقريب النَّشر**»، كلاهما لابن الجزريّ.

الثالث: الآحاد، وهو ما صحَّ سنده وخالف الرَّسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يُقرأ به، وقد عقد الترمذيُّ في «**جامعه**»[1]، والحاكم في «**مستدركه**» [(٢/ ٢٣٠)] لذلك باباً أخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيح الإسناد؛ من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدريّ، عن أبي بكرة: أن النبيّ ﷺ قرأ: «متكئين على رفارف خُضْرٍ وعَبَاقِريٍّ حسان».

وأخرج من حديث أبي هريرة: أنه ﷺ قرأ: «فلا تَعْلَمُ نَفْسٌ ما أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّاتِ أَعْيُنٍ».

وأخرج عن ابن عباس أنه ﷺ قرأ: «لقد جاءَكُمْ رَسُولٌ من أَنْفَسِكُم»؛ بفتح الفاء.

وأخرج عن عائشة: أنّه ﷺ قرأ: «فرُوحٌ ورَيْحانٌ» يعني بضم الراء.

الرابع: الشاذّ، وهو ما لم يصحّ سنده، وفيه كتبٌ مؤلفة، من ذلك قراءة: (مَلَكَ يومَ الدين) بصيغة الماضي، ونصب (يوم)، و: (إياك يُعبد) ببنائه للمفعول.

الخامس: الموضوع، كقراءات الخُزَاعيّ.

وظهر لي **سادس** يشبهه من أنواع الحديث المدرَج؛ وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وقاص: (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمّ) أخرجها سعيد بن منصور.

وقراءة ابن عباس: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً من ربكمْ في مواسم الحج) أخرجها البخاري [٤٥١٩].

وقراءة ابن الزبير: (وَلْتَكُنْ منكم أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلى الخَيْرِ ويأْمُرُونَ بالمَعْرُوفِ ويَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ ويَسْتَعِينُونَ بالله على ما أصابهم) قال عمرو: فما أدري: أكانت قراءتَه أم فسَّر؟ أخرجه سعيد بن منصور، وأخرجه ابن الأنباري وجزم بأنه تفسير.

وأخرج عن الحسن أنه كان يقرأ: (وإنْ مِنْكُمْ إلَّا واردُها، الوُرُود الدُّخول). قال ابن الأنباريّ: قوله: (الورود الدخول) تفسير من الحسن لمعنى الورود. وغلط فيه بعض الرواة فألحقه بالقرآن.

قال ابن الجزريّ في آخر كلامه[2]: وربما كانوا يُدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً، لأنهم محقّقون لما تلقّوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربَّما كان بعضُهم يكتبه معه.

وأما مَنْ يقول: إن بعضَ الصحابة كان يُجيز القراءةَ بالمعنى، فقد كذب. انتهى.

وسأُفرد في هذا النوع ـ أعني المدرج ـ تأليفاً مستقلًّا.

تنبيهات:

الأول: لا خلاف أنَّ كلّ ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، وأمَّا في

---

(١) كتاب القراءات، انظر الحديث (٢٩٢٩) و(٢٩٣٠) و(٢٩٣٨).
(٢) «النشر» ١/ ١٩.

محله ووضعه وترتيبه فكذلك عند محققي أهل السنّة، للقطع بأنَّ العادة تقتضي بالتواتر في تفاصيل مثله؛ لأنَّ هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم ممَّا تتوفَّر الدواعي على نقل جُمَله وتفاصيله، فما نُقِل آحاداً ولم يتواتر، يُقطع بأنه ليس من القرآن قطعاً.

وذهب كثير من الأُصوليين: إلى أنَّ التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في محلِّه ووضعه وترتيبه، بل يكثر فيها نقل الآحاد.

قيل: وهو الذي يقتضيه صنع الشافعيّ في إثبات البسملة من كل سورة.

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ الدليل السابق يقتضي التواترَ في الجميع، ولأنَّه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرّر وثبوت كثير مما ليس بقرآن، أمَّا الأوَّل فلأنَّا لو لم نشترط التواتر في المحل جاز ألَّا يتواتر كثير من المتكرِّرات الواقعة في القرآن، مثل: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]. وأما الثاني: فلأنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل، جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الآحاد.

وقال القاضي أبو بكر في «**الانتصار**»[(١)]: ذهب قوم من الفقهاء والمتكلِّمين إلى إثبات قرآن حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة، وكره ذلك أَهلُ الحقّ وامتنعوا منه.

وقال قوم من المتكلمين: إنَّه يسوغ إعمال الرَّأي والاجتهادُ في إثبات قراءةٍ وأَوجُهٍ وأحرفٍ إذا كانت تلك الأوجهُ صواباً في العربية، وإن لم يثبت أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ بها. وأبى ذلك أهلُ الحقِّ، وأنكروه وخَطَّؤوا من قال به. انتهى.

وقد بَنى المالكيَّة وغيرُهم ممّن قال بإنكار البسملة قولَهم على هذا الأصل، وقرَّروه بأنها لم تتواتر في أوائل السُّور، وما لم يتواتر فليس بقرآن.

وأُجيب من قِبَلنا بمنع كونها لم تتواتَر، فربَّ متواترٍ عند قوم دون آخرين، وفي وقت دون آخر، ويكفي في تواترها إثباتُها في مصاحف الصَّحابة فمن بعدهم بخطّ المصحف، مع منعهم أن يُكتَب في المصحف ما ليس منه، كأسماء السور، وآمين، والأعشار، فلو لم تكن قرآناً لَمَا استجازوا إثباتَهَا بخطِّه من غير تمييز؛ لأنَّ ذلك يحْمل على اعتقادها، فيكونون مُغرِّرين بالمسلمين، حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً، وهذا ممّا لا يجوز اعتقاده في الصحابة.

فإن قيل: لعلَّها أُثبتت للفصل بين السور؟ أجيب: بأنَّ هذا فيه تغرير، ولا يجوز ارتكابُه لمجرَّد الفصل، ولو كانت له لكتِبت بين براءة والأنفال.

ويدلُّ لكونها قرآناً منزلاً: ما أخرجه أحمد [٢٦٥٨٣] وأبو داود [٤٠٠١] والحاكم [(٢/ ٢٣١)] وغيرهم عن أُم سَلَمة، أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقرأُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.. الحديثَ، وفيه: وعدّ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آية، ولم يعدّ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [صحيح لغيره].

(١) «الانتصار» ١/ ٦٩.

وأخرج ابنُ خزيمة، والبيهقيّ في «**المعرفة**» [(٢/ ٣٦٣)] بسند صحيح من طريق سعيد بن جُبير عن ابن عباس قال: استرق الشيطان من النَّاس أعظمَ آيةٍ من القرآن: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وأخرج البيهقيّ في «**الشعب**»، وابن مردُويه بسندٍ حسن من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: أغفلَ النَّاس آيةً من كتاب الله، لم تنزل على أحدٍ سوى النبيّ ﷺ، إلَّا أن يكون سليمان بن داود: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وأخرج الدارقطنيّ [في «السنن» (١/ ٣١٠)]، والطبرانيّ في «**الأوسط**» [٦٢٩] بسند ضعيف عن بُريدة قال: قال النبي ﷺ: «**لا أخرج من المسجد حتى أخبرَك بآيةٍ لم تنزل على نبيٍّ بعد سليمان غيري**». ثم قال: «**بأيِّ شيء تفتتح القرآن إذا افتتحت الصلاة؟**»، قلت: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قال: «**هي هي**».

وأخرج أبو داود [٧٨٨] والحاكم [(١/ ٢٣٢)] والبيهقي [في «السنن» (٢/ ٤٢)] والبزَّار: من طريق سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: كان النبيّ ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. زاد البزّار: فإذا نزلت عرف أنَّ السورة قد ختمت واستقبلت، أو ابتُدئت سورة أُخرى.

وأخرج الحاكم [(١/ ٢٣١)] من وجهٍ آخر، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا يعلمون انقضاءَ السورة حتى تنزل: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فإذا نزلتْ علموا أنَّ السورة قد انقضت. إسناده على شرط الشَّيْخين.

وأخرج الحاكم أيضاً من وجه آخر عن سعيد عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا جاءه جبريل فقرأ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ علم أنَّها سورة. إسناده صحيح.

وأخرج البيهقيّ في «**الشُّعب**» [٢٣٣٣] وغيره: عن ابن مسعود قال: كنَّا لا نعلم فصلاً بين السورتين، حتى تنزل: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

قال أبو شامة[1]: يحتمل أن يكون ذلك وقت عرضه ﷺ على جبريل، كان لا يزال يقرأ في السورة إلى أن يأمره جبريل بالتسمية، فيعلمَ أنَّ السورة قد انقضت. وعبَّر ﷺ بلفظ النزول إشعاراً بأنها قرآن في جميع أوائل السور. ويحتمل أن يكون المراد أنَّ جميع آيات كلِّ سورة كانت تنزل قبل نزول البسملة، فإذا كملت آياتها نزل جبريلُ بالبسملة واستعرض السُّورة، فيَعلم النبيّ ﷺ أنَّها قد ختمت، ولا يلحق بها شيء.

وأخرج ابنُ خُزيمة والبيهقيّ [«المعرفة»: ٣٠٤٥، وفي «السنن» (٢/ ٤٥)] بسند صحيح عن ابن عباس قال: السبع المثاني فاتحة الكتاب، قيل: فأين السابعة؟ قال: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

وأخرج الدارقطني [في «السنن» (١/ ٣١٣)] بسند صحيح عن عليّ: أنَّه سئل عن السبع المثاني، فقال:

---

(١) في «المرشد الوجيز» ص ٦٩.

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، فقيل له: إنَّما هي ستُّ آيات، فقال: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آيةٌ.

وأخرج الدارقطني [«السنن» (١/ ٣٠٥)]، وأبو نُعَيم، والحاكم في «**تاريخه**» **بسند ضعيف** عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**كان جبريل إذا جاءني بالوحي أوَّل ما يلقي عليّ**: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾».

وأخرج الواحديّ من وجهٍ آخر عن نافع عن ابن عمر، قال: نزلت ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في كلِّ سورة.

وأخرج البيهقي من وجه ثالث عن نافع عن ابن عمر: أنَّهُ كان يقرأُ في الصلاة: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وإذا ختم السورة قرأها، ويقول: ما كُتبت في المصحف إلَّا لتُقرأ.

وأخرج الدارقطني [«السنن» (١/ ٣١٢)] **بسند صحيح** عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأتم الحمد، فاقرؤوا: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، **إنَّها أم القرآن، وأُمّ الكتاب والسبع المثاني، وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها**».

وأخرج مسلم [٨٩٤] عن أنس قال: بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغْفى إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسِّماً، فقال: «**أُنزلت عليّ آنفاً سورة**، فقرأ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾...» الحديثَ.

فهذه الأحاديث تعطي التواتر المعنويّ بكونها قرآناً منزَّلاً في أوائل السُّور.

ومن المشكل على هذا الأصل ما ذكره الإمام فخر الدين الرازي قال: نُقِل في بعض الكتب القديمة أن ابنَ مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوّذتين من القرآن، وهو في غاية الصعوبة، لأنَّا إن قلنا: إن النَّقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون ذلك من القرآن، فإنكاره يوجب الكُفْر، وإن قلنا: لم يكن حاصلاً في ذلك الزمان، فيلزم أنَّ القرآن ليس بمتواتر في الأصل. قال: والأغلب على الظنِّ أَنَّ نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطلٌ، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة.

وكذا قال القاضي أبو بكر: لم يصحّ عنه أنها ليست من القرآن ولا حُفظ عنه. إنَّما حَكَّهَا وأسقطها من مصحفه إنكاراً لكتابتها، لا جَحْداً لكونها قرآناً؛ لأنَّه كانت السنّة عنده ألَّا يُكتب في المصحف إلَّا ما أَمر النبيُّ ﷺ بإثباته فيه، ولم يجده كَتَب ذلك ولا سمعه أَمَرَ به.

وقال النوويُّ في «**شرح المهذّب**»: أجمع المسلمون على أنَّ المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأَنَّ مَنْ جَحَدَ منها شيئاً كفر، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح.

وقال ابن حزم في كتاب «**القدح المعلَّى بتتميم المحلَّى**»: هذا كذب على ابن مسعود وموضوع، وإنما صحَّ عنه: قراءة عاصم، عن زِرّ، عنه، وفيها المعوّذتان والفاتحة.

وقال ابن حجر في «**شرح البخاريّ**»[1]: قد صحَّ عن ابن مسعود إنكار ذلك، فأخرج أحمد وابن حبَّان عنه أنَّه كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه.

---

(١) «فتح الباري» ٩/ ٦٤٤ (٤٩٧٧).

وأخرج عبد الله بن أحمد في زيادات «المسند»، والطبراني [في «الكبير»: ٩١٥٠] وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد النَّخَعيّ قال: كان عبد الله بن مسعود يحُكّ المعوّذتين من مصاحفه، ويقول: إنَّهما ليستا من كتاب الله.

وأخرج البزار [١٥٨٦]، والطبراني [في «الكبير»: ٩١٥٢] من وجه آخر عنه: أنَّه كان يحُكُّ المعوّذتين من المصحف ويقول: إنَّما أمر النبيّ ﷺ أن يُتعوَّذ بهما، وكان لا يقرأ بهما. أسانيده صحيحة.

قال البزار [١٥٨٦]: لم يتابع ابنَ مسعود على ذلك أحَدٌ من الصحابة، وقد صحَّ أنه ﷺ قرأ بهما في الصلاة.

قال ابنُ حجر: فقول من قال: إنه كذب عليه مردود، والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يُقبل، بل الروايات صحيحة، والتأويل محتَمل.

قال: وقد أوَّله القاضي وغيره على إنكار الكتابة كما سبق.

قال: وهو تأويل حسن؛ إلّا أنَّ الرواية الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك حيث جاء فيها: (ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله).

قال: ويمكن حمل لفظ (كتاب الله) على المصحف فيتم التأويل المذكور.

قال: لكن من تأمَّل سياق الطرق المذكورة، استبعد هذا الجمع.

قال: وقد أجاب ابن الصَّبَّاغ(١) بأنه لم يستقرَّ عنده القطع بذلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك، وحاصله أنَّهما كانتا متواترتين في عصره؛ لكنهما لم تتواترا عنده. انتهى.

وقال ابن قتيبة في «**مشكل القرآن**»(٢): ظنَّ ابن مسعود أنَّ المعوّذتين ليستا من القرآن، لأنه رأى النبيّ ﷺ يعوِّذ بهما الحَسنَ والحسينَ، فأقام على ظنِّه، ولا نقول: إنَّه أصاب في ذلك، وأخطأ المهاجرون والأنصار.

قال: وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه، فليس لظنه أنَّها ليست من القرآن، معاذ الله! ولكنَّه ذهب إلى أنَّ القرآن إنَّما كُتب وجمع بين اللوحين مخافةَ الشكِّ والنسيان والزيادة والنقصان، ورأى أنَّ ذلك مأمون في سورة الحمد، لقصرها ووجوب تعلُّمها على كل واحد.

قلت: وإسقاطه الفاتحةَ من مصحفه، أخرجه أبو عبيد بسند صحيح، كما تقدم في أوائل النوع التاسع عشر.

التنبيه الثاني: قال الزركشي في «**البرهان**»(٣): القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في

(١) ابن الصَّبَّاغ: عبد السيد بن محمد، من أهل بغداد ولادةً ووفاةً، فقيه شافعي (ت: ٤٧٧ هـ). «طبقات الشافعية» ٣/ ٢٣٠.

(٢) «تأويل مشكل القرآن» ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٣) «البرهان» ١/ ٤٦٥.

الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيفٍ وتشديد وغيرهما، والقراءات السبع متواترة عند الجمهور. وقيل: بل مشهورة.

قال الزركشيّ[١]: والتحقيق أَنَّها متواترة عن الأئمة السبعة، أمَّا تواترها عن النبيّ ﷺ ففيه نظر، فإنَّ إسنادهم بهذه القراءات السبع موجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد.

قلت: في ذلك نظر لما سيأتي، واستثنى أبو شامة ـ كما تقدم ـ الألفاظَ المختلف فيها عن القرّاء.

واستثنى ابنُ الحاجب: ما كان من قبيل الأداء، كالمدّ والإمالة وتحقيق الهمزة.

وقال غيره: الحقُّ أَنَّ أصلَ المدِّ والإمالة متواتر، ولكن التقدير غير متواتر للاختلاف في كيفيته. كذا قال الزركشيّ، قال: وأمَّا أنواع تحقيق الهمزة فكلُّها متواترة.

وقال ابن الجزريّ: لا نعلم أحداً تقدم ابنَ الحاجب إلى ذلك، وقد نصَّ على تواتر ذلك كله أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر وغيره، وهو الصواب؛ لأنه إذا ثبت تواتر اللفظ ثبت تواتر هيئة أدائه؛ لأنَّ اللفظ لا يقوم إلَّا به ولا يصحُّ إلَّا بوجوده.

التنبيه الثالث: قال أبو شامة[٢]: ظنّ قوم أنَّ القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أُريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبةً، وإنَّما يَظنُّ ذلك بعضُ أهل الجهل.

وقال أبو العباس بن عمار: لقد نقل مسبِّع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمرُ على العامة بإيهامه كلَّ من قلّ نظره: أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر؛ وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة. ووقع له أيضاً في اقتصاره عن كلّ إمام على راويين أَنَّه صار من سمع قراءة راوٍ ثالث غيرهما أبطلها، وقد تكون هي أشهر وأصحّ وأظهر، وربَّما بالغ من لا يفهم فخطَّأ أو كَفَّر.

وقال أبو بكر ابن العربي: ليست هذه السبعة متعيِّنة للجواز حتى لا يجوز غيرها، كقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش ونحوهم؛ فإن هؤلاء مثلهم أو فوقهم. وكذا قال غير واحد؛ منهم مكي وأبو العلاء الهَمَذَانيّ وآخرون من أئمة القراء.

وقال أبو حيَّان: ليس في كتاب ابن مجاهد ومَنْ تبعه من القراءات المشهورة إلا النَّزر اليسير، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتُهرَ عنه سبعة عشر راوياً، ثم ساق أسماءهم، واقتصر في كتاب ابن مجاهد على اليزيديّ، واشتُهر عن اليزيديّ عشرة أنفس، فكيف يقتصر على السُّوسيّ والدُّوريّ، وليس لهما مزية على غيرهما، لأنَّ الجميع يشتركون في الضبط والإتقان والاشتراك في الأخذ؟ قال: ولا أعرف لهذا سبباً إلّا ما قُضِيَ من نقص العلم.

وقال مكيّ: من ظنَّ أن قراءة هؤلاء القراء ـ كنافع وعاصم ـ هي الأحرف السَّبعة التي في الحديث فقد غَلِطَ غلطاً عظيماً.

قال: ويلزم من هذا أنَّ ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة ممَّا ثبت عن الأئمة وغيرهم، ووافق خط

---

(١) في «البرهان» ١/٤٦٦.

(٢) في «المرشد الوجيز» ص ١٠٢ ـ ١٠٣ و١٠٥.

المصحف، ألَّا يكون قرآناً، وهذا غلط عظيم؛ فإن الذين صنَّفوا القراءات من الأئمّة المتقدّمين كأبي عُبيد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وأبي جعفر الطبريّ وإسماعيل القاضي قد ذكروا أضعاف هؤلاءِ، وكان الناس على رأس المئتين بالبصرة على قراءة أبي عَمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكَّة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع، واستمرُّوا على ذلك، فلمَّا كان على رأس الثلاثمئة أثبت ابنُ مجاهد اسمَ الكسائي وحذف يعقوب.

قال: والسبب في الاقتصار على السبعة ـ مع أنَّ في أئمة القراء مَنْ هو أَجلُّ منهم قدراً ومثلهم أكثر من عددهم ـ أَنَّ الرواة عن الأئمة كانوا كثيراً جدًّا، فلمَّا تقاصرت الهِمَم، اقتصروا ممَّا يوافق خَطَّ المصحف على ما يسهُل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثِّقة والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه، فأفردوا من كلِّ مصر إماماً واحداً، ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة به، كقراءة يعقوب وأبي جعفر وشيبة وغيرهم.

قال: وقد صنف ابن جُبير المكي قبل ابن مجاهد كتاباً في القراءات، فاقتصر على خمسة، اختار من كلِّ مصر إماماً؛ وإنما اقتصر على ذلك؛ لأنّ المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار؛ ويقال: إنَّه وجَّه بسبعة: هذه الخمسة، ومصحفاً إلى اليمن، ومصحفاً إلى البحرين، لكن لما لم يُسمع لهذين المصحفين خبر، وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف، استبدلوا من مصحف البحرين واليمن قارئَيْن كَمُل بهما العدد، فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبرُ به، فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة، ولم تكن له فِطْنة، فظنَّ أَنَّ المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع.

والأصل المعتمَد عليه صحَّة السند في السماع، واستقامة الوجه في العربيَّة وموافقة الرسم.

وأَصَحّ القراءات سنداً نافع وعاصم، وأفصحها أبو عمرو والكسائي.

وقال القرَّاب في «**الشافي**»: التمسك بقراءة سبعة من القرَّاء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنَّة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين، فانتشر، وأَوْهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك، وذلك لم يقل به أحد.

وقال الكوَاشيّ[١]: كلّ ما صحَّ سنده واستقام وجهه في العربية، ووافق خطَّ المصحف الإمام، فهو من السبعة المنصوصة، ومتى فُقِد شرط من الثلاثة فهو من الشاذّ.

وقد اشتدّ إنكار أئمة هذا الشأن على مَنْ ظنَّ انحصار القراءات المشهورة في مثل ما في «**التيسير**» و«**الشاطبية**»، وآخرُ من صَرَّح بذلك الشيخ تقيُّ الدين السبكيّ، فقال في شرح «**المنهاج**»: قال الأصحاب: تجوز القراءة في الصَّلاة وغيرها بالقراءات السبع؛ ولا تجوز بالشَّاذّة، وظاهر هذا يُوهم أن غير السبع المشهورة من الشواذّ، وقد نَقَل البغويّ الاتفاقَ على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة؛ وهذا القول هو الصواب.

---

(١) الكَوَاشِي: أحمد بن يوسف، موصلي، عالم من فقهاء الشافعية (ت: ٦٨٠ هـ). «النجوم الزاهرة» ٧/ ٣٤٨.

وقال: واعلم أنَّ الخارج عن السبع المشهورة على قسمين؛ **منه**: ما يخالف رسم المصحف، فهذا لا شك في أنه لا تجوز قراءته لا في الصلاة ولا في غيرها. **ومنه**: ما لا يخالف رسم المصحف، ولم تَشتهِر القراءة به، وإنَّما ورد من طريق غريب لا يعوَّل عليها، وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضاً. **ومنه**: ما اشتُهر عن أئمة هذا الشأن القراءة به قديماً وحديثاً، فهذا لا وجه للمنع منه، ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره.

قال: والبغويّ أَوْلَى مَنْ يُعتَمد عليه في ذلك؛ فإنَّه مقرئ فقيهٌ جامع للعلوم. قال: وهكذا التفصيل في شواذ السبعة، فإنَّ عنهم شيئاً كثيراً شاذًّا. انتهى.

وقال ولده في «**منع الموانع**»: إنما قلنا في «**جمع الجوامع**»: والسبع متواترة، ثم قلنا في الشاذ والصحيح: إنه ما وراء العشرة، ولم نقل: والعشر متواترة؛ لأنَّ السبع لم يُختلف في تواترها، فذكرنا أوّلاً موضعَ الإجماع، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف.

قال: على أنَّ القول بأنَّ القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصحُّ القول به عمَّن يُعتَبَر قوله في الدّين، وهي لا تخالف رسم المصحف.

قال: وقد سمعتُ أبي يشدِّد النكير على بعض القضاة، وقد بلغه أنَّه منع من القراءة بها، واستأْذنه بعض أصحابنا مرّة في إقراء السبع، فقال: أذِنت لك أن تُقرِئ العشر. انتهى.

وقال في جواب سؤال سأله ابن الجزريّ: القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي: قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلَف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكلُّ حرف انفرد به واحد من العشرة معلومٌ من الدين بالضرورة: أنَّه منزّل على رسول الله ﷺ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهلٌ.

التنبيه الرابع: باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام.

ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءة في: ﴿لمستم﴾ و﴿لَمَسْتُمُ﴾ [النساء: ٤٣].

وجواز وطء الحائض عند الانقطاع قبل الغسل وعدمه، على الاختلاف في: ﴿يَطْهُرْنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وقد حكوا خلافاً غريباً في الآية إذا قرئت بقراءتين، فحكى أبو الليث السمرقندي في كتاب «**البستان**» قولين: **أحدهما**: أنَّ الله قال بهما جميعاً، **والثاني**: أنَّ الله قال بقراءة واحدة، إلّا أنَّه أذِن أن تقرأ بقراءتين. ثم اختار توسطاً، وهو أنَّه: إن كان لكلّ قراءة تفسير يغاير الآخر فقد قال بهما جميعاً، وتصير القراءتان بمنزلة آيتين، مثل: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَّ﴾، وإن كان تفسيرهما واحداً كـ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ و﴿ٱلْبِيُوتَ﴾ [البقرة: ١٨٩] فإنّما قال بإحداهما، وأجاز القراءة بهما لكل قبيلة على ما تعوّد لسانهم.

قال: فإن قيل: إذا قلتم: إنَّه قال بإحداهما، فأيّ القراءتين هي؟ قلنا: التي بلغة قريش. انتهى.

وقال بعض المتأخرين: لاختلاف القراءات وتنوعها فوائد:

منها: التهوين والتَّسهيل والتَّخفيف على الأُمَّة.

ومنها: إظهار فضلها وشرفها على سائر الأمم، إذ لم ينزل كتابُ غيرهم إلَّا على وجه واحد.

ومنها: إعظام أجرها، من حيث إنَّهم يُفرغون جهدهم في تحقيق ذلك وضبطه لفظةً لفظة، حتى مقادير المَدَّات وتفاوت الإمالات، ثم في تتبّع معاني ذلك واستنباط الحِكم والأحكام من دلالة كلّ لفظ، وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح.

ومنها: إظهار سرّ الله في كتابه، وصيانته له عن التبديل والاختلاف، مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة.

ومنها: المبالغة في إعجازه بإيجازه؛ إذ تنوّع القراءات بمنزلة الآيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آيةً على حِدَة لم يخْفَ ما كان فيه من التطويل، ولهذا كان قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] منزَّلاً لغسل الرجل، والمسح على الخفّ، واللفظ واحد، لكن باختلاف إعرابه.

ومنها: أن بعض القراءات يبيِّن ما لعلَّه يُجْهَل في القراءة الأخرى، فقراءة ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾ بالتشديد مبيِّنةٌ لمعنى قراءة التخفيف، وقراءة: (فامضوا إلى ذكر الله) تبين أن المراد بقراءة: ﴿فَٱسْعَوْا﴾ [الجمعة: ٩] الذهابُ، لا المشي السريع.

وقال أبو عُبيد في «**فضائل القرآن**»[١]: المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها؛ كقراءة عائشة وحفصة: (والوسْطَى صلاة العصر). وقراءة ابن مسعود: (فاقطعوا أيمانهما) وقراءة جابر: (فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم). قال: فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسِّرة للقرآن، وقد كان يُروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيُستحسن، فكيف إذا رُوي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى؛ فأدنى ما يُستنبط من هذه الحروف معرفةُ صحَّة التأويل. انتهى.

وقد اعتنيت في كتابي: «**أسرار التنزيل**» ببيان كل قراءة أفادت معنًى زائداً على القراءة المشهورة.

التنبيه الخامس: اختُلف في العمل بالقراءة الشاذّة، فنقل إمام الحرمين في «**البرهان**»[٢] عن ظاهر مذهب الشافعيّ: أنَّه لا يجوز، وتبعه أبو نصر القشيري، وجزم به ابنُ الحاجب؛ لأنَّه نقله على أنه قرآن، ولم يثبت.

وذكر القاضيان: أبو الطيب والحسين، والرّويانيّ والرَّافعي العمل بها، تنزيلاً لها منزلة خبر الآحاد. وصحَّحه ابن السبكيّ في «**جمع الجوامع**» وشرح «**المختصر**».

وقد احتج الأصحاب على قطع يمين السارق بقراءة ابن مسعود، وعليه أبو حنيفة أيضاً.

---

(١) «فضائل القرآن» ص ٣٢٦.

(٢) «البرهان في أصول الفقه» لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله، الشافعي، الفقيه الأصولي، المتكلم المفسِّر (ت ٤٧٨هـ). «طبقات الشافعية» ٣/ ٢٤٩.

واحتجَّ على وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة: «متتابعات»[١]، ولم يحتجّ بها أصحابنا لثبوت نسخها، كما سيأتي.

التنبيه السادس: من المهمّ معرفة توجيه القراءات؛ وقد اعتنى به الأئمة، وأفردوا فيه كتباً؛ منها: «**الحجة**» لأبي عليّ الفارسيّ، و«**الكشف**» لمكيّ، «**والهداية**» للمهدوي، و«**المحتسَب في توجيه الشواذّ**» لابن جني.

قال الكواشيّ: فائدته أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجِّحاً؛ إلَّا أنه ينبغي التنبيه على شيء: وهو أنه قد تُرجحُ إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يُسقطها، وهذا غير مرضي؛ لأنَّ كلًّا منهما متواتر.

وقد حكى أبو عُمر الزاهد[٢] في كتابه «**اليواقيت**» عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أُفضِّل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضَّلتُ الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس: السَّلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان ألَّا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فيأْثَم مَن قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا.

وقال أبو شامة: أكثرَ المصنِّفون من التَّرجيح بين قراءة ﴿مَـٰلِكِ﴾ و﴿مَلِكِ﴾ حتى إن بعضهم يبالغ إلى حدٍّ يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى؛ وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين. انتهى.

وقال بعضهم: توجيه القراءات الشاذّة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة.

خاتمة: قال النخعي: كانوا يكرهون أن يقولوا: قراءة عبد الله، وقراءة سالم، وقراءة أُبيّ، وقراءة زيد. بل يقال: فلان كان يقرأ بوجهِ كذا، وفلان كان يقرأُ بوجه كذا. قال النوويّ: والصحيح أن ذلك لا يُكرَه.

  

---

(١) والقراءة المتواترة: ﴿فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّـٰرَةُ . . .﴾ [المائدة: ٨٩].

(٢) هو: محمد بن عبد الواحد، أبو عمر الزاهد، غلام ثعلب، من أئمة اللغة وأكابر أهلها وأحفظها. قال الخطيب: رأيت شيوخنا يوثِّقونه ويصدِّقونه. له: «ياقوتة الصراط». ذكره ابن خير في «فهرسته» ص ٦٠، وانظر «البرهان» للزركشي ١/ ٣٩٣.

النوع الثامن والعشرون

في معرفة الوقف والابتداء

أفرده بالتصنيف خلائق؛ منهم: أبو جعفر النَّحاس، وابن الأنباري، والزجَّاج، والدانيّ، والعُمَاني، والسَّجاونديّ، وغيرهم.

وهو فنٌّ جليل، به يُعرف كيف أداء القراءة.

والأصلُ فيه: ما أخرجه النحاس قال: حدَّثنا محمد بن جعفر الأنباريّ، حدَّثنا هلال بن العلاء، عن أُبيّ وعبد الله بن جعفر قالا: حدثنا عبد الله بن عمر الزُّرَقيّ، عن زيد بن أبي أُنَيسة، عن القاسم بن عَوْف البكريّ قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: لقد عِشْنا بُرهة من دهرنا وإنَّ أحدنا ليؤتَى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فنتعلم حلالَها وحرامَها، وما ينبغي أن يوقَف عنده منها كما تتعلَّمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتَى أحدُهم القرآنَ قبل الإيمان، فيقرأُ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري ما آمِرُه ولا زاجِره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه!

قال النحاس: فهذا الحديث يدلُّ على أنهم كانوا يتعلمون الأوقاف، كما يتعلمون القرآن.

وقول ابن عمر: لقد عشنا برهةً من دهرنا، يدلُّ على أنَّ ذلك إجماع من الصحابة ثابتٌ. أخرج هذا الأثر البيهقي في «سننه» [(٣/ ١٢٠)].

وعن عليّ في قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]. قال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف.

قال ابنُ الأنباريّ: من تمام معرفة القرآن معرفةُ الوقف والابتداء فيه.

وقال النَّكزاويّ: باب الوقف عظيمُ القَدْر، جليل الخَطر؛ لأنه لا يتأتّى لأحدٍ معرفةُ معاني القرآن ولا استنباط الأدلَّة الشرعية منه إلَّا بمعرفة الفواصل.

وفي «النشر»[1] لابن الجَزري: لمَّا لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نَفَس واحد، ولم يجُز التنفُّس بين كلمتين حالة الوصْل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذ اختيارُ وقفٍ للتنفُّس والاستراحة، وتعيّن ارتضاء ابتداء بعده، ويتحتَّم ألَّا يكون ذلك ممَّا يحيل المعنى ولا يخلّ بالفهم، إذ بذلك يظهر الإعجاز، ويحصل القصد؛ ولذلك حضَّ الأئمة على تعلُّمه ومعرفته.

وفي كلام عليّ دليل على وجوب ذلك، وفي كلام ابن عمر برهانٌ على أنَّ تعلُّمه إجماعٌ من الصحابة.

(١) «النشر» ١/ ٢٢٤.

وصحَّ ـ بل تواتر ـ عندنا تعلُّمُه والاعتناء به من السَّلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع أحدِ أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع، وأبي عمرو، ويعقوب، وعاصم، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب. ومن ثَمَّ اشترط كثير من الخَلَف على المجيز ألَّا يجيز أحداً إلَّا بعد معرفته الوقف والابتداء.

وصحَّ عن الشعبيّ أنَّه قال: إذا قرأت: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾، فلا تسْكتْ حتى تقرأ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦ ـ ٢٧].

قلت: أخرجه ابن أبي حاتم.

فصل: في أنواع الوقف

اصطلح الأئمة على أَنَّ لأنواع الوقف والابتداء أسماءً، واختلفوا في ذلك.

فقال ابن الأنباريّ: الوقف على ثلاثة أوجه: تامّ، وحَسَن، وقبيح.

فالتامُّ: الذي يحسُن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به، كقوله: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقوله: ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

والحسن: هو الذي يحسُن الوقف عليه، ولا يحسُن الابتداء بما بعده، كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لأن الابتداء بـ: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا يحسُن؛ لكونه صفةً لِمَا قبله.

والقبيح: هو الذي ليس بتامّ ولا حَسَنٍ، كالوقف على ﴿بِسْمِ﴾ من قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾.

قال: ولا يتمّ الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا المنعوت دون نعته، ولا الرافع دون مرفوعه وعكسه، ولا الناصب دون منصوبه وعكسه، ولا المؤكد دون توكيده، ولا المعطوف دون المعطوف عليه، ولا البدل دون مبدَله، ولا إنَّ أو كان أو ظنَّ وأخواتها دون اسمها، ولا اسمها دون خبرها، ولا المستثنى منه دون الاستثناء، ولا الموصول دون صلته: اسميًّا أو حرفيًّا، ولا الفعل دون مصدره، ولا الحرف دون متعلّقه، ولا شرط دون جزائه.

وقال غيره: الوقف منقسم إلى أربعة أقسام: تامّ مختار، وكافٍ جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.

فالتَّامُّ: هو الذي لا يتعلَّق بشيء ممّا بعده، فيحسن الوقفُ عليه والابتداء بما بعده؛ وأكثر ما يوجد عند رؤوس الآي غالباً، كقوله: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

وقد يوجد في أثنائها كقوله: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ هنا التمام؛ لأنه انقضى كلام بلقيس، ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤].

وكذلك: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩] هنا التمام؛ لأنَّه انقضى كلام الظالم أُبيّ بن خلف، ثم قال تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا﴾.

وقد يوجد بعدها، كقوله: ﴿مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧ ـ ١٣٨] هنا التَّمام؛ لأنَّه معطوف على المعنى، أي: بالصبح وبالليل.

ومثله: ﴿يَتَّكِـُٔونَ وَزُخْرُفًاۚ﴾ [الزخرف: ٣٤ ـ ٣٥]. رأس الآية: ﴿يَتَّكِـُٔونَ﴾، و﴿وَزُخْرُفًاۚ﴾ هو التمام؛ لأنه معطوفٌ على ما قبله.

وآخر كلّ قصة وما قبل أولها، وآخر كل سورة، وقبل ياء النداء، وفعل الأمر، والقَسَم ولامه، دون القول والشرط ما لم يتقدَّمْ جوابه، و﴿كَانَ ٱللَّهُ﴾، و﴿مَا كَانَ﴾، و﴿ذَٰلِكَ﴾، و﴿لَوْلَآ﴾ غالبهنَّ تامّ، ما لم يتقدمهنّ قَسَمٌ أو قول أو ما في معناه.

والكافي: منقطع في اللفظ متعلّق في المعنى، فيحسُن الوقف عليه والابتداء بما بَعده أيضاً، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. هنا الوقف، ويبتدأ بما بعد ذلك، وهكذا كل رأس آية بعدها (لام كي) و(إلا) بمعنى (لكن)، و(إنَّ) الشديدة المكسورة، والاستفهام، و(بل) و(ألاَ) المخففة، و(السين) و(سوف) للتهديد، و(نعم) و(بئس) و(كيلا) ما لم يتقدمهن قول أو قسم.

والحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسُن الابتداء بما بعده، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

والقبيح: هو الذي لا يفهم منه المراد، كـ﴿ٱلْحَمْدُ﴾. وأقبح منه الوقف على ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ ويبتدئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ﴾ [المائدة: ١٧]؛ لأنَّ المعنى مستحيل بهذا الابتداء، ومَنْ تعمَّده وقصد معناه فقد كفر.

ومثله في الوقف: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَۗ وَٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. ﴿فَلَهَا ٱلنِّصْفُۚ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١].

وأقبح من هذا الوقفُ على المنفيّ دون حرف الإيجاب، نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ﴾ .. ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]. ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾ .. ﴿إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥]. فإن اضطر لأجل التنفس جاز، ثم يرجع إلى ما قبله حتى يَصِلَهُ بما بعده، ولا حَرجَ. انتهى.

وقال السَّجاونديّ: الوقف على خمس مراتب: لازم، ومطلَق، وجائز، ومجوَّز لوجه، ومرخَّص ضرورةً.

١ ـ **فاللازم**: ما لو وُصل طرفاه غيَّر المرادَ، نحو قوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، يلزم الوقف هنا؛ إذ لو وصل بقوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]. تُوُهِّم أن الجملة صفة لقوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾، فانتفى الخِداع عنهم، وتقرر الإيمانُ خالصاً عن الخِداع، كما تقول: ما هو بمؤمن مخادع. والقصدُ في الآية إثباتُ الخِدَاع بعد نفي الإيمان.

وكما في قوله: ﴿لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٧١]؛ فإن جملة ﴿تُثِيرُ﴾ صفة لـ﴿ذَلُولٌ﴾ داخلة في حيّز النفي، أي: ليست ذلولاً مثيرةً للأرض.

ونحو: ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌۘ﴾ [النساء: ١٧١]، فلو وصلها بقوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۗ﴾ لأَوْهَمَ أنه صفة لولد، وأن المنفيّ ولد موصوف بأن له ما في السموات؛ والمراد نفي الولد مطلقاً.

٢ ـ **والمطلق**: ما يحسُن الابتداء بما بعده:

كالاسم المبتدأ به، نحو: ﴿ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ﴾ [الشورى: ١٣].

والفعل المُستأنف، نحو: ﴿يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ﴾ [النور: ٥٥]، و﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، و﴿سَيَجۡعَلُ ٱللَّهُ بَعۡدَ عُسۡرٖ يُسۡرٗا﴾ [الطلاق: ٧].

ومفعول المحذوف، نحو: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِۖ﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣٨].

والشَّرط، نحو: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾ [الأنعام: ٣٩].

والاستفهام ولو مقدّراً، نحو: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهۡدُواْ﴾ [النساء: ٨٨]، ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأنفال: ٦٧].

والنفي: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾ [القصص: ٦٨]، ﴿إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارٗا﴾ [الأحزاب: ١٣]، حيث لم يكن كل ذلك مقولاً لقول سابق.

والجائز: ما يجوز فيه الوصل والفصل، لتجاذب الموجبين من الطرفين، نحو ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [البقرة: ٤]. فإن واو العطف تقتضي الوصلَ، وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم؛ فإن التقدير: (ويوقنون بالآخرة).

٤ ـ **والمجوَّز لوجه**: نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [البقرة: ٨٦]؛ لأنَّ الفاء في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ﴾ [البقرة: ٨٦]. تقتضي التسبُّب والجزاء، وذلك يُوجب الوصلَ، وكون نظم الفعل على الاستئناف يجعل للفصل وجهاً.

٥ ـ **والمرخَّص ضرورة**: ما لا يستغني ما بعده عمَّا قبله؛ لكنه يرخَّص لانقطاع النفَس وطول الكلام، ولا يلزمه الوصلُ بالعَوْد؛ لأنَّ ما بعده جملة مفهومة، كقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ﴾ [البقرة: ٢٢]؛ لأن قوله: ﴿وَأَنزَلَ﴾ [البقرة: ٢٢] لا يستغني عن سياق الكلام؛ فإنَّ فاعله ضمير يعود إلى ما قبله، غير أنَّ الجملة مفهومة.

وأمَّا ما لا يجوز الوقفُ عليه: فكالشرط دون جزائه، والمبتدأ دون خبره، ونحو ذلك.

وقال غيره: الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تامّ، وشبيه به، وناقص، وشبيه به، وحسن، وشبيه به، وقبيح، وشبيه به.

وقال ابن الجزري[١]: أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير منضبط، ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه: إنَّ الوقف ينقسم إلى اختياريّ واضطراريّ؛ لأن الكلام إمَّا أن يتمَّ أوْ لا، فإن تَمَّ كان اختياريًّا، وكونه تامًّا لا يخلو: إما ألا يكون له تعلُّق بما بعده البتة ـ أي: لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى ـ فهو الوقف المسمى بالتام لتمامه المطلق، يُوقَف عليه ويبتدأ بما بعده، ثم مثَّله بما تقدم في التامّ.

قال: وقد يكون الوقف تامًّا في تفسير وإعراب وقراءة، غير تامّ على آخر.

(١) في «النشر» ١/ ٢٢٥.

نحو: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، تامّ: إن كان ما بعده مستأنفاً، غير تام: إن كان معطوفاً.

ونحو فواتح السور: الوقف عليها تامّ إن أُعربت مبتدأ والخبر محذوف أو عكسه؛ أي: «ألم» هذه، أو هذه «ألم»، أو: مفعولاً بـ(قُل) مقدراً. غير تام إن كان ما بعدها هو الخبر.

ونحو: ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمۡنًا﴾ [البقرة: ١٢٥] تام على قراءة: ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾ بكسر الخاءِ، كاف على قراءة الفتح.

ونحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١] تام على قراءة مَنْ رفع الاسم الكريم بعدَها، حسنٌ على قراءة مَن خَفَضَ.

وقد يتفاضل التامّ، نحو: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤ ـ ٥]. كلاهما تامٌّ؛ إلَّا أن الأوَّل أتمّ من الثاني، لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب، بخلاف الأول.

وهذا هو الذي سمَّاه بعضُهم: شبيهاً بالتامّ.

ومنه ما يتأكد استحسانه لبيان المعنى المقصود به، وهو الذي سماه السَّجاونديّ باللازم. وإن كان له تعلق، فلا يخلو إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو المسمَّى بالكافي للاكتفاء به واستغنائه عمَّا بعده، واستغناء ما بعده عنه؛ كقوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، وقوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، وقوله: ﴿عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٥].

ويتفاضل في الكفاية كتفاضل التام، نحو: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ﴾ كافٍ، ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ﴾ أكفى منه، ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منهما.

وقد يكون الوقف كافياً على تفسير وإعراب وقراءة، غير كافٍ على آخر، نحو قوله: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، كافٍ إن جعلت (ما) بعده نافية، حسن إن فُسّرت موصولة.

﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] كافٍ إن أعرب ما بعده مبتدأ، خبره: ﴿عَلَىٰ هُدٗى﴾ [البقرة: ٥]. حسن إن جعل خبر: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣]. أو خبر: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤].

﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُخۡلِصُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩] كافٍ على قراءة: ﴿أَمۡ تَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠]؛ بالخطاب. حسن على قراءة الغيب.

﴿يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ كافٍ على قراءة مَنْ رفع: ﴿فَيَغۡفِرُ﴾ و﴿يُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. حسن على قراءة مَنْ جزم[(١)].

وإن كان التعلُّق من جهة اللفظ: فهو المسمى بالحسن؛ لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده، للتعلُّق اللفظيّ إلَّا أن يكون رأس آية، فإنَّه يجوز في اختيار أكثرِ أهل الأداء؛ لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أُمّ سلمة الآتي.

وقد يكون الوقفُ حَسَناً على تقدير، وكافياً أو تامًّا على آخر، نحو: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائيّ: جزماً. وقرأ عاصم وابن عامر: رفعاً. «السَّبعة» ص ١٩٥.

حسن إن جعل ما بعده نعتاً، كافٍ إن جعل خبر مقدَّر، أو مفعول مقدَّر، على القطع. تامّ إن جعل مبتدأ خبره: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥].

وإن لم يتمّ الكلام: كان الوقف عليه اضطراريًّا، وهو المسمَّى بالقبيح، لا يجوز تعمُّد الوقف عليه إلَّا لضرورة، من انقطاع نَفَس ونحوه، لعدم الفائدة أو لفساد المعنى، نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

وقد يكون بعضُه أقبح من بعض، نحو: ﴿فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ﴾ [النساء: ١١]؛ لإيهامه أنهما مع البنت شركاء في النِّصف.

وأقبح منه نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤٣].

فهذا حكم الوقف اختياريًّا واضطراريًّا.

وأما الابتداء فلا يكون إلَّا اختياريًّا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلَّا بمستقلٍّ بالمعنى موفٍ بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، وتتفاوت تماماً وكفايةً وحُسْناً وقُبْحاً، بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحالته، نحو الوقف على: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]. فإنَّ الابتداء بـ(الناس) قبيح، وبـ﴿مَّن﴾ تامٌّ، فلو وقف على: ﴿مَن يَقُولُ﴾ كان الابتداء بـ﴿يَقُولُ﴾ أحسن من الابتداء بـ﴿مَّن﴾.

وكذا الوقف على: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] قبيح، والابتداء بـ﴿ﷲ﴾ أقبح وبـ﴿خَتَمَ﴾ كافٍ.

والوقف على ﴿عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ﴾ و﴿ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ﴾ [التوبة: ٣٠] قبيح، والابتداء بابنٍ أقبحُ، وبعزير والمسيح أشدُّ قُبحاً.

ولو وقف على ﴿مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ﴾ [الأحزاب: ١٢] ضرورة، كان الابتداء بالجلالة قبيحاً، وبـ﴿وَعَدَنَا﴾ أقبح منه وبـ﴿مَآ﴾ أقبح منهما.

وقد يكون الوقف حسناً والابتداء به قبيحاً، نحو: ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ﴾ [الممتحنة: ١]. الوقف عليه حَسَنٌ، والابتداء به قبيح؛ لفساد المعنى، إذْ يصير تحذيراً من الإيمان بالله.

وقد يكون الوقفُ قبيحاً والابتداء جيِّداً، نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا﴾ [يس: ٥٢]، الوقف على ﴿هَٰذَا﴾ قبيح لفصله بين المبتدأ وخبره؛ ولأنه يوهم أن الإشارة إلى المرقد، والابتداء بهذا كافٍ أو تامٌّ لاستئنافه.

تنبيهات:

الأول: قولهم: لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا...، كذا.

قال ابن الجزريّ[1]: إنَّما يريدون به الجواز الأدائي؛ وهو الذي يحسن في القراءة ويَروقُ في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنَّه حرام ولا مكروه؛ اللهمَّ إلَّا أن يُقصَد بذلك تحريفُ القرآن وخلاف المعنى الذي أراده الله، فإنه يكفر فضلاً عن أن يأثم.

الثاني: قال ابن الجزريّ[2] أيضاً: ليس كل ما يتعسَّفه بعض المعربين أو يتكلَّفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء ممَّا يقتضي وقفاً أو ابتداءً ينبغي أنْ يُتعمَّد الوقفُ عليه، بل ينبغي تحرِّي المعنى الأتم، والوقف الأوجه؛ وذلك نحو الوقف على: ﴿وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ﴾ والابتداء ﴿مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ على معنى النِّداء.

ونحو: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحۡلِفُونَ﴾، ويبتدئ ﴿بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ﴾ [النساء: ٦٢].

ونحو: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ﴾ [لقمان: ١٣]، ويبتدئ ﴿بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ﴾ على معنى القسم.

ونحو: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ﴾، ويبتدئ ﴿ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

ونحو: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، ويبتدئ: ﴿عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البقرة: ١٥٨].

فكلُّه تعسُّفٌ وتَمَحُّلٌ وتحريفٌ للكَلِم عن مواضعه.

الثالث: يُغتفر في طول الفواصل والقَصص والجُمَل المعترضة ونحو ذلك، وفي حالةِ جَمْع القراءات، وقراءةِ التحقيق والترتيل ما لا يُغْتَفرُ في غيرها، فربَّما أُجيزَ الوقفُ والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يُبَحْ، وهذا الذي سماه السَّجاونديّ: المرخَّص ضرورةً، ومثله بقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢].

قال ابن الجزريّ: والأحسن تمثيله بنحو: ﴿قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وبنحو: ﴿وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وبنحو: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وبنحو: ﴿عَٰهَدُواْۖ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وبنحو كلّ من فواصل: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾. إلى آخر القصة.

وقال صاحب «**المستوفي**»: النحويون يكرهون الوقف الناقص في التنزيل مع إمكان التامّ، فإن طال الكلام ولم يوجد فيه وقفٌ تامٌّ حَسُن الأخذ بالناقص، كقوله: ﴿قُلۡ أُوحِيَ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا﴾ إن كسرت بعده إنْ، وإنْ فتحتها فإلى قوله: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾ [الجن: ١ ـ ١٩].

قال: ويُحسِّن الوقف الناقصَ أمورٌ:

منها: أن يكون لضرب من البيان، كقوله: ﴿وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾؛ فإنَّ الوقف هنا يبين أن ﴿قَيِّمٗا﴾ [الكهف: ١ ـ ٢] منفصل عنه، وأنه حال في نيّة التقديم، وكقوله: ﴿وَبَنَاتُ ٱلۡأُخۡتِ﴾ [النساء: ٢٣]؛ ليفصل به بين التحريم النَّسَبي والسَّببي.

ومنها: أن يكون الكلام مبنيًّا على الوقف، نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ وَلَمۡ أَدۡرِ مَا حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٥ ـ ٢٦].

---

(١) في «النشر» ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٢) في «النشر» ١/ ٢٣١.

قال ابن الجزري: وكما اغتُفر الوقف لما ذكر، قد لا يُغتفر ولا يحسن فيما قَصُر من الجُمل، وإن لم يكن التعلُّق لفظيًّا، نحو: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾، ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٧]؛ لقرب الوقف على ﴿بِٱلرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٨٧]، وعلى ﴿ٱلْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧].

وكذا يراعى في الوقف الازدواجُ، فيوصل ما يوقف على نظيره مما يوجد التَّمام عليه وانقطع تعلُّقه بما بعده لفظاً، وذلك من أجل ازدواجه، نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ مع ﴿وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤]، ونحو: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، مع ﴿وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾. ونحو: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ﴾ مع ﴿وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [فاطر: ١٣]، ونحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ مع ﴿وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦].

الرابع: قد يجيزون الوقف على حرف وعلى آخر، ويكون بين الوقفين مراقبةٌ على التضادّ؛ فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، كمن أجاز الوقف على: ﴿لَا رَيْبَ﴾، فإنَّه لا يجيزه على ﴿فِيهِ﴾، والذي يُجيزه على ﴿فِيهِ﴾ لا يجيزه على ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢].

وكالوقف على: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ﴾ فإن بينه وبين ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]: مراقبةً. والوقف على: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ فإن بينه وبين ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]: مراقبةً.

قال ابن الجزري[1]: وأوَّل مَنْ نبَّه على المراقبة في الوقف أبو الفضل **الرازيّ**، أخذه من المراقبة في العروض.

الخامس: قال ابن مجاهد: لا يقوم بالتَّمام في الوقف إلّا نحويّ عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضِها من بعض، عالم باللُّغة التي نزل بها القرآن.

وقال غيره: وكذا علم الفقه، ولهذا مَنْ لم يقبل شهادة القاذف وإن تاب يقف عند قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]. وممن صرَّح بذلك النَّكزاويّ، فقال في كتاب «**الوقف**»: لا بدَّ للقارئ من معرفة بعض مذاهب الأئمة المشهورين في الفقه، لأنَّ ذلك يُعينُ على معرفة الوقف والابتداء؛ لأن في القرآن مواضعَ ينبغي الوقفُ على مذهب بعضهم، ويمتنع على مذهب آخرين.

فأما احتياجه إلى علم النحو وتقديراته: فلأنَّ مَنْ جعل: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨]. منصوباً على الإغراء وقف على ما قبله، أما إذا أعمل فيه ما قبله فلا.

وأما احتياجه إلى القراءات: فلما تقدَّم مِنْ أنَّ الوقف قد يكون تامًّا على قراءة، غير تامّ على أخرى.

وأما احتياجُه إلى التفسير: فلأنه إذا وقف على: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦]. كان المعنى: إنَّها محرَّمة عليهم هذه المدة، وإذا وقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى: إنَّها محرَّمة عليهم

(١) في «النشر» ١/ ٢٣٨.

أبداً، وأنَّ التيه «أربعين»؛ فرجع في هذا إلى التفسير. وقد تقدَّم أيضاً أنَّ الوقف يكون تامًّا على تفسير وإعراب، غير تامٍّ على تفسير وإعراب آخر.

وأمَّا احتياجه إلى المعنى: فضرورة؛ لأنَّ معرفة مقاطع الكلام إنَّما تكون بعد معرفة معناه، كقوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٦٥]، فقوله: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ﴾ استئناف، لا مقولُهُم! وقوله: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِـَٔايَٰتِنَآ﴾، ويبتدئ ﴿أَنتُمَا﴾ [القصص: ٣٥]. قال الشيخ عز الدين: الأحسن الوقف على ﴿إِلَيْكُمَا﴾؛ لأنَّ إضافة الغلبة إلى الآيات أَوْلى من إضافة عدم الوصول إليها؛ لأنَّ المراد بالآيات: العصا وصفاتُها، وقد غلبوا بها السحرة، ولم تمنع عنهم فرعون.

وكذا الوقف على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ويبتدئ ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]. على أن المعنى: لولا أن رأى برهان ربه لَهَمَّ بها؛ فقدَّم جواب ﴿لَوْلَآ﴾، ويكون همُّه منتفياً، فعلم بذلك أن معرفة المعنى أصل في ذلك كبير.

السَّادس: حكى ابنُ برهان النحويّ[1] عن أبي يوسف[2] القاضي صاحب أبي حنيفة: أنه ذهب إلى أنَّ تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتامّ والناقص والحسن والقبيح وتسميته بذلك بدعة، ومُتعمِّدُ الوقوفِ على نحوه مُبْتَدِعٌ، قال: لأنَّ القرآن معجزٌ، وهو كالقِطعة الواحدةِ، فكلُّه قرآن وبعضُه قرآن، وكلُّه تام حَسَنٌ، وبعضُه تامّ حَسَنٌ.

السابع: لأئمة القرَّاء مذاهبُ في الوقف والابتداء:

فنافع: كان يراعي تجانُسَهما بحسَب المعنى.

وابن كثير وحمزة: حيث ينقطع النَّفَس، واستثنى ابن كثير: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣]. فتعمَّد الوقف عليها.

وعاصم والكسائي: حيث تمَّ الكلام.

وأبو عمرو: يتعمَّد رؤوسَ الآي، ويقول: هو أحبُّ إليَّ، فقد قال بعضهم: إنَّ الوقفَ عليه سنة.

وقال البيهقي في «**الشعب**» وآخرون: الأفضل الوقف على رؤوس الآيات، وإن تعلَّقت بما بعدها، اتباعاً لهدي رسول الله ﷺ وسنَّته.

روى أبو داود [٤٠٠١] وغيرُه: عن أم سلمة: أَنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا قرأ قطَّع قراءته آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ثم يقف، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ثم يقف، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ثم يقف [والترمذي: ٢٩٢٧ وهو صحيح].

---

(١) ابن بَرْهان: عبد الواحد بن علي العُكْبري، عالم بغدادي، برع في العربية والأدب (ت: ٤٥٦ هـ). «شذرات الذهب» ٣/ ٢٩٧.

(٢) يعقوب بن إبراهيم الكوفي، أول من نشر مذهب أبي حنيفة، مات في خلافة الرشيد ببغداد (ت: ١٨٢ هـ). «النجوم الزاهرة» ٢/ ١٣٧، و«تاريخ بغداد» ١٤/ ٢٤٢.

الثامن: الوقْف والقطع والسَّكت، عبارات يُطلقها المتقدِّمون غالباً، مراداً بها الوقفُ. والمتأخِّرون فرَّقوا فقالوا:

القطع: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل إلى حالة أخرى غيرها، وهو الذي يُستعاذ بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلَّا على رأس آية، لأنَّ رؤوس الآي في نفسها مقاطع.

أخرج سعيد بن منصور في «**سننه**»: حدَّثنا أبو الأحوص، عن أبي سنان، عن ابن أبي الهُذَيل أنه قال: كانوا يكرهون أن يقرؤوا بعض الآية ويدعوا بعضَها .**إسناده صحيح**. وعبد الله بن أبي الهُذيل تابعيّ كبير، وقوله: (كانوا) يدلُّ على أنَّ الصحابة كانوا يكرهون ذلك.

والوقف: عبارة عن قطع الصَّوْت عن الكلمة زمناً يتنفَّس فيه عادةً، بنيَّة استئناف القراءة لا بنيّة الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسماً.

والسكت: عبارة عن قَطْع الصوت زمناً، وهو دون زمن الوقف عادة، من غير تنفس. واختلاف ألفاظ الأئمة في التأدية عنه مما يدلُّ على طوله وقِصَره: فعن حمزة في السكت على الساكن قبل الهمزة سكتة يسيرة. وقال الأشناني: قصيرة، وعن الكسائيّ: سكتة مختلسة من غير إشباع. وقال ابن غلبون: وقفة يسيرة، وقال مكيّ: وقفة خفيفة. وقال ابن شُريح: وُقَيْفة. وعن قتيبة: من غير قطْع نَفَس. وقال الدَّانيّ: سكتة لطيفة من غير قطع. وقال الجعبريّ: قطْع الصوت زمناً قليلاً أقصر من زمن إخراج النَّفَس؛ لأنه إن طال صار وقفاً. في عبارات أُخَر.

قال ابن الجزريّ[1]: والصحيح أنَّه مقيَّد بالسَّماع والنقل، ولا يجوز إلَّا فيما صحت الرواية به، لمعنى مقصودٍ بذاته. وقيل: يجوز في رؤوس الآي مطلقاً حالة الوصل، لقصد البيان. وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك.

ضوابط:

١ ـ كل ما في القرآن من (الذي) و(الذين): يجوز فيه الوصل بما قبله نعتاً، والقطعُ على أنه خبر، إلَّا في سبعة مواضع، فإنَّه يتعين الابتداء بها:

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ﴾ في البقرة [١٢١]، ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ﴾ فيها [١٤٦]. وفي الأنعام أيضاً [٢٠] .﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ في البقرة [٢٧٥]، ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ﴾ في براءة [٢٠]، ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ﴾ في الفرقان [٣٤]، ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ في غافر [٧].

وفي «**الكشاف**»[2] في قوله: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾: يجوز أن يقف القارئ على الموصوف ويبتدئ بـ﴿ٱلَّذِى﴾ إنْ حملتَه على القَطع، بخلاف ما إذا جعلتَه صفة.

(١) في «النشر» ١/ ٢٤٣.
(٢) «الكشاف» ٤/ ٣٠٢ سورة الناس: ٥.

وقال الرُّمَّانيّ(١): الصِّفة إن كانت للاختصاص امتنع الوقف على موصوفها دونها، وإن كانت للمدح جاز، لأنَّ عاملها في المدح غير عامل الموصوف.

٢ ـ الوقف على المستثنى منه دون المستثنى، إن كان منقطعاً، فيه مذاهب: الجواز مطلقاً، لأنه في معنى مبتدأ حذف خبرهُ للدّلالة عليه.

والمنع مطلقاً، لاحتياجه إلى ما قبله لفظاً؛ لأنه لم يعهد استعمال (إلّا) وما في معناها إلّا متصلة بما قبلها، ومعنًى؛ لأن ما قبلها مُشْعِرٌ بتمام الكلام في المعنى، إذ قولك: (ما في الدار أحدٌ) هو الذي صحَّح (إلَّا الحمارَ)، ولو قلت: (إلا الحمار) على انفراده كان خطأً.

والثالث: التفصيل؛ فإن صُرِّح بالخبر جاز؛ لاستقلال الجملة واستغنائها عمَّا قبلها، وإن لم يصرَّح به فلا؛ لافتقارِها. قاله ابن الحاجب في «**أماليه**»(٢).

٣ ـ الوقف على الجملة الندائية جائز، كما نقله ابن الحاجب عن المحقِّقين؛ لأنها مستقلة وما بعدها جملة أُخرى، وإن كانت الأولى تتعلَّق بها.

٤ ـ كلّ ما في القرآن من القول لا يجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكايته. قاله الجويني في «**تفسيره**».

٥ ـ (**كلاَّ**) في القرآن في ثلاثة وثلاثين موضعاً:

منها سبعة للردع اتفاقاً، فيوقف عليها، وذلك: ﴿عَهْدًا كَلَّا﴾ في مريم [٧٨ ـ ٧٩]، ﴿عِزًّا كَلَّا﴾ في مريم [٨١ ـ ٨٢]، ﴿أَن يَقْتُلُونِ قَالَ كَلَّا﴾ في الشعراء [١٤ ـ ٢٥]، ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّا﴾ في الشعراء [٦١ ـ ٦٢]، ﴿شُرَكَآءَ كَلَّا﴾ في سبأ [٢٧]، ﴿أَنْ أَزِيدَ كَلَّا﴾ في المدَّثر [١٥ ـ ١٦]، ﴿أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ كَلَّا﴾ في القيامة [١٠ ـ ١١].

والباقي: منها ما هو بمعنى: حقًّا قطعاً، فلا يوقف عليه. ومنها ما احتمل الأمرين، ففيه الوجهان.

وقال مكيّ: هي أربعة أقسام:

الأوَّل: ما يحسُن الوقفُ فيه عليها على معنى الرَّدع وهو الاختيار، ويجوز الابتداء بها على معنى: حقًّا. وذلك أحدَ عشرَ موضعاً:

اثنان في مريم، وفي ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، وسبأ، واثنان في المعارج، واثنان في المدَّثر: ﴿أَنْ أَزِيدَ كَلَّا﴾ [١٥ ـ ١٦]، ﴿مُّنَشَّرَةً ۝ كَلَّا﴾ [٥٢ ـ ٥٣]، وفي المطففين: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ * كَلَّا﴾ [١٣ ـ ١٤]، وفي الفَجر: ﴿أَهَٰنَنِ * كَلَّا﴾ [١٦ ـ ١٧]، وفي الهُمزة ﴿أَخْلَدَهُۥ ۝ كَلَّا﴾ [٣ ـ ٤].

الثَّاني: ما يحسن الوقف عليها ولا يجوز الابتداء بها، وهو موضعان: في الشعراء: ﴿أَن يَقْتُلُونِ قَالَ كَلَّا﴾ [١٤ ـ ١٥]، ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّا﴾ [٦١ ـ ٦٢].

---

(١) الرُّمَّاني: علي بن عيسى، عالم في اللغة والنحو والبلاغة (ت: ٣٨٤ هـ). «تاريخ بغداد» ١٢/ ١٦.
(٢) «أمالي ابن الحاجب» ١/ ٣٨٠ مسائل في الاستثناء.

الثَّالث: ما لا يحسن الوقف عليها ولا الابتداء بها، بل توصل بما قبلها، وبما بعدها وهو موضعان: في عَمَّ والتّكاثر: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٥]، ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤].

الرابع: ما لا يحسُن الوقفُ عليها، ولكن يُبتدأ بها، وهي الثمانية عشر الباقية.

٦ ـ **(بلى)** في القرآن في اثنين وعِشْرين مَوْضِعاً، وهي ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما لا يجوز الوقف عليها إجماعاً؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها، وهو سبعة مواضع:

في الأنعام: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [٣٠].

في النحل: ﴿بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [٣٨].

في سبأ: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [٣].

في الزمر: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ﴾ [٥٩].

في الأحقاف: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [٣٤].

في التغابن: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [٧].

في القيامة: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾ [٤].

الثاني: ما فيه خلاف، والاختيار المنع، وذلك خمسة مواضع:

في البقرة: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [٢٦٠].

في الزمر: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ﴾ [٧١].

في الزخرف: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا﴾ [٨٠].

في الحديد: ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ [١٤].

في تبارك: ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا﴾ [٩].

الثالث: ما الاختيار جواز الوقف عليها، وهو العشرة الباقية.

٧ ـ **(نعم)** في القرآن في أربعة مواضع:

في الأعراف: ﴿قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ﴾ [٤٤]، والمختار الوقف عليها؛ لأن ما بعدها غير متعلِّق بما قبلها؛ إذ ليس من قول أهل النار. والبواقي فيها، وفي الشُّعراء: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [٤٢].

وفي الصافات: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [١٨]، والمختار لا يوقف عليها؛ لتعلّق ما بعدَها بما قبلها؛ لاتِّصاله بالقول.

ضابط: قال ابن الجزريّ في «النَّشر»[1]: كلّ ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده.

---

(١) ١/ ٢٣٤.

فصل: في كيفية الوقف على أواخر الكلم

للوقف في كلام العرب أَوجهٌ متعددة، والمستعمَل منها عند أئمة القراءة تسعة: السّكون، والرَّوْم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق.

فأما السكون: فهو الأصل في الوقف على الكلمة المحرّكة وصلاً؛ لأن معنى الوقف التَّرك والقطع؛ ولأنه ضدّ الابتداء، فكما لا يُبتدأُ بساكن لا يُوقف على متحرّك. وهو اختيارُ كثيرٍ من القراء.

وأما الرَّوْم: فهو عند القرّاء عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظَمُها. قال ابن الجزريّ: وكلا القولين واحد. ويختصُّ بالمرفوع والمجزوم والمضموم والمكسور. بخلاف المفتوح؛ لأنّ الفتحة خفيفة، إذا خرج بعضها خَرَج سائِرُها، فلا تَقبَلُ التبعيض.

وأمَّا الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقيل: أنْ تجعل شَفَتيْك على صورتها. وكلاهما واحد.

ويختصُّ بالضمَّة، سواء كانت حركةَ إعرابٍ أم بناءٍ إذا كانت لازمة، أمَّا العارضة، وميم الجمع عند من ضمَّ، وهاء التأنيث: فلا رَوْمَ في ذلك ولا إشمامَ.

وقيَّد ابن الجزري هاءَ التأنيث بما يوقف عليها بالهاء، بخلاف ما يوقف عليها بالتاء للرسم.

ثم إنَّ الوقف بالرَّوْم والإشمام وَرَدَ عن أبي عَمْرٍو والكوفيين نصّاً، ولم يأْتِ عن الباقين فيه شيء، واستحبه أهل الأداء في قراءتهم أيضاً.

وفائدته: بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع أو الناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها.

وأما الإبدال: ففي الاسم المنصوب المنوّن، يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين. ومثله (إذن). وفي الاسم المفرد المؤنث بالتاء، يوقف عليه الهاء بدلاً منها. وفيما آخره همزة متطرِّفة بعد حركة أو ألف، فإنَّه يوقف عليه عند حمزة بإبدالها حرفَ مدٍّ من جنس ما قبلها، ثم إن كان ألفاً جاز حذفُها نحو: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق: ١]، و﴿نَبِّئۡ﴾ [الحجر: ٤٩]، و﴿يَبۡدَؤُاْ﴾ [الروم: ١١]، و﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦]، و﴿مِن شَٰطِيِٕ﴾ [القصص: ٣٠]، و﴿يَشَآءَ﴾ [التكوير: ٢٩]، و﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿مِن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥].

وأمَّا النقل: ففيما آخره همزة بعد ساكن، فإنَّه يوقف عليه عند حمزة بنقل حركتها إليه، فتحرّك بها، ثم تحذف هي، سواء أكان الساكن صحيحاً، نحو: ﴿دِفۡءٞ﴾ [النحل: ٥]، ﴿مِّلۡءُ﴾ [آل عمران: ٩١]. ﴿يَنظُرُ ٱلۡمَرۡءُ﴾ [عم: ٤٠]، ﴿لِكُلِّ بَابٖ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ﴾ [الحجر: ٤٤]، ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤]، ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦۚ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل: ٢٥]، ولا ثامن لها.

أم ياءً أو واواً أَصليَّتين، سواء كانتا حرفَ مدّ، نحو: ﴿ٱلۡمُسِيٓءُۚ﴾ [غافر: ٥٨]، ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩]، ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦]، ﴿وَمَا عَمِلَتۡ

مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، أم لين، نحو: ﴿شَيْءٍ﴾، ﴿قَوْمَ سَوْءٍ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ﴿مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾ [النحل: ٦٠].

وأما الإدغام: ففيما آخره همز بعد ياء أو واو زائدتين، فإنَّه يوقف عليه ـ عند حمزة أيضاً ـ بالإدغام، بعد إبدال الهمز من جنسِ ما قَبلَه، نحو: ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ [التوبة: ٣٧]، و﴿بَرِيٓءٌ﴾ [التوبة: ٣]، و﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وأما الحذف: ففي الياءات الزوائد عند مَنْ يثبتها وصْلاً، ويحذفها وقفاً. وياءات الزوائد ـ وهي التي لم ترسم ـ مئة وإحدى وعشرون، منها: خمس وثلاثون في حشو الآي، والباقي في رؤوس الآي.

فنافع وأبو عمرٍو وحمزةُ والكسائي وأبو جعفر: يثبتونها في الوصل دون الوقف.

وابنُ كثير ويعقوبُ: يثبتان في الحالَيْن.

وابنُ عامر وعاصم وخلفٌ: يَحْذِفون في الحالَيْنِ.

وربَّما خرج بعضهم عن أصله في بعضها.

وأما الإثبات: ففي الياءات المحذوفات وصلاً عند من يثبتها وقفاً، نحو: ﴿هادٍ﴾ و﴿وَالٍ﴾ و﴿واقٍ﴾ و﴿بَاقٍ﴾.

وأما الإلحاق: فما يلحق آخر الكَلِم من هاءات السكت عند مَنْ يلحقها في:

﴿عَمَّ﴾ و﴿فِيمَ﴾، و﴿بِمَ﴾، و﴿لِمَ﴾، و﴿مِمَّ﴾.

والنون المشدَّدة من جمع الإناث: نحو: ﴿هُنَّ﴾ و﴿مِثْلَهُنَّ﴾.

والنون المفتوحة، نحو: ﴿ٱلْعَالَمِينَ﴾ و﴿ٱلَّذِينَ﴾ و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾.

والمشدَّد المبنيّ، نحو: ﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١]، و﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، و﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، و﴿لَدَيَّ﴾ [النمل: ١٠].

قاعدة: أجمعوا على لزوم اتِّباع رسم المصاحف العثمانية في الوقف إبدالاً وإثباتاً، وحذفاً ووصلاً وقطعاً. إلَّا أنَّه ورد عنهم اختلاف في أشياء بأعيانها، كالوقف بالهاء على ما كتب بالتاء، وبإلحاق الهاء فيما تقدَّم وغيره، وبإثبات الياء في مواضع لم تُرْسَمْ بها، والواو في: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١] ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]، والألف في: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١].

وتحذف النون في: ﴿وَكَأَيِّن﴾ حيث وقع، فإن أبا عَمْرو يقف عليه بالياء ويوصل ﴿أَيًّا مَّا﴾ في الإسراء [١١٠]، و﴿فَمَالِ﴾ في النساء [٧٨]، والكهف [٤٩]، والفرقان [٧]، وسأل [٣٦]. وقطع ﴿وَيْكَأَنَّ . . . وَيْكَأَنَّهُ﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]. ومن القرَّاء من يتَّبع الرسمَ في الجميع.

النوع التاسع والعشرون

في بيان المَوْصول لفظاً المفصول معنىً

هو نوعٌ مهمّ جديرٌ أن يفرد بالتصنيف؛ وهو أصلٌ كبير في الوقف؛ ولهذا جعلته عَقِبه. وبه يحصُل حَلُّ إشكالات وكشفُ معضِلات كثيرة:

من ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ إلى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٩ ـ ١٩٠]. فإنَّ الآية في قصة آدم وحواء كما يُفهمه السياق؛ وصُرِّح به في حديثٍ أخرجه أحمد [٢٠١١٧]، والترمذي ـ وحسّنه ـ [٣٠٧٧] والحاكم ـ وصححه ـ [(٢/ ٥٤٥)] من طريق الحسن عن سَمُرَة مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي حاتم(١) وغيره بسندٍ صحيح عن ابن عباس.

لكن آخر الآية مُشكِلٌ، حيث نسب الإشراك إلى آدم وحواء، وآدم نبيٌّ مكلَّم، والأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوّة وبعدها إجماعاً، وقد جرَّ ذلك بعضَهم إلى حمل الآية على غير آدم وحواء، وأنّها في رجل وزوجته كانا من أهل المُلْكِ، وتعدَّى إلى تعليل الحديث والحُكْم بنكارته.

وما زِلْتُ في وقفةٍ من ذلك حتى رأيت ابنَ أبي حاتم(٢) قال: أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم: حدَّثنا أحمد بن مفضَّل: حدَّثنا أسباط، عن السُّديّ في قوله: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] قال: هذه فصْل من آية آدم، خاصة في آلهة العرب.

وقال عبد الرزَّاق: أخبرنا ابن عُيينة، سمعت صَدَقة بن عبد الله بن كثير المكيّ يحدِّث عن السُّديّ قال: هذا من الموصول المفصول.

وقال ابنُ أبي حاتم(٣): حدَّثنا عليّ بن الحسين، حدَّثنا محمد بن أبي حمَّاد، حدَّثنا مِهْرَان، عن سُفيان، عن السُّديّ، عن أبي مالك قال: هذه مفصولة، إطاعة في الولد ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ هذه لقوم محمد.

فانحلَّتْ عني هذه العقدةُ، وانجَلَتْ لي هذه المُعْضِلَةُ، واتَّضح بذلك أن آخر قصة آدم وحواء: ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، وأن ما بعده تخلّص إلى قصة العرب، وإشراكهم الأصنام. ويوضِّح ذلك تغيير الضمير إلى الجمع بعد التثنية، ولو كانت القصَّة واحدة لقال: (عمَّا يشركان)، كقوله: ﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا . . . فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَـٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ [الأعراف: ١٨٩ ـ ١٩٠]. وكذلك الضمائر في قوله بعده:

(١) في «تفسيره» ٥/ ١٦٣٠ (٨٦٣١) الأعراف: ١٨٩.

(٢) في «تفسيره» ٥/ ١٦٣٥ (٨٦٦١) الأعراف: ١٩٠.

(٣) في «تفسيره» ٥/ ١٦٣٥ (٨٦٦٣) الأعراف: ١٩٠.

﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾ [الأعراف: ١٩١]، وما بعده إلى آخر الآيات. وحُسْنُ التخلُّص والاستطراد من أساليب القرآن.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ [آل عمران: ٧] الآية، فإنه على تقدير الوصل يكون: (الراسخون يعلمون تأويله). وعلى تقدير الفصل بخلافه.

وقد أخرج ابنُ أبي حاتم(١)، عن أبي الشعثاء وأبي نَهيك، قالا: إنكم تصِلون هذه الآية وهي مقطوعة.

ويؤيد ذلك كونُ الآية دلَّت على ذمِّ متَّبعي المتشابه ووصْفِهم بالزَّيْغ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء: ١٠١]. فإنَّ ظاهر الآية يقتضي أنَّ القصر مشروط بالخوف، وأنَّه لا قَصْرَ مع الأمْن، وقد قال به لظاهر الآية جماعةٌ؛ منهم عائشة، لكن بيّن سببُ النزول أنَّ هذا من الموصول المفصول. فأخرج ابنُ جرير(٢) من حديث عليّ: سأل قوم من بني النَّجار رسولَ الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله، إنا نضرب في الأرض، فكيف نصلِّي؟ فأنزل الله: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾، ثم انقطع الوحيُ، فلمَّا كان بعد ذلك بحوْلٍ، غزا النبيُّ ﷺ، فصلَّى الظهر، فقال المشركون: لقد أمكنكم محمَّد وأصحابُه من ظهورهم، هلاَّ شدَدْتُم عليهم. فقال قائل منهم: إن لهم أُخرى مثلها في أثرها. فأنزل الله بين الصلاتين: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابًا مُّهِينًا﴾، فنزلت صلاة الخوف.

فتبيَّن بهذا الحديث أَنَّ قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ شرط فيما بعده، وهو صلاة الخوف لا في صلاة القصر، وقد قال ابن جرير: هذا تأْويلٌ في الآية حَسَنٌ، لو لم تكن في الآية ﴿وَإِذَا﴾(٣).

قال ابن الفَرس: ويصحُّ مع ﴿وَإِذَا﴾ على جعل الواو زائدة.

قلت: يعني ويكون من اعتراض الشرط على الشرط، وأحسن منه أن تجعل ﴿وَإِذَا﴾ زائدةً، بناءً على قول مَنْ يجيز زيادَتَها.

وقال ابن الجوزيّ في كتابه «**التفسير**»(٤): قد تأْتي العرب بكلمة إلى جانب كلمة أُخرى كأَنَّها معها، وهي غير متصلة بها، وفي القرآن: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: ١١٠]. هذا قول الملأ، فقال فرعون: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٠].

ومثله: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ انتهى كلامها، فقال يوسف: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥١ ـ ٥٢].

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٥٩٩ (٣٢٠٦) آل عمران: ٧.

(٢) في «تفسيره» ٤/ ٢٤٣ النساء: ١٠١.

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ ...﴾.

(٤) «زاد المسير في علم التفسير» ٤/ ١٨١ يوسف: ٥٢.

ومثله: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ هذا منتهى قولها، فقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤].

ومثله: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ انتهى قول الكفار، فقالت الملائكة: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾. وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة في هذه الآية قال: آيةٌ من كتاب الله أولها أهل الضلالة وآخرها أهل الهدى، قالوا: ﴿يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، هذا قول أهل النفاق، وقال أهل الهدى حين بُعثوا من قبورهم: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾.

وأخرج[1] عن مجاهد في قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. قال: وما يدريكم أنهم يؤمنون إذا جاءت؟ ثم استقبل يُخبِرُ فقال: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.



(١) ابنُ أبي حاتم في «تفسيره» ٤/١٣٦٨ (٧٧٧٠) الأنعام: ١٠٩.

النوع الثلاثون

في الإمالة والفتح وما بينهما

أفرده بالتَّصنيف جماعةٌ مِن القرَّاء منهم: ابن القاصح[١]، عمل كتابه: «**قرَّة العين في الفتح والإمالة وبين اللّفظين**».

قال الدانيّ: الفتح والإمالة لغتان مشهورتان، فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم: فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامَّة أهل نجد من تميم وأسد وقيْس.

قال: والأصل فيها حديث حُذيفة مرفوعاً: «**اقرؤوا القرآن بلُحُون العرب وأصوَاتِها، وإياكم وأصواتِ أهل الفسْق وأهلِ الكِتابين**». [الطبراني في «الأوسط»: ٧٢١٩].

قال: فالإمالة لا شكَّ من الأحرف السبعة، ومن لحون العرب وأصواتها.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدَّثنا وكيع، حدَّثنا الأعمش، عن إبراهيم، قال: كانوا يَروْن أن الألف والياءَ في القراءة سواء، قال: يعني بالألف والياء التفخيمَ والإمالةَ.

وأخرج في «**تاريخ القرَّاء**»[٢] من طريق أبي عاصم الضرير الكوفيّ، عن محمد بن عبيد الله، عن عاصم، عن زرّ بن حُبيش قال: قرأ رجل على عبد الله بن مسعود ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبد الله: (طِهِ) وكسَر الطاء والهاء، فقال الرجل: (طه) ولم يكسر، فقال عبد الله: (طِهِ) وكسر الطاء والهاء، فقال الرجل: ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبد الله: (طِهِ) وكسر، ثم قال: هكذا علَّمني رسول الله ﷺ. قال ابن الجزريّ: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه، ورجالُهُ ثقاتٌ إلَّا محمد بن عبيد الله، وهو العَرْزَميّ، فإنَّه ضعيف عند أهل الحديث، وكان رجلاً صالحاً، لكن ذهبتْ كُتبُهُ، فكان يحدِّث من حِفظه، فأُتيَ عليه من ذلك.

قلت: وحديثه هذا أخرجه ابن مَرْدويه في «**تفسيره**»، وزاد في آخره: وكذا نزل بها جبريل.

وفي «**جمال القراء**»: عن صفوان بن عسَّال: أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ: ﴿يَـٰيَحۡيَىٰ﴾ [مريم: ١٢]. فقيل له: يا رسول الله، تمِيلُ! وليس هي لغة قريش؟ فقال: «**هي لغة الأخوال بني سعد**».

وأخرج ابن أشته عن أبي حاتم قال: احتجَّ الكوفيُّون في الإمالة بأنَّهم وجدوا في المصحف الياءاتِ في موضعِ الألِفَات، فاتَّبعوا الخطَّ وأمالوا، ليقربوا من الياءات.

الإمالة: أن ينحُوَ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المحض. ويقال له أيضاً: الإضجاع والبطح، والكسر قليلاً، وهو بين اللفظين. ويقال له أيضاً: التقليل والتلطيف، وبين بين.

(١) ابن القاصح: علي بن عثمان، شارح الشّاطبيّة، إمام جليل (ت: ٨٠١ هـ). «الجواهر المضية» ١/ ٢٦٦.
(٢) انظر «النشر» ٢/ ٣١.

فهي قسمان: شديدة ومتوسطة، وكلاهما جائز في القراءة، والشديدة يجتنب معها القلْب الخالص، والإشباع المبالَغ فيه، والمتوسطة بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة.

قال الدَّاني[(١)]: وعلماؤُنا مختلفون أيُّهما أَوْجه وأَولى؟ وأنا أختار الإمالة الوسطى التي هي بين بين؛ لأنَّ الغرض من الإمالة حاصلٌ بها، وهو الإعلام بأن أصلَ الألف الياء، والتنبيهُ على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء.

وأما الفتح: فهو فتح القارئ فاهُ بلفظ الحرف، ويقال له: التفخيم، وهو شديدٌ ومتوسط.

فالشديد: هو نهاية فتح الشخص فاه بذلك الحرف، ولا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب.

والمتوسط: ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة. قال الدَّاني: وهذا هو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القرَّاء.

واختلفوا: هل الإمالة فَرْع عن الفتح، أو كلٌّ منهما أصل برأسه؟ ووجه الأَوَّل: أنَّ الإمالة لا تكون إلا لسبَب، فإن فُقد لزم الفتح، وإن وُجد جاز الفتحُ والإمالة؛ فما من كلمةٍ تُمال إلَّا في العرب مَنْ يفتحها، فدلَّ اطِّراد الفتح على أصالته وفرعيَّتها.

والكلام في الإمالة من خمسة أوجه: أسبابها، ووجوهها، وفائدتها، ومَنْ يُميل، وما يُمَال.

وأمَّا أسبابها: فذكرها القراء عشرة، قال ابن الجزريّ: وهي ترجع إلى شيئين: أحدهما الكسرة، والثاني الياء؛ وكلٌّ منهما يكون متقدِّماً على محلّ الإمالة من الكلمةِ أَوْ متأخراً عنه، ويكون أيضاً مقدّراً في محلّ الإمالة.

وقد تكون الكسرة والياء غيرَ موجودَتَيْن في اللفظ ولا مقدَّرتين في محل الإمالة، ولكنَّهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة.

وقد تُمال الألف أو الفتحة لأجل ألف أُخرى أو فتحة أخرى ممالة، وتسمَّى هذه: إمالة لأجل إمالة، وقد تُمال الألف تشبيهاً بالألف الممالة.

قال ابنُ الجزريّ: وتمال أيضاً بسبب كثرة الاستعمال، وللفرق بين الاسم والحرف، فتبلغ الأسباب اثني عشر سبباً.

فأمَّا الإمالة لأجل الكسرة السابقة: فشرطها أن يكون الفاصل بينها وبين الألف حرفاً واحداً، نحو كتاب وحساب ـ وهذا الفاصل إنَّما حصل باعتبار الألف، وأما الفتحة الممالة فلا فاصل بينها وبين الكسرة ـ أو حرفين أَوَّلهما ساكن نحو إنسان، أو مفتوحيْن والثاني هاء، لخفائها.

وأما الياء السابقة: فإمَّا ملاصقة للألف كالحياة، والأيامى، أو مفصولة بحرفين أحدهما الهاء كـ: يَدها.

---

(١) انظر «النشر» ٢/ ٣٢.

وأمَّا الكسرة المتأخِّرة: فسواء كانت لازمة نحو عابد، أم عارضة نحو: من الناس، وفي النار.
وأمَّا الياء المتأخرة فنحو: مبايع. وأمَّا الكسرة المقدرة فنحو: خاف؛ إذ الأصل: خَوِف.

وأما الياء المقدرة: فنحو: يخشى، والهدى، وأبى، والثَّرى، فإنَّ الألف في كلٍّ ذلك منقلبة عن ياء، تحركتْ وانفتح ما قبلها.

وأما الكسرة العارضة في بعض أحوال الكلمة: فنحو: طاب، وجاء، وشاء، وزاد، لأن الفاء تُكْسَر من ذلك مع ضمير الرفع المتحرك.

وأما الياء العارضة كذلك، نحو: تلا، وغزا، فإن أَلِفَهما عن واو، وإنَّما أُمِيلت لانقلابها ياءً في: تُلِيَ وغُزِي.

وأمَّا الإمالة لأجل الإمالة، فكإمالة الكسائي الألفَ بعد النون من: ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٦] لإمالة الألف من ﴿لِلَّهِ﴾. ولم يُمل: ﴿وَإِنَّآ إِلَيْهِ﴾ لعدم ذلك بعده. وجعل من ذلك إمالة: الضحى، والقرى، وضحاها، وتلاها.

وأمَّا الإمالة لأجل الشبه: فإمالة ألف التأنيث في نحو: الحسنى، وألف: موسى، وعيسى، لشبهها بألف الهدى.

وأمَّا الإمالة لكثرة الاستعمال: فكإمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في الأحوال الثلاث، على ما رواه صاحب «**المبْهج**».

وأما الإمالة للفرق بين الاسم والحرف؛ فكإمالة الفواتح. كما قال سيبويه[1]: إنَّ إمالة باء وتاء في حروف المعجم؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست مثل: ما، ولا، وغيرهما من الحروف.

وأما وجوهها فأربعة، ترجع إلى الأسباب المذكورة. أصلها اثنان: المناسبة والإشعار.

فأمَّا المناسبة: فقسم واحد، وهو فيما أُمِيل لسبب موجود في اللَّفظ، وفيما أُميل لإمالة غيره، فإنَّهُم أرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال لسبب الإمالة من وجه واحدٍ، وعلى نَمط واحد.

وأما الإشعار: فثلاثة أقسام: إشعار بالأصل، وإشعار بما يعرض في الكلمة في بعض المواضع، وإشعار بالشَّبَه المشعر بالأصل.

وأمَّا فائدتها: فسهولة اللفظ، وذلك: أنَّ اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدارُ أخفُّ على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال مَنْ أمال. وأمَّا مَن فتح فإنه راعَى كونَ الفتح أمتنَ، أو الأصل.

أمَّا مَن أمال: فكُلُّ القراء العشرة إلَّا ابن كثير، فإنَّه لم يُمِلْ شيئاً في جميع القرآن.

وأمَّا ما يُمال: فموضع استيعابه كتب القراءات، والكتب المؤلَّفة في الإمالة.

ونذكر هنا ما يدخل تحت ضابط:

---

(١) في «كتابه» ٤/ ١٢٨ هذا باب من إمالة الألف يميلها فيه ناسٌ من العرب كثير.

فحمزة والكسائي وخلَف أمالوا كلَّ ألفٍ منقلبة عن ياء، حيث وقعت في القرآن، في اسم أو فعل: كالهدى، والهوى، والفتى، والعمى، والزنا، وأتى، وأبى، وسعى، ويخشى، ويرضى، واجتبى، واشترى، ومثوى، ومأوى، وأدنى، وأزكى.

وكلَّ ألف تأنيث على (فُعْلى) بضم الفاء أو كسرها أو فتحها، كطُوبَى، وبُشرى، وقُصْوَى، والقُرْبَى، والأُنثى، والدنيا، وإحدَى، وذِكْرى، وسيما، وضِيزى، وموتى، ومرضى، والسلوى، والتقوى. وألحقوا بذلك: موسى، وعيسى، ويحيى.

وكلَّ ما كان على وزن (فُعالى) بالضم أو الفتح: كسُكارى، وكُسالى، وأُسارى، ويَتامى، ونصارى، وأَيامى.

وكلَّ ما رسم في المصاحف بالياء، نحو: بلى، ومتى، ويا أسفى، ويا ويلتى، ويا حسرتى، وأنّى للاستفهام. واستثني من ذلك: حتى، وإلى، وعلى، ولدى، وما زكَى؛ فلم تُمَلْ بحالٍ.

وكذلك: أمالوا من الواوي ما كُسر أَوَّله أو ضُمَّ، وهو الرِّبا كيف وقع، والضحى كيف جاء، والقُوى والعُلَى.

وأمالوا رؤوس الآي من إحدى عشرة سورة جاءت على نسق، وهي: طه، والنجم، وسأل، والقيامة، والنازعات، وعبس، والأعلى، والشمس، والليل، والضحى، والعلق. ووافق على هذه السُّور أبو عَمرٍو وورش.

وأمال أبو عمرو كُلَّ ما كان فيه راء بعدها ألف بأيِّ وزن كان: كذكرى، وبشرى، وأسرى، وأراه، واشترى، ويرى، والقرى، والنصارى، وأسارى، وسُكارى، ووافق على ألفات (فُعلى) كيف أتتْ.

وأمال أبو عمرو والكسائي كلَّ ألف بعدها راء متطرفة، مجرورة، نحو: الدار، والنار، والقهار، والغفار، والنهار، والديار، والكفار، والأبكار، وبقنطار، وأبصارهم، وأوبارها، وأشعارها، وحمارك، سواء كانت الألف أصلية أم زائدة.

وأمال حمزة الألفَ من عين الفعل الماضي من عشرة أفعال، وهي: زاد، وشاء، وجاء، وخاب، وران، وخاف، وزاغ، وطاب، وضاق، وحاق حيث وقعت، وكيف جاءت.

وأمال الكسائي هاء التأنيث وما قبلها وقفاً مطلقاً بعد خمسة عشرة حرفاً، يجمعها قولك: (فجثت زينب لذود شمس). فالفاء كخليفة ورأفة، والجيم كوليجة ولجَّة، والثاء كثلاثة وخبيثة، والتاء كبغتة والميتة، والزاي كبارزة وأعزة، والياء كخشية وشية، والنون كسنَّة وجنَّة، والباء كحبة والتوبة، واللام كليلة وثلَّة، والذال كلذَّة والموقوذة، والواو كقسوة والمروة، والدال كبلدة وعدَّة، والشين كالفاحشة وعيشة، والميم كرحمة ونعمة، والسين كالخامسة وخمسة.

ويفتح مطلقاً بعد عشرة أحرف، وهي: جاع، وحروف الاستعلاء (قظ خص ضغط). والأربعة الباقية وهي (أكهر) إن كان قبل كلٍّ منها ياء ساكنة، أو كسرة متصلة أو منفصلة بساكن يميل، وإلَّا يفتح.

وبقي أحرف فيها خُلْف وتفصيل، ولا ضابط يجمعها؛ فلتُنظر من كتب الفن.

* **وأما فواتح السور:**

فأمال ﴿الر﴾ في السور الخمسة[1]: حمزةُ والكسائيُّ وخلف وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر، وبين بيْن: ورش.

وأمال الهاء من فاتحة (مريم) و(طه): أبو عمرو والكسائيّ وأبو بكر.

وأمال حمزة وخَلف وورش (طه) دون (مريم).

وأمال الياء من أول (مريم) مَنْ أمال ﴿الر﴾ إلّا أبا عمرو على المشهور عنه. ومِن أوَّل ﴿يسٓ﴾: الثلاثة الأوَّلون وأبو بكر.

وأمال هؤلاء الأربعة الطاء من ﴿طه﴾ و﴿طسٓمٓ﴾ و﴿طسٓ﴾، والحاء من ﴿حمٓ﴾ في السور السَّبْع[2]، ووافقهم في الحاء ابن ذَكْوان.

* **خاتمة**: كره قوم الإمالة لحديث: «**نزل القرآن بالتفخيم**» [«المستدرك» (٢/ ٢٣١)]. وأُجيب عنه بأوجه:

أحدها: أنه نزل بذلك، ثم رخَّص في الإمالة.

ثانيها: أن معناه أنه يقرأُ على قراءة الرجال، ولا يُخضَعُ الصوتُ فيه ككلام النساء.

ثالثها: أن معناه أُنزل بالشدة والغلظة على المشركين، قال في «**جمال القراء**»[3]: وهو بعيدٌ في تفسير الخبر؛ لأنه نزل أيضاً بالرحمة والرأفة.

رابعها: أن معناه بالتعظيم والتبجيل؛ أي: عَظِّمُوه، وبجِّلوه، فحضَّ بذلك على تعظيم القرآن وتبجيله.

خامسها: أن المراد بالتفخيم تحريك أوساط الكلم بالضمِّ والكسر في المواضع المختلف فيها دون إسكانها، لأنه أشبع لها وأفخم.

قال الدانيّ: وكذا جاء مفسراً عن ابن عباس. ثم قال: حدَّثنا ابن خاقان، حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا علي بن عبد العزيز، حدَّثنا القاسم، سمعت الكسائي يخبر عن سلمان، عن الزهريّ قال: قال ابن عباس: نزل القرآن بالتثقيل والتفخيم، نحو قوله: (الجُمعة) وأشابه ذلك من التثقيل، ثم أورد حديث الحاكم [(٢/ ٢٣١)] عن زيد بن ثابت مرفوعاً: «**نزَل القرآنُ بالتفخيم**».

وقال محمد بن مقاتل أحدُ رواته: سمعت عمَّاراً يقول: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، ﴿ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦]. يعني بتحريك الأوسط في ذلك.

قال: ويؤيده قول أبي عُبيدة: أهل الحجاز يفخِّمون الكلام كلَّه إلّا حرفاً واحداً: (عشْرة) فإنَّهم يجزمونه، وأهلُ نجد يتركون التفخيم في الكلام؛ إلا هذا الحرف، فإنَّهم يقولون: (عَشِرة) بالكسر.

قال الدَّاني: فهذا الوجه أولى في تفسير الخبر.

---

(١) هي: يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر.

(٢) هي: غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.

(٣) السخاوي في «جمال القراء» ١/ ١٥٢.

النوع الحادي والثلاثون

في الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب

أفرد ذلك بالتصنيف جماعةٌ من القراء.

الإدغام: هو اللَّفظ بحرفين حَرْفاً كالثاني، مشدَّداً. وينقسم إلى كبير وصغير:

فالكبير: ما كان أولُ الحرفين فيه متحركاً؛ سواء كانا مِثْلين أم جنسين أم متقاربين. وسُمِّيَ كبيراً لكثرة وقوعه؛ إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرِّك قبل إدغامه، وقيل: لِما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعَي المثلين والجنسين والمتقاربين.

والمشهور بنسبته إليه من الأئمة العشرة هو: أبو عمرو بن العلاء، وورد عن جماعة خارجَ العشرة: كالحسن البصريّ، والأعمش، وابن مُحَيصِن، وغيرهم.

ووجهه: طلب التخفيف.

وكثير من المصنِّفين في القراءات لم يذكروه البتَّةَ كأبي عُبيد في كتابه[1]، وابن مجاهد في «**مسبّعته**»[2]، ومكيّ في «**تبصرته**»، والطَّلَمنكيّ في «**روضته**»[3]، وابن سفيان في «**هاديه**»، وابن شُريح في «**كافيه**»، والمهدوي في «**هدايته**» وغيرهم.

قال في «**تقريب النشر**»: ونعني بالمتماثلَيْن: ما اتَّفقا مخرجاً وصفة، والمتجانِسيْن: ما اتَّفقا مخرجاً واختلفا صفة، والمتقارِبَين: ما تقاربا مَخْرَجاً أو صفةً.

فأمَّا المدغم من المتماثلين فوقع في سبعة عشر حرفاً: وهي الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والواو، والهاء، والياء. نحو: ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النساء: ١٠٥]، ﴿ٱلْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٦]، ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، ﴿ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢]، ﴿يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ﴾ [آل عمران: ٨٥]، ﴿ٱخْتَلَفَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، ﴿أَفَاقَ قَالَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿إِنَّكِ كُنتِ﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿لَّا قِبَلَ لَهُم﴾ [النمل: ٣٧]، ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٢ ـ ٣]، ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ﴾ [النحل: ٦٣]، ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

وشرطه: أن يلتقيَ المثلان خطًّا، فلا يدغم في نحو: ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، من أجل وجود الألف خَطًّا. وأن يكونا من كلمتين، فإن التقيا من كلمة فلا يدغم، إلَّا في حرفين نحو: ﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾ في البقرة [٢٠٠]. و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ في المدثر [٤٢].

---

(١) انظر «النشر» ١/ ٣٣ ـ ٣٤.
(٢) انظر «النشر» ١/ ٨١.
(٣) انظر «النشر» ١/ ٧١.

وألّا يكون الأول تاءً ضميراً لمتكلِّم أو خطاباً، فلا يدغم، نحو: ﴿كُنتُ تُرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠]، ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ﴾ [يونس: ٤٢].

ولا مشدّداً، فلا يدْغم نحو: ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]، ﴿رَبِّ بِمَآ﴾ [الحجر: ٣٩].

ولا منوّناً، فلا يُدْغم نحو: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

وأما المدغم من المتجانسين والمتقاربين فهو ستة عشر حرفاً، يجمعها: (رض سنشدُّ حجتك بذلّ قثم).

وشرطه: ألّا يكون الأول مشدّداً، نحو: ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ولا منوّناً نحو: ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ [الزمر: ٦].

ولا تاء ضمير، نحو: ﴿خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

فالباء تدغم في الميم في: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ فقط.

والتاء في عشرة أحرف: الثّاء: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٩٢]، والجيم: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ [إبراهيم: ٢٣]، والذال: ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ﴾ [هود: ١١٤]، والزاي: ﴿ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]، والسين: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ﴾ [النساء: ٥٧]، ولم يدْغم: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]/ للجزم مع خفة الفتحة، والشين: ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ٤]، والصاد: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾ [النبأ: ٣٨]، والضاد: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١]، والطاء: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤]، والظاء: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ﴾ [النساء: ٩٧].

والثاء في خمسة أحرف: التاء: ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥]. والذال: ﴿وَٱلْحَرْثِ ذَٰلِكَ﴾ [آل عمران: ١٤]، والسين: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ﴾ [النمل: ١٦]، والشين: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥]، والضاد: ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ﴾ [الذاريات: ٢٤].

والجيم في حرفين: الشين: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩]، والتاء: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٣].

والحاء في العين في: ﴿زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] فقط.

والدال في عشرة أحرف: التاء: ﴿ٱلْمَسَٰجِدِ تِلْكَ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، والثاء: ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾ [النساء: ١٣٤]، والجيم: ﴿دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، والذال: ﴿وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٩٧]، والزاي: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ [النور: ٣٥]، والسين: ﴿ٱلْأَصْفَادِ ۝٤٩ سَرَابِيلُهُم﴾ [إبراهيم: ٤٩ ـ ٥٠]، والشين: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ [يوسف: ٢٦]، والصاد: ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ﴾ [يوسف: ٧٢]، والضاد: ﴿مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ﴾ [يونس: ٢١]، والظاء: ﴿يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ [غافر: ٣١].

ولا تدغم مفتوحة بعد ساكن إلّا في التاء لقوّة التجانس.

والذال في السين في قوله: ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ﴾ [الكهف: ٦١]، والصاد في قوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً﴾

[الجن: ٣]، والراء في اللام، نحو: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿الْمَصِيرُ ۝٢٨٥ لَا يُكَلِّفُ﴾ [البقرة: ٢٨٥ ـ ٢٨٦]، ﴿وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. فإن فتحت وسكن ما قبلها لم تدغم، نحو: ﴿وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨].

والسين في الزاي في قوله: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧]، والشين في قوله: ﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤].

والشين في السين في: ﴿ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢] فقط.

والضاد في: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٢] فقط.

والقاف في الكاف إذا تحرك ما قبلها، نحو: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وكذا إذا كانت معها في كلمة واحدة وبعدها ميم، نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

والكاف في القاف إذا تحرك ما قبلها، نحو: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، لا إن سكن نحو: ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١].

واللام في الراء إذا تحرك ما قبلها، نحو: ﴿رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [هود: ٨١]، أو سكن وهي مضمومة أو مكسورة نحو: ﴿لَقَوْلُ رَسُولٍ﴾ [التكوير: ١٩]، ﴿إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥]، لا إن فتحت نحو: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ﴾ [المنافقون: ١٠]، إلَّا لام (قال) فإنها تدغم حيث وقعت، نحو: ﴿قَالَ رَبِّ﴾ [آل عمران: ٣٨]، ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣].

والميم تسكن عند الباء إذا تحرَّك ما قبلها فتخفى بغُنة، نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿مَرْيَمَ بُهْتَانًا﴾ [النساء: ١٥٦].

وهذا نوع من الإخفاء المذكور في الترجمة. وذكر ابن الجزريّ له في أنواع الإدغام تَبع فيه بعضَ المتقدمين، وقد قال هو في «النشر»(١): إنه غير صواب.

فإن سكن ما قبلها أُظهرت، نحو: ﴿إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢].

والنون تدغم إذا تحرك ما قبلها في الراء وفي اللام، نحو: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥]، فإن سكن أُظهرت عندهما، نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، إلَّا نون نحن، فإنها تدغم نحو: ﴿نَحْنُ لَهُ﴾ [البقرة: ١٣٨]، ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ﴾ [هود: ٥٣]، لكثرة دورها وتكرار النون فيها، ولزوم حركاتها وثِقَلها.

*** تنبيهان:**

الأول: وافق أبا عمرو حمزةُ ويعقوبُ في أحرفٍ مخصوصةٍ استوعَبَها ابنُ الجزريّ في كتابيه: «**النشر**»، و«**التقريب**».

الثاني: أجمع الأئمة العشرة على إدغام: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١]. واختلفوا في اللفظ به: فقرأ أبو جعفر بإدغامه مَحْضاً بلا إشارة، وقرأ الباقون بالإشارة رَوْماً وإشماماً.

---

(١) «النشر» ١/ ٢٢٢ ـ ٢٨٤.

ضابط: قال ابن الجزريّ: جميع ما أدغمه أبو عمرو من المِثليْن والمتقاربين إذا وصل السورة بالسورة: ألفُ حرف وثلاثمئة وأربعة أحرف، لدخول آخر (القَدْر) بـ﴿لَمْ يَكُنْ﴾. وإذا بَسْمَلَ ووصل آخرَ السورة بالبسملة، ألف وثلاثمئة وخمسة، لدخول آخر (الرَّعد) بأول (إبراهيم)، وآخر (إبراهيم) بأوَّل (الحجر)، وإذا فصل بالسكت ولم يبسمل، ألف وثلاثمئة وثلاثة.

وأمَّا الإدغام الصغير: فهو ما كان الحرف الأوَّل فيه ساكناً.

وهو واجب وممتنع وجائز، والذي جرتْ عادة القرَّاء بذكره في كتب الخلاف هو الجائز؛ لأنَّه الذي اختلف القرَّاء فيه، وهو قسمان:

الأوَّل: إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة، وتنحصر في: إذ، وقد، وتاء التأنيث، وهل، وبلْ.

فـ(إذ): اختلف في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف: التاء: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٦]، والجيم: ﴿إِذْ جَعَلَ﴾ [الفتح: ٢٦]، والدال: ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]، والزاي: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠]، والسين: ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢]، والصاد: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

و(قد): اختلف فيها عند ثمانية أحرف: الجيم: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم﴾ [البقرة: ٩٢]، والذال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، والزاي: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥]، والسين: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠٢]، والشين: ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠]، والصاد: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١]، والضاد: ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾ [النساء: ١٦٧]، والظاء: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [البقرة: ٢٣١].

وتاء التأنيث: اختلف فيها عند ستة أحرف: الثاء: ﴿بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]، والجيم: ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦]، والزاي: ﴿خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧]، والسين: ﴿أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، والصاد: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج: ٤٠]، والظاء: ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١].

ولام (هل) و(بل): اختُلف فيها عند ثمانية أحرف، تختصّ (بل) منها بخمسة: الزاي: ﴿بَلْ زُيِّنَ﴾ [الرعد: ٣٣]، والسين: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ١٨]، والضاد: ﴿بَلْ ضَلُّواْ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، والطاء: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥]، والظاء: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾ [الفتح: ١٢].

وتختص (هل) بالثاء: ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ [المطففين: ٣٦]، ويشتركان في التاء والنون: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ﴾ [المائدة: ٥٩]، ﴿بَلْ تَأْتِيهِم﴾ [الأنبياء: ٤٠]، ﴿هَلْ نَحْنُ﴾ [الشعراء: ٢٠٣]، ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾ [البقرة: ١٧٠].

القسم الثاني: إدغام حروف قَرُبت مخارِجُها، وهي سبعة عشر حرفاً، اختلف فيها:

أحدها: الباء عند الفاء في: ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤]، ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾ [الرعد: ٥]، ﴿اذْهَبْ فَمَن﴾ [الإسراء: ٦٣]، ﴿فَاذْهَبْ فَإِنَّ﴾ [طه: ٩٧]، ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الحجرات: ١١]،

الثاني: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ في البقرة [٢٨٤].

الثالث: ﴿أَرْكَب مَّعَنَا﴾ في هود [٤٢].

الرابع: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ في سبأ [٩].

الخامس: الراء الساكنة عند اللام نحو: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨].

السادس: اللام الساكنة في الذال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣١]، حيث وقع.

السابع: الثاء في الذال في: ﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

الثامن: الدال في الثاء: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، حيث وقع.

التاسع: الذال في التاء من: ﴿اتَّخَذتُّمُ﴾ [البقرة: ٥١]، وما جاء من لفظه.

العاشر: الذال فيها من: ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ في طه [٩٦].

الحادي عشر: الذال فيها أيضاً في: ﴿عُذْتُ بِرَبِّي﴾ في غافر [٢٧]، والدخان [٢٠].

الثاني عشر: الثاء من: ﴿لَبِثْتُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢]، و﴿لَبِثْتَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، كيف جاء.

والثالث عشر: الثاء فيها في: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ في الأعراف [٤٣]، والزخرف [٧٢].

الرابع عشر: الدال في الذال في: ﴿كهيعص ۝١ ذِكْرُ﴾ [مريم: ١ ـ ٢].

الخامس عشر: النون في الواو، من ﴿يس ۝١ وَالْقُرْآنِ﴾.

السادس عشر: النون فيها، من ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾.

السابع عشر: النون عند الميم من: ﴿طسم﴾ أول الشعراء والقصص.

* **قاعدة**: كلّ حرفين التقيا، أولُهما ساكن ـ وكانا مثلين، أو جنسين ـ وجب إدغام الأوّل منهما، لغةً وقراءةً.

فالمِثْلان نحو: ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، ﴿وَقَد دَّخَلُوا﴾ [المائدة: ٦١]، ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي﴾ [النمل: ٢٨]، ﴿وَقُل لَّهُمْ﴾ [النساء: ٦٣]، ﴿وَهُم مِّن﴾ [النمل: ٨٩]، ﴿عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨]، ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦].

والجنسان، نحو: ﴿قَالَت طَّائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ﴾ [العنكبوت: ٣٨]، ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]، ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، (هل رَأَيْتُمْ)، ﴿قُل رَّبِّ﴾ [الإسراء: ٢٤].

ما لم يكن أوّل المثلين حرف مدّ نحو: ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦]، ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ﴾ [الناس: ٥]. أو أوّل الجنسين حرف حلْق نحو: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩].

* **فائدة**: كره قوم الإدغام في القرآن، وعن حمزة أنه كرهه في الصلاة، فتحصلنا على ثلاثة أقوال[1].

* **تذنيب**: يلحق بالقسمين السابقين قسمٌ آخرُ اختلف في بعضه، وهو: أحكام النون الساكنة والتنوين. ولهما أحكام أربعة: إظهار، وإدغام، وإقلاب، وإخفاء.

فالإظهار: لجميع القراء عند ستة أحرف، وهي حروف الحلق: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء والغين، والخاء، نحو: ﴿وَيَنْأَوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦]، ﴿مَنْ آمَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿فَأَنْهَارَ﴾ [التوبة:

(١) والأقوال هي: الإدغام مطلقاً في الصلاة وخارجها، الكراهة مطلقاً، الكراهة في الصلاة فقط.

١٠٩]، ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿مِنْ عَمَلٍ﴾ [يونس: ٦١]، ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]. ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

وبعضهم يخفي عند الخاء والغين.

والإدغام: في ستَّة:

حرفان بلا غنَّة؛ وهما اللام والراء، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥].

وأربعة بغنَّة، وهي: النون، والميم، والياء، والواو، ونحو: ﴿عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨]، ﴿حِطَّةٌ نَّغْفِرْ﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿مِّن مَّالٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، ﴿مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]، ﴿وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩]. وبعضهم يدغم في الواو والياء بلا غنة.

والإقلاب: عند حرف واحد، وهو الباء: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿مِنۢ بَعْدِهِم﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨]؛ بقلب النون والتنوين عند الباء ميماً خاصة، فتخفى بغنَّة.

والإخفاء: عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر: التاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والكاف، نحو: ﴿كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿مَن تَابَ﴾ [هود: ١١٢]، ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَٱلْأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، ﴿أَنجَيْتَنَا﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿إِن جَعَلَ﴾ [القصص: ٧١]، ﴿خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٤٩]، ﴿أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿أَن دَعَوْاْ﴾ [مريم: ٩١]، ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبأ: ٣٤]، ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿وَكِيلًا ذُرِّيَّةَ﴾ [الإسراء: ٢ ـ ٣]، ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ﴾ [فصلت: ٢]، ﴿مِّن زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠]، ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [الزمر: ٢٩]، ﴿أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢]، ﴿إِن شَآءَ﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠]، ﴿وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣]، ﴿مَّنضُودٍ﴾ [هود: ٨٢]، ﴿مَّن ضَلَّ﴾ [المائدة: ١٠٥]، ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤]، ﴿مِّن طِينٍ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿يَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢]، ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]، ﴿فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، ﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٩٠]، ﴿خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤]، ﴿ٱنقَلَبُوٓاْ﴾ [يوسف: ٦٢]، ﴿مِن قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠]، ﴿ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ [آل عمران: ٨١]، ﴿كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩]، والإخفاء حالة بين الإدغام والإظهار، ولا بدَّ من الغنَّة معه.

النوع الثاني والثلاثون

في المد والقصر

أفرده جماعة من القراء بالتصنيف.

والأصل في المدّ: ما أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»: حدثنا شهاب بن خراش، حدثني مسعود بن يزيد الكنديّ قال: كان ابن مسعود يُقرِئ رجلاً، فقرأ الرجل: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] مرسلةً، فقال ابنُ مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسولُ الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبدِ الرحمن؟ فقال: أقرأنيها: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ فمدَّ. وهذا حديث حَسَنٌ جليل حُجَّة، ونصٌّ في الباب، رجال إسناده ثقات، أخرَجه الطَّبَرانيُّ في «**الكبير**» [٨٦٧٧].

المدّ: عبارة عن زيادة مطٍّ في حرف المدّ على المدّ الطبيعي؛ وهو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ دونه.

والقصر: ترك تلك الزيادة، وإبقاء المدّ الطبيعيّ على حاله.

وحرف المدِّ (الألف) مطلقاً، و(الواو) الساكنة المضموم ما قبلها، و(الياء) الساكنة المكسور ما قبلها.

وسببه: لفظيّ ومعنويّ، فاللفظيّ: إما همز أو سكون، فالهمز: يكون بعد حرف المدِّ وقبله، والثاني: نحو آدم، ورأى، وإيمان، وخاطئين، وأُوتوا، والموؤدة.

والأول إن كان معه في كلمة واحدة، فهو: المتَّصل، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ﴿شَآءَ ٱللَّهُ﴾ و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠]. و﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]. و﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥].

وإن كان حرفُ المدّ آخر كلمة والهمز أول أخرى فهو: المنفصل، نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾، ﴿بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾.

ووجه المدِّ لأجل الهمز: أنَّ حرف المدِّ خفيّ، والهمز صعب، فزيد في الخفيّ ليُتمكن من النطق بالصعب.

والسكون: إمَّا **لازم**: هو الذي لا يتغيَّر في حاليه، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ و﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]. و﴿الٓمٓ﴾ و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]. أو **عارض**: وهو الذي يعرض للوقف ونحوه، نحو: ﴿ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]. و﴿ٱلْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]. و﴿نَسْتَعِينُ﴾ و﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ و﴿يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] حالة الوقف و﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]. و﴿قَالَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٧]. و﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾ [البقرة: ٢٠٠] حالة الإدغام.

ووجه المدِّ للسكون: التمكُّن من الجمع بين الساكنين، فكأنَّه قام مقامَ حركة.

وقد أجمع القراءُ على مدّ نوعَي المتَّصل وذي الساكن اللّازم، وإن اختلفوا في مقداره. واختلفوا في مدِّ النوعين الآخرين: وهما المنفصل، وذو الساكن العارض، وفي قصْرِهما.

فأمَّا المتصل: فاتَّفق الجمهور على مدِّه قدراً واحداً مشبعاً من غير إفحاش. وذهب آخرون إلى تفاضله كتفاضل المنفصل، فالطولى لحمزة وورش، ودونها لعاصم، ودونها لابن عامر والكسائي وخلف، ودونها لأبي عمرو والباقين.

وذهب بعضهم إلى أنه مرتبتان فقط: الطولى لمن ذكر، والوسطى لمن بقي.

وأما ذو الساكن: ويقال له: مدّ العدل، لأنه يعدل حركة، فالجمهور أيضاً على مدِّه مشبعاً قدراً واحداً من غير إفراط. وذهب بعضهم إلى تفاوته.

وأما المنفصل: ويقال له: مدّ الفصل؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ومدّ البسط؛ لأنه يُبسط بين الكلمتين، ومدّ الاعتبار؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة، ومدّ حرف بحرف؛ أيْ: مدّ كلمة بكلمة، والمدّ الجائز، من أجل الخلاف في مدِّه وقصره، فقد اختلفت العبارات في مقدار مدِّه اختلافاً لا يمكن ضبطه.

والحاصل أن له سبع مراتب:

الأولى: القصر، وهو حذف المد العَرَضيّ، وإبقاء ذات حرف المدِّ على ما فيها من غير زيادة، وهي في المنفصل خاصَّة لأبي جعفر وابن كثير، ولأبي عمرو عند الجمهور.

الثانية: فُويق القصر قليلاً، وقُدِّرت بِأَلِفين، وبعضهم بألفٍ ونصف. وهي لأبي عمرو في المتصل والمنفصل عند صاحب «**التيسير**»(١).

الثالثة: فويقها قليلاً، وهي التوسُّط عند الجميع، وقدِّرت بثلاث ألفات، وقيل: بأَلِفين ونصف، وقيل: بألفين، على أنَّ ما قبلها بأَلِف ونصف، وهي لابن عامر والكسائي في الضربين، عند صاحب «**التيسير**».

الرابعة: فويقها قليلاً، وقُدِّرت بأربع أَلِفات، وقيل: بثلاث ونصف، وقيل: بثلاث، على الخلاف فيما قبلها؛ وهي لعاصم في الضربين عند صاحب «**التيسير**».

الخامسة: فويقها قليلاً، وقُدِّرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع على الخلاف، وهي فيها لحمزة وورش عنده.

السادسة: فوق ذلك، وقدَّرها الهُذليّ بخمس ألفات على تقدير الخامسة بأربع، وذكر أنها لحمزة.

السابعة: الإفراط، قدَّرها الهُذليّ بستّ، وذكره لورش.

قال ابن الجزريّ: وهذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه، بل هو لفظيّ؛

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ط ٢ دار الكتاب العربي ١٩٨٤م.

لأن المرتبة الدنيا ـ وهي القصر ـ إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى.

وأما العارض: فيجوز فيه ـ لكلٍّ من القراء ـ كلٌّ من الأوجه الثلاثة: المدِّ، والتوسط، والقصر، وهي أوجه تخيير.

وأما السبب المعنوي: فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قويٌّ مقصود عند العرب، وإن كان أضعفَ من اللفظيّ عند القرَّاء.

ومنه مدُّ التعظيم في نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣]. ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]. ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]. وقد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى، ويسمَّى مدَّ المبالغة.

قال ابن مهران[1] في كتاب «**المدّات**»: إنما سُمِّي مدَّ المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهيّة سوى الله تعالى. قال: وهذا مذهب معروف عند العرب، لأنها تمدّ عند الدعاء وعند الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، ويمدُّون ما لا أصل له بهذه العلّة.

قال ابن الجزريّ: وقد وَرَدَ عن حمزةَ مدُّ المبالغة للنفي في (لا) التي للتبرئة، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] .﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١] .﴿لَّا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ [الروم: ٤٣] .﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]. وقدره في ذلك وسط، لا يبلغ الإشباع لضعف سببه. نصّ عليه ابن القَصَّاع[2].

وقد يجتمع السببان: اللفظيّ والمعنويّ، في نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]. و﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. و﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. فيُمَدّ لحمزة مدًّا مشبعاً على أصله في المدِّ لأجل الهمز، ويُلغى المعنوي، إعمالاً للأقوى وإلغاءً للأضعف.

قاعدة: إذا تغير سبب المدِّ جاز المدُّ مراعاةً للأصل، والقصر نظراً للفظ، سواء كان السبب همزاً أو سكوناً، سواء تغيَّر الهمز بـ: بيْن بين، أو بإبدال، أو حذف؛ والمدُّ أولى فيما بقي لتغيُّر أثره، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]. في قراءة قالون والبزيّ، والقصر فيما ذهب أثره نحوها في قراءة أبي عَمْرٍو.

قاعدة: متى اجتمع سببان قويٌّ وضعيف عُمل بالقويّ، وأُلْغِيَ الضعيفُ إجماعاً، ويتخرَّج عليها فروع:

منها: الفرع السابق في اجتماع اللفظيّ والمعنويّ.

ومنها: نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ [يوسف: ١٦]. و﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]. إذا قُرئ لورش لا يجوز فيه القصرُ ولا التوسط بل الإشباع؛ عملاً بأقوى السببين، وهو المدّ لأجل الهمز بعده، فإن وقف على

---

(١) ابن مِهْران: أحمد بن الحسين النيسابوري، إمام عصره في القراءات (ت: ٣٨١ هـ). «العبر» للذهبي ٣/ ١٦.

(٢) ابن القَصَّاع: محمد بن إسرائيل الدمشقي، الإمام المقرئ (ت: ٦٧١ هـ). «معرفة القراء الكبار» ٢/ ٦٦٨.

﴿وَجَآءُوٓ﴾ أو ﴿رَءَا﴾ جازت الأوجهُ الثلاثةُ، بسبب تقدُّم الهمزِ على حرف المدِّ وذهاب سببيّة الهمز بعده.

فائدة: قال أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهران النيسابوري: مدَّات القرآن على عشرة أوجه:

مدّ الحَجْز: في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾ [المؤمنون: ٨٢]. ﴿أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ [القمر: ٢٥]؛ لأنه أدخَل بين الهمزتين حاجزاً خففهما، لاستثقال العرب جَمْعَهما، وقدره ألف تامَّة بالإجماع، فحصولُ الحجز بذلك.

ومدّ العدل: في كلّ حرف مشدّد وقبله حرف مدّ ولين، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾؛ لأنه يعدل حركة؛ أي: يقوم مقامَها في الحجز بين الساكنين.

ومدُّ التمكين: في نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، وسائر المدَّات التي تليها همزة، لأنه جُلِب ليتمكن به من تحقيقها وإخراجها من مخرجها.

ومدّ البسط: ويسمَّى أيضاً مدَّ الفصل: في نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾؛ لأنه يبسط بين كلمتين، ويفصل به بين كلمتين متصلتين.

ومدّ الرَّوْم: في نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾؛ لأنهم يرومون الهمزة من ﴿أَنتُمْ﴾؛ ولا يحققونها ولا يتركونها أصلاً، ولكن يليّنونها؛ ويشيرون إليها. وهذا على مذهب من لا يهمز ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾. وقدره ألِف ونصف.

ومدّ الفرق: في نحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾؛ لأنه يفرق به بين الاستفهام والخبر، وقدره ألف تامة بالإجماع. فإن كان بين ألف المدِّ حرف مشدَّد زِيدَ ألف أخرى ليتمكن به من تحقيق الهمزة، نحو: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

ومد البنية: في نحو: ﴿مَآءٍ﴾ و﴿دُعَآءَ﴾ و﴿وَنِدَآءً﴾ و﴿زكرياء﴾؛ لأن الاسم بني على المدِّ، فرقاً بينه وبين المقصور.

ومدّ المبالغة: في نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

ومدّ البدل من الهمزة: في نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَاخَرَ﴾ و﴿ءَامَنَ﴾. وقدره ألِف تامّة بالإجماع.

ومدّ الأصل: في الأفعال الممدودة، نحو: ﴿جَآءَ﴾ و﴿شَآءَ﴾، والفرق بينه وبين مدّ البنية أنَّ تلك الأسماء بُنيت على المدِّ، فرقاً بينها وبين المقصور، وهذه مدَّات في أصول أفعال أُحدِثت لمعانٍ. انتهى.

  

النوع الثالث والثلاثون

فـــي تخفيـف الـهـمـز

فيه تصانيف مفردة.

اعلم أنَّ الهمْز لمّا كان أثقلَ الحروف نُطقاً، وأبعدَها مخرَجاً، تنوّع العربُ في تخفيفه بأنواع التخفيف، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرَهم له تخفيفاً؛ ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم؛ كابن كثير من رواية ابن فُليح، وكنافع من رواية وَرْش، وكأبي عمرو؛ فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز.

وقد أخرج ابن عديّ من طريق موسى بن عُبيدة، عن نافع، عن ابن عمر قال: ما هَمَز رسولُ الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمرُ، ولا الخلفاء، وإنّما الهمزُ بدعةٌ ابتدعوها مِن بعدِهم.

قال أبو شامة: هذا حديثٌ لا يحتجّ به، وموسى بن عُبيدة الرَّبَذيّ ضعيفٌ عند أئمة الحديث.

قلت: وكذا الحديث الذي أخرجه الحاكم في «**المستدرك**» [(٢/ ٢٣١)] من طريق حُمْران بن أعيَن، عن أبي الأسود الدُّؤليّ، عن أبي ذرّ قال: جاء أعرابيٌّ إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا نبيء الله، فقال: «**لستُ بنبيء الله، ولكني نبيّ الله**». قال الذهبيّ: **حديث منكر**، وحُمْران رافضيّ ليس بثقة.

وأحكام الهمز كثيرة لا يُحصِيها أقلّ من مجلَّد، والذي نورده هنا: أن تخفيفَهُ أربعةُ أنواعٍ:

أحدها: النقل لحركته إلى الساكن قبله، فيسقط، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، بفتح الدال، وبه قرأ نافع من طريق ورش، وذلك حيث كان الساكن صحيحاً آخراً والهمزة أولاً. واستثنى أصحاب يعقوب عن ورش: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ﴾ [الحاقة: ١٩ ـ ٢٠]. فسكّنوا الهاء وحققوا الهمزة، وأما الباقون فحققوا وسَكَّنُوا في جميعِ القرآن.

وثانيها: الإبدال، بأن تُبدَل الهمزة الساكنة حرفَ مدٍّ من جنس حركة ما قبلها. فتبدل ألفاً بعد الفتح، نحو: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ [طه: ١٣٢]، واواً بعد الضمّ، نحو: (يومنون)، وياءً بعد الكسر، نحو (جيت) [البقرة: ٧١]. وبه يقرأ أبو عَمْرو، وسواء كانت الهمزة فاءً أم عيناً أم لاماً، إلّا أن يكون سكونُها جَزْماً، نحو: ﴿ننسأها﴾ [البقرة: ١٠٦]. أو بناءً، نحو: ﴿أرجئه﴾، أو يكون ترك الهمز فيه أثقلَ، وهو: ﴿وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ﴾ في الأحزاب [٥١]. أو يوقع في الالتباس، وهو: ﴿وَرِءْيًا﴾ في مريم [٧٤]، فإنْ تحرَّكت فلا خلاف عنه في التحقيق نحو: ﴿يَـُٔودُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ثالثها: التسهيل بينها وبين حركتها:

فإن اتفق الهمزتان في الفتح: سهّل الثانية الحرميّان وأبو عَمرو وهشام، وأبدلَها ورشٌ ألفاً. وابن كثير لا يُدخل قبلها ألفاً، وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها، والباقون من السبعة يحقِّقون.

وإن اختلفا بالفتح والكسر: سهَّل الحَرَميَّان وأبو عمرو الثانية، وأدخل قالون وأبو عمرو قبلها ألفاً، والباقون يحققون.

أو بالفتح والضم، وذلك في: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥]. ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ [ص: ٨]. ﴿أَءُلْقِيَ﴾ [القمر: ٢٥]. فقط. فالثلاثة يسهّلون، وقالون يدخل ألفاً، والباقون يحققون.

قال الدانيّ: وقد أشار الصَّحابة إلى التسهيل بكتابة الثانية واواً.

رابعها: الإسقاط بلا نقل، وبه قرأ أبو عَمْرو، إذا اتفقا في الحركة وكانا في كلمتين، فإن اتفقا كسراً نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]. جعل ورش وقنبل: الثانية كياءٍ ساكنة. وقالون والبزيّ: الأولى كياء مكسورة، وأسقطها أبو عمرو، والباقون يحققون. وإن اتفقا فتحاً، نحو: ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]. جعل ورش وقنبل الثانيةَ كمدَّة، وأسقط الثلاثةَ الأولى، والباقون يحققون. أو ضماً، وهو ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]. فقط أسقطها أبو عَمْرٍو، وجعلها قالون والبزيّ كواو مضمومة، والآخران يجعلان الثانية كواو ساكنةٍ، والباقون يُحقِّقون.

ثم اختلفوا في الساقط: هل هو الأولى أو الثانية؟ الأول عن أبي عَمْرو، والثاني عن الخليل من النحاة.

وتظهر فائدة الخلاف في المدِّ، فإنْ كان الساقط الأولى فهو منفصل، أو الثانية فهو متَّصل.

  

النوع الرابع والثلاثون

في كيفية تحمُّله

اعلم أن حفظ القرآن فرضُ كفاية على الأُمَّة؛ صرَّح به الجُرْجَانيّ في «الشافي»[(١)]، والعبَّاديّ وغيرهما. قال الجُويني: والمعنى فيه ألاَّ ينقطع عدد التواتر فيه، فلا يتطرَّق إليه التبديلُ والتحريفُ، فإن قام بذلك قومٌ يبلغون هذا العددَ سَقَطَ عن الباقين، وإلَّا أَثِمَ الكلّ.

وتعليمه أيضاً فرضُ كفايةٍ، وهو أفضل القُرَب؛ ففي الصحيح: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّم القرآن وعلَّمه**». [البخاري: ٥٠٢٧، وأحمد: ٤١٢].

وأوجهُ التحمُّل عند أهل الحديث: السماعُ من لفظ الشيخ والقراءة عليه، والسماعُ عليه بقراءة غيره، والمناولة، والإجازة، والمكاتبة، والوصية، والإعلام، والوِجادة. فأمَّا غير الأوَّلين فلا يأتي هنا، لما يعلم ممَّا سنذكره.

وأما القراءة على الشيخ: فهي المستعملة سَلفاً وخَلفاً.

وأما السماع من لفظ الشيخ: فَيُحتمل أن يقال به هنا؛ لأنَّ الصحابة ﷺ إنَّما أخذوا القرآن من النبي ﷺ، لكن لم يأخذ به أحدٌ من القراء، والمنعُ فيه ظاهرٌ؛ لأنَّ المقصود هنا كيفيَّة الأداء، وليس كلّ مَن سمع مِن لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئته، بخلاف الحديث، فإنَّ المقصود فيه المعنى أو اللفظ لا بالهيئات المعتَبرة في أداء القرآن. وأمَّا الصَّحابة فكانت فصاحتهم وطِباعهم السليمة تقتضي قدرتَهم على الأداء، كما سمعوه من النبيّ ﷺ؛ لأنَّه نزل بلغتهم.

وممَّا يدل للقراءة على الشيخ عَرْض النبي ﷺ القرآن على جبريل في رمضان كل عام[(٢)].

ويحكى: أن الشيخ شمس الدين بن الجزريّ لَمَّا قَدِم القاهرةَ وازدحمَتْ عليه الخَلْقُ، لم يتسعْ وقتُهُ لقراءة الجميع، فكان يقرأ عليهم الآية، ثم يُعيدونها عليه دفعةً واحدةً، فلم يكتف بقراءته.

وتجوز القراءة على الشيخ، ولو كان غيرُهُ يقرأُ عليه في تلك الحالة، إذا كان بحيث لا يخفى عليه حالهم. وقد كان الشيخ علم الدين السخاوي يقرأُ عليه اثنان وثلاثة في أماكنَ مختلفة، ويردُّ على كل منهم، وكذا لو كان الشيخ مشتغلاً بشغلٍ آخر كنسخ ومطالعة.

وأما القراءة من الحفظ: فالظاهر أنها ليست بشرط، بل يكفي ولو من المصحف.

---

(١) الجرجاني: أحمد بن محمد، إمام في الفقه والأدب (ت: ٤٨٢ هـ). «طبقات الشافعية» ٣/ ٣١، وكتابه «الشافي في الفقه» مخطوط في أيا صوفيا بإستانبول. بروكلمان ٢/ ٢٨١. وانظر قوله في: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي ٢/ ٨٨.

(٢) إشارة للحديث الذي أخرجه البخاري (٤٩٩٧)، ومسلم (٦٠٠٩)، وأحمد (٢٦١٦) عن ابن عباس.

فصل: كيفيات القراءة ثلاث

أحدها: التحقيق، وهو إعطاءُ كلِّ حرف حقَّه من إشباع المدِّ، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار، والتشديدات، وبيان الحروف، وتفكيكها، وإخراج بعضها من بعض: بالسكت، والترتيل، والتُّؤدة، وملاحظة الجائز من الوقوف: بلا قصْر ولا اختلاسٍ، ولا إسكان محرَّك ولا إدغامه، وهو يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ.

ويستحبُّ الأخذُ به على المتعلِّمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حدّ الإفراط بتوليد الحروف من الحركات، وتكرير الرَّاءات، وتحريك السَّواكن، وتطنين النُّونات بالمبالغة في الغنَّات، كما قال حمزة لبعض مَنْ سمعه يبالغ في ذلك: أمَا علمتَ أنَّ ما فوق البياض بَرَص، وما فوق الجُعودة قَطَط، وما فوق القراءة ليس بقراءة؟

وكذا يحترز من الفصْل بين حروف الكلمة، كمن يقف على التاء من ﴿نَسْتَعِينُ﴾ وقفة لطيفة، مدَّعياً أنه يرتّل. وهذا النوع من القراءة مذهب حمزة وورش، وقد أخرج فيه الدانيّ حديثاً في كتاب التجويد مسلسلاً إلى أُبيّ بن كعب: أنه قرأ على رسول الله ﷺ التحقيق. وقال: إنَّه غريب مستقيم الإسناد.

الثانية: الحَدْر، بفتح الحاء وسكون الدال المهملتين، وهو إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفُها بالقصْر والتسكين، والاختلاس والبدل والإدغام الكبير، وتخفيف الهمزة، ونحو ذلك ممَّا صَحَّت به الروايةُ، مع مراعاة إقامة الإعراب وتقويم اللفظ، وتمكُّن الحروف بدون بتْر حروفِ المدِّ، واختلاس أكثر الحركات، وذهاب صوت الغنة، والتفريط إلى غايةٍ لا تصحُّ بها القراءة، ولا توصف بها التلاوة. وهذا النوعُ مذهبُ ابنِ كثير وأبي جعفر، ومَن قَصَر المنفصل كأبي عمرو ويعقوب.

الثالثة: التدوير، وهو التوسط بين المقامين من التحقيق والحَدْر. وهو الذي ورد عن أكثرِ الأئمة ممن مدَّ المنفصل، ولم يبلغ فيه الإشباع، وهو مذهبُ سائر القراء، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء.

تنبيه: سيأتي في النوع الذي يَلي هذا استحباب الترتيل في القراءة، والفرق بينه وبين التحقيق ـ فيما ذكره بعضهم ـ أن التحقيقَ يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيلَ يكون للتدبُّر والتفكر والاستنباط، فكلّ تحقيق ترتيلٌ، وليس كل ترتيل تحقيقاً.

فصل [تجويد القرآن]

من المهمَّات تجويد القرآن، وقد أفرده جماعة كثيرون بالتصنيف؛ ومنهم الدَّانيّ وغيره، أَخرَج عن ابن مسعود أنَّه قال: جوِّدُوا القرآن[1] .

قال القرَّاء: التجويد حِلْية القراءة، وهو إعطاءُ الحروف حقوقَها وترتيبَها، وردُّ الحرْف إلى مخرجه

---

(١) أخرج الداني في «المحكم في نقط المصاحف» قولَ ابن مسعود بلفظ: جَرِّدوا القرآن، ولا تخلطوا به ما ليس منه، ص ١٠ ـ ١١.

وأصله، وتلطيف النُّطق به على كمال هيئته، من غير إسرافٍ ولا تعسُّف ولا إفراط ولا تكلُّف. وإلى ذلك أشار ﷺ بقوله: «**مَنْ أَحبَّ أَن يقرأ القرآن غَضًّا كما أُنزل فليقرأْه عَلى قراءة ابن أُمّ عَبْد**» [إسناده حسن: أحمد: ٣٥، وابن حبان: ٧٠٦٦، وابن ماجه: ١٣٨] . يعني: ابن مسعود، وكان ﷺ قد أُعْطِيَ حظًّا عظيماً في تجويد القرآن.

ولا شك أن الأمة ـ كما هُمْ متعبَّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده ـ هم متعبَّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصِّفة المتلقاة من أئمة القراء، المتصلة بالحضرة النبويّة. وقد عدَّ العلماء القراءةَ بغيرِ تجويد لحناً، فقسموا اللحن إلى جليّ وخفيّ، فاللحن خَلَلٌ يطرأُ على الألفاظ فيخلّ، إلَّا أنَّ الجليّ يُخِلّ إخلالاً ظاهراً، يشترك في معرفته علماءُ القراءة وغيرهم. وهو الخطأُ في الإعراب، والخفيّ يخلُّ إخلالاً يختصّ بمعرفته علماء القراءة وأئمة الأداء، الذين تلقَّوه من أفواه العلماء، وضَبَطُوه من ألفاظ أهل الأداء.

قال ابن الجزريّ[(١)] : ولا أعلم لبُلُوغ النهاية في التجويد مثلَ رياضة الأَلْسُنِ والتكرار على اللَّفظ المُتَلَقَّى من فم المحسن.

وقاعدته: ترجع إلى معرفة كيفيَّة الوقف والإمالة والإدغام وأحكاْم الهمز والترقيقِ والتفخيم ومخارجِ الحروف؛ وقد تقدمت الأربعةُ الأُوَل. وأمَّا الترقيق: فالحروف المستقبلة كلها مرقَّقة، لا يجوز تفخيمُها، إلَّا اللَّام من اسم الله بعد فتحة أو ضمة إجماعاً، أو بعد حروف الإطباق في رواية، إلَّا الرَّاء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً، أو الساكنة في بعض الأحوال. والحروف المستعلية كلّها مفخمة لا يستثنى منها شيء في حال من الأحوال.

وأمَّا **مخارج الحروف**: فالصحيح عند القرَّاء ومتقدِّمي النحاة كالخليل أنَّها سبعة عشر.

وقال كثيرٌ من الفريقين: ستَّةَ عشر، فأسقطوا مخرَجَ الحروف الجوفيَّة، وهي حروف المدّ واللين، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلْق، والواو من مخرج المتحركة، وكذا الياء.

وقال قوم: أربعة عشر، فأسقطوا مَخْرَجَ النُّون واللَّام والرَّاء، وجعلوها من مخرج واحد.

قال ابنُ الحاجب[(٢)] : وكلّ ذلك تقريب، وإلَّا فلكلّ حرف مخرج على حدة.

قال القراء: واختبار مخرج الحرف محققاً: أن تلفظ بهمزة الوصل وتأتي بالحرف بعده ساكناً أو مشدداً، وهو أبين، ملاحظاً فيه صفات ذلك الحرف:

المخرج الأول: الجوف للألف، والواو والياء الساكنتين بعد حركة تجانسهما.

الثاني: أقصى الحلق، للهمزة والهاء.

الثالث: وسطه، للعين والحاء المهملتين.

---

(١) في «النشر» ١/ ٢١٠ ـ ٢١٣.

(٢) ابن الحاجب: عثمان بن عمر، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية (ت: ٦٤٦ هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٣١٤.

الرابع: أدناه للفم، للغين والخاء.

الخامس: أقصى اللسان ممَّا يلي الحلق، وما فوقه من الحنك للقاف.

السادس: أقصاه من أسفل مخرج القاف قليلاً، وما يليه من الحنك للكاف.

السابع: وسطه، بينه وبين وسط الحنك، الجيم والشين والياء.

الثامن: للضاد المعجمة، من أَوَّل حافَّة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر، وقيل: الأيمن.

التاسع: اللام من حافَّة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى.

العاشر: للنون من طرفه، أسفل اللام قليلاً.

الحادي عشر: للراء من مخرج النون، لكنها أدخل في ظهر اللسان.

الثاني عشر: للطاء والدال والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحَنك.

الثالث عشر: الحرف الصفير: الصاد والسين والزَّاي، من بين طرف اللسان وفُويق الثنايا السفلى.

الرابع عشر: للظاء والثاء والذال، من بين طرفه، وأطراف الثنايا العليا.

الخامس عشر: للفاء، من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.

السادس عشر: للباء والميم والواو غير المدّية بين الشفتين.

السابع عشر: الخيشوم للغنَّة في الإدغام والنون والميم الساكنة.

قال في «**النشر**»[(١)]: فالهمزة والهاء اشتركا مخرجاً وانفتاحاً واستفالاً، وانفردت الهمزة بالجهر والشدَّة، والعين والحاء اشتركا كذلك، وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة الخالصة. والغين والخاء اشتركا مخرجاً ورخاوة واستعلاءً وانفتاحاً، وانفردت الغين بالجهر. والجيم والشين والياء اشتركت مخرجاً وانفتاحاً واستفالاً، وانفردت الجيم بالشدَّة، واشتركت مع الياء في الجهر، وانفردت الشين بالهمس والتَّفشي، واشتركت مع الياء في الرَّخاوة. والضاد والظاء اشتركا صفة جَهراً ورخاوة واستعلاء وإطباقاً، وافترقا مخرجاً، وانفردت الضَّاد بالاستطالة. والطاء والدال والتاء اشتركت مخرجاً وشدَّة، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع الدال في الجهر، وانفردت التاء بالهمس، واشتركت مع الدال في الانفتاح والاستفال. والظاء والذال والثاء اشتركت مخرجاً ورخاوة، وانفردت الظَّاء بالاستعلاء والإطباق، واشتركت مع الذال في الجهر، وانفردت الثاء بالهمس، واشتركت مع الذال انفتاحاً واستفالاً. والصاد والزاي والسين اشتركت مَخْرَجاً ورخاوةً وصَفِيراً، وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء واشتركت مع السين في الهمس، وانفردت الزَّايُ بالجهر، واشتركت مع السين في الانفتاح والاستفال.

---

(١) «النشر» ١/ ٢١٤.

فإذا أحكم القارئ النُّطق بكلِّ حرف على حدته مُوفَّى حقَّه، فليعمل نفسه بإحكامه حالةَ التركيب، لأنه ينشأُ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد، بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب، وقويّ وضعيف، ومفخَّم، ومرقّق، فيجذب القويُّ الضعيف، ويغلب المفخَّمُ المرقّق، ويصعب على اللسان النطق بذلك على حقِّه إلا بالرياضة الشديدة، فمن أحكم صحَّة التلفُّظ حالة التركيب، حصل حقيقة التجويد.

ومن قصيدة الشيخ علَم الدين في التجويد، ومن خطه نقلت:

لا تحسب التَّجويد مدًّا مفرِطاً ... أو مدّ ما لا مدّ فيه لوانِ

أو أن تشدّد بعد مدٍّ همزةً ... أو أنْ تلوكَ الحرفَ كالسَّكرانِ

أو أن تَفوه بهمزةٍ متهوِّعاً ... فيفرَّ سامعُها من الغَثيان

للحرف ميزانٌ فلا تكُ طاغياً ... فيه ولا تكُ مخسِر الميزانِ

فإذا همزت فجئ به متلَطفاً ... من غير ما بُهْر وغير توانِ

وامْدُدْ حروفَ المدِّ عند مسكّنٍ ... أو همزة حسناً أخا إحسان

فائدة: قال في «**جمال القرَّاء**»[1]: قد ابتدع النَّاس في قراءة القرآن أصواتَ الغناء، ويقال: إن أوّل ما غُنِّيَ به من القرآن قولُه تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩].

نقلوا ذلك من تغنّيهم بقول الشاعر:

أمَّا القطاة فإنّي سوف أنعتُها ... نعتاً يوافق عندي بعض ما فيها

وقد قال ﷺ في هؤلاء: «**مفتونةٌ قلوبُهم وقلوبُ مَنْ يعجبهم شأنهم**» [ضعيف: الطبراني في «الأوسط»: ٧٢٢٣].

وممَّا ابتدعوه شيءٌ سمّوهُ: **الترعيد**، وهو: أن يرعد صوته كالذي يرعد من برد أو ألم.

وآخر سموه: **الترقيص**؛ وهو: أن يروم السُّكوت على الساكن، ثم ينفر مع الحركة كأنه في عَدْوٍ أو هَرْولة.

وآخر يسمَّى: **التطريب**، وهو: أن يترنَّم بالقرآن ويتنغَّم به، فيمدَّ في غير مواضع المدِّ، ويزيد في المدِّ على ما لا ينبغي.

وآخر يسمى: **التَّحزين**؛ وهو أن يأتي على وجهٍ حزين يبكي، مع خشوع وخضوع.

ومن ذلك نوع أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون فيقرؤون كلهم بصوت واحد، فيقولون في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: (أفل تعقلون) بحذف الألف، و(قالُ آمنا): بحذف الواو، ويمدُّون مالا يمدّ، ليستقيم لهم الطريق التي سلكوها، وينبغي أن يسمَّى: **التحريف**. انتهى.

---

(١) السخاوي: ١/ ٣٢٥.

فصل

في كيفية الأخذ بإفراد القراءات وجمعها

الذي كان عليه السلف أخْذ كل ختمة برواية، لا يجمعون رواية إلى غيرها إلى أثناء المئة الخامسة، فظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستقرَّ عليه العمل، ولم يكونوا يسمحون به إلَّا لمن أفرد القراءات، وأتقن طرقها، وقرأ لكل قارئ بختمة على حدة؛ بل إذا كان للشيخ راويانِ قرؤوا لكلِّ راوٍ بختمة، ثم يجمعون له، وهكذا.

وتساهل قوم، فسمحوا أن يقرأ لكل قارئ من السبعة بختمة، سوى نافع وحمزة، فإنَّهم كانوا يأخذون بختمةٍ لقالون، ثم ختمةٍ لورش، ثم ختمةٍ لخلف، ثم ختمة لخلاَّد، ولا يسمح أحد بالجمع إلَّا بعد ذلك، نعم إذا رأَوْا شخصاً أفرد وجمع على شيخ معتَبر، وأُجيز وتأَهَّل، وأراد أن يجمع القراءات في ختمة، لا يكلفونه الإفراد؛ لعلمهم بوصوله إلى حدِّ المعرفة والإتقان.

ثم لهم في الجمع مذهبان:

أحدهما: الجمع بالحرف، بأن يشرع في القراءة، فإذا مرَّ بكلمة فيها خُلْفٌ أعادها بمفردها، حتى يستوفيَ ما فيها، ثم يقف عليها إن صلحت للوقف، وإلَّا وصلها بآخرِ وجهٍ حتى ينتهي إلى الوقف، وإن كان الخُلْف يتعلَّق بكلمتين كالمدِّ المنفصل وقف على الثانية، واستوعب الخلاف، وانتقل إلى ما بعدها. وهذا مذهب المصريين، وهو أوثق في الاستيفاء وأخفّ على الآخذ، لكنه يخرج عن رَوْنق القراءة وحُسْن التلاوة.

الثاني: الجمع بالوقف، بأن يشرع بقراءة مَن قدَّمه حتى ينتهي إلى وقفٍ، ثم يعود إلى القارئ الذي بعده إلى ذلك الوقف، ثم يعود، وهكذا حتى يفرغ، وهذا مذهب الشاميّين، وهو أشدُّ استحضاراً، وأَشدُّ استظهاراً، وأطولُ زمناً، وأَجود مكاناً.

وكان بعضهم يجمع بالآية على هذا الرسم.

وذكر أبو الحسن القَيْجَاطِيّ[(١)] في قصيدته وشرحها لجامع: لجامع القراءات شروطاً سبعة، حاصلها خمسة:

أحدها: حسن الوقف.

ثانيها: حسن الابتداء.

ثالثها: حسن الأداء.

رابعها: عدم التركيب؛ فإذا قرأ لقارئ لا ينتقل إلى قراءة غيره حتى يتمّ ما فيها، فإن فعل لم يدَعه الشيخ بل يشير إليه بيده؛ فإن لم يتفطَّن، قال: لم تصل، فإن لم يتفطَّن مكث حتى يتذكَّر، فإن عجز ذكر له.

---

(١) القَيْجَاطِي: علي بن عمر الكناني، الأندلسي، من العلماء بالعربية (ت: ٧٣٠ هـ). «بغية الوعاة» ٣٤٤، و«النشر» ١/ ٩٧.

الخامس: رعاية الترتيب في القراءة والابتداء بما بدأ به المؤلفون في كتبهم، فيبدأ بنافع قبل ابن كثير، وبقالون قبل ورش.

قال ابن الجزري[1]: والصواب أنَّ هذا ليس بشرط بل مستحب، بل الذين أدركناهم من الأُستاذين لا يعدُّون الماهر إلَّا مَنْ يلتزم تقديمَ شخص بعينه.

وبعضهم كان يراعي في الجمع التَّنَاسبَ: فيبدأُ بالقصر، ثم بالرتبة التي فوقه، وهكذا إلى آخر مراتب المدِّ، ويبدأ بالمشبَع، ثم بما دونه إلى القصر. وإنَّما يُسْلَك ذلك مع شيخ بارع عظيم الاستحضار، أمَّا غيره فيُسلك معه ترتيب واحد.

قال: وعلى الجامع أن ينظر ما في الأحرف من الخلاف أُصولاً وفَرْشاً، فما أمكن فيه التداخل اكتفى منه بوجه، وما لم يمكن فيه نظر: فإن أمكن عطفه على ما قبله بكلمة أو كلمتين أو بأكثر من غير تَخليط ولا تركيب اعتمده، وإن لم يحسن عطفه رجع إلى موضع ابتدائه حتى يستوعب الأوجه كلها، من غير إهمال ولا تركيب ولا إعادة ما دخل، فإن الأوَّل ممنوع، والثاني مكروه، والثالث معيب.

وأمَّا القراءة بالتلفيق، وخلط قراءة بأُخرى، فسيأتي بسطه في النوع الذي يلي هذا.

وأما القراءات والروايات والطرق والأوجه: فليس للقارئ أن يَدع منها شيئاً أو يخلّ به؛ فإنَّه خللٌ في إكمال الرواية، إلَّا الأوجه، فإنَّها على سبيل التخيير، فأيّ وجه أتى به أجزأه في تلك الرواية.

وأما قدر ما يقرأ حال الأخذ: فقد كان الصدر الأوَّل لا يزيدون على عشر آيات لكائنٍ من كان، وأمَّا مَن بعدهم فرأوه بحسب قوَّة الآخذ.

قال ابن الجزري: والذي استقرّ عليه العمل الأخذُ في الإفراد بجزء من أجزاء مئة وعشرين، وفي الجمع بجزء من أجزاء مئتين وأربعين، ولم يحدّ له آخرون حدًّا، وهو **اختيار السخاويّ**.

وقد لخَّصت هذا النوع، ورتَّبت فيه متفرقات كلام أئمة القراءات، وهو نوع مهمّ يحتاج إليه القارئ، كاحتياج المحدِّث إلى مثله من علم الحديث.

فائدة: ادَّعى ابن خير[2] الإجماعَ على أنه ليس لأحدٍ أن ينقل حديثاً عن النبيّ ﷺ، ما لم يكن له به رواية، ولو بالإجازة، فهل يكون حكم القرآن كذلك؛ فليس لأحد أن ينقل آية أو يقرأها ما لم يقرأها على شيخ؟ لم أر في ذلك نَقْلاً، ولذلك وجهٌ من حيثُ إنَّ الاحتياط في أداء ألفاظ القرآن أشدّ منه في ألفاظ الحديث. ولعدم اشتراطه فيه وجه؛ من حيث إن اشتراطه ذلك في الحديث إنما هو لخوف أن يدخل في الحديث ما ليس منه، أو يُتقوَّل على النبي ﷺ ما لم يقله، والقرآن محفوظ متلقًّى متداوَل ميسّر، وهذا هو الظاهر.

فائدة ثانية: الإجازة من الشيخ غير شرط في جواز التصدي للإقراء والإفادة، فمن علم من نفسه

---

(١) في «النشر» ٢/ ٢٠٤.

(٢) محمد بن خير اللَّمتوني، الإشبيلي. المقرئ الحافظ (ت: ٥٧٥ هـ). «معرفة القراء الكبار» ٢/ ٥١٢.

الأهليَّة جاز له ذلك وإن لم يُجِزْهُ أحد، وعلى ذلك السلف الأوَّلُون والصدْر الصالح، وكذلك في كلِّ علم، وفي الإقراء والإفتاء؛ خلافاً لما يتوهمه الأغبياء من اعتقاد كونها شرطاً. وإنما اصطلح الناس على الإجازة؛ لأنَّ أهلية الشخص لا يعلمها غالباً من يريد الأخذَ عنه من المبتدئين ونحوهم؛ لقصور مقامهم عن ذلك، والبحثُ عن الأهليَّة قبل الأخذ شرط، فجُعلت الإجازة كالشهادة من الشيخ للمُجَاز بالأهلية.

فائدة ثالثة: ما اعتاده كثيرٌ من مشايخ القرَّاء من امتناعهم من الإجازة إلَّا بأَخْذ مالٍ في مقابلها لا يجوز إجماعاً، بل إن عَلم أهليّتَه وجب عليه الإجازةُ، أو عدمَها حَرُم عليه، وليست الإجازة ممَّا يقابَلُ بالمال، فلا يجوز أخذه عنها، ولا الأجرةُ عليها.

وفي «**فتاوى الصدر موهوب الجزريّ**» من أصحابنا: أَنَّه سُئِل عن شيخ طَلبَ من الطالب شيئاً على إجازته، فهل للطالب رفعُه إلى الحاكم وإجباره على الإجازة؟ فأجاب: لا تجب الإجازةُ على الشيخ، ولا يجوز أخذُ الأجرة عليها.

وسُئل أيضاً: عن رجل أجازه الشيخ بالإقراء، ثم بان أنَّه لا دِين له، وخافَ الشيخُ من تفريطه، فهل له النزولُ عن الإجازة؟ فأجاب: لا تَبطُلُ الإجازةُ بكونه غير ديّن.

وأما أخذ الأجرة على التعليم فجائز؛ ففي البخاريّ [٥٧٣٧]: «**إنَّ أحقَّ ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله**».

وقيل: إن تعيّن عليه لم يَجُز، واختاره الحليميّ.

وقيل: لا يجوز مطلقاً، وعليه أبو حنيفة؛ لحديث أبي داود [٣٤١٦] عن عُبادة بن الصامت: أنه علّم رجلاً من أهل الصُّفَّة القرآنَ، فأهدى له قوساً، فقال له النبي ﷺ: «**إن سَرَّكَ أَنْ تُطَوَّق بها طوقاً من نار فاقبَلْها**» [وأحمد: ٢٢٦٨٨ وهو حسن].

وأجاب من جوّزه بأنَّ في إسناده مقالاً، ولأنه تبرَّع بتعليمه، فلم يستحقّ شيئاً، ثم أهدى إليه على سبيل العِوَض، فلم يَجُزْ له الأخذُ، بخلاف من يعقد معه إجارة قبل التعليم.

وفي «**البستان**»[١] لأبي الليث: التعليم على ثلاثة أوجه:

أحدها: للحِسْبة، ولا يأخذ به عوَضاً.

والثاني: أن يعلِّم بالأجرة.

والثالث: أن يعلِّم بغير شرط، فإذا أُهدي إليه قَبِل.

فالأوَّل مأجور وعليه عمل الأنبياء، والثاني مختلف فيه، والأرجح الجوازُ، والثالث يجوز إجماعاً؛ لأنَّ النبيّ ﷺ كان معلِّماً للخلق، وكان يقبل الهديَّة.

---

(١) «بستان العارفين» لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي الحنفي ص ٢٠ الباب السابع عشر: في فضل تعلّم القرآن وتعليمه.

فائدة رابعة: كان ابن بَصْحان إذا ردَّ على القارئ شيئاً فاته فلم يعرفه، كتبه عليه عنده، فإذا أكمل الختمةَ وطَلَبَ الإجازةَ، سأله عن تلك المواضع، فإن عرفها أجازه، وإلَّا تركه يَجمَع ختمةً أُخرى.

فائدة أخرى: على مريد تحقيق القراءات وإحكام تلاوة الحروف، أن يحفظ كتاباً كاملاً يستحضر به اختلافَ القراءة، وتمييز الخلاف الواجب من الخلاف الجائز.

فائدة أخرى: قال ابن الصلاح في «**فتاويه**»[1]: قراءة القرآن كرامةٌ أكرم الله به البشَرَ، فقد ورد أَنَّ الملائكة لم يعطَوْا ذلك، وأنها حريصة لذلك على استماعه من الإنس.

  

(١) «فتاوى ابن الصلاح» انظر ١/ ١٥٠.

النوع الخامس والثلاثون

في آداب تلاوته وتاليه

أفرده بالتَّصنيف جماعةٌ، منهم النوويّ في «**التبيان**». وقد ذكر فيه وفي «**شرح المهذَّب**»، وفي «**الأذكار**» جملةً من الآداب، وأنا ألخِّصها هنا، وأزيدُ عليها أضعافَها، وأفصِّلها مسألةً مسألةً ليسهُل تناوُلُها.

مسألة: يُستحب الإكثار من قراءة القرآن وتلاوته، قال تعالى مثنياً على من كان ذلك دأبه: ﴿يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [آل عمران: ١١٣].

وفي الصحيحين من حديث ابن عمر: «**لا حسدَ إلّا في اثنتيْن: رجل آتاه اللهُ القرآنَ، فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار...**»[١] [البخاري: ٧٣، ومسلم: ١٨٩٤، وأحمد: ٤١٠٩].

وروى التِّرمذي [٢٩١٠ وهو حسن صحيح] من حديث ابن مسعود: «**مَن قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنةٌ، والحسنة بعشر أمثالها**».

وأخرج من حديث أبي سعيد، عن النبيّ ﷺ: «**يقول الرَّبُّ سبحانه وتعالى: مَنْ شَغَله القرآنُ وذِكْري عن مَسْألتي أعطيتُهُ أفضلَ ما أعطي السائلين، وفضلُ كلامِ الله على سائرِ الكَلام كفضلِ الله على سائر خلقه**» [ضعيف: الترمذي: ٢٩٢٦].

وأخرج مسلم [١٨٧٤] من حديث أبي أمامة: «**اقرؤوا القرآن، فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه**».

وأخرج البيهقي [في «الشعب»: ١٩٨٢] من حديث عائشة: «البيتُ الذي يُقرأُ فيه القرآنُ يتراءى لأهل السماء كما تتراءى النجومُ لأهل الأرض».

وأخرج من حديث أنس: «نَوِّرُوا منازلَكم بالصلاة وقراءةِ القرآن».

وأخرج من حديث النعمان بن بشير: «أفضل عبادةِ أمتي قراءة القرآن».

وأخرج من حديث سَمُرة بن جُنْدب: «كلّ مؤدِّب يُحبُّ أن تؤتَى مأدبتُه، ومأدبة الله القرآنُ فلا تهجروه».

وأخرج من حديث عبيدة المكيّ مرفوعاً وموقوفاً: «يا أهل القرآن، لا تتوسَّدوا القرآن، واتْلُوه حقَّ تلاوته آناء **الليل** والنهار، وأفشوه، وتدبَّروا ما فيه لعلكم تفلحون».

وقد كان للسلف في قَدْر القراءات عادات. فأكثر ما ورد في كثرة القراءة: من كان يختم في اليوم

---

(١) وتمامه: «ورجلٌ آتاه الله مالاً، فهو يُنفقه آناءَ الليل وآناء النهار».

والليلة ثماني ختمات: أربعاً في الليل، وأربعاً في النهار. ويليه: من كان يختم في اليوم والليلة أربعاً، ويليه ثلاثاً، ويليه ختمتين، ويليه ختمة.

وقد ذمَّت عائشة ذلك، فأخرج ابنُ أبي داود: عن مسلم بن مخراق قال: قلت لعائشة: إن رجالاً يقرأ أحدهم القرآنَ في ليلة مرتين أو ثلاثاً؟ فقالت: قرؤوا ولم يقرؤوا، كنت أقوم مع رسول الله ﷺ ليلة التمام[1]، فيقرأُ بالبقرة وآل عمران والنساء. فلا يمرُّ بآية فيها استبشار إلَّا دعا ورَغِب، ولا بآية فيها تخويف إلَّا دعا واستعاذ.

ويلي ذلك مَن كان يختم في ليلتين، ويليه من كان يختم في كلِّ ثلاث، وهو حسنٌ.

وكره جماعاتٌ الختمَ في أقلّ من ذلك، لما روى أبو داود [١٣٩٤] والتِّرمذيّ ـ **وصحَّحه** ـ [٢٩٤٦] من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً: «لا يَفْقَهُ مَنْ قرأ القرآنَ في أَقلَّ من ثلاثٍ» [وأحمد: ٦٥٤٦].

وأخرج ابن أبي داود وسعيد بن منصور عن ابن مسعود موقوفاً قال: «لا تقرؤوا القرآن في أقلَّ من ثلاث».

وأخرج أبو عُبيد[2] عن مُعاذ بن جبل: أنه كان يكره أن يُقرأ القرآن في أقلَّ من ثلاث.

وأخرج أحمد [٦٨٧٦] وأبو عبيد[3] عن سعيد بن المنذر ـ وليس له غيره ـ قال: قلت: يا رسول الله، أقرأُ القرآن في ثلاث؟ قال: «**نعم، إن استطعت**» [وهو صحيح لغيره].

ويليه: مَن ختم في أربع، ثم في خمس، ثم في ست، ثم في سبع، وهذا أوسط الأمور وأحسنُها، وهو فعل الأكثرين من الصحابة وغيرهم.

أخرج الشيخان عن عبد الله بن عمرو قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**اقرأ القرآن في شهرٍ**». قلت: إني أجد قوَّة، قال: «**اقرأه في عَشْرٍ**»، قلت: إني أجد قوَّة، قال: «اقرأه في سَبْعٍ، ولا تَزِدْ على ذلك».
[البخاري: ٥٠٥٤، ومسلم: ٢٧٣٢، وأحمد: ٦٨٧٦].

وأخرج أبو عبيد[4] وغيره من طريق واسع بن حبّان، عن قيس بن أبي صَعْصَعَة ـ وليس له غيرُه ـ أنه قال: يا رسولَ الله، في كم أقرأ القرآن؟ قال: «**في خمسة عَشَرَ**»، قلتُ: إنِّي أجدني أقوى من ذلك، قال: «**اقرأه في جمعة**».

ويلي ذلك: مَن ختم في ثمان، ثم في عشر، ثم في شهر، ثم في شهرين.

أخرج ابن أبي داود، عن مكحول قال: كان أقوياءُ أصحابِ رسول الله ﷺ يقرؤون القرآنَ في سبع، وبعضهم في شهر، وبعضُهم في شهرين، وبعضهم في أكثر من ذلك.

وقال أبو الليث في «**البستان**»[5]: ينبغي للقارئ أن يختم في السنة مرَّتين، إن لم يقدر على الزيادة.

---

(١) ليلة التَّمام: هي ليلة أربع عشرة من الشهر؛ لأن القمر يتمُّ فيها نورُهُ، وقيل: ليل التِّمام ـ بالكسر ـ أطول ليلةٍ في السَّنةِ.
(٢) في «فضائل القرآن» ص ١٧٩.
(٣) في «فضائل القرآن» ص ١٧٩.
(٤) في «فضائل القرآن» ص ١٧٧.
(٥) «بستان العارفين» ص ٢٠ الباب (١٧).

وقد روى الحسن بنُ زياد عن أبي حنيفة أنه قال: مَنْ قرأ القرآن في كلّ سنة مرتين، فقد أدَّى حقَّه؛ لأنَّ النبيّ ﷺ عرض على جبريل في السَّنة التي قُبض فيها مرتين(١).

وقال غيره: يُكره تأخير ختمه أكثر من أربعين يوماً بلا عذْر، نص عليه أحمد، لأنَّ عبد الله بن عَمر [وٍ] سأَل النبيَّ ﷺ: في كَم نخْتم القرآن؟ قال: «**في أربعين يوماً**». رواه أبو داود [١٣٩٥ قال الألباني: صحيح].

وقال النووي في «**الأذكار**»(٢): المختار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فمن كان يظهر له بدقيق الفكر لطائف ومعارف، فليقتصر على قَدْرٍ يحصل له معه كمال فهم ما يقرأ، وكذلك مَنْ كان مشغولاً بنشر العلم، أو فصل الحكومات، أو غير ذلك من مهمَّات الدّين والمصالح العامة، فلْيقتصر على قَدْرٍ لا يحصل بسببه إخلال بما هو مرصد له، ولا فوات كماله؛ وإن لم يكن من هؤلاء المذكورين فَليستكثِر ما أمكنه، من غير خروج إلى حدّ الملل أو الهَذْرمة في القراءة.

مسألة: نسيانه كبيرةٌ، صرَّح به النووي في «**الروضة**» وغيرها(٣)، لحديث أبي داود [٤٦١] وغيره: «**عُرضتْ عليَّ ذنوبُ أُمَّتي، فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن ـ أو آية ـ أُوتِيها رجلٌ، ثم نَسِيَها**». [والترمذي: ٢٩١٦ وهو ضعيف].

وروى أيضاً حديث: «**مَنْ قرأ القرآن ثم نسيَه لقي الله يوم القيامة أجذم**» [أحمد: ٢٢٤٥٦، وأبو داود: ١٤٧٤ وهو ضعيف](٤).

وفي الصحيحين: «**تعاهدوا القرآن، فوالذي نفس محمد بيده، لهو أشدُّ تَفَلُّتاً من الإبل في عُقُلِها**». [البخاري: ٥٠٣٣، ومسلم: ١٨٤٤].

مسألة: يستَحَبُّ الوضوء لقراءة القرآن؛ لأنه أفضل الأذكار، وقد كان ﷺ يكره أن يذكر الله إلَّا على طُهْرٍ، كما ثبت في الحديث(٥).

قال إمام الحرمين: ولا تُكرَه القراءة للمحدِث، لأنه صحَّ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقرأ مع الحدث. [إسناده حسن: أحمد: ٦٣٩، وأبو داود: ٢٢٩، والترمذي: ١٤٦].

قال في «**شرح المهذَّب**»(٦): وإذا كان يقرأُ فعرضت له ريح أمسك عن القراءة حتى يستقيم خروجُها. وأما الجنب، والحائض فتحْرُم عليهما القراءة، نعم يجوز لهما النظر في المصحف وإمراره على القلب، وأمَّا متنجِّس الفم فتكره له القراءةُ.

وقيل: تحرُم، كمسّ المصحف باليد النَّجسة.

---

(١) إشارة للحديث الذي أخرجه أحمد (٢٦٤١٣)، والبخاري (٣٦٢٤)، ومسلم (٦٣١٤) من حديث عائشة.

(٢) ص ١٢٤ كتاب تلاوة القرآن.

(٣) انظر «التبيان» ص ٧٥، و«الأذكار» ص ١٢٧.

(٤) قوله: أجذم، قيل: مقطوع اليد، وقيل: مقطوع الحجة، وقيل: مقطوع السبب من الخير، وقيل: خالي اليد من الخير.

(٥) أخرج أبو داود (١٧) من حديث المهاجر بن قُنْفُذ: أنه أتى النبيَّ ﷺ وهو يبول فسلّم عليه، فلم يَرُدَّ عليه حتى توضأ، ثم اعتذر إليه فقال: «إني كرهتُ أن أذكُرَ اللهَ، تعالى ذِكْرُهُ، إلَّا على طُهْر». وقال الشيخ الألباني: صحيح.

(٦) انظر «التبيان» ص ٨٠ و١١٦.

مسألة: وتسنّ القراءة في مكان نظيف، وأفضله المسجد، وكره قومٌ القراءةَ في الحمام والطريق. قال النووي[١]: ومذهبنا لا تكره فيهما. قال: وكرّهها الشّعبيّ في الحُشّ، وبيت الرَّحا وهي تدور، قال: وهو مقتضى مذهبنا.

مسألة: ويستحب أن يجلس مستقبلاً متخشعاً بسكينة ووقار، مطرِقاً رأسه.

مسألة: ويُسَنُّ أن يستاك تعظيماً وتطهيراً، وقد روى ابن ماجه [٢٩١ وهو صحيح] عن عليّ موقوفاً، والبزار [٦٠٣] **بسند جيِّد** عنه مرفوعاً: «**إنَّ أفواهكم طُرُقٌ للقرآن، فطيِّبُوها بالسِّواكِ**».

قلت: ولو قطع القراءة وعاد عن قرب، فمقتضَى استحباب التعوُّذ إعادة **السواك** أيضاً.

مسألة: ويسنّ التعوُّذ قبل القراءة، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]. أي: أردتَ قراءته.

وذهب قوم إلى أنَّه يتعوذ بعدها، لظاهر الآية، وقومٌ إلى وجوبها لظاهر الأمر.

قال النووي[٢]: فلو مرَّ على قوم سلَّم عليهم وعاد إلى القراءة، فإن أعاد التعوُّذَ كان حسناً. قال: وصفتُه المختارة: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، وكان جماعة من السلف يزيدون: (السميع العليم). انتهى.

وعن حمزة: أستعيذ ونستعيذ واستعذتُ، واختاره صاحب «**الهداية**» من الحنفيَّة، لمطابقة لفظ القرآن.

وعن حميد بن قيس: (أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر).

وعن أبي السِّمال: (أعوذ بالله القويّ من الشيطان الغويّ).

وعن قوم: (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم).

وعن آخرين: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. إنَّ الله هو السميع العليم).

وفيها ألفاظ أُخَر.

قال الحُلْوَانيّ[٣] في «جامعه»: ليس للاستعاذة حدٌّ يُنتهى إليه، من شاء زاد، ومن شاء نَقَص.

وفي «**النشر**»[٤] لابن الجزريّ: المختار عند أئمَّة القراءة الجهر بها، وقيل: يُسِرّ مطلقاً، وقيل: فيما عدا الفاتحة.

قال: وقد أطلقوا اختيارَ الجهر، وقيَّده أبو شامةَ بقيد لا بد منه، وهو: أن يكون بحضرة من يسمعه.

قال: لأن الجهر بالتعوُّذ إظهارُ شعار القراءة، كالجهر بالتلبية وتكبيرات العيد. ومن فوائده: أنَّ

---

(١) في «التبيان» ص ٨٣.

(٢) في «التبيان» ص ٨٦.

(٣) الحُلْواني: أحمد بن علي أبو بكر البغدادي، صالح، مقرئ عالي الإسناد (ت: ٥٠٧ هـ). «معرفة القراء الكبار» ١/ ٤٠٦.

(٤) «النشر» ١/ ٢٥٢.

السامع يُنصِت للقراءة من أوّلها، لا يفوته منها شيءٌ، وإذا أَخْفَى التعوُّذ لم يَعلم السامعُ بها إلَّا بعد أن فاته من المقروء شيء؛ وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة في الصلاة وخارجها.

قال: واختَلَف المتأخرون في المراد بإخفائها، فالجمهور: على أنَّ المرَادَ به الإسرارُ، فلا بدَّ من التلفظ وإسماع نفسه، وقيل: الكتمان، بأن يذكرها بقلبه بلا تلفّظ.

قال: وإذا قطع القراءة إعراضاً أو بكلام أجنبي ـ ولو ردّ السلام ـ استأنفها، أو يتعلّق بالقراءة فلا.

قال: وهل هي سنةُ كفايةٍ أو عين، حتى لو قرأ جماعةٌ جملةً، فهل يكفي استعاذةُ واحد منهم كالتسمية على الأكل أو لا؟ لم أر فيه نصًّا، والظاهر الثاني، لأنَّ المقصودَ اعتصامُ القارئ والتجاؤه بالله من شرِّ الشيطان، فلا يكون تعوّذ واحدٍ كافياً عن آخر. انتهى كلام ابن الجزري.

مسألة: وليحافظْ على قراءة البسملة أَول كل سورة غير براءة؛ لأنَّ أكثر العلماء على أنها آيةٌ، فإذا أَخلَّ بها كان تاركاً لبعض الختمة عند الأكثرين، فإن قرأ من أثناء سورة استُحِبّت له أيضاً، نصّ عليه الشافعيُّ فيما نقله العباديّ.

قال القُرَّاء[1]: ويتأكد عند قراءة نحو: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِۚ﴾ [فصلت: ٤٧]، و﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]؛ لما في ذكر ذلك بعد الاستعاذة من البشاعة، وإيهام رجوع الضمير إلى الشيطان.

قال ابن الجزريّ: الابتداء بالآي وسْط براءة، قلَّ مَنْ تعرَّض له، وقد صَرَّح بالبسملة فيه أبو الحسن السخاوي، وردّ عليه الجَعْبَري.

مسألة: لا تحتاج قراءة القرآن إلى نيَّة كسائر الأذكار، إلَّا إذا نذرها خارجَ الصلاة، فلا بدَّ من نية النَّذْر أو الفرْض ولو عين الزمانَ، فلو تركها لم تجز. نقله القمولي في «**الجواهر**».

مسألة: يسنّ الترتيل في قراءة القرآن، قال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤].

وروى أبو داود [١٤٦٦] وغيرُه عن أُم سلمة: أَنَّها نَعَتَتْ قراءة النبيّ ﷺ قراءةً مفسَّرةً، حرفاً حرفاً.

[والترمذي: ٢٩٢٣ وإسناده ضعيف. وانظر أحمد: ٢٦٥٢٦].

وفي البخاريّ [٥٠٤٦] عن أنس: أنه سُئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: كانت مدًّا، ثم قرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، يمدُّ ﴿الله﴾، ويمدُّ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، ويمدُّ ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾.

وفي الصحيحين عن ابن مسعود: أنَّ رجلاً قال له: إني أقرأ المفصَّلَ في ركعةٍ واحدة، فقال: هذًّا كهَذِّ الشِّعر، إنَّ قوماً يقرؤُون القرآن لا يجاوز تراقيَهم، ولكن إذا وقع في القلْب فرَسَخَ فيه نفع.

[البخاري: ٧٧٥، ومسلم: ١٩٠٨، وأحمد: ٣٦٠٧].

وأخرج الآجُرِّي في «**حملة القرآن**»[2] عن ابن مسعود قال: لا تَنْثُروه نَثْرَ الدَّقَل، ولا تَهُذُّوه هذَّ الشِّعْرِ، قِفُوا عند عجائبه، وحَرِّكُوا به القلوبَ، ولا يكونُ همَّ أحدِكم آخرُ السورة.

---

(١) انظر «التبيان» ص ١١٣.

(٢) «أخلاق حملة القرآن» رقم (١).

وأخرج من حديث ابن عمر مرفوعاً: «**يقال لصاحب القرآن: اقرأْ وارْقَ في الدرجات، ورتِّل كما كنت ترتِّل في الدنيا، فإن منزلَتك عند آخرِ آيةٍ كنتَ تقرؤُها**»(١).

قال في «**شرح المهذب**»(٢): واتَّفقوا على كراهة الإفراط في الإسراع.

قالوا: وقراءة جزءٍ بترتيلٍ أفضلُ من قراءة جزئين في قَدْرِ ذلك الزمان بلا ترتيلٍ.

قالوا: واستحبابُ الترتيل للتدبُّر، ولأنَّه أقربُ إلى الإجلال والتوقير، وأشدُّ تأثيراً في القلب، ولهذا يُستحبُّ للأعجميّ الذي لا يفهم معناه. انتهى.

وفي «**النشر**»(٣): اختلف؛ هل الأفضل الترتيلُ وقلَّة القراءة أو السُّرعة مع كثرتها؟ وأَحْسَنَ بعض أئمتنا فقال: إنَّ ثواب قراءة الترتيل أَجَلُّ قدراً، وثواب الكثرة أكثر عدداً، لأنَّ بكل حرف عشرَ حسنات.

وفي «**البرهان**» للزركشي(٤): كمال الترتيل تفخيم ألفاظه والإبانة عن حروفه، وألَّا يُدْغَم حرفٌ في حرف. وقيل: هذا أقلُّه، وأكمله أن يقرأه على منازله؛ فإن قرأ تهديداً لَفَظَ به لفْظَ المتهدِّد، أو تعظيماً لَفَظَ به على التعظيم.

مسألة: وتسنّ القراءة بالتدبر والتفهُّم، فهو المقصود الأعظم والمطلوب الأهمّ، وبه تنشرح الصدور، وتستنير القلوب، قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢].

وصفة ذلك: أن يشغل قلبه بالتفكر في معنى ما يَلفظ به، فيعرفَ معنى كلّ آية، ويتأمل الأوامرَ والنواهي، ويعتقد قبولَ ذلك؛ فإن كان ممَّا قصر عنه فيما مضى اعتذر واستغفر، وإذا مرَّ بآية رحمةٍ استبشر وسأل، أو عذابٍ أشفق وتعوَّذ، أو تنزيه نزَّه وعظَّم، أو دعاءٍ تضرَّع وطلب.

أخرج مسلم [١٨١٤] عن حُذيفة قال: صليتُ مع النبي ﷺ ذاتَ ليلة، فافتتح البقرة فقرأها، ثم النساء فقرأها، ثم آل عمران فقرأها؛ يقرأ مترسِّلاً، إذا مرَّ بآية فيها تسبيحٌ سبَّح، وإذا مرَّ بسؤالٍ سألَ، وإذا مرَّ بتعوُّذ تعوَّذ.

وروى أبو داود [٨٧٣] والنَّسائي وغيرهما: عن عوف بن مالك قال: قمت مع النبيّ ﷺ ليلةً، فقام فقرأ سورة البقرة، لا يمرُّ بآيةِ رحمة إلَّا وقف وسأل، ولا يمرّ بآية عذابٍ إلاَّ وقف وتعوّذ [صححه الألباني].

وأخرج أبو داود [٨٨٣] والترمذي [٣٣٤٧] حديث: «من قرأ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ فانتهى إلى آخرها، فليقل: بلى وأنا على ذلك من الشاهدين، ومَنْ قرأ: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، فانتهى إلى آخرها: ﴿أَلَيْسَ

---

(١) الآجري في «أخلاق حملة القرآن» رقم (٩)، وأبو داود (١٤٦٤)، والترمذي (٢٩١٤)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (٦٧٩٩).

(٢) «شرح المهذب» ١/ ٢٩ ـ ٣٠.

(٣) «النشر» ١/ ٢٠٩.

(٤) «البرهان في علوم القرآن» ٢/ ٨٢ النوع ٢٩.

﴿ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ فليقل: بلَى، ومَن قرأ: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ فبلغ: ﴿فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ فليقل: آمنا بالله».

وأخرج أحمد [٢٠٦٦] وأبو داود [٨٨٣] عن ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ كان إذا قرأ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ قال: «**سبحان ربِّي الأعلى**» [وهو صحيح موقوفاً].

وأخرج التِّرمذيّ [٣٢٩١] والحاكم [(٢/٤٧٣)] عن جابر قال: خرجَ رسول الله ﷺ على أصحابه، فقرأ عليهم سورةَ الرحمن من أوّلها إلى آخرها، فسكتوا، فقال: «لقد قرأتُها على الجنّ، فكانوا أحسنَ مردوداً منكم، كنتُ كلما أتيتُ على قوله: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ قالوا: ولا بشيءٍ مِنْ نِعَمِكَ ربَّنا نُكَذِّبُ، فلَكَ الحمدُ» [قال الألباني: حسن].

وأخرج ابنُ مردُويه والديلميّ وابن أبي الدنيا في «**الدعاء**» وغيرهم ـ **بسند ضعيف جدًّا** ـ عن جابر: أنَّ النبيّ ﷺ قرأ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ الآية، فقال: «اللهم أمرتَ بالدعاء، وتكفَّلت بالإجابة، لبيك اللهم لبيك، لبّيك لا شريك لك لبّيك، إن الحمدَ والنعمةَ لك، والملك لا شريك لك، أشهد أنَّك فرد أحدٌ صمَدٌ، لم تلد ولم تولد ولم يكن لك كفوًاً أحدٌ، وأشهد أنَّ وعدَك حقّ، ولقاءك حقّ، والجنَّةَ حقّ، والنارَ حقّ، والساعة آتية لا ريب فيها، وأنَّك تَبعثُ من في القبور».

وأخرج أبو داود [٩٣٢] وغيرُه عن وائل بن حُجْر: سمعت النبيّ ﷺ قرأ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، فقال: «آمين»؛ يمُدُّ بها صوتَه [والترمذي: ٢٤٨ وقال الألباني: صحيح].

وأخرجه الطبراني بلفظ: قال: «آمين» ثلاث مرات، وأخرجه البيهقي بلفظ: قال: «رب اغفر لي آمين».

وأخرج أبو عُبيد(١) عن أبي مَيْسَرة: أنَّ جبريل لقَّنَ رسول الله ﷺ عند خاتمة البقرة «آمين».

وأخرج عن مُعاذ بن جبل: أنَّه كان إذا ختَم سورة البقرة قال: آمين.

قال النووي(٢): ومن الآداب إذا قرأ نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]: أن يخفِّض بها صوته؛ كذا كان النَّخعِيُّ يفعل.

مسألة: لا بأس بتكرير الآية وترديدها، روى النسائي(٣) وغيره عن أبي ذرّ: أنَّ النبيّ ﷺ قام بآية يردِّدها حتى أصبح: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ الآية.

مسألة: يستحبُّ البكاء عند قراءة القرآن، والتَّباكي لمن لا يقدر عليه، والحزنُ والخشوع، قال تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٩](٤).

وفي الصحيحين: حديث قراءة ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وفيه: «فإذا عيناه تَذْرِفان» [البخاري: ٤٥٨٢، ومسلم: ١٨٦٧، وأحمد: ٣٦٠٦].

---

(١) في «فضائل القرآن» ص ٢٣٤.
(٢) في «التبيان» ص ١١٦.
(٣) في «المجتبى» (١٠١١)، وابن ماجه (١٣٥٠) وهو حديث حسن.
(٤) انظر «التبيان» ص ٩٠.

وفي «الشُّعب» للبيهقي [٢٠٥١] عن سعد بن مالك مرفوعاً: «**إنَّ هذا القرآن نزل بحُزْن وكآبةٍ، فإذا قرأتموه فابكوا، فإنْ لم تبكوا فتباكَوْا**».

وفيه من مرسل عبد الملك بن عمير: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إنِّي قارئ عليكم سورة، فمن بكى فله الجنَّةُ، فإن لم تبكوا فتباكوا**».

وفي «**مسند أبي يعلى**» [٦٨٩] حديث: «**اقرؤوا القرآن بالحُزْن، فإنَّه نزل بالحزن**».

وعند الطبراني: «**أحسن الناس قراءة من إذا قرأ القرآن يتحزَّن به**». [«فيض القدير» (١/ ٢٤٧)].

قال في «**شرح المهذب**»[1]: وطريقه في تحصيل البكاء أن يتأمَّل ما يقرأُ من التهديد والوعيد الشديد، والمواثيق والعهود، ثم يفكِّر في تقصيره فيها، فإن لم يحضره عند ذلك حزنٌ وبكاء فليَبْكِ على فَقْدِ ذلك، فإنَّه من المصائب!!

مسألة: يسنُّ تحسين الصوت بالقرآن وتزيينها، لحديث ابن حبَّان [٧٤٩] وغيره: «**زيِّنُوا القرآنَ بأصواتكم**» [وأحمد: ١٨٤٩٤ وإسناده صحيح]. وفي لفظ عند الدارمي[2] [٣٥٤٤]: «**حسِّنوا القرآنَ بأصواتكم، فإنَّ الصوتَ الحسنَ يزيد القرآن حُسناً**».

وأخرج البزّار [٢٣٢٤] وغيره حديث: «**حُسْنُ الصوت زينةُ القرآن**».

وفيه أحاديث صحيحةٌ كثيرةٌ.

فإن لم يكن حَسَنَ الصوت حسَّنه ما استطاع، بحيث لا يخرج إلى حدّ التمطيط.

وأما القراءة بالألحان: فنصَّ الشافعيّ في «**المختصر**» أنَّه لا بأس بها، وعن رواية الربيع الجيزيّ[3]: أنَّها مكروهة.

قال الرافعيّ: قال الجمهور: ليست على قولين، بل المكروه أن يُفْرِط في المدِّ، وفي إشباع الحركات، حتى يتولّد من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، أو يدغم في غير موضع الإدغام، فإن لم ينتهِ إلى هذا الحدّ فلا كراهة.

قال في «**زوائد الروضة**»: والصحيح أنَّ الإفراط على الوجه المذكور حرامٌ يفسُق به القارئ ويأثم المستمع؛ لأنه عَدَلَ به عن نهجه القويم. قال: وهذا مراد الشافعيّ بالكراهة.

---

(١) «شرح المهذب» ١/ ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) قال السندي في حاشيته: «زينوا...» أي: بتحسين أصواتكم عند القراءة، فإن الكلام الحسن يزداد حسناً وزينةً بالصوت الحسن، وهذا مشاهَدٌ، ولمَّا رأى بعضُهم أن القرآن أعظمُ من أن يُحسَّن بالصوت، بل الصوتُ أحقُّ بأن يُحسَّن بالقرآن قال: معناه: زينوا أصواتكم بالقرآن.

(٣) الربيع الجِيزي: الربيع بن سليمان الجيزي المصري، صاحب الإمام الشافعي، كان قليل الرواية عنه، ثقة (ت: ٢٥٦هـ) وقبره بالجيزة بمصر. «وفيات الأعيان» ٢/ ٢٩٢، هذا، وثمة ربيع آخر هو الربيع بن سليمان المرادي المصري أبو محمد، صاحب الإمام الشافعي، وهو الذي روى أكثر كتبه، قال الشافعي: الربيع راويتي (ت: ٢٧٠هـ). «وفيات الأعيان» ٢/ ٢٩١.

قلت: وفيه حديث: «**اقرؤوا القرآن بلُحُون العرب وأصواتها، وإياكم ولُحونَ أهل الكتابَيْنِ وأهل الفسق، فإنَّه سيجيء أقوامٌ يرجِّعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية، لا يجاوز حناجرَهم، مفتونة قلوبهم وقلوبُ من يعجبهم شأنُهم**». أخرجه الطبرانيّ [في «الأوسط»: ٧٢٢٣] والبيهقيّ [في «الشعب»: ٢٦٤٩ وهو ضعيف].

قال النووي[1]: ويستحبُّ طلب القراءة من حَسَن الصوت والإصغاء إليها، للحديث الصحيح[2]، ولا بأس باجتماع الجماعة في القراءة ولا بإدارتها، وهي: أن يقرأ بعض الجماعة قطعةً، ثم البعضُ قطعةً بعدها.

مسألة: يستحبُّ قراءته بالتفخيم، لحديث الحاكم: «**نزل القرآن بالتفخيم**». قال الحَلِيمي: ومعناه أن يقرأه على قراءة الرجال، ولا يخضِّع الصوتَ فيه ككلام النساء.

قال: ولا يدخل في هذا كراهة الإمالة التي هي اختيار بعض القراء. وقد يجوز أن يكون القرآن نزل بالتفخيم، فرُخِّص مع ذلك في إمالة ما يحسُن إمالته.

مسألة: وردت أحاديث تقتضي استحباب رفع الصوت بالقراءة، وأحاديث تقتضي الإسرار وخفض الصوت.

فمن الأوَّل: حديث الصحيحين: «**ما أَذِن اللهُ لشيءٍ ما أَذِنَ لنبيٍّ حَسَنِ الصوتِ، يتغنَّى بالقرآنِ، يَجْهَرُ به**» [البخاري: ٧٥٤٤، ومسلم: ١٨٤٧، وأحمد: ٩٨٠٥].

ومن الثاني: حديث أبي داود [١٣٣٣] والترمذي [٢٩١٩] والنسائي [في «المجتبى»: ٢٥٦٢]: «**الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة، والمُسِرُّ بالقرآن كالمُسِرِّ بالصدقة**» [وأحمد: ١٧٣٦ وصححه الألباني].

قال النوويّ[3]: والجمع بينهما: أَنَّ الإخفاء أفضل، حيث خاف الرياء، أو تأذَّى مصلّون أو نيام بجهره، والجهر أفضل في غير ذلك، لأن العمل فيه أكثر، ولأَنَّ فائدته تتعدَّى إلى السامعين، ولأنَّه يوقظ قلبَ القارئ، ويجمع همَّه إلى الفكر، ويصرف سمعه إليه. ويطرد النوم، ويزيد في النَّشاط. اهـ.

ويدلُّ لهذا الجمع حديثُ أبي داود [١٣٣٢] **بسندٍ صحيح**، عن أبي سعيد: اعتكف رسولُ الله ﷺ في المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة، فكشف السِّتر، وقال: «**ألا إنَّ كُلَّكُم مناجٍ لربِّه، فلا يُؤْذِيَنَّ بعضُكم بعضاً، ولا يرفعْ بعضُكم على بعضكم في القراءة**».

وقال بعضهم: يستحب الجهر ببعض القراءة والإسرار ببعضها، لأن المسرَّ قد يمل فيأنس بالجهر، والجاهر قد يَكِلُّ فيستريح بالإسرار.

مسألة: القراءة في المصحف أفضل من القراءة من حفظه، لأنَّ النَّظر فيه عبادة مطلوبة.

---

(١) في «الأذكار» ص ١٢٩، و«التبيان» ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) أخرجه البخاري: ٥٠٤٩، ومسلم: ١٨٦٧، وأحمد: ٣٦٠٦، من حديث ابن مسعود قال: قال لي النبيُّ ﷺ: «اقرأ عليَّ القرآنَ»، قلتُ: أقرأُ عليك وعليك أُنزِل؟ قال: «إني أحبُّ أن أسمعَهُ من غيري».

(٣) في «الأذكار» ص ١٢٩.

قال النووي[١] : هكذا قاله أصحابُنا والسلف أيضاً، ولم أرَ فيه خلافاً. قال: ولو قيل: إنه يختلف باختلاف الأشخاص، فيُختار القراءة فيه لمن استوى خشوعه وتدبره في حالَتي القراءة فيه ومن الحفظ. ويُختار القراءة من الحفْظ لمن يكمل بذلك خشوعُهُ، ويزيد على خشوعه وتدبُّره لو قرأ من المصحف؛ لكان هذا قولاً حسناً.

قلت: ومن أدلَّة القراءة في المصحف ما أخرجه الطَّبرانيّ [في «الكبير»: ٦٠١] والبيهقي في «**الشعب**» [٢٢١٨] من حديث أَوس الثقفيّ مرفوعاً: «**قراءة الرجل في غير المصحف ألفُ درجة، وقراءتُه في المصحف تُضاعِفُ ألفي درجة**».

وأخرج أبو عُبيد[٢] **بسندٍ ضعيفٍ**: «فضل القرآن نظراً على مَن يقرؤه ظاهراً كفضل الفريضةِ على النافلةِ».

وأخرج البيهقي عن ابن مسعود مرفوعاً: «**منْ سَرَّهُ أن يُحبَّ الله ورسوله فليقرأ في المصحف**»، وقال: **إنَّه منكر**.

وأخرج[٣] **بسندٍ حسن** عنه موقوفاً: «أديموا النَّظرَ في المصحف».

وحكى الزركشي في «**البُرهان**»[٤] ما بحثه النووي قولاً، وحكى معه قولاً ثالثاً: إنَّ القراءة من الحفظ أفضل مطلقاً، وإن ابنَ عبد السلام اختاره؛ لأنَّ فيه من التدبر ما لا يحصل بالقراءة في المصحف.

مسألة: قال في «**التبيان**»[٥] : إذا أُرْتج على القارئ فلم يدر ما بعد الموضع الذي انتهى إليه، فسأل عنه غيره، فينبغي أن يتأدَّب بما جاء عن ابن مسعود والنَّخعي وبشير بن أبي مسعود، قالوا: إذا سأل أحدُكم أخاه عن آية، فليقرأ ما قبلها ثم يسكت، ولا يقول: كيف كذا وكذا، فإنَّه يلبّس عليه[٦]. انتهى.

وقال ابن مجاهد[٧] : إذا شك القارئ في حرف: هل هو بالتاء أو بالياء؟ فليقرأه بالياء فإن القرآن مذكَّر، وإن شك في حرف: هل هو مهموز أَوْ غير مهموز؟ فليترك الهمز، وإن شكَّ في حرف: هل يكون موصولاً أو مقطوعاً؟ فليقرأ بالوصل، وإن شكَّ في حرف: هل هو ممدود أو مقصور؟ فليقرأ بالقصر، وإن شكَّ في حرفٍ: هل هو مفتوح أو مكسور؟ فليقرأ بالفتح؛ لأنَّ الأوَّل غيرُ لحنٍ في موضع، والثاني لحنٌ في بعض المواضع.

---

(١) في «الأذكار» ص ١٢٩، و«التبيان» ص ١٠٠.
(٢) في «فضائل القرآن» ص ١٠٤.
(٣) أبو عُبيد في «فضائل القرآن» ص ١٠٤.
(٤) «البرهان» ٢/ ٩٣ النوع ٢٩.
(٥) «التبيان» ص ١٤٣.
(٦) أخرج عبد الرزاق (٥٩٨٨) عن ابن مسعود قال: إذا سأل أحدكم صاحبه؛ كيف يقرأ آية كذا وكذا، فليسأله عما قبلها. وإسناده صحيح إليه.
(٧) ابن مجاهد: أحمد بن مجاهد أبو بكر البغدادي، المقرئ الأستاذ (ت: ٣٢٤ هـ). «معرفة القراء» ١/ ١٨٦.

قلت: أخرج عبدُ الرزاق [«المصنف»: ٥٩٧٩] عن ابن مسعود، قال: إذا اختلفتم في ياء وتاء فاجعلوها ياءً، ذكّروا القرآنَ. ففهم منه ثعلبُ أن ما احتمل تذكيره وتأنيثه كان تذكيرُه أجودَ.

ورُدَّ: بأنه يمتنع إرادة تذكير غير الحقيقي التأنيث لكثرة ما في القرآن منه بالتأنيث، نحو ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٧٢]. ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩]. ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١١]. وإذا امتنع إرادة غير الحقيقي فالحقيقي أولى.

قالوا: ولا يستقيم إرادة أن ما احتمل التذكيرَ والتأنيث غلب فيه التذكير، كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ [ق: ١٠]. ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]. فأنث مع جواز التذكير، قال تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]. ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠].

قالوا: فليس المراد ما فهم، بل المراد بـ(ذكِّروا): الموعظةُ والدعاء، كما قال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ﴾ [ق: ٤٥]. إلَّا أنه حذف الجار، والمقصود: ذكِّروا الناسَ بالقرآن؛ أي: ابعثوهم على حفظه كيلا ينسوه.

قلت: أوّلُ الأثر يأبَى هذا الحَمْلَ.

وقال الواحديّ: الأمر ما ذهب إليه ثعلب، والمراد أنَّه إذا احتمل اللفظُ التذكيرَ والتأنيث ولم يحتجْ في التذكير إلى مخالفة المصحف ذكّر، نحو: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]. قال: ويدلُّ على إرادة هذا أن أصحاب عبد الله ـ من قُرَّاءِ الكوفةِ كحمزةَ والكسائيّ ـ ذهبوا إلى هذا، فقرؤوا ما كان من هذا القبيل بالتذكير، نحو: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [النور: ٢٤]. وهذا في غير الحقيقيّ.

مسألة: يكره قطعُ القراءةِ لمكالمة أحدٍ، قال الحليميّ: لأن كلام الله لا ينبغي أن يُؤْثر عليه كلامُ غيره.

وأيَّده البيهقيّ بما في الصحيح: كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلَّم حتى يفرغ منه [البخاري: ٤٥٢٦].

ويكره أيضاً الضحك والعبث والنظر إلى ما يلهي.

مسألة[١]: لا يجوز قراءة القرآن بالعجميّة مطلقاً، سواءٌ أحْسنَ العربيةَ أم لا، في الصلاة أم خارجها. وعن أبي حنيفة أنَّه يجوز مطلقاً، وعن أبي يوسف ومحمد: لِمَنْ لا يُحسِن العربيةَ، لكن في شارح البزدويّ: أنَّ أبا حنيفة رجع عن ذلك.

ووجه المنع: أنه يُذهبُ إعجازَه المقصودَ منه.

وعن القفَّال[٢] من أصحابنا: إنَّ القراءة بالفارسية لا تتصوَّر، قيل له: فإذَنْ لا يقدر أحدٌ أن يفسر القرآن؟ قال: ليس كذلك، لأن هناك يجوز أن يأتيَ ببعض مراد الله ويعجز عن البعض، أما إذا أراد أن

(١) «التبيان» ص ٩٧.
(٢) القفَّال: حسين بن محمد، أبو علي المرُّوذي، شيخ الشافعية (ت: ٤٦٢ هـ). «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٦٠.

يقرأه بالفارسية فلا يمكن أن يأتي بجميع مراد الله تعالى، لأنَّ الترجمة إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها، وذلك غير ممكن، بخلاف التفسير.

مسألة(١): لا تجوز القراءة بالشَّاذ، نقل ابنُ عبد البر الإجماع على ذلك، لكن ذكر موهوب الجزريّ جوازها في غير الصلاة، قياساً على رواية الحديث بالمعنى.

مسألة(٢): الأَوْلى أن يقرأ على ترتيب المصحف، قال في «**شرح المهذب**»: لأن ترتيبه لحكمة، فلا يتركها إلَّا فيما ورد فيه الشرع، كصلاة صبح يوم الجمعة بـ﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ﴾ و﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾ ونظائره، فلو فرق السُّور أو عكَسَها جاز وترك الأفضل.

قال: وأمَّا قراءة السورة من آخرها إلى أوَّلها فمتَّفق على منعه، لأنه يذهب بعض نوع الإعجاز، ويزيل حكمة الترتيب.

قلت: وفيه أثر، أخرج الطبراني [في «الكبير»: ٨٨٤٦] **بسندٍ جيِّد** عن ابن مسعود: أَنَّه سئل عن رجل يقرأ القرآن منكوساً، قال: ذاك منكوس القلْب.

وأما خلط سورة بسورة: فعدَّ الحليميّ تركَه من الآداب، لما أخرجه أبو عُبيد(٣) عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ مرَّ ببلال وهو يقرأُ مِنْ هذه السورة ومن هذه السورة، فقال: «**يا بلال، مررتُ بكَ وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة**». قال: خلطت الطيّبَ بالطيّب، فقال: «**اقرأ السورة على وجهها** ـ أو قال: ـ **على نحوها**» .**مرسل صحيحٌ**، وهو عند أبي داود [١٣٣٠] موصول عن أبي هريرة بدون آخره.

وأخرجه أبو عبيد(٤) من وجه آخر عن عمر مولى غَفْرة، أَنَّ النبي ﷺ قال لبلال: «**إذا قرأت السورة فأنفِذْها**».

وقال: حدثنا معاذ عن ابن عَوْنٍ قال: سألت ابن سيرين عن الرَّجل يقرأُ من السورة آيتين، ثم يدعها ويأخذ في غيرها؟ قال: ليتق أحدُكم أن يأثم إثماً كبيراً وهو لا يشعر.

وأخرج عن ابن مسعود قال: إذا ابتدأت في سورة، فأَردت أن تتحوَّل منها إلى غيرها فتحوَّل إلى ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. فإذا ابتدأت فيها فلا تتحوَّل منها حتى تختمها.

وأخرج(٥) عن ابن أبي الهُذَيل قال: كانوا يكرهون أن يقرؤوا بعضَ الآية ويدَعُوا بعضَها.

قال أبو عُبيد(٦): الأمر عندنا على كراهة قراءة الآيات المختلفة، كما أنكر رسول الله ﷺ على بلال، وكما كرهه ابن سيرين.

وأما حديث عبد الله: فوجهه **عندي** أن يبتدئ الرجل في السورة يريد إتمامَها، ثم يبدو له في

---

(١) انظر «التبيان» ص ٩٨.
(٢) انظر «التبيان» ص ٩٩.
(٣) في «فضائل القرآن» ص ١٨٨.
(٤) «فضائل القرآن» ص ١٨٨.
(٥) أبو عبيد «فضائل القرآن» ص ٩٦.
(٦) «فضائل القرآن» ص ١٩٠.

أخرى، فأما من ابتدأ القراءة وهو يريد التنقُّل من آية إلى آية، وترك التأليف لآي القرآن، فإنما يفعله من لا علم له؛ لأن الله لو شاء لأنزله على ذلك. انتهى.

وقد نقل القاضي أبو بكر الإجماع على عدم جواز قراءة آية آية من كل سورة.

قال البيهقي: وأحسن ما يحتجّ به أن يقال: إن هذا التأليف لكتاب الله مأخوذٌ من جهة النبي ﷺ، وأخذه عن جبريل، فالأَوْلَى للقارئ أن يقرأه على التأليف المنقول، وقد قال ابن سيرين: تأليف الله خيرٌ من تأليفكم.

مسألة: قال الحليميّ: يسن استيفاء كلّ حرف أثبته قارئ، ليكون قد أتَى على جميع ما هو قرآن.

وقال ابن الصلاح، والنووي[1]: إذا ابتدأ بقراءة أحد من القُرّاء فينبغي ألا يزاد على تلك القراءة ما دام الكلام مرتبطاً، فإذا انقضى ارتباطه، فله أن يقرأ بقراءة أخرى. والأَوْلى دوامُهُ على الأُولى في هذا المجلس.

وقال غيرهما: بالمنع مطلقاً.

قال ابن الجزريّ: والصواب أن يقال:

إن كانت إحدى القراءتين مرتبطة على الأُخرى مُنِع ذلك مَنْعَ تحريم، كمن يقرأ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]. برفعهما أو نصبهما، أخَذَ رَفْعَ ﴿ءَادَمُ﴾ من قراءة غير ابن كثير، ورَفْعَ ﴿كَلِمَٰتٍ﴾ من قراءته، ونحو ذلك مما لا يجوز في العربية واللغة.

وما لم يكن كذلك فرِّق فيه بين مقام الرِّواية وغيرها: فإن كان على سبيل الرّواية حرُم أيضاً، لأنه كذبٌ في الرواية وتخليطٌ، وإن كان على سبيل التلاوة جاز.

مسألة[2]: يسنُّ الاستماع لقراءة القرآن وتركُ اللغط والحديث بحضور القراءة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

مسألة[3]: يسنّ السجودُ عند قراءةِ آيةِ السجدة، وهي أربع عشْرَةَ: في الأعراف، والرعد، والنحل، والإسراء، ومريم، وفي الحجّ سجدتان، والفرقان، والنّمل، و﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ﴾، وفُصِّلت، والنجم، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، و﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، وأما ﴿صٓ﴾ فمستحبة، وليست من عزائم السجود؛ أي: متأكداته. وزاد بعضهم آخر الحجر. نقله ابن الفرس في «**أحكامه**».

مسألة: قال النووي[4]: الأوقات المختارة للقراءة أفضلُها ما كان في الصلاة، ثم الليل، ثم نصفه الأخير، وهي بين المغرب والعشاء محبوبة، وأفضل النّهار بعد الصبح. ولا تُكره في شيء من الأوقات لمعنًى فيه. وأما ما رواه ابن أبي داود عن مُعاذ بن رفاعة عن مشايخه: أنهم كرهوا القراءة بعد العصر، وقالوا: هو دراسة يهود. فغير مقبول، ولا أصل له.

---

(١) في «التبيان» ص ٩٨.
(٢) انظر «التبيان» ص ٩٥.
(٣) انظر «التبيان» ص ١٢٧.
(٤) «التبيان» ص ٦٥ وما بعد.

ويُختار من الأيام يوم عرفة، ثم الجمعة، ثم الإثنين، والخميس. ومن الأعشار العشر الأخير من رمضان، والأوَّل من ذي الحجة، ومن الشهور رمضان.

ويُختار لابتدائه ليلة الجمعة، ولختمه ليلة الخميس، فقد روى ابنُ أبي داود، عن عثمان بن عفان: أنَّه كان يفعل ذلك.

والأفضل الختم أوَّل النهار أو أوَّل الليل؛ لما رواه الدارمي[1] **بسند حسن** عن سعد بن أبي وقاص قال: إذا وافق ختمُ القرآن أوَّلَ الليل صلَّت عليه الملائكةُ حتى يصبح، وإن وافق ختمُه أوَّل النهار صلَّتْ عليه الملائكة حتى يُمسِي.

قال في «**الإحياء**»[2]: ويكون الختم أول النهار في ركعتي الفجر، وأوَّل الليل في ركعتي سنة المغرب.

مسألة: وعن ابن المبارك: يستحبُّ الختم في الشتاء أول الليل، وفي الصيف أول النهار.

مسألة: يسنُّ صوم يوم الختم، أخرجه ابن أبي داود[3] عن جماعة من التابعين، وأن يُحْضِرَ أهلَه وأصدقاءَه. أخرج الطَّبراني [في «الكبير»: ٦٧٤]: عن أنس: أنه كان إذا ختم القرآن جمع أهلَه ودعا.

وأخرج ابنُ أبي داود[4] عن الحَكم بن عُتَيبة قال: أرسل إليَّ مجاهد وعنده ابن أبي أمامة، وقالا: إنا أرسلنا إليك؛ لأنَّا أردنا أن نختم القرآن، والدعاءُ يُستجاب عند ختم القرآن.

وأخرج[5] عن مجاهد قال: كانوا يجتمعون عند ختم القرآن، ويقول: عنده تنزل الرحمة.

مسألة: يستحبُّ التكبير من الضحى إلى آخر القرآن، وهي قراءة المكّيّين.

أخرج البيهقي في «**الشعب**» [٢٠٧٧] وابنُ خزيمة من طريق ابن أبي بَزَّةَ، سمعت عِكرمة بن سليمان قال: قرأتُ على إسماعيل بن عبد الله المكيّ، فلما بلغتُ الضحى، قال: كبِّر حتى تختم، فإنِّي قرأت على عبد الله بن كثير، فأمرني بذلك، وقال: قرأت على مجاهد فأمرني بذلك، وأخبر مجاهد أنه قرأ على ابن عباس فأمره بذلك. وأخبر ابن عباس أنه قرأ على أُبيّ بن كعب، فأمره بذلك. كذا أخرجاه موقوفاً.

ثم أخرجه البيهقيّ من وجه آخر عن ابن بَزَّة مرفوعاً.

وأخرجه من هذا الوجه ـ أعني المرفوع ـ الحاكمُ في «**مستدركه**» وصحَّحه. وله طرق كثيرة عن البزّي.

وعن موسى بن هارون قال: قال لي البزّيّ: قال لي محمد بن إدريس الشافعيّ: إن تركت التكبير فقدْتَ سنةً من سنن نبيك. قال الحافظ عماد الدين ابن كثير: وهذا يقتضي تصحيحَهُ للحديث.

---

(١) الدارمي فضائل القرآن (٣٥٢٦)، وانظر «التبيان» للنووي ص ٧٠.

(٢) «إحياء علوم الدين» ١/ ٢٧٦ ختمة بالنهار.

(٣) «فضائل القرآن» ص ٤٨ وانظر «فضائل القرآن» لابن الضُّرَيس (٧٨) و(٨١).

(٤) انظر: أبو عبيد ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٥) ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٦)، والفريابي (٨٧)، وابن أبي شيبة ١٠/ ٤٩١.

وروى أبو العلاء الهمْدانيّ عن البزّي: أنَّ الأصل في ذلك: أنَّ النبي ﷺ انقطع عنه الوحي، فقال المشركون: قلى محمَّداً ربُّه، فنزلت سورة الضحى، فكبَّر النبيُّ ﷺ. قال ابنُ كثير: ولم يروَ ذلك بإسناد يُحكَم عليه بصحةٍ ولا ضعفٍ.

وقال الحليميّ: نكتة التكبير التشبيهُ للقراءة بصوم رمضان: إذا أكمل عِدَّته يكبّر، فكذا هنا يكبّر إذا أكمل عِدَّة السورة. قال: وصفته أنْ يَقِف بعد كلّ سورة وقفةً، ويقول: الله أكبر.

وكذا قال سُلَيم الرازي من أصحابنا في «تفسيره»: يُكبّر بين كلّ سورتين تكبيرةً، ولا يَصِلُ آخرَ السورة بالتكبير، بل يفصل بينهما بسكتة. قال: ومَنْ لا يكبّر من القراء، حجَّتهم أن في ذلك ذريعةً إلى الزيادة في القرآن، بأن يداوَمَ عليه فَيُتوهَّم أنه منه.

وفي «**النشر**»[1]: اختلف القراء في ابتدائه، هل هو من أوَّل الضحى أو من آخرها؟ وفي انتهائه: هل هو أوَّل سورة الناس أو آخرها؟ وفي وصله بأوّلها أو آخرها وقطعه، والخلاف في الكلّ مبنيٌّ على أصل، وهو أنه: هل هو لأوَّل السورة أو لآخرها. وفي لفظه: فقيل: الله أكبر، وقيل: لا إله إلا الله والله أكبر. وسواء في التكبير في الصلاة وخارجها. صرح به السَّخاويّ وأبو شامة.

مسألة: يسنّ الدعاء عقب الختم.ت لحديث الطَّبراني [في «الكبير»: ٦٤٧] وغيره عن العِرْباض بن سارية مرفوعاً: «**مَنْ ختم القرآن فله دعوةٌ مستجابة**».

وفي «**الشُّعب**» [٢٠٨٤] من حديث أنس مرفوعاً: «مَنْ قرأ القرآن وحَمِدَ الربّ وصلَّى على النبي ﷺ واستغفر ربَّه، فقد طَلَبَ الخيرَ مكانه».

مسألة: يسن إذا فرغ من الختمة أن يشرع في أُخرى عقب الختم، لحديث الترمذيّ [٢٩٤٨] وغيره: «**أحبُّ الأعمال إلى الله الحَالُّ المُرْتَحِلُ، الذي يَضْرِبُ من أوَّل القرآن إلى آخره، كلَّما حلَّ ارتحل**».

وأخرج الدارمي[2] **بسند حسن** عن ابن عباس، عن أُبي بن كعب: أنَّ النبيّ ﷺ كان إذا قرأ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ افتتح من الحمد، ثم قرأ من البقرة إلى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة، ثم قام.

مسألة: عن الإمام أحمد أنه منع من تكرير سورة الإخلاص عند الختم، لكن عمل الناس على خلافه. قال بعضهم: والحكمة فيه ما ورد أنَّها تَعْدِل ثلثَ القرآن [البخاري: ٥٠١٣، وأحمد: ١١٣٠٦]، فيحصل بذلك ختمة.

فإن قيل: فكان ينبغي أن تقرأ أربعاً ليحصل له ختمتان!

قلنا: المقصود أن يكون على يقين من حصول ختمة، إمَّا التي قرأها وإمَّا التي حصل ثوابها بتكرير السورة. انتهى.

قلت: وحاصل ذلك يرجع إلى جبر ما لعله حصل في القراءة من خلل. وكما قاس الحليمي التكبيرَ

(١) «النشر» ٢/ ٤٢٣.
(٢) الدارمي، فضائل القرآن، أحاديث من (٣٥١٤) إلى (٣٥٣٠).

عند الختم على التكبير عند إكمال رمضان، فينبغي أن يقاس تكرير سورة الإخلاص على إتْباع رمضان بستٍّ من شوال.

مسألة: يُكْرَه اتِّخاذ القرآن معيشة يتكسَّب بها. وأخرج الآجري[١] من حديث عمران بن الحُصَين مرفوعاً: «من قرأ القرآن فليسأل الله به، **فإنَّه سيأتي قوم يقرؤون القرآن يسألون الناس به**».

وروى البخاري في «**تاريخه الكبير**» **بسند صالح** حديث: «**من قرأ القرآن عند ظالم ليرفع منه، لُعِن بكل حرفٍ عشرَ لَعَناتٍ**».

مسألة: يكره أن يقول: نَسيْت آية كذا، بل أُنسيتها، لحديث الصحيحين في النهي عن ذلك.
[البخاري: ٥٠٣٢، ومسلم: ١٨٤١، وأحمد: ٣٩٦٠].

مسألة: الأئمة الثلاثة على وصول ثواب القراءة للميِّت، ومذهبنا خلافه، لقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩].

فصل
في الاقتباس وما جرى مجراه

الاقتباس: تضمين الشعر أو النثر بعض القرآن، لا على أنه منه؛ بأَلاَّ يقال فيه: قال الله تعالى ونحوه، فإن ذلك حينئذ لا يكون اقتباساً.

وقد اشتهر عن المالكية تحريمُه وتشديدُ النكير على فاعله.

وأما أهلُ مذهبنا: فلم يتعرَّض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين، مع شيوعِ الاقتباس في أعصارهم واستعمال الشعراء له قديماً وحديثاً.

وقد تعرَّض له جماعة من المتأخرين؛ فسئل عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام فأجازه. واستدلَّ له بما ورد عنه ﷺ من قوله في الصلاة وغيرها: «**وجهت وجهي**» إلى آخره [مسلم: ١٨١٢]، وقوله: «**اللهمَّ فالق الإصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً، اقضِ عني الدَّين، وأغنِني من الفقر**».

وفي سياق كلام لأبي بكر: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [مالك (١/ ١٦١)].

وفي آخرِ حديثٍ لابن عمر: «قد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» [البخاري: ١٦٣٩، ومسلم: ٢٩٩٠، وأحمد: ٤٤٨٠].

وهذا كلّه إنَّما يدلُّ على جوازه في مقام المواعظ والثناء والدعاء وفي النثر، لا دلالة فيه على جوازه في الشعر، وبينهما فرق، فإنَّ القاضي أبا بكر من المالكيّة صرح بأن تضمينه في الشعر مكروه وفي النثر جائز.

واستعمله أيضاً في النثر القاضي عياض في مواضع من خطبة «**الشفا**»[٢].

---

(١) في «أخلاق حملة القرآن» (٤١).

(٢) من ذلك قوله في خطبة «الشفا»: وسع كل شيءٍ رحمةً وعلماً، وأسبغ على أوليائه نِعماً جَمًّا ١/ ٤ «الشفا» بشرح القاري.

وقال الشرف إسماعيل بن المقرئ اليمنيّ صاحب **مختصر الروضة** في شرح بديعيَّته: ما كان منه في الخطب والمواعظ ومدحه ﷺ وآله وصحبه ولو في النظم فهو مقبول، وغيره مردود.

وفي شرح بديعية ابن حجّة: الاقتباس ثلاثة أقسام: مقبول، ومباح، ومردود:

فالأول: ما كان في الخطب والمواعظ والعهود.

والثاني: ما كان في القول والرسائل والقصص.

والثالث: على ضربين.

أحدهما: ما نسبه الله إلى نفسه، ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه، كما قيل عن أحد بني مروان أنه وقَّع على مطالعة فيها شكاية عمَّاله: إن إلينا إيابهم، ثم إن علينا حسابهم.

والآخر: تضمين آية في معنى هزل، ونَعوذ بالله من ذلك، كقوله:

أَوْحَى إلى عشاقه طَرْفُهُ **(هيهات هيهات لما توعدون)**
ورِدْفُه ينطقُ من خلفِه **(لمثل ذا فليعمل العاملون)**

قلت: وهذا التقسيم حسنٌ جدًّا، وبه أقول.

وذكر الشيخ تاج الدين بن السُّبكيّ في «**طبقاته**»[1] في ترجمة الإمام أبي منصور عبد القاهر بن الطاهر التميميّ البغداديّ من كبار الشافعية وأجِلَّائهم: أن من شعره قوله:

يا من عَدَا ثم اعتدى ثم اقترفْ **ثم انتهى ثمَّ ارعوى ثم اعترفْ**
أَبشِرْ بقولِ الله في آياته: **(إن ينتهوا يُغفر لهم ما قد سلف)**

وقال: استعمال مثل الأستاذ أبي منصور مثل هذا الاقتباس في شعره، له فائدةٌ، فإنه جليل القدر، والناس ينهوْن عن هذا، وربما أَدَّى بحث بعضهم إلى أنه لا يجوز.

وقيل: إنَّ ذلك إنَّما يفعله من الشعراء الذين هم في كلِّ واد يهيمون، ويَثِبُون على الألفاظِ وَثْبَةَ مَنْ لا يُبالي. وهذا الأستاذ أبو منصور من أئمة الدِّين، وقد فعل هذا وأسند عنه هذين البيتين الأستاذ أبو القاسم ابن عساكر.

قلت: ليس هذان البيتان من الاقتباس لتصريحه بقول الله، وقد قدَّمنا أن ذلك خارج عنه.

وأما أخوه الشيخ بهاء الدين، فقال في «**عروس الأفراح**»[2]: الورع اجتناب ذلك كله، وأن ينزَّه عن مثله كلام الله ورسوله.

قلت: رأيتُ استعمالَ الاقتباس لأئمةٍ أجلاّء، منهم الإمام أبو القاسم الرافعيّ، وأنشده في «**أماليه**»، ورواه عنه أئمة كبار، قال:

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» الإمام السبكي ٣/ ١٤٢ (٤٦٨).

(٢) «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» للشيخ بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣ هـ)، والكلام المنقول هنا في ٢/ ٣٣٤ في بحث الاقتباس.

المـلـك لـلـه الـذي عَـنـتِ الـوجـو ... هُ لـه وذلَّـت عـنـده الأربـابُ

مـتـفـرِّدٌ بـالـمـلـك والـسـلـطـان قـدْ ... خَـسِـر الـذيـن تـجـاذبـوه وخـابُـوا

دعْـهـم وزعـم الـمـلـك يـوم غـرورِهـم ... فـسـيـعـلـمـون غـداً مـن الـكـذابُ

وروى البيهقيّ في «**شعب الإيمان**» [١٢٢٩] عن شيخه أبي عبد الرحمن السُّلَمي، قال: أنشدنا أحمد بن يزيد لنفسه:

سَـل الـلـهَ مِـنْ فـضـلِـهِ واتَّـقِـهْ ... فـإنَّ الـتُّـقَـى خـيـرُ مـا تَـكْـتَـسِـبْ

ومَـنْ يـتَّـقِ الـلـهَ يَـصـنَـعْ لَـهُ ... ويـرزُقْـه مِـن حـيـثُ لا يَـحْـتَـسِـبْ

ويقرب من الاقتباس شيئان:

أحدهما: قراءة القرآن يراد بها الكلام. قال النوويّ في «**التبيان**»[١]: ذكر ابن أبي داود في هذا اختلافاً، فروى عن النَّخَعي: أنه كان يكره أن يتأوَّل القرآن لشيء يعرض من أمر الدنيا.

وأخرج عن عمر بن الخطاب: أنه قرأ في صلاة المغرب بمكة: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝ وَطُورِ سِينِينَ﴾، ثم رفع صوته، فقال: ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾[٢].

وأخرج عن حُكَيم بن سعيد[٣]: أن رجلاً من المُحَكِّمة أتى عليًّا وهو في صلاة الصبح. فقال: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]. فأجابه في الصلاة: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ۖ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠]. انتهى.

وقال غيره: يكره ضرب الأمثال من القرآن، صرح به من أصحابنا العمادُ البيهقيّ تلميذ البغويّ، كما نقله ابن الصلاح في فوائد رحلته.

الثاني: التوجيه بالألفاظ القرآنية في الشعر وغيره، وهو جائزٌ بلا شك، وروينا عن الشريف تقيّ الدين الحسينيّ أنه لمَّا نظم قوله:

مـجـازٌ حـقـيـقـتُـهـا فـاعـبُـروا ... ولا تَـعْـمُـروا هـوِّنـوهـا تـهُـنْ

ومـا حُـسْـنُ بَـيـتٍ لَـهُ زخـرفٌ ... تَـراهُ إذا زلـزلـت لـم يـكُـنْ

خَشيَ أن يكون ارتكب حراماً، لاستعماله هذه الألفاظ القرآنيَّة في الشِّعر، فجاء إلى شيخ الإسلام تقيّ الدين ابن دقيق العيد يسأله عن ذلك، فأنشده إياهما، فقال له: قل: (وما حسن كهف)، فقال: يا سيِّدي أفدتَني وأفتيتَني.

خاتمة: قال الزركشي في «**البرهان**»[٤]: لا يجوز تعدِّي أمثلة القرآن، ولذلك أُنكِر على

---

(١) «التبيان» ص ١١٨.

(٢) أورده القرطبي في «تفسيره» ٢٠/ ١١٢ ـ ١١٣.

(٣) في «التبيان»: حُكيم بن سعد. وهو الصواب. وحُكيم حنفي كوفي، من رجال «التهذيب»، روى عن علي، وأبي هريرة، وأبي موسى. روى له البخاري في «الأدب»، والنسائي. انظر «تهذيب الكمال» (١٤٦٧).

(٤) «البرهان» ٢/ ١١٤.

الحريري[١] قوله: (فأدخلني بيتاً أَحْرَجَ من التابوت، وأوْهى من بيت العنكبوت)[٢].

وأيّ معنًى أبلغُ من معنًى أَكَّدَهُ الله من ستَّة أوجه؛ حيث قال: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾؟ [العنكبوت: ٤١]. فأدخل ﴿إِنَّ﴾، وبنى أفعل التفضيل، وبناه من الوهَن، وأضافه إلى الجمع، وعرَّف الجمع باللام، وأتى في خبر ﴿إِنَّ﴾ باللام.

لكن استشكل هذا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]. وقد ضرب النبي ﷺ المثلَ بما دون البعوضة، فقال: «**لو كانتِ الدنيا تَزِن عند الله جناح بعوضة...**»[٣] [صحيح غريب: الترمذي: ٢٣٢٠، وابن ماجه: ٤١١٠].

قلت: قد قال قوم في الآية: إن معنى قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ في الخِسّة، وعبّر بعضهم عن هذا بقوله: معناه: (فما دونها) فزال الإشكال.



(١) الحريري: القاسم بن علي البصري الأديب الكبير صاحب المقامات (ت: ٥١٦ هـ). «خزانة البغدادي» ٣/ ١١٧، «وفيات الأعيان» ١/ ٤١٩.

(٢) في مقامته الفرضية، وهي الخامسة عشرة ١/ ٢٣٠.

(٣) وتمامه: «ما سقى كافراً منها شَرْبة ماءٍ».

النوع السادس والثلاثون

في مَعرفة غريبه

أفرده بالتصنيف خلائق لا يُحْصَون، منهم أبو عُبيدة، وأبو عُمَر الزاهد، وابن دُرَيد، ومن أشهرها كتاب العُزَيزيّ؛ فقد أقام في تأليفه خمس عشرة سنة يحرِّره، هو وشيخه أبو بكر بن الأنباريّ.

ومن أحسنها «**المفردات**» للرَّاغب. ولأبي حيان في ذلك تأليف مختصرٌ في كرّاسين.

قال ابن الصلاح: وحيث رأَيْتَ في كتب التفسير: (قال أهل المعاني) فالمراد به مصنِّفو الكتب في معاني القرآن، كالزَّجّاج، والفرّاء، والأخفش، وابن الأنباري. انتهى.

وينبغي الاعتناء به، فقد أخرج البيهقي [في «الشعب»: ٢٦٥٢] من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**أعربوا القرآن، والتمِسُوا غرائِبَهُ**».

وأخرج مثله عن عمر وابن عمر، وابن مسعود موقوفاً.

وأخرج من حديث ابن عمر مرفوعاً: «**من قرأ القرآن فأعرَبَهُ، كان له بكلِّ حرفٍ عشرون حسنةً، ومَنْ قرأه بغير إعرابٍ كان له بكلِّ حرفٍ عشرُ حسنات**».

المراد بإعرابه معرفةُ معاني ألفاظه، وليس المرادُ به الإعرابَ المصطَلح عليه عند النُّحاة؛ وهو ما يقابل اللَّحن؛ لأنَّ القراءة مع فقدِه ليست قراءةً، ولا ثوابَ فيها.

وعلى الخائض في ذلك التَّثبّت والرُّجوع إلى كتب أهل الفنّ، وعدمُ الخوض بالظنِّ؛ فهذه الصحابة ـ وهم العرب العَرْباء، وأصحاب اللغة الفصحَى، ومَنْ نزل القرآن عليهم، وبلغتِهم ـ توقَّفوا في ألفاظٍ لم يعرفوا معناها، فلم يقولوا فيها شيئاً.

فأخرج أبو عُبيد في «**الفضائل**»[١] عن إبراهيم التَّيْميّ: أنَّ أبا بكر الصديق سئل عن قوله: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، فقال: أيُّ سماء تُظلُّني، أو أيُّ أرض تُقِلُّني، إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟

وأخرج[٢] عن أنسٍ: أنَّ عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾. فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأبّ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو الكلَف يا عمر.

وأخرج[٣] من طريق مجاهدٍ عن ابن عباس قال: كنتُ لا أدري ما فاطر السموات، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بِئْر، فقال أحدهما: أنا فَطَرْتُها، يقول: أنا ابتدأتُها.

وأخرج ابن جرير عن سعيد بن جُبير: أنَّه سئل عن قوله: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [مريم: ١٣]، فقال: سألتُ عنها ابن عبَّاسٍ، فلم يُجِبْ فيها شيئاً.

---

(١) «فضائل القرآن» ص ٣٧٥.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٧٥.

(٣) «فضائل القرآن» ص ٣٤٥.

وأخرج من طريق عِكْرمة عن ابن عباس قال: لا والله، ما أدري ما ﴿وَحَنَانًا﴾.

وأخرج الفِريابي: حدَّثنا إسرائيل، حدثنا سِماك بن حَرْب، عن عِكْرمة، عن ابن عباس قال: كلُّ القرآن أعلَمُه إلّا أربعاً: ﴿غِسْلِينٍ﴾ [الحاقة: ٣٦] ﴿وَحَنَانًا﴾ [مريم: ١٣]، و﴿أَوَّٰهٌ﴾ [هود: ٧٥]، و﴿وَالرَّقِيمِ﴾ [الكهف: ٩].

وأخرج ابن أبي حاتم[١] عن قتادة قال: قال ابن عباس: ما كنت أدري ما قوله: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩] حتى سمعت قول بنت ذي يزن: (تعال أُفاتحك). تقول: تعال أُخاصِمْكَ.

وأخرج من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: ما أدري ما الغِسْلينُ! ولكنِّي أظنُّه الزَّقُّوم.

فصل

معرفة هذا الفن للمفسِّر ضرورية، كما سيأتي في شروط المفسِّر.

قال في «**البرهان**»[٢]: ويحتاج الكاشف عن ذلك إلى معرفة علم اللغة: أسماءً وأفعالاً وحروفاً؛ فالحروف لقلَّتها تكلَّم النحاة على معانيها، فيؤخذ ذلك من كتبهم، وأمَّا الأسماء والأفعال فتؤخذ من كتب علم اللغة، وأكبرها كتاب ابن السِّيد.

ومنها: «**التهذيب**» للأزهريّ، و«**المحكم**» لابن سِيدَهْ، و«**الجامع**» للقزَّاز[٣]، و«**الصحاح**» للجوهريّ، و«**البارع**» للفارابي[٤]، و«**مجمع البحرين**» للصاغاني.

ومن الموضوعات في الأفعال كتاب ابن القُوْطِيَّة[٥]، وابن طَرِيف[٦]، والسَّرَقُسْطيّ. ومن أجمعها كتاب ابن القطَّاع.

قلت: وأَوْلَى ما يُرْجَعُ إليه في ذلك ما ثبتَ عن ابن عباس وأصحابه الآخذين عنه؛ فإنَّه ورد عنهم ما يستوعبُ تفسيرَ غريب القرآن بالأسانيد الثابتة الصحيحة.

وها أنا أسوق هنا ما ورَد من ذلك عن ابن عباس من طريق ابن أبي طَلْحة خاصة؛ فإنَّها من أصَحّ الطُّرق عنه، وعليها اعتمد البخاريّ في «**صحيحه**» مرتباً على السُّور.

---

(١) في «تفسيره» ٥/ ١٥٢٣ (٨٧٣٣) الأعراف: ٨٩.

(٢) الزركشي ١/ ٣٩٤ النوع ١٨.

(٣) القَزّاز: محمد بن جعفر القيرواني، وكتابه «الجامع في اللغة» حسنٌ متقن كبير. (ت: ٤١٢ هـ).

(٤) في «البرهان»: أن «البارع» للقالي، وهو إسماعيل بن القاسم أبو علي القالي، صاحب «الأمالي» و«البارع في اللغة» (ت: ٣٥٦ هـ).

(٥) ابن القوطية: محمد بن عمر الأندلسي، من أعلم زمانه باللغة والأدب (ت: ٣٦٧ هـ). «مرآة الجنان» ٢/ ٣٨٩، «لسان الميزان» ٥/ ٣٢٤.

(٦) ابن طريف: عبد الملك بن طريف، من علماء العربية واللغة (ت: ٤٠٠ هـ). «إنباه الرواة» للقفطي ٢/ ٢٠٨.

[سورة البقرة]

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي (ح) وقال ابن جرير: حدثنا المثنَّى قالا: حدثنا أبو صالح عبد الله ابن صالح: حدَّثني معاوية بن صالح، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله تعالى:

﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٣] قال: يصدّقون. ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [١٥] يتمادَوْن. ﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾ [٢٥] من القذر والأذى. ﴿الْخَاشِعِينَ﴾ [٤٥] المصدِّقين بما أنزل الله. ﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَاءٌ﴾ [٤٩] نعمةٌ. ﴿وَفُومِهَا﴾ [٦١] الحِنْطة. ﴿إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ [٧٨] أحاديث. ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [٨٨] في غطاء. ﴿مَا نَنسَخْ﴾ [١٠٦] نبدّل. ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ [١٠٦] نتركها فلا نبدّلها. ﴿مَثَابَةً﴾ [١٢٥] يثوبون إليه، ثمّ يرجعون. ﴿حَنِيفًا﴾ [١٣٥] حاجًّا. ﴿شَطْرَهُ﴾ [١٤٤] نحوه. ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ [١٥٨] فلا حرجَ. ﴿خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [١٦٨] عمله. ﴿أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [١٧٣] ذُبح للطواغيت. ﴿وَابْنَ السَّبِيلِ﴾ [١٧٧] الضيف الذي ينزل بالمسلمين. ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [١٨٠] مالاً. ﴿جَنَفًا﴾ [١٨٢] إثماً. ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ [٢٢٩] طاعة الله. ﴿لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [١٩٣] شِرْك. ﴿فَمَن فَرَضَ﴾ [١٩٧] أحرم. ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ [١٨٧] ما لا يتبيَّن في أموالكم. ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [٢٢٠] لأحرجكم وضيّق عليكم. ﴿مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا﴾ [٢٣٦] المسّ: الجماع، والفريضة: الصَّداق. ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ﴾ [٢٤٨] رحمة. ﴿سِنَةٌ﴾ [٢٥٥] نعاس. ﴿وَلَا يَئُودُهُ﴾ [٢٥٥] يَثْقل عليه. ﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾ [٢٦٤] حَجَرٌ صَلْدٌ ليس عليه شيءٌ.

[سورة آل عمران][1]

﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ [٥٥] مميتُك. ﴿رِبِّيُّونَ﴾ [١٤٦] جُموعٌ.

[سورة النساء]

﴿حُوبًا كَبِيرًا﴾ [٢] إثماً عظيماً. ﴿نِحْلَةً﴾ [٤] مهراً. ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ﴾ [٦] اختبروا. ﴿آنَسْتُم﴾ [٦] عرفتم. ﴿رُشْدًا﴾ [٦] صلاحاً. ﴿كَلَالَةً﴾ [١٢] من لم يترك والداً ولا ولداً. ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [١٩] تقْهَرُوهُنَّ. ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ [٢٤] كلّ ذات زوج. ﴿طَوْلًا﴾ [٢٥] سعةً. ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ﴾ [٢٥] عفائف غير زوانٍ في السر والعلانية. ﴿وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ [٢٥] أخِلّاء. ﴿فَإِذَا أُحْصِنَّ﴾ [٢٥] تزوَّجنَ. ﴿الْعَنَتَ﴾ [٢٥] الزّنا. ﴿مَوَالِيَ﴾ [٣٣] عصبة. ﴿قَوَّامُونَ﴾ [٣٤] أمراء. ﴿قَانِتَاتٌ﴾ [٣٤] مطيعات. ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [٣٦] الذي بينك وبينه قرابة. ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ [٣٦] الذي ليس بينك وبينه قرابة. ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [٣٦] الرفيق. ﴿فَتِيلًا﴾ [٤٩] الشّقّ الذي في بطن النواة. ﴿بِالْجِبْتِ﴾ [٥١] الشِّرك. ﴿نَقِيرًا﴾ [٥٣] النقطة التي في ظهر النواة. ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ﴾ [٥٩] أهل الفقه والدين. ﴿ثُبَاتٍ﴾ [٧١] عُصَباً سُرباً متفرّقين. ﴿مُّقِيتًا﴾ [٨٥] حفيظاً. ﴿أَرْكَسَهُم﴾ [٨٨] أوقعهم. ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [٩٠] ضاقت. ﴿أُولِي الضَّرَرِ﴾ [٩٥] العُذْر. ﴿مُرَاغَمًا﴾ [١٠٠] التحوُّل من الأرض إلى الأرض. ﴿وَسَعَةً﴾ [١٠٠] الرزق. ﴿مَّوْقُوتًا﴾ [١٠٣] مفروضاً. ﴿تَأْلَمُونَ﴾ [١٠٤] توجعُون.

---

(١) لم يذكر المصنف رحمه الله من هذه السورة على طولها إلا موضعين.

﴿خَلْقَ ٱللَّهِۚ﴾ ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ﴾ [١١٩] دين الله. ﴿نُشُوزًا﴾ [١٢٨] بغضاً. ﴿كَٱلْمُعَلَّقَةِۚ﴾ [١٢٩] لا هي أَيِّمٌ ولا هِيَ ذات زوج. ﴿وَإِن تَلْوُۥٓاْ﴾ [١٣٥] ألسنتكم بالشهادة ﴿أَوْ تُعْرِضُواْ﴾ عنها. ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا﴾ [١٥٦] يعني رَمَوْها بالزنا.

[سورة المائدة]

﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِۚ﴾ [١] ما أَحَلَّ وما حرَّم وما فرض وما حدَّ في القرآن كله. ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [٢] يَحْمِلَنَّكُمْ. ﴿شَنَـَٔانُ﴾ [٢] عداوة. ﴿عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [٢] البر: ما أُمِرْتَ به، والتقوى: ما نُهيتَ عنه. ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [٣] التي تُخنَق فتموت. ﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ﴾ التي تضرب بالخشب فتموت. ﴿وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ﴾ [٣] التي تتردى من الجبل. ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾ [٣] الشاة التي تنطح الشاة. ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ [٣] ما أخذ. ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [٣] ذَبحتُمْ، وبه روح. ﴿بِٱلْأَزْلَٰمِۚ﴾ [٣] القِدَاح. ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ﴾ [٣] متعدٍّ لإثم. ﴿مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ [٤] الكِلاب والفُهود والصُّقور وأشباهها. ﴿مُكَلِّبِينَ﴾ [٤] ضواري. ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [٥] ذبائحهم. ﴿فَٱفْرُقْ﴾ [٢٥] فافصِل. ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ﴾ [٤١] ضلالته. ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِۖ﴾ [٤٨] أميناً؛ القرآن أمين على كلِّ كتاب قبله. ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًاۚ﴾ [٤٨] سبيلاً وسنة. ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٥٤] رحماء. ﴿مَغْلُولَةٌۚ﴾ [٦٤] يعنون: **بخيلٌ أمسك ما عنده، تعالى الله عن ذلك**. ﴿بَحِيرَةٍ﴾ [١٠٣] هي الناقة إذا أنتجتْ خمسةَ أَبطُنٍ نظروا إلى الخامس، فإن كان ذكراً ذبحوه فأكله الرِّجال دون النساء، وإن كان أنثى جَدَعوا أُذنَيها. **وأَمَّا السَّائبَةُ** فكانوا يسيبون من أنْعامهم لآلهتهم لا يركبون لها ظهراً، ولا يَحْلِبُون لها لبناً، ولا يجِزُّون لها وَبَراً، ولا يحمِلُون عليها شيئاً. وأَمَّا الوَصِيلَةُ فالشاة إذا نُتِجَتْ سَبْعَةَ أَبطن، نظروا السَّابعَ، فإن كان ذكراً أو أنثى وهو ميّت اشترك فيه الرِّجال والنِّساء، وإن كانت أنثى وذكراً في بطن استحيَوْهَا وقالوا: وصَلَتْه أختُه، فحرَّمَتْه علينا. وأَمَّا الحام فالفحْلُ من الإبل إذا وُلد لولده قالوا: حَمَى هذا ظهره، فلا يَحملون عليه شيئاً، ولا يجزُّون له وَبَراً، ولا يمنعونه من حِمى رعْي، ولا من حَوْضٍ يشرب منه، وإن كان الحوض لغير صاحبه.

[سورة الأنعام]

﴿مِّدْرَارًا﴾ [٦] يتبع بعضها بعضاً. ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [٢٦] يتباعدون. ﴿فَلَمَّا نَسُواْ﴾ [٤٤] تركوا. ﴿مُّبْلِسُونَ﴾ [٤٤] آيسون. ﴿يَصْدِفُونَ﴾ [٤٦] يعدلون. ﴿يَدْعُونَ﴾ [٥٢] يعبدون. ﴿جَرَحْتُم﴾ [٦٠] كسبتم من الإثم. ﴿يُفَرِّطُونَ﴾ [٦١] يضيِّعون. ﴿شِيَعًا﴾ [٦٥] أهواء مختلفة. ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [٦٧] حقيقة. ﴿أَن تُبْسَلَ﴾ [٧٠] تُفْضَحَ. ﴿بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ﴾ [٩٣] البسط: الضرب. ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [٩٦] ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل. ﴿حُسْبَانًاۚ﴾ [٩٦] عدد الأيام والشهور والسِّنين. ﴿قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ [٩٩] قصار النخل اللاصقة عروقها بالأرض. ﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ﴾ [١٠٠] تخرَّصوا. ﴿قُبُلًا﴾ [١١١] معاينةً. ﴿مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [١٢٢] ضالًّا فهديناه. ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [١٣٥] ناحيتكم. ﴿وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [١٣٨] حرام. ﴿حَمُولَةً﴾ [١٤٢] الإبل والخيل والبغال والحمير، وكل شيء يُحْمَل عليه. ﴿وَفَرْشًاۚ﴾

[١٤٢] الغَنَم. ﴿مَّسۡفُوحًا﴾ [١٤٥] مُهراقاً. ﴿مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ﴾ [١٤٦] ما علق بها من الشحم. ﴿ٱلۡحَوَايَآ﴾ [١٤٦] المبْعَر. ﴿مِّنۡ إِمۡلَٰقٍ﴾ [١٥١] الفقر. ﴿عَن دِرَاسَتِهِمۡ﴾ [١٥٦] تلاوتهم. ﴿وَصَدَفَ عَنۡهَا﴾ [١٥٧] أعرض.

[سورة الأعراف]

﴿مَذۡءُومًا﴾ [١٨] مَلُوماً. ﴿وَرِيشًا﴾ [٢٦] مالاً. ﴿حَثِيثًا﴾ [٥٤] سريعاً. ﴿رِجۡسٌ﴾ [٧١] سخط. ﴿بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾ [٨٦] الطريق. ﴿رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ﴾ [٨٩] اقْضِ. ﴿ءَاسَىٰ﴾ [٩٣] أحزن. ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾ [٩٥] كثروا. ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [١٢٧] يترك عبادتك. ﴿ٱلطُّوفَانَ﴾ [١٣٣] المطر. ﴿مُتَبَّرٌ﴾ [١٣٩] خسران. ﴿أَسِفًا﴾ [١٥٠] الحزين. ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ﴾ [١٥٥] إن هو إلا عذابُك. ﴿وَعَزَّرُوهُ﴾ [١٥٧] حموه ووقَّروه. ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾ [١٦٠] انفجرتْ. ﴿وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ﴾ [١٧١] رفعناه. ﴿ذَرَأۡنَا﴾ [١٧٩] خلقنا. ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَا﴾ [١٨٧] لطيف بها. ﴿مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٌ﴾ الطائف اللمَّة[١]. ﴿لَوۡلَا ٱجۡتَبَيۡتَهَا﴾ [٢٠٣] لولا أحدثتها، لولا تلقَّنْتَها فأنشأتها.

[سورة الأنفال]

﴿كُلَّ بَنَانٖ﴾ [١٢] الأطراف. ﴿جَآءَكُمُ ٱلۡفَتۡحُ﴾ [١٩] المدد. ﴿فُرۡقَانٗا﴾ [٢٩] مخرجاً. ﴿لِيُثۡبِتُوكَ﴾ [٣٠] ليوثقوك. ﴿يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ﴾ [٤١] يوم بدر، فرق الله فيه بين الحق والباطل. ﴿فَشَرِّدۡ بِهِم مَّنۡ خَلۡفَهُمۡ﴾ [٥٧] نكِّلْ بهم من بعدهم. ﴿مِّن وَلَٰيَتِهِم﴾ [٧٢] ميراثهم.

[سورة التوبة]

﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ [٣٠] يشبهون. ﴿كَآفَّةٗ﴾ [٣٦] جميعاً. ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾ [٣٧] يشبِّهوا. ﴿وَلَا تَفۡتِنِّيٓ﴾ [٤٩] ولا تخرجني. ﴿إِحۡدَى ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِ﴾ [٥٢] فتح أو شهادة. ﴿أَوۡ مَغَٰرَٰتٍ﴾ [٥٧] الغِيران في الجبل. ﴿مُدَّخَلٗا﴾ [٥٧] السَّرَب. ﴿هُوَ أُذُنٞ﴾ [٦١] يسمع من كلِّ أحدٍ. ﴿وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡ﴾ [٧٣] أذهبِ الرِّفقَ عنهم. ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [٩٩] استغفاره. ﴿سَكَنٞ لَّهُمۡ﴾ [١٠٣] رحمة. ﴿رِيبَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ [١١٠] شكٌّ. ﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡ﴾ [١١٠] يعني الموت. ﴿لَأَوَّٰهٌ﴾ [١١٤] الأوَّاه: المؤمن التوَّاب. ﴿مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ﴾ [١٢٢] عصبة.

[سورة يونس]

﴿أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ﴾ [٢] سبق لهم السعادة في الذِّكْرِ الأول. ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم﴾ [١٦] أعلمكم. ﴿تَرۡهَقُهُمۡ﴾ [٢٧] تغشاهم. ﴿مِنۡ عَاصِمٖ﴾ [٢٧] مانع. ﴿إِذۡ تُفِيضُونَ﴾ [٦١] تفعلون. ﴿وَمَا يَعۡزُبُ﴾ [٦١] يغيب.

[سورة هود]

﴿يَثۡنُونَ﴾ [٥] يكنُون. ﴿حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ﴾ [٥] يُغَطُّون رؤوسهم. ﴿لَا جَرَمَ﴾ [٢٢] بَلَى.

(١) اللَّمَّة: الشيءُ القليل من مَسِّ الجنّ. «مختار الصحاح»: لَمَمَ.

﴿وَأَخْبَتُوٓاْ﴾ [٢٣] خافوا. ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [٤٠] نبع. ﴿أَقْلِعِى﴾ [٤٤] اسكني. ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ﴾ [٦٨] يعيشوا. ﴿حَنِيذٍ﴾ [٦٩] نضيج. ﴿سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [٧٧] ساء ظنًّا بقومه. ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [٧٧] بأضيافه. ﴿عَصِيبٌ﴾ [٧٧] شديد. ﴿يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [٧٨] يُسْرِعُونَ ﴿بِقِطْعٍ﴾ [٨١] سواد. ﴿مُّسَوَّمَةً﴾ [٨٣] مُعْلَمة. ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [٩٣] ناحيتكم. ﴿إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ﴾ [١٠٢] موجع. ﴿زَفِيرٌ﴾ [١٠٦] صوت شديد. ﴿وَشَهِيقٌ﴾ [١٠٦] صوت ضعيف. ﴿غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [١٠٨] غير منقطع. ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ﴾ [١١٣] تذهبوا.

[سورة يوسف]

﴿شَغَفَهَا﴾ [٣٠] غلبها. ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ [٣١] مجلساً. ﴿أَكْبَرْنَهُۥ﴾ [٣١] أعظمْنَهُ. ﴿فَٱسْتَعْصَمَ﴾ [٣٢] امتنع. ﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [٤٥] حين. ﴿مِّمَّا تُحْصِنُونَ﴾ [٤٨] تخزنون. ﴿يَعْصِرُونَ﴾ [٤٩] الأعناب والدهن. ﴿حَصْحَصَ﴾ [٥١] تبيَّن. ﴿زَعِيمٌ﴾ [٧٢] كفيل. ﴿لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [٩٥] خطئك.

[سورة الرعد]

﴿صِنْوَانٌ﴾ [٤] مجتمع. ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [٧] داعٍ. ﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾ [١١] الملائكة. ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ بإذنه. ﴿بِقَدَرِهَا﴾ [١٧] على قَدْرِ طاقتها. ﴿وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [٢٥] سوء العاقبة. ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ﴾ [٢٩] فرح وقرَّة عين. ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [٣١] يعلم.

[سورة إبراهيم]

﴿مُهْطِعِينَ﴾ [٤٣] ناظرين. ﴿فِى ٱلْأَصْفَادِ﴾ [٤٩] في وِثاق. ﴿مِّن قَطِرَانٍ﴾ [٥٠] النحاس المُذاب.

[سورة الحجر]

﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [٢] يتمنى. ﴿مُسْلِمِينَ﴾ [٢] موحِّدين. ﴿فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [١٠] أمم. ﴿مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ [١٩] معلوم. ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [٢٦] طين رطب. ﴿أَغْوَيْتَنِى﴾ [٣٩] أضْلَلْتني. ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [٩٤] فأمضِه.

[سورة النحل]

﴿بِٱلرُّوحِ﴾ [٢] بالوحي. ﴿فِيهَا دِفْءٌ﴾ [٥] الثياب. ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾ [٩] الأهواء المختلفة. ﴿تُسِيمُونَ﴾ [١٠] ترعون. ﴿مَوَاخِرَ﴾ [١٤] جواري. ﴿تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ﴾ [٢٧] تخالفون. ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ [٤٨] يتميل. ﴿وَحَفَدَةً﴾ [٧٢] الأصهار. ﴿عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ﴾ [٩٠] الزِّنا. ﴿يَعِظُكُمْ﴾ [٩٠] يوصيكم. ﴿هِىَ أَرْبَىٰ﴾ [٩٢] أكثر.

[سورة الإسراء]

﴿وَقَضَيْنَآ﴾ [٤] أعلمنا. ﴿فَجَاسُواْ﴾ [٥] فمشوا. ﴿حَصِيرًا﴾ [٨] سجناً. ﴿فَصَّلْنَٰهُ﴾ [١٢] بيَّناه.

﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [١٦] سَلَّطنا شِرارها. ﴿فَدَمَّرْنَٰهَا﴾ [١٦] أهلكناها. ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [٢٣] أَمَرَ. ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ [٣٦] ولا تقل. ﴿وَرُفَٰتًا﴾ [٤٩] غباراً. ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [٥١] يَهُزُّونَ. ﴿بِحَمْدِهِۦ﴾ [٥٢] بأمره. ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ﴾ [٦٢] لأستولين. ﴿يُزْجِى﴾ [٦٦] يجري. ﴿قَاصِفًا﴾ [٦٩] عاصفاً. ﴿تَبِيعًا﴾ [٦٩] نظيراً. ﴿زَهُوقًا﴾ [٨١] ذاهباً. ﴿يَـُٔوسًا﴾ [٨٣] قنوطاً. ﴿شَاكِلَتِهِۦ﴾ [٨٤] ناحيته. ﴿كِسَفًا﴾ [٩٢] قطعاً. ﴿مَثْبُورًا﴾ [١٠٢] ملعوناً. ﴿فَرَقْنَٰهُ﴾ [١٠٦] فصّلناه.

[سورة الكهف]

﴿عِوَجَا﴾ [١] ملتبساً. ﴿قَيِّمًا﴾ [٢] عدلاً. ﴿وَٱلرَّقِيمِ﴾ [٩] الكتاب. ﴿تَّزَٰوَرُ﴾ [١٧] تميل. ﴿تَّقْرِضُهُمْ﴾ [١٧] تذرهم. ﴿بِٱلْوَصِيدِ﴾ [١٨] بالفناء. ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [٢٨] لا تتعدَّهم إلى غيرهم. ﴿كَٱلْمُهْلِ﴾ [٢٩] عكر الزيت. ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾ [٤٦] ذكر الله. ﴿مَّوْبِقًا﴾ [٥٢] مهلكاً. ﴿مَوْئِلًا﴾ [٥٨] ملجأ. ﴿حُقُبًا﴾ [٦٠] دهراً. ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [٨٤] علماً. ﴿فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [٨٦] حارّة. ﴿زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ [٩٦] قطع الحديد. ﴿بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ [٩٦] الجبلين.

[سورة مريم]

﴿سَوِيًّا﴾ [١٠] من غير خَرَسٍ. ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [١٣] رحمة من عندنا. ﴿سَرِيًّا﴾ [٢٤] هو عيسى. ﴿جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [٣٢] عصيًّا. ﴿وَٱهْجُرْنِى﴾ [٤٦] اجتنبني. ﴿بِى حَفِيًّا﴾ [٤٧] لطيفاً. ﴿لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [٥٠] الثناء الحسن. ﴿غَيًّا﴾ [٥٩] خسراناً. ﴿لَغْوًا﴾ [٦٢] باطلاً. ﴿أَثَٰثًا﴾ [٧٤] مالاً. ﴿ضِدًّا﴾ [٨٢] أعواناً. ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [٨٣] تغويهم إغواء. ﴿نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا﴾ [٨٤] أنفاسهم التي يتنفَّسون في الدُّنيا. ﴿وِرْدًا﴾ [٨٦] عِطاشاً. ﴿عَهْدًا﴾ [٨٧] شهادة أن لا إله إلا الله. ﴿إِدًّا﴾ [٨٩] عظيماً. ﴿هَدًّا﴾ [٩٠] هَدْماً. ﴿رِكْزًا﴾ [٩٨] صوتاً.

[سورة طه]

﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [١٢] المبارك، واسمه طُوى. ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [١٥] لا أظهرُ عليها أحداً غيري. ﴿سِيرَتَهَا﴾ [٢١] حالتها. ﴿وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠] اختبرناك اختباراً. ﴿وَلَا تَنِيَا﴾ [٤٢] لا تبطئا. ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ [٥٠] خلق لكل شيء روحَهُ، ثم هداه لمنكحه ومَطْعَمه ومشربه ومسكنه. ﴿لَّا يَضِلُّ﴾ [٥٢] لا يخطِئ. ﴿تَارَةً﴾ [٥٥] مرَّةً. ﴿فَيُسْحِتَكُم﴾ [٦١] فيهلككم. ﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [٨٠] طائر شبيه بالسُّمَانى. ﴿وَلَا تَطْغَوْا﴾ [٨١] تظلموا. ﴿فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [٨١] شقي. ﴿بِمَلْكِنَا﴾ [٨٧] بأمْرِنا. ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ﴾ [٩٧] أقمتَ. ﴿لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [٩٧] لنذرينَّه في البحر. ﴿سَآءَ﴾ [١٠١] بئس. ﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾ [١٠٣] يتسارّون. ﴿قَاعًا﴾ [١٠٦] مستوياً. ﴿صَفْصَفًا﴾ [١٠٦] لا نبات فيه. ﴿عِوَجًا﴾ [١٠٧] وادياً. ﴿أَمْتًا﴾ [١٠٧] رابيةً. ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ﴾ [١٠٨] سكتت. ﴿هَمْسًا﴾ [١٠٨] الصوت الخفي. ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ﴾ [١١١] ذَلَّتْ. ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ [١١٢] أن يُظلم فيزداد في سيئاته.

[سورة الأنبياء]

﴿فَلَكٍ﴾ [٣٣] دوران. ﴿يَسۡبَحُونَ﴾ [٣٣] يجرون. ﴿نَنقُصُهَا مِنۡ أَطۡرَافِهَآۚ﴾ [٤٤] تنقص أهلها وبركتها. ﴿جُذَٰذًا﴾ [٥٨] حطاماً. ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ﴾ [٨٧] أن لن يأخذه العذاب الذي أصابه. ﴿مِّن كُلِّ حَدَبٖ﴾ [٩٦] شرف. ﴿يَنسِلُونَ﴾ [٩٦] يقبلون. ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [٩٨] شجر. ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلۡكُتُبِۚ﴾ [١٠٤] كطيّ الصحيفة على الكتاب.

[سورة الحج]

﴿بَهِيجٖ﴾ [٥] حسن. ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ [٩] مستكبراً في نفسه. ﴿وَهُدُوٓاْ﴾ [٢٤] ألْهِمُوا. ﴿تَفَثَهُمۡ﴾ [٢٩] وضع إحرامهم من حلْق الرأس ولبس الثياب وقصِّ الأظفار ونحو ذلك. ﴿مَنسَكٗا﴾ [٣٤] عيداً. ﴿ٱلۡقَانِعَ﴾ [٣٦] المتعفّف. ﴿وَٱلۡمُعۡتَرَّۚ﴾ [٣٦] السائل. ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ [٥٢] حدّث. ﴿فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [٥٢] حديثه. ﴿يَسۡطُونَ﴾ [٧٢] يبطشون.

[سورة المؤمنون]

﴿خَٰشِعُونَ﴾ [٢] خائفون ساكنون. ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [٢٠] هو الزيت. ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ﴾ [٣٦] بعيد بعيد. ﴿تَتۡرَاۖ﴾ [٤٤] يتبع بعضها بعضاً. ﴿وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ﴾ [٦٠] خائفين. ﴿يَجۡـَٔرُونَ﴾ [٦٤] يستغيثون. ﴿تَنكِصُونَ﴾ [٦٦] تُدْبرون. ﴿سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ﴾ [٦٧] تسمرون حول البيت وتقولون هُجراً. ﴿عَنِ ٱلصِّرَٰطِ لَنَٰكِبُونَ﴾ [٧٤] عن الحق عادلون. ﴿تُسۡحَرُونَ﴾ [٨٩] تكذبون. ﴿كَٰلِحُونَ﴾ [١٠٤] عابسون.

[سورة النور]

﴿يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾ [٤] الحرائر. ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾ [٢١] ما اهتدى. ﴿وَلَا يَأۡتَلِ﴾ [٢٢] لا يقسم. ﴿دِينَهُمُ﴾ [٢٥] حسابهم. ﴿تَسۡتَأۡنِسُواْ﴾ [٢٧] تستأذنوا. ﴿وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [٣١] لا تَبْدِي خلاخيلها ومعضديها ونحرها وشعرَها إلا لزوجها. ﴿غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ﴾ [٣١] المغفل الذي لا يشتهي النساء. ﴿إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗاۖ﴾ [٣٣] إن علمتم لهم حيلة[1]. ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ﴾ [٣٣] ضعوا عنهم من مكاتبتهم. ﴿فَتَيَٰتِكُمۡ﴾ [٣٣] إمائكم. ﴿ٱلۡبِغَآءِ﴾ [٣٣] الزّنا. ﴿نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [٣٥] هادي أهل السموات. ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ [٣٥] هُدَاه في قلب المؤمن. ﴿كَمِشۡكَوٰةٖ﴾ [٣٥] موضع الفتيلة. ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ [٣٦] المساجد. ﴿أَن تُرۡفَعَ﴾ [٣٦] تُكرَّم. ﴿وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ﴾ [٣٦] يتلَى فيها كتابُه. ﴿يُسَبِّحُ﴾ [٣٦] يُصلِّي. ﴿بِٱلۡغُدُوِّ﴾ [٣٦] صلاة الغداة. ﴿وَٱلۡأٓصَالِ﴾ [٣٦] صلاة العصر. ﴿بِقِيعَةٖ﴾ [٣٩] أرض مستوية. ﴿تَحِيَّةٗ﴾ [٦١] السلام.

[سورة الفرقان]

﴿ثُبُورٗا﴾ [١٣] وَيْلاً. ﴿بُورٗا﴾ [١٨] هَلْكى. ﴿هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [٢٣] الماء المُهْراق. ﴿سَاكِنٗا﴾ [٤٥]

(١) حيلةً: قدرةً على التكسب.

دائماً. ﴿قَبْضًا يَسِيرًا﴾ [٤٦] سريعاً. ﴿جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً﴾ [٦٢] مَنْ فاته شيء من الليل أن يعمله أدركه بالنهار، أو من النهار أدركه بالليل. ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [٦٣] المؤمنون. ﴿هَوْنًا﴾ [٦٣] بالطاعة والعفاف والتواضع. ﴿لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ [٧٧] إيمانكم.

[سورة الشعراء]

﴿كَٱلطَّوْدِ﴾ [٦٣] كالجبل. ﴿فَكُبْكِبُوا۟﴾ [٩٤] جُمعوا. ﴿رِيعٍ﴾ [١٢٨] شرف. ﴿لَعَلَّكُمْ﴾ [١٢٩] كأنكم. ﴿خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧] دين الأولين. ﴿هَضِيمٌ﴾ [١٤٨] معشبة. ﴿فَٰرِهِينَ﴾ [١٤٩] حاذقين. ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ [١٧٦] الغيضة. ﴿وَٱلْجِبِلَّةَ﴾ [١٨٤] الخَلْق. ﴿فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾ [٢٢٥] في كل لغوٍ يخوضُون.

[سورة النمل]

﴿بُورِكَ﴾ [٨] قُدِّس. ﴿أَوْزِعْنِىٓ﴾ [١٩] اجعلني. ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [٢٥] يعلم كلَّ خفيّة في السماء والأرض. ﴿طَٰٓئِرُكُمْ﴾ [٤٧] مصائبكم. ﴿ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ﴾ [٦٦] غاب علمهم. ﴿رَدِفَ﴾ [٧٢] قَرُب. ﴿يُوزَعُونَ﴾ [٨٣] يُدفعون. ﴿دَٰخِرِينَ﴾ [٨٧] صاغرين. ﴿جَامِدَةً﴾ [٨٨] قائمة. ﴿أَتْقَنَ﴾ [٨٨] أحكَمَ.

[سورة القصص]

﴿جَذْوَةٍ﴾ [٢٩] شهاب. ﴿سَرْمَدًا﴾ [٧١] دائماً. ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [٧٦] تَثْقُل.

[سورة العنكبوت]

﴿وَتَخْلُقُونَ﴾ [١٧] تصنعون. ﴿إِفْكًا﴾ [١٧] كذباً.

[سورة الروم]

﴿أَدْنَى ٱلْأَرْضِ﴾ [٣] طرف الشام. ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٢٧] أيسر. ﴿يَصَّدَّعُونَ﴾ [٤٣] يتفرقون.

[سورة لقمان]

﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [١٨] لا تتكبَّر فتحْقِر عباد الله، وتُعرضَ عنهم بوجهك إذا كلموك. ﴿ٱلْغَرُورُ﴾ [٣٣] الشيطان.

[سورة السجدة]

﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾ [١٤] تركناكم. ﴿مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ﴾ [٢١] مصائب الدنيا وأسقامها وبلاؤها.

[سورة الأحزاب]

﴿سَلَقُوكُم﴾ [١٩] استقبلوكم. ﴿تُرْجِى﴾ [٥١] تؤخر. ﴿لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ [٦٠] لنسلطَنَّك عليهم. ﴿ٱلْأَمَانَةَ﴾ [٧٢] الفرائض. ﴿جَهُولًا﴾ [٧٢] غِرًّا بأَمْرِ الله.

[سورة سبأ]

﴿إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ﴾ [١٤] الأَرَضة. ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [١٤] عصاه. ﴿سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ [١٦] الشديد.

﴿خَمْطٍ﴾ [١٦] الأراك. ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ﴾ [٢٣] جُلِّيَ. ﴿ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [٢٦] القاضي. ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [٥١] فلا نجاة. ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ﴾ [٥٢] فكيف لهم بالرَّدِّ.

[سورة فاطر]

﴿ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [١٠] ذكر الله. ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ﴾ [١٠] أداء الفرائض. ﴿مِن قِطْمِيرٍ﴾ [١٣] الجلد الذي يكون على ظهر النواة. ﴿فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [٣٥] إعياء.

[سورة يس]

﴿يَٰحَسْرَةً﴾ [٣٠] ويل. ﴿كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [٣٩] أصل العِذْق العتيق. ﴿ٱلْمَشْحُونِ﴾ [٤١] الممتلئ. ﴿مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ [٥١] القُبور. ﴿فَٰكِهُونَ﴾ [٥٥] فرحون.

[سورة الصافات]

﴿فَٱهْدُوهُمْ﴾ [٢٣] وجّهوهم. ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [٤٧] صداعٌ. ﴿بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾ [٤٩] اللؤلؤ المكنون. ﴿سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [٥٥] وسط الجحيم. ﴿أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ﴾ [٦٩] وجدوا. ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ﴾ [٧٨] لسان صدق للأنبياء كلهم. ﴿مِن شِيعَتِهِۦ﴾ [٨٣] أهل دينه. ﴿بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [١٠٢] العمل. ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [١٠٣] صرعه. ﴿فَنَبَذْنَٰهُ﴾ [١٤٥] ألقيناه. ﴿بِٱلْعَرَآءِ﴾ [١٤٥] بالساحل. ﴿بِفَٰتِنِينَ﴾ [١٦٢] مُضلِّين.

[سورة ص]

﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [٣] ليس حين فرار. ﴿ٱخْتِلَٰقٌ﴾ [٧] تخريص. ﴿فَلْيَرْتَقُوا۟ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ﴾ [١٠] السماء. ﴿مِن فَوَاقٍ﴾ [١٥] تَرْداد. ﴿عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا﴾ [١٦] العذاب. ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا﴾ [٣٣] جعل يمسح. ﴿جَسَدًا﴾ [٣٤] شيطاناً. ﴿رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [٣٦] مطيعة له حيث أراد. ﴿ضِغْثًا﴾ [٤٤] حُزمة. ﴿أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى﴾ [٤٥] القوّة. ﴿وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [٤٥] الفقه في الدِّين. ﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [٥٢] عن غير أزواجهن. ﴿أَتْرَابٌ﴾ [٥٢] مستويات. ﴿وَغَسَّاقٌ﴾ [٥٧] الزمهرير. ﴿أَزْوَٰجٌ﴾ [٥٨] ألوان من العذاب.

[سورة الزمر]

﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ﴾ [٥] يحمل. ﴿لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾ [٥٦] المخرّفين. ﴿مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٨] المهتدين.

[سورة غافر]

﴿ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [٣] السعة والغنى. ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [٣١] حال. ﴿فِى تَبَابٍ﴾ [٣٧] خسران. ﴿ٱدْعُونِىٓ﴾ [٦٠] وحِّدوني.

[سورة فصلت]

﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [١٧] بيّنا لهم.

[سورة الشورى]

﴿رَوَاكِدَ﴾ [٣٣] وقوفاً. ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ﴾ [٣٤] يهلكهنّ.

[سورة الزخرف]

﴿وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [١٣] مطيقين. ﴿وَمَعَارِجَ﴾ [٣٣] الدَّرج. ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [٣٥] الذهب. ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ﴾ [٤٤] شرف. ﴿تُحْبَرُونَ﴾ [٧٠] تكرمون.

[سورة الدخان]

﴿وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا﴾ [٢٤] سمتاً.

[سورة الجاثية]

﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [٢٣] في سابق علمه.

[سورة الأحقاف]

﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ﴾ [٢٦] لم نمكنكم فيه.

[سورة محمد]

﴿مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ [١٥] متغيِّر.

[سورة الحجرات]

﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [١] لا تقولوا خلاف الكتاب والسُّنَّة. ﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ﴾ [١٢] هو أن تتبعَ عوراتِ المؤمن.

[سورة ق]

﴿ٱلْمَجِيدِ﴾ [١] الكريم. ﴿مَّرِيجٍ﴾ [٥] مختلف. ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ﴾ [١٠] طوالاً. ﴿فِي لَبْسٍ﴾ [١٥] شك. ﴿مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [١٦] عِرْق العنق.

[سورة الذاريات]

﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [١٠] يعني المرتابون. ﴿فِي غَمْرَةٍ سَاهُونَ﴾ [١١] في ضلالتهم يتمادَوْن. ﴿يُفْتَنُونَ﴾ [١٣] يعذَّبون. ﴿مَا يَهْجَعُونَ﴾ [١٧] ينامون. ﴿فِي صَرَّةٍ﴾ [٢٩] صيْحةٍ. ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [٢٩] لطمت. ﴿فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ﴾ [٣٩] بقوته. ﴿بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [٤٧] بقوةٍ. ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [٥٨] الشديد. ﴿ذَنُوبًا﴾ [٥٩] دَلْواً.

[سورة الطور]

﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [٦] المحبوس [١]. ﴿يَوْمَ تَمُورُ﴾ [٩] تحرّك. ﴿يَوْمَ يُدَعُّونَ﴾ [١٣] يُدفعون.

---

(١) في نسخة: الموقد.

﴿فَـٰكِهِينَ﴾ [١٨] معجبين. ﴿وَمَآ أَلَتْنَـٰهُم﴾ [٢١] ما نَقَصْناهُم. ﴿وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [٢٣] كذب. ﴿رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [٣٠] الموت. ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [٣٧] المسلَّطون الجبارون.

[سورة النجم]

﴿ذُو مِرَّةٍ﴾ [٦] منظر حسن. ﴿أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾ [٤٨] أعطى وأرضى. ﴿ٱلْأَزِفَةُ﴾ [٥٧] من أسماء يوم القيامة. ﴿سَـٰمِدُونَ﴾ [٦١] لاهون.

[سورة الرحمن]

﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ﴾ [٦] النجم: ما ينبسط على الأرض، والشجر: ما ينبت على ساق. ﴿لِلْأَنَامِ﴾ [١٠] الخلْق. ﴿ذُو ٱلْعَصْفِ﴾ [١٢] التِّبْن. ﴿وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [١٢] خُضرة الزرع. ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا﴾ [١٣] بأيّ نعمة الله. ﴿مِن مَّارِجٍ﴾ [١٥] خالص النار. ﴿مَرَجَ﴾ [١٩] أرْسَلَ. ﴿بَرْزَخٌ﴾ [٢٠] حاجز. ﴿ذُو ٱلْجَلَـٰلِ﴾ [٢٧] ذو العظمة والكبرياء. ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾ [٣١] هذا وعيد من الله لعباده، وليس بالله شغل. ﴿لَا تَنفُذُونَ﴾ [٣٣] لا تخرجون من سلطاني. ﴿شُوَاظٌ﴾ [٣٥] لهب النار. ﴿وَنُحَاسٌ﴾ [٣٥] دخان النار. ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [٥٤] ثمار. ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ﴾ [٥٦] يَدْنُ مِنهنَّ. ﴿نَضَّاخَتَانِ﴾ [٦٦] فائضتان. ﴿رَفْرَفٍ خُضْرٍ﴾ [٧٦] المجالس.

[سورة الواقعة]

﴿مُتْرَفِينَ﴾ [٤٥] منعَّمين. ﴿لِّلْمُقْوِينَ﴾ [٧٣] المسافرين. ﴿غَيْرَ مَدِينِينَ﴾ [٨٦] محاسبين. ﴿فَرَوْحٌ﴾ [٨٩] راحةٌ.

[سورة الحديد]

﴿أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [٢٢] نخلقها.

[سورة الممتحنة]

﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [٥] لا تسلطهم علينا فيفتنونا. ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَـٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ﴾ [١٢] لا يُلحقن بأزواجهنَّ غير أولادهم.

[سورة المنافقون]

﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [٤] لعنهم؛ وكل شيء في القرآن قَتْل فهو لَعْن. ﴿وَأَنفِقُوا۟﴾ [١٠] تَصدَّقوا.

[سورة الطلاق]

﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [٢] ينجيه من كل كرب في الدنيا والآخرة. ﴿عَتَتْ﴾ [٨] عصت؛ يعني أهلها.

[سورة الملك]

﴿تَمَيَّزُ﴾ [٨] تتفرَّق. ﴿فَسُحْقًا﴾ [١١] بُعداً.

[سورة القلم]

﴿لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [٩] لو ترخص لهم فيرخّصون. ﴿زَنِيمٍ﴾ [١٣] ظلوم. ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾ [٢٨] أعدلهم. ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [٤٢] هو الأمر الشديد المفظع من الهول يوم القيامة. ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [٤٨] مغموم. ﴿مَذْمُومٌ﴾ [٤٩] ملوم. ﴿لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [٥١] ينفذونك.

[سورة الحاقة]

﴿لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [١١] كثر. ﴿أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ [١٢] حافظة. ﴿إِنِّي ظَنَنتُ﴾ [٢٠] أيقنت. ﴿مِنْ غِسْلِينٍ﴾ [٣٦] صديد. ﴿ٱلْخَاطِئُونَ﴾ [٣٧] أهل النار.

[سورة المعارج]

﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ [٣] العلوّ والفواضل.

[سورة نوح]

﴿سُبُلًا﴾ [٢٠] طُرُقاً. ﴿فِجَاجًا﴾ [٢٠] مختلفة.

[سورة الجن]

﴿جَدُّ رَبِّنَا﴾ [٣] فعله وأمره وقدرته. ﴿فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [١٣] نقصاً من حسناته. ﴿وَلَا رَهَقًا﴾ [١٣] زيادة في سيئاته.

[سورة المزمل]

﴿كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ [١٤] الرمل السائل. ﴿وَبِيلًا﴾ [١٦] شديداً.

[سورة المدثر]

﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [٩] شديد. ﴿لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [٢٩] معرضة(١).

[سورة القيامة]

﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ﴾ [١٨] بيّناه. ﴿فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ﴾ [١٨] اعمل به. ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [٢٩] آخر يومٍ من أيام الدنيا وأول يومٍ من أيام الآخرة، فتلتقي الشِّدَّة بالشدَّة. ﴿سُدًى﴾ [٣٦] همَلاً.

[سورة الإنسان]

﴿أَمْشَاجٍ﴾ [٢] مختلفة الألوان. ﴿مُسْتَطِيرًا﴾ [٧] فاشياً. ﴿عَبُوسًا﴾ [١٠] ضيقاً. ﴿قَمْطَرِيرًا﴾ [١٠] طويلاً.

---

(١) في نسخة: مُغَيِّرة.

[سورة المرسلات]

﴿كِفَاتًا﴾ [٢٥] كنّاً. ﴿رَوَٰسِيَ﴾ [٢٧] جبالاً. ﴿شَٰمِخَٰتٍ﴾ [٢٧] مشرفات. ﴿مَّآءً فُرَاتًا﴾ [٢٧] عذباً.

[سورة النبأ]

﴿سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾ [١٣] مضيئاً. ﴿مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ﴾ [١٤] السحاب. ﴿ثَجَّاجًا﴾ [١٤] منصبًّا. ﴿أَلْفَافًا﴾ [١٦] مجتمعة. ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾ [٢٦] وفق أعمالهم. ﴿مَفَازًا﴾ [٣١] متنزهاً. ﴿وَكَوَاعِبَ﴾ [٣٣] نواهد. ﴿يَقُومُ ٱلرُّوحُ﴾ [٣٨] ملك من أعظم الملائكة خلقاً. ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ [٣٨] لا إله إلا الله.

[سورة النازعات]

﴿ٱلرَّادِفَةُ﴾ [٧] النفخة الثانية. ﴿وَاجِفَةٌ﴾ [٨] خائفة. ﴿فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾ [١٠] الحياة. ﴿سَمْكَهَا﴾ [٢٨] بناءها. ﴿وَأَغْطَشَ﴾ [٢٩] أظلَمَ.

[سورة عبس]

﴿سَفَرَةٍ﴾ [١٥] كتبة. ﴿وَقَضْبًا﴾ [٢٨] القتّ. ﴿وَفَٰكِهَةً﴾ [٣١] الثمار الرطبة. ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ﴾ [٣٨] مشرقة.

[سورة التكوير]

﴿كُوِّرَتْ﴾ [١] أظلمت. ﴿ٱنكَدَرَتْ﴾ [٢] تغيّرتْ. ﴿إِذَا عَسْعَسَ﴾ [١٧] أدبر.

[سورة الانفطار]

﴿فُجِّرَتْ﴾ [٣] بعضها في بعض. ﴿بُعْثِرَتْ﴾ [٤] بُحثت.

[سورة المطففين]

﴿لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [١٨] الجنة.

[سورة الانشقاق]

﴿لَّن يَحُورَ﴾ [١٤] لن يبعث. ﴿بِمَا يُوعُونَ﴾ [٢٣] يُسِرّون.

[سورة البروج]

﴿ٱلْوَدُودُ﴾ [١٤] الحبيب.

[سورة الطارق]

﴿لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [١٣] حقٌّ. ﴿بِٱلْهَزْلِ﴾ [١٤] بالباطل.

[سورة الأعلى]

﴿غُثَآءً﴾ [٥] هَشِيماً. ﴿أَحْوَىٰ﴾ [٥] أسود متغيراً. ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ﴾ [١٤] من الشرك. ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ﴾ [١٥] وحَّد الله. ﴿فَصَلَّىٰ﴾ [١٥] الصلوات الخمس.

[سورة الغاشية]

﴿ٱلْغَـٰشِيَةِ﴾ و﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ و﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾ و﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ و﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾ من أسماء يوم القيامة.

﴿مِن ضَرِيعٍ﴾ [٦] شجر ذو شوك. ﴿وَنَمَارِقُ﴾ [١٥] المرافق. ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [٢٢] بجبَّار.

[سورة الفجر]

﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [١٤] يسمع ويرى. ﴿جَمًّا﴾ [٢٠] شديداً. ﴿وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [٢٣] كيف له؟

[سورة البلد]

﴿ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [١٠] الضلالة والهدى.

[سورة الشمس]

﴿طَحَىٰهَا﴾ [٦] قسمها. ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [٨] بيَّن الخيرَ والشرَّ. ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [١٥] لا يخاف من أحدٍ تابعة.

[سورة الضحى]

﴿سَجَىٰ﴾ [٢] ذهب. ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [٣] ما تركك وما أبغضك.

[سورة الشرح]

﴿فَٱنصَبْ﴾ [٧] في الدعاء.

[سورة قريش]

﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾ [٢] لزومهم.

[سورة الكوثر]

﴿شَانِئَكَ﴾ [٣] عدوَّك.

[سورة الإخلاص]

﴿ٱلصَّمَدُ﴾ [٢] السيد الذي كمل في سُؤْدُدِه.

[سورة الفلق]

﴿ٱلْفَلَقِ﴾ [١] الخلْق.

هذا لفظ ابن عباس أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيرهما مفرَّقاً، فجمعتُه، وهو وإن لم يستوعب غريبَ القرآن فقد أتى على جملة صالحة منه.

وهذه ألفاظ لم تذكر في هذه الرواية سُقْتُها من نسخةِ الضَّحَّاك عنه. قال ابن أبي حاتم: حدَّثنا أبو زُرْعة، حدثنا منجاب بن الحارث ـ (ح). وقال ابن جرير: حُدِّثتُ عن المنجاب ـ حدثنا بشر بن عمارة، عن أبي روْق، عن الضَّحاك، عن ابن عباس في قوله تعالى:

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [٢] قال: الشكر لله. ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قال: له الخلق كلُّه.

[سورة البقرة]

﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٢] المؤمنين الذين يتقون الشرك ويعملون بطاعتي. ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [٣] إتمام الركوع والسجود والتلاوة والخشوع والإقبال عليها. ﴿مَّرَضٌ﴾ [١٠] نفاق. ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌۢ﴾ [١٠] نكال موجع. ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [١٠] يبدِّلون ويحرِّفون. ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [١٣] الجُهّال. ﴿طُغْيَٰنِهِمْ﴾ [١٥] كفرهم. ﴿كَصَيِّبٍ﴾ [١٩] المطر. ﴿أَندَادًا﴾ [٢٢] أشباهاً. (التقديس) التطهير[١]. ﴿رَغَدًا﴾ [٣٥] سعة المعيشة. ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟﴾ [٤٢] تخلطوا. ﴿أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [٥٧] يضرّون. ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [٥٨] قولوا: هذا الأمر حقٌّ كما قيل لكم. ﴿ٱلطُّورَ﴾ [٦٣] ما أنبت من الجبال، وما لم ينبت فليس بطور. ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ [٦٥] ذليلين. ﴿نَكَٰلًا﴾ [٦٦] عقوبةً. ﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ [٦٦] من بعدهم. ﴿وَمَا خَلْفَهَا﴾ [٦٦] الذين بقوا معهم. ﴿وَمَوْعِظَةً﴾ [٦٦] تذكرة. ﴿بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [٧٦] بما أكرمكم به. ﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [٨٧] الاسم الذي كان عيسى يُحيي به الموتى. ﴿قَٰنِتُونَ﴾ [١١٦] مطيعون. ﴿ٱلْقَوَاعِدَ﴾ [١٢٧] أساس البيت. ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [١٣٨] دين الله. ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾ [١٣٩] أتخاصموننا. ﴿يُنظَرُونَ﴾ [١٦٢] يؤخرون. ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [٢٠٤] شديد الخصومة. ﴿فِى ٱلسِّلْمِ﴾ [٢٠٨] في الطاعة. ﴿كَآفَّةً﴾ [٢٠٨] جميعاً.

[سورة آل عمران]

﴿كَدَأْبِ﴾ [١١] كصُنْع. ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ [١٨] بالعدل. ﴿ٱلْأَكْمَهَ﴾ [٤٩] الذي يولَد وهو أعمى. ﴿رَبَّٰنِيِّۦنَ﴾ [٧٩] علماء فقهاء. ﴿وَلَا تَهِنُوا۟﴾ [١٣٩] ولا تَضْعُفُوا.

[سورة النساء]

﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ [٤٦] يقولون: اسمع لا سمعت. ﴿لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ [٤٦] تحريفاً بالكذب. ﴿إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [١١٧] موتى.

[المائدة]

﴿وَعَزَّرْتُمُوهُمْ﴾ [١٢] أعنتموهم. ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [٨٠] قال: أمرتْهم.

[الأنعام]

﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ [٢٣] حُجَّتهم. ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ [١٣٤] السابقين.

[الأعراف]

﴿قَوْمًا عَمِينَ﴾ [٦٤] كفَّاراً. ﴿بَصْطَةً﴾ [٦٩] شدَّةً. ﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟﴾ [٨٥] لا تنقصوا[٢].

---

(١) في قوله: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [٣٠].

(٢) في نسخة: لا تظلموا.

﴿وَٱلْقُمَّلَ﴾ [١٣٣] الجراد الذي ليس له أجنحة. ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [١٣٧] يبنون. ﴿مُتَبَّرٌ﴾ [١٣٩] هالك. ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ [١٤٥] بجدٍّ وحزم. ﴿إِصْرَهُمْ﴾ [١٥٧] عهدهم ومواثيقهم. ﴿مُرْسَىٰهَا﴾ [١٨٧] منتهاها. ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ [١٩٩] أنفق الفضل. ﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [١٩٩] بالمعروف.

[الأنفال]

﴿وَجِلَتْ﴾ [٢] فَرِقت. ﴿ٱلْبُكْمُ﴾ [٢٢] الخرس. ﴿فُرْقَانًا﴾ [٢٩] نصراً. ﴿بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [٤٢] شاطئ الوادي.

[التوبة]

﴿إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [٨] الإلّ: القرابة، والذمّة: العهد. ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [٣٠] كيف يكذبون؟ ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ﴾ [٣٦] القضاء. ﴿عَرَضًا﴾ [٤٢] غنيمة. ﴿ٱلشُّقَّةُ﴾ [٤٢] المسير. ﴿فَثَبَّطَهُمْ﴾ [٤٦] حبسهم. ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [٥٧] الحرز في الجبل. ﴿أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ﴾ [٥٧] الأسراب في الأرض المخيفة. ﴿أَوْ مُدَّخَلًا﴾ [٥٧] المأوى. ﴿وَٱلْعَـٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [٦٠] السُّعاة. ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [٦٧] تركوا طاعة الله. ﴿فَنَسِيَهُمْ﴾ [٦٧] تركهم من ثوابه وكرامته. ﴿بِخَلَـٰقِهِمْ﴾ [٦٩] بدينهم. ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [٩٠] أهل العذر. ﴿مَخْمَصَةٌ﴾ [١٢٠] مجاعة. ﴿غِلْظَةً﴾ [١٢٣] شدَّة. ﴿يُفْتَنُونَ﴾ [١٢٦] يُبتلَوْن. ﴿عَزِيزٌ﴾ [١٢٨] شديد. ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾ [١٢٨] ما شقَّ عليكم.

[يونس]

﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ﴾ [٧١] انهضوا إليّ. ﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [٧١] تؤخّرون. ﴿حَقَّتْ﴾ [٩٦] سبقت.

[هود]

﴿وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا﴾ [٦] يأتيها رزقها حيث كانت ﴿مُّنِيبٌ﴾ [٧٥] المقبل إلى طاعة الله. ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ﴾ [٨١] يتخلَّف. ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟﴾ [٨٥] تسعَوْا.

[يوسف]

﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [٢٣] تَهَيَّأت لك، وكان يقرؤها مهموزة. ﴿وَأَعْتَدَتْ﴾ [٣١] هيّأت. ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [١٠٠] السرير. ﴿هَـٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ [١٠٨] دعوتي.

[الرعد]

﴿ٱلْمَثُلَـٰتُ﴾ [٦] ما أصاب القرونَ الماضية من العذاب. ﴿ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ [٩] السرّ والعلانية. ﴿شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [١٣] شديد المكر والعداوة.

[النحل]

﴿عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [٤٧] نقص من أعمالهم ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [٦٨] ألهمها.

[الإسراء]

﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [٧٢] أبعد حجّة. ﴿قَبِيلًا﴾ [٩٢] عياناً. ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَالِكَ سَبِيلًا﴾ [١١٠] اطلب بين الإعلان والجهر، وبين التخافت والخفض، طريقاً لا جهراً شديداً ولا خفضاً لا يُسمع أُذنيك.

[مريم]

﴿رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [٢٥] طريّاً.

[طه]

﴿أَن يَفْرُطَ﴾ [٤٥] يعجل. ﴿يَطْغَىٰ﴾ [٤٥] يعتدي. ﴿لَا تَظْمَؤُاْ﴾ [١١٩] لا تعطش. ﴿وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [١١٩] لا يصيبك حرّ.

[المؤمنون]

﴿إِلَىٰ رَبْوَةٍ﴾ [٥٠] المكان المرتفع. ﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [٥٠] خصب. ﴿وَمَعِينٍ﴾ [٥٠] ماء طاهر. ﴿أُمَّتُكُمْ﴾ [٥٢] دينكم.

[الفرقان]

﴿تَبَارَكَ﴾ [١] تفاعل من البركة.

[الشعراء]

﴿كَرَّةً﴾ [١٠٢] رجعةً.

[النمل]

﴿خَاوِيَةً﴾ [٥٢] سقط أعلاها على أسفلها. ﴿فَلَهُۥ خَيْرٌ﴾ [٨٩] ثواب.

[الروم]

﴿يُبْلِسُ﴾ [١٢] ييأس.

[فاطر]

﴿جُدَدٌ﴾ [٢٧] طرائق.

[الصافات]

﴿إِلَىٰ صِرَاطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [٢٣] طريق النار. ﴿وَقِفُوهُمْ﴾ [٢٤] احبسوهم. ﴿إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [٢٤] محاسبون. ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [٢٥] تمانعون. ﴿مُسْتَسْلِمُونَ﴾ [٢٦] مستنجدون. ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ [١٤٢] مسيء مذنب.

[فصلت]

﴿فُصِّلَتْ﴾ [٣] بيِّنت. ﴿وَٱلْغَوْاْ فِيهِ﴾ [٢٦] عيبوه.

[القمر]

﴿مُهْطِعِينَ﴾ [٨] مقبلين.

[الواقعة]

﴿وَبُسَّتِ﴾ [٥] فتّتْ. ﴿وَلَا يُنزِفُونَ﴾ [١٩] لا يقيئون كما يقيء صاحب خمر الدنيا. ﴿ٱلْحِنثِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [٤٦] الشِّرْك.

[الحشر]

﴿ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [٢٣] الشاهد. ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ [٢٣] المقتدر على ما يشاء. ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ [٢٤] المحكِم لما أراد.

[المنافقون]

﴿خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [٤] نخل قيام.

[الملك]

﴿مِن فُطُورٍ﴾ [٣] تشقّق. ﴿وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [٤] كليل ضعيف.

[نوح]

﴿لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [١٣] لا تخافون له عظمةً.

[الجن]

﴿جَدُّ رَبِّنَا﴾ [٣] عظمتُه.

[المدثر]

﴿أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ﴾ [٤٧] الموت.

[القيامة]

﴿يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [٣٣] يختال.

[النبأ]

﴿أَتْرَابًا﴾ [٣٣] في سِنٍّ واحد، ثلاثٍ وثلاثين سنة.

[النازعات]

﴿مُرْسَىٰهَآ﴾ [٤٢] منتهاها.

[عبس]

﴿مَّتَٰعًا لَّكُمْ﴾ [٣٢] منفعة.

[الانشقاق]

﴿مَمْنُونٍ﴾ [٢٥] منقوص.

فصل: قال أبو بكر ابن الأنباري: قد جاء عن الصحابة والتَّابعين ـ كثيراً ـ الاحتجاجُ على غريب القرآن ومشكله بالشِّعر. وأنكر جماعةٌ ـ لا علم لهم ـ على النحويِّين ذلك، وقالوا: إذا فعلتم ذلك جعلتم الشِّعر أصلاً للقرآن. وقالوا: وكيف يجوز أن يُحْتَجَّ بالشِّعر على القرآن، وهو مذموم في القرآن والحديث[1]!؟

قال: وليس الأمرُ كما زعموه من أنَّا جعلنا الشِّعر أصلاً للقرآن، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشِّعر؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

وقال ابنُ عباس: الشِّعر ديوان العرب؛ فإذا خفي علينا الحرفُ من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعْنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفةَ ذلك منه.

ثم أخرج من طريق عِكْرمة عن ابن عباس قال: إذا سألتموني عن غَريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإنَّ الشِّعر ديوان العرب.

وقال أبو عُبيد في «**فضائله**»[2]: حدَّثنا هُشيم، عن حُصين بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عبد الله بن عُتْبة، عن ابن عباس: أنَّه كان يُسْأَلُ عن القرآن فيُنْشِد فيه الشعرَ.

قال أبو عُبيد[3]: يعني كان يَستشهدُ به على التفسير.

قلت: قد روينا عن ابن عباس كثيراً من ذلك؛ وأَوْعبُ ما رويناه عنه مسائل **نافع بن الأزرق**؛ وقد أخرج بعضَها ابنُ الأنباريّ في كتاب «**الوقف**»[4]، والطَّبراني في «**معجمه الكبير**» [١٠٥٩٧]، وقد رأيتُ أن أسوقَها هنا بتمامها لتستفاد:

[مسائل نافع بن الأزرق][5]

أخبرني أبو عبد الله محمد بن علي الصالحي بقراءتي عليه، عن أبي إسحاق التنوخي، عن القاسم بن عساكر: أنبأنا أبو نصر محمد بن عبد الله الشيرازي: أنبأنا أبو المظفّر محمد بن أسعد العراقي: أنبأنا أبو علي محمد بن سعيد بن نبهان الكاتب: أنبأنا أبو علي بن شاذان: حدثنا أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن محمد بن مكرم المعروف بابن الطسّيّ: حدثنا أبو سهل السريّ بن سهل الجنديسابوري: حدثنا يحيى بن أبي عبيدة بحر بن فَرّوخ المكي: أنبأنا سعيد بن أبي سعيد: أنبأنا عيسى بن دأب، عن حُميد الأعرج وعبد الله بن أبي بكر بن محمد، عن أبيه قال:

---

(١) في الحديث: «لأن يمتلئ جوفُ رجلٍ قيحاً يَرِيهِ خيرٌ من أن يمتلئ شعراً» أحمد (٨٣٧٥)، والبخاري (٦١٥٥)، ومسلم (٥٨٩٣) من حديث أبي هريرة.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٤٣. (٣) ص ٣٤٣.

(٤) ١/ ٧٦.

(٥) نافع بن الأَزْرق البكري الوائلي، من أهل البصرة، والى علياً إلى أن كانت قضية التحكيم، فنادى هو وجماعتُه بالخروج على علي في حروراء (ت: ٦٥ هـ) انظر ترجمته مفصلةً في «لسان الميزان» ٦/ ١٤٤، و«الكامل» للمبرد ص٥٦٨.

بينا عبد الله بن عباس جالسٌ بفناء الكعبة، قد اكتنفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن، فقال نافع بن الأزرق لنجدة بن عُويمر: قم بنا إلى هذا الذي يجترئ على تفسير القرآن بما لا عِلم له به، فقاما إليه فقالا: إنا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسرها لنا، وتأتينا بمصادقه من كلام العرب، فإن الله تعالى إنما أنزل القرآن بلسان عربيّ مبين. فقال ابن عباس: سَلاَني عما بدا لكما. فقال نافع:

١ ـ أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧] قال: العِزُون: حَلَق الرفاق. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عَبيد بن الأبْرَص وهو يقول:

فجاؤوا يُهْرَعون إليه حتى ... يكونوا حَوْلَ مِنبره عِزينا

٢ ـ قال: أخبرني عن قوله: ﴿وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥] قال: الوسيلة: الحاجة. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ عنترة[1] وهو يقول:

إنَّ الرجالَ لهم إليكِ وسيلةٌ ... إن يأخذوكِ تكحَّلي وتَخَضَّبي

٣ ـ قال: أخبرني عن قوله: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] قال: الشِّرعة: الدينُ، والمنهاجُ: الطريق. قال: وهل تعرفُ العربُ ذلك؟ قال: نعم، أَمَا سمعتَ أبا سفيان بنَ الحارث بن عبد المطلب وهو يقول:

لقد نَطَقَ المأمونُ بالصِّدقِ والهُدَى ... وبيَّن للإسلام دِيناً ومنهجاً

٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩٩]، قال: نُضجه وبلاغه. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قولَ الشاعر:

إذا ما مَشَتْ وسْطَ النساء تَأَوَّدَتْ ... كما اهتزّ غُصْنٌ ناعمُ النَّبْتِ يانعُ

٥ ـ قال أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَرِيشًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، قال: الريشُ: المالُ. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت الشاعر[2] يقول:

فَرِشْني بخيرٍ طالما قد بَرَيْتَني ... وخيرُ المَوالي مَنْ لا يَرِيشُ ولا يَبْرِي

٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِى كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤]، قال: في اعتدال واستقامة. قال: وهل تعرفُ العربُ ذلك؟ قال: نعم، أمَا سمعتَ لَبيدَ بنَ رَبيعة[3] وهو يقول:

يا عينُ هلَّا بَكَيْتِ أَرْبَدَ إذ ... قُمنا وقامَ الخُصُومُ في كَبَدِ

٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ [النور: ٤٣]، قال: السَّنا: الضوء. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أَما سمعتَ أبا سفيانَ بنَ الحارث[4] يقول:

يَدْعُو إلى الحقِّ لا يبغي به بَدَلاً ... يجلو بِضَوْءِ سَناهُ داجيَ الظُّلَمِ

(١) «ديوانه» ٢٧٣.
(٢) هو سويد بن الصامت الخزرجي. «تاريخ الطبري» ٢/ ٣٥١.
(٣) «ديوانه» ١٦٠.
(٤) ابن عبد المطلب.

٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢]، قال: ولد الولد، وهم الأعوان. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ الشاعر يقول:

حَفَدَ الولائِدُ حَوْلَهُنَّ وأَسلَمَتْ ... بأكُفِّهِنَّ أَزِمَّةُ الأَحْمَالِ

٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [مريم: ١٣]، قال: رحمة من عندنا، قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ طَرَفة بن العَبْد[1] يقول:

أبا مُنْذرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا ... حَنَانَيْكَ بعضُ الشَّرِّ أَهونُ مِنْ بَعْض

١٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١]، قال: أفلم يعلم؟ بلغة بني مالك. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ مالك بن عوف يقول:

لَقَدْ يَئِسَ الأَقْوامُ أَنِّي أنا ابنُهُ ... وإنْ كنتُ عن أَرْضِ العشيرةِ نائِيا

١١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، قال: ملعوناً محبوساً من الخير. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ عبد الله بن الزِّبعرى يقول:

إذْ أَتاني الشَّيْطانُ في سِنَةِ النَّوْ ... م وَمَنْ مالَ مَيْلَه مَثْبُورا[2]

١٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾ [مريم: ٢٣]. قال: ألجأها. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ حسَّان بن ثابت[3] يقول:

إذْ شَدَدْنَا شَدَّةً صادِقَةً ... فَأَجَأْناكُم إلى سَفْحِ الجَبَلْ

١٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣]، قال: النَّادي: المجلسُ. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ الشاعر[4] يقول:

يَوْمانِ يومُ مَقاماتٍ وَأَنْدِيَةٍ ... ويَوْمُ سَيْرٍ إلى الأعداءِ تَأْوِيبِ

١٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤]، قال: الأثاث: المتاع، والرئي من الشراب. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ الشاعر يقول:

كَأَنَّ على الحُمُولِ غَدَاةَ ولَّوا ... مِنَ الرِّئْيِ الكريمِ من الأثاث[5]

١٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا﴾ [طه: ١٠٦]، قال: القاع: الأملس، والصفصف: المستوي. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أمَا سمعتَ الشاعر يقول:

بِمَلْمُومةٍ شَهْباءَ لو قَذَفُوا بها ... شَمَارِيخَ مِنْ رَضْوَى إذَنْ عادَ صَفْصَفَا

---

(١) «ديوانه» ١٧٢.
(٢) لعل الصواب: مثبور.
(٣) «ديوانه» ٩٣.
(٤) هو سلامة بن الجندل، «ديوانه» ٩٤، وانظر «مجاز القرآن» ٢/ ١٠، و«المحتسب» ٢/ ٤٤.
(٥) انظر «المحتسب» ٢/ ٤٤.

١٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٩]. قال: لا تعرقُ فيها من شدَّة حرّ الشمس. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أمَا سمعت الشاعر[١] يقول:

رأتْ رجلاً أمَّا إذا الشَّمْسُ عارَضَتْ ... فيَضْحَى وأمَّا بالعَشِيِّ فيخصَرُ

١٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، قال: له صياح. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر:

كأنَّ بَنِي مُعاويةَ بنِ بكْرٍ ... إلى الإسلام صائحةٌ تَخُورُ

١٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]. قال: لا تَضْعُفا عن أمري. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر:

إنِّي وَجَدِّكَ مَا وَنَيْتُ ولَمْ أزَلْ ... أبغي الفَكَاكَ لَهُ بكلِّ سبيلِ

١٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]. قال: القانع: الذي يَقْنَع بما أُعطِيَ، والمعترّ: الذي يعترض الأبواب. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر[٢]:

عَلَى مُكْثِرِيهِمْ حَقُّ مُعْتَرِ بابِهِم ... وَعِنْدَ المُقِلِّينَ السَّمَاحَةُ والبَذْلُ

٢٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ [الحج: ٤٥]. قال: مشيد بالجِصِّ والآجُرّ. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ عديّ بن زيد[٣] يقول:

شَادَه مَرْمَراً وَجَلَّلَهُ كِلْـ ... ـساً فللطَّيْرِ في ذرَاهُ وُكُورُ

٢١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿شُوَاظٌ﴾ [الرحمن: ٣٥]. قال: الشُّواظ: اللهب الذي لا دخان له. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول أُميَّة بن أبي الصلت:

يظلّ يَشُبّ كِيراً بعد كيرٍ ... وينفخ دائباً لهب الشُّواظِ

٢٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، قال: فازوا وسعدوا. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول لَبيد بن رَبيعة[٤]:

فاعقِلي إن كنتِ لَمّا تعْقِلي ... وَلَقَدْ أفْلَحَ مَنْ كَانَ عَقَلْ

٢٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٣]، قال: يقوّي. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول حسان بن ثابت[٥]:

برجالٍ لَسْتُمُوا أمثالَهُم ... أُيِّدُوا جبريلَ نَصْراً فَنَزَلْ

---

(١) قائله عمر بن أبي ربيعة «ديوانه» ٩٤.
(٢) «ديوان زهير» ١١٤ وفيه: على مكثريهم رزق من يعتريهم.
(٣) «ديوانه» ٨٨، وانظر «مجاز القرآن» ٢/٥٣.
(٤) «ديوانه» ١٧٧.
(٥) «ديوانه» ٩٤.

٢٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَنُحَاسٌ﴾ [الرحمن: ٣٥]. قال: هو الدخان الذي لا لَهَبَ فيه. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر[١]:

يُضيءُ كضوءِ سِراجِ السَّليـ ـطِ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ فيهِ نُحَاسَا

٢٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ٢]. قال: اختلاط ماء الرجل وماء المرأة إذا وقع في الرَّحم. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول أبي ذُؤيب[٢]:

كَأَنَّ الرِّيشَ والفُوقَ منهُ خِلالَ النَّصْلِ خَالَطَهُ مَشِيجُ

٢٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَفُومِهَا﴾ [البقرة: ٦١]. قال: الحنطة. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول أبي مِحْجَن الثَّقفي[٣]:

قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُني كأغنى واحدٍ قَدِمَ المدينةَ عَنْ زِرَاعَةِ فُومِ

٢٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ سَامِدُونَ﴾ [النجم: ٦١]. قال: السُّمود: اللهو والباطل. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول هُزَيلَةَ بنتِ بكرٍ، وهي تبكي قومَ عادٍ[٤]:

لَيتَ عَاداً قَبِلُوا الحق وَلَمْ يُبْدُوا جُحُودا

قيل قُمْ فانظر إليهم ثم دَعْ عنك السُّمُودَا

٢٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]. قال: ليس فيها نَتَن ولا كراهية كخمر الدنيا، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول امرئ القيس[٥]:

رُبَّ كأسٍ شَرِبْتُ لا غَوْلَ فيها وَسَقَيْتُ النَّديمَ مِنْها مِزَاجَا

٢٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ﴾ [الانشقاق: ١٨]. قال: اتِّساقه: اجتماعُهُ. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول طَرَفة بن العَبْد[٦]:

إنَّ لنا قلائصاً نقانقا مُسْتَوْسِقاتٍ لَوْ تَجِدْنَ سَائِقا

٣٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥]. قال: باقون، لا يخرجون منها أبداً. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول عَديّ بن زيد[٧]:

فَهَلْ مِنْ خالدٍ إمَّا هَلَكْنَا وَهَلْ بالموتِ ـ يا لَلنَّاس ـ عارُ

---

(١) «ديوان النابغة الجعدي» ٨١، و«مجاز القرآن» ٢/ ٣٤٥.

(٢) «ديوان الهذليين» ٣/ ١٠٣ ـ ١٠٤. وانظر «مسائل نافع بن الأزرق» ٣٨ لزاماً.

(٣) «ديوانه» ٥٢ و«الأغاني» ١٩/ ٢.

(٤) في «تاريخ الطبري»: هي أخت معاوية بن بكر وكان بمكة، وعليه نزل وفد عاد لمَّا قحطوا، فقدموا مكة ليستقوا قومهم، وهي زوج لقيم بن هزال الذي كان في وفد عاد ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٦. والبيتان في «الجمهرة» ٢/ ٢٦٥.

(٥) ملحق «ديوانه» ٤٥٨.

(٦) «ديوانه» ١٨.

(٧) ذيل «ديوانه» ١٣٢، و«الأغاني» ٢/ ١٥١.

٣١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣]. قال: كالحِياض، قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول طَرَفة بن العَبْد[١]:

كالجوابي لا تَني مُترَعَةً ... لِقِرَى الأضيافِ أو للمُحتَضِرْ

٣٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. قال: الفُجور والزنا. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الأعشى:

حافظٌ للفَرْج راضٍ بالتُّقَى ... ليس ممن قلبُهُ فيه مَرَضْ

٣٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصافات: ١١]. قال: الملتزق. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قولَ النابغة[٢]:

فلا يَحْسَبُونَ الخَيْرَ لا شَرَّ بَعْدَهُ ... ولا يَحْسَبُونَ الشَّرَّ ضَرْبَةَ لازِبِ

٣٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]. قال: الأشباه والأمثال. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول لَبيد بن رَبيعة[٣]:

أحمدُ اللهَ فلا نِدَّ لهُ ... بيديْهِ الخيرُ مَا شاءَ فَعَلْ

٣٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [الصافات: ٦٧]. قال: الخلط بماء الحميم والغَسَّاق. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر[٤]:

تِلْكَ المكارِمُ لا قَعْبَان مِنْ لبنٍ ... شِيبَا بماءٍ فَعَادَا بَعْدُ أَبْوَالاَ

٣٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا﴾ [ص: ١٦]، قال: القِطُّ: الجزاءُ. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أَمَا سمعتَ قول الأعشى[٥]:

وَلاَ المَلِكُ النُّعمانُ يَوْمَ لَقِيتُهُ ... بنعمته يُعْطي القُطُوطَ ويُطلِقُ

٣٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦]، قال: الحمأ: السوادُ، والمسنون: المصوَّر. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول حمزة بن عبد المطلب:

أغرُّ كأنَّ البدرَ شُقَّةُ وَجْهِهِ ... جلا الغَيْمَ عنه ضوؤُهُ فتبدَّدَا

٣٨ ـ قال: فأخبرني عن قوله تعالى: ﴿ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، قال: البائس الذي لا يجدُ شيئاً من شدَّة الحال. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول طَرَفة[٦]:

يغشاهُم البائسُ المُدْقعُ والضَّـ ... ـيفُ وجارٌ مُجاورٌ جُنُبُ[٧]

---

(١) «ديوانه» ٦٦.
(٢) النابغة الذبياني ٦٤.
(٣) «ديوانه» ١٧٤.
(٤) مختلفٌ في قائله، انظر ديوان أمية ٤٥٩، وديوان النابغة الجعدي ١١٢.
(٥) «ديوانه» ٢٥٥.
(٦) «ديوانه» ١٤٠.
(٧) في مسائل نافع: المدفَّع.. وقال الدكتور دالي: المدفَّع: المحقور الذي لا يُضيف إن استضاف ولا يُجدَى إن استجدى، وفي الإتقان «المدقع»، وهو تصحيف يكسر البيت، وهو من في مسائل نافع ص١٠٠.

٣٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦]، قال: كثيراً جارياً. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر:

تُدْني كَرَادِيسَ مُلْتَفّاً حَدَائِقُهَا كالنَّبْتِ جَادَتْ بِهَا أنهارُها غَدَقَا

٤٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧]، قال: شُعْلَة من نار يقتبسون منه. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أمَا سمعتَ قول طَرَفة بن العبد(١):

هَمٌّ عَرَاني فَبِتُّ أَدْمَغُهُ دُونَ سُهَادي كَشُعْلَةِ القَبَسِ

٤١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠]. قال: الأليم: الوجيع. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر:

نَامَ مَنْ كَانَ خَلِيّاً مِنْ أَلَمْ وَبَقِيتُ اللَّيلَ طُولاً لَمْ أَنَمْ

٤٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾ [المائدة: ٤٦]. قال: أتْبَعْنا على آثار الأنبياء، أي بَعَثْنا. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ عَدِيّ بن زيد(٢):

يَوْمَ قَفَّتْ عِيرُهُمْ مِنْ عِيرِنَا واحتمالُ الحيّ في الصُّبحِ فَلَقْ

٤٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِذَا تَرَدَّىٰٓ﴾ [الليل: ١١]. قال: إذا مات وتردَّى في النار. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول عَدِيّ بن زيد(٣):

خَطَفَتْهُ مَنِيَّةٌ فَتَرَدَّى وَهْوَ فِي المُلْكِ يَأْمُلُ التَّعْمِيرَا

٤٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤]. قال: النَّهْر: السعة. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول لَبيد بن ربيعة(٤):

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَهَا يَرى قائمٌ مِن دُونِها مَا وَرَاءَهَا

٤٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، قال: الخلق. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول لَبيد بن ربيعة:

فإنْ تسألينا مِمّ نحنُ فإنّنا عَصَافيرُ من هذي الأنامِ المسحَّرِ

٤٦ ـ قال: فأخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]، قال: أن لن يرجع، بلغة الحَبشة. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر(٥):

وَمَا المَرْءُ إلّا كالشِّهابِ وضوئِهِ يَحُورُ رَمَاداً بعدَ إذْ هُوَ سَاطِعُ

٤٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ [النساء: ٣]، قال: أجْدَر ألا تميلوا. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر(٦):

---

(١) «ديوان طرفة» ١٦٥.
(٢) ذيل «ديوانه» ١٤٨.
(٣) «ديوانه» ٦٤.
(٤) الصواب أن البيت لقيس بن الخطيم «ديوانه» ٨.
(٥) لبيد بن ربيعة «ديوانه» ١٦٩.
(٦) هو عبد الله بن الحارث السهمي.

إنَّا تبعنا رَسُولَ اللهِ واطَّرحُوا قولَ النَّبيِّ وعَالُوا في المَوَازِينِ

٤٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ [الصافات: ١٤٢]، قال: المسيء، المذنب. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول أُميَّة بن أبي الصلت[1]:

مِنَ الآفات لَيْسَ لها بأهْلٍ ولكنَّ المُسِيءَ هو المَلِيمُ

٤٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، قال: تقتلونهم. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر:

ومِنَّا الذي لاَقى بسيف محمَّدٍ فَحَسَّ به الأعداءَ عرْضَ العساكر

٥٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَآ أَلْفَيْنَا﴾ [البقرة: ١٧٠]، قال: يعني وَجَدْنا. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول نابغة بني ذُبيان[2]:

فحسَّبُوه فألْفوه كما زعمتْ تِسْعاً وتسعينَ لَمْ تَنْقُصْ ولَمْ تَزِدِ

٥١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿جَنَفًا﴾ [البقرة: ١٨٢]، قال: الجَوْر والميل في الوصيّة. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول عَديّ بن زيد:

وأُمُّكَ يا نُعمانُ في أخواتها تأتينَ ما يأتينَهُ جَنَفَا

٥٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [الأنعام: ٤٢]، قال: البأساء: الخِصب، والضرَّاء: الجَدْب. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول زيد بن عمرو:

إن الإله عزيزٌ واسعٌ حَكَمٌ بكفِّهِ الضُّرُّ والبأساءُ والنِّعمُ

٥٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١]، قال: الإشارة باليد والإيماء بالرأس. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر:

مَا في السَّماء مِنَ الرَّحمنِ مُرْتَمَزٌ إلَّا إليه وما في الأرض مِنْ وَزَرِ

٥٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، قال: سعِد ونجا. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول عبد الله بن رَواحة:

وَعَسَى أَنْ أَفُوزَ ثُمَّتَ أَلْقَى حُجَّةً أَتَّقي بها الفتَّانا

٥٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[آل عمران: ٦٤]، قال: عَدْل. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:

تَلاَقَيْنَا فقَاضَيْنا سواءً وَلَكِنْ جُرَّ عَنْ حالٍ بحالِ

٥٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩]، قال: السفينةُ المُوْقَرة. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول عَبيد بن الأبرص:

(١) «ديوانه» ٤٨٠.
(٢) «ديوانه» ١٦.

شَــحَــنَّــا أَرْضَــهُــمْ بــالْـخَـيْـلِ حَـتَّـى ... تَــركْـنــاهُــمْ أَذَلَّ مِــنَ الــصِّــرَاطِ

٥٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٣]، قال: ولد الزنا. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر(١):

زَنِــيــمٌ تَــدَاعَــتْــهُ الــرِّجَــالُ زِيَــادَةً ... كَـمَـا زِيـدَ فـي عَـرْضِ الأَدِيـمِ الأَكـارِعُ

٥٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ [الجن: ١١]. قال: المنقطعة في كلّ وجه. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر:

وَلَــقَــدْ قُــلْــتُ وَزَيْــدٌ حَــاسِــرٌ ... يَــوْمَ وَلَّــتْ خَــيْــلُ زَيْــدٍ قِــدَدَا

٥٩ ـ قال أخبرني عن قوله تعالى: ﴿بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]. قال: الصبح إذا انفلق من ظلمة الليل. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول زُهير بن أبي سُلْمَى(٢):

الـفـارِجُ الـهـمَّ مـسـدُولاً عـسـاكِـرُهُ ... كـمـا يُـفـرِّجُ غَـمَّ الـظُّـلْـمـةِ الـفَـلَـقُ

٦٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]. قال: نصيب. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول أُميَّة بن أبي الصلت(٣):

يَـدْعُـونَ بـالـوَيْـلِ فـيـهـا لا خَـلاقَ لـهـمْ ... إلَّا سَـرَابـيـلُ مـن قِـطْـرٍ وأَغْـلالِ

٦١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]. قال: مقِرُّون. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول عديّ بن زيد(٤):

قــانِــتــاً لــلّــه يــرجُــو عَــفْــوَهُ ... يَــوْمَ لا يُــكْــفَــرُ عَــبْــدٌ مــا ادَّخَــرْ

٦٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ٣]. قال: عَظَمة رَبِّنا. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول أُميَّة بن أبي الصلت(٥):

لَـكَ الـحَـمْـدُ والـنَّـعْـمـاء والـمُـلْـكُ رَبَّـنَـا ... فـلا شـيء أعـلـى مِـنْـكَ جَـدًّا وأَمْـجَـدُ

٦٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤]. قال: الآن: الذي انتهى طبْخه وحرُّه. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول نابغة بني ذبيان(٦):

ويـخـضـب لـحـيـة غَـدَرَتْ وخَـانَـتْ ... بـأَحْـمَـى مـن نَـجِـيـعِ الـجَـوْفِ آنِ

٦٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾ [الأحزاب: ١٩]، قال: الطَّعْن باللسان. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الأعشى(٧):

(١) هو الخطيم التميمي، وقد نُسب في «الكامل» ص٥٦٩ لحسان وهماً.
(٢) وعزي في «مسائل نافع» إلى لبيد بن ربيعة، وليس في ديوانهما.
(٣) «ديوانه» ٤٣٨.
(٤) «ديوانه» ٦١.
(٥) «ديوانه» ٣٦٧.
(٦) «ديوانه» ١٤٩.
(٧) «ديوانه» ٢٥١.

فيهمُ الخِصْبُ والسَّمَاحَةُ والنَّجْدَةُ فِيهِمْ والخاطِبُ المِسْلاَقُ

٦٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَأَكْدَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٤]، قال: كدَّره بمَنِّه. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الشاعر:

وأعطى قليلاً ثُمَّ أَكْدَى بمنِّه وَمَنْ يَنشُرِ المعروفَ في النَّاسِ يُحمَدِ

٦٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١]، قال: الوزر: الملجأ. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول عمرو بن كلثوم:

لَعَمْرُك ما إنْ لَهُ صُخْرَةٌ لَعَمْرُكَ ما إنْ لَهُ مِن وَزَرْ

٦٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، قال: أجَله الذي قُدِّرَ له. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول لَبيد بن رَبيعة[1]:

أَلا تَسْأَلانِ المرْءَ ماذا يحاوِلُ أَنَحْبٌ فيقضَى أم ضلاَلٌ وباطلُ

٦٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾ [النجم: ٦]، قال: ذو شِدَّة في أمر الله. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول نابغة بني ذُبْيان:

وهنا قِرَى ذي مِرَّةٍ حَازِمِ[2]

٦٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ٱلْمُعْصِرَٰتِ﴾ [النبأ: ١٤]، قال: السَّحاب يعصر بعضُها بعضاً، فيخرج الماء من بين السَّحابتين. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول النابغة:

تُجَرُّ بها الأرواح من بين شَمْأَلٍ وبَيْنَ صَباها المعصِرَاتُ الدَّوَامِسُ

٧٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ﴾ [القصص: ٣٥]، قال: العضُد: المعين الناصر. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول النابغة:

في ذِمَّةٍ من أبي قَابُوسَ مُنقِذةٍ للخائفين ومَنْ ليسَت له عضُدُ

٧١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِى ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٧١]، قال: في الباقين. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول عَبيد بن الأبرص:

ذَهَبُوا وخلَّفني المخلِّفُ فِيهِمُ فكأنني في الغابرينَ غَريبُ

٧٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَأْسَ﴾ [المائدة: ٢٦]، قال: لا تحزن. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول امرئ القيس:

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُم يَقُولونَ لا تَهْلِك أسًى وتجمَّلِ

---

(١) «ديوانه» ٢٥٤.
(٢) وصدره: قَدْ كنتُ أَقْرِيهِ إذا ضافني...

٧٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَصۡدِفُونَ﴾ [الأنعام: ٤٦]، قال: يعرضون عن الحقِّ. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول أبي سفيان[١]:

عَجِبْتُ لِحِلْمِ اللهِ عنَّا وقد بَدَا ... له صَدْفُنا عَنْ كُلِّ حقٍّ مُنَزَّلِ

٧٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَن تُبۡسَلَ﴾ [الأنعام: ٧٠]، قال: تُحْبَس. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول زهير[٢]:

وفَارَقْتُك بِرَهْنٍ لا فَكَاكَ لَهُ ... يَوْمَ الوداعِ فَقَلْبِي مُبْسَلٌ غَلِقَا

٧٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَتۡ﴾ [الأنعام: ٧٨]، قال: زالت الشمس عن كَبِدِ السماء. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول كعب بن مالك[٣]:

فتغيَّر القمرُ المُنِيرُ لفقدِه ... والشمْسُ قد كُسِفَتْ وكادت تأفُلُ

٧٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿كَٱلصَّرِيمِ﴾ [القلم: ٢٠]، قال: الذَّاهب. أما سمعت قول الشاعر:

غدوتُ عليه غَدْوَةً فوجدْتُهُ ... قعوداً لَدَيْهِ بالصريم عواذله

٧٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥]، قال: لا تزال، أما سمعت قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما تفتأ تذكُر خالداً ... وقد غالَهُ ما غال تُبَّعَ مِنْ قَبْلُ[٤]

٧٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖ﴾ [الإسراء: ٣١]، قال: مخافة الفقر، أما سمعت قول الشاعر:

وَإِنِّي عَلَى الإِمْلاَقِ يا قَوْمُ مَاجِدٌ ... أُعِدُّ لأضيافي الشِّواءَ المُضَهَّبَا

٧٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿حَدَآئِقَ﴾ [النمل: ٦٠]، قال: البساتين، أما سمعت قول الشاعر:

بلادٌ سَقَاهَا اللهُ أَمَّا سهولُها ... فَقَضْبٌ ودُرٌّ مُغْدِقٌ وَحَدائِقُ

٨٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مُّقِيتٗا﴾ [النساء: ٨٥]، قال: قادراً مقتدراً، أما سمعتَ قول أُحيحة الأنصاريّ:

وذي ضِغْنٍ كففتُ النفْس عَنْهُ ... وكنْتُ عَلَى مساءته مُقِيتَا

٨١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قال: لا يثقله، أما سمعت قول الشاعر:

---

(١) هو أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب.
(٢) «ديوانه» ٣٣.
(٣) «ديوانه» ٢٦١.
(٤) قال الدكتور الدالي: الصواب: ما غال من قبلُ تُبَّعا.

يـعْـطـي الـمِـئـيـنَ ولا يـؤوده حَـمْـلُـهـا مَـحْـضُ الـضَّـرائِـبِ مـاجِـدُ الأخْـلاَقِ

٨٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]، قال: النَّهْر الصغير، أما سمعت قول الشاعر:

سَـهْـلُ الـخـلـيـقـةِ مـاجـدٌ ذو نـائـلٍ مـثـل الـسـريِّ تـمـدّه الأنـهـارُ

٨٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبأ: ٣٤]، قال: ملأى، أما سمعت قول الشاعر:

أتـانـا عـامـرٌ يـرجـو قِـرَانـا فـأتْـرَعْـنـا لـه كـأسـاً دِهَـاقـا

٨٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، قال: كفورٌ للنِّعم، وهو الذي يأكل وحده، ويمنع رِفْدَه، ويُجيع عبده. أما سمعت قول الشاعر:

شَـكَـرْتُ لَـهُ يَـوْمَ الـعُـكَـاظ نَـوَالَـهُ وَلَـمْ أكُ لـلـمـعـروفِ ثـمَّ كَـنُـودَا

٨٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾ [الإسراء: ٥١]، قال: يحرِّكون رؤوسهم استهزاءً، أما سمعت قول الشاعر:

أَتُـنْـغِـضُ لـي يَـوْمَ الـفَـخَـارِ(١) وَقَـدْ تَـرَى خُـيُـولاً عَـلَـيْـهَـا كـالأُسـودِ ضَـوارِيَـا

٨٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يُهْرَعُونَ﴾ [هود: ٧٨]، قال: يُقْبِلُون إليه بالغَضَب، أَمَا سمعت قول الشاعر:

أتـونـا يُـهْـرَعـونَ وهُـم أَسَـارى نَـسُـوقُـهُـمُ عَـلـى رَغْـمِ الأُنُـوفِ

٨٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ [هود: ٩٩]، قال: بئس اللعنة بعد اللَّعنة، أما سمعت قول الشاعر(٢):

لا تَـقْـذِفَـنّـي بـرُكْـنٍ لا كَـفَـاءَ لَـهُ وإن تـأثَّـفَـكَ الأعْـدَاء بـالـرِّفْـدِ

٨٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود: ١٠١]، قال: تخسير، أما سمعتَ قول بِشْر بن أبي خَازِم(٣):

هُـمُ جـدَعـوا الأُنـوف فـأوعَـبُـوهـا وهـم تـركـوا بـنـي سَـعْـدٍ تَـبَـابـا

٨٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [هود: ٨١]، ما القِطْع؟ قال: آخر الليل سَحَراً، قال مالك بن كنانة(٤):

ونـائـحـةٍ تـقـومُ بـقِـطْـعِ لـيـلٍ عـلـى رَجُـلٍ أصـابـتْـهُ شَـعُـوبُ

أي: داهية.

---

(١) الصواب: الفِجار. وقائله زهير.
(٢) «ديوان النابغة الذبياني» ٢١.
(٣) «ديوانه» ٣٠.
(٤) انظر «إيضاح الوقف» ٨٥.

٩٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]. قال: تهيَّأتُ لك، أما سمعت قول أُحيحة الأنصاري[١]:

بِـهِ أَحْـمِـي الـمُـضـاف إذا دعَـانـي إذا مـا قـيـل لـلأبـطـالِ هَـيْـتـا

٩١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧]. قال: شديد، أما سمعتَ قول الشاعر[٢]:

هـمُ ضَـرَبُـوا قَـوَانِـسَ خـيـلِ حُـجْـرٍ بِـجَـنْـبِ الـرَّدْهِ فـي يَـوْمٍ عَـصِـيـبِ

٩٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨]. قال: مطبقة، أما سمعت قول الشاعر:

تَـحِـنُّ إلـى أَجْـبَـالِ مـكَّـة نـاقَـتِـي ومِـنْ دُونـنـا أبـوابُ صـنـعـاءَ مُـؤْصَـدَهْ

٩٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]. قال: لا يَفْتُرُون ولا يَمَلُّون، أمَا سمعتَ قول الشاعر:

مِـنَ الـخَـوفِ لا ذُو سَـأْمَـةٍ مِـنْ عـبـادةٍ وَلاَ هُـوَ مِـن طُـولِ الـتـعـبُّـدِ يَـجْـهَـدُ

٩٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ [الفيل: ٣]، قال: ذاهبة وجائية، تنقل الحجارة بمناقيرها وأرجلها، فتبلبل عليهم فوق رؤوسهم، أما سمعت قول الشاعر:

وبـالـفـوارِس مِـنْ وَرْقَـاءَ قـد عَـلِـمـوا أَحْـلاسُ خَـيْـلٍ عـلـى جُـرْدٍ أَبـابـيـلِ

٩٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، قال: وجدتموهم، أما سمعت قول حسان[٣]:

فـإمَّـا تَـثْـقَـفَـنَّ بـنـي لُـؤَيّ جُـذَيْـمَـةَ إنَّ قَـتْـلَـهُـمُ دَواءُ

٩٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٤]، قال: النَّقعُ: ما يسطع من حوافر الخيل، أما سمعت قول حسان[٤]:

عَـدِمْـنَـا خَـيْـلَـنَـا إنْ لَـمْ تَـرَوْهـا تُـثِـيـرُ الـنَّـقْـعَ مَـوْعِـدُهـا كَـدَاءُ

٩٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥]، قال: وسط الجحيم، أما سمعت قول الشاعر:

رَمَـاهـا بِـسَـهْـمٍ فـاسْـتَـوَى فـي سَـوائِـهـا وكـان قـبـولاً لـلـهـوى ذي الـطَّـوَارِقِ[٥].

٩٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٨]، قال: الذي ليس له شوك، أما سمعت قول أُميَّة بن أبي الصلت[٦]:

---

(١) هو أحيحة بن الجُلاح الأنصاري.
(٢) هو بشر بن أبي خازم، «ديوانه» ٢٢.
(٣) «ديوانه» ٧٦.
(٤) «ديوانه» ٧٣.
(٥) لعل الصواب: وكان قتولاً للهوادي الطوارق.
(٦) «ديوانه» ٣٧٧.

إنَّ الحَدَائِقَ في الجِنَانِ ظَلِيلَةٌ ... فيها الكَوَاعِبُ سِدْرُها مَخْضُودُ

٩٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ [الشعراء: ١٤٨]، قال: منضم بعضه إلى بعض، أما سمعت قول امرئ القيس[(١)]:

دارٌ لبيضاءِ العَوَارِضِ طفْلَةٍ ... مهضُومَةِ الكَشْحَين رَيّا المِعْصَمِ

١٠٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠]، قال: قولاً عَدْلاً حقًّا، أما سمعت قول حمزة [بن عبد المطلب]:

أَمِينٌ على ما استودَعَ اللهُ قَلْبَهُ ... فإنْ قالَ قَوْلاً كان فيه مُسَدّداً

١٠١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة: ٨]، قال: الإلُّ: القرابة، والذِّمَّة العهد، أما سمعت قول الشاعر:

جَزَى اللهُ إلاً كانَ بيني وبينَهُمْ ... جَزَاءَ ظَلُومٍ لا يُؤَخِّرُ عاجِلاَ

١٠٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿خَٰمِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٥]، قال: ميّتين، أما سمعت قول لَبيد[(٢)]:

خلُّوا ثيابَهُم على عوراتهمْ ... فهمُ بأفنِيَةِ البُيوتِ خُمُودُ

١٠٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ [الكهف: ٩٦]، قال: قطع الحديد. أما سمعت قول كعب بن مالك[(٣)]:

تلظَّى عليهِمْ حِينَ أنْ شَدَّ حمْيها ... بِزُبْرِ الحديدِ والحِجارة ساجِرُ

١٠٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَسُحْقًا﴾ [الملك: ١١]، قال: بعداً، أما سمعت قول حسان[(٤)]:

أَلاَ مَنْ مبلغٌ عَنِّي أبيّا ... فقد أُلقِيتُ في سُحْقِ السَّعِيرِ

١٠٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، قال: في باطل، أمَا سمعت قولَ حَسَّان:

تَمَنَّتْك[(٥)] الأماني من بعيدٍ ... وقولُ الكُفْرِ يَرْجِعُ في غُرُورِ

١٠٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، قال: الذي لا يأتي النساء، أما سمعت قول الشاعر:

وَحَصُورٍ عن الخَنَا يأمُرُ النَّا ... سَ بفعلِ الخيراتِ والتَّشْمِيرِ

---

(١) ملحق «ديوانه» ٤٧٧.
(٢) «ديوانه» ٣٤.
(٣) «ديوانه» ٢٠١.
(٤) ذيل ديوانه ٣٨٩.
(٥) الصواب: تَمَنِّيك.

١٠٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]، قال: الذي ينقبض وجهه من شدة الوجع، أما سمعت قول الشاعر[١]:

وَلاَ يَوْمِ الحِسَابِ وكانَ يوماً عَبُوساً في الشَّدائدِ قَمْطَرِيرا

١٠٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، قال: عن شدَّة الآخرة، أما سمعت قول الشاعر:

قَدْ قامت بنا الحربُ عَلَى ساقِ

١٠٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥]، قال: الإياب: المرجع، أما سمعتَ قول عَبيد بن الأبرص[٢]:

وكُلُّ ذي غَيْبَةٍ يؤوبُ وَغائِبُ المَوْتِ لا يؤوبُ

١١٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿حُوبًا﴾ [النساء: ٢]، قال: إثماً، بلغة الحبشة. قال: وهل تعرف العربُ ذلك؟ قال: نعم، أما سمعتَ قول الأعشى[٣]:

فَإِنِّي وما كَلَّفْتُموني مِن امْرِكُمْ لِيُعْلَمَ مَنْ أَمْسَى أَعَقَّ وأَحْوَبَا

١١١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ٱلْعَنَتَ﴾ [النساء: ٢٥]، قال: الإثم، أما سمعت قول الشاعر:

رأيتُكَ تَبْتَغي عَنَتِي وَتَسْعى مَعَ السَّاعِي عليَّ بِغَيْرِ ذَحْلِ

١١٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩]، قال: التي تكون في شَقِّ النَّواة، أمَا سمعتَ قول النابغة[٤]:

يَجْمَعُ الجَيْشَ ذا الأُلوفِ ويَغْزو ثُمَّ لا يَرْزَأُ الأَعادي فَتِيلا

١١٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]، قال: الجلدة البيضاء التي على النواة، أما سمعت قول أُمية بن أبي الصلت[٥]:

لم أَنَلْ منهم فسيطاً ولا زُبْداً ولا فُوفَةً وَلاَ قِطْمِيرا

١١٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَرْكَسَهُم﴾ [النساء: ٨٨]، قال: حَبَسَهم، أما سمعتَ قول أمية[٦]:

أُرْكِسُوا في جهنَّم إنهم كانُوا عُتاةً يقولون كِذْباً وزُورَا

١١٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]. قال: سلَّطنا، أما سمعتَ قول لَبيد[٧]:

---

(١) «ديوان أمية بن أبي الصلت» ٤١٠.
(٢) «ديوانه» ٢٦.
(٣) «ديوانه» ١٥١.
(٤) الذبياني «ديوانه» ١٤٢.
(٥) «ديوانه» ٤٠٨.
(٦) أمية بن أبي الصلت «ديوانه» ٤٠٨.
(٧) «ديوانه» ١٦٠.

إنْ يُغْبَطُوا يَيْسَرُوا وإن أُمِرُوا … يوماً يصيروا للهُلْكِ والفَقَدِ

١١٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [النساء: ١٠١]. قال: يُضِلّكم بالعذاب والجهد، بلغة هوازن، أما سمعتَ قول الشاعر:

كلُّ امرئٍ من عباد الله مُضطهدٌ … ببطنِ مكةَ مقهورٌ ومفتونُ

١١٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ﴾ [الأعراف: ٩٢]. قال: كأنْ لم يكونوا، أما سمعتَ قول لَبيد[١]:

وغَنِيتُ سَبْتاً قَبْلَ مَجْرَى دَاحِسٍ … لَو كَانَ للنَّفْسِ اللَّجُوجِ خُلُودُ

١١٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]. قال: الهَوَان، أما سمعتَ قول الشاعر:

إنَّا وجدنا بلَادَ الله واسِعَةً … تُنجي من الذُّلِّ والمَخْزَاةِ والهُون

١١٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤]. قال: النقير: ما في ظهر النواة، ومنه تنبت النخلة، أما سمعت قول الشاعر[٢]:

وَلَيْسَ النَاسُ بَعْدَكَ في نَقِيرٍ … ولَيْسُوا غَيْرَ أَصداءٍ وَهَام

١٢٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ﴾ [البقرة: ٦٨]. قال: الهرمة، أما سمعتَ قول الشاعر[٣]:

لَعَمْري لَقَدْ أَعْطَيْتَ ضَيْفَكَ فارِضاً … تُساقُ إليه ما تَقُوم على رِجْلِ

١٢١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. قال: بياض النهار من سواد الليل؛ وهو الصبح إذا انفلق، أما سمعت قول أُميّة[٤]:

الخيطُ الأبْيَضُ ضَوْءُ الصُّبْحِ مُنْفَلِقٌ … والخيطُ الأسودُ لونُ الليل مَكْمُومُ

١٢٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠]. قال: باعوا نصيبهم من الآخرة بطمع يسيرٍ من الدنيا، أما سمعت قولَ الشاعر[٥]:

يُعْطَى بها ثمناً فيَمْنَعُهَا … ويقولُ صاحِبُها: ألا تَشْرِي

١٢٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الكهف: ٤٠]. قال: نار من السماء، أما سمعت قولَ حسَّان:

بَقِيَّةُ معشرٍ صُبَّتْ عَلَيْهِمْ … شآبيب من الحُسْبَانِ شُهْبُ

(١) «ديوانه» ٣٥.
(٢) هو لبيد «ديوانه» ٢٠٩.
(٣) هو خُفاف بن نُدبة السلمي، شعره ١٣٣.
(٤) أمية بن أبي الصلت «ديوانه» ٤٨٣.
(٥) البيت للمسيب بن علس كما في «تفسير الطبري»، والآية المستشهد بها هي: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

١٢٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ﴾ [طه: ١١١]. قال: استسلمت وخضعَتْ، أما سمعتَ قول الشاعر:

لِيَبْكِ عَلَيْكَ كُلُّ عَانٍ بِكُرْبَةٍ ... وَآلُ قُصَيٍّ مِنْ مُقِلٍّ وَذِي وَفْرِ

١٢٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٤]. قال: الضَّنْكُ: الضيق الشديد، أما سمعتَ قول الشاعر:

والخيلُ قَدْ لَحِقَتْ بها في مأزِقٍ ... ضَنْكٍ نواحيهِ شديدِ المَقْدَمِ

١٢٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مِن كُلِّ فَجٍّ﴾ [الحج: ٢٧]، قال: طريق، أمَا سمعتَ قول الشاعر:

وحازُوا العِيالَ وسدُّوا الفِجَاجَ ... بأجسادِ عادٍ لها آيدان[1].

١٢٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧]، قال: ذات طرائق، والخلق الحسن، أما سمعت قول زُهير بن أبي سُلْمَى:

هُمْ يضربونَ حبيك البيض إذ لَحِقوا ... لا ينكِصُون إذا ما اسْتُلْحِمُوا وحَمُوا

١٢٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥]، قال: الدنف الهالك من شدَّة الوجع، أما سمعتَ قول الشاعر:

أَمِنْ ذِكْرِ لَيْلَى أنْ نأَتْ غُرْبَةٌ بها ... كأَنَّكَ جَمٌّ للأَطِبَّاء محرَضُ

١٢٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢]، قال: يدفعه عن حقه، أما سمعتَ قول أبي طالب:

يُقَسِّمُ حَقًّا لليتيم، وَلَمْ يكن ... يَدُعُّ لَدى أيسارِهِنَّ الأصاغرا

١٣٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]، قال: منْصدع من خوف يوم القيامة، أمَا سمعتَ قول الشاعر:

طباهنَّ حَتَّى أعوض اللَّيلُ دُونَها ... أفاطيرَ وَسْمِيٍّ رواه جدورُها

١٣١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [النمل: ١٧]، قال: يحبس أَوَّلُهم على آخرهم، حتى تنام الطير، أما سمعتَ قول الشاعر:

وَزَعْتُ رَعِيلَها بأقبَّ نَهْدٍ ... إذا ما القومُ شدُّوا بَعْدَ خَمْسِ

١٣٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ﴾ [الإسراء: ٩٧]، قال: الخَبْوُ الذي يطْفَأُ مرَّة ويسعَّر أُخرى، أما سمعت قول الشاعر:

والنارُ تَخبو عن آذانهم ... وأَضرمها إذا ابتدروا سعيراً

---

(١) الصواب: آبداتٌ وهي: الباقيات على الأبد.

١٣٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿كَٱلْمُهْلِ﴾ [الكهف: ٢٩]، قال: كَدُرِديّ الزيت، أما سمعت قول الشاعر:

تُباري بها العِيسُ السَّمومَ كأنَّها تبطَّنتِ الأقرابَ من عَرَقٍ مُهْلاً

١٣٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٦]، قال: شديداً ليس له ملجأ، أمَا سمعتَ قول الشاعر:

وخِزْيُ الحياة وخِزْيُ المماتِ وكُلاً أراهُ طعاماً وَبِيلا

١٣٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَنَقَّبُواْ فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾ [ق: ٣٦]، قال: هربوا، بلغة اليمن، أما سمعتَ قول عَدِيّ بن زيد:

نَقَّبُوا في البلادِ مِنْ حَذَرِ المَوْ تِ وجالُوا في الأرضِ أيَّ مجَالِ

١٣٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨]، قال: الوطء الخفيّ والكلام الخفيّ، أما سمعتَ قول الشاعر:

فباتُوا يُدْلِجُونَ وباتَ يَسْرِي بصيرٌ بالدُّجا هَادٍ هَمُوسِ

١٣٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مُّقْمَحُونَ﴾ [يس: ٨]، قال: المقمَح: الشامخ بأنفه، المنكِّس رأسَه، أمَا سمعتَ قول الشاعر(١):

وَنَحْنُ عَلَى جوانِبِهَا قُعُودٌ نَغُضُّ الطَّرْفَ كالإبلِ القِمَاحِ

١٣٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ [ق: ٥]، قال: المَرِيج: الباطل، أمَا سمعتَ قول الشاعر(٢):

فراعت فابْتَدرتُ بها حَشَاهَا فَخرَّ كأَنَّهُ خُوطٌ مَرِيجُ

١٣٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]، قال: الحَتْم: الواجبُ، أما سمعت قول أُميَّة:

عِبادك يُخطِئون وأَنْتَ ربٌّ بِكَفَّيكَ المَنَايا والحُتومُ

١٤٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَأَكْوَابٍ﴾ [الزخرف: ٧١]، قال: القِلال التي لا عُرَى لها، أمَا سمعت قول الهُذَليّ(٣):

فلم يَنْطِقِ الدِّيكُ حتى مَلأ تُ كُوُوبَ الدِّنان لَهُ فاسْتَدَارَا

١٤١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]، قال: لا يسكرون، أما سمعت قول عبد الله بن رواحة:

---

(١) هو بشر بن أبي خازم «ديوانه» ٤٨.

(٢) هو عمرو بن الداخل الهذلي، «شرح أشعار الهذليين» ٦١١، والصواب: فراغت، فانتقدتُ.

(٣) البيت للأعشى «ديوانه» ٨٣، والصواب: كُوبَ الرَّبَابِ.

ثُم لا يُنزَفُون عَنْهَا ولَكِنْ يَذهبُ الهمُّ عنهمُ والغَلِيلُ

١٤٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]، قال: ملازماً شديداً كلزوم الغريم الغريم، أما سمعتَ قول بشر بن أبي حازم:

وَيومَ النِّسَارِ ويَومَ الجِفا رِ كَاباً عَذَاباً وَكَانَا غَرَامَا

١٤٣ ـ قال أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق: ٧]، قال: هو موضع القلادة من المرأة، أما سمعت قول الشاعر[1]:

والزَّعْفرانُ عَلَى تَرائِبِهَا شَرِقاً به اللَّبَّاتُ والنَّحْرُ

١٤٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾ [الفتح: ١٢]، قال: هَلْكَى، بلغة عُمان، وهم من اليمن، أما سمعت قول الشاعر:

فلا تكفروا ما قَدْ صنعنا إليكمو وكافُوا به فالكُفْرُ بُورٌ لِصَانِعِهْ

١٤٥ ـ قال: فأخبرني عن قوله تعالى: ﴿نَفَشَتْ﴾ [الأنبياء: ٧٨]. قال: النَّفْشُ: الرَّعي بالليل، أَمَا سمعت قول لبيد[2]:

بُدِّلْنَ بَعْدَ النَّفْشِ الوَجِيفَا وَبَعْدَ طُولِ الجِرَّةِ الصَّرِيفَا

١٤٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]. قال: الجَدِل المُخَاصِمُ في الباطل، أما سمعت قول مُهَلْهِل[3]:

إنَّ تحتَ الأحْجَارِ حَزْماً وَجُوداً وخَصِيماً أَلَدَّ ذا مِعْلاقِ

١٤٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩]. قال: النَّضِيج ممَّا يشوى بالحجارة، أما سمعت قول الشاعر:

لهم رَاحٌ وفارُ المِسْكِ فِيهِمْ وشاويهم إذا شاؤوا حَنِيذا

١٤٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ [يس: ٥١]. قال: القبور، أما سمعتَ قول ابن رَوَاحة:

حِيناً يقولون إذا مَرُّوا على جَدَثي أَرْشِدْهُ يا رَبِّ مِنْ عانٍ وَقَدْ رَشَدَا[4]

١٤٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩]. قال: ضَجِراً جَزُوعاً، أما سمعتَ قول بشر بن أبي خازم:

لا مانعاً لليتيم نِحْلَتَهُ و مُكِبًّا لخلقه هَلِعَا

١٥٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]. قال: ليس بحين فرار، أما سمعتَ قول الأعشى:

---

(١) أبو بكر بن المسور بن مخرمة الزهري. «الأغاني» ٨/ ٣٢٣.
(٢) ملحق «ديوانه» ٣٥١.
(٣) «الكامل» ٤٤.
(٤) الصواب: من غازٍ.

تَـذَكَّـرْتُ لَـيْـلَـى حِـيـنَ لاتَ تَـذكُّـرِ وقـد بـنـتْ مـنـهـا والـمـنـاصُ بَـعـيـدُ

١٥١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَدُسُرٍ﴾ [القمر: ١٣]، قال: الدُّسُر الذي تُخْرَزُ به السفينة، أَمَا سمعتَ قول الشاعر:

سَـفِـيـنـةُ نُـوتـيٍّ قَـدْ احْـكِـمَ صُـنْـعُـهـا مُـنَـحَّـتَـةُ الألـواحِ مـنـسُـوجَـةُ الـدُّسُـرْ

١٥٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨]، قال: حِسًّا، أما سمعت قول الشاعر:

وقـد تـوَجَّـس ركـزاً مـقْـفِـرٌ نَـدُسٌ بـنـبـأة الـصَّـوْت مـا فـي سَـمـعِـه كَـذِبُ

١٥٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿بَاسِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٤]، قال: كالحة، أما سمعتَ قول عَبيد بن الأبرص:

صَـبَـحـنـا تَـمِـيـمـاً غـدَاةَ الـنِّـسـا ر شَـهْـبـاءَ مَـلْـمُـومـةً بـاسِـرَهْ

١٥٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢]، قال: جائرة، أما سمعت قول امرئ القيس(١):

ضـازَتْ بَـنُـو أَسَـدٍ بـحُـكْـمِـهـم إذْ يَـعْـدِلُـونَ الـرأسَ بـالـذَّنَـبِ

١٥٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، قال: لم تغيِّره السنون، أما سمعتَ قول الشاعر:

طَـابَ مِـنْـهُ الـطَّـعْـمُ والـرِّيـحُ مَـعـاً لَـنْ تـراه مـتَـغـيِّـراً مِـنْ أَسَـنْ(٢)

١٥٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿خَتَّارٍ﴾ [لقمان: ٣٢]، قال: الغدَّار الظلوم الغَشُوم، أما سمعتَ قول الشاعر:

لـقـد عَـلِـمَـتْ واسـتـيـقـنـتْ ذاتُ نـفـسِـهـا بـألاَّ تـخـافَ الـدَّهـرَ صَـرْمـي ولا خَـتْـرِي

١٥٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾ [سبأ: ١٢]، قال: الصُّفْر، أما سمعتَ قول الشاعر:

فـألـقـى فـي مَـراجِـلَ مـن حـديـدٍ قُـدُورَ الـقِـطْـرِ لَـيْـسَ مـن الـبُـرَاةِ

١٥٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [سبأ: ١٦]، قال: الأراك، أما سمعتَ قول الشاعر:

---

(١) ملحق «ديوانه» ٤٥٧.

(٢) قال الدكتور الدالي: ليس قوله: (أسن) من مادة لفظ الآية «يتسنه»، وهو شاهد على المعنى لا على اللفظ. ويتسنَّه قيل: هو من (السنة) وأصله يتسنّى على أن لامها واو، فحذفت الياء للجزم، والهاء للوقف. وقيل: أصله يتسنّه على أن لام السنة هاء، وسكون الهاء فيه علامة الجزم. وقيل: أصله يتسنن، ثم أبدلت النون الأخيرة ياء، فحذفت للجزم، والهاء للوقف. ص ١٤٦، وانظر «معاني القرآن» للفراء ١/ ١٧٢، و«الكامل» ص ٤٨٦ .

وما مُغْزِلٌ فَرْدٌ تُراعِي بعَينها أغَنَّ غَضِيضَ الطَّرْف من خَلَلِ الخَمْطِ

١٥٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥]، قال: نَفَرت، أما سمعتَ قول عمرو بن كلثوم[(١)]:

إذا عَضَّ الثِّقافُ بها اشمأزَّتْ وولَّتْهُ عَشَوْزَنَةً زَبُونا

١٦٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿جُدَدٌۢ﴾ [فاطر: ٢٧]، قال: طرائق، أما سمعت قول الشاعر:

قد غادر النِّسْعُ في صفحاتها جُدَداً كأنَّها طُرُقٌ لاَحَتْ عَلَى أَكَمِ

١٦١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾ [النجم: ٤٨]، قال: أغنى من الفقر، وأقنى من الغنى فقنع به، أما سمعتَ قول عنترة العبسي[(٢)]:

فاقْنَيْ حَيَاءَكِ لا أبَا لَكِ وَاعلَمي أنّي امرؤٌ سَأَمُوتُ إنْ لَمْ أُقْتَلِ

١٦٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم﴾ [الحجرات: ١٤]، قال: لا ينقصكم، بلغة بني عبس، أما سمعتَ قول الحطيئة العبسي[(٣)]:

أَبْلِغْ سَرَاةَ بني سَعْدٍ مُغَلْغَلَةً جَهْدَ الرِّسالةِ لا أَلْتاً ولا كَذِبا

١٦٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، قال: الأبّ: ما تعتلف منه الدواب، أما سمعت قول الشاعر:

تَرى به الأبَّ واليَقْطِينَ مختلِطاً على الشَّريعة يجري تحتها الغَرْبُ

١٦٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، قال: السِّر: الجماعُ، أما سمعتَ قول امرئ القيس[(٤)]:

ألا زَعَمَتْ بَسْبَاسَةُ اليَوْمَ أنَّني كَبِرْتُ وألَّا يُحسِنُ السِّرَّ أمثالي

١٦٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠]، قال: تَرْعَوْنَ، أما سمعت قول الأعشى[(٥)]:

ومَشَى القَوْمُ بالعِمَادِ إلى الدَّرْ حاء وأعيا المُسِيمُ أيْنَ المَسَاقُ

١٦٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، قال: لا تخشون لله عظمة، أما سمعتَ قول أبي ذؤيب:

إذا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرجُ لَسْعَهَا وخالَفَها في بَيْتِ نُوبٍ عَوَاسِلِ

---

(١) من معلقته «ديوانه» ٨٩.
(٢) «ديوانه» ٢٥٢.
(٣) «ديوانه» ١٣٥.
(٤) «ديوانه» ٢٨.
(٥) «ديوانه» ٢٤٩، والصواب: إلى الرَّزْ حي . . .

١٦٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٦]، قال: ذا حاجة وجهد، أما سمعت قول الشاعر:

تربَتْ يدٌ لكَ ثُمَّ قَلَّ نوالُها ... وترفَّعتْ عنكَ السَّماءُ سِجالُها

١٦٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مُهْطِعِينَ﴾ [إبراهيم: ٤٣]، قال: مذعنين خاضعين، أما سمعتَ قول تُبَّع:

تَعَبَّدَني نِمرُ بن سعدٍ وقد درى ... ونمرُ بنُ سَعْدٍ لي مدينٌ ومُهْطِعُ

١٦٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، قال: ولداً، أما سمعتَ قول الشاعر:

أما السَّمِيُّ فأنت منه مُكْثِرُ ... وَالمالُ فيه تَغْتَدي وتَروحُ

١٧٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يُصْهَرُ﴾ [الحج: ٢٠]، قال: يُذاب، أما سمعت قول الشاعر:

سَخُنتْ صُهارتُه فظَلَّ عُثانُهُ ... في سَيْطَلٍ كُفِيتْ به يَتَرَدَّدُ

١٧١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، قال: لَتَثْقُل، أما سمعت قول امرئ القيس[١]:

تمشي فتُثقِلها عَجيزَتُها ... مَشْيَ الضَّعيف ينوءُ بالوَسْقِ

١٧٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢]، قال: أطراف الأصابع، أما سمعتَ قول عنترة[٢]:

فَنِعْمَ فوارسُ الهَيْجاءِ قومي ... إذا عَلِقُوا الأسنَّةَ بالبَنانِ

١٧٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِعْصَارٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، قال: الريح الشديدة، أما سمعت قول الشاعر:

فَلَهُ في آثارِهِنَّ خُوارٌ ... وحَفيفٌ كأنَّهُ إعْصارُ

١٧٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مُرَٰغَمًا﴾ [النساء: ١٠٠]، قال: مُنْفَسحاً، بلغة هذيل، أما سمعت قول الشاعر:

وأتْرُكُ أرضَ جَهْرَةَ إنَّ عِنْدي ... رجاءً في المُراغَمِ والتَّعادِي

١٧٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿صَلْدًا﴾ [البقرة: ٢٦٤]، قال: أملس، أما سمعتَ قول أبي طالب:

وإنّي لَقَرْمٌ وابنُ قَرْمٍ لهاشمٍ ... لآباءِ صِدْقٍ مجدُهم مَعْقِلٌ صَلْدُ

(١) ملحق «ديوانه» ٤٦٦.

(٢) «ديوانه» ٢٩٧.

١٧٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣]، قال: غير منقوص، أما سمعت قول زهير:

فَضْلَ الجواد على الخيْل البطاء فلا يُعْطِي بذلك مَمْنُوناً ولا نَزِقا

١٧٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ﴾ [الفجر: ٩]، قال: نقبوا الحجارة في الجبال، فاتخذوها بيوتاً، أما سمعتَ قول أُمية[1]:

وشَقَّ أَبْصَارَنَا كيما نَعيشَ بها وَجَابَ للسَّمْع أَصْمَاخاً وآذَانَا

١٧٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠]، قال: كثيراً، أما سمعت قول أمية[2]:

إن تغفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا وَأيّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمّا

١٧٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿غَاسِقٍ﴾ [الفلق: ٣]، قال: الظلمة، أما سمعت قول زهير:

ظَلَّتْ تَجُوب يَدَاهَا وَهْيَ لاَهِيَةٌ حَتى إذا جنح الإظلام وَالغَسَقُ

١٨٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، قال: النفاق، أما سمعت قول الشاعر[3]:

أُجامِلُ أَقْوَاماً حَيَاءً وَقَدْ أَرَى صُدُورَهُمُ تَغْلِي عليّ مِرَاضُها

١٨١ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]، قال: يلعبون ويترددون، أما سمعت قول الأعشى[4]:

أُراني قَدْ عَمِهْتُ وَشَابَ رَأسِي وَهَذا اللَّعْبُ شَيْنٌ بالْكَبِير

١٨٢ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، قال: خالقكم، أما سمعت قول تُبَّع[5]:

شَهِدْتُ على أحمدٍ أنَّهُ رَسُولٌ مِنَ اللهِ بارِي النَّسَمْ

١٨٣ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، قال: لا شكَّ فيه، أما سمعت قول ابن الزِّبَعْرَى:

لَيْسَ في الحقّ يا أُمامةُ ريبٌ إنَّما الرَّيْبُ ما يَقُولُ الكَذُوبُ

١٨٤ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، قال: طبع عليها، أما سمعت قول الأعشى[6]:

وَصَهْبَاءَ طاف يَهُودِيُّهَا فأَبْرَزَهَا وعليها خُتُمْ

(١) أمية بن أبي الصلت «ديوانه» ٥٢١.
(٢) ابن أبي الصلت «ديوانه» ٤٩١.
(٣) هو الشماخ «ديوانه» ٢١٥.
(٤) ملحق «ديوان الأعشين» ٢٤٤.
(٥) هو تبع الأوسط أسعد الكامل.
(٦) «ديوانه» ٧١.

١٨٥ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿صَفْوَانٍ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، قال: الحجر الأملس، أما سمعتَ قول أوس بن حَجْر:

عَلَى ظَهْرِ صفوانٍ كأنَّ مُتُونَهُ ... عُلِلْنَ بِدُهْنٍ يُزْلِقُ المتنزِّلا

١٨٦ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧]، قال: بَرْد، أما سمعت قول نابغة[1]:

لا يَبْرَمُون إذا ما الأرضُ جلَّلها ... صِرُّ الشتاء من الإمْحَالِ كالأَدَمِ

١٨٧ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، قال: توطِّن المؤمنين، أما سمعت قول الأعشى[2]:

وما بوَّأ الرَّحْمنُ بيتَك منزِلاً ... بأجياد غَرْبيّ الصَّفا والمُحَرَّمِ

١٨٨ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، قال: جموع كثيرة، أما سمعت قول حسَّان:

وإذا معشرٌ تجافَوْا عَن القَصْـ ... ـدِ حَمَلْنَا عليهمُ رِبِّيَّا

١٨٩ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]، قال: مجاعة، أما سمعت قول الأعشى[3]:

تَبِيتُونَ في المَشْتَى مِلاءً بُطُونُكُمْ ... وجاراتُكُمْ سُغْبٌ يَبِتْنَ خَمائِصَا

١٩٠ ـ قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ [الأنعام: ١١٣]، قال: ليكتسبوا ما هم مكتسبون، أما سمعت قولَ لبيد[4]:

وإني لآتٍ ما أتيتُ وإنني ... لِمَا اقْتَرَفَتْ نفسي عليَّ لَرَاهِبُ

هذا آخر مسائل نافع بن الأزرق، وقد حذفت منها يسيراً نحو بضعة عشر سؤالاً، وهي أسئلة مشهورة، أخرج الأئمة أفراداً منها بأسانيد مختلفة إلى ابن عباس.

وأخرج أبو بكر بن الأنباري في كتاب «**الوقف والابتداء**»[5] منها قطعة، وهي المعلم عليها بالحمرة صورة (ك). قال: حدّثنا بشر بن أنس، أنبأنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، أنبأنا أبو صالح هُدْبة بن مجاهد، أنبأنا مجاهد بن شجاع، أنبأنا محمد بن زياد اليشكريّ، عن ميمون بن مهران قال: دخل نافع بن الأزرق المسجدَ.. فذكره.

وأخرج الطبراني في «**معجمه الكبير**»[6] منها قطعة وهي المعلم عليها صورة (ط) من طريق جُويبر، عن الضحَّاك بن مزاحم، قال: خرج نافع بن الأزرق...، فذكره.

---

(١) الذبياني، «ديوانه» ١٢٧.
(٢) «ديوانه» ١٥٩.
(٣) «ديوانه» ١٨٥.
(٤) «ديوانه»؛ متفرقات ٣٤٩.
(٥) «الوقف والابتداء» ١/ ٧٦.
(٦) (١٠٥٩٧) وقد سبق تخريجه.

النوع السابع والثلاثون

فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز

تقدم الخلاف في ذلك في النَّوع السادس عشر، ونُورد هنا أمثلة ذلك، وقد رأيت فيه تأليفاً مفرداً.

أخرج أبو عُبيد[١] من طريق عِكْرمة، عن ابن عباس في قوله: ﴿وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ﴾ [النجم: ٦١]. قال: الغناء، وهي يمانية.

وأخرج ابن أبي حاتم عن عِكْرمة: هي بالحميريّة.

وأخرج أبو عُبيد[٢] عن الحسن قال: كنَّا لا ندري ما الأرائك؟ حتى لقيَنَا رجلٌ من أهل اليمن، فأخبرنا أن الأريكة عندهم: الحَجَلة[٣] فِيها السرير.

وأخرج[٤] عن الضحَّاك في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة: ١٥]. قال: سُتوره بلغة أهل اليمن.

وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك في قوله تعالى: ﴿لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١] قال: لا حِيَل، وهي بلغة أهل اليمن.

وأخرج عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ﴾ [الدخان: ٥٤]. قال: هي لغة يمانية؛ وذلك أنَّ أهلَ اليمن يقولون: زوّجنا فلاناً بفلانة. قال الرَّاغب في «مفرداته»[٥]: ولم يجئ في القرآن: (زَوَّجْناهم حوراً) كما يقال: زوجته امرأة، تنبيهاً أَنَّ ذلك لا يكون على حسب المتعارف فيما بيننا بالمناكحة.

وأخرج عن الحسن في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ [الأنبياء: ١٧]. قال: اللَّهو ـ بلسان اليمن ـ المرأة.

وأخرج عن محمد بن عليّ في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢] قال: هي ـ بلغة طيّئ ـ ابن امرأته.

قلت: وقد قرئ: (ونادَى نوحٌ ابنَها).

وأخرج عن الضحَّاك في قوله تعالى: ﴿أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، قال: عنباً بلغة أهل عُمَان، يسمّون العنب خمراً.

وأخرج ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصافات: ١٢٥]، قال: ربًّا، بلغة أهل اليمن.

وأخرج عن قتادة قال: بعلاً: ربًّا، بلغة أَزْدشنوءة[٦].

---

(١) في «فضائل القرآن» ص ٣٤٢.
(٢) في «فضائل القرآن» ص ٣٤١.
(٣) الحَجَلة: واحدة حِجَال العروس، وهي: بيتٌ يُزَيَّن بالثياب والأَسِرَّة والسُّتور. «مختار الصحاح»: حجل.
(٤) ابن عبيد في «فضائل القرآن» ص ٣٤٢.
(٥) مادة: زوج.
(٦) «الوقف» ١/ ٧٣.

وأخرج أبو بكر بن الأنباريّ في كتاب «**الوقف**»(١) عن ابن عباس قال: الوزَر: ولد الولد، بلغة هُذَيل.

وأخرج فيه عن ابن الكلبي قال: المرجان صِغارُ اللؤلؤ، بلغة اليمن(٢).

وأخرج في كتاب «**الرد على من خالف مصحف عثمان**» عن مجاهد قال: الصُّواع: الطِّرجهالة، بلغة حِمْير.

وأخرج فيه عن أبي صالح في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١]، قال: أفلم يعلموا؟ بلغة هوازن، وقال الفرَّاء: قال الكلبيّ: بلغة النَّخع.

وفي مسائل نافع بن الأزرق لابن عباس: ﴿يَفْتِنَكُمُ﴾ [النساء: ١٠١]: يضلكم، بلغة هوازن.

وفيها: ﴿بُورًا﴾ [الفرقان: ١٨]: هَلْكى، بلغة عُمَان.

وفيها: ﴿فَنَقَّبُواْ﴾ [ق: ٣٦]: هربوا، بلغة اليمن.

وفيها: ﴿لَا يَلِتْكُم﴾ [الحجرات: ١٤]: لا ينقصكم، بلغة بني عبس.

وفيها: ﴿مُرَٰغَمًا﴾ [النساء: ١٠٠]: منفسَحاً، بلغة هذيل.

وأخرج سعيد بن منصور في «**سننه**» عن عَمْرو بن شُرَحْبيل في قوله تعالى: ﴿سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦]. المسنَّاة، بلغة أهل اليمن.

وأخرج جُويبر في «**تفسيره**»، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾ [الإسراء: ٥٨]. قال: مكتوباً، وهي لغةٌ حِمْيرية، يسمون الكتاب (أسطوراً).

وقال أبو القاسم ـ في الكتاب(٣) الذي ألَّفه في هذا النوعِ ـ في القرآن:

بلغة كنانة: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣] الجهال. ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥] صاغرين. ﴿شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤] تِلْقاءه. ﴿لَا خَلَٰقَ﴾ [آل عمران: ٧٧] لا نصيب. ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠] أحراراً. ﴿قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢] عياناً. ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤] سابقين. ﴿يَعْزُبُ﴾ [يونس: ٦١] يغيب. ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ﴾ [هود: ١١٣] ولا تميلوا. ﴿فِي فَجْوَةٍ﴾ [الكهف: ١٧] ناحية. ﴿مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] ملجأ. ﴿مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤] آيسون. ﴿دُحُورًا﴾ [الصافات: ٩] طرداً. ﴿ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠] الكذَّابون. ﴿أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] كتباً. ﴿أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١] جمعت. ﴿لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦] كَفُورٌ للنِّعَم.

وبلغة هذيل: ﴿وَٱلرُّجْزَ﴾ [المدثر: ٥] العذاب. ﴿شَرَوْاْ﴾ [البقرة: ١٠٢] باعوا. ﴿عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] حققوا. ﴿صَلْدًا﴾ [البقرة: ٢٦٤] نقيّاً. ﴿ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [آل عمران: ١١٣] ساعاته. ﴿مِّن فَوْرِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥] وجههم. ﴿مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦] متتابعاً. ﴿فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]

---

(١) «الوقف» ١/ ٧٤.
(٢) «الوقف» لابن الأنباري ١/ ٧٢.
(٣) هو صاحب كتاب «لغات القرآن»، وسيأتي قريباً في النوع ٣٨.

مَخْرجاً. ﴿حَرَضٍ﴾ [الأنفال: ٦٥] حُضّ. ﴿عَيْلَةً﴾ [التوبة: ٢٨] فاقة. ﴿وَلِيجَةً﴾ [التوبة: ١٦] بطانة. ﴿أنفِرُوا﴾ [التوبة: ٣٨] اغزوا. ﴿ٱلسَّٰٓئِحُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] الصائمون. ﴿ٱلْعَنَتَ﴾ [النساء: ٢٥] الإثم. ﴿بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] بدرعك. ﴿غُمَّةً﴾ [يونس: ٧١] شبهة. ﴿لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] زوالها. ﴿شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤] ناحيته. ﴿رَجْمًا﴾ [الكهف: ٢٢] ظناً. ﴿مُلْتَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٧] ملجأ. ﴿يَرْجُوا﴾ [الكهف: ١١٠] يخاف. ﴿هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] نقصاً. ﴿هَامِدَةً﴾ [الحج: ٥] مغبرَّة. ﴿وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ﴾ [لقمان: ١٩] أسرع. ﴿ٱلْأَجْدَاثِ﴾ [يس: ٥١] القبور. ﴿ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ١٠] مضيء. ﴿بَالَهُمْ﴾ [القتال: ٢] حالهم. ﴿يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧] ينامون. ﴿ذَنُوبًا﴾ [الذاريات: ٥٩] عذاباً. ﴿وَدُسُرٍ﴾ [القمر: ١٣] المسامير. ﴿مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣] عَيْب. ﴿أَرْجَآئِهَآ﴾ [الحاقة: ١٧] نواحيها. ﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤] ألواناً. ﴿بَرْدًا﴾ [النبأ: ٢٤] نوماً. ﴿وَاجِفَةٌ﴾ [النازعات: ٨] خائفة. ﴿مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤] مجاعة. ﴿ٱلْمُبَذِّرِينَ﴾ [الإسراء: ٢٧] المسرفين.

وبلغة حِمْير: ﴿أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢] أن تَجْبُنا. ﴿عُثِرَ﴾ [المائدة: ١٠٧] اطَّلع. ﴿فِى سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦] جنون. ﴿فَزَيَّلْنَا﴾ [يونس: ٢٨] فميزنا. ﴿مَرْجُوًّا﴾ [هود: ٦٢] حقيراً. ﴿ٱلسِّقَايَةَ﴾ [يوسف: ٧٠] الإناء. ﴿مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦] مُنتن. ﴿إِمَامٍ﴾ [يس: ١٢] كتاب. ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] يحرِّكون. ﴿حُسْبَانًا﴾ [الكهف: ٤٠] بَرداً. ﴿مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨] نُحولاً. ﴿مَـَٔارِبُ﴾ [طه: ١٨] حاجات. ﴿خَرْجًا﴾ [الكهف: ٩٤] جُعْلاً. ﴿غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥] بلاء. ﴿ٱلصَّرْحَ﴾ [النمل: ٤٤] البيت. ﴿أَنكَرَ ٱلْأَصْوَاتِ﴾ [لقمان: ١٩] أقبحها. ﴿يَتِرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥] ينقصكم. ﴿مَدِينِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦] محاسبين. ﴿رَّابِيَةً﴾ [الحاقة: ١٠] شديدة. ﴿وَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٦] شديداً.

بلغة جُرهم: ﴿بِجَبَّارٍ﴾ [ق: ٤٥] بمسلط. ﴿تَمْرَضُ﴾ [الأحزاب: ٣٢] زنا. ﴿ٱلْقِطْرِ﴾ [سبأ: ١٢] النحاس. ﴿مَحْشُورَةً﴾ [ص: ١٩] مجموعة. ﴿مَعْكُوفًا﴾ [الفتح: ٢٥] محبوساً. ﴿فَبَآءُو﴾ [البقرة: ٩٠] استوجبوا. ﴿شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧] ضلال. ﴿خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠] مالاً. ﴿كَدَأْبِ﴾ [آل عمران: ١١] كأشباه. ﴿تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣] تميلوا. ﴿لَّمْ يَغْنَوْا﴾ [الأعراف: ٩٢] لم يتمتعوا. ﴿فَشَرِّدْ﴾ [الأنفال: ٥٧] نكِّل. ﴿أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧] سفلتنا. ﴿عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧] شديد. ﴿لَفِيفًا﴾ [الإسراء: ١٠٤] جميعاً. ﴿مَحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩] منقطعاً. ﴿حَدَبٍ﴾ [الأنبياء: ٩٦] جانب. (الخلال) السحاب[1]. ﴿ٱلْوَدْقَ﴾ [النور: ٤٣] المطر. ﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾ [الشعراء: ٥٤] عصابة. ﴿رِيعٍ﴾ [الشعراء: ١٢٨] طريق. ﴿يَنسِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٦] يخرجون. ﴿لَشَوْبًا﴾ [الصافات: ٦٧] مزجاً. ﴿ٱلْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] الطرائق. ﴿بِسُورٍ﴾ [الحديد: ١٣] الحائط.

وبلغة أزدشنوءة: ﴿لَّا شِيَةَ﴾ [البقرة: ٧١] لا وَضَح[2]. العضل ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]

---

(١) في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ . . .﴾ [النور: ٤٣].

(٢) الوَضَحُ: الضوءُ والبياض، وقد يُكْنَى به عن البرص. «مختار الصحاح»: وَضَح.

و[النساء: ١٩] الحَبْس. ﴿أُمَّةٍ﴾ [هود: ٨] سنين. ﴿ٱلرَّسِّ﴾ [الفرقان: ٣٨] البئر. ﴿كَٰظِمِينَ﴾ [غافر: ١٨] مكروبين. ﴿غِسْلِينٍ﴾ [الحاقة: ٣٦] الحارّ الذي تناهى حرُّه. ﴿لَوَّاحَةٌ﴾ [المدثر: ٢٩] حرَّاقة.

وبلغة مذحج: ﴿رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧] جماع. ﴿مُّقِيتًا﴾ [النساء: ٨٥] مُقْتدراً. ﴿بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣] بكذب. ﴿بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] الفِناء. ﴿حُقُبًا﴾ [الكهف: ٦٠] دهراً. و﴿ٱلْخُرْطُومِ﴾ [القلم: ١٦] الأنف.

وبلغة خثعم: ﴿تُسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠] ترعون. ﴿مَّرِيجٍ﴾ [ق: ٥] منتشر. ﴿صَغَتْ﴾ [التحريم: ٤] مالت. ﴿هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩] ضجوراً. ﴿شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤] كذباً.

وبلغة قيس عيلان: ﴿نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤] فريضة. ﴿حَرَجًا﴾ [النساء: ٦٥] ضيقاً. ﴿لَّخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٠] مُضيّعون. ﴿تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤] تستهزئون. ﴿صَيَاصِيهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦] حصونهم. ﴿تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠] تنعمون. ﴿رَجِيمٍ﴾ [الحجر: ١٧] ملعون. ﴿يَلِتْكُم﴾ [الحجرات: ١٤] يَنْقُصكم.

وبلغة سعد العشيرة: ﴿وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢] أختان. ﴿كَلٌّ﴾ [النحل: ٧٦] عِيال.

وبلغة كندة: ﴿فِجَاجًا﴾ [الأنبياء: ٣١] طرقاً. ﴿وَبُسَّتِ﴾ [الواقعة: ٥] فُتِّتَتْ. ﴿تَبْتَئِسْ﴾ [هود: ٣٦] تحزن.

وبلغة عذرة: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟﴾ [المؤمنون: ١٠٨] اخزوا.

وبلغة حضرموت: ﴿رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦] رجال. ﴿دَمَّرْنَا﴾ [الأعراف: ١٣٧] أهلكنا. ﴿لُغُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٥] إعياء. ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤] عصاه.

وبلغة غسَّان: ﴿وَطَفِقَا﴾ [الأعراف: ٢٢] عَمَدا. ﴿بَـِٔيسٍۭ﴾ [الأعراف: ١٦٥] شديد. ﴿سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [هود: ٧٧] كرههم.

وبلغة مزينة: ﴿لَا تَغْلُوا۟﴾ [النساء: ١٧١] لا تزيدوا.

وبلغة لخم: ﴿إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١] جوع. ﴿وَلَتَعْلُنَّ﴾ [الإسراء: ٤] ولتقْهُرُنَّ.

وبلغة جُذام: ﴿فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥] تخلَّلوا الأزقة.

وبلغة بني حنيفة: ﴿بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] العهود. (الجَناح) اليد. و(الرَّهْبِ) الفزع.

وبلغة اليمامة: ﴿حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠] ضاقت.

وبلغة سبأ: ﴿تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧] تخطئوا خطأً بيّناً. ﴿تَبَّرْنَا﴾ [الفرقان: ٣٩] أهلكنا.

وبلغة سليم: ﴿نَكَصَ﴾ [الأنفال: ٤٨] رجع.

وبلغة عمارة: ﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [البقرة: ٥٥] الموت.

وبلغة طيّئ: ﴿يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١] يصيح. ﴿رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥] خصباً. ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠] خَسِرها. ﴿يسٓ﴾ [يس: ١] يا إنسان.

وبلغة خزاعة: ﴿أَفِيضُواْ﴾ [البقرة: ١٩٩] انفروا، والإفضاء: الجماع.

وبلغة عُمان: ﴿خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨] غيًّا. ﴿نَفَقًا﴾ [الأنعام: ٣٥] سرباً. ﴿حَيْثُ أَصَابَ﴾ [ص: ٣٦] أراد.

وبلغة تميم: ﴿أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥] نسيان. ﴿بَغْيًا﴾ [البقرة: ٢١٣] حسداً.

وبلغة أنمار: ﴿طَٓئِرَهُۥ﴾ [الإسراء: ١٣] عمله. ﴿وَأَغْطَشَ﴾ [النازعات: ٢٩] أظلم.

وبلغة الأشعريين: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] لأستأصلن. ﴿تَارَةً﴾ [طه: ٥٥] مرة. ﴿اشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥] مالت ونفرت.

وبلغة الأوس: ﴿لِّينَةٍ﴾ [الحشر: ٥] النخل.

وبلغة الخزرج: ﴿يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون: ٧] يذهبوا.

وبلغة مدين: ﴿فَافْرُقْ﴾ [المائدة: ٢٥] فاقضِ.

انتهى ما ذكره أبو القاسم ملخَّصاً.

وقال أبو بكر الواسطيّ في كتابه: «**الإرشاد في القراءات العشر**»: في القرآن من اللُّغات خمسون لغة: لغة قريش، وهُذيل، وكِنانة، وخَثعم، والخَزْرج، وأَشْعَر، ونُمير، وقيْس عيلان، وجُرْهُم، واليَمن، وأَزْد شَنُوءة، وكِنْدة، وتَمِيم، وحِمْير، ومَدْيَن، ولَخْم، وسَعد العَشِيرة، وَحَضْرَمَوْت، وسَدُوس، والعمالقة، وأَنْمَار، وغسان، ومَذْحِج، وخُزاعة، وغَطَفَان، وَسَبأ، وعُمَان، وبنو حَنِيفة، وثعلبة، وطَيّئ، وعامر بن صَعْصَعة، وأَوْس، ومُزَينة، وثَقِيف، وجُذَام، وبَلِيّ، وعُذْرة، وهوازِن، والنَّمِر، واليمامة.

ومن غير العربية: الفُرس، والرُّوم، والنَّبط، والحبشة، والبَرْبر، والسّريانية، والعِبْرانية، والقِبْط.

ثم ذكر في أمثلة ذلك غالب ما تقدم عن أبي القاسم، وزاد:

﴿الرِّجْزُ﴾ [الأعراف: ١٣٤] العذاب، بلغة بَلِي. ﴿طَٓئِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ﴾ [الأعراف: ٢٠١] نخسة، بلغة ثقيف. ﴿بِالْأَحْقَافِ﴾ [الأحقاف: ٢١] الرمال، بلغة ثعلبة.

وقال ابن الجوزيّ في «**فنون الأفنان**»[1]: في القرآن بلغة همذان:

﴿وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩] الرزق. والعيناء: البيضاء. والعَبْقَرِيّ: الطنافس[2].

وبلغة نصر بن معاوية: الخَتَّار: الغَدَّار [لقمان: ٣٢].

وبلغة عامر بن صعصعة: الحَفَدَةُ: الخَدَمُ[3].

وبلغة ثقيف: العول: الميل [النساء: ٣].

(١) «فنون الأفنان» ص ٣٤٩.

(٢) العبقري في قوله تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ [الرحمن: ٧٦].

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢].

وبلغة عكّ: (الصُّور): القرن [الأنعام: ٧٣].

وقال ابن عبد البرّ في «**التمهيد**»: قول من قال: نزل بلغة قريش معناه عندي: الأغلب؛ لأن غير لغة قريش موجودة في جميع القراءات، من تحقيق الهمزة ونحوها، وقريش لا تهمز.

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك: أنزل الله القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلاً، فإنه نزل بلغة التميميين، كالإدغام في: ﴿وَمَن يُشَآقِ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤]، وفي: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤]. فإن إدغام المجزوم لغة تميم، ولهذا قلّ، والفكّ لغة الحجاز؛ ولهذا كثر، نحو: ﴿وَلْيُمْلِلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿يُمْدِدْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]، و﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾ [طه: ٣١]، ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١].

قال: وقد أجمع القراء على نصب: ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء: ١٥٧]، لأن لغة الحجازيين التزام النصب في المنقطع، كما أجمعوا على نصب: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، لأن لغتهم إعمال (ما).

وزعم الزمخشري في قوله: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]: أنه استثناء منقطع جاء على لغة بني تميم.

فائدة: قال الواسطي: ليس في القرآن حرف غريب من لغة قريش غير ثلاثة أحرف، لأن كلام قريش سهل ليّن واضح، وكلام العرب وحشيّ غريب، فليس في القرآن إلا ثلاثة أحرف غريبة: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] وهو تحريك الرأس. ﴿مُّقِيتًا﴾ [النساء: ٨٥] مقتدراً. ﴿فَشَرِّدْ بِهِم﴾ [الأنفال: ٥٧] سَمِّع.



النوع الثامن والثلاثون

فيما وقع فيه بغير لغة العرب

قد أفردتُ في هذا النوع كتاباً سمَّيته: «**المهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب**»، وها أنا ألخّص هنا فوائدَه فأقول:

اختلف الأئمة في وقوع المعرَّب في القرآن:

فالأكثرون ـ ومنهم الإمام الشافعيّ وابن جَرير وأبو عُبيدة والقاضي أبو بكر وابن فارس ـ على عَدم وقوعه فيه؛ لقوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]، وقد شدَّد الشافعيُّ النكير على القائل بذلك.

وقال أبو عُبيدة: إنَّما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أنَّ فيه غير العربية فقد أعظم القولَ، ومن زعم أن ﴿كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨، ٣٥] بالنَّبطيَّة، فقد أكبر القول.

وقال ابن فارس: لو كان فيه من لغة غير العرب شيء لتوهّم متوهِّم: أنَّ العرب إنما عَجَزتْ عن الإتيان بمثله، لأنه أتى بلغات لا يعرفونها.

وقال ابن جرير: ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظٍ من القرآن أنها بالفارسية أو الحبشية أو النَّبطية أو نحو ذلك، إنما اتفق فيها توارُدُ اللغات، فتكلَّمت بها العربُ والفرس والحبشة بلفظ واحد.

وقال غيره: بل كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلغتهم بعضُ مخالطةٍ لسائر الألسنة في أسفارهم، فعلقت من لغاتهم ألفاظاً غيّرت بعضَها بالنقص من حروفها، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها؛ حتى جرت مجرى العربيّ الفصيح، ووقع بها البيان، وعلى هذا الحد نزل بها القرآن.

وقال آخرون: كلّ هذه الألفاظ عربيَّة صِرْفة، ولكن لغة العرب متَّسعة جدًّا، ولا يبعد أن تخفى على الأكابرِ الجِلّة، وقد خفي على ابن عباس معنى ﴿فَاطِرِ﴾ و(فاتح)(١).

قال الشافعي في «**الرسالة**»: لا يحيط باللغة إلّا نبيّ.

وقال أبو المعالي عُزَيزي بن عبد الملك: إنَّما وُجدت هذه الألفاظ في لغة العرب، لأنها أوسع اللغات، وأكثرها ألفاظاً، ويجوز أن يكونوا سُبقوا إلى هذه الألفاظ.

وذهب آخرون إلى وقوعه فيه، وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربيًّا، والقصيدة الفارسيّة لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية. وعن قوله تعالى: ﴿ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] بأن المعنى من السياق: أكلام أعجميٌّ ومخاطب عربيّ؟، واستدلّوا باتفاق النحاة على أنَّ منع صرف نحو (إبراهيم) للعلميَّة والعجمة. ورُدّ هذا الاستدلالُ بأن

---

(١) في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]. انظر أول النوع (٣٦) السابق ذكره.

الأعلام ليستْ محلَّ خلاف، فالكلام في غيرها موجَّه: بأنه إذا اتفق على وقوع الأعلام فلا مانع من وقوع الأجناس.

وأقوى ما رأيته للوقوع ـ **وهو اختياري** ـ ما أخرجه ابنُ جرير بسند صحيح عن أبي ميسرة التابعيّ الجليل قال: في القرآن من كلّ لسان.

وروي مثله عن سعيد بن جبير ووهب بن منبّه.

فهذه إشارة إلى أن حكمة وقوع هذه الألفاظ في القرآن أنه حوى علومَ الأوَّلين والآخرين، ونَبأ كلِّ شيءٍ، فلا بدَّ أن تقع فيه الإشارةُ إلى أنواع اللغات والألسن ليتمَّ إحاطته بكلّ شيء، فاختير له من كلِّ لغة أعذبُها وأخفُّها وأكثرها استعمالاً للعرب. ثم رأيت ابن النَّقيب صرَّح بذلك، فقال: من خصائص القرآن على سائر كتب الله تعالى المنزَّلة أنها نزلت بلغة القوم الذين أنزلت عليهم، ولم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم، والقرآن احتوى على جميع لغات العرب، وأُنزِل فيه بلغات غيرهم من الرُّوم والفرس والحبشة شيء كثير. انتهى.

وأيضاً: فالنبي ﷺ مرسَلٌ إلى كل أُمة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، فلا بدَّ وأن يكون في الكتاب المبعوث به من لسان كلّ قوم، وإن كان أصله بلغة قومه هو.

وقد رأيت الخُويِّي ذكر لوقوع المعرَّب في القرآن فائدة أخرى، فقال: إن قيل: إن ﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾(١) ليس بعربي، وغير العربي من الألفاظ دون العربيّ في الفصاحة والبلاغة، فنقول:

لو اجتمع فصحاء العالم وأرادوا أن يتركوا هذه اللفظة ويأتوا بلفظٍ يقوم مقامها في الفصاحة لعجزوا عن ذلك، وذلك لأنّ الله تعالى إذا حثَّ عباده على الطاعة، فإن لم يرغبْهم بالوعد الجميل ويخوّفهم بالعذاب الوبيل لا يكون حثُّه على وجه الحكمة، فالوعد والوعيد نظراً إلى الفصاحة واجب.

ثم إن الوعد بما يرغبُ فيه العقلاء، وذلك منحصر في أمور: الأماكن الطيبة، ثم المآكل الشهيَّة، ثم المشارب الهنيّة، ثم الملابس الرفيعة، ثم المناكح اللذيذة، ثم ما بعده ممَّا يختلف فيه الطباع، فإذنْ ذِكْرُ الأماكن الطيبة والوعد به لازمٌ عند الفصيح، ولو تركه لقال من أُمِرَ بالعبادة ووعِد عليها بالأكل والشرب: إنَّ الأكل والشرب لا أَلتذُّ به إذا كُنت في حَبس أو موضع كريه، فإذن ذَكر الله الجنَّة ومساكن طيبة فيها، وكان ينبغي أن يذكُر من الملابس ما هو أرفعها، وأرفعُ الملابس في الدُّنيا الحرير، وأما الذهب فليس ممّا ينسج منه ثوب.

ثم إنَّ الثوب الذي من غير الحرير لا يعتبر فيه الوزن والثقل، وربَّما يكون الصفيق الخفيف أرفعَ من الثقيل الوزن، وأمَّا الحرير: فكلَّما كان ثوبه أثقل كان أرفع؛ فحينئذ وجب على الفصيح أن يذكر الأثقل الأثخن، ولا يتركه في الوعد لئلا يُقصر في الحثّ والدعاء.

ثم هذا الواجب الذِّكر:

---

(١) وذلك في قوله تعالى: ﴿يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾ [الدخان: ٥٣]، وفي قوله: ﴿عَـٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

إما أن يذكر بلفظ واحد موضوع له صريح، أو لا يذكر بمثل هذا؛ ولا شكَّ أنَّ الذِّكر باللفظ الواحد الصريح أولى؛ لأنه أوجز وأظهر في الإفادة؛ وذلك: ﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾، فإن أراد الفصيح أن يترك هذا اللفظ ويأتي بلفظ آخر لم يمكنه؛ لأنَّ ما يقوم مقامه إما لفظ واحد أو ألفاظ متعددة، ولا يجد العربيّ لفظاً واحداً يدلُّ عليه؛ لأنَّ الثِّياب من الحرير عرفها العرب من الفرس، ولم يكن لهم بها عهد، ولا وُضِعَ في اللغة العربية للدِّيباج الثخين اسمٌ، وإنما عرَّبوا ما سمعوا من العجم واستغنَوا به عن الوضع، لقلَّة وجوده عندهم ونُدرة تلفُّظهم به.

وأما إنْ ذكره بلفظين فأكثر: فإنه يكون قد أخلَّ بالبلاغة، لأنَّ ذكر لفظين لمعنى يمكن ذكرُه بلفظ [واحد] تطويلٌ، فعلم بهذا أن لفظ ﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾ يجب على كلّ فصيح أن يتكلَّم به في موضعه، ولا يجد ما يقوم مقامه، وأيّ فصاحة أبلغ من ألا يوجد غيره مثله! انتهى.

وقال أبو عُبيد القاسم بن سلام بعد أن حكى القول بالوقوع عن الفقهاء والمنع عن أهل العربية: والصواب عندي مذهبٌ فيه تصديقُ القَوْلَيْن جميعاً؛ وذلك: أنَّ هذه الأحرف أُصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب، فعرَّبتها بألسنتها وحَوَّلَتها عن ألفاظ العَجَم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: إنَّها عربية فهو صادق، ومن قال: أعجمية فصادق.

ومال إلى هذا القول الجواليقيُّ وابنُ الجوزيّ وآخرون.

وهذا سرد الألفاظ الواردة في القرآن من ذلك، مرتبة على حروف المعجم:

﴿وَأَبَارِيقَ﴾ [الواقعة: ١٨]: حكى الثعالبي في «**فقه اللغة**»[(١)]: أنها فارسية، وقال الجواليقيّ: الإبريق فارسيّ معرب، ومعناه طريق الماء، أو صبّ الماء على هينة.

﴿وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] قال بعضهم: هو الحشيش بلغة أهل الغرب، حكاه شيذلة.

﴿ابْلَعِي﴾: أخرج ابن أبي حاتم[(٢)] عن وهب بن مُنَبِّه في قوله تعالى: ﴿ابْلَعِي مَآءَكِ﴾ [هود: ٤٤]. قال: بالحبشية (ازدرديه). وأخرج أبو الشيخ من طريق جَعْفر بن محمد، عن أبيه قال: اشربي، بلغة الهند.

﴿أَخْلَدَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]: قال الواسطيّ في «**الإرشاد**»: أخلد إلى الأرض، ركن بالعبرية.

﴿الْأَرَآئِكِ﴾ [الكهف: ٣١]، حكى ابن الجوزي في «**فنون الأفنان**»[(٣)] أنها السُّرر بالحبشية.

﴿ءَازَرَ﴾: عُدَّ في «**المعرَّب**»[(٤)] على قول من قال: إنه ليس بعَلَم لأبي إبراهيم ولا للصنم. وقال ابن أبي حاتم[(٥)]: ذكر عن معتمر بن سليمان قال: سمعتُ أبي يقرأ: «وإذ قال إبراهيم لأبيه آزرُ»، يعني

(١) ٢/ ٥٢٦ فصل في سياقه أسماء تفردت بها الفرس دون العرب.

(٢) في «تفسيره» ٦/ ٢٠٣٦ (١٠٩٠٨) هود: ٤٤.

(٣) «فنون الأفنان» ص ٣٥١.

(٤) «المعرَّب» ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٥) في «تفسيره» ٤/ ١٣٢٤ (٧٤٨٩) الأنعام: ٧٤.

بالرفع، قال: بلغني أنها أعوجُ، وأنها أشدُّ كلمة قالها إبراهيم لأبيه. وقال بعضهم: هي بلغتهم: يا مخطئ.

﴿وَٱلْأَسْبَاطِ﴾: حكى أبو الليث في «تفسيره»: أنَّها بلغتهم كالقبائل بلغة العرب.

﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾: أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك: أنه الديباج الغليظ، بلغة العجم.

﴿أَسْفَارًا﴾: قال الواسطي في «**الإرشاد**»: هي الكتب بالسريانية، وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك قال: هي الكتب بالنّبطية.

﴿إِصْرِىٓ﴾ [آل عمران: ٨١]: قال أبو القاسم في «**لغات القرآن**»(١): معناه عهدي بالنبطية.

﴿وَأَكْوَابٍ﴾ [الزخرف: ٧١]: حكى ابن الجوزيّ: أنها الأكواز بالنَّبَطيَّة. وأخرج ابن جرير عن الضحاك: أنَّها بالنَّبطية جِرارٌ ليست لها عُرَى.

«إلٌّ»: قال ابن جني: ذكروا أنه اسم الله تعالى بالنَّبَطِيَّة(٢).

﴿أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠]: حكى ابن الجوزيّ: أنَّه الموجع بالزنجيّة. وقال شيذلة: بالعبرانية.

﴿إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]: نضجُه بلسان أهل المغرب، ذكره شيذلة، وقال أبو القاسم: بلغة البربر، وقال في قوله تعالى: ﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤] هو الذي انتهى حرّه، بها. وفي قوله تعالى: ﴿مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٥] أي حارَّة، بها.

﴿لَأَوَّٰهٌ﴾ [التوبة: ١١٤]: أخرج أبو الشيخ بن حيَّان من طريق عِكْرِمة، عن ابن عبَّاس قال: الأوَّاه الموقِنُ بلسان الحبشة، وأخرج ابن أبي حاتم(٣) مثله عن مجاهد وعكرمة. وأخرج عن عمرو بن شرحبيل قال: الرحيم بلسان الحبشة، وقال الواسطيّ: الأوَّاه الدعاء بالعبرية.

﴿أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧]: أخرج ابن أبي حاتم(٤) عن عمرو بن شرحبيل قال: الأوَّاب: المسبّح، بلسان الحبشة. وأخرج ابن جَرير عنه في قوله تعالى: ﴿أَوِّبِى مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠] قال: سبِّحي، بلسان الحبشة.

﴿ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [ص: ٧]: قال شيذلة: الجاهلية الأولى؛ أي: الآخرة في الملَّة الآخرة، أي: الأُولى بالقبطية، والقِبْط يسمُّون الآخرة الأولى والأُولى الآخرة. وحكاه الزركشي في «**البرهان**»(٥).

﴿بَطَآئِنُهَا﴾ [الرحمن: ٥٤] قال شيذلة في قوله تعالى: ﴿بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]، أي: ظواهرها بالقبطية. وحكاه الزركشي.

---

(١) مطبوع بهامش تفسير الجلالين، المطبوع في دار إحياء الكتب العربية. وهو رسالة صغيرة جُعلت في هامش التفسير من الأسفل بعد خط صغير، وليس في كل صفحة؛ لأن الناشرين صرحوا بأنهم عثروا على الرسالة من ص ١٢٣، أي: من سورة الصافات. والله أعلم.

(٢) المقصود قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا۟ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة: ٨].

(٣) في «تفسيره» ٦/١٨٩٦ (١٠٠٦٤) التوبة: ١١٤.

(٤) في «تفسيره» ١٠/٣٢٣٧ (١٨٣٣٨) ص: ١٧.

(٥) ١/٣٨٥.

﴿بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٦٥] أخرج الفِرْيابيّ عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٦٥]، أي: كيل حمار. وعن مقاتل: إنَّ البعير كلُّ ما يُحمَل عليه بالعبرانية.

﴿بِيَعٌ﴾ [الحج: ٤٠]. قال الجواليقي في كتاب «المعرَّب»[1]: البِيعة والكنيسة جعلهما بعضُ العلماء فارسيّين معرّبين.

﴿ٱلتَّنُّورُ﴾: ذكر الجواليقي[2] والثعالبيّ أنه فارسي معرب.

﴿تَتْبِيرًا﴾ أخرج ابن أبي حاتم[3] عن سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا﴾ [الإسراء: ٧] قال: تبّره بالنَّبَطية.

(تحت) قال أبو القاسم في «**لغات القرآن**» في قوله تعالى: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ [مريم: ٢٤] أي: بطنها، بالنَّبَطية. ونقل الكرماني في «**العجائب**»[4] مثله عن مؤرِّج.

﴿بِٱلْجِبْتِ﴾ [النساء: ٥١] أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: الجِبْت اسم الشيطان بالحبشيَّة[5]. وأخرج عبد بن حُميد عن عِكْرِمة قال: الجِبْت بلسان الحبشة الشيطان. وأخرج ابن جرير عن سعيد بن جبير قال: الجِبْت: الساحر، بلسان الحبشة.

﴿جَهَنَّمُ﴾ [البقرة: ٢٠٦]: قيل: أعجمية، وقيل: فارسية، وقيل: عبرانيَّة، أصلها: كهنام.

﴿حَرَمٌ﴾: أخرج ابن أبي حاتم[6] عن عكرمة قال: وحرم: وَجَبَ، بالحبشية.

﴿حَصَبُ﴾: أخرج ابن أبي حاتم[7] عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]. قال: حطب جهنم، بالزنجية.

﴿حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] قيل: معناه: قولوا صواباً، بلغتهم.

(حواريون): أخرج ابن أبي حاتم[8] عن الضحاك قال: ﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾ [آل عمران: ٥٢] الغَسَّالون بالنَّبَطية، وأصله: (هَوَاري).

(حوب): تقدَّم في مسائل نافع بن الأزرق [المسألة: ١١٠] عن ابن عباس أنه قال: ﴿حُوبًا﴾ [النساء: ٢] إثماً، بلغة الحبشة.

﴿دَرَسْتَ﴾ [الأنعام: ١٠٥]، معناه قرأت بلغة اليهود.

﴿دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]: معناه المضيء بالحبشية، حكاه شيذلة وأبو القاسم.

---

(١) «المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم» ص ٢٠٧ رقم (١٢٦ ـ ١٢٧).
(٢) في «المعرَّب» رقم (١٣٥).
(٣) في «تفسيره» ٧/ ٢٣١٨ (١٣١٩٤) الإسراء: ٧.
(٤) «عجائب التفسير..» ١/ ٦٩٢ مريم: ٢٤.
(٥) في «تفسيره» ٣/ ٩٧٤ (٥٤٤٤) النساء: ٥١، وفيه: رسم الشيطان بالحبشية.
(٦) في «تفسيره» ٨/ ٢٤٦٧ (١٣٧٢٦).
(٧) في «تفسيره» ٨/ ٢٤٦٨ ـ ٢٤٦٩.
(٨) في «تفسيره» ٢/ ٦٥٩ (٣٥٦٩) آل عمران: ٥٢.

﴿بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]: ذَكَر الجواليقي[١] وغيره أنه فارسيّ.

﴿رَٰعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] أخرج أبو نعيم في «**دلائل النبوة**» عن ابن عباس قال: راعِنا، سبٌّ بلسان اليهود.

﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ﴾ [المائدة: ٤٤] قال الجواليقي[٢]: قال أبو عُبيدة: العرب لا تعرف الربَّانيين، وإنما عرفها الفقهاء وأهل العلم. قال: وأحسِبُ الكلمةَ ليست بعربيّة وإنما هي عبرانية أو سريانية، وجزم أبو القاسم بأنها سريانية.

﴿رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦] ذكر أبو حاتم أحمد بن حَمْدَان اللّغوي في كتاب «**الزينة**»[٣] أنّها سريانية.

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ ذهب المبرِّد وثعلب إلى أنه عبراني، وأصله بالخاء المعجمة.

﴿ٱلرَّسِّ﴾ [الفرقان: ٣٨]: في «**العجائب**»[٤] للكرمانيّ: إنه عجميّ، ومعناه البئر.

﴿وَٱلرَّقِيمِ﴾ [الكهف: ٩] قيل: إنَّه اللوح بالرُّومية، حكاه شيذلة. وقال أبو القاسم: هو الكتاب، بها. وقال الواسطيّ: هو الدَّوَاة بها.

﴿رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١] عَدَّه ابن الجوزي في «**فنون الأفنان**»[٥] من المعرَّب. وقال الواسطيّ: هو تحريك الشفتين، بالعبريّة.

﴿رَهْوًا﴾ قال أبو القاسم في قوله تعالى: ﴿وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا﴾ [الدخان: ٢٤]، أي: سهلاً دمِثاً، بلغة النبط. وقال الواسطي: أي ساكِناً بالسريانيَّة.

﴿ٱلرُّومُ﴾ [الروم: ٢] قال: الجواليقي[٦]: هو أعجميّ، اسم لهذا الجيل من الناس.

﴿زَنجَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٧] ذكر الجواليقي[٧] والثعالبي أنهُ فارسيّ.

﴿ٱلسِّجِلِّ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، أخرج ابن مردويه من طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس قال: السجل، بلغة الحبشة: الرجل[٨]. وفي «**المحتسب**»[٩] لابن جني: السِّجِلُّ: الكتاب. قال قوم: هو فارسي معرب.

﴿سِجِّيلٍ﴾ [هود: ٨٢]، أخرج الفريابيّ عن مجاهد قال: سِجّيل بالفارسية، أَوّلها حجارة وآخرها طين.

﴿سِجِّينٌ﴾ [المطففين: ٧]، ذكر أبو حاتم في كتاب «**الزينة**»[١٠] أنّه غير عربيّ.

---

(١) في «المعرَّب» رقم (٢٣٩).
(٢) في «المعرَّب» رقم (٢٩١).
(٣) «الزينة» ١/ ١٣٦.
(٤) «غرائب التفسير وعجائب التأويل» ٢/ ٨١٦ سورة الفرقان: ٣٨.
(٥) «فنون الأفنان» ص ٣٥٠، باب ذكر اللغات في القرآن، وعزاه للغة النبط.
(٦) في «المعرَّب» رقم (٢٩٨).
(٧) في «المعرَّب» رقم (٣٢٢).
(٨) انظر «المعرب» رقم (٣٥٦).
(٩) «المحتسب» ٢/ ٢٦٧ سورة الأنبياء: ١٠٤.
(١٠) «الزينة في الكلمات الإسلامية العربية» ١/ ١٣٤ ـ ١٣٥.

﴿سُرَادِقُهَاۚ﴾ [الكهف: ٢٩]: قال الجواليقي[١]: فارسيّ معرَّب، وأصله سرادر، وهو الدهليز. وقال غيرُه: الصَّواب أَنَّه بالفارسيّة سَرابرده؛ أي: ستر الدار.

(سريّ) أخرج ابن أبي حاتم[٢] عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]. قال: نهراً، بالسريانية. وعن سعيد بن جبير: بالنَّبطيّة، وحكى شيذلة: أنه باليونانية.

﴿سَفَرَةٍ﴾ أخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥] قال: بالنَّبطية: القرَّاء.

﴿سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]: ذكر الجواليقي أنها أعجمية.

﴿سُجَّدًا﴾ قال الواسطي في قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، أي: مقنّعي الرؤوس، بالسريانية.

﴿سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧] أخرج ابن مردويه من طريق العَوفيّ، عن ابن عباس قال: السَّكَرُ بلسان الحبشة: الخَلُّ.

﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨] حكى الجواليقي[٣] أنه أعجمي.

﴿سَنَا﴾ [النور: ٤٣] عدّه الحافظ ابن حجر في نظمه، ولم أقف عليه لغيره.

﴿سُندُسٍ﴾ [الكهف: ٣١] قال الجواليقي[٤]: هو رقيق الديباج بالفارسيّة، وقال الليث: لم يختلف أهل اللغة والمفسرون في أنّه معرَّب. وقال شيذلة: هو بالهندية.

﴿سَيِّدَهَا﴾ قال الواسطيّ في قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾ [يوسف: ٢٥]، أي: زوجها بلسان القِبْط. قال أبو عمرو: لا أعرفها في لغة العرب.

﴿سِينِينَ﴾ [التين: ٢] أخرج ابن أبي حاتم[٥]، وابنُ جرير عن عِكْرمة قال: سينين: الحَسَنُ بلسان الحبشة.

﴿سَيْنَآءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] أخرج ابن أبي حاتم عن الضَّحاك قال: سيناء بالنَّبطية الحسن.

﴿شَطْرَ﴾ أخرج ابن أبي حاتم[٦] عن رُفيع في قوله تعالى: ﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، قال: تلقاء، بلسان الحبش.

﴿شَهْرُ﴾ [البقرة: ١٨٥] قال الجواليقي[٧]: ذكر بعض أهل اللغة أنه بالسريانية.

﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ حكى النقَّاش وابن الجوزيّ أنه الطريق بلغة الرُّوم، ثم رأيته في كتاب «**الزِّينة**»[٨] لأبي حاتم.

---

(١) في «المعرَّب» رقم (٣٣٧).
(٢) في «تفسيره» ٧/ ٢٤٠٥ (١٣١٠٤) و(١٣١٠٥).
(٣) في «المعرَّب» رقم (٣٥٠).
(٤) في «المعرب» رقم (٣٣٢).
(٥) في «تفسيره» ١٠/ ٣٤٤٨ (١٩٤٠٧) و(١٩٤٠٨).
(٦) في «تفسيره» ١/ ٢٥٤ (١٣٦٢) البقرة: ١٤٤.
(٧) في «المعرب» رقم (٣٨٩)، وتمام كلامه: أصله بالسريانية سهر فَعُرِّب.
(٨) «الزينة» ٢/ ٢١٥ باب الصراط.

﴿صرهن﴾ أخرج ابن جرير، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٠] قال: هي نَبَطيَّة، فشقِّقهنَّ. وأخرج مثله عن الضحاك. وأخرج ابن المنذر عن وهب بن منبّه قال: ما من اللغة شيء إلا منها في القرآن شيء. قيل: وما فيه من الرومية؟ قال: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ يقول: قَطِّعْهُنَّ.

﴿صَلَوَٰتٌ﴾ [الحج: ٤٠]. قال الجواليقي[١]: هي بالعبرانية كنائس اليهود، وأصلها (صَلُوتا). وأخرج ابن أبي حاتم[٢] عن الضحاك.

﴿طه﴾ أخرج الحاكم في «**المستدرك**» [(٢/٣٧٨) وهو صحيح] من طريق عكرمة، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿طه﴾ قال: هو كقولك: يا محمد، بلسان الحبش.

وأخرج ابن أبي حاتم[٣] من طريق سعيد بن جبير عن ابن عبَّاس قال: ﴿طه﴾ بالنَّبَطِيَّة. وأخرج عن سعيد بن جبير قال: ﴿طه﴾ يا رجل، بالنَّبَطيَّة. وأخرج عن عكرمة قال: ﴿طه﴾ يا رَجل، بلسان الحبشة.

﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٦] هو الكاهن بالحبشية.

﴿وَطَفِقَا﴾ [الأعراف: ٢٢] قال بعضهم: معناه قَصَدا بالروميَّة، وحكاه شيذلة.

﴿طُوبَىٰ﴾ [الرعد: ٢٩] اسم الجنة بالحبشية، وأخرج أبو الشيخ عن سعيد بن جُبَير قال: بالهِندية.

﴿طُورِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] أخرج الفريابيّ عن مجاهد قال: الطور: الجبل بالسريانية، وأخرج ابن أبي حاتم[٤] عن الضحاك: أنه بالنَّبَطية.

﴿طُوًى﴾ [طه: ١٢] في «**العجائب**» للكرماني، قيل: هو مُعَرَّبٌ، معناه ليلاً، وقيل: هو رجل بالعبرانية.

﴿عَبَّدتَّ﴾ قال أبو القاسم في قوله تعالى: ﴿عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢] معناه: قتلت، بلغة النبط.

﴿عَدۡنٍ﴾ [التوبة: ٧٢]: أخرج ابنُ جرير عن ابن عباس: أنه سأل كعباً عن قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍۚ﴾ [التوبة: ٧٢] قال: جنَّات كُرُوم وأعناب، بالسريانية، ومن «**تفسير جُويبر**»: أنه بالرومية.

﴿ٱلۡعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦] أخرج ابن أبي حاتم[٥] عن مجاهد قال: العرِم، بالحبشيّة، وهي المسنَّاة التي يُجمع فيها الماء، ثم ينبثق.

﴿وَغَسَّاقٌ﴾ [ص: ٥٧] قال الجواليقيّ[٦] والواسِطِيّ: هو البارد المنتِن بلسان الترك. وأخرج ابنُ جرير عن عبد الله بن بُرَيدة قال: الغسَّاق: المنتِن، وهو بالطخاريّة.

---

(١) في «المعرب» رقم (٤٠٣).

(٢) في «تفسيره» ٨/ ٢٤٩٧ (١٣٩٧١) وما بعده، الحج: ٤٠.

(٣) في «تفسيره» ٧/ ٢٤١٥، (١٣٣٧٥) وما بعده، طه: ١.

(٤) في «تفسيره» ١٠/ ٣٣١٤ (١٨٦٧١) أول سورة الطور.

(٥) في «تفسيره» ١٠/ ٣١٦٦ (١٧٨٩٠) سبأ: ١٦. وفيه: وهي المنسأة التي يجتمع فيه الماء ثم ينشف.

(٦) في «المعرب» رقم (٤٦١).

﴿وَغِيضَ﴾ [هود: ٤٤]. قال أبو القاسم: غيضَ نقص، بلغة الحبشة.

﴿ٱلْفِرْدَوْسِ﴾ [الكهف: ١٠٧] أخرج ابن أبي حاتم[١] عن مجاهد قال: الفِرْدوس بُسْتان بالرّومية. وأخرج عن السُّديّ قال: الكرْم بالنَّبطيَّة. وأصله (فرداسا).

(فُوم) قال الواسطيّ: هو الحنْطة بالعبريَّة [البقرة: ٦١].

﴿قَرَاطِيسَ﴾ [الأنعام: ٩١]: قال الجواليقي[٢]: يقال: إن القرطاس أصله غير عربيّ.

(قسط) أخرج ابنُ أبي حاتم[٣] عن مجاهد قال: ﴿ٱلْقِسْطَ﴾ [آل عمران: ١٨] العَدْل، بالروميَّة.

(قِسْطاس) أخرج الفريابي عن مجاهد قال: القِسْطَاس: العدل بالروميّة. وأخرج ابن أبي حاتم[٤] عن سعيد بن جُبير قال: ﴿بِٱلْقِسْطَاسِ﴾ [الإسراء: ٣٥] بلغة الروم: الميزان.

﴿قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١] أخرج ابنُ جرير عن ابن عباس قال: الأسد يقال له بالحبشيّة: قسورة.

﴿قِطَّنَا﴾ [ص: ١٦] قال أبو القاسم: معناه كتابنا، بالنَّبَطية.

(قُفْل) حكى الجواليقي[٥] عن بعضهم: أنه فارسي معرب.

(قُمّل): قال الواسطي: هو الدَّبَى بلسان العبرية والسريانية، قال أبو عمرو: لا أعرفه في لغة أحدٍ من العرب [الأعراف: ١٦٦].

﴿بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ذكر الثعالبيّ في «**فقه اللغة**»[٦]: أنه بالرومية: اثنا عشر ألف أوقية. وقال الخليل: زعموا أنه بالسريانية ملء جلد ثور ذهباً أو فضة. وقال بعضهم: إنَّه بلغة بربر ألف مثقال. وقال ابن قتيبة: قيل: إنه ثمانية آلاف مثقال، بلسان أهل إفريقية.

﴿ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال الواسطيّ: هو الذي لا ينام، بالسريانية.

﴿كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥] ذكر الجواليقي[٧] وغيره أنه فارسي معرَّب.

﴿وَكَفِّرْ﴾ [آل عمران: ١٩٣]: قال ابن الجوزي: كفِّر عنَّا معناه: امحُ عنَّا، بالنَّبَطية. وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي عمران الجونيّ في قوله تعالى: ﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ [محمد: ٢] قال: بالعبرانية محا عنهم.

﴿كِفْلَيْنِ﴾ [الحديد: ٢٨]: أخرج ابن أبي حاتم[٨] عن أبي موسى الأشعريّ قال: كفلين: ضِعْفَين بالحبشية.

﴿كَنزٌ﴾ [الكهف: ٨٢] ذكر الجواليقي[٩] أنه فارسي معرب.

﴿كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١] أخرج ابن جرير عن سعيد بن جبير: كورت: غُوِّرَتْ. وهي بالفارسية.

---

(١) في «تفسيره» ٧/ ٢٣٩٤ (١٣٠٠٩) الكهف: ١٠٧.
(٢) في «المعرب» رقم (٥٥٥).
(٣) في «تفسيره» ٢/ ٦١٧ (٣٣١٠) آل عمران: ١٨.
(٤) في «تفسيره» ٧/ ٢٣٣١ (١٣٢٨٢) الإسراء: ٣٥.
(٥) في «المعرب» وذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤].
(٦) ١/ ٥٣١ فصل في ما حاضرت به مما نسبه بعض الأئمة إلى اللغة الرومية.
(٧) قال في «المعرب»: فأما الكافور المشموم من الطِّيب فأحسبه ليس بعربي محض... رقم (٥٧١).
(٨) في «تفسيره» ١٠/ ٣٣٤١ (١٨٨٣٧) الحديد: ٢٨.
(٩) في «المعرب» رقم (٥٦٠).

﴿لِينَةٍ﴾ [الحشر: ٥] في «الإرشاد» للواسطي: هي النَّخلة. وقال الكلبيّ: لا أعلمها إلَّا بلسان يهود يثرب.

﴿مُتَّكَـًٔا﴾ [يوسف: ٣١] أخرج ابن أبي حاتم[١] عن سلمة بن تمام الشقريّ قال: مُتَّكَأ بلسان الحبش، يسمّون التّرنج مُتَّكأ.

(مَجوس) [الحج: ١٧] ذكر الجواليقي[٢] أنه أعجمي.

(مرجان) [الرحمن: ٢٢] حكى الجواليقي[٣] عن بعض أهل اللغة أنه أعجمي.

﴿مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦] ذكر الثعالبي أنه فارسي.

(مِشكاة) أخرج ابنُ أبي حاتم[٤] عن مجاهد قال: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥] الكُوَّة، بلغة الحبشة.

﴿مَقَالِيدُ﴾ [الزمر: ٦٣] أخرج الفريابيّ عن مجاهد قال: مقاليد: مفاتيح بالفارسية. وقال ابن دُرَيد، والجواليقيّ[٥]: الإقليد والمِقْليد: المفتاح، فارسيّ معرب.

﴿مَّرْقُومٌ﴾: قال الواسطيّ في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ﴾ [المطففين: ٩]، أي: مكتوب، بلسان العبرية.

﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨] قال الواسطيّ: مزجاة قليلة، بلسان العجم، وقيل: بلسان القِبْط.

﴿مَلَكُوتَ﴾ أخرج ابن أبي حاتم[٦] عن عِكْرمة في قوله تعالى: ﴿مَلَكُوتَ﴾ [الأنعام: ٧٥] قال: هو المَلَك، ولكنه بكلام النَّبطيَّة: (مَلَكُوتا).

وأخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس، وقال الواسطيّ في «الإرشاد»: هو المَلك بلسان النَّبَط.

﴿مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] قال: أبو القاسم: معناه فرار بالنبطية.

(منسأة) [سبأ: ١٤] أخرج ابن جرير عن السُّدي قال: المنسأة: العصا بلسان الحبشة.

﴿مُنفَطِرٌ﴾ أخرج ابنُ جرير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨] قال: ممتلئة به، بلسان الحبشة.

﴿كَٱلْمُهْلِ﴾ [الدخان: ٤٥] قيل: هو عَكَرُ الزيت بلسان أهل المغرب، حكاه شيذلة. وقال أبو القاسم: بلغة البَرْبَر.

﴿نَاشِئَةَ﴾ [المزمل: ٦]: أخرج الحاكم في «مستدركه» [(٢/ ٥٠٥) وهو صحيح] عن ابن مسعود قال: ناشئة الليل: قيام الليل بالحبشية. وأخرج البيهقي [«السنن» (٣/ ٢٠)] عن ابن عباس مثله.

(١) في «تفسيره» ٧/ ٢١٣٣ (١١٥٣٥) يوسف: ٣١.
(٢) في «المعرب» رقم (٦٤٠) وقال: أعجمي معرب، وقد تكلمت به العرب.
(٣) في المعرب رقم (٦٥٨).
(٤) في «تفسيره» ٨/ ٢٥٩٥ (١٤٥٦٩) النور: ٣٥.
(٥) في «المعرب» رقم (١١٦) و(٦٢٦).
(٦) في «تفسيره» ٤/ ١٣٢٦ (٧٥٠٠) الأنعام: ٧٥.

﴿نٓ﴾: حكى الكَرْماني في «العجائب»[1] عن الضحاك: أنَّه فارسيّ، أصله أنون. ومعناه: اصنع ما شئت.

﴿هُدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٥٦] قيل: معناه تُبْنَا، بالعبرانيّة، حكاه شيذلة وغيره.

(هود) قال الجواليقي[2]: الهود اليهود، أعجمي [البقرة: ١١١].

(هَوْن) أخرج ابنُ أبي حاتم عن ميمون بن مهران في قوله تعالى: ﴿يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣] قال: حكماء بالسِّريانية[3]. وأخرج عن الضَّحاك مثله، وأخرج عن أبي عِمْران الجونيّ أنه بالعبرانية.

﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] أخرج ابن أبي حاتم[4] عن ابن عباس قال: هَيْتَ لك، هلمَّ لك بالقِبْطيّة. وقال الحسن: هي بالسريانية كذلك، أخرجه ابن جرير. وقال عكرمة: هي بالحُورانية، كذلك أخرجه أبو الشيخ. وقال أبو زيد الأنصاريّ: هي بالعبرانية، وأصله (هيتلج)، أي: تعاله.

(وراء) [الكهف: ٧٩] قيل: معناه أمام بالنبطية، وحكاه شيذلة وأبو القاسم، وذكر الجواليقي أنها غير عربية.

﴿وَرْدَةً﴾ [الرحمن: ٣٧] ذكر الجواليقي أنَّها غير عربية.

﴿لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١] قال أبو القاسم: هو الحبل والملجأ، بالنَّبطيّة.

(ياقوت) ذكر الجواليقي[5] والثَّعالبيّ وآخرون أنه فارسي [الرحمن: ٥٨].

﴿يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]: [أخرج ابنُ أبي حاتم عن داود بن هند، في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾،] قال: بلغة الحبشة (يرجع). وأخرج مثله عن عكرمة، وتقدَّم في أسئلة نافع بن الأزرق عن ابن عباس [المسألة: ٤٦].

﴿يسٓ﴾ أخرج ابنُ مردويه، عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿يسٓ﴾ قال: يا إنسان، بالحبشية. وأخرج ابن أبي حاتم[6] عن سعيد بن جُبير قال: ﴿يسٓ﴾ يا رجل، بلغة الحبشة.

﴿يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] قال ابن الجوزيّ: معناه يَضِجُّون، بالحبشية.

﴿يُصْهَرُ﴾ [الحج: ٢٠] قيل: معناه ينضج، بلسان أهل المغرب، حكاه شيذلة.

﴿ٱلْيَمِّ﴾ [طه: ٣٩] قال ابن قُتيبة: اليمّ البحر بالسريانية، وقال ابن الجوزي: بالعبرانية، وقال شيذلة: بالقبطية.

---

(١) «غرائب التفسير وعجائب التأويل» ٢/ ١٢٣٥ أول سورة القلم، وتمام كلامه: والظاهر أنه من حروف التهجي كأخواته.

(٢) في «المعرب» رقم (٧٠٧).

(٣) في «تفسيره» ٨/ ٢٧٢٠ (١٥٣٣٩) الفرقان: ٦٣ وفيه: حُلماء.

(٤) في «تفسيره» ٧/ ٢١٢١ (١١٤٦٢) يوسف: ٢٣.

(٥) في «المعرب» رقم (٧٢٨).

(٦) في «تفسيره» ١٠/ ٣١٨٨ (١٨٠٢٤) يس: ١.

﴿ٱلْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣] قال الجواليقي[1]: أعجمي معرَّب، منسوبون إلى يهوذا بن يعقوب، فعرَّب بإهمال الدال.

فهذا ما وقفتُ عليه من الألفاظ المعرَّبة في القرآن بعد الفحص الشديد سنين، ولم تجتمع قبلُ في كتاب قبل هذا!!

وقد نظم القاضي تاج الدين بن السبكي منها سبعةً وعشرين لفظاً في أبيات، وذيَّل عليها الحافظ أبو الفضل ابن حجر بأبيات فيها أربعةٌ وعشرون لفظاً، وذيَّلتُ عليها بالباقي، وهو بِضْع وستون، فتمَّت أكثر من مئة لفظة.

فقال ابنُ السبكيّ:

السَّلْسَبِيل وطَهَ كُوِّرتْ بِيَعٌ ... رومٌ وطوبَى وسجِّيلٌ وكَافُورُ
والزَّنْجَبِيل ومِشْكَاةٌ سُرَادِقُ مَعْ ... إستبرقٍ صلواتٌ سُنْدُسٌ طُورُ
كَذَا قراطيسُ ربانيهم وَغَسَّا ... قٌ ودينارُ والقسطاسُ مَشْهُورُ
كذاك قسورة واليَمُّ ناشئةٌ ... ويُؤْت كِفْلَيْنِ مذكورٌ ومسطورُ
له مقاليدُ فردوسٌ يعدّ كذا ... فيما حكى ابن دُريدٍ منه تنُّورُ

وقال ابن حجر:

وزدت حِرْمٌ ومُهل والسِّجِلُّ كذا ... السَّرِيّ والأَبُّ ثم الجِبْتُ مذكور
وقِطَّنا وإناهُ ثم متكأً ... دارست يُصْهَرُ منه فهو مَصْهُورُ
وهيت والسَّكر الأوَّاه مع حَصَبٍ ... وأوّبي مَعْهُ والطاغوت مَسْطُورُ
صُرْهنّ إصْرِي وغيضَ الماءُ معْ وَزَرٍ ... ثمَّ الرقيمُ مَنَاصٌ والسَّنا النُّورُ

وقلت أيضاً:

وزدت يس والرَّحمنُ مع مَلَكُو ... ت ثم سينينَ شَطْر البيتِ مَشْهُورُ
ثم الصِّراط ودريٌّ يحورُ ومَرْ ... جانٌ ويَمٌّ مع القِنْطارِ مَذْكُورُ
ورَاعِنا طَفِقَا هُدْنَا ابلَعِي وَوَرَا ... ءُ والأرائكُ والأكْوَابُ مأثورُ
هُودٌ وقِسْطٌ كَفِّرْ رَمْزُه سَقَرٌ ... هَوْنٌ يَصِدُّون والمِنْسَاة مسطورُ
شهر مجوس وأقفال يَهُود حَوَا ... ريُّونَ كَنْزٌ وسِجِّينٌ وَتَتْبِيرُ
بَعِيرٌ آزَرٌ حُوبٌ وَرْدَةٌ عَرِمٌ ... إلٌّ ومِنْ تَحْتِها عَبَّدْتَ والصُّورُ
وَلِينَة فُومُهَا رَهْوٌ وَأَخْلَدَ مز ... جاةٌ وسيِّدَها القَيُّوم مَوْقُورُ

---

(١) في «المعرب» ص ٦٥٠.

وقُمَّلٌ ثم أَسْفَار عَنَى كُتُباً وسُجَّداً ثم ربّيُّون تَكْثِيرُ
وحِطَّةٌ وطُوًى والرَّس نون كَذَا عدْنٌ ومنفطِرُ الأسباطِ مَذْكُورُ
مسك أباريقُ ياقوتٌ رَوَوْا فهنا ما فَاتَ مِنْ عَدَدِ الألفاظ مَحْصُورُ
وبعضهم عد الأولى مع بطائنها والآخِرهْ لمعاني الضدِّ مقصورُ

  

النوع التاسع والثلاثون

في معرفة الوجُوه والنَّظائر

صنَّف فيها قديماً مقاتلُ بن سليمان، ومن المتأخِّرين ابنُ الجوزيّ، وابن الدَّامِغَاني، وأبو الحسين محمد بن عبد الصمد المصري، وابن فارس وآخرون.

فالوجوهُ: للفظ المشترك الذي يُسْتَعمَلُ في عدَّة معانٍ كَلَفْظ الأمَّة. وقد أفردت في هذا الفن كتاباً سميته: «**معترك الأقران في مشترك القرآن**»[١].

والنظائر كالألفاظِ المتواطئة

وقيل: النَّظائر في اللفظ، والوجوه في المعاني. وضُعِّف؛ لأنه لو أريد هذا لكان الجمعُ في الألفاظ المشتركة، وهم يذكرون في تلك الكتب اللفظ الذي معناه واحد في مواضعَ كثيرةٍ، فيجعلون الوجوهَ نوعاً لأقسام، والنَّظائرَ نوعاً آخر.

وقد جعل بعضهم ذلك من أنواع معجزات القرآن؛ حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجهاً وأكثر وأقلّ، ولا يوجد ذلك في كلام البشر.

وذكر مقاتل[٢] في صدر كتابه حديثاً مرفوعاً: «**لا يكون الرَّجل فقيهاً كلَّ الفقه حتى يَرَى للقرآن وجوهاً كثيرةً**».

قلت: هذا أخرجه ابن سعد[٣] وغيره عن أبي الدرداء موقوفاً، ولفظه: «لا يَفْقَهُ الرجلُ كُلَّ الفقه...». وقد فسَّره بعضُهم بأنَّ المراد: أن يرَى اللفظ الواحد يحتمل معانيَ متعددةً، فيحمِله عليها إذا كانت غير متضادَّة، ولا يقتصر به على معنًى واحدٍ.

وأشار آخرون إلى أنَّ المراد به استعمالُ الإشارات الباطنة، وعدم الاقتصار على التفسير الظاهر.

وقد أخرجه ابن عساكر في «**تاريخه**»[٤] من طريق حمَّاد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن أبي الدرداء قال: إنَّك لن تفقهَ كلَّ الفقهِ حتى تَرَى للقرآن وجوهاً.

قال حمَّاد: فقلتُ لأيُّوب: أرأيتَ قوله: حتى تَرى للقرآن وجوهاً، أهو أن يرى له وجوهاً فيهابُ الإقدامَ عليه؟ قال: نعم، هو هذا.

---

(١) وهو مطبوع بثلاثة أجزاء بتحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي.

(٢) مقاتل بن سليمان، من أعلام المفسرين، وهو غير صَدُوق في الحديث، قال ابن حجر: كَذَّبُوه وهجروه ورُمي بالتجسيم (ت: ١٥٠ هـ) «ميزان الاعتدال» ٣/ ١٩٦، «تاريخ بغداد» ١٣/ ١٦٠، «تقريب التهذيب» (٦٨٦٨)، و«تهذيب الكمال» (٦١٦١).

(٣) «طبقات ابن سعد» ٢/ ٣٥٧ ذكر من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ.

(٤) «تاريخ مدينة دمشق» ابن عساكر ٤٧/ ١٧٣ ترجمة عويمر بن زيد بن قيس (أبو الدرداء).

وأخرج ابن سعد[١] من طريق عِكْرمة، عن ابن عباس: أن عليّ بن أبي طالب أرسله إلى الخوارج، فقال: اذهبْ إليهم فخاصِمْهم، ولا تُحاجِّهم بالقرآن؛ فإنه ذو وجوه، ولكن خاصِمْهم بالسنّة.

وأخرج من وجه آخر أنَّ ابن عباس قال له: يا أمير المؤمنين، فأنا أعلمُ بكتاب الله منهم، في بيوتنا نَزَلَ. قال: صدقتَ، ولكن القرآن حمَّالٌ ذو وُجوه، تقول ويقولون، ولكن خاصِمْهم بالسنن، فإنهم لن يجدوا عنها مَحيصاً. فخرج إليهم فخاصَمَهم بالسُّنن، فلم تبقَ بأيديهم حُجَّةٌ.

وهذه عيونٌ من أمثلة هذا النوع:

من ذلك: الهدى، يأتي على سبعة عشر وجهاً:

بمعنى الثبات: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

والبيان: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

والدين: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣].

والإيمان: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦].

والدعاء: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣].

وبمعنى الرسل والكتب: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨].

والمعرفة: ﴿وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦].

وبمعنى النبي ﷺ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٥٩].

وبمعنى القرآن: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣].

والتوراة: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [غافر: ٥٣].

والاسترجاع: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧].

والحجة: ﴿لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، بعد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، أي: لا يهديهم حجة.

والتوحيد: ﴿إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ﴾ [القصص: ٥٧].

والسنة: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢].

والإصلاح: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٢].

والإلهام: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، أي: ألهمهُ المعاش.

والتوبة: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

(١) في «طبقاته» ٣/ ٣٢ ذكر علي ومعاوية وقتالهما وتحكيم الحكمين.

والإرشـــــاد : ﴿أَن يَهْدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [القصص: ٢٢].

ومن ذلك: السوء، يأتي على أوجه:

الـــشـــدة : ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩].

وَالْـــعَـــقْـــر : ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ﴾ [الأعراف: ٧٣].

والـــزنـــا : ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم: ٢٨].

والـــبـــرص : ﴿بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ [القصص: ٣٢].

والـــعـــذاب : ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ﴾ [النحل: ٢٧].

والـــشـــرك : ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ [النحل: ٢٨].

والـــشـــتـــم : ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ﴾ [الممتحنة: ٢].

والـــذنـــب : ﴿يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾ [النساء: ١٧].

وبـمـعـنـى بـئـس: ﴿وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٥].

والـــضّـــرّ : ﴿وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

والـقـتـل والـهـزيـمـة: ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤].

ومن ذلك الصلاة، تأتي على أوجه:

الـصـلـوات الـخـمـس: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣].

وصـــلاة الـــعـــصـــر: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ١٠٦].

وصـــلاة الـــجـــمـــعـــة: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ﴾ [الجمعة: ٩].

والـــجـــنـــازة : ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم﴾ [التوبة: ٨٤].

والـــدعـــاء : ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

والـــديـــن : ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧].

والـــقـــراءة : ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: ١١٠].

والـرحـمـة والاسـتـغـفـار: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

ومـــواضـــع الـــصـــلاة: ﴿وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾ [الحج: ٤٠]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤٣].

ومن ذلك: الرحمة، وردت على أوجه:

الإســـــلام : ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٧٤].

والإيـــمـــان : ﴿وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [هود: ٢٨].

والجنة : ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

والمطر : ﴿بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

والنعمة : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [النور: ١٠].

والنبوّة : ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ [ص: ٩]، ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

والقرآن : ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ﴾ [يونس: ٥٨].

والرزق : ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠].

والنَّصر والفتح: ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الأحزاب: ١٧].

والعافية : ﴿أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ﴾ [الزمر: ٣٨].

والمودة : ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ [الحديد: ٢٧]، ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

والسعة : ﴿تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٧٨].

والمغفرة : ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢].

والعصمة : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣].

ومن ذلك: الفتنة، وردت على أوجه:

الشرك : ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١]، ﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٣٩].

والإضلال : ﴿ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧].

والقتل : ﴿أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١].

والصّدّ : ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ﴾ [المائدة: ٤٩].

والضلالة : ﴿وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ﴾ [المائدة: ٤١].

والمعذرة : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣].

والقضاء : ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

والإثم : ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩].

والمرض : ﴿يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ﴾ [التوبة: ١٢٦].

والعبرة : ﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً﴾ [يونس: ٨٥].

والعقوبة : ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النور: ٦٣].

والاختبار : ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣].

والعذاب : ﴿جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠].

والإحراق : ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣].

والمجنون : ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم : ٦].

ومن ذلك : الروح، ورد على أوجه :

الأمر : ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء : ١٧١].

والوحي : ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾ [النحل : ٢].

والقرآن : ﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى : ٥٢].

والرَّحمة : ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة : ٢٢].

والحياة : ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة : ٨٩].

وجبريل : ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ [مريم : ١٧]، ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء : ١٩٣].

ومَلَكٌ عظيم : ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ﴾ [النبأ : ٣٨].

وجيش من الملائكة : ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر : ٤]..

وروح البدن : ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء : ٨٥].

ومن ذلك : القضاء، ورد على أوجه :

الفَراغ : ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة : ٢٠٠].

والأمر : ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ [آل عمران : ٤٧].

والأجل : ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ [الأحزاب : ٢٣].

والفصل : ﴿لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام : ٥٨].

والمضيّ : ﴿لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال : ٤٢].

والهلاك : ﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [يونس : ١١].

والوجوب : ﴿قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [يوسف : ٤١].

والإبرام : ﴿فِى نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا﴾ [يوسف : ٦٨].

والإعلام : ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء : ٤].

والوصية : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء : ٢٣].

والموت : ﴿فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص : ١٥].

والنزول : ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ : ١٤].

والخلق : ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [فصلت : ١٢].

والفعل : ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس : ٢٣] يعني : حقًّا لم يفعل.

والعهد : ﴿إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ﴾ [القصص : ٤٤].

ومن ذلك : الذكر، ورد على أوجه :

ذكر اللسان : ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وذكر القلب : ﴿ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

والحفظ : ﴿وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣].

والطاعة والجزاء : ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢].

والصلوات الخمس : ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٣٩].

والعظة : ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ﴾ [الذاريات: ٥٥].

والبيان : ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٩].

والحديث : ﴿اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]، أي: حَدِّثْهُ بحالي.

والقرآن : ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾ [طه: ١٢٤]، ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢].

والتوراة : ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣].

والخبر : ﴿سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٨٣].

والشرف : ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٤].

والعيب : ﴿أَهَٰذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦].

واللوح المحفوظ : ﴿مِن بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

والثناء : ﴿وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

والوحي : ﴿فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ٣].

والرسول : ﴿ذِكْرًا رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠، ١١].

والصلاة : ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

وصلاة الجمعة : ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩].

وصلاة العصر : ﴿عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢].

ومن ذلك: الدعاء، ورد على أوجه:

العبادة : ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦].

والاستعانة : ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم﴾ [البقرة: ٢٣].

والسؤال : ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

والقول : ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠].

والنداء : ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢].

والتسمية : ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣].

ومن ذلك: **الإحصان**، ورد على أوجه:

العفة: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤].

والتزوُّج: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَّ﴾ [النساء: ٢٥].

والحرّية: ﴿نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

فصل

قال ابن فارس في كتاب «**الأفراد**»(١):

١ ـ كلّ ما في القرآن من ذكر (الأسف) فمعناه الحزن، إلا: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا﴾ [الزخرف: ٥٥] فمعناه أغضبونا.

٢ ـ وكلُّ ما فيه من ذكر (البُروج) فهي الكواكب إلا: ﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨]، فهي القصور الطّوال الحَصينة.

٣ ـ وكلُّ ما فيه من ذكر (البَرّ والبَحْر) فالمراد بالبحر الماء، وبالبر الترابُ اليابس، إلا: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الروم: ٤١] فالمراد به البرية والعمران.

٤ ـ وكلُّ ما فيه من (بخْس) فهو النقص، إلا ﴿بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، أي: حرام.

٥ ـ وكلُّ ما فيه من (البَعْلِ) فهو الزوج إلا: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصافات: ١٢٥] فهو الصنم.

٦ ـ وكلُّ ما فيه من (البكم) فالخرس عن الكلام بالإيمان، إلا: ﴿عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ في الإسراء [٩٧]، و﴿أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ﴾ في النحل [٧٦]، فالمراد به عدمُ القدرة على الكلام مطلقاً.

٧ ـ وكلُّ ما فيه (جِثيّاً) فمعناه جميعاً، إلا: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨] فمعناه تجثو على ركبها.

٨ ـ وكلُّ ما فيه من (حُسْبَانٍ) فهو العدد، إلا: ﴿حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ في الكهف [٤٠] فهو العذاب.

٩ ـ وكلُّ ما فيه (حسرة) فالندامة، إلا: ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦] فمعناه الحزن.

١٠ ـ وكلُّ ما فيه من (الدحض) فالباطل، إلا ﴿فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: ١٤١] فمعناه من المقروعين.

١١ ـ وكلُّ ما فيه من (رجز) فالعذاب، إلا: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥]، فالمراد به الصنم.

١٢ ـ وكلُّ ما فيه من (ريب) فالشك، إلا: ﴿رَيْبَ الْمَنُونِ﴾ [الطور: ٣٠]، يعني حوادث الدهر.

١٣ ـ وكلُّ ما فيه من (الرجم) فهو القتل، إلا ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦] فمعناه لأشتمنَّك و: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ [الكهف: ٢٢]، أي: ظنًّا.

---

(١) «أفراد كلمات القرآن العزيز» أحمد بن فارس اللغوي (ت: ٣٩٥ هـ) ص ٩ ـ ١٠، والكتاب رسالة صغيرة من (٩) صفحات فقط. وفيه (٣٥) كُلاًّ.

١٤ ـ وكلُّ ما فيه من (الزور) فالكذب مع الشرك، إلا: ﴿مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢]، فإنه كذب غير الشرك.

١٥ ـ وكلُّ ما فيه من (زكاة) فهو المال، إلا ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً﴾ [مريم: ١٣]، أي: طهرة.

١٦ ـ وكلُّ ما فيه من (الزيغ) فالميل، إلا: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأحزاب: ١٠]، أي: شخصت.

١٧ ـ وكلُّ ما فيه من (سخر) فالاستهزاء، إلا: ﴿سِخْرِيًّا﴾ في الزخرف [٣٢] فهو من التسخير والاستخدام.

١٨ ـ وكلُّ (سكينة) فيه طمأنينة، إلا التي في قصة طالوت، فهو شيء كرأس الهرة له جناحان [البقرة: ٢٤٨].

١٩ ـ وكلُّ (سعير) فيه فهو النار والوَقُود، إلا: ﴿فِى ضَلَـٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧]، فهو العناء.

٢٠ ـ وكلُّ (شيطان) فيه فإبليس وجنودُه، إلا: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤][1].

٢١ ـ وكلُّ (شهيد) فيه غير القتلى فمن يشهد في أُمور الناس، إلا: ﴿وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم﴾ [البقرة: ٢٣]، فهو شركاؤكم.

٢٢ ـ وكلُّ ما فيه من (أصحاب النار) فأهلها، إلا: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَـٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَـٰٓئِكَةً﴾ [المدثر: ٣١]، فالمراد خزنتها.

٢٣ ـ وكلُّ (صلاة) فيه عبادة ورحمة، إلا: ﴿وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَـٰجِدُ﴾ [الحج: ٤٠] فهي الأماكن.

٢٤ ـ وكل (صمم) فيه، ففي سماع الإيمان والقرآن خاصةً، إلا الذي في الإسراء[2].

٢٥ ـ وكلُّ (عذاب) فيه فالتعذيب، إلا: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا﴾ [النور: ٢] فهو الضرب.

٢٦ ـ وكلُّ (قنوت) فيه طاعة، إلا ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] [الروم: ٢٦] فمعناه مُقِرُّون.

٢٧ ـ وكلُّ (كنز) فيه مال، إلا الذي في الكهف[3] فهو صحيفة علم.

٢٨ ـ وكلُّ (مصباح) فيه كوكب، إلا الذي في النور[4] فالسراج.

٢٩ ـ وكلُّ (نكاح) فيه تزوّج، إلا: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦] فهو الحُلُم.

٣٠ ـ وكلُّ (نبأ) فيه خَبر، إلا: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ [القصص: ٦٦] فهي الحُجَج.

٣١ ـ وكلُّ (وُرُودٍ) فيه دخولٌ، إلا: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣] يعني هجم عليه ولم يدخله.

٣٢ ـ وكلُّ ما فيه من: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالمرادُ من العمل، إلا التي في الطلاق[5] فالمراد من النفقة.

---

(١) فالمقصود: رؤساؤهم وسادتهم وكبراؤهم. «تفسير ابن كثير»، البقرة: ١٤.
(٢) وهو قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [٩٧].
(٣) في قوله تعالى: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾ [٨٢].
(٤) في قوله تعالى: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ [٣٥].
(٥) وهي قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [٧].

٣٣ ـ وكلُّ (يأس) فيه قنوط، إلا التي في الرعد[1] فمن العلم.

٣٤ ـ وكلُّ (صبر) فيه محمود إلا: ﴿لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَاۚ﴾ [الفرقان: ٤٢]، ﴿وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْۖ﴾ [ص: ٦].

هذا آخر ما ذكره ابن فارس [في الأفراد].

وقال غيره: كلُّ (صوم) فيه فمن العبادة، إلا: ﴿نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦]، أي: صمتاً.

وكل ما فيه من (الظلمات والنور) فالمراد الكفرُ والإيمانُ إلا التي في أول الأنعام فالمراد ظلمة الليل ونورُ النهار.

وكل (إنفاق) فيه فهو الصَّدَقة، إلا: ﴿فَـَٔاتُواْ ٱلَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَٰجُهُم مِّثْلَ مَآ أَنفَقُواْۚ﴾ [الممتحنة: ١١]، فالمراد به المَهْرُ.

وقال الدَّاني: كل ما فيه من (الحضور) ـ بالضاد ـ فهو من المشاهدة إلا موضعاً واحداً، فإنه بالظاء من الاحتظار وهو المنع، وهو قوله تعالى: ﴿كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر: ٣١].

وقال ابن خالويه[2]: ليس في القرآن (بعد) بمعنى (قبل) إلا حرف واحد: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

قال مُغلطاي في كتاب «**الميسر**»: قد وجدنا حرفاً آخر وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠].

قال أبو موسى في كتاب «**المغيث**»: معناه هنا قبل: لأنه تعالى خَلَق الأرضَ في يومين، ثم استوى إلى السماء، فعلى هذا خلقُ الأرض قبل خلقِ السماء. انتهى.

قلتُ: قد تعرَّض النبيّ ﷺ والصحابة والتابعون لشيء من هذا النوع.

فأخرج الإمام أحمد في «**مسنده**» [١١٧١١] وابنُ أبي حاتم وغيرُهما من طريق درّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سَعيد الخدريّ، عن رسول الله ﷺ قال: «**كلُّ حرف في القرآن يُذكر فيه القنوتُ فهو الطاعةُ**». هذا إسناده جيّد وابن حِبّان [٣٠٩] يصححه[3].

وأخرج ابنُ أبي حاتم من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: كلّ شيء في القرآن (أليم) فهو المُوجع.

وأخرج من طريق عليّ بن أبي طَلْحة، عن ابن عباس قال: كلُّ شيءٍ في القرآن (قتل) فهو لعن.

وأخرج من طريق الضَّحَّاك عن ابن عباس قال: كل شيء في كتاب الله من (الرجز) يعني به العذابَ.

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۗ﴾ [٣١].

(٢) في «ليس في كلام العرب» ص ٤٤، ضبط أحمد بن الأمين الشنقيطي.

(٣) قال ابن كثير في «تفسيره»: هذا الإسناد ضعيفٌ لا يعتمد عليه، ورفع هذا الحديث منكر، وقد يكون من كلام الصحابي أو من دونه، والله أعلم. البقرة: ١١٦.

وقال الفِرْيابيّ: حدثنا قيسٌ، عن عمَّار الدهنيّ، عن سعيد بن جُبير، عن ابنِ عباس قال: كُلُّ (تسبيح) في القرآن صلاةٌ، وكلُّ (سلطانٍ) في القرآن حُجَّة.

وأخرج ابنُ أبي حاتم من طريق عِكرمة، عن ابن عباس قال: كلُّ شيء في القرآن (الدِّين) فهو الحساب.

وأخرج ابن الأنباريّ في كتاب «**الوقف والابتداء**»[1] من طريق السُّدِّي، عن أبي مالك عن ابن عباس قال: كلُّ ريبٍ شكٌّ إلا مكاناً واحداً في الطور، ﴿رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [٣٠]، يعني حوادث الأمور.

وأخرج ابن أبي حاتم وغيره عن أُبيّ بن كعب قال: كلُّ شيءٍ في القرآن من (الرِّياح) فهي رحمةٌ، وكلُّ شيءٍ فيه من (الريح) فهو عذاب.

وأخرج عن الضَّحَّاك، قال: كلُّ (كأس) ذكره الله في القرآن إنما عنى به الخمرَ.

وأخرج عنه قال: كلُّ شيء في القرآن (فاطر) فهو خالقٌ.

وأخرج عن سعيد بن جبير، قال: كلُّ شيءٍ في القرآن (إفك) فهو كَذِبٌ.

وأخرج عن أبي العالية قال: كل آية في القرآن في الأمر بالمعروف فهو الإسلام، والنهي عن المنكر فهو عبادة الأوثان.

وأخرج[2] عن أبي العالية، قال: كلُّ آيةٍ في القرآن يذكر فيها (حِفْظ الفَرْج) فهو من الزنا، إلا قوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠] فالمراد ألّا يراها أحدٌ.

وأخرج عن مجاهدٍ قال: كلُّ شيءٍ في القرآن (إن الإنسان كَفُور) إنما يعني به الكفّار.

وأخرج عن عُمر بن عبد العزيز قال: كلُّ شيءٍ في القرآن (خلود) فإنه لا توبةَ له.

وأخرج عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلَم قال: كلُّ شيءٍ في القرآن (يَقْدر) فمعناه يُقِلّ.

وأخرج عنه قال: (التزكي) في القرآن كلُّه الإسلام.

وأخرج عن أبي مالك قال: (وراء) في القرآن (أمام) كله، غير حرفين ﴿فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ﴾ [المؤمنون: ٧]، يعني سِوى ذلك، ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، يعني سِوى ذلكم.

وأخرج عن أبي بكر بن عَيَّاش قال: ما كان (كِسْفاً) فهو عذاب، وما كان (كِسَفاً) فهو قِطَعُ السحاب.

وأخرج عن عكرمة قال: ما صَنَع الله فهو (السُّد)، وما صنع الناس فهو (السَّدّ).

وأخرج ابن جرير عن أبي رَوْقٍ قال: كل شيء في القرآن (جعل) فهو خَلَقَ.

وأخرج عن مجاهد قال: (المباشرة) في كلّ كتاب الله الجماعُ.

وأخرج عن ابن زيد قال: كلُّ شيء في القرآن (فاسق) فهو كاذب، إلا قليلاً.

(١) «الوقف والابتداء» ١/ ٩٨.
(٢) ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٨/ ٢٥٧١ (١٤٣٧٩).

وأخرج ابن المنذر، عن السُّدّي قال: ما كان في القرآن ﴿حَنِيفًا﴾ مسلماً، وما كان في القرآن ﴿حُنَفَآءَ﴾ مسلمين حُجّاجاً.

وأخرج عن سعيد بن جُبير قال: (العفو) في القرآن على ثلاثة أنحاء: نحوٌ تجاوزٌ عن الذنب، ونحوٌ في القصد في النفقة: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] ونحوٌ في الإحسان فيما بين الناس: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وفي «**صحيح البخاريّ**» [قبل حديث: ٤٦٤٨]: قال سفيان بن عُيينة: ما سمّى الله المَطَر في القرآن إلّا عذاباً، وتُسمّيه العربُ الغيثَ.

قلت: استثني من ذلك: ﴿إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ﴾ [النساء: ١٠٢]، فإن المراد به الغيثُ قطعاً.

وقال أبو عُبيدة: إذا كان في العذاب فهو أمطرتْ، وإذا كان في الرحمة فهو مَطَرتْ.

فرع: أخرج أبو الشيخ عن الضحّاك قال: قال لي ابن عباس: احفظ عني: كُلُّ شيء في القرآن: ﴿وَمَا لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ فهو للمشركين، فأما المؤمنون: فما أكثر أنصارَهم وشفعاءهم.

وأخرج سعيد بن منصور عن مجاهد قال: كلُّ طعام في القرآن فهو نصفُ صاعٍ.

وأخرج ابن أبي حاتم عن وهب بن مُنَبِّه قال: كل شيء في القرآن (قليل) و: (إلا قليل) فهو دون العشرة.

وأخرج عن مسروق، قال: ما كان في القرآن ﴿عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [الأنعام: ٩٢]، ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فهو على مواقيتها.

وأخرج عن سفيان بن عُيينة قال: كلُّ شيء في القرآن: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ فلم يُخبر به. ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾ فقد أَخبرَ به.

وأخرج عنه قال: كل (مكرٍ) في القرآن فهو عَمَلٌ.

وأخرج عن مجاهد قال: ما كان في القرآن (قتل، لُعِن) فإنما عُني به الكافرُ.

وقال الراغب في «**مفرداته**»(١): قيل: كل شيء ذكره اللهُ بقوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾ فَسَّره، وكل شيء ذكره بقوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ تركه. وقد ذكر: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ﴾ [المطففين: ٨]، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٩]، ثمَّ فسَّر الكتاب، لا السِّجّين ولا العِلّيُّون. وفي ذلك نكتة لطيفة. انتهى. ولم يذكرها.

وبقيتْ أشياءُ تأتي في النوع الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى.

  

(١) «مفردات ألفاظ القرآن» مادة: درى.

النوع الأربعون

في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسّر

وأعني بالأدوات: الحروفَ وما شاكلَها من الأسماء والأفعال والظروف.

اعلم أن معرفة ذلك من المهمَّات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤] فاستعملت (على) في جانب الحق، و(في) في جانب الباطل؛ لأنَّ صاحب الحق كأنه مستعلٍ يصرِّف نظرَه كيف شاء، وصاحبُ الباطل كأنه منغمسٌ في ظلامٍ منخفض لا يدري أين يتوجه.

وقوله تعالى: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا فَلۡيَأۡتِكُم بِرِزۡقٖ مِّنۡهُ وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾ [الكهف: ١٩] عطف على الجُمل الأُوَل بالفاء والأخيرة بالواو، لما انقطع نظام الترتّب؛ لأن التلطفَ غير مرتَّب على الإتيان بالطعام كما كان الإتيان به مترتباً على النظر فيه، والنظر فيه مترتباً على التوجُّه في طلبه، والتوجه في طلبه مترتباً على قطع الجدال في المسألة عن مدة اللّبث وتسليم العلم له تعالى.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ . . .﴾ الآيةَ [التوبة: ٦٠]. عَدَل عن اللام إلى (في) في الأربعة الأخيرة إيذاناً إلى أنهم أكثرُ استحقاقاً للمتصدِّق عليهم بمَنْ سبق ذكره باللام؛ لأن (في) للوعاء، فنبَّه باستعمالها على أنهم أحقَّاء بأن يجعلوا مظنَّة لوضع الصدقات فيهم، كما يوضع الشيءُ في وعائه مستقرًّا فيه.

وقال الفارسيّ: إنما قال: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾، ولم يقل: وللرقاب، ليدل على أن العبد لا يَملِك.

وعن ابن عباس قال: الحمد لله الذي قال: ﴿عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥] ولم يقل: في صلاتهم.

وسيأتي ذكرُ كثيرٍ من أشباه ذلك.

وهذا سردُها مرتبةً على حروف المعجم، وقد أفرد هذا النوع بالتصنيف خلائقُ من المتقدمين كالهرويّ في «**الأُزْهِية**»، والمتأخرين كابن أُم قاسم في «**الجنى الداني**»[١].

الهمزة:

تأتي على وجهين:

(١) «الجنَى الداني في حروف المعاني» الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ) تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣ م.

(أحدهما): الاستفهام وحقيقتُهُ طلبُ الإفهام، وهي أصل أدواته، ومن ثَمَّ اختصت بأمور:

أحدها: جوازُ حذفِها كما سيأتي في النوع السادس والخمسين.

ثانيها: أنها تَرِدُ لطلب التصوُّر والتصديق، بخلاف (هل) فإنها للتصديق خاصة، وسائر الأدوات للتصوُّر خاصة.

ثالثها: أنها تدخل على الإثبات، نحو: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢]. ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]. وعلى النفي، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]. وتفيد حينئذ معنيين: أحدهما: التَّذكُّرُ والتنبيه كالمثال المذكور، وكقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، والآخر: التعجُّب من الأمر العظيم، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وفي كِلا الحالين هي تحذيرٌ، نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦].

رابعها: تقديمها على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحو: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُوا۟ عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠]، ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]. وسائر أخواتها يتأخر عنه، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ﴾ [المزمل: ١٧]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]. ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]. ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾ [النساء: ٨٨].

خامسها: أنه لا يستفهم بها حتى يهجس في النفس إثباتُ ما يستفهم عنه، بخلاف (هل) فإنَّه لما لا يترجَّح عنده فيه نفيٌ ولا إثبات. حكاه أبو حيّان عن بعضهم.

سادسها: أنها تدخل على الشرط، نحو: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] بخلاف غيرها.

وتخرج عن الاستفهام الحقيقي، فتأتي لمعانٍ تُذكر في **النوع السابع والخمسين**.

فائدة: إذا دخلت على (رأيت) امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب، وصار بمعنى (أخبرني) وقد تبدل (هاءً)، وخُرِّج على ذلك قراءة قنبل: (هأنتم هؤلاء) [آل عمران: ٦٦] بالقصر[١]. وقد تقع في القسم، ومنه ما قرئ [المائدة: ١٠٦]: (ولا نَكْتُم شهادةً) بالتنوين (آلله) بالمدّ[٢].

(الثاني): من وجهَي الهمزةِ أن تكون حرفاً ينادى به القريبُ، وجعَل منه الفَرّاء قولَه تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [الزمر: ٩] على قراءة تخفيف الميم، أي: يا صاحبَ هذه الصفات[٣].

قال ابن هشام[٤]: ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير يا، ويقرِّبه سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حَقيقته، ومِنْ دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام:

---

(١) أي: فلا مَدّ بعد الهاء في ﴿هأنتم﴾. (٢) وهي قراءة شاذة.

(٣) قرأ عاصم وأبو عَمْرو وابن عامر والكسائي: أَمَّنْ مشددة الميم، وقرأ ابن كثير ونافع وحمزة: أَمَن خفيفة الميم.

(٤) في «المغني» ص ١٨.

أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أي: المخاطب بقوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨]، فحُذِف شيئان: معادلُ الهمزة، والخبر.

أحـــــد: قال أبو حاتم في كتاب «الزينة»(١): هو اسمٌ أكملُ من الواحد، ألا ترى أنَّك إذا قلت: فلان لا يقوم له واحد، جاز في المعنى أن يقوم اثنان فأكثر، بخلاف قولك: لا يقوم له أحد.

وفي الأحد خصوصيَّة ليست في الواحد؛ تقول: ليس في الدار واحد، فيجوز أن يكون من الدوابّ والطير والوحش والإنس، فيعمّ الناسَ وغيرَهم، بخلاف: ليس في الدار أَحدٌ؛ فإنَّه مخصوص بالآدميين دون غيرهم.

قال: ويأتي الأَحدُ في كلام العرب بمعنى الأوَّل وبمعنى الواحد، فيستعمل في الإثبات وفي النفي، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أي: واحد، وأوَّل: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، وبخلافهما فلا يستعمل إلا في النفي، تقول: ما جاءني من أحد، ومنه: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، و﴿أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [الحاقة: ٤٧]، ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ٨٤]، وواحد يستعمل فيها مطلقاً.

وأحدٌ يستوي فيه المذكر والمؤنث، قال تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. بخلاف الواحد، فلا يقال: كواحد من النساء، بل كواحدة، وأَحدٌ يصلُح في الإفراد والجمع.

قلت: ولهذا وصف قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] بخلاف الواحد.

والأحدُ له جمع من لفظه، وهو الأحدُون والآحاد، وليس للواحد جمع من لفظه، فلا يقال: واحدون، بل اثنان وثلاثة.

والأحدُ ممتنعُ الدخول في الضرب والعدد والقسمة وفي شيء من الحساب، بخلاف الواحد. انتهى ملخصاً. وقد تحصَّل من كلامه بينهما سبعةُ فروق.

وفي «**أسرار التنزيل**» للبارزيّ في سورة الإخلاص: فإن قيل: المشهور في كلام العرب أنّ الأحد يستعمل بعد النفي، والواحد بعد الإثبات، فكيف جاء (أحدٌ) هنا بعد الإثبات؟

قلنا: قد اختار أبو عُبيد أنهما بمعنى واحد، وحينئذ فلا يختصّ أحدهما بمكان دون الآخر، وإن غلب استعمال (أحد) في النفي، ويجوز أن يكون العدول هنا عن الغالب رعايةً للفواصل. انتهى.

وقال الراغب في «**مفردات القرآن**»(٢): أحدٌ يستعمل على ضربين: أحدهما: في النفي فقط، والآخر: في الإثبات.

فالأول لاستغراق جنس الناطقين، ويتناول الكثيرَ والقليل، ولذلك صحَّ أن يقال: ما من أحد فاضلين. كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

---

(١) «الزينة» ٢/ ٣٣ باب الواحد الأحد.
(٢) مادة: أحد.

والثاني، على ثلاثة أوجه:

الأول: المستعمل في العدد مع العشرات نحو أحدَ عَشَرَ، وأحدٍ وعشرين.

والثاني: المستعمل مضافاً أو مضافاً إليه بمعنى الأول، نحو: ﴿أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُۥ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٤١].

والثالث: المستعمل وصفاً مطلقاً، ويختص بوصف الله تعالى، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وأصله وَحَدٌ، إلَّا أنَّ وحَداً يستعمل في غيره. انتهى.

إذْ: تَرِدُ على أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي وهو الغالب، ثم قال الجمهور: لا تكون إلا ظرفاً، نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [التوبة: ٤٠]، أو مضافاً إليها الظرف نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾ [الزلزلة: ٤]، ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

وقال غيرهم: تكون مفعولاً به، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وكذا المذكورة في أوائل القَصص كلها مفعول به بتقدير: (اذكُر).

وبدلاً منه، نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]؛ فإذْ بدل اشتمال من مريم، على حدّ البدل في: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ [المائدة: ٢٠]، أي: اذكروا النعمةَ التي هي الجَعْلُ المذكور، فهي بدل كلٍّ من كل، والجمهور يجعلونها في الأول ظرفاً لمفعولٍ محذوفٍ، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً. وفي الثاني ظرفاً لمضاف إلى المفعول محذوفٍ، أي: واذكر قصةَ مريم، ويؤيد ذلك التصريحُ به في: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وذكر الزمخشري أنها تكون مبتدأ، وخَرَّجَ عليه قراءةَ بعضهم: (لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين) قال: التقدير: (منُّه إذ بعث)، فـ«إذ» في محل رفع، كإذا في قولك: أَخطَبُ ما يكون الأمير إذا كان قائماً، أي: لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين وقتَ بعثه. انتهى. قال ابن هشام[1]: ولا نَعْلَمُ بذلك قائلاً.

وذكَر كثيرٌ أنها تخرُج عن المضيّ إلى الاستقبال، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، والجمهور أنكروا ذلك، وجعلوا الآيةَ من باب: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩]، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلةَ الماضي الواقع.

واحتج المُثبِتون ـ منهم ابنُ مالك ـ بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١] فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنًى، لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في (إذ)، فيلزم أن تكون بمنزلة (إذا).

---

(١) في «المغني» ص ١١١.

وذكر بعضهم أنها تأتي في الحال، نحو: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١]، أي: حين تفيضون فيه.

فائدة: أخرج ابنُ أبي حاتم من طريق السُّدِّي، عن أبي مالك قال: ما كان في القرآن (إن) بكسر الألف فلم يكن، وما كان (إذ) فقد كان.

الوجه الثاني: أن تكون للتعليل، نحو ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]. أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لأجل ظلمتم في الدنيا.

وهل هي حرف بمنزلة لام العلة، أو ظرفٌ بمعنى وقت، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ؟ قولان، المنسوب إلى سيبويه الأول.

وعلى الثاني: في الآية إشكال، لأن (إذ) لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفاً لـ(ينفع)؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ(مشتركون)؛ لأن معمول خبر (إنَّ) وأخواتها لا يتقدم عليها، ولأن معمول الصِّلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة، لا في زمن ظلمهم.

وممَّا حُمل على التعليل: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]. ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]. وأنكر الجمهور هذا القِسْمَ، وقالوا: التقدير: (بعد إذ ظلمتم).

وقال ابن جنّي: راجعت أبا عليّ مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ الآية، مستشكلاً إبدال (إذ) من (اليوم)، وآخر ما تحصَّل منه: أن الدنيا والآخرة متَّصلتان، وأنهما في حكم الله سواء، فكأنَّ اليوم ماضٍ[1]. انتهى.

الوجه الثالث: التوكيد، بأن تُحمل على الزيادة. قاله أبو عُبيدة، وتبعه ابن قُتيبة، وحملا عليه آياتٍ منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠].

الرابع: التحقيق كـ: قد، وحُملت عليه الآية المذكورة [الزخرف: ٣٩]. وجعل منه السُّهيلي قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، قال ابن هشام[2]: وليس القولان بشيء.

مسألة[3]:

تلزم «إذ» الإضافة إلى جملة؛ إما اسمية نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، أو فعلية فعلُها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، أو معنًى لا لفظاً نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠]. وقد تُحذف الجملة للعلم بها، ويُعوّض عنها التنوين، وتُكسر

(١) وتمام كلامه: أو إذ مستقبلة. «المغني» ص ١١٥.
(٢) في «المغني» ص ١١٦.
(٣) انظرها في «المغني» أيضاً ص ١١٦.

الذّال لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

وزعم الأخفش أنَّ (إذ) في ذلك مُعْرَبةٌ، لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعرابٌ؛ لأن اليوم والحين مضافان إليها. ورُدّ بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأنَّ الافتقارَ باقٍ في المعنى، كالموصول تُحذف صلته.

إذا: على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمفاجأة؛ فتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج لجواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ﴾ [يونس: ٢٣]، ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١].

قال ابن الحاجب: ومعنى المفاجأة حضور الشيء معك في وصفٍ من أوصافك الفعلية، تقول: خرجتُ فإذا الأسد بالباب، فمعناه: حضور الأسد معكَ في زمن وصفك بالخروج أو في مكان خروجك. وحضورُه معك في مكان خروجك ألصقُ بك من حضوره في خروجك، لأن ذلك المكان يخصّك دون ذلك الزمان، وكلّما كان ألصَق كانت المفاجأة فيه أقوى.

واختلف في (إذا) هذه:

فقيل: إنها حرف، وعليه الأخفش، ورجَّحه ابنُ مالك.

وقيل: ظرفُ مكان، وعليه المبرّد ورجّحه ابن عصفور.

وقيل: ظرفُ زمانٍ، وعليه الزَّجاج ورجَّحه الزَّمخشريّ، وزعم أن عاملَها فعل مقدّر مشتقٌّ من لفظ المفاجأة، قال: التقدير: ثم إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت. ثُمَّ قال ابن هشام(١): ولا يُعرَف ذلك لغيره، وإنما يعرف ناصِبُها عندهم الخبر المذكور أو المقدَّر، قال: ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلّا مصرَّحاً به.

الثاني: أن تكون لغير المفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمَّنة معنى الشرط، وتختصّ بالدخول على الجمل الفعلية، وتحتاج لجواب، وتقع في الابتداء عكسَ الفجائية.

والفعل بعدها: إمّا ظاهر، نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، أو مقدر، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

وجوابها إما فعل، نحو: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ﴾ [غافر: ٧٨]، أو جملة اسمية مقرونة بالفاء، نحو: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ ۝ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨، ٩]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، أو فعلية طلبية كذلك، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣]، أو اسمية

---

(١) في «المغني» ص ١٢١.

مقرونة بإذا الفجائية، نحو: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨].

وقد يكون مقدراً لدلالة ما قبله عليه، أو لدلالة المقام، وسيأتي في أنواع الحذف.

وقد تخرج (إذا) عن الظرفية، قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١]: إنَّ إذا جُرَّ بحتى.

وقال ابن جنّي في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ الآية [الواقعة: ١]، فيمن نصب: ﴿خَافِضَةً رَّافِعَةً﴾ [الواقعة: ٣] إنَّ «إذا» الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبان حالان[1]، وكذا جملة ﴿لَيْسَ﴾ [الواقعة: ١ ـ ٤] ومعمولاها. والمعنى: وقتُ وقوعِ الواقعة ـ خافضة لقوم رافعةً لآخرين ـ هو وقت رَجِّ الأرضِ.

والجمهور أنكروا خروجها عن الظرفية، وقالوا في الآية الأُولى: إنَّ (حتى) حرف ابتداء، داخل على الجملة بأسرِها ولا عمل له، وفي الثانية: إنَّ (إذا) الثانية بدل من الأولى، والأُولى ظرف وجوابها محذوفٌ لفهم المعنى، وحسّنه طولُ الكلام، وتقديره بعد إذا الثانية: أي انقسمتم أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة.

وقد تخرج عن الاستقبال:

فترد للحال، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، فإن الغشيان مقارنٌ للَّيل: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ٢]، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١].

وللماضي، نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ [الجمعة: ١١]، فإن الآية نزلت بعد الرؤية والانفضاض، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ﴾ [الكهف: ٩٠]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦].

وقد تخرج عن الشرطية، نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩]، فـ(إذا) في الآيتين ظرفٌ لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية ـ والجملة الاسمية جواب ـ لاقترنت بالفاء. وقول بعضهم: إنه على تقديرها، مردود بأنَّها لا تحذف إلا لضرورة. وقول آخر: إن الضمير توكيدٌ لا مبتدأ، وأنَّ ما بعده الجواب، تعسّف. وقول آخر: جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها، تكلّفٌ من غير ضرورة.

تنبيهات[2]:

الأول: المحققون على أنَّ ناصب «إذا» شرطُها، والأكثرون أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه.

الثاني: قد تستعمل «إذا» للاستمرار في الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة، كما يستعمل الفعل المضارع لذلك؛ ومنه: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا

---

(١) في «المغني»: والمنصوبين حالين. (٢) انظر «المغني» ص ١٣٠ ـ ١٣١.

نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، أي: هذا شأنهم أبداً، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢].

الثالث: ذكر ابن هشام في «**المغني**»(١): (إذ ما) ولم يذكر (إذا ما)، وقد ذكرها الشيخ بهاء الدين السبكي في «**عروس الأفراح**» في أدوات الشرط.

فأمَّا (إذ ما) فلم تقع في القرآن، ومذهب سيبويه أنها حرف. وقال المبرِّد وغيره: إنها باقية على الظرفية، وأمّا (إذا ما) فوقعت في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٢]، ولم أر من تعرض لكونها باقيةً على الظرفية أو محوَّلة إلى الحرفية. ويحتمل أن يجري فيها القولان في (إذ ما). ويحتمل أن يُجزَم ببقائها على الظرفية، لأنها أبعدُ عن التركيب، بخلاف (إذ ما).

الرابع: تختصّ (إذا) بدخولها على المتيقَّن والمظنون والكثير الوقوع، بخلاف (إنْ) فإنها تستعمل في المشكوك والموهوم والنادر؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾، ثم قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة: ٦]، فأتى بـ(إذا) في الوضوء لتكرره وكثرةِ أسبابه، وبـ(إن) في الجنابة لنُدرة وقوعِها بالنسبة إلى الحدث. وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ﴾ [الأعراف: ١٣١]، ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. أتى في جانب الحسنة بـ(إذا)، لأن نِعم الله على العباد كثيرةٌ ومقطوع بها، وبـ(إن) في جانب السَّيِّئة؛ لأنها نادرة الوقوع ومشكوكٌ فيها.

نعم أشكل على هذه القاعدة آيتان: الأولى قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأتى بـ(إن) مع أنَّ الموتَ محقّق الوقوع. والأُخرى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٣]، فأتى بـ(إذا) في الطرفين.

وأجاب الزمخشريّ عن الأُولى: بأن الموت لمَّا كان مجهولَ الوقت أُجْرِيَ مجرى غير المجزوم.

وأجاب السّكّاكي(٢) عن الثانية: بأنه قصد التوبيخ والتقريع، فأتى بـ(إذا) ليكون تخويفاً لهم، وإخباراً بأنهم لا بدَّ أن يَمَسَّهم شيء من العذاب، واستفيد التقليل من لفظ (المسّ) وتنكير ﴿ضُرٌّ﴾.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١]، فَأُجيب عنه بأن الضمير في ﴿مَسَّهُ﴾ للمعرض المتكبر، لا لمطلق الإنسان. ويكون لفظ ﴿وَإِذَآ﴾ للتنبيه على أن مثل هذا المعرض يكون ابتلاؤُه بالشَّرِّ مقطوعاً به.

وقال الخُوَيِّي(٣): الذي أظنُّه أنَّ (إذا) يجوز دخولها على المتيقّن والمشكوك، لأنها ظرف وشرط، فبالنظر إلى الشرط تدخل على المشكوك، وبالنظر إلى الظرف تدخل على المتيقَّن كسائر الظروف.

---

(١) ص ١٢٠.

(٢) السكاكي: يوسف بن أبي بكر، أبو يعقوب، عالم بالعربية والأدب (ت: ٦٢٦ هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ١٢٢.

(٣) الخُوَيِي: أحمد بن خليل، قاضٍ شافعي من علماء الكلام (ت: ٦٣٨ هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ١٨٣.

الخامس: خالفت (إذا) (إنْ) أيضاً في: إفادة العموم، قال ابن عصفور: فإذا قلت: إذا قام زيد قام عَمرو، أفادت: أنَّه كلما قام زيد قام عمرو. قال: هذا هو الصحيح. وفي: أنَّ المشروط بها إذا كان عدماً يقع الجزاء في الحال، وفي: (إنْ) لا يقع حتى يتحقق اليأس من وجوده. وفي: أنَّ جزاءها مستعقِب لشرطها على الاتصال، لا يتقدَّم ولا يتأخَّر، بخلاف (إن). وفي: أنَّ مدخولها لا تجزمه، لأنها لا تتمحض شرطاً.

خاتمة: قيل: قد تأتي (إذا) زائدة، وخرّج عليه: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١]، أي: انشقت السماء، كما قال: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١].

إذاً: قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشَّلوبين: في كل موضع، وقال الفارسي[١]: في الأكثر.

والأكثرُ أن تكون جواباً لإنْ، أَوْ: لَوْ، ظاهرتين أو مقدَّرتين.

قال الفرَّاء[٢]: وحيث جاءت بعدها اللام فقبلها (لو) مقدرةً إن لم تكن ظاهرة، نحو: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وهي حرف ينصب المضارع، بشرط تصديرها واستقباله، واتصالها أو انفصالها بالقسم أو بلا النافية.

قال النُّحاة: وإذا وقعت بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان[٣]، نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤۡتُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ٥٣]. وقرئ ـ شاذًّا ـ بالنصب فيهما.

وقال ابن هشام[٤]: التحقيق أنه إذا تقدمها شرط وجزاء وعطفت، فإن قدّرت العطف على الجواب جزمتَ وبطل عمل إذاً، لوقوعها حشواً. أو على الجملتين جميعاً: جاز الرفع والنصب. وكذا إذا تقدمها مبتدأ خبره فعلٌ مرفوع، إن عطفت على الفعليّة رفعت، أو الاسمية فالوجهان.

وقال غيره: (إذاً) نوعان:

الأول: أن تدل على إنشاء السببية والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، نحو: أزورك غداً، فتقول: إذاً أكرمَك. وهي في هذا الوجه عاملة تدخُل على الجمل الفعلية، فتنصب المضارع المستقبل المتصل إذا صدِّرت.

والثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدّم، أو منبّهةً على مسبّب حصل في الحال، وهي

---

(١) الفارسي: حسن بن أحمد، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية (ت: ٣٧٧ هـ). «إنباه الرواة» ١/ ٢٧٣، «وفيات الأعيان» ١/ ١٣١.

(٢) انظر «المغني» ص ٣١.

(٣) أي: رفع المضارع بعدها ونصبه.

(٤) في «المغني» ص ٣٢.

حينئذ غير عاملة؛ لأنَّ المؤكدات لا يعتمد عليها، والعامل يعتمد عليه، نحو: إن تأتني إذاً آتيك، والله إذاً لأفعلنَّ. ألا ترى أنها لو سقطت لفُهم الارتباط.

وتدخل هذه على الاسمية، فتقول: إذاً أنا أكرمك. ويجوز توسّطها وتأخرها. ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا﴾ [البقرة: ١٤٥]، فهي مؤكِّدة للجواب، مرتبطة بما تقدم.

تنبيهان:

الأول: سمعت شيخنا العلامة الكافِيْجيَّ يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤]: ليست إذاً هذه الكلمة المعهودة، وإنما هي (إذا) الشرطية، حذفت جملتها التي تضاف إليها، وعُوِّض عنها بالتنوين كما في يومئذٍ. وكنت أستحسن هذا جدًّا، وأظن أن الشيخ لا سَلَفَ له في ذلك. ثم رأيت الزركشي قال في «**البرهان**»[(١)] بعد ذكره لـ(إذاً) المعنيين السابقين.

وذكر لها بعض المتأخرين معنى ثالثاً، وهي أن تكون مركَّبة من (إذ) التي هي ظرف زمن ماض، ومن جملةٍ بعدها تحقيقاً أو تقديراً، لكن حذفت الجملة تخفيفاً؛ وأبدل منها التنوين، كما في قولهم في حينئذ، وليست هذه الناصبة للمضارع، ولأنّ تلك تختصّ به ولذا عملت فيه، ولا يعمل إلا ما يختصّ، وهذه لا تختص، بل تدخل على الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم﴾ [النساء: ٦٧]، ﴿إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٥] وعلى الاسم نحو: ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢] قال: وهذا المعنى لم يَذكره النُّحاة، لكنه قياس ما قالوه في (إذ).

وفي «**التذكرة**» لأبي حيان: ذكر لي علم الدين القمنيّ: أنَّ القاضي تقي الدين بن رزين[(٢)] كان يذهب إلى أن (إذاً) عوض من الجملة المحذوفة، وليس هذا قولُ نحويٍّ.

وقال الخُوَيِّي: وأنا أظن أنه يجوز أن تقول لمن قال: أنا آتيك إذاً أكرمُك، بالرفع، على معنى: إذا أتيتني أكرمُك، فحذفت أتيتني، وعوضت التنوين من الجملة، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين. قال: ولا يقدح في ذلك اتفاقُ النحاة على أن الفعل في مثل ذلك منصوب بـ(إذاً)، لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفاً ناصباً له، ولا ينفي ذلك رفع الفعل بعدها إذا أُريد بها (إذا) الزمانية، معوّضاً من جملتها التنوين، كما أن منهم مَنْ يجزم ما بعد (مَنْ) إذا جعلها شرطية، ويرفعه إذا أريد بها الموصولةُ. انتهى.

فهؤلاء قد حاموا حول ما حام عليه الشيخ، إلا أنه ليس أحدٌ منهم من المشهورين بالنحو، وممن يعتمد قوله فيه. نعم ذهب بعض النحاة إلى أنَّ أصل (إذاً) الناصبة اسمٌ، والتقدير في: إذاً أكرمَكَ: إذا جئتني أكرمك، فحذفت الجملة وعوِّض منها التنوين، وأضمرت (أن).

---

(١) «البرهان» ٤/ ١٦٥، النوع ٤٧.

(٢) ابن رزين: محمد بن الحسن، عالم بالقراءات، فقيه مشارك في علوم كثيرة (ت: ٦٨٠ هـ). «طبقات الشافعية» ٥/ ٢٠.

وذهب آخرون إلى أنها حرف، مركَّبة من (إذ) و(إن). حكى القولين ابنُ هشام في «**المغني**»[١].

التنبيه الثاني: الجمهور على أن (إذاً) يُوقف عليها بالألف المبدَلة من النون، وعليه إجماع القُرَّاء، وجوّز قوم ـ منهم المبرّد والمازنيّ في غير القرآن ـ الوقوفَ عليها بالنون، كـ: لنْ، وإنْ، وينبني على الخلاف في الوقوف عليها كتابتها؛ فعلى الأوَّل تكتب الألف كما رُسمت في المصاحف، وعلى الثاني بالنون.

وأقول: الإجماعُ في القرآن على الوقف عليها وكتابتها بالألف دليل على أنها اسمٌ منوّن لا حرفٌ آخره نون، خصوصاً أنها لم تقع فيه ناصبة للمضارع، فالصواب إثبات هذا المعنى لها، كما جنح إليه الشيخُ ومَنْ سبق النقل عنه.

أف: كلمة تستعمل عند التضجّر والتكرّه.

وقد حكى أبو البقاء[٢] في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] قولين:

أحدهما: أنه اسم لفعل الأمر؛ أي: كُفَّ واترك.

والثاني: أنه اسم لفعل ماض؛ أي: كَرِهت وتضجّرت.

وحكى غيره ثالثاً: أنه اسم لفعل مضارع؛ أي: أتضجر منكما.

وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٧]، فأحاله أبو البقاء على ما سَبَق في الإسراء، ومقتضاه تساويهما في المعنى.

وقال العُزَيزيّ في «**غريبه**» هنا: أي: بئساً لكم.

وفسر صاحب «**الصحاح**»[٣]: أفٍّ: بمعنى قذراً.

وقال في «**الارتشاف**»: أُفٍّ: أتضجّر.

وفي «**البسيط**»: معناه التضجُّر، وقيل: الضجر، وقيل: تضجَّرت، ثم حكى فيها تسعاً وثلاثين لغة.

قلت: قرئ منها في السبع: ﴿أفِّ﴾ بالكسر بلا تنوين، و﴿أُفٍّ﴾ بالكسر والتنوين، و﴿أُفَّ﴾ بالفتح بلا تنوين، وفي الشاذ: ﴿أفٌّ﴾ بالضم منوناً وغير منوّن، و﴿أفٍ﴾ بالتخفيف.

أخرج ابن أبي حاتم[٤] عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ قال: لا تقذّرهما.

---

(١) «المغني» ص ٣٠.

(٢) في «إملاء ما منّ به الرحمن» سورة الإسراء: ٢٣، وانظر «الكليات» لأبي البقاء ص ١٥٣ ط مؤسسة الرسالة. وهو: عبد بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦ هـ).

(٣) هو الجوهري إسماعيل بن حَمَّاد، أبو نصر، أول من حاول الطيران، فسقط إلى الأرض قتيلاً (ت: ٣٩٣ هـ) بنيسابور، صاحب معجم «تاج اللغة وصحاح العربية».

(٤) في «تفسيره» ٧/ ٢٣٢٤ (١٣٢٣١).

وأخرج عن أبي مالك قال: هو الرديءُ من الكلام.

أل[1]: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ . . .﴾ [الأحزاب: ٣٥] إلى آخر الآية، ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ . . .﴾ الآية [التوبة: ١١٢].

وقيل: هي حينئذ حرفُ تعريف، وقيل: موصول حرفيّ.

الثاني: أن تكون حرفَ تعريف، وهي نوعان: عهديَّة وجنسيَّة.

وكل منهما على ثلاثة أقسام:

فالعهدية: إما أن يكون مصحوبُهَا معهوداً ذكريًّا، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]. ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ﴾ [النور: ٣٥]. وضابط هذه أن يسُدَّ الضميرُ مَسَدَّها مع مصحوبها.

أو معهوداً ذهنيًّا، نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

أو معهوداً حُضوريًّا، نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] .﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ [المائدة: ٥]. قال ابن عصفور: وكذا كل واقعة بعد اسم الإشارة، أو أي، في النداء، وإذا الفجائية، أو في اسم الزمان الحاضر نحو: الآن.

والجنسية: إما **لاستغراق الأفراد**، وهي التي تَخْلُفُها (كلٌّ) حقيقةً، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الرعد: ٩]. ومن دلائلها صحة الاستثناء من مدخولها، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢، ٣]. ووصفُه بالجمع، نحو: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟﴾ [النور: ٣١].

وإما **لاستغراق خصائص الأفراد** وهي التي تَخْلُفُها (كل) مجازاً، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، أي: الكتاب كامل في الهداية الجامع لصفات جميع الكتب المنزلة وخصائصها.

وإمَّا لتعريف الماهيّة والحقيقة والجنس، وهي التي لا تخلفها (كلّ) لا حقيقة ولا مجازاً، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾ [الأنعام: ٨٩].

وقيل: والفرق بين المعرَّف بأل وبين اسم الجنس النكرة هو الفرقُ بين المقيَّد والمطلَق؛ لأن المعرَّف بها يدُلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسمُ الجنس النكرة يدُلُّ على مطلَق الحقيقة لا باعتبار قيد.

---

(١) انظر «المغني» ص ٧١.

الثالث: أن تكون زائدةً وهي نوعان:

لازمة: كالتي في الموصولات، على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالتي في الأعلام المقارنة لنقلها: كاللّات والعزى، أو لغلَبتها: كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة، والنجم للثريَّا، وهذه في الأصل للعهد.

أخرج ابن أبي حاتم[1] عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١] قال: الثُّريَّا.

وغير لازمة: كالواقعة في الحال، وخُرِّج عليه قراءةُ بعضهم: (ليَخرجنِ الأعز منها الأذل) [المنافقون: ٨]، بفتح الياء، أي: ذليلاً؛ لأن الحال واجبةُ التنكير، إلَّا أنَّ ذلك غيرُ فصيح، فالأحسن تخريجُها على حذف مضاف، أي: خروج الأذلّ، كما قدَّره الزمخشري.

مسألة: اختلف في (أل) في اسم الله تعالى: فقال سيبويه: هي عوض من الهمزة المحذوفة، بناء على أصله (إله)، دخلت (أل)، فنقلت حركة الهمزة إلى اللام، ثم أُدغمت. فقال الفارسيّ: ويدُلُّ على ذلك قطعُ همزها ولزومها.

وقال آخرون: هي مزيدةٌ للتعريف تفخيماً وتعظيماً، وأصل (إله) (لاه).

وقال قوم: هي زائدة لازمة لا للتعريف.

وقال بعضهم: أصله هاء الكناية؛ زيدت فيه لام المِلْكِ، فصار (له)، ثم زيدت (أل) تعظيماً، وفخَّموه توكيداً.

وقال الخليل وخلائقُ: هي من بنية الكلمة، وهو اسمُ عَلَمٍ لا اشتقاقَ له ولا أصلَ.

خاتمة: أجاز الكوفيون وبعضُ البصريين وكثيرٌ من المتأخرين نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه، وخرَّجوا على ذلك: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]، والمانعون يقدِّرون (له) [هي المأوى له].

وأجاز الزمخشري نيابتَها عن الظاهر أيضاً، وخرَّج عليه: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، فإن الأصل أسماء المسمّيات.

ألا: بالفتح والتخفيف، وردت في القرآن على أوجه:

أحدها: للتنبيه، فتدلُّ على تحقيق ما بعدها. قال الزمخشريّ: ولذلك قلَّ وقوعُ الجُمَل بعدها إلا مصدَّرة بنحو ما يُتلقَّى به القسم، وتدخُلُ على الاسمية والفعلية، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾ [هود: ٨].

قال في «**المغني**»[2] ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح، فيبينون مكانها، ويُهملون معناها، وإفادتُها من جهة تركيبها من الهمزة وَلاَ، وهمزةُ الاستفهام إذا دخلتْ على النفي أفادت التحقيق، نحو: ﴿أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠].

---

(١) في «تفسيره» ١٠/٣٣١٨ (١٨٦٩٣) النجم: ١.

(٢) «المغني» ص ٩٦.

الثاني والثالث: التحضيض والعَرْض، ومعناهما طلب الشيء، لكن الأوَّل طلبٌ بحثٍّ، والثاني طلبٌ بلينٍ. وتَختصُّ فيهما بالفعلية، نحو: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ﴾ [التوبة: ١٣]، ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١١]، ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الذاريات: ٢٧]، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

ألاَّ: بالفتح والتشديد حرف تحضيض؛ لم يقع في القرآن لهذا المعنى فيما أعلم، إلَّا أنه يجوز عندي أن يخرّج عليه قوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥]. وأما قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١] فليست هذه، بل هي كلمتان: أنْ الناصبة ولا النافية، أو أن المفسرة، [أو المخففة من الثقيلة] ولا الناهية.

إلاَّ: بالكسر والتشديد على أوْجه:

أحدها: الاستثناء متصلاً، نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩] ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]. أو منقطعاً؛ نحو: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٧]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩ ـ ٢٠].

الثاني: بمعنى «غير»، فيوصف بها وبتاليها جمعٌ منكرٌ أو شبهه، ويعرَب الاسم الواقع بعدها بإعراب غير، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يجوز أن تكون هذه الآية للاستثناء؛ لأن ﴿ءَالِهَةٌ﴾ جمع منكَّر في الإثبات، فلا عمومَ له، فلا يَصِحُّ الاستثناءُ منه، ولأنه يَصيرُ المعنى حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم اللهُ لفسدتا، وهو باطلٌ باعتبار مفهومه.

الثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك، ذكره الأخفش والفرَّاء وأبو عُبيدة، وخرَّجوا عليه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾ [النمل: ١٠، ١١]، أي: ولا الذين ظلموا ولا من ظلم. وتأوّلهما الجمهورُ على الاستثناء المنقطع.

الرابع: بمعنى (بل)، ذكره بعضهم، وخرَّج عليه: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً﴾ [طه: ٢، ٣]، أي: بل تذكرة.

الخامس: : بمعنى (بدل)، ذكره ابن الضائع(١)، وخرّج عليه: ﴿ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، أي: بدل الله أو عوضه، وبه يخرج عن الإشكال المذكور في الاستثناء وفي الوصف بإلَّا من جهة المفهوم.

وغَلِطَ ابنُ مالك، فعدَّ من أقسامها نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، وليست منها، بل هي كلمتان: إن الشرطية ولا النافية(٢).

---

(١) ابن الضائع: علي بن محمد، نحوي أندلسي (ت: ٦٨٠ هـ). «بغية الوعاة» ٣٥٤.

(٢) انظر «المغني» ص ١٠٢.

فائدة: قال الرُّماني[١] في «**تفسيره**»: معنى إلاَّ اللازمُ لها: الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت: جاءني القوم إلاَّ زيداً. فقد اختصصت زيداً بأنه لم يجئ، وإذا قلت: ما جاءني إلاَّ زيد، فقد اختصصته بالمجيء، وإذا قلت: ما جاءني زيد إلاَّ راكباً، فقد اختصصته بهذه الحالة دون غيرها من المشي والعَدْوِ ونحوه.

الآن: اسم للزمن الحاضر، وقد يستعمل في غيره مجازاً. وقال قوم: هي مَحَلٌّ للزمانين؛ أيْ: ظرفٌ للماضي وظرف للمستقبل، وقد يُتجوَّز بها عمَّا قَرُبَ من أحدهما.

وقال ابن مالك: لوقت حضر جميعه، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به أو بعضه نحو: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩] قال: وظرفيتُه غالبة لا لازمةٌ.

واختلف في (أل) التي فيه، فقيل: للتعريف الحضوريّ، وقيل: زائدة لازمة.

إلى: حرف جرّ له معانٍ:

أشهرُها: انتهاء الغاية زماناً، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. أو مكاناً، نحو: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

أو غيرهما، نحو: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣]؛ أي: منتهٍ إليكِ، ولم يذكر لها الأكثرون غير هذا المعنى.

وزاد ابنُ مالك وغيره تبعاً للكوفيين معانِيَ أُخَرَ:

منها: المعيَّة، وذلك إذا ضَمَمْتَ شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه أو التعلُّق، نحو: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

قال الرَّضي: والتحقيق أنها للانتهاء؛ أي: مضافة إلى المرافق، وإلى أموالكم.

وقال غيره: ما ورد من ذلك مُؤوَّلٌ على تضمين العامل وإبقاء (إلى) على أصلها، والمعنى في الآية الأولى: مَنْ يضيف نصرته إلى نصرة الله؟ أو مَنْ ينصرني حالَ كوني ذاهباً إلى الله.

ومنها: الظرفية كـ: في، نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧]، أي: فيه، ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨]، أي: في أنْ...

ومنها: مرادفة اللام، وجعل منه: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾، أي: لك. وتقدَّم أنه من الانتهاء.

ومنها: التبيين، قال ابن مالك: وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حُبّاً أو بغضاً، من فعلِ تعجبٍ أو اسمِ تفضيلٍ، نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

---

(١) الرُّمَّاني: علي بن عيسى، أبو الحسن، عالم في اللغة والنحو والبلاغة والتفسير، وفاته ببغداد (ت: ٣٨٤ هـ). «تاريخ بغداد» ١٦/٢١.

ومنها: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٣٧] في قراءة بعضهم بفتح الواو، أي: تهوَاهم. قاله الفرَّاء. وقال غيره: هو على تضمين (تهوى) معنى (تميل).

تنبيه:

حكى ابن عصفور في شرح أبيات «**الإيضاح**» عن ابن الأنباري: أنَّ (إلى) تستعمل اسماً، فيقال: انصرفت من إليك، كما يقال: غدوت من عليه. وخرّج عليه من القرآن قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، وبه يندفع إشكال أبي حيّان فيه: بأن القاعدة المشهورة أن الفعل لا يتعدَّى إلى ضميرٍ يتَّصل بنفسه أو بالحرف، وقد رفع المتصل، وهما لمدلولٍ واحدٍ، في غير باب ظنّ.

اللهمّ: المشهور أنَّ معناه: يا ألله، حذفت ياء النداء، وعوّض عنها الميم المشددةُ في آخره.

وقيل: أصله يا ألله أمَّنا بخير، فركب تركيب حَيَّهلا.

وقال أبو رجاء العطاردي[١]: الميم فيها تجمع سبعين اسماً من أسمائه.

وقال ابن ظَفَر[٢]: قيل: إنها الاسم الأعظم، استدلَّ لذلك: بأن الله دالّ على الذَّات، والميم دالَّة على الصفات التسع والتسعين، ولهذا قال الحسن البصري: اللهمَّ تجمع الدعاء.

وقال النَّضْر بن شُمَيل[٣]: من قال: اللهمَّ، فقدْ دعا الله بجميع أسمائه.

أَمْ: حرف عطف، وهي نوعان:

متصلة، وهي قسمان:

الأول: أن يتقدم عليها همزةُ التسوية، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [المنافقون: ٦].

والثاني: أن يتقدَّم عليها همزة يُطْلَب بها وبـ(أم) التعيينُ، نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤].

وسُمِّيت في القسمين متَّصلةً؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمَّى أيضاً معادلة، لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في القسم الأول، والاستفهام في الثاني.

ويفترق القسمان من أربعة أوجه:

أحدها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقُّ جواباً، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابلٌ للتصديق والتكذيب، لأنه خبرٌ، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام منها على حقيقته.

---

(١) العُطَاردي: عمران بن مِلْحان، تابعي كبير، من كبار المخضرمين (ت: ١٠٧ هـ). «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٢٥٣.

(٢) ابن ظفر: محمد بن عبد الله الصقلي، أديب رحالة مفسر (ت: ٥٦٥ هـ). «لسان الميزان» ٥/ ٣٧١.

(٣) النضر بن شميل. أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب، ورواية الحديث، وفقه اللغة (ت: ٢٠٣ هـ). «طبقات النحويين» للزبيدي ٥٣ ـ ٦٠، «وفيات الأعيان»: ٢/ ١٦١.

والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلَّا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلَّا في تأويل المفردين، وتكون الجملتان: فعليتين، واسميتين، ومختلفتين. نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، و«أم» الأخرى تقع بين المفردين، وهو الغالب فيها، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧] وبين جملتين ليسا في تأويلهما.

النوع الثاني: **منقطعة**، وهي ثلاثة أقسام:

مسبوقة بالخبر المحض، نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ٢، ٣].

ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام، نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده.

ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

ومعنى أم المنقطعة ـ الذي لا يفارقها ـ: الإضرابُ، ثم تارة تكون له مجرَّداً وتارة تَضمَّنُ مع ذلك استفهاماً إنكاريًّا.

فمن الأول: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، لأنه لا يدخل الاستفهام على استفهام.

ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] تقديره: بل ألهُ البنات؟ إذ لو قدّرت الإضرابَ المحض لزم المحال.

تنبيهان(١):

الأول: قد ترد (أم) محتملة للاتصال وللانقطاع، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠] قال الزمخشري: يجوز في (أم) أن تكون معادلة، بمعنى: أيُّ الأمرين كائن؟ على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة.

الثاني: ذكر أبو زيد(٢): أنَّ (أم) تقع زائدةً، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢]. قال: التقدير: أفلا تبصرون أنا خير؟

أَمَّا: بالفتح والتشديد، حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

أمّا كونها حرفَ شرط: فبدليل لزوم الفاء بعدها، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦]. وأما قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾

---

(١) انظر «المغني» ص ٦٨ و٧٠.

(٢) أبو زيد: سعيد بن أوس، عالم بصري، إمام ثقة في اللغة والأدب (ت: ٢١٥ هـ). «تاريخ بغداد» ٩/ ٧٧، و«إنباه الرواة» ٢/ ٣٠.

[آل عمران: ١٠٦]. فعلى تقدير القول؛ أي: فيقال لهم: أكفرتم؟ فحذف القول استغناءً عنه بالمقول، فتبعَتْهُ الفاءُ في الحذف. وكذا قوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١].

وأما التفصيل: فهو غالب أحوالها كما تقدم، وكقوله: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢].

وقد يُترك تكرارها استغناءً بأحد القسمين عن الآخر، وسيأتي في أنواع الحذف.

وأما التوكيد: فقال الزمخشريّ: فائدة «أمَّا» في الكلام أن تعطيَه فضلَ توكيد، تقول: زيد ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيدَ ذلك، وأنه لا محالة ذاهبٌ، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمةٌ، قلتَ: أما زيد فذاهبٌ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ.

ويُفْصَل بين أمَّا والفاء: إما بمبتدأٍ كالآيات السابقة. أو خبر، نحو: أما في الدار فزيدٌ. أو جملة شرط، نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨، ٨٩]. أو اسم منصوب بالجواب، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]. أو اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] في قراءة بعضهم بالنصب.

تنبيه:

ليس من أقسام (أمَّا) التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]، بل هي كلمتان: «أم» المنقطعة، و«ما» الاستفهامية.

إمَّــــــا : بالكسر والتشديد، تَرِدُ لمعانٍ:

الإبهام، نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

والتخيير، نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦]. ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]، ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

والتفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

تنبيهات:

الأول[1]: لا خلاف أن (إمَّا) الأولى في هذه الأمثلة ونحوها غير عاطفة، واختلف في الثانية، فالأكثرون على أنها عاطفة، وأنكره جماعة منهم ابن مالك لملازمتها غالباً الواوَ العاطفةَ. وادَّعى ابن عصفور الإجماعَ على ذلك، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه. وذهب بعضهم إلى أنها عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت إمَّا على إمَّا، وهو غريب.

الثاني: سيأتي أن هذه المعاني تكون لـ(أوْ)، والفرق بينها وبين (إمَّا) أن (إمَّا) يبنى الكلام معها من أوَّل الأمر على ما جيء بها لأجله، ولذلك وجب تكرارها و(أو) يفتتح الكلام معها على الجزم، ثم يطرأ الإبهام أو غيره، ولهذا لم يتكرر.

---

(١) انظر «المغني» ص ٨٥.

الثالث: ليس من أقسام (إمّا) التي في قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، بل هي كلمتان: إنِ الشرطية، وما الزائدة.

إنْ: بالكسر والتخفيف، على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية، نحو: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ﴾ [الأنفال: ٣٨]، وإذا دخلت على (لم) فالجزم بـ(لم) لا بها، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، أو على لا، فالجزم بها لا بلا، نحو: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي﴾ [هود: ٤٧]، ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠]. والفرق أن (لم) عاملٌ يلزم معموله ولا يُفصَل بينهما بشيء، و(إنْ) يجوز الفصلُ بينها وبين معمولها بمعموله، و(لا) لا تعمل الجزم إذا كانت نافيةً، فأضيف العمل إلى إنْ.

الثاني: أن تكون نافيةً، وتدخل على الاسمية والفعلية، نحو: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧] ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧].

قيل: ولا تقع إلا وبعدها (إلا) كما تقدم، أوْ لـمَّا المشددة، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، في قراءة التشديد ورد بقوله: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١].

ومما حمل على النافية قوله: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧]. ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]، وعلى هذا فالوقف هنا، ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]؛ أي: في الذي ما مكَّنَّاكُم فيه. وقيل: هي زائدة، ويؤيد الأول قوله: ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، وعدل عن (ما) لئلا تتكرر، فيَثْقُلَ اللفظُ.

قلت: وكونها للنَّفْي هو الواردُ عن ابن عباس، كما تقدم في نوع الغريب من طريق ابن أبي طلحة.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١][(١)].

وإذا دخلت النافية على الاسمية لم تعمل عند الجمهور، وأجاز الكسائي والمبرِّد إعمالَها عمل ليس، وخرّج عليه قراءة سعيد بن جُبير: ﴿إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾[(٢)].

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد قال: كلّ شيء في القرآن (إن) فهو إنكار.

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين:

ثم الأكثر إذا دخلت على الاسمية إهمالها، نحو: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]. ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]. ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، في قراءة حفصٍ وابن كثير.

---

(١) فالأولى شرطية، والثانية نافية، جوابٌ للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوباً.

(٢) القراءة المتواترة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

وقد تعمل، نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قراءة الحرميين(١).

وإذا دخلت على الفعل، فالأكثر كونه ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١] ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

وحيث وجدت (إنْ) وبعدها (اللام المفتوحة) فهي المخففة من الثقيلة.

الرابع: أن تكون زائدة، وخرّج عليه: ﴿فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

الخامس: أن تكون للتعليل كـ: إذ، قاله الكوفيون. وخرَّجوا عليه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]. ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]. ونحو ذلك، مما الفعل فيه محقَّق الوقوع.

وأجاب الجمهور عن آية المشيئة: بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو: بأن أصل ذلك الشرط، ثم صار يُذكر للتبرُّك، أو أن المعنى: لتدخلن جميعاً إن شاء الله ألاَّ يموت منكم أحدٌ قبل الدخول. وعن سائر الآياتِ بأنه شَرْطٌ جِيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فأطعني.

السادس: أن تكون بمعنى قد، ذكره قُطْرُب، وخرَّج عليه: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩]، أي: قد نفعت، ولا يصح معنى الشرط فيه، لأنه مأمور بالتذكير على كل حال.

وقال غيره: هي للشرط، ومعناه: ذمُّهم واستبعادٌ لنفع التذكير فيهم. وقيل التقدير: وإن لم تنفع، على حدّ قوله: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١].

فائدة: قال بعضهم: وقع في القرآن (إن) بصيغة الشرط، وهو غير مراد، في ستة مواضع:

﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]، ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [النحل: ١١٤]، ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]، ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨].

أَنْ: بالفتح والتخفيف على أوجه:

الأول: أن تكون حرفاً مصدريًّا ناصباً للمضارع، ويقع في موضعين:

في الابتداء، فيكون في محل رفع، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

---

(١) هما قارئ مكة المكرمة عبد الله بن كثير الداري، أبو معبد (ت: ١٢٠ هـ). «معرفة القراء الكبار» (١/٨٦).
وقارئ المدينة المنورة نافع بن عبد الرحمن الليثي، أبو رُوَيم (ت: ١٦٩ هـ). «معرفة القراء الكبار» (١/١٠٧).

وبعد لفظ دالٍّ على معنى غير اليقين: فيكون في محل رفع، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ﴾ [الحديد: ١٦]، ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦]. ونصب، نحو: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]. وخفض، نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]. ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠].

و«أن» هذه موصول حرفيّ، وتُوصل بالفعل المتصرِّف، مضارعاً كما مرَّ، وماضياً نحو: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٤].

وقد يرفع المضارع بعدها إهْمَالاً لها، حملاً على (ما) أختها، كقراءة ابن مُحَيْصِن: (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) [البقرة: ٢٣٣].

الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزِّل منزلَتَهُ، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة: ٧١]، في قراءة الرفع.

الثالث: أن تكون مُفَسِّرة بمنزلة أيْ، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وشرطها: أن تُسْبَق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

وَأنْ يَتَأخر عنها جملة.

وأن يكون في الجملة السابقة معنى القول، ومنه: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾ [ص: ٦]، إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد المشي المتعارَف بل الاستمرار على المشي.

وزعم الزمخشري أنَّ التي في قوله: ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨] مفسّرة، بأن قبله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾، والوحي هنا إلهام باتّفاق، وليس في الإلهام معنى القول، وإنما هي مصدرية؛ أي: باتخاذ الجبال.

وألّا يكون في الجملة السابقة أحرف القول.

وقال الزمخشري في قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]: إنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر؛ أي: ما أمرتهم إلّا بما أمرتني به أن اعبدوا الله.

قال ابن هشام[1]: وهو حسن، وعلى هذا فيقال في الضابط: ألا تكون فيه حروف القول إلّا والقول مؤوّل بغيره.

---

(١) في «المغني» ص ٤٩.

قلت: وهذا من الغرائب، كونُهم يشرطون أن يكون فيها معنى القول، فإذا جاء لفظه أوَّلوه بما فيه معناه مع صريحه، وهو نظير ما تقدَّم من جعلهم أل في (الآن) زائدة، مع قولهم بتضمنها معناها.

وأَلَّا يدخل عليها حرف الجر.

الرابع: أن تكون زائدة، والأكثر أن تقع بعد لمَّا التوقيتية، نحو: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: ٣٣].

وزعم الأخفش: أنها تنصب المضارع وهي زائدة، وخرَّج عليه: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١٢]، قال: فهي زائدة، بدليل: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤].

الخامس: أن تكون شرطية كالمكسورة، قاله الكوفيّون. وخرَّجوا عليه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥].

قال ابن هشام[1]: ويرجِّحه عندي تواردُهما على محلٍّ واحد، والأصل التوافق، وقد قرئ بالوجهين في الآيات المذكورة، ودخول الفاء بعدها في قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

السادس: أنْ تكون نافية، قال بعضهم في قوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، أي: لا يؤتَى، والصحيح أنها مصدرية؛ أي: ولا تؤمنوا أن يؤتى، أي: بإيتاء أحد.

السابع: أن تكون للتعليل، كما قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢]، ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟﴾ [الممتحنة: ١] والصواب أنها مصدرية، وقبْلها لام العلة مقدَّرة.

الثامن: أن تكون بمعنى لئلَّا، قاله بعضهم في قوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦]، والصواب أنها مصدرية، والتقدير: كراهة أن تضِلُّوا.

إنَّ: بالكسر والتشديد، على أوجه:

أحدها: التأكيد والتحقيق، وهو الغالب، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦].

قال عبد القاهر: والتأكيد بها أقوى من التأكيد باللام، قال: وأكثر مواقعها ـ بحسب الاستقراء ـ الجواب لسؤال ظاهر أو مقدَّر، إذا كان للسائل فيه ظنّ.

والثاني: التعليل، أثبته ابن جنِّي وأهل البيان، ومثَّلوه بنحو: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، وهو نوع من التأكيد.

(١) في «المغني» ص ٥٣.

الثالث: معنى نعم، أثبته الأكثرون، وخَرَّج عليه قوم منهم المبرِّد: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣].

أَنَّ: بالفتح والتشديد، على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف تأكيد، والأصحّ أنها فرع المكسورة، وأنها موصول حرفيّ تُؤوّل مع اسمها وخبرها بالمصدر. فإن كان الخبر مشتقًّا فالمصدر المؤوَّل به من لفظه، نحو: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الطلاق: ١٢]، أي: قدرته. وإن كان جامداً قُدِّر بالكون.

وقد استشكل كونُها للتأكيد: بأنّك لو صرَّحت بالمصدر المنسبِك منها لم يُفد تأكيداً، وأجيب: بأن التأكيد للمصدر المنحلّ، وبهذا يُفرق بينها وبين المكسورة؛ لأن التأكيد في المكسورة للإسناد، وهذه لأحد الطرفين.

الثاني: أن يكون لغة في (لعلّ) وخرَّج عليها: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، في قراءة الفتح، أي: لعلَّها.

أنَّـــى: اسم مشترك بين الاستفهام والشرط.

فأَمَّا الاستفهام: فترد فيه بمعنى كيف، نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]. ومن أين: نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]؛ أي: من أين أتى هذا؟ أي: من أين جاءنا؟

قال في «**عروس الأفراح**»[(١)]: والفرق بين (أين) و(من أين): أن (أين) سؤال عن المكان الذي حلَّ فيه الشيء، و(من أين) سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء. وجعل من هذا المعنى ما قرئ شاذًّا: (أَنَّى صَبَبْنا الماءَ صَبّاً)[(٢)].

وبمعنى متى، وقد ذكرت المعاني الثلاثة في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

وأخرج ابن جرير الأول من طريق عن ابن عباس، وأخرج الثاني عن الربيع بن أنس واختاره، وأخرج الثالث عن الضحَّاك، وأخرج قولاً رابعاً عن ابن عمر وغيره، أنها بمعنى: (حيث شئتم).

واختار أبو حيَّان وغيره أنَّها في الآية شرطيَّة، وحذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه؛ لأنها لو كانت استفهامية لاكتفت بما بعدها، كما هو شأن الاستفهامية: أن تكتفيَ بما بعدها؛ أي: تكون كلاماً يَحسُن السكوت عليه إن كان اسماً أو فعلاً.

أَوْ: حرف عطف ترد لمعانٍ:

الشك من المتكلم، نحو: ﴿قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣]

والإبهام على السَّامع، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

والتخيير بين المعطوفين، بأنه يمتنع الجمع بينهما.

---

(١) «عروس الأفراح» ١/ ٤٥٠ عند أدوات الاستفهام.

(٢) والقراءة المتواترة: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾ [عبس: ٢٥].

والإباحة بألّا يمتنع الجمع.

ومثل الثاني بقوله: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، ومثل الأول بقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وقوله: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

واستشكل بأن الجمع في الآيتين غير ممتنع.

وأجاب ابنُ هشام[1]: بأنه ممتنع بالنسبة إلى وقوع كلّ كفارة أو فدية، بل يقع واحد منهنَّ كفارة أو فدية، والباقي قُربة مستقلة خارجة عن ذلك.

قلت: وأوضحُ من هذا التمثيل قولُهُ: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟﴾ الآية [المائدة: ٣٣]. على قول مَنْ جعل الخيرة في ذلك إلى الإمام، فإنه يمتنع عليه الجمع بين هذه الأمور بل يفعل منها واحداً يؤدي اجتهاده إليه.

والتفصيل بعد الإجمال، نحو: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات ٥٢]، أي: قال بعضهم كذا وبعضهم كذا.

والإضراب كـ(بل)، وخرّج عليه: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِا۟ئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩]. وقراءة بعضهم: (أَوْ كلما عاهدوا عهداً) [البقرة: ١٠٠]، بسكون الواو.

ومطلق الجمع كالواو، نحو: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣].

والتقريب، ذكره الحريري وأبو البقاء، وجعل منه: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

ورُدَّ بأنَّ التقريب مستفادٌ من غيرها.

ومعنى إلّا في الاستثناء، ومعنى إلى، وهاتان يُنصب المضارعُ بعدهما بأن مضمرة، وخرّج عليها: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]. فقيل: إنه منصوب لا مجزوم بالعطف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾، لئلا يصير المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهنّ في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفرضُ دون المسيس لزم مهر المثل، وإذا انتفَى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمَّى؛ فكيف يصحّ دفع الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟! ولأنَّ المطلَّقات المفروض لهنَّ قد ذُكرن ثانياً بقوله: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية، وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم، ولو كانت ﴿تَفْرِضُوا۟﴾ مجزوماً لكانت الممسوسات والمفروض لهنَّ مستويات في الذكر. وإذا قدّرت (أو) بمعنى (إلّا) خرَّجت المفروض لهنَّ عن مشاركة الممسوسات في الذِّكر، وكذا إذا قدّرت بمعنى (إلى) وتكون غاية لنفي الجناح لا لنفي المسيس.

---

(١) في «المغني» ص ٨٨.

وأجاب ابن الحاجب عن الأول: بمنع كون المعنى مدَّة انتفاء أحدهما، بل مدَّة لم يكن واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعاً، لأنه نكرة في سياق النفي الصريح.

وأجاب بعضُهم عن الثاني: بأنَّ ذكْر المفروض لهنَّ، إنما كان لتيقُّن النصف لهنَّ، لا لبيان أن لهنَّ شيئاً في الجملة.

وممَّا خرَّج على هذا المعنى قراءة أُبيّ: (تقاتلونهم أو يُسْلِمُوا).

تنبيهات:

الأول: لم يذكر المتقدمون لـ«أَوْ» هذه المعاني، بَل قالوا: هي لأحد الشيئين أو الأشياء. قال ابن هشام(١): وهو التحقيق، والمعاني المذكورة مستفادة من القرائن.

الثاني: قال أبو البقاء: (أو) في النَّهي نقيضة (أو) في الإباحة، فيجب اجتناب الأمرين، كقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، فلا يجوز فعلُ أحدهما، فلو جمع بينهما كان فعلاً للمنهي عنه مرتين، لأن كل واحد منهما أحدهما.

وقال غيره: (أو) في مثل هذا بمعنى الواو، تفيد الجمع.

وقال الطيبي: الأَوْلى أنها على بابها، وإنما جاء التعميم فيها من النهي الذي فيه معنى النفي، والنَّكرة في سياق النَّفي تعمّ، لأن المعنى قبل النهي: (تطيع آثماً أو كفوراً)، أي: واحداً منهما، فإذا جاء النَّهي ورد على ما كان ثابتاً، فالمعنى: لا تطع واحداً منهما، فالتعميم فيهما من جهة النهي، وهي على بابها.

الثالث: لكون مبناها عدم التشريك عاد الضمير إلى مفردَيها بالإفراد، بخلاف الواو، وأما قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]. فقيل: إنها بمعنى الواو، وقيل: المعنى إن يكن الخصمان غنيّين أو فقيرين.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس: كلّ شيء في القرآن (أو) فهو مخير، فإذا كان ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ فهو الأول فالأول.

وأخرج البيهقيّ في «سننه» [(٥/ ١٨٥)] عن ابن جُريج قال: كل شيء في القرآن فيه (أو) فللتخيير، إلا قوله: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٣] ليس بمخيَّر فيها. قال الشافعي: وبهذا أقول.

أَوْلَى: في قوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤]، وفي قوله تعالى: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٠]، قال في «**الصحاح**»: قولهم: (أولى لك) كلمة تهديد ووعيد، قال الشاعر:

فأَوْلَى لَهُ ثُمَّ أَوْلَى لَهُ

قال الأصمعيّ: فمعناه قاربه ما يهلكه؛ أي: نزل به. قال الجوهريّ: ولم يقل أحد فيها أحسن ممَّا قاله الأصمعيّ.

---

(١) في «المغني» ص ٩٥.

وقال قومٌ: هو اسم فعل مبنيّ، ومعناه: وَلِيَك شرّ بعد شر، و(لك) تبيين.

وقيل: هو علم للوعيد غير مصروف، ولذا لم ينوَّن، وإنَّ محله رفع على الابتداء، ولك: الخبرُ، ووزنه على هذا (فَعْلَى)، والألف للإلحاق. وقيل (افعل).

وقيل: معناه الويل لك، وأنه مقلوب منه، والأصل (أَوْيل)، فأخّر حرف العلة، ومنه قول الخنساء[1]:

هَمَمْتُ لِنَفْسِيَ بعضَ الهُمُوم ... فأولى لنفسي أولى لها

وقيل: معناه: الذمّ لك أولى من تركه، فحذف المبتدأ، لكثرة دَوَرَانه في الكلام.

وقيل: المعنى: أنت أولى وأجدرُ بهذا العذاب.

وقال ثعلب[2]: (أولى لك) في كلام العرب معناه مقاربة الهلاك، كأنه يقول: قد وليت الهلاك، أو: قد دانيت الهلاك، وأصله من الولْي وهو القرب، ومنه: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم﴾ [التوبة: ١٢٣]، أي يقرُبون منكم.

وقال النَّحاس[3]: العرب تقول: أولى لك، أي: كدت تهلك، وكأنَّ تقديره: أولى لك الهلكة.

إي[4]: بالكسر والسكون؛ حرف جواب بمعنى نعم، فتكون لتصديق المخبِر، ولإعلام المستخبِر، ولوَعْدِ الطالب. قال النحاة: ولا تقع إلَّا قبل القَسَم.

قال ابن الحاجب: وإلا بعد الاستفهام، نحو: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس: ٥٣].

أَيّ: بالفتح والتشديد، على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية، نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثاني: استفهامية، نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وإنما يُسْأَلُ بها عمَّا يميّز أحد المتشاركين في أمر يعمُّهما، نحو: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣]، أي: أنحن أم أصحاب محمد ﷺ؟

الثالث: موصولة، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩].

وهي في الأوجه الثلاثة معربة، وتبنى في الوجه الثالث على الضمّ إذا حذف عائدها وأضيفت كالآية المذكورة، وأعربها الأخفش في هذه الحالة أيضاً، وخرَّج عليه قراءة بعضهم بالنَّصب، وأوَّلَ

(١) في «ديوانها» ص ١٢٦، والخنساء: تماضر بنت عمرو (ت: ٢٤ هـ) في خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه في البادية.

(٢) ثعلب: أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء، إمام الكوفيين في النحو واللغة (ت: ٢٩١ هـ). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٢١٤.

(٣) النحاس: أحمد بن محمد، نحوي مصري مفسر أديب (ت: ٣٣٨ هـ). «النجوم الزاهرة» ٣/ ٣٠٠، «إنباه الرواة» ١/ ١٠١.

(٤) انظر «المغني» ص ١٠٥.

قراءةَ الضمّ على الحكاية، وأوَّلها غيرُه على التعليق للفعل، وأوّلها الزمخشري على أنها خبر مبتدأ محذوفٍ، وتقدير الكلام: لننزعَنَّ بعضَ كلِّ شيعةٍ، فكأنَّه قيل: مَنْ هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشدّ، ثم حذف المبتدآن المكتنفان لـ: «أيّ».

وزعم ابنُ الطَّراوة[1]: أنَّها في الآية مقطوعة عن الإضافة مبنيةٌ، وأنَّ «هُمْ أَشَدُّ» مبتدأ وخبر، ورُدّ: برسم الضمير متصلاً بـ: أيْ، وبالإجماع على إعرابها إذا لم تُضَف.

الرابع: أن تكون وُصْلَةً إلى نداء ما فيه أل، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾.

إِيّـــــا : زعم الزجّاج أنها اسم ظاهر، والجمهور ضمير، ثم اختلفوا فيه على أقوال:

أحدها: أنه كله ضمير، وهو ما اتَّصل به.

والثاني: أنه وحدَه ضميرٌ، وما بعده اسم مضاف له يفسّر ما يراد به من تكلّم وغيبةٍ وخطابٍ، نحو: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١]، ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤١]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤].

والثالث: أنه وحدَه ضمير، وما بعده حروف تُفَسِّر المراد.

والرابع: أنه عِماد، وما بعده هو الضميرُ. وقد غَلِطَ مَنْ زعم أنه مشتقٌّ.

وفيه سبعُ لغاتٍ قُرِئ بها: بتشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة، وإبدالها هاءً مكسورةً ومفتوحةً، هذه ثمانية، يسقط منها بفتح الهاءِ مع التشديد.

أَيَّـــــان : اسم استفهام، وإنما يُستفهم به عن الزمان المستقبل، كما جزم به ابن مالك وأبو حيَّان، ولم يذكر فيه خلافاً.

وذكر صاحب إيضاح المعاني مجيئها للماضي.

وقال السكاكيّ: لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم، نحو: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢].

والمشهور عند النُّحاة أنها كـ: مَتَى، تستعمل في التفخيم وغيره.

وقال بالأول من النُّحاة عليّ بن عيسى الرَّبَعيّ، وتبعه صاحب «**البسيط**» فقال: إنما تستعمل في الاستفهام عن الشيء المعظَّم أمره.

وفي «**الكشاف**»[2]: قيل: إنها مشتقَّة من أوى، (فَعْلان) منه، لأن معناه: أيّ وقت، وأيّ فعل، من آويت إليه، لأن البعض آوٍ إلى الكلّ ومتساند بدله، وهو بعيد.

وقيل: أصله أَيُّ آنٍ.

وقيل: أيّ أوانٍ، حذفت الهمزة من (أوان)، والياء الثانية من (أيّ) وقلبت الواو ياء وأدغمت الساكنة فيها.

---

(١) ابن الطراوة: سليمان بن محمد أبو الحسين، المالقي، أديب، أندلسي كان بصيراً بالنحو (ت: ٥٢٨ هـ). «بغية الوعاة» ٢٦٣.

(٢) «الكشاف» ٢/ ١٣٤ سورة الأعراف: ١٨٧.

وقرئ بكسر همزتها.

أَيْـــــنَ : اسم استفهام عن المكان، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]. وتَردُ شرطاً عامًّا في الأمكنة، وأينما أعمّ منها، نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦].

البَاء المفردة:

حرف جرّ له معانٍ:

أشهرها: الإلصاق، ولم يذكر لها سيبويه غيره.

وقيل: إنه لا يفارقها، قال في شرح «اللبّ»: وهو تعلّق أحد المعنيين بالآخر.

ثم قد يكون حقيقة، نحو: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، أي: ألصِقُوا المسح برؤوسكم. ﴿فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ [المائدة: ٦]. وقد يكون مجازاً، نحو: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ﴾ [المطففين: ٣٠]، أي: بمكانٍ يقربون منه.

الثاني: التعدية كالهمزة، نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، أي: أذهبه، كما قال: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وزعم المبرّد والسُّهَيليّ: أن بين تعدية الباء والهمزة فرقاً، وأنك إذا قلت: ذهبت بزيد، كنت مصاحباً له في الذهاب. وردَّ بالآية.

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، كباء البسملة.

الرابع: السببية، وهي التي تدخل على سبب الفعل، نحو: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠] ﴿ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ويعبّر عنها أيضاً بالتعليل.

الخامس: المصاحبة كمع، نحو: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨].

السادس: الظرفي كفي، زماناً ومكاناً، نحو: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

السابع: الاستعلاء كعَلى، نحو: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: عليه، بدليل: ﴿إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤].

الثامن: المجاوزة كعن، نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنه. بدليل: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠].

ثم قيل: تختصّ بالسؤال، وقيل: لا، نحو: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [التحريم: ٨]؛ أي: وعن أيمانهم. ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]؛ أي: عنه.

التاسع: التبعيض كمِنْ، نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: منها.

العاشر: الغاية كإلى، نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ أي: إليَّ.

الحادي عشر: المقابلة؛ وهي الداخلة على الأعواض، نحو: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنَّما لم نقدرها باء السببيّة ـ كما قال المعتزلة ـ لأن المعطَى بعِوَضٍ قد يعطى مجّاناً، وأمّا المسبّب فلا يوجد بدُون السبب.

الثاني عشر: التوكيد، وهي الزائدة:

فتزادُ في الفاعل وجوباً في نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وجوازاً غالباً في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، فإن الاسم الكريم فاعل، و﴿شَهِيدًا﴾ نصبٌ على الحال أو التمييز، والباء زائدة، ودخلت لتأكيد الاتصال، لأن الاسم في قوله: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ متصل بالفعل اتصال الفاعل.

قال ابن الشَّجري[1]: وفعل ذلك إيذاناً بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره في عِظَم المنزلة، فضوعف لفظها لتضاعف معناها. وقال الزجّاج: دخلت لتضمّن (كفى) معنى (أكتفي).

قال ابن هشام[2]: وهو من الحُسْن بمكان.

وقيل: الفاعل مقدَّر، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، فحُذِف المصدر، وبقي معموله دالًّا عليه.

ولا تزاد في فاعل (كفى) بمعنى وَقَى، نحو: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥].

وفي المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥]، ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥].

وفي المبتدأ: نحو: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]؛ أي: أيّكم. وقيل: هي ظرفية؛ أي: في أيّ طائفة منكم.

وفي اسم ليس، في قراءة بعضهم: ﴿ليسَ البرُّ أن تولوا﴾ [البقرة: ١٨٩]، بنصب ﴿البرُّ﴾[3].

وفي الخبر المنفيّ، نحو: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤]، قيل: والموجب، وخرّج عليه: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧].

وفي التوكيد: وجعل منه: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فائدة: اختلف في الباء، من قوله: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، فقيل: للإلصاق، وقيل: للتبعيض، وقيل: زائدة، وقيل: للاستعانة. وإن في الكلام حذفاً وقلباً؛ فإن (مسح) يتعدَّى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء.

---

(١) ابن الشجري: هبة الله بن علي، أبو السعادات، من أئمة العلم واللغة والأدب وأحوال العرب (ت: ٥٤٢ هـ). «النجوم الزاهرة» ٥/ ٢٨١.

(٢) في «المغني» ص ١٤٤.

(٣) ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ﴾ قراءة حفظ وحمزة، وافقهما المطوعي. ﴿ليس البرُّ﴾ قراءة الباقين. انظر «إبراز المعاني من حرز الأماني» (١/ ٣٥٥)، و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» ص١٩٩.

بـــــل : حرف إضراب إذا تلاها جملة.

ثم تارة يكون معنى الإضراب الإبطالُ لِما قبلها، نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أي: بل هم عباد. ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠].

وتارة يكون معناه الانتقالَ من غرضٍ إلى آخر، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [المؤمنون: ٦٢ ـ ٦٣]، فما قبل ﴿بل﴾ فيه على حاله، وكذا ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦].

وذكر ابن مالك في شرح «**كافيته**»[1]: أنها لا تقع في القرآن إلَّا على هذا الوجه، ووهمه ابن هشام[2]، وسبق ابن مالك إلى ذلك صاحبُ «**البسيط**»، ووافقه ابن الحاجب، فقال في شرح «**المفصل**»: إبطال الأوَّل وإثباته للثاني إن كان في الإثبات من باب الغلط، فلا يقع مثله في القرآن. انتهى.

أمَّا إذا تلاها مفرد فهي حرف عطف، ولم تَقع في القرآن كذلك.

بَـــلَـــى : حرفٌ أصليُّ الألفِ، وقيل: الأصل (بل)، والألف زائدة، وقيل: هي للتأنيث بدليل إمالتها.

ولها موضعان:

أحدهما: أن تكون ردًّا لنفيٍ يقعُ قبلها، نحو: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭۚ بَلَىٰٓ﴾ [النحل: ٢٨]، أي: عملتم السوء، ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ بَلَىٰ﴾ [النحل: ٣٨]، أي: يَبْعثهم، ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، ﴿قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ثم قال: ﴿بَلَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٦]، أي: عليهم سبيل، ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰۗ﴾ [البقرة: ١١١]، ثم قال: ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ١١٢] أي: يدخلها غيرهم، ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةًۚ﴾ [البقرة: ٨٠]، ثم قال: ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١]، أي: تمسّهم ويخلدون فيها.

الثاني: أن تقع جواباً لاستفهام دخل على نفي فتفيد إبطاله؛ سواء كان الاستفهام حقيقيًّا، نحو: أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلى، أو توبيخاً، نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤]. أو تقريريًّا، نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: نعم، كفروا. **ووجهه** أنَّ نعم تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب، فكأنهم قالوا: لستَ ربنا، بخلاف بلى، فإنها لإبطال النفي، فالتقدير: أنت ربّنا.

ونازع في ذلك السُّهيليُّ وغيره: بأنَّ الاستفهام التقريريّ خبرٌ موجب، ولذلك امتنع سيبويه من

(١) «الكافية الشافية» أرجوزة في النحو والصرف لابن مالك في (٢٧٩٤) بيتاً. وليست الألفية المشهورة سوى «خلاصة» للكافية. وقد شرح ابنُ مالك كافيته نثراً باسم «الوافية». أفاده محققو «المغني» ص ١٥٢.

(٢) في «المغني» ص ١٥٢.

جعل (أم) متّصلة في قوله: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢]، لأنها بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنّه إيجاب فنَعَم بعد الإيجاب تصديق له. انتهى.

قال ابن هشام[١]: ويشكل عليهم أن بَلَى لا يُجاب بها عن الإيجاب اتِّفاقاً.

بـئـس : فعلٌ لإنشاء الذم، لا يتصرَّف.

بـيـن : قال الراغب[٢]: هي موضوعة للخَلَل بين الشيئين ووسطهما، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢].

وتارة تستعمل ظرفاً وتارة اسماً، فمن الظرف: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١]، ﴿فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة: ١٢]، ﴿فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [ص: ٢٢].

ولا تستعمل إلا فيما له مسافة، نحو: بين البلدين، أو له عدد ما: اثنان فصاعداً، نحو: وبين الرجلين، وبين القوم، ولا يضاف إلى ما يقتضي معنى الوحدة إلَّا إذا كرِّر، نحو: ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨].

وقرئ قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالنصب على أنه ظرف، وبالرفع على أنه اسم مصدر بمعنى الوصل.

ويحتمل الأمرين قوله تعالى: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، وقوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾ [الكهف: ٦١]، أي: فراقهما.

الـتـاء : حرف جر معناه القسم، يختصّ بالتعجب وباسم الله تعالى، قال في «**الكشاف**»[٣] في قوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]: الباء أصل حرف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجُّب، كأنه تعجّب من تسهّل الكيد على يديه وتأتّيه مع عُتُوِّ نمروذ وقهره. انتهى.

تـبـارك : فعل لا يُستعمل إلَّا بلفظ الماضي، ولا يستعمل إلَّا لله.

تـعـال : فعل أمر، لا يتصرَّف، ومن ثمَّ قيل: إنَّه اسم فعل.

ثُـمّ : حرف يقتضي ثلاثة أمور:

التشريك في الحكم، والترتيبَ، والمُهْلَة، وفي كلٍّ خلافٌ.

أما التشريك فزعم الكوفيُّون والأخفش: أنَّه قد يتخلَّف، بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتَّة، وخرَّجوا على ذلك: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨].

وأُجيبَ بأن الجوابَ فيها مقدَّر.

---

(١) في «المغني» ص ١٥٤.

(٢) في «مفرداته» مادة: بين.

(٣) «الكشاف» ٢/ ٥٧٦ سورة الأنبياء: ٥٧.

وأمَّا الترتيب والمهلة فخالف قومٌ في اقتضائها إيَّاهما، تمَسُّكاً بقوله: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝٨ ثُمَّ سَوَّىٰهُ﴾ [السجدة: ٧ ـ ٩]، ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، والاهتداء سابقٌ على ذلك، ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٣ ـ ١٥٤].

وأجيب: عن الكل بأنَّ «ثم» لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم.

قال ابن هشام[1]: وغير هذا الجواب أنفع منه؛ لأنه يصحِّح الترتيب فقط لا المهلة، إذ لا تراخيَ بين الإخبارين. والجواب المصحِّح لهما ما قيل في الأولى: إن العطف على مقدّر، أي: من نفس واحدة أنشأها، ثم جعل منها زوجها، وفي الثانية: أن ﴿سَوَّىٰهُ﴾ عطف على الجملة الأولى لا الثانية، وفي الثالثة أنَّ المراد: ثم دام على الهداية.

فائدة: أجرى الكوفيُّون (ثُمَّ) مَجْرى الفاء والواو، في جواز نَصْبِ المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، وخرّج عليه قراءة الحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠] بنصب ﴿يُدْرِكَهُ﴾.

ثَـــمَّ: بالفتح، اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] وهو ظرف لا يتصرَّف، فلذلك غُلِّطَ من أعربه مفعولاً لـ(رأيت) في قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]. وقرئ: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثَمَّ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٤٦]، أي: هنالك الله شهيد، بدليل: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤].

وقال الطبري في قوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] معناه: هنالك، وليست ثُمَّ العاطفة.

وهذا وهمٌ، أشبه عليه المضمومة بالمفتوحة.

وفي «**التوشيح**» لخطاب: (ثَمَّ) ظرفٌ فيه معنى الإشارة إلى حيثُ، لأنه هو في المعنى.

جـــعـــل: قال الراغب[2]: لفظ عام في الأفعال كلّها، وهو أعمُّ من: فَعَلَ، وصَنَعَ، وسائرِ أخواتها، ويتصرَّف على خمسةِ أوجه:

أحدها: يجري مجرى صار وطفق، ولا يتعدّى، نحو: جعل زيد يقول كذا.

والثاني: مجرى أوجَدَ، فيتعدّى لمفعول واحد، نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

والثالث: في إيجاد شيء من شيء وتكوينه منه، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢]، ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ [النحل: ٨١].

والرابع: في تصيير الشيء على حالة دون حالة، نحو: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦].

---

(١) في «المغني» ص ١٦٠.

(٢) في «مفرداته» مادة: جعل.

الخامس: الحكم بالشيء على الشيء، حقًّا كان، نحو: ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، أو باطلاً، نحو: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ [النحل: ٥٧]، ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

حاشا[1]: اسمٌ بمعنى التنزيه في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، لا فعلٌ ولا حرف، بدليل قراءة بعضهم: (حاشاً لله) بالتنوين، كما يقال: (براءة لله) وقراءة ابن مسعود: ﴿حاشا اللهِ﴾ بالإضافة كمعاذ الله، وسبحان الله. ودخولها على اللام في قراءة السبعة، والجارُّ لا يدخل على الجار، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبنائها، لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً.

وزعم قوم أنها اسم فعل، معناه: أتبرأ وتبرّأت، لبنائها.

ورُدَّ بإعرابها في بعض اللغات.

وزعم المبرِّد وابن جنِّي: أنها فِعْلٌ، وأنَّ المعنى في الآية: جانَبَ يوسف المعصية لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتّى في الآية الأخرى.

وقال الفارسيّ: حاشا فعل من الحَشا، وهو الناحية؛ أي: صار في ناحية؛ أي: بَعُدَ مما رُمِيَ به، وتنحَّى عنه، فلم يغشه ولم يلابسه.

ولم يقع في القرآن حاشا إلَّا استثنائية.

حَتَّى[2]: حرفٌ لانتهاء الغاية كـ(إلى)، لكن يفترقان في أمور:

فتنفرد حتى بأنَّها لا تجرّ إلَّا الظاهر، وإلاَّ الآخِرَ المسبوق بذي أجزاء أو المُلاقي له، نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

وأنها لإفادة تَقَضِّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً.

وأنها لا يقابَل بها ابتداءُ الغاية.

وأنَّها يقع بعدَها المضارعُ المنصوبُ بـ: أنْ المقدرة، ويكونان في تأويل مصدرٍ مخفوضٍ.

ثم لها حينئذ ثلاثة معان:

مرادفة إلى، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]؛ أي: إلى رجوعه.

ومرادفة كي التعليلية، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، و﴿لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: ٧].

وتحتملهما: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

ومرادفة إلّا في الاستثناء: وجَعلَ منه ابنُ مالك وغيرُه: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾ [البقرة: ١٠٢].

(١) «المغني» ص ١٦٤.

(٢) «المغني» ص ١٦٨.

مسألة: متى دلَّ دليلٌ على دخول الغاية التي بعد (إلى) و(حتى) في حُكمِ ما قَبلها، أو على عدم دخوله، فواضح أنَّه يُعمل به.

فالأول: نحو: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ دلَّت السنة[1] على دخول المرافق والكعبين في الغسل.

والثاني: نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] دلَّ النهيُ عن الوصال على عدم دخول الليل في الصيام[البخاري: ١٩٦١، ومسلم: ٢٥٦٤، وأحمد: ٧٧٨٦]. ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فإن الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنظار حال اليَسار أيضاً، وذلك يؤدِّي إلى عدم المطالبة وتفويت حقّ الدائن.

وإن لم يدل دليل على واحد منهما ففيهما أربعة أقوال[2]:

أحدها: ـ وهو الأصح ـ: تدخل مع (حتى) دون (إلى) حملاً على الغالب في البابين؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول مع (إلى) والدخول مع (حتى)، فوجب الحمل عليه عند التردُّد.

والثاني: تدخل فيهما عليه.

والثالث: لا فيهما، واستدل للقولين في استوائهما بقوله: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨]. وقرأ ابن مسعود: (حتى حينٍ)[3].

تنبيه: ترد حتى ابتدائية؛ أي: حرفاً يُبتدأُ بعده الجُمل؛ أي: تُستأنف، فتدخل على الاسمية والفعلية المضارعية والماضية، نحو: (حتى يقولُ الرسول) [البقرة: ٢١٤]، بالرفع[4]، ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟﴾ [الأعراف: ٩٥]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

وادعى ابنُ مالك أنها في الآيات جارّة لـ: إذا، ولـ: أن مضمرةً في الآيتين؛ والأكثرون على خلافه.

وتَرِدُ عاطفة، ولا أعلمه في القرآن؛ لأن العطف بها قليل جدًّا، ومن ثَمَّ أنكره الكوفيون البتةَ.

فائدة: إبدال حائِها عيناً لغةُ هُذَيل، وبها قرأ ابن مسعود.

حيث[5]: ظرف مكان. قال الأخفش: وتَرِدُ للزَّمان.

مبنيّة على الضَّم تشبيهاً بالغايات؛ فإنَّ الإضافة إلى الجمل كلا إضافة، ولهذا قال الزّجاج في قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]: ما بعد حيث صلة لها، وليست بمضافة إليه، يعني أنها غير مضافة للجملة بعدها، فصارت كالصلة لها؛ أي: كالزيادة، وليست جزءاً منها. وفهم الفارسيّ أنه أراد أنها موصولة فرَدَّ عليه.

ومن العرب مَنْ يعربها، ومنهم من يبنيها على الكسر لالتقاء الساكنين، وعلى الفتح للتخفيف،

(١) فيما رواه أحمد (٩١٩٥)، والبخاري (١٣٦)، ومسلم (٥٧٩) من حديث أبي هريرة.
(٢) ذكر الثلاثة وترك القول الرابع.
(٣) وهي قراءة متواترة، قرأها نافع.
(٤) قرأ نافع وحده بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. «السبعة» ١٨١.
(٥) انظر «المغني» ص ١٧٦.

وتحتملهما قراءة من قرأ: (من حيثِ لا يعلمون) [الأعراف: ١٨٢] بالكسر[1]. (والله أعلم حيثَ يجعل رسالته) [الأنعام: ١٢٤] بالفتح.

والمشهور أنها لا تتصرَّف.

وجَوَّزَ قومٌ في الآية الأخيرة كونَها مفعولاً به على السعة، قالوا: ولا تكون ظرفاً؛ لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلمُ منه في مكان، ولأن المعنى: الله يعلم نفس المكان المستَحق لوضع الرسالة، لا شيئاً في المكان. وعلى هذا فالناصب لها (يعلم) محذوفاً مدلولاً عليه بـ﴿أَعْلَمُ﴾ لا به، لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به إلّا إن أوَّلته بعالم.

وقال أبو حيان: الظاهر إقرارها على الظرفيَّة المجازية، وتضمين (أعلم) معنى ما يتعدَّى إلى الظرف، فالتقدير: الله أنفَذُ عِلماً حيث يجعل؛ أي: هو نافذ العلم في هذا الموضع.

دون: ترد ظرفاً نقيض (فوق)، فلا تتصرَّف على المشهور.

وقيل: تتصرَّف، وبالوجهين قرئ: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] بالرفع والنصب[2].

وترد اسماً بمعنى (غير) نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [الأنبياء: ٢٤]، أي: غيره.

وقال الزمخشريّ: معناه: أدنى مكان من الشيء.

وتُستعمل للتفاوت في الحال، نحو: زيد دون عمرو، أي: في الشرف والعلم.

واتُّسع فيه فاستعمل في تجاوز حدٍّ إلى حدٍّ، نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٤]، أي: لا تجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين.

ذو: اسم بمعنى صاحب، وُضِع للتَّوَصُّل إلى وصف الذوات بأسماء الأجناس، كما أن (الذي) وُضعت صلة إلى وصف المعارف بالجمل.

ولا يستعمل إلَّا مضافاً.

ولا يضاف إلى ضمير ولا مشتق، وجوّزه بعضُهم، وخرَّج عليه قراءة ابن مسعود: (وفوق كل ذي عالمٍ عليم) [يوسف: ٧٦][3].

وأجاب الأكثرون عنها بأن العالم هنا مصدر كالباطل، أو بأن ﴿ذِى﴾ زائدة.

قال السُّهَيليُّ: والوصف بـ(ذو) أبلغ من الوصف بصاحب، والإضافة بها أشرف، فإن (ذو) يضاف للتابع، وصاحب يضاف إلى المتبوع، تقول: أبو هريرة صاحب النبيّ، ولا تقول: النَّبي صاحب أبي هريرة. وأمَّا (ذو) فإنك تقول: ذو المال وذو الفرس، فتجد الاسم الأول متبوعاً غير تابع، وبُني على هذا الفرق أنه تعالى قال في سورة الأنبياء [الآية: ٨٧]: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾، فأضافه إلى النون وهو الحوت، وقال في سورة ن [الآية: ٤٨]: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾، قال: والمعنى واحد، لكن بين

---

(١) هما قراءتان شاذتان، والمتواترة: ضَمُّ (حيث).
(٢) الرفع: قراءة شاذة، والنصب: متواترة.
(٣) المتواترة: ﴿عِلۡمٍ عَلِيمٌ﴾.

اللفظين تفاوتٌ كثيرٌ في حسن الإشارة إلى الحَالتين؛ فإنَّه حين ذكره في معرض الثناء عليه أتى بـ: ذي؛ لأن الإضافة بها أشرف، وبـ: النُّون؛ لأنَّ لفظه أشرف من لفظ الحوت، لوجوده في أوائل السور؛ وليس في لفظ الحوت ما يشرفه لذلك، فأتى به وبصاحب حين ذكره في معرض النهي عن اتِّباعه.

رويداً: اسم لا يُتكلم به إلاَّ مُصغَّراً مأموراً به، وهو تصغير (رَوَد)، وهو المهل.

ربّ: حرف في معناه ثمانية أقوال:

أحدها: أنها للتقليل دائماً، وعليه الأكثرون.

الثاني: للتكثير دائماً، كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]. فإنه يكثر منهم تمنيّ ذلك، وقال الأولون: هم مشغولون بغمرات الأهوال، فلا يفيقون بحيث يتمنَّون ذلك إلاَّ قليلاً.

الثالث: أنها لهما على السَّواء.

الرابع: للتقليل غالباً، والتكثير نادراً، وهو **اختياري**.

الخامس: عكسه.

السادس: لم توضع لواحد منهما، بل هي حرفُ إثباتٍ، لا يَدُلّ على تكثير ولا تقليل، وإنَّما يفهم ذلك من خارج.

السابع: للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عداه.

الثامن: لمبهم العدد، تكون تقليلاً وتكثيراً، وتدخل عليها (ما) فتكفُّها عن عمل الجرّ وتدخلها على الجمل. والغالب حينئذ دخولها على الفعلية الماضي فعلُها لفظاً ومعنًى، ومن دخولها على المستقبل الآية السابقة. قيل: إنه على حدّ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩].

السين: حرف يختصُّ بالمضارع ويخلِّصه للاستقبال، ويتنزَّل منه منزلة الجزء، فلذا لم تعمل فيه.

وذهب البصريون إلى أن مدة الاستقبال معه أضيقُ منها مع (سوف).

وعبارة المُعْرِبين: حرفُ تنفيس، ومعناها حرف توسُّع، لأنها نقلت المضارع من الزمن الضيِّق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال.

وذَكر بعضُهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، كقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١]، ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، لأن ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا للاستقبال.

قال ابن هشام[1]: وهذا لا يعرفه النحويّون. بل الاستمرار مستفاد من المضارع، والسين باقيةٌ على الاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل.

---

(١) في «المغني» ص ١٨٤.

قال: وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقعٌ لا محالةَ؛ ولم أرَ من فَهِمَ وجْهَ ذلك، وَوُجْهه: أنَّها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولهُا على ما يفيد الوعد أو الوعيدَ مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة: فقال: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] معنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين. وصرَّح به في سورة براءة، فقال في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١]: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعدَ كما تؤكد الوعيدَ في قولك: سأنتقم منك.

سوف: كالسِّين، وأوسع زماناً منها عند البصريّين؛ لأن كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى، ومرادفة لها عند غيرهم. وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥].

قال أبو حَيّان: وإنما امتنع إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في (لسيدحرج)، ثم طرد الباقي.

قال ابن بابِشاذ[1]: والغالب على (سوف) استعمالها في الوعيد والتهديد، وعلى السين استعمالها في الوعد، وقد تستعمل (سوف) في الوعد، والسين في الوعيد.

سواء: تكون بمعنى (مستوٍ) فتقصَر مع الكسر، نحو: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]. وتمدّ مع الفتح، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. وبمعنى الوسط، فيمد مع الفتح، نحو: ﴿فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥].

وبمعنى التَّمام فكذلك، نحو: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾ [فصلت: ١٠]؛ أي: تماماً.

ويجوز أن يكون منه: ﴿وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾ [ص: ٢٢].

ولم ترد في القرآن بمعنى غير. وقيل: وردت، وجعل منه في «**البرهان**»: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ١٢]، وهو وهمٌ، وأحسن منه قول الكلبي في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]: إنَّها استثنائية، والمستثنى محذوف، أي: مكاناً سوى هذا المكان، حكاه الكرماني في «**عجائبه**»[2] قال: وفيه بُعْدٌ، لأنها لا تستعمل غير مُضافة.

ساء: فعل للذم لا يتصرَّف.

سبحان: مصدر بمعنى التسبيح، لازم النصب والإضافة إلى مفرد ظاهر، نحو: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]. ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١]. أو مضمر، نحو: ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢]. وهو مما أُمِيت فعله.

(١) ابن بَابِشَاذ: طاهر بن أحمد، مصري، تعلم في العراق، وبرع في العربية (ت: ٤٦٩ هـ). «حسن المحاضرة» ١/ ٣٠٦.
(٢) «عجائب التأويل» ١/ ٧١٩ سورة طه: ٥٨.

وفي «**العجائب**»[(١)] للكرمانيّ: من الغريب ما ذكره المفضَّل أنه مصدر (سبّح) إذا رفع صوته بالدعاء والذِّكْر. وأنشد:

قَبّح الإلـه وُجُوهَ تَغْلِبَ كلّما ... سَبَّحَ الحَجِيجُ وكَبَّرُوا إهْلالا

أخرج ابن أبي حاتم[(٢)] عن ابن عباس في قوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ قال: تنزيه الله نفسَه عن السوءِ.

ظنّ: أصله للاعتقاد الراجح، كقوله تعالى: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. وقد تستعمل بمعنى اليقين، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦].

أخرج ابن أبي حاتم وغيره عن مجاهد قال: كُلُّ ظن في القرآن يقين؛ وهذا مشكلٌ بكثير من الآيات لم تستعمل فيها بمعنى اليقين، كالآية الأولى.

وقال الزركشي في «**البرهان**»[(٣)]: الفرق بينهما في القرآن ضابطان:

أحدهما: أنه حيث وجد الظَّنّ محموداً مثاباً عليه فهو اليقين، وحيث وجد مذموماً متوعَّداً عليه بالعقاب فهو الشك.

والثاني: أن كلّ ظَنٍّ يتصل بعده (أنْ) الخفيفة فهو شك، نحو: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢]. وكل ظن يتصل به (أنَّ) المشدَّدة فهو يقين، كقوله: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠]، ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨]. وقرئ: (وأيقن أنه الفراق) والمعنى في ذلك: أنَّ المشدَّدة للتأكيد فدخلت على اليقين، والخفيفة بخلافها فدخلت في الشك، ولهذا دخلت الأولى في العلم، نحو: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ﴾ [الأنفال: ٦٦].

والثانيةُ في الحُسْبَان، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١].

ذكر ذلك الراغبُ في «**تفسيره**»، وأورد على هذا الضابط: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٨].

وأُجيبَ بأنها هنا اتَّصلت بالاسم، وهو ﴿مَلْجَأَ﴾، وفي الأمثلة السابقة اتَّصلت بالفعل. ذكره في «**البرهان**»[(٤)] قال: فتمسَّكْ بهذا الضابط، فهو من أسرار القرآن.

وقال ابن الأنباري: قال ثعلب: العرب تجعل الظنَّ علماً وشكًّا وكِذْباً: فإن قامت براهين العلم، فكانت أكبرَ من براهين الشكّ، فالظنُّ يقين. وإن اعتدلت براهين اليقين وبراهين الشكّ، فالظنّ شكّ. وإن زادت براهين الشكّ على براهين اليقين، فالظنّ كذب؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤] أراد: يكذبون. انتهى.

---

(١) «عجائب التأويل» ١/ ٦٢٠ أول سورة الإسراء، وفيه: والغريب: ما سبق أنه من «شَبَحَ» إذا رفع صوته. قال الشاعر:

قبح الإله وجوه تغلب كلما ... شبح الحجيج وكبروا إهلالاً

والبيت لجرير وهو في ديوانه ١/ ٥٢ وقال شارحه: الشَّبحُ: رفع الأيدي بالدعاء، والإهلال: رفع الصوت.

(٢) في «تفسيره» ١/ ٨١ (٣٤٤) البقرة: ٣٢.

(٣) «البرهان...» ٤/ ١٣٨ النوع ٤٦.

(٤) «البرهان...» ٤/ ١٣٨ النوع ٤٦.

عــلــى : حرف جرٍّ له معانٍ:

أشهرها: الاستعلاء حِسًّا أو معنًى، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]. ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]. ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ﴾ [الشعراء: ١٤].

ثانيها: للمصاحبة كمع، نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: مع حُبّه. ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

ثالثها: للابتداء كَمِنْ، نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [المطففين: ٢]، أي: من الناس. ﴿لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٥ ـ ٦]، أي: منهم، بدليل: «**احفظ عورتك إلا من زوجتك**».

[حسن: أحمد: ٢٠٠٣٤، وأبو داود: ٤٠١٧، والترمذي: ٢٧٦٩].

رابعها: التعليل كاللام، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: لهدايته إيَّاكم.

خامسها: الظرفية كفي، نحو: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]، أي: في حين. ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي: في زمن ملكه.

سادسها: معنى الباء، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، أي: بأن، كما قرأ أُبيّ.

فائدة: هي في نحو: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] بمعنى الإضافة والإسناد، أي: أَضِفْ توكُّلَكَ وأسنده إليه، كذا قيل، **وعندي** أنها فيه بمعنى باء الاستعانة. وفي نحو: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢] لتأكيد التّفضل لا الإيجاب والاستحقاق، وكذا في نحو: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٦] لتأكيد المجازاة.

قال بعضهم: وإذا ذكرت النعمة في الغالب مع الحمد لم تقترن بعلى، وإذا أُريدَتِ النعمة أُتيَ بها، ولهذا كان ﷺ إذا رأى ما يعجبُه، قال: «**الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات**». وإذا رأى ما يكره قال: «**الحمد لله على كل حال**» [ابن ماجه: ٣٨٠٣].

تنبيه: ترد (على) اسماً ـ فيما ذكره الأخفش ـ إذا كان مجرورها وفاعلُ متعلقها ضميريْنِ لمسمّى واحد، نحو: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، لما تقدمت الإشارة إليه في «إلى». وتَرِدُ فعلاً من العلوّ، ومنه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤].

عــــن : حرف جرٍّ له معانٍ:

أشهرها: المجاوزة، نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، أي: يجاوزونه ويبعدون عنه.

ثانيها: البدل، نحو: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨].

ثالثها: التعليل، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]، أي: لأجل موعدة. ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: لقولك.

رابعها: بمعنى على، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨]، أي: عليها.

خامسها: بمعنى مِنْ، نحو: ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [التوبة: ١٠٤]، أي: منهم؛ بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧].

سادسها: بمعنى بعد، نحو: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]. بدليل أَنَّ في آية أُخرى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]. ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالة بعد حالة.

تنبيه: تَرِدُ اسماً إذا دخل عليها (مِنْ). وجعل منه ابن هشام[1]: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، قال: فتقدَّر معطوفة على مجرور (مِنْ) لا على (مِنْ) ومجرورها.

عـــسى: فعل جامد لا يتصرَّف، ومِن ثَمَّ ادعى قوم أنه حرف.

ومعناه التَّرجِّي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

قال ابن فارس: وتأتي للقرب والدُّنوّ، نحو: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢].

وقال الكسائي: كلُّ ما في القرآن من (عسى) على وجه الخبر فهو موحَّد كالآية السابقة، ووجِّه على معنى: عَسَى الأمر أن يكون كذا. وما كان على الاستفهام فإنه يجمع، نحو: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]. قال أبو عُبيدة: معناه هل عرفتم ذلك، وهل أُخْبِرتموه؟

وأخرج ابنُ أبي حاتم والبَيْهَقيّ وغيرُهما عن ابن عباس قال: كلُّ عسى في القرآن فهي واجبةٌ.

وقال الشافعي: يقال: عسى من الله واجبة.

وقال ابن الأنباريّ: عسى في القرآن واجبة إلّا في موضعين:

أحدهما: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨] يعني بني النَّضير، فما رحمهم الله، بل قاتلهم رسولُ الله ﷺ، وأوقَع عليهم العقوبةَ.

والثاني: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا﴾ [التحريم: ٥]، فلم يقع التبديل.

وأبطل بعضُهم الاستثناء، وعَمَّم القاعدة؛ لأنَّ الرحمة كانت مشروطة بأَلّا يعودوا، كما قال: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، وقد عادوا، فوجب عليهم العذاب، والتَّبديل مشروطاً بأَن يُطَلِّق ولَمْ يُطَلِّق، فلا يجب.

وفي «**الكشاف**»[2]: في سورة التحريم: ﴿عَسَىٰ﴾ إطماع من الله تعالى لعباده، وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون ما جرتْ به عادةُ الجبابرة من الإجابة بلعلَّ وعسَى، ووقوع ذلك منهم موقعَ القَطْعِ والبَتِّ.

---

(١) في «المغني» ص ١٩٩ ولفظه: ويحتمله عندي...
(٢) «الكشاف» ٤/ ١٣٠ سورة التحريم: ٨.

والثاني: أن يكون جِيءَ به تعليماً للعباد أن يكونوا بين الخوف والرجاء.

وفي «**البرهان**»(١): «عَسَى» و«لعلَّ» من الله واجبتان، وإن كانتا رجاء وطمعاً في كلام المخلوقين؛ لأن الخَلْق هم الذين يَعرِض لهم الشُّكوك والظنونُ، والبارئ منزَّه عن ذلك. والوجه في استعمال هذه الألفاظ: أن الأمور الممكنة لـمَّا كان الخَلْقُ يشكُّون فيها ولا يقطعون على الكائن منها، والله يعلم الكائن منها على الصحَّة صارت لها نسبتان: نسبةٌ إلى الله تسمَّى نسبةَ قَطْعٍ ويقين، ونسبةٌ إلى المخلوقين تسمَّى نسبةَ شكّ وظنٍّ، فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد تارةً بلفظ القطعِ بحسب ما هي عليه عند الله تعالى، نحو: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، وتارة بلفظ الشكّ بحسب ما هي عليه عند الخلق، نحو: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ونحو: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، وقد عَلِمَ الله ـ حالَ إرسالهما ـ ما يفضي إليه حالُ فرعون؛ لكن وَرَدَ اللَّفظُ بصورة ما يختلج في نفس موسى وهارون من الرَّجاء والطمع. ولـمَّا نزل القرآن بلغة العرب جاء على مذاهبهم في ذلك، والعرب قد تخرج الكلام المتيقَّن في صورة المشكوك لأغراض.

وقال ابن الدَّهان(٢): (عسى) فعل ماضي اللفظ والمعنى، لأنه طَمَعٌ قد حصَل في شيء مستقبل.

وقال قوم: ماضي اللفظ مستقبَلُ المعنى؛ لأنه إخبارٌ عن طمع يريد أن يقع.

تنبيه: وردت في القرآن على وجهين:

أحدهما: رافعة لاسم صريح بعده فعل مضارع مقرون بأن، والأشهر في إعرابها حينئذ أنها فعل ماض ناقص عاملٌ عَمَلَ كان. فالمرفوع اسمها وما بعده الخبرُ. وقيل: متعدٍّ بمنزلة (قارَب) معنًى وعملاً، أو قاصرٌ بمنزلة: قَرُب من أن يفعل، وحُذِف الجارّ توسعاً؛ وهو رأي سيبويه والمبرّد. وقيل: قاصر بمنزلة قَرُب، وأن يفعل بدل اشتمال من فاعلها.

الثاني: أن يقع بعدها أن والفعل؛ فالمفهوم من كلامهم أنها حينئذ تامَّة. وقال ابن مالك: عِنْدِي أنَّها ناقصة أبداً، وأنْ وَصِلتُها سدّت مسدّ الجزءين كما في: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢].

عـنـد: ظرف مكان تُستعمل في الحضور والقُرْب؛ سواء كانا حسِّيَّين؛ نحو: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ ۝ عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ﴾ [النجم: ١٤ ـ ١٥]، أو معنويَّيْن، نحو: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ﴾ [النمل: ٤٠]. ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧]. ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ﴾ [القمر: ٥٥]. ﴿أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. ﴿ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١] فالمراد بهذه الآيات قُرْب التشريفِ، ورفعةُ المنزلة.

---

(١) «البرهان» ٤/ ١٤٠ النوع ٤٦.

(٢) ابن الدهان: سعيد بن المبارك، بغدادي عالم باللغة والأدب، ألّف في التفسير واللغة والأدب (ت: ٥٦٩ هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٢٠٩.

ولا تستعمل إلاّ ظرفاً أو مجرورة بـ: مِنْ خاصة، نحو: ﴿فَمِنْ عِندِكَ﴾ [القصص: ٢٧]. ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩].

وتُعاقِبها **لَدى ولَدُن**، نحو: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨] .﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥] .﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وقد اجتمعَتا في قوله: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

ولو جِيء فيهما بـ: عند أو لَدُنْ صحّ، لكن تُرك دفعاً للتكرار، وإنما حَسُن تكرار (لدى) في: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾، لتباعد ما بينهما.

وتفارق عند ولَدى لَدُن من **ستة أوجه**:

١ ـ فعند ولدَى: تصلُح في محل ابتداء غاية وغيرها؛ ولا يصلح لَدُن إلاَّ في ابتداء غاية.

٢ ـ وعند ولدى: يكونان فضلةً، نحو: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ [ق: ٤]. ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢]، ولدُن لا تكون فضلة.

٣ ـ وجرُّ لدُن بمِن أكثرُ من نصبها، حتى إنها لم تجئ في القرآن منصوبة، وجرُّ عند كثيرٌ، وجرّ لدى ممتنعٌ.

٤ ـ وعنْد ولَدَى يُعرَبان، ولدُن مبنية في لغة الأكثرين.

٥ ـ ولَدُن قد لا تضاف، وقد تضاف للجملة؛ بخلافهما.

٦ ـ وقال الراغب(١): لَدُنْ أخصُّ من عِنْد وأبلغُ، لأنه يَدُل على ابتداء نهاية الفعل. انتهى.

و(عِنْدَ) أمكن من (لَدُنْ) من وجهين: أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، بخلاف لدن. و(عند) تستعمل في الحاضر والغائب، ولا تستعمل (لَدُنْ) إلاَّ في الحاضر، ذكرهما ابن الشَّجَريّ وغيره.

غــيــر: اسمٌ ملازمٌ للإضافة والإبهام، فلا تتعرَّف ما لم تقع بين ضِدَّين، ومن ثَمَّ جاز وصفُ المعرفة بها في قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

والأصل أن تكون وصفاً للنكرة، نحو: ﴿فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وتقع حالاً إن صلح موضعها (لا) واستثناءً إن صلح موضعها (إلاَّ)، فتعرب بإعراب الاسم التالي (إلاَّ) في ذلك الكلام.

وقرئ قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] بالرفع على أنها صفة ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾. أو استثناء أو بدل، على حَدّ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]، وبالنَّصب على الاستثناء، وبالجرِّ خارج السَّبْع، صفة للمؤمنين.

وفي «**المفردات**» للراغب(٢): غير: تقال على أوجه:

---

(١) «مفردات ألفاظ القرآن» مادة: لدن. (٢) مادة: غير.

الأول: أن تكون للنفي المجرَّد من غير إثبات معنى به، نحو مررت برجلٍ غيرِ قائم، أي: لا قائم، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى﴾ [القصص: ٥٠]، ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨].

الثاني: بمعنى (إلا) فيستثنى بها، وتوصف به النكرةُ، نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥]. ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

الثالث: لنفي الصورة من غير مادتها، نحو: الماء إذا كان حارًّا غيرُه إذا كان بارداً. ومنه قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦].

الرابع: أن يكون ذلك متناولاً لذاتٍ، نحو: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٩٣]. ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]. ﴿ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا﴾ [يونس: ١٥]. ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]. انتهى.

الفاء: ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون عاطفة، فتفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الترتيب، معنويًّا كان، نحو: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]. أو ذِكْريًّا، وهو عطفُ مفصَّل على مجمَل، نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] ﴿سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]. ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ﴾ [هود: ٤٥]. وأنكره ـ أي: الترتيب ـ الفراءُ، واحتج بقوله: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤].

وأُجيبَ بأن المعنى: أردنا إهلاكَها.

ثانيها: التَّعقيب، وهو في كل شيء بحسَبه، وبذلك ينفصل عن التراخي في نحو: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]. ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ [المؤمنون: ١٤].

ثالثها: السببيَّة غالباً، نحو: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]. ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]. ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢ ـ ٥٤].

وقد تجيء لمجرد الترتيب، نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات: ٢٦ ـ ٢٧]. ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ﴾ [الذاريات: ٢٩]. ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ﴿٢﴾ فَالتَّالِيَاتِ﴾ [الصافات: ٢ ـ ٣].

الوجه الثاني: أن تكون لمجرد السببيَّة من غير عطف، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢]؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر، وعكسه.

[الوجه] الثالث: أن تكون رابطةً للجواب حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً:

بأن كان جملة اسمية، نحو: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨]، ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

أو فعلية فعلها جامد، نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ﴾ [الكهف: ٣٩ ـ ٤٠]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨].

أو إنشائيّ، نحو: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

واجتمعت الاسمية والإنشائية في قوله: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍۭ﴾ [الملك: ٣٠].

أو ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].

أو مقرون بحرف استقبال، نحو: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

وكما تربط الجواب بشرطه تربط شبه الجواب بشبه الشرط، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ إلى قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم﴾ [آل عمران: ٢١].

الوجه الرابع: أن تكون زائدة، وحمل عليه الزَّجّاج: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [ص: ٥٧]. ورُدَّ بأن الخبر: ﴿حَمِيمٌ﴾ [ص: ٥٧]. وما بينهما معترض.

وخرَّج عليه الفارسيّ: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، وغيره: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟﴾ [البقرة: ٨٩].

الخامس: أن تكون للاستئناف، وخرج عليه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] بالرفع.

فـــي: حرف جر له معانٍ:

أشهرُها: الظرفية، مكاناً أو زماناً، نحو: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝ فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢ ـ ٤] حقيقةً كالآية، أو مجازاً، نحو: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]. ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ﴾ [يوسف: ٧]، ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠].

ثانيها: المصاحبة كمع، نحو: ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨]، أي: معهم. ﴿فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل: ١٢].

ثالثها: التعليل، نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: ١٤] أي: لأجله.

رابعها: الاستعلاء، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أي: عليها.

خامسها: معنى الباء، نحو: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، أي: بسببه.

سادسها: معنى إلى، نحو: ﴿فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩]، أي: إليها.

سابعها: معنى من، نحو: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [النحل: ٨٩]، أي: منهم، بدليل الآية الأخرى.

ثامنها: معنى عن، نحو: ﴿فَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]، أي: عنها وعن محاسنها.

تاسعها: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْأَخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

عاشرها: التوكيد وهي الزائدة، نحو: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾ [هود: ٤١]، أي: اركبوها.

قــــد: حرف مختصّ بالفعل المتصرف الخبريّ المثبت، المجرَّد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، ماضياً كان أو مضارعاً. ولها معانٍ:

الأول: التحقيق مع الماضي، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]. ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩].

وهي في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل: إنَّ واللام في الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد.

الثاني: والتقريب مع الماضي أيضاً، تقرّبه من الحال، تقول: قام زيد، فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد؛ فإن قلت: قد قام، اختصَّ بالقريب.

قال النحاة: وانبنَى على إفادتها ذلك أحكامٌ:

منها: منع دخولها على ليس وعسى ونعم وبئس، لأنهنَّ للحال، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصلٌ، ولأنهنَّ لا يفدن الزمان.

ومنها: وجوب دخولها على الماضي الواقع حالاً: إما ظاهرةً، نحو: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، أو مقدَّرة، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

وخالف في ذلك الكوفيُّون والأخفش، وقالوا: لا تحتاج لذلك، لكثرة وقوعه حالاً بدون (قد).

وقال السيد الجرجاني[١] وشيخُنا العلامة الكافِيَجيّ: ما قاله البصريُّون غلط، سببه اشتباه لفظ الحال عليهم، فإنَّ الحال الذي تقرّبه (قد) حالُ الزمان، والحال المبيّن للهيئة حال الصفات، وهما متغايران في المعنى.

المعنى الثالث: التقليل مع المضارع. قال في «**المغني**»[٢]: وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل نحو: (قد يصدق الكذوب). وتقليل متعلقه، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، أي: إن ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته تعالى. **قال**: وزعم بعضُهم أنها في هذه الآية ونحوها للتحقيق. انتهى.

وممن قال بذلك الزمخشريُّ، قال: إنها أدخلت لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد.

الرابع: التكثير، ذكره سيبويه وغيره. وخرَّج عليه الزمخشري[٣] قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] قال: أي: رُبَّما نرى، ومعناه: تكثير الرؤية.

---

(١) الجُرْجَاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، من أئمة اللغة، واضع أصول البلاغة (ت: ٤٧١ هـ). «مرآة الجنان» ٣/ ١٠١.

(٢) «المغني» ص ٢٣٠.

(٣) في «تفسيره» ١/ ٣٤٢ سورة البقرة: ١٤٤.

الخامس: التوقّع، نحو: (قد يقدم الغائب) لمن يَتَوقع قدومه وينتظره، و(قد قامت الصلاة)؛ لأن الجماعة مُنتظرون ذلك. وحمل عليه بعضهم: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١]؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله لدعائها.

الكاف: حرف جرّ، له معانٍ:

أشهرها: التشبيه، نحو: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤].

والتعليل: نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٥١]. قال الأخفش: أي: لأجل إرسالنا فيكم رسولاً منكم ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ﴾ [البقرة: ١٥٢]. ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لأجل هدايته إياكم. ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجب لعدم فلاحهم. ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

والتوكيد: وهي الزائدة، وحمل عليه الأكثرون: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. ولو كانت غير زائدة لزم إثبات المثل، وهو محال، والقصد بهذا الكلام نفيُه.

قال ابن جني: وإنما زيدت لتوكيد نفي المِثْل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً.

وقال الراغب[1]: إنما جمع بين الكاف والمثل لتأكيد النفي، تنبيهاً على أنه لا يصح استعمال المِثل ولا الكاف، فنفَى بـ(لَيْس) الأمرين جميعاً.

وقال ابن فورك: ليست زائدة، والمعنى: ليس مثل مثله شيء، وإذا نفيت التماثل عن المثل، فلا مثل لله في الحقيقة.

وقال الشيخ عِزّ الدين بن عبد السلام: مِثْل تطلق ويراد بها الذات، كقولك: مثلك لا يفعل هذا، أي: أنت لا تفعله. كما قال:

ولم أَقُل مِثْلُكَ أعْنِي بِهِ ... سِواكَ يا فرداً بلا مُشْبِهِ

وقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [البقرة: ١٣٧]، أي: بالذي آمنتم به إياه؛ لأن إيمانهم لا مثل له، فالتقدير في الآية: ليس كذاته شيء.

وقال الراغب[2]: المِثْل هنا بمعنى الصفة، ومعناه: ليس كصفته صفة؛ تنبيهاً على أنَّه وإن كان وصف بكثير ممَّا وُصف به البشر، فليس تلك الصفات له على حسب ما تستعمل في البشر، ولله المثل الأعلى.

تنبيه: ترد الكاف اسماً بمعنى (مثل) فتكون في محلّ إعراب ويعود عليها الضمير.

قال الزمخشري[3] في قوله تعالى: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]: إنَّ الضمير في ﴿فِيهِ﴾ للكاف في ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾، أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل، فيصير كسائر الطيور. انتهى.

---

(١) في «مفرداته» مادة: مثل.
(٢) في «مفرداته» مادة: مثل.
(٣) في «تفسيره» ١/ ٤٣١ آل عمران: ٤٩.

مسألة: الكاف في (ذلك)، أي: في اسم الإشارة، وفروعه ونحوه حرف خطاب لا محل له من الإعراب. وفي (إيَّاك) قيل: حرف، وقيل: اسم مضاف إليه. وفي (أرأيتك) قيل: حرف، وقيل: اسم في محل رفع، وقيل: نصب، والأوَّل أرجحُ.

كـــــاد: فعل ناقص، أتى منه الماضي والمضارع فقط.

له اسم مرفوع وخبر مضارع مجرد من أن، ومعناها قارب، فنفيها نفي للمقاربة، وإثباتها إثبات للمقاربة، واشتهر على ألسنة كثير: أن نفيها إثبات وإثباتَها نفيٌ، فقولك: كاد زيد يفعل، معناه لم يفعل، بدليل: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، وما كاد يفعل، معناه فَعَلَ، بدليل: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

أخرج ابنُ أبي حاتم[(١)] من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: كل شيء في القرآن كاد، وأكادُ، ويكادُ فإنه لا يكون أبداً.

وقيل: إنها تفيد الدَّلالة على وقوع الفعل بعُسر، وقيل: نفي الماضي إثبات، بدليل: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]. ونفي المضارع نفيٌ، بدليل: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠] مع أنه لم ير شيئاً.

والصحيح الأول: أنَّها كغيرها، نفيُها نفي وإثباتُها إثبات، فمعنى كاد يفعل: قارب الفعل ولم يفعل، وما كاد يفعل: ما قارب الفعل فضلاً عن أن يفعل، فنفْيُ الفِعل لازم من نفي المقاربة عقْلاً.

وأما آية: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ فهو إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنَّهم كانوا أولاً بُعداء من ذبحها، وإثباتُ الفعل إنَّما فُهِم من دليل آخر، وهو قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾.

وأما قوله: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤] مع أنه ﷺ لم يركن لا قليلاً ولا كثيراً، فإنه مفهوم من جهة أن ﴿لَوْلَا﴾ الامتناعية تقتضي ذلك.

فائدة: ترد كاد بمعنى أراد، ومنه: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]. وعكسه، كقوله: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]، أي: يكاد.

كـــــان: فعل ناقص متصرِّف، يرفع الاسم وينصب الخبر، ومعناه في الأصل المضيّ والانقطاع، نحو: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا﴾ [التوبة: ٦٩]. وتأتي بمعنى الدوام والاستمرار، نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]. ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١]، أي: لم يزل كذلك، وعلى هذا المعنى تتخرَّج جميع الصفات الذاتية المقترنة بكان.

قال أبو بكر الرازي: كان في القرآن على خمسة أوجه:

بمعنى الأزَل والأبد، كقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧].

بمعنى المضيّ المنقطع، وهو الأصل في معناها، نحو: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨].

---

(١) في «تفسيره» ١/ ١٤٣ (٧٤٢) البقرة: ٧١.

وبمعنى الحال، نحو: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَـٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

وبمعنى الاستقبال، نحو: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧].

وبمعنى صار، نحو: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]. انتهى.

قلت: أخرج ابنُ أبي حاتم(١) عن السُّدِّيّ: قال عمر بن الخطاب: لو شاء الله لقال: (أنتم) فكنَّا كلُّنا، ولكن قال: ﴿كُنتُمْ﴾ في خاصَّة أصحاب محمد.

وترد كان بمعنى ينبغي، نحو: ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَـٰذَا﴾ [النور: ١٦].

وبمعنى حضر أو وجد، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠].

وترد للتأكيد، وهي الزائدة، وجعل منه: ﴿وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١٢]، أي: بما يعملون.

كـــأَنَّ : بالتشديد، حرفٌ للتشبيه المؤكَّد؛ لأن الأكثر على أنه مركب من كاف التشبيه وأَنَّ المؤكدة.

والأصل في كأَنَّ زيداً أَسدٌ: إن زيداً كأسدٍ، قُدِّم حرف التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة أَنَّ لدخول الجار.

قال حازم: وإنَّما تستعمل حيث يقوى الشبه، حتى يكاد الرائي يشكّ في أن المشبهَ هو المشبَّه به أو غيره، ولذلك قالت بلقيس: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ [النمل: ٤٢].

قيل: وتَرِدُ للظنِّ والشكّ فيما إذا كان خبرُها غيرَ جامد.

وقد تخفف، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ﴾ [يونس: ١٢].

كـــأَيِّــنْ : اسم مركب: من كاف التشبيه وأيّ المنونة، للتكثير في العدد، نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

وفيها لغات: منها (كائن) بوزن بائع، وقرأ بها ابنُ كثير حيث وقعتْ. وكَأْيٍ بوزن كعب، وقرئ بها: (وكَأْيٍ من نبي قُتل).

وهي مبنية، لازمة الصدر ملازمة للإبهام، مفتقرة للتمييز، وتمييزها مجرور بـ: مِن غالباً، وقال ابن عصفور: لازماً.

كـــــذا : لم ترد في القرآن إلاَّ للإشارة، نحو: ﴿أَهَـٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢].

---

(١) في «تفسيره» ٣/ ٧٣٢ (٣٩٧٠) آل عمران: ١١٠ .﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾.

كـــــل : اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنَكَّر المضاف هو إليه، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. والمعرَّف المجموع، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]. ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا﴾ [آل عمران: ٩٣]. وأجزاء المفرد المعرَّف، نحو: ﴿يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ [غافر: ٣٥] بإضافة ﴿قَلْبِ﴾ إلى ﴿مُتَكَبِّرٍ﴾، أي: على كل أجزائه، وقراءة التنوين لعموم أفراد القلوب.

وترد باعتبار ما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة، فتدلّ على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، أي: بسطاً كل البسط، أي: تامًّا. ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩].

ثانيها: أن تكون توكيداً لمعرفة، ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى ضمير راجع للمؤكد، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] وأجاز الفراء والزمخشري: قطعَها حينئذ عن الإضافة لفظاً، وخرَّج عليه قراءة بعضهم: (إنا كلاًّ فيها) [غافر: ٤٨].

ثالثها: ألا تكون تابعةً بل تالية للعوامل، فتقع مضافة إلى الظَّاهر وغير مضافة، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]. ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَـٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩].

وحيث أُضيفت إلى مُنكَّر: وجب في ضميرها مراعاة معناها، نحو: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ﴾ [القمر: ٥٢]. ﴿وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾، ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾ [الحج: ٢٧].

أو إلى مُعَرَّف: جاز مراعاة لفظها في الإفراد والتذكير، ومراعاة معناها، وقد اجتمعا في قوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾. [مريم ٩٣ ـ ٩٥].

أو قطعت: فكذلك، نحو: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَـٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤].

وحيث وقعت في حَيِّز النفي ـ بأنْ تقدَّمت عليها أداته أو الفعل المنفيّ ـ فالنفي مُوَجَّهٌ إلى الشمول خاصة. ويفيد بمفهومه إثبات الفعل لبعض الأفراد.

وإن وقع النفي في حيزها فهو موجَّهٌ إلى كل فرد؛ هكذا ذكره البيانيون.

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان: ١٨]؛ إذ يقتضي إثبات الحبّ لمن فيه أحد الوصفين.

وأُجيب: بأن دلالة المفهوم إنما يعوَّل عليها عند عدم المُعَارِض، وهو هنا موجود، إذْ دلَّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

مسألة: تتَّصل (ما) بـ: كُل، نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥]. وهي مصدرية، ولكنها نابت بصلتها عن ظرف زمان، كما ينوب عنه المصدر الصريح، والمعنى: كلّ وقت، ولهذا تسمى (ما) هذه المصدريَّة الظرفية؛ أي: النائبة عن الظرف، لا أنها ظرف في نفسها؛ فكلٌّ مِنْ (كلما) منصوبٌ على الظرف لإضافته إلى شيء هو قائم مقامه، وناصبه الفعل الذي هو جوابٌ في المعنى.

وقد ذكر الفقهاء والأصوليون أن (كلَّما) للتكرار، قال أبو حيان: وإنما ذلك من عموم (ما)؛ لأن الظرفية مرادٌ بها العموم، وكلٌّ أَكَّدَتْهُ.

كلا وكلتا: اسمان مفردان لفظاً، مثنَّيان معنىً، مضافان أبداً ـ لفظاً ومعنًى ـ إلى كلمة واحدة معرَّفة دالّة على اثنين[1].

قال الراغب[2]: وهما في التثنية كـ: كلّ في الجمع، قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾ [الكهف: ٣٣]، ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

كَــلَّا[3]: مركَّبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، شُدِّدت لامُها لتقوية المعنى، ولدفْع توهم بقاء معنى الكلمتين.

وقال غيره: بسيطة، فقال سيبويه والأكثرون: حرفٌ معناه الرَّدْع والزَّجر، لا معنى لها عندهم إلَّا ذلك؛ حتى إنَّهُم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها؛ وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت «كَلَّا» في سورة فاحكم بأنها مكيَّة؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل بمكَّة؛ لأن أكثر العُتوّ كان بها.

قال ابن هشام[4]: وفيه نظر؛ لأنه لا يظهر معنى الزَّجْر في نحو: ﴿مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ كَلَّا﴾ [الانفطار: ٨ ـ ٩]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ۝ كَلَّآ﴾ [المطففين: ٦ ـ ٧]، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ۝ كَلَّا﴾ [القيامة: ١٩ ـ ٢٠]، وقولُهُم: انْتَهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أيّ صورة شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تعسُّفٌ؛ إذ لم تتقدم في الأولين حكاية نفي ذلك عن أحدٍ، ولطول الفصل في الثالثة بين كَلَّا وذكر العجلة. وأيضاً فإن أوَّل ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق، ثم نزل: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]، فجاءت في افتتاح الكلام.

ورأى آخرون أنَّ معنى الردع والزَّجْر ليس مستمرًّا فيها، فزادوا معنى ثانياً يصحُّ عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها.

ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى:

فقال الكسائي: تكون بمعنى حقًّا.

---

(١) انظر «المغني» ص ٢٦٨.

(٢) في «مفرداته» مادة: كلا.

(٣) انظر «المغني» ص ٢٤٩.

(٤) في «المغني» ص ٢٤٩.

وقال أبو حاتم[١]: بمعنى ألَا الاستفتاحية، قال أبو حيان: ولم يسبقه إلى ذلك أحدٌ، وتابعة جماعة؛ منهم الزَّجاج.

وقال النَّضر بن شُمَيل: حرف جواب بمنزلة إيْ، وَنَعم، وحملوا عليه: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢].

وقال الفراء وابن سَعْدان[٢]: بمعنى سوف، وحكاه أبو حيان في «تذكرته».

قال مكيٌّ: وإذا كان بمعنى حقًّا فهي اسم، وقرئ: ﴿كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢] بالتنوين، ووُجِّه بأنَّه مصدر «كَلَّ» إذا أعيا؛ أي: كَلُّوا في دعواهم وانقطعوا، أَوْ من الكلِّ وهو الثِّقل؛ أي: حملوا كَلًّا.

وجوز الزمخشريّ كونه حرفَ ردعٍ نُوِّنَ، كما في ﴿سَلَاسِلًا﴾ [الإنسان: ٤].

وردَّه أبو حيان بأنَّ ذلك إنما صح في: ﴿سَلَاسِلًا﴾؛ لأنه اسم أصله التنوين، فرُجع به إلى أصله للتناسب.

قال ابن هشام[٣]: وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشري في ذلك، بل جوز كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية. ثم إنه وُصِل بنية الوقْف.

كَــــمْ: اسم مبني لازم الصدر، مبهَم، مفتقِر إلى التمييز. وترد استفهامية ولم تقع في القرآن، وخبرية بمعنى كثير.

وإنما تقع غالباً في مقام الافتخار والمباهاة؛ نحو: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [النجم: ٢٦]. ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤]. ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ١١].

وعن الكسائي أن أصلها (كما) فحذفت الألف مثل بِمَ ولِمَ، وحكاه الزجاج، وردَّه: بأنه لو كان كذلك لكانت مفتوحة الميم[٤].

كَــــي: حرف له معنيان:

أحدهما: التعليل، نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾ [الحشر: ٧].

والثاني: معنى أن المصدرية، نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، لصحة حلول (أنْ) مَحلَّها، ولأنها لو كانت حرفَ تعليل لم يدخل عليها حرفُ تعليل[٥].

كيف[٦]: اسم يَرِدُ على وجهين:

الشرط: وخرج عليه: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾

(١) أبو حاتم: سهل بن محمد السِّجِسْتاني، من علماء اللغة والشعر (ت: ٢٤٨ هـ). «إنباه الرواة» ٢/ ٥٨.

(٢) ابن سعدان: محمد بن سعدان، كوفي، نحوي، عالم بالقراءات (ت: ٢٣١ هـ). «بغية الوعاة» ٤٥، و«تاريخ بغداد» ٥/ ٣٢٤.

(٣) في «المغني» ص ٢٥٢.

(٤) «المغني» ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٥) «المغني» ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٦) انظر «المغني» ص ٢٧١.

[آل عمران: ٦]، ﴿فَيَبْسُطُهُ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [الروم: ٤٨]. وجوابها في ذلك كلِّه محذوف لدلالة ما قبلها.

والاستفهام: وهو الغالب، ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته. قال الراغب: وإنما يُسأَلُ بها عما يصح أن يقال فيه: شبيه وغير شبيه، ولهذا لا يصحّ أن يقال في الله: كيف. قال: وكلَّما أخبر الله بلفظ ﴿كَيْفَ﴾ عن نفسه فهو استخبار على طريق التنبيه للمخاطب أو التوبيخ، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا﴾ [آل عمران: ٨٦].

الـــلام: أربعة أقسام: جارّة وناصبة، وجازمة، ومُهْمَلة غيرُ عاملة.

فالجارة: مكسورة مع الظاهر، وأما قراءة بعضهم: (الحمد لُله) فالضمة عارضة للإتْباع، مفتوحة مع الضمير إلا الياء. ولها معانٍ:

الاستحقاق: وهي الواقعة بين معنًى وذاتٍ، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، ﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ﴾ [البقرة: ١١٤].

والاختصاص، نحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١].

والمِلْك، نحو: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والتعليل، نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، أي: وإنه من أجل حبّ المال لبخيل. ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ الآية [آل عمران: ٨١] في قراءة حمزة[1]، أي: لأجل إيتائي إياكم بعضَ الكتاب والحكمة، ثم لمجيء محمد ﷺ ﴿مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٨١]؛ فما: مصدرية، واللام تعليلية. وقوله: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾، وتعلقها بـ﴿يعبدوا﴾، وقيل بما قبله، أي: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ ۝٥ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾. ورجّح بأنهما في مصحف أُبيّ سورة واحدة.

وموافقة (إلى) نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾، ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

و(على): نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣]، ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ﴾ [الرعد: ٢٥]، أي: عليهم، كما قال الشافعيّ.

و(في) نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾ [الفجر: ٢٤]، أي: في حياتي. وقيل: هي فيها للتعليل؛ أي: لأجل حياتي في الآخرة.

و(عند) كقراءة الجَحْدَريّ: (بل كذبوا بالحق لِمَا جاءهم) [ق: ٥][2].

---

(١) قرأ حمزة: (لِمَا) مكسورة اللام، وقرأ الباقون (لَمَا) مفتوحة اللام. «السبعة» لابن مجاهد ٢١٣.

(٢) القراءة المتواترة (لَمّا)، والشاذة كقراءة الجحدري (لِمَا).

و(بعد) نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

و(عن) نحو: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: عنهم وفي حقِّهم. لا أنَّهم خاطبوا به المؤمنين، وإلاَّ لقيل: (ما سبقتمونا).

والتبليغ، وهي الجارَّة لاسمِ السامع لقول أو ما في معناه كالإذْن[1].

والصيرورة وتسمى لام العاقبة، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]. فهذا عاقبة التقاطهم لا علَّته؛ إذ هي التبنيّ. ومنع قوم ذلك وقالوا: هي للتعليل مجازاً؛ لأنَّ كونه عدوًّا لما كان ناشئاً عن الالتقاط ـ وإن لم يكن غرضاً لهم ـ نُزِّلَ منزلَة الغَرَض على طريق المجاز.

وقال أبو حيّان: الذي عندي أنها للتعليل حقيقة، وأنهم التقطوه ليكون لهم عدوًّا؛ وذلك على حذف مضاف تقديره (لمخافة أن يكون) كقوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]؛ أي: كراهة أن تضلّوا. انتهى.

والتأكيد: وهي الزائدة، أو المقوّية للعامل الضعيف لِفرعيَّة أو تأخير، نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

والتبيين للفاعل أو المفعول، نحو: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٨]، ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣].

والناصبة: هي لام التعليل. وادَّعى الكوفيون النصب بها، وقال غيرهم: بأن مقدَّرةً في محلّ جرّ باللام.

والجازمة: وهي لام الطلب، وحركتها الكسر، وسُلَيْم تفتحُها، وإسكانها بعد الواو والفاء أكثرُ من تحريكها، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقد تسكَّن بعد ثُمّ، نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [الحج: ٢٩]. وسواء كان الطلب أمراً، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاءً، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وكذا لو خرجت إلى الخبر، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [مريم: ٧٥]. ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

أو التهديد، نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

وجزمُها فعلَ الغائب كثيرٌ، نحو: ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]. وفعلَ المخاطبِ قليلٌ، ومنه: (فبذلك فلتفرحوا) [يونس: ٥٨] في قراءة التاء[2]، وفعلَ المتكلم أقلُّ، ومنه: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

---

(١) نحو: قلتُ له، وأذنتُ له، وفسَّرتُ له.

(٢) قراءة التاء والياء متواترتان.

وغير العاملة أربع[١]:

لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب (إنَّ) عن صدْر الجملة، كراهةَ توالي مؤكّدين. وتخليص المضارع للحال.

وتدخل في المبتدأ، نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣].

وفي خبر (إنَّ) نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]. ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]. ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]. واسمها المؤخر، نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ۝ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ﴾ [الليل: ١٢ ـ ١٣].

واللام الزائدة في خبر (أنَّ) المفتوحة، كقراءة سعيد بن جُبير: (إلا أنهم ليأكلون الطعام) [الفرقان: ٢٠]، والمفعول، كقوله: ﴿يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ﴾ [الحج: ١٣].

ولام الجواب للقسم أو (لو) أو (لولا) نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ﴾ [يوسف: ٩١]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: ٢٥]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

واللام الموطِّئة، وتسمى المؤذنة، وهي الداخلة على أداة شرط، للإيذان بأَنَّ الجواب بعدها معها مبني على قسم مقدر، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾ [الحشر: ١٢]. وخُرِّج عليها قوله تعالى: ﴿لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١].

لا[٢]: على أوجه:

الوجه الأول: أن تكون نافية، وهي أنواع:

أحدها: أن تعمل عمل (إنَّ) وذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ تبرئة، وإنما يظهر نَصْبُها إذا كان اسمها مضافاً أو شبهه، وإلَّا فيركب معها، نحو: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. فإن تكررت جاز التركيب والرفع، نحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور: ٢٣].

ثانيها: أن تعمل عمل ليس، نحو: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

ثالثها ورابعها: أن تكون عاطفة أو جوابية، ولم يقعا في القرآن.

خامسها: أن تكون على غير ذلك؛ فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدْرُها معرفةٌ أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً، لفظاً أو تقديراً، وجب تكرارها، نحو: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]، ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]. أو مضارعاً، لم يجب، نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الشورى: ٢٣].

---

(١) «المغني» ص ٣٠٠.

(٢) «المغني» ص ٣١٣.

وتعترض (لا) هذه بين الناصب والمنصوب، نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [النساء: ١٦٥]، والجازمِ والمجزوم، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣].

الوجه الثاني: أن تكون لطلب التَّرك، فتختص بالمضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان نهياً، نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى﴾ [الممتحنة: ١]، ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، أو دعاءً، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الوجه الثالث: التأكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٢ ـ ٩٣]، ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: ليعلموا. قال ابن جني: «لا» هنا مؤكدة، قائمةٌ مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

واختلف في قوله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١].

فقيل: زائدة، وفائدتها مع التوكيد التمهيدُ لنفي الجواب، والتقدير: (لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى). ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥]. ويؤيده قراءة (لأُقسم).

وقيل: نافية لما تقدم عندهم من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القسم.

قالوا: وإنما صحَّ ذلك؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة، نحو: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]. و: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢].

وقيل: مَنْفِيُّها أُقْسِم، على أنه إخبار لا إنشاء، واختاره الزمخشري. قال: والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلَّا إعظاماً له؛ بدليل ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٦]، فكأنه قيل: إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام؛ أي: إنه يستحق إعظاماً فوق ذلك.

واختلف في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا۟﴾ [الأنعام: ١٥١] فقيل: لا نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة. وفي قوله تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥] فقيل: زائدة، وقيل: نافية، والمعنى: يمتنع عدم رجوعهم إلى الآخرة.

تنبيه: ترد (لا) اسماً بمعنى غير، فيظهر إعرابها فيما بعدها، نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]. ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨].

فائدة: قد تحذف ألفها، وخرَّج عليه ابنُ جني: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[1] [الأنفال: ٢٥].

---

(١) قال ابن هشام: ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر (لا) في قراءة الجماعة زائدة، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك. «المغني» ص ٣٣٤.

لات[١]: اختلف فيها:

فقال قوم: فعل ماض بمعنى نقص.

وقيل: أصلها ليس، تحركت الياء فقلبت ألفاً، لانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء.

وقيل: هي كلمتان (لا) النافية زيدت عليها (التاء) لتأنيث الكلمة، وحركت لالتقاء الساكنين. وعليه الجمهور.

وقيل: هي لا النافية والتاء زائدة في أول الحين، واستدلّ له أبو عُبيدة بأنه وجدها في مصحف عثمان مختلطة بحين في الخط.

واختُلف في عملها:

فقال الأخفش: لا تعمل شيئاً، فإن تلاها مرفوع فمبتدأ وخبر، أو منصوب فبفعل محذوف، فقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بالرفع؛ أي: كائن لهم. وبالنصب؛ أي: لا أرى حين مناص.

وقيل: تعمل عمل إنّ.

وقال الجمهور: تعمل عمل ليس، وعلى كلّ قول لا يُذكر بعدها إلّا أحد المعمولين، ولا تعمل إلّا في لفظ الحين، قيل: أو ما رادفه.

قال الفرَّاء: وقد تستعمل حرفَ جر لأسماء الزمان خاصَّة، وخرج عليها قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ بالجر.

لا جــرم: وردت في القرآن في خمسة مواضع متلوّة بأنَّ واسمها[٢]، ولم يجئ بعدها فعل.

واختلف فيها: فقيل (لا) نافية لما تقدَّم، و(جرم) فعل معناه حق، و(أنَّ) مع ما في حَيّزه في موضع رفع.

وقيل: زائدة، وجرم معناه كسب؛ أي: كسب لهم عملهم الندامة، وما في حيزها في موضع نصب.

وقيل: هما كلمتان ركبتا، وصار معناهما حقًّا.

وقيل: معناهما لا بدَّ، وما بعدها في موضع نصب بإسقاط حرف الجر.

لـكـنَّ[٣]: مشددة النون: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه الاستدراك. وفُسِّر بأن تَنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مخالف لما بعدها أو مناقض له، نحو: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وقد ترد للتوكيد مجرداً عن الاستدراك، قاله صاحب «**البسيط**»[٤]. وفسّر الاستدراك برفع ما تُوُهِّم

---

(١) «المغني» ص ٣٣٤.

(٢) والمواضع هي في [هود: ٢٢]، و[النحل: ٢٤ ـ ٦٣ ـ ١١٠] و[غافر: ٤٣].

(٣) «المغني» ص ٣٨٣.

(٤) هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن العلج الإشبيلي، من نحاة الأندلس في القرن السابع.

ثبوتُه، نحو: ما زيد شجاعاً، لكنه كريم، لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان. فنفْيُ أحدِهما يُوهم نَفْيَ الآخر.

ومثل التوكيد، بنحو: لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ، فأكدت ما أفادتْه (لو) من الامتناع.

واختار ابن عصفور أنَّها لهما معاً؛ وهو المختار، كما أن كأنَّ للتشبيه المؤكَّد، ولهذا قال بعضهم: إنها مركبة من (لكنْ أنَّ) فطرحت الهمزة للتخفيف ونون (لكن) للساكنين.

لـكـنْ[1] : مخففة، ضربان:

أحدهما: مخفّفة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، بل لمجرد إفادة الاستدراك. وليست عاطفة، لاقترانها بالعاطف في قوله: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦].

والثاني: عاطفة إذا تلاها مفرد، وهي أيضاً للاستدراك، نحو: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ﴾ [التوبة: ٨٨] .﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٨].

لَدَى ولَدُن[2]: تقدمتا في عند.

لـعـلّ[3] : حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وله معانٍ:

أشهرها: التوقُّع، وهو الترجّي في المحبوب، نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩].

والإشفاقُ في المكروه، نحو: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، وذكر التَّنوخيُّ أنها تفيد تأكيد ذلك.

الثاني: التعليل، وخُرِّج عليه: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

الثالث: الاستفهام، وخرِّج عليه: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣]. ولذا علّق: ﴿تَدْرِى﴾.

قال في «**البرهان**»[4]: وحكى البغوي عن الواقديّ: أنَّ جميع ما في القرآن من (لعل) فإنها للتعليل، إلاّ قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩]، فإنَّها للتشبيه، قال: وكونها للتشبيه غريبٌ لم يذكره النُّحاة، ووقع في «**صحيح البخاري**»[5] في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ أن لعل للتشبيه، وذكر غيره أنه للرجاء المحض، وهو بالنسبة إليهم. انتهى.

قلتُ: أخرج ابنُ أبي حاتم من طريق السُّدي، عن أبي مالك قال: (لعلكم) في القرآن بمعنى (كي) غير آيةٍ في الشعراء ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ يعني كأنكم تخلدون.

وأخرج عن قتادة قال: كان في بعض القراءة: «وتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ كأنَّكمْ خالِدُونَ».

لـــــم : حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، والنصب بها لغة، حكاها اللِّحْيَاني، وخرّج عليها قراءة: (ألم نشرح).

---

(١) «المغني» ص ٣٨٥.
(٢) «المغني» ص ٢٠٧.
(٣) «المغني» ص ٣٧٧.
(٤) ٤/ ٣٣٩ النوع ٤٧.
(٥) بعد حديث (٤٧٦٧).

لـــمَّـــا : على أوجه:

أحدها: أن تكون حرف جزم، فتختصّ بالمضارع وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ(لم). لكن يفترقان من أوجه:

أنها لا تقترن بأداة شرط، ونفيها مستمرٌّ إلى الحال وقريب منه، ومُتوقع ثبوته، قال ابن مالك في: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]: المعنى لم يذوقوه، وذوقُه لهم متوقَّع، وقال الزمخشري[١] في: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]: ما في (لمَّا) من معنى التوقع دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعدُ.

وأن نفيها آكدُ من نفي لم، فهي لنفي (قد فعل) ولَمْ لنفي (فعل). ولهذا قال الزمخشريّ في «**الفائق**» تبعاً لابن جني: إنها مركبة من (لم) و(ما). وإنهم لما زادوا في الإثبات (قد) زادوا في النفي (ما).

وأن منفي (لما) جائز الحذف اختياراً، بخلاف (لم)، وهي أحسن ما يخرج عليه: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾ [هود: ١١١]، أي: لمَّا يهملوا أو يتركوا. قاله ابن الحاجب.

قال ابن هشام[٢]: ولا أعرف وجهاً في الآية أشبَهَ من هذا، وإن كانت النفوس تستبعدُه، لأن مثله لم يقع في التنزيل، قال: والحقُّ أَلّا يستبعَد، ولكن الأولى أن يقدّر: (لمَّا يُوفَّوْا أعمالهم)، أي: إنهم إلى الآن لم يوفّوها وسيوفَّونها.

الثاني: أن تدخل على الماضي فتقتضي جملتين، وُجدت الثانية عند وجود الأولى، نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧]. ويقال فيها: حرف وجود لوجود. وذهب جماعة إلى أنها حينئذ ظرف بمعنى حين.

وقال ابن مالك: بمعنى إذ؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

وجواب هذه يكون ماضياً كما تقدَّم، وجملة اسمية بالفاء أو بإذا الفجائية، نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

وجوَّز ابنُ عصفور كونَه مضارعاً، نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هود: ٧٤]، وأوَّله غيرُهُ بـ(جادَلَنا).

الثالث: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الاسمية والماضية، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. بالتشديد، أي: (إلّا). ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥].

لـــن[٣] : حرف نفي ونصب واستقبال، والنفي بها أبلغ من النفي بلا، فهي لتأكيد النفي، كما ذكره الزمخشري وابن الخبّاز[٤]، حتى قال بعضهم: وإن منعه مكابرة، فهي لنفي (إني أفعل) و(لا) لنفي (أفعل) كما في (لم) و(لما).

---

(١) في «كشافه» ٥/ ٥٨٨ سورة الحجرات: ١٤.

(٢) في «المغني» ص ٣٧١.

(٣) «المغني» ص ٣٧٣.

(٤) ابن الخَبَّاز: أحمد بن الحسين، نحوي ضرير من أهل الموصل (ت: ٦٣٩ هـ). «نكت الهميان» ٩٦، «بغية الوعاة» ١/ ٣٠٤.

قال بعضهم: العرب تنفِي المظنون بلن، والمشكوك بلا، ذكره ابن الزَّملكَاني في «**التبيان**».

وادَّعى الزمخشري أيضاً أنها لتأبيد النفي، كقوله: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤].

وقال ابن مالك: وحَملَه على ذلك اعتقادُه في: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: أن الله لا يُرى.

وردَّ غيرُه بأنَّها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها «اليوم» في: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]. ولم يصح التوقيت في: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. ولكان ذكرُ (الأبد) في: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، والأصل عدمه، واستفادة التأبيد في: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، ونحوه من خارج.

ووافقه على إفادة التأبيد ابنُ عطية، وقال في قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبداً ولا في الآخرة، لكن ثبت في الحديث المتواتر أنَّ أهل الجنة يرونه. [البخاري: ٧٤٣٤، ومسلم: ١٤٣٤، وأحمد: ١٩١٩٠].

وعكس ابن الزملكانيّ مقالة الزمخشري، فقال: إن (لنْ) لنفي ما قَرُبَ، وعدم امتداد النفي، ولا يمتد معنى النفي، قال: وسِرُّ ذلك أنّ الألفاظ مشاكِلَةٌ للمعاني، و(لا) آخرها الألف، والألف يمكن امتداد الصوت بها، بخلاف النون، فطابَق كلّ لفظٍ معناه. قال: ولذلك أتى بـ(لن) حيث لم يرد به النفي مطلقاً، بل في الدنيا، حيث قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وبـ(لا) في قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، حيث أريدَ نفيُ الإدراك على الإطلاق، وهو مغاير للرؤية. انتهى.

قيل: وتردُ (لن) للدعاء، وخرّج عليه: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ﴾ الآية [القصص: ١٧].

لــــــو: حرف شرط في المضيّ، يصرف المضارع إليه، بعكس (إن) الشرطية، واختلف في إفادتها الامتناع وكيفيَّة إفادتها إياه على أقوال:

أحدها: أنها لا تفيده بوجهٍ، ولا تدل على امتناع الشَّرط ولا امتناع الجواب، بل هي لمجرَّد ربطِ الجواب بالشَّرط، دالَّة على التعليق في الماضي. كما دلَّت (إنْ) على التعليق في المستقبل، ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوتٍ.

قال ابن هشام[1]: وهذا القول كإنكار الضروريات، إذْ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهي؛ فإن كلّ من سمع (لو فعل) فَهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا جاز استدراكه، فتقول: لو جاء زيد أكرمته، لكنه لم يجئ.

الثاني: وهو لسيبويه، قال: إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، أي إنها تقتضي فِعلاً ماضياً كان يُتوقَّع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقَّع غير واقع؛ فكأنه قال: حرف يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته.

---

(١) في «المغني» ص ٣٣٨.

الثالث: وهو المشهور على ألسنة النحاة، ومشى عليه المعربون: أنها حرف امتناع لامتناع، أي يدلّ على امتناع الجواب لامتناع الشرط، فقولك: لو جئت لأكرمتك، دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع المجيء.

واعترض بعدم امتناع الجواب في مواضعَ كثيرةٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ [الأنفال: ٢٣]. فإن عدم النفاد عند فقدِ ما ذكر، والتولِّي عند عدم الإسماع أولى.

والرابع: وهو لابن مالك، أنَّها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه، من غير تعرض لنفي التالي. قال: فقيام زيد من قولك: لو قام زيد قام عمرو، محكومٌ بانتفائه وبكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو، وهل وقع لعَمْر قيامٌ آخرُ غيرُ اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرُّض لذلك. قال ابن هشام(١): وهذه أجود العبارات.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم من طريق الضحاك، عن ابن عباس قال: كل شيء في القرآن (لو) فإنه لا يكون أبداً.

فائدة ثانية: تختص لو المذكورة بالفعل، وأما نحو: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] فعلى تقديره.

قال الزمخشري: وإذا وقعت (أنَّ) بعدها وجب كون خبرها فعلاً، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف. وردّهُ ابن الحاجب بآية: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال: إنما ذاك إذا كان مشتقًّا، لا جامداً، ورده ابن مالك بقوله(٢):

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الفَلاحِ ... أدركهُ مُلاعِبُ الرِّمَاحِ

قال ابن هشام(٣): وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقًّا، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب، وإلاَّ لما منع من ذلك، ولا ابن مالك، وإلاَّ لما استدل بالشعر، وهي قوله: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠]. ووجدت آيةً الخبرُ فيها ظرف [لغوٌ، وهي]: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات: ١٦٨].

وردّ ذلك الزركشي في «**البرهان**»(٤) وابن الدَّمَامِيني(٥): بأن لو في الآية الأولى للتمنِّي، والكلام في الامتناعية، وأعجب من ذلك أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السِّيرافي، وهذا الاستدراك وما

---

(١) في «المغني» ص ٣٤٠.

(٢) قائل البيت: لبيد بن ربيعة وهو في «ديوانه» ٣٣٣، وملاعب الرماح يريد به: ملاعب الأسنة، عامر بن مالك وهو عمُّ الشاعر.

(٣) في «المغني» ص ٣٥٧.

(٤) «البرهان» ٤/ ٣١٨ النوع ٤٧.

(٥) ابن الدماميني: محمد بن أبي بكر المخزومي القرشي، عالم بالشريعة وفنون الأدب (ت: ٨٢٧ هـ). «الضوء اللامع» ٧/ ١٨٤، «شذرات الذهب» ٧/ ١٨١.

استدرك به منقول قديماً في شرح «**الإيضاح**» لابن الخبَّاز، لكن في غير مظنته، فقال في باب إن وأخواتها: قال السيرافيّ: لو أن زيداً أقام لأكرمته، لا يجوز: لو أن زَيْداً حاضر لأكرمته؛ لأنك لم تلفظ بفعل يسدُّ مسدَّ ذلك الفعلِ. هذا كلامه. وقد قال تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾، فأوقع خبرها صفة. ولهم أن يفرِّقوا بأن هذه للتمنِّي فأُجريت مجرى ليت، كما تقول: ليتهم بادون. انتهى كلامه.

وجواب (لو) إما مضارع منفي بـ(لم) أو ماض مُثبَت، أو منفي بـ(ما). والغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]. ومن تجرده: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]. والغالب على المنفي تجرده، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢].

فائدة ثالثة: قال الزمخشري: الفرق بين قولك: لو جاءني زيد لكسوتُه، ولو زيد جاءني لكسوته، ولو أن زيداً جاءني لكسوته:

أن القصد في الأوَّل مجرَّد ربط الفعلين، وتعليق أحدهما بصاحبه لا غير، من غير تعرُّض لمعنًى زائدٍ على التعلق الساذج.

وفي الثاني: انضمَّ إلى التعليق أحد معنيين؛ إما نفي الشك والشبهة، وأن المذكور مكسوٌّ لا محالة، وإما بيان أنه هو المختص بذلك دون غيره، وتخرَّج عليه آية: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

وفي الثالث، مع ما في الثاني: زيادة التأكيد الذي تعطيه (أنَّ)، وإشعار بأنَّ زيداً كان حقه أن يجيء، وأنه بتركه المجيء قد أغفل حظه. ويخرج عليه ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾ [الحجرات: ٥]، ونحوه. فتأَمَّلْ ذلك، وخرِّجْ عليه ما وقع في القرآن من أحد الثلاثة.

تنبيه: ترد (لَوْ) شرطية في المستقبل؛ وهي التي يصلح موضعها (إن) نحو: ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٢].

ومصدرية، وهي التي يصلح موضعها (أن) المفتوحة، وأكثر وقوعها بعد (ودَّ) ونحوه، نحو: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى﴾ [المعارج: ١١]، أي: الرد والتعمير والافتداء.

وللتمني، وهي التي يصلح موضعها (ليت)، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: ١٠٢]. ولهذا نُصِبَ الفعل في جوابها[١].

وللتقليل، وخرّج عليه: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥].

لـــولا[٢] : على أوجه:

أحدها: أن تكون حرفَ امتناع لوجود، فتدخل على الجملة الاسمية، ويكون جوابها فعلاً مقروناً باللام إن كان مثبتاً، نحو: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ۝١٤٣ لَلَبِثَ﴾ [الصافات: ١٤٣ ـ ١٤٤]، ومجرداً

---

(١) والجواب في تتمة الآية: ﴿فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٢) «المغني» ص ٣٥٩.

منها إن كان منفيًّا، نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]. وإن وَلِيَها ضميرٌ فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

الثاني: أن تكون بمعنى (هلّا) فهي للتحضيض والعرض في المضارع أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]. ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، وللتوبيخ والتنديم في الماضي، نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦]، ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ [الأنعام: ٤٣]، ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝٨٦ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦ ـ ٨٧].

الثالث: أن تكون للاستفهام، ذكره الهَرويُّ[1]، وجعل منه: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ﴾، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]. والظاهر أنَّها فيهما بمعنى (هلّا).

الرابع: أن تكون للنفي، ذكره الهروي أيضاً، وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨]، أي: فما آمنت قرية ـ أي: أهلها ـ عند مجيء العذاب فنفعها إيمانها. والجمهور لم يثبتوا ذلك، وقالوا: المراد في الآية التوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذابْ، ويؤيده قراءة أُبي (فهلّا). والاستثناء حينئذ منقطع.

فائدة: نُقل عن الخليل: أن جميع ما في القرآن من (لولا) فهي بمعنى (هلّا) إلّا: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]. وفيه نظر، لما تقدَّم من الآيات.

وكذا قوله: ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤] «لولا» فيه امتناعية، وجوابها محذوف، أي: لهمَّ بها، أو لَواقعها.

وقوله: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢]، وقوله: ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]، أي: لأبدت به، في آيات أُخَر.

وقال ابن أبي حاتم: أنبأنا موسى الخطميّ، أنبأنا هارون بن أبي حاتم، أنبأنا عبد الرحمن بن حمَّاد، عن أسباط، عن السُّدِّي، عن أبي مالك، قال: كلّ ما في القرآن: (فلولا) فهو (فهلّا) إلا حرفين: في يونس: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ [يونس: ٩٨]، يقول: فما كانت قرية، وقوله: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].

وبهذا يتَّضح مراد الخليل، وهو أن مراده (لولا) المقترنة بالفاء.

لـومـا[2] : بمنزلة (لولا)؛ قال تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]. وقال المالقي[3]: لم ترد إلّا للتحضيض.

---

(١) في «الأُزْهِية في علم الحروف» علي بن محمد الهروي ص ١٦٦ باب: مواضع لولا.

(٢) «المغني» ص ٣٦٤.

(٣) المالَقي: محمد بن الحسن، فقيه مالكي، سكن دمشق وبرع في العربية (ت: ٧٧١ هـ). «الدرر الكامنة» ٣/ ٤٢٤.

لـيـت[١] : حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه التمنّي، وقال التّنوخيّ: إنها تفيد تأكيده.

لـــيـــس : فعل جامد، ومن ثَمَّ ادعى قوم حرفيّته، ومعناه: نفي مضمون الجملة في الحال ونفي غيره بالقرينة[٢].

وقيل: هي لنفي الحال وغيره؛ وقوَّاه ابن الحاجب بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. فإنه نفي للمستقبل.

قال ابن مالك: وترد للنفي العام المستغرق المراد به الجنس، كـ: «لا» التبرئة، وهو مما يُغفل عنه، وخرّج عليه: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦].

مـــــا[٣] : اسمية وحرفية:

فالاسمية: ترد موصولة بمعنى الذي، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، ويستوي فيها المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، والغالب استعمالُها فيما لا يعلم، وقد تستعمل في العالم، نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]، ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣]، أي: اللهَ.

ويجوز في ضميرها مراعاةُ اللفظ والمعنى، واجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣]. وهذه معرفة، بخلاف الباقي.

واستفهامية: بمعنى أيّ شيء، ويُسأل بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وصفاته، وأجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم، نحو: ﴿مَا هِىَ﴾ ﴿مَا لَوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٨ ـ ٦٩]، ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ [طه: ١٧]، ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَـٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠].

ولا يُسأل بها عن أعيان أُولي العلم، خلافاً لمن أجازه. وأما قول فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، فإنه قاله جهلاً، ولهذا أجابه موسى بالصفات.

ويجب حذف ألفها إذا جُرّت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، فرقاً بينها وبين الموصولة، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

وشرطية: نحو: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]. وهذه منصوبة بالفعل بعدها.

وتعجبيّة، نحو: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧].

ولا ثالث لهما في القرآن إلاّ في قراءة سعيد بن جبير: (ما أغرَّك بربِّكَ الكَريمِ)، ومحلها رفع بالابتداء، وما بعدها خبر، وهي نكرة تامة.

---

(١) «المغني» ص ٣٧٥.
(٢) «المغني» ص ٣٨٦.
(٣) «المغني» ص ٣٩٠.

ونكرة موصوفة، نحو: ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]. ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم﴾ [النساء: ٥٨]، أي: نعم شيئاً يعظكم به.

وغير موصوفة نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: نعم شيئاً هي.

والحرفية: ترد مصدرية إما زمانية، نحو: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، أي: مدة استطاعتكم. أو غير زمانية، نحو: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ﴾ [السجدة: ١٤]، أي: بنسيانكم.

ونافية: إما عاملة عمل ليس، نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]. ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، ولا رابع لها في القرآن.

أو غير عاملة، نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦].

قال ابن الحاجب: وهي لنفي الحال، ومقتضى كلام سيبويه أن فيها معنى التأكيد؛ لأنه جعلها في النفي جواباً لِـ: قد في الإثبات، فكما أن (قد) فيها معنى التأكيد، فكذلك ما جعل جواباً لها.

وزائدة للتأكيد: إمَّا كافة، نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [يونس: ٢٧]، ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢].

أو غير كافة، نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦].

قال الفارسيّ: جميع ما في القرآن من الشرط بعد (إمَّا) مؤكد بالنون لمشابهة فعل الشرط ـ بدخول ما للتأكيد ـ لفعل القسم من جهة أنَّ (ما) كاللام في القسم، لما فيها من التأكيد.

وقال أبو البقاء: زيادة (ما) مؤذنة بإرادة شدة التأكيد.

فائدة: حيث وقعت (ما) قبل (ليس) أو (لم) أو (لا)، أو بعد (إلَّا) فهي موصولة، نحو: ﴿مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥]، ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢].

وحيث وقعت بعد كاف التشبيه فهي مصدريَّة، وحيث وقعت بعد الباء فإنها تحتملهما، نحو: ﴿بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٢].

وحيث وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر، احتملت الموصولية والاستفهامية، نحو: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩]، ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨].

وحيث وقعت في القرآن قبل (إلَّا) فهي نافية، إلاَّ في ثلاثة عشر موضعاً:

﴿مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ﴾

[البقرة: ٢٣٧]، ﴿بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ﴾ [النساء: ١٩]، ﴿مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا﴾ [الأنعام: ١١٩]، ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا﴾ في موضعي هود[1]، ﴿فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [يوسف: ٤٧]، ﴿مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا﴾ [يوسف: ٤٨]، ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥] حيث كان.

مـاذا[2]: ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون (ما) استفهاماً و(ذا) موصولة، وهو أرجح الوجهين في: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، في قراءة الرفع، أي: الذي ينفقونه العفوُ؛ إذ الأصل أن تُجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية.

الثاني: أن يكون (ما) استفهاماً و(ذا) إشارة.

الثالث: أن تكون (ماذا) كلها استفهاماً على التركيب، وهو أرجح الوجهين في: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ في قراءة النصب، أي: ينفقون العفو.

الرابع: أن يكون (ماذا) كلها اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي.

الخامس: أن تكون (ما) زائدة و(ذا) للإشارة.

السادس: أن تكون (ما) استفهاماً، و(ذا) زائدة، ويجوز أن تخرج عليه.

مـتـى[3]: ترد استفهاماً عن الزمان، نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وشرطاً.

مَـعَ[4]: اسم، بدليل جرِّها بـ(مِن) في قراءة بعضهم: (هذا ذِكْرُ مِنْ مَعِي) [الأنبياء: ٢٤]؛ وهي فيها بمعنى (عند)، وأصلها لمكان الاجتماع أو وقته، نحو: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا﴾ [يوسف: ١٢]، ﴿لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦].

وقد يراد به مجرَّد الاجتماع والاشتراك من غير ملاحظة المكان والزَّمان، نحو: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، ﴿وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وأما نحو: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]؛ فالمراد به العلم والحفظ والمعونة مجازاً.

قال الراغب: والمضاف إليه لفظ (مع) هو المقصود، كالآيات المذكورة[5].

---

(١) سورة هود: ١٠٧ ـ ١٠٨.
(٢) انظر «المغني» ص ٣٩٥.
(٣) «المغني» ص ٤٤٠.
(٤) «المغني» ص ٤٣٩.
(٥) الراغب في «مفرداته» مادة: مع. وفيه: هو المنصور.

مِـــــنْ : حرف جر، له معان:

أشهرها: ابتداء الغاية، مكاناً وزماناً وغيرهما، نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٠].

والتبعيض، بأنه يسد (بعض) مسدّها، نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]. وقرأ ابن مسعود: (بَعْضَ ما تحبون).

والتبيين، وكثيراً ما تقع بعد (ما) و(مهما). نحو: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فاطر: ٢]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. ومن وقوعها بعد غيرهما: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

والتعليل، نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ١٩].

والفصل ـ بالمهملة ـ وهي الداخلة على ثاني المتضادّين، نحو: ﴿يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

والبدل: نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بدلها، ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزخرف: ٦٠].

وتنصيص العموم، نحو: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]. قال في «**الكشاف**»(١): هو بمنزلة البناء [على الفتح] في: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ في إفادة معنى الاستغراق.

ومعنى الباء، نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، أي: به.

وعَلَى، نحو: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي عليهم.

وفي، نحو: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] أي فيه. وفي الشامل عن الشافعيّ: أن (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ بمعنى (في) بدليل قوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ٩٢].

وعن: نحو: ﴿قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أي: عنه.

وعند، نحو: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠]، أي: عند.

والتأكيد: وهي الزائدة في النفي أو النهي أو الاستفهام، نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣].

وأجازها قوم في الإيجاب، وخرَّجوا عليه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣]، ﴿يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [النور: ٣٠].

---

(١) ١/ ٤٣٥ آل عمران: ٦٢.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم[١] من طريق السّدّي، عن ابن عباس قال: لو أن إبراهيم حين دعا قال: «فاجعل أفئدةَ النَّاس تَهْوي إِلَيْهِمْ» لازدحمت عليه اليهود والنصارى، ولكنه خصَّ حين قال: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، فجعل ذلك للمؤمنين.

وأخرج عن مجاهد قال: لو قال إبراهيم: «فاجعل أفئدة الناس تهوي إليهم، لزاحمتْكم عليه الرومُ وفارس». وهذا صريح في فهم الصحابة والتابعين التبعيض من (من).

وقال بعضهم: حيث وقعت ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾ في خطاب المؤمنين لم تذكر معها (من)؛ كقوله في الأحـــزاب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١]، وفي الصفّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ إلى قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١٢].

وقال في خطاب الكفار في سورة نوح [٤]: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، وكذا في سورة إبراهيم، وفي سورة الأحقاف، وما ذاك إلاَّ للتفرقة بين الخطابين؛ لئلا يسوّي بين الفريقين في الوعد، ذكره في «**الكشاف**»[٢].

مَــــنْ[٣]: لا تقع إلاَّ اسماً، فتردُ موصولة، نحو: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩].

وشرطية، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

واستفهامية، نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢].

ونكرة موصوفة: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]؛ أي: فريق يقول.

وهي كـ(ما) في استوائها في المذكر والمفرد وغيرهما.

والغالب استعمالها في العالم عكس (ما). ونُكْتته: أن (ما) أكثر وقوعاً في الكلام منها، وما لا يعقل أكثر ممن يعقل، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير، وما قلَّت للقليل، للمشاكلة.

قال ابن الأنباري: واختصاص (مَنْ) بالعالَم و(ما) بغيره في الموصولتين دون الشرطيّتين؛ لأن الشرط يستدعي الفعل ولا يَدْخل على الأسماء.

مهمـا[٤]: اسم؛ لعود الضمير عليها في: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. قال الزمخشريّ: عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملاً على اللّفظ وعلى المعنى. وهي شرط لما لا يعقل غير الزمان، كالآية المذكورة.

وفيها تأكيد، ومن ثَمَّ قال قوم: إن أصلها (ما) الشرطية و(ما) الزائدة، أُبدلت ألف الأولى هاء دفعاً للتكرار.

(١) في «تفسيره» ٧/ ٢٢٥٠ (١٢٢٩٥) إبراهيم: ٣٧.
(٢) «الكشاف» ٢/ ٣٦٩ إبراهيم: ١٠.
(٣) «المغني» ص ٤٣١.
(٤) «المغني» ص ٤٣٥.

النُّون[1] : على أوجه:

اسم، وهي ضمير النسوة، نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ﴾ [يوسف: ٣١].

وحرف، وهي نوعان: نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]. ولم تقع الخفيفة في القرآن إلا في هذين الموضعين.

قلت: وثالث في قراءة شاذة، وهي: (فإذا جَاءَ وَعدُ الآخِرَةِ لَيَسُوءًا وُجُوهَكم) [الإسراء: ٧].

ورابع: في قراءة الحسن: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، ذكره ابن جني في «**المحتسَب**»[2].

ونون الوقاية، وتلحق ياء المتكلم المنصوبة بفعل، نحو: ﴿فَٱعْبُدْنِى﴾ [طه: ١٤]، ﴿لَيَحْزُنُنِىٓ﴾ [يوسف: ١٣]، أو حرف، نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [طه: ١٤]. والمجرورة بلدن، نحو: ﴿مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، أو (مِنْ) أو (عَنْ)، نحو: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْۜ﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى﴾ [طه: ٣٩].

التنوين : نون تثبت لفظاً لا خطًّا، وأقسامه كثيرة:

تنوين التمكين؛ وهو اللاحق للأسماء المعربة، نحو: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [الأنعام: ١٥٤]، ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [هود: ٥٠]، ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١].

وتنوين التنكير؛ وهو اللاّحق لأسماء الأفعال فرقاً بين معرفتها ونكرتها، نحو التنوين اللاحق لأُفٍّ في قراءة من نوَّنه، و﴿هَيْهَاتَ﴾ في قراءة من نوّنها.

وتنوين المقابلة؛ وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥].

وتنوين العوض، إما في حرف آخر (مَفَاعِل) المعتل، نحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ﴾ [الفجر: ١ ـ ٢]، ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]. أو عن اسم مضاف إليه في: كلّ وبعض وأيٍّ، نحو: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]. ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]. وعن الجملة المضاف إليها إذ، نحو: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، أي: حين إذ بلغت الروحُ الحلقومَ. أو إذا ـ على ما تقدم عن شيخنا ومن نحا نحوه ـ نحو: ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢]، أي: إذا غلبتُم.

وتنوين الفواصل، الذي يسمَّى في غير القرآن الترنُّم بدلاً من حرف الإطلاق، ويكون في الاسم والفعل والحرف، وخرَّج عليه الزمخشري وغيره: (قواريراً) [الإنسان: ١٥]، (والليل إذا يسر) [الفجر: ٤]، (كلا سيكفرون) [مريم: ٨٢]، بتنوين الثّلاثة.

نَعَمْ[3] : حرف جواب، فيكون تصديقاً للمخبر ووعداً للطالب وإعلاماً للمستخبِر، وإبدال عينها حاء، وكسرها، وإتْباع النون لها في الكسر، لغات قرئ بها.

---

(١) «المغني» ص ٤٤٣.
(٢) «المحتسَب» ٢/ ٢٨٤.
(٣) «المغني» ص ٤٥١.

نِعْمَ : فعل لإنشاء المَدْح، لا يتصرف.

الهاء[١] : اسم ضمير غائب، يستعمل في الجرِّ والنصب، نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٧]. وحرف للغيبة، وهو اللاحق لِـ: إيّا. وللسكت، نحو ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٦]، ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩]، ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. وقرئ بها في أواخر آي الجمع ـ كما تقدَّم ـ وقفاً.

ها[٢] : ترد اسم فعل بمعنى خُذ، ويجوز مدّ ألِفه فيتصرف حينئذ للمثنى والجمع، نحو: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

واسماً ضميراً للمؤنث، نحو: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٨].

وحرفَ تنبيه، فتدخل على الإشارة نحو: هؤلاء، ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩]. وها هنا؛ وعلى ضمير الرفع المخبر عنه بإشارة، نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]. وعلى نعت (أيّ) في النداء، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ويجوز في لغة أسد حذف ألف هذه وضمها إتْباعاً، وعليه قراءة: (أيُّهُ الثَّقَلاَنِ) [الرحمن: ٣١].

هات : فعل أمر لا يتصرف، ومن ثَمَّ ادَّعى بعضُهم أنه اسم فعل.

هل[٣] : حرف استفهام يُطلب به التصديق دون التصور، ولا يدخل على منفي ولا شرط، ولا أن، ولا اسم بعده فعل غالباً، ولا عاطف. قال ابن سِيدَهْ[٤]: ولا يكون الفعل معها إلاَّ مستقبلاً، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤].

وترِدُ بمعنى (قد) وبه فُسّر: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١].

وبمعنى النفي، نحو: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]. ومعانٍ أُخر ستأتي في مبحث الاستفهام.

هلمَّ : دعاء إلى الشيء، وفيه قولان:

أحدهما: أن أصله (ها) و(لُمَّ) من قولك: لَمَمْتُ الشيء؛ أي: أصلحتُه، فحُذِفَ الألفُ وركب.

وقيل: أصله (هل أُمّ)، كأنه قيل: هل لك في كذا؟ أُمَّه؛ أي: اِقصِدْهُ، فركّبا.

ولغة الحجاز تركُه على حاله في التثنية والجمع، وبها ورد القرآن، ولغة تميم إلحاقه العلامات.

هنا : اسم يشار به للمكان القريب، نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

---

(١) «المغني» ص ٤٥٤.   (٢) «المغني» ص ٤٥٥.

(٣) «المغني» ص ٤٥٦.

(٤) ابن سِيدَهْ: علي بن إسماعيل، إمام في اللغة وآدابها، أندلسي كفيف (ت: ٤٥٨ هـ). «لسان الميزان» ٤/ ٢٠٥، «وفيات الأعيان» ١/ ٣٤٢.

وتدخل عليه اللام والكاف فيكون للبعيد، نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١].

وقد يشار به للزمان اتساعاً، وخرَّج عليه: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]. ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٣٨].

هـيـت: اسم فعل بمعنى أسرع وبادر، قال في «المحتسَب»[1]: وفيها لغات قرئ ببعضها: ﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣]، بفتح الهاء والتاء، و(هِيتَ) بكسر الهاء وفتح التاء، و(هَيْتِ) بفتح الهاء وكسر التاء، وَ(هَيْتُ) بفتح الهاء وضمّ التاء، وقرئ: (هِئْتُ) بوزن جئْتُ، وهو فعل بمعنى تهيَّأْت، وقرئ: (هُيِّئْتُ)، وهو فعل بمعنى أُصلِحْتُ.

هيهات: اسم فعل بمعنى (بَعُد). قال تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. قال الزجاج: البعد لما توعدون، قيل: وهذا غلط أوقعه فيه اللاَّم، فإن تقديره بَعُدَ الأمرُ لما توعدون؛ أي: لأجله. وأحسن منه أن اللام لتبيين الفاعل.

وفيها لغات، قرئ منها: بالفتح وبالضم وبالخفض، مع التنوين في الثلاثة وعدمه.

الـواو[2]: جارة وناصبة، وغير عاملة.

فالجارة: واو القسم، نحو: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣].

والناصبة: واو (مع) فتنصب المفعول معه في رأي قوم، نحو: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]. ولا ثاني له في القرآن. والمضارع في جواب النفي أو الطلب عند الكوفيين، نحو ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

وواو الصرف عندهم، ومعناها: أن الفعل كان يقتضي إعراباً، فصرفته عنه إلى النصب، نحو: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكَ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠]. في قراءة النصب.

وغير العاملة: أنواع:

أحدها: واو العطف، وهي لمطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]. وعلى سابقه، نحو: ﴿أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]. ولاحقه، نحو: ﴿يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣].

وتفارق سائر حروف العطف في اقترانها بـ: إمَّا، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، وبـ(لا) بعد نفي، نحو: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ﴾ [سبأ: ٣٧]، وبـ(لكن). نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وتعطف العِقْدَ على النَّيِّفِ، والعامَّ على الخاصّ، وعكسه، نحو: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]، والشيءَ على مرادفه، نحو: ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]. ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، والمجرورَ على الجوار، نحو: ﴿بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

---

(١) «المحتسَب» ١/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

(٢) «المغني» ص ٤٦٣.

وقيل: ترد بمعنى (أو)، وحَمَل عليه مالك: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ . . .﴾ [التوبة: ٦٠].

وللتعليل، وحمل عليه الخارْزَنْجي[1] الواو الداخلة على الأفعال المنصوبة.

ثانيها: واو الاستئناف، نحو: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥]، ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالرفع، إذ لو كانت عاطفة لنصب ﴿وَنُقِرُّ﴾ وانجزم ما بعدها، ونصب ﴿وَأَجَلٌ﴾.

ثالثها: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

وزعم الزمخشري: أنها تدخل على الجملة الواقعة صفةً، لتأكيد ثبوت الصفة للموصوف ولُصُوقها به، كما تدخل على الحالية، وجعل من ذلك: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

رابعها: واو الثمانية، ذكرها جماعة كالحريريّ وابن خالَويه والثعلبيّ[2]، وزعموا أن العرب إذا عَدُّوا يُدخلون الواو بعد السبعة، إيذاناً بأنها عدد تام، وأنَّ ما بعده مستأنف، وجعلوا من ذلك قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

وقوله: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]، لأنه الوصف الثامن.

وقوله: ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥].

والصواب: عدم ثبوتها، وأنها في الجميع للعطف.

خامسها: الزائدة، وخرّج عليه واحدة من قوله: ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾ [الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤].

سادسها: واو ضمير الذكور في اسم أو فعل، نحو ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [القصص: ٥٥]، ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟﴾ [إبراهيم: ٣١].

سابعها: واو علامة المذكرين في لغة طيّئ، وخرج عليه: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣]. ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١].

ثامنها: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها، كقراءة قُنبل: «وإليه النشورُ * وأمنتم» [الملك: ١٥ ـ ١٦]، ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٢٣].

---

(١) هو أحمد بن محمد البُشْتي، أديب خراسان في عصره (ت: ٣٤٨ هـ). «إنباه الرواة» ١/١٠٧.

(٢) عبارة «المغني»: واو الثمانية، ذكرها جماعةٌ من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي. ص ٤٧٤ هذا، والثعلبي هو أحمد بن محمد النيسابوري، عالم في العربية (ت: ٤٢٧ هـ). وابن خالويه: حسين بن أحمد، أخذ عن ابن دُريد، وكان على صلة بسيف الدولة (ت: ٣٧٠)، والحريري: القاسم بن علي، أديب بصري، صاحب المقامات (ت: ٥١٦ هـ).

وَيْـكَـأَنَّ : قال الكسائي: كلمة تندّم وتعجّب، وأصله (ويلك) والكاف ضمير مجرور.

وقال الأخفش: «ويْ» اسم فعل بمعنى أعجَب، والكاف حرف خطاب، و«أَنَّ» على إضمار اللام، والمعنى: أعجب لأن الله.

وقال الخليل: «وَيْ» وحدها، و«كأَنَّ» مستقلة للتحقيق لا للتشبيه.

وقال ابن الأنباري: يحتمل (وَيْ كأنه) ثلاثة أوجه: أن يكون «ويك» حرفاً، و«أنه» حرف، والمعنى (ألم تر). وأن تكون كذلك، والمعنى (ويلك). وأن تكون «وي» حرفاً للتعجب، و«كأنه» حرف، ووصِلا خَطًّا لكثرة الاستعمال، كما وصل: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤].

ويـــل : قال الأصمعيّ: «ويل» تقبيح، قال تعالى: ﴿وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وقد يوضع موضع التحسُّر والتفجُّع، نحو: ﴿يَٰوَيْلَتَنَا﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ﴾ [المائدة: ٣١].

أخرج الحربيّ في «**فوائده**»: من طريق إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «ويحك!» فجزعت منها، فقال لي: «يا حميراء، إن ويحك، أو ويسك رحمة، فلا تجزعي منها؛ ولكن اجزعي من الويل»(١).

يـــا(٢) : حرف لنداء البعيد، حقيقة أو حكماً، وهي أكثر أحرفه استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها، نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾ [نوح: ٢٨]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]، ولا ينادى اسم الله وأيُّها وأيتها إلاَّ بها.

قال الزمخشريّ: وتفيد التأكيد المؤذِن بأن الخطاب الذي يتلوه معتَنًى به جدًّا.

وترد للتنبيه، فتدخل على الفعل والحرف، نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [النمل: ٢٥]، ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦].

تنبيه: ها قد أتيت على شرح معاني الأدوات الواقعة في القرآن على وجه موجَز مفيدٍ، محصِّلٍ للمقصود منه، ولم أبسطه؛ لأن محلّ البسط والإطناب إنما هو تصانيفنا في فن العربية وكتبنا النحوية، والمقصود في جميع أنواع هذا الكتاب إنما هو ذكر القواعد والأصول، لا استيعاب الفروع والجزئيّات.

  

(١) ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/ ٤٣٢ وفي سنده عبد الوهاب بن الضحاك: متروك، وقال الدارقطني: منكر الحديث.

(٢) «المغني» ص ٤٨٨.

النوع الحادي والأربعون

في معرفة إعرابه

أفرده بالتصنيف خلائق؛ منهم مكيّ، وكتابه في المشكل خاصَّة، والحوْفيّ؛ وهو أوضحها، وأبو البقاء العُكبريّ؛ وهو أشهرها.

والسَّمين؛ وهو أجلُّها، على ما فيه من حشو وتطويل، ولخَّصه السَّفاقُسيّ فحرَّره.

وتفسير أبي حيان مشحونٌ بذلك.

ومن فوائد هذا النوع معرفة المعنى؛ لأن الإعراب يميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين.

أخرج أبو عُبيد في «**فضائله**»[1] عن عمر بن الخطاب قال: تعلَّموا اللَّحْن والفرائض والسُّنن كما تعلّمون القرآنَ.

وأخرج[2] عن يحيى بن عتيق قال: قلت للحسن: يا أبا سعيد، الرَّجل يتعلم العربية يلتمِس بها حسن المنطق، ويقيم بها قراءته؟ قال: حسنٌ يا بن أَخي فتعلَّمْها، فإن الرجل يقرأ الآية فيعيا بوجهها، فيهلك فيها.

وعلى الناظر في كتاب الله تعالى الكاشف عن أسراره النَّظر في الكلمة وصيغتها ومحلِّها، ككونها مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً، أو في مبادئ الكلام أو في جواب، إلى غير ذلك.

ويجب عليه مراعاة أمور:

أحدها، وهو أوّل واجب عليه: أن يفهم معنى ما يريد أن يُعربه مفرداً أو مركباً قبل الإعراب، فإنه فَرْع المعنى، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

وقالوا في توجيه نصب ﴿كَلَٰلَةً﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ [النساء: ١٢]: إنه يَتَوقّف على المراد بها.

فإن كان اسماً للميّت فهو حال، و«يورث» خبر كان أو صفة وكان تامَّة، أو ناقصة و«كلالة» خبر.

أو للورثة فهو على تقدير مضاف؛ أي: ذا كلالة، وهو أيضاً حال أو خبر كما تقدم.

أو للقرابة فهو مفعول لأجله.

وقوله: ﴿سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]؛ إنْ كان المراد بالمثاني القرآن: فـ﴿مِّن﴾ للتبعيض، أو الفاتحة: فلبيان الجنس.

---

(١) «فضائل القرآن» ص ٣٤٩.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٥٠.

وقوله: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ إن كان بمعنى الاتقاء فهي مصدر، أو بمعنى متَّقًى ـ أي: أمراً يجب اتِّقاؤه ـ فمفعول به، أو جمعاً ـ كرماة ـ فحال.

وقوله: ﴿غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٥]؛ إن أريد به الأسود من الجفاف واليَبَس فهو صفة لغُثاء، أو من شدة الخُضرة فحالٌ من المرْعى.

قال ابن هشام[١]: وقد زلَّت أقدامُ كثير من المعربين راعَوْا في الإعراب ظاهر اللفظ، ولم ينظروا في موجب المعنى.

من ذلك قوله: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود: ٨٧]، فإنه يتبادر إلى الذهن عطف ﴿أَن نَّفْعَلَ﴾ على ﴿أَن نَّتْرُكَ﴾، وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على ﴿مَا﴾، فهو معمول للترك، والمعنى: أن نترك أن نفعل، وموجب الوهم المذكور: أن المعرِب يرى أنْ والفعلَ مرتين، وبينهما حرف العطف.

الثاني: أن يراعي ما تقضيه الصناعة، فربما راعى المعرب وجهاً صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة فيخطئ.

من ذلك قول بعضهم: ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ [النجم: ٥١]: إن ثموداً مفعول مقدَّم، وهذا ممتنع؛ لأن لـ(ما) النافيةِ الصدرَ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، بل هو معطوف على ﴿عَادًا﴾، أو على تقدير (وأهلك ثموداً).

وقول بعضهم في: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]: إن الظرف متعلِّق باسم (لا) وهو باطل؛ لأن اسم (لا) حينئذ مطوَّل، يجب نصبه وتنوينه، وإنما هو متعلِّق بمحذوف.

وقول الحوْفي: إنَّ الباء من قوله: ﴿فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] متعلِّقة بـ(ناظرة)، وهو باطل؛ لأن الاستفهام له الصَّدْرُ، بل هو متعلِّق بما بعده.

وكذا قول غيره في: ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾ [الأحزاب: ٦١]: إنه حال من معمول ﴿ثُقِفُوٓاْ﴾ أو ﴿أُخِذُواْ﴾ باطل؛ لأنَّ الشرط له الصَّدر، بل هو منصوب على الذّم.

الثالث: أن يكون مليًّا بالعربيَّة، لئلا يخرج على ما لم يثبت، كقول أبي عُبيدة في ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾ [الأنفال: ٥]: إن الكاف قسم، حكاه مكّي وسكت عليه، فشنَّع ابنُ الشَّجري عليه في سكوته. ويُبطله: أنَّ الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم، وإطلاق (ما) الموصولة على الله وربط الموصول بالظاهر ـ وهو فاعل ﴿أَخْرَجَكَ﴾ ـ وباب ذلك الشعرُ.

وأقرب ما قيل في الآية: إنها مع مجرورها خبر محذوف، أي: هذه الحال من تنفيلك الغُزاة ـ على ما رأيت من كراهتهم لها ـ كحال إخراجك للحرب في كراهيتهم لها.

---

(١) «المغني» ص ٦٨٦.

وكقول ابن مِهْران[١] في قراءة: (إن البقر تّشابهت) بتشديد التاء: إنه من زيادة التاء في أول الماضي، ولا حقيقة لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة: (إن البقرة تشابهت) بتاء الوَحدة، ثم أدغمت في تاء (تشابهت)، فهو إدغام من كلمتين.

الرابع: أن يتجنب الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، واللغات الشاذّة. ويخرج على القريب والقويّ والفصيح؛ فإن لم يظهر فيه إلاَّ الوجه البعيد فله عُذر، وإن ذكر الجميع لقصد الإغراب والتكثير فصعب شديد، أو لبيان المحتمل وتدريب الطالب فحسن في غير ألفاظ القرآن، أمَّا التنزيل: فلا يجوز أن يخرَّج إلاَّ على ما يغلب على الظَّن إرادته، فإن لم يغلب شيءٌ فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسُّف.

ومن ثَمَّ خُطِّئ من قال في ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزخرف: ٨٨]؛ بالجرِّ أو النصب: إنه عطف على لفظ ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥] أو محلّها، لما بينهما من التباعد، والصواب: أنه قسم، أو مصدر (قال) مقدَّراً[٢].

ومن قال في: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾ [فصلت: ٤١]: إن خبره: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ [فصلت: ٤٤] والصواب: أنه محذوف[٣].

ومن قال في ﴿صٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١]: إن جوابه ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾ [ص: ٦٤]. والصواب أنه محذوف؛ أي: ما الأمر كما زعموا، أو: إنه لمُعْجزٌ، أو: إنك لمن المرسلين[٤].

ومن قال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ﴾ [البقرة: ١٥٨]: إن الوقف على ﴿جُنَاحَ﴾ و﴿عَلَيْهِ﴾ إغراء؛ لأن إغراء الغائب ضعيف، بخلاف القول بمثل ذلك في ﴿عَلَيْكُمْۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ﴾ [الأنعام: ١٥١]؛ فإنه حسن؛ لأن إغراء المخاطب فصيح[٥].

ومن قال في: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]: إنه منصوب على الاختصاص، لضعفه بعد ضمير المخاطب، والصواب: أنه منادى[٦].

ومن قال في: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، بالرفع: إن أصله أحسنوا، فحذفت الواو اجتزاءً عنها بالضمة؛ لأن باب ذلك الشعر، والصواب: تقدير مبتدأ؛ أي: هو أحسن[٧].

ومن قال في: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]؛ بضم الرَّاء المشددة: إنه من باب:

إنــك إن يُــصْــرَعْ أخــوك تُــصــرَعُ[٨]

---

(١) ابن مِهْرَان: أحمد بن الحسين النيسابوري، شيخ القراء في عصره (ت: ٣٨١ هـ). «العبر» ٣/١٦.

(٢) «المغني» ص ٧١٠.

(٣) «المغني» ص ٧١٠.

(٤) «المغني» ص ٧١١.

(٥) «المغني» ص ٧١٣ ـ ٧١٤.

(٦) «المغني» ص ٧١٤.

(٧) «المغني» ص ٧٣٧.

(٨) قبله: يا أقرع بن حابس يا أقرع. وينسب لعمرو بن خثارم، ولجرير بن عبد الله البجلي الصحابي، أما الأقرع بن حابس فهو أحد سادات العرب ثم كان من الصحابة، وهو الذي نادى رسول الله ﷺ من وراء الحجرات. انظر =

لأن ذلك خاصٌّ بالشعر، والصواب: أنها ضمة إِتْبَاعٍ، وهو مجزوم.

ومن قال في: ﴿وأرجلِكم﴾ [المائدة: ٦]: إنه مجرور على الجوار؛ لأن الجر على الجوار في نفسه ضعيفٌ شاذٌّ، لم يَرِدْ منه إلَّا أحرف يسيرة، والصواب: أنه معطوف على: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ على أن المراد به مسحُ الخفّ.

قال ابن هشام[1]: وقد يكون الموضع لا يتخرَّج إلَّا على وجه مرجوح، فلا حرج على مُخرِّجه، كقراءة: (نُجي المؤمنين) [الأنبياء: ٨٨]، قيل: الفعل ماضٍ، ويضعِّفه إسكان آخره، وإنابة ضمير المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به. وقيل: مضارع، أصله (نُنْجي) بسكون ثانيه، ويضعِّفه أن النّون لا تدغم في الجيم. وقيل: أصله (نُنَجِّي) بفتح ثانيه، وتشديد ثالثه، فحذفت النّون، ويضعِّفه أن ذلك لا يجوز إلَّا في التاء.

الخامس: أن يستوفِيَ جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظَّاهرة، فتقول في نحو: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]: يجوز كون ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ صفة للرب أو صفة للاسم[2]. وفي نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٣]: يجوز كون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ تابعاً، ومقطوعاً إلى النصب بإضمار (أعني) أو (أمدح). وإلى الرفع بإضمار (هم)[3].

السادس: أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، ومتى لم يتأمَّلْها اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

ومن ثَمَّ خُطِّئ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢ ـ ٣]: إنهما عطف بيان، والصواب: أنهما نعتان، لاشتراط الاشتقاقَ في النعت والجمودَ في عطف البيان[4].

وفي قوله في: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٦٤] بنصب ﴿تَخَاصُمُ﴾: إنَّه صفة للإشارة؛ لأن اسم الإشارة إنما ينعت بذي اللَّام الجنسية، والصواب كونه بدلاً[5].

وفي قوله في: ﴿فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ﴾ [يس: ٦٦]، وفي: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا﴾ [طه: ٢١]: إن المنصوب فيهما ظرف؛ لأن ظرف المكان شرطه الإبهام، والصواب: أنه على إسقاط الجارِّ توسُّعاً، وهو فيهما (إلى)[6].

وفي قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]: إنَّ ﴿أَن﴾ مصدرية، وهي وصلتها عطف بيان على الهاء، لامتناع عطف البيان على الضمير كنعته.

وهذا الأمر السادس عدَّه ابن هشام في «**المغني**»[7]، ويحتمل دخوله في الأمر الثاني.

= «الخزانة» ٣/ ٣٩٦ و٦٤٣، و٤/ ٥٤١ والمعنى: أنا من قومك يا أقرع، فإن لم تحكم لي في منافرتي مع فلان صُرعتُ وصُرعتَ معي. انظر «المغني» ص ٧١٧.

(١) «المغني» ص ٧٢١.
(٢) «المغني» ص ٧٣٩.
(٣) «المغني» ص ٧٣٩.
(٤) «المغني» ص ٧٤٢.
(٥) «المغني» ص ٧٤٩.
(٦) «المغني» ص ٧٤٩ ـ ٧٥٠.
(٧) ص ٧٤٩.

السابع: أن يراعي في كل تركيب ما يشاكله، فربّما خرج كلاماً على شيء، ويشهد استعمالٌ آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه.

ومن ثَمَّ خُطِّئ الزمخشري في قوله في: ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]: إنه عطف على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ولم يجعله معطوفاً على ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]. لأن عطف الاسم على الاسم أَوْلى، ولكن مجيء قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الروم: ١٩] بالفعل فيهما يدلُّ على خلاف ذلك[١].

ومن ثَمَّ خُطِّئ من قال في: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]: إن الوقف على ﴿رَيْبَ﴾ و﴿فِيهِ﴾ خبر ﴿هُدًى﴾، ويدلُّ على خلاف ذلك قوله في سورة السجدة: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ٢][٢].

ومن قال في: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]: إنَّ الرابط الإشارة، وإن الصابر والغافر جُعلا من عزم الأمور مبالغةً؛ والصواب أن الإشارة للصبر والغفران، بدليل: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ولم يقل: (إنّكم)[٣].

ومن قال في نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢]: إن المجرور في موضع رفع، والصواب في موضع نصب؛ لأن الخبر لم يجئ في التنزيل مجرَّداً من الباء إلاَّ وهو منصوب[٤].

ومن قال في: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]: إن الاسم الكريم مبتدأ؛ والصواب أنه فاعل بدليل: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩][٥].

تنبيه: وكذا إذا جاءت قراءة أُخرى في ذلك الموضع بعينه تساعد أحد الإعرابين، فينبغي أن يترجَّح، كقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، قيل: التقدير: ولكنَّ ذا البرّ، وقيل: ولكن البِرَّ بِرُّ مَنْ آمن، ويؤيد الأول أنه قرئ: (ولكن البارّ).

تنبيه: وقد يوجد ما يرجح كلًّا من المحتملات، فينظر في أَوْلاها، نحو: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨] فـ﴿مَوْعِدًا﴾ محتمل للمصدر، ويشهد له: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه: ٥٨]، وللزمان، ويشهد له: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه: ٥٩] وللمكان، ويشهد له: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]. وإذا أعرب ﴿مَكَانًا﴾ بدلاً منه لا ظرفاً لـ﴿نُخْلِفُهُۥ﴾ تعين ذلك.

الثامن: أن يراعي الرسم. ومن ثم خُطِّئ من قال في: ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨]: إنَّها جملة أمرية، أي: سل طريقاً موصلة إليها، لأنها لو كانت كذلك لكتبت مفصولة.

ومن قال في: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، (إنها) إنَّ واسمها، أي: إنَّ القصة، وذان مبتدأ خبره ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾، والجملة خبر إن. وهو باطل برسم ﴿إِنَّ﴾ منفصلة، و﴿هَٰذَٰنِ﴾ متصلة[٦].

---

(١) «المغني» ص ٧٧٣.
(٢) «المغني» ص ٧٧٤.
(٣) «المغني» ص ٧٧٤.
(٤) «المغني» ص ٧٧٦.
(٥) «المغني» ص ٧٧٦.
(٦) «المغني» ص ٧٧٧.

ومن قال في: ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]: إن اللام للابتداء، والذين: مبتدأ والجملة بعده خبره. وهو باطل؛ فإن الرسم: ﴿وَلَا﴾[1].

ومن قال في: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]: إن (هم أشدّ) مبتدأ وخبر، و«أيّ» مقطوعة عن الإضافة. وهو باطل برسم ﴿أَيُّهُمْ﴾ متصلة[2].

ومن قال في: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]: إن (هم) ضمير رفع مؤكِّد للواو، وهو باطل برسم الواو فيهما بلا ألف بعدها، والصواب: أنَّه مفعول[3].

التاسع: أن يتأمل عند ورود المشتبهات، ومن ثمَّ خُطِّئ، من قال في: ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]: إنه أفعل تفضيل، والمنصوب تمييز، وهو باطل، فإن الأمد ليس مُحْصِياً، بل مُحْصًى، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعِلاً في المعنى، فالصواب أنه فعل، وأمداً مفعول، مثل ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨][4].

العاشر: ألاَّ يخرّج على خلاف الأصل، أو خلاف الظاهر لغير مقتضٍ، ومن ثمَّ خطئ مكّي في قوله في: ﴿لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى﴾ [البقرة: ٢٦٤]: إن الكاف نعت لمصدر، أي: إبطالاً كإبطال الذي. والوجه كونه حالاً من الواو، أي: لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي، فهذا لا حذف فيه[5].

الحادي عشر: أن يبحث عن الأصليّ والزائد، نحو: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فإنه قد يُتوهم أن الواو في: ﴿يَعْفُونَ﴾ ضمير الجمع، فيشكل إثبات النون، وليس كذلك؛ بل هي فيه لام الكلمة، فهي أصلية والنون ضمير النسوة، والفعل معها مبنيٌّ، ووزنه: (يفعلن) بخلاف: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فالواو فيه ضمير الجمع، وليست من أصل الكلمة.

الثاني عشر: أن يجتنب إطلاق لفظ الزائد في كتاب الله تعالى، فإن الزائد قد يُفهم منه أنه لا معنى له، وكتاب الله منزَّه عن ذلك، ولذا فرّ بعضُهم إلى التعبير بدلَه بالتأكيد، والصلة، والمقحم.

وقال ابن الخَشَّاب[6]: اختُلف في جواز إطلاق لفظ الزائد في القرآن:

فالأكثرون على جوازه، نظراً إلى أنه نزل بلسان القوم ومتعارفهم، ولأن الزيادة بإزاء الحذف، هذا للاختصار والتخفيف، وهذا للتوكيد والتوطئة، ومنهم من أبى ذلك وقال: هذه الألفاظ المحمولة على الزيادة جاءت لفوائد ومعانٍ تخصُّها، فلا أقضِي عليها بالزيادة.

---

(١) «المغني» ص ٧٧٧.

(٢) وأن أيا إذا لم تُضَفْ أُعربتْ باتفاقٍ. «المغني» ص ٧٧٨.

(٣) «المغني» ص ٧٧٨.

(٤) «المغني» ص ٧٨١.

(٥) «المغني» ص ٧٨٢.

(٦) ابن الخَشَّاب: عبد الله بن أحمد، بغدادي، عالم بالعربية، مشارك في كثير من العلوم (ت: ٥٦٧ هـ). «بغية الوعاة» ٢٧٦، وفيات الأعيان ١/ ٢٦٧.

قال: والتحقيق أنه إن أريد بالزيادة إثبات معنًى لا حاجة إليه فباطل؛ لأنه عبث، فتعين أنَّ إلينا به حاجة، لكن الحاجة إلى الأشياء قد تختلف بحسب المقاصد، فليست الحاجة إلى اللفظ الذي عدَّه هؤلاء زيادة كالحاجة إلى اللفظ المزيد عليه. انتهى.

وأقول: بل الحاجة إليه كالحاجة إليه سواء، بالنظر إلى مقتضى الفصَاحة والبلاغة، وأنه لو ترك كان الكلام دونه ـ مع إفادته أصلَ المعنى المقصود ـ أبترَ خالياً عن الرَّوْنق البليغيّ، لا شبهة من ذلك. ومثل هذا يَستشهد عليه بالإسناد البيانيّ الذي خالط كلام الفصحاء، وعرف مواقع استعمالهم وذاق حلاوة ألفاظهم، وأما النحويّ الجافي فعن ذلك بمنقطع الثرى.

تنبيهات:

الأول: قد يتجاذب المعنى والإعرابُ الشيءَ الواحد، بأَنْ يوجد في الكلام: أن المعنى يدعو إلى أمرٍ والإعراب يمنع منه، والمتمسَّكُ به صحةُ المعنى، ويُؤَوَّل لصحة المعنى الإعرابُ. وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٨ ـ ٩]، فالظرف الذي هو ﴿يَوۡمَ﴾ يقتضي المعنى أنه يتعلَّق بالمصدر وهو (رجْع)، أي: إنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر. ولكن الإعراب يمنع منه، لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، فيجعل العامل فيه فعلاً مقدَّراً دلَّ عليه المصدر[1].

وكذا: ﴿أَكۡبَرُ مِن مَّقۡتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ إِذۡ تُدۡعَوۡنَ﴾ [غافر: ١٠]، فالمعنى يقتضي تعلّق ﴿إِذۡ﴾ بالمقت. والإعراب يمنعه، للفصل المذكور، فيقدر له فعل يدل عليه[2].

الثاني: قد يقع في كلامهم: هذا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب، والفرْقُ بينهما: أن تفسير الإعراب لا بدَّ فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا تضرُّه مخالفة ذلك.

الثالث: قال أبو عُبيد في «**فضائل القرآن**»[3]: حدثنا أبو معاوية، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه قال: سألت عائشة عن لحن القرآن عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، وعن قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]. فقال: يا بن أخي، هذا عمل الكتَّاب، أخطؤوا في الكتاب. هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وقال: حدَّثنا حجاج، عن هارون بن موسى، أخبرني الزُّبير بن الخِرِّيت، عن عِكْرِمة، قال: لما كتِبت المصاحف عُرِضَتْ على عثمان، فوجد فيها حروفاً من اللَّحن، فقال: لا تغيِّروها؛ فإن العرب ستغيرها ـ أو قال: ستعربها ـ بألسنتها، لو كان الكاتب من ثَقيف والممْلي من هُذيل لم توجد فيه هذه الحروفُ. أخرجه ابن الأنباري في كتاب «**الرد على من خَالَف مصحف عثمان**»، وابن أَشْته في كتاب «**المصاحف**».

---

(١) «المغني» ص ٦٩٩.
(٢) «المغني» ص ٦٩٩.
(٣) ص ٢٨٧.

ثم أخرج ابن الأنباري نحوه، من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، وابنُ أشته نحوه من طريق يحيى بنِ يَعْمر.

وأخرج من طريق أبي بِشْر، عن سعيد بن جُبير: أنه كان يقرأ: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ويقول: هو لحن من الكاتب.

وهذه الآثار مشكلة جدًّا، وكيف يُظنّ بالصحابة ـ أوّلاً ـ أنهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن، وهم الفصحاء اللُّدّ[1]!؟ ثم كيف يُظن بهم ـ ثانياً ـ في القرآن الذي تلقّوْه من النبي ﷺ كما أُنزل، وحفظوه وضبطوه، وأتقنوه؟ ثم كيف يُظنّ بهم ـ ثالثاً ـ اجتماعهم كله على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يظن بهم ـ رابعاً ـ عدمُ تنبههم ورجوعهم عنه؟ ثم كيف يظنّ بعثمان أنه يَنهى عن تغييره؟ ثم كيف يُظَنُّ أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطأ؟ وهو مرويٌّ بالتواتر خَلَفاً عن سلف؟ هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادةً.

وقد أجاب العلماء عن ذلك بثلاثة أجوبة:

أحدها: أن ذلك لا يصحُّ عن عثمان؛ فإن إسناده ضعيف مضطَرِبٌ منقطِعٌ، ولأن عثمان جعل للناس إماماً يَقتدون به، فكيف يرى فيه لحناً ويتركه لتقيمه العرب بألسنتها؟ فإذا كان الذين تولَّوا جمعَه وكتابته لم يقيموا ذلك وهم الخيار، فكيف يقيمه غيرهم؟ وأيضاً فإنه لم يَكْتُب مصحفاً واحداً، بل كتب عدة مصاحف، فإن قيل: إن اللحْن وقع في جميعها، فبعيد اتفاقها على ذلك، أو في بعضها فهو اعتراف بصحة البعض، ولم يذكر أحد من الناس أن اللحن كان في مصحف دون مصحف، ولم تأت المصاحف قطُّ مختلفةً إلاَّ فيما هو من وجوه القراءة، وليس ذلك بلحن.

الثاني: على تقدير صحة الرواية، إن ذلك محمول على الرمز والإشارة ومواضع الحذف، نحو ﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ وما أشبه ذلك.

الثالث: أنَّه مؤوّل على أشياء خالف لفظها رسمها، كما كتبوا ﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾ [التوبة: ٤٧]، و﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١] بألف بعد لا. و﴿جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٢٩]. بواو وألف. و﴿بِأَيۡيْدٖ﴾ (بأيد) [الذاريات: ٤٧] بياءين، فلو قرئ بظاهر الخط لكان لحناً، وبهذا الجواب وما قبله جزم ابن أشته في كتاب «**المصاحف**».

وقال ابن الأنباري في كتاب «**الرَّدُّ على من خالف مصحف عثمان**» في الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك: لا تقوم بها حجة؛ لأنها منقطعة غير متصلة، وما يشهد عقل بأنَّ عثمان ـ وهو إمام الأمة الذي هو إمام النَّاس في وقته، وقدوتهم ـ يَجمعهم على المصحف الذي هو الإمام فيتبين فيه خللاً، ويشاهد في خطّه زللاً فلا يصلحه، كلاَّ والله ما يتوهَّم عليه هذا ذو إنصاف وتمييز، ولا يُعتقد أنه أَخّر الخطأ في الكتاب ليصلحه مَن بعده. وسبيل الجائين من بعده البناء على رسمه والوقوف عند

(١) أي: الأقوياء في الخصومة والجدل والمعنى: فصحاء أقوياء جداً.

حكمه، ومن زعم أنَّ عثمان أراد بقوله: (أرى فيه لحناً) أرى في خطه لحناً، إذا أقمناه بألسنتنا كان لحن الخطِّ غير مفسد ولا محرِّف من جهة تحريف الألفاظ وإفساد الإعراب، فقد أبطل ولم يُصِبْ؛ لأن الخط منبئ عن النطق، فمن لحن في كَتْبِهِ فهو لاحن في نطقه، ولم يكن عثمان ليؤخِّر فساداً في هجاء ألفاظ القرآن من جهة كتْب ولا نطق. ومعلوم أنه كان مواصلاً لدرس القرآن، مُتقِناً لألفاظه، موافقاً على ما رُسم في المصاحف المنفذة إلى الأمصار والنواحي.

ثم أيَّد ذلك بما أخرجه أبو عُبيد[1] قال: حدَّثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الله بن مبارك، حدثنا أبو وائل ـ شيخ من أهل اليمن ـ عن هانئ البربريّ ـ مولى عثمان ـ قال: كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أُبيٍّ بن كعب، فيها: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وفيها: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ﴾ [الروم: ٣٠]، وفيها: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الطارق: ١٧] قال: فدعا بالدَّواة ـ فمحا أحد اللاَّمين، فكتب ﴿لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ ومحا (فأمهل)، وكتب ﴿فَمَهِّلِ﴾، وكتب ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ ألحق فيها الهاءَ. قال ابنُ الأنباري: فكيف يُدَّعى عليه أنه رأى فساداً فأمضاه، وهو يوقَف على ما كتب، ويُرفع الخلافُ إليه الواقعُ من الناسخين؛ ليحكم بالحق، ويُلزمهم إثبات الصواب وتخليده. انتهى.

قلت: ويؤيّد هذا أيضاً ما أخرجه ابن أشته في «**المصاحف**» قال: حدَّثنا الحسن بن عثمان، أنبأنا الربيع بن بدر، عن سوَّار بن شبيب قال: سألت ابن الزُّبير عن المصاحف، فقال: قام رجل إلى عمر، فقال: يا أمير المؤمنين، إن الناس قد اختلفوا في القرآن، فكان عمر قد هَمَّ أن يجمع القرآن على قراءة واحدة، فطُعن طعنته التي مات بها، فلما كان في خلافة عثمان قام ذلك الرَّجل، فذكَر له، فجمَع عثمان المصاحف، ثم بعثني إلى عائشة فجئت بالصُّحف، فعرضناها عليها حتى قوَّمناها، ثم أمر بسائرها فشُقِّقَت. فهذا يدل على أنهم ضبطوها وأتقنوها، ولم يتركوا فيها ما يحتاج إلى إصلاح ولا تقويم.

ثم قال ابن أشته: أنبأنا محمد بن يعقوب، أنبأنا أبو داود سليمان بن الأشعث، أنبأنا أحمد بن مسعدة، أنبأنا إسماعيل، أخبرني الحارث بن عبد الرحمن، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر قال: لما فُرغ من المصحف أُتيَ به عثمان، فنظر فيه، فقال: أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا.

فهذا الأثر لا إشكال فيه، وبه يتَّضح معنى ما تقدَّم، فكأنه عرض عليه عقب الفراغ من كتابته، فرأى فيه شيئاً كتب على غير لسان قُريش، كما وقع لهم في (التابوة) و﴿ٱلتَّابُوتُ﴾[2]، فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وفَّى بذلك عند العرْض والتقويم، ولم يترك فيه شيئاً. ولعلَّ مَنْ روى تلك الآثار السابقة عنه حرَّفها، ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن عثمان، فلزم منه ما لزم من الإشكال؛ فهذا أقوى ما يُجاب به عن ذلك، ولله الحمد.

وبعدُ؛ فهذه الأجوبة لا يصلُحُ منها شيء عن حديث عائشة:

أما الجواب بالتضعيف فلأن إسناده صحيح كما ترى.

---

(١) في «فضائل القرآن» ص ٢٨٦.

(٢) اللفظ في البقرة الآية: ٢٤٨، وطه الآية: ٣٩.

وأما الجواب بالرمز وما بعده، فلأن سؤال عُرْوة عن الأحرف المذكورة لا يطابقه، فقد أجاب عنه ابنُ أشته، وتبعه ابن جُبَارة[1] في شرح الرَّائية، بأن معنى قولها: (أخطؤوا)، أي: في اختيار الأَوْلى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه. لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأً لا يجوز. قال: والدليل على ذلك أن ما لا يجوز مردود بإجماع من كلِّ شيء، وإن طالت مدة وقوعه.

قال: وأما قولُ سعيد بن جبير: لَحْن من الكاتب، فيعني باللَّحْن القراءةَ واللغة، يعني أنها لغة الذي كتبها وقراءته، وفيها قراءة أخرى.

ثم أخرج عن إبراهيم النَّخعيّ أنه قال: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، و﴿إن هذين لساحران﴾ سواء، لعلهم كتبوا الألف مكان الياء، والواو في قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مكان الياء، قال ابن أشته: يعني أنه من إبدال حرف في الكتاب بحرف، مثل الصلوة والزكوة والحيوة.

وأقول: هذا الجواب إنَّما يحسُن لو كانت القراءة بالياء فيها والكتابة بخلافها، أما والقراءة على مقتضى الرسم فلا، وقد تكلَّم أهل العربية على هذه الأحرف ووجهوها على أحسن توجيه.

أما قوله: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ ففيه أوجه:

أحدها: أنه جارٍ على لغة من يُجري المثنى بالألف في أحواله الثلاثة، وهي لغة مشهورة لكنانة، وقيل: لبني الحارث.

الثاني: أن اسم (إنّ) ضمير الشأن محذوفاً، والجملة مبتدأ وخبر، خبر إن.

الثالث: كذلك، إلاَّ أن ﴿ساحران﴾ خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لهما ساحران.

الرابع: أن (إنَّ) هنا بمعنى: نعم.

الخامس: أنَّ (ها) ضمير القصة اسم إنَّ، و(ذَانِ لَسَاحِرَانِ) مبتدأٌ وخبر، وتقدَّم ردّ هذا الوجه بانفصال (إن) واتصال (ها) في الرسم.

قلت: وظهر لي وجه آخر، وهو: أن الإتيان بالألف لمناسبة (ساحِرَانِ) ﴿يُرِيدَانِ﴾ كما نوّن (سلاسلاً) لمناسبة (وأغلالاً) [الإنسان: ٤]، و﴿مِن سَبَإٍ﴾ لمناسبة ﴿بِنَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢].

وأما قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]؛ ففيه أيضاً أوجه:

أحدها: أنه مقطوع إلى المدْح بتقدير: (أمدح)، لأنه أبلغ.

الثاني: أنه معطوف على المجرور في ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، أي: ويؤمنون بالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء. وقيل: الملائكة، وقيل: التقدير: يؤمنون بدين المقيمين، فيكون المراد بهم المسلمين، وقيل: بإجابة المقيمين.

الثالث: أنه معطوف على (قبل)، أي: ومن قبل المقيمين، فحذفت (قبل)، وأُقيم المضاف مقامه.

(١) ابن جبارة: أحمد بن محمد، مقدسي صالحي، حنبلي نحوي (ت: ٧٢٨ هـ). «الدرر الكامنة» ١/ ٢٥٩.

الـرابـع : أنه معطوف على الكاف في ﴿قَبْلِكَ﴾.

الخامس : أنه معطوف على الكاف في ﴿إِلَيْكَ﴾.

السادس : أنه معطوف على الضمير في ﴿مِّنْهُمْ﴾.

حكى هذه الأوجهَ أبو البقاء(١).

وأما قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، ففيه أيضاً أوجه:

أحـدهـا : أنه مبتدأ حذف خبره، أي: والصابئون كذلك.

الـثـانـي : أنه معطوف على محل (إنّ) مع اسمها، فإن محلهما رَفْعٌ بالابتداء.

الـثـالـث : أنه معطوف على الفاعل في ﴿هَادُواْ﴾.

الـرابـع : أن (إنَّ) بمعنى نعم، فـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وما بعده في موضع رفع، ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ عطف عليه.

الخامس : أنه على إجراء صيغة الجمع مَجْرى المفرد، والنون حرف الإعراب. حكى هذه الأوجهَ أبو البقاء.

تذنيب: يقرُب مما تقدم عن عائشة ما أخرجه أحمد في «**مسنده**»، وابن أشته في «**المصاحف**»، من طريق إسماعيل المكّي، عن أبي خلف مولى بني جُمَح: أنه دخل مع عُبيد بن عُمير على عائشة، فقال: جئت أسألُكِ عن آيةٍ في كتاب الله تعالى، كيف كان رسول الله ﷺ يقرؤها؟ قالت: أَيَّةُ آية؟ قال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ﴾ [المؤمنون: ٦٠] أو (والذين يأتون ما أتوا)، فقالت: أَيَّتُهما أحبُّ إليك؟ قلتُ: والذي نفسي بيده لأحدهما أحبُّ إليَّ من الدنيا جميعاً، قالت: أَيُّهما؟ قلت: (والذين يأتون ما أتوا)، فقالت: أشهد أن رسول الله ﷺ كذلك كان يقرؤُها، وكذلك أُنزلت، ولكن الهجاء حُرِّف. [إسناده ضعيف: أحمد: ٢٤٦٤١ و٢٥١١٥].

وما أخرجه ابن جرير، وسعيد بن منصور في «**سننه**»: من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ﴾ [النور: ٢٧] قال: إنما هي خطأ من الكاتب، «حتى تستأذنوا وتسلموا». أخرجه ابن أبي حاتم(٢) بلفظ: هو ـ فيما أحسب ـ مما أخطأت به الكتَّاب.

وما أخرجه ابن الأنباريّ من طريق عكرمة، عن ابن عباس: أنه قرأ (أفلم يتبيَّن الذين آمنوا أنْ لو يَشَاءُ الله لهدَى النَّاسَ جميعاً)، فقيل له: إنَّها في المصحف: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [الرعد: ٣١]، فقال: أظن الكاتب كتبها وهو ناعس.

وما أخرجه سعيد بن منصور من طريق سعيد بن جُبير، عن ابن عباس: أنه كان يقول في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [الإسراء: ٢٣]: إنما هي (ووصَّى رَبُّكَ)؛ اِلتزقَت الواو بالصاد.

وأخرجه ابن أشته، بلفظ: (استمدَّ الكاتب مداداً كثيراً فالتزقت الواو بالصاد).

---

(١) في «إملاء ما مَنَّ به الرحمن» ص ١٨٠ ـ ١٨١ سورة النساء: ١٦٢.

(٢) انظر «تفسير ابن أبي حاتم» ٨/ ٢٥٦٦.

وأخرجه من طريق الضحاك عن ابن عباس: أنه كان يقرأ: ووصى ربك، ويقول: أمر ربك. إنهما واوان التصقت إحداهما بالصاد.

وأخرجه من طريق أخرى عن الضحَّاك أنه قال: كيف تقرأ هذا الحرف؟ قال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [الإسراء: ٢٣] قال: ليس كذلك نقرؤها نحن، ولا ابن عباس، إنما هي (ووصّى رَبُّكَ)، وكذلك كانت تقرأ وتكتب، فاستمدَّ كاتبكم، فاحتمل القلم مداداً كثيراً، فالتصقت الواو بالصاد، ثم قرأ: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١]، ولو كانت (قضى) من الرب، لم يستطع أحد ردّ قضاء الرب، ولكنه وصية أوصى بها العبادَ.

وما أخرجه سعيد بن منصور وغيره من طريق عمرو بن دينار، عن عكرمة عن ابن عباس: أنه كان يقرأ: (ولقدْ آتَيْنَا موسى وهارون الفرقان ضياء)(١)، ويقول: خذوا هذه الواو واجعلوها هنا: (والَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ)(٢) الآية.

وأخرجه ابن أبي حاتم(٣) من طريق الزُّبير بن خِرِّيت، عن عِكْرمة، عن ابن عباس قال: انزعوا هذه الواو فاجعلوها في: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ [غافر: ٧].

وما أخرجه ابن أشته، وابن أبي حاتم(٤) من طريق عطاء، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥]، قال: هي خطأ من الكاتب، هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة، إنما هي: (مثل نور المؤمن كمشكاة).

وقد أجاب ابن أشته عن هذه الآثار كلها بأَنَّ المراد أخطؤوا في الاختيار، وما هو الأَوْلَى لجمع الناس عليه من الأحرف السبعة، لا أَنَّ الذي كتب خطأً خارج عن القرآن، قال: فمعنى قول عائشة: حُرِّف الهجاء، أُلقي إلى الكاتب هجاء غير ما كان الأولى أن يلقَى إليه من الأحرف السبعة. قال: وكذا معنى قول ابن عباس: (كتبها وهو ناعس)، يعني فلم يتدبّر الوجهَ الذي هو أَوْلى من الآخر، وكذا سائرها.

وأما ابن الأنباري فإنه جنَح إلى تضعيف الروايات، ومعارضتها بروايات أُخَر عن ابن عباس وغيره، بثبوت هذه الأحرف في القراءة، والجواب الأول أَوْلى وأقعد.

ثم قال ابن أشته: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدَّثنا أبو داود، حدَّثنا ابن الأسود، حدثنا يحيى بن آدم، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد قال: قالوا لزيد: يا أبا سعيد، أوهمت! إنما هي: (ثمانية أزواج من الضأن اثنين اثنين، ومن المعز اثنين اثنين، ومن الإبل اثنين اثنين، ومن البقر اثنين اثنين). فقال: لأن الله تعالى يقول: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٩]. فهما زوجان. كل واحد منهما زَوج: الذكر زوج، والأنثى زوج.

قال ابن أشته: فهذا الخبر يدل على أن القوم كانوا يتخيَّرون أجمع الحروف للمعاني وأسلسَها على

---

(١) والآية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً﴾ [الأنبياء: ٤٨].
(٢) والآية: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣].
(٣) في «تفسيره» ٨/ ٢٤٥٤ (١٣٦٦٥) الأنبياء: ٤٨.
(٤) في «تفسيره» ٨/ ٢٥٩٦ (١٤٥٧٠) وما بعد.

الألسنة، وأقربها في المأخذ، وأشهرها عند العرب للكتابة في المصاحف، وأن الأخرى كانت قراءة معروفة عند كلهم، وكذا ما أشبه ذلك. انتهى.

فائدة: فيما قرئ بثلاثة أوجه: الإعراب، أو البناء، أو نحو ذلك.

قد رأيت تأليفاً لطيفاً لأحمد بن يوسف بن مالك الرُّعَيني[1]، سمَّاه «**تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن**».

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قرئ بالرفع على الابتداء، والنصب على المصدر، والكسر على إتْباع الدالِ اللامَ في حركتها.

﴿رب العالمين﴾ قرئ بالجر على أنه نعت، وبالرفع على القطع بإضمار مبتدأ، وبالنصب عليه بإضمار فعل، أو على النداء.

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ قرئ بالثلاثة.

﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]. قرئ بسكون الشين وهي لغة تميم، وكسرها وهي لغة الحجاز، وفتحها وهي لغة بَلِيّ.

﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] قرئ بتثليث الميم، لغات فيه.

﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] قراءة الجماعة بالبناء للمفعول، وقرئ بالبناء للفاعل، بوزن ضَرَبَ وعَلِم وحَسُنَ.

﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤]: قرئ بتثليث الذال.

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]. قرئ بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة، وبالجر عطفاً على ضمير ﴿بِهِۦ﴾. وبالرفع على الابتداء والخبر محذوف، أي: والأرحامُ مما يجب أن تتقوه، وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه.

﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، قرئ [غير] بالرفع صفة لـ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾، وبالجر صفة لـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ وبالنصب على الاستثناء.

﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، قرئ بالنصب عطفاً على الأيدي، وبالجر على الجِوار، أو غيره، وبالرفع على الابتداء، والخبر محذوف دلَّ عليه ما قبله.

﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]: قرئ بجر «مثلِ» بإضافة ﴿فَجَزَآءٌ﴾ إليه، وبرفعه وتنوين «مثلٌ» صفة له، وبنصبه مفعول بـ﴿فَجَزَآءٌ﴾.

﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٣]. قرئ بجر ﴿رَبِّنَا﴾ نعتاً أو بدلاً، وبنصبه على النداء أو بإضمار أمدح، وبرفعه ورفع لفظ الجلالة مبتدأ وخبر.

(١) الرُّعَيني: أحمد بن يوسف، أبو جعفر الأندلسي، أديب، كان عارفاً بالنحو (ت: ٧٧٩ هـ). «الدرر الكامنة» ١/ ٣٤٠.

﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]: قرئ برفع ﴿وَيَذَرَكَ﴾، ونصبه، وجزمه للخفّة.

﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]. قرئ بنصب ﴿شُرَكَآءَكُمْ﴾ مفعولاً معه، أو معطوفاً، أو بتقدير (وادعوا). وبرفعه عطفاً على ضمير ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾، أو مبتدأ خبره محذوف، وبجره عطفاً على (كمْ) في ﴿أَمْرَكُمْ﴾.

﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ١٠٥]. قرئ بجر ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ عطفاً على ما قبله، وبنصبها من باب الاشتغال. وبرفعها على الابتداء والخبرُ ما بعدها.

﴿مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا﴾ [طه: ٨٧]: قرئ بتثليث الميم [بملكنا].

﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ٩٥]. قرئ بلفظ الماضي بفتح الراء، وكسرها، وضمها، وبلفظ الوصف بكسر الراء وسكونها مع فتح الحاء، وبسكونها مع كسر الحاء، وحرام بالفتح وألف، فهذه سبع قراءات.

﴿كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]، قرئ بتثليث الدال.

﴿يسٓ﴾ القراءة المشهورة بسكون النون، وقرئ شاذًّا بالفتح للخفَّة، والكسر لالتقاء الساكنين، وبالضم على النداء.

﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، قُرئ بالنَّصب على الحال، وشاذًّا بالرفع، أي: هو، وبالجر حملاً على [﴿أيام﴾].

﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، قرئ بنصب ﴿حِينَ﴾، ورفعه وجرّه.

﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ [الزخرف: ٨٨]، قرئ بالنصب على المصدر، وبالجر، وتقدم توجيهه، وشاذًّا بالرفع عطفاً على ﴿عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥].

﴿قاف﴾ القراءة المشهورة بالسكون، وقرئ شاذًّا بالفتح والكسر لما مرَّ؛ أي: للخفة، ولالتقاء الساكنين.

﴿ٱلْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧]، فيه سبع قراءات: ضم الحاء والباء، وكسرهما، وفتحهما، وضمّ الحاء وسكون الباء، وضمها وفتح الباء، وكسرها وسكون الباء، وكسرها وضم الباء.

﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١٢]، قرئ برفع الثلاثة ونصبها وجرها.

﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ﴾ [الواقعة: ٢٢ ـ ٢٣]، قرئ برفعهما وجرِّهما، ونصبهما بفعل مضمَر، أي: ويُزَوَّجونَ.

فائدة: قال بعضهم: ليس في القرآن على كثرة منصوباته مفعول معه.

قلت: في القرآن عدَّة مواضع، أُعرب كلٌّ منها مفعولاً معه:

أحدها: وهو أشهرها: قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، أي: أجمعوا أنتم مع شركائكم أمركم. ذكره جماعة منهم.

الثاني: قوله تعالى: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾ [التحريم: ٦]: قال الكرمانيّ في «غرائب التفسير»[١]: هو مفعول معه؛ أي: مع أهليكم.

الثالث: قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [البينة: ١] قال الكرماني[٢]: يحتمل أن يكون قوله: ﴿وَٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ مفعولاً معه من ﴿ٱلَّذِينَ﴾، أو من الواو في ﴿كَفَرُواْ﴾.

  

(١) ٢/ ١٢٢٦ سورة التحريم: ٦.
(٢) في «عجائبه» ٢/ ١٣٦٩ سورة البينة: ١.

النوع الثاني والأربعون

في قواعد مهمّة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها

قاعدة في الضمائر

ألف ابن الأنباريّ في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين، وأصلُ وضع الضمير للاختصار، ولهذا قام قوله: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] مقام خمسة وعشرين كلمة لو أتى بها مظهَرة.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، قال مكيّ: ليس في كتاب الله آيةٌ اشتملت على ضمائر أكثر منها، فإنَّ فيها خمسة وعشرين ضميراً، ومن ثَمَّ لا يُعدَل إلى المنفصل إلَّا بعد تعذُّر المتصل، بأن يقع في الابتداء، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أو بعد (إلَّا) نحو: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

مرجع الضمير

لا بدَّ له من مرجع يعود إليه:

ويكون ملفوظاً به سابقاً مطابقاً به، نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢]، ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ [طه: ١٢١]، ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠].

أو متضمناً له، نحو: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨]. فإنه عائد على العدل المتضمن له ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾، ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨]، أي: المقسوم، لدلالة القسمة عليه.

أو دالًّا عليه بالالتزام، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، أي: القرآن، لأن الإنزال يدلُّ عليه التزاماً. ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. فعُفِيَ يستلزم عافياً أعيد عليه الهاء من ﴿إِلَيْهِ﴾.

أو متأخراً لفظاً لا رتبة مطابقاً، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧]، ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: ٧٨]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩].

أو رتبة أيضاً في باب ضمير الشأن والقصة ونعم وبئس والتنازع.

أو متأخِّراً دالًّا بالالتزام، نحو: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾ [القيامة: ٢٦]. أضمر الروح أو النفس لدلالة الحلقوم والتراقي عليها، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: الشمسُ، لدلالة الحجاب عليها.

وقد يدلّ عليه السياق فيضمر، ثقةً بفهم السامع، نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾ [فاطر: ٤٥]، أي: الأرض أو الدنيا. ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١]، أي: الميت، ولم يتقدم له ذكرٌ.

وقد يعود على لفظ المذكور دون معناه، نحو: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر: ١١]، أي: عمر معمّر آخر.

وقد يعود على بعض ما تقدم، نحو: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] إلى قوله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: ١١]. ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. بعد قوله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإنه خاص بالرجعيّات، والعائد عليه عَامٌّ فيهنَّ وفي غيرهنَّ.

وقد يعود على المعنى، كقوله في آية الكلالة: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ولم يتقدم لفظ مثنى يعود عليه، قال الأخفش: لأن الكلالة تقع على الواحد والاثنين والجمع، فثنَّى الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى، كما يعود الضمير جَمْعاً على (مَنْ) حملاً على معناها.

وقد يعود على لفظ شيء، والمراد به الجنس من ذلك الشيء، قال الزمخشريّ: كقوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، أي: بجنسي الفقير والغني، لدلالة: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ على الجنسين، ولو رجع إلى المتكلم به لوَحَّدَه.

وقد يُذْكَرُ شيئان ويعاد الضمير إلى أحدهما، والغالب كونه الثاني، نحو: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ [البقرة: ٤٥]. فأُعيد الضمير للصلاة، وقيل: للاستعانة المفهومة من ﴿ٱسْتَعِينُوا۟﴾. ﴿جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ﴾ [يونس: ٥]، أي: القمر، لأنه الذي يعلم به الشهور. ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] أراد (يرضوهما) فأفرد؛ لأن الرسول هو داعي العباد والمخاطِبُ لهم شفاهاً، ويلزم من رضاه رضا ربه تعالى.

وقد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين، نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما يخرج من أحدهما.

وقد يجيء الضمير متَّصلاً بشيء وهو لغيره، نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٣] يعني آدم، ثم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٣]، فهذه لولده، لأن آدم لم يخلق من نطفة.

قلت: هذا هو باب الاستخدام، ومنه: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠١ ـ ١٠٢]، أي: أشياء أُخر مفهومة من لفظ ﴿أَشْيَآءَ﴾ السابقة.

وقد يعود الضمير على مُلابس ما هو له، نحو: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦]، أي: ضحى يومها، لا ضحى العشية نفسها؛ لأنه لا ضحى لها.

وقد يعود على غير مشاهد محسوس، والأصل خلافه، نحو: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن

﴿فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، فضمير ﴿لَهُۥ﴾ عائد على الأمر، وهو إذ ذاك غير موجود؛ لأنه لما كان سابقاً في علم الله كونه، كان بمنزلة المشاهد الموجود.

قاعدة:

الأصل عوده على أقرب مذكور، ومن ثمَّ أخّر المفعول الأوّل في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١١٢]، ليعود الضمير عليه لقربه، إلاَّ أن يكون مضافاً ومضافاً إليه، فالأصل عوده للمضاف؛ لأنه المحدَّث عنه، نحو: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]. وقد يعود على المضاف إليه، نحو: ﴿إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧].

واختلف في ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فمنهم من أعاده على المضاف، ومنهم من أعاده إلى المضاف إليه.

قاعدة

الأصل توافق الضَّمَائر في المرجع حذراً من التشتيت، ولهذا لـمَّا جوّز بعضهم في: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ﴾ [طه: ٣٩] أن الضمير في الثاني للتابوت وفي الأول لموسى عابه الزمخشريّ، وجعله تنافراً مُخْرِجاً للقرآن عن إعجازه، فقال: والضمائر كلّها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هُجنةٌ؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم الذي هو أُمُّ إعجاز القرآن، ومراعاته أهمُّ ما يجب على المفسِّر.

وقال في: ﴿لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩] الضمائر لله تعالى، والمراد بتعزيره تعزير دينه ورسوله، ومن فرّق الضمائر فقد أبعدَ.

وقد يخرج عن هذا الأصل، كما في قوله: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢]، فإنَّ ضمير ﴿فِيهِمْ﴾ لأصحاب الكهف، و﴿مِّنْهُمْ﴾ لليهود، قاله ثعلب والمبرد. ومثله: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧] قال ابن عباس: ساء ظنًّا بقومه وضاق ذرعاً بأضيافه.

وقوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠] الآية، فيها اثنا عشر ضميراً، كلُّها للنبي ﷺ، إلاَّ ضمير ﴿عَلَيْهِ﴾ فلصاحبه، كما نقله السُّهيلي عن الأكثرين؛ لأنه ﷺ لم تنزلْ عليه السكينة، وضمير (جَعَل) له تعالى.

وقد يخالف بين الضَّمائر حذراً من التنافر نحو: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦]. الضمير للاثني عشر، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ﴾ [التوبة: ٣٦] أتى بصيغة الجمع مخالفاً لعوده على الأربعة.

ضمير الفصل: ضمير بصيغة المرفوع مطابق لما قبله؛ تكلماً وخطاباً وغيبةً، إفراداً وغيره، وإنَّما يقع بعد مبتدأ أو ما أصلُه المبتدأ، وقبل خبر كذلك، نحو: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات: ١٦٥]، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨].

وجوّز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها، وخرَّج عليه قراءة: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾ بالنصب.

وجوّز الجرجانيّ وقوعه قبل مضارع، وجعل منه: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، وجعل منه أبو البقاء: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠].

ولا محلّ لضمير الفصل من الإعراب، وله ثلاث فوائد: الإعلام بأَنَّ ما بعده خبر لا تابع. والتأكيد؛ ولهذا سماه الكوفيّون دعامة؛ لأنه يُدعَم به الكلام، أي: يقوّى ويؤكَّد، وبنى عليه بعضهم: أنه لا يجمع بينه وبينه، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل والاختصاص.

وذكر الزمخشري الثلاثة في: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، فقال: فائدته الدلالة على أنَّ ما بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

ضمير الشأن والقصة، ويسمى ضمير المجهول، قال في «**المغني**»[١]: خالف القياس من خمسة أوجه:

أحدها: عَوْدُه على ما بعده لزوماً، إذ لا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدَّم عليه ولا شيء منها.

والثاني: أنَّ مفسّرهُ لا يكون إلاَّ جملة.

والثالث: أنه لا يتْبَع بتابع، فلا يؤكَّد ولا يُعْطَف عليه، ولا يبدل منه.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلاَّ الابتداء أو ناسخه.

والخامس: أنه ملازم للإفراد.

ومن أمثلته: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنبياء: ٩٧]. ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦].

وفائدته: الدلالة على تعظيم المخبر عنه وتفخيمه، بأن يذكر أَوَّلاً مبهماً، ثم يفسَّر.

تنبيه: قال ابن هشام[٢]: متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن، فلا ينبغي أن يُحمل عليه، ومن ثَمَّ ضعّف قول الزمخشريّ في قوله: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]؛ إن اسم (إنَّ) ضمير الشأن، والأَوْلى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده قراءة ﴿وَقَبِيلَهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٧] بالنصب، وضمير الشأن لا يُعْطَف عليه.

قاعدة: جمع العاقلات لا يعود عليه الضمير غالباً إلاَّ بصيغة الجمع؛ سواء كان للقلة أو للكثرة، نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وورد الإفراد في قوله تعالى: ﴿أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]، ولم يقل: (مطهرات).

وأما غير العاقل: فالغالب في جمع الكثرة الإفرادُ، وفي القلة الجمعُ. وقد اجتمعا في قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ إلى أن قال: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ فأعاد ﴿مِنْهَا﴾ بصيغة الإفراد على الشهور، وهي للكثرة، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ﴾ [التوبة: ٣٦]، فأعاده جمعاً على ﴿أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾، وهي للقلة.

---

(١) ابنُ هشام ص ٦٣٦.
(٢) في «المغني» ص ٦٣٧.

وذكر الفراء لهذه القاعدة سرًّا لطيفاً؛ وهو: أن المميَّز مع جمع الكثرة ـ وهو ما زاد على العشرة ـ لما كان واحداً وحِّد الضمير، ومع القلة ـ وهو العشرة فما دونها ـ لمَّا كان جمعاً جُمِعَ الضمير.

قاعدة: إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بُدئ باللفظ ثم بالمعنى؛ هذا هو الجادَّة في القرآن، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾، ثم قال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]؛ أفرد أولاً باعتبار اللفظ، ثم جمع باعتبار المعنى، وكذا: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ﴾ [التوبة: ٤٩].

قال الشيخ علم الدين العراقي: ولم يجئ في القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلاّ في موضع واحد، وهو قوله: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، فأنث (خالصاً) حملاً على معنى (ما)، ثمَّ راعى اللفظ فذكَّر فقال: ﴿مُحَرَّمٌ﴾ انتهى.

قال ابن الحاجب في «**أماليه**»: إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حُمِلَ على المعنى ضَعُفَ الحملُ بعده على اللفظ؛ لأن المعنى أقوى، فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعُف بعد اعتبار المعنى القويّ الرجوعُ إلى الأضعف.

وقال ابن جنّي في «**المحتسَب**»[1]: لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه إلى المعنى. وأُورد عليه قولُه: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ۝٣٦ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾، ثم قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٦ ـ ٣٧]، فقد راجع اللفظ بعد الانصراف عنه إلى المعنى.

وقال محمود بن حمزة في كتاب «**العجائب**»: ذهب بعض النَّحويّين إلى أنه لا يجوز الحملُ على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وقد جاء في القرآن بخلاف ذلك، وهو قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، قال ابن خالويه في كتابه «**ليس**»: القاعدة في (مَنْ) ونحوِه الرجوع من اللفظ إلى المعنى، ومن الواحد إلى الجمع، ومن المذكر إلى المؤنث، نحو: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١]. ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١١٢]، أجمع على هذا النحويون.

قال[2]: وليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية الرجوعُ من المعنى إلى اللفظ إلاَّ في حرف واحد استخرجه ابن مجاهد، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ . . .﴾ [الطلاق: ١١] الآية، وحّد في ﴿يُؤْمِنۢ﴾ و﴿يَعْمَلْ﴾ و﴿يُدْخِلْهُ﴾، ثم جمع في قوله: ﴿خَٰلِدِينَ﴾، ثم وحد في قوله: ﴿أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، فرجع بعد الجمع إلى التوحيد.

(١) «المحتسَب» ٢/ ٢٥٦.
(٢) ابن خالويه في «ليس» ص ٤٠.

قاعدة في التذكير والتأنيث

التأنيث ضربان، حقيقي وغيره:

فالحقيقيّ لا تحذفُ تاءُ التأنيث من فعلِه غالباً؛ إلاَّ إن وقع فصْلٌ، وكلّما كثر الفصْلُ حسُن الحذف، والإثبات مع الحقيقيّ أَوْلى ما لم يكنْ جمعاً.

وأما غير الحقيقيّ: فالحذفُ فيه مع الفصل أحْسَنُ، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]. فإن كثر الفصل ازداد حسناً، نحو: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧]. والإثبات أيضاً حسن، نحو: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤]، فجمع بينهما في سورة هود.

وأشار بعضهم إلى ترجيح الحذف. واستدلّ بأنَّ الله قدمه على الإثبات، حيث جمع بينهما.

ويجوز الحذف أيضاً مع عدم الفصل حيث الإسناد إلى ظاهره، فإنْ كان إلى ضميره امتنع.

وحيث وقع ضميرٌ أو إشارةٌ بين مبتدأ وخبر، أحدهما مذكَّر والآخر مؤنث، جاز في الضمير والإشارة التذكير والتأنيث، كقوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى﴾ [الكهف: ٩٨]، فذُكّر والخبرُ مؤنث، لتقدّم المبتدأ وهو مذكّر. وقوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، ذُكِّر والمشار إليه اليد والعصا، وهما مؤنثان لتذكير الخبر، وهو ﴿بُرْهَٰنَانِ﴾.

وكل أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملاً على الجنس، والتأنيث حملاً على الجماعة، كقوله: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقرئ: (تشابهت)، ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١].

وجعل منه بعضهم: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١].

وقد سئل: ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، وقوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠].

وأجيب بأن ذلك لوجهين: لفظيّ، وهو كثرة حروف الفاصل في الثاني، والحذف مع كثرة الحواجز أكثر. ومعنويّ، وهو أن (منْ) في قوله: ﴿مَّنْ حَقَّتْ﴾ راجعة إلى الجماعة، وهي مؤنثة لفظاً، بدليل: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾، ثم قال: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، أي: من تلك الأمم، ولو قال: (ضلت) لتعيّنت التاء، والكلامان واحد، وإذا كان معناهما واحداً، كان إثبات التاء أحسنَ من تركها؛ لأنها ثابتة فيما هو من معناه. وأمَّا ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ الآية، فالفريق يذكَّر، ولوقال: (فريق ضلّوا) لكان بغير تاء. وقوله: ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ في معناه، فجاء بغير تاء. وهذا أسلوب لطيف من أساليب العرب: أن يَدَعُوا حُكْمَ اللفظ ـ الواجب في قياس لغتهم ـ إذا كان في مرتبة كلمة لا يجب لها ذلك الحكمُ.

قاعدة في التعريف والتنكير

اعلم أن لكل منهما مقاماً لا يليق بالآخر:

أما التنكير فله أسباب:

أحدها: إرادة الوحدة، نحو: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]، أي: رجل واحد. و﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩].

الثاني: إرادة النوع، نحو: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ [ص: ٤٩]، أي: نوع من الذكر، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، أي: نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس، بحيث غطى ما لا يغطيه شيء من الغشاوات. ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، أي: نوع منها، وهو الازدياد في المستقبل، لأن الحرص لا يكون على الماضي ولا على الحاضر.

ويحتمل الوَحدة والنَّوعية معاً قولُهُ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥]، أي: كلّ نوع من أنواع الدوابّ من نوع من أنواع الماء، وكل فرد من أفراد الدوابّ من فرد من أفراد النُّطَف.

الثالث: التعظيم، بمعنى أنه أعظم من أن يعين ويعرَّف، نحو: ﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ﴾ [البقرة: ٢٧٩] أي: بحرب أيّ حرب. ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ﴾ [مريم: ١٥]، ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٩]. ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥].

الرابع: التكثير، نحو: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الشعراء: ٤١] أي: وافراً جزيلاً.

ويحتمل التعظيم والتكثير معاً، نحو: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]. أي: رسل عظام ذَوُو عددٍ كثير.

الخامس: التَّحقير، بمعنى انحطاط شأنه إلى حدٍّ لا يمكن أن يعرَّف، نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، أي: ظنًّا حقيراً لا يُعبأُ به، وإلاَّ لاتَّبعوه؛ لأنَّ ذلك دَيْدَنُهم، بدليل: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١١٦]، ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [عبس: ١٨]، أي: من شيء حقير مهين، ثم بينه بقوله: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾ [عبس: ١٩].

السادس: التقليل نحو: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، أي: رضوان قليل منه أكبرُ من الجنَّات، لأنه رأس كلِّ سعادة.

قليلٌ منك يكفيني ولكن ... قليلك لا يقال له قليل[1]

وجعل منه الزمخشري: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾، أي: ليلاً قليلاً؛ أي: بعض ليل.

وأُورد عليه: أن التقليل ردّ الجنس إلى فرد من أفراده، لا تنقيصُ فرد إلى جزء من أجزائه، وأجاب في «**عروس الأفراح**»[2] بأنَّا لا نسلِّم أن الليل حقيقةٌ في جميع الليلة، بل كل جزء من أجزائها يسمى ليلاً.

---

(١) انظر «المغني» ص ١٤٥ و٨٨٤.

(٢) «عروس الأفراح» للشيخ بهاء الدين السبكي ١/ ٢٠٤ تنكير المسند إليه.

وعدّ السكاكيّ من الأسباب: ألاَّ يعرف من حقيقته إلاَّ ذلك، وجعل منه: أن تَقْصد التجاهل، وأنَّك لا تعرف شخصه، كقولك: هل لك في حيوان على صورة إنسان يقول: كذا؟ وعليه من تجاهل الكفار: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾ [سبأ: ٧]، كأنهم لا يعرفونه.

وعدَّ غيره منها قصد العموم، بأن كانت في سياق النفي، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ الآية [البقرة: ١٩٧]، أو الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، أو الامتنان، نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

وأما التعريف فله أسباب:

فبالإضمار: لأن المقام مقام التكلُّم أو الخطاب أو الغيبة.

وبالعلميَّة: لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم يختصّ به، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

أو لتعظيم أو إهانة، حيث علمه يقتضي ذلك، فمن التعظيم: ذكر يعقوب بلقبه إسرائيل، لما فيه من المدح والتعظيم بكونه صفوة الله، أو سريّ الله، على ما سيأتي في معناه في الألقاب، ومن الإهانة قوله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾، وفيه أيضاً نكتة أخرى، وهي الكناية عن كونه جهنميًّا.

وبالإشارة: لتمييزه أكمل تمييز بإحضاره في ذهن السامع حسًّا، نحو: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [لقمان: ١١].

وللتعريض بغباوة السامع: حتى إنه لا يتميز له الشيءُ إلاَّ بإشارة الحسّ، وهذه الآية تصلح لذلك.

ولبيان حاله في القرب والبعد، فيُؤتَى في الأول بنحو: هذا، وفي الثاني بنحو: ذلك وأولئك.

ولقصد تحقيره بالقرب، كقول الكفار: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

ولقصد تعظيمه بالبعد، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. ذهاباً إلى بُعْد درجته.

وللتنبيه ـ بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله ـ على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

وبالموصولية، لكراهة ذكره بخاصّ اسمه، إما سَتْراً عليه، أو إهانة له أو لغير ذلك، فيؤتَى بالذي ونحوها موصولة بما صَدَر منه من فعل أو قول، نحو: ﴿وَٱلَّذِي قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]، ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣].

وقد يكون لإرادة العموم، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ الآية [فصلت: ٣٠]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٦٠].

وللاختصار، نحو: ﴿لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟﴾ [الأحزاب: ٦٩]، أي: قولهم: إنه آدر؛ إذ لو عَدَّد أسماء القائلين لطال؛ وليس للعموم؛ لأن بني إسرائيل كلهم لم يقولوا في حقِّه ذلك.

وبالألف واللام، للإشارة إلى معهود خارجيّ أو ذهنيّ أو حضوريّ.

وللاستغراق حقيقة أو مجازاً، أو لتعريف الماهية؛ وقد مرَّت أمثلتها في نوع الأدوات.

وبالإضافة، لكونها أخصر طريق، ولتعظيم المضاف، نحو: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]؛ أي: الأصفياء، في الآيتين، كما قاله ابن عباس وغيره.

ولقصد العموم، نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، أي: كل أمر لله تعالى.

فائدة: سُئِلْتُ عن الحكمة في تنكير ﴿أَحَدٌ﴾ وتعريف ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، وألَّفت في جوابه تأليفاً مودعاً في الفتاوى، وحاصله أن في ذلك أجوبة:

أحدها: أنَّه نكَّر للتعظيم، والإشارة إلى أن مدلولَهُ ـ وهو الذات المقدسة ـ غير ممكن تعريفها والإحاطة بها.

الثاني: أنه لا يجوز إدخال (أل) عليه كـ: غير وكل وبعض، وهو فاسد، فقد قرئ شاذًا: (قل هو الله الأحد. الله الصمد). حكى هذه القراءة أبو حاتم في كتاب «**الزينة**»[(١)] عن جعفر بن محمد.

الثالث: وهو ممَّا خطر لي: أنَّ (هو) مبتدأ و(الله) خبر، وكلاهما معرفة، فاقتضى الحصر، فعُرف الجزآن في ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ لإفادة الحصر، ليطابق الجملة الأولى، واستُغني عن تعريف ﴿أَحَدٌ﴾ فيها لإفادة الحصر دونه، فأتي به على أصله من التنكير، على أنه خبر ثان. وإن جعل الاسم الكريم مبتدأ و(أحد) خبره: ففيه من ضمير الشأن ما فيه من التَّفخيم والتعظيم، فأتي بالجملة الثانية على نحو الأولى، بتعريف الجزأين للحصر تفخيماً وتعظيماً.

قاعدة أخرى تتعلق بالتعريف والتنكير:

إذا ذكر الاسم مرتين، فله أربعةُ أحوال: لأنه إمّا أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أو بالعكس.

فإن كانا معرفتين: فالثاني هو الأول غالباً، دلالةً على المعهود الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة، نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٢ ـ ٣]، ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ﴾ [الصافات: ١٥٨]، ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [غافر: ٩]، ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧].

(١) «الزينة» ٢/ ٣٩، الأحد بمعنى الأول، وبمعنى الواحد.

وإن كانا نكرتين: فالثاني غير الأول غالباً، وإلاَّ لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهوداً سابقاً، نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]. فإن المراد بالضعف الأول النطفة، وبالثاني الطفولية، وبالثالث الشيخوخة.

وقال ابن الحاجب(١) في قوله تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]: الفائدة في إعادة لفظ الشهر الإعلام بمقدار زمن الغُدوّ وزمن الرَّواح، والألفاظ التي تأتي مبيِّنة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار، ولو أُضْمِرَ فالضمير إنما يكون لما تقدَّم باعتبار خصوصيته، فإذا لم يكن له وَجَبَ العدولُ عن المضمر إلى الظاهر.

وقد اجتمع القسمان في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾، فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول؛ ولهذا قال ﷺ في الآية: «**لَنْ يغلبَ عُسْرٌ يُسْرين**»(٢).

وإن كان الأوَّل نكرة والثاني معرفة: فالثاني هو الأوَّل حملاً على العهد، نحو: ﴿أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦]، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣]، ﴿مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾ [الشورى: ٤١ ـ ٤٢].

وإن كان الأول معرفة والثاني نكرةً: فلا يطلق القول، بل يتوقَّف على القرائن: فتارة تقوم قرينة على التَّغاير، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]. ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا﴾ [النساء: ١٥٣]. ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَـٰبَ ۝٥٣ هُدًى﴾ [غافر: ٥٣ ـ ٥٤]. قال الزمخشري: المراد جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع، و﴿هُدًى﴾: إرشاداً. وتارة تقوم قرينة على الاتحاد، نحو: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝٢٧ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٧ ـ ٢٨].

تنبيه: قال الشيخ بهاء الدين في «**عروس الأفراح**»(٣) وغيره: إن الظاهر أن هذه القاعدة غير محرَّرة، فإنها منتقضة بآيات كثيرة:

منها في القسم الأول: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]: فإنَّهما معرفتان والثاني غير الأول، فإن الأول العملُ والثانيَ الثوابُ، ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، أي: القاتلة بالمقتولة، وكذا سائر الآية: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ﴾ الآية [البقرة: ١٧٨]، ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ ثم

(١) في «أماليه» ١/ ٢٧٢ إملاء ١٢٣ سورة سبأ: ١٢.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: روي هذا مرفوعاً موصولاً ومرسلاً، وروي أيضاً موقوفاً، أما المرفوع فأخرجه ابن مردويه من حديث جابر، وسعيد بن منصور وعبد الرزاق من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف.
وأخرجه عبد بن حُميد بإسناد جيد. وأما الموقوف فأخرجه مالك عن زيد بن أسلم... «فتح الباري» ٩/ ٦١٧ كتاب التفسير، سورة ألم نشرح لك.
قلتُ: رواه مالك في الجهاد، باب الترغيب في الجهاد موقوفاً على عمر بن الخطاب، والحاكم في «المستدرك» ٢/ ٥٢٨، وقال الذهبي: مرسل.

(٣) «عروس الأفراح» ١/ ٢٠٩، تنكير المسند إليه.

قال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ١ ـ ٢]. فإنَّ الأوَّل آدم والثاني ولده، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٧] فإنَّ الأول القرآن، والثاني التوراةُ والإنجيل.

ومنها في القسم الثاني: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ﴾ [الزخرف: ٨٤]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ﴾ [البقرة: ٢١٧]. فإن الثاني فيهما هو الأول، وهما نكرتان.

ومنها في القسم الثالث: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ﴾ [هود: ٣]، ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢]، ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ﴾ [الفتح: ٤]، ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ﴾ [يونس: ٣٦]. فإن الثاني فيها غير الأول.

وأقول: لا انتقاضَ بشيءٍ من ذلك عند التأمُّل؛ فإنَّ اللام في الإحسان للجنس فيما يظهر، وحينئذ يكون في المعنى كالنَّكرة.

وكذا آية النَّفس والحرّ بخلاف آية العسر؛ فإن (أل) فيها إما للعهد أو للاستغراق كما يفيده الحديث.

وكذا آية الظَّن، لا نسلِّم فيها أن الثاني فيها غير الأول، بل هو عينه قطعاً؛ إذ ليس كلُّ ظن مذموماً، كيف وأحكام الشريعة ظنِّيَّة؟

وكذا آية الصلح، لا مانع من أن يكون المراد منها الصلح المذكور، وهو الذي بين الزَّوجين، واستحباب الصلح في سائر الأمور مأخوذ من السنَّة ومن الآية بطريق القياس، بل لا يجوز القول بعموم الآية، وأَنَّ كل صلح خير؛ لأن ما أحلَّ حراماً من الصلح أو حرَّم حلالاً فهو ممنوع.

وكذا آية القتال: ليس الثاني فيها عين الأول بلا شك؛ لأن المراد بالأول المسؤول عنه القتالُ الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة، لأنه سبب نزول الآية، والمراد بالثاني جنس القتال لا ذاك بعينه.

وأما آية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فقد أجاب عنها الطِّيبيّ: أنها من باب التكرير، لإفادة أمر زائد، بدليل تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزخرف: ٨٢]. ووجهه الإطناب في تنزيهه تعالى عن نسبة الولد إليه، وشرط القاعدة ألاَّ يقصد التكرير.

وقد ذكر الشيخ بهاء الدين في آخر كلامه: إن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكوراً في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل، بأن يكون أحدُهما معطوفاً على الآخر، وله به تعلّق ظاهر وتناسب واضح، وأن يكونا من متكلِّم واحد، ودفع بذلك إيراد آية القتال؛ لأنَّ الأول فيها محكيّ عن قول السائل، والثاني محكيٌّ من كلام النبي ﷺ.

قاعدة في الإفراد والجمع:

من ذلك (السماء والأرض) حيث وقع في القرآن ذكر الأرض فإنها مفردة، ولم تجمع بخلاف السموات ـ لثقل جمعها وهو أرضون؛ ولهذا لما أريد ذكْرُ جميع الأرضين قال: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]. وأما السماء: فذكرت تارة بصيغة الجمع، وتارة بصيغة الإفراد، لِنُكَتٍ تليق بذلك المحل، كما أوضحته في «**أسرار التنزيل**»، والحاصل: أنه حيث أريد العدد أُتِيَ بصيغة الجمع الدَّالة على سعة العظمة والكثرة، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الصف: ١]، أي: جميع سكانها على كثرتهم، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الجمعة: ١]، أي: كلّ واحد على اختلاف عددها. ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، إذ المراد نفي علم الغيب عن كلّ من هو في واحدة من السموات.

وحيث أريد الجهة أُتِيَ بصيغة الإفراد، نحو: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، أي: من فوقكم.

ومن ذلك (الريح) ذكرت مجموعة ومفردة، فحيث ذكرت في سياق الرحمة جمعت، أو في سياق العذاب أفردت.

أخرج ابن أبي حاتم وغيره عن أُبي بن كعب قال: كلّ شيء في القرآن من الرياح فهو رحمة، وكلّ شيء فيه من الريح فهو عذاب، ولهذا ورد في الحديث: «**اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً**» [الطبراني في «الكبير»: ١١٥٣٣]. وذكر في حكمة ذلك: أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهبَّات والمنافع، وإذا هاجت منها ريح أثير لها من مقابلها ما يكسر سوْرتها، فينشأ من بينهما ريح لطيفة تنفع الحيوان والنبات؛ فكانت في الرحمة رياحاً، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحدٍ ولا معارض له ولا دافع.

وقد خرج عن هذه القاعدة قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس: ٢٢] وذلك لوجهين:

لفظيّ، وهو المقابلة في قوله: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾، ورُبَّ شيء يجوز في المقابلة، ولا يجوز استقلالاً، نحو: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤].

ومعنوي، وهو أن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها، فإنَّ السفينة لا تسير إلاَّ بريح واحدة من وجه واحد، فإن اختلفت عليها الرياح كان سبب الهلاك، والمطلوب هنا ريح واحدة، ولهذا أكَّد هذا المعنى بوصفها بالطيب. وعلى ذلك أيضاً جرى قوله: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾ [الشورى: ٣٣].

وقال ابن المُنَيِّر[١]: إنه على القاعدة؛ لأن سكون الريح عذاب وشدَّة على أصحاب السفن.

ومن ذلك (إفراد النور وجمع الظلمات) و(إفراد سبيل الحق وجمع سبل الباطل) في قوله تعالى:

---

(١) ابن المنيِّر: أحمد بن محمد، من علماء الإسكندرية وأدبائها (ت: ٦٨٣ هـ). «فوات الوفيات» ١/ ٧٢.

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ لأن طريق الحقّ واحدة، وطريقَ الباطل متشعّبة متعدِّدة، والظلمات بمنزلة طرق الباطل، والنور بمنزلة طريق الحق، بل هُمَا هُمَا.

ولهذا وحَّد وليّ المؤمنين، وجمع أولياء الكفار؛ لتعدُّدهم في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

ومن ذلك (إفراد النار) حيث وقعت، و(الجنة) وقعت مجموعة ومفردة، لأن الجنان مختلفة الأنواع، فحسن جمعها، والنار مادة واحدة، ولأنَّ الجنَّة رحمة، والنار عذاب، فناسب جمعُ الأولى وإفراد الثانية، على حدّ الرياح والريح.

ومن ذلك (إفراد السمع، وجمع البَصر)؛ لأن السمع غلب عليه المصدريَّة فأُفرِد، بخلاف البصر: فإنه اشتهر في الجارحة؛ ولأنَّ متعلّق السمع الأصواتُ وهي حقيقةٌ واحدة، ومتعلَّق البصر الألوانُ والأكوان وهي حقائقُ مختلفة، فأشار في كل منهما إلى متعلقه[1].

ومن ذلك (إفراد الصديق وجمع الشافعين) في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ۝١٠٠ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠ ـ ١٠١]. وحكمته كثرةُ الشفعاء في العادة، وقلّة الصديق. قال الزمخشري: ألا ترى أن الرجل إذا امتُحن بإرهاق ظالم، نهضت جماعة وافرة من أهل بلده لشفاعته رحمةً، وإنْ لم يسبق له بأكثرهم معرفة، وأما الصديق: فأعزّ من بيض الأنوق[2].

ومن ذلك: (الألباب) لم يقع إلاَّ مجموعاً، لأن مفرده ثقيل لفظاً.

ومن ذلك مجيء (المشرق والمغرب) بالإفراد والتثنية والجمع، فحيث أُفردا فاعتباراً للجهة، وحيث ثُنّيا فاعتباراً لمشرق الصيف والشتاء ومغربهما، وحيث جُمعا فاعتباراً لتعدُّد المطالع في كلّ فصل من فصلَي السنة.

وأما وجه اختصاص كلّ موضع بما وقع فيه: ففي سورة الرحمن وقع بالتثنية، لأنَّ سياق السورة سياق المزدوجين، فإنه سبحانه وتعالى ذكر أَوّلاً نوعَي الإيجاد وهما الخلق والتعليم. ثم ذكر سراجَي العالم: الشمس والقمر، ثم نوعَي النبات: ما كان على ساق وما لا ساق له، وهما النجم والشجر، ثم نوعَي السماء والأرض، ثم نوعَي العدل والظلم، ثم نَوعَي الخارج من الأرض وهما: الحبوب والرياحين، ثم نوعَي المكلَّفين وهما: الإنس والجان، ثم نوعَي المشرق والمغرب، ثم نوعَي البحر الملح والعذب. فلهذا حسُن تثنية المشرق والمغرب في هذه السورة، وجمعا في قوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ﴾ [المعارج: ٤٠]، وفي سورة الصافات للدلالة على سعة القدرة والعظمة.

---

(١) وقد سمعتُ من بعض شيوخنا تبسيطاً لهذا الكلام، قال: أفرَدَ السمعَ؛ لأن الإنسان لا يستطيع أن يسمع في وقتٍ واحد إلا شيئاً واحداً، وجَمَعَ الأبصارَ؛ لأنه يمكنه أن يُبصر أشياءَ كثيرةً في الوقت نفسه. فسبحان الخلاَّق العليم.

(٢) الأَنُوق كصَبُور: العُقاب، أو طائر أسودُ له كالعُرْف، أو أسودُ أصلعُ الرأس أصفرُ المنقار، و«هو أعزُّ من بَيْضِ الأَنُوق، لأنها تُحْرِزُه فلا يكاد يُظْفَر به؛ لأن أوكارها في القُلَل الصعبة». «القاموس المحيط»: أَنَق.

فائدة: حيث ورد (البارّ) مجموعاً في صفة الآدميين قيل: (أبرار). وفي صفة الملائكة قيل: (بررة). ذكره الراغب، **ووجهه**: بأن الثاني أبلغ؛ لأنه جمع بارّ، وهو أبلغ من (برّ) مفرد الأوَّل.

وحيث ورد (الأخ) مجموعاً في النسب قيل: (إخوة)، وفي الصداقة قيل: (إخوان). قاله ابن فارس وغيرُه. وأُورِدَ عليه في الصداقة: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وفي النسب: ﴿أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، ﴿أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

فائدة: أَلَّف أبو الحسن الأخفش كتاباً في «**الإفراد والجمع**»، ذكر فيه جَمْعَ ما وقع في القرآن مفرداً، ومفردَ ما وقع جمعاً، وأكثره من الواضحات، وهذه أمثلة من خَفِيِّ ذلك.

(المنّ) لا واحد له. **(السلوى)** لم يُسمع له بواحد. **(النصارى)** قيل: جمع نصرانيّ، وقيل: جمع نصير، كنَدِيم وقَبيل. **(العَوَان)** جمعه عُون. **(الهُدى)** لا واحد له. **(الإعصار)**: جمعه أعاصير. **(الأنصار)** واحده نصير، كشريف وأشراف. **(الأزلام)** واحدها زَلَم، ويقال: زُلَم بالضم. **(مدراراً)** جمع مدارير. **(أساطير)** واحده أسطورة، وقيل: أسطار، جمع سَطْر. **(الصُّور)** جمع صُورة، وقيل: واحد الأصوار. **(فرادى)** جمع أفراد، جمع فرد.

(قِنْوان) جمع قِنْو، و**(صنوان)** جمع صِنْو؛ وليس في اللغة جمع ومثنى بصيغة واحدة إلاَّ هذان، ولفظ ثالث لم يقع في القرآن، قاله ابن خالويه في كتاب «**ليس**»[1].

(الحوايا) جمع حاوية، وقيل: حاوياء. **(نُشُراً)** جمع نَشُور. ﴿عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]. و**(عزين)** [المعارج: ٣٧]. جمع عِضة وعِزة. ﴿ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر: ٨٧] جمع مَثْنى. ﴿تَارَةً﴾ [الإسراء: ٦٩]. جمعها تارات وتِيَر. ﴿أَيْقَاظًا﴾ [الكهف: ١٨]. جمع يَقِظ. ﴿ٱلْأَرَآئِكِ﴾ جمع أريكة. **(سريّ)** جمع سِريان، كخصيّ وخِصيان. ﴿ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ جمع إنى ـ بالقصر ـ كمِعًى، وقيل: إِنْي كقِرْد، وقيل: إنوة كفِرْقة. **(الصياصي)** جمع صَيْصِيَة. **(منسأة)** جمعها مناسئ. ﴿ٱلْحَرُورُ﴾ [فاطر: ٢١] جمع حُرور؛ بالضم. ﴿وَغَرَابِيبُ﴾ [فاطر: ٢٧] جمع غِرْبيب. ﴿أَتْرَابٌ﴾ [ص: ٥٢] جمع تِرْب. **(الآلاء)** جمع إلًى كمِعًى، وقيل: أَلًى كقَفًى، وقيل: إلْي كقِرْد، وقيل: أَلْو. ﴿ٱلتَّرَاقِىَ﴾ [القيامة: ٢٦] جمع ترقوة، بفتح أوله. **(الأمشاج)** جمع مشيج. ﴿أَلْفَافًا﴾ [النبأ: ١٦] جمع لفّ، بالكسر. ﴿ٱلْعِشَارُ﴾ [التكوير: ٤] جمع عُشَر. ﴿بِٱلْخُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥] جمع خانسة، وكذا ﴿ٱلْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٦]. ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] جمع زِبْنية، وقيل: زابن، وقيل: زباني. ﴿أَشْتَاتًا﴾ [النور: ٦١، الزلزلة: ٦] جمع شَتّ وشَتيت. ﴿أَبَابِيلَ﴾ [الفيل: ٣] لا واحد له، وقيل: واحدُه إبَّول مثل عِجّول، وقيل: إبّيل مثل إكليل.

فائدة: ليس في القرآن من الألفاظ المعدولة إلاّ ألفاظ العدد: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣، فاطر: ١]، ومن غيرها ﴿طُوًى﴾ [طه: ١٢] فيما ذكره الأخفش في الكتاب المذكور، ومن الصفات: ﴿أُخَرَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) «ليس» ص ٦٦، وتمام كلامه: لا فرق بين التثنية والجمع إلاَّ ضمة وكسرة في الدَّرْج، فإذا وقفتَ استويا.

قال الراغب[1] وغيره: هي معدولة عن تقدير ما فيه الألف واللام، وليس له نظير في كلامهم، فإن (أفعل) إما أن يذكر معه (مِنْ) لفظاً أو تقديراً، فلا يثنَّى ولا يُجمع ولا يؤنَّث، وتحذف منه (مِنْ)، فتدخل عليه الألف واللام، ويثنى ويجمع، وهذه اللفظة من بين أخواتها جُوّز فيها ذلك من غير الألف واللام.

وقال الكَرْماني[2] في الآية المذكورة: لا يمتنع كونها معدولة عن الألف واللام مع كونها وصفاً لنكرة؛ لأن ذلك مقدَّر من وجه، غير مقدَّر من وجه.

قاعدة: مقابلة الجمع بالجمع تارة تَقتضي مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا، كقوله:

﴿وَٱسۡتَغۡشَوۡاْ ثِيَابَهُمۡ﴾ [نوح: ٧]، أي: استغشى كلٌّ منهم ثوبَه.

﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]، أي: على كل من المخاطبين أُمُّه.

﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾ [النساء: ١١]، أي: كلاً في أولاده.

﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أي: كلّ واحدة ترضع ولدها.

وتارة يقتضي ثبوت الجمع لكل فرد من أفراد المحكوم عليه، نحو: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤]، وجعل منه الشيخ عز الدين: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ﴾ [البقرة: ٢٥].

وتارة يحتمل الأمرين، فيحتاج إلى دليل يعيّن أحدَهما.

وأمَّا مقابلة الجمع بالمفرد: فالغالب ألاَّ يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ﴾ [البقرة: ١٨٤]. المعنى: على كلّ واحد لكل يوم طعام مسكين، ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤]، لأن على كلِّ واحد منهم ذلك.

قاعدة في الألفاظ التي يُظن بها الترادف، وليست منه:

من ذلك (**الخوف والخشية**) لا يكاد اللُّغوي يفرِّق بينهما، ولا شكَّ أَنَّ الخشيةَ أَعْلَى منه، وهي أشدُّ الخوف؛ فإنها مأخوذة من قولهم: شجرة خشيّة؛ أي: يابسة، وهو فَواتٌ بالكليَّة. والخوف من ناقة خوفاء؛ أي: بها داء، وهو نَقْص، وليس بفوات؛ ولذلك خصّت الخشية بالله في قوله تعالى: ﴿وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١].

وفُرِّق بينهما أيضاً بأن الخشية تكون من عِظم المختشَى، وإن كان الخاشي قويًّا، والخوف يكون من ضعف الخائف وإن كان المخوف أمراً يسيراً. ويدلُّ لذلك أن الخاء والشين والياء في تقاليبها تدلُّ على العظمة، نحو شيخ للسيد الكبير، وخيش لما غلظ من اللباس، ولذا وردت الخشية غالباً في حق الله تعالى نحو: ﴿مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]. وأما: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠]، ففيه نكتة لطيفة؛ فإنه في وصف الملائكة، ولما ذكر

---

(١) في «مفرداته» مادة: أخر.

(٢) في «عجائبه» ١/ ٢٤١ آل عمران: ٧.

قوّتهم وشدَّةَ خلقهم عبّر عنهم بالخوف، لبيان أنهم وإن كانوا غلاظاً شداداً فهم بين يديه تعالى ضعفاء، ثم أردفه بالفوقيّة الدالة على العظمة، فجمع بين الأمرين، ولمَّا كان ضعف البشر معلوماً لم يحتج إلى التنبيه عليه.

ومن ذلك «**الشُّحُّ والبخل**» والشح هو أشدُّ البخل. قال الراغب(١): الشحُّ بُخلٌ مع حِرص.

وفرَّق العسكري(٢) بين (**البخل**) و(**الضن**) بأن الضنَّ أصله أن يكون بالعواري، والبخل بالهبات؛ ولهذا يقال: هو ضنين بعلمه ولا يقال: بخيل؛ لأن العلم بالعاريّة أشبه منه بالهبة، لأن الواهب إذا وهب شيئاً خرج عن ملكه؛ بخلاف العارية، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، ولم يقل: ببخيل.

ومن ذلك (**السبيل والطريق**) والأَوّل أغلب وقوعاً في الخير، ولا يكاد اسم الطريق يراد به الخير إلاَّ مقروناً بوصف أو إضافة تخلِّصه لذلك، كقوله: ﴿يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠]. وقال الراغب(٣): السَّبيل الطريقُ التي فيها سهولة، فهو أخصّ.

ومن ذلك (**جاء وأتى**) فالأول يقال في الجواهر والأعيان، والثاني في المعاني والأزمان، ولهذا ورد (جاء) في قوله: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٧٢]، ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]. ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]. و(أتى) في: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا﴾ [يونس: ٢٤].

وأما ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: أمرُه، فإن المراد به أهوال القيامة المشاهَدة، وكذا: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]؛ لأن الأجل كالمشاهد، ولهذا عُبِّر عنه بالحضور في قوله: ﴿حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠]. ولهذا فرّق بينهما في قوله: ﴿جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ وَأَتَيْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٦٣ ـ ٦٤]، لأن الأول العذاب وهو مشاهد مرئيّ، بخلاف الحق.

وقال الراغب(٤): الإتيان مجيء بسهولة، فهو أخصّ من مطلق المجيء، قال: ومنه قيل للسائل المارّ على وجهه: أَتيّ وأتاويّ.

ومن ذلك (**مد وأمدّ**) قال الراغب(٥): أكثر ما جاء الإمداد في المحبوب، نحو: ﴿وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢]. والمدّ في المكروه، نحو: ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩].

ومن ذلك (**سقى وأسقى**) فالأول لما لا كُلْفَة فيه، ولهذا ذُكر في شراب الجنَّة، نحو: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا﴾ [الإنسان: ٢١]. والثاني لما فيه كُلْفَة، ولهذا ذُكر في ماء الدنيا، نحو: ﴿لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦].

---

(١) في «المفردات» مادة: شَحَحَ.

(٢) العسكري: الحسن بن عبد الله، أبو أحمد، فقيه، أديب، انتهت إليه رئاسة التحديث والإملاء والتدريس في بلاد خوزستان في عصره (ت: ٣٨٢ هـ). «خزانة الأدب» ١/ ٩٧، و«إنباه الرواة» ١/ ٣١٠، و«وفيات الأعيان» ١/ ١٣٢.

(٣) في «مفرداته» مادة: سبل.

(٤) في «مفرداته» مادة: أتي.

(٥) في «مفرداته» مادة: مَدد.

وقال الراغب[1]: الإسقاءُ أبلغُ من السقي؛ لأن الإسقاءَ أن يُجعَلَ له ما يُسقى منه ويشرَب، والسقي أن يعطيه ما يشرب.

ومن ذلك (**عمل وفعل**) فالأول لما كان مع امتداد زمان، نحو: ﴿يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، لأن خلق الأنعام والثمار والزروع بامتداد. والثاني بخلافه، نحو: ﴿كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصۡحَٰبِ ٱلۡفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، ﴿كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [الفجر: ٦]، ﴿كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٤٥]؛ لأنها إهلاكات وقعت من غير بطء، ﴿وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]. أي: في طرفة عين.

ولهذا عبَّر بالأوَّل في قوله: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥]؛ حيث كان المقصود المثابرة عليها لا الإتيان بها مرة أو بسرعة، وبالثاني في قوله: ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ﴾ [الحج: ٧٧]؛ حيث كان بمعنى سارعوا، ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤]. حيث كان القصد يأتون بها على سرعةٍ من غير توانٍ.

ومن ذلك (**القعود والجلوس**) فالأول لما فيه لُبْث، بخلاف الثاني. ولهذا يقال: قواعد البيت ولا يقال: جوالسه، للزومها ولُبثها، ويقال: جليس الملك، ولا يقال: قعيده؛ لأن مجالس الملوك يستحب فيها التخفيف.

ولهذا استعملَ الأول في قوله: ﴿مَقۡعَدِ صِدۡقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، للإشارة إلى أنَّه لا زوالَ له، بخلاف: ﴿تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ﴾ [المجادلة: ١١]؛ لأنَّه يُجلس فيه زماناً يسيراً.

ومن ذلك (**التمام والكمال**) وقد اجتمعا في قوله: ﴿أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ [المائدة: ٣]. فقيل: الإتمام لإزالة نقصان الأصل، والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل، ولهذا كان قوله: ﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ﴾ [البقرة: ١٩٦] أحسن من (تامة)؛ فإن التمام من العدد قد عُلِم، وإنما نفي احتمال نقص في صفاتها.

وقيل: (تمّ) يُشعر بحصول نقص قبله، و(كَمَلَ) لا يشعر بذلك.

وقال العسكري: الكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به، والتَّمام اسم للجزء الذي يتمّ به الموصوف، ولهذا يقال: القافية تمام البيت، ولا يقال: كماله، ويقولون: البيت بكماله؛ أي: باجتماعه.

ومن ذلك (**الإعطاء والإيتاء**) قال الخويّ: لا يكاد اللغويون يفرِّقون بينهما؛ وظهر لي بينهما فرق ينبئ عن بلاغة كتاب الله، وهو: أنَّ الإيتاء أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله؛ لأن الإعطاء له مطاوع، تقول: أعطاني فعطوتُ، ولا يقال في الإيتاء: آتاني فأتيت، وإنما يقال: آتاني فأخذت. والفعل الذي له مطاوع أضعفُ في إثبات مفعوله من الفعل الذي لا مطاوع له؛ لأنك تقول: قطعته

(١) في «مفرداته» مادة: سقي.

فانقطع، فيدلُّ على أن فعل الفاعل كان موقوفاً على قبول في المحلّ، لولاه ما ثبت المفعول، ولهذا يصحُّ: قطعته فما انقطع، ولا يصحُّ فيما لا مطاوع له ذلك، فلا يجوز: ضربته فانضرب، أو فما انضرب، ولا: قتلته فانقتل، ولا فما انقتل، لأن هذه أفعال إذا صَدَرَتْ من الفاعل ثبت لها المفعول في المحلّ، والفاعل مستقلّ بالأفعال التي لا مطاوع لها، فالإيتاء أقوى من الإعطاء.

قال: وقد تفكَّرت في مواضع من القرآن فوجدت ذلك مراعًى، قال تعالى: ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ لأن الملك شيء عظيم لا يعطاه إلاَّ من له قوّة، وكذا: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ﴿ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]، لعظم القرآن وشأنه.

وقال: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾: لأنّه مورود في الموقف مرتَحلٌ عنه، قريب إلى منازل العزِّ في الجنَّة، فعبَّر فيه بالإعطاء، لأنه يُترك عن قرب وينتقل إلى ما هو أعظم منه.

وكذا: ﴿يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، لما فيه من تكرير الإعطاء والزيادة إلى أن يرضى كلَّ الرِّضا؛ وهو مفسر أيضاً بالشفاعة، وهي نظير الكوثر في الانتقال بعد قضاء الحاجة منه.

وكذا: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ [طه: ٥٠]، لتكرّر حدوث ذلك باعتبار الموجودات.

﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ لأنها موقوفة على قبولٍ منَّا، وإنما يعطونها عن كُرْهٍ.

فائدة: قال الراغب[1]: خصّ دفع الصَّدقة في القرآن بالإيتاء، نحو: ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

قال: وكلّ موضع ذكر في وصف الكتاب (آتينا) فهو أبلغ من كل موضع ذكر فيه (أوتوا)؛ لأن (أوتوا) قد يقال إذا أُوتِيَ من لم يكن منه قبول، (وآتيناهم) يقال فيمن كان منه قبول.

ومن ذلك **(السَّنة والعام)** قال الراغب[2]: الغالب استعمال السنة في الحَوْل الذي فيه الشِّدَّة والجدب، ولهذا يعبَّر عن الجدب بالسَّنة. والعام ما فيه الرَّخاء والخِصْب، وبهذا تظهر النكتة في قوله: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]؛ حيث عبَّر عن المستثنى بالعام وعن المستثنى منه بالسَّنة.

قاعدة في السؤال والجواب:

الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، إذا كان السؤال متوجّهاً، وقد يُعْدَل في الجواب عما يقتضيه السؤال، تنبيهاً على أنّه كان من حقّ السؤال أن يكون كذلك. ويسمِّيه السكاكي: الأسلوبَ الحكيم.

وقد يجيء الجواب أعمَّ من السؤال للحاجة إليه في السؤال، وقد يجيء أنقصَ لاقتضاء الحال ذلك.

مثال ما عدل عنه: قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]،

(١) في «مفرداته» مادة: أتي.
(٢) في «مفرداته» مادة: سنه.

سألوا عن الهلال: لِمَ يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟ فأجيبوا ببيان حكمة ذلك؛ تنبيهاً على أنَّ الأهمَّ السؤالُ عن ذلك لا ما سألوا عنه. كذا قال السَّكَّاكيّ ومتابعوه. واسترسل التفتازانيّ في الكلام إلى أن قال: لأنهم ليسوا ممَّن يطّلع على دقائق الهيئة بسهولة.

وأقول: ليت شعري، من أين لهم أنَّ السؤال وقَع عن غير ما حصل الجواب به! وما المانع من أن يكون إنَّما وقع عن حكمة ذلك ليعلموها، فإنَّ نظمَ الآية محتمل لذلك، كما أنه محتمل لما قالوه. والجواب ببيان الحكمة دليلٌ على ترجيح الاحتمال الذي قلناه، وقرينةٌ ترشِد إلى ذلك؛ إذ الأصل في الجواب المطابقة للسؤال، والخروج عن الأصل يحتاج إلى دليل، ولم يرد بإسنادٍ لا صحيح ولا غيره أن السؤال وقع على ما ذكروه؛ بل ورد ما يؤيد ما قلناه، فأخرج ابن جرير عن أبي العالية قال: بلغنا أنهم قالوا: يا رسول الله، لِمَ خُلِقَتِ الأهلَّة؟[1] فأنزل الله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾. فهذا صريح في أنهم سألوا عن حكمة ذلك، لا عن كيفيته من جهة الهيئة. ولا يظن ذو دين بالصحابة الذين هم أدقُّ فهماً، وأغزر علماً أنهم ليسوا ممن يطّلع على دقائق الهيئة بسهولة، وقد اطلع عليها آحادُ العجم الذين أطبق الناس على أنهم أبلد أذهاناً من العرب بكثير، هذا لو كان للهيئة أصل معتبر، فكيف وأكثرها فاسد لا دليل عليه؟ وقد صنَّفت كتاباً في نقض أكثر مسائلها بالأدلة الثابتة عن رسول الله ﷺ الذي صعد إلى السماء، ورآها عياناً، وعلم ما حَوتْه من عجائب الملكوت بالمشاهدة، وأتاه الوحي من خالقها. ولو كان السؤال وقع عمّا ذكروه لم يمتنع أن يجابوا عنه بلفظٍ يصل إلى أفهامهم؛ كما وقع ذلك لمّا سألوا عن المجرَّة وغيرها من الملكوتيات.

نعم المثال الصحيح لهذا القسم جواب موسى لفرعون حيث قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٣ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشعراء: ٢٣ ـ ٢٤]. لأنَّ (ما) سؤالٌ عن الماهية والجنس؛ ولما كان هذا السؤال في حق الباريء سبحانه وتعالى خطأً، لأنه لا جنس له فيذكر، ولا تدرك ذاته، عَدَل إلى الجواب بالصواب، ببيان الوصف المرشِد إلى معرفته، ولهذا تعجّب فرعون من عدم مطابقته للسؤال، فقال لمن حوله: ﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ٢٥]، أي: جوابه الذي لم يطابق السؤال، فأجاب موسى بقوله: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦] المتضمن إبطال ما يعتقدونه من ربوبية فرعون نصًّا، وإن كان دخل في الأول ضمناً، إغلاظاً، فزاد فرعون في الاستهزاء، فلما رآهم موسى لم يتفطنوا، أغلظ في الثالث بقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨].

ومثال الزيادة في الجواب: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٤]. في جواب: ﴿مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣].

وقول موسى: ﴿هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى﴾ [طه: ١٨] في جواب: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]، زاد في الجواب استلذاذاً بخطاب الله تعالى.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ١٨٥ سورة البقرة: ١٨٩، وفيه: لِمَ جُعلتْ هذه الأهلة؟

وقول قوم إبراهيم: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١] في جواب: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٧٠] زادوا في الجواب، إظهاراً للابتهاج بعبادتها والاستمرار على مواظبتها، ليزداد غيظ السائل.

ومثال النقص منه: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ﴾ [يونس: ١٥] في جواب: ﴿ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ﴾، أجاب عن التبديل دون الاختراع. قال الزمخشري: لأنَّ التبديل في إمكان البشر دون الاختراع. فطوى ذكره للتنبيه على أنه سؤال محال.

وقال غيره: التَّبديل أسهل من الاختراع، وقد نفى إمكانَه، فالاختراع أَوْلى.

تنبيه: قد يُعْدَل عن الجواب أصلاً؛ إذا كان السائل قصده التعنُّت، نحو: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]. قال صاحب «**الإفصاح**»(١): إنما سأل اليهود تعجيزاً وتغليطاً، إذْ كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان والقرآن وعيسى وجبريل ومَلَكٍ آخر وصنف من الملائكة، فقصد اليهود أن يسألوه، فبأيِّ مسمًّى أجابهم قالوا: ليس هو، فجاءهم الجواب مجملاً، وكان هذا الإجمال كيداً يردُّ به كيدهم.

قاعدة: قيل: أصل الجواب أن يعاد فيه نفس السؤال، ليكون وَفْقَه، نحو: ﴿أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]. فـ﴿أَنَا﴾ في جوابه هو (أنت) في سؤالهم. وكذا: ﴿أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا﴾ [آل عمران: ٨١]، فهذا أصله، ثم إنهم أتوا عِوَض ذلك بحروف الجواب، اختصاراً وتركاً للتَّكرار.

وقد يُحْذَف السؤال ثقةً بفهم السامع بتقديره، نحو: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [يونس: ٣٤]. فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحدٍ، فتعيّن أن يكون ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ جواب سؤال، كأنهم سألوا لمّا سمعوا ذلك، فمن يبدأ الخلق ثم يعيده؟

قاعدة: الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك. ويجيء كذلك في الجواب المقدَّر، إلاَّ أنَّ ابن مالك قال في قولك: زيد، في جواب مَنْ قرأ؟ إنه من باب حذف الفعل، على جعل الجواب جملة فعلية. قال: وإنَّما قدرته كذلك ـ لا مبتدأ ـ مع احتماله. جرياً على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها. قال تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا﴾ [يس: ٧٨ ـ ٧٩]، ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤]. فلمَّا أتى بالفعلية مع فوات مشاكلة السؤال، عُلِم أن تقدير الفعْل أوَّلاً أولى. انتهى.

قال ابن الزَّملكانيّ في «**البرهان**»: أطلق النحويُّون القول بأن (زيد) في جواب: من قام؟ فاعل، على تقدير: قام زيد، والذي تُوجبه صناعة علم البيان: أنه مبتدأ، لوجهين:

أحدهما: أنه يطابق الجملة المسؤول بها في الاسمية، كما وقع التطابُق في قوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ

---

(١) «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب» لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت: ٤٨٧ هـ).

﴿اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] في الفعلية. وإنما لم يقع التطابق في قوله: ﴿مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]؛ لأنهم لو طابقوا لكانوا مقرِّين بالإنزال؛ وهم من الإذعان به على مفاوز.

الثاني: أن اللَّبس لم يقع عند السائل إلاَّ فيمن فعل الفعل، فوجب أن يتقدَّم الفاعل في المعنى؛ لأنه متعلَّق غرض السائل، وأما الفعل فمعلوم عنده، ولا حاجة به إلى السؤال عنه، فحريّ أن يقع في الأواخر التي هي محلّ التكملات والفضلات.

وأُشكل على هذا: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣] في جواب: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٢]، فإنَّ السؤال وقع عن الفاعل لا عن الفعل، فإنهم لم يستفهموه عن الكسر، بل عن الكاسر، ومع ذلك صدر الجواب بالفعل.

وأجيب: بأن الجواب مقدَّر دلَّ عليه السياقُ، إذ (بل) لا تصلح أن يصدّر بها الكلام، والتقدير: (ما فعلته بَلْ فَعَلَهُ).

قال الشيخ عبد القاهر: حيث كان السؤال ملفوظاً به فالأكثر تركُ الفعل في الجواب، والاقتصار على الاسم وحده، وحيث كان مضمراً فالأكثرُ التصريحُ به لضعف الدلالة عليه. ومن غير الأكثر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ ـ ٣٧] في قراءة البناء للمفعول.

فائدة: أخرج البزّار عن ابن عباس قال: ما رأيت قوماً خيراً من أصحاب محمد ﷺ ما سألوه إلاَّ عن اثنتي عشرة مسألة، كلها في القرآن.

وأورده الإمام الرازي بلفظ: أربعة عشر حرفاً، وقال: منها **ثمانية في البقرة**[(١)]:

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم﴾ [البقرة: ٢١٥]، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

والتاسع: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٤]، **والعاشر**: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، **والحادي عشر**: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢]، **والثاني عشر**: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾ [طه: ١٠٥]، **والثالث عشر**: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]، **والرابع عشر**: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣].

قلت: السائل عن الروح وعن ذي القرنين مشركو مكة واليهود، كما في «**أسباب النزول**»[(٢)]، لا الصحابة، فالخالص اثنا عشر، كما صحَّت به الرواية.

---

(١) انظر «الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف» للشيخ الدّهْلَوي؛ أوله. و«الآداب الشرعية» لابن مفلح ٢/ ١٦٨ فصل: في كراهة السؤال عن الغرائب. وأخرج الأثر الدارميُّ في «سننه» ١/ ٢٤٢ باب كراهة الفتيا.

(٢) سورة الكهف: ٨٣، وسورة الإسراء: ٨٥.

فائدة: قال الراغب[1]: السؤال إذا كان للتعريف تعدَّى إلى المفعول الثاني، تارة بنفسه وتارة بـ(عن) وهو أكثر، نحو: ﴿وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]. وإذا كان لاستدعاء مال فإنه يعدَّى بنفسه أو بـ: من، وبنفسه أكثر، نحو: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ﴿وَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقْتُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢].

قاعدة: في الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل:

الاسم يدلُّ على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدُّد والحدُوث، ولا يحسُن وضع أحدهما موضعَ الآخر:

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] لو قيل: (يبسط) لم يؤد الغرض، لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط، وأنه يتجدد له شيئاً بعد شيء، فباسط أشعر بثبوت الصفة.

وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣]. لو قيل: (رازقكم) لفات ما أفاده الفعل من تجدُّد الرزق شيئاً بعد شيء، ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع، مع أن العامل الذي يفيده ماضٍ، نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، إذ المراد أن يفيد صورة ما هم عليه وقت المجيء، وأنهم آخذون في البكاء يجدِّدونه شيئاً بعد شيء؛ وهو المسمى حكاية الحال الماضية، وهذا هو سرُّ الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول.

ولهذا أيضاً عُبّر بـ(الذين ينفقون) ولم يقل: (المنفقون)، كما قيل: (المؤمنون، والمتقون) لأنَّ النفقة أمر فعليّ، شأنه الانقطاعُ والتجدُّد، بخلاف الإيمان، فإن له حقيقة تقوم بالقلب، يدوم مقتضاها، وكذلك التقوى والإسلام والصبر والشكر والهدى والعمى والضلالة والبصر؛ كلُّها لها مسمَّيات حقيقية أو مجازية تستمرّ، وآثار تتجدَّد وتنقطع، فجاءت بالاستعمالين.

وقال تعالى في سورة الأنعام: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]. قال الإمام فخر الدين: لمَّا كان الاعتناء بشأن إخراج الحيِّ من الميت أشدّ أتى فيه بالمضارع، ليدلَّ على التجدُّد، كما في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

تنبيهات:

الأول: المراد بالتجدُّد في الماضي الحصول، وفي المضارع أن من شأنه أن يتكرَّر ويقع مرة بعد أخرى. صرَّح بذلك جماعة؛ منهم الزمخشريّ في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾.

قال الشيخ بهاء الدين السُّبكي[2]: وبهذا يتَّضح الجواب عمَّا يورد من نحو: (علم الله كذا)، فإن علم الله لا يتجدد، وكذا سائر الصفات الدائمة التي يستعمل فيها الفعل.

وجوابه: أن معنى (عَلِمَ الله كذا) وقع علمه في الزمن الماضي، ولا يلزم أنه لم يكن قبل ذلك، فإن العلم في زمن ماض أعمّ من المستمرّ على الدوام قبل ذلك الزمن وبعده وغيره، ولهذا قال تعالى حكاية عن إبراهيم: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ الآيات [الشعراء: ٧٨]، فأتى بالماضي في الخلق، لأنه

---

(١) في «مفرداته» مادة: سأل.

(٢) في «عروس الأفراح» ١/ ٣١٦ ذكر المسند، و١/ ٣٥٥ و٥٤٧.

مفروغ منه، وبالمضارع في الهداية والإطعام والإسقاء والشفاء، لأنها متكرِّرة متجدِّدة تقع مرة بعد أخرى.

الثاني: مضمر الفعل فيما ذكره كمُظهره، ولهذا قالوا: إنَّ سلام الخليل أبلغ من سلام الملائكة حيث: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ﴾ [هود: ٦٩]، فإن نصب ﴿سَلَٰمًاۖ﴾ إنما يكون على إرادة الفعل، أي: سلمنا سلاماً، وهذه العبارة مؤذنة بحدوث التسليم منهم، إذ الفعل متأخِّر عن وجود الفاعل، بخلاف سلام إبراهيم، فإنه مرتفع بالابتداء، فاقتضى الثبوت على الإطلاق، وهو أَوْلَى ممَّا يعرض له الثبوت، فكأنه قصد أن يحيِّيهم بأحسن مما حيّوْه به.

الثالث: ما ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت، والفعل على التجدُّد والحدوث هو المشهور عند أهل البيان، وقد أنكره أبو المُطرِّف بن عميرة في كتاب «**التمويهات**» على «**التبيان**» لابن الزَّملكانِيّ، وقال: إنه غريب لا مستند له، فإن الاسم إنما يدلُّ على معناه فقط؛ أما كونه يثبت المعنى للشيء فلا. ثم أورد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥ ـ ١٦]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝٥٧ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧ ـ ٥٨].

وقال ابن المنيِّر: طريقة العربية تلوين الكلام، ومجيء الفعلية تارة والاسمية أخرى من غير تكلُّف لما ذكروه، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الخُلَّص، اعتماداً على أن المقصود حاصل بدون التأكيد، نحو: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾ [آل عمران: ٥٣]، ولا شيء بعد ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. وقد جاء التأكيد في كلام المنافقين، فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

قاعدة في المصدر: قال ابن عطية: سبيل الواجبات الإتيانُ بالمصدر مرفوعاً، كقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكُۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُۢ بِإِحْسَٰنٍۗ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍۗ﴾ [البقرة: ١٧٨]. وسبيلُ المندوبات الإتيانُ به منصوباً، كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]. ولهذا اختلفوا: هل كانت الوصية للزوجات واجبة؟ لاختلاف القراءة في قوله: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠]. بالرفع والنصب[١].

قال أبو حيّان: والأصل في هذه التفرقة في قوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ﴾ [الذاريات: ٢٥]. فإن الأول مندوب، والثاني واجب. والنكتة في ذلك: أن الجملة الاسمية أثبت وآكدُ من الفعلية.

قاعدة في العطف: هو ثلاثة أقسام.

عطف على اللفظ، وهو الأصل، وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف.

وعطف على المحل، وله ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهور ذلك المحل في الصحيح، فلا يجوز: مررت بزيد وعَمراً، لأنه لا يجوز مررت زيداً.

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم والكسائي: وصيةٌ رفعاً، وحفص عن عاصم: وصيةً نصباً، وقرأ ابن عامر وأبو عمرو وحمزة: نصباً. «السبعة» ١٨٤.

الثاني: أن يكونَ الموضع بحقّ الأصالة، فلا يجوز: هذا الضارب زيداً وأخيه، لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعماله لا إضافته.

الثالث: وجود المحرز؛ أي: الطالب لذلك المحلّ، فلا يجوز: إن زيداً وعَمرو قاعدان، لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء، وهو قد زال بدخول (إن).

وخالف في هذا الشرط الكسائي، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ الآية [المائدة: ٦٩]. وأُجيب: بأن خبر (إنَّ) فيها محذوف، أي: مأجورون أو آمنون. ولا تختصُّ مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً. وقد أجاز الفارسيّ في قوله: ﴿وَأُتْبِعُواْ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [هود: ٦٠] أن يكون يوم القيامة عطفاً على محلّ هذه.

وعطف التوهم، نحو: (ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ) بالخفض، على توهّم دخول الباء في الخبر. وشرط جوازه: صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسْنه كثرة دخوله هناك.

وقد وقع هذا العطف في المجرور في قول زهير[1]:

بَدَا لِيَ أَنِي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذا كان جائيا

وفي المجزوم في قراءة غير أبي عمرو: (لولا أخرتني إلى أجلٍ قريب فأصدقْ وأكن) [المنافقون: ١٠] خرَّجه الخليل وسيبويه على أنه عطف على التوهم، لأن معنى ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾، ومعنى (أَخِّرني أَصَّدَّقْ) واحد. وقراءة قنبل: (إنه من يتقي ويصبر)[2]. خرَّجه الفارسي عليه، لأن مَنْ الموصولة فيها معنى الشرط.

وفي المنصوب في قراءة حمزة وابن عامر: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، بفتح الباء، لأنه على معنى: (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاء إِسْحَاقَ يَعْقُوب).

وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ﴾ [الصافات: ٧]: إنه عطف على معنى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الصافات: ٦]. وهو: إنَّا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء.

وقال بعضهم في قراءة: (ودوا لو تدهن فيدهنوا) [القلم: ٩]: إنه على معنى: (أن تدهن)[3].

وقيل في قراءة حفص: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ۝٣٦ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]، بالنصب: إنه عطف على معنى (لعلِّي أن أبلغ) لأن خبر (لعلَّ) يقترن بأَنْ كثيراً.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم﴾ [الروم: ٤٦]: إنه على تقدير: (ليبشركم وليذيقكم).

تنبيه: ظن ابن مالك أنَّ المراد بالتوهّم الغلط، وليس كذلك، كما نبَّه عليه أبو حيَّان، وابن هشام[4]، بل هو مقصدٌ صواب، والمراد: أنه عطف على المعنى، أي: جوّز العربيّ في ذهنه ملاحظة

---

(١) زهير بن أبي سلمى المزني، شاعر جاهلي حكيم، من أصحاب المعلقات. والبيت في «ديوانه» ٢٨٧.

(٢) والآية: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]

(٣) القراءة المتواترة: فيدهنون.

(٤) في «المغني» ص ٦٢٢.

ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له، لا أنه غلط في ذلك، ولهذا كان الأدب أن يقال في مثل ذلك في القرآن: إنه عطف على المعنى.

مسألة: اختُلف في جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، فمنعه البيانيون وابن مالك وابن عصفور، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصَّفَّار[1] وجماعة، مستدلِّين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ في سورة [البقرة: ٢٥]، ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في سورة [الصف: ١٣].

وقال الزمخشريّ في الأولى: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطلب له مشاكِل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة ثواب الكافرين. وفي الثانية: إن العطف على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾؛ لأنه بمعنى (آمنوا).

ورُدَّ بأن الخِطاب به للمؤمنين، وبـ(بشِّر) للنبي ﷺ، وبأن الظاهر في ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ أنه تفسير للتجارة لا طلب.

وقال السكاكيّ: الأمران معطوفان على (قل) مقدَّرة قبل ﴿يأيها﴾، وحذفُ القول كثير.

مسألة: اختُلف في جواز عطف الاسمية على الفعلية وعكسه: فالجمهور على الجواز، وبعضهم على المنع.

وقد لهج به الرازيُّ في «**تفسيره**» كثيراً، ورُدّ به على الحنفيَّة القائلين بتحريم أكل متروك التسمية أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]. فقال: هي حجة للجواز لا للتحريم، وذلك: أن الواو ليست عاطفة، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية. ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة مقيّدة للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حال كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسقُ قد فسَّره الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سُمِّيَ عليه غير الله. **ومفهومه**: فكلوا منه إذا لم يسمَّ عليه غيرُ الله تعالى. انتهى.

قال ابن هشام[2]: ولو أبطل العطف بتخالف الجملتين بالإنشاء والخَبر لكان صواباً.

مسألة: اختلف في جواز العطف على معمولَيْ عاملين: فالمشهور عن سيبويه المنعُ، وبه قال المبرِّد وابن السرّاج وابن هشام. وجوَّزه الأخفش والكسائي والفرَّاء والزَّجَّاج.

وخرَّج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ

(١) الصَّفَّار: قاسم بن علي، من نحاة الأندلس. مات بعد (٦٣٠ هـ). «بغية الوعاة» ٣٧٨.
(٢) في «المغني» ص ٦٣٢.

يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٣ ـ ٥]؛ فيمن نصب ﴿ءَايَٰتٌ﴾ الأخيرة.

مسألة: اختلف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ: فجمهور البصريين على المنع، وبعضهم والكوفيُّون على الجواز.

وخرَّج عليه قراءة حمزة [بجر الأرحامِ]: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

وقال أبو حيَّان[1] في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]: إن المسجد معطوف على ضمير ﴿بِهِۦ﴾ وإن لم يُعَد الجارُّ. قال: والذي نختاره جوازُ ذلك، لوروده في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً، قال: ولسنا متعبَّدين باتِّباع جمهور البصريِّين، بل نتبع الدليل.



(١) في «البحر المحيط» ٢/ ٣٨٦ البقرة: ٢١٧.

النوع الثالث والأربعون

في المحكم والمتشابه

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

وقد حكى ابنُ حبيب النيسابوريّ في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: أن القرآن كلَّه محكَم، لقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١].

الثاني: كلّه متشابه، لقوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر: ٢٣].

الثالث: وهو الصحيح: انقسامه إلى محكم ومتشابه؛ للآية المصدر بها.

والجوابُ عن الآيتين: أنَّ المراد بإحكامه: إتقانُه وعدم تطرّق النقض والاختلاف إليه. وبتشابهه كونُه يشبه بعضه بعضاً في الحقِّ والصِّدق والإعجاز.

وقال بعضهم: الآية لا تدلُّ على الحصر في الشيئين؛ إذ ليس فيهما شيء من طرقه، وقد قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. والمحكم لا تتوقَّف معرفتُه على البيان، والمتشابه لا يرجَى بيانُه.

وقد اختُلف في تعيين المحكَم والمتشابه على أقوال:

فقيل: المحكم ما عُرف المراد منه، إما بالظهور وإمَّا بالتأويل. والمتشابه: ما استأثر الله بعلمه؛ كقيام الساعة، وخروج الدَّجَّال، والحروف المقطَّعة في أوائل السُّور.

وقيل: المحكم ما وضَح معناه، والمتشابه نقيضُه.

وقيل: المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلاَّ وجهاً واحداً، والمتشابه ما احتمل أوجهاً.

وقيل: المحكَم ما كان معقول المعنى، والمتشابه: بخلافه، كأعداد الصلوات، واختصاص الصيام برمضان دون شعبان. قاله الماوردي.

وقيل: المحكم ما استقلَّ بنفسه، والمتشابه: مالا يستقل بنفسه إلاَّ بردّه إلى غيره.

وقيل: المحكم ما تأويله تنزيلُه، والمتشابه ما لا يُدرَك إلا بالتأويل.

وقيل: المحكم ما لم تتكرَّر ألفاظُه، ومقابله المتشابه.

وقيل: المحكم الفرائض والوعد والوعيد، والمتشابه: القصص والأمثال.

أخرج ابنُ أبي حاتم[1] عن طريق عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس قال: المحكمات: ناسخهُ، وحلاله، وحرامه، وحُدوده، وفرائضُه، وما يؤمَن به ويعمل به. والمتشابهات: منسوخُه، ومقدّمه، ومؤخّره، وأمثاله، وأقسامه، وما يؤمن به ولا يعمل به.

(١) في «تفسيره» ٢/ ٥٩٢ (٣١٦٧) آل عمران: ٧.

وأخرج الفِريابيّ عن مجاهد قال: المحكمات ما فيه الحلال والحرام، وما سوى ذلك منه متشابه يصدّق بعضُه بعضاً.

وأخرج ابنُ أَبي حاتم(١) عن الربيع قال: المحكمات هي أوامره الزاجرةُ.

وأخرج عن إسحاق بن سُويد: أن يحيى بن يعمر وأبا فاختة تراجعا في هذه الآية، فقال أبو فاختة: فواتح السور، وقال يحيى: الفرائض، والأمر والنهي والحلال.

وأخرج الحاكم [(٢/ ٢٨٨ و٣١٧) وهو صحيح] وغيره عن ابن عباس قال: الثلاث آيات من آخر سورة الأنعام مُحكمات: ﴿قُلْ تَعَالَوْا . . .﴾ [١٥١] والآيتان بعدها.

وأخرج ابن أبي حاتم(٢) من وجه آخر، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ قال: من ها هنا: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ إلى ثلاث آيات من ها هنا: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [٢٣] إلى ثلاث بعدها.

وأخرج عبد بن حميد عن الضَّحاك قال: المحكَمات ما لم يُنسَخ منه، والمتشابهات ما قد نُسِخ.

أخرج ابنُ أبي حاتم(٣): عن مقاتل بن حيّان قال: المتشابهات فيما بلغنا: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿ألمص﴾ و﴿ألمر﴾ ﴿ألر﴾.

قال ابن أبي حاتم(٤): وقد روي عن عكرمة وقتادة وغيرهما: أن المحكم الذي يُعمل به، والمتشابه الذي يؤمن به ولا يُعمل به.

فصل

اختُلف: هل المتشابه ممَّا يمكن الاطلاع على علمه، أو لا يعلمه إلاَّ الله؟ على قولين، منشؤهما الاختلاف في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]؛ هل هو معطوف و﴿يَقُولُونَ﴾ حال؟ أو مبتدأ، خبره: ﴿يَقُولُونَ﴾ والواو للاستئناف؟

وعلى الأول طائفة يسيرة؛ منهم مجاهد، وهو رواية عن ابن عباس. فأخرَج ابن المنذر من طريق مجاهد عن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ قال: أنا ممَّن يعلم تأويله.

وأخرج عبد بن حُميد عن مجاهد في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ قال: يعلمون تأويله ويقولون: آمنَّا به.

وأخرج ابن أبي حاتم(٥) عن الضحَّاك قال: الرَّاسخون في العلم يعلمون تأويله، ولو لم يعلموا تأويلَه لم يعلموا ناسخه من منسوخه، ولا حلاله من حرامه، ولا محكمه من متشابهه. واختار هذا القول النوويُّ، فقال في «شرح مسلم»(٦): إنه الأصحّ؛ لأنه يبعد أن يخاطِب الله عبادَه بما لا سبيل لأحدٍ من الخلق إلى معرفته.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٥٩٢ (٣١٧٠).
(٢) ٢/ ٥٩٢ (٣١٦٩).
(٣) ٢/ ٥٩٢ (٣١٦٧) و(٣١٧٤).
(٤) في «تفسيره» ٢/ ٥٩٤ (٣١٧٦).
(٥) في «تفسيره» ٢/ ٥٩٩ (٣٢٠٩).
(٦) «شرح مسلم» ١٦/ ٢١٨ باب النهي عن اتباع متشابه القرآن (٦٧٧٥).

وقال ابن الحاجب: إنه الظاهر.

وأما الأكثرون من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومَنْ بعدهم ـ خصوصاً أهل السنة ـ فذهبوا إلى الثاني، وهو أصحّ الروايات عن ابن عباس.

قال ابن السَّمعانيّ: لم يذهب إلى القول الأوّل إلاّ شِرْذِمةٌ قليلة، واختاره العتبيّ، قال: وقد كان يعتقد مذهب أهل السنة؛ لكنه سها في هذه المسألة. قال: ولا غرو، فإنَّ لكل جوادٍ كبوةً، ولكل عالم هفوةً.

قلت: ويدلُّ لصحة مذهب الأكثرين: ما أخرجه عبد الرزّاق في «**تفسيره**»، والحاكم في «**مستدركه**» [(٢/ ٢٨٩) وهو صحيح] عن ابن عباس أنَّه كان يقرأ: (ومَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلّا الله ويَقُولُ الرَّاسخون في العلم آمَنَّا بِهِ). فهذا يدلُّ على أنَّ الواو للاستئناف؛ لأن هذه الرواية ـ وإن لم تثبت بها القراءةُ ـ فأقلُّ درجاتها أن تكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن، فيقدّم كلامه في ذلك على مَنْ دونه.

ويؤيد ذلك أن الآية دلَّت على ذمّ متّبعي المتشابه ووصفهم بالزَّيْغ وابتغاء الفتنة، وعلى مدح الذين فوضوا العلمَ إلى الله، وسلموا إليه كما مدح الله المؤمنين بالغيب.

وحكى الفرَّاءُ: أن في قراءة أُبيّ بن كعب أيضاً: (ويَقُولُ الرَّاسِخُونَ).

وأخرج ابنُ أبي داود في «**المصاحف**» من طريق الأعمش، قال في قراءة ابن مسعود: (وإنْ تأْوِيلُهُ إلّا عِنْدَ الله والرَّاسخون في العِلْمِ يَقُولُون آمَنَّا بِهِ)[1].

وأخرج الشيخان وغيرهما عن عائشة قالت: تَلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ إلى قوله: ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]. قالت: قال رسول الله ﷺ: «**فإذا رأيت الذين يتَّبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّى اللهُ فاحذرهم**». [البخاري: ٤٥٤٧، ومسلم: ٦٧٧٥، وأحمد: ٢٦١٩٧].

وأخرج الطبرانيّ في «**الكبير**»[2] [٣٤٤٢] عن أبي مالك الأشعريّ: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**لا أخاف على أُمَّتي إلّا ثلاث خلال: أن يكثر لهم المال فيتحاسدوا فيقتتلوا، وأن يُفتَحَ لهم الكتاب فيأخذه المؤمن يبتغِي تأويله، وما يعلم تأويله إلا الله . . .**» الحديثَ.

وأخرج ابن مَرْدويه من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جدِّه، عن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ القرآن لم ينزل ليكذِّب بعضُه بعضاً، فما عرفتم منه فاعمَلُوا به، وما تشابه فآمِنوا به**».

وأخرج الحاكم [(٢/ ٢٨٩) وهو ضعيف]: عن ابن مسعود، عن النبيّ ﷺ قال: «**كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحدٍ، ونزل القرآنُ من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجر، وآمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال، فأحِلُّوا حلالَه، وحرِّموا حرامه، وافعلوا ما أُمِرتم به، وانتهوا عمَّا نُهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكَمه، وآمنوا بمتشابِهِه، وقولوا: آمنَّا به كل من عند ربنا**».

---

(١) «المصاحف» ص ٦٩ وفيه: وإنْ حقيقةُ تأويله إلا . . .

(٢) والثالثة: «وأن يروا ذا علمهم فيُضَيِّعُوه ولا يبالون عليه».

وأخرج البيهقيّ في «**الشُّعب**» نحوه من حديث أبي هريرة.

وأخرج ابن جرير عن ابن عباس مرفوعاً: «**أُنْزِل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يُعْذَر أحد بجهالته، وتفسيرٌ تفسِّره العرب، وتفسيرٌ تفسِّره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله، ومن ادَّعى علمه سِوى الله فهو كاذب**». ثم أخرجه من وجه آخر عن ابن عباس موقوفاً بنحوه.

وأخرج ابنُ أبي حاتم[١] من طريق العَوْفيّ، عن ابن عباس قال: نؤمن بالمحكم وندين به، ونؤمن بالمتشابه ولا ندين به، وهو من عند الله كلُّه.

وأخرج[٢] أيضاً عن عائشة قالت: كان رسوخهم في العلم أنْ آمَنُوا بمتشابهه ولا يعلمونه.

وأخرج[٣] أيضاً عن أبي الشعثاء وأبي نهيك، قالا: إنّكم تصِلون هذه الآيةَ وهي مقطوعة.

وأخرج الدارمي في «**مسنده**» [«السنن»: ١٤٤] عن سليمان بن يسار: أنَّ رجلاً يقال له: صَبيغ، قدِم المدينة، فجعل يسأل عن متشابهِ القرآن، فأرسل إليه عمرُ، وقد أعدَّ له عراجين النخل، فقال: من أنت؟ قال: أنا عبد الله بن صَبيغ. فأخذ عمر عُرجوناً من تلك العراجين، فضربه حتى دمى رأسُه. وفي رواية عنده: فضربه بالجريد حتى ترك ظهره دَبَرَة، ثم تركه حتى برأ، ثم عاد له، ثم تركه حتى برأ، فدعا به ليعود، فقال: إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً. فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري ألاَّ يجالسَه أحد من المسلمين.

وأخرج الدارمي[٤]: عن عمر بن الخطاب قال: إنَّه سيأتيكم ناس يجادلونكم بمشتَبهات القرآن، فخذوهم بالسُّنن، فإن أصحاب السنن أعلمُ بكتاب الله.

فهذه الأحاديث والآثار تدلُّ على أنَّ المتشابه مما لا يعلمه إلاّ الله، وأنَّ الخوضَ فيه مذموم، وسيأتي قريباً زيادةٌ على ذلك.

قال الطِّيبيّ: المراد بالمحكم ما اتضح معناه، والمتشابه بخلافه؛ لأن اللفظ الذي يقبل معنى: إمَّا أن يحتمل غيره أوْ لا، والثاني النَّص، والأول: إما أن تكون دلالته على ذلك الغير أرجح أوْ لا، والأول هو الظاهر، والثاني: إما أنْ يكون مساويَه أوْ لا، والأوَّل هو المجمل والثاني المؤوَّل. فالمشترك بين النَّص والظاهر هو المحكم، والمشترك بين المجمل والمؤوّل هو المتشابه.

ويؤيد هذا التقسيمَ: أنه تعالى أوقع المحكمَ مقابلاً للمتشابه، قالوا: فالواجب أن يفسَّر المحكم بما يقابله، ويعضد ذلك أسلوب الآية وهو الجمع مع التقسيم؛ لأنه تعالى فرَّق ما جمع في معنى الكتاب بأن قال: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾، وأراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء، فقال أولاً: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ إلى أن قال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، وكان يمكن أن يقال: (وأما الذين في قلوبهم استقامة، فيتبعون المحكَم)، لكنه وضع موضع ذلك ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٦٠١ (٣٢١٧).
(٢) ابن أبي حاتم ٢/ ٥٩٩ (٣٢٠٨).
(٣) ٢/ ٥٩٩ (٣٢٠٦).
(٤) المرجع السابق.

﴿فِي ٱلْعِلْمِ﴾ لإتيان لفظ الرسوخ؛ لأنه لا يحصل إلاَّ بعد التثبت العام والاجتهاد البليغ، فإذا استقام القلب على طرق الإرشاد، ورسخ القدمُ في العلم أفصح صاحبُه النطق بالقول الحق، وكفى بدعاء الراسخين في العلم: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] إلى آخره، شاهداً على أن ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ مقابل لقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾. وفيه إشارة إلى أن الوقْف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تام، وإلى أن عِلْم بعض المتشابه مختصٌ بالله تعالى، وأَنَّ من حاول معرفته هو الذي أشار إليه في الحديث، بقوله: «**فاحذروهم**»[1].

وقال بعضهم: العقل مبتلًى باعتقاد حقيّة المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادة، كالحكيم: إذا صنَّف كتاباً أجمل فيه أحياناً؛ ليكون موضع خضوع المتعلم لأستاذه، وكالملك يتخذ علامة يمتاز بها مَنْ يُطلعه على سره.

وقيل: لو لم يُبتلَ العقل ـ الذي هو أشرف البدن ـ لاستمرَّ العالم في أُبَّهة العلم على التمرُّد، فبذلك يستأنس على التذلُّل بعز العبودية، والمتشابه هو موضع خضوع العقول لبارئها استسلاماً واعترافاً بقصورها.

وفي ختم الآية بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩] تعريض بالزائغين، ومدح للرَّاسخين، يعني مَنْ لم يتذكَّر ويتعظ ويخالف هواه، فليس من أُولي العقول، ومن ثَمَّ قال الراسخون: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ إلى آخر الآية، فخضعوا لبارئهم لاستنزال العلم اللدني بعد أن استعاذوا به من الزيغ النفسانيّ.

وقال الخطابيّ: المتشابه على ضَرْبين: أحدهما: ما إذا رُدَّ إلى المحكم واعتُبر به عرف معناه، والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يتبعه أهل الزيغ فيطلبون تأويله، ولا يبلغون كُنهَه، فيرتابون فيه فيفتتنون.

وقال ابن الحصَّار: قسّم الله آيات القرآن إلى مُحكم ومتشابه، وأخبر عن المحكمات أنها أُمّ الكتاب؛ لأن إليها تردُّ المتشابهات، وهي التي تعتمد في فهم مراد الله من خلقه في كلِّ ما تعبّدهم به من معرفته، وتصديق رسله، وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، بهذا الاعتبار كانت أُمَّهاتٍ. ثم أخبر عن الذين في قلوبهم زيغ أنهم هم الذين يتّبعون ما تشابه منه؛ ومعنى ذلك: أنَّ مَنْ لم يكن على يقين من المحكمات، وفي قلبه شكٌّ واسترابة، كانت راحته في تتبُّع المشكلات المتشابهات، ومراد الشارع منها التقدُّم إلى فهم المحكَمات، وتقديم الأُمَّهَات؛ حتى إذا حصل اليقين ورسخ العِلم لم تُبالِ بما أشكل عليك. ومراد هذا الذي في قلبه زيغ التقدُّم إلى المشكلات، وفهمُ المتشابه قبل فَهْم الأمهات، وهو عكس المعقول والمعتاد والمشروع، ومثل هؤلاء مثل المشركين الذين يقترحون على رسلهم آياتٍ غير الآيات التي جاؤوا بها، ويظنُّون أنهم لو جاءتهم آيات أُخَر لآمنوا عندها، جهلاً منهم. وما عَلِموا أَنَّ الإيمان بإذنِ الله تعالى. انتهى.

---

(١) سلف تخريجه قريباً.

وقال الراغب في «**مفردات القرآن**»[(١)]: الآيات عند اعتبار بعضها ببعض ثلاثة أضرب: محكَم على الإطلاق، ومتشابه على الإطلاق، ومحكَم من وجه متشابهٌ من وجه.

فالمتشابه بالجملة ثلاثة أضرب:

متشابه من جهة اللفظ فقط، ومن جهة المعنى فقط، ومن جهتهما.

فالأول: ضربان:

أحدهما: يرجع إلى الألفاظ المفردة؛ إما من جهة الغرابة نحو: (الأبّ)، و﴿يَزِفُّونَ﴾ [الصافات: ٩٤]، أو الاشتراك كاليد واليمين.

وثانيهما: يرجع إلى جملة الكلام المركَّب؛ وذلك ثلاثة أضرب:

ضرب لاختصار الكلام، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم﴾ [النساء: ٣].

وضرب لبسطه، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ لأنه لو قيل: (ليس مثله شيء) كان أظهر للسامع.

وضرب لنظم الكلام، نحو: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ۜ ۝ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١ ـ ٢]، تقديره: (أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكتابَ قيِّماً ولَمْ يَجْعَلْ لَهُ عوجاً).

والمتشابه من جهة المعنى: أوصاف الله تعالى وأوصاف القيامة؛ فإن تلك الأوصاف لا تتصوَّر لنا، إذا كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحِسّه، أو ليس من جنسه.

والمتشابه من جهتهما خمسة أضرب:

الأول: من جهة الكمية؛ كالعموم والخصوص، نحو ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

والثاني: من جهة الكيفية؛ كالوجوب والندب، نحو: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

والثالث: من جهة الزّمان؛ كالناسخ والمنسوخ، نحو ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

والرابع: من جهة المكان والأمور التي نزلت فيها، نحو: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، فإنَّ من لا يعرف عادتهم في الجاهلية يتعذَّر عليه تفسير هذه الآية.

الخامس: من جهة الشُّروط التي يصحُّ بها الفعل أو يفسد؛ كشروط الصلاة والنكاح.

قال: وهذه الجملة إذا تُصوِّرت، علم أن كلّ ما ذكره المفسِّرون في تفسير المتشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم.

ثم جميع **المتشابه** على ثلاثة أضرب:

ضرب لا سبيل إلى الوقوف عليه، كوقت الساعة وخروج الدابَّة ونحو ذلك.

---

(١) ص ٤٤٣ أول حرف الشين.

وضرب للإنسان سبيلٌ إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة والأحكام الغلقة.

وضرب متردد بين الأمرين، يختص بمعرفته بعض الراسخين في العلم ويخفى على من دونهم، وهو المشار إليه بقوله ﷺ لابن عباس: «**اللهم فقِّهه في الدين وعلِّمه التأويل**» [البخاري: ١٤٣، ومسلم: ٦٣٦٨، وأحمد: ٣١٠٢].

وإذا عرفتَ هذه الجهة عرفت أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ووصلَه بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ جائز، وأنَّ لكلٍّ واحد منهما وَجْهاً حَسْبَما دل عليه التفصيل المتقدم. انتهى. [كلامُ الأصفهاني في «المفردات»].

وقال الإمام فخر الدين: صرْفُ اللفظ عن الراجح إلى المرجوح لابدَّ فيه من دليل منفصل، وهو إمَّا لفظيّ أو عقليّ:

والأول: لا يمكن اعتباره في المسائل الأصولية؛ لأنه لا يكون قاطعاً؛ لأنه موقوف على انتفاء الاحتمالات العشرة المعروفة، وانتفاؤها مظنون، والموقوف على المظنون مظنون، والظنيّ لا يكتفى به في الأصول.

وأمَّا العقليّ: فإنَّما يفيد صرف اللفظ عن ظاهره لكون الظاهر محالاً، وأمَّا إثبات المعنى المراد فلا يمكن بالعقل؛ لأن طريق ذلك ترجيحُ مجاز على مجاز، وتأويل على تأويل، وذلك الترجيح لا يمكن إلاَّ بالدليل اللفظي، والدليلُ اللفظيّ في الترجيح ضعيف لا يفيد إلاَّ الظنَّ، والظنُّ لا يعوّل عليه في المسائل الأصولية القطعية؛ فلهذا اختار الأئمة المحقِّقون من السَّلف والخلف ـ بعد إقامة الدليل القاطع على أنَّ حمل اللفظ على ظاهره محالٌ ـ تركَ الخوض في تعيين التأويل. انتهى.

وحسبك بهذا الكلام من الإمام.

فصل

من المتشابه آيات الصِّفات، ولابن اللَّبَّان فيها تصنيفٌ مفردٌ، نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

وجمهور أهل السنة ـ منهم السلف وأهل الحديث ـ على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نُفسِّرها، مع تنزيهنا له عن حقيقتها.

أخرج أبو القاسم اللَّالكائيّ في «**السنة**» عن طريق قرة بن خالد، عن الحسين، عن أُمِّه، عن أم سلمة في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ قالت: الكيف غيرُ معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به من الإيمان، والجحود به كفرٌ.

وأخرج أيضاً عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أنه سُئل عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾. فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول؛ ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبينُ، وعلينا التصديق.

وأخرج أيضاً عن مالك: أنه سئل عن الآية، فقال: الكيف غير معقول، والاستواءُ غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وأخرج البيهقيّ عنه أنه قال: هو كما وصف نفسه، ولا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوع.

وأخرج اللّالكائيّ عن محمد بن الحسن قال: اتفق الفقهاء كلُّهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه.

وقال الترمذيّ [عند حديث: ٢٥٥٨] في الكلام على حديث الرؤية: المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة ـ مثل سفيان الثوري، ومالك، وابن المبارك، وابن عُيَيْنَة، ووكيع وغيرهم ـ أنهم قالوا: نروي هذه الأحاديث كما جاءت، ونؤمن بها. ولا يقال: كيف، ولا نفسِّر ولا نتوهَّم.

وذهبت طائفة من أهل السُّنَّة: إلى أَنَّنا نؤوّلها على ما يليق بجلاله تعالى؛ وهذا مذهب الخلف. وكان إمام الحرمين يذهب إليه، ثم رجع عنه، فقال في الرسالة النظامية: الذي نرتضيه ديناً، وندين الله به عقداً، اتباع سلف الأمة، فإنَّهم درَجُوا على ترك التعرُّض لمعانيها.

وقال ابن الصَّلاح: على هذه الطريقة مَضى صدْرُ الأمّة وساداتها، وإياها اختار أئمّة الفقهاء وقاداتها، وإليها دعا أئمَّةُ الحديث وأعلامُه، ولا أحَدَ من المتكلِّمين من أصحابنا يصدِف عنها ويأباها.

واختار ابن بَرْهان[1] مذهب التأويل، قال: ومنشأ الخلاف بين الفريقين: هل يجوز أن يكون في القرآن شيء لم نعلم معناه، أو لا، بل يعلمه الراسخون في العلم؟

وتوسَّط ابن دقيق العيد فقال: إذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم ينكر، أو بعيداً توقَّفنا عنه، وآمنَّا بمعناه على الوجه الذي أريدَ به مع التنزيه، قال: وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب قلنا به من غير توقيف، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، فنحمله على حق الله وما يجب له.

ذكر ما وقفت عليه من تأويل الآية المذكورة على طريقة أهل السنة

من ذلك صفة (**الاستواء**) وحاصل ما رأيت فيها سبعة أجوبة:

أحدها: حكى مقاتل والكلبيّ عن ابن عباس: أن (استوى) بمعنى استقرَّ، وهذا إن صحَّ يحتاج إلى تأويل، فإن الاستقرار يُشعر بالتجسيم.

ثانيها: أنَّ (استوى) بمعنى (استولى). ورُدَّ بوجهين:

أحدهما: أنَّ الله تعالى مستولٍ على الكونين والجنة والنار وأهلها، فأَيُّ فائدة في تخصيص العرش؟

والآخر: أنَّ الاستيلاء إنما يكون بعد قَهْرٍ وغلبة، والله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك.

(١) ابن بَرْهان: أحمد بن علي، أبو الفتح، فقيه من فقهاء بغداد الشافعية (ت: ٥١٨ هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٢٩.

أخرج اللالكائيُّ في «السنة» عن ابن الأعرابي: أنَّه سئل عن معنى (استوى) فقال: هو على عرشه كما أخبر. فقيل: يا أبا عبد الله، معناه (استولى)؟ قال: اسكت، لا يقال: استولى على الشيء إلاَّ إذا كان له مضادٌّ، فإذا غلب أحدهما قيل: استولى.

ثالثها: أنَّه بمعنى صعد، قاله أبو عبيد، ورُدَّ بأنه تعالى منزَّه عن الصُّعود أيضاً.

رابعها: أنَّ التقدير: (الرحمن علا)، أي: ارتفع، من العلوّ، والعرش له استوى. حكاه إسماعيل الضرير في تفسيره. ورُدَّ بوجهين:

أحدهما: أنه جعل (على) فعلاً، وهي حرف هنا باتفاق، فلو كانت فعلاً لكتبت بالألف، كقوله: ﴿عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤].

والآخر: أنه رفع (العرش) ولم يرفعه أحدٌ من القرَّاء.

خامسها: أنَّ الكلام تم عند قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، ثم ابتدأ بقوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [طه: ٥ ـ ٦]، ورُدَّ: بأنه يزيل الآية عن نظمها ومرادها.

قلت: ولا يتأتى له في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

سادسها: أن معنى (استوى) أقبل على خلق العرش وعمد إلى خلقه، كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، أي: قصد وعمد إلى خلقها. قاله الفرَّاء والأشعري وجماعةُ أهل المعاني. وقال إسماعيل الضرير: إنَّه الصواب.

قلت: يبعده تعديته بعلى، ولو كان كما ذكروه لتعدَّى بإلى، كما في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾.

سابعها: قال ابن اللَّبَّان[1]: الاستواء المنسوب إليه تعالى بمعنى اعتدل، أي: قام بالعدل، كقوله تعالى: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨].

والعدل هو استواؤه، ويرجع معناه إلى أنه: أعطى بعزَّته كل شيء خلقه موزوناً بحكمته البالغة.

ومن ذلك: (**النفس**) في قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦].

ووُجِّه بأنه خرِّج على سبيل المشاكلة مراداً به الغيب؛ لأنه مستتر كالنفس.

وقوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ أي: عقوبته، وقيل: إيَّاه.

وقال السُّهَيليّ: النَّفس عبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد، وقد استعمل من لفظه النفاسة والشيء النفيس، فصلحت للتعبير عنه سبحانه وتعالى.

وقال ابن اللَّبان: أَوَّلَها العلماء بتأويلات: منها أن النفس عُبِّر بها عن الذَّات، قال: وهذا وإن كان سائغاً في اللغة، ولكن تعدِّي الفعل إليها بفي المفيدة للظرفية محال عليه تعالى، وقد أوَّلها بعضهم

---

(١) ابن اللبان: محمد بن أحمد، الدمشقي، مفسر، من علماء العربية، له: «رَدُّ معاني الآيات» (: ٧٤٩ هـ). «الدرر الكامنة» ٣/ ٣٣٠.

بالغيب؛ أي: لا أعلم ما في غيبك وسرِّك، قال: وهذا حسن، لقوله في آخر الآية: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾.

ومن ذلك: (الوجهُ) وهو مؤوَّل بالذات. وقال ابن اللَّبان في قوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢]، ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩]، ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ٢٠]؛ المراد: إخلاص النيَّة.

وقال غيره في قوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، أي: الجهة التي أمر بالتوجُّه إليها.

ومن ذلك: (العَيْنُ) وهي مؤوَّلة بالبصر أو الإدراك، بل قال بعضهم: إنَّها حقيقة في ذلك، خلافاً لتوهُّم بعض الناس أنها مجاز، وإنما المجاز في تسمية العضو بها.

وقال ابن اللبَّان: نسبة العين إليه تعالى اسم لآياته المبصرة، التي بها سبحانه ينظر للمؤمنين، وبها ينظرون إليه، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً﴾ [النمل: ١٣]. نسب البصر للآيات على سبيل المجاز تحقيقاً، لأنها المرادة بالعين المنسوبة إليه. وقال: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٠٤]. قال: فقوله: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، أي: بآياتنا تنظر بها إلينا، وننظر بها إليك.

قال: ويؤيد أن المراد بالأعين هنا الآيات كونه علّل بها الصبر لحكم ربّه صريحاً في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ۝٢٣ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٣ ـ ٢٤].

قال: وقوله في سفينة نوح: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]؛ أي: بآياتنا، بدليل: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]، وقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]؛ أي: على حكم آيتي التي أوحيتها إلى أمّك: ﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ الآية [القصص: ٧]. انتهى.

وقال غيره: المراد في الآيات كلاءته تعالى وحفظه.

ومن ذلك: (اليد) في قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، ﴿وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩]. وهي مؤوَّلة بالقدرة.

وقال السُّهيلي: اليد في الأصل ـ كالبصر ـ عبارة عن صفةٍ لموصوف، ولذلك مدح سبحانه وتعالى بالأيدي مقرونة مع الأبصار في قوله: ﴿أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [ص: ٤٥]، ولم يمدحهم بالجوارح؛ لأن المدح إنَّما يتعلق بالصفات لا بالجواهر، قال: ولهذا قال الأشعريّ: إنَّ اليدَ صفة ورد بها الشرع، والذي يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة، إلاَّ أنها أخصّ والقدرة أعمّ، كالمحبَّة مع الإرادة والمشيئة؛ فإنَّ في اليد تشريفاً لازماً.

وقال البغوي في قوله: ﴿بِيَدَىَّ﴾: في تحقيق الله التثنية في اليد دليل على أنها ليست بمعنى القدرة والقوة والنعمة، وإنما هما صفتان من صفات ذاته.

وقال مجاهد: اليد ها هنا صلة وتأكيد، كقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]. قال البغويّ:

وهذا تأويل غيرُ قويّ، لأنَّها لوكانت صلة لكان لإبليس أن يقول: إن كُنْتَ خلقتَه فقد خلقتَني، وكذلك في القدرة والنعمة، لا يكون لآدم في الخلق مزيَّة على إبليس.

وقال ابن اللَّبَّان: فإن قلت: فما حقيقة اليدين في خلق آدم؟ قلت: الله أعلم بما أراد؛ ولكن الذي استثمرته من تدبُّر كتابه: أنَّ (اليدين) استعارة لنور قدرته القائم بصفة فضله، ولنورها القائم بصفة عدْلِهِ، ونبَّه على تخصيص آدم وتكريمه بأنْ جمع له في خلقه بين فضله وعدله. قال: وصاحبة الفضل هي اليمينُ التي ذكرها في قوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ﴾ [الزمر: ٦٧].

ومن ذلك: **(الساق)** في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، ومعناه: عن شدَّة وأمر عظيم، كما يقال: قامت الحرب على ساق.

أخرج الحاكم في «**المستدرك**»[(١)]: من طريق عِكْرِمة، عن ابن عباس: أنه سئل عن قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ قال: إذا خفيَ عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنَّه ديوان العرب، أمَا سمعتم قول الشاعر:

اصبر عناق إنَّه شرّ باقْ   قد سنَّ لي قومك ضرب الأعناقْ
وقامت الحربُ بنا على ساقْ

قال ابن عباس: هذا يوم كرب وشدة.

ومن ذلك: **(الجَنْبُ)** في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، أي: في طاعته وحقِّه، لأن التفريط إنما يقع في ذلك، ولا يقع في الجنب المعهود.

ومن ذلك: صفة **(القرب)** في قوله: ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]؛ أي: بالعلم.

ومن ذلك: صفة **(الفوقية)** في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]. والمراد بها العلوُّ من غير جهة، وقد قال فرعون: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]. ولا شك أنه لم يُرِد العلوَّ المكانيّ.

ومن ذلك: صفة **(المجيء)** في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]؛ أي: أمره؛ لأن الملك إنما يأتي بأمره أو بتسليطه، كما قال تعالى: ﴿وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، فصار كما لو صرَّح به.

وكذا قوله: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ [المائدة: ٢٤]، أي: اذهب بربك؛ أي: بتوفيقه وقوته.

ومن ذلك: صفة **(الحُبّ)** في قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

---

(١) ٢/٤٩٩ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، وهو أولى من حديثٍ رُوي عن ابن مسعود بإسناد صحيح لم أستجز روايته في هذا الموضع. ووافقه الذهبي.

وصفة (الغضب) في قوله: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٦].

وصفة (الرضا) في قوله: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

وصفة (العجب) في قوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [الصافات: ١٢]؛ بضم التاء، وقوله: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥].

وصفة (الرحمة) في آيات كثيرة.

وقد قال العلماء: كلّ صفة يستحيل حقيقتها على الله تعالى تفسَّر بلازمها.

قال الإمام فخر الدين: جميع الأعراض النفسانية ـ أعني الرحمة والفرح، والسُّرور والغضب والحياء والمكر والاستهزاء ـ لها أوائل ولها غايات، مثاله: الغضب، فإنَّ أَوَّله غليان دم القلب، وغايته إرادة إيصال الضرر إلى المغضوب عليه، فلفظ الغضب في حق الله لا يُحمل على أوَّله الذي هو غليان دم القلب، بل على غرضه الذي هو إرادة الإضرار. وكذلك: الحياء، له أول وهو انكسار يحصل في النفس، وله غرض وهو تَرْك الفعل، فلفظ الحياء في حقِّ الله يحمل على ترك الفعل لا على انكسار النفس. انتهى.

وقال الحسين بن الفضل: العجب من الله إنكارُ الشيء وتعظيمُه. وسئل الجنيد عن قوله: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، فقال: إن الله لا يعجب من شيء، ولكن الله وافق رسوله، فقال: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾، أي: هو كما تقول.

ومن ذلك: لفظة (عند) في قوله تعالى: ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، و﴿مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢]، ومعناهما الإشارة إلى التمكين والزلفى والرفعة.

ومن ذلك: قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، أي: بعلمه، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٣].

قال البيهقي: الأصحُّ أن معناه أنه المعبود في السموات وفي الأرض، مثل قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤].

وقال الأشعريّ: الظرف متعلّق بـ﴿يَعْلَمُ﴾، أي: عالم بما في السموات والأرض.

ومن ذلك: قوله: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، أي: سنقصد لجزائكم.

تنبيه: قال ابن اللبان: ليس من المتشابه قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾؛ لأنه فسَّره بعده بقوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]؛ تنبيهاً على أن بطشه عبارة عن تصرفه في بدئه وإعادته، وجميع تصرفاته في مخلوقاته.

فصل

ومن المتشابه أوائل السور:

والمختار فيها ـ أيضاً ـ أنها من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله تعالى.

أخرج ابن المنذر وغيرُه عن الشَّعبي: أنه سئل عن فواتح السّور، فقال: إن لكلِّ كتاب سرًّا، وإنَّ سرَّ هذا القرآن فواتح السور.

وخاض في معناها آخرون، فأخرج ابن أبي حاتم[١] وغيرُه من طريق أبي الضُّحى، عن ابن عباس في قوله: ﴿الٓمٓ﴾ قال: أنا الله أعلم، وفي قوله: ﴿الٓمٓصٓ﴾ قال: أنا الله أفصِل، وفي قوله: ﴿الٓر﴾: أنا الله أرى.

وأخرج[٢] من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿نٓ﴾ قال: اسم مقطَّع.

وأخرج[٣] من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: (ألر وحم ون) حروف الرحمن مفرَّقة.

وأخرج أبو الشيخ: عن محمد بن كعب القرظيّ قال: ﴿الٓر﴾ من الرحمن.

وأخرج عنه أيضاً قال: ﴿الٓمٓصٓ﴾ الألف من الله، والميم من الرحمن، والصاد من الصمد.

وأخرج أيضاً عن الضحاك في قوله: ﴿الٓمٓصٓ﴾ قال: أنا الله الصادق، وقيل: ﴿الٓمٓصٓ﴾ معناه المصوِّر، وقيل: ﴿الٓر﴾ معناه أن الله أعلم وأرفع، حكاهما الكَرْماني في «**غرائبه**»[٤].

وأخرج الحاكم وغيره من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس في: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ قال: الكاف من كريم، والهاء من هادٍ، والياء من حكيم، والعين من عليم، والصاد من صادق.

وأخرج الحاكم [(٢/ ٣٧١)] ـ أيضاً ـ من وجه آخر: عن سعيد، عن ابن عباس في قوله: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ قال: كافٍ، هادٍ، أمينٌ، عزيزٌ، صادقٌ.

وأخرج ابنُ أبي حاتم[٥] من طريق السُّدِّي: عن أبي مالك وعن أبي صالح، عن ابن عباس. وعن مُرَّة عن ابن مسعودٍ وناس من الصَّحابة في قوله: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ قال: هو هجاء مقطَّع: الكاف من الملك، والهاء من الله، والياء والعين من العزيز، والصاد من المصوِّر.

وأخرج[٦] عن محمد بن كعب مثله، إلاَّ أنه قال: والصاد من الصَّمد.

وأخرج سعيد بن منصور وابن مردويه من وجه آخر: عن سعيد، عن ابن عباس في قوله: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾؛ قال: كبيرٌ، هادٍ، أمينٌ، عزيزٌ، صادقٌ.

وأخرج ابن مردويه من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس في قوله: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ قال: الكاف الكافي، والهاء الهادي، والعين العالم، والصاد الصادق.

وأخرج من طريق يوسف بن عطية قال: سئل الكلبي عن: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، فحدَّث عن أبي صالح، عن أم هانئ، عن رسول الله ﷺ قال: «كافٍ، هادٍ، أمينٌ، عالمٌ، صادقٌ».

---

(١) في «تفسيره» ١/ ٣٢ (٤٣) أول البقرة، و ٦/ ١٩٢١ (١٠١٨٤) أول يونس.
(٢) المرجع السابق ٦/ ١٩٢١ (١٠١٨٦).
(٣) المرجع السابق ٦/ ١٩٢١ (١٠١٨٧).
(٤) «غرائب التأويل..» ١/ ٣٩٥ أول سورة الأعراف.
(٥) في «تفسيره» ٧/ ٢٣٩٦ (١٣٠٢٤) أول سورة مريم.
(٦) ابن أبي حاتم برقم (١٣٠٢٦).

وأخرج ابن أبي حاتم[1] عن عكرمة في قوله: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ قال: يقول: أنا الكبير، الهادي، عليٌّ، أمينٌ، صادقٌ.

وأخرج عن محمد بن كعب في قوله: ﴿طه﴾ قال: الطاء من ﴿ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ٣].

وأخرج عنه أيضاً في قوله: ﴿طسٓمٓ﴾ قال: الطّاء من ﴿ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ والسِّين من القُدّوس، والميم من الرَّحمن.

وأخرج عن سعيد بن جبير، في قوله: ﴿حمٓ﴾؛ قال: حاء اشتُقَّت من الرحمن، وميم اشتُقَّت من الرحيم.

وأخرج عن محمد بن كعب في قوله: ﴿حمٓ ۝ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١ ـ ٢]. قال: الحاء والميم من الرحمن، والعين من العليم، والسِّين من القدوس، والقاف من القاهر.

وأخرج عن مجاهد، قال: فواتح السُّور كلها هجاء مقطَّع.

وأخرج عن سالم بن عبد الله قال: ﴿ألم وحم ون﴾ ونحوها اسم الله مقطعة.

وأخرج عن السُّدّي قال: فواتح السور أسماء من أسماء الرّب جلّ جلاله، فرقتْ في القرآن.

وحكى الكرماني[2] في قوله: ﴿قٓ﴾ أنه حرف من اسمه قادر وقاهر.

وحكى غيره في قوله: ﴿نٓ﴾ أنه مفتاح اسمه تعالى: نور وناصر.

وهذه الأقوال كلُّها راجعة إلى قول واحد، وهو أنها: حروف مقطعة، كل حرف منها مأخوذ من اسم من أسمائه تعالى.

والاكتفاء ببعض الكلمة معهود في العربية، قال الشاعر:

قـلـتُ لـهـا قـفـي فـقـالـت قـاف

أي: وقفت. وقال:

بـالـخـيـر خـيـراتٍ وإنْ شـرًّا فـا ... ولا أريـد الـشـرَّ إلَّا أن تـا

أراد: وإن شرًّا فشر، وإلَّا أَنْ تشاء. وقال:

نـاداهـم ألاَ الـجـموا ألاَ تَـا ... قـالـوا جـمـيـعـاً كـلّـهـم ألا فـا

أراد ألا تركبون، ألا فاركبوا.

وهذا القول اختاره الزجّاج، وقال: العرب تنطق بالحرف الواحد تدلُّ به على الكلمة التي هو منها.

وقيل: إنها الاسم الأعظم؛ إلَّا أنَّا لا نعرف تأليفه منها. كذا نقله ابن عطية.

وأخرج ابنُ جرير بسندٍ صحيح عن ابن مسعود، قال: هو اسم الله الأعظم.

---

(١) في «التفسير» ٧/ ٢٣٦٩ (١٣٠٢٢).

(٢) في «عجائبه» ٢/ ١١٢٧ أول سورة ق.

وأخرج ابن أبي حاتم[١] من طريق السُّدي: أنه بلغه عن ابن عباس قال: ﴿الٓمٓ﴾ اسم من أسماء الله تعالى الأعظم.

وأخرج ابن جرير وغيره من طريق عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس قال: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿طسٓمٓ﴾ و﴿صٓ﴾ وأشباهها قَسمٌ أقسم الله به، وهو من أسماء الله.

وهذا يصلح أن يكون قولاً ثالثاً؛ أي: إنها برمّتها أسماء لله، ويصلح أن يكون من القول الأول ومن الثاني. وعلى الأول مشى ابن عطية وغيره.

ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه في «**تفسيره**» من طريق نافع: عن أبي نُعيم القارئ، عن فاطمة بنت عليّ بن أبي طالب: أنها سمعت عليّ بن أبي طالب يقول: يا ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ اغفر لي.

وما أخرجه ابن أبي حاتم[٢] عن الربيع بن أنس في قوله: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ قال: يا من يجير ولا يجار عليه.

وأخرج عن أشهب قال: سألت مالك بن أنس: أينبغي لأحد أن يتسمَّى بـ﴿يسٓ﴾؟ فقال: ما أراه ينبغي، لقول الله: ﴿يسٓ ۝ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾، يقول: هذا اسم تسمّيت به.

وقيل: هي أسماء للقرآن؛ كالفرقان والذكر، أخرجه عبد الرزاق عن قتادة. وأخرجه ابن أبي حاتم بلفظ: كلّ هجاء في القرآن فهو اسم من أسماء القرآن.

وقيل: هي أسماء للسور، نقله الماوردي وغيره عن زيد بن أسلم، ونسبه صاحب «**الكشاف**» إلى الأكثر.

وقيل: هو فواتح للسُّور، كما يقولون في أول القصائد (بل) و(لا بل).

أخرج ابن جرير من طريق الثوريّ، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿الٓمٓصٓ﴾ و﴿صٓ﴾ ونحوها فواتح افتتح الله بها القرآن.

وأخرج أبو الشيخ من طريق ابن جرير قال: قال مجاهد: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿الٓمٓر﴾ فواتح افتتح الله بها القرآن. قلت: ألم يكن يقول هي أسماء؟ قال: لا.

وقيل: هذا حساب أبي جاد، لتدلَّ على مدَّة هذه الأمة.

وأخرج ابن إسحاق، عن الكلبيّ، عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن جابر بن عبد الله بن رياب قال: مرَّ أبو ياسر بن أخطب في رجال من يهود برسول الله ﷺ، وهو يتلو فاتحة سورة البقرة: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، فأتى أخاه حُيَيّ بن أخطب في رجال من اليهود، فقال: تعلمون والله لقد سمعت محمداً يتلو فيما أُنزل عليه: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾. قال: أنت سمعته؟ قال: نعم. فمشى حُيَيٌّ في أولئك النَّفر إلى رسول الله ﷺ فقالوا: أَلَمْ تذكر أنك تتلو فيما أنزل عليك: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ﴾؟ فقال: «بلى». فقالوا: لقد بعث الله قبلك أنبياء ما نعلمه بيَّن لنبي ما مدة ملكه، وما أجَلُ أمته غيرك، الألف

(١) في «تفسيره» ١/ ٣٢ (٤٣) أول البقرة.
(٢) ٧/ ٢٣٩٦ (١٣٠٢٧) أول مريم.

واحدة، واللام ثلاثون، والميم أربعون؛ فهذه إحدى وسبعون سنة، أفندخل في دين نبي إنَّما مدة ملكه وأجل أُمَّته إحدى وسبعون سنة؟! ثم قال: يا محمد، هل مع هذا غيره؟ قال: «نعم، ﴿الٓمٓصٓ﴾» قال: هذه أثقل وأطول، الألف واحدة، واللام ثلاثون؛ والميم أربعون، والصاد تسعون، فهذه إحدى وستون ومئة سنة، هل مع هذا غيره؟ قال: «نعم، ﴿الٓر﴾». قال: هذه أثقل وأطول؛ الألف واحدة، واللام ثلاثون، والراء مئتان، هذه إحدى وثلاثون ومئتا سنة. هل مع هذا غيره؟ قال: «نعم، ﴿الٓمٓر﴾». قال: هذه أثقل وأطول، هذه إحدى وسبعون ومئتان، ثم قال: لقد لُبِّس علينا أمرُك حتى ما ندري أقليلاً أُعطِيتَ أم كثيراً. ثم قال: قوموا عنه. ثم قال أبو ياسر لأخيه ومَنْ معه: ما يدريكم لعلَّه قد جُمع هذا كلُّه لمحمد، إحدى وسبعون، وإحدى وستون ومئة، وإحدى وثلاثون ومئتان، وإحدى وسبعون ومئتان، فذلك سبعمئة وأربع وثلاثون سنة. فقالوا: لقد تشابه علينا أمرُه، فيزعمون أن هؤلاء الآيات نزلت فيهم: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

وأخرج ابن جرير من هذا الطَّريق، وابن المنذر من وجه آخر عن ابن جرير مُعْضلاً.

وأخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم[1]: عن أبي العالية في قوله: ﴿الٓمٓ﴾: قال هذه الأحرف الثلاثة من الأحرف التسعة والعشرين، دارت بها الألسن، ليس منها حرف إلاَّ وهو مفتاحُ اسم من أسمائه تعالى، وليس منها حرف إلاَّ وهو من آلائه وبلائه، وليس منها حرف إلاَّ وهو في مدة أقوام وآجالهم، فالألف مفتاح اسمه: الله، واللام مفتاح اسمه: لطيف، والميم مفتاح اسمه: مجيد. فالألف آلاء الله، واللام لطف الله، والميم مجد الله، فالألف سنة، واللام ثلاثون، والميم أربعون.

قال الخُوَيِّي: وقد استخرج بعض الأئمة من قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ [الروم: ١ ـ ٢] أن البيت المقدس يفتحه المسلمون في سنة ثلاث وثمانين وخمسمئة، ووقع كما قاله!

وقال السهيليّ: لعلَّ عدد الحروف التي في أوائل السُّور ـ مع حذف المكرَّر ـ للإشارة إلى مدة بقاء هذه الأمة.

قال ابن حجر: وهذا باطل لا يُعتمد عليه، فقد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما الزَّجر عن عدّ أبي جاد، والإشارة إلى أنَّ ذلك من جُملة السّحر. وليس ذلك ببعيد، فإنه لا أصل له في الشريعة، وقد قال القاضي أبو بكر ابن العربيّ في فوائد رحلته: ومن الباطل علم الحروف المقطَّعة في أوائل السُّور.

وقد تحصَّل لي فيها عشرون قولاً وأزيد، ولا أعرف أحداً يحكم عليها بعلم ولا يصل منها إلى فهم.

والذي أقوله: إنه لولا أنَّ العرب كانوا يعرفون أنَّ لها مدلولاً متداولاً بينهم لكانوا أوَّلَ من أنكر ذلك على النبي ﷺ، بل تلا عليهم ﴿حمٓ﴾ فصِّلت و﴿صٓ﴾ وغيرهما فلم ينكروا ذلك، بل صرَّحوا بالتسليم له في البلاغة والفصاحة، مع تشوُّفهم إلى عثرة وحرصهم على زلَّة، فدلَّ على أنه كان أمراً معروفاً بينهم لا إنكار فيه. انتهى.

---

(١) في «تفسيره» ١/ ٣٣ (٤٩) أول البقرة.

وقيل: هي تنبيهات كما في النداء. عدّه ابن عطية مغايراً للقول بأنها فواتح، والظاهر أنه بمعناه.

قال أبو عبيدة: ﴿الٓمٓ﴾ افتتاح كلام.

قال الخوَيِّي: القول بأنها تنبيهات جَيّدٌ، لأن القرآن كلامٌ عزيز، وفوائده عزيزة، فينبغي أن يَرِدَ على سمع متنبِّه، فكان من الجائز أن يكون الله قد علم في بعض الأوقات كون النبي ﷺ في عالم البشر مشغولاً، فأمر جبريل بأن يقول عند نزوله: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿الٓرٰ﴾ و﴿حمٓ﴾، ليسمع النبيّ صوت جبريل فيقبل عليه، ويُصغي إليه. قال: وإنما لم تستعمل الكلمات المشهورة في التنبيه كألاَ، وأمَا، لأنها من الألفاظ التي يتعارفها الناس في كلامهم، والقرآن كلام لا يشبه الكلامَ، فناسب أن يؤتى فيه بألفاظ تنبيه لم تُعهد، لتكون أبلغ في قرْعِ سمعه. انتهى.

وقيل: إن العرب كانوا إذا سمعوا القرآن لَغَوا فيه، فأنزل الله هذا النظم البديع ليعجَبوا منه، ويكون تعجّبُهم منه سبباً لاستماعهم، واستماعُهم له سبباً لاستماع ما بعده، فترقّ القلوب، وتلين الأفئدة.

وعدّ هذا جماعة قولاً مستقلاً، والظاهر خلافه، وإنما يصلح هذا مناسبة لبعض الأقوال، لا قولاً في معناه، إذ ليس فيه بيان معنى.

وقيل: إن هذه الحروف ذُكِرت لتدلَّ على أن القرآن مؤلَّف من الحروف التي هي: أ، ب، ت، ث.. فجاء بعضها مقطّعاً، وجاء تمامها مؤلفاً، ليدلَّ القوم الذين نزل القرآن بلغتهم أنه بالحروف التي يعرفونها، فيكون ذلك تقريعاً لهم، ودلالة على عجزهم أن يأتوا بمثله، بعد أن علموا أنه منزل بالحروف التي يعرفونها، ويبنون كلامهم منها.

وقيل: المقصود بها الإعلام بالحروف التي يتركّب منها الكلام، فذكر منها أربعة عشر حرفاً، وهي نصف جميع الحروف، وذكر من كل جنس نصفه:

فمن حروف الحلق: الحاء، والعين، والهاء. ومن التي فوقها القاف، والكاف.

ومن الحرفين الشفهيّين الميم.

ومن المهموسة: السين والحاء والكاف والصاد والهاء.

ومن الشديدة: الهمزة والطاء والقاف والكاف.

ومن المطبقة: الطاء والصاد.

ومن المجهورة: الهمزة والميم واللام والعين والراء والطاء والقاف والياء والنون.

ومن المنفتحة: الهمزة والمِيم والراء والكاف والهاء والعين والسين والحاء والقاف والياء والنون.

ومن المستعلية: القاف والصاد والطاء.

ومن المنخفضة: الهمزة واللام والميم والراء والكاف والهاء والياء والعين والسين والحاء والنون.

ومن القلقلة: القاف والطاء.

ثم إنَّه تعالى ذكر حروفاً مفردة، وحرفين حرفين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة، وخمسة، لأن تراكيب الكلام على هذا النَّمط، ولا زيادة على الخمسة.

وقيل: هي أمارة جعلها الله لأهل الكتاب: أنه سينزل على محمد كتاباً في أول سُور منه حروف مقطعة.

هذا ما وقفت عليه من الأقوال في أوائل السُّور من حيث الجملةُ، وفي بعضها أقوال أُخَر؛ فقيل: إن ﴿طه﴾ و﴿يسٓ﴾ بمعنى: يا رجُل، أو: يا محمد، أو: يا إنسان، وقد تقدَّم في المعرَب.

وقيل: هما اسمان من أسماء النبي ﷺ.

قال الكَرماني في «غرائبه»[1]: ويقويه في ﴿يسٓ﴾ قراءة ﴿يسين﴾ بفتح النون، وقوله: ﴿آل ياسين﴾. وقيل: ﴿طه﴾ أي: طأ الأرض أو اطمئنَّ، فيكون فعل أمر والهاء مفعول، أو للسكت، أو مبدلة من الهمزة.

أخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جُبير: عن ابن عباس في قوله: ﴿طه﴾ هو كقولك: افعل. وقيل: ﴿طه﴾، أي: يا بدر، لأن الطاء بتسعة، والهاء بخمسة، فذلك أربعة عشر إشارة إلى البدر، لأنه يتم فيها. ذكره الكرمانيّ في «غرائبه»[2].

وقيل في قوله: ﴿يسٓ﴾: أي: يا سيد المرسلين، وفي قوله: ﴿صٓ﴾ صدق الله.

وقيل: أقسم بالصمد الصانع الصادق.

وقيل: معناه صادِ يا محمدُ علمك بالقرآن؛ أي: عارضْه به، فهو أَمرٌ من المصاداة.

وأخرج عن الحسين قال: صاد حادث القرآن؛ يعني انظر فيه.

وأخرج عن سفيان بن حسين قال: كان الحسن يقرؤها: (صاد والقرآن) يقول: عارض القرآن. وقيل: ﴿صٓ﴾ اسم بَحْر عليه عرش الرحمن، وقيل: اسم بحر يحيي به الموتى. وقيل: معناه صادَ محمد قلوب العباد. حكاها الكَرمانيّ كلها.

وحكى في قوله: ﴿الٓمٓصٓ﴾ أن معناه: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، وفي ﴿حمٓ﴾ أنه ﷺ، وقيل: معناه ﴿حمٓ﴾ ما هو كائن، وفي ﴿حمٓ ۝ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢]: أنه جبل قاف. وقيل: ﴿قٓ﴾ جبل محيط بالأرض. أخرجه عبد الرزاق عن مجاهد.

وقيل: أقسم بقوَّة قلب محمد ﷺ، وقيل: هي القاف من قوله: ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ دلت على بقية الكلمة. وقيل: معناها قف يا محمد على أداء الرسالة، والعمل بما أمرت، حكاهما الكرماني.

وقيل: ﴿نٓ﴾ هو الحوت. أخرج الطَّبرانيّ[3] عن ابن عباس مرفوعاً: «**أَوَّل ما خلق الله القلم والحوت.** قال: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: كل شيء كائن إلى يوم القيامة». ثم قرأ: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾. فالنون الحوت، والقاف القلم، وقيل: هو اللوح المحفوظ.

---

(١) «غرائب التفسير» ٢/ ٩٥٥ أول سورة يس، و١/ ٧٠٩ أول سورة طه.

(٢) أول سورة طه.

(٣) في «الكبير» ١١/ ٣٤٢ (١٢٢٢٧).

أخرجه ابن جرير من مرسَل ابن قُرَّة مرفوعاً.

وقيل: هو الدواة، أخرجه عن الحسن وقتادة.

وقيل: هو المداد، حكاه ابن قتيبة في «**غريبه**».

وقيل: هو القلم، حكاه الكرماني عن الجاحظ.

وقيل: هو اسم من أسماء النبي ﷺ، حكاه ابن عساكر في «**مبهماته**».

وفي «**المحتسَب**» لابن جنِّي(١): أن ابن عباس قرأ (حمسق) بلا عين، ويقول: السين كلّ فرقة تكون، والقاف كل جماعة تكون.

قال ابن جنِّي: وفي هذه القراءة دليل على أن الفواتح فواصل بين السور، ولو كانت أسماء الله لم يجز تحريف شيء منها؛ لأنها لا تكون حينئذٍ أعلاماً، والأعلام تؤدى بأعيانها، ولا يحرَّف شيء منها.

وقال الكرماني في «**غرائبه**»(٢) في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [العنكبوت: ١ ـ ٢]: الاستفهام هنا يدلُّ على انقطاع الحروف عمَّا بعدها في هذه السُّورة وغيرها.

خاتمة

أورد بعضهم سؤالاً، وهو أنه: هل للمحكم مزيَّة على المتشابه أَوْ لا؟ فإن قلتم بالثاني: فهو خلاف الإجماع، أو بالأول: فقد نقضتم أصلكم في أن جميع كلام الله سبحانه وتعالى سواء، وأنه منزَّل بالحكمة!

وأجاب أبو عبد الله البَكْرَابَاذيُّ: بأن المحكم كالمتشابه من وجهٍ، ويخالفه من وجهٍ، فيتَّفقان في أن الاستدلال بهما لا يمكن إلاَّ بعد معرفة حكمة الواضع، وأنه لا يختار القبيح. ويختلفان في أن المحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلاَّ الوجه الواحد؛ فمن سمعه أمكنه أن يستدل به في الحال، والمتشابه يحتاج إلى فكرة ونظر؛ ليحمله على الوجه المطابق. ولأن المحكَم أصلٌ، والعلم بالأصل أسبق، ولأن المحكَم يُعْلم مفصَّلاً، والمتشابه لا يُعلم إلاَّ مجملاً.

وقال بعضهم: إن قيل: ما الحكمة في إنزال المتشابه ممن أراد لعباده البيان والهدى؟ قلنا: إن كان مما يمكن علمه، فله فوائد:

منها: الحثُّ للعلماء على النَّظر الموجب للعلم بغوامضه، والبحث عن دقائقه، فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القُرَب.

ومنها: ظهور التفاضل، وتفاوت الدَّرجات؛ إذ لو كان القرآن كلُّه محكَماً لا يحتاج إلى تأويل ونظر لاستوت منازل الخَلْق، ولم يظهر فضل العالم على غيره.

وإنْ كان مما لا يمكن علمه، فله فوائد:

---

(١) «المحتسب» ٢/ ٢٤٩ أول سورة الشورى.

(٢) «غرائب التأويل» ٢/ ٨٧٧ أول سورة العنكبوت.

منها: ابتلاء العباد بالوقوف عنده والتوقف فيه، والتفويض والتسليم والتعبُّد بالاشتغال به من جهة التلاوة كالمنسوخ، وإن لم يجز العمل بما فيه وإقامة الحجَّة عليهم، لأنه لما نزل بلسانهم ولغتهم ـ وعجزوا عن الوقوف على معناه، مع بلاغتهم وأفهامهم ـ دلَّ على أنه نزل من عند الله؛ وأنَّه الذي أعجزهم عن الوقوف على معناه.

وقال الإمام فخر الدين: من الملحدة مَنْ طعن في القرآن؛ لأجل اشتماله على المتشابهات، وقال: إنكم تقولون: إن تكاليف الخلق مرتبطة بهذا القرآن إلى قيام الساعة، ثم إنا نراه بحيث يتمسَّك به صاحب كل مذهب على مذهبه:

فالجبريّ متمسِّك بآيات الجبر كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥].

والقَدَريّ يقول: هذا مذهب الكفار، بدليل أنه تعالى حكى ذلك عنهم في معرض الذَّم في قوله: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥]، وفي موضع آخر: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: ٨٨].

ومنكر الرؤية متمسك بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

ومثبت الجهة متمسّك بقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

والنَّافي متمسك بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ثم يسمِّي كل واحد الآيات الموافقةَ لمذهبه محكمة، والآيات المخالفة له متشابهة، وإنما آل في ترجيح بعضها على البعض إلى ترجيحات خفيَّة ووجوه ضعيفة، فكيف يليق بالحكيم أن يجعل الكتاب الذي هو المرجوع إليه في كل الدِّين إلى يوم القيامة هكذا؟!

قال: والجواب أنَّ العلماء ذكروا لوقوع المتشابه فيه فوائد:

منها: أنَّه يُوجب مزيد المشقَّة في الوصول إلى المراد، وزيادة المشقة توجب مزيدَ الثواب.

ومنها: أنه لو كان القرآن كلُّه محكَماً لما كان مطابقاً إلاَّ لمذهب واحد، وكان بصريحه مبطلاً لكلِّ ما سوى ذلك المذهب، وذلك مما ينفِّر أرباب سائر المذاهب عن قبوله وعن النظر فيه والانتفاع به، فإذا كان مشتملاً على المحكَم والمتشابه طمع صاحبُ كلّ مذهب أن يجدَ فيه ما يؤيِّد مذهبه، وينصر مقالَته، فينظر فيه جميع أرباب المذاهب، ويجتهد في التأَمُّل فيه صاحب كلّ مذهب، وإذا بالغُوا في ذلك صارت المحكمات مفسِّرة للمتشابهات، وبهذا الطريق يتخلَّص المبطل من باطله، ويتَّصل إلى الحق.

ومنها: أن القرآن إذا كان مشتملاً على المتشابه، افتقر إلى العلم بطريق التأويلات، وترجيح بعضها على بعض، وافتقر في تعلُّم ذلك إلى تحصيل علوم كثيرة من علم اللغة والنَّحو والمعاني والبيان

وأصول الفقه، ولو لم يكن الأمر كذلك لم يحتج إلى تحصيل هذه العلوم الكثيرة؛ فكان في إيراد المتشابه هذه الفوائد الكثيرة.

ومنها: أنَّ القرآن مشتمِلٌ على دعوة الخواصِّ والعوامّ، وطبائعُ العوامّ تنفر في أكثر الأمر عن دَرك الحقائق، فمن سمع من العوامّ في أوَّل الأمر إثباتَ موجود ليس بجسم ولا متحيِّز ولا مشار إليه ظن أنَّ هذا عدمٌ ونفي، ووقع في التعطيل؛ فكان الأصلح أن يخاطبوا بألفاظٍ دالَّةٍ على بعض ما يناسب ما توهَّموه وتخيَّلوه؛ ويكون ذلك مخلوطاً بما يدلُّ على الحقِّ الصريح، فالقسم الأول ـ وهو الذي يخاطَبون به في أول الأمر ـ يكون من المتشابهات، والقسم الثاني ـ وهو الذي يكشف لهم في آخر الأمر ـ من المحكمات.

  

النوع الرابع والأربعون

في مقدَّمه ومؤخَّره

وهو قسمان:

الأول: ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلمَّا عرف أنه من باب التقديم والتأخير، اتَّضح. وهو جدير أن يُفردَ بالتصنيف، وقد تعرَّض السلف لذلك في آيات:

فأخرج ابن أبي حاتم(١) عن قَتادة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُعۡجِبۡكَ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَأَوۡلَٰدُهُمۡۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلدُّنۡيَا﴾ [التوبة: ٨٥]. قال: هذا من تقاديم الكلام، يقول: لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة.

وأخرج(٢) عنه أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ [طه: ١٢٩]. قال: هذا من مقاديم الكلام، يقول: لولا كلمة وأجلٌ مسمى لكان لزاماً.

وأخرج(٣) عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ١ قَيِّمٗا﴾ [الكهف: ١، ٢]. قال: هذا من التقديم والتأخير: أنزل على عبده الكتاب قيّماً ولم يجعل له عوجاً.

وأخرج(٤) عن قتادة في قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]. قال: هذا من المقدّم والمؤخّر؛ أي: رافعك إليَّ ومتوفيك.

وأخرج(٥) عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]. قال: هذا من التقديم والتأخير، يقول: لهم يوم الحساب عذاب شديد بما نسوا.

وأخرج ابن جرير(٦) عن ابن زيد في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ٨٣]. قال: هذه الآية مقدمة ومؤخرة، إنما هي: أذاعوا به إلّا قليلاً منهم، ولولا فضل الله عليكم ورحمته لم ينجُ قليل ولا كثير.

وأخرج عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ [النساء: ١٥٣]. قال: إنهم إذا رأوا الله، فقد رأوه، إنما قالوا جهرة: أرنا الله. قال: هو مقدَّم ومؤخَّر. قال ابن جرير: يعني أن سؤالهم كان جهرة.

ومن ذلك قوله: ﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ﴾ [البقرة: ٧٢]. قال البَغَويّ: هذه أول القصة، وإن كان مؤخراً في التلاوة.

---

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» ٦/ ١٨٥٨ (١٠٢٠٨) التوبة: ٨٥ وفيه: مقاديم الكلام.

(٢) ابن أبي حاتم ٧/ ٢٤٤١ (١٣٥٨١).

(٣) ابن أبي حاتم ٧/ ٢٣٤٤ (١٢٦٩٤) الكهف: ١.

(٤) ابن أبي حاتم ٢/ ٦٦١ (٣٥٨٣) آل عمران: ٥٥.

(٥) ابن أبي حاتم ١٠/ ٣٢٤٠.

(٦) في «تفسيره» ٥/ ١١٦ النساء: ٨٣.

وقال الواحديّ: كان الاختلاف في القاتل قبل ذبح البقرة، وإنما أُخّر في الكلام؛ لأنه تعالى لمّا قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾ الآية [البقرة: ٦٧]، علم المخاطبون أنَّ البقرة لا تُذبح إلَّا للدلالة على قاتلٍ خفيت عينه عليهم، فلما استقرَّ علم هذا في نفوسهم أتبع بقوله: ﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ﴾ [البقرة: ٧٢]. فسألتم موسى، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ﴾ [البقرة: ٦٧].

ومنه: ﴿أَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]. والأصل هواه إلهه؛ لأن من اتخذ إلهه هواه غير مذموم، فقدّم المفعول الثاني للعناية به.

وقوله: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥]، على تفسير ﴿أحوى﴾ بالأخضر. وجعله نعتاً للمرعى، أي: أخرجه أَحوَى، ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾ وأُخِّر رعايةً للفاصلة.

وقوله: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٞ﴾ [فاطر: ٢٧]، والأصل سود غرابيب، لأنَّ الغِرْبِيبَ الشديدُ السّوادِ.

وقوله: ﴿فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا . . .﴾ [هود: ٧١]، أي: فبشرناها فضحكت.

وقوله: ﴿وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦۚ﴾ [يوسف: ٢٤]، أي: لَهَمَّ بها، وعلى هذا فالهمُّ منفيٌّ عنه.

الثاني: ما ليس كذلك، وقد ألف فيه العلامة شمس الدين بن الصائغ كتابه «**المقدّمة في سر الألفاظ المقدَّمة**». قال فيه: الحكمة الشائعة الذَّائعة في ذلك الاهتمام، كما قال سيبويه في «**كتابه**»: كأنّهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ وهُمْ ببيانه أعنى.

قال: هذه الحكمة إجمالية، وأما تفاصيل أسباب التقديم وأسراره، فقد ظهر لي منها في الكتاب العزيز عشرة أنواع:

الأول: التبرُّك، كتقديم اسم الله تعالى في الأُمور ذات الشأن، ومنه قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقوله: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية [الأنفال: ٤١].

الثاني: التعظيم، كقوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٦٩]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ﴾ [الأحزاب: ٥٦]. ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢].

الثالث: التشريف، كتقديم الذكر على الأُنثى، نحو: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ . . .﴾ الآية [الأحزاب: ٣٥]، والحرّ في قوله: ﴿ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والحيّ في قوله: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ . . .﴾ الآية [الأنعام: ٩٥]، ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ﴾ [فاطر: ٢٢]، والخيل في قوله: ﴿وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨]، والسمع في قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَٰرَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٤٦]؛ حكى ابن عطية عن النَّقاش: أنه استدلَّ بها على تفضيل السمع على البصر، ولذا وقع في وصفه تعالى: ﴿سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾ [الحج: ٦١] بتقديم السمع.

ومن ذلك: تقديمه ﷺ على نوح ومن معه في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ الآية [الأحزاب: ٧].

وتقديم الرسول في قوله: ﴿مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢].

وتقديم المهاجرين في قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وتقديم الإنس على الجنّ حيث ذُكرا في القرآن.

وتقديم النبيّين، ثمَّ الصِّدِّيقين، ثم الشهداء، ثمَّ الصالحين في آية النساء [٦٩].

وتقديم إسماعيل على إسحاق، لأنه أشرف؛ بكون النبيّ ﷺ من ولده، وأَسنُّ.

وتقديم موسى على هارون لاصطفائه بالكلام، وقدم هارون عليه في سورة طه رعايةً للفاصلة.

وتقديم جبريل على ميكائيل في آية البقرة، لأنه أفضل [٩٨].

وتقديم العاقل على غيره في قوله: ﴿مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [النازعات: ٣٣]، ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ﴾ [النور: ٤١].

وأما تقديم الأنعام في قوله: ﴿تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ﴾ [السجدة: ٢٧]، فلأنه تقدَّم ذكر الزرع، فناسب تقديم الأنعام، بخلاف آية «عبس»؛ فإنَّه تقدّم فيها: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾ [عبس: ٢٤]، فناسب تقديم ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمْ﴾.

وتقديم المؤمنين على الكفار في كلّ موضع.

وأصحاب اليمين على أصحاب الشمال.

والسماء على الأرض، والشمس على القمر حيث وقع، إلّا في قوله: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٥، ١٦]؛ فقيل: لمراعاة الفاصلة، وقيل: لأنَّ انتفاع أهل السموات العائد عليهنَّ الضمير به أكثر.

وقال ابن الأنباري: يقال: إنَّ القمر وجْهُه يضيء لأهل السموات وظهره لأهل الأرض، ولهذا قال تعالى: ﴿فِيهِنَّ﴾. لمَّا كان أكثر نوره يضيء إلى أهل السماء.

ومنه: تقديم الغيب على الشهادة في قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الزمر: ٤٦]؛ لأن علمه أشرف، وأما: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] فأُخِّر فيه رعايةً للفاصلة.

الرابع: المناسبة، وهي إمَّا مناسبة المتقدّم لسياق الكلام، كقوله: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٦]؛ فإن الجمال بالجمال، وإن كان ثابتاً حالتي السَّراح والإراحة، إلَّا أنها حالة إراحتها ـ وهو مجيئها من المرعى آخر النهار ـ يكون الجمَال بها أفخر؛ إذ هي فيه بِطَان، وحالةُ سراحها للمرعى أول النهار يكون الجمال بها دون الأول، إذ هي فيه خِماص. ونظيره قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟﴾ [الفرقان: ٦٧]. قدَّم نفي الإسراف؛ لأن السرف في الإنفاق.

وقوله: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤]؛ لأن الصواعق تقع مع أول برقة، ولا يحصل المطر إلَّا بعد توالي البرقات.

وقوله: ﴿وَجَعَلْنَـٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩١]. قدَّمها على الابن لمَّا كان السياق في ذكرها في قوله: ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ الأنبياء: ٩١]، ولذلك قدَّم الابن في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وحسَّنه تقدّم موسى في الآية قبله.

ومنه: قوله: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]؛ قدَّم الحكم وإن كان العلم سابقاً عليه؛ لأن السياق فيه، لقوله في أول الآية: ﴿إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وإما مناسبة لفظ هو من التقدم أو التأخر، كقوله: ﴿ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾ [الحجر: ٢٤]، ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ [المدثر: ٣٧]، ﴿بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣]، ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾ [الواقعة: ٣٩، ٤٠]، ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾، [القصص: ٧٠]، وأما قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْـَٔاخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٢٥]، فلمراعاة الفاصلة، وكذا قوله: ﴿جَمَعْنَـٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ٣٨].

الخامس: الحثُّ عليه والحضُّ على القيام به؛ حذراً من التهاون به، كتقديم الوصية على الدَّين في قوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]، مع أن الدَّين مقدَّم عليها شرعاً[(١)].

السادس: السبق، وهو إمَّا في الزمان باعتبار الإيجاد بتقديم الليل على النهار، والظلمات على النور، وآدم على نوح، ونوح على إبراهيم، وإبراهيم على موسى، وهو على عيسى، وداود على سليمان، والملائكة على البشر في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]. وعادٍ على ثمود، والأزواج على الذريَّة في قوله: ﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]. والسِّنَة على النوم في قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

أو باعتبار الإنزال، كقوله: ﴿صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلى: ١٩]، ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣، ٤].

أو باعتبار الوجوب والتكليف، نحو: ﴿ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾ [الحج: ٧٧]، ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، ولهذا قال ﷺ: «**نبدأُ بما بدأَ الله به**» [مسلم: ٢٩٥٠].

أو بالذَّات، نحو: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ﴾ [النساء: ٣] .﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]. وكذا جميع الأعداد: كل مرتبة هي متقدمة على ما فوقها بالذات. وأما قوله: ﴿أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾ [سبأ: ٤٦] فللحثّ على الجماعة والاجتماع على الخير.

---

(١) أخرج الترمذي عن علي: أن النبي ﷺ قَضَى بالدَّين قبل الوصية، وأنتم تُقِرُّون الوصيةَ قبل الدين. وقد حَسَّنه الشيخ الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢١٢٢). قال أبو عيسى: والعملُ على هذا عند عامة أهل العلم: أنه يُبدأ بالدَّين قبل الوصية.

السابع: السببية، كتقديم العزيز على الحكيم؛ لأنه عزّ فحكَم. والعليم عليه؛ لأن الإحكام والإتقان ناشئ عن العلم. وأما تقديم الحكيم عليه في سورة الأنعام، فلأنه مقام تشريع الأحكام(١).

ومنه: تقديم العبادة على الاستعانة في سورة الفاتحة؛ لأنها سبب حصول الإعانة، وكذا قوله: ﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ لأن التوبة سبب الطهارة. ﴿لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الجاثية: ٧]؛ لأن الإفك سبب الإثم. ﴿يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]؛ لأن البصر داعية إلى الفرج.

الثامن: الكثرة، كقوله: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، لأنَّ الكفار أكثر. ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ ...﴾ الآية [فاطر: ٣٢]، قدَّم الظالم لكثرته، ثم المقتصد، ثم السابق. ولهذا قدَّم السارق على السارقة؛ لأن السرقة في الذكور أكثر. والزانية على الزاني، لأن الزنا فيهنَّ أكثر.

ومنه تقديم الحرمة على العذاب حيث وقع في القرآن غالباً، ولهذا وَرَدَ: «**إنَّ رحمتي غلبت غضبي**» [البخاري: ٣١٩٤، ومسلم: ٦٩٦٩، وأحمد: ٧٥٠٠].

وقوله: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ﴾ [التغابن: ١٤]. قال ابن الحاجب في «**أماليه**»(٢): إنَّما قُدِّمَ الأَزْواجُ؛ لأن المقصود الإخبارُ أنَّ فيهم أعداءً، ووقوعُ ذلك في الأزواج أكثرُ منه في الأَولاد، وكان أقعد في المعنى المراد فقُدِّم. ولذلك قُدِّمت الأموال في قوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥]، لأنّ الأموال لا تكاد تفارقها الفتنة .﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦، ٧]، وليست الأولادُ في استلزام الفتنة مثلَها، فكان تقديمُها أوْلَى. اهـ.

التاسع: الترقّي من الأدنى إلى الأعلى، كقوله: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ...﴾ الآية [الأعراف: ١٩٥]، بدَأَ بالأدنى لغرض الترقّي؛ لأن اليدَ أشرفُ من الرِّجْل، والعينَ أشرفُ من اليد، والسمعَ أشرفُ من البصر.

ومن هذا النوع تأخير الأبلغ، وقد خُرِّج عليه تقديمُ الرحمن على الرحيم، والرؤوف على الرحيم، والرسول على النبيّ، في قوله: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]، وذُكر لذلك نكتٌ أشهرُها: مراعاة الفاصلة.

العاشر: التدلّي من الأعلى إلى الأدنى، وخرَّج عليه: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢].

هذا ما ذكره ابن الصائغ، وزاد غيره أسباباً أُخَر:

منها: كونه أدَلّ على القدرة وأعجب، كقوله: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ ...﴾ الآية [النور: ٤٥]، وقوله: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]. قال الزمخشري(٣): قدَّم

---

(١) سورة الأنعام، الآيات: ٨٣ و ١٢٨ و ١٣٩ .
(٢) «أمالي ابن الحاجب» ١/ ٢٥٩ إملاء (١٠٩).
(٣) في «تفسيره» ٤/ ١٥٨ الأنبياء: ٧٩.

الجبال على الطَّير؛ لأن تسخيرها له وتسبيحها أعجبُ وأدلُّ على القدرة، وأدخل في الإعجاز؛ لأنها جماد، والطيرُ حيوان ناطق.

ومنها : رعاية الفواصل، وسيأتي لذلك أمثلة كثيرة.

ومنها : إفادة الحصر للاختصاص، وسيأتي في النوع الخامس والخمسين.

تنبيه: قد يُقَدّم لفظ في موضع ويؤخَّر في آخر، ونكتة ذلك:

إمَّا لكون السِّياق في كلّ موضع يقتضي ما وقع فيه، كما تقدمت الإشارة إليه.

وإما لقصد البداءة والختم به للاعتناء بشأنه، كما في قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ . . .﴾ الآيات [آل عمران: ١٠٦].

وإمَّا لقصد التَّفنُّن في الفصاحة وإخراج الكلام على عدة أساليب، كما في قوله: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال في الأنعام: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١].

  

النوع الخامس والأربعون

في عامّه وخاصّه

العامّ: لفظ يستغرق الصالح له من غير حَصْر.

وصيغتُه: «كلّ» مبتدأة، نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، أو تابعة، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

و«**الَّذي والتي**» وتثنيتهما وجمعهما، نحو: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]؛ فإن المراد به كل من صدر منه هذا القول، بدليل قوله بعد: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ [الأحقاف: ١٨]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [البقرة: ٨٢]، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّـٰتٌ﴾ [آل عمران: ١٥]، ﴿وَٱلَّـٰٓئِى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَٱلَّـٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَـٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ﴾ [النساء: ١٥]، ﴿وَٱلَّـٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَـٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ﴾ الآية [النساء: ١٥]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦].

«**أيّ، وما، ومَنْ**» شرطاً واستفهاماً وموصولاً، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

و«**الجمع المضاف**» نحو: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و«**المعرّف بأل**» نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

و«**اسم الجنس المضاف**» نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، أي: كلّ أمر الله.

و«**المعرّف بأل**» نحو: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أي: كلّ بيع، ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾، أي: كلّ إنسان، بدليل: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [العصر: ٢، ٣].

و«**النكرة في سياق النفي والنهي**» نحو: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ [الحجر: ٢١]، ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وفي **سياق الشرط** نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وفي سياق الامتنان نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

فصل: العام على ثلاثة أقسام:

الأول: الباقي على عمومه. قال القاضي جلال الدين البُلْقيني: ومثاله عزيز، إذْ ما منْ عامّ إلّا ويتخيَّل فيه التخصيص، فقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ١] قد يخصُّ منه غير المكلّف. وَ:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] خصَّ منها حالةَ الاضطرار، وميتةَ السمك والجراد[١]. ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَوٰا﴾ [البقرة: ٢٧٥] خصَّ منه العرايا[٢]. [البخاري: ٢١٩١].

وذكر الزركشي في «البرهان»[٣] أنَّه كثير في القرآن، وأورد منه: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٧]. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]. ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]. [﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [الروم: ٤٠]. ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١] .﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [غافر: ٦٤].

قلت: هذه الآيات كلُّها في غير الأحكام الفرعية، فالظاهر أن مُراد البُلْقينيّ أنَّه عزيز في الأحكام الفرعيَّة. وقد استخرجت من القرآن بعد الفكر آية فيها، وهي قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ . . .﴾ الآية [النساء: ٢٣]؛ فإنَّه لا خصوص فيها.

الثاني: العامّ المراد به الخصوص.

الثالث: العام المخصوص.

وللناس بينهما فروق:

أنَّ الأوَّل: لم يُرَدْ شموله لجميع الأفراد، لا من جهة تناول اللفظ، ولا من جهة الحكم؛ بل هو ذو أفراد استعمل في فرد منها.

والثاني: أُريد عمومه وشموله لجميع الأفراد، من جهة تناول اللفظ لها، لا من جهة الحكم.

ومنها: أن الأوَّل مجاز قطعاً، لنقل اللفظ عن موضوعه الأصليّ. بخلاف الثاني: فإنَّ فيه مذاهب أصحّها أنه حقيقة، وعليه أكثر الشافعية وكثير من الحنفية وجميع الحنابلة، ونقله إمام الحرمين عن جميع الفقهاء. وقال الشيخ أبو حامد: إنَّه مذهب الشافعيّ وأَصحابه، وصحَّحه السبكيّ؛ لأنَّ تناول اللفظ للبعض الباقي بعد التخصيص كتناوله له بلا تخصيص، وذلك التناول حقيقيّ اتفاقاً، فليكن هذا التناول حقيقيًّا أيضاً.

ومنها: أن قرينة الأول عقلية والثاني لفظية.

ومنها: أن قرينة الأول لا تنفك عنه، وقرينة الثاني قد تنفكّ عنه.

ومنها: أن الأول يصحُّ أن يراد به واحد اتفاقاً، وفي الثاني خلاف.

---

(١) في الحديث: «أُحِلَّت لنا ميتتان ودمان: فأما الميتتان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكَبِد والطِّحال». رواه أحمد (٥٧٢٣)، وابن ماجه (٣٢١٨)، وهو حديث حسن. وانظر تمام تخريجه في «المسند».

(٢) العرايا: هي أنَّ من لا نخل له من ذوي الحاجة يدرك الرطبَ ولا نَقْدَ بيده يشتري به الرطب لعياله، ولا نخلَ له يطعمهم منه، ويكون قد فضَلَ له من قوته تمر، فيجيء إلى صاحب النخل فيقول له: بِعْني ثمر نخلةٍ أو نخلتين بخَرْصها من التمر، فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النخلات ليصيب من رُطَبها مع الناس، فرخّص فيه إذا كان دون خمسة أوسق. «النهاية» ٣/ ٢٢٤ مادة: «عري».

(٣) في النوع ٤٢.

ومن أمثلة المراد به الخصوص: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، والقائل واحد: نُعيم بن مسعود الأشجعي[١] أو أعرابيٌّ من خُزاعة، كما أخرجه ابن مردويه من حديث أبي رافع؛ لقيامه مقام كثير من تثبيطه المؤمنين عن ملاقاة أبي سفيان.

قال الفارسيّ: ومما يقوّي أن المراد به واحد قوله: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. فوقعت الإشارة بقوله: ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إلى واحد بعينه، ولو كان المعني به جمعاً لقال: إنّما أُولئكم الشيطان، فهذه دلالة ظاهرة في اللفظ.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ٥٤]، أي: رسول الله ﷺ، لجمعه ما في الناس من الخصال الحميدة.

ومنها: قوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]. أخرج ابن جرير[٢] من طريق الضحّاك: عن ابن عباس في قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾، قال: إبراهيم عليه السلام.

ومن الغريب قراءة سعيد بن جبير: (منْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسي) قال في «**المحتسَب**»[٣]: يعني آدم، لقوله: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥].

ومنها: قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، أي: جبريل، كما في قراءة ابن مسعود.

وأما المخصوص: فأمثلته في القرآن كثيرة جدّاً، وهو أكثر من المنسوخ، إذ ما من عامٍّ إلَّا وقد خُصّ.

ثم المخصِّص له: إمَّا متصل وإما منفصل.

فالمتصل: خمسةٌ وقعت في القرآن:

أحدها: الاستثناء، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ [النور: ٤، ٥]. ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ...﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ...﴾ الآية [الشعراء: ٢٢٤ ـ ٢٢٧]. ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا...﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٧٠]. ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]. ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

الثاني: الوصف، نحو: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣].

الثالث: الشرط، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠].

---

(١) نُعَيم... صحابي أسلم أيام الخندق سرًا، قتل يوم الجمل قبل قدوم علي إلى البصرة. (ت: نحو ٣٠هـ) «طبقات ابن سعد» ٤/ ١٩.

(٢) في «تفسيره» ٢/ ١٧٠ البقرة: ١٩٩.

(٣) «المحتسَب» لابن جني ١/ ١١٩ البقرة: ١٩٩.

الرابع: الغاية، نحو: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ . . .﴾ إلى قوله: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٨٧].

والخامس: بدل البعض من الكل، نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

والمنفصل: آية أُخرى في محل آخر، أو حديثٌ، أو إجماع، أو قياس.

ومن أمثلة ما خُصَّ **بالقرآن**: قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] خُصَّ بقوله: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، وبقوله: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]، خُصَّ من الميتة السمكُ بقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ [المائدة: ٩٦] ومن الدم: الجامدُ بقوله: ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وقوله: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا . . .﴾ الآية [النساء: ٢٠] خصَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وقوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] خصَّ بقوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

وقوله: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] خصَّ بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ . . .﴾ الآية [النساء: ٢٣].

ومن أمثلة ما خصَّ **بالحديث**: قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] خصَّ منه البيوع الفاسدة ـ وهي كثيرة ـ بالسنَّة.

﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] خصَّ منه العرايا بالسنَّة.

وآيات المواريث خصّ منها القاتل والمخالف في الدِّين بالسنة. [البخاري: ٦٧٦٤، ومسلم: ٤١٤٠، وأحمد: ٢١٧٤٧].

وآية تحريم الميتة خصَّ منها الجراد بالسنَّة.

وآية: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقر: ٢٢٨] خصَّ منها الأمة بالسنَّة. [الترمذي: ١١٨٢ وقد ضعفه الألباني][1].

وقوله: ﴿مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] خصَّ منه المتغيِّر بالسنَّة. [الدارقطني: (١/٢٨)].

وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٨] خصَّ منه من سرق دون ربع دينار بالسنَّة. [البخاري: ٦٧٨٩، ومسلم: ٤٣٩٨، وأحمد: ٢٥٣٠٤].

ومن أمثلة ما خصَّ **بالإجماع**: آية المواريث خصَّ منها الرقيق، فلا يرث بالإجماع، ذكره مكيٌّ.

(١) من حديث عائشة بلفظ: «طَلَاقُ الأَمَة تطليقتان، وعِدَّتُها حَيْضَتَان».

ومن أمثلة ما خُصَّ بالقياس: آية الزنا: ﴿فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] خص منها العبد بالقياس على الأمَة المنصوصة في قوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] المخصّص لعموم الآية. ذكره مكي(١) أيضاً.

فصل: من خاص القرآن ما كان مُخَصصاً لعموم السنَّة، وهو عزيز. ومن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] خصَّ عموم قوله ﷺ: «**أُمرتُ أنْ أُقاتلَ النَّاسَ حتَّى يقولوا: لا إله إلّا الله**» [البخاري: ٢٥، ومسلم: ١٢٩].

وقوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] خص عموم نهيه ﷺ عن الصلاة في الأوقات المكروهة بإخراج الفرائض. [البخاري: ٥٨٦، ومسلم: ١٩٢٣، وأحمد: ١١٩٠٠].

وقوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا . . .﴾ الآية [النحل: ٨٠] خصَّ عموم قوله ﷺ: «**ما أُبِينَ من حَيٍّ فهو ميّت**». [صحيح: أبو داود: ٢٨٥٨، وابن ماجه: ٣٢١٧].

وقوله: ﴿وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠] خصَّ عموم قوله ﷺ: «**لا تحلُّ الصَّدقة لغني ولا لذي مِرَّةٍ سَوِيٍّ**». [صحيح: أبو داود: ١٦٣٤، والترمذي: ٦٥٢].

وقوله: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى﴾ [الحجرات: ٩] خصَّ عموم قوله ﷺ: «**إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار**» [البخاري: ٣١، ومسلم: ٧٢٥٢، وأحمد: ٢٠٤٣٩].

فروع منثورة تتعلق بالعموم والخصوص

الأول: إذا سِيق العامّ للمدح أو الذَّم، فهل هو باقٍ على عمومه؟ فيه مذاهب:

أحدها: نعم؛ إذ لا صارف عنه، ولا تنافي بين العموم وبين المدح أو الذَّمّ.

والثاني: لا؛ لأنَّه لم يُسَقْ للتعميم، بل للمدح أو للذمّ.

والثالث ـ وهو الأصح ـ: التفصيل، فيعمّ إن لم يعارضه عامّ آخر لم يُسَق لذلك، ولا يعمّ إن عارضه ذلك؛ جمعاً بينهما.

مثاله ـ ولا معارض ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤].

ومع المعارض: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦]، فإنَّه سيق للمدح، وظاهره يعمّ الأُختين بملك اليمين جَمْعاً، وعارضه في ذلك: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]، فإنَّه شامل لجمعهما بملك اليمين، ولم يُسَقْ للمدح، فحُمِل الأول على غير ذلك بأن لم يُرَدْ تناوله له.

ومثاله في الذَّم: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ . . .﴾ الآية [التوبة: ٣٤]، فإنه سيق للذَّم،

(١) في «الناسخ والمنسوخ» ص٣٦٠ ـ ٣٦١.

وظاهره يعمّ الحلي المباح، وعارضه في ذلك حديث جابر: «**ليس في الحُلِيِّ زكاة**»[١]؛ فحمل الأول على غير ذلك.

الثاني: اختلف في الخطاب الخاص به ﷺ، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ هل يشمل الأُمَّة؟ فقيل: نعم؛ لأن أمرَ القدوة أمر لأتباعه معه عُرْفاً، والأصحّ في الأصول المنع، لاختصاص الصيغة به.

الثالث: اختلف في الخطاب بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ هل يشمل الرسول ﷺ؟ على مذاهب:

أصحُّها ـ وعليه الأكثرون ـ: نعم لعموم الصّيغة له. أخرج ابن أبي حاتم عن الزّهري قال: إذا قال الله: يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا افْعَلُوا، فالنبيّ ﷺ منهم.

والثاني: لا؛ لأنه ورد على لسانه لتبليغ غيره، ولِما له من الخصائص.

والثالث: إن اقترن بـ (قل) لم يشمله لظهوره في التبليغ، وذلك قرينة عدم شموله؛ وإلَّا فيشمله.

الرابع: الأصحّ في الأصول أنّ الخطاب بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ يَشمل الكافر والعبد لعموم اللفظ. وقيل: لا يعمّ الكافر بناء على عدم تكليفه بالفروع، ولا العبد؛ لصرف منافعه إلى سيِّده شرعاً.

الخامس: اختلف في (مَنْ) هل تتناول الأنثى؟ فالأصحّ: نعم، خلافاً للحنفية.

لنا قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [النساء: ١٢٤]، فالتفسير بهما دالٌّ على تناول (مَنْ) لهما، وقوله: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣١].

واختُلف في جمع [المؤنث] السالم هل يتناولها؟ فالأصح: لا، وإنما يدخلن فيه بقرينة. أمَّا المكسَّر: فلا خلاف في دخولهنَّ فيه.

السادس: اختلف في الخطاب بـ ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، هل يشمل المؤمنين؟ فالأصحّ: لا؛ لأنَّ اللفظ قاصرٌ على مَنْ ذُكر. وقيل: إن شاركوهم في المعنى شملهم وإلَّا فلا.

واختلف في الخطاب بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ هل يشمل أهل الكتاب؟ فقيل: لا، بناء على أنهم غير مخاطَبين بالفروع. وقيل: نعم، واختاره ابن السمعاني، قال: وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ خطاب تشريف لا تخصيص.

  

(١) الدارقطني في «سننه» ٢/ ١٠٧ (٤) في الزكاة. قال الشيخ الألباني في «الإرواء»: ٨١٧: باطل. وانظر تمام كلامه فيه، فقد أسهب رحمه الله تعالى.

النوع السادس والأربعون

في مجمَله ومبيَّنه

المجمَل: ما لم تتَّضح دلالته، وهو واقع في القرآن، خلافاً لداود الظَّاهري[1].

وفي جواز بقائه مجملاً أقوال، أصحها: لا يبقى المكلَّف بالعمل به، بخلاف غيره.

وللإِجمال أسباب:

منها: الاشتراك، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾ [التكوير: ١٧]، فإنه موضوع لأقبلَ وأدبرَ. ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإنَّ القُرْء موضوع للحيْض والطهر، ﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، يحتمل الزوج والوليّ، فإنَّ كلًّا منهما بيده عقدة النكاح.

ومنها: الحذف، نحو: ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، يحتمل (في) و(عن).

ومنها: اختلاف مرجع الضمير، نحو: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠] يحتمل عَوْد ضمير الفاعل في ﴿يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ إلى ما عاد عليه ضمير ﴿إِلَيۡهِ﴾ وهو الله، ويحتمل عَوْده إلى العمل؛ والمعنى: أنَّ العمل الصالح هو الذي يرفع الكلم الطيِّب.

ويحتمل عوده إلى الكَلِم الطَّيب؛ أي: إن الكلم الطيب ـ وهو التَّوحيد ـ يرفع العمل الصالح؛ لأنَّه لا يصحُّ العمل إلَّا مع الإيمان.

ومنها: احتمال العطف والاستئناف، نحو: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: ٧].

ومنها: غرابة اللفظ، نحو: ﴿فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾[2] [البقرة: ٢٣٢].

ومنها: عدم كثرة الاستعمال الآن، نحو: ﴿يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ﴾ [الشعراء: ٢٢٣]، أي: يسمعون. ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، أي: متكبراً. ﴿فَأَصۡبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيۡهِ﴾ [الكهف: ٤٢]، أي: نادماً.

ومنها: التقديم والتأخير، نحو: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ [طه: ١٢٩]، أي: ولولا كلمة وأجلٌ مسمى لكان لزاماً. ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، أي: يسألونك عنها كأنك حفي.

ومنها: قلب المنقول، نحو: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢]، أي: سيناء. ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، أي: على إلياس.

---

(١) داود بن علي: أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام (ت: ٢٧٠هـ). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ١٣٦، و«ميزان الاعتدال» ١/ ٣٢١.

(٢) يقال: عضل الرجلُ أَيِّمَهُ: إذا مَنَعها من التزويج. والمعنى: لا تحبسوهُنَّ. «تفسير غريب القرآن» أحمد صقر. سورة البقرة: ٢٣٢.

ومنها: التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر، نحو: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥].

فصل: قد يقع التبيين متَّصلاً، نحو: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ بعد قوله: ﴿ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ومنفصلاً في آية أُخرى، نحو: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠] بعد قوله: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ فإنَّها بيَّنت أن المراد به الطلاق الذي يملك الرَّجعة بعده، ولولاها لكان الكلّ منحصراً في الطلقتين.

وقد أخرج أحمد وأبو داود في «ناسخه» وسعيد بن منصور [في «سننه»: ١٤٥٦ و١٤٥٧] وغيرهم، عن أبي رَزين الأسديّ: قال رجل: يا رسول الله، أرأيت قول الله: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. فأين الثالثة؟ قال: «التَّسريح بإحسانٍ» [والبيهقي في «السنن» (٧/ ٣٤٠)].

وأخرج ابن مردويه، عن أنس قال: قال رجل: يا رسولَ الله، ذكر الله الطلاق مرتين، فأين الثالثة؟ قال: «﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]».

وقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] دالٌّ على جواز الرؤية، وَيُفَسِّر أنَّ المراد بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] لا تحيط به، دون (لا تراه). وقد أخرج ابن جرير[1] من طريق العوفيّ: عن ابن عباس في قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾: لا تحيط به.

وأخرج عن عكرمة أنه قيل له عند ذكر الرؤية: أليس قد قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾؟ فقال: ألستَ ترى السماء؟ أفكلَّها ترى؟

وقوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ . . .﴾ الآية [المائدة: ١] فسَّره قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣].

وقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فسَّره قوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٨ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ . . .﴾ الآية [الانفطار: ١٧ ـ ١٩].

وقوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] فسَّره قوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا . . .﴾ الآية [الأعراف: ٢٣].

وقوله: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا﴾ [الزخرف: ١٧] فسره قوله في آية النحل: ﴿بِٱلْأُنثَىٰ﴾ [النحل: ٥٨].

وقوله: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] قال العلماء: بيان هذا العهد قوله: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى . . .﴾ [المائدة: ١٢] إلى آخره، فهذا عهده. وعهدُهم: ﴿لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [المائدة: ١٢]. إلى آخره.

(١) في «تفسيره» ٧/ ١٩٩ الأنعام: ١٠٣.

وقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] بيَّنه قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ . . .﴾ الآية [النساء: ٦٩].

وقد يقع التبيين بالسنَّة، مثل: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]. وقد بيَّنت السنَّةُ أفعال الصلاة والحج، ومقادير نُصُب الزكوات في أنواعها.

تنبيه: اختُلف في آيات، هل هي من قبيل المجمل أَوْ لا؟

منها: آية السرقة؛ قيل: إنها مجملة في اليد؛ لأنها تطلق على العضو إلى الكوع، وإلى المرفق، وإلى المنكب. وفي القطع؛ لأنه يطلق على الإبانة، وعلى الجَرح، ولا ظهور لواحد من ذلك، وإبانة الشارع من الكوع [الدارقطني في «السنن» (٣/ ٢٠٥)] تبيّن أن المراد ذلك. وقيل: لا إجمال فيها؛ لأن القطع ظاهر في الإبانة.

ومنها: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]؛ قيل: إنها مجملة، لتردُّدها بين مسح الكلّ والبعض، ومسحُ الشارع الناصيةَ مبيّن لذلك [مسلم: ٦٣٣، ٦٣٦]، وقيل: لا، وإنما هي لمطلق المسح الصادق بأقلّ ما يطلق عليه الاسم ويفيده.

ومنها: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]. قيل: مجملة، لأنَّ إسناد التحريم إلى العين لا يصحُّ؛ لأنه إنَّما يتعلَّق بالفعل، فلا بدَّ من تقديره، وهو محتَمل لأمور لا حاجة إلى جميعها، ولا مرجِّح لبعضها. وقيل: لا، لوجود المرجِّح؛ وهو العُرْف؛ فإنَّه يقضي بأن المراد تحريم الاستمتاع بوطء أو نحوه.

ويجري ذلك في كل ما عُلّق فيه التحريم والتحليل بالأَعيان.

ومنها: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. قيل: إنها مجملة؛ لأنَّ الربا الزيادةُ، وما من بيع إلَّا وفيه زيادة، فافتقر إلى بيان ما يحلُّ وما يحرم. وقيل: لا؛ لأنَّ البيع منقول شرعاً، فحُمِل على عمومه ما لم يقم دليل التخصيص.

وقال الماورديّ(١): للشافعيّ في هذه الآية أربعة أقوال:

أحدها: أنَّها عامَّة؛ فإن لفظها لفظ عموم يتناول كلّ بيع، ويقتضي إباحة جميعها إلَّا ما خصَّه الدليل، وهذا القول أصحّها عند الشافعي وأصحابه، لأنَّه ﷺ نهى عن بيوعٍ كانوا يعتادونها، ولم يبيِّن الجائز، فدلَّ على أن الآية تناولت إباحةَ جميع البيوع، إلَّا ما خُصَّ منها، فبيَّن ﷺ المخصوص. قال: فعلى هذا في العموم قولان:

أحدهما: أنه عموم أُريد به العمومُ، وإن دخله التخصيص.

والثاني: أنه عموم أُريد به الخصوص. قال: والفرق بينهما أن البيان في الثاني متقدِّم على اللفظ، وفي الأول متأخر عنه مقترن به. قال: وعلى القولين يجوز الاستدلال بالآية في المسائل المختلف فيها ما لم يقم دليلُ تخصيص.

---

(١) الماوردي: علي بن محمد، أبو الحسن، من العلماء الباحثين، أقضى القضاة (ت: ٤٥٠هـ). «شذرات الذهب» ٣/ ٢٨٥.

والقول الثاني: أنَّها مجملة، لا يُعْقل منها صحَّة بيعٍ من فساده إلَّا ببيان النبيّ ﷺ [ثم قال]: هل هي مجملة بنفسها أم بعارض ما نُهي عنه من البيوع؟ وجهان. وهل الإجمال في المعنى المراد دون لفظها؛ لأن لفظ البيع اسم لغويّ معناه معقول، لكن لما قام بإزائه من السنة ما يعارضه تدافع العمومان، ولم يتعيَّن المراد إلَّا ببيان السنَّة، فصار مجملاً لذلك دون اللفظ، أو في اللفظ أيضاً؛ لأنَّه لمَّا لم يكن المراد منه ما وقع عليه الاسم، وكانت له شرائط غير معقولة في اللغة كان مشكلاً أيضاً؟ وجهان. قال: وعلى الوجهين لا يجوز الاستدلال بها على صحة بيع ولا فساده، وإن دلَّت على صحة البيع من أصله، قال: وهذا هو الفرق بين العام والمجمَل، حيث جاز الاستدلال بظاهر العموم ولم يجز الاستدلال بظاهر المجمل.

والقول الثالث: أنَّها عامَّة مجملة معاً، قال: واختُلف في وجه ذلك على أوجه:

أحدها: أن العموم في اللفظ، والإجمالَ في المعنى، فيكون اللفظ عاماً مخصوصاً، والمعنى مجملاً لحقه التفسير.

والثاني: أن العموم في: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾، والإجمالَ في: ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

والثالث: أنَّه كان مجملاً، فلمَّا بيَّنه ﷺ صار عامًّا، فيكون داخلاً في المجمل قبل البيان، وفي العموم بعد البيان، فعلى هذا يجوز الاستدلال بظاهرها في البيوع المختلف فيها.

والقول الرابع: أنَّها تناولت بيعاً معهوداً، ونزلت بعد أن أحلَّ النبيّ ﷺ بيوعاً وحرَّم بيوعاً، فاللَّام للعهد؛ فعلى هذا لا يجوز الاستدلال بظاهرها. انتهى.

ومنها: الآيات التي فيها الأسماء الشرعيَّة، نحو: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، قيل: إنها مجملة، لاحتمال الصلاة لكل دعاء، والصوم لكل إمساك، والحجّ لكل قصد. والمراد بها لا تدلُّ عليه اللغة، فافتقر إلى البيان. وقيل: لا، بل يُحمل على كل ما ذكر إلَّا ما خُصَّ بدليل.

تنبيه: قال ابن الحَصَّار[(١)]: من الناس من جعل المجمل والمحتَمَل بإزاء شيء واحد. قال: والصواب أن المجملَ: اللفظُ المبهَم الذي لا يفهم المراد منه، والمحتمَل: اللفظ الواقع بالوضع الأول على معنيين مفهومين فصاعداً، سواء كان حقيقة في كلِّها أو بعضها. قال: والفرق بينهما أنَّ المجمل يدلُّ على أُمور معروفة، واللفظ مشترك متردِّد بينهما، والمبهم: لا يدلُّ على أمر معروف، مع القطع بأن الشارع لم يُفوِّض لأحد بيان المجمل، بخلاف المحتمَل.

  

(١) ابن الحَصَّار: علي بن محمد أبو الحسن، إشبيليُّ الأصل، فقيه، له: «الناسخ والمنسوخ» (ت: ٦١١هـ). «بغية الملتمس» ١/ ٣٥٨. وفي «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة أن اسمه: الحصَّار، وهو خطأ، والصواب ابن الحصار ٢/ ٥٢٢.

النوع السابع والأربعون

في ناسخه ومنسوخه

أفرده بالتصنيف خلائق لا يُحصَوْن، منهم: أبو عُبيد القاسم بن سلَّام، وأبو داود السجستانيّ، وأبو جعفر النحَّاس، وابن الأنباريّ، ومكيّ، وابن العربيّ، وآخرون.

قال الأئمة: لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلَّا بعد أن يعرِف منه الناسخَ والمنسوخ.

وقد قال عليّ لقاصٍّ: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قال: هَلَكْت وأهلكتَ.

وفي هذا النوع مسائل:

الأولى: يرد النسخ بمعنى الإزالة، ومنه قوله: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَـٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢].

وبمعنى التبديل، ومنه: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل: ١٠١].

وبمعنى التحويل، كتناسخ المواريث، بمعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد.

وبمعنى النقل من موضع إلى موضع، ومنه: نَسَخْت الكتابَ، إذَا نقلتَ ما فيه، حاكياً للفظه وخطِّه.

قال مَكّيٌّ[1]: وهذا الوجه لا يصحُّ أن يكون في القرآن، وأنكر على النحاس إجازته ذلك، محتجًا بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ، وأنّه إنَّما يأتي بلفظ آخر.

وقال السعيديّ: يشهد لما قاله النحَّاس قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]. وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤].

ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجوماً جَمِيعُهُ في أُمِّ الْكِتَاب، وهو اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: ﴿فِى كِتَـٰبٍ مَّكْنُونٍ ۝٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٨، ٧٩].

الثانية: النسخ مما خصَّ الله به هذه الأُمَّة لحِكَمٍ، منها التيسير.

وقد أجمع المسلمون على جوازه، وأنكره اليهود ظنًّا منهم أنه بَداءٌ، كالذي يرى الرأي ثم يبدو له، وهو باطل، لأنه بيان مدَّة الحكم كالإحياء بعد الإماتة وعكسه، والمرض بعد الصحة وعكسه، والفقر بعد الغنى وعكسه، وذلك لا يكون بداء، فكذا الأمر والنهي.

واختلف العلماء:

فقيل: لا يُنسخ القرآن إلَّا بقرآن، لقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، قالوا: ولا يكون مثلَ القرآن وخيراً منه إلَّا قرآنٌ.

(١) في «الناسخ والمنسوخ» ص٤٧ ـ ٤٨.

وقيل: بل يُنسخ القرآن بالسنَّة، لأنها أيضاً من عند الله، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]. وجُعل منه آية الوصية الآتية.

والثالث: إذا كانت السنَّة بأمر الله من طريق الوحْي نسخت، وإن كانت باجتهاد فلا. حكاه ابن حبيب النيسابوريّ في «**تفسيره**».

وقال الشافعيّ: حيث وقع نسخ القرآن بالسنَّة، فمعها قرآن عاضد لها، وحيث وقع نسخ السنَّة بالقرآن فمعه سنَّة عاضدة له؛ ليتبيَّن توافق القرآن والسنَّة.

وقد بسطتُ فروع هذه المسألة في شرح منظومة جمع الجوامع في الأصول.

الثالثة: لا يقع النسخ إلَّا في الأمر والنَّهي، ولو بلفظ الخبر. أمّا الخبر الذي ليس بمعنى الطلب فلا يدخله النسخ، ومنه الوعد والوعيد. وإذا عرفت ذلك عرفت فساد صنْعِ من أدخل في كتب النسخ كثيراً من آيات الإخبار والوعد والوعيد.

الرابعة: النَّسخ أَقسام:

أحدها: نسخ المأمور به قبل امتثاله، وهو النسخ على الحقيقة، كآية النَّجوى.

الثاني: ما نُسخَ مما كان شرعاً لمن قبلنا، كآية شرع القصاص والدِّيَة، أو كان أمِرَ به أمراً جُمْليًّا، كنسخ التوجّه إلى بيت المقدس بالكعبة [البخاري: ٣٩٩، ومسلم: ١١٧٦، وأحمد: ١٨٤٩٦]، وصوم عاشوراء برمضان [البخاري: ١٨٩٢، ومسلم: ٢٦٤٢، وأحمد: ٤٤٨٣][1]، وإنما يسمَّى هذا نسخاً تجوّزاً.

الثالث: ما أُمِر به لسبب، ثم يزول السبب، كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والصفح، ثم نُسِخ بإيجاب القتال. وهذا في الحقيقة ليس نسخاً، بل هو من قسم المُنْسَأِ، كما قال تعالى: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ فالمُنْسَأُ هو الأمر بالقتال إلى أن يَقْوى المسلمون، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصَّبْر على الأذى، وبهذا يضعف ما لَهِجَ به كثيرون من أَنَّ الآية في ذلك منسوخة بآية السيف، وليس كذلك، بل هي من المُنْسَأ، بمعنى أن كلّ أمرٍ ورد يجب امتثاله في وقت ما، [لعلة تقتضي] ذلك الحكم، ثمَّ ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ؛ إنما النسخ الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله.

وقال مكيّ[2]: ذكر جماعة: أَن ما ورد من الخطاب مشعراً بالتوقيت والغاية مثل قوله في البقرة: ﴿فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٠٩] محكَمٌ غير منسوخ؛ لأنه مؤجَّل بأجلٍ، والمؤجَّل بأَجلٍ لا نسخ فيه.

الخامسة: قال بعضهم: سورُ القرآن باعتبار الناسخ والمنسوخ أقسام: قسم ليس فيه ناسخ ولا منسوخ، وهو ثلاث وأربعون: سورة الفاتحة، ويوسف، ويس، والحجرات، والرحمن، والحديد، والصفّ، والجمعة، والتحريم، والملك، والحاقة، ونوح، والجنّ، والمرسلات، وعمّ، والنازعات، والانفطار، وثلاث بعدها، والفجر وما بعدها إلى آخر القرآن؛ إلَّا التِّين والعصر، والكافرون.

(١) صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه، فلما فُرض رمضان ترك، وعاشوراء: هو العاشر من مُحرَّم.

(٢) في «الناسخ والمنسوخ» ص١٢٦.

وقسم فيه الناسخ والمنسوخ، وهو خمس وعشرون: البقرة وثلاث بعدها، والحجّ، والنور وتالياها، والأحزاب، وسبأ، والمؤمن، والشورى، والذَّاريات، والطور، والواقعة، والمجادلة، والمزمِّل، والمدَّثر، وكورت، والعَصْر[١].

وقسم فيه الناسخ فقط، وهو ست: الفتح، والحشر، والمنافقون، والتغابن، والطَّلاق، والأعلى.

وقسم فيه المنسوخ فقط، وهو الأربعون الباقية. كذا قال، وفيه نظر يعرف مما سيأتي.

السادسة: قال مكي[٢]: الناسخ أقسام:

فرضٌ نَسخَ فرضاً، ولا يجوز العمل بالأوَّل، كنسخ الحبس للزواني بالحدِّ.

وفرضٌ نسخ فرضاً ويجوز العمل بالأوَّل، كآية المصابرَة.

وفرض نَسخ ندباً كالقتال، كان ندْباً ثم صار فرضاً.

وندبٌ نَسَخ فرضاً، كقيام الليل، نُسِخ بالقراءة في قوله: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [المزمل: ٢٠].

السابعة: النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما نُسخ تلاوته وحكمه معاً. قالت عائشة: كان فِيما أُنزل: عشر رضعات معلومات فنُسخنَ بخمس معلومات، فتُوفِّيَ رسول الله ﷺ وهنَّ مما يقرَأُ من القرآن. رواه الشيخان[٣].

وقد تكلموا في قولها: (وهنَّ مما يقرأُ من القرآن): فإن ظاهره بقاء التلاوة، وليس كذلك.

وأُجيب بأن المراد: قارب الوفاة، أو أنَّ التلاوة نُسِخت أيضاً، ولم يبلغ ذلك كل الناس إلَّا بعد وفاة رسول الله ﷺ، فَتُوُفِّي وبعض الناس يقرؤُها.

وقال أبو موسى الأشعريُّ: نزلت ثم رفعت.

وقال مكيّ[٤]: هذا المثال فيه المنسوخ غير متلوٍّ، والناسخ أَيضاً غير متلوّ، ولا أعلم له نظيراً. انتهى.

الضرب الثاني: ما نُسِخ حكمه دون تلاوته؛ وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة، وهو على الحقيقة قليل جدًّا، وإنْ أكثر الناسُ من تعداد الآيات فيه؛ فإن المحققين منهم كالقاضي أبي بكر بن العربيّ بيّن ذلك وأتقنه.

---

(١) هذه عشرون، والخمس الأخرى: الأنفال والتوبة وإبراهيم والكهف ومريم. ذكرها ابن سلامة في «الناسخ والمنسوخ» ص١٧ ـ ١٨.

(٢) في «الناسخ والمنسوخ» ص٧٢ وما بعد.

(٣) مسلم (٣٥٩٧). وقوله: رواه الشيخان. سهوٌ. وقد نَصَّ ابن الأثير في «جامع الأصول» أن الحديث لم يُخرِّجه البخاري، فقال: أخرجه الجماعة إلا البخاري. «جامع الأصول» ١١/ ٤٨٢، وانظر «صحيح ابن حبان» (٤٢٢١). هذا، وإن معنى الحديث أن النسخ بخمس رضعات تأخّر إنزالُهُ، حتى إنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ: خمس رضعات، ويجعلها قرآناً متلوًّا؛ لكونه لم يبلغه النسخ، لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعدُ رجعوا عن تلاوته وأجمعوا على أن هذا لا يُتلى.

(٤) في «ناسخه» ص٥٠.

والذي **أقوله**: إن الذي أورده المكثرون أقسام:

قسم ليس من النسخ في شيء ولا من التخصيص، ولا له بهما علاقةٌ بوجه من الوجوه. وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ونحو ذلك.

قالوا: إنه منسوخ بآية الزكاة، وليس كذلك، بل هو باقٍ.

أمَّا الأولى: فإنها خبر في معرِض الثناء عليهم بالإنفاق، وذلك يصلح أن يفسَّر: بالزكاة، وبالإنفاق على الأهل، وبالإنفاق في الأمور المندوبة كالإعانة والإضافة. وليس في الآية ما يدلُّ على أنها نفقة واجبة غير الزكاة.

والآية الثانية: يصلحُ حملها على الزكاة، وقد فسّرت بذلك.

وكذا قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨]؛ قيل: إنها مما نسِخ بآية السيف، وليس كذلك؛ لأنه تعالى أحكم الحاكمين أبداً، لا يقبل هذا الكلام النَّسخ، وإن كان معناه الأمر بالتفويض وترك المعاقبة.

وقوله في البقرة: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] عدَّه بعضهم من المنسوخ بآية السيف. وقد غَلَّطه ابن الحصَّار بأَنَّ الآية حكاية عمَّا أخذه على بني إسرائيل من الميثاق، فهو خبر لا نَسخ فيه، وقِسْ على ذلك.

وقسم هو من قسم المخصوص، لا من قسم المنسوخ، وقد اعتنى ابن العربيّ بتحريره فأجاد، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢، ٣]، ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ . . .﴾ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الشعراء: ٢٢٤ ـ ٢٢٧]، ﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٠٩]. وغير ذلك من الآيات التي خُصَّت باستثناء أو غاية، وقد أخطأ من أدخلها في المنسوخ.

ومنه قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ قيل: إنَّه نُسخ بقوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥]، وإنما هو مخصوص به.

وقسم رَفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع مَنْ قبلنا، أو في أوَّل الإسلام ولم ينزل في القرآن، كإبطال نكاح نساء الآباء، ومشروعيَّة القصاص والدِّيَة، وحَصْر الطَّلاق في الثلاث. وهذا إدخاله في قسم الناسخ قريبٌ، ولكن عدم إدخاله أقرب، وهو الذي رجَّحه مكِّيّ وغيره. ووجَّهوه: بأنَّ ذلك لو عُدَّ في الناسخ لعُدّ جميع القرآن منه، إذ كلُّه أو أكثره رافع لما كان عليه الكفَّار وأهل الكتاب. قالوا: وإنما حقُّ الناسخ والمنسوخ أن تكون آيةً نَسخت آية. انتهى.

نعم، النوع الأخير منه ـ وهو رافع ما كان في أوَّل الإسلام ـ إدخاله أَوْجَه من القسمين قبله.

إذا علمت ذلك: فقد خرج من الآيات التي أوردها المكثرون الجمّ الغفير، مع آيات الصفح والعفو إن قلنا: إن آية السيف لم تنسخها، وبقي مما يصلح لذلك عدد يسير. وقد أفردته بأَدلَّته في تأْليف لطيف، وها أنا أُورده هنا محرّراً:

فمن البقرة: قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٨٠] منسوخة؛ قيل: بآية المواريث، وقيل: بحديث: «ألا، لا وصية لوارث»[(١)]، وقيل: بالإجماع، حكاه ابن العربيّ.

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ قيل: منسوخة بقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقيل: محكمة، و(لَا) مُقَدَّرة[(٢)].

وقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ﴾ [البقرة: ١٨٧] ناسخة لقوله: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]؛ لأن مقتضاه الموافقة فيما كانوا عليه من تحريم الأكل والوطء بعد النوم، ذكره ابن العربيّ، وحكى قولاً آخر: أنَّه نسخٌ لما كان بالسنَّة.

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ الآية منسوخة بقوله: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ الآية [التوبة: ٣٦]. أخرجه ابن جرير عن عطاء بن ميسرة.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠] إلى قوله: ﴿مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ [البقرة: ٢٤٠] منسوخة بآية ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]. والوصية منسوخة بالميراث، والسكنى: ثابتة عند قوم، منسوخة عند آخرين بحديث: «ولا سكنى» [البخاري: ٥٣٢٣، ومسلم: ٣٧١٩].

وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] منسوخة بقوله بعده: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ومن آل عمران: قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]؛ قيل: إنَّه منسوخ بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقيل: لا، بل هو محكم. وليس فيها آية يصح فيها دعوى النسخ غير هذه الآية.

ومن النساء: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ [النساء: ٣٣] منسوخة بقوله: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥].

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ الآية [النساء: ٨]، قيل: منسوخة، وقيل: لا، ولكن تهاون الناس في العمل بها.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ﴾ الآية [النساء: ١٥] منسوخة بآيات النور.

ومن المائدة: قوله تعالى: ﴿وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] منسوخة بإباحة القتال فيه.

---

(١) الترمذي (٢١٢١) وصحّحه، قال الحافظ: ولا يخلو إسنادُ كلٍّ منها من مقال، لكن مجموعها يقضي أن للحديث أصلاً...«فتح الباري»، باب لا وصية لوارث ٥/٤٦٨، وانظر التعليق على هذا الحديث مطولاً في «قواعد التحديث» للشيخ القاسمي ص٥٦٥ بتحقيقنا.

(٢) أخرج البخاري عن البراء بن عازب قال: لَمَّا نزلَ صومُ رمضانَ، كانوا لا يَقْرَبُون النساءَ رمضان كُلَّه، وكان رجالٌ يخونون أنفسَهم، فأنزل الله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] البخاري في التفسير (٤٥٠٨).

قوله تعالى: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ﴾ [المائدة: ٤٢] منسوخة بقوله: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

وقوله تعالى: ﴿أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٦] منسوخ بقوله: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [الطلاق: ٢].

ومن الأنفال: قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ . . .﴾ الآية [الأنفال: ٦٥] منسوخة بالآية بعدها.

ومن براءة: قوله تعالى: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافٗا وَثِقَالٗا﴾ [براءة: ٤١] منسوخة بآيات العذر، وهو قوله: ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ﴾ الآية [الفتح: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ﴾ الآيتين [التوبة: ٩١]، وبقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ﴾ [التوبة: ١٢٢].

ومن النور: قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ الآية [النور: ٣] منسوخة بقوله: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَٰمَىٰ مِنكُمۡ﴾ [النور: ٣٢].

قوله تعالى: ﴿لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾ الآية [النور: ٥٨]؛ قيل: منسوخة، وقيل: لا، ولكن تهاون الناس في العمل بها.

ومن الأحزاب: قوله تعالى: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ . . .﴾ الآية [الأحزاب: ٥٢] منسوخة بقوله: ﴿إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ . . .﴾ الآية [الأحزاب: ٥٠].

ومن المجادلة: قوله تعالى: ﴿إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ . . .﴾ الآية [المجادلة: ١٢] منسوخة بالآية بعدها.

ومن الممتحنة: قوله تعالى: ﴿فَـَٔاتُواْ ٱلَّذِينَ ذَهَبَتۡ أَزۡوَٰجُهُم مِّثۡلَ مَآ أَنفَقُواْۚ﴾ [الممتحنة: ١١]؛ قيل: منسوخ بآية السيف، وقيل: بآية الغنيمة، وقيل: محكم.

ومن المزَّمِّل: قوله: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [المزمل: ٢]؛ قيل: منسوخ بآخر السورة، ثم نسخ الآخر بالصلوات الخمس.

فهذه إحدى وعشرون آية منسوخة، على خلاف في بعضها، لا يصح دعوى النسخ في غيرها.

والأصح في آية الاستئذان والقسمةِ الإحكامُ، فصارت تسع عشرة، ويضمّ إليها قوله تعالى: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ على رأي ابن عباس أنها منسوخة بقوله: ﴿فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ﴾ الآية [البقرة: ١٤٩]، فتمت عشرون.

وقد نظمتُها في أبياتٍ فقلتُ:

قد أكثر الناسُ في المنسوخ من عددٍ ... وأدخلُوا فيه آياً ليس تنحصِرُ
وهاكَ تحريرَ آيٍ لا مزيدَ لها ... عشرينَ حرَّرها الحذَّاق والكُبَرُ
آيُ التوجّه حيث المرء كان وأنْ ... يوصي لأهليه عند الموت محتضَرُ

وحرمة الأكل بعد النَّوم من رفثٍ ... وفديةٌ لمطيق الصَّوم مشتهرُ
وحقَّ تقواه فيما صحَّ من أثرٍ ... وفي الحرام قتالٌ للأُلى كَفَرُوا
والاعتداد بحولٍ مَعْ وصيَّتها ... وَأَنْ يُدَانَ حديثُ النفس والفِكرُ
والحِلْفُ والحبْس للزاني وترك أُولى ... كفروا شهادتهم والصَّبْرُ والنَّفَرُ
ومنع عقدٍ لزانٍ أو لزانية ... وما على المصطفى في العقد محتَظَرُ
ودفع مَهْرٍ لمن جاءت وآية نجـ ... ـواه كذاك قيامُ الليل مُسْتَطِرُ
وزيد آية الاستئذان مَنْ ملكت ... وآية القسمة الفُضلى لمن حضروا

فإن قلت: ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّ القرآن كما يتلى ليعرف الحُكْم منه والعمل به، فيتلى لكونه كلامَ الله فيثاب عليه، فتُركت التلاوة لهذه الحكمة.

والثاني: أنَّ النسخ غالباً يكون للتخفيف، فأُبقيت التلاوة تذكيراً للنعمة، ورفع المشقَّة.

وأمَّا ما ورد في القرآن ناسخاً لما كان عليه الجاهلية، أو كان في شرع مَنْ قبلنا، أو في أوَّل الإسلام، فهو أيضاً قليل العدد؛ كنسخ استقبال بيت المقدس بآية القبلة، وصوم عاشوراء بصوم رمضان؛ في أشياء أُخَر حَرَّرْتُها في كتابي المشار إليه.

فوائد منثورة:

قال بعضهم: ليس في القرآن ناسخ إلَّا والمنسوخ قبله في الترتيب، إلَّا في آيتين: آية العِدَّة في البقرة، وقوله: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾ [الأحزاب: ٥٢] كما تقدَّم.

وزاد بعضهم ثالثة، وهي آية الحشر في الفيء على رأي من قال: إنها منسوخة بآية الأنفال: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٤١].

وزاد قومٌ رابعةً، وهي قوله: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، يعني: الفضل من أموالهم، على رأي من قال: إنها منسوخة بآية الزكاة.

وقال ابن العربي: كلّ ما في القرآن من الصفح عن الكفار، والتولي والإعراض والكفّ عنهم، فهو منسوخ بآية السيف، وهي: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ الآية [التوبة: ٥] نَسخت مئةً وأربعاً وعشرين آية، ثم نسخ آخرُها أوّلَها. انتهى. وقد تقدَّم ما فيه.

وقال أيضاً: من عجيب المنسوخ قوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ الآية، فإن أوَّلها وآخرها، وهو: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] منسوخ، ووسطها محكَم، وهو ﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وقال: من عجيبه أيضاً آيةٌ أولها منسوخ وآخرها ناسخ، ولا نظير لها، وهي قوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ

لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]؛ يعني بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذا ناسخ لقوله: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾.

وقال السعيديّ: لم يمكث منسوخ مدة أكثر من قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ الآية [الأحقاف: ٩]، مكثت ستَّ عشرة سنة حتى نسخها أوَّل الفتح عام الحديبية.

وذكر هبة الله بن سلَّامة الضرير أنّه قال(١) في قوله تعالى: ﴿وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ الآية [الإنسان: ٨]: إن المنسوخ من هذه الجملة: ﴿وَأَسِيرًا﴾، والمراد بذلك أسير المشركين. فقرئ عليه الكتاب وابنتُه تسمع، فلما انتهى إلى هذا الموضع، قالت له: أخطأتَ يا أبتِ، قال: وكيف؟ قالت: أجمع المسلمون على أن الأسير يُطعَم ولا يُقتَل جوعاً، فقال: صدقتِ.

وقال شيذلة في «**البرهان**»: يجوز نسخ الناسخ فيصير منسوخاً، كقوله: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] نسخها قوله تعالى: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]. ثم نسخت هذه بقوله: ﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]. كذا قال. وفيه نظر من **وجهين**:

أحدهما: ما تقدَّمت الإشارة إليه.

والآخر: أن قوله: ﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] مُخَصِّص للآية لا ناسخ، نعم يمثَّل له بآخر سورة المزَّمِّل، فإنَّه ناسخ لأوَّلها، منسوخ بفرض الصلوات.

وقوله: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافٗا وَثِقَالٗا﴾ [التوبة: ٤١] ناسخ لآيات الكفِّ [النساء: ٧٧]، منسوخ بآيات العُذْر [الفتح: ١٧].

وأخرج أبو عبيد عن الحسن وأبي ميسرة قالا: ليس في المائدة منسوخ.

ويشكل بما في «**المستدرك**» [(٢/ ٣١٢) وهو صحيح] عن ابن عباس: أن قوله: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ﴾ [المائدة: ٤٢] منسوخ بقوله: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

وأخرج أبو عُبيد وغيره عن ابن عباس قال: أوَّل ما نسخ من القرآن نسخ القِبْلة.

وأخرج أبو داود في **ناسخه** من وجهٍ آخرَ عنه قال: أول آية نسِخت من القرآن القِبلةُ، ثم الصيامُ الأول. [انظر البخاري: ٣٩٩].

قال مكي(٢): وعلى هذا فلم يقع في المكيِّ ناسخ. قال: وقد ذكر أنّه وقع فيه في آيات: منها قوله تعالى في سورة غافر: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾ [الشورى: ٥] ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْۖ﴾ [غافر: ٧]. فإنَّه ناسخ لقوله: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [الشورى: ٥].

قلت: أحسن من هذه نسخُ قيام الليل في أول سورة المزمِّل بآخرها، أو بإيجاب الصلوات الخمس، وذلك بمكَّة اتفاقاً.

---

(١) في «الناسخ والمنسوخ» ص١٣١، وهبةُ الله هو: ابن سلامة، أبو القاسم، مفسر، ضرير، بغدادي (ت: ٤١٠هـ). «بغية الوعاة» ٤٠٧، و«تاريخ بغداد» ١٤/ ٧٠.

(٢) في «ناسخه» ص٣٩٩ و٤٠٣.

تنبيه:

قال ابن الحصَّار: إنما يُرجع في النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابيّ يقول: آية كذا نسخت كذا.

قال: وقد يُحكم به عند وجود التَّعارض المقطوع به من علم التاريخ، ليعرف المتقدِّم والمتأخر.

قال: ولا يُعتمَد في النسخ قول عوامّ المفسرين، بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صحيح، ولا معارضة بيّنة؛ لأن النسخ يتضمَّن رفع حكم وإثباتَ حكمٍ تقرر في عهده ﷺ، والمعتمَد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد.

قال: والناس في هذا بين طرفَيْ نقيض، فمن قائل: لا يُقبَل في النسخ أخبار الآحاد العُدول، ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسّر أو مجتهد. والصواب خلاف قولهما. انتهى.

الضرب الثالث: ما نُسخ تلاوتُه دون حكمه، وقد أورد بعضهم فيه سؤالاً وهو: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم؟ وهلَّا أُبقيَت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟

وأجاب صاحب «**الفنون**»[1]: بأنَّ ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمَّة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظنِّ، من غير استفصال لطلبِ طريقٍ مقطوعٍ به، فيسرعون بأيسر شيء، كما سارع الخليل إلى ذبح ولدِه بمنام، والمنام أدنى طريق الوحي.

وأمثلة هذا الضرب كثيرة.

قال أبو عُبيد: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: لا يقولَنَّ أحدكم: قد أخذتُ القرآنَ كلَّه، وما يدريه ما كلُّه! قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقل: قد أخذتُ منه ما ظهر.

وقال: حدَّثنا ابن أبي مريم، عن أبي لَهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: كانت سورة الأحزاب تُقرَأُ في زمن النبي ﷺ مئتي آية، فلما كَتَبَ عثمانُ المصاحف لم يقدر منها إلَّا على ما هو الآن.

وقال: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن المبارك بن فضالة، عن عاصم بن أبي النّجود، عن زِرّ بن حُبَيش قال: قال لي أُبيّ بن كعب: كأين تعدّ سورة الأحزاب؟ قلت: اثنتين وسبعين آية أو ثلاثاً وسبعين آية. قال: إن كانت لَتَعْدِل سورة البقرة، وإن كنَّا لنقرأُ فيها آية الرجم. قلت: وما آية الرجم؟ قال: «**إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتَّةَ نَكَالاً مِنَ الله والله عَزِيزٌ حَكِيمٌ**».

وقال: حدَّثنا عبد الله بن صالح، عن الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن أبي أمامة بن سهل، أن خالته قالت: لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم: «**الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتَّة بما قضيا من اللذة**».

---

(١) هو ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي، البغدادي، علامة في التاريخ والحديث، كثير التصانيف (ت: ٥٩٧هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٢٧٩، «دائرة المعارف الإسلامية» ١/ ١٢٥.

وقال: حدثنا حجاج عن ابن جُريج: أخبرني ابن أبي حُميد، عن حُميدة بنت أبي يونس قالت: قرأ عليَّ أبي ـ وهو ابن ثمانين سنة ـ في مصحف عائشة: «إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً. وعلى الذين يَصِلُون الصفوف الأُوَل»، قالت: قبل أن يغيِّر عثمانُ المصاحفَ(١).

وقال: حدَّثنا عبد الله بن صالح، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أَبي واقد الليثي قال: كان رسول الله ﷺ إذا أُوحِيَ إليه أَتيناه، فعلَّمنا مما أُوحي إليه. قال: فجئت ذات يوم، فقال: «**إن الله يقول: إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولو أن لابن آدم وادياً لأحبَّ أن يكون إليه الثاني، ولو كان له الثاني لأحبَّ أن يكون إليهما الثالث، ولا يملأ جوف ابن آدم إلَّا الترابُ، ويتوب الله على من تاب**».

وأخرج الحاكم في «**المستدرَك**» [(٢/ ٥٣١) وهو صحيح]: عن أُبيّ بن كعب قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن**» فقرأ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١] ومن بقيتها: (لو أن ابن آدم سألَ وادياً من مال فأُعطِيَه سأل ثانياً، وإن سألَ ثانياً فأُعطِيَه سأل ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلَّا التراب، ويتوب الله على من تاب. وإنَّ ذات الدين عند الله الحنيفية غير اليهودية ولا النصرانية، ومن يعمل خيراً فلن يُكفَرَه)(٢).

وقال أبو عُبيد: حدَّثنا حجَّاج، عن حماد بن سلَمة، عن عليّ بن زيد، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبي موسى الأشعري قال: نزلتْ سورةٌ نحو براءة، ثم رُفعت، وحُفِظ منها: (إن الله سيؤدي هذا الدين بأقوام لا خَلاقَ لهم، ولو أنَّ لابن آدم واديين من مال لَتمنّى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوفَ ابنِ آدم إلَّا الترابُ، ويتوب الله على من تاب).

وأخرج ابنُ أبي حاتم: عن أبي موسى الأشعريّ قال: كنا نقرأُ سورةً نُشبِّهها بإحدى المسبّحات فأُنسيناها، غير أني حفظت منها: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنوا لا تقولوا ما لا تفعَلونَ فتكتبَ شهادةٌ في أعناقكم، فتُسأَلون عنها يوم القيامة).

وقال أبو عُبيد: حدَّثنا حجَّاج، عن سعيد، عن الحكم بن عتيبة، عن عديّ بن عديّ قال: قال عمر كنا نقرأُ: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنَّه كفر بكم»، ثم قال لزيد بن ثابت: أكذلك؟ قال: نعم.

وقال: حدَّثنا ابن أبي مريم، عن نافع بن عمر الجُمَحي. وحدثني ابن أبي مُليكة، عن المِسْوَر بن مَخْرَمة قال: قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ألم تجِدْ فيما أُنزل علينا: (أن جاهِدوا كما جاهدتم أول مرة)؟ فإنا لا نجدها! قال: أُسقِطت فيما أُسقط من القرآن.

(١) أي: قبل أن يُغيِّر المصاحفَ الخاصةَ، فقد كان لبعض الصحابة مصاحفُ خاصةٌ، فيه ما سمعوه أو رأوه من تفسيرٍ للآية، فلما نَسَخ عثمان المصاحفَ أمر بحرق تلك المصاحف، كي لا يَظُن الناسُ بعد زمن أن ما كتب من تفاسير وآراء من القرآن!!.

(٢) «المستدرك» ٢/ ٥٣١ ووافقه الذهبي على تصحيحه. وفيه: «ولا النصرانية ولا المجوسية».

وقال: حدثنا ابن أبي مريم، عن نافع، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو المعَافريّ، عن أبي سفيان الكلاعي: أن مسلمة بن مَخْلَد الأنصاري قال لهم ذات يوم: أخبروني بآيتين في القرآن لم يكتبَا في المصحف؟ فلم يخبروه ـ وعندهم أبو الكنُود سعد بن مالك ـ فقال مسلَمة: (إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيل الله بأمْوَالِهِمْ وأَنْفُسِهِمْ ألَا أَبْشِرُوا أَنْتُمُ المُفْلِحُونَ، والَّذينَ آوَوْهُمْ وَنَصَرُوهُمْ وَجَادَلُوا عَنْهُمُ الْقَوْمَ الَّذين غَضِبَ الله عَلَيْهِمْ أولئِكَ لا تَعْلَمُ نَفْس مَا أُخفِي لَهُمْ مِنْ قُرَّة أعْيُن جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ).

وأخرج الطَّبراني في «**الكبير**» [١٣١٤١ وهو ضعيف جداً]: عن ابن عمر قال: قرأ رجلان سورة أقرأهما رسول الله ﷺ، فكانا يقرآن بها، فقاما ذات ليلة يصلِّيان، فلم يَقْدِرَا منها على حرف، فأصبحا غادِيَيْنِ على رسول الله ﷺ، فذكرا ذلك له، فقال: «**إنها ممَّا نسخ، فالْهُوا عنها**».

وفي الصحيحين [البخاري: ٤٠٨٨، ومسلم: ١٥٤٥، وأحمد: ١٢٠٦٤]: عن أنس ـ في قصة أصحاب بئر مَعُونة الَّذين قتلوا، وقَنَت يدعو على قاتليهم ـ قال أنس: ونزل فيهم قرآنٌ قرأناه حتى رُفع: (أن بلِّغوا عنا قومنا أنَّا لَقينا ربنا فرضيَ عنا وأرضانا).

وفي «**المستدرَك**» [(٢/ ٣٣١) وهو صحيح]: عن حذيفة قال: ما تقرؤون ربعها. يعني براءة.

قال الحسين بن المنادي في كتابه «**الناسخ والمنسوخ**»: ومما رُفع رسمُه من القرآن ولم يُرفَع من القلوب حِفظُه، سورتا القنوتِ في الوِتْر، وتسمَّى سورتَي الخَلع والحَفْد.

تنبيه: حكى القاضي أبو بكر في «**الانتصار**» عن قوم إنكارَ هذا الضَّرْب؛ لأن الأخبار فيه أخبارُ آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجَّة فيها.

وقال أبو بكر الرازيّ: نسخُ الرسم والتلاوة، إنما يكون بأن ينسيَهم الله إياه، ويرفعه من أوْهامهم، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكَتْبه في المصحف، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلى: ١٨، ١٩]، ولا يعرف اليوم منها شيء، ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمان النبيّ ﷺ، حتى إذا تُوُفِّيَ لا يكون متلواً في القرآن، أو يموت وهو متلوٌّ موجود بالرَّسْم، ثم ينسيه الله الناس، ويرفعه من أذهانهم. وغير جائز نسخُ شيء من القرآن بعد وفاة النبي ﷺ. انتهى.

وقال في «**البرهان**»[(١)] في قول عمر: لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله لكتبتها ـ يعني آية الرجم ـ: ظاهره أنَّ كتابتها جائزة، وإنما منعه قول الناس، والجائز في نفسه قد يقوم من خارجٍ ما يمنعُه، فإذا كانت جائزةً لزِم أن تكون ثابتةً؛ لأن هذا شأنُ المكتوب.

وقد يقال: لو كانت التلاوة باقيةً لبادر عمر، ولم يعرِّج على مقالة الناس؛ لأن مقالة الناس لا تصلُح مانعاً. وبالجملة هذه الملازمة مشكلة، ولعله كان يعتقد أنه خبر واحد، والقرآن لا يثبُت به، وإن

(١) الزركشي في «البرهان» ٢/ ١٦٦.

ثَبَت الحكم، ومن هنا أنكر ابن ظَفَر في «**الينبوع**»(١) عدَّ هذا مما نسِخ تلاوتُه، قال: لأن خبر الواحد لا يُثْبِت القرآنَ.

قال: وإنما هذا من المنسَأ لا النسخ، وهما مما يلتبسان، والفرقُ بينهما أن المنسَأ لفظُه قد يعلم حكمه. انتهى.

وقوله: «لعله كان يعتقد أنه خبر واحد» مردود، فقد صح أنه تلقاها من النبي ﷺ.

وأخرج الحاكم [«المستدرك» (٤/ ٣٦٠) وهو صحيح] من طريق كثير بن الصلت قال: كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتُبان المصحف، فمرَّا على هذه الآية، فقال زيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتَّةَ»، فقال عمر: لما نزلت أتيت النبي ﷺ فقلت: أكتبها؟ فكأنه كره ذلك، فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يُحصَن جُلِدَ، وأنَّ الشاب إذا زنَى وقد أحصن رُجِمَ.

قال ابن حجر في شرح «**المنهاج**»: فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها؛ لكون العمل على غير الظاهر من عمومها.

قلت: وخطر لي في ذلك نكتةٌ حسنة، وهو أن سببه التخفيف على الأمَّة بعدم اشتهار تلاوتها وكتابتها في المصحَف، وإن كان حكمُها باقياً؛ لأنه أثقل الأحكام وأشدُّها، وأغلظ الحدود، وفيه الإشارة إلى ندب الستر.

وأخرج النسائيّ: أنَّ مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت: ألا تكتبها في المصحف، قال: ألا ترى أنَّ الشابين الثيبين يُرجَمان! ولقد ذكرنا ذلك، فقال عمر: أنا أكفيكم، فقال: يا رسول الله، اكتب لي آية الرجم. قال: «**لا تستطيع**».

قوله: (اكتب لي)، أي: ائذن لي في كتابتها، أو مكّني من ذلك.

وأخرج ابن الضُّرَيس في «**فضائل القرآن**»(٢) عن يعلى بن حكيم، عن زيد بن أسلم: أنَّ عمر خطَب الناسَ، فقال: لا تشكُّوا في الرَّجْم، فإنَّه حقّ، ولقد هَمَمْتُ أن أكتبه في المصحف، فسألت أُبيَّ بنَ كعب، فقال: أليس أتيتَني وأنا أستقرئها رسولَ الله ﷺ، فدفعتَ في صدري وقلتَ: تستقرئه آيةَ الرجم، وهم يَتَسافَدُون تَسَافُدَ(٣) الحُمُر؟

قال ابن حجر: وفيه إشارة إلى بيان السَّبب في رفع تلاوتها، وهو الاختلاف.

---

(١) انظر «البرهان» للزركشي ٢/ ١٦٧ النوع ٣٤، وابن ظفر: محمد بن أبي محمد الصقلي (ت: ٥٦٨هـ). وكتابه «ينبوع الحياة» مخطوط في دار الكتب المصرية برقم (٣١٠). أفاده محقق «البرهان».

(٢) «فضائل الأعمال» ص١٥٣ رقم (٣٢٧).

(٣) في «القاموس»: استسفَدَ بعيرَهُ: أتاه من خلفه فركِبَهُ. مادة: سفد. يقال: سَفَدَ امرأته، يكنى به عن الجماع. «أساس البلاغة». مادة: سفد.

تنبيه:

قال ابن الحَصَّار في هذا النوع: إن قيل: كيف يقع النسخ إلى غير بدل، وقد قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]. وهذا إخبار لا يدخله خُلْف؟

فالجواب أن نقول: كلُّ ما ثبت الآن في القرآن ولم يُنْسَخ فهو بدلٌ ممَّا قد نسخت تلاوته، وكُلّ ما نسخه الله من القرآن ـ مما لا نعلمه الآن ـ فقد أبدله بما علمناه، وتواتر إلينا لفظُه ومعناه.

  

النوع الثامن والأربعون

في مُشكِله ومُوهم الاختِلاف والتناقض

أفرده بالتَّصنيف قُطْرُب[١].

والمراد به: ما يوهم التعارُضَ بين الآيات.

وكلامه تعالى منزَّه عن ذلك، كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوهم اختلافاً وليس به في الحقيقة، فاحتيج لإزالته، كما صُنِّفَ في مختلف الحديث، وبيان الجمع بين الأحاديث المتعارضة. وقد تكلم في ذلك ابن عباس، وحكي عنه التوقُّف في بعضها.

قال عبد الرزَّاق في «تفسيره»: أنبأنا مَعْمَر، عن رجل، عن المِنْهال بن عمرو، عن سعيد بن جُبير قال: جاء رجل إلى ابن عباس، فقال: رأيتُ أشياء تَختلِف عليّ من القرآن. فقال ابن عباس: ما هو؟ أَشَكٌّ؟ قال: ليس بشكٍّ، ولكنه اختلاف، قال: هات ما اختلف عليك من ذلك. قال: أسمع الله يقول: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، وقال: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، فقد كتموا.

وأسمعُهُ يقول: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ثم قال: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الطور: ٢٥].

وقال: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ حتى بلغ ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ٩ ـ ١١]. ثم قال في الآية الأخرى: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧]، ثم قال: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠].

وأسمعه يقول: ﴿كَانَ ٱللَّهُ﴾ ما شأنه يقول: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ﴾؟

فقال ابن عباس: أما قوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فإنهم لما رأوا يوم القيامة، وأن الله يغفر [لأهل الإسلام، ويغفر] الذنوب، ولا يغفر شِرْكاً، ولا يتعاظمُه ذنب أن يغفره، جحده المشركون رجاءَ أن يغفرَ لهم، فقالوا: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ والله رَبِّنَا ما كُنَّا مُشْرِكِين، فخَتم الله على أفْواهِهم فتكَلَّمَتْ أيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ، فعند ذلك ﴿يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢].

وأما قوله: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]؛ فإنه إذا ﴿نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ

(١) قطرب: محمد بن المستنير، أبو علي، نحوي عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة (ت: ٢٠٦هـ). «تاريخ بغداد» ٣/ ٢٩٨، «بغية الوعاة» ١٠٤، لقّبه أستاذه سيبويه بقطرب (دُويبة تبكّر للعمل).

فَصَعِقَ مَن في السموات ومَن في الأرض إلَّا مَن شاء الله﴾، ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧].

وأما قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ٩]؛ فإن الأرض خلقت قبل السماء، وكانت السماء دخاناً، فسواهنَّ سبع سموات في يومين بعد خلق الأرض.

وأما قوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]؛ يقول: جعَل فيها جبلاً، وجعَل فيها نهراً، وجعَل فيها شجَراً، وجعل فيها بحوراً.

وأما قوله: ﴿كَانَ ٱللَّهُ﴾؛ فإن الله كان ولم يَزَلْ كذلك، وهو كذلك عزيز حكيم عليم قدير، لم يَزَلْ كذلك.

فما اختلف عليك من القرآن فهو يشبه ما ذكرتُ لك، وإن الله لم ينزل شيئاً إلَّا وقد أصاب الذي أراد، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

أخرجه بطوله الحاكم في «**المستدرك**» [(٢/ ٣٩٤)] وصحّحه، وأصله في الصحيح. [البخاري: ٤٨١٦، ومسلم: ٧٠٢٩، وأحمد: ٣٦١٤].

قال ابن حجر في «**شرحه**»[(١)]: حاصل ما فيه السؤال عن **أربعة مواضع**:

الأول: نفي المسألة يوم القيامة وإثباتها.

الثاني: كتمان المشركين حالهم وإفشاؤه.

الثالث: خَلْق الأرض أو السماء؛ أَيُّهما تقدَّم.

الرابع: الإتيان بحرف (كان) الدَّالة على المضيّ، مع أن الصفة لازمة.

وحاصل جواب ابن عباس عن الأول: أن نفي المساءلة فيما قبل النفخة الثانية، وإثباتها فيما بعد ذلك

وعن الثاني: أنَّهم يكتُمون بألسنتهم، فتنطق أيديهم وجوارحهم.

وعن الثالث: أنه بدأ خلق الأرض في يومين غير مَدْحُوّة، ثم خلق السموات فسوَّاهنَّ في يومين، ثم دحا الأرض بعد ذلك؛ وجعل فيها الرَّوَاسِيَ وغيرها في يومين، فتلك أربعة أيام للأرض.

وعن الرابع: بأنَّ (كان) وإن كانت للماضي، لكنها لا تستلزم الانقطاع، بل المراد أنه لم يزَل كذلك.

فأما الأول: فقد جاء فيه تفسير آخر: أن نفي المساءلة عند تشاغلهم بالصَّعْق والمحاسبة والجواز على الصراط، وإثباتها فيما عدا ذلك. وهذا منقول عن السُّدِّيّ، أخرجه ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: أنَّ نفي المساءلة عند النفخة الأولى، وإثباتها بعد النفخة الثانية.

وقد تأوَّل ابنُ مسعود نفي المساءلة على معنى آخر: وهو طلب بعضهم من بعض العفو. فأخرج ابن جرير[(٢)] من طريق زاذان قال: أتيت ابنَ مسعود، فقال: يُؤخذ بيد العبد يوم القيامة، فينادَى: ألا إن هذا فلان ابن فلان، فمن كان له حقّ قِبلَه فلْيأْتِ، قال: فتودُّ المرأة يومئذ أن يثبت لها حقٌّ على أبيها أو ابنها أو أخيها أو زوجها، فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون.

---

(١) «فتح الباري» ٨/ ٤٨٠ (٤٨١٥).

(٢) «تفسيره» ١٠/ ٥٤ المؤمنون: ١٠١.

ومن طريق أخرى قال: لا يُسأل أحد يومئذ بنسبٍ شيئاً، ولا يتساءلون به، ولا يمتُّ برحِم.

وأما الثاني: فقد ورد بأبسط منه فيما أخرجه ابن جرير[١] عن الضحَّاك بن مزاحم: أن نافع بن الأزرق أتى ابنَ عباس فقال: قول الله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾، وقوله: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾. فقال: إني أحسِبك قمتَ من عند أصحابك، فقلتَ لهم: آتي ابنَ عباس، أُلْقِي عليه متشابهَ القرآن؟! فأخبرْهم: أن الله إذا جمع الناس يوم القيامة قال المشركون: إن الله لا يقبل إلا ممن وحّده، فيسألهم فيقولون: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾. قال: فيختم على أفواههم، وتُسْتَنْطَق جوارحُهم.

ويؤيده ما أخرجه مسلم [٧٤٣٨] من حديث أبي هريرة في أثناء حديث، وفيه: «**ثم يلقى الثالث فيقول: يا رب آمنتُ بك وبكتابك وبرسولك، ويثني ما استطاع، فيقول: الآن نبعثُ شاهداً عليك، فيذكر في نفسه: من الذي يَشهد عليّ، فيختم على فِيهِ، وتنطِق جوارحُهُ**».

أما الثالث: ففيه أجوبة أخرى، منها: أن ﴿ثُمَّ﴾ بمعنى الواو، فلا إيراد. وقيل: المراد ترتيب الخبر لا المخبَرِ بِهِ، كقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البلد: ١٧].

وقيل: على بابها، وهي لتفاوت ما بين الخلقين، لا للتراخي في الزمان.

وقيل: (خَلَقَ) بمعنى (قدَّر).

وأما الرابع: وجواب ابن عباس عنه، فيحتمل كلامُه أنه أراد أنه سمَّى نفسه ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾، وهذه التسمية مضتْ؛ لأن التعلق انقضى. وأما الصِّفتان فلا تزالان كذلك لا ينقطعان؛ لأنه تعالى إذا أراد المغفرة أو الرحمة في الحال أو الاستقبال وقع مرادُه. قاله الشمس الكِرْماني[٢].

قال: ويحتمل أن يكون ابنُ عباس أجاب بجوابين: **أحدهما**: أن التَّسميةَ هي التي كانت وانتهت، والصفة لا نهاية لها. **والآخر**: أنَّ معنى «كان» الدوام؛ فإنه لا يزال كذلك.

ويحتمل أن يُحمل السؤال على مَسْلكيْن، والجواب على دفعهما، كأن يقال: هذا اللفظ مشعر بأنه في الزمان الماضي كان غفوراً رحيماً، مع أنه لم يكن هناك مَنْ يُغفَر له أو يُرحَم، وبأنه ليس في الحال كذلك لِما يشعِر به لفظ «كان».

والجواب عن الأول: بأنه كان في الماضي تسمَّى به. وعن الثاني: بأنَّ (كان) تعطي معنى الدوام، وقد قال النحاة: «كان» لثبوت خبرها ماضياً، دائماً أو منقطعاً.

وقد أخرج ابن أبي حاتم من وجهٍ آخر عن ابن عباس: أن يهوديًّا قال له: إنكم تزعمون أنَّ الله كان عزيزاً حكيماً، فكيف هو اليوم؟ فقال: إنه كان في نفسه عزيزاً حكيماً.

موضع آخر توقَّف فيه ابن عباس؛ قال أبو عُبيد: حدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن أبي مُلَيْكة قال: سأل رجلٌ ابنَ عباس عن: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥]، وقوله:

(١) في «تفسيره» ٤/ ٩٤ النساء: ٤٢.

(٢) الكرماني: محمد بن يوسف، شمس الدين، أحد علماء الحديث (ت: ٧٨٦هـ). «الدرر الكامنة» ٤/ ٣١٠.

﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، فقال ابن عباس: هما يومان ذكرهما الله تعالى في كتابه؛ الله أعلم بهما.

وأخرجه ابنُ أبي حاتم من هذا الوجه، وزاد: ما أدري ما هما، وأكره أن أقول فيهما ما لا أعلم. قال ابن أبي مُليكة: فضربتُ البعيرَ حتى دخلت على سعيد بن المسيّب، فسئل عن ذلك؛ فلم يدرِ ما يقول: فقلت له: ألا أخبرُك بما حضرت من ابن عباس؟ فأخبرته، فقال ابن المسيّب للسائل: هذا ابنُ عباس قد اتّقى أن يقول فيهما، وهو أعلم منّي.

ورُوي عن ابن عباس أيضاً: أن يوم الألف هو مقدار سير الأمر وعروجه إليه، ويوم الألف في سورة الحجّ: هو أحد الأيام الستة التي خلق الله فيها السموات، ويوم الخمسين ألفاً هو يوم القيامة. فأخرج ابنُ أبي حاتم[1] من طريق سِماك، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس: أنَّ رجلاً قال له: حَدِّثْني، ما هؤلاء الآيات: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، و﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥]، ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾ [الحج: ٤٧]. فقال: يوم القيامة حساب خمسين ألف سنة، والسموات في ستة أيام كلُّ يوم يكون ألف سنة، و﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ قال: ذلك مقدار المسير.

وذهب بعضهم إلى أن المراد بهما يوم القيامة، وأنه باعتبار حال المؤمن والكافر، بدليل قوله: ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر: ٩، ١٠].

فصل: قال الزركشي في «**البرهان**»[2]: للاختلاف أسباب:

أحدها: وقوع المخبَر به على أنواع مختلفة وتطويرات شتَّى، كقوله في خلق آدم: ﴿مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ومرة: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦]، ومرة: ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصافات: ١١]، ومرة: ﴿مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤]؛ فهذه ألفاظ مختلفة، ومعانيها في أحوال مختلفة؛ لأن الصلصال غير الحمأ، والحمأ غير التراب، إلَّا أنَّ مرجعها كلَّها إلى جوهر، وهو التراب، ومن التراب دَرَجت هذه الأحوال[3].

وكقوله: ﴿فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ﴾ [الشعراء: ٣٢]، وفي موضع: ﴿تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ [القصص: ٣١]. والجانُّ الصغير من الحيّات، والثعبان الكبير منها، وذلك لأنَّ خلقها خلق الثعبان العظيم، واهتزازها وحركتها وخِفَّتها كاهتزاز الجانّ وخفّته.

الثاني: لاختلاف الموضوع، كقوله: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، وقوله: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦] مع قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾

---

(١) انظر سورة الحج: ٤٧ الجزء الثامن، وسورة المعارج: ٣ الجزء العاشر من «تفسير ابن أبي حاتم».

(٢) «البرهان» ٢/ ١٨٣ وفيه: تدرجت هذه الجملة.

(٣) في «البرهان»: تدرجت . . .

[الرحمن: ٣٩]. قال الحليمي[1]: فتحمَل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرُّسل، والثانية على ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه.

وحمله غيره على اختلاف الأماكن، لأن في القيامة مواقفَ كثيرة، ففي موضعٍ يُسألون، وفي آخر لا يُسألون.

وقيل: إن السؤال المثبَت سؤال تبكيت وتوبيخ، والمنفيّ سؤال المعذرة وبيان الحُجة.

وكقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] مع قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] حمل الشيخ أبو الحسن الشاذلي[2] الآية الأولى على التوحيد، بدليل قوله بعدها: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، والثانية على الأعمال. وقيل: بل الثانية ناسخة للأولى.

وكقوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣] مع قوله: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]؛ فالأولى تُفهم إمكانَ العَدْل، والثانية تنفيه.

والجواب: أنَّ الأولى في توفية الحقوق، والثانيةَ في الميل القلبيّ، وليس في قدرة الإنسان[3].

وكقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] مع قوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦] فالأولى في الأمر الشرعيّ، والثانية في الأمر الكونيّ بمعنى القضاء والتقدير.

الثالث: لاختلافهما في جهتَي الفعل، كقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]؛ أُضيف القتل إليهم، والرمي إليه ﷺ على جهة الكسب والمباشرة، ونفاه عنهم وعنه باعتبار التأثير.

الرابع لاختلافهما في الحقيقة والمجاز، كقوله: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُم بِسُكَارَىٰ﴾ [الحج: ٢]، أي: سكارى من الأهوال مجازاً، لا من الشراب حقيقة.

الخامس: بوجهين واعتبارين، كقوله: ﴿فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢] مع قوله: ﴿خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]. قال قطرب: (فبصرُك)، أي: علمُك ومعرفتُك بها قوية، من قولهم: بَصُر بكذا، أي: علم، وليس المراد رؤية العين. قال الفارسيّ: ويدلُّ على ذلك قوله: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ﴾ [ق: ٢٢].

وكقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٢٨] مع قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]. فقد يُظَنُّ أن الوَجَلَ خلاف الطمأنينة.

وجوابه: أن الطمأنينة تكون بانشراح الصدر بمعرفة التوحيد، والوجل يكون عند خوف الزيغ

---

(١) الحَليمي: حسين بن حسن البخاري الجرجاني، فقيه، شافعي، قاضٍ (ت: ٤٠٣هـ). «الرسالة المستطرفة» ٤٤، «طبقات الشافعية» ٣/ ١٩.

(٢) الشاذلي: علي بن محمد، المصري الشاذلي، من فقهاء المالكية (ت: ٩٣٩هـ). «الأعلام» ٥/ ١١.

(٣) أخرج أبو داود (٢١٣٤)، والترمذي (١١٤٠) من حديث عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يَقْسِمُ فيَعْدِلُ ويقول: «اللهم هذا قَسْمي فيما أملِكُ فلا تَلُمْني فيما تَمْلِكُ ولا أَمْلِكُ». وقد ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف سنن أبي داود».

والذهاب عن الهدى، فتوجل القلوب لذلك ، وقد جمع بينهما في قوله: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣].

ومما استشكلوه قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [الكهف: ٥٥]؛ فإنَّه يدلُّ على حصر المانع من الإيمان في أحد هذين الشيئين.

وقال في آية أخرى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]؛ فهذا حصرٌ آخرُ في غيرهما.

وأجاب ابنُ عبد السلام[1]: بأن معنى الآية الأولى: وما مَنع النَّاسَ أن يؤمنوا إلَّا إرادة أنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّة الأَوَّلِينَ من الخسف أو غيره، أو يَأْتِيَهُم الْعَذَابُ قُبلاً في الآخرة. فأخبر أنه أراد أن يصيبهم أحد أمرين، ولا شكَّ أنَّ إرادة الله مانعةٌ من وقوع ما ينافي المراد. فهذا حصر في السبب الحقيقيّ، لأن الله هو المانع في الحقيقة.

ومعنى الآية الثانية: وما مَنعَ النَّاسَ أنْ يُؤْمِنُوا إلَّا استغرابُ بعثه بشراً رسولاً، لأن قولهم ليس مانعاً من الإيمان؛ لأنه لا يصلح لذلك؛ وهو يدلُّ على الاستغراب بالالتزام؛ وهو المناسب للمانعية، واستغرابهم ليس مانعاً حقيقيًّا بل عاديًّا؛ لجواز وجود الإيمان معه، بخلاف إرادة الله تعالى. فهذا حصر في المانع العاديّ؛ والأول حصرٌ في المانع الحقيقيّ، فلا تنافيَ أيضاً.

ومما استشكل أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٢١]، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٢] مع قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ [الكهف: ٥٧]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤] إلى غير ذلك من الآيات.

ووجهه: أن المراد بالاستفهام هنا النفي، والمعنى: لا أحد أظلم، فيكون خبراً، وإذا كان خبراً وأُخِذت الآيات على ظواهرها أدَّى إلى التناقض. وأجيب بأوجه:

منها: تخصيص كلّ موضع بمعنى صلته؛ أي: لا أحدَ من المانعين أظلمُ ممَّن منع مساجد الله، ولا أحد من المفترين أظلم ممَّن افترى على الله كذباً، وإذا تخصَّص بالصِّلات فيها زال التناقض.

ومنها: أن التخصيص بالنسبة إلى السَّبْق: لَمَّا لم يسبق أحد إلى مثله حَكَم عليهم بأنه أظلم ممَّن جاء بعدهم سالكاً طريقهم، وهذا يؤول معناه إلى ما قبله؛ لأن المراد السبق إلى المانعيّة والافترائية.

ومنها ـ وادَّعى أبو حَيَّان أنَّه الصواب ـ: أن نفي الأظلميّة لا يستدعي نفي الظالمية؛ لأن نفي المقيَّد لا يدلُّ على نفي المطلق، وإذا لم يدلّ على نفي الظالمية لم يلزم التناقض؛ لأن فيها إثبات التسوية في الأظلميَّة، وإذا ثبتت التسوية فيها لم يكن أحد ممَّن وُصِف بذلك يزيد على الآخر؛ لأنَّهم يتساوون في الأظلميَّة. وصار المعنى: لا أحد أظلم ممَّن افترى وممَّن منع ونحوها، ولا إشكال في

(١) عبد العزيز بن عبد السلام، عز الدين، لقبه: سلطان العلماء (ت: ٦٦٠هـ). «فوات الوفيات» ٢/ ٣٥٠.

تساوي هؤلاء في الأظلمية، ولا يدلُّ على أنَّ أحد هؤلاء أظلم من الآخر، كما إذا قلت: لا أحد أفقهُ منهم. انتهى.

وحاصل الجواب أنَّ نفي التفضيل لا يلزم منه نفي المساواة.

وقال بعض المتأخِّرين: هذا استفهام مقصود به التهويل والتفظيع، من غير قصد إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة، ولا نفيها عن غيره.

وقال الخطَّابي: سمعت ابن أبي هريرة[١] يحكي عن أبي العباس بن سُرَيج[٢]، قال: سأل رجل بعض العلماء عن قوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١]. فأخبر أنَّه لا يقسم به. ثم أقسم به في قوله: ﴿وَهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ٱلۡأَمِينِ﴾ [التين: ٣]؟ فقال: أيُّما أحبُّ إليك؟ أجيبك ثم أقطعك، أو أقطعك ثم أجيبك؟ فقال: اقطَعني ثم أجِبْني. فقال له: اعلم أنَّ هذا القرآن نزلَ على رسول الله ﷺ بحضرة رجال، وبين ظهرانَيْ قوم كانوا أحرصَ الخلق على أن يجدُوا فيه مغمزاً وعليه مطعناً، لو كان هذا عندهم مناقضةً لتعلَّقوا به، وأسرعوا بالرَّدِّ عليه؛ ولكنَّ القوم علموا وجَهلْتَ، ولم ينكروا منه ما أنكرتَ، ثم قال له: إنَّ العرب قد تُدخِل (لا) في أثناء كلامها وتلغي معناها، وأنشد فيه أبياتاً.

تنبيه: قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني[٣]: إذا تعارضت الآي وتعذَّر فيها الترتيب والجمع، طُلب التاريخ وترك المتقدم بالمتأخِّر، ويكون ذلك نسخاً. وإن لم يعلم، وكان الإجماع على العمل بإحدى الآيتين، علم بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها. قال: ولا يوجَد في القرآن آيتان متعارضتان تخلوان عنْ هذين الوصفين.

قال غيره: وتعارض القراءتين بمنزلة تعارض الآيتين، نحو: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]، بالنصب والجرِّ، ولهذا جمع بينهما: بحمل النَّصْب على الغَسْل، والجرِّ على مسح الخفِّ.

وقال الصَّيْرفيّ[٤]: جماع الاختلاف والتناقض: أنَّ كلَّ كلام ـ صحَّ أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجه من الوجوه ـ فليس فيه تناقض، وإنما التناقض في اللفظ ما ضادَّه في كلِّ جهة، ولا يوجد في الكتاب والسنة شيء من ذلك أبداً، وإنما يوجد فيه النسخ في وقتين.

وقال القاضي أبو بكر: لا يجوز تعارض آي القرآن والآثار وما يوجبه العقل، فلذلك لم يجعل قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢] معارضاً لقوله: ﴿وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًاۚ﴾ [العنكبوت: ١٧]،

---

(١) ابن أبي هريرة: الحسن بن الحسين، أبو علي، فقيه شافعي في العراق (ت: ٣٤٥هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ١٣٠.

(٢) ابن سُرَيج: أحمد بن عمر بن سُريج البغدادي، فقيه الشافعية في عصره، ناصر السنة في المئة الثالثة (ت: ٣٠٦هـ). «تاريخ بغداد» ٤/ ٢٨٧، «وفيات الأعيان» ١/ ٦٦.

(٣) أبو إسحاق: إبراهيم بن محمد، عالم بالفقه والأصول، ثقة في الحديث، له مناظرات مع المعتزلة (ت: ٤١٨هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٢٨.

(٤) الصيرفي: محمد بن عبد الله، أبو بكر البغدادي، أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي، شرح رسالة الشافعي (ت: ٣٣٠هـ). «وفيات الأعيان» ٤/ ١٩٩.

﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ﴾ [المائدة: ١١٠]، لقيام الدليل العقلي أنَّه لا خالق غير الله، فتعيّن تأويل ما عارضه، فيؤوّل (وتخلقون) على (تكذبون)، و(تخلق) على (تصور).

فائدة:

قال الكرمانيّ(١) عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. الاختلاف على وجهين: **اختلاف تناقض**، وهو ما يدعو فيه أحد الشيئين إلى خلاف الآخر، وهذا هو الممتنع على القرآن. **واختلاف تلازم**، وهو ما يوافق الجانبين، كاختلاف وجوه القراءة، واختلاف مقادير السور والآيات، واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ، والأمر والنهي، والوعد والوعيد.



(١) في «غرائب التفسير...» ١/ ٣٠١، النساء: ٨٢.

النوع التاسع والأربعون

في مُطلَقه ومقيّده

المطلق: الدالّ على الماهية بلا قيد، وهو مع المقيد كالعامّ مع الخاص.

قال العلماء: متى وُجِد دليل على تقييد المطلق صِير إليه، وإلّا فلا، بل يبقى المطلق على إطلاقه، والمقيَّد على تقييده؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب.

والضابط: أنَّ الله إذا حكم في شيء بصفة أو شرط، ثم وَرَدَ حكمٌ آخر مطلقاً، نُظِر:

فإن لم يكن له أصل يُرَدّ إليه إلّا ذلك الحكم المقيَّد وجب تقييده به.

وإن كان له أصل يردّ إليه غيره لم يكن ردّه إلى أحدهما بأولى من الآخر.

فالأول: مثل اشتراط العدالة في الشهود على الرجعة والفراق والوصية في قوله: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦].

وقد أطلق الشهادة في البيوع وغيرها في قوله: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦].

والعدالة شَرْط في الجميع.

ومثل تقييده ميراث الزوجين، بقوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]. وإطلاقُه الميراث فيما أَطلق فيه.

وكذلك ما أطلق من المواريث كلّها بعد الوصية والدَّين.

وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرَّقَبة المؤمنة، وإطلاقها في كفَّارة الظِّهار واليمين، والمطلق كالمقيَّد في وصف الرقبة.

وكذلك تقييد الأيدي بقوله: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] في الوضوء، وإطلاقه في التيمم.

وتقييد إحباط العمل بالرِّدة بالموت على الكفر في قوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وأطلق في قوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥].

وتقييد تحريم الدم بالمسفوح في الأنعام، وأُطلِق فيما عدَاها.

فمذهب الشافعيّ حَمْل المطلق على المقيَّد في الجميع.

ومن العلماء من لا يحمله، ويجوّز إعتاق الكافر في كفارة الظهار واليمين، ويكتفي في التيمم بالمسح إلى الكوعين، ويقول: إن الردَّة تحبط العمل بمجرّدها.

والثاني: مثل تقييد الصوم بالتتابع في كفارة القتل والظهار، وتقييده بالتفريق في صوم التمتع. وأَطلق كفارة اليمين وقضاء رمضان: فيبقى على إطلاقه من جوازه مفرقاً ومتتابعاً.

لا يمكن حملُه عليهما، لتنافي القيدين، وهما: التفريق والتتابع، ولا على أحدهما لعدم المرجّح.

تنبيهات:

الأول: إذا قلنا بحمل المطلق على المقيّد، فهل هو من وضع اللغة أو بالقياس؟ مذهبان:

وجه الأَول: أنَّ العرب من مذهبها استحباب الإطلاق اكتفاء بالمقيد، وطلباً للإيجاز والاختصار.

الثاني: ما تقدَّم محلُّه: إذا كان الحكمان بمعنى واحد، وإنما اختلفا في الإطلاق والتقييد.

فأما إذا حكم في شيء بأمور، ثم في أُخر ببعضها، وسكت فيه عن بعضها، فلا يقتضي الإلحاق. كالأمر بغسل الأعضاء الأربعة في الوضوء وذكر في التيمم عضوين، فلا يقال بالحمل، ومسح الرأس والرجلين بالتراب فيه أيضاً.

وكذلك ذَكَرَ العِتْق والصوم والإطعام في كفَّارة الظهار، واقتصر في كفارة القتل على الأولين، ولم يذكر الإطعام، فلا يقال بالحَمْل وإبدال الصيام بالطعام.

  

النوع الخمسون

في منطوقه ومفهومه

المنطوق: ما دلَّ عليه اللفظ في محل النُّطق.

فإن أفاد معنًى لا يحتمل غيره **فالنَّص**، نحو: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌۗ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وقد نُقِل عن قوم من المتكلمين أنهم قالوا بندور النصّ جدًّا في الكتاب والسنة. وقد بالغ إمام الحرمين(١) وغيرُهُ في الردِّ عليهم، قال: لأن الغَرض من النصِّ الاستقلال بإفادة المعنى على قطع، مع انحسام جهات التأويل والاحتمال، وهذا وإن عزّ حصوله بوضع الصيغ ردّاً إلى اللغة، فما أكثره من القرائن الحالية والمقالية. انتهى.

أو مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً **فالظاهر**، نحو: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]. فإنَّ الباغيَ يُطلق على الجاهل وعلى الظالم، وهو فيه أظهر وأغلب، ونحو: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَۖ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فإنَّه يقال للانقطاع: طهر، وللوضوء والغسل، وهو في الثاني أظهر.

فإن حُمِل على المرجوحِ لدليل فهو: **تأويل**، ويسمَّى المرجوح المحمول عليه **مؤوّلاً**، كقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْۚ﴾ [الحديد: ٤]. فإنَّه يستحيل حمل المعيَّة على القرب بالذَّات، فتعيّن صرفه عن ذلك، وحمله على القدرة والعلم أو على الحفظ والرعاية.

وكقوله: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]. فإنَّه يستحيل حمله على الظاهر، لاستحالة أن يكون للإنسان أجنحة، فيُحمل على الخضوع وحسن الخُلق.

وقد يكون **مشتركاً** بين حقيقتين، أو حقيقة ومجاز، ويصحُّ حمله عليهما جميعاً، فيُحمَل عليهما جميعاً، سواء قلنا بجواز استعمال اللفظ في معنيَيْه أوْ لا. ووجهُه على هذا: أن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين؛ مرَّةً أريد هذا، ومرة أريد هذا.

ومن أمثلته: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ فإنَّه يحتمل: لا يضارِرُ الكاتبُ والشهيدُ صاحبَ الحقّ بجَوْرٍ في الكتابة والشهادة، ولا يُضارَرُ ـ بالفتح ـ أي: لا يضرهما صاحبُ الحق بإلزامهما ما لا يلزمُهما، وإجبارهما على الكتابة والشهادة.

ثم إن توقَّفت صحة دلالة اللفظ على إضمارٍ سُمِّيت: **دلالة اقتضاء**، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهلها.

وإن لم تتوقف، ودلَّ اللفظ على ما لم يُقصد به، سميت: **دلالة إشارة**، كدلالة قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ

(١) إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله أبو المعالي، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، له: «البرهان» في أصول الفقه (ت: ٤٧٨هـ). «وفيات الأعيان» ٣/ ١٦٧، «تبيين كذب المفتري» ٢٧٨.

لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] على صحَّة صوم من أصبح جُنُباً، إذ إباحة الجماع إلى طلوع الفجر تستلزم كونه جُنباً في جزء من النهار. وقد حُكِي هذا الاستنباط عن محمد بن كعب القُرظيّ[1].

فصل: **والمفهوم**: ما دلَّ عليه اللفظ لا في محل النطق. وهو قسمان: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة.

فالأول: ما يوافق حكمه المنطوق:

فإن كان أولى، سُمِّيَ: **فحوى الخطاب**، كدلالة: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] على تحريم الضرب، لأنه أشدّ.

وإن كان مساوياً، سُمِّي: **لحن الخطاب**، أي: معناه، كدلالة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] على تحريم الإحراق، لأنه مساوٍ للأكل في الإتلاف.

واختلف: هل دلالة ذلك قياسية أو لفظية، مجازية أو حقيقية؟ على أقوال بيناها في كتبنا الأصولية.

والثاني: ما يخالف حكمه المنطوق. وهو أنواع:

مفهوم صفة: نعتاً كان أو حالاً أو ظرفاً أو عدداً، نحو: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]. مفهومه: أنَّ غير الفاسق لا يجب التَّبيُّن في خبره، فيجب قبول خبر الواحد العدل.

﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أي: فلا يصح الإحرام به في غيرها. ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: فالذِّكر عند غيره ليس محصِّلاً للمطلوب. ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، أي: لا أقلّ ولا أكثر.

وشرطٍ، نحو: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، أي: فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهنَّ.

وغايةٍ، نحو: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، أي: فإذا نكحته تحل للأول بشرطه.

وحَصرٍ، نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]، ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [طه: ٩٨]، أي: فغيرُه ليس بإله. ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾ [الشورى: ٩]، أي: فغيره ليس بوليّ. ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، أي: لا إلى غيره. ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: لا غيرك.

واختلف في الاحتجاج بهذه المفاهيم، على أقوال كثيرة، والأصحُّ في الجملة أنها كلَّها حجَّة بشروط:

(١) انظر «حلية الأولياء» ٣/ ٢١٢.

منها: ألا يكون المذكور خرج للغالب، ومن ثَمَّ لم يعتبر الأكثرون مفهوم قوله: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾ [النساء: ٢٣]؛ فإن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج، فلا مفهوم له؛ لأنَّه إنما خُصّ بالذكر لغلبة حضوره في الذهن.

وألّا يكون موافقاً للواقع، ومن ثَمَّ لا مفهوم لقوله: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقوله: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]. وقوله: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣].

والاطلاع على ذلك من فوائد معرفة أسباب النزول.

فائدة:

قال بعضهم: الألفاظ إمَّا أن تَدُلَّ بمنطوقها أو بفحواها ومفهومها، أو باقتضائها وضرورتها، أو بمعقولها المستنبط منها. حكاه ابن الحَصَّار. وقال: هذا كلام حسن.

قلت: فالأوَّل: دلالة المنطوق، والثاني: دلالة المفهوم، والثالث. دلالة الاقتضاء، والرابع: دلالة الإشارة.

  

النوع الحادي والخمسون

في وُجوه مخاطباته

قال ابن الجوزي في كتابه النفيس: الخطاب في القرآن على خمسة عشر وجهاً.

وقال غيره: على أكثر من ثلاثين وَجهاً:

أحدها: خطاب العام، والمراد به العُموم، كقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [الروم: ٥٤].

والثاني: خطاب الخاصّ، والمراد به الخصوص، كقوله: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ﴾ [المائدة: ٦٧].

الثالث: خطاب العامّ والمراد به الخصوص، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ١] لم يدخل فيه الأطفالُ والمجانينُ.

الرابع: خطاب الخاصّ، والمراد العموم، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]؛ افتتح الخطاب بالنبيّ ﷺ، والمراد سائر من يملك الطلاق. وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ...﴾ الآية [الأحزاب: ٥٠]. قال أبو بكر الصَّيرفي: كان ابتداء الخطاب له، فلما قال في الموهوبة: ﴿خَالِصَةً لَّكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، عُلم أن ما قبلها له ولغيره.

الخامس: خطاب الجنس، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾.

السادس: خطاب النوع، نحو: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.

السابع: خطاب العين، نحو: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥]، ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ﴾ [النمل: ١٠]، ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ولم يقع في القرآن الخطاب بـ (يا محمد) بل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ تعظيماً له، وتشريفاً وتخصيصاً بذلك عمَّا سواه، وتعليماً للمؤمنين ألّا ينادوه باسمه.

الثامن: خطاب المدح، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٤]؛ ولهذا وقع خطاباً لأهل المدينة: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟﴾ [الأنفال: ٧٤]. أخرج ابن أبي حاتم[1] عن خَيْثمة: ما تقرؤون في القرآن ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ فإنه في التوراة (يا أيُّها المساكين). وأخرج البيهقي وأبو عُبيد وغيرهما عن ابن مسعود قال: إذا سمعت الله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، فأوعِها سمعَك، فإنه خيرٌ يؤمَرُ به، أو شرٌّ ينهى عنه.

التاسع: خطاب الذَّم، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾ [التحريم: ٧]، ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا

(١) في «تفسيره» ١/١٩٦ (١٠٣٦) البقرة: ١٠٤.

﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]. ولتضمّنه الإهانة لم يقع في القرآن في غير هذين الموضعين. وأكثر الخطاب بـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ على المواجهة، وفي جانب الكفار جيء بلفظ الغيبة، إعراضاً عنهم، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]. ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الأنفال: ٣٨].

العاشر: خطاب الكرامة، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾. قال بعضهم: ونجد الخطاب بالنَّبي في محل لا يليق به الرسول، وكذا عكسه، كقوله في الأمر بالتشريع العام: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وفي مقام الخاص: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١]. قال: وقد يعبّر بالنبي في مقام التشريع العامّ؛ لكن مع قرينة إرادة العموم، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ [الطلاق: ١]، ولم يقل: طلقت.

الحادي عشر: خطاب الإهانة، نحو: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر: ٣٤]، ﴿ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

الثاني عشر: خطاب التهكُّم، نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

الثالث عشر: خطاب الجمع بلفظ الواحد، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦].

الرابع عشر: خطاب الواحد بلفظ الجمع، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] إلى قوله: ﴿فَذَرْهُمْ فِى غَمْرَتِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٥٤]، فهو خطاب له ﷺ وحدَه، إذ لا نبيّ معه ولا بعده.

وكذا قوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ﴾ الآية [النحل: ١٢٦] خطاب له ﷺ وحدَه، بدليل قوله: ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ الآية [النحل: ١٢٧]، وكذا قوله: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ﴾ [هود: ١٤] بدليل قوله: ﴿قُلْ فَأْتُواْ﴾ [هود: ١٣]. وجعل منه بعضهم: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، أي: أرجعني. وقيل: ﴿رَبِّ﴾ خطاب له تعالى. و﴿ٱرْجِعُونِ﴾ للملائكة.

وقال السُّهَيلي[(١)]: هو قول مَنْ حضرته الشياطين وزبانيةُ العذاب، فاختلط فلا يدري ما يقول من الشَّطَط. وقد اعتاد أمراً يقوله في الحياة من ردّ الأمر إلى المخلوقين.

الخامس عشر: خطاب الواحد بلفظ الاثنين، نحو: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]. والخطاب لِمَالك خازنِ النار، وقيل: لخزنة النار والزبانية، فيكون من خطاب الجمع بلفظ الاثنين، وقيل: للملكين الموكَّلين في قوله: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١]، فيكون على الأصل.

وجعل المَهْدَويّ[(٢)] من هذا النوع: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]. قال: الخطاب لموسى وحدَه؛ لأنَّه الدَّاعي، وقيل: لهما؛ لأنَّ هارون أمَّن على دعائه، والمؤمِّنُ أحدُ الداعِيَيْنِ.

---

(١) السُّهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله، صاحب «الروض الأُنُف» ونسبته إلى سُهيل من قرى مَالَقَةْ في المغرب (ت: ٥٨١هـ). «وفيات الأعيان» ٣/ ١٤٣. له: «التعريف والإعلام فيما أُبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم». مطبوع.

(٢) المهدوي: محمد بن إبراهيم أبو عبد الله، من أهل المهدية (بفاس) وتوفي بها، فقيه عالم صالح (ت: ٥٩٥هـ). «جَذْوة الاقتباس» ١٦٩.

السادس عشر: خطاب الاثنين بلفظ الواحد، كقوله: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]. أي: ويا هارون، وفيه **وجهان**:

أحدهما: أنه أفرده بالنداء لإدلاله عليه بالتربية.

والآخر: لأنه صاحب الرسالة والآيات، وهارون تبع له، ذكره ابن عطية[1]، وذكر في «**الكشاف**» آخر[2]، وهو: أن هارون لمّا كان أفصحَ من موسى، نَكَبَ[3] فرعونُ عن خطابهِ، حذراً من لسانهِ.

ومثلُه: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧]؛ قال ابن عطية[4]: أفرده بالشقاء؛ لأنه المخاطَب أولاً، والمقصودُ في الكلام. وقيل: لأن الله جعل الشقاء في معيشة الدنيا في جانب الرِّجال. وقيل: إغضاءً عن ذِكر المرأة، كما قيل: من الكرم سترُ الحرم.

السابع عشر: خطاب الاثنين بلفظ الجمع، كقوله: ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [يونس: ٨٧].

الثامن عشر: خطاب الجمع بلفظ الاثنين، كما تقدم في ﴿أَلْقِيَا﴾ [ق: ٢٤].

التاسع عشر: خطاب الجمع بعد الواحد، كقوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾ [يونس: ٦١]. قال ابن الأنباريِّ: جمع في الفعل الثالث ليدلَّ على أن الأمة داخلون مع النبي ﷺ، ومثله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١].

العشرون: عكسه، نحو: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٨٧].

الحادي والعشرون: خطاب الاثنين بعد الواحد، نحو: ﴿أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٧٨].

الثاني والعشرون: عكسه، نحو: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩].

الثالث والعشرون: خطاب العين والمراد به الغير، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الأحزاب: ١]. الخطاب له، والمراد أمّته؛ لأنَّه ﷺ كان تقيّاً، وحاشاه من طاعة الكفّار. ومنه: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ الآية [يونس: ٩٤] حاشاه ﷺ من الشَّك، وإنما المراد بالخطاب التعريضُ بالكفار.

أخرج ابن أبي حاتم[5] عن ابن عباس في هذه الآية قال: لم يشكّ ﷺ، ولم يسأل، ومثله: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ الآية [الزخرف: ٤٥]، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]. وأنحاء ذلك.

الرابع والعشرون: خطاب الغير والمراد به العين، نحو: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠].

(١) في تفسيره المسمى: «المحرر الوجيز...» ٤/٤٦ سورة طه: ٤٩.
(٢) «الكشاف» ٢/٥٣٩، طه: ٤٩.
(٣) نَكَبَ ونكَّب: عدل عنه. «القاموس المحيط»: نكب.
(٤) في «تفسيره» ٤/٦٧ طه: ١١٧.
(٥) في «تفسيره» ٦/١٩٨٦ (١٠٥٨٣) يونس: ٩٤.

الخامس والعشرون: الخطاب العامّ الذي لم يقصد به مخاطَبٌ معيَّن، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ﴾ [الحج: ١٨]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢] لم يقصَد بذلك خطابٌ معيّن، بل كل أحد، وأخرج في صورة الخطاب لقصد العموم، يريد أن حالهم تناهت في الظهور، بحيث لا يختصُّ بها راءٍ دون راءٍ، بل كل من أمكن منه الرؤية داخل في ذلك الخطاب.

السادس والعشرون: خطاب الشخص ثم العدولُ إلى غيره، نحو: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ [هود: ١٤]. خوطب به النبي ﷺ، ثم قال للكفار: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤] بدليل: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤]. ومنه: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا﴾ [الفتح: ٨] إلى قوله: ﴿لِّتُؤْمِنُواْ﴾ [الفتح: ٩]، فيمن قرأ بالفوقية[1].

السابع والعشرون: خطاب التلوين وهو الالتفات.

الثامن والعشرون: خطاب الجمادات خطابَ مَنْ يعقل، نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١].

التاسع والعشرون: خطاب التهييج، نحو: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣].

الثلاثون: خطاب التَّحنُّن والاستعطاف، نحو: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ ...﴾ الآية [الزمر: ٥٣].

الحادي والثلاثون: خطاب التحبُّب، نحو: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ﴾ [مريم: ٤٢]، ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ﴾ [لقمان: ١٦]، ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤].

الثاني والثلاثون: خطاب التعجيز، نحو: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ﴾ [البقرة: ٢٣].

الثالث والثلاثون: خطاب التشريف، وهو كلّ ما في القرآن مخاطبةً بـ: ﴿قُلْ﴾، فإنَّه تشريف منه تعالى لهذه الأمة، بأن يخاطبها بغير واسطة؛ لتفوز بشرف المخاطبة.

الرابع والثلاثون: خطاب المعدوم، ويصح ذلك تبعاً لموجود، نحو: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾، فإنَّه خطاب لأهل ذلك الزمان ولكل مَن بعدهم.

فائدة:

قال بعضهم: خطاب القرآن ثلاثة أقسام:

قسم لا يصلح إلَّا للنبي ﷺ.

وقسم لا يصلح إلَّا لغيره.

وقسم لهما.

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالياء، وقرأ الباقون بالتاء. «المبسوط في القراءات العشر» ٤١٠.

فائدة:

قال ابن القيِّم: تأمل خطاب القرآن تجد مَلِكاً له المُلك كله، وله الحمد كلُّه، أزمّة الأمور كلّها بيده، ومصدرها منه، ومردّها إليه، مستوياً على العَرْش، لا تخفى عليه خافية من أقطار مملكته، عالماً بما في نفوس عَبيده، مطَّلعاً على أسرارهم وعلانيتهم، منفرداً بتدبير المملكة، يسمع ويرى، ويعطي ويمنع، ويثيب ويعاقب، ويكرم ويُهين، ويخلق ويرزق، ويميت ويحيي، ويقدّر ويقضي ويدبر، الأمورُ نازلةٌ من عنده دقيقُها وجليلها، وصاعدة إليه لا تتحرك ذَرّة إلّا بإذنه، ولا تسقط ورقة إلّا بعلمه.

فتأمَّل كيف تجده يُثني على نفسه، ويمجّد نفسه، ويحمد نفسه، وينصح عباده، ويدلُّهم على ما في سعادتهم وفلاحهم، ويرغّبهم فيه، ويحذِّرهم مما فيه هلاكهم، ويتعرف إليهم بأسمائه وصفاته، ويتحبَّب إليهم بِنعمه وآلائه، يذكِّرهم بنعمه عليهم، ويأمرهم بما يستوجبون به تمامَها، ويحذِّرهم من نقمه، ويذكِّرهم بما أعدَّ لهم من الكرامة إن أطاعوه، وما أعدَّ لهم من العقوبة إن عصَوْه، ويخبرهم بصنعه في أوليائه وأعدائه، وكيف كانت عاقبة هؤلاء وهؤلاء، ويثني على أوليائه بصالح أعمالهم وأحسن أوصافهم، ويذمُّ أعداءه بسيئ أعمالهم، وقبيح صفاتهم، ويضرب الأمثال، وينوّع الأدِلَّة والبراهين، ويجيب عن شُبَه أعدائه أحسنَ الأجوبة، ويصدِّق الصادق، ويكذِّب الكاذب، ويقول الحق ويهدي السبيل ويدعو إلى دار السلام، ويذكر أوصافها وحسنَها ونعيمها، ويحذِّر من دار البوار، ويذكّر عذابها وقبحها وآلامها، ويذكِّر عباده فقرَهم إليه، وشدَّةَ حاجتهم إليه من كلّ وجه، وأنَّهم لا غنى لهم عنه طرفة عين، ويذكِّرهم غناه عنهم وعن جميع الموجودات، وأنَّه الغني بنفسه عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقيرٌ إليه، وأنه لن ينال أحدٌ ذرَّةً من الخير فما فوقها إلَّا بفضله ورحمته، ولا ذرَّةً من الشرِّ فما فوقها إلَّا بعدله وحكمته، وتَشهد من خطابه عِتَابَه لأحبابِه ألطفَ عتاب، وأنَّه مع ذلك مُقيلٌ عثراتِهم، وغافر زلّاتهم، ومقيم أعذارَهم، ومصلحٌ فسادَهم، والدافع عنهم، والحاميَ عنهم، والناصر لهم، والكفيلَ بمصالحهم، والمنجّي لهم من كل كَرْب، والموفي لهم بوعده، وأنَّه وليُّهم الذي لا وليَّ لهم سواه، فهو مولاهم الحقّ، ونصيرُهم على عدوّهم، فنعم المولى ونعم النصير!.

وإذا شهدت القلوبُ من القرآن مَلِكاً عظيماً، جَوَاداً رحيمَاً جميلاً، هذا شأنُه، فكيف لا تحبُّه وتنافس في القرب منه، وتنفق أنفاسها في التودُّد إليه، ويكون أحبّ إليها من كلِّ ما سواه، ورضاه آثر عندها من رضا كلِّ مَنْ سواه!؟ وكيف لا تَلْهَجُ بذكره وتُصيّر حبَّه والشوقَ إليه والأُنس به هو غِذاؤها، وقُوتها ودواؤها، بحيث إن فقدت ذلك فسدت وهلكت ولم تنتفع بحياتها؟

فائدة:

قال بعض الأقدمين: أُنزِل القرآن على ثلاثين نحواً، كل نحو منه غير صاحبه؛ فمن عرف وجوهَها، ثم تكلَّم في الدين أصاب ووفِّق، ومن لم يعرفْها وتكلّم في الدين كان الخطأُ إليه أقربَ، وهي: المكيّ والمدنيّ، والناسخ والمنسوخ، والمحكَم والمتشابه، والتقديم والتأخير، والمقطوع والموصول، والسّبب والإضمار، والخاصّ والعامّ، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، والحدود

والأحكام، والخبر، والاستفهام والأُبَّهة، والحروف المصرّفة، والإعذار والإنذار، والحجَّة والاحتجاج، والمواعظ والأمثال، والقَسَم.

قال **فالمكيّ**: مثل: ﴿وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠].

والمدنيّ: مثل: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٠].

والناسخ والمنسوخ: واضح.

والمُحْكَم: مثل: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا . . .﴾ الآية [النساء: ٩٣]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، ونحوه مما أحكمه الله وبيّنه.

والمتشابه: مثل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ . . .﴾ الآية [النور: ٢٧]، ولم يقُلْ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا﴾ [النساء: ٣٠]. كما قال في المحكَم. وقد ناداهم في هذه الآية بالإيمان، ونهاهم عن المعصية، ولم يجعل فيها وعيداً، فاشتبه على أهلها ما يفعل الله بهم.

والتقديم والتأخير: مثل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠]. التقدير: كتب عليكم الوصية إذا حضر أحدَكم الموتُ.

والمقطوع والموصول: مثل: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]. فـ(لا) مقطوع من أقسم، وإنّما هو في المعنى: أقسم بيوم القيامة .﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢] ولم يقسم.

والسبب والإضمار: مثل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهلَ القرية.

والخاصّ والعامّ: مثل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ فهذا في المسموع خاص: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]، فصار في المعنى عامّاً.

والأمر: وما بعده إلى الاستفهام أمثلتها واضحة.

والأُبَّهة: مثل: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا﴾ [نوح: ١]، ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا﴾ [الزخرف: ٣٢]؛ عبَّر بالصيغة الموضوعة للجماعة للواحد تعالى، تفخيماً وتعظيماً وأبهةً.

والحروف المصرفة: كالفتنة تطلق على الشرك، نحو: ﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣]. وعلى المعذرة نحو: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣]، أي: معذرتهم. وعلى الاختبار، نحو: ﴿قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ﴾ [طه: ٨٥]. والاعتذار، نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]. اعتذر أنّه لم يفعل ذلك إلّا بمعصيتهم.

والبواقي أمثلتها واضحة.

  

النوع الثاني والخمسون

في حقيقته ومجازه

لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن؛ وهي: كلّ لفظ بقيَ على موضوعه، ولا تقديم فيه ولا تأخير. وهذا أكثر الكلام.

وأمَّا المجاز: فالجمهور أيضاً على وقوعه فيه، وأنكره جماعة، منهم: الظاهريَّة وابن القاصّ من الشافعية وابن خويز منداد من المالكية.

وشبهتُهم: أن المجاز أخو الكذب، والقرآن منزّه عنه، وأن المتكلِّم لا يَعْدِل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة، فيستعير؛ وذلك محال على الله تعالى.

وهذه شبهة باطلة، ولو سقط المجاز من القرآن سَقط منه شطر الحُسْن، فقد اتفق البلغاء على أنَّ المجاز أبلغُ من الحقيقة، ولو وجب خلوّ القرآن منَ المجاز وجب خلوّه من الحذف والتوكيد وتثنية القَصَص وغيرها.

وقد أفرده بالتصنيف: الإمام عز الدين بن عبد السلام؛ ولخصتُه مع زيادات كثيرة في كتاب سميته: «**مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن**». وهو قسمان:

الأوَّل: المجاز في التركيب، ويسمَّى مجاز الإسناد، والمجازَ العقلي. وعلاقتُه الملابسةُ، وذلك أن يُسنَد الفعلُ أو شِبهُهُ إلى غير ما هو له أصالةً لملابسته له، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، نُسِبت الزيادة ـ وهي فعل الله ـ إلى الآيات، لكونها سبباً لها. ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [القصص: ٤]. ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى﴾ [غافر: ٣٦]؛ نسب الذبح ـ وهو فعل الأعوان ـ إلى فرعون، والبناء ـ وهو فعل العَمَلَة ـ إلى هامان لكونهما آمرين به.

وكذا قوله: ﴿وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨]؛ نُسب الإحلال إليهم لتسبّبهم في كفرهم بأمرهم إيَّاهم به.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧]، نُسِب الفعل إلى الظَّرف لوقوعه فيه.

﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، أي: مرضية.

﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ﴾ [محمد: ٢١]، أي: عُزِم عليه، بدليل: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وهذا القسم أربعة أنواع:

أحدها: ما طرفاه حقيقيّان كالآية المصدَّر بها، وكقوله: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢].

ثانيها: مجازيَّان، نحو: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، أي: ما ربحوا فيها، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز.

ثالثها ورابعها: ما أحد طرفيه حقيقيّ دون الآخر.

أما الأوّل والثاني فكقوله: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا﴾ [الروم: ٣٥]، أي: برهاناً. ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝ تَدْعُوا۟﴾ [المعارج: ١٥، ١٦، ١٧]؛ فإنَّ الدعاء من النَّار مجازٌ. وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]. ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]. ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٩]. واسم الأمّ الهاوية مجاز، أي: كما أنَّ الأم كافلةٌ لولدها وملجأ له، كذلك النَّار للكافرين كافلة ومأوى ومرجع.

القسم الثاني: المجاز في المفرد، ويسمَّى المجاز اللّغويّ، وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أوّلاً، وأنواعه كثيرة:

أحدها: الحذف، وسيأتي مبسوطاً في نوع الإيجاز، فهو به أجدر، خصوصاً إذا قلنا: إنه ليس من أنواع المجاز.

الثاني: الزِّيادة، وسبق تحرير القول فيها في نوع الإعراب.

الثالث: إطلاق اسم الكل على الجزء، نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩]، أي: أناملهم. ونكتةُ التعبير عنها بالأصابع الإشارةُ إلى إدخالها على غير المعتاد مبالغةً في الفرار، فكأنَّهم جعلوا الأصابع. ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤]، أي: وجوههم؛ لأنه لم ير جُمْلَتهم. ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أطلق الشهر وهو اسمٌ لثلاثين ليلة، وأراد جزءاً منه، كذا أجاب به الإمام فخر الدين عن استشكال: أنَّ الجزاء إنما يكون بعد تمام الشرط، والشَّرْط أن يشهد الشهر، وهو اسم لكلِّه حقيقةً؛ فكأنه أمر بالصوم بعد مضيّ الشهر؛ وليس كذلك. وقد فسَّره عليٌّ وابن عباس وابن عمر على أنَّ المعنى: من شهد أول الشهر فليصم جميعَه وإن سافر في أثنائه. أخرجه ابن جرير[1] وابنُ أبي حاتم[2] وغيرهما، وهو أيضاً من هذا النوع، ويصلح أن يكون من نوع الحذف.

الرابع: عكسه، نحو: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، أي: ذاته. ﴿فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]، أي: ذواتكم، إذ الاستقبال يجب بالصدر. ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨]. ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٢، ٣]؛ عبَّر بالوجوه عن جميع الأجساد؛ لأن التنعّم والنَّصب حاصلٌ بكلِّها. ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]. ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، أي: قدّمت وكسبتم، ونسب ذلك إلى الأيدي، لأن أكثر الأعمال تُزاول بها. ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢]. ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. ﴿وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]. ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَٱسْجُدْ لَهُۥ﴾ [الإنسان: ٢٦]. أطلق كُلًّا من القيام والقراءة والركوع والسجود على الصَّلاة وهو بعضها. ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، أي: الحرم كله، بدليل أنه لا يذبح فيها.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ١٤٤ البقرة: ١٨٥.
(٢) في «تفسيره» ١/ ٣١٢ (١٦٥٦) البقرة: ١٨٥.

تنبيه:

أُلحِقَ بهذين النوعين شيئان:

أحدهما: وصف البعض بصفة الكل، كقوله: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٦]، فالخطأ صفة الكلّ، وصَف به الناصيةَ. وعكسه كقوله: ﴿إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥٢]. والوَجَل صفة القلب. ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨]. والرُّعب إنَّما يكون في القلب.

والثاني: إطلاق لفظ بعض مراداً به الكلّ، ذكره أبو عُبيدة، وخرَّج عليه قوله: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ [الزخرف: ٦٣]، أي: كلَّه. ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ [غافر: ٢٨]. وتُعُقِّبَ بأنَّه لا يجب على النبي بيان كل ما اختُلف فيه، بدليل الساعة والرُّوح ونحوهما، وبأن موسى كان وعَدهم بعذاب في الدنيا وفي الآخرة، فقال: يصبكم هذا العذابُ في الدنيا، وهو بعض الوعيد، من غير نفي عذاب الآخرة. ذكره ثعلب.

قال الزركشي: ويحتمل أيضاً أن يقال: إن الوعيد مما لا يُستنكر تركُ جميعِه، فكيف بعضه؟ ويؤيد ما قاله ثعلب قوله: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس: ٤٦].

الخامس: إطلاق اسم الخاص على العام، نحو: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، أي: رسله.

السادس: عكسه، نحو: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥]، أي: المؤمنين، بدليل قوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: ٧].

السابع: إطلاق اسم الملزوم على اللازم. [كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا۟ بِهِۦ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥]، أي: أنزلنا برهاناً يستدلون به وهو يدلهم، سمى الدلالة كلاماً، لأنها من لوازم الكلام].

الثامن: عكسه، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٢]، أي: هل يفعل؟ أطلق الاستطاعة على الفعل لأنها لازمة له.

التاسع: إطلاق المسبَّب على السبب، نحو: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ [غافر: ١٣]. ﴿قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، أي: مطراً يتسبب عنه الرزق واللباس. ﴿لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ [النور: ٣٣]، أي: مؤنة من مَهْرٍ ونفقة، وما لا بدَّ للمتزوِّج منه.

العاشر: عكسه، نحو: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠]، أي: القبول والعمل به؛ لأنه مسبَّب عن السمع.

تنبيه: من ذلك نسبة الفعل إلى سبب السبب، كقوله: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فإن المُخرج في الحقيقة هو الله تعالى، وسبب ذلك أكلُ الشجرة، وسببُ الأكل وسوسةُ الشيطان.

الحادي عشر: تسميةُ الشيء باسم ما كان عليه، نحو: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٢]، أي: الذين كانوا يتامى، إذ لا يُتْمَ بعد البلوغ[1]. ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، أي: الذين كانوا أزواجهن. ﴿مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾ [طه: ٧٤]؛ سماه مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجرام.

الثاني عشر: تسميته باسم ما يؤول إليه، نحو: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، أي: عنباً يؤول إلى الخمرية. ﴿وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، أي: صائراً إلى الكفر والفجور. ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٠]، سماهُ زوجاً، لأن العقد يؤول إلى زوجيّة؛ لأنها لا تُنكح إلَّا في حال كونه زوجاً. ﴿فَبَشَّرْنَـٰهُ بِغُلَـٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]. ﴿نُبَشِّرُكَ بِغُلَـٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣]؛ وصفه في حال البشارة بما يؤول إليه من العلم والحِلْم.

الثالث عشر: إطلاق اسم الحالّ على المحلّ، نحو: ﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧]، أي: في الجنة، لأنها محلّ الرحمة. ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، أي: في الليل. ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ﴾ [الأنفال: ٤٣]، أي: في عينك، على قول الحَسن.

الرابع عشر: عكسه، نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: ١٧]، أي: أهل ناديه؛ أي: مجلسه.

ومنه التعبير باليد عن القدرة، نحو: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، وبالقلب عن العقل، نحو: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، أي: عقول.

وبالأفواه عن الألسن، نحو: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم﴾ [آل عمران: ١٦٧].

وبالقرية عن ساكنيها، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].

وقد اجتمع هذا النوع وما قبله في قوله تعالى: ﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]؛ فإنَّ أخذَ الزينة غير ممكن لأنها مصدر، فالمراد محلها، فأطلق عليه اسم المحلّ على الحالّ، وأخذُها للمسجد نفسِه لا يجب، فالمراد الصلاة، فأطلق اسم المحلّ على الحالّ.

الخامس عشر: تسمية الشيء باسم آلته، نحو: ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، أي: ثناءً حسناً؛ لأن اللسانَ آلتُهُ. ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، أي: بلغة قومه.

السادس عشر: تسمية الشيء باسم ضدِّه، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]. والبشارة حقيقة في الخبر السارِّ.

ومنه: تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصارف عنه، ذكره السكاكيّ، وخرَّج عليه قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]؛ يعني ما دعاك إلى ألَّا تسجد؟ وسَلِم بذلك من دعوى زيادة (لا).

---

(١) وذلك لما أخرجه أبو داود (٢٨٧٣) من حديث علي مرفوعاً: «لا يُتْمَ بعد احتلامٍ، ولا صُمَاتَ يومٍ إلى الليل». وقد صححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

السابع عشر: إضافة الفعل إلى ما لا يصح منه تشبيهاً، نحو: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [الكهف: ٧٧]؛ وصَفَهُ بالإرادة؛ وهي من صفات الحيِّ، تشبيهاً لميله للوقوع بإرادته.

الثامن عشر: إطلاق الفعل والمراد مشارفته ومقاربته وإرادته، نحو: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢]، أي: قاربْنَ بلوغَ الأجل؛ أي: انقضاءَ العدَّة، لأن الإمساك لا يكون بعده. وهو في قوله: ﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]. حقيقة. ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، أي: فإذا قَرُبَ مجيؤهُ. وبه يندفع السؤال المشهور فيها: أَنَّ عند مجيء الأجل لا يُتصوَّر تقديمٌ ولا تأخير. ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ...﴾ الآية [النساء: ٩]. أي: لو قاربوا أن يتركوا خافوا، لأنَّ الخطاب للأوصياء؛ وإنَّما يتوجه إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات. ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟﴾ [المائدة: ٦]، أي: أردتم القيام. ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨]، أي: أردت القراءة، لتكون الاستعاذةُ قبلها. ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، أي: أردنا إهلاكَها، وإلَّا لم يصحّ العطف بالفاء.

وجعل منه بعضُهم قولَه: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الكهف: ١٧]، أي: مَنْ يرد الله هدايته، وهو حسن جدًّا، لئلا يتَّحد الشرطُ والجزاء.

التاسع عشر: القلب؛ إما قلب إسناد، نحو: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ...﴾ [القصص: ٧٦]، أي: لتنوء العصبة بها. ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، أي: لكلِّ كتاب أجلٌ. ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ﴾ [القصص: ١٢]، أي: حرَّمناه على المراضع. ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، أي: تعرض النار عليهم، لأن المعروض عليه هو الذي له الاختيار. ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، أي: وإن حبّه للخير. ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ [يونس: ١٠٧]، أي: يرد بك الخيرَ. ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]، لأن المتلقِّي حقيقةً هو آدم، كما قرئ بذلك أيضاً.

أو قلب عطف، نحو: ﴿ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ﴾ [النمل: ٢٨]، أي: فانظر، ثم تولّ، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨]، أي: تدلَّى فدنا، لأنَّه بالتدلِّي مالَ إلى الدنوّ.

أو قلب تشبيه، وسيأتي في نوعه.

العشرون: إقامة صيغة مقام أخرى، وتحته أنواع كثيرة:

منها: إطلاق المصدر على الفاعل، نحو: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ﴾ [الشعراء: ٧٧]، ولهذا أفرده، وعلى المفعول، نحو: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أي: من معلومه. ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]، أي: مصنوعه. ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، أي: مكذوب فيه؛ لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام.

ومنها: إطلاق البشرى على المبشّر به، والهوى على المهويّ، والقول على المقول.

ومنها: إطلاق الفاعل والمفعول على المصدر، نحو: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢]، أي: تكذيب، ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، أي: الفتنة على أن الباء غير زائدة.

ومنها إطلاق فاعل على مفعول نحو ماء دافق أي مدفوق، ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، أي: لا معصوم. ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [العنكبوت: ٦٧]، أي: مأموناً فيه.

وعكسه، نحو: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١]. أي: آتياً. ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، أي: ساتراً. وقيل: هو على بابه، أي: مستوراً عن العيون لا يُحِسُّ به أحدٌ.

ومنها: إطلاق (فعيل) بمعنى (مفعول)، نحو: ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥].

ومنها: إطلاق واحدٍ من المفرد والمثنى والجمع على آخر منها:

مثال إطلاق المفرد على المثنى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، أي: يرضوهما، فأُفرِد لتلازم الرضاءين.

وعلى الجمع، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، أي: الأناسي، بدليل الاستثناء منه. ﴿۞ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩]، بدليل ﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ٢٢].

ومثال إطلاق المثنى على المفرد: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، أي: ألقِ.

ومنه كل فعل نسب إلى شيئين وهو لأحدهما فقط، نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنَّما يخرج من أحدهما، وهو الملح دون العَذْب، ونظيره: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢]، وإنما تخرج الحلية من الملح. ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦]، أي: في إحداهنَّ. ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١] والناسي يوشع، بدليل قوله لموسى: ﴿فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾ [الكهف: ٦٣]. وإنما أضيف النسيان إليهما معاً لسكوت موسى عنه. ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، والتعجيل في اليوم الثاني. ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]. قال الفارسي: أي: من إحدى القريتين.

وليس منه ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦]. وأنَّ المعنى جنة واحدة، خلافاً للفرَّاء. وفي كتاب «ذا القدّ»[(١)] لابن جنّي أنَّ منه: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وإنما المتَّخذ إلهاً عيسى دون مريم.

ومثال إطلاقه على الجمع: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، أي: كرَّاتٍ، لأن البصر لا يُحسَر إلا بها. وجعل منه بعضهم قوله: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

ومثال إطلاق الجمع على المفرد: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، أي: أرجِعْني. وجعل منه ابن فارس[(٢)]: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]. والرسول واحد، بدليل ﴿ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٧]. وفيه نظر؛ لأنه يحتمل أنه خاطب رئيسهم، لاسيَّما وعادة الملوك جارية ألَّا يرسلوا واحداً. وجعل منه: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩]. ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾ [النحل: ٢]، أي: جبريل. ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]. والقاتل واحد.

ومثال إطلاقه على المثنى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]. ﴿قَالُوا۟ لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [ص: ٢٢].

(١) كتاب «القدّ» لابن جني انظر قوله فيه في «البرهان» ٣/ ٣٧٧ النوع: ٤٦.
(٢) أحمد بن فارس، من أئمة اللغة والأدب (ت: ٣٩٥هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٣٥.

﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ﴾ [النساء: ١١]، أي: أخوانِ. ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التحريم: ٤]، أي: قلباكما. ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

ومنها: إطلاق الماضي على المستقبل لتحقّق وقوعه، نحو: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، أي: الساعة. بدليل: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل: ١]. ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزمر: ٦٨]. ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ . . .﴾ الآية [المائدة: ١١٦]. ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعٗا﴾ [إبراهيم: ٢١]. ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ﴾ [الأعراف: ٤٨].

وعكسُه، لإفادة الدوام والاستمرار. فكأنه وقع واستمرَّ، نحو: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ﴾ [البقرة: ٤٤]. ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي: تلَت. ﴿وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ﴾ [النحل: ١٠٣]، أي: علمنا. ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [التوبة: ٦٤]، أي: علم. ﴿فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٩١]، أي: قتلتم. ﴿فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]. ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسۡتَ مُرۡسَلٗاۚ﴾ [الرعد: ٤٣]، أي: قالوا.

ومن لواحق ذلك: التعبير عن المستقبل باسم الفاعل أو المفعول، لأنَّه حقيقة في الحال لا في الاستقبال، نحو: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٞ﴾ [الذاريات: ٦]. ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣].

ومنها: إطلاق الخبر على الطَّلب أمراً أو نهياً أو دعاءً، مبالغةً في الحثِّ عليه حتَّى كأنه وقع وأُخبِر عنه. قال الزمخشريّ: ورودُ الخبر والمراد الأمر أو النهي أبلغ من صريح الأمر أو النهي؛ كأنه سورع فيه إلى الامتثال وأُخبر عنه، نحو ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ [البقرة: ١٩٧] على قراءة الرفع. ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يُوَفَّ إِلَيۡكُمۡ . . .﴾ [البقرة: ٢٧٢] على قراءة الرفع. ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، أي: لا تنفقوا إلَّا ابتغاء وجه الله. ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، أي: لا يمسّسه. ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، أي: لا تعبدوا، بدليل: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾ [البقرة: ٨٣]. ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ﴾ [يوسف: ٩٢]، أي: اللهم اغفر لهم.

وعكسه، نحو: ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّاۚ﴾ [مريم: ٧٥]، أي: يمدُّ. ﴿ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ [العنكبوت: ١٢]، أي: ونحن حاملون، بدليل: ﴿إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ [العنكبوت: ١٢]. والكذب إنَّما يَرِد على الخبر. ﴿فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا﴾ [التوبة: ٨٢].

قال الكواشيّ: في الآية الأولى الأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر، لتضمنه اللزوم، نحو: (إن زرتنا فلنكرمك) يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم. وقال ابن عبد السلام: لأنَّ الأمر للإيجاب، فشُبِّه الخبر به في إيجابه.

ومنها: وضع النداء موضع التعجّب، نحو: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾ [يس: ٣٠]. قال الفرّاء:

معناه، فيا لها حسرة! وقال ابن خالويه[1]: هذه من أصعب مسألة في القرآن، لأنَّ الحسْرة لا تنادَى، وإنَّما ينادَى الأشخاص، لأن فائدته التنبيهُ، ولكن المعنى على التعجُّب.

ومنها: وضع جمع القلة موضع الكثرة، نحو: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وغُرَف الجنة لا تحصَى. ﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنفال: ٤]، ورُتب الناس في علم الله أكثر من العشرة لا محالةَ. ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]. ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ونكتة التقليل في هذه الآية التَّسهيلُ على المكلفين.

وعكسه، نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ومنها: تذكير المؤنَّث على تأويله بمذكَّر، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أي: وعظٌ ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [ق: ١١]، على تأْويل البلدة بالمكان. ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨]، أي: الشمس، أو الطَّالع. ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. قال الجوهريّ: ذُكِّرت على معنى الإحسان.

وقال الشريف المرتضى في قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]: إنَّ الإشارة للرحمة، وإنَّما لم يقل: (ولتلك)؛ لأن تأنيثها غير حقيقي؛ ولأنه يجوز أن يكون في تأويل (أن يرحم).

ومنها: تأنيث المذكَّر، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا﴾ [المؤمنون: ١١]، أَنَّث الفردوس وهو مذكَّر، حملاً على معنى الجنة. ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، أَنَّث (عشراً) حيث حذف الهاء مع إضافتها إلى (الأمثال) وواحدها مذكر، فقيل: لإضافة الأمثال إلى مؤنَّث، وهو ضمير الحسنات، فاكتسب منه التأنيث. وقيل: هو من باب مراعاة المعنى؛ لأن (الأمثال) في المعنى مؤنَّثة، لأنَّ مثل الحسنة حسنة، والتقدير: فله عشر حسنات أمثالها. وقد قدمنا في القواعد المهمَّة قاعدةً في التذكير والتأنيث.

ومنها: التَّغليب، وهو إعطاء الشيء حكم غيره. وقيل: ترجيح أحد المغلوبين على الآخر، وإطلاق لفظه عليهما، إجراءً للمختلفين مجرى المتفقين، نحو:

﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]. ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣]. والأصل (من القانتات) و(الغابرات)؛ فَعُدَّت الأنثى من المذكَّر بحكم التغليب.

﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، أتى بتاء الخطاب تغليباً لجانب (أنتم) على جانب (قوم). والقياس أن يؤتَى بياء الغيبة، لأنَّه صفة لـ (قوم). وحسَّن العدولَ عنه وقوع الموصوف خبراً عن ضمير المخاطبين.

---

(١) ابن خالويه: الحسين بن أحمد، الهمذاني، استوطن حلب. من كبار النحاة (ت: ٣٧٥هـ). «لسان الميزان» ٢/ ٢٦٧، «وفيات الأعيان» ١/ ١٥٧.

﴿قَالَ ٱذۡهَبۡ فَمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ﴾ [الإسراء: ٦٣]. غلَّب في الضمير المخاطبَ وإن كان ﴿فَمَن تَبِعَكَ﴾ يقتضي الغيبة، وحسَّنه: أنه لمَّا كان الغائب تبعاً للمخاطَب في المعصية والعقوبة، جُعل تبعاً له في اللفظ أيضاً، وهو من محاسن ارتباط اللفظ بالمعنى.

﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [النحل: ٤٩]، غلَّب غيرَ العاقل، حيث أتى بـ﴿وَمَا﴾ لكثرته، وفي آية أخرى عبَّر بـ ﴿مَن﴾، فغلَّب العاقل لشرفه.

﴿لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ﴾ [الأعراف: ٨٨]، أُدخل شعيب في ﴿لَتَعُودُنَّ﴾ بحكم التغليب؛ إذْ لم يكن في ملَّتهم أصلاً حتى يعود فيها. وكذا قوله: ﴿إِنۡ عُدۡنَا فِي مِلَّتِكُم﴾ [الأعراف: ٨٩].

﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠، ٣١]. عُدَّ منهم بالاستثناء تغليباً لكونه كان بينهم.

﴿يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾ [الزخرف: ٣٨]، أي: المشرق والمغرب. قال ابن الشَّجَريّ: وغلب المشرق؛ لأنه أشهر الجهتين.

﴿مَرَجَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ [الرحمن: ١٩]، أي: الملح والعذب. والبحر خاصّ بالملح، فغُلِّبَ لكونه أعظمَ.

﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، أي: من المؤمنين والكفار، والدَّرجات للعلوّ، والدركات للسُّفل، فاستعمل الدرجات في القسْمين تغليباً للأشرف.

قال في «**البرهان**»(١): وإنَّما كان التَّغليب من باب المجاز؛ لأنَّ اللفظ لم يستعمل فيما وضع له، ألا تَرَى أنَّ «القَانِتِينَ» موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف، فإطلاقه على الذكور والإناث إطلاقٌ على غير ما وُضع له، وكذا باقي الأمثلة.

ومنها: استعمال حروف الجرّ في غير معانيها الحقيقيّة، كما تقدَّم في النوع الأربعين.

ومنها: استعمال صيغة (افعل) لغير الوجوب، وصيغة (لا تفعل) لغير التحريم، وأدوات الاستفهام لغير طلب التَّصور والتصديق، وأداة التَّمني والتَّرجِّي والنداء لغيرها؛ كما سيأتي كلّ ذلك في الإنشاء.

ومنها: التَّضمين، وهو إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء.

أمَّا الحروف: فتقدَّم في حروف الجرِّ وغيرها.

وأمَّا الأفعال: فأن يُضَمَّنَ فعلٌ معنى فعل آخر، فيكون فيه معنى الفعلين معاً؛ وذلك بأن يأتيَ الفعل متعدِّياً بحرفٍ ليس من عادته التَّعدّي به، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصحَّ التعدِّي به، والأوَّل تضمين الفعل، والثاني تضمين الحرف. واختلفوا: أيُّهما أولى؟ فقال أهل اللغة وقومٌ من النحاة: التَّوسُّع في الحرف. وقال المحقِّقون: التوسع في الفعل؛ لأنه في الأفعال أكثر.

مثاله: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]؛ فيشرب: إنما يتعدَّى بمن، فتعديته بالباء إمَّا على تضمينه معنى (يروى) و(يلتذ) أو تضمين الباء معنى (من).

(١) «البرهان» للزركشي ٣/ ٣٧٩ النوع: ٤٦.

﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالرَّفث لا يتعدَّى بإلى إلَّا على تضمّن معنى الإفضاء.

﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨]. والأصل: (في أن)، فضُمِّن معنى (أدعوك).

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥]، عُديت بـ: عن، لتضمُّنها معنى العفو والصفح.

وأما في الأسماء؛ فأن يُضمَّنَ اسمٌ معنى اسم؛ لإفادة معنى الاسمين معاً، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]. ضمّن ﴿حَقِيقٌ﴾ معنى (حريص) ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه؛ وإنما كان التضمين مجازاً، لأنَّ اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً، فالجمع بينهما مجاز.

فصل: في أنواع مختلفة في عدّها من المجاز، وهي ستة:

أحدها: الحذف، فالمشهور أنه من المجاز، وأنكره بعضُهم؛ لأن المجاز استعمال اللفظ في غير موضوعه، والحذفُ ليس كذلك.

وقال ابن عطيَّة: حَذف المضاف هو عينُ المجاز ومعظمه، وليس كلُّ حذفٍ مجازاً.

وقال القَرَافِي[(١)]: الحذف أربعة أقسام:

قسم يتوقف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الإسنادُ، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهلها؛ إذ لا يصحُّ إسنادُ السؤالِ إليها.

وقسم يصحُّ بدونه، لكن يتوقف عليه شرعاً، كقوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: فأفطر فعدَّةٌ.

وقسم يتوقَّف عليه عادة لا شرعاً، نحو: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، أي: فضربه.

وقسم يدلُّ عليه دليل غير شرعيّ ولا هو عادة، نحو: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، دلَّ الدليل على أنَّه إنَّما قَبض من أثر حافر فرس الرسول.

وليس في هذه الأقسام مجاز إلَّا الأول.

وقال الزَّنجانيّ في «**المعيار**»: إنَّما يكون مجازاً إذا تغيَّر حكم؛ فأما إذا لم يتغيَّر ـ كحذف خبر المبتدأ المعطوف على جملة ـ فليس مجازاً؛ إذ لم يتغيَّر حكم ما بقي من الكلام.

وقال القَزْوينيّ في «**الإيضاح**»[(٢)]: متى تغيَّر إعراب الكلمة بحذف أو زيادة فهي مجاز، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فإن كان الحذف أو الزيادة

---

(١) القرافي: أحمد بن إدريس، أبو العباس، شهاب الدين، صاحب الفروق (ت: ٦٨٤هـ). «الوافي» ٦/ ٢٣٣، و«المنهل الصافي» ١/ ٢٣٢.

(٢) «الإيضاح» ص٢٤٧ آخر الاستعارة.

لا يوجب تغيّر الإعراب، نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فلا توصف الكلمة بالمجاز.

الثاني: التأكيد؛ زعم قومٌ أنه مجاز، لأنَّه لا يفيد إلَّا ما أفاده الأوَّل، والصَّحيح أنه حقيقة.

قال الطُّرْطُوشي[١] في «**العمدة**»: ومن سمَّاه مجازاً قلنا له: إذا كان التأكيد بلفظ الأول نحو: (عجّل عجّل) ونحوه، فإن جاز أن يكون الثاني مجازاً جاز في الأوّل؛ لأنَّهما في لفظٍ واحد. وإذا بطل حَمْل الأول على المجاز بطل حملُ الثاني عليه، لأنه مثلُ الأول.

الثالث: التشبيه، زعم قوم أنَّه مجاز، والصحيح أنه حقيقة.

قال الزنجاني[٢] في «**المعيار**»: لأنه معنًى من المعاني، وله ألفاظ تدلُّ عليه وضعاً، فليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه.

وقال الشيخ عز الدين: إن كان بحرفٍ فهو حقيقة أو بحذفه فمجاز؛ بناءً على أنَّ الحذف من باب المجاز.

الرابع: الكناية، وفيها أربعة مذاهب:

أحدها: أنها حقيقة، قال ابن عبد السلام: وهو الظَّاهر، لأنها استعملت فيما وضعت له، وأريد بها الدلالة على غيره.

الثاني: أنها مجاز.

الثالث: أنها لا حقيقة ولا مجاز، وإليه ذهب صاحب «**التلخيص**»، لمنعه في المجاز أن يُرَاد المعنى الحقيقي مع المجازي، وتجويزه ذلك فيها.

الرابع: وهو اختيار الشيخ تقي الدين السُّبكي: أنَّهَا تنقسم إلى حقيقة ومجاز، فإن استعملتَ اللفظ في معناه مراداً منه لازمُ المعنى أيضاً فهو حقيقةٌ، وإن لم يُرَد المعنى بل عُبِّر بالملزوم عن اللازم فهو مجاز، لاستعماله في غير ما وضع له. والحاصل: أن الحقيقة منها أن يُستعمل اللفظ فيما وضع له، ليفيد غير ما وضع له، والمجاز منها: أن يريد به غير مَوضوعه استعمالاً وإفادة.

الخامس: التقديم والتأخير: عدّه قومٌ من المجاز؛ لأن تقديم ما رُتْبَتُه التأخير ـ كالمفعول ـ وتأخير ما رُتبته التقديم ـ كالفاعل ـ نقلٌ لكل واحدٍ منهما عن مرتبته وحقِّه.

قال في «**البرهان**»[٣]: والصَّحيح أنه ليس منه؛ فإن المجاز نقلُ ما وضع إلى ما لم يوضع له.

السادس: الالتفات، قال الشيخ بهاء الدين السُّبْكيّ: لم أر من ذكر: هل هو حقيقة أو مجاز، قال: وهو حقيقة حيث لم يكن معه تجريد.

---

(١) الطُّرْطوشي: محمد بن الوليد، الأندلسي، شيخ المالكية (ت: ٥٢٠هـ). «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٤٩٠.

(٢) الزَّنْجَاني: عبد الوهاب بن إبراهيم، عالم من أئمة النحو، له مؤلفات في العروض والقوافي (ت: ٦٦٠هـ). «بغية الوعاة» ١/ ١٢٢.

(٣) الزركشي في «البرهان» ٣/ ٣٠٣ النوع: ٤٦.

فصل: فيما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين. هو الموضوعات الشرعيَّة؛ كالصلاة والزكاة والصوم والحج، فإنَّها حقائق بالنظر إلى الشرع، مجازات بالنظر إلى اللغة.

فصل: في الواسطة بين الحقيقة والمجاز.

قيل بها في ثلاثة أشياء:

أحدها: اللَّفظ قبل الاستعمال، وهذا القسم مفقود في القرآن، ويمكن أن يكون منه أوائل السُّوَر على القول بأنَّها للإشارة إلى الحروف التي يتركَّب منها الكلام.

ثانيها: الإعلام.

ثالثها: اللفظ المستعمل في المشاكلة، نحو: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]. ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: ٤٠]، ذكر بعضهم أنَّه واسطة بين الحقيقة والمجاز، قال: لأنَّه لم يوضع لما استُعمل فيه، فليس حقيقة، ولا علاقة معتبرة فليس مجازاً، كذا في شرح بديعيّة ابن جابر لرفيقه.

قلت: والذي يظهر: أنها مجاز، والعلاقة المصاحَبة.

خاتمة

لهم مجاز المجاز، وهو أن يُجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فيتجوَّز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما، كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، فإنَّه مجاز عن مجاز، فإن الوطء تجوّز عنه بالسرِّ؛ لكونه لا يقع غالباً إلَّا في السِّرِّ، وتجوّز به عن العقد، لأنه مسبّب عنه، فالمصحِّح للمجاز الأول الملازمة، والثاني السببيّة، والمعنى: لا تواعِدُوهُنَّ عَقْد نكاح.

وكذا قوله: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥]. فإنَّ قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥] مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ، والعلاقة السببية؛ لأن توحيد اللسان مسبب عن توحيد الجنان، والتعبير بـ (لا إله إلا الله) عن الوحدانية من مجاز التعبير بالقول عن المقول فيه.

وجعل منه ابن السِّيد[1] قوله: ﴿أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا﴾ [الأعراف: ٢٦]، فإن المنزَّل عليهم ليس هو نفس اللباس، بل الماء المنبِت للزرع، المتَّخذ منه الغزْل المنسوج منه اللباس.

  

(١) ابن السيد: عبد الله بن محمد البَطَلْيَوْسِي، من علماء اللغة والأدب (ت: ٥٢١هـ). «بغية الملتمس» ٣٢٤.

النوع الثالث والخمسون

في تشبيهه واستعاراته

التشبيه: نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلاها.

قال المبرِّد في «**الكامل**»[(١)]. لو قال قائل: هو أكثر كلام العرب لم يُبْعد.

وقد أفرَد تشبيهات القرآن بالتصنيف أبو القاسم بن البَنْدَار البغداديّ، في كتاب سمَّاه «**الجُمَان**»[(٢)].

وعرَّفه جماعة، منهم السكاكيّ: بأنه الدَّلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى.

وقال ابن أبي الإصبع[(٣)]: هو إخراج الأغمض إلى الأظهر.

وقال غيره: هو إلحاق شيء بذي وصف في وصفه.

وقال بعضهم: هو أن تُثبِت للمشبَّه حُكماً من أحكام المشبَّه به.

والغرض منه: تأنيس النفس بإخراجها من خفيّ إلى جليّ، وإدنائه البعيدَ من القريب ليفيد بياناً.

وقيل: الكشف عن المعنى المقصود مع الاختصار.

وأدواته: حروف وأسماء وأفعال.

فالحروف: الكاف، نحو: ﴿كَرَمَادٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وكأنَّ، نحو: ﴿كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥].

والأسماء: مثلٌ وشبه ونحوهما، ممَّا يشتقّ من المماثلة والمشابهة.

قال الطِّيبيّ[(٤)]: ولا تستعمل «مثل» إلَّا في حال أو صفة لها شأن، وفيها غرابة، نحو: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧].

والأفعال، نحو: ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً﴾ [النور: ٣٩]، ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦].

قال في «**التلخيص**»[(٥)] اتِّباعاً للسكاكيّ: وربَّما يُذكر فعل ينبئ عن التشبيه، فيؤتى في التشبيه

---

(١) الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ) ص٩٢٢.

(٢) «الجمان في تشبيهات القرآن» تأليف ابن ناقيا البغدادي. وهو: عبد الله بن محمد، شاعر، لغوي (ت: ٤٨٥هـ). «لسان الميزان» ٣/ ٣٨٤، «إنباه الرواة» ٢/ ١٥٦.

(٣) ابن أبي الإصبع: عبد العظيم بن عبد الواحد، البغدادي، من العلماء بالأدب، شاعر (ت: ٦٥٤هـ). «النجوم الزاهرة»: ٧/ ٣٧، «وفيات الأعيان» ١/ ٢٩٤ .

(٤) الطِّيبي: الحسين بن محمد، شرف الدين، محدث، مفسر من عراق العجم (ت: ٧٤٣هـ). «الدرر الكامنة» ٢/ ١٥٦، «شذرات الذهب» ٨/ ٢٣٩.

(٥) «شرح التلخيص» للقزويني ص١٢٧.

القريب بنحو: (عَلِمْت زيداً أسداً) الدالّ على التحقيق، وفي البعيد بنحو: (حَسِبْت زيداً أسداً) الدَّال على الظَّن وعدم التحقيق.

وخالَفه جماعة، منهم الطيبيّ، فقالوا: في كون هذه الأفعال تنبئ عن التشبيه نوعُ خفاء، والأظهر: أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه في القُرْب والبعد، وأن الأداة محذوفة مقدَّرة، لعدم استقامة المعنى بدونه.

ذكر أقسامه:

ينقسم التشبيه باعتبارات:

الأول: باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام، لأنهما: إمَّا حسِّيّان أو عقليّان، أو المشبَّهُ به حسّيّ والمشبّه عقليّ، أو عكسه.

مثال الأول: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠].

ومثال الثاني: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]. كذا مثَّل به في «**البرهان**»(١)، وكأنه ظَنَّ أنَّ التشبيه واقع في القسوة، وهو غير ظاهر، بل هو واقع بين القلوب والحجارة، فهو من الأوَّل.

ومثال الثالث: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾ [إبراهيم: ١٨].

ومثال الرابع لم يقع في القرآن، بل منعه الإمام أصلاً؛ لأن العقل مستفاد من الحسّ، فالمحسوس أصل للمعقول، وتشبيهه به يستلزم جعْلَ الأصل فرعاً والفرعِ أصلاً، وهو غير جائز. وقد اختلف في قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧].

الثاني: ينقسم باعتبار وجهه إلى: مفرد ومركَّب.

والمركَّب: أن يُنتزع وجه الشبه من أمورٍ مجموعٍ بعضُها إلى بعض، كقوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]، فالتشبيه مركَّب من أحوال الحمار، وهو: حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمّل التَّعب في استصحابه.

وقوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ إلى قوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، فإن فيه عشر جُمل، وقع التركيب من مجموعها، بحيث لو سقط منها شيء اختلَّ التشبيه؛ إذ المقصود تشبيه حال الدنيا في سرعة تقضِّيها، وانقراض نعيمها، واغترارِ الناس بها بحالِ ماءٍ نزل من السماء، وأنبت أنواع العُشب، وزيّن بزخرفها وجه الأرض، كالعروس إذا أخذت الثياب الفاخرة، حتى إذا طمع أهلُها فيها، وظنوا أنها مسلّمة من الجوائح، أتاها بأس الله فجأة، فكأنها لم تكن بالأمس.

(١) الزركشي في «البرهان» ٣/ ٤٧٢ النوع: ٤٦.

وقال بعضهم: وجه تشبيه الدنيا بالماء أمران:

أحدهما: أنَّ الماء إذا أخذتَ منه فوق حاجتك تضرَّرت، وإن أخذت قدر الحاجة انتفعتَ به، فكذلك الدنيا.

والثاني: أنَّ الماء إذا طبّقت عليه كفَّك لتحفظه لم يحصل فيه شيء، فكذلك الدنيا.

وقوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ . . .﴾ الآية [النور: ٣٥]، فشبّه نوره الَّذي يلقيه في قلب المؤمن بمصباحٍ اجتمعت فيه أسباب الإضاءة، إمَّا بوضعه في مشكاة وهي الطاقة التي لا تنفذ، وكونُها لا تنفذ لتكون أجمع للبصر، وقد جُعل فيها مصباح في داخل زجاجة تشبه الكوكب الدريّ في صفائها، ودُهن المصباح من أصفى الأدهان وأقواها وقوداً، لأنه من زيت شجرة في وسط السراج، لا شرقيَّة ولا غربيَّة، فلا تصيبها الشمس في أحد طرَفي النهار، بل تصيبها الشمس أعدلَ إصابةٍ.

وهذا مثلٌ ضربه الله للمؤمن.

ثم ضرب للكافر مثلين: أحدهما: ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾ والآخر: ﴿كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ . . .﴾ إلى آخره، وهو أيضاً تشبيه تركيب.

الثالث: ينقسم باعتبار آخر إلى أقسام:

أحدها: تشبيه ما تقع عليه الحاسّة بما لا تقع، اعتماداً على معرفة النقيض والضّد، فإن إدراكهما أبلغ من إدراك الحاسَّة، كقوله: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]، شُبِّه بما لا يُشَكُّ أنَّه منكر قبيح، لِما حصل في نفوس الناس من بشاعة صورة الشياطين، وإن لم ترها عياناً.

الثاني: عكسه، وهو تشبيه ما لا تقع عليه الحاسّة بما تقع عليه، كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ . . .﴾ الآية [النور: ٣٩] أخرج ما لا يُحَسّ ـ وهو الإيمان ـ إلى ما يُحَسّ وهو السراب، والمعنى الجامع: بطلان التوهُّم، مع شدَّة الحاجة وعِظَم الفاقة.

الثالث: إخراج ما لم تجر العادة به إلى ما جرتْ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١]. والجامع بينهما: الارتفاع في الصُّورة.

الرابع: إخراج ما لا يُعلم بالبديهة إلى ما يُعلم بها، كقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢١] والجامع العِظَم، وفائدته: التَّشويق إلى الجنَّة بحُسْن الصفة وإفراط السَّعة.

الخامس: إخراج ما لا قوّة له في الصفة إلى ما له قوّة فيها، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤]. والجامع فيهما: العِظَم، والفائدة: إبانة القُدرة على تسخير الأجسام العظام في ألطف ما يكون من الماء، وما في ذلك من انتفاع الخلق بحمل الأثقال، وقطعها الأقطار البعيدة في المسافة القريبة، وما يلازم ذلك من تسخير الرياح للإنسان. فتضمّن الكلام بناءً عظيماً من الفخر وتعداد النِّعم. وعلى هذه الأوجه الخمسة تجري تشبيهات القرآن.

السادس[1]: ينقسم باعتبار آخر إلى:

مؤكَّد: وهو ما حذفت فيه الأداة، نحو: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]، أي: مثل مرّ السَّحاب. ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

ومرسَل: وهو ما لم تحذف، كالآيات السابقة.

والمحذوفُ الأداةِ أبلغُ، لأنه نُزِّل فيه الثاني منزلة الأوَّل تجوُّزاً.

قاعدة: الأصل دخول أداة التشبيه على المشبَّه به، وقد تدخل على المشبّه،

إمَّا لقصد المبالغة، فيقلب التشبيه، ويُجعل المشبَّه هو الأصل، نحو: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. كان الأصل أن يقولوا: إنما الربا مثل البيع، لأنَّ الكلام في الرِّبا لا في البيع، فعدَلُوا عن ذلك، وجعلوا الرِّبا أصلاً ملحقاً به البيع في الجواز؛ لأنَّه الخليق بالحلِّ.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، فإنَّ الظاهر العكس، لأن الخطاب لعبَدة الأوثان الذين سمَّوها آلهة، تشبيهاً بالله سبحانه وتعالى، فجعلوا غير الخالق مثل الخالق، فخولف في خطابهم؛ لأنَّهم بالغوا في عبادتهم، وغَلوا حتى صارت عندهم أصلاً في العبادة، فجاء الرَّدُّ على وَفْق ذلك.

وإما لوضوح الحال، نحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فإن الأصل: (وليس الأنثى كالذكر) وإنَّما عُدِل عن الأصل، لأنَّ المعنى (وليس الذكر الذي طَلبتُ كالأنثى التي وَهبْتَ). وقيل: لمراعاة الفواصل، لأنَّ قبله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦].

وقد تدخل على غيرهما اعتماداً على فهم المخاطب، نحو: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ . . .﴾ الآية [الصف: ١٤]. المراد: كونوا أنصار الله خالصين في الانقياد كشأن مخاطَبي عيسى إذ قالوا . . .

قاعدة: القاعدة في المدح تشبيه الأدنى بالأعلى، وفي الذَّم تشبيه الأعلى بالأدنى، لأن الذَّم مقام الأدنى، والأعلى طارئ عليه، فيقال في المدح: حصى كالياقوت، وفي الذَّم: ياقوت كالزُّجَاج.

وكذا في السَّلب، ومنه: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، أي: في النزول لا في العلوّ. ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، أي: في سوء الحال، أي: لا نجعلهم كذلك.

نعم أُورِد على ذلك: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥]، فإنَّه شبّه فيه الأعلى بالأدنى، لا في مقام السلب. وأجيب: بأنَّه للتقريب إلى أذهان المخاطَبين؛ إذ لا أعلى من نوره فيشَبَّه به.

فائدة:

قال ابن أبي الإصبع: لم يقع في القرآن تشبيه شيئين بشيئين، ولا أكثر من ذلك، إنَّما وقع فيه تشبيه واحد بواحد.

فصل: زُوّج المجاز بالتشبيه، فتولَّد بينهما الاستعارة، فهي مجاز علاقته المشابهة. أو يقال في تعريفها: اللفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصليّ.

---

(١) هو الرابع من حيث انقسامُهُ باعتباراتٍ، وليس السادس. أفاده الدكتور البغا.

والأصح: أنَّها مجاز لغوي، لأنَّها موضوعة للمشبّه به لا للمشبَّه، ولا لأعمّ منهما؛ فـ: أسدٌ، في قولك: رأيت أسداً يرمي، موضوعٌ للسَّبُع لا للشجاع، ولا لمعنىً أعمّ منهما كالحيوان الجريء مثلاً، ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما.

وقيل: مجاز عقليّ، بمعنى أن التصرُّف فيها في أمر عقليّ لا لغويّ، لأنَّها لا تطلق على المشبَّه إلَّا بعد ادِّعاء دخوله في جنس المشبَّه به. فكان استعمالها فيما وُضعت له، فيكون حقيقة لغويَّة، ليس فيها غير نقل الاسم وحده، وليس نقل الاسم المجرَّد استعارة؛ لأنَّه لا بلاغة فيه، بدليل الأعلام المنقولة، فلم يَبقَ إلَّا أن يكون مجازاً عقليًّا.

وقال بعضهم: حقيقة الاستعارة أنْ تُستعار الكلمة من شيءٍ معروف بها إلى شيء لم يُعرَف بها. وحكمة ذلك: إظهار الخفيّ، وإيضاح الظاهر الذي ليس بجليّ، أو حصول المبالغة، أو المجموع.

مثالُ إظهار الخفيّ: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزخرف: ٤]؛ فإنَّ حقيقته: (وإنَّه في أصل الكتاب) فاستعير لفظ الأمّ للأصل؛ لأنَّ الأولاد تنشأُ من الأمّ كما تنشأُ الفروع من الأصول. وحكمة ذلك: تمثيل ما ليس بمرئيّ حتى يصير مرئيّاً، فينتقل السامع من حدِّ السَّماع إلى حدِّ العِيان، وذلك أبلغ في البيان.

ومثال إيضاح ما ليس بجليّ ليصير جليًّا: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤]. فإنَّ المراد أمْر الولد بالذُّل لوالديه رحمةً، فاستعير للذلّ أوّلاً (جانب). ثم للجانب جناحٌ، وتقدير الاستعارة القريبة: واخفض لهما جانب الذل؛ أي: اخفض جانبك ذُلًّا، وحكمة الاستعارة في هذا: جَعْلُ ما ليس بمرئيٍّ مرئِيّاً، لأجل حسن البيان. ولمَّا كان المراد خفضَ جانب الولد للوالدين ـ بحيث لا يُبقِي الولدُ من الذل لهما والاستكانة ممكناً ـ احتِيج في الاستعارة إلى ما هو أبلغ من الأولى؛ فاستُعير لفظ الجناح لما فيه من المعاني التي لا تحصل من خفض الجانب؛ لأنَّ مَنْ يميل جانبه إلى جهة السُّفْل أدنى مَيْلٍ صَدَقَ عليه أنه خفَض جانبه، والمراد خفضٌ يلصق الجانب بالأرض، ولا يحصُل ذلك إلَّا بذكر الجناح كالطَّائر.

ومثال المبالغة: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، وحقيقته: (وفجَّرنا عيون الأرض)، ولو عبَّر بذلك لم يكن فيه من المبالغة ما في الأوَّل، المشعِر بأن الأرض كلَّها صارت عيوناً.

فرع:

أركان الاستعارة ثلاثة:

مستعار، وهو لفظ المشبَّه به.

ومستعار منه، وهو معنى اللفظ المشبَّه.

ومستعار له، وهو المعنى الجامع.

وأقسامها كثيرة باعتبارات:

فتنقسم باعتبار الأركان الثلاثة إلى **خمسة أقسام**:

أحدها: استعارة محسوسة لمحسوس بوجه محسوس، نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]. فالمستعار منه هو النار، والمستعار له الشَّيب، والوجه: هو الانبساط ومشابهةُ ضوء النار لبياض الشيب، وكلّ ذلك محسوس، وهو أبلغ مما لو قيل: (اشتعل شيب الرأس)؛ لإفادة عموم الشيب لجميع الرأس.

ومثله: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، أصل الموج حركة الماء، فاستعمل في حركتهم على سبيل الاستعارة، والجامع: سرعة الاضطراب وتتابعه في الكثرة.

﴿وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٨]، استعير خروج النَّفَس شيئاً فشيئاً لخروج النُّور من المشرق عند انشقاق الفجر قليلاً قليلاً، بجامع التتابع على طريق التَّدْريج، وكلّ ذلك محسوس.

الثاني: استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقليٍّ. قال ابن أبي الإصبع: وهي ألطف من الأولى. نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]. فالمستعار منه السَّلْخُ الذي هو كَشْط الجلد عن الشاة، والمستعار له كشف الضَّوء عن مكان الليل؛ وهما حسّيان، والجامع: ما يُعقل من ترتُّب أمر على آخر، وحصوله عقب حصوله، كترتّب ظهور اللحم على الكشط. وظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل، والترتُّب أمر عقليّ.

ومثله: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا﴾ [يونس: ٢٤]، أصل الحصيد: النَّبات، والجامع: الهلاك، وهو أمر عقليّ.

الثالث: استعارة معقول لمعقول بوجه عقلي. قال ابن أبي الإصبع: وهي ألطف الاستعارات. نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، المستعار منه الرّقاد، أي: النوم، والمستعار له: الموت، والجامع: عدم ظهور الفعل، والكلّ عقليّ.

ومثله: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، المستعار السُّكوت، والمستعار منه الساكت، والمستعار له الغضب.

الرابع: استعارة محسوس لمعقول، بوجهٍ عقلي أيضاً، نحو:

﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، استعير المسُّ وهو حقيقة في الأجسام وهو محسوس؛ لمقاساة الشدَّة، والجامع: اللحوق، وهما عقليّان.

﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨]، فالقذف والدمغ مستعاران، وهما محسوسان، والحقُّ والباطل مستعار لهما، وهما معقولان.

﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٢]، استُعير الحبل المحسوس للعهد، وهو معقول.

﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] استُعير الصَّدْعُ، وهو كسر الزجاجة وهو محسوس، للتبليغ وهو معقول، والجامع: التأثير، وهو أبلغ من (بَلِّغ)، وإن كان بمعناه؛ لأن تأثير الصدع أبلغ من تأثير التبليغ، فقد لا يؤثر التبليغ، وهو أبلغُ من (بَلّغ)، وإن كان بمعناه، لأن تأثير الصدع أبلغ من تأثير التبليغ، فقد لا يؤثر التبليغ، والصَّدع يؤثِّر جزماً.

﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤]؛ قال الراغب[1]: لمَّا كان الذُّلُّ على ضربين: ضرب يضع الإنسان وضرب يرفعه، وقصد في هذا المكان إلى ما يَرفع، استعير لفظ الجناح، فكأنَّه قيل: استعمِل الذُّل الذي يرفعك عند الله.

وكذا قوله: ﴿يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨]. ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. ﴿أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٩]. ﴿وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]. ﴿لِّيُخۡرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ﴾ [الطلاق: ١١]. ﴿فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]. ﴿فِي كُلِّ وَادٖ يَهِيمُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٥]. ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩]. كلها من استعارة المحسوس للمعقول، والجامع عقليّ.

الخامس: استعارة معقول لمحسوس، والجامع عقليّ أيضاً، نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١] المستعار منه التكبّر وهو عقليّ، والمستعار له كثرة الماء وهو حِسِّيّ، والجامع: الاستعلاء، وهو عقليٌّ أيضاً.

ومثله: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ﴾ [الملك: ٨]، ﴿وَجَعَلۡنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبۡصِرَةٗ﴾ [الإسراء: ١٢].

وتنقسم باعتبار اللفظ إلى:

أصليَّة: وهي ما كان اللفظ المستعار فيها اسم جنس، كآية: ﴿بِحَبۡلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. ﴿مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ﴾ [الطلاق: ١١]. ﴿فِي كُلِّ وَادٖ﴾ [الشعراء: ٢٢٥].

وتبعيّة: وهي ما كان اللفظ فيها غير اسم جنس، كالفعل والمشتقّات، كسائر الآيات السابقة، وكالحروف، نحو: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا﴾ [القصص: ٨]. شبَّه ترتُّب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائيّة عليه، ثم استعير في المشبَّه اللّام الموضوعةُ للمشبَّه به.

وتنقسم باعتبار آخر إلى: مرشَّحة، ومجرَّدة، ومطلقة:

فالأولى ـ وهي أبلغها ـ: أن تقترن بما يلائم المستعار منه، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦]؛ استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثم قُرِن بما يلائمه من الربح والتجارة.

والثانية: أن تقرَن بما يلائم المستعار له، نحو: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ﴾ [النحل: ١١٢]. استعيرَ اللباس للجوع، ثم قرن بما يلائم المستعار له من الإذاقة؛ ولو أراد الترشيح لقال: «فكساها»، لكنَّ التَّجريد هنا أبلغُ، لما في لفظ الإذاقة من المبالغة في الألم باطناً.

(١) في «مفرداته» مادة: جنح.

والثالثة: ألّا تُقْرَنَ بواحد منهما.

وتنقسم باعتبار آخر إلى: تحقيقيّة، وتخييليّة، ومكنيّة، وتصريحيّة.

فالأولى: ما تحقَّق معناها حسّاً، نحو: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ . . .﴾ الآية، أو عقلاً، نحو: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]، أي: بياناً واضحاً وحجَّة لامعة، ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [فاتحة الكتاب: ٦]، أي: الدين الحق؛ فإن كلًّا منهما يتحقَّق عقلاً.

والثانية: أن يضمَر التشبيه في النفس، فلا يصرّح بشيء من أركانه سوى المشبَّه. ويدلُّ على ذلك التشبيه المضمَر في النفس، بأن يثبت للمشبَّه أمر مختصٌّ بالمشبّه به.

ويسمى ذلك التشبيه المضمَر: استعارة بالكناية، ومكنيّاً عنها؛ لأنه لم يصرَّح به، بل دلَّ عليه بذكر خواصّه.

ويقابله التصريحيّة، ويسمَّى إثباتُ ذلك الأمر المختصّ بالمشبَّه به للمشبَّه: استعارةً تخييلية، لأنّه قد استعير للمشبَّه ذلك الأمر المختصّ بالمشبَّه به، وبه يكون كمال المشبّه به وقوامُهُ في وجه الشبه؛ لتخيّل أن المشبَّه من جنس المشبَّه به.

ومن أمثلة ذلك: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧]، شبَّه العهد بالحبل وأضمر في النفس، فلم يصرِّح بشيء من أركان التشبيه سوى العهد المشبَّه، ودلَّ عليه بإثبات النقض الذي هو من خواص المشبه به وهو الحبل.

وكذا: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]؛ طَوَى ذكرَ المشبَّه به وهو النار، ودلَّ عليه بلازمه وهو الاشتعال.

﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ . . .﴾ الآية [النحل: ١١٢]، شبَّه ما يُدرَك من أثر الضَّرر والألم بما يُدرَك من طعم المرّ، فأوقع عليه الإذاقة.

﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]؛ شبهها في ألّا تقبل الحق بالشيء الموثوق المختوم، ثم أثبت لها الختم.

﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]، شبَّه ميلانَه للسقوط بانحراف الحيِّ، فأثبت له الإرادة التي هي من خواصّ العقلاء.

ومن **التصريحية** آية: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤]. ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢].

وتنقسم باعتبار آخر إلى:

وفاقية: بأن يكون اجتماعهما في شيء ممكناً، نحو: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أي: ضالًّا فَهَدَيْنَاهُ، استعير الإحياء من جَعل الشيء حيًّا للهداية التي بمعنى الدلالة على ما يوصّل إلى المطلوب، والإحياء والهداية ممّا يمكن اجتماعهما في شيء.

وعنادِيّة: وهي ما لا يمكن اجتماعهما في شيء، كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم نفعه، واجتماع الوجود والعدم في شيءٍ ممتنع.

ومن العناد التهكميَّة والتمليحيَّة، وهما ما استعمل في ضدّ أو نقيض، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، أي: أنذرهم، استُعيرتِ البشارة وهي الإخبار بما يسرُّ، للإنذار الذي هو ضدّه، بإدخاله في جنسها على سبيل التهكُّم والاستهزاء. ونحو: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]. عَنوا الغويّ السفيه تهكّماً .﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

وتنقسم باعتبار آخر إلى:

تمثيلية: وهي أن يكون وجه الشبه فيها منتَزَعاً من متعدِّد، نحو: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]؛ شبَّه استظهار العبد بالله ووثوقه بحمايته والنجاة من المكاره باستمساك الواقع في مَهْوَاةٍ بحبل وثيق، مدلًّى من مكان مرتفع يأمن انقطاعه[1].

تنبيه:

قد تكون الاستعارة بلفظين، نحو: ﴿قَوَارِيرَا ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥ ـ ١٦]، يعني تلك الأواني ليست من الزجاج ولا من الفضَّة، بل في صفاء القارورة وبياض الفضة.

﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾ [الفجر: ١٣]، فالصبُّ كناية عن الدَّوام، والسوط عن الإيلام، فالمعنى: عذَّبهم عذاباً دائماً مؤلماً.

فائدة:

أنكر قومٌ الاستعارة بناء على إنكارهم المجاز. وقومٌ إطلاقَها في القرآن؛ لأنَّ فيها إيهاماً للحاجة؛ ولأنَّه لم يرد في ذلك إذنٌ من الشرع، وعليه القاضي عبد الوهاب المالكيّ.

وقال الطُّرطوشيّ: إن أطلق المسلمون الاستعارة فيه أطلقناها، وإن امتنعوا امتنعنا، ويكون هذا من قبيل: (إن الله عالم) والعلم هو العقل، ثم لا نَصِفُه به لعدم التوقيف. انتهى.

فائدة ثانية:

تقدم أن التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها، واتفق البلغاء على أن الاستعارة أبلغُ منه؛ لأنَّها مجاز وهو حقيقة، والمجاز أبلغ، فإذاً الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة. وكذا الكناية أبلغ من التصريح، والاستعارة أبلغ من الكناية، كما قال في «**عروس الأفراح**»[2]: إنَّه الظاهر؛ لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة، ولأنها مجاز قطعاً. وفي الكناية خلاف.

وأبلغ أنواع الاستعارة **التمثيليةُ**، كما يؤخذ من «**الكشَّاف**»، ويليها المكنية، صرَّح به الطِّيبيّ؛ لاشتمالها على المجاز العقليّ.

والترشيحية أبلغ من المجرَّدة والمطلقة.

والتخييلية أبلغ من التحقيقيَّة.

والمراد بالأبلغيَّة إفادة زيادة التأكيد والمبالغة في كمال التشبيه، لا زيادة في المعنى لا توجد في غير ذلك.

(١) والقسم الثاني غير تمثيلية.
(٢) الشيخُ بهاءُ الدين ٢/ ٢١٩ الكناية.

خاتمة

من المهمّ تحرير الفرق بين الاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة، نحو: زيد أسد.

قال الزمخشريّ[١] في قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨]: فإن قلت: هل يُسمَّى ما في الآية استعارة؟ قلتُ: مختلفٌ فيه، والمحققون على تسميته تشبيهاً بليغاً لا استعارة؛ لأن المستعار له مذكور، وهم المنافقون، وإنما تُطْلَق الاستعارةُ حيثُ يُطْوَى ذكر المستعار له، ويُجعل الكلام خلواً عنه، صالحاً لأن يراد المنقول عنه والمنقول له، لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام، ومن ثَمَّ ترى المُفْلِقين[٢] السحرة يَتناسَوْن التشبيهَ ويضربون عنه صفحاً.

وعلَّله السَّكاكي: بأن من شرط الاستعارة إمكان حَمْل الكلام على الحقيقة في الظاهر وتناسِي التشبيه، و(زيد أسد) لا يمكن كونه حقيقةً، فلا يجوز أن يكون استعارة، وتابعه صاحب «**الإيضاح**»[٣].

قال في «**عروس الأفراح**»[٤]: وما قالاه ممنوعٌ، وليس من شرط الاستعارة صلاحية الكلام لصرفه إلى الحقيقة في الظاهر.

قال: بل لو عكس ذلك، وقيل: لا بدَّ من عدم صلاحيته لكان أقرب، لأنَّ الاستعارة مجاز لا بدَّ له من قرينة؛ فإن لم تكن قرينة امتنع صرفُه إلى الاستعارة، وصرفناه إلى حقيقته. وإنَّما نصرفه إلى الاستعارة بقرينة: إمَّا لفظيَّة أو معنوية، نحو (زيد أسد)، فالإخبارُ به عن زيد قرينةٌ صارفةٌ عن إرادة حقيقته.

قال: والذي نختاره في نحو (زيد أسد) أنه قسمان: تارة يقصَد به التشبيه، فتكون أداةُ التشبيه مقدَّرةً. وتارة يُقصَد به الاستعارة فلا تكون مقدَّرة، ويكون الأسد مستعمَلاً في حقيقته، وذكْر زيد والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقةً قرينةٌ صارفةٌ إلى الاستعارة، دالة عليها.

فإن قامت قرينة على حذف الأداة صرنا إليه، وإن لم تقم فنحن بين إضمار واستعارة، والاستعارة أوْلى، فيُصار إليها.

وممن صرح بهذا الفرق عبد اللطيف البغدادي في «**قوانين البلاغة**». وكذا قال حازم[٥]: الفرق بينهما أن الاستعارة وإن كان فيها معنى التشبيه، فتقدير حرف التشبيه لا يجوز فيها، والتشبيه بغير حرف على خلاف ذلك؛ لأن تقدير حرف التشبيه واجب فيه.

  

(١) في «الكشاف» ١/ ٢٠٤، البقرة: ١٨.

(٢) قال الزمخشري في «الأساس»: شاعر مُفْلِق: يأتي بالفِلْق وهو العجبُ. مادة: فلق.

(٣) «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني ص٢٤١ و٢٤٢.

(٤) «عروس الأفراح» ٢/ ١٦١ باب الاستعارة.

(٥) حازم بن محمد القَرْطاجني الأنصاري القرطبي. شيخ البلاغة والبيان، وصاحب كتاب منهاج البلغاء (ت: ٦٨٤هـ). «بغية الوعاة» ١/ ٤٩١، و«شذرات الذهب» ٥/ ٣٨٨.

النوع الرابع والخمسون

في كناياته وتعريضه

هما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة، وقد تقدَّم أنَّ الكناية أبلغ من التصريح، وعرَّفها أهل البيان بأنَّها: لفظ أريد به لازم معناه.

وقال الطيبي: ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم، فينتقل منه إلى الملزوم.

وأنكر وقوعها في القرآن مَنْ أنكر المجاز فيه؛ بناء على أنها مجاز، وقد تقدَّم الخلاف في ذلك.

وللكناية أسباب:

أحدها: التنبيه على عِظَم القدرة، نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩] كناية عن آدم.

ثانيها: ترك اللفظ إلى ما هو أجمل، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣]؛ فكنّى بالنعجة عن المرأة كعادة العرب في ذلك؛ لأن ترك التصريح بذكر النساء أجملُ منه؛ لهذا لم تذكر في القرآن امرأة باسمها إلَّا مريم.

قال السُّهيليّ: وإنما ذكرت مريم باسمها على خلاف عادة الفصحاء لنكتة، وهو: أن الملوك والأشراف لا يذكرون حرائرهم في ملأٍ، ولا يبتذلُون أسماءهنَّ، بل يُكَنون عن الزَّوْجة بالفَرْش والعيال ونحو ذلك؛ فإذا ذكروا الإماء لم يكنوا عنهنَّ، ولم يصونوا أسماءهنَّ عن الذكر، فلمَّا قالت النصارى في مريم ما قالوا، صرَّح الله باسمها؛ ولم يكن إلَّا تأكيداً للعبوديّة التي هي صفة لها، وتأكيداً؛ لأن عيسى لا أبَ له، وإلَّا لَنُسب إليه.

ثالثها: أن يكون التصريح مما يستقبح ذكره، ككناية الله عن الجماع بالملامسة والمباشرة والإفضاء والرَّفَث والدخول، و(السِّرُّ) في قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]. والغشيان في قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]. أخرج ابنُ أبي حاتم[(١)] عن ابن عباس قال: المباشرة: الجماع، ولكنَّ الله يكني.

وأخرج[(٢)] عنه قال: إنَّ الله كريم يَكْنِي ما شاء، وإنَّ الرفث هو الجماع، وكَنَّى عن طلبه بالمراودة في قوله: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٣]، وعنه أوْ عن المعانقة باللباس في قوله: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وبالحرث في قوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

وكَنَّى عن البول ونحوه بالغائط في قوله: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [المائدة: ٦]، وأصله: المكان المطمئنُّ من الأرض.

---

(١) في «تفسيره» ١/ ٣١٧ (١٦٨١)، البقرة: ١٨٧.

(٢) ابن أبي حاتم في «التفسير» ١/ ٣١٥ (١٦٧٤) البقرة: ١٨٧.

وكنَّى عن قضاء الحاجة بأكل الطعام في قوله في مريم وابنها: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥].

وكنَّى عن الأستاه بالأدبار في قوله: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٧]. أخرج ابن أبي حاتم(١) عن مجاهد في هذه الآية قال: يعني أستاهَهم، ولكن الله يكني.

وأُورِدَ على ذلك التصريحُ بالفرج في قوله: ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحريم: ١٢]، وأجيب: بأن المراد به فَرْج القميص، والتعبير به من ألطف الكنايات وأحسنها، أي: لم يَعْلَقْ ثوابُها بريبة؛ فهي طاهرة الثوب، كما يقال: نقيّ الثوب وعفيف الذيل، كناية عن العفَّة، ومنه: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]، وكيف يُظَنُّ أن نفخ جبريل وقع في فرجها، وإنَّما نفخ في جَيْبِ دِرْعِها؟

ونظيره أيضاً: ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَـٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢].

قلت: وعلى هذا ففي الآية كناية عن كناية، ونظيره ما تقدَّم من مجاز المجاز.

رابعها: قصد البلاغة والمبالغة، نحو: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]. كنَّى عن النساء بأنَّهنَّ يُنشَّأن في الترفُّه والتَّزيُّن الشاغل عن النظر في الأمور ودقيق المعاني، ولو أتى بلفظ «النساء» لم يشعر بذلك، والمراد نفي ذلك عن الملائكة.

وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]: كناية عن سَعَة جوده وكرمه جدًّا.

خامسها: قصد الاختصار، كالكناية عن ألفاظ متعدِّدة بلفظ (فعل) نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩] .﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فإن لم تأتوا بسورة من مثله.

سادسها: التنبيه على مصيره، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، أي: جهنَّمِيّ مصيره إلى اللهب، ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ فِى جِيدِهَا حَبْلٌ﴾ [المسد: ٤، ٥]، أي: نمَّامة، مصيرها إلى أن تكون حطباً لجهنم، في جيدها غُلّ.

قال بدر الدين بن مالك في «**المصباح**»(٢): إنَّما يُعدَل عن التصريح إلى الكناية لنكتة، كالإيضاح، أو بيان حال الموصوف، أو مقدار حاله، أو القصد إلى المدح أو الذمِّ أو الاختصار، أو السَّتر، أو الصيانة، أو التعمِيَة والإلغاز، أو التعبير عن الصعب بالسهل، أو عن المعنى القبيح باللفظ الحسن. اهـ.

واستنبط الزمخشريّ نوعاً من الكناية غريباً، وهو: أن تَعمِد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر، فتأخذ الخلاصة، من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة والمجاز، فتعبِّر بها عن المقصود، كما تقول في نحو: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: إنَّه كناية عن المُلْك؛ فإنَّ الاستواء على السرير لا يحصل

---

(١) في «تفسيره» ١٠/ ٣٢٩٩.

(٢) «المصباح في المعاني والبيان والبديع» بدر الدين بن مالك ص١٤٧، القول في الكناية. وبدر الدين هو: محمد بن محمد، أبو عبد الله، ابن ابن مالك أو ابن الناظم (الألفية) دمشقي مولداً ووفاةً (ت: ٦٨٦هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ٣٩٨، «بغية الوعاة» ٩٦.

إلّا مع الملك، فجُعل كنايةً عنه. وكذا قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] كناية عن عظمته وجلالته، من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين: حقيقة ومجاز.

تذنيب: من أنواع البديع التي تُشْبه الكناية الإِردافُ؛ وهو أن يريد المتكلم معنى، ولا يعبِّر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظ يُرادفه، كقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤]. والأصل: وهَلك من قضَى الله هلاكَهُ، ونجا مَنْ قضى الله نجاتَه. وعُدِل عن ذلك إلى لفظ الإرداف لما فيه من الإِيجاز، والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمرِ آمرٍ مطاع، وقضاء مَنْ لا يُرَدُّ قضاؤه، والأمر يستلزم آمراً، فقضاؤه يدلُّ على قدرة الآمر به وقهره، وأن الخوف من عقابه ورجاء ثوابه يخصَّان على طاعة الآمر؛ ولا يحصل ذلك كُله من اللفظ الخاصّ.

وكذا قوله: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]. حقيقة ذلك (جلستْ)، فعُدِل عن اللفظ الخاصّ بالمعنى إلى مرادفه، لما في الاستواء من الإِشعار بجلوس متمكّن لا زَيْغ فيه ولا ميل، وهذا لا يحصُل من لفظ «الجلوس».

وكذا: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الرحمن: ٥٦]؛ الأصل (عفيفات)، وعُدِل عنه للدلالة على أنَّهنَّ مع العفة لا تطمح أعينهنَّ إلى غير أزواجهنَّ، ولا يشتهين غيرهم. ولا يؤخذ ذلك من لفظ العفَّة.

قال بعضهم: والفرق بين الكناية والإِرداف، أنَّ: الكناية انتقال من لازم إلى ملزوم، والإرداف من مذكور إلى متروك.

ومن أمثلته أيضاً: ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَى﴾ [النجم: ٣١]. عدل في الجملة الأولى عن قوله (بالسوءى) ـ مع أن فيه مطابقة للجملة الثانية ـ إلى ﴿بِمَا عَمِلُوا۟﴾؛ تأدُّباً أن يُضاف السُّوءُ إلى الله تعالى.

فصل: للنَّاس في الفرق بين الكناية والتعريض عبارات متقاربة: فقال الزمخشريّ: الكناية ذكرُ الشيءِ بغير لفظه الموضوع له، والتعريض: أن تذكر شيئاً تدلُّ به على شيءٍ لم تذكره.

وقال ابن الأثير[1]: **الكناية**: ما دلَّ على معنىً يجوز حمله على الحقيقة والمجاز، بوصفٍ جامع بينهما. **والتَّعريض**: اللفظ الدالّ على معنى لا من جهة الوضع الحقيقيّ أو المجازيّ، كقول من يتوقَّع صلةً: والله إنِّي محتاج؛ فإنَّه تعريض بالطلب، مع أنه لم يوضع له حقيقةً ولا مجازاً، وإنما فهِم من عُرْض اللفظ، أي: جانبِه.

وقال السُّبكيّ في كتاب «**الإغريض في الفرق بين الكناية والتعريض**»: الكناية لفظ استُعمل في معناه مراداً منه لازم المعنى، فهي بحسب استعمال اللفظ في المعنى حقيقة، والتجوُّز في إرادة إفادة ما لم يوضع له، وقد لا يراد منها المعنى، بل يعبّر بالملزوم عن اللازم، وهي حينئذ مجاز، ومن أمثلته:

---

(١) في «المثل السائر» ٢/ ١٨١ النوع: ١٩.

﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾ [التوبة: ٨١]. فإنه لم يقصد إفادة ذلك لأنه معلوم، بل لإفادة لازِمِه، وهو أنهم يرِدُونها ويجدون حَرَّها إن لم يجاهدوا.

وأمّا التعريض: فهو لفظ استُعمل في معناه للتلويح بغيره، نحو: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]؛ نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتَّخذة آلهة، كأنه غضب أن تعبَد الصغار معه، تلويحاً لعابدها بأنها لا تصلح أن تكون آلهةً؛ لما يعلمون إذا نظروا بعقولهم من عجز كبيرها عن ذلك الفعل، والإله لا يكون عاجزاً، فهو حقيقة أبداً.

وقال السكاكيّ: التعريض ما سيق لأجل موصوف غير مذكورٍ، ومنه: أن يخاطب واحدٌ ويراد غيرُه، وسُمِّيَ به لأنه أُمِيلَ الكلام إلى جانبٍ مشاراً به إلى آخر، يقال: نظر إليه بعُرْض وجهه، أي: جانبه.

قال الطِّيبيّ: وذلك يُفعل إمّا لتنويه جانب الموصوف، ومنه: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، أي: محمداً ﷺ، إعلاءً لقدره، أي: إنه العلَم الذي لا يَشْتَبِهُ.

وإما لتلطُّف به واحتراز عن المخاشنة، نحو: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [يس: ٢٢]، أي: وما لكم لا تعبدون؟ بدليل قوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، وكذا قوله: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً . . .﴾ [يس: ٢٣]، ووجه حُسْنِه إسماع مَنْ يقصد خطابه الحقّ على وجه يمنع غضبَه، إذ لم يصرّح بنسبته للباطل، والإعانة على قبوله إذ لم يُرِدْ له إلّا ما أراده لنفسه.

وإمّا لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]؛ خوطب النبيّ ﷺ وأُريدَ غيرُه، لاستحالة الشرك عليه شرعاً.

وإمّا للذم، نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩]. فإنَّه تعريض بذمّ الكفار، وأنهم في حكم البهائم الذين لا يتذكَّرون.

وإمّا للإهانة والتوبيخ، نحو: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير: ٨، ٩]؛ فإن سؤالها لإهانة قاتلها وتوبيخه.

وقال السبكيّ: التعريض قسمان:

قسم يراد به معناه الحقيقي، ويشار به إلى المعنى الآخر المقصود، كما تقدَّم.

وقسم لا يُراد، بل يُضرب مثلاً للمعنى الذي هو مقصود التعريض، كقول إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣].

  

النوع الخامس والخمسون

في الحَصْر والاختصاص

أمَّا الحَصْر، ـ ويقال له: القصر ـ فهو تخصيص أمرٍ بآخَرَ بطريق مخصوص.

ويقال أيضاً: إثبات الحكم للمذكور ونفيُهُ عمَّا عداه.

وينقسم إلى: قصر الموصوفِ على الصفة، وقصر الصِّفة على الموصوف. وكلٌّ منهما إمَّا حقيقي وإمَّا مجازيّ.

مثال قصر الموصوف على الصفة حقيقيًّا، نحو: (ما زيد إلَّا كاتب)، أي: لا صفة له غيرها؛ وهو عزيز لا يكاد يُوجد، لتعذُّر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها ونفيُ ما عداها بالكليّة، وعلى عدم تعذُّرها يبعد أن تكون للذات صفة واحدة ليس لها غيرها، ولذا لم يقع في التنزيل.

ومثاله مجازيًّا: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

أي: إنه مقصور على الرِّسالة، لا يتعداها إلى التبرّي من الموت الذي استعظموه، الذي هو من شأن الإله.

ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقيًّا: ﴿لَآ إِلَهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

ومثاله مجازيًّا: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً . . .﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥]، كما قال الشافعي فيما تقدَّم نقله عنه في أسباب النزول: إنَّ الكفار لمَّا كانوا يُحلُّونَ الميتة والدم ولحم الخنزير وما أُهِلّ لغير الله به، وكانوا يحرّمون كثيراً من المباحات، وكانت سَجيَّتُهم تخالف وضعَ الشرع، ونزلت الآية مسبوقةً بذكر شُبَههم في البَحيرة والسَّائبة والوَصيلة والحامي، وكان الغرض إبانة كذبهم؛ فكأنه قال: لا حرامَ إلَّا ما أَحللتُموه. والغرض الردّ عليهم والمضادَّة، لا الحصر الحقيقيّ، وقد تقدَّم بأبسط من هذا.

وينقسم الحصر باعتبارٍ آخرَ إلى ثلاثة أقسام: **قصر إفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين.**

فالأول: يخاطَب به من يعتقد الشَّركة، نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١]. خُوطب به مَن يعتقد اشتراك الله والأصنام في الألوهية.

والثاني: يخاطَب به مَنْ يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلم له، نحو: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، خوطب به نمروذ، الذي اعتقد أنَّه هو المحيي المميت دون الله. ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، خوطب به من اعتقد من المنافقين: أن المؤمنين سفهاء دونهم. ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، خوطب به مَنْ يعتقد من اليهود اختصاص بعثته بالعرب.

والثالث: يخاطَب به مَنْ تساوى عنده الأمران، فلم يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه، ولا لواحد بإحدى الصفتين بعينها.

فصل: طرق الحصر كثيرة:

أحدها: النفي والاستثناء؛ سواء كان النفي بلا، أو ما، أو غيرهما. والاستثناء بإلَّا، أو غير، نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾ [المائدة: ١١٧].

ووجه إفادتِه الحصرَ: أن الاستثناء المفرَّغ لا بدَّ أن يتوجَّه النفْيُ فيه إلى مقدَّر وهو مستثنى منه؛ لأن الاستثناء إخراج، فيحتاج إلى مُخرَج منه، والمراد التقدير المعنويّ لا الصناعي. ولا بدَّ أن يكون عاماً، لأن الإخراج لا يكون إلَّا من عام. ولا بدَّ أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه؛ مثل: ما قام إلَّا زيد؛ أي: أحد، وما أكلت إلَّا تمراً؛ أي: مأكولاً. ولا بدَّ أن يوافقه في صفته، أي: إعرابه، وحينئذ يجب القصر إذا أُوجِبَ منه شيء بإلا ضرورة، ببقاء ما عداه على صفة الانتفاء.

وأصل استعمال هذا الطريق أن يكون المخاطَب جاهلاً بالحكم؛ وقد يخرج عن ذلك فينزَّل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ فإنَّه خطاب للصحابة، وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبيّ ﷺ؛ لأنَّه نُزِّلَ استعظامُهم له عن الموت منزلةَ مَنْ يجهل رسالته، لأن كلَّ رسول لا بدَّ من موته؛ فمن استبعد موتَه فكأنه استبعَدَ رسالتَهُ.

الثاني: إنَّما: الجمهور على أنَّها للحصر، فقيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم. وأنكر قوم إفادتها إيَّاه، منهم أبو حيَّان. واستَدَلَّ مُثْبِتُوه بأمورٍ:

منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] بالنَّصب؛ فإنَّ معناه: ما حرَّم عليكم إلا الميتة، لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرَّفع؛ فإنَّها للقصر، فكذا قراءة النصب، والأصل استواء معنى القراءتين.

ومنها: أن (أنَّ) للإثبات و(ما) للنفي، فلا بدَّ أن يحصل القصر، للجمع بين النَّفي والإثبات. لكن تُعُقِّب بأن (ما) زائدة كافة، لا نافية.

ومنها: أنَّ (إنَّ) للتأكيد، و(ما) كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادا الحصر. قاله السَّكَّاكيُّ، وتُعُقِّب: بأنه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لأفاده نحو: (إنَّ زيداً لقائم). وأُجيب: بأنَّ مراده: لا يجتمع حرفا تأكيدٍ متواليان إلَّا للحصر.

ومنها: قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٣]. ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [هود: ٣٣]. ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧]، فإنَّه إنما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت إنَّما للحصر، ليكون معناها: (لا آتيكم به إنما يأْتي به الله، ولا أَعْلَمُهَا إنَّما يعلمها الله). وكذا قوله: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ۝٤١ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾ [التوبة: ٩١ ـ ٩٣]. ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُواْ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ مِن رَّبِّي﴾ [الأعراف: ٢٠٣]. ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]. ولا يستقيم المعنى في هذه الآيات ونحوها إلَّا بالحصر.

وأحسن ما تُستعمل «إنما» في مواقع التعريض، نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩].

الثالث: «أنَّما» بالفتح، عدَّها من طرق الحَصْر الزمخشريُّ[(١)] والبيضاويُّ، فقالا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]: «إنَّمَا» لقصر الحكم على شيءٍ، أو لقصر الشيء على حكم، نحو: «إنَّما زيدٌ قائم» و«إنما يقوم زيد». وقد اجتمع الأمران في هذه الآية، لأن ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ مع فاعله بمنزلة: إنما يقوم زيد، و﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ﴾ بمنزلة: إنما زيد قائم. وفائدة اجتماعها الدلالةُ على أن الوحي إلى الرسول ﷺ مقصورٌ على استئثار الله بالوحدانية.

وصرَّح التَّنوخيّ في «**الأقصى القريب**»[(٢)] بكونها للحصر، فقال: كل ما أوجب أن (إنَّما) بالكسر للحصر أوجب أن (أنَّما) بالفتح للحصر، لأنها فرع عنها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع، ما لم يثبت مانع منه، والأصل عدمه.

وردَّ أبو حيان على الزمخشريّ ما زعمه بأنَّه يلزمه انحصار الوحي في الوحدانيّة. وأُجيب: بأنه حصر مجازيّ باعتبار المقام.

الرابع: العطف بلا أو بل، ذكره أهل البيان، ولم يَحْكُوا فيه خلافاً. ونازع فيه الشيخ بهاء الدين في «**عروس الأفراح**»[(٣)] فقال: أيُّ قصر في العطف بلا إنما فيه نفي وإثبات، فقولك: زيد شاعر لا كاتب، لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثة، والقصر إنَّما يكون بنفي جميع الصفات غير المثبَت حقيقة أو مجازاً، وليس هو خاصاً بنفي الصفة التي يعتقدها المخاطب. وأما العطف ببل، فأبعد منه، لأنه لا يستمرّ فيها النفي والإثبات.

الخامس: تقديم المعمول، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، وخالف فيه قوم، وسيأتي بسط الكلام فيه قريباً.

السادس: ضمير الفصل، نحو: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، أي: لا غيره. ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]. ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]. ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣].

وممن ذكر أنّه للحصر البيانيون في بحث المسند إليه، واستدلَّ له السُّهَيليّ بأنَّه: أُتي به في كل موضع ادُّعي فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤتَ به حيث لم يدّع، وذلك في قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ . . .﴾ [النجم: ٤٣] إلى آخر الآيات، فلم يؤتَ به في: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ﴾ [النجم: ٤٥]. ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ﴾ [النجم: ٤٧]. ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠]؛ لأن ذلك لم يدّع لغير الله، وأُتِي به في الباقي لادعائه لغيره.

---

(١) في «الكشاف» ٢/ ٥٨٦، الأنبياء: ١٠٨، والكلام هنا له.

(٢) «الأقصى القريب في علم البيان» طبع في مصر عام ١٩٠٩م. «ذخائر التراث العربي» ١/ ٤١٧ والتنوخي هو: محمد بن محمد، أديب دمشقي، استقر ببغداد (ت: ٧٤٨هـ). «هدية العارفين» ٢/ ١٥٤.

(٣) «عروس الأفراح» ١/ ٣٩٧ طرق القصر.

قال في «**عروس الأفراح**»[1]: وقد استنبطت دلالته على الحصر من قوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْۚ . . .﴾ [المائدة: ١١٧]؛ لأنَّه لو لم يكن للحصر لَمَا حَسُن، لأن الله لم يزل رقيباً عليهم، وإنَّما الذي حصَل بتوفيته: أنه لم يبق لهم رقيب غيرُ الله تعالى. ومن قوله: ﴿لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠]. فإنَّه ذكر لتبيين عدم الاستواء؛ وذلك لا يحسن إلَّا بأن يكون الضمير للاختصاص.

السابع: تقديم المسند إليه، على ما قاله الشيخ عبد القاهر[2]: قد يقدّم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي. والحاصل على رأيه أن له أحوالاً:

أحدها: أن يكون المسنَد إليه معرفة والمسنَد مثبَتاً، فيأتي للتخصيص، نحو: أنا قمت، وأنا سعيت في حاجتك. فإن قُصد به قصر الإفراد أُكِّدَ بنحو: (وحدي). أو قصر القلب أُكِّد بنحو: (لا غيري). ومنه: ﴿بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ [النمل: ٣٦]. فإن ما قبله من قوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦] ولفظ (بل) المشعر بالإضراب يقضي بأن المراد (بل أنتم لا غيركم). فإنَّ المقصود نفي فرحِه هو بالهديّة، لا إثبات الفرح لهم بهديتهم. قاله في «**عروس الأفراح**»[3].

قال: وكذا قوله: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْۚ﴾ [التوبة: ١٠١]، أي: لا يَعلمهم إلَّا نحن.

وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص، قال الشيخ بهاء الدين[4]: ولا يتميز ذلك إلَّا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام.

ثانيها: أن يكون المسنَد منفيّاً، نحو: (أنت لا تكذب). فإنَّه أبلغ في نفي الكذب من (لا تكذب) ومن (لا تكذب أنت). وقد يفيد التخصيص. ومنه: ﴿فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [القصص: ٦٦].

ثالثها: أن يكون المسنَد إليه نكرة مثبتاً، نحو: (رجلٌ جاءني). فيفيد التخصيص إما بالجنس، أي: لا امرأة، أو الواحدة، أي: لا رجلان.

رابعها: أن يَلِيَ المسندَ إليه حرفُ النفي، فيفيده، نحو: (ما أنا قلت هذا)، أي: لم أقله، مع أنَّ غيري قاله. ومنه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١]، أي: العزيز علينا رهطُك لا أنت، ولذا قال: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٩٢].

هذا حاصل رأي الشيخ عبد القاهر، ووافقه السكاكيّ، وزاد شروطاً وتفاصيل بَسطْناها في شرح ألفية المعاني.

الثامن: تقديم المسنَد، ذكر ابن الأثير وابن النَّفيس وغيرهما أنَّ تقديم الخبر على المبتدأ يفيد

---

(١) «عروس الأفراح» ١/ ٢٢٧ العطف على المسند إليه.

(٢) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر، من أئمة اللغة، وواضع أصول البلاغة، صاحب «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» (ت: ٤٧١هـ). «بغية الوعاة» ٣١٠، «إنباه الرواة» ٢/ ١٨٨.

(٣) «عروس الأفراح» ١/ ٢٣٦ تقديم المسند إليه.

(٤) في «عروس الأفراح» ١/ ٢٣٦.

الاختصاص. وردَّه صاحب «**الفَلَك الدائر**»[١]: بأنه لم يقل به أحد، وهو ممنوع، فقد صرَّح السكاكيّ وغيره بأنَّ: تقديم ما رُتْبتُه التأخير يفيده، ومثَّلوه بنحو: (تمِيميٌّ أنا).

التاسع: ذِكْر المسند إليه، ذكر السكاكيّ أنه قد يُذكَر ليفيد التخصيص، وتعقّبه صاحب «**الإيضاح**»[٢] وصرَّح الزمخشري[٣]: بأنَّه أفاد الاختصاص في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ [الرعد ٢٦]. وفي قوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]. وفي قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]. ويُحْتَمل أنه أراد أن تقديمه أفاده، فيكون من أمثلة الطريق السابع.

العاشر: تعريف الجزءين، ذكر الإمام فخر الدين في «**نهاية الإيجاز**»[٤] أنَّه يفيد الحصر حقيقة أو مبالغة، نحو: (المنطلق زيد). ومنه في القرآن فيما ذكر الزَّمْلَكانيّ في «**أسرار التنزيل**»: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]. قال: إنَّه يفيد الحصر، كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: الحمد لله، لا لغيره.

الحادي عشر: نحو (جاء زيد نفسُه)، نقل بعض شرَّاح «التلخيص» عن بعضهم أنه يفيد الحصر.

الثاني عشر: نحو (إنَّ زيداً لقائم)، نقله المذكور أيضاً.

الثالث عشر: نحو (قائم) في جواب (زيد إمَّا قائم أو قاعد). ذكره الطِّيبيّ في شرح «**التبيان**»[٥].

الرابع عشر: قلبُ بعض حروف الكلمة؛ فإنَّه يفيد الحصر على ما نقله في «**الكشَّاف**»[٦] في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧]. قال: القلب للاختصاص بالنسبة إلى لفظ «الطاغوت»، لأن وزنه على قولٍ (فَعَلوت) من الطغيان، كملَكوت ورَحَموت، قُلِبَ بتقديم اللام على العين، فوزنه (فلَعوت) ففيه مبالغات: التسمية بالمصدر، والبناء بناء مبالغة، والقلب، وهو للاختصاص، إذ لا يطلق على غير الشيطان.

تنبيه:

كاد أهل البيان يُطبِقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً، ولهذا قيل في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. معناه: نخصّك بالعبادة والاستعانة. وفي: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]. معناه: إليه لا إلى غيره. وفي: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أُخِّرت الصلة في الشهادة الأولى، وقُدِّمت في الثانية، لأن الغرض في الأوَّل إثبات شهادتهم، وفي الثاني إثبات اختصاصهم بشهادة النبيّ ﷺ عليهم.

---

(١) هو ابن أبي الحديد: عبد الحميد بن هبة الله المدائني المعتزلي، من أعيان المعتزلة، له شعر جيد واطلاع واسع على التاريخ، وله شرح «نهج البلاغة» (ت: ٦٥٥هـ). «فوات الوفيات» ٢/ ٢٥٩.

(٢) هو القزويني «الإيضاح...» ص٤٧.

(٣) في «كشافه» ٢/ ٣٥٩، الرعد: ٢٦.

(٤) «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز» فخر الدين الرازي ص١٥٩ ـ ١٦٠.

(٥) «التبيان في البيان» ص٤٣ ـ ٤٤.

(٦) «الكشاف» ٣/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣، الزمر: ١٧.

وخالف في ذلك ابنُ الحاجب، فقال في شرح «**المفصَّل**»: الاختصاص الذي يتوهَّمه كثير من الناس من تَقديم المعمول وَهْمٌ، واستدلَّ على ذلك بقوله: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢]. ثم قال: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ [الزمر: ٦٦]. ورُدَّ هذا الاستدلال بأن ﴿مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ أغنى عن إفادة الحصر في الآية الأولى، ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر، كما قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ﴾ [الحج: ٧٧]. وقال: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف: ٤٠]. بل قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ من أقوى أدلَّة الاختصاص، فإنَّ قبلها: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]. فلو لم يكن للاختصاص، وكان معناها: (اعبد الله) لَمَا حَصَل الإضراب الذي هو معنى (بل).

واعترض أبو حيّان على مدَّعي الاختصاص بنحو: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]. وأُجيب: بأنَّه لمَّا أشرك بالله غيرَه كأنه لم يعبد الله، وكان أمرهم بالشرك كأنه أمرٌ بتخصيص غير الله بالعبادة.

وردَّ صاحب «**الفلك الدائر**» الاختصاص بقوله: ﴿كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ﴾ [الأنعام: ٨٤]. وهو من أقوى ما ردّ به. وأُجيب: بأنه لا يُدّعَى فيه اللزوم، بل الغلبة، وقد يخرج الشيء عن الغالب.

قال الشيخ بهاء الدين[(١)]: وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة، وهي: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤١]. فإنَّ التقديم في الأوَّل قطعاً ليس للاختصاص، وفي ﴿إِيَّاهُ﴾ قطعاً للاختصاص.

وقال والده الشيخ تقي الدين في كتاب «**الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص**»: اشتهر كلام الناس في أنَّ تقديم المعمول يفيد الاختصاص، ومن الناس من ينكر ذلك ويقول: إنَّما يفيد الاهتمام. وقد قال سيبويه في «**كتابه**»: وهم يقدِّمون ما هم به أعنى. والبيانيون على إفادته الاختصاص، ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصرَ، وليس كذلك، وإنَّما الاختصاص شيء والحَصرُ شيء آخر، والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة (الحصر). وإنَّما عبَّروا بالاختصاص؛ والفرق بينهما: أن الحصْر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه وبيان ذلك: أن الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركَّب من شيئين: أحدهما: عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثاني: معنى منضمّ إليه يفصِله عن غيره، كضرب زيد، فإنَّه أخصّ من مطلق الضرب، فإذا قلت: ضربت يداً، أخبرتَ بضربٍ عامٍّ وقع منك على شخص خاصٍّ، فصار ذلك الضرب المخبَر به خاصّاً لما انضم إليه منك ومن زيد.

وهذه المعاني الثلاثة ـ أعني مطلق الضرب، وكونه واقعاً منك، وكونه واقعاً على زيد ـ قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثتها على السَّواء. وقد يترجَّح قصدُه لبعضها على بعض، ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه، فإن الابتداء بالشيء يدلُّ على الاهتمام به، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم.

---

(١) في «عروس الأفراح» ١/ ٣٨٣ الاختصاص في: أحوال متعلقات الفعل.

فإذا قلت: زيداً ضربتُ، عُلم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود. ولا شك أن كلّ مركب من خاص وعام له جهتان، فقد يقصد من جهة عمومه، وقد يقصد من جهة خصوصه، والثاني هو الاختصاص، وأنه هو الأهمّ عند المتكلم، وهو الذي قصد إفادته السامع من غير تعرّض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي، ففي الحَصْر معنى زائد عليه، وهو نفي ما عدا المذكور. وإنَّما جاء هذا في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] للعلم بأنَّ قائليه لا يعبدون غير الله؛ ولذا لم يطَّرد في بقية الآيات، فإن قوله: ﴿أَفَغَيۡرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبۡغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣] لو جُعل في معنى: (مَا يَبْغون إلَّا غير دين الله) وهمزة الإنكار داخلة عليه، لزم أن يكون المنكَر الحصر لا مجرَّد بغيهم غير دين الله، وليس المراد. وكذلك ﴿أَئِفۡكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: ٨٦]. المنكر إرادتهم آلهة دون الله من غير حصر. وقد قال الزمخشري[1] في: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]: في تقديم (الآخرة) وبناء (يوقنون) على (هُمْ) تعريضٌ بأهل الكتاب، وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة، على خلاف حقيقته، وأن قولَهُم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه مَن آمَنَ بمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلك.

وهذا الذي قاله الزمخشريّ في غاية الحسن، وقد اعترض عليه بعضهم فقال: تقديم (الآخرة) أفاد أن إيقانهم مقصورٌ على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها. وهذا الاعتراض من قائله مبنيٌّ على ما فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر، وليس كذلك، ثم قال المعترض: وتقديم (هُمْ) أفاد أن هذا القصر مختصٌّ بهم، فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيماناً بغيرها حيث قالوا: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾ [البقرة: ٨٠]. وهذا منه أيضاً استمرار على ما في ذهنه من الحصر، أي: إنَّ المسلمين لا يوقنون إلَّا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها. وهذا فهمٌ عجيب ألجأه إليه فهمُه الحصر، وهو ممنوع.

وعلى تقدير تسليمه فالحصرُ على ثلاثة أقسام:

أحدها: بما وإلَّا، كقولك: (ما قام إلَّا زيد) صريح في نفي القيام عن غير زيد، ويقتضي إثباتَ القيام لزيد، قيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وهو الصحيح. لكنَّه أولى المفاهيم؛ لأن (إلَّا) موضوعة للاستثناء، وهو الإخراج، فدلالتها على الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم، ولكنَّ الإخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام، بل قد يستلزمه، فلذلك رجَّحنا أنه بالمفهوم؛ والتبسَ على بعض الناس لذلك فقال: إنَّه بالمنطوق.

والثاني: الحصر بـ (إنَّما). وهو قريب من الأوَّل فيما نحن فيه، وإن كان جانب الإثبات فيه أظهرَ، فكأنه يفيد إثبات قيام زيد، إذا قلت: إنَّما قام زيد، بالمنطوق، ونفيه عن غيره بالمفهوم.

الثالث: الحصر الذي قد يفيده التقديم؛ وليس هو ـ على تقدير تسليمه ـ مثل الحصرين الأوَّلين، بل هو في قوَّة جملتين: إحداهما ما صُدِّر به الحكم نفياً كان أو إثباتاً وهو المنطوق، والأخرى ما فهِم من التقديم، والحصر يقتضي نفي المنطوق فقط، دون ما دلَّ عليه من المفهوم؛ لأن المفهوم لا مفهوم

(١) في «كشافه» ١/ ١٣٧ البقرة: ٤.

له. فإذا قلت: أنا لا أُكرم إلَّا إيَّاك، أفاد التَّعريض بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنك لا تكرمه. وقد قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣]. أفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال سبحانه وتعالى بعده: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣] بياناً لما سكت عنه في الأُولى. فلو قال: (بالآخرة يوقنون) أفاد بمنطوقه إيقانهم بها، ومفهومه عند من يزعم أنهم لا يوقنون بغيرها. وليس ذلك مقصوداً بالذَّات، والمقصود بالذات قوَّة إيقانهم بالآخرة حتى صار غيرها عندهم كالمدحوض، فهو حَصْرٌ مجازيٌّ، وهو دون قولنا: (يوقنون بالآخرة لا بغيرها). فاضبِط هذا، وإيَّاك أن تجعل تقديره: (لا يوقنون إلَّا بالآخرة).

إذا عرفت هذا: فتقديم (هُمْ) أفاد أن غيرهم ليس كذلك؛ فلو جعَلْنا التقديرَ: (لا يوقنون إلَّا بالآخرة) كان المقصود المهمُّ النفيَ، فيتسلَّط المفهوم عليه، فيكون المعنى إفادة: أن غيرهم يوقن بغيرها، كما زعم المعترض، ويُطرح إفهام أنه لا يوقن بالآخرة، ولا شكّ أن هذا ليس بمراد، بل المراد إفهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة؛ فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة، ليتسلَّط المفهومُ عليه، وأن المفهوم لا يتسلَّط على الحصر؛ لأن الحصر لم يدلّ عليه بجملة واحدة مثل (ما) و(إلَّا) ومثل (إنما) وإنما دلَّ عليه بمفهومٍ مستفادٍ من منطوق، وليس أحدهما متقيّداً بالآخر؛ حتى نقول: إنَّ المفهوم أفاد نفي الإيقان المحصور، بل أفاد نفي الإيقان مطلقاً عن غيرهم. وهذا كله على تقدير تسليم الحَصْرِ، ونحن نمنع ذلك، ونقول: إنَّه اختصاص، وإنَّ بينهما فرقاً.

انتهى كلام السبكي.

  

النوع السادس والخمسون

في الإيجاز والإطناب

اعلم أنهما من أعظم أنواع البلاغة، حتى نقل صاحب «**سرّ الفصاحة**»(١) عن بعضهم أنه قال: البلاغة هي الإيجاز والإطناب.

قال صاحب «**الكشَّاف**»: كما أنَّه يجب على البليغ في مظانِّ الإجمال أن يُجْمل ويوجز، فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يُفصِّل ويُشْبع، أنشد الجاحظ(٢):

يَـرْمُـونَ بـالـخُـطَـبِ الـطِّـوال وتـارَةً وَحْـيَ الـمَـلاحـظ خـيـفـة الـرُّقَـبَـاءِ

واختلف: هل بين الإيجاز والإطناب واسطة، وهي المساواة، أوْ: لا، وهي داخلة في قسم الإيجاز؟

فالسكَّاكي وجماعةٌ على الأوَّل، لكنهم جعلوا المساواة غير محمودة ولا مذمومة، لأنَّهم فسَّروها بالمتعارَف من كلام أوساط الناس الذين ليسوا في رتبة البلاغة، وفسَّروا الإيجاز بأداء المقصود بأقلّ من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها؛ لكون المقام خليقاً بالبَسْط.

وابن الأثير وجماعةٌ على الثاني، فقالوا: الإيجاز التعبير عن المراد بلفظ غير زائد، والإطناب بلفظ أزيد.

وقال القزويني(٣): الأقربُ أن يقال: إن المنقول من طرق التعبير عن المراد تأدِية أصله: إمَّا بلفظ مساوٍ للأصل المراد، أو ناقص عنه وافٍ، أو زائد عليه لفائدة. والأوَّل المساواة، والثاني الإيجاز، والثالث الإطناب.

واحتُرز بـ «وافٍ» عن الإخلال، وبقولنا: (لفائدة) عن الحشو والتطويل، فعنده ثبوت المساواة واسطة، وأنَّها من قسم المقبول.

فإن قلت: عدم ذكرك المساواة في الترجمة لماذا؟ هل هو لرجحان نفيها أو عدم قبولها، أو لأمرٍ غير ذلك؟

قلت: لهما، ولأمر ثالث، وهو: أن المساواة لا تكاد توجد، خصوصاً في القرآن، وقد مثَّل لها في «**التلخيص**»(٤) بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]، وفي «**الإيضاح**» بقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨]، وتُعقِّب: بأنَّ في الآية الثانية حذف موصوف

(١) «سر الفصاحة» الخَفَّاجي ص٢٠٥.

(٢) في «البيان والتبيين» ١/ ٤٤ و١٥٥ منسوباً لأبي دؤاد بن حريز الإيادي.

(٣) في «الإيضاح» ص١٣٩.

(٤) «شرح التلخيص» للقزويني ص١٠٨، باب الاستعارة.

﴿ٱلَّذِينَ﴾. وفي الأولى إطناب بلفظ ﴿ٱلسَّيِّئُ﴾؛ لأن المكر لا يكون إلَّا سيئاً، وإيجاز بالحذف إن كان الاستثناء غير مفرّغ؛ أي: بأحدٍ، وبالقصر في الاستثناء، وبكونها حاثَّة على كف الأذى عن جميع الناس، محذِّرةً عن جميع ما يؤدِّي إليه، وبأن تقديرها يضرُّ بصاحبه مضرَّة بليغة، فأخرج الكلام مخرج الاستعارة التبعيَّة الواقعة على سبيل التمثيليَّة؛ لأن ﴿يَحِيقُ﴾ بمعنى (يحيط)، فلا يستعمل إلَّا في الأجسام.

تنبيه:

الإيجاز والاختصار بمعنى واحد، كما يؤخذ من «**المفتاح**» وصرَّح به الطيبيّ.

وقال بعضهم: الاختصار خاصٌّ بحذف الجمل فقط، بخلاف الإيجاز. قال الشيخ بهاء الدين[1]: وليس بشيء.

والإطناب: قيل: بمعنى الإسهاب، والحق أنه أخصُّ منه؛ فإن الإسهاب التطويلُ لفائدة أو لا لفائدة، كما ذكره التنوخيّ وغيره.

فصل: الإيجاز قسمان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

فالأوَّل: هو الوجيز بلفظه، قال الشيخ بهاء الدين[2]: الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول منه فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاماً يعطي معنى أطوَلَ منه، فهو إيجاز قصر.

وقال بعضهم: إيجاز القصر هو تكثير المعنى بتقليل اللفظ.

وقال آخر: هو أن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقلَّ من القدر المعهود عادة.

وسبب حُسْنِه: أنَّه يدلُّ على التمكُّن في الفصاحة، ولهذا قال ﷺ: «**أُوتيت جوامعَ الكلم**». [البخاري: ٧٠١٣، ومسلم: ١١٦٧، وأحمد: ٧٦٣٢].

وقال الطيبيّ في «**التبيان**»[3]: الإيجاز الخالي من الحذف ثلاثة أقسام:

أحدها: **إيجاز القصر**، وهو أن يُقصَرَ اللفظ على معناه، كقوله: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٣٠، ٣١]. جمع في أحرفٍ العنوانَ والكتاب والحاجة. وقيل في وصف بليغ: كانت ألفاظه قوالبَ معناه.

قلت: وهذا رأي من يُدخل المساواة في الإيجاز.

الثاني: **إيجاز التقدير**، وهو أن يقدّر معنًى زائداً على المنطوق، ويسمَّى بالتضييق أيضاً، وبه سمَّاه بدر الدِّين بن مالك في «**المصباح**»[4]، لأنَّه نقصَ من الكلام ما صار لفظه أضيق من قدر معناه، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أي: خطاياه غُفرت، فهي له لا عليه. ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، أي: للضَّالين الصائرين بعد الضلال إلى التقوى.

(١) في «عروس الأفراح» ٢/ ٥٧٦ و٥٧٨ الإطناب والإيجاز.
(٢) في «عروس الأفراح» ١/ ٥٨١.
(٣) «التبيان في البيان» ص١٢١.
(٤) «المصباح» ص٧٤ الإيجاز.

الثالث: **الإيجاز الجامع**، وهو أن يحتويَ اللفظ على معانٍ متعدِّدة، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ . . .﴾ الآية [النحل: ٩٠]؛ فإن العدل: هو الصراط المستقيم، المتوسط بين طرفَي الإفراط والتفريط، المومَى به إلى جميع الواجبات في الاعتقاد والأخلاق والعبودية. والإحسانُ: هو الإخلاص في واجبات العبودية، لتفسيره في الحديث بقوله: «**أَنْ تَعْبُدَ الله كَأَنَّكَ تَرَاهُ**» [البخاري: ٥٠، ومسلم: ٩٩]، أي: تعبده مخلصاً في نيَّتك، وواقفاً في الخضوع، آخذاً أُهْبة الحذر... إلى ما لا يحصى .﴿وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ هو الزِّيادة على الواجب من النوافل؛ هذا في الأوامر، وأمَّا النواهي: فبالفحشاء: الإشارة إلى القوة الشهوانية، وبالمنكر: إلى الإفراط الحاصل من آثار الغضبية أو كل محرَّم شرعاً، وبالبغي: إلى الاستعلاء الفائض عن الوهمية.

قلت: ولهذا قال ابن مسعود: ما في القرآن آية أجمع للخير والشرّ من هذه الآية؛ أخرجه في «**المستدرك**». [(٢/ ٣٥٦) وهو صحيح].

وروى البيهقيّ في «**شعب الإيمان**» [١٤٠] عن الحسن: أنه قرأها يوماً، ثم وقف فقال: إنَّ الله جمع لكم الخير كلَّه والشرّ كلَّه في آية واحدة، فوالله ما ترك العدل والإحسان من طاعة الله شيئاً إلَّا جمعه، ولا ترك الفحشاء والمنكر والبغي من معصية الله شيئاً إلَّا جمعه.

وروى أيضاً عن ابن شهاب في معنى حديث الشيخين: «**بُعثت بجوامع الكلم**»؛ قال: بلغني أن جوامع الكلم أنَّ الله يجمع له الأمور الكثيرة ـ التي كانت تكتب في الكتب قبله ـ في الأمر الواحد والأمرين، ونحو ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ﴾ الآية [الأعراف: ١٩٩]، فإنَّها جامعة لمكارم الأخلاق، لأنَّ في أخذ العفو: التساهلَ والتسامح في الحقوق، واللين والرّفق في الدُّعاء إلى الدِّين، وفي الأمر بالمعروف: كفَّ الأذى وغضّ البصر، ما شاكلهما من المحرَّمات، وفي الإعراض: الصَّبرَ والحِلْم والتُّؤَدة .

ومن بديع الإيجاز قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ . . .﴾ [الإخلاص: ١] إلى آخرها، فإنَّه نهاية التنزيه، وقد تَضَمَّنَت الردَّ على نحو أربعين فرقة، كما أفرد ذلك بالتصنيف بهاء الدين بن شداد.

وقوله: ﴿أَخۡرَجَ مِنۡهَا مَآءَهَا وَمَرۡعَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣١] دلَّ بهاتين الكلمتين على جميع ما أخرجه من الأرض قوتاً ومتاعاً للأنام؛ من العشب والشجر والحبّ والثمر والعصف والحطب واللباس والنار والملح؛ لأنَّ النَّار من العيدان والملحَ من الماء.

وقوله: ﴿لَّا يُصَدَّعُونَ عَنۡهَا وَلَا يُنزِفُونَ﴾ [الواقعة: ١٩]. جمع فيه جميع عيوب الخمر من: الصّداع، وعدم العقل، وذهاب المال، ونفاد الشراب.

وقوله: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ . . .﴾ الآية [هود: ٤٤]، أَمَرَ فيها ونهى، وأخبر ونادى، ونعت وسمَّى، وأهلك وأبقى، وأسعد وأشقى، وقصَّ من الأنباء ما لو شُرح ما اندرج في هذه الجملة ـ من بديع اللفظ والبلاغة والإيجاز والبيان ـ لجفَّت الأقلام. وقد أُفرِدَتْ بلاغة هذه الآية بالتأليف، وفي

«**العجائب**» للكرماني[١]: أجمع المعاندون على أن طوْق البشر قاصر عن الإتيان بمثل هذه الآية، بعد أن فتشوا جميع كلام العرب والعجم، فلم يجدوا مثلها في فخامة ألفاظها، وحسن نظمها، وجَوْدة معانيها في تصوير الحال مع الإيجاز من غير إخلال.

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ . . .﴾ الآية [النمل: ١٨]، جمع في هذه اللفظة أحدَ عشَر جنساً من الكلام: نادت، وكَنَّتْ، ونبَّهت، وسمَّت، وأمرت، وقصَّت، وحذَّرت، وخصَّت، وعمَّت، وأشارت، وعذرت. فالنداء (يا)، والكناية (أيّ)، والتنبيه (ها)، والتسمية ﴿ٱلنَّمْلِ﴾، والأمر ﴿ٱدْخُلُوا۟﴾، والقصص ﴿مَسَٰكِنَكُمْ﴾، والتحذير ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾، والتخصيص ﴿سُلَيْمَٰنُ﴾، والتعميم ﴿جُنُودُهُۥ﴾، والإشارة ﴿وَهُمْ﴾، والعذر ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾؛ فأدَّت خمسة حقوق: حق الله، وحق رسوله، وحقها، وحقَّ رعيّتها، وحق جنود سليمان.

وقوله: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ . . .﴾الآية [الأعراف: ٣١]، جمع فيها أصول الكلام: النداء، والعموم، والخصوص، والأمر، والإباحة، والنهي، والخبر.

وقال بعضهم: جمع الله الحكمة في شطر آية: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ . . .﴾ الآية [القصص: ٧]، قال ابن العَرَبيّ[٢]: هي من أعظم آي في القرآن فصاحةً، إذ فيها أمران ونهيان وخبران وبشارتان.

وقوله: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]. قال ابن أبي الإصبع: المعنى: صَرِّحْ بجميع ما أُوحِيَ إليك، وبلِّغْ كل ما أُمِرْتَ ببيانه، وإن شقَّ بعض ذلك على بعض القلوب فانصدعت. والمشابهة بينهما فيما يؤثره التصريح في القلوب، فيظهر أثر ذلك على ظاهر الوجوه من التقبُّض والانبساط، ويلوح عليها من علامات الإنكار والاستبشار، كما يظهر على ظاهر الزجاجة المصدوعة، فانظر إلى جليل هذه الاستعارة، وعظم إيجازها، وما انطوت عليه من المعاني الكثيرة. وقد حُكِيَ أن بعض الأعراب لمَّا سمع هذه الآية سجد وقال: سجدتُ لفصاحة هذا الكلام.

وقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١]. قال بعضهم: جمع بهاتين اللفظتين ما لو اجتمع الخلق كلهم على وصف ما فيها على التفصيل لم يخرجوا عنه.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فإن معناه كثير ولفظه قليل، لأن معناه: أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَل قُتِل كان ذلك داعياً إلى ألَّا يُقدمَ على القتل، فارتفع بالقتل ـ الذي هو القصاص ـ كثيرٌ من قتلِ الناس بعضِهم لبعض، وكان ارتفاع القتل حياةً لهم. وقد فُضِّلَت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى، وهو قولهم: «القتل أنفى للقتل» بعشرين وجهاً أو أكثر، وقد أشار ابن الأثير إلى إنكار هذا التفضيل وقال: لا تشبيه بين كلام الخالق وكلام المخلوق، وإنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم من ذلك.

---

(١) «عجائب التفسير وغرائب التأويل» ١/ ٥٠٧، هود: ٤٤.

(٢) في «أحكام القرآن» ٣/ ٤٩١ سورة القصص؛ أولها.

الأول: أنَّ ما يُناظره من كلامهم، وهو قوله: «القصاص حياة»، أقلُّ حروفاً، فإنَّ حروفه عشرة، وحروف (القتل أنفى للقتل) أربعة عشر.

الثاني: أنَّ نفي القتل لا يستلزم الحياة، والآية ناصَّة على ثُبُوتها التي هي الغرض المطلوب منه.

الثالث: أن تنكير (حياة) يفيد تعظيماً، فيدلُّ على أنَّ في القصاص حياة متطاولة، كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]. ولا كذلك المَثَلُ؛ فإن اللام فيه للجنس؛ ولذا فسَّروا الحياة فيها بالبقاء.

الرابع: أنَّ الآية فيه مطَّردة، بخلاف المثل؛ فإنه ليس كلّ قتل أنْفَى للقتل، بل قد يكون أدعى له، وهو القتل ظلماً، وإنما ينفيه قتلٌ خاصٌّ وهو القصاص، ففيه حياة أبداً.

الخامس: أن الآية خالية من تكرار لفظ (القتل) الواقع في المثَل، والخالي من التكرار أفضلُ من المشتمل عليه، وإن لم يكن مخلاً بالفصاحة.

السادس: أنَّ الآية مستغنيةٌ عن تقدير محذوف، بخلاف قولهم؛ فإن فيه حذف (من) التي بعد أفعل التفضيل وما بعدها. وحذف (قصاصاً) مع القتل الأوّل، (وظلماً) مع القتل الثاني، والتقدير: القتل قصاصاً أنفى للقتل ظلماً من تركه.

السابع: أن في الآية طباقاً، لأن القصاص مشعر بضدّ الحياة، بخلاف المثَل.

الثامن: أن الآية اشتملت على فنٍّ بديع، وهو جعل أحد الضِّدَّين الذي هو الفناء والموت محلاً ومكاناً لضدِّه، الذي هو الحياة، واستقرار الحياة في الموت مبالغة عظيمة، وذكره في «**الكشَّاف**»[(١)]، وعبر عنه صاحب «**الإيضاح**»: بأنّه جعل القصاص كالمنبع للحياة والمعدِن لها بإدخال (في) عليه.

التاسع: أنَّ في المثَل تواليَ أسبابٍ كثيرة خفيفة، وهو السكون بعد الحركة، وذلك مستكرَه، فإن اللفظ المنطوق به إذا توالتْ حركاته تمكَّن اللسان من النطق به، وظهرت فصاحته. بخلاف ما إذا تَعقّب كلَّ حركة سكونٌ، فالحركات تنقطع بالسكنات. نظيره: إذا تحرَّكت الدابة أدْنى حركة فحُبِست، ثم تحركت فحُبِست لا تطيق إطلاقها، ولا تتمكن من حركتها على ما تختاره، فهي كالمقيّدة.

العاشر: أن المثل كالمتناقض من حيث الظاهر؛ لأن الشيء لا ينفي نفسه.

الحادي عشر: سلامة الآية من تكرير قَلْقلة القاف، الموجب للضغط والشدة، وبُعدِها عن غنة النون.

الثاني عشر: اشتمالها على حروفٍ متلائمة، لما فيها من الخروج من القاف إلى الصَّاد؛ إذ القاف من حروف الاستعلاء، والصاد من حروف الاستعلاء والإطباق، بخلاف الخروج من القاف إلى التاء التي هي حرف منخفض؛ فهو غير ملائم للقاف، وكذا الخروج من الصَّاد إلى الحاء، أحسنُ من الخروج من اللام إلى الهمزة، لبُعد مادون طرَف اللسان وأقصى الحلق.

---

(١) «الكشاف» ١/ ٣٣٣ البقرة: ١٧٩.

الثالث عشر: في النطق بالصّاد والحاء والتاء حسن الصَّوت، ولا كذلك تكرير القاف والتاء.

الرابع عشر: سلامتها من لفظ القتل المشعرِ بالوحشة، بخلاف لفظ (الحياة) فإن الطباع أقبلُ له من لفظ القتل.

الخامس عشر: أن لفظ القصاص مشعِر بالمساواة، فهو منبئ عن العدل، بخلاف مطلَق القتل.

السادس عشر: الآية مبنية على الإثبات، والمثَل على النفي، والإثبات أشرفُ لأنَّه أوَّل، والنفي ثانٍ عنه.

السابع عشر: أن المثَل لا يكاد يُفهم إلَّا بعد فهم أن القصاص هو الحياة، وقوله: ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ مفهومٌ من أوَّل وَهْلة.

الثامن عشر: أن في المثل بناء (أفعل) التفضيل من فعل متعدّ، والآية سالمة منه.

التاسع عشر: أن (أفعل) في الغالب يقتضي الاشتراك، فيكون ترك القصاص نافياً للقتل، ولكن القصاص أكثر نفياً، وليس الأمر كذلك. والآية سالمة من ذلك.

العشرون: أن الآية رادعة عن القتل والجرح معاً؛ لشمول القصاص لهما، والحياة أيضاً في قصاص الأعضاء؛ لأن قطع العضو ينقص مصلحة الحياة، وقد يسري إلى النفس فيزيلها، ولا كذلك المَثَل.

في أوَّل الآية ﴿وَلَكُمْ﴾ وفيها لطيفة، وهي بيان العناية بالمؤمنين على الخصوص، وأنهم المراد حياتهم لا غيرهم، لتخصيصهم بالمعنى مع وجوده فيمن سواهم .

تنبيهات:

الأول: ذكر قدامةُ من أنواع البديع الإشارةَ، وفسَّرها: بالإتيان بكلام قليل ذي معانٍ جمَّة، وهذا هو إيجاز القصر بعينه؛ لكن فرَّق بينهما ابن أبي الإِصبع: بأن الإيجاز دلالته مطابقة، ودلالة الإشارة إما تضمُّن أو التزام، فعُلم منه أن المراد بها ما تقدَّم في مبحث المنطوق.

الثاني: ذكر القاضي أبو بكر في «**إعجاز القرآن**»: أن من الإيجاز نوعاً يسمى: التضمين؛ وهو حصول معنى في لفظ من غير ذكر له باسم هي عبارة عنه. قال: وهو نوعان: أحدهما ما يُفهم من البنية، كقوله: معلوم، فإنَّه يوجب أنه لا بدَّ من عالم. والثاني من معنى العبارة كبسم الله الرحمن الرحيم، فإنَّه تضمّن تعليم الاستفتاح في الأمور باسمه، على جهة التعظيم لله تعالى والتبرُّك باسمه.

الثالث: ذكر ابن الأثير وصاحب «**عروس الأفراح**»[1] وغيرهما: أن من أنواع إيجاز القصر: باب الحَصْر، سواء كان بإلّا أو بإنما أو غيرهما من أدواته، لأن الجملة فيها نابتْ مناب جملتين.

وباب العطف، لأن حرفه وضع للإغناء عن إعادة العامل.

(١) «عروس الأفراح» ١/ ٢٣٠.

وباب النائب عن الفاعل، لأنه دل على الفاعل بإعطائه حكمَه، وعلى المفعول بوضعه.

وباب الضمير، لأنه وضع للاستغناء به عن الظاهر اختصاراً، ولذا لا يُعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل.

وباب: علمتُ أنك قائم، لأنه متحمل لاسمٍ واحد سدَّ مسدَّ المفعولين من غير حذف.

ومنها: باب التنازع؛ إذا لم نقدّر على رأي الفراء.

ومنها: طرح المفعول، اقتصاراً على جعل المتعدي كاللازم، وسيأتي تحريره.

ومنها: جميع أدوات الاستفهام والشرط؛ فإن (كم مالُك)؟ يغني عن قولك: (أهو عشرون أم ثلاثون؟) وهكذا إلى ما لا يتناهى.

ومنها: الألفاظ اللازمة للعموم كأحد.

ومنها: لفظ التثنية والجمع، فإنَّه يغني عن تكرير المفرد، وأُقيم الحرف فيهما مقامه اختصاراً.

وممَّا يصلح أن يعدَّ من أنواعه: المسمَّى بالاتساع من أنواع البديع؛ وهو: أن يُؤْتَى بكلام يتسع فيه التأويل بحسب ما تَحتمله ألفاظه من المعاني، كفواتح السُّور، ذكره ابن أبي الإصبع.

القسم الثاني من قسمَي الإيجاز: إيجاز الحذف، وفيه فوائد:

ذكر أسبابه:

منها: مجرَّد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره.

ومنها: التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهمّ، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]. فـ ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ تحذير بتقدير: (ذروا)، و﴿وَسُقْيَـٰهَا﴾ إغراء بتقدير: (الزموا).

ومنها: التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام. قال حازم في «**منهاج البلغاء**»: إنما يحسن الحذف لقوَّة الدلالة عليه، أو يقصَد به تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طولٌ وسآمة، فيحذَف ويكتفَى بدلالة الحال، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها. قال: ولهذا القصد يؤثر في المواضع التي يُراد بها التعجُّب والتهويل على النفوس، ومنه قوله في وصف أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]. فحذف الجواب، إذْ كان وصفُ ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجُعل الحذف دليلاً على ضِيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تُقدِّر ما شاءته، ولا تبلغ مع ذلك كُنْهَ ما هنالك.

وكذا قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، أي: لرأيت أمراً فظيعاً، لا تكادُ تحيط به العبارة.

ومنها: التخفيف لكثرة دورانه في الكلام، كما في حذف حرف النداء، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]. ونون ﴿لَمْ يَكُ﴾ [الأنفال: ٥٣]. والجمع السالم، ومنه قراءة: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾

[الحج: ٣٥]. وياء ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]. وسأل المؤرِّج السدوسيُّ[١] الأخفشَ عن هذه الآية، فقال: عادة العرب أنها إذا عدلت بالشيء عن معناه، نقصت حروفه، والليل لما كانَ لا يسري، وإنما يُسْرَى فيه نقص منه حرف، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]؛ الأصل (بغية)، فلما حوِّل عن فاعل نقص منه حرف.

ومنها: كونه لا يصلح إلَّا له، نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]. ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

ومنها: شهرته، حتى يكون ذكره وعدمه سواء، قال الزَّمخشريُّ: وهو نوع من دلالة الحال، التي لسانها أنطق من لسان المقال، وحُمِل عليه قراءة حمزة[٢]: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]؛ لأن هذا مكان شهر بتكرر الجارّ؛ فقامت الشهرة مقام الذكر.

ومنها: صيانته عن ذكره تشريفاً، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ . . .﴾ [الشعراء: ٢٣] الآيات، حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع: قبل ذكر الرَّبّ؛ أي: (هُوَ ربّ) و(الله رَبُّكُمْ) و(الله رَبّ المشْرِق)، لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال، فأضمر اسم الله تعظيماً وتفخيماً. ومثَّله في «**عروس الأفراح**»[٣] بقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، أي: ذاتك.

ومنها: صيانة اللسان عنه تحقيراً له، نحو: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨]، أي: هم أو المنافقون.

ومنها: قصد العموم، نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: على العبادة وعلى أمورنا كلها. ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، أي: كل واحد.

ومنها: رعاية الفاصلة، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٢]، أي: وما قلاك.

ومنها: قصد البيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾ [النحل: ٩]. أي: ولو شاء هدايتكم؛ فإنَّه إذا سمع السَّامع: ﴿وَلَوْ شَآءَ﴾، تعلَّقت نفسه بمُشَاءٍ اِنْبَهَمَ عليه، لا يدري ما هو، فلمَّا ذُكر الجواب استبان بعد ذلك. وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة شرط؛ لأنَّ مفعول المشيئة مذكور في جوابها.

وقد يكون مع غيرها استدلالاً بغير الجواب، نحو: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقد ذكر أهل البيان: أن مفعول المشيئة والإرادة لا يذكر إلَّا إذا كان غريباً أو عظيماً، نحو: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]. ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ [الأنبياء: ١٧]. وإنّما اطّرد أو كَثُرَ حذفُ

(١) مُؤَرِّج بن عَمْرو البصري، من أعيان أصحاب الخليل بن أحمد، عالم بالعربية والأنساب (ت: ١٩٥هـ). «إنباه الرواة» ٣/ ٣٢٧، «المزهر» ٢/ ٢٣٢.

(٢) «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٢٢٦.

(٣) «عروس الأفراح» ١/ ٣٧٨.

مفعولِ المشيئة دون سائر الأفعال؛ لأنه يلزم من وجود المشيئة وجود المُشَاءِ، فالمشيئة المستلزِمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلَّا مشيئة الجواب، ولذلك كانت الإرادة مثلها في اطِّراد حذف مفعولها، ذكره الزَّمْلَكاني والتنوخي في «**الأقصى القريب**» قالوا: وإذا حذف بعد (لو) فهو المذكور في جوابها أبداً، وأورد في «**عروس الأفراح**»[1]: ﴿قَالُوا۟ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَـٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤]؛ فإن المعنى (لو شاء ربُّنا إرسالَ الرسل لأنزل ملائكة)؛ لأنَّ المعنى معيَّن على ذلك.

فائدة:

قال الشيخ عبد القاهر: ما مِن اسمٍ حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذَف فيها إلَّا وحَذْفُه أحسن من ذكره، وسمَّى ابن جِنِّي الحذفَ شجاعة العربية؛ لأنّه يشجع على الكلام.

قاعدة في حذف المفعول اختصاراً واقتصاراً

قال ابن هشام[2]: جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، ويريدون بالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثِّلونه بنحو: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [الطور: ١٩]، أي: أوْقِعوا هذين الفعلين، والتحقيق أن يقال ـ يعني ـ كما قال أهل البيان:

تارةً يتعلق الغرض بالإعلام بمجرَّد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه، ومن أوقع عليه، فيُجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كونٍ عامٍّ، فيقال: حصل حريق أو نهب.

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفعل للفاعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول ولا يُنْوَى، إذ المنويّ كالثابت، ولا يسمَّى محذوفاً؛ لأنَّ الفعل ينزَّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له.

ومنه: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٣١]. ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]. إذ المعنى: ربِّي الذي يفعل الإحياء والإماتة. وهل يستوي من يتَّصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم؟ وأوقِعوا الأكل والشرب، وذَرُوا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية.

ومنه: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ . . .﴾ الآية [القصص: ٢٣]، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام رحمهما إذْ كانتا على صفة الذِّياد وقومهما على السقي، لا لكون مذُودهما غنماً وسقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من ﴿لَا نَسْقِى﴾ السقي لا المسقيّ. ومن لم يتأمَّل قدَّرَ: يسقون إبلهم وتذودان غنمهما، ولا نسقي غنماً.

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله، وتعليقُه بمفعوله فيذكَران، نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [آل عمران: ١٣٠]. ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]. وهذا النَّوع الذي إذا لم يذكر محذوفه قيل: محذوف.

وقد يكون في اللَّفظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]. ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥].

(١) «عروس الأفراح» ١/ ٣٧٦ أحوال متعلقات الفعل (الحذف).
(٢) في «المغني» ص٧٩٧.

وقد يشتبه الحال في الحذف وعدمه، نحو: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]. قد يتوهَّم أن معناه (نادوا) فلا حذف، أو (سموا) فالحذف واقع.

ذكر شروطه:

هي ثمانية:

أحدها: وجود دليل: إما حالي، نحو: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [هود: ٦٩]، أي: سلَّمنا سلاماً. أو مقاليّ، نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل خيراً. ﴿قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]؛ أي: سلام عليكم، أنتم قوم منكرون.

ومن الأدلَّة: العقلُ، حيث يستحيل صحة الكلام عقلاً إلَّا بتقدير محذوف.

ثم تارة يدلُّ على أصل الحذف من غير دلالةٍ على تعيينه، بل يستفاد التعيين من دليل آخر، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، فإن العقل يدلُّ على أنها ليست المحرَّمة، لأنَّ التحريم لا يضاف إلى الأجرام، وإنما هو والحلّ يضافان إلى الأفعال، فعُلم بالعقل حذفُ شيء. وأما تعيُّنه ـ وهو التناول ـ فمستفاد من الشرع، وهو قوله ﷺ: «**إنَّما حرُمَ أكْلُها**» [البخاري: ١٤٩٢، ومسلم: ٨٠٦، وأحمد: ٢٣٦٩]، لأن العقل لا يدرك محل الحلّ، ولا الحُرْمة. وأما قول صاحب «**التلخيص**»[(١)]: إنَّه من باب دلالة العقل أيضاً، فتابَع فيه السكاكيّ، من غير تأملِ أنَّه مبني على أصول المعتزلة.

وتارة يدل العقل أيضاً على التعيين، نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: أمره؛ بمعنى عذابه، لأنَّ العقل دلَّ على استحالة مجيء الباري، لأنه من سِمات الحادث، وعلى أن الجائيَ أمرُهُ.

﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]، أي: بمقتضى العقود وبمقتضى عهد الله؛ لأن العقد والعهد قولان قد دخلا في الوجود، وانقضيا فلا يُتصوُّر فيهما وفاءٌ ولا نقض، وإنما الوفاء والنقض بمقتضاهما وما ترتب عليهما من أحكامهما.

وتارة يدلُّ على التعيين العادةُ، نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] دلَّ العقل على الحذف، لأنَّ يوسف لا يصح ظرفاً للوم. ثم يحتمل أن يقدَّر: (لُمْتُنَّنِي في حبّه) لقوله: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]، وفي مراوَدتِها لقوله: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾ [يوسف: ٣٠]. والعادة دلَّت على الثاني، لأن الحبَّ المفرط لا يلام صاحبه عليه عادةً، لأنه ليس اختياريًّا، بخلاف المراودة، للقدرة على دفعها.

وتارة يدلُّ عليه التصريح به في موضع آخر، وهو أقواها، نحو: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أي: أمره، بدليل: ﴿أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]. ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، أي: كعرض، بدليل التصريح به في آية الحديد. ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البينة: ٢]، أي: من عند الله، بدليل: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠١].

ومن الأدلَّة على أَصل الحذف العادة، بأن يكون العقل غير مانع من إجراء اللفظ على ظاهره من

---

(١) «شرح التلخيص» للقزويني ص١١٢.

غير حَذْف، نحو: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، أي: مكان قتال، والمراد مكاناً صالحاً للقتال، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّهم كانوا أخبَر الناس بالقتال، ويتعيَّرون بأن يتفوَّهوا بأنهم لا يَعرفونه، فالعادة تمنع أن يريدوا: (لو نعلم حقيقة القتال)؛ فلذلك قدَّره مجاهد: مكان قتال. ويدل عليه: أنَّهم أشاروا على النَّبي ﷺ ألَّا يخرج من المدينة.

ومنها: الشروع في الفعل، نحو: (بسم الله) فيقدر ما جعلت التسمية مبدأً له؛ فإن كانت عند الشروع في القراءة قدِّرت (أقرأُ)، أو الأكل قدّرت (آكلُ). على هذا أهل البيان قاطبةً، خلافاً لقول النُّحاة أنه يقدّر (ابتدأت) أو (ابتدائي) كائن (بسم الله). ويدل على صحَّة الأوَّل: التصريح به في قوله: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: ٤١]. وفي حديث: «**باسمك ربي وضعتُ جنبي**». [البخاري: ٦٣١٣، ومسلم: ٦٨٩٢، وأحمد: ١٨٦٥٤].

ومنها: الصناعة النحويَّة، كقولهم في: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١]، التقدير: (لأنا أقسم)، لأنَّ فعل الحال لا يقسَم عليه. وفي: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥]، التقدير: (لا تفتأ): لأنه لو كان الجواب مثبتاً دخلت اللَّام والنُّون، كقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وقد توجب الصناعة التقدير، وإن كان المعنى غير متوقِّف عليه، كقولهم في: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]: إنَّ الخبر محذوف، أي: موجود.

وقد أنكره الإمام فخر الدين وقال: هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير، وتقديرُ النحاة فاسدٌ، لأنَّ نفي الحقيقة مطلقة أعمّ من نفيها مقيَّدة، فإنَّها إذا انتفت مطلقة كان ذلك دليلاً على سلب الماهية مع القَيْد، وإذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيُها مع قيد آخر.

ورُدَّ: بأن تقديرهم: (موجود) يستلزم نفي كل إله غير الله قطعاً، فإن العدم لا كلام فيه؛ فهو في الحقيقة نفي للحقيقة مطلقة لا مقيَّدة، ثم لا بد من تقدير خبر، لاستحالة مبتدأٍ بلا خبر ظاهر أو مقدَّر، وإنَّما يقدّر النحويّ ليعطيَ القواعد حقَّها، وإن كان المعنى مفهوماً.

تنبيه:

قال ابن هشام[1]: إنَّما يشترط الدليل فيما إذا كان المحذوفُ الجملةَ بأسرها أو أحد ركنَيْها، أو يفيد معنى فيها هي مبنيَّة عليه، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥]. أمَّا الفضلة فلا يشترط لحذفها وجدانُ دليل، بل يُشترط ألَّا يكون في حذفها ضرر معنويّ أو صناعيّ.

قال[2]: ويشترط في الدليل اللفظيّ أن يكون طبق المحذوف، ورَدَّ قول الفراء في: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝ بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾ [القيامة: ٣، ٤]: إنَّ التقدير: (بلى ليحسبنا قادرين)؛ لأن الحسبان المذكور بمعنى الظنّ، والمقدّر بمعنى العلم، لأن التردُّد في الإعادةِ كفر، فلا يكون مأموراً به.

---

(١) في «المغني» ص٧٨٧.

(٢) ابنُ هشام في «المغني» ص٧٩١.

قال(١): والصَّواب فيها قول سيبويه: إن ﴿قَٰدِرِينَ﴾ حال، أي: بل نجمعها قادرين؛ لأنَّ فعل الجمع أقرب من فِعْل الحسبان، ولأن (بلى) لإيجاب المنفيّ، وهو فيها فعل الجمع.

الشرط الثاني: ألَّا يكون المحذوف كالجزء، ومن ثَمَّ لم يحذف الفاعل ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتها. قال ابن هشام(٢): وأما قول ابن عطية في: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الجمعة: ٥]. إن التقدير: بئس المثلُ مثل القوم، فإن أراد تفسير الإعراب، وأن الفاعل لفظ (المثل) محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى، وأن في ﴿بِئْسَ﴾ ضمير المثل مستتراً فسهل.

الشرط الثالث: ألَّا يكون مؤكَّداً، لأن الحذف منافٍ للتأْكيد، إذ الحذف مبنيٌّ على الاختصار، والتأكيد مبني على الطُّول. ومن ثمَّ ردَّ الفارسيّ على الزَّجَّاج في قوله في: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]. إن التقدير: إن هذان لهما ساحران. فقال: الحذف والتوكيد باللَّام متنافيان، وأمَّا حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأن المحذوف لدليل كالثابت(٣).

الرابع: ألَّا يؤدِّيَ حذفه إلى اختصار المختصر، ومن ثَمَّ لم يحذف اسم الفعل؛ لأنه اختصار للفعل.

الخامس: ألَّا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار، والناصب للفعل، والجازم إلَّا في مواضع قويتْ فيها الدلالة، وكثر فيها استعمالُ تلك العوامل.

السادس: ألَّا يكون المحذوف عوضاً عن شيء، ومن ثَمَّ قال ابن مالك: إن حرف النداء ليس عوضاً من(أدعو) لإجازة العرب حذفه. ولذا أيضاً لم تحذف التاء من إقامة واستقامة. وأمَّا: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، فلا يقاس عليه. ولا خبر كان، لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها.

السابع: ألَّا يُؤدِّيَ حذفُه إلى تهيئة العامل القويّ، ومن ثَمَّ لم يُقَسْ على قراءة: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

فائدة(٤):

اعتبر الأخفش في الحذف التدريج حيث أمكن، ولهذا قال في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]: إنَّ الأصل (لا تجزي فيه)، فحذف حرف الجرِّ، فصار (تجزيه) ثم حُذِف الضمير، فصار ﴿تَجْزِى﴾. وهذه ملاطفة في الصناعة. ومذهب سيبويه أنهما حذفا معاً، قال ابن جني: وقول الأخفش أوفقُ في النَّفس، وآنسُ من أن يُحذف الحرفان معاً في وقت واحد.

---

(١) ابنُ هشام في «المغني» ص٧٩٢.
(٢) في «المغني» ص٧٩٣.
(٣) وذلك في كتابه: «الإغفال» ٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٠ المسألة ٨٥، سورة طه: ٦٣، وهو المسائلُ المصلَحةُ من كتاب «معاني القرآن وإعرابه» لأبي إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ). و«الإغفال» للفارسي (ت: ٣٧٧هـ).
(٤) انظر «المغني» ص٨٠٤.

قاعدة:

الأصل أن يقدّر الشيء في مكانه الأصليّ؛ لئلّا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله. فيقدّر المفسّر في نحو (زيداً رأيته) مقدَّماً عليه. وجوّز البيانيون تقديره مؤخراً عنه لإفادة الاختصاص، كما قاله النحاة، وإذا منع منه مانع، نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]؛ إذ لا يلي (أمَّا) فعل.

قاعدة:

ينبغي تقليل المقدّر مهما أمكن، لتقلَّ مخالفة الأصل، ومن ثَمَّ ضُعِّف قول الفارسيّ في: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤]: إن التقدير: (فعدتهن ثلاثة أشهر). والأولى أن يقدّر (كذلك).

قال الشيخ عز الدِّين: ولا يقدر من المحذوفات إلّا أشدُّها موافقةً للغرض وأفصحُها؛ لأنَّ العرب لا يقدرون إلّا ما لو لفظوا به لكان أحسنَ وأنسب لذلك الكلام، كما يفعلون ذلك في الملفوظ به، نحو: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]. قدَّر أبو عليّ: جعل الله نُصُبَ الكعبة. وقدر غيره: حُرْمة الكعبة وهو أولى، لأن تقدير الحرمة في الهدْي والقلائد والشهر الحرام لا شكَّ في فصاحته، وتقدير النُّصب فيها بعيدٌ من الفصاحة.

قال: ومهما تردَّد المحذوف بين الحَسن والأحسن، وجب تقدير الأحسن، لأنَّ الله وصف كتابه بأنه أحسنُ الحديث؛ فليكن محذوفه أحسن المحذوفات، كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات.

ومتى تردد بين أن يكون مجملاً أو مبيّناً فتقدير المبيّن أحسن، نحو: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: ٧٨]. لك أن تقدّر: (في أمر الحرث). و: (في تضمين الحرث) وهو أولى لتعيّنه، والأمر مجمَل لتردُّده بين أنواع.

قاعدة:

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، وحينئذ فالمحذوف عين الثابت، فيكون حذفاً كَلا حذف. فأمَّا الفعل فإنَّه غير الفاعل، اللهم إلّا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يُشبهه.

فالأول، كقراءة: (يسبَّح له فيها) [النور: ٣٦] بفتح الباء[1]، (كذلك يوحَى إليك وإلى الذين من قبلك الله) [الشورى: ٣]. بفتح الحاء، فإنَّ التقدير: (يسبِّحه رجال. (ويوحيه الله)، ولا يقدَّران مبتدأيْن حُذِفَ خبرهما، لثبوت فاعلية الاسمين في رواية مَنْ بَنَى الفعل للفاعل.

والثاني، نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] فتقدير (خلقهم الله) أولى من (الله خلقهم) لمجيء: ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عَمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: بكسر الباء، وقرأ ابن عامر بفتح الباء. «السبعة في القراءات» ص٤٥٦.

قاعدة:

إذا دار الأمرُ بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى، ومن ثَمَّ رجح أن المحذوف في نحو: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، نون الوقاية لا نون الرفع. وفي: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، التَّاء الثانية لا تاء المضارعة. وفي: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، أنَّ المحذوف خبر الثاني لا الأوَّل. وفي نحو: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أن المحذوف مضاف للثاني، أيْ: حجّ أشهر، لا الأوَّل، أي: أشهر الحج.

وقد يجب كونه من الأول، نحو: (إن الله وملائكتُه يصلون على النبي) [الأحزاب: ٥٦]. في قراءة مَنْ رفع ﴿وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ لاختصاص الخبر بالثاني، لوروده بصيغة الجمع.

وقد يجب كونه من الثاني، نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، أي: بريء أيضاً، لتقدُّم الخبر على الثاني.

فصل: في أنواع الحذف

الحذف على أنواع:

أحدها: ما يسمَّى بالاقتطاع، وهو حذف بعض حروف الكلمة. وأنكر ابن الأثير ورودَ هذا النوع في القرآن، ورُدّ: بأنَّ بعضهم جعل منه فواتح السُّور، على القول بأن كلّ حرف منها اسم من أسمائه كما تقدَّم.

وادعى بعضهم أن الباء في: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]. أوَّل كلمة بعض، ثم حذف الباقي.

ومنه قراءة بعضهم: (ونادوا يا مَالِ) [الزخرف: ٧٧]؛ بالتَّرخيم، ولمَّا سمعها بعض السلف قال: ما أغنى أهل النار عن الترخيم!. وأجاب بعضهم: بأنَّهم لشدَّة ما هم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة.

ويدخل في هذا النوع حذف همزة (أنا) في قوله: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، إذ الأصل (لكن أنا) حذفت همزة (أنا) تخفيفاً، وأُدغمت النون في النون.

ومثله ما قرئ: (وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَّرْضِ) [الحج: ٦٥]. (بمَا أُنزلّيك) [البقرة: ٤]. (فَمَنْ تَعَجَّل فِي يَوْمَيْنِ فَلَثْم عليه) [البقرة: ٢٠٣]. (إنَّها لحدَى الكُبَر) [المدثر: ٣٥].

النوع الثاني: ما يسمَّى بالاكتفاء، وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة.

ويختصُّ غالباً بالارتباط العطفي، كقوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: والبردَ، وخُصِّص الحرُّ بالذكر؛ لأنَّ الخطاب للعرب، وبلادهم حارة والوقاية عندهم من الحرّ أهم؛ لأنه أشدُّ عندهم من الرد. وقيل: لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله: ﴿وَمِنۡ أَصۡوَافِهَا وَأَوۡبَارِهَا وَأَشۡعَارِهَآ﴾ [النحل: ٨٠]، وفي قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡجِبَالِ أَكۡنَٰنٗا﴾ [النحل: ٨١]، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۚ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ﴾ [النحل: ٥].

ومن أمثلة هذا النوع: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، أي: والشرُّ، وإنَّما خصَّ الخير بالذكر؛ لأنه مطلوب العباد ومرغوبهم، أو لأنه أكثر وجوداً في العالم، أو لأن إضافة الشرِّ إلى الله ليس من باب الآداب، كما قال ﷺ: «**والشرّ ليس إليك**» [مسلم: ١٨١٢].

ومنها: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣]، أي: وما تحرَّك، وخصَّ السكُون بالذكر؛ لأنَّه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد، ولأنَّ كل متحرِّك يصير إلى السكون.

ومنها: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أي: والشهادة، لأن الإيمان بكلٍّ منهما واجب، وآثَر الغيبَ؛ لأنه أمدح، ولأنه يستلزم الإيمان بالشهادة، من غير عكس.

ومنها: ﴿وَرَبُّ ٱلْمَشَٰرِقِ﴾ [الصافات: ٥]، أي: والمغارب.

ومنها: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، أي: وللكافرين. قاله ابن الأنباريّ، ويؤيده قوله: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومنها: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: ولا والد، بدليل أنَّه أوجب للأخت النِّصفَ، وإنما يكون ذلك مع فَقْدِ الأب، لأنه يسقطها.

النوع الثالث: ما يسمى بالاحتباك؛ وهو من ألطف الأنواع وأبدعها، وقلَّ مَنْ تنبه له أو نبّه عليه من أهل فَنِّ البلاغة، ولم أره إلا في شرح بديعية الأعمى[(١)] لرفيقه الأندلسيّ. وذكره الزركشي في «**البرهان**»[(٢)]؛ ولم يسمِّه هذا الاسم، بل سمَّاه الحذف المقابليّ.

وأفرده بالتصنيف من أئمة العصر العلامة برهان الدين البِقَاعِيّ[(٣)]، قال الأندلسيّ في شرح **البديعيَّة**: من أنواع البديع: الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأوَّل ما أثبت نظيرُه في الثاني، ومن الثاني ما أُثبت نظيره في الأوَّل، كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٧١]، التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعِق والذي ينعَق به، فحذف من الأول الأنبياء لدلالة ﴿ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾ عليه، ومن الثاني الذي يُنعَق به، لدلالة ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ عليه.

وقوله: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ﴾ [النمل: ١٢] التقدير: تدخل غير بيضاء، وأخرجْها تخرج بيضاء، فحذف من الأول (غير بيضاء) ومن الثاني (وأخرجها).

وقال الزركشيّ[(٤)]: هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥] التقدير: (إن افتريتُه فعليّ إجرامي وأنتم برآء منه، وعليكم إجرامكم وأنا بريء ممَّا تجرمُون).

---

(١) الأعمى: محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي المالكي، عالم بالعربية، شاعر، أعمى (ت: ٧٨٠هـ). «نفح الطيب» ٢/ ٦٦٨، «الدرر الكامنة» ٣/ ٣٣٩.

(٢) «البرهان» ٣/ ٢٠٠ النوع: ٤٦.

(٣) البقاعي: إبراهيم بن عمر أبو الحسن، برهان الدين، سكن دمشق، مؤرخ، أديب، صاحب «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» (ت: ٨٨٥هـ). «الضوء اللامع» ١/ ١٠١، «شذرات الذهب» ٧/ ٣٣٩.

(٤) في «البرهان» ٣/ ٢٠٠.

وقوله: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٤]، التقدير: (ويعذّب المنافقين إن شاء فلا يتوب عليهم، أو يتوب عليهم فلا يعذبهم).

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أي: حتى يطهرن من الدم ويتطهَّرن بالماء، فإذا طهرن وتطهرن فأتوهنَّ.

وقوله: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، أي: عملاً صالحاً بسيِّئ، وآخر سيئاً بصالح.

قلت: ومن لطيفه قولُه: ﴿فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]، أي: فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت.

وفي «**الغرائب**»[(١)] للكرمانيّ: في الآية الأولى التقدير: (مثل الذين كفروا معك يا محمد كمثل الناعق مع الغنم) فحُذِف من كل طرف ما يدلُّ عليه الطرف الآخر، وله في القرآن نظائر، وهو أبلغ ما يكون من الكلام. انتهى.

ومأْخَذُ هذه التسمية من الحبْك الذي معناه: الشدّ والإحكام وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فَحَبْكُ الثوب سدُّ ما بين خيوطه من الفُرَج وشدُّه وإحكامه؛ بحيث يمنع عنه الخلل مع الحسن والرَّوْنق.

وبيان أخذه منه: من أن مواضع الحذف من الكلام شبّهت بالفُرَج بين الخيوط، فلمَّا أدركها الناقد البصير بصَوْغه الماهر في نظمه وحوكه، فوضع المحذوف مواضعه. كان حابكاً له مانعاً من خلل يطرقه، فسدَّ بتقديره ما يحصل به الخلل، مع ما أكسبه من الحُسْن والرونق.

النوع الرابع: ما يسمَّى بالاختزال؛ هو ما ليس واحداً مما سبق، وهو أقسام، لأن المحذوف إما كلمةٌ ـ اسم، أو فعل، أو حرف ـ أو أكثر.

أمثلة حذف الاسم:

حذف المضاف، هو كثير في القرآن جدًّا، حتى قال ابن جنّي: في القرآن منه زُهاء ألف موضع. وقد سردها الشيخ عز الدين في كتابه «**المجاز**» على ترتيب السور والآيات.

ومنه: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أي: حجّ أشهر، أو: أشهر الحجّ. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: ذا البرّ، أو: برّ مَن. ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، أي: نكاح أمَّهاتكم. ﴿لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]، أي: ضعف عذاب. ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: وفي تحرير الرقاب.

حذف المضاف إليه، يكثر في ياء المتكلم، نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [الأعراف: ١٥١]. وفي الغايات، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، أي: من قبل الغَلب ومن بعدِه.

وفي كل، وأيّ، وبعض. وجاء في غيرهنَّ، كقراءة: (فلا خوفُ عليهم) [البقرة: ٣٨]. بضمٍّ بلا تنوين؛ أي: فلا خوف شيءٍ عليهم.

(١) «غرائب التفسير...» ١/ ١٩١، البقرة: ١٧١.

حذف المبتدأ، يكثر في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝١٠ نَارٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١]، أي: هي نار. وبعد فاء الجواب: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾، أي: فعمله لنفسه ﴿وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۖ﴾ [الجاثية: ١٥]، أي: فإساءته عليها. وبعد القول، نحو: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥]. ﴿قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٍۖ﴾ [يوسف: ٤٤].

وبعد ما الخبرُ صفة له في المعنى، نحو: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]. ونحو: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ﴾ [البقرة: ١٨].

ووقع في غير ذلك، نحو: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ۝١٩٦ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾ [آل عمران: ١٩٦، ١٩٧]. ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۢۚ بَلَٰغٞۚ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أي: هذا. ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾ [النور: ١]. أي: هذه.

ووجب في النعت المقطوع إلى الرفع حذف الخبر، نحو: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: دائم.

ويحتمل الأمرين: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾ [يوسف: ١٨]، أي: أجملُ، أو: فأمري صَبْرٌ.. ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾ [النساء: ٩٢]، أي: عليه، أو: فالواجب..

حذف الموصوف: ﴿وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾ [الصافات: ٤٨]، أي: حور قاصرات. ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ [سبأ: ١١]، أي: دروعاً سابغات. ﴿أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، أي: القوم المؤمنون.

حذف الصفة، نحو: ﴿يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك، وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينةً. ﴿ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾ [البقرة: ٧١]، أي: الواضحِ، وإلَّا لكفروا بمفهوم ذلك. ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا﴾ [الكهف: ١٠٥]، أي: نافعاً.

حذف المعطوف عليه: ﴿أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، أي: فضرب فانفلق.

وحيث دخلت واو العطف على لام التعليل ففي تخريجه وجهان:

أحدهما: أن يكون تعليلاً معلَّله محذوفٌ، كقوله: ﴿وَلِيُبۡلِيَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡهُ بَلَآءً حَسَنًاۚ﴾ [الأنفال: ١٧]. فالمعنى: وللإحسان إلى المؤمنين فعَلَ ذلك.

والثاني: أنَّه معطوف على علَّة أخرى مضمرة، لتظهر صحةُ العطف، أَي: فعَل ذلك ليذيق الكافرين بأسه وليبلي.

حذف المعطوف مع العاطف: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ﴾ [الحديد: ١٠]، أي: ومَنْ أنفق بعده. ﴿بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ﴾ [آل عمران: ٢٦]. أي: والشرّ.

حذف المبدل منه، خُرِّج عليه: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]، أي: لما تصفه، والكذبُ بدلٌ من الهاء.

حذف الفاعل، لا يجوز إلَّا في فاعل المصدر، نحو: ﴿لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [فصلت: ٤٩]،

أي: دعائه الخير. وجوَّزه الكسائيّ مطلقاً لدليل، وخرَّج عليه: ﴿إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾ [القيامة: ٢٦]، أي: الرُّوحُ. ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: الشمس.

حذف المفعول، تقدم أنه كثير في مفعول المشيئة والإرادة. ويرد في غيرهما، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، أي: إلهاً .﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣]، أي: عاقبة أمركم.

حذف الحال، يكثر إذا كان قولاً، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ﴾ [الرعد، ٢٣، ٢٤]، أي: قائلين.

حذف المنادى: (ألا يا اسجدوا) [النمل: ٢٥]، أي: يا هؤلاء. ﴿يَٰلَيْتَ﴾ [القصص: ٧٩]. أي: يا قوم.

حذف العائد يقع في أربعة أبواب:

الصلة، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي: بعثه.

والصفة، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨]، أي: فيه.

والخبر، نحو: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، أي: وعده.

والحال:

حذف مخصوص نِعْمَ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]، أي: أيوب. ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]، أي: نحن .﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، أي: الجنة.

حذف الموصول، نحو: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أي: والذي أنزل إليكم؛ لأن الذي أنزل إلينا ليس هو الذي أنزل إلى من قبلنا، ولهذا أُعيدت (ما) في قوله: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

أمثلة حذف الفعل:

يطَّرد إذا كان مفسَّراً، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]. ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]. ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

ويكثر في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل.

وأكثر منه حذف القول، نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ١٢٧]، أي: يقولان: ربنا.

ويأتي في غير ذلك، نحو: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: وأتوا. ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]، أي: وألفوا الإيمان، أو اعتقدوا. ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي: وليسكن زوجُك .﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [تبت: ٤]، أي: أذمُّ. ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، أي: أمدح ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: كان .﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾ [هود: ١١١]، أي: يوفوا أعمالهم.

أمثلة حذف الحرف[١]

قال ابن جنّي في «**المحتسَب**»: أخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس؛ لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار، فلو ذهبتَ تحذفها لكنتَ مختصِراً لها هي أيضاً، واختصار المختصَر إجحافٌ به[٢].

حذف همزة الاستفهام. قرأ ابن مُحَيْصِن: (سواء عليهم أنذرتهم) [البقرة: ٦][٣]. وخرّج عليه ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦ ـ ٧٨] في المواضع الثلاثة. ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾ [الشعراء: ٢٢]، أي: أوَ تلك؟

حذف الموصول الحرفي: قال ابن مالك: لا يجوز إلّا في (أن) نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤].

وحذف الجار يطّرد مع أنْ، وأنَّ، نحو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]. ﴿أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢]. ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، أي: بأنّكم. وجاء مع غيرهما، نحو: ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، أي: قدرنا له. ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]، أي: لها. ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، أي: يخوفكم بأوليائه. ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه. ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي: على عقدة النكاح.

حذف العاطف، خَرَّجَ عليه الفارسيُّ: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟﴾ [التوبة: ٩٢]، أي: وقلتَ. ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨]، أي: ووجوه، عطفاً على: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ﴾ [الغاشية: ٢].

حذف فاء الجواب، وخرَّج عليه الأخفش: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠].

حذف حرف النداء كثير: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]. ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]. ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ [مريم: ٤]. ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]. وفي «**العجائب**» للكَرْمَانيّ: كثر حذف (يا) في القرآن من الرَّبِّ تنزيهاً وتعظيماً؛ لأن في النداء طرفاً من الأمر.

حذف (قد) في الماضي إذا وقع حالاً، نحو: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

---

(١) انظر «المغني» ص٨٣١ وما بعدُ.

(٢) «المحتسَب» ١/ ٥١ أول سورة البقرة، وتمام كلامه: إلا أنه إذا صَحَّ التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه.

(٣) «السبعة في القراءات» ص١٣٧.

حذف (لا) النافية، يطّرد في جواب القَسَم، إذا كان المنفيّ مضارعاً، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥]. وورَدَ في غيره، نحو: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: لا يطيقونه. ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥]، أي: لئلا تميد.

حذف لام التوطئة: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣]. ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

حذف لام الأمر، خُرِّج عليه: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: ليقيموا.

حذف لام (لقد) يحسن مع طول الكلام، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩].

حذف نون التوكيد، خُرِّج عليه قراءة: (ألم نشرحَ) بالنصب.

حذف التنوين، خُرِّج عليه قراءة: (قل هو الله أحدُ، الله الصمد)[1] [الإخلاص: ١، ٢]. (ولا الليل سابقُ النهارَ) [يس: ٤٠]؛ بالنصب.

حذف نون الجمع، خُرِّج عليه قراءة: (وما هم بضارِّي به من أحدٍ).

حذف حركة الإعراب والبناء، خُرِّج عليه قراءة: (فتوبوا إلى بارئْكم) [البقرة: ٥٤]. و(يأمرْكم) [البقرة: ٦٧]. ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. بسكون الثلاثة. وكذا: (أو يعفوْ الذي فبيده عقدة النكاح) [البقرة: ٢٣٧]. (فأواريْ سوءة أخي) [المائدة: ٣١]. (ما بقيْ من الربا) [البقرة: ٢٧٨].

أمثلة حذف أكثر من كلمة:

حذف مضافين: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، أي: فإنَّ تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب. ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، أي: من أثر حافر فرس الرسول. ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩]، أي: كدوران عين الذي. ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٢]، أي: بدل شكر رزقكم.

حذف ثلاثة متضايفات:

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩]، أي: فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحُذفَ ثلاثة من اسم كان وواحدٌ من خبرها.

حذف مفعولَيْ باب ظن ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، أي: تزعمونهم شركائي.

حذف الجار مع المجرور: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا﴾، بسيّئ. ﴿وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، أي: بصالح.

حذف العاطف مع المعطوف، تقدم [سورة الحديد: ١٠].

(١) وهي قراءة هارون عن أبي عمرو. لا ينون وإن وصل. «السبعة في القراءات» ص٧٠١.

حذف حرف الشرط وفعله يطّرد بعد الطلب، نحو: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، أي: إن اتبعتموني. ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: إن قلت لهم يقيموا.

وجعل منه الزمخشريّ: ﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٨٠]، أي: إن اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله.

وجعل منه أبو حيَّان: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١]، أي: إن كنتم آمنتم بما أنزل إليكم فلِمَ تقتلون؟

حذف جواب الشرط: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، أي: فافعل. ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥]، أي: أعرضوا، بدليل ما بعده. ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ [يس: ١٩]، أي: لتطيَّرتم. ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، أي: لنفد، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، أي: لرأيت أمراً فظيعاً. ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠]، أي: لعذَّبكم. ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]، أي: لأبدتْ به. ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]، أي: لَسَلَّطَكُم على أهل مكة.

حذف جملة القسم: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النمل: ٢١]، أي: والله. **حذف جوابه**: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا . . .﴾ [النازعات: ١] الآيات. أي: لتبعثنَّ. ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، أي: إنه لمعجز. ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، أي: ما الأمر كما زعموا.

حذف جملة مسبّبة عن المذكور، نحو: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، أي: فعل ما فعل.

حذف جمل كثيرة، نحو: ﴿فَأَرْسِلُونِ ۝٤٥ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: ٤٥ ـ ٤٦]، أي: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤْيا، ففعلوا، فأتاه فقال له: يا يوسف.

خاتمة

تارة لا يقام شيء مقام المحذوف كما تقدَّم، وتارة يقام ما يدلُّ عليه، نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ﴾ [هود: ٥٧]. فليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه على تولِّيهم، وإنما التقدير: (فَإن تَوَلَّوْا فلا لَوْمَ عَلَيَّ) أو فلا عذر لكم، لأني أبلغتكم.

﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، أي: فلا تحزن واصبر.

﴿وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، أي: يصيبهم مثل ما أصابهم.

فصل:

كما انقسم الإيجاز إلى: إيجاز قصر وإيجاز حذف، كذلك انقسم الإطناب إلى: بسط وزيادة.

فالأوَّل: الإطناب بتكثير الجمل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٤].

أطنب فيها أبلغ الإطناب لكون الخطاب مع الثقلين، وفي كل عصرٍ وحِينٍ، للعالم منهم والجاهل، والموافِق منهم والمنافق.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]؛ فقوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ إطناب؛ لأن إيمان حملة العرش معلوم، وحسّنه إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه.

﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦، ٧]. وليس من المشركين مُزَكٍّ، والنكتة: الحثُّ للمؤمنين على أدائها، والتحذير من المنع، حيث جعل من أوصاف المشركين.

والثاني: يكون بأنواع:

أحدها: دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد السابقة في نوع الأدوات.

وهي: إنَّ، وأنَّ، ولام الابتداء، والقَسَم، وألا الاستفتاحيَّة، وأما، وها التنبيه، وكأنَّ في تأكيد التشبيه، ولكنَّ في تأكيد الاستدراك، وليت في تأكيد التمني، ولعلَّ في تأكيد الترجّي، وضمير الفصل، وأمَّا في تأكيد الشرط، وقد، والسِّين، وسوْف، والنونان في تأكيد الفعليَّة، ولا التبرئة، ولن، ولمَّا في تأكيد النفي.

وإنَّما يحسُنُ تأكيد الكلام بها إذا كان المخاطَب به منكِراً أو متردِّداً.

ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفِه، كقوله تعالى حكايةً عن رسل عيسى إذْ كُذِّبوا في المرَّة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]. فأكَّد بأنَّ واسميّة الجملة. وفي المرَّة الثانية: ﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦]. فأكَّد بالقسم وإنَّ واللّام واسميَّة الجملة، لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥].

وقد يؤكَّد بها، والمخاطَب به غير منكِر، لعدم جريه على مقتضى إقراره، فينزَّل منزلة المنكر. وقد يترك التأكيد وهو معه منكر، لأن معه أدلَّة ظاهرة لو تأملها لرجع عن إنكاره. وعلى ذلك يخرج قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥، ١٦]؛ أكَّد الموت تأكيدين وإن لم ينكر، لتنزيل المخاطبين ـ لتماديهم في الغفلة ـ تنزيلَ مَنْ ينكر الموت. وأكَّد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان أشدَّ نكيراً؛ لأنه لمَّا كانت أدلَّته ظاهرة كان جديراً بأن لا ينكر، فَنُزِّلَ المخاطَبون منزلةَ غير المنكِر؛ حثًّا لهم على النظر في أدلَّته الواضحة.

ونظيره قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]؛ نفى عنه الرّيبة بلا، على سبيل الاستغراق؛ مع أنه ارتاب فيه المرتابون، لكن نُزِّل منزلة العدم، تعويلاً على ما يُزيله من الأدلة الباهرة، كما نُزِّل الإنكار منزلةَ عدمه لذلك.

وقال الزمخشري: بُولغ في تأكيد الموت تنبيهاً للإنسان على أن يكون الموتُ نصبَ عينه، ولا يغفل عن ترقُّبه، فإن مآله إليه، فكأنه أُكِّدت جملته ثلاثَ مرات لهذا المعنى، لأن الإنسان في الدنيا يسعى فيها غاية السعي، حتى كأنَّه يخلّد. ولم يؤكد جملة البعث إلا بإنَّ؛ لأنه أُبرز في صورة المقطوع به الذي لا يمكن فيه نزاعٌ، ولا يقبل إنكاراً.

وقال التاج بن الفَرْكاح[1]: أكَّد الموت ردّاً على الدهريَّة القائلين ببقاء النوع الإنسانيّ خلفاً عن سلف، واستغنى عن تأكيد البعث هنا، لتأكيده والردِّ على منكره في مواضع، كقوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

وقال غيره: لمَّا كان العطف يقتضي الاشتراك، استغنى عن إعادة اللَّام، لذكرها في الأول.

وقد يؤكد بها ـ أي باللام ـ للمستشرف الطالب الذي قُدِّم له ما يلوح بالخبر، فاستشرفت نفسه إليه، نحو: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [هود: ٣٧]، أي: لا تَدْعُني يا نوح في شأْن قومك. فهذا الكلام يلوّح بالخبر تلويحاً، ويشعر بأنه قد حقَّ عليهم العذابُ، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم: هل صاروا محكوماً عليهم بذلك أو لا؟ فقيل: إنهم مُغْرَقُون، بالتأكيد.

وكذا قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ﴾ [الحج: ١]؛ لمَّا أمرهم بالتقوى وظهورِ ثمرتِها، والعقاب على تركها محلُّه الآخرة، تشوّفت نفوسهم إلى وصف حال الساعة، فقال: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، بالتأكيد، ليقرّر عليه الوجوب.

وكذا قوله: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ﴾ [يوسف: ٥٣] فيه تحيير للمخاطَب، وتردُّد في أنه كيف لا يبرِّئ نفسه وهي بريئة زكية، ثبتت عصمتُها وعدم مواقعتها السوء، فأكَّده بقوله: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف ٥٣].

وقد يؤكَّد لقصد الترغيب، نحو: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]. أكَّدَ بأربع تأكيدات ترغيباً للعباد في التوبة.

وقد سبق الكلام على أدوات التأْكيد المذكورة ومعانيها ومواقعها في النوع الأربعين.

فائدة:

إذا اجتمعت إنَّ واللَّام كان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات؛ لأنَّ (إنَّ) أَفادت التكرير مرتين، فإذا دخلت اللام صارت ثلاثاً.

وعن الكسائي: أن اللام لتوكيد الخبر، وإنَّ لتوكيد الاسم. وفيه تجوّز؛ لأن التوكيد للنسبة لا للاسم ولا للخبر. وكذلك نون التوكيد الشديدة بمنزلة تكرير الفعل ثلاثاً، والخفيفة بمنزلة تكريره مرَّتين. فقال سيبويه في نحو (يأيُّها): الألف والهاء لحقتا أيّاً توكيداً، فكأنَّكَ كرَّرت (يا) مرتين، وصار الاسم تنبيهاً. هذا كلامه، وتابعه الزمخشريّ.

فائدة:

قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]؛ قال الجُرْجانيّ في «**نظم القرآن**»: ليست اللَّام فيه للتأكيد؛ فإنَّه مُنْكِر؛ فكيف يحقِّق ما ينكر!؟ وإنَّما قاله حكايةً لكلام النبي ﷺ الصادر منه بأداة التأكيد، فحكاه، فنُزِّلَتِ الآية على ذلك.

(١) ابنُ الفَرْكَاح: عبد الرحمن إبراهيم البدوي، شارح التنبيه وأحد علماء الشافعية (ت: ٦٩٠هـ). «طبقات الشافعية» ٥/ ٦٠.

النوع الثاني: دخول الأحرف الزائدة.

قال ابن جنّي: كلّ حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

وقال الزمخشري في «كشافه» القديم: الباء في خبر ما، وليس لتأكيد النفي، كما أن اللام لتأكيد الإيجاب.

وسئل بعضهم عن التأكيد بالحرف وما معناه، إذ إسقاطه لا يخلّ بالمعنى؟ فقال: هذا يعرفه أهل الطِّباع، يجدون من زيادة الحرف معنىً لا يجدونه بإسقاطه. قال: ونظيره العارف بوزن الشعر طبعاً، إذا تغيَّر عليه البيت بنقصٍ أنكره وقال: أجد نفسي على خلاف ما أجدها بإقامة الوزن، فكذلك هذه الحروف تتغيَّر نفس المطبوع بنقصانها، ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانه.

ثم باب الزيادة في الحروف، وزيادة الأفعال قليل، والأسماء أقلّ.

أما الحروف فيزاد منها: إنْ، وأنْ، وإذ، وإذا، وإلى، وأمْ، والباء، والفاء، وفي، والكاف، واللام، ولا، وما، ومن، والواو. وتقدَّمت في نوع الأدوات مشروحةً.

وأما الأفعال: فزيد منها (كان). وخُرِّج عليه: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، وأصبح، وخرِّج عليه: ﴿فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣].

وقال الرُّمّانِيّ: العادة أن مَنْ به علَّة تزداد بالليل أن يرجوَ الفرج عند الصباح، فاستعمل (أصبح)؛ لأن الخسران حصل لهم في الوقت الذي يرجون فيه الفرج، فليست زائدة.

وأمَّا الأسماء: فنصَّ أكثر النحويين على أنها لا تزاد، ووقع في كلام المفسِّرين الحكم عليها بالزيادة في مواضع، كلفظ (مثل) في قوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧]، أي: بما.

النوع الثالث: التأكيد الصناعي، وهو أربعة أقسام:

أحدها: التوكيد المعنوي بكلّ، وأجمع، وكلا، وكلتا. نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

وفائدته: رفع توهّم المجاز وعدم الشمول.

وادَّعى الفرَّاء: أن ﴿كُلُّهُمْ﴾ أفادت ذلك، و﴿أَجْمَعُونَ﴾ أفادت اجتماعهم على السجود، وأنهم لم يسجدوا متفرِّقين.

ثانيها: التأكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول:

إمَّا بمرادفه، نحو: (ضيقاً حرِجاً)[الأنعام: ١٢٥]. بكسر الراء[1]، و: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]. وجعل منه الصفَّار: ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، على القول بأن كليهما للنفي. وجعل منه غيره: ﴿قِيلَ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُواْ نُورًا﴾ [الحديد: ١٣]. فوراء: هنا ليس ظرفاً؛ لأنَّ لفظ ﴿ٱرْجِعُواْ﴾ ينبئ عنه، بل هو اسم فعل بمعنى ارجعوا، فكأنَّه قال: ارجعوا ارجعوا.

---

(١) عن أبي عمرو: ضَيْقاً. خفيفاً. وقرأ الباقون: ضَيِّقاً، مشدداً. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: مفتوحةَ الراء (حَرَجاً)، وقرأ نافع وعاصم (في رواية أبي بكر): حَرِجاً مكسورة الراء. «السبعة في القراءات» ص٢٦٨.

وإمَّا بلفظه: ويكون في الاسم والفعل والحرف والجملة.

فالاسم، نحو: ﴿قَوَارِيرَاْ قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦]. ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].

والفعل: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾ [الطارق: ١٧].

واسم الفعل، نحو: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

والحرف، نحو: ﴿فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]. ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم﴾ [المؤمنون: ٣٦].

والجملة، نحو: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥، ٦]. والأحسن اقتران الثانية بثمّ، نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨]. ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤].

ومن هذا النوع تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]. ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤]. ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥].

ومنه تأكيد المنفصل بمثله: ﴿وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٣٧].

ثالثها: تأكيد الفعل بمصدره، وهو عوض من تكرار الفعل مرتين.

وفائدته: رفع توهّم المجاز في الفعل، بخلاف التوكيد السابق فإنَّه لرفع توهّم المجاز في المسند إليه. كذا فرّق به ابنُ عصفور وغيره. ومن ثَمَّ ردَّ بعض أهل السُّنّة على بعض المعتزلة في دعواه نفي التكليم حقيقة بقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]؛ لأن التوكيد رفع المجاز في الفعل.

ومن أمثلته ﴿وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩ وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا﴾ [الطور: ٩، ١٠]. ﴿جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

وليس منه: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، بل هو جمع (ظنٍّ) لاختلاف أنواعه. وأما ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا﴾ [الأنعام: ٨٠]. فتحتمل أن يكون منه، وأن يكون الشيء بمعنى الأمر والشأن.

والأصل في هذا النوع أن ينعت بالوصف المراد، نحو: ﴿ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]. ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]. وقد يضاف وصفه إليه، نحو: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. وقد يؤكد بمصدر فعل آخر أو اسم عين نيابةً عن المصدر، نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]. والمصدر تبتلاً، والتبتيل مصدر بتّل. ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، أي: إنباتاً؛ إذ النبات اسم عين.

رابعها: الحال المؤكِّدة، نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]. ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]. ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]. ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١].

وليس منه: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠]؛ لأن التولية قد لا تكون إدباراً، بدليل قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ

شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ولا: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]؛ لأن التبسُّم قد لا يكون ضحكاً، ولا ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]. لاختلاف المعنيين، إذ كونه حقًّا في نفسه غير كونه مصدِّقاً لما قبله.

النوع الرابع: التكرير، وهو أبلغ من التأكيد، وهو من محاسن الفصاحة، خلافاً لبعض مَنْ غلط. وله فوائد:

منها: التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرَّر تَقرَّر، وقد نبَّه تعالى على السبب الذي لأجله كرَّر الأقاصيص والإنذار في القرآن بقوله: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣].

ومنها: التأكيد.

ومنها: زيادة التنبيه على ما ينفي التُّهَمَة، ليكمل تلقِّي الكلام بالقبول، ومنه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝٣٨ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ﴾ [غافر: ٣٨، ٣٩]. فإنَّه كرر فيه النداء لذلك.

ومنها: إذا طال الكلام، وخُشِيَ تناسي الأول، أُعِيد ثانياً تطريةً له وتجديداً لعهده. ومنه: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾ [النحل: ١١٩]. ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾ [النحل: ١١٠]. ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]. ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨]. ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ﴾ [يوسف: ٤].

ومنها: التعظيم والتهويل، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]. ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢]. ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧].

فإن قلتَ: هذا النوع أحد أقسام النوع الذي قبله، فإن منها التأكيد بتكرار اللفظ، فلا يحسُن عدُّه نوعاً مستقلاً.

قلتُ: هو يجامعه ويفارقه، ويزيد عليه وينقص عنه، فصار أصلاً برأسه. فإنه قد يكون التأكيد تكراراً كما تقدَّم في أمثلته، وقد لا يكون تكراراً كما تقدم أيضاً، وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعةً، وإن كان مفيداً للتأكيد معنى.

ومنه: ما وقع فيه الفصل بين المكرَّرين؛ فإنَّ التأكيد لا يُفصل بينه وبين مؤكَّده، نحو: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ١٨]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٤٢]. فالآيتان من باب التكرير لا التأكيد اللفظي الصناعي.

ومنه: الآيات المتقدمة في التكرير للطول.

ومنه: ما كان لتعدُّد المتعلَّق، بأن يكون المكرّر ثانياً متعلِّقاً بغير ما تعلق به الأول، وهذا القسم

يُسمَّى بالترديد، كقوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥]. وقع فيها الترديد أربع مرات.

وجُعل منه قوله: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣، ١٦]؛ فإنّها وإن تكرَّرت نيِّفاً وثلاثين مرة، فكلّ واحدة تتعلّق بما قبلها، ولذلك زادت على ثلاثين، ولو كان الجميع عائداً إلى شيء واحد لمَا زاد على ثلاثة؛ لأن التأكيد لا يزيد عليها. قاله ابن عبد السلام وغيرُه. وإن كان بعضها ليس بنعمة، فذكر النقمة للتحذير نعمة، وقد سئل: أيّ نعمة في قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]؟ فأجيب بأجوبة. أحسنها: النقل من دار الهموم إلى دار السرور، وإراحة المؤمن والبارّ من الفاجر.

وكذا قوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ في سورة المرسلات؛ لأنه تعالى ذكر قصصاً مختلفة، وأتبع كل قصّة بهذا القول؛ فكأنه قال عقب كل قصّة: ويل يومئذ للمكذب بهذه القصة.

وكذا قوله في سورة الشعراء: [٨، ٩]: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ۞ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ كرّرت ثماني مرّات، كلّ مرة عقب كل قصة، فالإشارة في كلّ واحدة بذلك إلى قصة النبيّ المذكور قبلها وما اشتملت عليه من الآيات والعِبَر. وبقوله: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ إلى قومه خاصة. ولمَّا كان مفهومه أنَّ الأقل من قومه آمنوا، أتى بوصفَي العزيز الرحيم، للإشارة إلى أن العزة على من لم يؤمن منهم، والرحمة لمن آمن.

وكذا قوله في سورة القمر [١٧]: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾. قال الزَّمخشري: كرّر ليجدّدوا عند سماع كلّ نبأ منها اتعاظاً، وتنبيهاً أنَّ كلًّا من تلك الأنباء مستحقٌّ لاعتبار يختصُّ به، وأن يتنبهوا كيلا يغلبهم السرورُ والغَفْلَةُ[(١)].

قال في «**عروس الأفراح**»[(٢)]: فإن قلت: إذا كان المراد بكلّ ما قبله، فليس ذلك بإطناب؛ بل هي ألفاظ، كلٌّ أُريدَ به غير ما أُريدَ بالآخر.

قلت: إذا قلنا العبرة بعموم اللفظ، فكلّ واحد أُريدَ به ما أريد بالآخرة، ولكن كُرِّر ليكون نصّاً فيما يليه وظاهراً في غيره. فإن قلتَ: يلزم التأْكيد.

قلت: والأمر كذلك، ولا يرد عليه أن التأكيد لا يزاد به عن ثلاثة؛ لأن ذاك في التأكيد الذي هو تابع، وأما ذكر الشيء في مقامات متعدِّدة أكثر من ثلاثة فلا يمتنع. انتهى.

ويقرُبُ من ذلك ما ذكره ابن جرير في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ۞ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٣١، ١٣٢]. قال: فإن قيل: ما وجه تكرار قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ في آيتين إحداهما في أثر الأخرى؟ قلنا: لاختلاف معنى الخبرَيْن عمَّا في السَّموات والأرض، وذلك أنَّ الخبر عنه في إحدى الآيتين: ذكرُ حاجته إلى بارئه، وغنى بارئه عنه. وفي الأخرى: حفظ بارئه إياه، وعلمه به

(١) الزمخشري في «كشافه» ٤/ ٤٠ القمر: ٤٠.

(٢) «عروس الأفراح» ١/ ٦٠٩ باب الإطناب.

وبتدبيره. قال: فإن قيل: أفلا قيل: وَكَانَ الله غَنِيّاً حَمِيداً وَكَفَى بالله وَكِيلاً؟ قيل: ليس في الآية الأولى ما يصلُحُ أن تختتم بوصفه معه بالحفظ والتدبير. انتهى.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧٨]. قال الراغب[1]: الكتابُ الأوّل ما كتبوه بأيديهم المذكورُ في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]، والكتاب الثاني التوراةُ، والثالثُ لجنس كُتبِ الله كلِّها، أي: ما هو من شيء من كُتب الله وكلامه.

ومن أمثلة ما يُظنُّ تكراراً وليس منه: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۞ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١، ٢]، إلى آخرها، فإن ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾، أي: في المستقبل، ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ﴾، أي: في الحال ﴿مَآ أَعْبُدُ﴾ في المستقبل ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ﴾، أي: في الحال، ما عبدتم في الماضي. ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ﴾، أي: في المستقبل ﴿مَآ أَعْبُدُ﴾، أي: في الحال. فالحاصل: أن القصد نفي عبدته لآلهتهم في الأزمنة الثلاثة.

وكذا ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ثم قال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ثم قال: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ ۚ﴾ [البقرة: ٢٠٣]؛ فإن المراد بكلِّ واحد من هذه الأذكار غير المراد بالآخر، فالأول: الذكر في مُزدَلفة عند الوقوف بقُزَح[2]، وقوله: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ إشارةٌ إلى تكرُّره ثانياً وثالثاً، ويحتمل أن يراد به طوافُ الإفاضة، بدليل تعقيبه بقوله: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم﴾. والذكرُ الثالث: إشارة إلى رمي جمرة العقبة، والذكرُ الأخير: لرمي أيام التشريق.

ومنه: تكرير حرف الإضراب في قوله: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥]. وقوله: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦].

ومنه قوله: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. ثم قال: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]. فكرَّر الثاني ليَعُمَّ كل مطلقة، فإنَّ الآية الأولى في المطلَّقة قبل الفرض والمسيس خاصَّة، وقيل: لأن الأُولى لا تُشعر بالوجوب، ولهذا لما نزلت قال بعض الصحابة: إن شئت أحسنت، وإن شئت فلا. فنزلت الثانية، أخرجه ابن جرير.

ومن ذلك تكرير الأمثال كقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۞ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۞ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۞ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ﴾ [فاطر: ١٩ ـ ٢٢].

وكذلك ضرب مثل المنافقين أوَّل البقرة بالمستوقد ناراً، ثم ضربه بأصحاب الصَّيِّب. قال الزمخشريّ: والثاني أبلغُ من الأوَّل؛ لأنه أدلُّ على فرط الحيرة وشدَّة الأمر وفظاعته. قال: ولذلك أُخِّر، وهم يتدرَّجون في نحو هذا من الأهون إلى الأغلظ.

---

(١) في «مفرداته» مادة: كتب.

(٢) في «القاموس»: قُزَح: جبلٌ بالمزدلفة. مادة: قزح.

ومن ذلك تكرير القصص، كقصَّة آدم وموسى ونوح وغيرهم من الأنبياء، قال بعضهم: ذكر الله موسى في مئة وعشرين موضعاً من كتابه. وقال ابن العربيّ في «**القواصم**»: ذكر الله قصَّة نوح في خمسٍ وعشرين آيةً، وقصَّةَ موسى في تسعين آية.

وقد ألَّف البَدْر بن جماعة كتاباً سمَّاه «**المقتنص في فوائد تكرار القصص**» وذكر في تكرير القصص فوائد:

منها: أن في كل موضع زيادة شيء لم يذكر في الذي قبله، أو إبدال كلمة بأخرى لنكتة. وهذه عادة البُلغاء.

ومنها: أنَّ الرجل كان يسمع القصَّة من القرآن، ثم يعود إلى أهله، ثم يهاجر بعده آخرون يحكون ما نزل بعد صدور مَنْ تقدّمهم؛ فلولا تكرار القصص لوقعت قصة موسى إلى قوم وقصَّة عيسى إلى قوم آخرين؛ وكذا سائر القصص؛ فأراد الله اشتراك الجميع فيها، فيكون فيه إفادة لقومٍ وزيادة تأكيد لآخرين.

ومنها: أنَّ في إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة وأساليبَ مختلفةٍ ما لا يخفى من الفصاحة.

ومنها: أنَّ الدواعي لا تتوفَّر على نقلها كتوفُّرها على نقل الأحكام؛ فلهذا كرِّرت القصص دون الأحكام.

ومنها: أنَّه تعالى أنزل هذا القرآن، وعَجَز القومُ عن الإتيان بمثله، بأيّ نظم جاؤوا، ثمَّ أوضح الأمر في عجزهم؛ بأنْ كرَّر ذكر القصة في مواضع، إعلاماً بأنهم عاجزون عن الإِتيان بمثله، أي: بأيّ نظم جاؤوا، وبأيِّ عبارة عَبَّروا.

ومنها: أنَّه لما تحدَّاهم قال: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]؛ فلو ذكرت القصة في موضع واحد واكتُفِيَ بها، لقال العربيّ: ائتونا أنتم بسورة من مثله، فأنزلها الله سبحانه وتعالى في تعداد السّور؛ دفعاً لحجَّتهم من كلِّ وجه.

ومنها: أنَّ القصَّة لما كرّرت كان في ألفاظها في كلِّ موضع زيادة ونقصان وتقديم وتأخير، وأتت على أسلوب غير أسلوب الأخرى، فأفاد ذلك ظهور الأمر العجيب في إخراج المعنى الواحد في صورٍ متباينة في النَّظْم، وجذب النفوس إلى سماعها، لما جُبِلت عليه من حب التنقُّل في الأشياء المتجدِّدة واستلذاذها بها. وإظهار خاصة القرآن، حيث لم يحصل مع تكرير ذلك فيه هُجْنة في اللَّفظ، ولا مَلَلٌ عند سماعه؛ فباين ذلك كلامَ المخلوقين.

وقد سُئل: ما الحكمة في عدم تكرير قصة يوسف وسوقها مساقاً واحداً في موضع واحد، دون غيرها من القصص؟ وأُجيب بوجوه:

أحدها: أن فيها تشبيب النسوة به، وحال امرأة ونسوة افتتنَّ بأبدع الناس جمالاً، فناسب عدمُ تكرارها لما فيه من الإغضاء والسَّتر، وقد صحَّح الحاكم في «**مستدركه**» حديث النهي عن تعليم النساء سورة يوسف.

ثانيها: أنها اختصّت بحصول الفَرَج بعد الشدَّة، بخلاف غيرها من القصص، فإن مآلها إلى الوبال كقصة إبليس، وقوم نوح وهود وصالح وغيرهم، فلما اختصّت بذلك اتفقت الدواعي على نقلها، لخروجها عن سمت القصص.

ثالثها: قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: إنَّما كرّر الله قصصَ الأنبياء، وساقَ قصةَ يوسف مساقاً واحداً؛ إشارةً إلى عجز العرب؛ كأن النبي ﷺ قال لهم: إن كان من تلقاء نفسي، فافعلوا في قصة يوسف ما فعلت في سائر القصص.

قلت: وظهر لي جواب رابع، وهو أن سورة يوسف نزلتْ بسبب طلب الصحابة أن يقصَّ عليهم، كما رواه الحاكم في «**مستدركه**» [(٢/ ٣٤٥) وهو صحيح]، فنزلت مبسوطة تامَّة، ليحصل لهم مقصود القصص؛ من استيعاب القصَّة، وترويح النفس بها، والإحاطة بطرفيها.

وجواب خامس: وهو أقوى ما يجاب به: أنَّ قصص الأنبياء إنما كرّرت؛ لأن المقصود بها إفادة إهلاك مَنْ كذّبوا رسلهم، والحاجة داعية إلى ذلك لتكرير تكذيب الكفار لرسول الله ﷺ، فكلما كذبوا أُنزلت قصَّة منذرة بحلول العذاب، كما حلَّ على المكذبين، ولهذا قال تعالى في آيات: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦]. وقصَّة يوسف لم يُقصد منها ذلك.

وبهذا أيضاً يحصل الجواب عن حكمة عدم تكرير قصَّة أصحاب الكهف، وقصة ذي القرنين، وقصَّة موسى مع الخضر، وقصَّة الذّبيح.

فإن قلت: قد تكررت قصة ولادة يحيى وولادة عيسى مرتين، وليست من قبيل ما ذَكرتَ.

قلت: الأولى في سورة ﴿كٓهيعٓصٓ﴾. وهي مكية، أُنزلت خطاباً لأهل مكة. والثانية، في سورة آل عمران، وهي مدنية، أُنزلت خطاباً لليهود ولنصارى نَجْران حين قدموا، ولهذا اتصل بها ذكر المحاجَّة والمباهلة.

النوع الخامس: **الصفة**، وترد لأسباب:

أحدها: التخصيص في النكرة، نحو ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

الثاني: التوضيح في المعرفة، أي: زيادة البيان، نحو: ﴿وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

الثالث: المدح والثناء، ومنه صفات الله تعالى، نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ١ ـ ٤]. ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

ومنه: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ [المائدة: ٤٤]. فهذا الوصف للمدح، وإظهار شرف الإسلام، والتعريض باليهود وأنهم بُعَداء عن ملة الإسلام الذي هو دين الأنبياء كلِّهم، وأنهم بمعزل عنها. قاله الزمخشري[1].

---

(١) في «تفسيره» ١/ ٦١٥، المائدة: ٤٤.

الرابع: الذم، نحو: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

الخامس: التأكيد لرفع الإيهام، نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]. فإن ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ للتثنية، فاثنين بعده صفة مؤكدة للنَّهي عن الإشراك، ولإفادة أن النهي عن إلاهين إنما هو لمحض كونهما اثنين فقط، لا لمعنىً آخر من كونهما عاجزين أو غير ذلك. ولأن الوحدة، تطلق ويراد بها النوعية، كقوله ﷺ: «**إنما نحن وبنو المطلب شيءٌ واحد**» [البخاري: ٣٥٠٢، وأحمد: ١٦٧٨٢]. وتطلق ويراد بها نفي العدَّة، فالتثنية باعتبارها، فلو قيل: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ﴾ فقط لتُوهّم أنه نهي عن اتخاذ جنسين آلهة؛ وإن جاز أن يُتَّخذ من نوع واحد عَدَد آلهة، ولهذا أُكّد بالوحدة قوله: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل: ٥١].

ومثله: ﴿فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. على قراءة تنوين ﴿كُلٍّ﴾[1]. وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]. فهو تأكيد لرفع توهم تعدُّد النفخة؛ لأن هذه الصيغة قد تَدُلُّ على الكثرة، بدليل: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

ومن ذلك قوله: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، فإن لفظ ﴿كَانَتَا﴾ يفيد التثنية، فتفسيره باثنتين لم يُفِد زيادة عليه.

وقد أجاب عن ذلك الأخفش والفارسيّ: بأنه أفاد العدد المحض مجرَّداً عن الصفة، لأنه قد كان يجوز أن قال: فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين، أو صالحتين، أو غير ذلك من الصفات، فلما قال ﴿ٱثْنَتَيْنِ﴾ أفْهَم أن فرض الثنتين تعلَّق بمجرد كونهما ثنتين فقط، وهي فائدة لا تحصل من ضمير المثنى. وقيل: أراد: (فإن كانتا اثنتين فصاعداً) فعبَّر بالأدنى عنه وعمَّا فوقه اكتفاءً.

ونظيره: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. والأحسن أن الضمير عائد على الشهيدين المطلقين.

ومن الصفات المؤكدة قوله: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]؛ فقوله ﴿يَطِيرُ﴾ لتأكيد أن المراد بالطائر حقيقتُه، فقد يطلق مجازاً على غيره، وقوله: ﴿بِجَنَاحَيْهِ﴾ لتأكيد حقيقة الطيران، لأنه يطلق مجازاً على شدَّة العدو والإسراع في المشي.

ونظيره: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم﴾ [الفتح: ١١]؛ لأن القول يطلق مجازاً على غير اللسان، بدليل: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨].

وكذا: ﴿وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]؛ لأن القلب قد يطلق مجازاً على العين، كما أطلقت العين مجازاً على القلب في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١].

قاعدة:

الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة، لا يقال: رجل فصيح متكلمٌ، بل متكلّم فصيحٌ. وأُشكِلَ على هذه قوله تعالى في إسماعيل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]. وأُجيبَ بأنه حال لا صفة؛ أي: مرسلاً في حال نبوَّته، وقد تقدَّم في نوع التقديم والتأخير أمثلة من هذه.

(١) هي قراءة حفص عن عاصم. «السبعة...» ص٤٤٥.

قاعدة:

إذ وقعت الصِّفة بعد متضايفين أوَّلُهما عدد: جاز إجراؤها على المضاف، وعلى المضاف إليه، فمن الأول: ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [الملك: ٣]، ومن الثاني: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

فائدة: إذا تكررت النعوت لواحد: فالأحسن ـ إنْ تباعد معنى الصفات ـ العطفُ، نحو: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]. وإلّا تركه، نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٠ ـ ١٣].

فائدة: قطع النعوت في مقام المدح والذَّم أبلغ من إجرائها. قال الفارسيّ: إذا ذُكرت صفاتٌ في معرض المدح أو الذم، فالأحسنُ أن يخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطنابَ، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكملَ؛ لأن المعانِيَ عند الاختلاف تتنوَّع وتتفنَّن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً.

مثاله في المدح: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقرئ شاذّاً: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ برفع ﴿رَبِّ﴾ ونصبه.

ومثاله في الذَّمّ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤].

النوع السادس: البدل:

والقصد به الإيضاح بعد الإبهام. وفائدته البيان والتأكيد.

أمَّا الأوَّل: فواضح أنك إذا قلت: (رأيت زيداً أخاك) بيَّنت أنك تريد بزيدٍ الأخَ لا غير.

وأمَّا التأكيد؛ فلأنَّه على نيَّة تكرار العامل، فكأنه من جملتين، ولأنّه دلَّ على ما دل عليه الأولُ: إمَّا بالمطابقة في بدل الكلّ، وإما بالتضمُّن في بدل البعض، أو بالالتزام في بدل الاشتمال.

مثال الأول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

ومثال الثاني: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١].

ومثال الثالث: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]. ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]. ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥]. ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [الزخرف: ٣٣].

وزاد بعضهم بدل الكلّ من البعض، وقد وجدتُ له مثالاً في القرآن، وهو قوله: ﴿يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠، ٦١]. فجنات عدن: بدل من الجنَّة التي هي بعضٌ. **وفائدته:** تقريرُ أنها جنات كثيرةٌ لا جنَّة واحدة.

وقال ابن السِّيد: وليس كلُّ بدل يقصَد به رفع الإشكال الذي يعرِض في المبدل منه، بل من البدل ما يراد به التأكيد، وإن كان ما قبله غنيّاً عنه، كقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. ألا ترى أنه لو لم يذكر الصراط الثاني لم يشكّ أحدٌ في أنّ الصراط المستقيم هو صراطُ الله؟ وقد نصّ سيبويه على: أنَّ من البدل ما الغرضُ منه التأكيدُ. انتهى.

وجعل منه ابنُ عبد السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]. قال: ولا بيان فيه؛ لأن الأب لا يلتبس بغيره، ورُدّ: بأنَّه يطلق على الجَدّ، فأُبدل لبيان إرادة الأب حقيقة.

النوع السابع: عطف البيان:

وهو كالصِّفة في الإيضاح، لكن يفارقها في أنه وضع ليدلَّ على الإيضاح باسم مختصٍّ به، بخلافها؛ فإنَّها وُضعت لتدلَّ على معنىً حاصل في متبوعها.

وفرَّق ابن كَيْسان[1] بينه وبين البدل: بأنَّ البدل هو المقصود، وكأنك قرَّرته في موضع المبدل منه، وعطفُ البيان وما عطف عليه كلٌّ منهما مقصود.

وقال ابن مالك في «**شرح الكافية**»[2]: عطف البيان يجري مجرى النَّعت في تكميل متبوعه، ويفارقه في أن تكميلَه متبوعه بشرحٍ وتبيين، لا بدلالة على معنى في المتبوع، أو سببيَّة. ومجرى التأكيد في تقوية دلالته، ويفارقه في أنه لا يرفع توهّم مجاز. ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال، ويفارقه في أنه غير منويّ الاطراح. ومن أمثلته: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

وقد يأتي لمجرَّد المدح بلا إيضاح، ومنه: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]؛ فالبيت الحرام عطفُ بيان للمدح لا للإيضاح.

النوع الثامن: عطف أحد المترادفين على الآخر:

والقصد منه التأكيد أيضاً. وجعل منه: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ﴾ [يوسف: ٨٦]. ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٦]. ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]. ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]. ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]. قال الخليل: العِوَج والأَمْتُ بمعنى واحد. ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨، والزخرف: ٨٠]. ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]. ﴿لَا تُبْقِى وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨]. ﴿إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]. ﴿أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]. ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]. فإنَّ نَصِب كلغِب وزناً ومعنى. ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]. ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]. قال ثعلب: هما بمعنًى.

---

(١) ابن كَيْسَان: محمد بن أحمد، عالم بالعربية نحواً ولغة، بغدادي (ت: ٢٩٩هـ). «طبقات النحويين» ١٧٠، و«شذرات الذهب» ٢/ ٢٣٢.

(٢) «شرح الكافية» ٣/ ١١٩١ باب العطف.

وأنكر المبرِّد وجودَ هذا النوع في القرآن، وأوّلَ ما سبق على اختلاف المعنيين.

وقال بعضهم: المَخْلَصُ في هذا: أن تعتقد أن مجموع المترادفين يحصِّل معنىً لا يوجد عند انفرادهما، فإن التركيب يُحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرةُ الحروف تفيد زيادة المعنى فكذلك كثرةُ الألفاظ.

النوع التاسع: عطف الخاص على العام:

وفائدته التنبيهُ **على** فضله، حتى كأنه ليس من جنس العام، تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات.

وحكى أبو حَيَّان عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول: هذا العطف يسمى بالتجريد، كأنه جُرّد من الجملة وأُفرد بالذكر تفصيلاً.

ومن أمثلته: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَـٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]؛ فإن إقامتها من جملة التمسُّك بالكتاب، وخُصّت بالذكر إظهاراً لمرتبتها، لكونها عمادَ الدين.

وخُصَّ جبريل وميكائيل بالذكر ردًّا على اليهود في دعوى عداوته، وضمَّ إليه ميكائيل؛ لأنه ملك الرزق الذي هو حياة الأجساد، كما أنَّ جبريل مَلَك الوحي الذي هو حياة القلوب والأرواح.

وقيل: عن جبريل وميكائيل لمَّا كانا أميرَي الملائكة لم يدخلا في لفظ الملائكة أولاً، كما أنَّ الأمير لا يدخل في مسمَّى الجند. حكاه الكَرْمانيّ في «**العجائب**»[1].

ومن ذلك: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ [النساء: ١١٠]. ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]. بناء على أنّه لا يختصّ بالواو، كما هو رأي ابن مالك فيه وفيما قبله. وخُصَّ المعطوف في الثانية بالذكر تنبيهاً على زيادة قُبحه.

تنبيه: المراد بالخاصّ والعام هنا ما كان فيه الأولُ شاملاً للثاني، لا المصطلح عليه في الأصول.

النوع العاشر: عطف العام على الخاص:

وأنكر بعضهم وجوده، فأَخْطَأ. والفائدة فيه واضحةٌ، وهو التعميم، وأُفرِد الأول بالذكر اهتماماً بشأنه.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى﴾ [الأنعام: ١٦٢]؛ والنُّسكُ العبادةُ، فهو أعمّ. و: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَـٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]. ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]. ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَـٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

وجعل منه الزمخشري: ﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣١]، بعد قوله: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم﴾ [يونس: ٣١].

(١) «عجائب التفسير...» ١/ ١٦٠ البقرة: ٩٨.

النوع الحادي عشر: الإيضاح بعد الإبهام:

قال أهل البيان: إذا أردتَ أن تُبهم ثم توضّح فإنَّك تُطْنِب.

وفائدته: إما رؤيةُ المعنى في صورتين مختلفتين: الإبهام والإيضاح، أو لتمكين المعنى في النفس تمكيناً زائداً لوقوعه بعد الطلب؛ فإنَّه أعزّ من المنساق بلا تَعبٍ. أو لتكمل لذَّة العلم به؛ فإن الشيء إذا علم من وجهٍ ما، تشوّقت النفس للعلم به من باقي وجوهه وتألمت، فإذا حَصَل العلم من بقية الوجوه كانت لذَّته أشدَّ من علمه من جميع وجوهه دفعة واحدة.

ومن أمثلته: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى﴾ [طه: ٢٥]؛ فإن ﴿ٱشْرَحْ﴾ يفيد طلب شرح شيء ما، و﴿صَدْرِى﴾ يفيد تفسيره وبيانه. وكذلك: ﴿وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى﴾ [طه: ٢٦]. والمقام يقتضي التأكيد للإرسال المؤذن بتلقي الشدائد. وكذلك: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]؛ فإنَّ المقام يقتضي التأكيد، لأنه مقامُ امتنانٍ وتفخيم. وكذا: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦].

ومنه التفصيل بعد الإجمال، نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ إلى قوله: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦]، وعكسه، كقوله: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أعيد ذكر (العشرة) لرفع توهّم أن الواو في: ﴿وَسَبْعَةٍ﴾ بمعنى (أو) فتكون الثلاثةُ داخلةً فيها، كما في قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾، ثم قال: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت: ٩، ١٠]. فإن من جملتها اليومين المذكورين أولاً، وليست أربعةً غيرهما. وهذا أحسن الأجوبة في الآية، وهو الذي أشار إليه الزمخشري[1]، ورجَّحه ابن عبد السلام، وجزم به الزَّمْلَكانيّ في «**أسرار التنزيل**». قال: ونظيره: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢]؛ فإنَّه رافع لاحتمال أن تكون تلك العشرة من غير مواعدة. قال ابن عَسْكر[2]: وفائدة الوعد بثلاثين أوّلاً، ثم بعشر، ليتجدَّد له قُربُ انقضاء المواعدة، ويكون فيه متأهّباً مجتمع الرأي، حاضر الذهن؛ لأنه لو وعد بالأربعين أولاً كانت متساوية، فلمَّا فُصلت استشعرت النفسُ قربَ التمام، وتجدَّد بذلك عزْمٌ لم يتقدم.

وقال الكرمانيّ في «**العجائب**»[3]: في قوله: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ثمانية أجوبة: جوابان من التفسير، وجواب من الفقه، وجواب من النحو، وجواب من اللغة، وجواب من المعنى، وجوابان من الحساب. وقد سُقتُها في «**أسرار التنزيل**»[4].

النوع الثاني عشر: التفسير:

---

(١) في «تفسيره» سورة فصلت: ٩.

(٢) ابن عَسْكر: محمد بن علي أبو عبد الله، أديب، نبيل، عالم بالتاريخ والحديث (ت: ٦٣٦هـ). «قضاة الأندلس» ١٢٣، «الإحاطة في أخبار غرناطة» ٢/ ١٢٢ ـ ١٢٥.

(٣) «غرائب التفسير وعجائب التأويل» ١/ ٢٠٦، البقرة: ١٩٦.

(٤) وكان الكرماني قد ذكرها، وإليك ما قال: أما التفسير فالجواب الأول: أن ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجعتم. =

قال أهل البيان: وهو أن يكون في الكلام لَبْسٌ وخفاء، فيؤتى بما يزيله ويفسِّره.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩ - ٢١]؛ فقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ﴾ إلخ... تفسير للهلوع، كما قال أبو العالية وغيره.

﴿ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. قال البيهقي في «**شرح الأسماء الحسنى**»[(1)]: قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ﴾ تفسيرٌ للقيُّوم.

﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ . . .﴾ الآية [البقرة: ٤٩]. فيذبحون وما بعده تفسيرٌ للسّوم.

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ . . .﴾ الآية [آل عمران: ٥٩]. فـ (خلَقه) وما بعده تفسير للمثل.

﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١]. فـ ﴿تُلْقُونَ﴾ تفسير لاتخاذهم أولياء.

﴿ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . . .﴾ الآية [الإخلاص: ٢، ٣]. قال محمد بن كعب القرظيّ: لم يلد إلى آخره: تفسيرٌ للصَّمد، وهو في القرآن كثير. قال ابن جنّي: ومتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسُن الوقف على ما قبلها دونها؛ لأن تفسير الشيء لاحِقٌ به ومتمّم له وجارٍ مجرى بعض أجْزَائِهِ.

النوع الثالث عشر: وضع الظاهر موضع المضمر:

ورأيت فيه تأليفاً مفرداً لابن الصائغ. وله فوائد:

منها: زيادة التقرير والتمكين، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]. والأصل: هو الصمد. ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر: ٦١]، ﴿لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

ومنها: قصد التعظيم، نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

= وأما الفقه، فإن الكفارات وجبت متتابعة، ولما فصل هاهنا بينهما بالإفطار، قيد ليعلم أنها كالمتصلة، وأما النحو، فإن الواو قد يذكر مع الشيء في العطف، والمراد به أحدهما كقوله: ﴿مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ فقيد، ليعلم أنهما كليهما مرادان. وأما اللغة فإن السبع يذكر والمراد به الكثرة، لا العدد الذي فوق الستِّ ودون الثمان، وأما المعنى فإن الثلاثة لما عطفت عليها سبعة، احتمل أن تكون بعدها ثالثة، فقيّد بالعشرة ليعلم أنها كملت. وأما الحساب فإن السبعة المذكورة عقيب الثلاثة تحتمل أن تكون مع الثلاثة كما في قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾، أي: مع اليومين اللذين ذكرا في قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾. ولا بُدَّ من هذا لدفع التناقض في الآية، فقيد بقوله: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ليعلم أنها سواها. والثاني: أن عادة الحساب قد جرت بذكر الجملة بعد التفصيل.

(١) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي ١/٩٣.

ومنها: قصد الإهانة والتحقير، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩]. ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [الإسراء: ٥٣].

ومنها إزالة اللَّبس حيث يوهم الضميرُ أنه غير الأوَّل: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ لو قال: (تؤتيه) لأوهم أنه الأول، قاله ابن الخشَّاب. ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]؛ لأنَّه لو قال: (عليهم دائرته) لأوهم أن الضمير عائد إلى الله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ﴾ [يوسف: ٧٦]؛ لم يقل (منه)؛ لئلا يُتوهَّم عود الضمير إلى الأخ، فيصير كأنه مباشر بطلب خروجها، وليس كذلك؛ لما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوس الأبيّة، فأُعيد لفظ الظاهر لنفي هذا، ولم يقل (من وعائه)؛ لئلا يُتوهم عود الضمير إلى يوسف؛ لأنَّ العائد عليه ضمير ﴿ٱسْتَخْرَجَهَا﴾.

ومنها: قصد تربية المهابة، وإدخال الرّوع على ضمير السامع، بذكر الاسم المقتضي لذلك، كما تقول: الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا. ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠].

ومنها: قصد تقوية داعية المأمور، ومنه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ومنها: تعظيم الأمر، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [العنكبوت: ١٩]. ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَۚ﴾ [العنكبوت: ٢٠]. ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [الإنسان: ١، ٢].

ومنها: الاستلذاذ بذكره، ومنه: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الزمر: ٧٤]؛ لم يقل: (منها) ولهذا عدَل عن ذكر الأرض إلى الجنة.

ومنها: قصدُ التوصّل من الظاهر إلى الوصف، ومنه: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]؛ لم يقل: (فآمِنُوا بالله وبي) ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها، وليعلم أنَّ الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو مَنْ وُصِف بهذه الصفات، ولو أتى بالضمير لم يمكن ذلك، لأنه لا يُوصف.

ومنها: التنبيه على عِلِّية الحكم، نحو: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا﴾ [البقرة: ٥٩]. ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]؛ لم يقل: (لهم) إعلاماً بأن من عادَى هؤلاء فهو كافر، وأنَّ الله إنَّما عاداه لكفره. ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ١٧]. ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠].

ومنها: قصد العموم، نحو: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ﴾ [يوسف: ٥٣]؛ لم يقل: (إنَّها)؛ لئلَّا يفهم تخصيص ذلك بنفسه، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٥١].

ومنها: قصد الخصوص، نحو: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]؛ لم يقل: (لك) تصريحاً بأنه خاصٌّ به.

ومنها: الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى، نحو: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]. فإن ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ﴾ استئناف لا داخلٌ في حكم الشرط.

ومنها: مراعاة الجناس، ومنه: ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ . . .﴾. السورةَ، ذكره الشيخ عز الدين، ومثَّله ابنُ الصائغ بقوله: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]، ثم قال: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾؛ فإن المراد بالإنسان الأولِ: الجنسُ. وبالثاني: آدمُ، أو: مَن يعلم الكتابة، أو إدريس. وبالثالث: أبو جهل.

ومنها: مراعاة الترصيع وتوازن الألفاظ في التركيب، ذكره بعضُهم في قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ومنها: أن يتحمَّل ضميراً لا بدَّ منه؛ ومنه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧]؛ لو قال: (استطعماها) لم يصحّ، لأنهما لم يستطعما القرية، أو (استطعماهم) فكذلك، لأن جملة (استطعما) صفة لقرية النكرة، لا لـ (أهل)، فلا بدَّ أن يكون فيها ضمير يعود عليها، ولا يمكن إلَّا مع التصريح بالظاهر. كذا حرَّره السبكيّ في جواب سؤال سأله الصلاح الصفدي[1] في ذلك حيث قال:

أسيِّدَنا قاضي القضاة ومَنْ إذا	بدَا وجهُه استحيا له القمرانِ
ومَنْ كفُّه يوم النَّدَى ويَراعُه	على طِرْسِه بَحْرانِ يلتقيانِ
ومن إن دَجَتْ في المشكلات مسائلٌ	جَلاها بفكرٍ دائمِ اللَّمَعَانِ
رأيتُ كتابَ الله أكبرَ معجِزٍ	لأفضلَ مَنْ يُهْدَى به الثقلانِ
ومن جملة الإعجاز كون اختصارِهِ	بإيجاز ألفاظٍ وبَسْطِ معانِ
ولكنَّني في الكهف أبصرتُ آيةً	بها الفِكْرُ في طول الزَّمان عَنانِي
وما هي إلَّا ﴿ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ فقد	نَرَى استطعماهم مثله بِبَيانِ
فما الحكمةُ الغرَّاءُ في وضع ظاهرٍ	مكان ضميرٍ؟ إن ذاك لِشانِ
فأرشِدْ عَلَى عادات فضلك حَيْرتي	فما لِي بها عند البيان يَدانِ

تنبيه: إعادة الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه كما مرَّ في آيات: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]. ونحوها.

ومنه: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾

(١) الصَّفَدي: خليل بن أَيْبَك، صلاح الدين، أديب مؤرخ كثيرُ التصانيف (ت: ٧٦٤هـ). «الدرر الكامنة» ٢/ ٨٧، «طبقات الشافعية» ٦/ ٩٤.

﴿وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ﴾ [البقرة: ١٠٥]؛ فإن إنزال الخير مناسب للربوبية، وأعاده بلفظ (الله)؛ لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسبٌ للإلهية؛ لأن دائرة الربوبية أوسعُ.

ومنه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ إلى قوله: ﴿بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

وإعادته في جملة أخرى أحسنُ منه في الجملة الواحدة لانفصالها، وبعد الطول أحسن من الإضمار، لئلا يبقى الذهن متشاغلاً بسبب ما يعود عليه، فيفوته ما شرع فيه، كقوله: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ٨٣] بعد قوله: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤].

النوع الرابع عشر: الإيغال، وهو الإمعان:

وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتمّ المعنى بدونها، وزعم بعضهم أنه خاصّ بالشعر، ورُدَّ: بأنَّه وقع في القرآن من ذلك: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [يس: ٢٠، ٢١]، فقوله: ﴿وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ إيغال؛ لأنَّه يتمّ المعنى بدونه، إذ الرسول مهتدٍ لا محالة، لكن فيه زيادة مبالغة في الحث على اتباع الرسل والترغيب فيه.

وجعل ابن أبي الإصبع منه: ﴿وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوۡاْ مُدۡبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠]؛ فإن قوله: ﴿إِذَا وَلَّوۡاْ مُدۡبِرِينَ﴾ زائد على المعنى، مبالغة في عدم انتفاعهم ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] زائد على المعنى، لمدح المؤمنين والتعريض بالذم لليهود، وأنهم بعيدون عن الإيقان. ﴿إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، فقوله: ﴿مِّثۡلَ مَآ﴾ إلى آخره.. إيغال زائد على المعنى، لتحقيق هذا الوعد، وأنه واقع معلوم ضرورة، لا يرتاب فيه أحد.

النوع الخامس عشر: التَّذييل:

وهو أن يؤتى بجملة عَقِبَ جملة، والثانية تشتمل على المعنى الأول، لتأكيد منطوقه أو مفهومه، ليظهر المعنى لمن لم يفهمه، ويتقرَّر عند من فهمه. نحو: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، ﴿وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿وَمَا جَعَلۡنَا لِبَشَرٖ مِّن قَبۡلِكَ ٱلۡخُلۡدَۖ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾ [الأنبياء: ٣٥]. ﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ﴾ [فاطر: ١٤].

النوع السادس: الطَّرد والعكس:

قال الطِّيبيّ: وهو أن يؤتى بكلامين، يقرِّر الأوَّل بمنطوقه مفهومَ الثاني وبالعكس، كقوله: ﴿لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ﴾ إلى قوله: ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ بَعۡدَهُنَّۚ﴾ [النور: ٥٨]. فمنطوق الأمر بالاستئذان في تلك الأوقات خاصَّةً مقرِّرٌ لمفهوم رفع الجناح فيما عداها، وبالعكس. وكذا قوله: ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

قلت: وهذا النوع يقابله في الإيجاز نوعُ الاحتباك.

النوع السابع عشر: التكميل:

ويسمَّى بالاحتراس، وهو أن يؤتَى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوهم، نحو: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]. فإنَّه لو اقتصر على ﴿أَذِلَّةٍ﴾ لَتُوهِّم أنه لضعفهم، فدفعه بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ﴾. ومثله: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. لو اقتصر على (أَشدَّاء) لَتُوهِّمَ أنه لغلظهم.

﴿تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ [طه: ٢٢]، ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨] احتراس، لئلا يُتَوهَّم نسبة الظلم إلى سليمان. ومثله: ﴿فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الفتح: ٢٥]. وكذا: ﴿قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. فالجملة الوسطى احتراس، لئلَّا يُتوهم أن التكذيب مما في نفس الأمر.

قال في «**عروس الأفراح**»[١]: فإن قيل: كلّ من ذلك أفاد معنى جديداً، فلا يكون إطناباً، قلنا: هو إطناب لما قبله من حيث رفع توهّم غيره، وإن كان له معنى في نفسه.

النوع الثامن عشر: التتميم:

وهو أن يؤتَى في كلام لا يوهِم غير المراد بفضلة تفيد نكتة، كالمبالغة في قوله: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨]، أي: مع حب الطعام، أي: اشتهائه؛ فإنَّ الإطعام حينئذ أبلغ وأكثر أجراً. ومثله: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]. ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢]، فقوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ تتميم في غاية الحسن.

النوع التاسع عشر: الاستقصاء:

وهو أن يتناول المتكلم معنىً فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً، كقوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ ...﴾ الآية [البقرة: ٢٦٦]، فإنَّه تعالى لو اقتصر على قوله: ﴿جَنَّةٌ﴾ لكان كافياً، فلم يقف عند ذلك حتى قال في تفسيرها: ﴿مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ فإن مصاب صاحبها بها أعظمُ، ثم زاد: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ متمِّماً لوصفها بذلك، ثم كَمَّل وصفَها بعد التتميمين فقال: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ فأتى بكل ما يكون في الجنان ليشتدَّ الأسف على إفسادها، ثم قال في وصف صاحبها: ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾، ثم استقصى المعنى في ذلك بما يوجب تعظيمَ المصاب، بقوله بعد وصفه بالكِبَر: ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ﴾، ولم يقف عند ذلك حتى وصف الذرية بـ ﴿ضُعَفَآءُ﴾، ثم ذكر استئصال الجنة ـ التي ليس لهذا المصاب غيرها ـ بالهلاك في أسرع وقت حيث قال: ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ﴾، ولم يقتصر على ذكره، للعلم بأنه لا يحصل به سرعة الهلاك، فقال: ﴿فِيهِ نَارٌ﴾، ثم لم يقف عند ذلك حتى أخبر باحتراقها، لاحتمال أن تكون النار ضعيفة لا تفي باحتراقها، لما فيها من الأنهار ورطوبة الأشجار، فاحترس عن هذا الاحتمال بقوله: ﴿فَٱحْتَرَقَتْ﴾ فهذا أحسنُ استقصاء وقع في كلام وأتمّه وأكمله.

---

(١) «عروس الأفراح» ١/٦٠٨.

قال ابن أبي الإصبع: والفرق بين الاستقصاء والتتميم والتكميل: أن التتميم يرد على المعنى الناقص ليتمّم، والتكميل يرد على المعنى التام فيكمّل أوصافه، والاستقصاء يرد على المعنى التام الكامل فيستقصي لوازمه وعوارضه وأوصافه وأسبابه، حتى يستوعبَ جميع ما تقع الخواطر عليه، فلا يبقى لأحد فيه مساغ.

النوع العشرون: الاعتراض:

وسمَّاه قدامة(١): التفاتاً، وهو: الإتيان بجملة أو أكثر لا محلَّ لها من الإعراب، في أثناء كلام أو كلامين اتصلا معنى، لنكتة غير دفع الإيهام؛ كقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]. فقوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ اعتراض لتنزيه الله سبحانه وتعالى عن البنات، والشناعة على جاعليها. وقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]؛ فجملة الاستثناء اعتراض للتبرُّك.

ومن وقوعه بأكثر من جملة: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢ ـ ٢٢٣]؛ فقوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ﴾ متصل بقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ﴾؛ لأنه بيان له، وما بينهما اعتراض للحثِّ على الطهارة وتجنّب الأدبار.

وقوله: ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ إلى قوله: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾ [هود: ٤٤] فيه اعتراض بثلاث جمل، وهي: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ قال في «**الأقصى القريب**»: ونكتته إفادة أن هذا الأمر واقع بين القولين لا محالة، ولو أتى به آخراً لكان الظاهر تأخُّره، فبتوسّطه ظهر كونُه غير متأخّر. ثم فيه اعتراض في اعتراض، فإنَّ ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ معترض بين ﴿وَغِيضَ﴾ و﴿وَٱسْتَوَتْ﴾؛ لأن الاستواء يحصُل عقب الغيض.

وقوله: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ إلى قوله: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍۭ﴾ [الرحمن: ٤٦ ـ ٥٤] فيه اعتراض بسبع جمل إذا أعرب حالاً منه.

ومن وقوع اعتراض في اعتراض: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧]. اعتراض بين القَسَم وجوابه بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ . . .﴾ الآية. وبين القسم وصفته بقوله: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ تعظيماً للمقسَم به وتحقيقاً لإجلاله، وإعلاماً لهم بأن له عظمة لا يعلمونها.

قال الطيبيّ في «**التبيان**»(٢): ووجه حسن الاعتراض حسن الإفادة، مع أن مجيئه مجيء ما لا يُترقَّب، فيكون كالحسنة تأتيك من حيث لا تحتسب.

---

(١) قُدامة بنُ جعفر البغدادي، أبو الفرج، من البلغاء الفصحاء المتقدمين في المنطق والفلسفة. له: «جواهر الألفاظ» (ت: ٣٣٧هـ). «النجوم الزاهرة» ٣/ ٢٩٧، مقدمة «جواهر الألفاظ».

(٢) «التبيان في البيان» ص٣١٨.

النوع الحادي والعشرون: التعليل:

وفائدته: التقرير والأبلغية، فإنَّ النفوس أبعثُ على قبول الأحكام المعلَّلة من غيرها، وغالب التعليل في القرآن على تقدير جواب سؤالٍ اقتضته الجملة الأولى.

وحروفه: اللَّام، وإن، وأَنْ، وإذ، والباء، وكي، ومن، ولعلَّ، وقد مضت أمثلتها في نوع الأدوات.

وممَّا يقتضي التعليل لفظ (الحكمة) كقوله: ﴿حِكْمَةٌ بَٰلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥]. وذكر الغاية من الخلْق، نحو قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]. ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ۝٦ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النبأ: ٦، ٧].

  

النوع السابع والخمسون

في الخبر والإنشاء

اعلم أنَّ الحذَّاق من النحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبةً على انحصار الكلام فيهما، وأنه ليس له قسم ثالث.

وادَّعى قوم: أنّ أقسام الكلام عشرة: نداء، ومسألة، وأمر، وتشفُّع، وتعجُّب، وقَسَم، وشرط، ووضع، وشك، واستفهام.

وقيل: تسعة، بإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة.

وقيل: ثمانية، بإسقاط التشفع لدخوله فيها.

وقيل: سبعة، بإسقاط الشكِّ لأنه من قسم الخبر.

وقال الأخفش: هي ستة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ونداء، وتمَنٍّ.

وقال بعضهم: خمسة: خبر، وأمر، وتصريح، وطلب، ونداء.

وقال قوم: أربعة: خبر، واستخبار، وطلب، ونداء.

وقال كثيرون: ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء. قالوا: لأن الكلام إمَّا أن يحتمِل التصديق والتكذيب أو لَا. الأول: الخبر، والثاني: إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأَخَّرَ عنه فهو الطلب. والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء، وأنَّ معنى (اضرب) مثلاً ـ وهو طلب الضرب ـ مقترن بلفظه، وأمَّا الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلَّق الطلب لا نفسه.

وقد اختلف الناس في حدِّ الخبر: فقيل: لا يُحَدُّ لِعُسْرِه، وقيل: لأنه ضروريّ، لأن الإنسان يفرِّق بين الإنشاء والخبر ضرورةً. ورجَّحه الإمام في «**المحصول**»[1].

والأكثر على حدّه، قال القاضي أبو بكر والمعتزلةُ: الخبر: الكلام الذي يدخله الصدقُ والكذب. فأُورِد عليه: خبر الله تعالى، فإنه لا يكون إلَّا صادقاً؟ فأجاب القاضي بأنَّه يصحُّ دخولُه لغةً.

وقيل: الذي يدخله التصديق والتكذيب، وهو سالم من الإيراد المذكور.

وقال أبو الحسن البصريّ: كلام يفيد بنفسِه نسبةً. فأُورِد عليه، نحو (قم)، فإنَّه يدخل في الحدِّ؛ لأن القيام منسوبٌ والطلبَ منسوب.

وقيل: الكلام المفيد بنفسه إضافةَ أمرٍ من الأمور إلى أمرٍ من الأمور: نفياً أو إثباتاً.

وقيل: القول المقتضي بصريحه نسبةَ معلومٍ إلى معلومٍ بالنفي أو الإثبات.

(١) «المحصول في علم أصول الفقه» فخر الدين الرازي ٤/ ٢٢١ الكلام في الأخبار.

وقال بعض المتأخرين: الإنشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام، والخبر خلافه.

وقال بعضُ من جعل الأقسام ثلاثة:

الكلام إن أفاد بالوضع طلباً، فلا يخلُو: إمَّا أن يكون بطلب ذكر الماهيَّة، أو تحصيلها، أو الكفّ عنها. والأول الاستفهامُ، والثاني الأمرُ، والثالث النهيُ.

وإن لم يُفِدْ طلباً بالوضع: فإن لم يحتمل الصدق والكذب سُمِّيَ تنبيهاً وإنشاء، لأنك نَبَّهْتَ به على مقصودك، وأنشأته؛ أي: ابتكرتَه، من غير أن يكون موجوداً في الخارج، سواء أفاد طلباً باللازم كالتمنِّي والترجِّي والنداء والقَسَم، أم لا: كأنتِ طالق.

وإن احتملهما من حيثُ هو فهو الخبر.

فصل: القصد بالخبر إفادة المخاطَب، وقد يرد بمعنى الأمر، نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وبمعنى النهي، نحو: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩].

وبمعنى الدعاء، نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ أي: أعِنَّا. ومنه: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، فإنه دعاء عليه. وكذا: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾ [المائدة: ٦٤].

وجعل منه قوم: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. قالوا: هو دعاء عليهم بضِيق صُدورهم عن قتال أحَدٍ.

ونازع ابنُ العربيّ في قولهم: إن الخبر يرد بمعنى الأمر أو النهي، قال في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧][1]: ليس نفياً لوجود الرَّفَث، بل نفيٌ لمشروعيّته؛ فإنَّ الرفث يوجد من بعض الناس، وأخبارُ الله تعالى لا يجوز أن تقَع بخلاف مخبرِه، وإنما يرجع النفي إلى وجوده مشروعاً لا إلى وجوده محسوساً، كقوله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. ومعناه: مشروعاً لا محسوساً، فإنا نجد مطلقات لا يتربّصن، فعاد النفيُ إلى الحكم الشرعيّ لا إلى الوجود الحسِّي. وكذا: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، أي: لا يمسّه أحد منهم شرعاً، فإن وُجد المسُّ فعلى خلاف حكم الشرع.

قال: وهذه الدّفينة التي فاتت العلماء، فقالوا: إن الخبر يكون بمعنى النهي، وما وجد ذلك قط، ولا يصحُّ أن يوجد؛ فإنهما مختلفان حقيقة ويتباينان وضعاً. انتهى.

فرع: من أقسامه على الأصحّ التعجبُ، قال ابن فارس: وهو تفضيل شيء على أضرابه.

وقال ابن الضائع[2]: استعظام صفة، خرج بها المتعجّب منه عن نظائره.

وقال الزمخشريّ: معنى التَّعجب تعظيم الأمر في قلوب السامعين؛ لأن التعجُّب لا يكون إلَّا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله.

---

(١) في «أحكام القرآن» ١/ ١٨٨، البقرة: ١٩٧.

(٢) ابن الضائع: علي بن محمد الإشبيلي الأندلسي، أبو الحسن، عالم بالعربية (ت: ٦٨٠هـ). «بغية الوعاة» ٣٥٤.

وقال الرُّمانيّ: المطلوب في التعجّب الإبهامُ؛ لأن مِن شأن الناس أن يتعجَّبوا ممَّا لا يُعْرَف سببه، فكلما استُبهم السببُ كان التعجّب أحسنَ.

قال: وأصل التعجّب إنَّما هو للمعنى الخفيِّ سببُه، والصيغة الدَّالَّة عليه تسمَّى تعجُّباً، مجازاً.

قال: من أجل الإبهام لم تَعْمل (نعم) إلَّا في الجنس من أجل التفخيم؛ ليقع التفسير على نحو التفخيم بالإضمار قبل الذكر.

ثم قد وضعوا للتعجُّب صِيَغاً من لفظه، وهي (ما أَفْعَل) و(أفْعِل به) وصيغاً من غير لفظه، نحو (كَبُر) كقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٣]، ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨].

قاعدة: قال المحقِّقون: إذا ورد التعجُّب من الله صُرِف إلى المخاطب، كقوله: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، أي: هؤلاء يجب أن يتعجَّب منهم. وإنما لا يُوصف تعالى بالتعجُّب؛ لأنه استعظامٌ يصحبه الجهل، وهو تعالى منزَّه عن ذلك، ولهذا تُعَبِّرُ جماعةٌ بالتعجيب بدلَه، أي: إنه تعجيب من الله للمخاطبين.

ونظير هذا مجيء الدعاء والترجِّي منه تعالى، إنَّما هو بالنظر إلى ما تفهمه العرب، أي: هؤلاء ممّا يجب أن يقال لهم: عندكم هذا، ولذلك قال سيبويه في قوله: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]: المعنى: اذهبا على رجائكما وطَمَعِكما. وفي قوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]. ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المطففين: ١٠]: لا نقول هذا دعاء، لأن الكلام بذلك قبيح، ولكن العرب إنَّما تكلَّموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنه قيل لهم: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، أي: هؤلاء مما وجب هذا القول لهم؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشرور والهلكة، فقيل: هؤلاء ممَّن دخل في الهَلَكة.

فرع: من أقسام الخبر: الوعد والوعيد: نحو: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣]. ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. وفي كلام ابن قُتَيبة[1] ما يوهم أنه إنشاء.

فرع: من أقسام الخبر النفيُ، بل هو شطرُ الكلام كلِّه. والفرق بينه وبين الجَحْد: أن النافي إن كان صادقاً سُمِّيَ كلامه نفياً ولا يسمَّى جَحْداً، وإن كان كاذباً سمِّيَ جحداً ونفياً أيضاً، فكلُّ جَحْد نفيٌ، وليس كلُّ نفي جَحْداً. ذكره أبو جعفر النحَّاس وابن الشَّجَريّ وغيرهما.

مثال النفي: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ومثال الجَحْد: نفي فرعون وقومِه آياتِ موسى، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٣، ١٤].

(١) ابنُ قُتَيبة: عبد الله بن مسلم أبو محمد، من أئمة الأدب (ت: ٢٧٦هـ). «لسان الميزان» ٣/ ٣٥٧، «وفيات الأعيان» ١/ ٢٥١.

وأدوات النفي: لا، ولات، وليس، وما، وإنْ، ولم، ولمَّا.

وقد تقدَّمت معانيها وما افترقت فيه في نوع الأدوات.

ونُورد هنا فائدةً زائدة، قال الخويِّي: أصل أدوات النفي (لا) و(ما)، لأنَّ النفي إمَّا في الماضي وإمَّا في المستقبل، والاستقبال أكثرُ من الماضي أبداً، و(لا) أخفُّ من (ما) فوضعوا الأخفَّ للأكثر.

ثم إن النفي في الماضي: إمَّا أن يكون نفياً واحداً مستمرًّا، أو نفياً فيه أحكامٌ متعدِّدة، وكذلك النَّفي في المستقبل، فصار النفي على أربعة أقسام، واختاروا له أربع كلمات: ما، ولم، ولن، ولا. وأما إنْ، ولمّا فليسا بأصلين. فـ: «ما»، و«لا» في الماضي والمستقبل متقابلان، و«لم» كأنه مأخوذ من (لا) و(ما)؛ لأنَّ (لم) نفي للاستقبال لفظاً والمضيّ معنىً، فأخذ اللَّام من (لا) التي هي لنفي المستقبل، والميم من (ما) التي هي لنفي الماضي، وجمَع بينهما إشارةً إلى أن في (لم) إشارة إلى المستقبل والماضي، وقدم اللَّام على الميم إشارةً إلى أن (لا) هي أصل النفي؛ ولهذا يُنفى بها في أثناء الكلام، فيقال: لم يفعل زيد ولا عمرو. وأمَّا (لمَّا) فتركيب بعد تركيب، كأنه قال: (لم) و(ما) لتوكيد معنى النفي في الماضي، وتفيد الاستقبال أيضاً، ولهذا تفيد (لمَّا) الاستمرار.

تنبيهات:

الأول: زعم بعضهم أن شرْطَ صحة النفي عن الشيء صحَّة اتصاف المنفيّ عنه بذلك الشيء. وهو مردود بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]، ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ونظائره. والصَّواب: أن انتفاء الشيءِ عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً، وقد يكون لكونه لا يقعُ منه مع إمكانه.

الثاني: نفي الذات الموصوفة: قد يكون نفياً للصفة دون الذات، وقد يكون نفياً للذَّات أيضاً.

من الأول: ﴿وَمَا جَعَلْنَـٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨]، أي: بل هم جسد يأكلونه.

ومن الثاني: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، أي: لا سؤال لهم أصلاً، فلا يحصُل منهم إلحاف. ﴿مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، أي: لا شفيع لهم أصلاً. ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَـٰعَةُ ٱلشَّـٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، أي: لا شافعين لهم فتنفعهم شفاعتهم. بدليل: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَـٰفِعِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠].

ويسمَّى هذا النوع عند أهل البديع: نفي الشيء بإيجابه.

وعبارة ابن رَشيق[1] في «تفسيره»: أن يكون الكلام ظاهره إيجابَ الشيء وباطنُه نفيَه، بأن ينفي ما هو من سببه كوصفه، وهو المنفيّ في الباطن. وعبارة غيره: أن يُنفى الشيء مقيَّداً، والمراد نفيه مطلقاً؛ مبالغةً في النفي وتأكيداً له.

ومنه: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فإن (الإله مع الله) لا

(١) أحمد بن رشيق من أهل الأندلس، أديب (ت: ٤٤٢هـ). «بغية الملتمس» ١٦٦.

يكون إلَّا عن غير برهان. ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١]، فإنَّ قتلهم لا يكون إلَّا بغير حقٍّ. ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢]، فإنها لا عمدَ لها أصلاً.

الثالث: قد ينفى الشيء رأساً، لعدم كمال وصفه، أو انتفاء ثمرته. كقوله في صفة أهل النار: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأعلى: ١٣]، فنفى عنه الموتَ، لأنه ليس بموت صريح، ونفى عنه الحياةَ، لأنها ليست بحياة طيبة ولا نافعة.

﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨]، فإنَّ المعتزلة احتجُّوا بها على نفي الرؤية؛ فإن النظر في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] لا يستلزم الإبصارَ. ورُدّ: بأن المعنى أنها تنظر إليه بإقبالها عليه، وليست تبصر شيئاً.

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فإنَّه وصفهم أولاً بالعلم على سبيل التوكيد القَسَمِيّ، ثم نَفَاه آخراً عنهم لعدم جريهم على موجب العلم. قاله السكاكيّ.

الرابع: قالوا: المجاز يصحُّ نفيه، بخلاف الحقيقة. وأُشكل على ذلك: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، فإنَّ المنفيّ فيه هو الحقيقة. وأجيب: بأنَّ المرادَ بالرَّمْي هنا المترتِّب عليه؛ وهو وصوله إلى الكفار، فالوارد عليه النفي هنا مجاز لا حقيقة، والتقدير: وما رميت خلقاً إذ رميت كسباً، أو ما رميت انتهاءً إذ رميت ابتداءً.

الخامس: نفي الاستطاعة: قد يراد به نفي القدرة والإمكان، وقد يراد به نفيُ الامتناع، وقد يراد به الوقوع بمشقَّة وكلفة.

من الأول: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠]، ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا﴾ [الأنبياء: ٤٠]، ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٧].

ومن الثاني: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] على القراءتين(١)، أي: هل يفعل؟ أو هل تجيبنا إلى أن تسأل؟ فقد علموا أنه قادر على الإنزال، وأن عيسى قادر على السؤال.

ومن الثالث: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧].

قاعدة: نفي العامّ يدل على نفي الخاص، وثبوته لا يدلُّ على ثبوته، وثبوت الخاصّ يدل على ثبوت العام، ونفيه لا يدلُّ على نفيه، وشكَّ أن زيادة المفهوم من اللفظ توجب الالتذاذ به، فلذلك كان نفيُ العام أحسنَ من نفي الخاص، وإثباتُ الخاصّ أحسنَ من إثبات العام.

فالأول: كقوله: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]؛ لم يقل: (بضوئهم) بعد قوله: ﴿أَضَآءَتْ﴾؛ لأن النور أعمُّ من الضَّوء، إذ يقال على القليل والكثير، وإنَّما يقال الضوء على النور الكثير، ولذلك قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]، ففي الضوء دلالة

---

(١) قراءة الكسائي وحده بالتاء ونصب الباء، واللام مدغمة في التاء. وقرأ الباقون: بالياء ورفع الباء. «السبعة...» ص٢٤٩.

على النور، فهو أخصّ منه، فعدمُه يوجب عدم الضوء، بخلاف العكس، والقصد إزالةُ النور عنهم أصلاً، ولذا قال عقبه: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾.

ومنه: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾ [الأعراف: ٦١]؛ ولم يقل: (ضلال) كما قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٍ﴾ [الأعراف: ٦٠]؛ لأنها أعمُّ منه، فكان أبلغ في نفي الضلال. وعُبّر عن هذا: بأنَّ نفي الواحد يلزم منه نفي الجنس البتّة، وبأنَّ نفيَ الأدنى يلزم منه نفيُ الأعلى.

والثاني: كقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، ولم يقل: (طولها)؛ لأن العرض أخصُّ؛ إذ كلّ ما له عَرْضٌ فله طول، ولا ينعكس.

ونظير هذه القاعدة: أن نفي المبالغة في الفعل لا يستلزم نفيَ أصل الفعل. وقد أشكل على هذا آيتان: قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]. وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

وأجيب عن الآية الأولى بأجوبة:

أحدها: أنَّ «ظلَّاماً» وإن كان للكثرة لكنه جيء به في مقابلة (العبيد) الذي هو جمعُ كثرةٍ ويرشِّحه أنه تعالى قال: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]. فقابل صيغة (فعَّال) بالجمع. وقال في آية أُخرى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الزمر: ٤٦]. فقابل صيغة (فاعل) الدالة على أصل الفعل بالواحد.

الثاني: أنَّه نفَى الظلمَ الكثير لينتفي القليلُ ضرورةً؛ لأن الذي يظلم، إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه فلأَنْ يترك القليل أوْلَى.

الثالث: أنَّه على النسبة، أي: بذي ظلم، حكاه ابن مالك عن المحققين.

الرابع: أنه أتى بمعنى (فاعل) لا كثرةَ فيه.

الخامس: أنَّ أقل القليل لو وَرَد منه تعالى لكان كثيراً، كما يقال: زلَّةُ العالِم كبيرةٌ.

السادس: أنَّه أراد: ليس بظالم، ليس بظالم، ليس بظالم؛ تأكيداً للنفي؛ فعبّر عن ذلك بـ: «ليس بظلَّام».

السابع: أنَّه ورد جواباً لمن قال: «ظلَّام». والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاصٍّ لم يكن له مفهوم.

الثامن: أنَّ صيغة المبالغة وغيرها في صفات الله سواء في الإثبات، فجرى النفي على ذلك.

التاسع: أنه قصد التعريضَ بأن ثَمَّ ظلَّاماً للعبيد من وُلَاة الجَوْر.

ويجاب عن الثانية بهذه الأجوبة .**وبعاشر**: وهو مناسبة رؤوس الآي.

فائدة: قال صاحب «**الياقوتة**»: قال ثعلب والمبرّد: العرب إذا جاءت بين الكلامين بجحدين كان الكلام إخباراً، نحو: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨]. والمعنى: إنَّما جعلناهم جسداً يأكلون الطعامَ، وإذا كان الجَحْد في أول الكلام كان جَحْداً حقيقيًّا، نحو: (ما زيد بخارج). وإذا كان في أوَّل الكلام جحدان كان أحدُهما زائداً، وعليه: ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] في أحد الأقوال.

فصل: من أقسام الإنشاءِ الاستفهامُ؛ وهو طلب الفهم، وهو بمعنى الاستخبار.

وقيل: الاستخبار ما سبق أولاً ولم يُفهم حقّ الفهم؛ فإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً. حكاه ابن فارس في «**فقه اللغة**».

وأدواته: الهمزة، وهل، وما، ومَنْ، وأيّ، وكَمْ، وكيف، وأَيْنَ، وأَنَّى، ومتى، وأَيَّان. ومرّت في الأدوات.

وقال ابن مالك في «**المصباح**»[1]: وما عدا الهمزة نائب عنها؛ ولكونه طلب ارتسام صورةٍ ما في الخارج في الذهن، لزم أَلَّا يكون حقيقةً إلَّا إذا صدَر من شاكٍّ مصدِّق بإمكان الإعلام؛ فإنَّ غير الشاكّ إذا استفهم يلزم منه تحصيلُ الحاصل، وإذا لم يُصدّق بإمكان الإعلام انتفت عنه فائدة الاستفهام.

وقال بعض الأئمّة: وما جاء في القرآن على لفظ الاستفهام فإنَّما يقع في خطاب الله، على معنى أنَّ المخاطب عنده عِلْم ذلك الإثبات أو النفي حاصل.

وقد تستعمل صيغة الاستفهام في غيره مجازاً، وألَّف في ذلك العلّامة شمس الدين بن الصائغ كتاباً سمَّاه «**روض الأفهام في أقسام الاستفهام**». قال فيه: قد توسَّعت العربُ فأخرجت الاستفهامَ عن حقيقته لمعان، أو أشربته تلك المعاني، ولا يختص التجوّز في ذلك بالهمزة، خلافاً للصفّار.

الأول: الإنكار، والمعنى فيه على النفي وما بعده منفي، ولذلك تصحبه (إلا) كقوله: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، وعُطِف عليه المنفيّ في قوله: ﴿فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [الروم: ٢٩]، أي: لا يهدي. ومنه: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧]، أي: لا نؤمن. ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١]، أي: لا يكون هذا، ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ﴾ [الزخرف: ١٩]، أي: ما شهدوا ذلك.

وكثيراً ما يصحبه التكذيب، وهو في الماضي بمعنى (لم يكن)، وفي المستقبل بمعنى (لا يكون)، نحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ . . .﴾ الآية [الإسراء: ٤٠]، أي: لم يفعل ذلك، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، أي: لا يكون هذا الإلزام.

الثاني: التوبيخ، وجعله بعضُهم من قبيل الإنكار، إلَّا أن الأولَ إنكارُ إبطالٍ، وهذا إنكارُ توبيخٍ، والمعنى على أن: ما بعده واقع جدير بأن ينفَى، فالنفي هنا غير قصديّ والإثباتُ قصديّ، عكس ما تقدم، ويعبّر عن ذلك بالتقريع أيضاً، نحو: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٣]، ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥].

وأكثر ما يقع التوبيخ في أمر ثابت ووُبِّخ على فعله كما ذكر، ويقع على ترك فعل كان ينبغي أن يقع، كقوله: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فاطر: ٣٧]، ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ﴾ [النساء: ٩٧].

---

(١) ص٨٤ من أقسام الإنشاء الاستفهامُ.

الثالث: التقرير، وهو حَمْل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرَّ عنده. قال ابنُ جِنّي: ولا يستعمل ذلك بـ: هل، كما يستعمل بغيرها من أدوات الاستفهام. وقال الكنديّ: ذهب كثيرٌ من العلماء في قوله: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۝ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ﴾ [الشعراء: ٧٢، ٧٣] إلى أنَّ (هل) تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ؛ إلَّا أني رأيت أبا عليّ[1] أبى ذلك؛ وهو معذور، لأن ذلك من قبيل الإنكار.

ونقل أبو حَيَّان عن سيبويه: أن استفهام التقرير لا يكون بـ: هل، إنما يستعمل فيه الهمزة، ثم نقل عن بعضهم أن (هل) تأتي تقريراً، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥].

والكلام مع التقرير موجب، ولذلك يعطف عليه صريح الموجب، ويعطف على صريح الموجب.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ١، ٢]. ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۝ وَوَجَدَكَ﴾ [الضحى: ٦، ٧]. ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ۝ وَأَرْسَلَ﴾ [الفيل: ٢، ٣].

والثاني: نحو: ﴿أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا﴾ [النمل: ٨٤]، على ما قرره الجرجانيّ من جعلِها مثل: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

وحقيقة استفهام التقرير: أنه استفهام إنكار، والإنكار نفيٌ، وقد دخل على النفي، ونفيُ النفي إثباتٌ؛ ومن أمثلته: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] .﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. وجعل منه الزمخشريّ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦].

الرابع: التعجُّب أو التعجيب، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠].

وقد اجتمع هذا القسم وسابقاه في قوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ [البقرة: ٤٤]. قال الزمخشريّ[2]: الهمزة للتقرير مع التوبيخ والتَّعجّب من حالهم.

ويحتمل التعجّب والاستفهام الحقيقي: ﴿مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البقرة: ١٤٢].

الخامس: العتاب، كقوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]. قال ابن مسعود: ما كان بين إسلامهم وبين أن عوتبوا بهذه الآية إلَّا أربعُ سنين. أخرجه الحاكم. [(٢/ ٤٧٩) وهو صحيح].

ومن ألطفه ما عاتب الله به خيرَ خلقه ﷺ بقوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]. ولم يتأدَّب الزمخشريّ بأدب الله في هذه الآية على عادته في سوء الأدب.

السادس: التذكير، وفيه نوع اختصار، كقوله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾

---

(١) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، أحد الأئمة في علم العربية (ت: ٣٧٧هـ). «إنباه الرواة» ١/ ٢٧٣، «تاريخ بغداد» ٧/ ٢٧٥.

(٢) في «كشافه» ١/ ٢٧٧، البقرة: ٤٤.

[يس: ٦٠]، ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٩].

السابع: الافتخار، نحو: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١].

الثامن: التفخيم، نحو: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩].

التاسع: التهويل والتخويف، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾. ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾.

العاشر: عكسه، وهو التسهيل والتخفيف، نحو: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟﴾ [النساء: ٣٩].

الحادي عشر: التهديد والوعيد، نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦].

الثاني عشر: التكثير، نحو: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ [الأعراف: ٤].

الثالث عشر: التسوية، وهو الاستفهام الداخل على جملة يصحُّ حلول المصدر محلَّها، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

الرابع عشر: الأمر، نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠]، أي: أسلِموا. ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، أي: انتهُوا. ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، أي: اصْبِروا.

«**الخامس عشر**»: التنبيه، وهو من أقسام الأمر، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، أي: انظر. ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]. ذكره صاحب «**الكشاف**»[1] عن سيبويه، ولذلك رفع الفعل في جوابه، وجعل منه قوله: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، للتنبيه على الضلال، وكذا: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠].

السادس عشر: الترغيب، نحو: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم﴾ [الصف: ١٠].

السابع عشر: النهي، نحو: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ [التوبة: ١٣]، بدليل ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، أي: لا تغترّ.

الثامن عشر: الدعاء، وهو كالنهي، إلَّا أنَّه من الأدنى إلى الأعلى، نحو: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: لا تهلكنا.

التاسع عشر: الاسترشاد، نحو: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠].

العشرون: التَّمنِّي، نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ [الأعراف: ٥٣].

الحادي والعشرون: الاستبطاء، نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤].

الثاني والعشرون: العرْض، نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

الثالث والعشرون: التحضيض، نحو: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

---

(١) الزمخشري في «الكشاف» ٣/ ٢٠، الحج: ٦٣، الفرقان: ٤٥.

الرابع والعشرون: التجاهل، نحو: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا﴾ [ص: ٨].

الخامس والعشرون: التعظيم، نحو: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

السادس والعشرون: التحقير، نحو: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦]. ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]. ويحتمله وما قبله قراءة: (مَنْ فرعونُ) [الدخان: ٣١][1].

السابع والعشرون: الاكتفاء، نحو: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٦٠].

الثامن والعشرون: الاستبعاد، نحو: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الفجر: ٢٣].

التاسع والعشرون: الإيناس، نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧].

الثلاثون: التهكُّم والاستهزاء، نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]. ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ﴾ [الصافات: ٩١، ٩٢].

الحادي والثلاثون: التأكيد لما سبق من معنى أداة الاستفهام قبله، كقوله: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩]. قال الموفَّق عبد اللطيف البغدادي[2]: أي: مَن حقَّ عليه كلمة العذاب فإنك لا تنقذه. فَمَنْ للشرط والفاء جواب الشرط، والهمزة في: ﴿أَفَأَنتَ﴾ دخلت مُعادة مؤكدة لطول الكلام، وهذا نوع من أنواعها.

وقال الزمخشريّ: الهمزة الثانية هي الأولى، كرّرت لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد.

الثاني والثلاثون: الإخبار، نحو: ﴿أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا﴾ [النور: ٥٠]. ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ﴾ [الإنسان: ١].

تنبيهات:

الأول: هل يقال: إن معنى الاستفهام في هذه الأشياء موجود وانضمَّ إليه معنى آخر، أو تجرّد عن الاستفهام بالكلِّية؟

قال في «**عروس الأفراح**»[3]: محلّ نظر، قال: والذي يظهرُ: الأوّلُ.

قال: ويساعدُه قول التَّنوخيّ في «**الأقصى القريب**»: إن (لعلَّ) تكون للاستفهام مع بقاء الترجِّي.

قال: وممَّا يرجِّحه أنَّ الاستبطاء في قولك: كم أدعوك؟ معناه: أنَّ الدعاء وصل إلى حدٍّ لا أَعلم عدده، فأنا أطلب أن أعلَم عدده. والعادة تقضي بأنَّ الشخص إنَّما يستفهم عن عدد ما صَدَر منه إذا كثُر فلم يعلمْه، وفي طلب فهْم عدده ما يُشعر بالاستبطاء.

---

(١) وهي قراءة شاذةٌ.

(٢) عبد اللطيف بن يوسف البغدادي، موفق الدين، من فلاسفة الإسلام وأحد العلماء المكثرين من التصنيف في الحكمة وعلم النفس والطب والتاريخ والبلدان والأدب (ت: ٦٢٩هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ١٣٢، «فوات الوفيات» ٢/ ٧، «إنباه الرواة» ٢/ ١٩٣.

(٣) «عروس الأفراح» ١/ ٤٥٩.

وأمَّا التَّعجّب: فالاستفهام معه مستمرٌّ، فمن تعجّب من شيء فهو بلسان الحال سائلٌ عن سببه، فكأنه يقول: أيّ شيء عَرض لي في حال عدم رؤية الهدهد! وقد صرَّح في «**الكشاف**»[١] ببقاء الاستفهام في هذه الآية.

وأمَّا التنبيه على الضلال: فالاستفهام فيه حقيقيّ؛ لأن معنى أين تذهب؟ أخبرني إلى أيِّ مكان تذهب، فإني لا أعرف ذلك؟ وغايةُ الضلال لا يشعر بها إلى أين تنتهي.

وأمَّا التقرير: فإن قلنا: المراد به الحكم بثبُوته فهو خبر بأنَّ المذكور عقيب الأداة واقع، أو طلبُ إقرار المخاطَب به مع كون السائل يعلم، فهو استفهام يقرِّر المخاطَب، أي: يطلب منه أن يكون مقرًّا به. وفي كلام أهل الفنِّ ما يقتضي الاحتمالين، والثاني أظهر. وفي «**الإيضاح**»[٢] تصريح به، ولا بِدْعَ في صدور الاستفهام ممَّن يعلم المستفهَم عنه؛ لأنه طلب الفهم: إما طلب فهم المستفهم، أو وقوع فهمٍ لمن لم يفهم كائناً من كان.

وبهذا تنحلُّ إشكالات كثيرة في مواضع الاستفهام، ويظهر بالتأمُّل بقاء معنى الاستفهام مع كل أمر من الأمور المذكورة. انتهى ملخصاً.

الثاني: القاعدة، أن المنكَر يجب أن يَليَ الهمزة، وأشكل عليها قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الإسراء: ٤٠]، فإنَّ الذي يليهم هنا الإصفاء بالبنين وليس هو المنكر، إنما المنكر قولهم: إنَّهُ اتَّخَذَ مِنَ المَلائِكَةِ إنَاثاً.

وأُجيب: بأنَّ لفظ الإصفاء مُشعِرٌ بزعم أن البنات لغيرهم، أو بأنَّ المراد مجموعُ الجملتين. وينحلُّ منهما كلام واحد، والتقدير: أجَمَعَ بين الإصفاء بالبنين واتخاذ البنات؟

وأشْكَلُ منه قوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]؛ ووجه الإشكال: أنَّه لا جائز أن يكون المنكر أمر الناس بالبِرِّ فقط، كما تقتضيه القاعدة المذكورة، لأن أمر البرِّ ليس ممَّا ينكر. ولا نسيان النفس فقط؛ لأنه يصير ذكر أمر الناس بالبرِّ لا مدخلَ له. ولا مجموعَ الأمرين؛ لأنه يلزم أن تكون العبادة جزءَ المنكر. ولا نسيان النفس بشرطِ الأمر؛ لأن النسيان منكر مطلقاً، ولا يكون نسيان النفس حال الأمر أشدّ منه حال عدم الأمر؛ لأن المعصية لا تزداد بشاعتها بانضمامها إلى الطاعة؛ لأن جمهور العلماء على أن الأمر بالبرّ واجب، وإن كان الإنسان ناسياً لنفسه. وأمرُه لغيره بالبر كيف يضاعف بمعصية نسيان ولا يأتي الخير بالشر؟

قال في «**عروس الأفراح**»[٣]: ويجاب بأن فعل المعصية مع النَّهي عنها أفحش؛ لأنها تجعل حال الإنسان كالمتناقض، وتجعل القول كالمخالف للفعل، ولذلك كانت المعصية مع العلم أفحش منها مع الجهل. قال: ولكنَّ الجواب على أنَّ الطاعة الصِّرْفة: كيف تضاعف المعصية المقارنة لها من جنسها؟ فيه دقَّة.

---

(١) «الكشاف» ٣/ ١٤٢، النمل: ٢٠.

(٢) «الإيضاح» للقزويني ص١٠٨ و١١٣.

(٣) الشيخ بهاء الدين «عروس الأفراح» ١/ ٤٥٧.

فصل: من أقسام الإنشاء الأمر

وهو: طلب فعل غير كفٍّ. وصيغته: (افعل) و(ليفْعَلْ).

وهي حقيقة في الإيجاب، نحو: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]. ﴿فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢].

وترد مجازاً لمعان أُخَر، منها:

الندب: نحو: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

والإباحة، نحو: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣]؛ نصّ الشافعي على أن الأمر فيه للإباحة. ومنه: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟﴾ [المائدة: ٢].

والدُّعاء: من السافل للعالي، نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [الأعراف: ١٥١].

والتهديد، نحو: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، إذ ليس المراد الأمر بكل عمل شاؤوا.

والإهانة، نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

والتسخير، أي: التذليل، نحو: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥]. عبَّر به عن نقلهم من حالة إلى حالة إذلالاً لهم، فهو أخصُّ من الإهانة.

والتعجيز، نحو: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]؛ إذ ليس المراد طلبَ ذلك منهم، بل إظهار عجزهم.

والامتنان نحو: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ١٤١].

والعجب، نحو: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: ٤٨].

والتسوية، نحو: ﴿فَٱصْبِرُوٓا۟ أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟﴾ [الطور: ١٦].

والإرشاد، نحو: ﴿وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

والاحتقار، نحو: ﴿أَلْقُوا۟ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [يونس: ٨٠].

والإنذار، نحو: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا۟﴾ [إبراهيم: ٣٠].

والإكرام، نحو: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ﴾ [الحجر: ٤٦].

والتكوين، وهو أعمُّ من التسخير، نحو: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

والإنعام، أي: تذكير النعمة، نحو: ﴿كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٢].

والتكذيب، نحو: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾ [آل عمران: ٩٣]، ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠].

والمشورة، نحو: ﴿فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢].

والاعتبار، نحو: ﴿ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩].

والتعجب، نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]. ذكره السكاكيّ في استعمال الإنشاء بمعنى الخبر.

فصل: ومن أقسامه النهيُ

وهو: طلب الكفِّ عن فعل. وصيغتُه: (لا تفعل).

وهي حقيقة في التحريم.

وترد مجازاً لمعانٍ، منها:

الكراهة، نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

والدعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

والإرشاد، نحو: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

والتسوية، نحو: ﴿أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟﴾ [الطور: ١٦].

والاحتقار والتقليل، نحو: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ . . .﴾ الآية [الحجر: ٨٨]، أي: فهو قليل حقير.

وبيان العاقبة، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، أي: عاقبة الجهاد الحياة لا الموت.

واليأس، نحو: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟﴾ [التوبة: ٦٦].

والإهانة، نحو: ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨].



فصل: ومن أقسامه التمني

وهو: طلب حصول شيءٍ على سبيل المحبة. ولا يُشترط إمكان المتمنَّى، بخلاف المترجَّى، لكن نُوزع في تسمية تمنِّي الحال طلباً بأنَّ: ما لا يتوقَّع كيف يُطْلَب؟

قال في «**عروس الأفراح**»[1] فالأحسن ما ذكره الإمام وأتباعه من أن التمنِّي والترجِّي والنداء والقَسَم ليس فيها طلب، بل هو تنبيه. ولا بِدْعَ في تسميته إنشاء. انتهى.

وقد بالغ قوم فجعلوا التَّمنِّي من قِسْم الخبر، وأن معناه النَّفي، والزمخشري ممن جزم بخلافه. ثم استشكل دخول التكذيب في جوابه في قوله: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧، ٢٨]. وأجاب بتضمنه معنى العِدَة، فتعلَّق به التكذيب.

وقال غيره: التَّمني لا يصحُّ فيه الكذب، وإنما الكذب في المتمنَّى الذي يترجَّح عند صاحبه وقوعه، فهو إذاً واردٌ على ذلك الاعتقاد الذي هو ظنٌّ، و هو خبر صحيح.

قال: وليس المعنى في قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ أن ما تمنّوا ليس بواقع، لأنه ورد في معرض الذَّمّ لهم، وليس في ذلك المتمنَّى ذمّ، بل التكذيب ورد على إخبارهم عن أنفسهم أنَّهم لا يكذبون، وأنهم يؤمنون.

---

(١) «عروس الأفراح» ١/ ٤٦٥.

وحرْفُ التَّمني الموضوع له (ليت)، نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣].

وقد يُتمنَّى بـ: «هَلْ» حيث يُعْلَم فقدُه، نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]. وبـ «لو»، نحو: ﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، ولذا نصب الفعل في جوابها.

وقد يتمنَّى بـ (لَعلَّ) في البعيد فتعطى حكم (ليت) في نصب الجواب، نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧].



فصل ومن أقسامه الترجّي

نقل القرافي في «الفُروق»(١): الإجماعَ على أنه إنشاء، وفرَّق بينه وبين التمني بأنَّهُ في الممكن، والتمنِّي فيه وفي المستحيل، وبأنَّ الترجِّي في القريب والتمنِّي في البعيد، وبأن الترجِّي في المتوقَّع والتَّمنِّي في غيره، وبأن التمني في المشقوق للنفس والترجِّي في غيره.

وسمعت شيخنا العلامة الكافِيَجيّ يقول: الفرْقُ بين التمنِّي وبين العَرْض، هو الفرق بينه وبين الترجِّي.

وحرف الترجِّي: لعلَّ وعسى. وقد ترد مجازاً لتوقُّع محذور، ويسمَّى الإشفاق، نحو: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ﴾ [الشورى: ١٧].



فصل: ومن أقسامه النداء

وهو: طلب إقبال المدعوّ على الداعي بحرف نائب مناب (أدعو).

ويصحب في الأكثر الأمر والنهي، والغالب تقدّمه، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]. ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾ [المزمل: ١، ٢]، ﴿وَيَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ﴾ [هود: ٥٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ﴾ [الحجرات: ١]. وقد يتأخَّر، نحو: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

وقد يصحب الجملة الخبرية: فتعقبها جملة الأمر، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾ [الحج، ٧٣]، ﴿وَيَٰقَوۡمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗ فَذَرُوهَا﴾ [هود: ٦٤]. وقد لا تعقبها، نحو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [الزخرف: ٦٨]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ١٥]، ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ﴾ [يوسف: ١٠٠].

---

(١) «الفروق» ١/ ٩٨ وما بعدها، الفرق الثاني.

وقد تصحبه الاستفهامية، نحو: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ [التحريم: ١]. ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ﴾ [غافر: ٤١].

وقد ترد صورة النداء لغيره مجازاً، كالإغراء والتحذير، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣].

والاختصاص، كقوله: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [هود: ٧٣].

والتنبيه، كقوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [النمل: ٢٥].

والتعجُّب، كقوله: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠].

والتحسُّر، كقوله: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبأ: ٤٠].

قاعدة: أصل النداء بـ (يا) أن تكون للبعيد، حقيقة أو حكماً، وقد ينادَى بها القريب لنُكت:

منها: إظهار الحِرْص في وقوعه على إقبال المدعوّ، نحو: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ﴾ [القصص: ٣١].

ومنها: كون الخطاب المتلُوّ معتنىً به، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١].

ومنها: قصد تعظيم شأن المدعوّ، نحو: ﴿يَٰرَبِّ﴾، وقد قال تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦].

ومنها: قصد انحطاطه، كقول فرعون: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١].

فائدة: قال الزمخشريّ وغيره: كَثُر في القرآن النداءُ بـ (يا أيها) دون غيره؛ لأن فيه أوجهاً من التأكيد، وأسباباً من المبالغة:

منها: ما في (يا) من التأكيد والتنبيه، وما في (ها) من التنبيه، وما في التدرُّج من الإبهام في (أيّ) إلى التوضيح، والمقام يناسب المبالغة والتأكيد، لأن كلَّ ما نادى له عباده ـ من أوامره ونواهيه، وعظاته وزواجره، ووعْده ووعيده، ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية وغير ذلك، وممَّا أنطق الله به كتابه ـ أمور عظام، وخطوبٌ جسام، ومعانٍ واجب عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها وهم غافلون، فاقتضى الحال أن ينادَوْا بالآكد الأبلغ.



فصل: ومن أقسامه: القَسَم

نقل القرافيُّ الإجماعَ على أنه إنشاء. وفائدته: تأكيد الجملة الخبرية وتحقيقها عند السامع. وسيأتي بسط الكلام فيه في النوع السابع والستين.

فصل: ومن أقسامه: الشرط



النوع الثامن والخمسون

في بدائع القرآن

أفرده بالتصنيف ابنُ أبي الإصبع[١]، فأورد فيه نحو مئة نوع، وهي: المجاز، والاستعارة، والتشبيه، والكناية، والإرداف، والتمثيل، والإيجازُ، والاتساع، والإشارة، والمساواة، والبسْط، والإيغال، والتتميم، والتَّكميل والاحتراس، والاستقصاء، والتذييل، والزيادة، والترديد، والتكرار، والتفسير، والإيضاح، ونفي الشيء بإيجابه، والمذهب الكلامي، والقول بالموجب، والمناقضة، والانتقال، والإسجال، والتسليم، والتمكين، والتوشيح، والتَّسهيم، وردّ العجُز على الصدر، وتشابه الأطراف، ولزوم ما لا يلزم، والتخيير، والتسجيع، والتسريع، والإيهام: وهو التورية، والاستخدام، والالتفات، والاطّراد، والانسجام، والإدماج، والافتنان، والاقتدار، وائتلاف اللفظ مع اللفظ، وائتلاف اللفظ مع المعنى، والاستدراك، والاستثناء، والاقتصاص، والإبدال، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، والتفويت، والتغاير، والتقسيم، والتدْبيج، والتنكيت، والتجريد، والتعديد، والترتيب، والترقي، والتدلي، والتضمين، والجناس، والجمع والتفريق، والجمع والتقسيم، والجمع مع التفريق والتقسيم، وجمع المؤتلف والمختلف، وحسن النَّسَق، وعتاب المرء نفسَه، والعكس، والعنوان، والفرائد، والقَسم، واللفّ والنشر، والمشاكلة، والمزاوجة، والمبالغة، والمطابقة، والمقابلة، والموارَبة، والمراجعة، والنَّزاهة، والإبداع، والمقارنة، وحسن الابتداء، وحسن الختام، وحسن التَّخلُّص، والاستطراد.

فأمَّا المجاز وما بعده إلى الإيضاح: فقد تقدَّم بعضها في أنواع مُفرَدة، وبعضها في نوع الإيجاز والإطناب مع أنواع أُخر، كالتعريض والاحتباك، والاكتفاء، والطَّرد، والعكس.

وأما نفي الشيء بإيجابه: فقد تقدَّم في النوع الذي قبل هذا.

وأما المذهب الكلاميّ والخمسة بعده، فستأتي في نوع الجدل مع أنواع أُخَر مزيدة.

وأما التَّمكين والثمانية بعده: فستأتي في أنواع الفواصل.

وأمَّا حسن التخلص والاستطراد: فسيأتيان في نوع المناسبات.

وأمَّا حسن الابتداء وبراعة الختام: فسيأتيان في نوعَي الفواتح والخواتم.

وها أنا أورد الباقي مع زوائدَ ونفائسَ لا توجد مجموعةً في غير هذا الكتاب.

الإيهام، ويدعى التورية: أن يُذكر لفظ له معنيان ـ إمَّا بالاشتراك، أو التواطؤ، أو الحقيقة والمجاز ـ أحدهما قريب والآخر بعيد، ويقصد البعيد، ويُورَّى عنه بالقريب، فيتوهّمه السامع من أول وهلة.

---

(١) هو كتاب «بديع القرآن»، وقد قام بتحقيقه الأستاذ حفني محمد شرف. ط: دار نهضة مصر.

قال الزمخشريّ: لا ترى باباً في البيان أدقَّ ولا ألطفَ من التورية، ولا أنفع ولا أعونَ على تعاطي تأويل المتشابهات في كلام الله ورسوله. قال: ومن أمثلتها: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فإنَّ الاستواء على معنيين: الاستقرار في المكان، وهو المعنى القريب المورَّى به، الذي هو غيرُ مقصود، لتنزيهه تعالى عنه. والثَّاني: الاستيلاء والمُلْكُ، وهو المعنى البعيدُ المقصود، الذي وَرَّى عنه بالقريب المذكور. انتهى.

وهذه التورية تسمى مجرَّدة؛ لأنها لم يذكر فيها شيء من لوازم المورَّى به ولا المورَّى عنه.

ومنها: ما تُسمَّى مرشَّحة، وهي التي ذكِر فيها شيءٌ من لوازم هذا أو هذا. كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فإنَّه يحتمِلُ الجَارحة وهو المورَّى به، وقد ذكر من لوازمه على جهة الترشيح البنيان، ويحتمل القوّة والقُدْرَة، وهو البعيدُ المقصود.

قال ابنُ أبي الإصبع في كتابه «**الإعجاز**»[1]: ومنها: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]. فالضَّلال يحتمل: الحبَّ، وضدَّ الهدى. فاستعمل أولاد يعقوب ضدَّ الهُدَى تورية عن الحُبّ.

﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢]. على تفسيره بالدِّرْع؛ فإنَّ البدن يطلق عليه وعلى الجسد، والمرادُ البعيدُ وهو الجسدُ.

قال: ومن ذلك قوله بعد ذكر أهل الكتاب من اليهود والنصارى حيث قال: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ﴾ [البقرة: ١٤٥]. ولما كان الخطاب لموسى من الجانب الغربي وتوجَّهت إليه اليهود، وتوجهت النصارى إلى المشرق، كانت قبلةُ الإسلام وسطاً بين القبلتين، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: خياراً، وظاهرُ اللفظ يوهِم التوسُّط، مع ما يَعْضِدُه من توسّط قبلةِ المسلمين، صدق على لفظة (وسط) هاهنا أن يسمّي تعالى به لاحتمالها المعنيين. ولمَّا كان المرادُ أبعدَهما وهو الخيار، صَلَحت أن تكون من أمثلة التورية.

قلت: وهي مرشحة بلازم المورَّى عنه، وهو قوله: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. فإنَّه من لوازم كونهم خياراً، أي: عُدولاً، والإتيان قبلها من قسم المجرَّدة.

ومن ذلك قوله: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]؛ فإنَّ النَّجم يطلق على الكوكب، ويرشِّحه له ذكر الشمس والقمر. وعلى مَا لا ساق له من النبات، وهو المعنى البعيدُ له، وهو المقصود في الآية.

ونقلتُ من خط شيخ الإسلام ابن حجر: أن من التورية في القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]. فإن ﴿كَآفَّةً﴾ بمعنى (مانع)، أي: تكفّهم عن الكفر والمعصية، والهاء للمبالغة، وهذا معنىً بعيد. والمعنى القريب المتبادر أن المراد جامعة بمعنى (جميعاً). لكن منَع من

(١) «بديع القرآن» ص١٠٢ باب التورية.

حمله على ذلك أن التأكيد يتراخى عن المؤكَّد، فكما لا تقول: رأيتُ جميعاً الناسَ، لا تقول رأيت كافةً الناسَ.

الاستخدام: هو والتورية أشرفُ أنواع البديع، وهما سِيّان، بل فضَّله بعضُهم عليها. ولهم فيه عبارتان.

إحداهما: أن يؤتَى بلفظ له معنيان فأكثر مراداً به أحد معانيه، ثم يؤتَى بضميره مراداً به المعنى الآخر. وهذه طريقة السكاكيّ وأتباعه.

والأخرى: أن يؤتَى بلفظ مشترك، ثم بلفظين، يفهم من أحدهما أحدُ المعنيين ومن الآخرِ الآخرُ. وهذه طريقة بَدْر الدين بن جماعة في «**المِصْباح**». ومشى عليها ابن أبي الإصبع[1]، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] الآية، فلفظ ﴿كِتَٰبٌ﴾ يحتمل الأمد المحتوم، والكتاب المكتوب، فلفظ ﴿أَجَلٍ﴾ يخدم المعنى الأول، و﴿يَمْحُوا﴾ يخدم الثاني.

ومثَّل غيره بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ . . .﴾ الآية [النساء: ٤٣]. فالصلاة تَحتمل أن يراد بها فعلها وموضعها، وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣] يخدم الأول، و﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣] يخدم الثاني.

قيل: ولم يقع في القرآن على طريقة السكاكيّ.

قلت: وقد استخرجتُ بفكري آياتٍ على طريقته، منها قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١]، فأمر الله يراد به: قيام الساعة، والعذاب، وبعثة النبي ﷺ. وقد أريد بلفظه الأخيرُ، كما أخرج ابن مردويه من طريق الضحَّاك عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾. قال: محمدٌ، وأُعيد الضمير عليه في: ﴿تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، مراداً به قيام الساعة والعذاب.

ومنها ـ وهي أظهرُها ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]. فإنَّ المراد به آدم، ثم أعاد عليه الضمير مراداً به ولَده فقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٣].

ومنها: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْـَٔلُوا عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٢]، أي: أشياء أخر، لأن الأولين لم يسألوا عن الأشياء التي سأل عنها الصحابة، فنُهوا عن سؤالها.

الالتفات: نقلُ الكلام من أسلوب إلى آخر، أعني من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخرَ منها، بعد التعبير بالأول. وهذا هو المشهور. وقال السكاكيّ: إمّا ذلك، أو التعبير بأحدهما فيما حقُّه التعبيرُ بغيره.

وله فوائد:

منها: تطرية الكلام، وصيانة السمع عن الضَّجر والمَلال، لما جُبِلت عليه النفوس من حبّ التنقلات، والسآمة من الاستمرار على منوالٍ واحد، وهذه فائدته العامة.

---

(١) انظر «بديع القرآن» ص١٠٢ باب التورية.

ويختص كلّ موضع بنُكَتٍ ولطائفَ باختلاف محلِّه، كما سنبينه.

مثاله: من التكلم إلى الخطاب ـ ووجهُه: حثُّ السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه، وأعطاه فضل عناية تخصيص بالمواجهة ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]. والأصل (وإليه أُرجع)، فالتفت من التكلم إلى الخطاب. ونكتته: أنه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه وهو يريد نصْحَ قومه، تلطفاً وإعلاماً أنه يريد لهم ما يريد لنفسه، ثم التفت إليهم؛ لكونه في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله تعالى.

كذا جعلوا هذه الآية من الالتفات، وفيه نظر؛ لأنه إنما يكون منه إذا قصد الإخبارَ عن نفسه في كلتا الجملتين، وهنا ليس كذلك، لجواز أن يريد بقوله: ﴿تُرۡجَعُونَ﴾ المخاطبين لا نفسه.

وأُجيب: بأنَّه لو كان المراد ذلك لما صَحَّ الاستفهامُ الإنكاري، لأن رجوع العَبْد إلى مولاه ليس بمستلزم أن يعيدَه غير ذلك الراجع. فالمعنى: كيف لا أعبد من إليه رجوعي، وإنَّما عدل عن (وإليه أرجع) إلى ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾؛ لأنه داخل فيهم، ومع ذلك أفاد فائدة حسنة، وهي: تنبيههم على أنه مثلُهم في وجوب عبادة مَن إليه الرجوعُ.

ومن أمثلته أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧١، ٧٢].

ومثاله من التكلم إلى الغيبة ـ ووجهه: أن يفهَم السامع أن هذا نمط المتكلم وقصده من السامع؛ حَضَر أو غاب، وأنه ليس في كلامه ممن يتلوّن ويتوجّه، ويبدي في الغيبة خلاف ما يبديه في الحضور ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ١، ٢]. والأصل (لنغفر لك). ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ١، ٢]. والأصل (لنا). ﴿أَمۡرًا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ۝٥ رَحۡمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الدخان: ٥، ٦]. والأصل (منَّا). ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، إلى قوله: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. والأصل (وبي) وعَدَل عنه لنكتتين: إحداهما: دفع التُّهَمة عن نفسه بالعصبيَّة لها، والأخرى: تنبيههم على استحقاقه الاتّباعَ بما اتصف به من الصفات المذكورة والخصائص المتلوَّة.

ومثاله من الخطاب إلى التكلّم لم يقع في القرآن، ومثَّل له بعضُهم بقوله: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾ [طه: ٧٢]، ثم قال: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا﴾ [طه: ٧٣]. وهذا المثال لا يصحُّ، لأن شرط الالتفات أن يكون المرادُ به واحداً.

ومثاله من الخطاب إلى الغيبة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]. والأصل (بكم). ونكتة العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم: التعجُّبُ من كفرهم وفعلهم، إذ لو استمرَّ على خطابهم لفاتت تلك الفائدة.

وقيل: لأن الخطاب أوّلاً كان مع الناس مؤمنهم وكافرهم، بدليل: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۖ﴾ [يونس: ٢٢]. فلو كان (وجرين بكم) للزم الذمّ للجميع، فالتفت عن الأول للإشارة إلى اختصاصه بهؤلاء الذين شأنهم ما ذكره عنهم في آخر الآية، عدولاً من الخطاب العام إلى الخاص.

قلت: ورأيت عن بعض السلف في توجيهه عكسَ ذلك؛ وهو: أن الخطاب أوَّله خاصٌّ وآخرُه عامٌّ. فأخرج ابنُ أبي حاتم[١] عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أنه قال في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]. قال: ذكَر الحديث عنهم، ثم حدَّث عن غيرهم، ولم يقل: (وجرين بكم)؛ لأنه قصد أن يجمعهم وغيرَهم، وجرين بهؤلاء وغيرهم من الخلْق. هذا عبارته. **فلله درُّ السلف ما كان أوقفهم على المعاني اللطيفة التي يدأب المتأخِّرون فيها زماناً طويلاً، ويُفنون فيها أعمارهم، ثم غايتهم أن يحوموا حول الحمى.**

وممَّا ذكر في توجيهه أيضاً: أنهم وقت الركوب حضروا، لأنهم خافوا الهلاك وغلبة الرياح، فخاطبهم خطاب الحاضرين، ثم لما جرتِ الرياح بما تشتهي السُّفن، وأمِنوا الهلاك، لم يبقَ حضورُهم كما كان، على عادة الإنسان أنَّه إذا أمن، غاب قلبه عن ربه، فلما غابوا ذكّرهم الله بصيغة الغيبة. وهذه إشارة صوفية.

ومن أمثلته أيضاً: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]. ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]. ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ تُحْبَرُونَ ۝٧٠ يُطَافُ عَلَيْهِم﴾، والأصل (عليكم)، ثم قال: ﴿وَأَنتُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠، ٧١]، فكرَّر الالتفات.

ومثاله من الغيبة إلى التكلم: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩]. ﴿وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا ۚ وَزَيَّنَّا﴾ [فصلت: ١٢]. ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾ ثم التفت ثانياً إلى الغيبة فقال: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١].

وعلى قراءة الحسن (ليريَه)[٢] بالغيبة، يكون التفاتاً ثانياً من ﴿بَٰرَكْنَا﴾، وفي ﴿ءَايَٰتِنَآ﴾ التفات ثالث، وفي: ﴿إِنَّهُۥ﴾ التفات رابع.

قال الزمخشريّ[٣]: وفائدته في هذه الآيات وأمثالها التنبيه على التخصيص بالقدرة، وأنه لا يدخل تحت قدرة أحد.

ومثاله من الغيبة إلى الخطاب: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۝٨٨ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا﴾ [مريم: ٨٨، ٨٩]. ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]. ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً﴾ [الإنسان: ٢١، ٢٢]. ﴿إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِىُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

ومن محاسنه ما وقع في سورة الفاتحة: فإنَّ العبد إذا ذكر الله تعالى وحده، ثم ذكر صفاته التي كل صفة منها تبعث على شدة الإقبال، وآخرها: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ المفيد أنه مالك الأمر كلّه في يوم الجزاء، يجد من نفسه حاملاً لا يقدر على دفعه على خطاب مَنْ هذه صفاته: بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات.

---

(١) في «تفسيره» ٦/ ١٩٣٨ (١٠٢٩٥)، يونس: ٢٢.

(٢) وهي قراءة شاذة.

(٣) في «كشافه» ٢/ ٤٣٧، الإسراء: ١.

وقيل: إنما اختير لفظ الغيبة للحمد، وللعبادة الخطاب، للإشارة إلى أن الحمد دون العبادة في الرتبة؛ لأنك تحمد نظيرك ولا تعبده، فاستعمل لفظ (الحمد) مع الغيبة، ولفظ (العبادة) مع الخطاب، لينسب إلى العظيم حال المخاطبة والمواجهة ما هو أعلى رتبة، وذلك على طريقة التأدُّب.

وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة فقال: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ مصرِّحاً بذكر المنعم وإسناد الإنعام إليه لفظاً، ولم يقل: (صراط المنعم عليهم) فلمَّا صار إلى ذكر الغضب زوى عنه لفظه، فلم ينسبه إليه لفظاً، وجاء باللفظ منحرفاً عن ذكر الغاضب، فلم يقل: (غير الذين غضبت عليهم) تفادياً عن نسبة الغضب إليه في اللَّفظ حال المواجهة.

وقيل: لأنه لمَّا ذكر الحقيق بالحمد، وأجرى عليه الصفات العظيمة ـ من كونه ربًّا للعالمين ورحماناً ورحيماً ومالكاً ليوم الدين ـ تعلَّق العلم بمعلوم عظيم الشأن، حقيق بأن يكون معبوداً دون غيره، مستعاناً به، فخوطب بذلك لتميّزه بالصفات المذكورة تعظيماً لشأنه، حتى كأنه قيل: إيَّاك يا من هذه صفاتُه نخصُّ بالعبادة والاستعانة، لا غيرك.

قيل: ومن لطائفه التنبيهُ على أنَّ مبتدأ الخلق الغيبة منهم عنه سبحانه وتعالى، وقصورهم عن محاضرته ومخاطبته، وقيام حجاب العظمة عليهم، فإذا عرفوه بما هُوَ لَهُ، وتوسَّلوا للقرب بالثناء عليه، وأقرُّوا بالمحامد له وتعبَّدوا له بما يليق بهم، تأهَّلوا لمخاطبته ومناجاته فقالوا: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾.



تنبيهات

الأول: شرط الالتفات أن يكون الضمير في المنتقَل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المنتقَل عنه، وإلَّا يلزم عليه أن يكون في (أنت صديقي) التفات.

الثاني: شرطه أيضاً أن يكون في جملتين؛ صرَّح به صاحب «**الكشاف**» وغيره، وإلَّا يلزم عليه أن يكون نوعاً غريباً.

الثالث: ذكر التَّنوخيّ في «**الأقصى القريب**» وابن الأثير وغيرهما: نوعاً غريباً من الالتفات، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه، كقوله: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ بعد ﴿أَنۡعَمۡتَ﴾. فإنَّ المعنى: (غير الذين غضبت عليهم) وتوقَّف فيه صاحب «عروس الأفراح».

الرابع: قال ابن أبي الإِصبع: جاء في القرآن من الالتفات قِسم غريب جدًّا، لم أظفر في الشعر بمثاله، وهو: أن يقدِّم المتكلم في كلامه مذكورين مرتبين، ثم يخبر عن الأول منهما، وينصرف عن الإخبار عنه إلى الإخبار عن الثاني، ثم يعود إلى الإخبار عن الأول. كقوله: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٞ﴾ [العاديات: ٦، ٧]. انصرف عن الإخبار عن الإنسان إلى الإخبار عن ربه تعالى، ثم قال منصرفاً عن الإخبار عن ربه تعالى إلى الإخبار عن الإنسان: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]. قال: وهذا يحسُن أن يُسمَّى التفاتَ الضمائر.

الخامس: يقرب من الالتفات نقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر، ذكره التنوخيّ وابنُ الأثير. وهو ستّة أقسام أيضاً:

مثاله من الواحد إلى الاثنين: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٧٨].

وإلى الجمع: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١].

ومن الاثنين إلى الواحد: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]. ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧].

وإلى الجمع: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [يونس: ٨٧].

ومن الجمع إلى الواحد: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٨٧].

وإلى الاثنين: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٣، ٣٤].

السادس: ويقرب منه أيضاً الانتقال . . . من الماضي أو المضارع أو الأمر إلى آخر.

مثاله من الماضي إلى المضارع: ﴿أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ﴾ [فاطر: ٩]. ﴿خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾ [الحج: ٣١]. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥].

وإلى الأمر: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٩]. ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُواْ﴾ [الحج: ٣٠].

ومن المضارع إلى الماضي: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾ [النمل: ٨٧]. ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ٤٧].

وإلى الأمر: ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ﴾ [هود: ٥٤].

ومن الأمر إلى الماضي: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِۦمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ﴾ [البقرة: ١٢٥].

وإلى المضارع: ﴿وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٧٢].

الاطراد: هو أن يذكر المتكلّم أسماء آباء الممدوح مرتبّةً على حُكم ترتيبها في الولادة.

قال ابن أبي الإصبع: ومنه في القرآن قوله تعالى حكايةً عن يوسف: ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨]. قال: وإنّما لم يأت به على الترتيب المألوف؛ فإن العادة الابتداء بالأب ثم الجد ثم الجدِّ الأعلى، لأنه لم يَرِدْ هنا مجرَّد ذكر الآباء، وإنَّما ذكَرهم ليذكُر ملّتهم التي اتَّبعها، فبدأ بصاحب الملّة، ثم بمن أخذها عنه، أولاً فأولاً على الترتيب.

ومثله قول أولاد يعقوب: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

الانسجام: هو أن يكون الكلام ـ لخلوّه من الانعقاد ـ منحدراً كتحدُّر الماء المنسجم. ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يَسيل رقَّةً. والقرآن كلّه كذلك.

قال أهل البديع: وإذا قويَ الانسجام في النثر جاءت قراءته موزونة بلا قَصْد، لقوّة انسجامه. ومن ذلك ما وقع في القرآن موزوناً:

فمنه من بحر الطويل: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

ومن المديد: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧].

ومن البسيط: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥].

ومن الوافر: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤].

ومن الكامل: ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

ومن الهزَج: ﴿فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣].

ومن الرجَز: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ [الإنسان: ١٤].

ومن الرمل: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣].

ومن السريع: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ومن المنسرح: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الإنسان: ٢].

ومن الخفيف: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

ومن المضارع: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ [غافر: ٣٢، ٣٣].

ومن المقتضب: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠].

ومن المجتثّ: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩].

ومن المتقارب: ﴿وَأُمْلِى لَهُمْ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣].

الإدماج: قال ابن أبي الإصبع: هو أن يُدمِج المتكلمُ غرضاً في غرضٍ، أو بديعاً في بديعٍ، بحيث لا يظهر في الكلام إلَّا أحدُ الغرَضين أو أحد البديعين. كقوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠]. أدمجت المبالغة في المطابقة، لانَّ انفراده تعالى بالحمد في الآخرة - وهي الوقت الذي لا يُحمد فيه سواه - مبالغة في الوصف بالانفراد بالحمد، وهو - وإن خرج مخرج المبالغة في الظاهر - فالأمر فيه حقيقة في الباطن، فإنه رب الحمد، والمنفرد به في الدارين. انتهى.

قلت: والأَوْلى أن يقال في هذه الآية: إنَّها من إدماج غرض في غرض؛ فإن الغرض منها تفرُّده تعالى بوصف الحمد، وأدمج فيه الإشارة إلى البعث والجزاء.

الافتنان: هو الإتيان في كلام بفنَّين مختلفين، كالجمع بين الفخر والتَّعزية في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]. فإنَّه تعالى عزَّى جميع المخلوقات من الإنس والجن والملائكة وسائر أصناف ما هو قابل للحياة، وتمدّح بالبقاء بعد فناء الموجودات في عشر لفظات، مع وصفه ذاته - بعد انفراده بالبقاء - بالجلال والإكرام سبحانه وتعالى!

ومنه: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ الآية [مريم: ٧٢]، جمع فيها بين هناء وعَزاء.

الاقتدار: هو أن يُبرز المتكلم المعنى الواحدَ في عدَّة صور، اقتداراً منه على نظْمِ الكلام وتركيبه، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض. فتارة: يأتي به في لفظ الاستعارة، وتارة في صورة الإرداف، وحيناً في مخرج الإيجاز، ومرَّة في قالب الحقيقة.

قال ابن أبي الإِصبع: وعلى هذا أتت جميعُ قصص القرآن، فإنك ترى القصة الواحدة التي لا تختلف معانيها تأتي في صور مختلفة، وقوالب من الألفاظ متعدِّدة، حتى لا تكاد تشتبه في موضعين منه، ولا بدَّ أن تجد الفرق بين صورها ظاهراً.



ائتلاف اللفظ مع اللفظ وائتلافه مع المعنى

الأول: أن تكون الألفاظ يلائم بعضُها بعضاً، بأن يقرن الغريب بمثله والمتداول بمثله، رعايةً لحسن الجوار والمناسبة.

والثاني: أن تكون ألفاظ الكلام ملائمةً للمعنى المراد؛ فإن كان فخماً كانت ألفاظه فخمة، أو جزلاً فجزلةً، أو غريباً فغريبةً، أو متداولاً فمتداولةً، أو متوسطاً بين الغرابة والاستعمال فكذلك.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥]. أتى بأغرب ألفاظ القَسَم وهي (التاء) فإنَّها أقلّ استعمالاً، وأبعدُ من أفهام العامة بالنسبة إلى الباء والواو. وبأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار؛ فإنَّ (تزال) أقرب إلى الأفهام وأكثر استعمالاً منها، وبأغرب ألفاظ الهلاك وهو (الحَرَض). فاقتضى حسن الوضع في النظم أن تجاوَر كل لفظة بلفظةٍ من جنسها في الغرابة، توخِّياً لحسن الجوار، ورعاية في ائتلاف المعاني بالألفاظ. ولتتعادل الألفاظ في الوضع وتتناسب في النظم. ولمَّا أراد غير ذلك قال: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. فأتى بجميع الألفاظ متداوَلة لا غرابة فيها.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣]. لمَّا كان الركون إلى الظالم ـ وهو الميل إليه والاعتماد عليه ـ دون مشاركته في الظلم، وجَب أن يكون العقاب عليه دون العقاب على الظلم، فأتى بلفظ (المسّ) الذي هو دون الإحراق والاصطلاء.

وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. أتى بلفظ (الاكتساب) المشعر بالكلفة والمبالغة في جانب السَّيئة لثقلها.

وكذا قوله: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا﴾ [الشعراء: ٩٤]، فهو أبلغ من (كُبّوا) للإشارة إلى أنَّهم يُكَبُّون كبّاً عنيفاً فظيعاً.

﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ﴾ [فاطر: ٣٧]، فإنَّه أبلغ من (يصرخون) للإشارة إلى أنهم يصرُخون صُرَاخاً منكَراً خارجاً عن الحدِّ المعتاد.

﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، فإنَّه أبلغ من (قادر) للإشارة إلى زيادة التمكُّن في القدرة، وأنه لا رَادَّ له ولا معقِّب.

ومثل ذلك: ﴿وَاصْطَبِرْ﴾ [مريم: ٦٥]، فإنَّه أبلغ من (اصبر).

و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ فإنَّه أبلغ من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾؛ فإنَّه يشعر باللطف والرفق، كما أن (الرحمن) مُشعر بالفخامة والعظمة.

ومنه الفرق بين سَقَى وأسقى، فإن (سَقَى) لِما لا كُلْفةَ معه في السُّقْيا، ولهذا أورده تعالى في شراب الجنة، فقال: ﴿وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]. و(أسقى) لما فيه كُلفةٌ، ولهذا أورده في شراب الدنيا، فقال: ﴿وَأَسۡقَيۡنَٰكُم مَّآءٗ فُرَاتٗا﴾ [المرسلات: ٢٧]، ﴿لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا﴾ [الجن: ١٦]؛ لأن السقيا في الدنيا لا تخلُو من الكُلفة أبداً.

الاستدراك والاستثناء: شرط كونهما من البديع أن يتضمّنا ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدُلُّ عليه المعنى اللغوي.

مثال الاستدراك: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فإنَّه لو اقتصر على قوله: ﴿لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ﴾ لكان منفراً لهم؛ لأنهم ظَنُّوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقادٍ إيماناً، فأوجبت البلاغةُ ذكرَ الاستدراك، ليُعلم أن الإيمان موافقةُ القلب اللسانَ، وإن انفرد اللسان بذلك يسمَّى إسلاماً، ولا يسمَّى إيماناً. وزاد ذلك إيضاحاً بقوله: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤]. فلمَّا تَضَمَّنَ الاستدراك إيضاحَ ما عليه ظاهرُ الكلام مِنَ الإشكال عُدّ من المحاسن.

ومثال الاستثناء: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا﴾ [العنكبوت: ١٤]، فإن الإخبار عن هذه المدة بهذه الصيغة يمهِّد عُذْرَ نوحٍ في دعائه على قومه بدعوةٍ أهلكتهم عن آخرهم؛ إذ لو قيل: (فلبث فيهم تسعمِئةٍ وخمسين عاماً) لم يكن فيه من التهويل ما في الأوّل؛ لأن لفظ (الألف) في الأولِ أولُ ما يطرُق السمع، فَيُشْغَل بها عن سماع بقيَّة الكلام، وإذا جاء الاستثناء لم يبقَ له بعدما تقدَّمه وقعٌ يزيل ما حَصَل عنده من ذكر الألف.

الاقتصاص: ذكره ابن فارس، وهو: أن يكون كلامٌ في سورة مقتصاً من كلام في سورةٍ أخرى أو في تلك السورة، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ أَجۡرَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]. والآخرة دار ثواب لا عمَل فيها. فهذا مُقْتَصٌّ من قوله: ﴿وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا قَدۡ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥].

ومنه: ﴿وَلَوۡلَا نِعۡمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُحۡضَرِينَ﴾ [الصفات: ٥٧] مأخوذ من قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡعَذَابِ مُحۡضَرُونَ﴾ [سبأ: ٣٨].

وقوله: ﴿وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١] مقتصّ من أربع آيات: لأن الأشهاد أربعة: الملائكة في قوله: ﴿وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ﴾ [ق: ٢١]، والأنبياء في قوله: ﴿فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا﴾ [النساء: ٤١]، وأمة محمد في قوله: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، والأعضاءُ في قوله: ﴿يَوۡمَ تَشۡهَدُ عَلَيۡهِمۡ أَلۡسِنَتُهُمۡ﴾ الآية [النور: ٢٤].

وقوله: ﴿يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢]. قرئ مخفَّفاً ومشدَّداً، فالأول مأخوذ من قوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، والثاني من قوله: ﴿يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤].

الإبدال: هو إقامة بعض الحروف مقام بعض. وجعل منه ابن فارس: ﴿فَٱنفَلَقَ﴾، أي: انفرق، ولهذا قال: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]، فالرَّاء واللَّام متعاقبتان.

وعن الخليل(١) في قوله تعالى: ﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِۚ﴾ [الإسراء: ٥]. إنَّه أريد (فحاسوا) فجاءت الجيم مقام الحاء. وقد قرئ بالحاء أيضاً.

وجعل منه الفارسيّ: ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: الخيل.

وجعل منه أبو عُبيدة: ﴿إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗۚ﴾ [الأنفال: ٣٥]، أي: تصدِدَةً.

تأكيد المدح بما يشبه الذَّم: قال ابن أبي الإصبع: هو في غاية العزة في القرآن(٢). قال: ولم أجد منه إلَّا آية واحدة، وهي قوله: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ . . .﴾ الآية [المائدة: ٥٩]؛ فإنَّ الاستثناء ـ بعد الاستفهام الخارج مخرجَ التوبيخ على ما عابوا به المؤمنين من الإيمان ـ يُوهِم أن ما يأتي بعده ممَّا يوجب أن يُنْقَمَ على فاعله ممَّا يذمّ به، فلمَّا أتى بعد الاستثناء ما يوجِبُ مَدْحَ فاعله كان الكلامُ متضمِّناً تأكِيدَ المدح بما يشبه الذَّم.

قلت: ونظيرها قوله: ﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنۡ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضۡلِهِۦۚ﴾ [التوبة: ٧٤]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ﴾ [الحج: ٤٠]، فإن ظاهر الاستثناء أن ما بعده حق يقتضي الإخراج، فلمَّا كان صفةَ مدح يقتضي الإكرامَ لا الإخراج كان تأكيداً للمدح بما يشبه الذم.

وجعل منه التَّنوخيّ في «**الأقصى القريب**»: ﴿لَا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوٗا وَلَا تَأۡثِيمًا ۝٢٥ إِلَّا قِيلٗا سَلَٰمٗا سَلَٰمٗا﴾ [الواقعة: ٢٥، ٢٦]. استثنى ﴿سَلَٰمٗا سَلَٰمٗا﴾ الذي هو ضدّ اللّغو والتأثيم، فكان ذلك مؤكداً لانتفاء اللغو والتَّأثيم. انتهى.

التفويت: هو إتيان المتكلم بمعانٍ شتَّى من المدح والوصف، وغير ذلك من الفنون، كلُّ فن في جملة منفصلة عن أختها، مع تساوي الجمل في الزّنة. وتكون في الجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة.

فمن الطويلة: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِي هُوَ يُطۡعِمُنِي وَيَسۡقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ۝٨٠ وَٱلَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحۡيِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨ ـ ٨١].

ومن المتوسطة: ﴿تُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِۖ وَتُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَتُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّۖ﴾ [آل عمران: ٢٧].

قال ابن أبي الإصبع: ولم يأت المركّب من القصيرة في القرآن.

التقسيم: هو استيفاء أقسام الشيء الموجودة، لا الممكنة عقلاً، نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ

(١) الخليل بن أحمد الفَرَاهِيدي، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض (ت: ١٧٠هـ). «إنباه الرواة» ١/ ٣٤١، «وفيات الأعيان» ١/ ١٧٢.

(٢) العزة: القلة. «القاموس المحيط»: عزز.

﴿ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]، إذ ليس في رؤية البرق إلَّا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار؛ ولا ثالث لهذين القسمين.

وقوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، فإنَّ العالم لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثة: إمَّا عاصٍ ظالمٌ لنفسه، وإمَّا سابق مبادر للخيرات، وإمَّا متوسِّط بينهما مقتصِدٌ فيها.

ونظيرها: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧ فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ۝٨ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ۝٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ [الواقعة: ٧ ـ ١٠].

وكذا قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مريم: ٦٤]. استوفى أقسام الزمان، ولا رابع لها.

وقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]. استوفى أقسام الخَلْق في المشي.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١]. استوفى جميع هيآت الذاكر.

وقوله: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى: ٤٩، ٥٠]. استوفى جميعَ أحوال المتزوِّجين، ولا خامس لها.

التدبيج: هو أن يذكر المتكلِّم ألواناً يقصِد التورية بها والكناية.

قال ابن أبي الإصبع: كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

قال: المراد بذلك ـ والله أعلم ـ الكنايةُ عن المشتَبه، والواضح من الطرق؛ لأن الجادَّة البيضاء هي الطريق التي كَثُر السلوك عليها جدّاً، وهي أوضحُ الطرق وأبينُها. ودونها الحمراء، ودون الحمراء السوداء؛ كأنها في الخفاء والالتباس ضدّ البيضاء في الظهور والوضوح. ولمَّا كانت هذه الألوان الثلاثة في الظهور للعين طرفين وواسطة، فالطرفُ الأعلى في الظهور البياضُ، والطرفُ الأدنى في الخفاء السوادُ، والأحمرُ بينهما، على وضع الألوان في التركيب، وكانت ألوان الجبال لا تخرج عن هذه الألوان الثلاثة، والهداية بكلِّ علم نصِب للهداية منقسمة هذه القسمة، أتت الآية الكريمة منقسمة كذلك، فحصَل فيها التدبيج وصحةُ التقسيم.

التنكيت: هو أن يَقْصِدَ المتكلمُ إلى شيء بالذكر دون غيره، ممَّا يسُدُّ مسدَّه، لأجل نكتة في المذكور ترجّح مجيئه على سواه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ [النجم: ٤٩] خصَّ الشِّعرى بالذِّكْر دون غيرها من النجوم، وهو تعالى ربّ كلّ شيء؛ لأن العرب كان ظَهَر فيهم رجلٌ يُعْرَف بابن

أبي كَبْشَة[1] عَبَدَ الشِّعرى، و دعا خلقاً إلى عبادتها، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ التي ادُّعِيت فيها الربوبية.

التجريد: هو أن يُنتزَعَ من أمرٍ ذي صفةٍ آخر مثله؛ مبالغةً في كمالها فيه.

نحو: (لي من فلان صديقٌ حميم). جرّد من الرجل الصديق آخر مثله متَّصِفٌ بصفة الصَّداقة.

ونحو: (مررت بالرجل الكريم والنَّسمة المباركة). جرَّدوا من الرَّجل الكريم آخر مثله متصفاً بصفة البركة، وعطفوه عليه، كأنه غيره، وهو هو.

ومن أمثلته في القرآن: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨]. ليس المعنى أنَّ الجنة فيها دار خلد وغيرُ دارِ خلد، بل هي نفسها دار الخلد؛ فكأنه جرّد من الدار داراً. ذكره في «**المحتَسَب**»[2] وجعل منه: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الروم: ١٩]. على أنَّ المراد بالميّت النطفة.

قال الزمخشري[3]: وقرأ عُبيد بن عمير: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، بالرَّفع، بمعنى حصَلَتْ منها وردةٌ، قال: وهو من التجريد. وقرئ أيضاً: (يَرِثُنِي وَارِثٌ مِنْ آل يَعْقُوبَ) قال ابن جني: هذا هو التجريد، وذلك أنه يريد: (وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي منه وَارِثٌ مِنْ آل يَعْقُوبَ) وهو الوارث نفسُه، فكأنه جرّد منه وارثاً.

التعديد: هو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد. وأكثر ما يوجد في الصفات، كقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣].

وقوله: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ . . .﴾ الآية [التوبة: ١١٢].

وقوله: ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ . . .﴾ الآية [التحريم: ٥].

الترتيب: هو أن يورد أوصاف الموصوف على ترتيبها في الخِلْقة الطبيعية، ولا يُدخِلَ فيها وصفاً زائداً. ومثَّله عبد الباقي اليمني بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا﴾ [غافر: ٦٧]، وبقوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا . . .﴾ الآية [الشمس: ١٤].

الترقِّي والتدلِّي: تقدّما في نوع التقديم والتأخير.

التضمين: يطلق على أشياء:

أحدها: إيقاع لفظ موقع غيره لتضمّنه معناه. وهو نوعٌ من المجاز تقدم [الكلامُ] فيه.

(١) قال القرطبي في «تفسيره»: أول من عبده أبو كبشة، أحد أجداد النبي ﷺ من قِبَل أمهاته، ولذلك كان مشركو قريش يُسَمُّون النبي ﷺ ابنَ أبي كبشة. والصوابُ أنه أبو كبشة كما قال محقق «البرهان» ٣/ ٤٣٩. تفسير القرطبي، سورة النجم: ٤٩.

(٢) «المحتسَب» لابن جني ٢/ ٣٨، مريم: ٤.

(٣) في «كشافه» ٤/ ٤٨، سورة الرحمن: ٣٧، وفيه: وقرأ عمرو بن عُبيد.

الثاني: حصول معنىً فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه. وهذا نوعٌ من الإِيجاز تقدَّم أيضاً.

الثالث: تعلق ما بعد الفاصلة بها. وهذا مذكور في نوع الفواصل.

الرابع: إدراج كلام الغَير في أثناء الكلام، لقصدِ تأكيد المعنى، أو ترتيب النظم. وهذا هو النوع البديعيّ.

قال ابن أبي الإصبع: ولم أظفر في القرآن بشيءٍ منه إلّا في موضعين تضمّنا فصلينِ من التوراة والإِنجيل: قوله: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ . . .﴾ الآية [المائدة: ٤٥]، وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ . . .﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

ومثّله ابن النَّقِيب[1] وغيره: بإيداع حكايات المخلوقين في القرآن، كقوله تعالى حكايةً عن الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، وعن المنافقين: ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ﴾ [البقرة: ١٣]. ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١٣].

قال: وكذلك ما أُودع فيه من اللغات الأعجمية.

الجناس: هو تشابه اللفظين في اللفظ.

قال في «**كنز البراعة**»[2]: وفائدته الميل إلى الإِصغاء إليه، فإنَّ مناسبة الألفاظ تُحدِث ميلاً وإصغاءً إليها، ولأنَّ اللَّفظ المشترَكَ إذا حُمل على معنى، ثم جاء والمراد به آخرُ، كان للنفس تشوُّقٌ إليه.

وأنواع الجناس كثيرة:

منها: التامّ، بأن يتّفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيآتها، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍۚ﴾ [الروم: ٥٥]. وقيل: ولم يقع منه في القرآن سواه. واستنبط شيخ الإِسلام ابنُ حجر موضعاً آخر، وهو: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣، ٤٤].

وأنكر بعضهم كونَ الآية الأولى من الجناس، وقال: الساعة في الموضعين بمعنى واحد، والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، ولا يكون أحدُهما حقيقةً، والآخرُ مجازاً، بل يكونان حقيقتين، وزمان القيامة ـ وإن طال ـ لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة، فإطلاق الساعة على القيامة مجازٌ، وعلى الآخرة حقيقةٌ، وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس، كما لو قلت: ركبتُ حماراً ولقيتُ حماراً، تعني بليداً.

ومنها: المصحّف، ويسمَّى جناس الخط. بأن تختلف الحروف في النقط، كقوله: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩، ٨٠].

(١) ابنُ النقيب: محمد بن سليمان، مفسر، من فقهاء الحنفية (ت: ٦٩٨هـ). «الفوائد البهية» ١٦٨.

(٢) «جوهر الكنز»، وهو تلخيص «كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة» لابن الأثير الحلبي (ت: ٧٣٧هـ). ص٩١ الجناس.

ومنها: المحرّف بأن يقع الاختلاف في الحركات، كقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ﴿٧٢﴾ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ٧٢، ٧٣].

وقد اجتمع التصحيف والتحريف في قوله: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

ومنها: الناقص، بأن يختلف في عدد الحروف، سواء كان الحرف المَزيد أوّلاً أو وسطاً أو آخراً، كقوله: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩، ٣٠]، ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ٦٩].

ومنها: المذيّل؛ بأن يزيد أحدهما أكثر من حرف في الآخر أو الأوّل، وسمّى بعضهم الثاني بالمتوّج، كقوله: ﴿وَانظُرْ إِلَىٰ إِلَٰهِكَ﴾ [طه: ٩٧]، ﴿وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [القصص: ٤٥]، ﴿مَّنْ آمَنَ بِهِ﴾ [الأعراف: ٨٦]، ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ﴾ [العاديات: ١١]، ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ١٤٣].

ومنها: المضارع، وهو أن يختلفا بحرف مقارب في المخرج، سواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦].

ومنها: اللّاحق، بأن يختلفا بحرف غير مقارب فيه كذلك، كقوله: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴿٧﴾ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٧، ٨]، ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥]، ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ﴾ [النساء: ٨٣].

ومنها: المرفق، وهو ما تركّب مِن كلمة وبعضِ أخرى، كقوله: ﴿جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

ومنها: اللّفظي، بأن يختلفا بحرف مناسب للآخر مناسبة لفظية كالضاد والظاء، كقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

ومنها: تجنيس القلب، بأن يختلفا في ترتيب الحروف، نحو: ﴿فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [طه: ٩٤].

ومنها: تجنيس الاشتقاق، بأن يجتمعا في أصل الاشتقاق، ويسمّى المقتضَب، نحو: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩]، ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ [الروم: ٤٣]، ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

ومنها: تجنيس الإطلاق، بأن يجتمعا في المشابهة فقط، كقوله: ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤]. ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]. ﴿لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي﴾ [المائدة: ٣١]. ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ﴾ [يونس: ١٠٧]. ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم﴾ [التوبة: ٣٨]. ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنسَانِ أَعْرَضَ﴾ إلى قوله: ﴿فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١].

تنبيه: لكون الجناس من المحاسن اللفظية لا المعنوية تُرِك عند قوّة المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]. قيل: ما الحكمة في كونه لم يقل: (وما أنت بمصدِّق)، فإنه يؤدي معناه مع رعاية التجنيس؟

وأُجيبَ: بأن في ﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ من المعنى ما ليس في (مصدِّق)؛ لأن معنى قولك: (فلان مصدِّق لي) قَال لي: صدقتَ، وأمّا (مؤمن) فمعناه مع التصديق إعطاء الأمن، ومقصودهم التصديق وزيادة، وهو طلب الأمن، فلذلك عبّر به.

وقد زلَّ بعض الأُدباء، فقال في قوله: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾[الصافات: ١٢٥]: لو قال: (وتدَعون) لكان فيه مراعاة للتجنيس.

وأجاب الإمام فخر الدين: بأن فصاحة القرآن ليست لرعايةِ هذه التكليفات، بل لأجل قوَّة المعاني وجَزَالةِ الألفاظ.

وأجاب غيره: بأن مراعاة المعاني أَوْلى من مراعاة الألفاظ، ولو قال: ﴿أَتَدْعُونَ﴾ و(تدَعون) لوقع الالتباس على القارئ؛ فيجعلهما بمعنى واحدٍ تصحيفاً. وهذا الجواب غير ناضج.

وأجاب ابن الزَّمْلَكانيّ: بأن التجنيس تحسين، وإنما يُستعملُ في مقام الوعد والإحسان، لا في مقام التهويل.

وأجاب الخويِّي: بأن (تدع) أخصّ من (تذر)؛ لأنه بمعنى ترك الشيء مع اعتنائه، بشهادة الاشتقاق، نحو الإيداع، فإنَّه عبارة عن ترك الوديعة مع الاعتناء بحالها؛ ولهذا يختار لها مَنْ هو مؤتمنٌ عليها. ومن ذلك الدعة بمعنى الراحة. وأما (تذر) فمعناه الترك مطلقاً، أو الترك مع الإعراض والرفض الكليّ.

قال الراغب[1]: يقال: فلان يَذَرُ الشيء، أي: يقذفه لقلة الاعتداد به، ومنه الوَذْرة ـ قطعة من اللحم ـ لقلة الاعتداد به، ولا شكَّ أنَّ السِّياق إنَّما يناسب هذا دون الأول؛ فأُريد هُنا تبشيع حالهم في الإعراض عن ربِّهم، وأنهم بلغوا الغاية في الإعراض. انتهى.

الجمع: هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء متعددة في حكم، كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]. جمع المال والبنون في الزينة.

وكذلك قوله: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٥، ٦].

الجمع والتفريق: هو أن تُدخل شيئين في معنىً، وتفرِّق بين جهتي الإدخال. وجعل منه الطِّيبيّ قوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا . . .﴾ الآية [الزمر: ٤٢]. جمع النفسين في حكم التوفِّي، ثم فرَّق بين جهتي التوفي بالحكم بالإمساك والإرسال، أي: الله يتوفَّى الأنفس التي تُقبَض والتي لم تقبَض، فيمسِك الأولى ويرسل الأخرى.

الجمع والتقسيم: وهو جمع متعدّد تحت حكم، ثم تقسيمه؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

الجمع مع التفريق والتقسيم: كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ . . .﴾ الآيات [هود: ١٠٥ ـ ١٠٨].

فالجمع في قوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ لأنها متعددة معنًى؛ إذ النكرة في سياق النفي تعُمُّ، والتفريق في قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، والتقسيم في قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾. ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا﴾.

---

(١) في «مفرداته» مادة: وَذَرَ.

جمع المؤتلف والمختَلف: هو أن يريد التَّسوية بين ممدوحَيْن، فيأتي بمعانٍ مؤتلفة في مدحهما، ويروم بعد ذلك ترجيحَ أحدهما على الآخر، بزيادة فضل لا يُنقِص الآخر، فيأتي لأجل ذلك بمعانٍ تخالِفُ معنى التسوية، كقوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ . . .﴾ الآية [الأنبياء: ٧٨]. سوَّى في الحكم والعلم، وزاد فضل سليمان بالفهم.

حسن النسق: هو أن يأتيَ المتكلِّمُ بكلماتٍ متتاليات معطوفات، متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسَناً، بحيث إذا أُفرِدَتْ كلُّ جملة منه قامت بنفسها، واستقلَّ معناها بلفظها. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ . . .﴾ الآية [هود: ٤٤]. فإنَّ جُملَهُ معطوف بعضها على بعض بواو النَّسَق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة: من الابتداء بالأهمِّ الذي هو انحسارُ الماء عن الأرض، المتوقف عليه غاية مطلوب أهل السفينة من الإطلاق من سِجْنها، ثم انقطاع مادَّة السماء المتوقّف عليه تمام ذلك من دفع أذاه بعد الخروج، ومنه اختلاف ما كان بالأرض، ثم الإخبار بذهاب الماء بعد انقطاع المادَّتين الذي هو متأخر عنه قطعاً، ثم بقضاء الأمر الذي هو هلاك مَنْ قُدِّر هلاكه، ونجاة مَنْ سبق نجاته، وأُخِّرَ عمَّا قبله؛ لأنَّ علم ذلك لأهل السفينة بعد خروجهم منها، وخروجهم موقوف على ما تقدَّم. ثم أخبر باستواء السفينة واستقرارها المفيد ذهاب الخوف وحصول الأمن من الاضطراب، ثم ختم بالدعاء على الظالمين لإفادة أن الغَرَق وإن عمَّ الأرضَ، فلم يشمَل إلَّا من استحقَّ العذاب لظلمِه.

عتاب المرء نفسه: منه: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي . . .﴾ الآيات [الفرقان: ٢٧].

وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ . . .﴾ الآيات [الزمر: ٥٦].

العكس: هو أن يؤتى بكلام يقدَّم فيه جزءٌ ويؤخَّر آخر، ثم يقدّم المؤخر، ويؤخّر المقدم، كقوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢]. ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١]. ﴿وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١]. ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وقد سُئل عن الحكمة في عكس هذا اللفظ، فأجاب ابن المنير: بأنَّ فائدته الإشارةُ إلى أن الكفار مخاطَبون بفروع الشريعة.

وقال الشيخ بدر الدين بن الصاحب: الحقُّ أنَّ كل واحد من فعل المؤمنة والكافر منفيٌّ عنه الحِلُّ، أما فعل المؤمنة فيحرم؛ لأنها مخاطبة، وأمَّا فعل الكافر فنفي عنه الحِلُّ باعتبار أن هذا الوطء مشتمِلٌ على المفسدة، فليس الكفار مورد الخطاب، بل الأئمة ومَن قام مقامهم مخاطَبون بمنع ذلك؛ لأنَّ الشرع أمر بإخلاء الوجود من المفاسد، فاتَّضح أنَّ المؤمنة نُفي عنها الحلُّ باعتبارٍ، والكافر نفِي عنه الحلّ باعتبار.

قال ابن أبي الإصبع: ومن غريب أسلوب هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٤، ١٢٥]، فإنَّ نظم الآية الثانية عكس نظم الأولى، لتقديم العمل في الأولى على الإيمان، وتأخيره في الثانية عن الإسلام.

ومنه نوع يسمى القلب والمقلوب المستوي، وما لا يستحيل بالانعكاس، وهو أن تُقرأ الكلمةُ من آخرها إلى أولها، كما تُقرأ من أولها إلى آخرها، كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، ولا ثالث لهما في القرآن.

العنوان: قال ابن أبي الإصبع[1]: هو أن يأخذ المتكلم في غرضٍ، فيأتي لقصد تكميله وتأكيده بأمثلة في ألفاظ تكون عنواناً لأخبارٍ متقدِّمة، وقصص سالفة.

ومنه نوع عظيم جدًّا، وهو: **عنوان العلوم**، بأن يذكر في الكلام ألفاظاً تكون مفاتيحَ لعلومٍ ومداخلَ لها.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا . . .﴾ الآية [الأعراف: ١٧٥]، فإنَّه عنوان قصةِ بَلْعام.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿انطَلِقُوا إِلَىٰ ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ الآية [المرسلات: ٣٠]. فيها عنوان علم الهندسة، فإنَّ الشكل المثلَّث أول الأشكال، وإذا نُصب في الشمس على أيّ ضلعٍ من أضلاعه، لا يكون له ظِلٌّ، لتحديد رؤوس زواياه؛ فأمر الله تعالى أهلَ جهنم بالانطلاق إلى ظلِّ هذا الشكل تهكُّماً بهم.

وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ . . .﴾ الآيات [الأنعام: ٧٥]. فيها عنوان علم الكلام، وعلم الجدَل، وعلم الهيئة.

الفرائد: هو مختصٌّ بالفصاحة دون البلاغة؛ لأنه الإتيان بلفظةٍ تنزَّل منزلة الفريدة من العِقد ـ وهي الجوهرة التي لا نظير لها ـ تدلُّ على عِظم فصاحة هذا الكلام، وقوة عارضته، وجزالةِ منطقه، وأصالة عربيّته، بحيث لو أُسقطتْ من الكلام عَزَّت على الفصحاء [غرابتها].

ومنه لفظ: ﴿حَصْحَصَ﴾ في قوله: ﴿الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١]. و﴿الرَّفَثُ﴾ في قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ولفظة ﴿فُزِّعَ﴾ في قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣].

و﴿خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ في قوله: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩].

وألفاظ قوله: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]، وقوله: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ١٧٧].

القسم: هو أن يريد المتكلِّم الحَلف على شيء، فيحلف بما يكون فيه فخرٌ له، أو تعظيمٌ لشأنه، أو تنويهٌ لقدره، أو ذمٌّ لغيره، أو جارياً مجرى الغَزَل والترقق، أو خارجاً مخرج الموعظة والزهد، كقوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]؛ أقسم سبحانه وتعالى بقسَمٍ يوجب الفخر لتضمّنه التمدُّح بأعظم قدرة، وأجلِّ عظمة.

(١) في «بديع القرآن» ص٢٥٧ باب العنوان.

﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]. أقسم سبحانه وتعالى بحياة نبيِّه ﷺ تعظيماً لشأنه، وتنويهاً بقدره. وسيأتي في نوع الأقسام أشياء تتعلق بذلك.

اللّف والنشر: هو أن يُذكر شيئان أو أشياء، إمَّا تفصيلاً بالنصِّ على كلِّ واحد، أو إجمالاً بأن يؤتى بلفظ يشتمل على متعدِّد، ثم يذكر أشياء على عدد ذلك، كلُّ واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، ويفوِّض إلى عقل السامع ردّ كلّ واحد إلى ما يَليق به.

فالإجماليّ: كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، أي: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلّا اليهود، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلّا النصارى؛ وإنَّما سوّغ الإجمال في اللفّ ثبوتُ العناد بين اليهود والنصارى، فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنة، فوُثِق بالعقل في أنه يردّ كلَّ قولٍ إلى فريقه لأمنِ اللَّبس، وقائل ذلك يهود المدينة ونصارى نجران.

قلت: وقد يكون الإجمال في النَّشر لا في اللَّف؛ بأن يؤتَى بمتعدِّد، ثم بلفظ يشتمل على متعدِّد يصلح لهما، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] على قول أبي عُبيدة: إن الخيط الأسود أريدَ به الفجرُ الكاذب لا الليل، وقد بيّنته في «**أسرار التنزيل**».

والتفصيلي قسمان:

أحدهما: أن يكون على ترتيب اللفّ، كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣]، فالسّكون راجعٌ إلى اللَّيل، والابتغاء راجع إلى النهار.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]، فاللَّوْمُ راجع إلى البخل، و﴿مَّحْسُورًا﴾ راجع إلى الإسراف، لأن معناه: منقطعاً لا شيء عندك.

وقوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا . . .﴾ الآيات، فإن قوله: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ راجع إلى قوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ﴾. و﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ راجعٌ إلى قوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا﴾ فإن المراد السائلُ عن العلم، كما فسَّره مجاهدٌ وغيره. و﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ راجعٌ إلى قوله: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٦ ـ ١١]. رأيت هذا المثال في شرح «**الوسيط**» للنوويّ، المسمَّى بـ «**التنقيح**».

والثاني: أن يكون على عكس ترتيبه، كقوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ . . .﴾ [آل عمران: ١٠٦].

وجعل منه جماعة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]. قالوا: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾: قول الذين آمنوا، ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾: قول الرسول.

وذكر الزمخشريّ قسماً آخر؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُم مِّن فَضْلِهِ﴾ [الروم: ٢٣]. قال: هذا من باب اللفّ، وتقديره: (وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامكُمْ وابْتِغَاؤكُمْ مِنْ فَضْلِه بِاللَّيْلِ

والنَّهَارِ) إلّا أنه فَصَل بين ﴿مَنَامُكُم﴾ و﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم﴾ بالليل والنهار؛ لأنهما زمانان، والزمان والواقع فيه كشيءٍ واحد، مع إقامة اللفّ على الاتحاد.

المشاكلة: ذكر الشيء بلفظ غيره، لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً.

فالأول كقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]، فإن إطلاق النفس والمكر في جانب الباريء تعالى إنما هو لمشاكلة ما معه.

وكذا قوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، لأن الجزاء حقٌّ لا يوصف بأنه سيِّئة. ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ﴾ [الجاثية: ٣٤]، ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩]، ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥].

ومثال التقديريّ: قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، أي: تطهير الله؛ لأن الإيمان يطهّر النفوسَ، والأصل فيه: أنَّ النصارى كانوا يغمِسون أولادهم في ماء أصفرَ يسمّونه المعموديّة، ويقولون: إنَّه تطهير لهم، فعبَّر عن الإيمان (بصبغة الله) للمشاكلة بهذه القرينة.

المزاوجة: أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء، أو ما جرى مجراهما. كقوله[1]:

إذا مَا نَهَى النَّاهي فلجّ بِيَ الهوى ... أصاخت إلى الواشي فلجّ بها الهجر

[بحر الطويل]

ومنه في القرآن: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥].

المبالغة: أن يذكر المتكلِّم وصفاً، فيزيد فيه حتى يكون أبلغ في المعنى الذي قصده. وهي ضربان:

مبالغة بالوصف: بأن يخرج إلى حدّ الاستحالة، ومنه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥]. ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

ومبالغة بالصيغة: وصيغ المبالغة: (فعلان) كالرحمن، و(فعيل) كالرحيم، و(فعَّال) كالتَّواب والغفار والقهَّار، و(فَعُول) كغفور وشَكور وودود، و(فَعِل) كحذِرٍ وأشِر وفَرِح. و(فُعَال) بالتخفيف، كعُجاب، وبالتشديد ككُبّار، و(فُعَل) كَلُبَد وكُبَر، و(فُعْلَى) كالعُلْيا والحسنى وشورى والسوءى.

فائدة: الأكثر على أن (فَعْلان) أبلغ من (فَعِيل). ومن ثَمَّ قيل: الرحمن أبلغُ من الرحيم، ونصره السهيليُّ بأنه ورد على صيغة التثنية، والتثنية تضعيف، فكأنَّ البناء تضاعفت فيه الصِّفة.

وذهب ابنُ الأنباريّ إلى أن الرحيم أبلغ من الرحمن، ورجَّحه ابن عسكر بتقديم ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ عليه، وبأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد، وهو أبلغ من صيغة التثنية.

(١) هو البحتري من قصيدة يمدح بها الفتحَ بنَ خَاقَانَ، والبيت في «ديوانه» ٢/ ٨٤٣، والبحتري: الوليد بن عُبيد، شاعر كبير (ت: ٢٨٤هـ). «وفيات الأعيان» ٢/ ١٧٥.

وذهب قُطْرب إلى أنَّهما سواء.

فائدة: ذكر البرهان الرشيديّ: أن صفات الله التي على صيغة المبالغة كلّها مجاز، لأنها موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها؛ لأن المبالغة أن تثبت للشيء أكثر ممَّا له، وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها. وأيضاً: فالمبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان، وصفات الله منزَّهَة عن ذلك. واستحسنه الشيخ تقيّ الدين السّبكيّ.

وقال الزَّركشي في «**البرهان**»: التحقيق أن صيغ المبالغة قسمان:

أحدهما: ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل.

والثاني: بحسب تعدُّد المفعولات، ولا شك أن تعدُّدها لا يوجب للفعل زيادة؛ إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعدِّدين، وعلى هذا القسم تنزَّل صفاته تعالى ويرتفع الإشكال؛ ولهذا قال بعضهم في (حكيم): معنى المبالغة فيه تكرار حكمِه بالنسبة إلى الشرائع.

وقال في «**الكشاف**»: المبالغة في (التَّوَّاب) للدلالة على كثرة مَنْ يتوب عليه من عباده، أو لأنه بليغ في قبول التوبة، نُزِّل صاحبها منزلة من لم يذنب قطّ، لسعة كرمه.

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً على قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. وهو أن (قديراً) من صيغ المبالغة، فيستلزم الزيادة على معنى (قادر) والزيادة على معنى (قادر) محال؛ إذ الإيجاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل باعتبار كلّ فرد فرد.

وأُجيب: بأنَّ المبالغة لمَّا تعذَّر حملُها على كلّ فرد وجَب صرفُها إلى مجموع الأفراد التي دلَّ السِّياق عليها، فهي بالنسبة إلى كثرة المتعلَّق لا الوصف.

المطابقة: وتسمَّى الطباق: الجمع بين متضادّين في الجملة.

وهو قسمان: حقيقيّ ومجازيّ، والثاني يسمَّى التكافؤ، وكلّ منهما إما لفظيّ أو معنويّ، وإمَّا طباق إيجاب أو سلب.

ومن أمثلة ذلك: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]. ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤]. ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].

ومن أمثلة المجازي: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أيْ: ضالًّا فهديْناه.

ومن أمثلة طباق السلب: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤].

ومن أمثلة المعنويّ: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٥، ١٦]. معناه: (ربنا يعلم إنا لصادقون).

﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]. قال أبو عليٍّ الفارسيّ: لمَّا كان البناء رفعاً للمبنيّ قوبل بالفراش الذي هو على خلاف البناء.

ومنه نوع يسمَّى الطباق الخفيّ، كقوله: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، لأن الغرق من صفات الماء، فكأنه جمع بين الماء والنار، قال ابن مُنْقِذ[١]. وهي أخفى مطابقة في القرآن.

وقال ابن المُعتزّ[٢]: من أملح الطباق وأخفاه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، لأن معنى القصاص القتل، فصار القتل سببَ الحياة.

ومنه نوع يسمَّى: **ترصيع الكلام**، وهو اقتران الشيء بما يجتمع معه في قدر مشترك، كقوله: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨، ١١٩]. أتى بالجوع مع العري، وبابه أن يكون مع الظمأ. وبالضَّحى مع الظمأ، وبابُه أن يكون مع العري. لكنَّ الجوع والعُرْي اشتركا في الخلوّ، فالجوع خلوّ الباطن من الطعام، والعري خلوّ الظاهر من اللباس. والظمأ والضحى اشتركا في الاحتراق، فالظمأ: احتراق الباطن من العطش، والضَّحى: احتراق الظاهر من حرِّ الشَّمْس.

ومنه نوع يسمَّى: **المقابلة**، وهي: أن يذكر لفظان فأكثر، ثم أضدادها على الترتيب. قال ابن أبي الإِصبع: والفرق بين الطباق والمقابلة من وجهين:

أحدهما: أن الطّباق لا يكون إلّا من ضدَّين فقط، والمقابلة لا تكون إلّا بما زاد من الأربعة إلى العشرة.

والثاني: أنَّ الطِّباق لا يكون إلّا بالأضداد، والمقابلة بالأضداد وبغيرها.

قال السكاكيّ: ومن خواصّ المقابلة أنَّه إذا شُرط في الأول أمر، شُرط في الثاني ضده، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ . . .﴾ الآيتين [الليل: ٥]. قابل بين الإعطاء والبخل، والاتقاء والاستغناء، والتصديق والتكذيب، واليسرى والعسرى. ولمَّا جعل التيسير في الأول مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جعل ضدَّه ـ وهو التعسير ـ مشتركاً بين أضدادها.

وقال بعضهم: المقابلة إمَّا لواحد بواحد، وذلك قليل جدًّا، كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

أو اثنين باثنين كقوله: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢].

أو ثلاثة بثلاثة، كقوله: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢].

أو أربعة بأربعة، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ . . .﴾ الآيتين [الليل: ٥].

أو خمسة بخمسة، كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا . . .﴾ الآيات [البقرة: ٢٦]، قابل بين: ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ وبين: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ و﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، وبين: ﴿يُضِلُّ﴾ و﴿يَهْدِى﴾، وبين: ﴿يَنقُضُونَ﴾ و﴿مِيثَـٰقِهِۦ﴾، وبين: ﴿يَقْطَعُونَ﴾ و﴿أَن يُوصَلَ﴾.

---

(١) أسامة بن منقذ أبو المظفر، أمير، عالم (ت: ٥٨٤هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٦٣.

(٢) ابن المعتز: عبد الله بن محمد المعتز بالله، وليَ الخلافة يوماً واحداً، ألَّف البديع وطبقات الشعراء (ت: ٢٩٦هـ). «تاريخ بغداد» ١٠/ ٩٥.

أو ستة بستة، كقوله: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ . . .﴾ الآية، ثم قال ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم . . .﴾ الآية [آل عمران: ١٤، ١٥]؛ قابل: الجنات، والأنهار، والخلد، والأزواج، والتطهير، والرضوان، بإزاء: النساء، والبنين، والذهب، والفضة، والخيل المسوَّمة والأنعام، والحرث.

وقسَّم آخرُ المقابَلةَ إلى ثلاثة أنواع: نظيريّ، ونقيضيّ، وخلافيّ.

مثال الأول: مقابلة السِّنة بالنوم في الآية الأولى، فإنَّهما جميعاً من باب الرُّقاد المقابَل باليقظة في آية: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]. وهذا مثال الثاني؛ فإنَّهما نقيضان.

ومثال الثالث: مقابلة الشرِّ بالرشد في قوله: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، فإنَّهما خلافان لا نقيضان، فإن نقيض الشرِّ الخير، والرشد الغيّ.

المواربة ـ براء مهملة وباء موحَّدة ـ: أن يقول المتكلِّم قولاً يتضمَّن ما يُنكَر عليه، فإذا حصَل الإنكار استحضر بحذقه وجهاً من الوجوه يتخلَّص به، إمَّا بتحريف كلمة أو تصحيفها أو زيادة أو نقص.

قال ابن أبي الإصبع[1]: ومنه قوله تعالى حكاية عن أكبر أولاد يعقوب: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٨١].

فإنَّه قرئ: (إن ابنك سُرِّقَ ولم يسرق)، فأتى بالكلام على الصحة: بإبدال ضمّة من فتحة، وتشديد الراء وكسرتها.

المراجعة: قال ابن أبي الإصبع[2]: هي أن يحكي المتكلم مراجعةً في القول جرت بينه وبين محاورٍ له، بأوجز عبارة وأعدل سَبْك، وأعذب ألفاظ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]. جمعت هذه القطعة ـ وهي بعض آية ـ ثلاث مراجعات فيها معاني الكلام: من الخبر والاستخبار، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، بالمنطوق والمفهوم.

قلت: أحسن من هذا أن يقول: جَمعت الخبر والطلب، والإثبات والنفي، والتأكيد والحذف، والبشارة والنذارة ، والوعد والوعيد.

النزاهة: هي خلوص ألفاظ الهجاء من الفحش، حتى يكون كما قال أبو عمرو بن العلاء، وقد سئل عن أحسن الهجاء: هو الذي إذا أنشدَتْهُ العذراء في خِدْرِها لا يقبح عليها.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ﴾. ثم قال: ﴿أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [النور: ٤٨، ٥٠]. فإنَّ ألفاظ ذمّ هؤلاء المخبَر عنهم بهذا الخبر أتت منزّهة عمَّا يقبح في الهجاء من الفحش، وسائر هجاء القرآن كذلك.

(١) في «بديع القرآن» ص٩٥ الموارِبة.

(٢) في «بديع القرآن» ص٣٠٠ باب المراجعة.

الإبداع: ـ بالباء الموحدة ـ: أن يشتمل الكلام على عِدَّة ضروب من البديع.

قال ابن أبي الإِصبع[١]: ولم أرَ في الكلام مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ [هود: ٤٤]، فإن فيها عشرين ضرباً من البديع، وهي سبعَ عشْرةَ لفظة؛ وذلك:

المناسبة التامة في ﴿ٱبۡلَعِي﴾، و﴿أَقۡلِعِي﴾.

والاستعارة فيهما.

والطباق بين الأرض والسماء.

والمجاز في قوله تعالى: ﴿وَيَٰسَمَآءُ﴾، فإن الحقيقة: يا مطر السماء.

والإشارة في: ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾، فإنَّه عبَّر به عن معانٍ كثيرةٍ، لأن الماء لا يغيض حتى يُقلِع مطر السماء وتبلَعَ الأرض ما يخرُج منها من عيون الماء، فينقص الحاصل على وجه الأرض من الماء.

والإرداف في: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ﴾.

والتمثيل في: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾.

والتعليل، فإنَّ ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ عِلَّة الاستواء.

وصحة التقسيم، فإنَّه استوعب فيه أقسام الماء حالة نقصه؛ إذ ليس إلا احتباس ماء السماء، والماء النابع من الأرض، وغَيْض الماء الذي على ظهرها.

والاحتراس في الدعاء، لئلا يتوهّم أن الغَرق لعمومه شَمَل مَن لا يستحق الهلاك، فإن عَدْلَه تعالى يمنع أن يدعوَ على غير مستحقّ.

وحسن النسق وائتلاف اللفظ مع المعنى.

والإيجاز؛ فإنه تعالى قصَّ القصة مستوعبة بأخصر عبارة.

والتسهيم؛ لأنَّ أول الآية يدُل على آخرها.

والتهذيب؛ لأن مفرداتها موصوفة بصفات الحسن، كلّ لفظة سهلة مخارج الحروف، عليها رونقُ الفصاحة مع الخلوّ من البشاعة وعقادة التركيب.

وحسن البيان، من جهة أنَّ السامع لا يتوقف في فهم معنى الكلام، ولا يشكل عليه شيء منه.

والتمكين؛ لأن الفاصلة مستقرَّة في محلّها، مطمئنة في مكانها، غير قلقة ولا مستدعاة.

والانسجام.

هذا ما ذكره ابن أبي الإِصبع[٢].

قلت: فيها أيضاً الاعتراض.

---

(١) في «بديع القرآن» ص٣٤٠ ـ ٣٤١، باب الإبداع.

(٢) في «بديع القرآن» ص٣٤٠ ـ ٣٤٣.

النوع التاسع والخمسون

في فواصل الآي

الفاصلة: كلمة آخر الآية، كقافية الشِّعر وقرينة السجع.

وقال الدَّاني: كلمة آخر الجملة.

قال الجَعْبَري. وهو خلاف المصطلح، ولا دليلَ له في تمثيل سيبويه بـ ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥]. و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤]. وليسا رأس آي؛ لأن مرادَهُ الفواصلُ اللغويةُ لا الصناعيةُ. وقال القاضي أبو بكر: الفواصلُ حروفٌ متشاكلة في المقاطعِ يَقَعُ بها إفهامُ المعاني.

وفَرَّقَ الدَّاني بين الفواصل ورؤوس الآي، فقال: الفاصلةُ هي الكلام المنفصِل عمَّا بعده، والكلامُ المنفصل قد يكون رأسَ آية، وغير رأس، وكذلك الفَواصل يَكُنَّ رؤوسَ آيٍ وغيرها؛ وكلّ رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأسَ آية.

قال: ولأجل كون معنى الفاصلة هذا ذكر سيبويه في تمثيل القوافي: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ وليسا رأس آيتين بإجماع، مع ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]. وهو رأس آية باتفاق.

وقال الجعبريّ: لمعرفة الفواصل طريقان: توقيفيّ، وقياسي:

أما التوقيفيّ: فما ثبت أنَّه ﷺ وقف عليه دائماً تَحَقَّقْنَا أنه فاصلة، وما وصله دائماً تحققنا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرَّة ووصله أُخرى: احتمل الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة، أو لتعريف الوقف التام، أو للاستراحة. والوصل أن يكون غير فاصلة، أو فاصلة وصلها لتقدّم تعريفها.

وأما القياسيّ: فهو ما أُلحق من المحتمَل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب، ولا محذورَ في ذلك، لأنه لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنما غايتُه أنه محلّ فصل أو وصل، والوقف على كلّ كلمة جائز، ووصلُ القرآن كلّه جائز، فاحتاج القياس إلى طريق تعرّفه، فنقول: فاصلة الآية كقرينة السجعة في النثر، وقافيةِ البيت في الشعر، وما يذكر من عيوب القافية ـ من اختلاف الحركة والإشباع والتوجيه ـ فليس بعيب في الفاصلة، وجاز الانتقال في الفاصلة والقرينة وقافية الأرجوزة من نوع إلى آخر، بخلاف قافية القصيدة، ومن ثَمَّ ترى: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ مع ﴿عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٢، ٧٣]. و﴿ٱلْمِيعَادَ﴾ مع ﴿ٱلثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٤، ١٩٥]. و﴿ٱلطَّارِقُ﴾ مع ﴿ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ٢، ٣].

والأصل في الفاصلة والقرينة المتجردة في الآية والسجعة المساواة، ومن ثَمَّ أجمع العادُّون على ترك عدّ: ﴿وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣]، ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ في [النساء: ١٧٢]، ﴿كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ بسبحان [٥٩]، و﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [مريم: ٩٧]، و﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [طه: ١١٣]، و﴿مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الطلاق: ١١]، ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الطلاق: ١٢] حيث لم يشاكل طرفيه.

وعلى ترك عدّ: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ بآل عمران [٨٣]، و﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ بالمائدة [٥٠]. وعدّوا نظائرها للمناسبة، نحو: ﴿لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ بآل عمران [١٩٠]، وَ: ﴿عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ بالكهف [١٥] .﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ بطه [٨٠].

وقال غيره: تقع الفاصلة عند الاستراحة بالخطاب؛ لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يُبايِنُ القرآن بها سائرَ الكلام، وتسمى فواصل؛ لأنه ينفصل عنده الكلامان، وذلك أنَّ آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها، وأخذاً من قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [فصلت: ٣].

ولا يجوز تسميتها قوافيَ إجماعاً؛ لأن الله تعالى لمَّا سلب عنه اسم الشعر وجَب سلبُ القافية عنه أيضاً؛ لأنها منه، وخاصة به في الاصطلاح، وكما يمتنع استعمال القافية فيه يمتنع استعمال الفاصلة في الشعر؛ لأنها صفة لكتاب الله تعالى فلا تتعدَّاه.

وهل يجوز استعمال السجع في القرآن؟ خلاف، الجمهور على المنع؛ لأنَّ أصلَه من سجع الطير فشرف القرآن أن يُستعارَ لشيء منه لفظ أصله مهمل؛ ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في وصفه بذلك، ولأن القرآن من صفاته تعالى، فلا يجوز وصفه بصفة لم يَرِد الإذنُ بها.

قال الرُّمَّانيّ[1] في «**إعجاز القرآن**»: ذهب الأشعرية إلى امتناع أن يقال: في القرآن سجع، وفرَّقوا بأنَّ السجع هو الذي يقصَد في نفسه، ثم يحال المعنى عليه، والفواصل التي تتبع المعاني، ولا تكون مقصودة في نفسها.

قال: ولذلك كانت الفواصل بلاغة، والسجع عيباً.

وتبعه على ذلك القاضي أبو بكر الباقلانيّ، ونقله عن نصّ أبي الحسن الأشعريّ وأصحابنا كلهم.

قال: وذهب كثير من غير الأشاعرة إلى إثبات السجع في القرآن، وزعموا أن ذلك ممَّا يبين به فضلُ الكلام، وأنه من الأجناس التي يقع بها التفاضل في البيان والفصاحة، كالجناس والالتفات ونحوهما.

قال: وأقوى ما استدلُّوا به الاتفاق على أن موسى أفضل من هارون، ولمكان السجع قيل في موضعٍ: ﴿هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠].

ولما كانت الفواصل في موضع آخر بالواو والنون قيل: ﴿مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الشعراء: ٤٨].

قالوا: وهذا يفارق أمرَ الشعر، لأنه لا يجوز أن يقع في الخطاب إلَّا مقصوداً إليه، وإذا وقع غير مقصود إليه كان دون القَدْر الذي تسميه شعراً؛ وذلك القدر مما يتَّفق وجوده من المفحم، كما يتفق وجوده من الشاعر. وأما ما جاء في القرآن من السجع فهو كثير لا يصحُّ أن يتفق غير مقصود إليه.

وبنوا الأمر في ذلك على تحديد معنى السجع.

---

(١) الرماني: علي بن عيسى أبو الحسن، بغدادي معتزلي مفسر، من كبار النحاة والأدب والبلاغة واللغة (ت: ٣٨٤هـ). «تاريخ بغداد» ١٢/ ١٦، و«إنباه الرواة» ٢/ ٢٩٤.

فقال أهل اللغة: هو موالاة الكلام على حدٍّ واحد.

وقال ابن دُرَيد[1]: سجعت الحمامةُ معناه ردَّدت صوتها، قال القاضي: وهذا غير صحيح، ولو كان القرآن سجعاً لكان غيرَ خارج عن أساليب كلامهم، ولو كان داخلاً فيها لم يقع بذلك إعجاز، ولو جاز أن يقال: هو سجع معجز، لجاز أن يقولوا: شعر معجز، وكيف والسجع ممَّا كان تألفه الكهَّان من العرب!؟ ونفيه من القرآن أجدرُ بأن يكون حجة من نفي الشعر؛ لأن الكهانة تنافي النبوَّات بخلاف الشعر، وقد قال ﷺ: «**أسَجْعٌ كسجع الكهان!**» [البخاري: ٥٧٥٨، ومسلم: ٤٣٩١، وأحمد: ٧٧٠٣]. فجعله مذموماً.

قال: وما توهَّموا أنَّه سجع باطل؛ لأن مجيئه على صورته لا يقتضي كونَه هو؛ لأن السجع يتبع المعنى فيه اللفظَ الذي يؤدِّي السجع، وليس كذلك ما اتفق ممَّا هو في معنى السجع من القرآن؛ لأن اللفظ وقع فيه تابعاً للمعنى؛ وفَرْقٌ بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدِّي المعنى المقصود منه، وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللفظ. ومتى ارتبط المعنى بالسجع كان إفادة السجع كإفادة غيره، ومَتَى انتظم المعنى بنفسه دونَ السجع، كان مستجلباً لتحسين الكلام دون تصحيح المعنى.

قال: وللسَّجْع منهج محفوظ وطريق مضبوط، مَن أَخَلَّ به وقع الخللُ في كلامه ونُسِب إلى الخروج عن الفصاحة، كما أنَّ الشاعر إذا خرج عن الوزن المعهود كان مخطئاً، وأَنْتَ تَرى فواصل القرآن متفاوتة، بعضها متداني المقاطع، وبعضُها يمتدُّ حتى يتضاعف طولُه عليه، وترد الفاصلة في ذلك الوزن الأول بعد كلام كثير؛ وهذا في السجع غير مرضيّ ولا محمود.

قال: وأمَّا ما ذكروه من تقديم موسى على هارون في موضع، وتأخيره عنه في موضع لمكان السجع وتساوي مقاطع الكلام، فليس بصحيح؛ بل الفائدة فيه إعادةُ القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدِّي معنىً واحداً، وذلك من الأمر الصعب الذي تظهر فيه الفصاحة وتتبيَّن فيه البلاغة، ولهذا أُعيدَت كثير من القصص على ترتيبات متفاوتة، تنبيهاً بذلك على عجزهم عن الإتيان بمثله مبتدأً به ومتكرِّراً؛ ولو أمكنهم المعارضة لقصدُوا تلك القصَّة، وعبَّروا عنها بألفاظ لهم تؤدّي إلى تلك المعاني ونحوها، فعلى هذا القصد ـ بتقديم بعض الكلمات على بعض وتأخيرها ـ إظهار الإعجاز دون السجع؛ إلى أن قال:

فبانَ بذلك أنَّ الحروف الواقعة في الفواصل متناسبة موقع النظائر التي تقع في الأسجاع لا تخرجُها عن حدِّها، ولا تدخلها في باب السجع. وقد بينا أنهم يذمُّون كلَّ سجع خرج عن اعتدال الأجزاء؛ فكان بعض مصاريعه كلمتين، وبعضها أربع كلمات، ولا يروْن ذلك فصاحةً، بل يرونه عجزاً، فلو فهموا اشتمال القرآن على السجع، لقالوا: نحن نعارضه بسجع معتدل يزيد في الفصاحة على طريقة القرآن. انتهى كلام القاضي في كتاب «**الإعجاز**».

---

(١) ابنُ دُرَيد: محمد بن الحسن، من أئمة اللغة والأدب، صاحب «الاشتقاق» (ت: ٣٢١هـ) «خزانة الأدب» ١/ ٤٩٠، و«آداب اللغة» ٢/ ١٨٨.

ونقل صاحب «**عروس الأفراح**»[١] عنه: أنه ذهب في «**الانتصار**» إلى جواز تسمية الفواصل سجعاً.

وقال الخفَّاجيّ في «**سرّ الفصاحة**»[٢]: قول الرّمانيّ: إنَّ السجع عيب والفواصلَ بلاغةٌ. غلط؛ فإنَّه إن أراد بالسجع ما يتبع المعنى ـ وهو غير مقصود متكلف ـ فذلك بلاغة والفواصل مثله، وإن أراد به ما تقع المعاني تابعة له ـ وهو مقصودٌ متكلَّف ـ فذلك عيب، والفواصل مثله. قال: وأظنُّ الذي دعاهم إلى تسمية كل ما في القرآن فواصِل، ولم يسمُّوا ما تماثلت حروفه سجعاً، رغبتُهم في تنزيه القرآن عن الوصف اللّاحق بغيره من الكلام المرويّ عن الكَهَنة وغيرهم. وهذا غرض في التسمية قريب، والحقيقة ما قلناه.

قال: والتحرير أنَّ الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفواصل.

قال: فإن قيل: إذا كان عندكم أن السجع محمود، فهلا ورد القرآن كلُّه مسجوعاً، وما الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع؟ قلنا: إنَّ القرآن نزل بلغة العرب وعلى عُرْفهم وعادتهم؛ وكان الفصيح منهم لا يكون كلامه كلُّه مسجوعاً، لِمَا فيه من أمارات التكلف والاستكراه، لاسيما مع طول الكلام، فلم يَرِد كلُّه مسجوعاً جرياً منه على عرفهم في اللطافة الغالبة أو الطبقة العالية من كلامهم، ولم يخلُ من السجع؛ لأنه يحسُن في بعض الكلام على الصفة السابقة.

وقال ابن النفيس[٣]: يكفي في حسن السجع ورودُ القرآن به، قال: ولا يقدح في ذلك خلوّه في بعض الآيات؛ لأن الحَسَن قد يقتضي المقام الانتقال إلى أحسنَ منه.

وقال حازم: مِن الناس من يكره تقطيع الكلام إلى مقادير متناسبة الأطراف، غير متقاربة في الطول والقصَر، لما فيه من التكلف، إلّا ما يقع الإلمام به في النادر من الكلام.

ومنهم مَن يرى: أن التناسب الواقع بإفراغ الكلام في قالب التقفية وتحليتها بمناسبات المقاطع أكيد جدّاً.

ومنهم ـ وهو الوسط ـ مَنْ يرى أن السجع وإن كان زينة للكلام، فقد يدعو إلى التكلُّف، فرأى ألّا يستعمل في جملة الكلام، وألّا يخلى الكلام منه جملة، وأنه يُقبَل منه ما اجتلبه الخاطر عفواً بلا تكلُّف.

قال: وكيف يعاب السجع على الإطلاق، وإنَّما نزل القرآن على أساليب الفصيح من كلام العرب؟ فوردت الفواصل فيه بإزاء ورود الأسجاع في كلامهم، وإنَّما لم يجئ على أسلوب واحدٍ؛ لأنه لا يحسن في الكلام جميعاً أن يكون مستمرّاً على نَمَط واحد، لما فيه من التكلُّف، ولما في الطبع من الملل، ولأن الافتنان في ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار على ضربٍ واحدٍ، فلهذا وردت بعض آي القرآن متماثِلَة المقاطع، وبعضها غير متماثل.

---

(١) «عروس الأفراح» ٢/ ٢٩٩ باب السجع.

(٢) «سرّ الفصاحة» ص١٧٢.

(٣) ابن النفيس: علي بن أبي الحزم القَرْشي، أعلم أهل عصره في الطب، وفاتُه بمصر (ت: ٦٨٧هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ٤٠١.

فصل: ألَّف الشيخ شمس الدين بن الصائغ كتاباً سمَّاه «**إحكام الراي في أحكام الآي**»(١) قال فيه:

اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يُرتَكب لها أمور من مخالفة الأصول. قال: وقد تتبَّعتُ الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاةً للمناسبة فعثرت منها على نيِّفٍ عن الأربعين حكماً.

أحدُها: تقديم المعمول: إمَّا على العامل، نحو: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]. قيل: ومنه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. أو على معمول آخر أصله التقديم، نحو: ﴿لِنُرِيَكَ مِنۡ ءَايَٰتِنَا ٱلۡكُبۡرَى﴾ [طه: ٢٣] إذا أعربنا ﴿ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾ مفعول (نري). أو على الفاعل، نحو: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]. ومنه تقديم خبر كان على اسمها، نحو: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

الثاني: تقديم ما هو متأخر في الزمان، نحو: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم: ٢٥]. ولولا مراعاة الفواصل لقدّمت ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾، كقوله: ﴿لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [القصص: ٧٠].

الثالث: تقديمُ الفاضل على الأفضل، نحو: ﴿بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠]. وتقدَّم ما فيه.

الرابع: تقديم الضمير على ما يفسِّره، نحو: ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧].

الخامس: تقديم الصفة الجملةِ على الصفة المفردة، نحو: ﴿وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].

السادس: حذف ياء المنقوص المعرَّف، نحو: ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]. ﴿يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢].

السابع: حذف ياء الفعل غير المجزوم، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤].

الثامن: حذف ياء الإضافة، نحو: ﴿فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦]. ﴿فَكَيۡفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢].

التاسع: زيادة حَرْف المدِّ، نحو: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]. و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦]. و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]. ومنه إبقاؤه مع الجازم، نحو: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]. ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦]. على القول بأنه نهي.

العاشر: صَرْف ما لا ينصرف، نحو: «قواريراً، قواريراً» [الإنسان: ١٥، ١٦].

الحادي عشر: إيثار تذكير اسم الجنس، كقوله: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠].

الثاني عشر: إيثار تأنيثه، نحو: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]. ونظير هذين قوله في القمر [٥٣]: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسۡتَطَرٌ﴾ وفي الكهف [٤٩]: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ﴾.

الثالث عشر: الاقتصار على أحد الوجهين الجائزين اللذين قرئ بهما في السبع في غير ذلك،

---

(١) قال حاجي خليفة: إحكام الراي... للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ابن الصائغ الحنبلي: المعروف بابن أبي الفرس (ت: ٧٧٦هـ). «كشف الظنون» ١/ ١٨ وانظر «الدرر الكامنة» ٣/ ٤٩٩، و«بغية الوعاة» ٦٥.

كقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدٗا﴾ [الجن: ١٤]. ولم يجئ (رشْداً) في السبع. وكذا: ﴿وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا﴾ [الكهف: ١٠]، لأن الفواصل في السُّورتين محرّكة الوسط. وقد جاء في: ﴿وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ﴾ [الأعراف: ١٤٦]. وبهذا يبطلُ ترجيح الفارسيّ قراءة التحريك بالإجماع عليه فيما تقدم. ونظير ذلك قراءة: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]. بفتح الهاء وسكونها، ولم يُقرأ: ﴿سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ﴾ [المسد: ٣] إلَّا بالفتح، لمراعاة الفاصلة.

الرابع عشر: إيراد الجملة التي رُدّ بها ما قبلها على غير وجه المطابقة في الاسمية والفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]. لم يطابق بين قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ وبين ما رُدَّ به فيقول (ولم يؤمنوا). أو: (ما آمنوا)، لذلك.

الخامس عشر: إيراد أحد القسمين غير مطابق للآخر كذلك، نحو: ﴿فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣]، ولم يقل: (الذين كذبوا).

السادس عشر: إيراد أحد جزأي الجملتين على غير الوجه الذي أورد نظيرها من الجملة الأخرى، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

السابع عشر: إيثار أغرب اللفظتين، نحو: ﴿قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢]، ولم يقل: (جائرة). ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ولم يقل: جهنم أو النار. وقال في المدثر [٢٦]: ﴿سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ﴾، وفي سأل [١٥]: ﴿إِنَّهَا لَظَىٰ﴾، وفي القارعة [٩]: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ﴾؛ لمراعاة فواصل كلّ سورة.

الثامن عشر: اختصاص كل من المشتركين بموضع، نحو: ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وفي سورة [طه: ١٢٨]: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾ .

التاسع عشر: حذف المفعول، نحو: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]، ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، ومنه حذف متعلق أفعل التفضيل، نحو: ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾ [طه: ٧]، ﴿خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧].

العشرون: الاستغناء بالإفراد عن التثنية، نحو: ﴿فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧].

الحادي والعشرون: الاستغناء به عن الجمع، نحو: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]. ولم يقل: (أئمة)، كما قال: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَهَرٖ﴾ [القمر: ٥٤]. أي: أنهار.

الثاني والعشرون: الاستغناء بالتثنية عن الإفراد، نحو: ﴿وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦]. قال الفرَّاء: أراد: جنة، كقوله: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]. فَثنَّى لأجل الفاصلة. قال: والقوافي تحتمل من الزيادة والنقصان ما لا يحتمله سائر الكلام.

ونظير ذلك قول الفرَّاء أيضاً في قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾ [الشمس: ١٢]. فإنهما رجلان: قُدار وآخر معه، ولم يقل: (أشقياها) للفاصلة. وقد أنكر ذلك ابن قُتيبة وأغلظ فيه، وقال: إنما يجوز

في رؤوس الآي زيادة هاء السكت أو الألف أو حذف همزٍ، أو حرفٍ، فأما أن يكون الله وعَدَ بجنتين فيجعلهما جنة واحدة لأجل رؤوس الآي، معاذ الله! وكيف هذا وهو يصفها بصفات الاثنين!؟ قال: ﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ ﴿٤٨﴾﴾ ثم قال: ﴿فِيهِمَا﴾ [الرحمن: ٤٨، ٥٠].

وأما ابن الصائغ: فإنه نقل عن الفرَّاء أنه أراد (جنَّات)، فأطلق الاثنين على الجمع لأجل الفاصلة. ثم قال: وهذا غير بعيد. قال: وإنما عاد الضمير بعد ذلك بصيغة التثنية مراعاة للفظ.

وهذا هو **الثالث والعشرون**.

الرابع والعشرون: الاستغناء بالجمع عن الإفراد، نحو: ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: ولا خُلَّة؛ كما في الآية الأخرى، وجُمع مراعاةً للفاصلة.

الخامس والعشرون: إجراء غير العاقل مجرى العاقل، نحو: ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، ﴿كُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

السادي والعشرون: إمالة ما لا يمال، كآي طه والنَّجم.

السابع والعشرون: الإتيان بصيغة المبالغة، كقدير وعليم، مع ترك ذلك في نحو: ﴿هُوَ ٱلۡقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]، و﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، ومنه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّٗا﴾ [مريم: ٦٤].

الثامن والعشرون: إيثار بعض أوصاف المبالغة على بعض، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾ [ص: ٥]. أُوثر على (عجيب) لذلك.

التاسع والعشرون: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ [طه: ١٢٩].

الثلاثون: إيقاع الظاهر موضع المضمر، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وكذا آية الكهف.

الحادي والثلاثون: وقوع (مفعول) موقع (فاعل)؛ كقوله: ﴿حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا﴾ [الإسراء: ٤٥]، ﴿كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا﴾ [مريم: ٦١]، أي: ساتراً وآتياً.

الثاني والثلاثون: وقوع (فاعل) موقع (مفعول). نحو: ﴿فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٢١]. ﴿مِن مَّآءٖ دَافِقٖ﴾ [الطارق: ٦].

الثالث والثلاثون: الفصل بين الموصوف والصفة، نحو: ﴿أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥] إن أعرب ﴿أَحۡوَىٰ﴾ صفة ﴿ٱلۡمَرۡعَىٰ﴾، أي: حالاً.

الرابع والثلاثون: إيقاع حرف مكان غيره، نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوۡحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]. والأصل (إليها).

الخامس والثلاثون: تأخير الوصف غير الأبلغ عن الأبلغ، ومنه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ﴿رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة: ١٢٨]؛ لأن الرأفة أبلغ من الرحمة.

السادس والثلاثون: حذف الفاعل ونيابة المفعول، نحو: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ﴾ [الليل: ١٩].

السابع والثلاثون: إثبات هاء السكت، نحو: ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩]، ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠].

الثامن والثلاثون: الجمع بين المجرورات، نحو: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُواْ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا﴾ [الإسراء: ٦٩]، فإن الأحسن الفصلُ بينها، إلَّا أنَّ مراعاة الفاصلة اقتضت عدمه وتأخير ﴿تَبِيعًا﴾.

التاسع والثلاثون: العدول عن صيغة المضيّ إلى صيغة الاستقبال، نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، والأصل (قتلتم).

الأربعون: تغيير بُنية الكلمة، نحو: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢]. والأصل: (سينا).

تنبيه: قال ابن الصائغ: لا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمورٌ أخرى مع وجه المناسبة، فإن القرآن العظيم ـ كما جاء في الأثر ـ: «**لا تنقضي عجائبه**» [الترمذي: ٢٩٠٦ وهو ضعيف].

فصل: قال ابن أبي الإصبع: لا تخرج فواصل القرآن عن أحد أربعة أشياء: التمكين، والتصدير، والتوشيح، والإيغال.

فالتَّمكين ـ ويسمَّى ائتلاف القافية ـ: أن يمهِّد الناثر للقرينة، أو الشاعر للقافية، تمهيداً تأْتي به القافية أو القرينة متمكِّنةً في مكانها، مستقرَّةً في قرارها، مطمئنَّةً في موضعها، غير نافرة ولا قَلِقة، متعلِّقاً معناها بمعنى الكلام كله تعلقاً تامّاً، بحيث لو طرحت لاختلَّ المعنى واضطرب الفَهْم، وبحيث لو سُكت عنها كمله السامع بطبعه.

ومن أمثلة ذلك: ﴿يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ . . .﴾ الآية [هود: ٨٧]. فإنَّه لـمَّا تقدَّم في الآية ذكرُ العبادة، وتلاه ذكر التصرُّف في الأموال، اقتضى ذلك ذكرَ الحِلْم والرُّشد على الترتيب، لأن الحلم يناسب العبادات، والرُّشدَ يناسب الأموال.

وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة: ٢٦]. ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [السجدة: ٢٧]. فأتى في الآية الأولى بـ ﴿يَهْدِ لَهُمْ﴾ وختمها بـ ﴿يَسْمَعُونَ﴾، لأن الموعظة فيها مسموعة، وهي أخبار القرون. وفي الثانية بـ ﴿يَرَوْاْ﴾ وختمها بـ ﴿يُبْصِرُونَ﴾؛ لأنها مرئية.

وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ فإنَّ اللطيف يناسب ما لا يدرَك بالبصر، والخبير يناسب ما يدركه.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٤]، فإنَّ في هذه الفاصلة التمكين التام المناسب لما قبلها. وقد بادر بعض الصحابة حين نزل أول الآية إلى ختمها بها، قبل أن يسمع آخرها؛ فأخرج ابن أبي حاتم من طريق الشعبيّ، عن

زيد بن ثابت، قال: أَمْلَى عليَّ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٢﴾ إلى قوله: ﴿خَلْقًا ءَاخَرَ﴾، قال معاذ بن جبل: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾، فضحك رسول الله ﷺ، فقال له معاذ: مِمّ ضحكتَ يا رسول الله؟ قال: «**بها خُتمت**».

وحُكي أن أعرابيًّا سمع قارئاً يقرأ: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٠٩]. (فاعلموا أن الله غفور رحيم)(١). ولم يكن يقرأُ القرآن. فقال: إن كان هذا كلامَ الله فلا يقول كذا، الحكيم لا يذكر الغفرانَ عند الزلل؛ لأنه إغراءٌ عليه.

تنبيهات:

الأول: قد تجتمع فواصل في موضع واحد ويُخالَف بينها، كأوائل النحل، فإنَّه تعالى بدأ بذكر الأفلاك، فقال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ٣]، ثم ذكر خلْق الإنسان من نطفة، ثم خلق الأنعام، ثم عجائب النبات، فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ۝١٠ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل، الآية: ١٠، ١١]؛ فجعل مقطع هذه الآية التفكُّر؛ لأنَّه استدلال بحدوث الأنواع المختلفة من النبات على وجود الإله القادر المختار، ولمَّا كان هنا مظنَّة سؤال، وهو أنه: لم لا يجوز أن يكون المؤثر فيه طبائع الفصول وحركات الشمس والقمر؟ وكان الدليل لا يتمُّ إلَّا بالجواب عن هذا السؤال، كان مجالُ التفكر والنظر والتأمُّل باقياً. فأجاب تعالى عنه من وجهين:

أحدهما: أن تغيّرات العالم السفلي مربوطة بأحوال حركات الأفلاك، فتلك الحركات كيف حصلت؟ فإن كان حصولها بسبب أفلاك أخرى لزم التسلسل، وإن كان من الخالق الحكيم: فذاك إقرار بوجود الإله تعالى. وهذا هو المراد بقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢]. فجعل مقطع هذه الآية العقل، وكأنه قيل: إن كنت عاقلاً فاعلم أن التسلسل باطلٌ؛ فوجب انتهاء الحركات إلى حركة يكون موجدها غير متحرِّك، وهو الإله القادر المختار.

والثاني: أن نسبة الكواكب والطبائع إلى جميع أجزاء الورقة الواحدة والحبَّة الواحدةِ واحدةٌ. ثم إنَّا نرى الورقة الواحدةَ من الورْد أحدَ وجهَيها في غاية الحمرة، والآخر في غاية السواد؛ فلو كان المؤثِّر موجباً بالذات لامتنع حصول هذا التفاوت في الآثار؛ فعلمنا أن المؤثِّر قادرٌ مختار. وهذا هو المراد من قوله: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٣]. كأنه قيل: اذكر ما ترسَّخ في عقلك: أنَّ الواجب بالذات وبالطبع لا يختلف تأثيرُه، فإذا نظرت حصولَ هذا الاختلاف علمتَ أنَّ المؤثِّر ليس هو الطبائعَ، بل الفاعل المختار، فلهذا جعل مقطع الآية التذكُّر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ . . .﴾ الآيات؛ فإنَّ الأولى ختمت بقوله: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، والثانية بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، والثالثة بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

---

(١) وتمام الآية: ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

لأنَّ الوصايا التي في الآية الأولى إنما يحمل على تركها عدمُ العقل الغالبِ على الهوى؛ لأنَّ الإشراك بالله، لعدم استكمال العقل الدالّ على توحيده وعظمته. وكذلك عقوق الوالدين، لا يقتضيه العقل، لسبق إحسانهما إلى الوَلد بكل طريق. وكذلك قتل الأولاد بالوأدِ من الإملاق، مع وجود الرازق الحيّ الكريم. وكذلك إتيان الفواحش لا يقتضيه عقل. وكذا قتل النفس لغيظ أو غضب في القاتل. فحسُن بعد ذلك ﴿تَعْقِلُونَ﴾.

وأما الثانية: فلتعلُّقها بالحقوق المالية والقولية، فإن من علم أن له أيتاماً يخلّفهم من بعده: لا يليق به أن يعامل أيتامَ غيره إلّا بما يُحِبُّ أن يعامَل به أيتامه. ومَنْ يكيل أو يزن أو يشهد لغيره: لو كان ذلك الأمر له لَمْ يحبَّ أن يكون فيه خيانة ولا بخسٌ. وكذا من وَعد: لو وُعد، لم يُحبَّ أن يُخلَف. ومن أحب ذلك عاملَ الناسَ به ليعاملوه بمثله، فَتركُ ذلك إنما يكون لغفلةٍ عن تدبُّر ذلك وتأمُّله، فلذلك ناسب الختم بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

وأما الثالثة: فلأنَّ ترك اتباع شرائع الله الدينية مؤدٍّ إلى غضبه وإلى عقابه، فحَسُن: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، أي: عقابَ الله بسببه.

ومن ذلك قوله في الأنعام أيضاً: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ . . .﴾ الآيات [٩٧ ـ ٩٩]، فإنَّه ختم الأولى بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، والثانيةَ بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾، والثالثةَ بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾؛ وذلك لأن حساب النجوم والاهتداء بها يختصُّ بالعلماء بذلك، فناسب ختمه بـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾.

وإنشاء الخلائق من نفس واحدة، ونقلهم من صلب إلى رحم، ثم إلى الدنيا، ثم إلى حياة وموت، والنظر في ذلك والفكر فيه أدقّ، فناسب ختمه بـ ﴿يَفْقَهُونَ﴾، لأنَّ الفقه فَهمُ الأشياء الدقيقة.

ولمَّا ذكر ما أنعم به على عباده من سعة الأرزاق والأقوات والثمار وأنواع ذلك، ناسب ختمه بالإيمان الداعي إلى شكره تعالى على نعمه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤١، ٤٢]؛ حيث ختم الأولى بـ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، والثانية بـ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، ووجههُ: أن مخالفة القرآن لنظم الشعر ظاهرة واضحةٌ لا تخفى على أحد، فقول من قال: شِعْر، كُفْرٌ وعنادٌ مَحْضٌ، فناسب ختمه بقوله: ﴿قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ﴾.

وأما مخالفته لنظم الكهَّان وألفاظ السجع فتحتاج إلى تذكُّر وتدبُّر؛ لأن كلّاً منهما نثر، فليست مخالفته له في وضوحها لكلّ أحد كمخالفته الشعر؛ وإنما تظهر بتدبُّر ما في القرآن من الفصاحة والبلاغة والبدائع والمعاني الأنيقة، فحسن ختمه بقوله: ﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾.

ومن بديع هذا النوع: **اختلاف الفاصلتين في موضعين**، والمحدَّث عنه واحد، لنكتة لطيفة، كقوله تعالى في سورة إبراهيم [الآية: ٣٤]: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾، ثم قال في سورة النحل [الآية: ١٨]: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

قال ابن المُنيِّر: كأنه يقول: إذا حصلت النِّعم الكثيرةُ، فأنت آخذُها وأنا معطيها، فحصَل لك عند أخذها وصفان: كونُك ظلوماً وكونك كفَّاراً؛ يعني لعدم وفائك بشكرها. ولي عند إعطائها وصفان، وهما: أني غفور رحيم، أقابل ظلمك بغفراني، وكفرك برحمتي، فلا أقابل تقصيرَك إلَّا بالتوقير، ولا أجازي جفاك إلَّا بالوفاء.

وقال غيره: إنما خصَّ سورة إبراهيم بوصف المنعَم عليه، وسورة النحل بوصف المنعِم؛ لأنه في سورة إبراهيم في مساق وصف الإنسان، وفي سورة النحل في مساق صفات الله وإثبات ألوهيته.

ونظيره: قوله تعالى في سورة الجاثية [الآية: ١٥]: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾، وفي فصلت [الآية: ٤٦] ختم بقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾.

ونكتة ذلك: أن قبل الآية الأولى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]؛ فناسب الختام بفاصلة البعث، لأن قبله وصفهم بإنكاره. وأما الثانية: فالختام فيها مناسبٌ؛ لأنه لا يضيع عملاً صالحاً، ولا يزيد على من عمل سيِّئاً.

وقال في سورة النساء [الآية: ٤٨]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾، ثم أعادها، وختم بقوله: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]؛ ونكتة ذلك: أن الأولى نزلت في اليهود، وهم الذين افتروا على الله ما ليس في كتابه، والثانية نزلت في المشركين، ولا كتابَ لهم، وضلالُهم أشدُّ.

ونظيره: قوله في المائدة [الآية: ٤٤]: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، ثم أعادها فقال: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ثم قال في الثالثة: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

ونكتته: أنَّ الأولى نزلتْ في أحكام المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى.

وقيل: الأولى فيمَنْ جَحَد ما أنزل الله، والثانية فيمَنْ خالفه مع علمه ولم ينكره، والثالثة فيمن خالفه جاهلاً.

وقيل: الكافر والظالم والفاسق كلها بمعنى واحد، وهو الكفر، عبَّر عنه بألفاظ مختلفة؛ لزيادة الفائدة، واجتناب صورة التكرار.

وعكس هذا: **اتفاق الفاصلتين والمحدَّث عنه مختلف**، كقوله في سورة النور [الآية: ٥٨]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، ثم قال: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ٥٩].

التنبيه الثاني: من مشكلات الفواصل قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ

﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]. فإن قوله: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يقتضي أن تكون الفاصلة (الغفور الرحيم) وكذا نقلت عن مصحف أُبيّ، وبها قرأ ابن شَنْبوذ[1].

وذكر في حكمته: أنه لا يغفر لمن استحق العذاب إلّا مَن ليس فوقه أحد يردُّ عليه حكمَه، فهو العزيز، أي: الغالب، والحكيم هو الذي يضع الشيء في محله. وقد يخفى وجهُ الحكمة على بعض الضعفاء في بعض الأفعال، فيتوهّم أنه خارج عنها، وليس كذلك، فكان في الوصف بالحكيم احتراسٌ حسنٌ، أي: وإن تغفر لهم ـ مع استحقاقهم العذاب ـ فلا معتَرِض عليك لأحد في ذلك، والحكمةُ فيما فعلتَه.

ونظير ذلك: قوله في سورة التوبة [الآية: ٧١]: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. وفي سورة الممتحنة [الآية: ٥]: ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، وفي غافر [الآية: ٨]: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾. وفي النور: [١٠]: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾؛ فإنَّ بادئ الرأي يقتضي (توّاب رحيم)، لأنَّ الرحمة مناسبة للتوبة، لكن عبَّر به إشارةً إلى فائدةِ مشروعيةِ اللِّعان وحكمته، وهي السَّتْر عن هذه الفاحشة العظيمة.

ومن خفيِّ ذلك أيضاً: قوله في سورة البقرة [٢٩]: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾. وفي آل عمران [٢٩]: ﴿قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُۗ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

فإنَّ المتبادر إلى الذهن في آية البقرة الختم بالقدرة، وفي آية آل عمران الختم بالعلم. والجواب:

أن آية البقرة: لما تضمَّنت الإخبار عن خلق الأرض، وما فيها على حسب حاجات أهلها ومنافعهم ومصالحهم، وخلق السموات خلقاً مستوياً محكماً من غير تفاوت، والخالقُ على الوصف المذكور يجب أن يكون عالماً بما فعله كليّاً وجزئيًّا، مجملاً ومفصلاً، ناسب ختمُها بصفة العلم.

وآية آل عمران لما كانت في سياق الوعيد على موالاة الكفار، وكان التعبير بالعلم فيها كناية عن المجازاة بالعقاب والثواب، ناسب ختمها بصفة القدرة.

ومن ذلك قوله: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤]؛ فالختم بالحلم والمغفرة عقب تسابيح الأشياء غير ظاهر في بادئ الرأي، وذُكِر في حكمته: أنه لما كانت الأشياء كلها تسبِّح، ولا عصيان في حقِّها وأنتم تعصون، ختم به مراعاةً للمقدّر في الآية وهو العصيان. كما جاء في الحديث: «**لولا بهائمُ رُتّع، وشيوخٌ رُكَّع، وأطفال رُضَّع، لصُبَّ عليكم العذاب صبّاً، ولَرُصَّ رصّاً**» [إسناده ضعيف: الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٠٩)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٣٤٥)].

وقيل: التقدير: حليماً عن تفريط المسبِّحين، غفوراً لذنوبهم.

(١) ابن شَنْبُوذ: محمد بن أحمد البغدادي، شيخ الإقراء بالعراق، ثقة (ت: ٣٢٨هـ). «معرفة القراء الكبار» للذهبي ١/ ٢٧٦.

وقيل: حليماً عن المخاطبين الذين لا يفقهون التسبيح، بإهمالهم النظر في الآيات والعبر، ليعرفُوا حقه بالتأمل فيما أودع في مخلوقاته، ممّا يوجب تنزيهه.

التنبيه الثالث: في الفواصل ما لا نظير له في القرآن، كقوله عقب الأمر بالغضّ في سورة النور [٣٠]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾. وقوله عقب الأمر بالدُّعاء والاستجابة: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقيل: فيه تعريض بليلة القَدْر، حيث ذكر ذلك عقب ذكر رمضان، أيْ: لَعَلَّهُمْ يُرْشَدُونَ إلى معرفتها.

وأما التَّصدير: فهو أن تكون تلك اللفظة بعينها تقدّمت في أول الآية، وتسمَّى أيضاً: ردّ العجُز على الصدر.

وقال ابن المعتز: هو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يوافق آخر الفاصلة آخر كلمة في الصدر، نحو: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَشۡهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦].

والثاني: أن يوافق أول كلمة منه، نحو: ﴿وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨].

الثالث: أن يوافق بعض كلماته، نحو: ﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنۡهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ وَلَلۡأٓخِرَةُ أَكۡبَرُ دَرَجَٰتٖ وَأَكۡبَرُ تَفۡضِيلٗا﴾ [الإسراء: ٢١]، ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيۡلَكُمۡ لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا﴾ [طه: ٦١] إلى قوله: ﴿وَقَدۡ خَابَ مَنِ ٱفۡتَرَىٰ﴾ [طه: ٦١]، ﴿فَقُلۡتُ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا﴾ [نوح: ١٠].

وأمّا التوشيح: فهو أن يكون في أوَّل الكلام ما يستلزم القافيةَ.

والفرق بينه وبين التصدير: أن هذا دلالته معنويةٌ، وذاك لفظيةٌ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ . . .﴾ الآية [آل عمران: ٣٣]؛ فإنَّ ﴿ٱصۡطَفَىٰٓ﴾ لا يدلُّ على أنَّ الفاصلة ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ باللفظ؛ لأن لفظ ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ غير لفظ ﴿ٱصۡطَفَىٰٓ﴾، ولكن بالمعنى؛ لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاء شيء أن يكون مختاراً على جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين العالمون.

وكقوله: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ . . .﴾ الآية [يس: ٣٧]. قال ابن أبي الإصبع: فإن من كان حافظاً لهذه السورة، متفطِّناً إلى أن مقاطع آيها النون المردَفة، وسمع في صدر الآية انسلاخ النهار من الليل، علم أن الفاصلة ﴿مُّظۡلِمُونَ﴾؛ لأن من انسلخ النهار عن ليله أظلَمَ؛ أي: دخل في الظلمة، ولذلك سُمِّيَ: تَوْشيحاً؛ لأن الكلام لما دلَّ أوله على آخره نزِّل المعنى منزلة الوشاح، ونُزِّل أول الكلام وآخره منزلة العاتق والكشح اللذين يحوط عليهما الوشاح.

وأما الإيغال فتقدم في نوع الإطناب.

فصل: في أقسام الفواصل:

قسم البديعيون السجع ـ ومثله الفواصل ـ إلى أقسام: مطرَّف، ومتوازٍ، ومرصَّع، ومتوازن، ومتماثل.

فالمطرَّف: أن تختلف الفاصلتان في الوزن وتتفقا في حروف السجع، نحو: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣، ١٤].

والمتوازي: أن يتفقا وزناً وتقفية، ولم يكن ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية في الوزن والتقفية. نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣، ١٤].

والمتوازن: أن يتفقا في الوزن دون التقفية، نحو: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥، ١٦].

والمرصَّع: أن يتفقا وزناً وتقفية، ويكون ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية كذلك، نحو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦]، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤].

والمتماثل: أن يتساويا في الوزن دون التقفية، وتكون أفراد الأولى مقابلة لما في الثانية، فهو بالنسبة إلى المرصَّع كالمتوازن بالنسبة إلى المتوازي. نحو: ﴿وَءَاتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: ١١٧، ١١٨]؛ فالكتاب والصراط يتوازنان، وكذا المستبين والمستقيم، واختلفا في الحرف الأخير.

فصل: بقي نوعان بديعيّان متعلقان بالفواصل:

أحدهما: التشريع، وسمَّاه ابن أبي الإصبع: التوءم، وأصله: أن يبنيَ الشاعر بيته على وزنين من أوزان العروض، فإذا أسقط منها جزءاً أو جزءين صار الباقي بيتاً من وزن آخر، ثم زعم قوم اختصاصه به.

وقال آخرون: بل يكون في النثر، بأن يكون مبنيًّا على سجعتين لو اقتصر على الأولى منهما كان الكلام تامّاً مفيداً، وإن ألحقتَ به السجعة الثانية كان في التَّمام والإفادة على حاله مع زيادة معنى ما زاد من اللفظ.

قال ابن أبي الإِصْبَع: وقد جاء من هذا الباب معظم سورة الرحمن؛ فإن آياتها لو اقتصر فيها على أُولى الفاصلتين دون: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٨]، لكان تامًّا مفيداً، وقد كمُل بالثانية، فأفاد معنى زائداً من التقرير والتوبيخ.

قلت: التمثيل غير مطابق، والأَوْلى أن يمثّل بالآيات التي في أثنائها ما يصلح أن يكون فاصلة، كقوله: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]. وأشباه ذلك.

الثاني: الالتزام، ويسمى لزوم ما لا يلزم، وهو: أن يُلتزم في الشعر أو النثر حرفٌ أو حرفان فصاعداً قبل الرويّ بشرط عدم الكلفة.

مثال التزام حرف: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، التزم الهاء قبل الراء. ومثله ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . . .﴾ [الشرح: ١] الآيات، التزم فيها الراء قبل الكاف. ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥، ١٦]. التزم فيها النون المشدّدة قبل السين. ﴿وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ۝١٧ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ۝١٨﴾ [الانشقاق: ١٧، ١٨].

ومثال التزام حرفين: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾ [الطور: ١، ٢]، ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٢، ٣]، ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ۝٢٧ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٦ ـ ٢٨].

ومثال التزام ثلاثة أحرف: ﴿تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢].

تنبيهات:

الأول: قال أهل البديع: أحسنُ السَّجع ونحوه ما تساوت قرائنُه، نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝٢٨ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٨ ـ ٣٠]، ويليه ما طالت قرينته الثانيةُ، نحو: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١، ٢]، أو الثالثة، نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ . . .﴾ الآية [الحاقة: ٣٠ ـ ٣٢].

وقال ابن الأثير[1]: الأحسن في الثانية المساواة، وإلَّا فأطول قليلاً، وفي الثالثة أن تكون أطول.

وقال الخفَّاجيّ[2]: لا يجوز أن تكون الثانية أقصرَ من الأولى.

الثاني: قالوا أحسن السجع ما كان قصيراً، لدلالته على قوة المنشئ.

وأقله: كلمتان، نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ . . .﴾ الآيات [المدثر: ١ ـ ٢]. ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا . . .﴾ الآيات [المرسلات: ١]. ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا . . .﴾ الآيات [الذاريات: ١]. ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا . . .﴾ الآيات [العاديات: ١].

والطويل: ما زاد عن العشر، كغالب الآيات. وما بينهما متوسط كآيات سورة القمر.

الثالث: قال الزمخشري في «**كشافه**» القديم: لا تحسُن المحافظة على الفواصل لمجرّدها إلَّا مع بقاء المعاني على سردها، على المنهج الذي يقتضيه حسنُ النظم والْتآمُه، فأمَّا أن تُهمَل المعاني ويُهتمّ بتحسين اللفظ وحده، غير منظور فيه إلى مؤدَّاه، فليس من قبيل البلاغة. وبنى على ذلك: أن التقديم في ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] ليس لمجرَّد الفاصلة، بل لرعاية الاختصاص.

الرابع: مبنى الفواصل على الوقف، ولهذا ساغ مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس، كقوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ مع قوله: ﴿عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ و﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ٩ ـ ١١].

---

(١) في «المثل السائر» ١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤، وفي «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور» ص٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٢) في «سر الفصاحة» ص٢٠٦ ـ ٢٠٧.

وقوله: ﴿بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾ مع قوله: ﴿قَدْ قُدِرَ﴾ ﴿وَدُسُرٍ﴾ ﴿مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١١، ١٢، ١٣، ١٩].

وقوله: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ مع قوله: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١١، ١٢].

الخامس: كثر في القرآن ختم الفواصل بحروف المدِّ واللين وإلحاق النون، وحكمته: وجود التمكُّن من التطريب بذلك. كما قال سيبويه: إنهم إذا ترنَّموا يلحقون الألف والياء والنون؛ لأنهم أرادوا مدَّ الصوت، ويتركون ذلك إذا لم يترنَّموا، وجاء في القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع.

السادس: حروف الفواصل إمَّا متماثلة وإمَّا متقاربة:

فالأول: مثل: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣ وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ١ ـ ٤].

والثاني مثل: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]. ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ [ق: ١، ٢].

قال الإمام فخر الدين وغيره: وفواصل القرآن لا تخرج عن هذين القسمين، بل تنحصر في المتماثلة والمتقاربة. قال: وبهذا يترجَّح مذهب الشافعيّ على مذهب أبي حنيفة في عدّ الفاتحة سبع آيات مع البسملة، وجعل ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ إلى آخرها آية؛ فإن من جعل آخر الآية السادسة: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مردود بأنه لا يشابه فواصلَ سائر آيات السورة، لا بالمماثلة ولا بالمقاربة، ورعايةُ التشابه في الفواصل لازمةٌ.

السابع: كثُر في الفواصل التضمين والإيطاء، لأنهما ليسا بعيبين في النثر، وإن كانا عيبين في النظم.

فالتضمين: أن يكون ما بعد الفاصلة متعلِّقاً بها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨].

والإيطاء: تكرّر الفاصلة بلفظها، كقوله تعالى في الإسراء: ﴿هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾، وختم بذلك الآيتين بعدها [٩٣].

  

النوع الستون

في فواتح السُّوَر

أَفردها بالتأْليف ابن أبي الإِصبع في كتاب سمَّاه «**الخواطر السوانح في أسرار الفواتح**».

وأنا أُلخِّص هنا ما ذكره مع زوائد من غيره.

اعلم أن الله افتتح سور القرآن بعشرة أنواع من الكلام، لا يخرج شيء من السور عنها:

الأول: الثَّناء عليه تعالى، والثناء قسمان: إثبات لصفات المدح، ونفيٌ وتنزيه من صفات النقص، فالأوَّلُ التحميد في خمس سور، وتبارك في سورتين، والثاني التسبيح في سبع سور.

قال الكَرْماني في «**متشابه القرآن**»(١): التسبيح كلمة استأثر الله بها، فبدأ بالمصدر في بني إسرائيل؛ لأنه الأصل، ثم بالماضي في الحديد والحشر، لأنه أسبق الزمانين، ثم بالمضارع في الجمعة والتغابن، ثم بالأمر في الأعلى؛ استيعاباً لهذه الكلمة من جميع جهاتها.

الثاني: حروف التهجِّي في تسع وعشرين سورة، وقد مضى الكلام عليها مستوعباً في نوع المتشابه، ويأتي الإلمام بمناسباتها في نوع المناسبات.

الثالث: النِّداء في عشر سور: خمس بنداء الرسول ﷺ: الأحزاب، والطلاق، والتحريم، والمزَّمِّل، والمدَّثر. وخمس بنداء الأمّة: النساء، والمائدة، والحج، والحجرات، والممتحنة.

الرابع: الجمل الخبرية، نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال]. ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة]. ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل]. ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء]. ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون]. ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور]. ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [السجدة]. ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [محمد]. ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ [الفتح]. ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر]. ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ① عَلَّمَ﴾ [الرحمن]. ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [المجادلة]. ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾. ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾ [المعارج]. ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح]. ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ في موضعين [القيامة، البلد]. ﴿عَبَسَ﴾ [عبس]. ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر]. ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ [البينة]. ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾. ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾ [التكاثر]. ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾ [الكوثر]. فتلك ثلاث وعشرون سورة.

الخامس: القسَم في خمس عشرة سورة:

سورة أقسم فيها بالملائكة، وهي: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾.

وسورتان بالأفلاك: البروج والطارق.

وستّ سور بلوازمها: فالنجم أقسم بالثريّا، والفجر بمبدأ النهار، والشمس بآية النهار، واللَّيل بشطر الزمان، والضحى بشَطْر النهار، والعصر بالشَّطر الآخر أو بجملة الزمان.

---

(١) «البرهان في متشابه القرآن» محمود بن حمزة الكرماني ص٣٤١، أول سورة الحديد.

وسورتان بالهواء الذي هو أحد العناصر، والذَّاريات، والمرسلات.

وسورة بالتربة التي هي منها أيضاً، وهي: الطور.

وسورة بالنبات وهي: ﴿وَٱلتِّينِ﴾.

وسورة بالحيوان الناطق وهي: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾.

وسورة بالبهيم وهي: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾.

السادس: الشَّرْط في سبع سور: الواقعة، والمنافقون، والتكوير، والانفطار، والانشقاق، والزلزلة، والنَّصر.

السابع: الأمر في ست سور: ﴿قُلْ أُوحِىَ﴾، ﴿ٱقْرَأْ﴾، ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ المعوذتين.

الثامن: الاستفهام في ستّ سور: ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾، ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾. ﴿هَلْ أَتَىٰكَ﴾، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، ﴿أَرَءَيْتَ﴾.

التاسع: الدُّعاء في ثلاث: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾. ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾. ﴿تَبَّتْ﴾.

العاشر: التعليل في: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾.

هكذا جمع أبو شامة[١]، قال: وما ذكرناه في الدعاء يجوز أن يذكر مع الخبر، وكذا الثناء كله خبر إلّا ﴿سَبِّحِ﴾، فإنَّه يدخل في قسم الأمر،

و(سبحان) يحتمل الأمر والخبر. ثم نظم ذلك في بيتين فقال:

أَثنى على نفسه سبحانه بثبو ... تِ الحمد والسلب لما استفتح السُّوَرَا

والأمر شرط النداء والتعليل والقسم الدُّ ... عا حروف التَّهجِّي استفهم الخبرا

وقال أهل البيان: من البلاغة **حسن الابتداء**؛ وهو أن يتأنَّق في أوَّل الكلام، لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان محرراً أقبل السامع على الكلام ووعاه، وإلَّا أعرض عنه ولو كان الباقي في نهاية الحسن، فينبغي أن يؤتَى فيه بأعذب اللفظ وأجزله وأرقّه وأسلسه وأحسنه نظماً وسبكاً، وأصحّه معنىً، وأوضحه وأخلاه من التعقيد، والتقديم والتأخير الملبِس، أو الذي لا يناسب.

قالوا: وقد أتت جميع فواتح السور على أحسن الوجوه وأبلغِها وأكملِها، كالتحميدات وحروف الهجاء والنداء، وغير ذلك.

ومن الابتداء الحسن نوع أخصّ منه يسمَّى: **براعة الاستهلال**، وهو: أن يشتمل أول الكلام على ما يناسب الحال المتكلَّم فيه، ويشير إلى ما سيق الكلام لأجله، والعَلَمُ الأسنى في ذلك سورة الفاتحة، التي هي مطلع القرآن، فإنَّها مشتملة على جميع مقاصده، كما قال البيهقيّ في «**شعب الإيمان**» [٢٣٧١]:

(١) أبو شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، أبو القاسم، مؤرخ، محدث (ت: ٦٦٥هـ). «فوات الوفيات» ١/ ٢٥٢.

أخبرنا أبو القاسم بن حبيب، أنبأنا محمد بن صالح بن هانئ، أنبأنا الحسين بن الفضل، حدثنا عفان بن مسلم، عن الربيع بن صُبيح، عن الحسن قال: أنزل الله مئةً وأربعة كتب، أودَعَ علومها أربعة منها: التوراة، والإنجيل، والزَّبور، والفُرقان. ثم أودع علوم التَّوراة والإنجيل والزبور والفرقان القرآن، ثم أودع علوم القرآن المفصَّل، ثم أودع علوم المفصَّل فاتحة الكتاب، فمن علِمَ تفسيرَها كان كمن علم تفسير جميع الكتب المنزَّلة.

وقد وُجِّه ذلك: بأن العلوم التي احتوى عليها القرآنُ وقامت بها الأديانُ أربعةٌ:

علم الأصول: ومداره على معرفة الله وصفاته، وإليه الإشارة بـ ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيـمِ﴾، ومعرفة النبوَّات، وإليه الإشارة بـ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومعرفة المعاد، وإليه الإشارة بـ ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

وعلم العبادات: وإليه الإشارة بـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

وعلم السلوك: وهو حمل النفس على الآداب الشرعية والانقياد لرب البريّة، وإليه الإشارة بـ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾.

وعلم القصص: وهو الاطلاع على أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية؛ ليعلم المطَّلع على ذلك سعادة من أطاع الله وشقاوة من عصاه، وإليه الإشارة بقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

فنبَّه في الفاتحة على جميع مقاصد القرآن؛ وهذا هو الغاية في **براعة الاستهلال**، مع ما اشتملت عليه من الألفاظ الحسنَة، والمقاطع المستحسنة، وأنواع البلاغة.

وكذلك أوَّل سورة ﴿ٱقْرَأْ﴾؛ فإنَّها مشتملة على نظير ما اشتملت عليه الفاتحة من براعة الاستهلال، لكونها أوَّلَ ما أنزل من القرآن: فإن فيها الأمر بالقراءة والبداءةَ فيها باسم الله، وفيها الإشارة إلى علم الأحكام. وفيها ما يتعلق بتوحيد الربّ وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل، وفي هذه الإشارة إلى أصول الدين. وفيها ما يتعلق بالإخبار من قوله: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥]؛ ولهذا قيل: إنها جديرة أن تسمَّى: **عنوان القرآن**، لأن عنوان الكتاب يَجمَع مقاصدَه بعبارة وجيزة في أوله.

  

النَّوعُ الحادي والسِّتُّون

في خواتِم السُّور

هي أيضاً مثل الفواتح في الحُسْن؛ لأنها آخر ما يَقْرَع الأسماع، فلهذا جاءت متضمِّنة للمعاني البديعة، مع إيذان السامع بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى معه للنفوس تشوُّفٌ إلى ما يُذكر بعد، لأنها بين أدعية ووصايا وفرائض، وتحميد وتهليل، ومواعظ، ووعْد ووعيد، إلى غير ذلك.

كتفصيل جملة المطلوب في خاتمة الفاتحة، إذ المطلوب الأعلى: الإيمان المحفوظ من المعاصي المسبِّبة لغضب الله والضلال، ففصَّل جملة ذلك بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾. والمراد: المؤمنون، ولذلك أطلق الإنعام ولم يقيِّده ليتناول كلَّ إنعام، لأن من أنعَم الله عليه بنعمة الإيمان فقد أنعم عليه بكل نعمة، لأنها مستتبعة لجميع النِّعم، ثم وصفهم بقوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾؛ يعني أنهم جمعوا بين النِّعم المطلقة وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من غضب الله تعالى والضَّلال المسبّبين عن معاصيه وتعدّي حدوده.

وكالدُّعاء الذي اشتَملت عليه الآيتان من آخر سورة البقرة.

وكالوصايا التي خُتمت بها سورة آل عمران: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟﴾ الآية.

والفرَائض التي خُتمت بها سورة النساء، وحسُنَ الخَتْم بها لما فيها من أحكام الموت الذي هو آخر أمر كلّ حيٍّ، ولأنَّها آخر ما أُنزل من الأحكام(١). [البخاري: ٤٦٠٥، ومسلم: ٤١٥٢ و٤١٥٣، وأحمد: ١٨٦٣٨].

وكالتبجيل والتعظيم الذي خُتمت به المائدةُ.

وكالوعد والوعيد الَّذي خُتمت به الأَنعامُ.

وكالتحريض على العبادة بوصف حال الملائكة الذي ختمت به الأعراف.

وكالحضّ على الجهاد وصِلَة الأرحام الذي خُتم به الأنفال.

وكوصف الرسول ومدحه، والتهليل الذي ختمت به براءة.

وتسليته عليه الصلاة والسلام الذي ختمت به يونس، ومثلها خاتمة هود.

ووصف القرآن ومدحه الذي ختم به يوسف.

والوعيد والردّ على مَنْ كذَّب الرسول الذي خُتم به الرعد.

ومن أوضح ما آذن بالختام خاتمة إبراهيم: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ . . .﴾ الآية، ومثلها خاتمة الأحقاف،

(١) ولفظ مسلم: «آخرُ سورةٍ نزلت براءةٌ، وآخرُ آيةٍ نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾».

وكذا خاتمة الحجر بقوله: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾؛ وهو مفسَّر بالموت، فإنها في غاية البراعة.

وانظر إلى سورة الزلزلة كيف: بُدئت بأهوال القيامة وخُتمت بقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾.

وانظر إلى براعة آخر آيةٍ نزلت، وهي قوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]. وما فيها من الإشعار بالآخريّة المستلزمة للوفاة.

وكذلك آخر سورة نزلت وهي سورة النصر، فيها الإشعار بالوفاة، كما أخرج البخاريّ [٤٩٧٠] من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن عمر سألهم عن قوله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾، فقالوا: فتح المدائن والقصور، قال: ما تقول يا ابن عباس؟ قال: أجلٌ ضُرِب لمحمد، نُعيَتْ له نفسُه. [وأحمد: ٣١٢٧].

وأخرج أيضاً عنه قال: كان عمر يُدخلني مع أشياخ بدر، فكأنَّ بعضَهم وجَدَ في نفسه، فقال: لِمَ تُدْخل هذا معنا، ولنا أبناء مثلُه؟ فقال عمر: إنَّه مَن قد علمتُم. ثم دعاهم ذات يوم، فقال: ما تقولون في قول الله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾؟ فقال بعضهم: أُمِرنا أن نحمد الله ونستغفرَه إذا نَصَرَنا وفتح علينا. وسكَت بعضُهم فلم يقل شيئاً. فقال لي: أكذلك تقول يا ابن عبّاس؟ فقلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أَجَل رسول الله ﷺ أعلَمَه به، قال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾، وذلك علامة أجلك ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾، فقال عمر: إني لا أعلم منها إلّا ما تقول.

  

النَّوع الثَّاني والسِّتُّون

في مناسبة الآياتِ والسُّوَر

أَفرده بالتأليف العلامة أبو جعفر بن الزبير ـ شيخ أبي حيان ـ في كتاب سمَّاه «**البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن**». ومن أهل العصر الشيخ برهان الدين البقاعيّ في كتاب سمَّاه «**نَظْم الدّرر في تناسب الآي والسور**». وكتابي الَّذي صنعتُه في أسرار التنزيل كافلٌ بذلك، جامعٌ لمناسبات السور والآيات؛ مع ما تضمنه من بيان وجوه الإعجاز وأساليب البلاغة. وقد لخَّصت منه مناسَبات السور خاصَّة في جزء لطيف، سمّيته: «**تَنَاسق الدُّرر في تناسب السور**».

وعلم المناسبة علم شريف، قلَّ اعتناء المفسرين به لدقته، وممن أكثر فيه الإمامُ فخرُ الدين، وقال في تفسيره: أكثر لطائف القرآن مُودَعَةٌ في الترتيبات والروابط.

وقال ابن العربيّ في «**سراج المريدين**»[١]: ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعَاني منتظمة المباني علم عظيم، لم يتعرَّض له إلَّا عالم واحد عمل فيه سورة البقرة، ثم فتح الله لنا فيه، فلمَّا لم نجد له حَمَلة، ورأينا الخلق بأوصاف البَطَلة، ختمنا عليه، وجعلناه بيننا وبين الله ورددناه إليه.

وقال غيره: أول مَنْ أظهر علم المناسبة الشيخ أبو بكر النيسابوري، وكان غزير العلم في الشريعة والأدب؛ وكان يقول على الكرسيّ إذا قرئ عليه: لم جُعِلت هذه الآية إلى جنب هذه؟ وما الحكمة في جعْل هذه السورة إلى جنب هذه السورة؟. وكان يَزْري[٢] على علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: المناسَبة علم حسَن، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متَّحد مرتبط أوله بآخره؛ فإن وقع على أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط، ومن ربطَ ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلَّا بربط ركيكٍ، يُصان عن مثله حَسَنُ الحديث فضلاً عن أحسنه؛ فإن القرآن نزل في نيِّف وعشرين سنةً، في أحكام مختلفة، شرِعت لأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض.

وقال الشيخ وليّ الدين الملَّويّ: قَد وَهِمَ من قال: لا يُطلب للآي الكريمة مناسبةٌ؛ لأنها على حسب الوقائع المفرّقة. وفصلُ الخطاب: أنها على حسب الوقائع تنزيلاً، وعلى حسب الحكمة ترتيباً وتأْصِيلاً، فالمصحف على وَفْق ما في اللوح المحفوظ، مرتّبة سورُه كلُّها وآياته بالتوقيف، كما أنزل جملة إلى بيت العزَّة؛ ومن المعجز البيّن أسلوبُه ونظمُه الباهر، والَّذي ينبغي في كلّ آية: أن يبحث أوَّل

(١) ذكره حاجي خليفة وقال: ذكره القرطبي في «تذكرته» ٢/ ٩٨٤.

(٢) يزري: يَعيبُ.

كل شيء عن كونها مكمِّلة لما قبلها أو مستقلة؛ ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها؟ ففي ذلك علم جَمٌّ، وهكذا في السُّوَر يُطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقت له. انتهى.

وقال الإمام الرازيّ في سورة البقرة[1]: ومَن تأمَّل في لطائف نظم هذه السورة، وفي بدائع ترتيبها، علم أنَّ القرآن كما أنَّه معجز بحسب فصاحة ألفاظه، وشرف معانيه، فهو أيضاً بسبب ترتيبه ونظم آياته، ولعلَّ الذين قالوا: إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك، إلَّا أني رأيتُ جمهور المفسِّرين معرضين عن هذه اللطائف، غيرَ منتبهين لهذه الأسرار، وليس الأمر في هذا الباب إلا كما قيل[2]:

والنَّجمُ تَستصغرُ الأبصارُ صورتَهُ والذَّنْبُ للطَّرْفِ لا للنَّجمِ في الصِّغَرِ

[بحر البسيط]

فصل: المناسبة في اللغة: المشاكلة والمقاربة، ومرجعها في الآيات ونحوها إلى معنى رابط بينها، عامّ أو خاصّ، عقليّ أو حسيّ أو خياليّ أو غير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهنيّ، كالسَّبب والمسبب، والعلَّة والمعلول، والنظيرين والضِّدَّين، ونحوه.

وفائدته: جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكَم المتلائم الأجزاء، فنقول: ذِكْر الآية بعد الأخرى:

إمَّا أن يكون ظاهر الارتباط، لتعلُّق الكلم بعضه ببعض وعدم تمامه بالأولى، فواضح. وكذلك إذا كانت الثانية للأُولى على وجه التأكيد أو التفسير أو الاعتراض أو البدل؛ وهذا القسم لا كلام فيه.

وإما ألا يظهر الارتباط، بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأُخرى، وأنها خلاف النوع المبدوء به.

فإما أن تكون معطوفة على الأولى بحرفٍ من حروف العطف المشرِّكة في الحكم أوْ لَا.

فإن كانت معطوفة: فلا بد أن يكون بينهما جهة جامعة، على ما سبق تقسيمه، كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَاۚ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، للتضادّ بين القبض والبسط، والوُلوج والخروج، والنزول والعُروج، وشبه التضادّ بين السماء والأرض.

وممَّا الكلام فيه التضادّ: ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب، والرغبة بعد الرهبة؛ وقد جرت عادة القرآن إذا ذكر أحكاماً ذكر بعدها وعداً ووعيداً، ليكون باعثاً على العمل بما سبق، ثم يذكر آيات توحيد وتنزيه ليُعلم عظم الآمر والناهي، وتأمل سورة البقرة والنساء والمائدة تجده كذلك.

وإن لم تكن معطوفة: فلا بدَّ من دعامة تؤذن باتصال الكلام؛ وهي قرائن معنوية تؤذن بالربط.

---

(١) عند تفسير الآية: ٢٨٥، الوجه الرابع من المسألة الأولى ٤/ ١٤٠.

(٢) قائله أبو العلاء المعري.

وله أسباب:

أحدها: التنظير، فإن إلحاق النظير بالنظير من شأن العقلاء، كقوله: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾ عقب قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤، ٥]؛ فإنَّه تعالى أمر رسوله أن يمضي لأمره في الغنائم على كُرهٍ من أصحابه، كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العِير أو للقتال وهم له كارهون. والقصد: أنَّ كراهتهم لما فعله من قسمة الغنائم ككراهتهم للخروج، وقد تبيَّن في الخروج الخيرُ من الظفر والنصر والغنيمة وعزِّ الإسلام، فكذا يكون فيما فعله في القسمة، فليطيعوا ما أُمِروا به ويتركوا هوى أنفسهم.

الثاني: المضادَّة، كقوله في سورة البقرة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ . . .﴾ الآية [البقرة: ٦]، فإنَّ أوَّل السورة كان حديثاً عن القرآن، وأنَّ من شأنه الهداية للقوم الموصوفين بالإيمان، فلمَّا أكمل وصف المؤمنين عقَّب بحديث الكافرين؛ فبينهما جامع وَهْميٌّ بالتضادّ من هذا الوجه، وحكمتُه التشويق والثبوت على الأول، كما قيل: وبضدّها تتبيَّن الأشياء.

فإن قيل: هذا جامع بعيد؛ لأن كونه حديثاً عن المؤمنين بالعرض لا بالذات، والمقصود بالذات الذي هو مساق الكلام إنما هو الحديث عن القرآن، لأنه مفتتح القول.

قيل: لا يشترط في الجامع ذلك، بل يكفي التعلُّق على أيِّ وجهٍ كان، ويكفي في وجه الربط ما ذكرنا؛ لأن القصد تأكيد أمر القرآن والعملُ به، والحثُّ على الإيمان، ولهذا لمَّا فرغ من ذلك قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، فرجع إلى الأوَّل.

الثالث: الاستطراد، كقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ﴾ [الأعراف: ٢٦].

قال الزمخشري: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد، عقب ذكر بدُوّ السوءات وخَصْف الورق عليهما؛ إظهاراً للمنَّة فيما خلق من اللباس، ولما في العُرْي وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعاراً بأن السَّتر باب عظيم من أبواب التقوى.

وقد خرّجت على الاستطراد قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ﴾ [النساء: ١٧٢]؛ فإنَّ أول الكلام ذُكِر للردّ على النصارى الزاعمين بُنوَّةَ المسيح، ثم استطرد للرَّد على العرب الزاعمين بنوّة الملائكة.

ويقرب من الاستطراد ـ حتى لا يكادان يفترقان ـ **حسنُ التخلُّص**، وهو: أن ينتقل ممَّا ابتدئ به الكلام إلى المقصود على وجه سهل يختلسه اختلاساً، دقيق المعنى؛ بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول إلَّا وقد وقع عليه الثاني، لشدَّة الالتئام بينهما.

وقد غلط أبو العلاء محمد بن غانم في قوله: لم يقع منه في القرآن شيءٌ لما فيه من التكلُّف. وقال: إن القرآن إنما ورد على الاقتضاب الذي هو طريقة العرب من الانتقال إلى غير ملائم. وليس كما قال، ففيه من التخلُّصات العجيبة ما يحيِّر العقول.

وانظر إلى سورة الأعراف: كيف ذكر فيها الأنبياء والقرون الماضية والأمم السالفة، ثم ذكر موسى، إلى أنْ قصَّ حكاية السَّبْعِين رجلاً ودعائه لهم، ولسائر أمته بقوله: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾، وجوابه تعالى عنه، ثم تخلَّص بمناقب سيِّد المرسلين بعد تخلُّصه لأمته بقوله: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] من صفاتهم كيت وكيت، وهم الذين يتبعون الرسول النبيّ الأميّ. وأخذ في صفاته الكريمة وفضائله.

وفي سورة الشعراء: حكَى قول إبراهيم: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾، فتخلَّص منه إلى وصف المَعَاد بقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ . . .﴾ ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون..﴾ [الشعراء: ٨٧، ٨٨].

وفي سورة الكهف: حكَى قولَ ذي القرنين في السدِّ بعد دَكّه الذي هو من أشراط الساعة، ثم النفخ في الصور وذكر الحشر، ووصف مآل الكفار والمؤمنين.

وقال بعضهم: الفرقُ بين التخلُّص والاستطراد: أنك في التخلُّص تركت ما كنت فيه بالكلِّية، وأقبلت على ما تخلصت إليه. وفي الاستطراد: تمرّ بذكر الأمر الذي استطردتَ إليه مروراً كالبرق الخاطف، ثم تتركه وتعود إلى ما كنتَ فيه، كأنك لم تقصده وإنما عرض عروضاً.

قيل: وبهذا يظهر أنَّ ما في سورتي الأعراف والشعراء من باب الاستطراد لا التخلُّص، لعوده في الأعراف إلى قصَّة موسى بقوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ . . .﴾ [الأعراف: ١٥٩] إلى آخره. وفي الشعراء إلى ذكر الأنبياء والأمم.

ويقرُب من حسن التخلص: **الانتقال** من **حديث إلى** آخر تنشيطاً للسامع، مفصولاً بهذا، كقوله في (سورة ص) بعد ذكر الأنبياء: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ . . .﴾ [ص: ٤٩]؛ فإن هذا القرآن نوع من الذِّكْر، لمَّا انتهى ذكر الأنبياء، وهو نوع من التنزيل، أراد أن يذكر نوعاً آخر وهو ذكر الجنة وأهلها، ثم لما فرغ قال: ﴿هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾ [ص: ٥٥]، فذكر النار وأهلها.

قال ابن الأثير: هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهي علاقة أكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر.

ويقرُب منه أيضاً: **حسن المطلب**، قال الزَّنجانيّ والطِّيبيّ: وهو أن يخرج إلى الغرض بعد تقدم الوسيلة، كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

قال الطِّيبيّ: وممَّا اجتمع فيه حسن التخلُّص والمطلب معاً قوله تعالى حكايةً عن إبراهيم: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧٧ ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٧، ٧٨] إلى قوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [٨٣].

قاعدة: قال بعض المتأخِّرين: الأمر الكلّي المفيدُ لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن هو: أنك تنظر إلى الغرض الذي سِيقت له السورة، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدّمات، وتنظر إلى مراتب تلك المقدّمات في القُرْب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار الكلام في المقدّمات إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام أو اللوازم التابعة له، التي تقتضي البلاغة شفاء الغليل

بدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها. فهذا هو الأمر الكلي المهيمِن على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن، فإذا عقلته تبيّن لك وجه النظم مفصلاً بين كل آية وآية في كل سورة، وسورة. انتهى.

تنبيه: من الآيات ما أشكلت مناسبتها لما قبلها:

من ذلك قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ . . .﴾ الآيات [القيامة: ١٧]، فإنَّ وجه مناسبتها لأوَّل السورة وآخرها عَسِرٌ جدّاً، فإنَّ السورة كلها في أحوال القيامة، حتى زعم بعض الرافضة: أنه سقط من السورة شيء. وحتى ذهب **القَفَّال** ـ فيما حكاه الفخر الرازيّ ـ أنها نزلت في الإنسان المذكور قبلُ في قوله: ﴿يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣]. قال يُعرَضُ عليه كتابه، فإذا أخذ في القراءة تلجلج خوفاً، فأسرع في القراءة، فيقال له: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾: إن علينا أن نجمع عملك وأن نقرأ عليك. ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ﴾ عليك ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ بالإقرار بأنك فعلت، ثم إنَّ علينا بيان أمر الإنسان وما يتعلق بعقوبته. انتهى.

وهذا يخالفُ ما ثبت في الصحيح أنها نزلت في تحريكِ النبيّ ﷺ لسانَه حالةَ نزول الوحي عليه.

[البخاري: ٥، ومسلم: ١٠٠٤، وأحمد: ٣١٩١].

وقد ذكر الأَئمَّة لها مناسبات:

منها: أنه تعالى لمَّا ذكر القيامة، وكان من شأن من يقصِّر عن العمل لها حبُّ العاجلة، وكان من أصل الدين أن المبادرة إلى أفعال الخير مطلوبة، فنبَّه على أنه قد يعترض على هذا المطلوب ما هو أجلّ منه؛ وهو الإصغاء إلى الوحي، وتفهُّم ما يرد منه، والتشاغل بالحفظ قد يصُدُّ عن ذلك، فأمر بألا يبادر إلى التحفُّظ؛ لأن تحفيظه مضمون على ربِّه، وليصْغِ إلى ما يرد عليه إلى أن ينقضي، فيتبع ما اشتمل عليه. ثم لما انقضت الجملة المعترضة رجع الكلام إلى ما يتعلَّق بالإنسان المبتدأ بذكره ومن هو من جنسه، فقال: ﴿كَلَّا﴾ وهي كلمة ردْعٍ، كأنه قال: بل أنتم يا بني آدم، لكونكم خُلقتم من عَجَلٍ، تعجلون في كل شيء، ومِن ثَمَّ تحبُّون العاجلة.

ومنها: أن عادة القرآن إذا ذكر الكتاب المشتمل على عمل العبد ـ حيث يعرض يوم القيامة ـ أَردَفه بذكر الكتاب المشتمل على الأحكام الدينيَّة في الدنيا التي تنشأ عنها المحاسبة عملاً وتركاً.

كما قال في الكهف: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ . . .﴾ الآية [الكهف: ٥٤]. وقال في [سورة] سبحان: ﴿فَمَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ . . .﴾ الآية [الإسراء: ٧١ ـ ٨٩].

وقال في طه: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ إلى أن قال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه: ١٠٢ ـ ١١٤].

ومنها: أنَّ أول السورة لما نزل إلى: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ صادف أنه ﷺ في تلك الحالة بادر إلى تحفّظ الذي نزل، وحرَّك به لسانه من عجلته؛ خشيةً من تفلته، فنزل ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٥ ـ ١٩]، ثم عاد إلى الكلام إلى تكملة ما ابتدئ به.

قال الفخر الرازي: ونحوه ما لو ألقَى المدرّس على الطالب مثلاً مسألةً، فتشاغل الطالب بشيء عرض له، فقال له: ألق إليَّ بالَكَ وتفهّمْ ما أقول، ثم كمّل المسألة. فمن لا يعرف السبب يقول: ليس هذا الكلام مناسباً للمسألة، بخلاف مَنْ عرف ذلك.

ومنها: أن (النفس) لمَّا تقدَّم ذكرُها في أول السورة، عدَل إلى ذكر (نفس المصطفى) كأنه قيل: هذا شأن النفوس، وأنت يا محمد، نفسُك أشرف النفوس، فلتأْخذ بأكمل الأحوال.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ...﴾ الآية [البقرة: ١٨٩]؛ فقد يقال: أيُّ رابط بين أحكام الأهلَّة وبين حكم إتيان البيوت؟

وأجيب: بأنه من باب الاستطراد، لما ذكر أنها مواقيت للحجّ، وكان هذا من أفعالهم في الحج ـ كما ثبَت في سبب نزولها(١) [البخاري: ٤٥١٢، ومسلم: ٧٥٤٩] ـ ذُكر معه من باب الزيادة في الجواب على ما في السؤال، كما سئل عن ماء البحر فقال: «**هو الطَّهورُ ماؤه الحِلُّ مَيْتَتُهُ**» [حسن صحيح: الترمذي: ٦٩، وأبو داود: ٨٣].

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ...﴾ الآية [البقرة: ١١٥]؛ فقد يقال: ما وجه اتصاله بما قبله وهو قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ ...﴾؟ الآية [البقرة: ١١٤].

وقال الشيخ أبو محمد الجوينيّ في «**تفسيره**»: سمعت أبا الحسن الدهَّان يقول: وجْهُ اتصاله هو أن ذكر تخريب بيت المقدس قد سبق، أي: فلا يجرمنَّكُم ذلك، واستقبلوه، فإنَّ لله المشرق والمغرب.

فصل: من هذا النوع مناسبة فواتح السور وخواتمها، وقد أفردتُ فيه جزءاً لطيفاً سميته: «**مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع**».

وانظر إلى سورة القصص: كيف بُدئت بأمر موسى ونصرته، وقوله: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، وخروجه من وطنه، وخُتِمت بأمر النبيّ ﷺ بألّا يكون ظهيراً للكافرين، وتسليته عن إخراجه من مكة ووعده بالعَوْد إليها، لقوله في أول السورة: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ﴾ [القصص: ٧].

قال الزمخشريّ: وقد جعل الله فاتحة سورة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وأورد في خاتمتِها: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فشتَّان ما بين الفاتحة والخاتمة!.

وذكر الكَرْمانيّ في «**العجائب**»(٢) مثله.

وقال في سورة ﴿صٓ﴾: بدأها بالذكر وختمها به في قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [ص: ٨٧].

وفي سورة ﴿نٓ﴾ بدأها بقوله: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾، وختمها بقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٢، ٥١].

---

(١) من حديث البراء قال: كانوا إذا أحْرمُوا في الجاهلية، أتوا البيتَ من ظهره، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾.

(٢) «عجائب التفسير...» ٢/٧٦٩، أول سورة المؤمنون.

ومنه: مناسبة فاتحة السورة لخاتمة ما قبلها؛ حتى إن منها ما يظهر تعلُّقها به لفظاً، كما في: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]، ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]، فقد قال الأخفش: اتصالها بها من باب: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

وقال الكَواشيّ في تفسير المائدة: لما ختَم سورة النساء أمراً بالتوحيد والعدل بين العباد أكَّدَ ذلك بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

وقال غيره: إذا اعتبرتَ افتتاح كلّ سورة وجدتَه في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها، ثم هو يَخفى تارةً ويظهر أخرى؛ كافتتاح سورة الأنعام بالحمد، فإنَّه مناسب لختام المائدة من فصل القضاء، كما قال تعالى: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥].

وكافتتاح سورة فاطر بالحمد لله، فإنه مناسب لختام ما قبلها من قوله: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤]، كما قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥].

وكافتتاح سورة الحديد بالتسبيح، فإنه مناسب لختام سورة الواقعة بالأمر به.

وكافتتاح سورة البقرة بقوله: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾؛ فإنه إشارة إلى الصراط في قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، كأنهم لمَّا سألوا الهداية إلى الصراط، قيل لهم: ذلك الصراط الذي سألتم الهداية إليه هو الكتاب، وهذا معنى حَسَنٌ يظهر فيه ارتباط سورة البقرة بالفاتحة.

ومن لطائف سورة الكوثر: أنها كالمقابلة للَّتي قبلها، لأن السابقة وصف الله فيها المنافق بأربعة أمور: البخل، وترك الصلاة، والرياء فيها، ومنع الزكاة، فذكر فيها في مقابلة البخل: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، أي: الخير الكثير، وفي مقابلة ترك الصلاة: ﴿فَصَلِّ﴾، أي: دُمْ عليها، وفي مقابلة الرِّياء: ﴿لِرَبِّكَ﴾، أي: لرضاه لا للناس، وفي مقابلة منع الماعون: ﴿وَٱنْحَرْ﴾، وأراد به التصدُّقَ بلحم الأضاحي.

وقال بعضهم: لترتيب وضع السُّوَر في المصحف أسبابٌ تُطْلِع على أنه توقيفيّ صادر عن حكيم:

أحدها: بحسب الحروف، كما في الحواميم.

الثاني: لموافقة أول السورة لآخر ما قبلها، كآخر الحمد في المعنى وأول البقرة.

الثالث: للتوازن في اللفظ، كآخر ﴿تَبَّتْ﴾، وأول (الإخلاص).

الرابع: لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى كالضحى و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾.

قال بعض الأئمة: **وسورة الفاتحة**: تضمَّنت الإقرار بالربوبية والالتجاء إليه في دين الإسلام، والصِّيانة عن دين اليهوديّة والنصرانية.

وسورة البقرة: تضمَّنَتْ قواعدَ الدين.

وآل عمران: مكمِّلة لمقصودها، فالبقرة: بمنزلة إقامة الدليل على الحكم، وآل عمران: بمنزلة

الجواب عن شُبهات الخصوم، ولهذا وردَ فيها ذكر المتشابه لما تمسَّك به النصارى. وأوجب الحجَّ في آل عمران، وأمَّا في البقرة فذكر أنه مشروع، وأمر بإتمامه بعد الشروع فيه. وكان خطاب النصارى في آل عمران أكثر، كما أن خطاب اليهود في البقرة أكثر، لأن التوراة أصل، والإنجيلَ فرع لها، والنبيّ ﷺ لمَّا هاجر إلى المدينة دعا اليهود وجاهدهم، وكان جهادُه للنصارى في آخر الأمر. كما كان دعاؤه لأهل الشرك قبل أهل الكتاب، ولهذا كانت السُّوَر المكيَّة فيها الدينُ الذي اتفق عليه الأنبياء، فخوطب به جميع الناس، والسُّور المدنيَّة فيها خطاب من أقرّ بالأنبياء من أهل الكتاب والمؤمنين، فخوطبوا: يا أهل الكتاب، يا بني إسرائيل، يا أيها الذين آمنوا.

وأما سورة النساء: فتضمَّنت أحكام الأسباب التي بين الناس، وهي نوعان: مخلوقة لله، ومقدورة لهم كالنسب والصهر، ولهذا افتتحت بقوله: ﴿ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، ثم قال: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾. فانظر هذه المناسبة العجيبة في الافتتاح، وبراعة الاستهلال، حيث تضمَّنت الآية المفتتح بها ما أكثر السُّورة في أحْكَامه: من نكاح النساء ومحرَّماته، والمواريث المتعلقة بالأرحام، وأنَّ ابتداء هذا الأمر كان بخلق آدم، ثم خلق زوجه منه، ثم بثَّ منهما رجالاً ونساءً في غاية الكثرة.

وأما المائدة: فسُورة العقود تضمَّنت بيان تمام الشرائع، ومكملات الدين، والوفاء بعهود الرسل، وما أُخذ على الأمة، وبها تمَّ الدين، فهي سورة التكميل؛ لأن فيها تحريم الصيد على المحرم الذي هو من تمام الإحرام، وتحريم الخمر الذي هو من تمام حفظ العقل والدين، وعقوبة المعتدين من السُّرّاق والمحاربين الذي هو من تمام حفظ الدماء والأموال، وإحلال الطَّيبات الذي هو من تمام عبادة الله تعالى، ولهذا ذكر فيها ما يختص بشريعة محمد ﷺ؛ كالوضوء والتيمُّم، والحكم بالقرآن على كلّ دين، ولهذا كثر فيها من لفظ الإكمال والإتمام، وذكر فيها أنَّ مَن ارتدَّ عوّض الله بخير منه، ولا يزال هذا الدِّين كاملاً. ولهذا ورد أنها آخر ما نزل [ضعيف الإسناد: الترمذي: ٣٠٦٣]، لِمَا فيها من إشارات الختم والتمام.

وهذا الترتيب بين هذه السور الأربع المدنيّات من أحسن الترتيب.

وقال أبو جعفر بن الزبير: حكى الخطَّابي: أنَّ الصحابة لما اجتمعوا على القرآن، وضعوا سورة القَدْر عقِبَ العَلق، استدلوا بذلك على أن المراد بهاء الكناية في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ الإشارة إلى قوله: ﴿ٱقْرَأْ﴾. قال القاضي أبو بكر بن العربي: وهذا بديع جدّاً.

فصل: قال في «**البرهان**»: ومن ذلك افتتاح السُّور بالحروف المقطَّعة واختصاص كلّ واحدة بما بُدئت به؛ حتى لم يكن لترد ﴿الٓمٓ﴾ في موضع ﴿الٓرۚ﴾، ولا ﴿حمٓ﴾ في موضع ﴿طسٓۚ﴾.

قال: وذلك أنَّ كلّ سورة بدئت بحرف منها فإن أكثر كلماتها وحروفها مماثل له، فحقَّ لكل سورة منها ألَّا يناسبها غير الواردة فيها، فلو وضع ﴿قٓۚ﴾ موضع ﴿نٓۚ﴾ لعُدِمَ التناسب الواجب مراعاتُه في كلام الله، وسورة ﴿قٓۚ﴾ بُدئت به لما تكرَّر فيها من الكلمات بلفظ القاف، من ذكر القرآن والخلق

وتكرير القول ومراجعته مراراً، والقُرْب من ابن آدم وتلقي الملكين، وقول العتيد، والرّقيب، والسائق، والإلقاء في جهنم، والتقدُّم بالوعيد، وذكر المتقين، والقلب، والقرون، والتنقيب في البلاد، وتشقق الأرض، وحقوق الوعيد وغير ذلك.

وقد تكرَّر في سورة يونس من الكلم الواقع فيها (الرَّاء) مئتا كلمة أو أكثر؛ فلهذا افتتحت بـ ﴿الٓر﴾.

واشتملت سورة ﴿صٓ﴾ على خصومات متعدِّدة، فأولها خصومةُ النبي ﷺ مع الكفَّار، وقولهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥]، ثم اختصام الخصميْن عند داود، ثم تخاصم أهل النار، ثم اختصام الملأ الأعلى، ثمَّ تخاصم إبليس في شأن آدم، ثم في شأن بنيه وإغوائهم.

و﴿الٓمٓ﴾ جمعت المخارج الثلاثة: الحَلق، واللسان، والشفتين على ترتيبها، وذلك إشارة إلى البداية التي هي بدء الخلق، والنهاية التي هي بدء الميعاد، والوسط الذي هو المعاش من التشريع بالأوامر والنواهي، وكلّ سورة افْتُتِحَتْ بها فهي مشتملة على الأمور الثلاثة.

وسورة الأعراف: زيد فيها الصاد على ﴿الٓمٓ﴾ لما فيها من شرح القصص؛ قصة آدم فمن بعده من الأنبياء؛ ولما فيها من ذكر: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾، ولهذا قال بعضهم: معنى ﴿الٓمٓصٓ﴾: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾.

وزيد في الرعد راء لأجل قوله: ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [٢]، ولأجل ذكر الرعد والبرق وغيرهما.

واعلم: أن عادة القرآن العظيم في ذكر هذه الحروف أن يذكر بعدها ما يتعلَّق بالقرآن، كقوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة]. ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [آل عمران]. ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف]. ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحجر]. ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾ ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل]. ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ﴾. ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾. ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [غافر والجاثية والأحقاف]. ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ إلّا ثلاث سور: العنكبوت، والروم، ون، وليس فيها ما يتعلَّق به، وقد ذكرتُ حكمة ذلك في «**أسرار التنزيل**».

وقال الحرَّاني[1] في معنى حديث: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف: زاجر، وآمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال**»:

اعلم أن القرآن منزَّل عند انتهاء الخلق، وكمال كلّ الأمر، بدأ: فكان المتحلي به جامعاً لانتهاء كل خلق؛ وكمال كلّ أمر، فلذلك هو ﷺ قسيم الكون، وهو الجامع الكامل، ولذلك كان خاتماً، وكتابه كذلك، وبدأ المعاد من حين ظهوره، فاستوفى صلاح هذه الجوامع الثلاث التي قد خلتْ في الأولين بداياتها، وتمت عنده غاياتها: «**بعثت لأتمِّمَ مكارمَ الأخلاق**» [صحيح: أحمد: ٨٩٥٢، والحاكم (٢/ ٦١٣)، والبيهقي في «السنن» (١٠/ ١٩١)].

---

(١) الحَرَّاني: عبد الله بن الحسن، نزيل بغداد، مؤدب، من ثقات أهل الحديث (ت: ٢٩٥هـ). «العبر» ٢/ ١٠١.

وهي صلاح الدُّنيا والدين والمعاد التي جمعها قوله عليه الصلاة والسلام: «**اللهمَّ أصلح لي دينيَ الذي هو عِصْمةُ أمري، وأصْلح لي دنيايَ التي فيها معاشي، وأَصلِحْ لي آخرتي التي إليها معادي**». [مسلم: ٦٩٠٣].

وفي كل صلاح إقدامٌ وإحجام، فتصير الثلاثة الجوامع ستَّة، هي حروف القرآن الستَّة، ثم وُهب حرفاً جامعاً سابعاً فرداً، لا زوج له، فتمَّت سبعة.

فأدنى تلك الحروف هو حرفا صلاح الدنيا، فلها حرفان: حرف الحرام الذي لا تصلح النفس والبدن إلَّا بالتطهر منه لبعده عن تقويمها، والثاني: حرف الحلال الذي تصلح النفس والبدن عليه لموافقته تقويمها، وأصل هذين الحرفين في التوراة، وتمامهما في القرآن.

ويلي ذلك حرفا صلاح المعاد، أحدهما: حرف الزجر والنهي، الذي لا تصلح الآخرة إلَّا بالتطهر منه لبعده عن حَسَناتها. والثاني: حرف الأمر الذي تصلح الآخرة عليه لتقاضيه لحسناتها. وأصل هذين الحرفين في الإنجيل، وتمامهما في القرآن.

ويلي ذلك حرفا صلاح الدين: أحدها حرف المحكَم الذي بان للعبد فيه خطاب ربِّه، والثاني: حرف المتشابه الذي لا يتبيَّن للعبد فيه خطاب ربِّه من جهة قصور عقله عن إدراكه.

فالحروف الخمسة للاستعمال، وهذا الحرف السادس للوقوف والاعتراف بالعجز. وأصل هذين الحرفين في الكتب المتقدِّمة كلها، وتمامها في القرآن.

ويختصُّ القرآن بالحرف السابع الجامع، وهو حرف المثل المبين للمثل الأعلى، ولمَّا كان هذا الحرف هو الحمد افتَتح الله به أُمَّ القرآن، وجمع فيها جوامع الحروف السبعة التي بثَّها في القرآن: **فالأُولى**: تشتمل على حرف الحمد السَّابع، **والثانية**: تشتمل على حرفي الحلال والحرام اللَّذيْنِ أقامت الرحمانية بهما الدنيا، والرحيميَّة الآخرة. **والثالثة**: تشتمل على أمر الملك القيِّم على حرفي الأمر والنهي اللذين يبدأ أمرهما في الدين. **والرَّابعة**: تشتمل على حرفَي المحكم في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، والمتشابه في قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. ولمَّا افتتح أمّ القرآن بالسابع الجامع الموهوب ابتدئت البقرة بالسادس المعجوز عنه، وهو المتشابه.

انتهى كلام الحَرَّاني والمقصود منه هو الأخير، وبقيته ينبو عنه السمع، وينفُر منه القلب، ولا تميل إليه النفس، وأنا أستغفر الله من حكايته؛ على أني أقول في مناسبة ابتداء البقرة بـ ﴿الٓمٓ﴾ أحسن ممَّا قال، وهو أنه: لمَّا ابتدئت الفاتحة بالحرف المحكم الظَّاهر لكلِّ أحد، بحيث لا يعذَر أحد في فهمه، ابتدئت البقرة بمقابله، وهو الحرف المتشابه البعيد التأويل، أو المستحيلُهُ.

فصل: ومن هذا النوع مناسبة أسماء السور لمقاصدها، وقد تقدَّم في النوع السابع عشر الإشارة إلى ذلك. وفي «**عجائب**» الكرمانيّ (١): إنَّما سميت السور السبع ﴿حمٓ﴾ على الاشتراك في الاسم؛

(١) «عجائب التفسير...» ٢/ ١٠٣٧، أول سورة فصلت.

لما بينهنَّ من التشاكل الذي اختصَّت به، وهو أن كل واحدة منها استُفتحت بالكتاب أو صفة الكتاب؛ مع تقارب المقادير في الطول والقصر، وتشاكل الكلام في النظام.

فوائد منثورة في المناسبات:

في تذكرة الشيخ تاج الدين السبكيّ ـ ومن خطه نقلتُ ـ سئل الإمام: ما الحكمة في افتتاح سورة الإسراء بالتسبيح، والكهف بالتحميد؟ وأجاب: بأن التسبيح ـ حيث جاء ـ مقدَّمٌ على التحميد، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨]. «سُبْحَانَ الله والحمدُ لله».

وأجاب ابن الزَّمْلَكَانيّ(١): بأن سورة ﴿سُبْحَنَ﴾ لما اشتملت على الإسراء الذي كذَّب المشركون به النبيَّ ﷺ، وتكذيبُه تكذيبٌ لله سبحانه وتعالى، أتى (بسبحان) لتنزيه الله تعالى عما نُسب إلى نبيِّه من الكذب. وسورة الكهف: لمَّا أنزِلت بعد سؤال المشركين عن قصَّة أصحاب الكهف وتأخر الوحي، نزلت مبيِّنة أنَّ الله لم يقطع نعمته عن نبيِّه ولا عن المؤمنين، بل أتَمَّ عليهم النعمة بإنزال الكتاب، فناسب افتتاحها بالحمد على هذه النعمة.

في تفسير الخُويّيّ: ابتدئت الفاتحة بقوله: ﴿ٱلْحَـمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ فوصف بأنه مالك جميع المخلوقين، وفي الأنعام والكهف وسبأ وفاطر لم يوصَف بذلك، بل بفرد من أفراد صفاته ـ وهو: خَلْق السَّمَوَاتِ والأرْضِ والظُّلُمَاتِ والنور في الأنعام، وإنزال الكتاب في الكهف، وملك ما في السموات وما في الأرض في سبأ، وخلقهما في فاطر ـ لأنَّ الفاتحة أم القرآن ومطلعه، فناسب الإتيان فيها بأبلغ الصفات وأعمِّها وأشملها.

في «**العجائب**» للكرمانيّ: إن قيل: كيف جاء ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ أربع مرات بغير واو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ﴾ [البقرة: ٢١٩] ثم جاء ثلاث مرات بالواو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؟ قلنا: لأنَّ سؤالهم عن الحوادث الأُوَل وقع متفرِّقاً، وعن الحوادث الأخَر وقع في وقت واحد، فجيء بحرف الجمع دلالةً على ذلك.

فإن قيل: كيف جاء ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ . . .﴾ [طه: ١٠٥] وعادة القرآن مجيء (قل) في الجواب بلا فاء؟

أجاب الكرمانيّ(٢): بأن التقدير: لو سئلت عنها فقل.

فإن قيل: كيف جاء: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وعادة السؤال

---

(١) ابن الزملكاني: عبد الواحد بن عبد الكريم، خطيب زملكا، عالم بالمعاني والبيان. له: «التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن» (ت: ٦٥١هـ). «طبقات الشافعية» ٥/ ١٣٣.

(٢) في «غرائب التفسير...» ١/ ٧٣٠، طه: ١٠٥.

يجيء جوابه في القرآن بـ (قل)؟ قلنا: حذفت للإشارة إلى أن العبد في حالة الدعاء في أشرف المقامات، لا واسطة بينه وبين مولاه.

ورَد في القرآن سورتان: أولهما ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ في كل نصفٍ سورة، فالتي في النصف الأول تشتمل على شرح المبدأ، والتي في الثاني على شرح المعاد.

  

النَّوعُ الثالث والستُّون

في الآيات المشتبهات

أفرده بالتصنيف خلق، أولهم ـ فيما أحسب ـ الكِسائيّ، ونظمه السخاويُّ، وألَّف في توجيهه الكَرْمانيّ كتابَه: «**البرهان في متشابه القرآن**» وأحسن منه «**درّة التنزيل وغرَّة التأويل**» لأبي عبد الله الرَّازيّ، وأحسن من هذا: «**مِلاكُ التأويل**» لأبي جعفر بن الزبير، ولم أقِفْ عليه، وللقاضي بدر الدين ابن جماعة في ذلك كتاب لطيف سمَّاه: «**كشف المعاني عن متشابه المثاني**». وفي كتابي أسرار التنزيل المسمى «**قطف الأزهار في كشف الأسرار**» من ذلك الجمُّ الغفير.

والقصد به: إيراد القصَّة الواحدة في صور شتَّى، وفواصل مختلفة، بل تأتي في موضع واحد مقدّماً، وفي آخر مؤخَّراً، كقوله في البقرة: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وفي الأعراف ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، وفي البقرة: ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وسائر القرآن: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣].

أو في موضع بزيادة وفي آخر بدونها، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ في البقرة [٦]، وفي يس: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [١٠]، وفي البقرة: ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [١٩٣]، وفي الأنفال: ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [٣٩].

أو في موضع معرّفاً وفي آخر منكّراً، أو مفرداً وفي آخر جمعاً، أو بحرف وفي آخر بحرفٍ آخرَ، أو مدغماً وفي آخر مفكوكاً. وهذا النوع يَتداخل مع نوع المناسبات.

وهذه أمثلة منه بتوجيهها:

* قوله تعالى في البقرة: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٢]، وفي لقمان: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ . . .﴾ [٣]؛ لأنه لمَّا ذكر هنا مجموع الإيمان ناسب (المتقين). ولمَّا ذكر ثمَّ الرحمة ناسب (المحسنين).

* قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا﴾ [البقرة: ٣٥]، وفي الأعراف: ﴿فَكُلَا﴾ [١٩] بالفاء، قيل: لأن السكنى في البقرة الإقامةُ، وفي الأعراف اتخاذُ المسكن، فلمَّا نسب القول إليه تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ﴾ ناسب زيادة الإكرام بالواو الدالة على الجمع بين السكنى والأكل، ولذا قال فيه: ﴿رَغَدًا﴾، وقال: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾؛ لأنه أعمّ. وفي الأعراف: ﴿وَيَا آدَمُ﴾، فأتى بالفاء الدالَّة على ترتيب الأكل على السُّكنى المأمور باتخاذها، لأن الأكل بعد الاتخاذ، و﴿مِنْ حَيْثُ﴾ لا تعطي عموم معنى: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾.

* قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، وقال بعد ذلك: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]؛ ففيه تقديم العدل وتأخيره، والتعبير بقبول الشفاعة تارة وبالنفع أخرى.

وذُكر في حكمته: أنَّ الضمير في ﴿مِنْهَا﴾ راجع في الأُولى إلى النفس الأولى، وفي الثانية إلى النفس الثانية، فبيَّنَ في الأولى أن النفس الشافعة الجازية عن غيرها لا يُقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عَدْل، وقدمت الشفاعة لأنَّ الشافع يقدم الشفاعة على بذل العدل عنها. وبيَّن في الثانية أن النفس المطلوبة بجرمها لا يقبل منها عدل عن نفسها، ولا تنْفعها شفاعة شافع منها، وقدَّم العَدْل؛ لأن الحاجة إلى الشفاعة إنَّما تكون عند ردِّه، ولذلك قال في الأولى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾، وفي الثانية: ﴿وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾؛ لأن الشفاعة إنما تقبل من الشافع، وإنما تنفع المشفوع له.

* قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ﴾ [البقرة: ٤٩]، وفي إبراهيم ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ [إبراهيم: ٦]، بالواو؛ لأنَّ الأولى من كلامه تعالى لهم، فلم يعدِّد عليهم المِحَنَ تكرُّماً في الخطاب؛ والثانية من كلام موسى فعدَّدها. وفي الأعراف: ﴿يُقَتِّلُونَ﴾ [الأعراف: ١٤١]. وهو من تنويع الألفاظ المسمَّى بالتفنّن.

* قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ . . .﴾ الآية [البقرة: ٥٨]، وفي آية الأعراف اختلاف ألفاظٍ [الأعراف: ١٦١]، ونكتته أن آية البقرة في معرض ذكر النعم عليهم حيث قال: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ﴾ [البقرة: ٤٧] إلى آخره، فناسب نسبة القول إليه تعالى، وناسب قوله: ﴿رَغَدًا﴾، لأن المنعم به أتمّ، وناسب تقديم ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة: ٥٨]، وناسب ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾؛ لأنه جمعُ كثرة، وناسب الواو في ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ لدلالتها على الجمع بينهما، وناسب الفاء في ﴿فَكُلُوا۟﴾؛ لأن الأكل مترتب على الدخول. وآية الأعراف افتتحت بما فيه توبيخهم، وهو قولهم: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، ثم اتخاذهم العجل، فناسب ذلك: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾ [الأعراف: ١٦١]. وناسب ترك ﴿رَغَدًا﴾. والسكنى تجامع الأكل فقال: ﴿وَكُلُوا۟﴾. وناسب تقديم ذكر مغفرة الخطايا. وترك الواو في ﴿سَنَزِيدُ﴾. ولمَّا كان في الأعراف تبعيض الهادين بقوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، ناسب تبعيض الظالمين بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٢]. ولم يتقدَّم في البقرة مثله فترك. وفي البقرة إشارة إلى سلامة غير الذين ظلموا لتصريحه بالإنزال على المتصفين بالظلم، والإِرسال أَشدُّ وقعاً من الإنزال، فناسب سياق ذكر النعمة في البقرة ذلك، وختم آية البقرة بـ ﴿يَفْسُقُونَ﴾ [٥٩]، ولا يلزم منه الظلم، والظلم يلزم منه الفسق، فناسب كل لفظة منها سياقه.

* وكذا في البقرة: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، وفي الأعراف ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [١٦٠]، لأن الانفجار أبلغُ في كثرة الماء، فناسب سياقَ ذكر النعم التعبيرُ به.

* قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]. وفي آل عمران: ﴿مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [٢٤]. قال ابن جماعة: لأن قائل ذلك فرقتان من اليهود، **إحداهما** قالت: إنَّما نعذَّب بالنار سبعة أيام عدد أيام الدنيا، **والأخرى** قالت: إنما نعذب أربعين، عدة أيام عبادة آبائهم العجل. فآية البقرة تحتمل قصْدَ الفرقة الثانية حيث عبَّر بجمع الكثرة، وآل عمران بالفرقة الأولى حيث أتى بجمع القلة.

وقال أبو عبد الله الرازيّ: إنَّه من باب التفنن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]. وفي آل عمران: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣]؛ لأن الهدى في البقرة المراد به تحويل القبلة، وفي آل عمران المراد به الدِّين، لتقدُّم قوله: ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، ومعناه: إن دين الله الإسلام.

* قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، وفي إبراهيم: ﴿هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]؛ لأن الأول: دعا به قبل مصيره بلداً عند ترك هاجر وإسماعيل به، وهو وادٍ، فدعا بأن يصير بلداً. والثاني: دعا به بعد عوده وسكنى جُرْهم به، ومصيره بلداً، فدعا بأمنه.

* قوله تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٧]، وفي آل عمران: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [آل عمران: ٨٤]؛ لأن الأولى خطابٌ للمسلمين، والثانية خطاب للنبيّ ﷺ، و(إلى) يُنتهى بها من كل جهة، و(على) لا ينتهى بها إلَّا من جهة واحدة وهي العلوّ، والقرآن يأتي المسلمين من كلِّ جهة يأتي مبلِّغه إياهم منها، وإنما أتَى النبيَّ ﷺ من جهة العلوّ خاصة، فناسب قوله: ﴿عَلَيْنَا﴾. ولهذا أكثر ما جاء من جهة النبيّ ﷺ بـ: على، وأكثر ما جاء في جهة الأمة بـ: إلى.

* قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال بعد ذلك: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ لأنَّ الأولى وردت بعد نواهٍ، فناسب النَّهي عن قربانها، والثانية بعد أوامر، فناسب النهي عن تعدِّيها وتجاوزها بأن يوقف عندها.

* قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ٣]، وقال: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]؛ لأنَّ الكتاب أنزل مُنَجّماً، فناسب الإتيان بـ﴿نَزَّلَ﴾ الدالّ على التكرير، بخلافهما فإنَّهما أُنزلا دفعة.

* قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]. وفي الإسراء: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]؛ لأن الأولى خطاب للفقراء المقلِّين، أي: لا تقتلوهم من فقر بكم، فحسن: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ﴾ ما يزول به إملاقكم، ثم قال: ﴿وَإِيَّاهُمْ﴾، أي: نرزقكم جميعاً. والثانية خطاب للأغنياء؛ أي: خشية فقر يحصل لكم بسببهم، ولذا حسُن: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١].

* قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وفي فصلت: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]. قال ابن جماعة: لأنَّ آية الأعراف نَزَلت أوّلاً، وآية فصِّلت نزلت ثانياً، فحسُن التعريف، أي هُوَ السَّميعُ العَليمُ الَّذي تقدَّم ذكره أوّلاً عند نزوغ الشيطان.

* قوله تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال في المؤمنين: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، وفي الكفار: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٣]؛ لأنَّ المنافقين ليسوا متناصرين على دين معيّن وشريعة ظاهرة؛ فكان بعضهم يهوداً، وبعضهم مشركين، فقال: ﴿مِّنۢ بَعْضٍ﴾، أي: في الشك والنفاق. والمؤمنون متناصرون على دين الإسلام، وكذلك الكفار المعلنون بالكفر كلهم أعوان بعضهم ومجتمعون على التناصر، بخلاف المنافقين، كما قال تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤].

فهذه أمثلة يُستضاء بها، وقد تقدم منها كثير في نوع التقديم والتأخير، وفي نوع الفواصل، وفي أنواع أُخرَ.

النوع الرابع والستون

في إعجاز القرآن

أفرده بالتصنيف خلائق؛ منهم الخطابيّ، والرمانيّ، والزَّمْلكانيّ، والإمام الرازيّ، وابن سُراقة، والقاضي أبو بكر الباقلانيّ. قال ابن العربيّ: ولم يصنِّف مثلُ كتابه.

اعلم: أنَّ المعجزة: أمرٌ خارق للعادة، مقرون بالتحدِّي، سالمٌ عن المعارضة.

وهي إما حسّيَّة وإمَّا عقلية:

وأكثر معجزات بني إسرائيل كانت حسِّيَّةً، لبلادَتهم وقلَّة بصيرتهم.

وأكثرُ معجزات هذه الأمة عقليةٌ لفرط ذكائهم، وكمال أفهامهم، ولأنَّ هذه الشريعة ـ لمَّا كانت باقية على صفحات الدهر إلى يوم القيامة ـ خُصَّت بالمعجزة العقلية الباقية؛ ليراها ذوو البصائر، كما قال ﷺ: «**ما من الأنبياء نبيّ إلَّا أُعطِيَ ما مثلُه آمن عليه البشرُ؛ وإنما كان الذي أوتيتُه وحياً أوحاه الله إليَّ، فأرجو أن أكون أكثرَهم تابعاً**». أخرجه البخاريّ [٤٩٨١، ومسلم: ٣٨٥، وأحمد: ٩٨٢٨].

قيل: إن معناه أن معجزات الأنبياء انقرضت بانقراض أعصارهم، فلم يشاهدها إلَّا مَن حضرها. ومعجزة القرآن مستمرَّةٌ إلى يوم القيامة، وخرقُه العادةَ في أسلوبه وبلاغته وإخباره بالمغيّبات، فلا يمرُّ عصر من الأعصار إلَّا ويظهر فيه شيء مما أخبرَ به أنَّه سيكون؛ يدلُّ على صحة دعواه.

وقيل: المعنى أنَّ المعجزات الواضحة الماضية كانت حسِّيّة تشاهد بالأبصار؛ كناقة صالح وعصا موسى، ومعجزة القرآن تشاهد بالبصيرة، فيكون مَن يتبعه لأجله أكثر؛ لأن الذي يشاهد بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهده، والذي يشاهَدُ بعين العقل باقٍ، يشاهده كلُّ مَن جاء بعد الأول مستمرّاً.

قال في «**فتح الباري**»(١): ويمكن نَظم القولين في كلام واحدٍ؛ فإن محصلهما لا يُنافي بعضُه بعضاً.

ولا خلاف بين العقلاء أنَّ كتاب الله تعالى معجزٌ، لم يقدر أحد على معارضته بعد تحدِّيهم بذلك، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]؛ فلولا أنَّ سماعه حجَّة عليه لم يقف أمره على سماعه، ولا يكون حجة إلَّا وهو معجزة.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ﴾ [العنكبوت: ٥٠، ٥١]؛ فأخبر أن الكتاب آية من آياته كافٍ في الدلالة، قائم مقام معجزات غيره وآيات من سواه من الأنبياء، ولمَّا جاء به النبي ﷺ

(١) «فتح الباري» ١٠/ ٦ (٤٩٨١).

إليهم، وكانوا أفصحَ الفصحاء، ومصاقعَ الخطباء[1]، وتحدَّاهم على أن يأتوا بمثله، وأمهَلَهم طول السنين فلم يقدروا، كما قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤]، ثم تحدَّاهم بعشر سور منه في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ۝١٣ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٣، ١٤]، ثم تحدَّاهم بسورة في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ...﴾ [يونس: ٣٨].

ثم كرَّر في قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ...﴾ الآية [البقرة: ٢٣]. فلمَّا عجزوا عن معارضته والإتيان بسورة تشبهه على كثرة الخُطباء والبلغاء، نادَى عليهم بإظهار العجز وإعجاز القرآن فقال: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]. هذا وهُمُ الفصحاء اللُّدُّ، وقد كانوا أحرصَ شيء على إطفاء نوره وإخفاء أمره، فلو كان في مقدرتهم معارضتُه لعدلوا إليها قطعاً للحجَّة، ولم يُنقَل عن أحدٍ منهم أنه حدَّث نفسه بشيء من ذلك ولا رامه، بل عدلوا إلى العناد تارة، وإلى الاستهزاء أخرى، فتارة قالوا: سحر، وتارة قالوا: شعر، وتارة قالوا: أساطير الأولين. كلّ ذلك من التحيّر والانقطاع، ثم رضُوا بتحكيم السيف في أعناقِهم، وسَبْي ذراريهم وحُرَمهم واستباحة أموالهم، وقد كانوا آنف شيء وأشدّه حميَّة، فلو علموا أن الإتيان بمثله في قدرتهم لبادروا إليه؛ لأنه كان أهون عليهم؛ كيف وقد أخرج الحاكم عن ابن عباس قال: جاء الوليد بن المغيرة إلى النَّبي ﷺ فقرأ عليه القرآن، فكأنَّه رقَّ له، فبلغ ذلك أبا جهل، فأتاه فقال: يا عمّ، إن قومك يريدون أن يجمعوا لك مالاً ليعطوكه؛ فإنَّك أتيت محمداً لتعرض لما قبله. قال: قد علمتْ قريشٌ أنِّي من أكثرها مالاً. قال: فقل فيه قولاً يبلغ قومك أنك كاره له. قال: وماذا أقول! فوالله ما فيكم رجلٌ أعلمُ بالشعر منِّي، ولا برَجَزه، ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن، والله ما يشبهُ الذي يقول شيئاً من هذا، ووالله إنّ لقوله الذي يقول حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مُغدِق أسفله، وإنه ليعلو ولا يُعلَى عليه، وإنه ليحطم ما تحته. قال: لا يرضى عنك قومُك حتى تقول فيه. قال: دعني حتى أُفكِّر، فلما فكَّر قال: هَذَا سِحْرٌ يُؤْثَرُ، يأْثُره عن غيره. [صحيح: الحاكم (٢/٥٠٦)].

قال الجاحظ: بَعَث الله محمداً ﷺ أكثر ما كانت العرب شاعراً وخطيباً؛ وأحكمَ ما كانت لغةً، وأَشدَّ ما كانت عُدَّةً، فدعا أقصاها وأدناها إلى توحيدِ الله وتصديق رسالته، فدعاهم بالحجَّة، فلما قطع العذر، وأزال الشبهة، وصار الذي يمنعهم من الإقرار الهوَى والحميّة، دون الجهل والحَيرة، حملهم على حَظِّهم بالسيف، فنصب لهم الحربَ، ونصبُوا له، وقَتل مِن عِلْيتِهم وأعلامهم وأعمامهم وبني أعمامهم، وهو في ذلك يحتجُّ عليهم بالقرآن، ويدعوهم صباحاً ومساءً إلى أن يعارضوه ـ إن كان كاذباً ـ بسورة واحدة، أو بآيات يسيرة.

(١) مصاقع: جمع مِصْقع، وفي «الأساس»: خطيب مِصْقَع؛ أي: بليغ. «أساس البلاغة»: صَقَعَ.

فكلَّما ازداد تحدِّياً لهم بها، وتقريعاً لعجزهم عنها تكشَّف من نقصهم ما كان مستوراً، وظهر منه ما كان خفيّاً، فحين لم يجدوا حيلة ولا حجَّة قالوا له: أنت تعرف من أخبار الأمم ما لا نعرف؛ فلذلك يمكنُك ما لا يمكننا. قال: فهاتوها مفتريات، فلم يرُم[1] ذلك خطيب، ولا طمع فيه شاعر، ولو طمع فيه لتكلَّفه، ولو تكلَّفه لظهر ذلك، ولو ظهر لوجدَ مَن يستجيده ويحامِي عليه ويكايد فيه، ويزعم أنه قد عارض وقابل وناقض.

فدلَّ ذلك العاقل على عجز القوم مع كثرة كلامهم، واستحالة لغتِهم، وسهولة ذلك عليهم، وكثرة شعرائهم وكثرة مَن هجاه منهم، وعارض شعراء أصحابه، وخطباء أمَّته، لأنَّ سورةً واحدة وآياتٍ يسيرةً كانت أنقض لقوله، وأفسد لأمره، وأبلغَ في تكذيبه وأسرعَ في تفريق أتباعه من بذْل النفوس، والخروج من الأوطان، وإنفاق الأموال.

وهذا من جليل التدبير الذي لا يخفى على من هو دون قريش والعربِ في الرأي والعقل بطبقات، ولهم القصيد العجيب، والرجز الفاخر، والخُطب الطِّوال البليغة، والقِصار الموجَزة، ولهم الأسجاع والمزدَوج، واللفظ المنثور.

ثمَّ يتحدَّى به أقصاهم بعدَ أن أظهر عجز أدناهم، فمحال ـ أكرمك الله ـ أن يجتمع هؤلاء كلُّهم على الغلط في الأمر الظاهر، والخطأ المكشوف البيِّن، مع التقريع بالنقص، والتوقيف على العجز، وهم أَشدُّ الخلق أَنَفَةً، وأكثرهم مفاخرةً، والكلام سيِّد عملهم، وقد احتاجوا إليه، والحاجةُ تبعث على الحيلة في الأمر الغامض، فكيف بالظاهر الجليل المنفعة!؟ وكما أنه محال أن يطبقوا ثلاثاً وعشرين سنة على الغلط في الأمر الجليل المنفعة، فكذلك محالٌ أن يتركُوه، وهم يعرفونه، ويجدون السبيل إليه وهم يبذلون أكثر منه! انتهى.

فصل: لمَّا ثبت كونُ القرآن معجزةَ نبيّنا ﷺ وجب الاهتمامُ بمعرِفة وجه الإعجاز، وقد خاض الناس في ذلك كثيراً، فبين محسنٍ ومسيء.

فزعم قومٌ: أنَّ التَّحدِّي وقع بالكلام القديم الذي هو صفة الذات، وأنَّ العرب كُلِّفت في ذلك ما لا يطاق، وبه وقع عجزها. وهو مردود، لأن ما لا يمكن الوقوف عليه لا يُتصوَّر التحدي به.

والصواب ما قاله الجمهور: أنَّه وقع بالدَّالِّ على القديم وهو الألفاظ.

ثم زعم النظَّام[2] أن إعجازه بالصَّرْفة، أي: إن الله صرَف العرب عن معارضته وسَلَبَ عقولهم، وكان مقدوراً لهم، لكن عاقهم أمر خارجيّ، فصار كسائر المعجزات.

وهذا قول فاسد، بدليل: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨]؛ فإنه يدلُّ على

---

(١) يرم: يطلب. «مختار الصحاح»: روم.

(٢) النظَّام: إبراهيم بن سَيَّار، أبو إسحاق، شيخ الجاحظ وأحد رؤوس المعتزلة (ت: ٢٢١هـ). انظر «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي ص١٧٦ بتحقيقنا.

عجزهم مع بقاء قدرتهم، ولو سلبوا القدرة لم يبق لهم فائدة لاجتماعهم، لمنزلته منزلة اجتماع الموتى، وليس عَجْزُ الموتى مما يُحتفل بذكره، هذا مع أن الإجماع منعقِد على إضافة الإعجاز إلى القرآن، فكيف يكون معجزاً وليس فيه صفة إعجاز!؟ بل المعجز هو الله تعالى، حيث سلبهم القدرةَ على الإتيان بمثله.

وأيضاً: فيلزم من القول بالصَّرْفة زوال الإعجاز بزوال زمان التحدِّي، وخلوّ القرآن من الإعجاز، وفي ذلك خرقٌ لإجماع الأمة: أن معجزة الرسول العظمى باقيةٌ، ولا معجزة له باقيةٌ سوى القرآن.

قال القاضي أبو بكر[1]: وممَّا يبطل القول بالصَّرْفة أنه لو كانت المعارضة ممكنة ـ وإنما منع منها الصَّرْفة ـ لم يكن الكلام معجزاً، وإنَّما يكون بالمنع معجزاً، فلا يتضمَّن الكلام فضيلةً على غيره في نفسه. قال: وليس هذا بأعجبَ من قول فريق منهم: إنَّ الكل قادرون على الإتيان بمثله؛ وإنما تأخَّروا عنه لعدم العلم بوجه ترتيب لو تعلَّموه لوصلوا إليه به، ولا بأعجَبَ من قول آخرين: إن العجز وقع منهم؛ وأما من بعدهم ففي قدرته الإتيان بمثله، وكل هذا لا يعتدّ به.

وقال قوم: وجه إعجازه ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلة، ولم يكن ذلك من شأن العرب.

وقال آخرون: ما تضمَّنه من الإخبار عن قصص الأولين وسائر المتقدمين، حكاية مَن شاهدها وحضرها.

وقال آخرون: ما تضمَّنه من الإخبار عن الضمائر، من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل، كقوله: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢]، ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ﴾ [المجادلة: ٨].

وقال القاضي أبو بكر: وجْهُ إعجازه ما فيه من النَّظْم والتأْليف والترصيف، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب، ومُباينٌ لأساليب خطاباتهم. قال: ولهذا لم يمكنهم معارضته.

قال: ولا سبيلَ إلى معرفة إعجاز القرآن من أصناف البديع التي أودعوها في الشعر، لأنه ليس ممَّا يَخْرُقُ العادةَ، بل يمكن استدراكه بالعلم والتدريب والتصنع به، كقول الشعر، ورصْف الخُطَب وصناعة الرسالة، والحِذْق في البلاغة، وله طريق تُسْلَك، فأما شَأْوُ نظم القرآن فليس له مثال يُحتذى، ولا إمام يُقتدى به، ولا يصحُّ وقوع مثله اتفاقاً. قال: ونحن نعتقد أن الإعجاز في بعض القرآن أظهر، وفي بعضه أدقّ وأغمض.

وقال الإمام فخر الدين: وَجْه الإعجاز الفصاحةُ، وغرابة الأسلوب، والسَّلامةُ من جميع العيوب.

وقال الزَّمْلكَانيّ: وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاصّ به، لا مطلق التأليف، بأن اعتدلت مفرداته تركيباً وزِنَةً، وعَلَتْ مركَّباته معنىً، بأن يوقَع كل فنٍّ في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى.

وقال ابن عَطِية[2]: الصحيح ـ والذي عليه الجمهور والحذّاق ـ في وجه إعجازه: أنه بنظمه وصحَّة

---

(١) في «إعجاز القرآن» ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) ابن عَطِيَّة: عبد الحق بن غالب، فقيه عالم بالتفسير (ت: ٥٤١هـ). «طبقات المفسرين» للداودي ١/ ٢٦٠.

معانيه وتَوالِي فصاحة ألفاظه؛ وذلك أنَّ الله أحاط بكل شيء علماً، وأحاط بالكلام كله علماً، فإذا ترتبت اللفظة من القرآن، علم بإحاطته أيَّ لفظة تصلح أن تَلِي الأولى وتُبَيِّن المعنى بعد المعنى، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره. والبَشَر يعمُّهم الجهل والنسيان والذهول، ومعلومٌ ضرورةً أن أحداً من البشر لا يحيط بذلك، فبهذا جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة.

وبهذا يبطل قول من قال: إن العرب كان في قدرتهم الإتيان بمثله، فصُرِفوا عن ذلك، والصحيح أنه لم يكن في قدرة أحدٍ قطُّ.

ولهذا ترى البليغَ ينقِّح القصيدةَ أو الخُطبة حَوْلاً، ثم ينظر فيها فيغير فيها وهلمَّ جرّاً، وكتابُ الله تعالى لو نَزَعْتَ منه لفظةً، ثم أُديرَ لسان العرب على لفظةٍ أحسنَ منها لم يُوجَدْ.

ونحن تتبيَّن لنا البراعة في أكثره ويخفى علينا وجهها في مواضعَ، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذَّوق، وجَوْدة القريحة.

وقامت الحجَّة على العالم بالعرب؛ إذ كانوا أربابَ الفصاحة، ومظنَّة المعارضة، كما قامت الحجة في معجزة موسى بالسَّحَرَة، وفي معجزة عيسى بالأطِبَّاء، فإن الله إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أبرع ما تكون في زمن النبيّ الذي أراد إظهاره، فكان السحر قد انتهى في مدَّة مُوسى إلى غايته، وكذلك الطبُّ في زمن عيسى، والفصاحة في زمن محمد ﷺ.

وقال حازم في «**منهاج البلغاء**»[(١)]: وجه الإعجاز في القرآن من حيثُ استمرَّت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائها في جميعه؛ استمراراً لا يوجد له فترة، ولا يقدِرُ عليه أحد من البشر. وكلام العرب ومَن تكلَّم بلغتهم لا تستمرّ الفصاحة والبلاغة في جميع أنحائها في العالي منه إلَّا في الشيء اليسير المعدود، ثم تعرض الفترات الإنسانية، فينقطع طِيب الكلام ورونقه، فلا تستمرّ لذلك الفصاحة في جميعه، بل توجد في تفاريق وأجزاء منه.

وقال المرَّاكشيّ في «**شرح المِصْباح**»: الجِهة المعجزة في القرآن تعرَف بالتفكُّر في علم البيان، وهو ـ كما اختاره جماعة في تعريفه ـ ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى، وعن تعقيده، وتعرَف به وجوهُ تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه لمقتضى الحال.

لأنَّ جهة إعجازه ليست مفردات ألفاظه؛ وإلَّا لكانت قبل نزوله معجزة، ولا مجرَّد تأليفها؛ وإلَّا لكان كلّ تأليفٍ معجزاً، ولا إعرابها وإلَّا لكان كل كلام معرَبٍ معجزاً، ولا مجرد أسلوبه وإلَّا لكان الابتداء بأسلوب الشعر معجزاً، والأسلوب الطريق، ولكان هَذَيان مسيلمة معجزاً. ولأنَّ الإعجاز يوجد دونه ـ أي: الأسلوب ـ في نحو: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]. ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، ولا بالصَّرْف عن معارضتهم؛ لأن تعجُّبهم كان من فصاحته، ولأنَّ مسيلمة وابن

(١) نشره محمد الحبيب بن الخوجة في دار الكتب الشرقية بتونس ١٩٦٦م، وطبع طبعة ثانية في دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٢م، ولم نقف على قوله هذا في القسم المطبوع من الكتاب.

المقفَّع[1] والمعرِّي[2] وغيرهم، قد تعاطوها، فلم يأتوا إلَّا بما تمجّه الأسماع، وتنفِر منه الطباع، ويُضحَك منه في أحوال تركيبه، وبها ـ أي: بتلك الأحوال ـ أعجز البلغاء وأخرس الفصحاء.

فعلى إعجازه دليل إجماليٌّ، وهو: أن العرب عجزت عنه وهو بلسانها، فغيرُها أحرى. ودليل تفصيليّ، مقدِّمته التفكُّر في خواص تركيبه، ونتيجتُه العلم بأنه تنزيل من المحيط بكل شيء علماً.

وقال الأصبهانيّ في «**تفسيره**»: اعلَمْ أنَّ إعجاز القرآن ذكر من وجهين: أحدهما إعجاز يتعلّق بنفسه، والثاني بصرف الناس عن معارضته. فالأوّل: إمَّا أن يتعلَّق بفصاحته وبلاغته أو بمعناه، أما الإعجاز المتعلّق بفصاحته وبلاغته فلا يتعلَّق بعنصره؛ الذي هو اللفظ والمعنى؛ فإن ألفاظه ألفاظُهم، قال تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]. ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، ولا بمعانيه فإن كثيراً منها موجود في الكتب المتقدِّمة، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]. وما هو في القرآن ـ من المعارف الإلهية، وبيان المبدأ والمعاد والإخبار بالغيْب ـ فإعجازه ليس براجعٍ إلى القرآن من حيث هو قرآن، بل لكونها حاصلةً من غير سَبْق تعليم وتعلُّم، ويكون الإخبار بالغيب إخباراً بالغيب؛ سواء كان بهذا النظم، أو بغيره، مورَداً بالعربية أو بلغة أخرى، بعبارة أو بإشارة؛ فإذن النظم المخصوص صورةُ القرآن، واللفظُ والمعنى عنصرُهُ، وباختلاف الصُّورِ يختلف حكم الشيء واسمه لا بعنصره، كالخاتم والقُرْط والسِّوار، فإنَّه باختلاف صورها اختلفت أسماؤها، لا بعنصرها الذي هو الذَّهب والفضة والحديد، فإنَّ الخاتم المتخذ من الذهب ومن الفضة ومن الحديد يسمَّى خاتماً، وإن كان العنصرُ مختلِفاً، وإن اتخذ خاتم وقرط وسوار من ذهب اختلفت أسماؤها باختلاف صورها، وإن كان العنصر واحداً.

قال: فظهر من هذا: أنَّ الإعجاز المختصّ بالقرآن يتعلّق بالنظم المخصوص.

وبيانُ كون النظم معجِزاً يتوقّف على بيان نظم الكلام، ثم بيان أنَّ هذا النظم مخالف لنظم ما عداه، فنقول: مراتب تأليف الكلام خمس:

الأولى: ضمّ الحروف المبسوطة بعضها إلى بعض، لتحصل الكلمات الثلاث: الاسم والفعل والحرف.

والثانية: تأليف هذه الكلمات بعضها إلى بعض، لتحصل الجمل المفيدة، وهو النوع الذي يتداوله الناس جميعاً في مخاطباتهم، وقضاء حوائجهم، ويقال له: المنثور من الكلام.

والثالثة: ضمّ بعض ذلك إلى بعضٍ ضمّاً له مبادٍ ومقاطع، ومداخل ومخارج، ويقال له: المنظوم.

---

(١) عبد الله بن المقفّع، من أئمة الكُتّاب وأول من عُني في الإسلام بترجمة كتب المنطق، ترجم عن الفارسية كتاب «كليلة ودمنة» (ت: ١٤٢هـ). «لسان الميزان» ٣/ ٣٦٦، «دائرة المعارف الإسلامية» ١/ ٢٨٢.

(٢) المعري: أحمد بن عبد الله، أبو العلاء، شاعر فيلسوف، وتصانيفه في الأدب واللغة (ت: ٤٤٩هـ). «إنباه الرواة» ١/ ٤٦، «لسان الميزان» ١/ ٢٠٣.

والرابعة: أن يعتبر في أواخر الكلام مع ذلك تسجيع، ويقال له: المسجَّع.

والخامسة: أن يجعل له مع ذلك وزن، ويقال له: الشعر.

والمنظوم: إمَّا محاورة ويقال له: الخطابة، وإمَّا مكاتبة ويقال له: الرسالة.

فأنواع الكلام لا تخرج عن هذه الأقسام، ولكُلٍّ من ذلك نظمٌ مخصوص، والقرآن جامع لمحاسن الجميع على نظمٍ غير نظم شيء منها، يدلُّ على ذلك أنَّه لا يصحّ أن يقال له: رسالة، أو خطابة، أو شعر، أو سجع، كما يصحُّ أن يقال: هو كلام. والبليغ إذا قَرع سمعَه فَصَلَ بينه وبين ما عداه من النظم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢]، تنبيهاً على أن تأليفه ليس على هيئة نظمٍ يتعاطاه البَشَر، فيمكن أن يغيَّر بالزيادة والنقصان كحالة الكتب الأخرى.

قال: وأمَّا الإعجاز المتعلِّق بصرف النَّاس عن معارضته، فظاهر أيضاً إذا اعتبر؛ وذلك أنَّه ما من صناعة ـ محمودةً كانت أو مذمومة ـ إلَّا وبينها وبين قوم مناسباتٌ خفيَّة، واتفاقات جميلة؛ بدليل أنَّ الواحد يُؤْثِرُ حرفةً من الحِرَف، فينشرح صدره بملابستها، وتطيعه قواه في مباشرتها، فيقبلها بانشِراحِ صدرٍ، ويزاولها باتّساع قلبٍ، فلمَّا دعا الله أهلَ البلاغة والخطابة الذين يهيمون في كل وادٍ من المعاني بسلاطة لسانهم إلى معارضة القرآن، وعجزهم عن الإتيان بمثله، ولم يتصدَّوا لمعارضته، لم يخفَ على أولي الألباب أنَّ صارفاً إلهيّاً صرفَهم عن ذلك، وأيّ إعجاز أعظم من أن يكون كافة البلغاء عَجَزةً في الظاهر عن معارضته، مصروفةً في الباطن عنها. انتهى.

وقال السَّكاكيّ في «**المفتاح**»[١]: اعلم أنَّ إعجاز القرآن يدرَك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تُدرك ولا يمكن وصفُها، وكالملاحة، وكما يدرك طيب النَّغم العارض لهذا الصوت، ولا يدرك تحصيله لغير ذَوِي الفطرة السليمة إلَّا بإتقان عِلمَي المعاني والبيان والتمرين فيهما.

وقال أبو حيان التوحيديّ: سئل بُندار الفارسيّ عن موضع الإعجاز من القرآن؟ فقال: هذه مسألة فيها حَيْف على المعنى، وذلك أنه شبيه بقولك: ما موضع الإنسان من الإنسان؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان؛ بل متى أشرت إلى جملته فقد حققته ودلَلت على ذاته، كذلك القرآن، لشرفه لا يشار إلى شيء فيه إلا وكان ذلك المعنى آية في نفسه، ومعجزة لمحاوِله، وهدى لقائله، وليس في طاقة البشَر الإحاطة بأغراض الله في كلامه وأسراره في كتابه؛ فلذلك حارت العقول، وتاهت البصائر عنده.

وقال الخطابيّ[٢]: ذهب الأكثرون من علماء النظر إلى أنَّ وجه الإعجاز فيه من جهةِ البلاغة، لكن صعُب عليهم تفصيلُها، وصغَوا فيه إلى حكم الذوق.

---

(١) انظر «مفتاح العلوم» للسكاكي ص٦١٤.

(٢) الخَطَّابي: حَمْد بن محمد البُسْتي، أبو سليمان، فقيه محدث (ت: ٣٨٨هـ). «إنباه الرواة» ١/ ١٢٥، «يتيمة الدهر» ٤/ ٢٣١، هذا، وله كتاب: «بيان إعجاز القرآن» ص٢٢، وقد طبع ضمن ثلاثة رسائل بمطبعة المعارف.

قال: والتحقيق أنَّ أجناس الكلام مختلِفة، ومراتبها في درجات البيان متفاوتة؛ فمنها البليغ الرّصِين الجزل، ومنها الفصيح القريب السهل، ومنها الجائز الطَّلق الرّسْل؛ وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود؛ فالأول أعلاها، والثاني أوسطُها، والثالث أدناها وأقربُها، فحازت بلاغات القرآن من كلّ قسم من هذه الأقسام حِصَّةً، وأخذت من كل نوع شُعبةً، فانتظم لها بانتظام هذه الأوصاف نَمَطٌ من الكلام يجمع صفتَي الفخامة والعُذوبة، وهما على الانفراد في نعوتهما كالمتضادَّيْن؛ لأن العذوبة نِتاج السهولة؛ والجزالة والمتانة يعالجان نوعاً من الزُّعورة؛ فكان اجتماع الأمرين في نظمه ـ مع نبوّ كلّ واحد منهما عن الآخر فضيلة خُصَّ بها القرآن؛ ليكون آية بيّنة لنبيه ﷺ.

وإنما تعذَّر على البشر الإتيان بمثلِه لأُمورٍ:

منها: أنَّ علمَهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وأوضاعها التي هي ظروف المعاني؛ ولا تُدرِك أفهامهم جميعَ معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ، ولا تكمل معرفتهم باستيفاء جميع وجوهِ النظوم التي بها يكون ائتلافها، وارتباط بعضها ببعض، فيتوصلوا باختيار الأفضل من الأحسن من وجوهها إلى أن يأْتُوا بكلام مثله، وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة:

لفظٌ حاصل، ومعنى به قائمٌ، ورباطٌ لهم ناظم.

وإذا تأمَّلت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة؛ حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصحَ ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه. ولا ترى نظماً أحسنَ تأليفاً، وأشدَّ تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه. وأما معانيه: فكلّ ذي لبٍّ يشهد له بالتقدّم في أبوابه، والترقِّي إلى أعلى درجاته.

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرّق في أنواع الكلام؛ فأمّا أن تُوجد مجموعةٌ في نوع واحد منه: فلم توجد إلا في كلام العليم القدير، فخرج من هذا أن القرآن إنما صار معجزاً؛ لأنه جاء بأفصح الألفاظ، في أحسن نظوم التأليف، مضمَّناً أصحَّ المعاني، من توحيدٍ لله تعالى وتنزيهٍ له في صفاته، ودعائه إلى طاعته، وبيانٍ لطريق عبادته، من تحليل وتحريم وحظر وإباحة، ومِن وَعْظ وتقويم، وأمرٍ بمعروفٍ ونهيٍ عن منكر، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق، وزَجْر عن مساويها، واضعاً كل شيء منها موضعه الذي لا يُرى شيءٌ أولَى منه، ولا يتوهّم في صورة العقلِ أمرٌ أليق به منه، مودَعاً أخبار القرون الماضية، وما نزل من مَثُلات الله[1] بمن مَضَى وعاند منهم، منبئاً عن الكوائن المستقبلة في الأعصار الآتية من الزمان، جامعاً في ذلك بين الحُجة والمحتَجّ له، والدليل والمدلول عليه؛ ليكون ذلك آكد للزوم ما دعا عليه، وإنباءً عن وجوب ما أمر به ونهى عنه.

ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور، والجمع بين أشتاتها حتى تنتظم وتتَّسق أمر تعجز عنه قِوَى البشر، ولا تبلغه قدرتهم، فانقطع الخلق دونه، وعجزوا عن معارضته بمثله، أو مناقضته في شكله. ثم صار المعاندون له يقولون مرة: إنه شعر لمّا رأَوْه منظوماً، ومرة إنه سحر لمّا رأوه معجوزاً عنه، غيرَ

---

(١) المثلات: جمع مَثُلة، وهي العقوبة الفاضحة التي يتمثل بها. «القاموس المحيط»: مثل.

مقدور عليه. وقد كانوا يجدون له وقعاً في القلوب، وقرعاً في النفوس، يُرهبهم ويحيّرهم، فلم يتمالكوا أن يعترفوا به نوعاً من الاعتراف، ولذلك قالوا: إنَّ له لحَلاوةً وإنه عليه لَطلاوةً. وكانوا مرة بجهلهم يقولون: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥] مع علمهم أن صاحبهم أُمّيّ، وليس بحضرته من يملي أو يكتب في نحو ذلك من الأمور التي أوجبها العِناد والجهل، والعجز.

ثم قال: وقد قلت في إعجاز القرآن وجهاً ذهب عنه الناس، وهو: صنيعُهُ في القلوب وتأثيره في النفوس، فإنك لا تسمع كلاماً غير القرآن منظوماً ولا منثوراً إذا قرع السمع خلَص له إلى القلب، من اللذة والحلاوة في حال، ومن الرَّوْعة والمهابة في حال آخر، ما يخلُص منه إليه، قال تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، وقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: ٢٣]. انتهى.

وقال ابن سُرَاقة: اختلف أهل العِلْم في وجه إعجاز القرآن، فذكروا في ذلك وجوهاً كثيرة كلها حكمة وصوابٌ، وما بلغوا في وجوه إعجازه جزءاً واحداً من عشر معشاره.

فقال قوم: هو الإيجاز مع البلاغة.

وقال آخرون: هو البيان والفصاحة.

وقال آخرون: هو الرّصف والنظم.

وقال آخرون: هو كونه خارجاً عن جنس كلام العرب من النظم، والنثر، والخُطَب والشعر، مع كون حروفه في كلامهم ومعانيه في خطابهم وألفاظه من جنس كلماتهم، وهو بذاته قبيل[1] غير قبيل كلامهم، وجنس آخر متميّزٌ عن أجناس خطابهم؛ حتى إن من اقتصر على معانيه وغيّر حروفَه أذهب رونقَه، ومَن اقتصر على حروفه وغيّر معانيه أبطل فائدتَه؛ فكان في ذلك أبلغ دلالة على إعجازه.

وقال آخرون: هو كون قارئه لا يكلّ، وسامعه لا يَمَلّ وإن تكرّرت عليه تلاوته.

وقال آخرون: هو ما فيه من الإخبار عن الأمور الماضية.

وقال آخرون: هو ما فيه من علم الغيب والحكم على الأمور بالقطع.

وقال آخرون: هو كونه جامعاً لعلوم يطول شرحها، ويشقُّ حصرها. انتهى.

وقال الزركشيّ في «**البرهان**»[2]: أهلُ التحقيق على أن الإعجاز وَقَع بجميع ما سبق من الأقوال؛ لا بكل واحدٍ على انفراده؛ فإنه جمع ذلك كلّه، فلا معنى لنسبته إلى واحدٍ منها بمفرده، مع اشتماله على الجميع، بل وغير ذلك ممّا لم يسبق:

فمنها: الرَّوْعة التي له في قلوب السامعين وأسماعهم، سواء المقرّ والجاحد.

ومنها: أنه لم يَزَل ولا يزال غضّاً طَرِيّاً في أسماع السامعين، وعلى ألسنة القارئين.

---

(١) نوع وصنف.

(٢) «البرهان» ٢/ ٢٣٨، النوع ٣٨.

ومنها: جمعه بين صفَتي الجزالة والعذوبة؛ وهما كالمتضادّين لا يجتمعان غالباً في كلام البشر.

ومنها: جعله آخر الكتب غنيّاً عن غيره، وجعلُ غيره من الكتب المتقدمة قد يَحتاج إلى بيانٍ يرجع فيه إليه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦].

وقال الرّمانيّ: وجوهُ إعجاز القرآن تظهر من جهات ترك المعارضة، مع توفّر الدواعي وشدّة الحاجة، والتحدّي للكافة، والصَّرْفة، والبلاغة، والإخبار عن الأمور المستقبلة، ونقض العادة، وقياسه بكل معجزة.

قال: ونقض العادة هو: أنَّ العادة كانت جاريةً بضروب من أنواع الكلام معروفة، منها الشعر، ومنها السجع، ومنها الخُطب، ومنها الرسائل، ومنها المنثور الذي يدُور بين الناس في الحديث؛ فأتى القرآن بطريقة مفردة خارجة عن العادة، لها منزلةٌ في الحُسْن تفوق به كلَّ طريقة، وتفوق الموزون الذي هو أحسن الكلام.

قال: وأمَّا قياسه بكلٍّ معجزة: فإنه يظهر إعجازه من هذه الجهة؛ إذ كان سبيل فَلْق البحر وقلب العصا حيَّة، وما جرى هذا المجرى في ذلك سبيلاً واحداً في الإعجاز، إذ خرج عن العادة، وقَعَدَ الخلق فيه عن المعارضة.

وقال القاضي عياض في «الشّفا»[1]: اعلم أنَّ القرآن منطوٍ على وجوهٍ من الإعجاز كثيرة، وتحصيلها من جهة ضبط أنواعها في أربعة وجوه:

أولها: حسن تأليفه والتئام كَلِمه وفصاحتُه، ووجوهُ إيجازه، وبلاغتُهُ الخارقة عادةَ العرب الذين هم فرسان الكلام، وأرباب هذا الشأن.

الثَّاني: صورةُ نظمه العجيب، والأسلوبُ الغريبُ، المخالفُ لأساليب كلام العرب، ومنهاج نظمها ونثرها الذي جاء عليه، ووقفتْ عليه مقاطع آياته، وانتهت إليه فواصلُ كلماته، ولم يوجد قبله ولا بعده نظيرٌ له.

قال[2]: وكل واحد من هذين النوعين ـ الإيجاز والبلاغة بذاتها، والأسلوب الغريب بذاته ـ نوع إعجاز على التحقيق، لم تقدر العرب على الإتيان بواحد منهما؛ إذ كل واحدٍ خارجٌ عن قدرتها، مباين لفصاحتها وكلامها، خلافاً لمن زعم أن الإعجاز في مجموع البلاغة والأسلوب.

الثالث: ما انطوى عليه من الإخبار بالمغيَّبات وما لم يكن، فوُجد كما ورد.

الرابع: ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة، والأُمم البائدة، والشرائع الداثرة؛ ممّا كان لا يعلم منه القصةَ الواحدةَ إلَّا الفذُّ من أحبار أهل الكتاب الذي قطع عُمُرَهُ في تعلّمِ ذلك، فيورده ﷺ على وجهه ويأتي به على نصّه؛ وهو أُمّيٌّ لا يقرأُ ولا يكتب.

---

(١) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» ص٣١٧ و٣٢٤ و٣٢٨ و٣٣١.

(٢) «الشفا...» ص٣٢٦.

قال[١]: فهذه الوجوه الأربعة من إعجازه بيِّنة لا نزاع فيها. ومن الوجوه في إعجازه غير ذلك:

آيٌ وردت بتعجيز قوم في قضايا، وإعلامهم أنهم لا يفعلونها، فما فعلوا ولا قدروا على ذلك، كقوله لليهود: ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا﴾ [البقرة: ٩٤، ٩٥]. فما تمنَّاه أحدٌ منهم، وهذا الوجه داخل في الوجه الثالث.

ومنها[٢]: الروعة التي تلحق قلوب سامعيه عند سماعهم، والهيبةُ التي تعتريهم عند تلاوته، وقد أسلم جماعة عند سماع آيات منه، كما وقع لجبير بن مُطْعِم: أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، قال: فلمّا بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٥ ـ ٣٧]، كاد قلبي أن يطير. قال: وذلك أوّل ما وقَر الإسلام في قلبي. [البخاري: ٤٨٥٤، ومسلم: ١٠٣٥، وأحمد: ١٦٧٧٣].

وقد مات جماعة عند سماع آيات منه أُفرِدوا بالتصنيف.

ثم قال: ومن وجوه إعجازه كونُهُ آيةً باقية، لا يعدم ما بقيت الدنيا؛ مع تكفّل الله بحفظه.

ومنها: أن قارئه لا يملُّه، وسامعه لا يمجُّه، بل الإكباب على تلاوته يزيده حلاوة، وترديده يوجب له محبّة، وغيره من الكلام يعادَى إذا أُعِيد، ويُمَلّ مع الترديد، ولهذا وصف ﷺ القرآن بأنه: «**لا يَخْلَقُ على كثرة الرد**». [ضعيف: الترمذي: ٢٩٠٦].

ومنها: جمعه لعلوم ومعارف لم يجمعها كتاب من الكتب، ولا أحاط بعلمها أحد، في كلمات قليلة، وأحرف معدودة.

قال: وهذا الوجه داخل في بلاغته؛ فلا يجب أن يعدّ فنّاً مفرداً في إعجازه.

قال: والأوجه التي قبله تعدّ في خواصّه وفضائله، لا إعجازه. وحقيقة الإعجاز الوجوه الأربعة الأُول، فليُعتمد عليها. انتهى.

تنبيهات:

الأول: اختُلف في قَدْر المعجز من القرآن، فذهب بعض المعتزلة إلى أنه متعلّق بجميع القرآن. والآيتان السابقتان تردّه.

وقال القاضي: يتعلق الإعجاز بسورة طويلةً كانت أو قصيرة؛ تشبّثاً بظاهر قوله: ﴿بِسُورَةٍ﴾ [البقرة: ٢٣].

وقال في موضع آخر: يتعلَّق بسورة أو قدرها من الكلام، بحيث يتبين فيه تفاضل قوى البلاغة؛ قال: فإذا كانت آية بقدر حروف سورة، وإن كانت كسورة الكوثر، فذلك معجز.

قال: ولم يقم دليل على عجزهم عن المعارضة في أقلّ من هذا القَدْر.

وقال قوم: لا يحصل الإعجاز بآية، بل يشترط الآيات الكثيرة.

---

(١) «الشفا...» ص٣٣٣.

(٢) المرجع السابق نفسه ص٣٣٥.

وقال آخرون: يتعلق بقليل القرآن وكثيره، لقوله: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَـٰدِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤]. قال القاضي: ولا دلالة في الآية، لأن الحديث التامّ لا تتحصل حكايته في أقل من كلمات سورة قصيرة.

الثاني: اختُلف في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة؟

قال القاضي: فذَهب أبو الحسن الأشعريّ إلى أنَّ ظهور ذلك على النبي ﷺ يُعلم ضرورةً، وكونه معجزاً يُعلم بالاستدلال.

قال: والذي نقوله: إن الأعجميَّ لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلَّا استدلالاً، وكذلك من ليس ببليغ، فأما البليغ ـ الذي قد أحاط بمذاهب العرب وغرائب الصنعة ـ فإنَّه يعلم من نفسه ضرورةَ عجزه وعجز غيره عن الإِتيان بمثله.

الثالث: اختُلف في تفاوت القرآن في مراتب الفصاحة بعد اتفاقهم على أنه في أعلى مراتب البلاغة، بحيث لا يوجَد في التراكيب ما هو أَشدّ تناسباً ولا اعتدالاً في إفادة ذلك المعنى منه.

فاختار القاضي المنعَ، وأن كلَّ كلمة فيه موصوفة بالذِّروة العليا؛ وإن كان بعض الناس أحسنَ إحساساً له من بعض.

واختار أبو نصر القُشيريّ وغيره التفاوتَ، فقال: لا نَدّعي أن كل ما في القرآن أرفع الدرجات في الفصاحة، وكذا قال غيره: في القرآن الأفصح والفصيح.

وإلى هذا نَحا الشيخ عز الدين بن عبد السلام، ثم أورد سؤالاً، وهو أنه: لِم لَمْ يأْت القرآن جميعُه بالأفصح؟ وأجاب عنه الصّدر موهوب الجزريّ بما حاصله: أنه لو جاء القرآن على ذلك؛ لكان على غير النمط المعتاد في كلام العرب من الجمع بين الأفصح والفصيح، فلا تتمّ الحجة في الإِعجاز، فجاء على نمط كلامهم المعتاد، ليتمّ ظهور العجز عن معارضته، ولا يقولوا مثلاً: أتيتَ بما لا قُدرة لنا على جنسه؛ كما لا يصحّ من البصير أن يقول للأعمى: قد غلبتك بنظري؛ لأنه يقول له: إنما تتمّ لك الغلَبة لو كنت قادراً على النظر، وكان نظرُك أقوى من نظري، فأمّا إذ فقد أصل النظر، فكيف يصح مني المعارضة؟.

الرابع: قيل: الحكمة في تنزيه القرآن عن الشعر الموزون ـ مع أن الموزون من الكلام رتبته فوق رتبة غيره ـ: أن القرآن منبع الحق، ومَجْمَعُ الصدق، وقُصارى أمر الشاعر التخييلُ؛ بتصوّر الباطل في صورة الحق، والإفراط في الإِطراء، والمبالغة في الذمّ والإيذاء، دون إظهار الحقّ وإثبات الصدق، ولهذا نزَّه الله نبيّه عنه، ولأجل شهرة الشعر بالكذب سمى أصحابُ البرهان القياساتِ المؤدية في أكثر الأمر إلى البطلان والكذب شِعريّة. وقال بعض الحكماء: لم يُرَ متديّن صادق اللَّهجة مُفْلِقاً في شعره[1].

وأما ما وُجد في القرآن ممّا صورته صورة الموزون، فالجواب عنه:

أنَّ ذلك لا يسمّى شعراً؛ لأن شَرْط الشعر القصد؛ ولو كان شعراً لكان كلُّ مَن اتَّفق له في كلامه

---

(١) أي: بارعاً يأتي بالعجيب فيه. «القاموس المحيط»: فَلَقَ.

شيءٌ موزونٌ شاعراً، فكان الناس كلهم شعراء؛ لأنه قلّ أن يخلوَ كلام أحد عن ذلك، وقد ورد ذلك على ألسنة الفصحاء، فلو اعتقدوه شعراً لبادروا إلى معارضته والطعن عليه؛ لأنهم كانوا أحرصَ شيء على ذلك، وإنما يقع ذلك لبلوغ الكلام الغايةَ القصوى في الانسجام.

وقيل: البيت الواحد وما كان على وزنه لا يسمّى شعراً، وأقلّ الشعر بيتان فصاعداً.

وقيل: الرّجز لا يسمّى شعراً أصلاً.

وقيل: أقلُّ ما يكون من الرجز شعراً أربعة أبيات، وليس ذلك في القرآن بحال.

الخامس: قال بعضهم: التحدّي إنّما وقع للإنس دون الجن؛ لأنهم ليسوا من أهل اللسان العربيّ الذي جاء القرآن على أساليبه، وإنما ذكروا في قوله: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨] تعظيماً لإعجازه؛ لأن للهيئة الاجتماعية من القوّة ما ليس للأفراد، فإذا فرِض اجتماع الثَّقَلين فيه، وظاهرَ بعضُهم بعضاً، وعَجَزوا عن المعارضة، كان الفريق الواحد أَعْجَز.

وقال غيره: بل وقع للجنِّ أيضاً، والملائكة منويّون في الآية؛ لأنهم لا يقدرون أيضاً على الإتيان بمثل القرآن.

قال الكرمانيّ في «**غرائب التفسير**»[١] إنما اقتصر في الآية على ذكر الإِنْس والجنّ؛ لأنه ﷺ كان مبعوثاً إلى الثَّقَلين دون الملائكة.

السادس: سُئِل الغزاليّ عن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فأجاب: الاختلاف لفظ مشتَرك بين معانٍ، وليس المراد نفي اختلاف الناس فيه؛ بل نفي الاختلاف عن ذات القرآن، يقال: هذا كلام مختلف، أي: لا يشبه أولُه آخِرَه في الفصاحة، أو هو مختلف الدعوَى: أي: بعضه يدعُو إلى الدِّين، وبعضه يدعو إلى الدنيا. وهو مختلف النظم؛ فبعضه على وزن الشعر، وبعضه منزحفٌ[٢]، وبعضه على أسلوب مخصوص في الجزالة، وبعضه على أسلوب يخالفه.

وكلام الله منزَّه عن هذه الاختلافات، فإنه على منهاج واحدٍ في النظم مناسب أولُه آخِرَه، وعلى درجة واحدة في غاية الفصاحة، فليس يشتمل على الغثِّ والسمين، ومسوق لمعنى واحدٍ، وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى وصرفهم عن الدُّنيا إلى الدين.

وكلام الآدميين تتطرّق إليه هذه الاختلافات، إذ كلامُ الشعراء والمترسِّلين ـ إذا قيس عليه ـ وُجد فيه اختلاف في منهاج النظم، ثم اختلاف في درَجات الفصاحة، بل في أصل الفصاحة؛ حتى يشتمل على الغثِّ والسّمين، فلا تَتساوى رسالتان ولا قصيدتان، بل تشتمل قصيدة على أبيات فصيحةٍ وأبيات

---

(١) «غرائب التفسير...» ١/ ٦٤١، الإسراء: ٨٨.

(٢) الزِّحاف: أن يسقط بين الحرفين حرفٌ فيزحفَ أحدُهما إلى الآخر، والشعرُ مُزَاحَف. «القاموس المحيط»: زحف.

سخيفة، وكذلك تشتمل القصائد والأشعار على أغراض مختلفة؛ لأن الشعراء والفصحاء في كل واد يهيمون، فتارة يمدَحون الدنيا وتارة يذمونها، وتارة يمدحون الجُبْنَ ويسمونه حَزْماً، وتارة يذمونه ويسمّونه ضعفاً، وتارة يمدحون الشجاعة ويسمّونها صَرَامة، وتارة يذمّونها ويسمُّونها تهوّراً، ولا ينفك كلام آدميّ عن هذه الاختلافات؛ لأنَّ منشأها اختلافُ الأغراض والأحوال، والإنسان تختلف أحواله؛ فتساعده الفصاحة عند انبساط الطبع وفرحه، وتتعذَّر عليه عند الانقباض، وكذلك تختلفُ أغراضه، فيميل إلى الشيء مرّة، ويميل عنه أخرى، فيوجب ذلك اختلافاً في كلامه بالضرورة، فلا يُصادف إنسانٌ يتكلم في ثلاث وعشرين سنة ـ وهي مُدَّة نزول القرآن ـ فيتكلَّم على غرض واحدٍ ومنهاج واحد، ولقد كان النبيّ ﷺ بَشراً تختلف أحواله، فلو كان هذا كلامَه أو كلامَ غيره من البَشر، لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً.

السابع: قال القاضي: فإن قيل: هل تقولون: إن غير القرآن من كلام الله معجز، كالتوراة والإنجيل؟ قلنا: ليس شيء من ذلك بمعجز في النظم والتأليف؛ وإن كان معجزاً كالقرآن فيما يتضمّن من الإخبار بالغيوب؛ وإنما لم يكن معجزاً، لأن الله تعالى لم يَصِفه بما وصَف به القرآن، ولأنَّا قد علمنا أنه لم يقع التحدّي إليه، كما وقع في القرآن. ولأنَّ ذلك اللسان لا يتأتّى فيه من وجوه الفصاحة ما يقع فيه التفاضل الذي ينتهي إلى حدّ الإعجاز، قد ذكر ابن جنِّي في «**الخاطريات**» في قوله: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]: إنَّ العدول عن قوله: (وإما أن نُلقي) لغرضين: أَحدُهُما لفظيّ، وهو المزاوجة لرؤوس الآي، والآخر معنويّ، وهو أنه تعالى أراد أن يخبر عن قوة أنفس السّحرة واستطالتهم على موسى، فجاء عنهم باللفظ أتمَّ وأوفَى منه في إسنادهم الفعل إليه.

ثم أورد سؤالاً، وهو: إنَّا نعلم أنَّ السحرة لم يكونوا أهلَ لسان، فنذهب بهم هذا المذهبَ من صنعة الكلام؟ وأجاب: بأن جميع ما ورد في القرآن حكايةً عن غير أهل اللسان من القرون الخالية، إنما هو مُعرِبٌ عن معانيهم، وليس بحقيقة ألفاظهم، ولهذا لا يُشَكُّ في أن قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾ [طه: ٦٣] أن هذه الفصاحة لم تَجْرِ على لغة العجم.

الثامن: قال البارزيّ في أول كتابه «**أنوار التحصيل في أسرار التنزيل**»: اعلم أنَّ المعنى الواحد قد يُخبَرُ عنه بألفاظٍ بعضُها أحسنُ من بعض؛ وكذلك كلُّ واحد من جزأي الجملة؛ قد يعبّر عنه بأفصح ما يلائم الجزء الآخر، ولا بدّ من استحضار معاني الجمل، أو استحضار جميع ما يلائمها من الألفاظ، ثم استعمال أنسبها وأفصحها، واستحضارُ هذا متعذّر على البشر في أكثر الأحوال؛ وذلك عتيد[1] حاصل في علم الله تعالى، فلذلك كان القرآن أحسن الحديث وأفصحَه وإن كان مشتملاً على الفصيح والأفصح، والمليح والأملح، ولذلك أمثلة:

(١) العَتِيدُ: الحاضرُ المُهَيَّأ. «القاموس المحيط» عتد.

منها: قوله تعالى: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]، لو قال مكانه: (وثمر الجنتين قريب) لم يقم مقامه من جهة الجناس بين الجنى والجنتين، ومن جهة أن الثمر لا يشعر بمصيره إلى حال يُجنى فيها، ومن جهة مؤاخاة الفواصل.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَـٰبٍ﴾ [العنكبوت: ٤٨] أحسن من التعبير بـ (تقرأ)؛ لثقله بالهمزة.

ومنها: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] أحسن من (لا شك فيه)؛ لثقل الإدغام، ولهذا كثر ذكر الريب.

ومنها: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟﴾ [آل عمران: ١٣٩] أحسن من (ولا تضعفوا)؛ لخفته. و﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ [مريم: ٤] أحسن من (ضَعُف)؛ لأن الفتحة أخف من الضمّة.

ومنها: ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢] أخفّ من (صدّق)، ولذا كان ذكره أكثر من ذكر التصديق. و﴿ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ﴾ [يوسف: ٩١] أخفّ من (فضَّلك) و﴿وَءَاتَى﴾ [البقرة: ١٧٧] أخف من (أعطى). و﴿أَنذِرِ﴾ [الأحقاف: ٢١] أخفّ من (خوّف). و﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أخفّ من (أفضل لكم)، والمصدر في نحو: ﴿هَـٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١]، ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] أخف من (مخلوق) و(الغائب). و﴿تَنكِحَ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، أخف من (تتزوج)؛ لأن (تَفْعِل) أخفّ من (تفعّل) ولهذا كان ذكر النكاح فيه أكثر.

ولأجل التخفيف والاختصار استعمل لفظ: الرحمة والغضب والرضا والحبّ والمقت في أوصاف الله تعالى، مع أنه لا يوصف بها حقيقة؛ لأنّه لو عُبِّر عن ذلك بألفاظ الحقيقة لطال الكلام، كأن يقال: يعامله معاملة المحبّ والماقت. فالمجاز في مثل هذا أفضل من الحقيقة لخفته واختصاره، وابتنائه على التشبيه البليغ، فإن قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] أحسن من (فلما عاملونا معاملة المغضب) أو (فلما أتوا إلينا بما يأتيه المغضب). انتهى.

التاسع: قال الرّمانيّ: فإن قال قائل: فلعلّ السور القِصَار يمكن فيها المعارضة؟ قيل: لا يجوز فيها ذلك من قِبَل أن التحدّي قد وقع بها، فظهر العجز عنها في قوله: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ﴾ [يونس: ٣٨]. فلم يخصّ بذلك الطّوال دون القِصار.

فإن قال: فإنه يمكن في القصار أن تغيّر الفواصل، فيجعل بدل كل كلمة ما يقوم مقامها، فهل يكون ذلك معارضة؟ قيل له: لا، من قِبَل أن المفحَم[1] يمكنه أن يُنشئ بيتاً واحداً، ولا يفصل بطبعه بين مكسور وموزون، فلو أنَّ مفحِماً رام أن يجعل بدل قوافي قصيدة رُؤْبة[2]:

وقاتِم الأعماق خاوي المخترَقْ ... مشتبهِ الأعلام لمّاعِ الخفَقْ

(١) أي: الذي أُسكت بالحجة في الخصومة.

(٢) رجز رؤبة بن العجاج. انظره في «مجموع أشعار العرب» ص١٠٤ في وصف المفازة. هذا، وإن بيت رؤبة من شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك. وقد أُلحق التنوين في قافيته المقيدة، وسماه ابن عقيل: التنوين الغالي. أي: الزائد على الوزن. شرح ابن عقيل ١/ ٢٤، و«خزانة الأدب» ١٠/ ٢٥.

بِكلّ وفد الريح من حيث انخرقْ(١)

فجعل بدل المخترق (الممزَّق) وبدل الخفق (الشفق)، وبدل انخرق (انطلق)؛ لأمكنه ذلك، ولم يثبت له به قول الشعر، ولا معارضة رُؤْبة في هذه القصيدة عند أحدٍ له أدنى معرفة، فكذلك سبيل من غيَّر الفواصل.





(١) في طبعات الإتقان الثلاث: بكلّ. وفي الديوان: يكلّ.

النوع الخامس والستون

في العُلوم المستنبَطة من القرآن

قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

وقال ﷺ: «ستكون فِتن»، قيل: وما المَخْرَج منها؟ قال: «**كتابُ الله، فيه نبأُ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحُكْمُ ما بينكم**». أخرجه الترمذيّ [٢٩٠٦] وغيره [الدارمي: ٣٣٣١ وهو ضعيف].

وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود قال: مَنْ أراد العلم فعليه بالقرآن، فإن فيه خبر الأولين والآخرين. قال البيهقيّ: يعني أصول العلم.

وأخرج البيهقيّ عن الحسن قال: أنزل الله مئةً وأربعةَ كتب، أودع علومها أربعةَ منها: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، ثم أودَع علومَ الثلاثة الفرقان.

وقال الإمام الشافعيّ رضي الله عنه: جميع ما تقوله الأمة شَرْحٌ للسنَّة، وجميع السنَّة شرح للقرآن.

وقال أيضاً: جميع ما حكم به النبيّ ﷺ، فهو مما فهمه من القرآن.

قلت: ويؤيد هذا قوله ﷺ: «**إنّي لا أُحِلُّ إلّا ما أحلَّ الله، ولا أحرِّم إلّا ما حرَّم الله في كتابه**»، أخرجه بهذا اللفظ الشافعيّ في «**الأمّ**»(١).

وقال سعيد بن جبير: ما بلغني حديثٌ عن رسول الله ﷺ على وجهه إلّا وجدتُ مصداقَه في كتاب الله.

وقال ابن مسعود: إذا حدَّثتكم بحديث أنبأتكم بتصديقه من كتاب الله تعالى. أخرجهما ابن أبي حاتم.

وقال الشافعيّ أيضاً: ليست تَنْزِلُ بأحدٍ في الدين نازلة إلّا في كتاب الله الدليلُ على سبيل الهدى فيها؛ فإن قيل: من الأحكام ما ثبت ابتداءً بالسنَّة؟ قلنا: ذلك مأخوذ من كتاب الله في الحقيقة؛ لأن كتاب الله أوجب علينا اتِّباع الرسول ﷺ، وفَرَضَ علينا الأخذ بقوله.

وقال الشافعيّ مرة بمكة: سلوني عمَّا شئتُم أخبركم عنه في كتاب الله. فقيل له: ما تقول في المُحْرِم يقتل الزنبور؟ فقال: بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وحدثنا سفيان بن عُيينة، عن عبد الملك بن عُمير، عن رِبْعِيّ بن حِرَاشٍ عن حُذيفةَ بنِ اليمان، عن

(١) «الأم» ١/ ٨٠.

النبيّ ﷺ أنه قال: «**اقْتَدُوا باللَّذَيْن من بعدي: أبي بكر وعمر**» [حسن بطرقه وشواهده: أحمد: ٢٣٢٤٥، والترمذي: ٣٨٠٥].

وحدثنا سفيان، عن مِسْعر بن كِدام، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شِهاب، عن عمر بن الخطاب: أنه أمر بقتل المُحْرِمِ الزُّنبور.

وأخرج البخاريّ [٤٨٨٦]عن ابن مسعود أنه قال: لعن الله الواشِمات والمتوشّمات والمتنمّصات والمتفلِّجات للحُسْن، المغيّرات خلْقَ الله تعالى. فبلغ ذلك امرأةً من بني أَسد، فقالت له: إنَّه بلغني أَنَّكَ لعنتَ كيتَ وكيت فقال: ومالي لا ألعنُ مَن لعَنَ رسولُ الله ﷺ، وهو في كتاب الله تعالى! فقالت: لقد قرأْتُ ما بين اللَّوحين فما وجدتُ فيه كما تقول، قال: لئن كنتِ قرأْتيهِ لقد وجدْتِيهِ، أمَا قرأْتِ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]، قالت: بلى، قال: فإنَّه قد نهى عنه. [ومسلم: ٥٥٧٣، وأحمد: ٤١٢٩].

وحكى ابن سُرَاقة في كتاب «**الإعجاز**» عن أبي بَكْر بن مجاهد، أنه قال يوماً: ما من شيء في العالم إلَّا وهو في كتاب الله، فقيل له: فأين ذكر الخانات فيه؟ فقال: في قوله: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ﴾ [النور: ٢٩]، فهي الخانات.

وقال ابن بَرَّجَان[١]: ما قال النبي ﷺ من شيء فهو في القرآن به أو فيه أصله، قرُب أو بَعُدَ، فَهِمَه مَن فَهِمه، وعمِهَ عنه مَن عَمِهَ، وكذا كلّ ما حكم به أو قضى، وإنما يدرِكُ الطالب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه ومقدار فهمه.

وقال غيره: ما من شيء إلَّا يمكن استخراجه من القرآن لمن فهّمه الله، حتى إن بعضهم استنبط عُمُرَ النبي ﷺ ثلاثاً وستين سنة من قوله في سورة المنافقين: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ﴾ [المنافقون: ١١]؛ فإنها رأس ثلاث وستين سورة، وعقَّبها بالتغابن[٢] ليَظْهَرَ التغابُنُ في فَقْدِه.

وقال ابن أبي الفضل المُرْسيّ[٣] في «**تفسيره**»: جَمع القرآن عُلومَ الأوَّلين والآخرين بحيث لم يُحِطْ بها علماً حقيقة إلَّا المتكلِّم بها، ثم رسولُ الله ﷺ، خلا ما استأثر به سبحانه وتعالى، ثم ورث عنه معظم ذلك ساداتُ الصحابة وأعلامُهم، مثل الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس، حتى قال: لو ضاع لي عِقَال بعير لوجدتُه في كتاب الله تعالى. ثم ورث عنهم التابعون بإحسان، ثم تقاصرت

---

(١) ابن بَرَّجان: عبد السلام بن عبد الرحمن الإشبيلي، أبو الحكم، متصوف، توفي بمراكش (ت: ٥٣٦هـ). «فوات الوفيات» ١/ ٢٧٤.

(٢) أي: سورة التغابن. والتغابن البَخْس، سمي به يوم القيامة؛ لأنهم تبدو لهم الأشياء بخلاف مقاديرها في الدنيا، فيرى أهل النار في ذلك بخساً لهم. أفاده الدكتور البغا.

(٣) المُرْسِي: محمد بن عبد الله بن أبي الفضل السُّلَمي المُرْسِي، أبو عبد الله. عالم بالأدب والتفسير والحديث، ضرير، من كتبه: التفسير الكبير. يزيد على عشرين جزءاً، سماه: «ريّ الظمآن» (ت: ٦٥٥هـ). «نفح الطيب» ١/ ٤٤٣، «الوافي بالوفيات» ٣/ ٣٥٤.

الهمم، وفَتَرت العزائم، وتضاءل أهل العلم، وضعُفُوا عن حمل ما حمله الصحابة والتابعون من علومه وسائر فنونه، فنوّعوا علومه، وقامت كلُّ طائفة بفنٍّ من فنونه، فاعتنى قومٌ بضبط لغاتِه وتحرير كلماته، ومعرفة مخارج حروفه وعددها، وعدد كلماته وآياته وسُوره وأحزابه وأنصافه وأرباعه وعدد سَجَداته، والتعليم عند كل عشر آيات، إلى غير ذلك من حَصْر الكلمات المتشابهة، والآيات المتماثلة؛ من غير تعرُّضٍ لمعانيه، ولا تدبر لما أودع فيه، فسُمُّوا القُرَّاء.

واعتنى النحاة بالمعرَب منه والمبنيّ من الأسماء والأفعال والحروف العاملة وغيرها، وأوسعوا الكلام في الأسماء وتوابعها وضروب الأفعال، واللازم والمتعدِّي ورسوم خط الكلمات، وجميع ما يتعلَّق به، حتى إن بعضهم أعرب مشكله، وبعضهم أعربه كلمةً كلمة.

واعتنى المفسِّرون بألفاظه، فوجدوا منه لفظاً يدل على معنى واحدٍ، ولفظاً يدلُّ على معنيين، ولفظاً يدلُّ على أكثر، فأجروا الأول على حكمه، وأوضحوا معنى الخفيّ منه، وخاضوا في ترجيح أحد محتملات ذي المعنيين والمعاني، وأعمل كلٌّ منهم فِكرَه، وقال بما اقتضاه نظره.

واعتنى الأصوليون بما فيه من الأدلة العقلية والشواهد الأصلية والنظرية، مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة، فاستنبطوا منه أدلَّة على وحدانية الله ووجوده وبقائه وقدمه وقدرته وعلمه وتنزيهه عمَّا لا يليق به، وسمّوا هذا العلم: **بأصول الدين**.

وتأمَّلَتْ طائفة منهم معاني خطابه، فرأت منها ما يقتضي العموم، ومنها ما يقتضي الخصوص إلى غير ذلك، فاستنبطوا منه أحكام اللُّغة من الحقيقة والمجاز، وتكلموا في التَّخصيص والإخبار، والنصّ، والظاهر، والمجمَل، والمحكَم والمتشابه، والأمر والنهي، والنسخ إلى غير ذلك من أنواع الأقيسة واستصحاب الحال والاستقراء، وسموا هذا الفنَّ: **أصول الفقه**.

وأحكمتْ طائفة صحيح النظر وصادق الفكر فيما فيه من الحلال والحرام وسائر الأحكام، فأسسوا أصوله، وفرَّعوا فروعه، وبسطوا القول في ذلك بسطاً حسناً، وسمّوه **بعلم الفروع**، **وبالفقه** أيضاً.

وتلمَّحتْ طائفة ما فيه من قصص القرون السالفة والأمم الخالية، ونقلوا أخبارهم ودوَّنوا آثارهم ووقائعهم، حتى ذكروا بدء الدنيا وأوَّل الأشياء وسمّوا ذلك: **بالتَّاريخ والقصص**.

وتنبَّه آخرون لِمَا فيه من الحِكَم والأمثال والمواعظ التي تقلقل قلوب الرجال، وتكاد تُدكدك الجبال، فاستنبطوا ممَّا فيه من الوعد والوعيد، والتحذير، والتبشير؛ وذكر الموت والمعاد، والنشر والحشر، والحساب والعقاب، والجنَّة والنار فصولاً من المواعظ، وأصولاً من الزواجر، فسُمُّوا بذلك: **الخطباء والوعَّاظ**.

واستنبط قوم ممَّا فيه من أصول التعبير؛ مثل ما ورد في قصة يوسف في البقرات السِّمان، وفي منامَيْ صاحبَي السجن، وفي رؤياه الشمسَ والقمر والنجوم ساجدة، وسمّوه: **تعبير الرؤيا**.

واستنبطوا تفسير كل رؤيا من الكتاب، فإن عزَّ عليهم إخراجها منه فمن السنَّة التي هي شارحة للكتاب؛ فإن عسُر فمن الحِكَم والأمثال.

ثم نظروا إلى اصطلاح العوامِّ في مخاطباتهم، وعُرْف عاداتهم الذي أشار إليه القرآن بقوله: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وأخذ قوم ممَّا في آية المواريث ـ من ذكر السِّهام وأربابها وغير ذلك ـ علمَ الفرائض، واستنبطوا منها من ذكر النّصف والثلث والربع والسُّدس والثُّمن حسابَ الفرائض، ومسائل العَوْل، واستخرجوا منه أحكام الوصايا.

ونظر قوم إلى ما فيه من الآيات الدَّالات على الحِكَم الباهرة في الليل والنهار، والشمس والقمر ومنازله، والنجوم والبروج وغير ذلك؛ فاستخرجوا منه: **علم المواقيت**.

ونظر الكتَّاب والشعراء إلى ما فيه من جزالة اللفظ وبديع النظم وحسن السِّياق، والمبادئ والمقاطع والمخالص، والتلوين في الخطاب، والإطناب والإيجاز وغير ذلك، فاستنبطوا منه: **المعاني والبيان والبديع**.

ونظر فيه أربابُ الإشارات وأصحاب الحقيقة، فلاحَ لهم من ألفاظه معانٍ ودقائقُ جعلوا لها أعلاماً اصطلحوا عليها، مثل الفناء، والبقاء، والحضور، والخوف، والهيبة، والأنس، والوحشة، والقبض، والبسط، وما أشبه ذلك.

هذه الفنون التي أخذتها الملَّة الإسلامية منه، وقد احتوى على علوم أخرى من علوم الأوائل، مثل الطبّ، والجَدَل، والهيئة، والهندسة، والجبر، والمقابلة، والنِّجامة وغير ذلك.

أمَّا الطبّ: فمداره على حفظ نظام الصحَّة واستحكام القوة؛ وذلك إنما يكون باعتدال المِزَاج بتفاعل الكيفيّات المتضادة، وقد جمع ذلك في آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]. وعرَّفنا فيه بما يعيد نظام الصحة بعد اختلاله، وحدوث الشفاء للبدن بعد اعتلاله في قوله تعالى: ﴿شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]، ثم زاد على طبّ الأجسام بطبّ القلوب وشفاء الصدور.

وأما الهيئة: ففي تضاعيف سُوَره، من الآيات التي ذكر فيها ملكوت السموات والأرض، وما بثَّ في العالم العلويّ والسفلي من المخلوقات.

وأما الهندسة: ففي قوله: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ . . .﴾ الآية [المرسلات: ٣٠].

وأما الجدل: فقد حوت آياته من البراهين، والمقدِّمات، والنتائج، والقول بالموجب والمعارضة، وغير ذلك شيئاً كثيراً، ومناظرة إبراهيم نمروذ ومحاجَّته قومَه أصلٌ في ذلك عظيم.

وأمَّا الجبر والمقابلة: فقد قيل: إن أوائل السور فيها ذكر مُدد وأعوام وأيام لتواريخ أمم سالفة، وإن فيها تاريخ بقاء هذه الأمة، وتاريخ مدة أيام الدنيا، وما مضى وما بقي، مضروب بعضها في بعض.

وأما النِّجامة: ففي قوله: ﴿أَوْ أَثَرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، فقد فسَّره بذلك ابن عباس.

وفيه أصول الصنائع وأسماء الآلات التي تدعو الضرورة إليها:

كالخِياطة في قوله: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

والحِدَادة: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ . . .﴾ الآية [سبأ: ١٠].

والبناء في آيات[1]. [مثلاً في سورة [الشمس: ٥]، وسورة [الصف: ٤]].

والنِّجارة: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧].

والغَزْل: ﴿نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾ [النحل: ٩٢].

والنسج: ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].

والفِلاحة: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ . . .﴾ الآيات [الواقعة: ٦٣].

والصيد في آيات. [وهي في سورة المائدة الآيات: ١ ـ ٢ ـ ٩٤ـ ٩٦].

والغَوْص: ﴿كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ﴾ [ص: ٣٧]، ﴿وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً﴾ [النحل: ١٤].

والصياغة: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].

والزُّجاجة: ﴿صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ﴾ [النمل: ٤٤]، ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

والفخارة: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص: ٣٨].

والمِلَاحة: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ . . .﴾ الآية [الكهف: ٧٩].

والكتابة: ﴿عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾ [العلق: ٤].

والخبز: ﴿أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا﴾ [يوسف: ٣٦].

والطبخ: ﴿بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩].

والغسل والقصارة: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]، ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]. وهم القصارون.

والجزارة: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

والبيع والشراء في آيات. [البقرة: ٢٥٤، ٢٧٥، ٢٨٢].

والصّبغ: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، ﴿جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

والحجارة: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [الشعراء: ١٤٩].

والكيالة والوزن في آيات.

والرمي: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وفيه من أسماء الآلات، وضروب المأكولات والمشروبات والمنكوحات، وجميع ما وقع ويقع

(١) وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥].

في الكائنات ما يحقق معنى قوله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]. انتهى كلام المُرْسِي ملخَّصاً.

وقال ابن سُرَاقة(١): من بعض وجوه إعجاز القرآن ما ذكر الله فيه من أعداد الحِساب والجَمْع والقِسْمة والضرب، والموافقة، والتأليف، والمناسبة، والتنصيف والمضاعفة؛ ليعلم بذلك أهل العلم بالحساب أنه ﷺ صادق في قوله، وأن القرآن ليس من عنده؛ إذْ لم يكن ممن خالطَ الفلاسفَة، ولا تلقَّى الحُسَّاب وأهل الهندسة.

وقال الراغب(٢): إن الله تعالى كما جعل نبوّة النبيين بنبيِّنا محمد ﷺ مُختَتَمة، وشرائعهم بشريعته من وجه منتسخَة، ومن وجه مكمّلة متممة، جعل كتابه المنزَّل عليه متضمّناً لثمرة كتبه التي أولاها أولئك، كما نبه عليه بقوله: ﴿يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البينة: ٢، ٣]. وجعل من معجزة هذا الكتاب: أنه مع قلة الحجم متضمن للمعنى الجمّ، بحيث تقصر الألباب البشرية عن إحصائه، والآلات الدنيوية عن استيفائه، كما نبه عليه بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. فهو وإن كان لا يخلو للناظر فيه من نور ما يريه ونفع ما يوليه.

كالبدْر من حيثُ التفتَّ رأيتَه ... يَهدِي إلى عينَيْك نوراً ثاقبا
كالشَّمس في كبِدِ السماء وضَوْؤُها ... يغشَى البلادَ مشارقاً ومغاربا(٣)

[بحر الكامل]

وأخرج أبو نعيم [في «الحلية» (١٠/ ١٢)] وغيره عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم قال: قيل لموسى عليه السلام: يا موسى، إنما مَثل كِتاب أحمد في الكتب بمنزلة وعاءٍ فيه لبن؛ كلما مَخَضْتَه أخرجتَ زُبْدته.

وقال القاضي أبو بكر بن العربيّ في «**قانون التأويل**»(٤): علومُ القرآن خمسون علماً، وأربعمئة علم، وسبعة آلاف علم، وسبعون ألف علم؛ على عددِ كَلِمِ القرآن، مضروبة في أربعة، إذْ لكلٍّ كلمة ظهر وبطن، وحدّ ومطلع، وهذا مطلق دون اعتبار تركيب وما بينها من روابط، وهذا ما لا يحصَى، ولا يعلمه إلَّا الله.

قال: وأمَّا علوم القرآن فثلاثة: توحيدٌ، وتذكير، وأحكام: فالتوحيد يدخل فيه معرفة المخلوقات،

---

(١) ابنُ سُرَاقة: محمد بن يحيى أبو الحسن، البصري، فقيه فرضي، ووقف ابن الصلاح على كتاب الأعداد له، له رسالة في مجموع، بالفاتيكان سماها: التفاحة في مقدمات المساحة (ت: ٤١٠هـ). «طبقات السبكي الكبرى» ٣/ ٨٦، «الأعلام» ٧/ ١٣٦.

(٢) في «مفرداته» ص٥٣ في المقدمة.

(٣) القائل هو المتنبي (أحمد بن الحسين ت: ٣٥٤هـ) والبيتان في «ديوانه» ٣١ ـ ٣٣.

(٤) ص٢٢٦ ـ ٢٢٧، ذكر الحكمة العظمى في خلق الكلام وتسخير القلم.

ومعرفة الخالق بأسمائه وصفاته وأفعاله. والتذكير منه والوعد والوعيد، والجنَّة والنار، وتصفية الظاهر والباطن. والأحكام، منها التكاليف كلها، وتبيين المنافع والمضارّ، والأمر والنهي والنَّدب. ولذلك كانت الفاتحة أمّ القرآن؛ لأن فيها الأقسام الثلاثة، وسورة الإخلاص ثُلُثَهُ، لاشتمالها على أحدِ الأقسام الثلاثة، وهو التوحيد.

وقال ابن جرير: القرآن يشتمل على ثلاثة أشياء: التوحيد، والإخبار، والدّياناتِ، ولهذا كانت سورة الإخلاص ثُلثه؛ لأنها تشمل التوحيد كلَّه.

وقال عليّ بن عيسى: القرآن يشتمل على ثلاثين شيئاً: الإعلام، والتشبيه، والأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، ووصف الجنة، والنار، وتعليم الإقرار بأسماء الله، وبصفاته، وأفعاله، وتعليم الاعتراف بإنعامه، والاحتجاج على المخالفين، والردّ على الملحدين، والبيان عن الرغبة، والرهبة، والخير، والشرّ، والحَسن، والقبيح، ونعت الحكمة، وفضْل المعرفة، ومدح الأبرار، وذم الفجَّار، والتسليم، والتحسين، والتوكيد، والتقريع، والبيان عن ذم الأخلاق، وشرف الآداب.

وقال شيذَلة: وعلى التحقيق إنَّ تلك الثلاث التي قالها ابن جرير تشمل هذه كُلَّها بل أضعافها، فإن القرآن لا يُستدرَك، ولا تُحصَى عجائبه.

وأنا أقول: قد اشتمل كتاب الله العزيز على كلّ شيء؛ أما أنواع العلوم فليس منها باب ولا مسألة هي أصل إلَّا وفي القرآن ما يدل عليها، وفيه عجائب المخلوقات، وملكوت السموات والأرض، وما في الأفق الأعلى وتحت الثرى، وبدء الخلق، وأسماء مشاهير الرُّسل والملائكة، وعيون أخبار الأمم السالفة، كقصة آدم مع إبليس في إخراجه من الجنة، وفي الولد الذي سمَّاه عبد الحارث، ورفع إدريس، وغرق قوم نوح، وقصة عاد الأولى والثانية، وثمود والناقة، وقوم يونس، وقوم شعيب: الأولين والآخرين، وقوم لوط، وقوم تُبَّع، وأصحاب الرَّسّ، وقصة إبراهيم في مجادلة قومه ومناظرته نمروذ، ووضعه إسماعيل مع أمه بمكة، وبنائه البيت، وقصة الذبيح، وقصة يوسف وما أبسطها، وقصة موسى في ولادته وإلقائه في اليمّ، وقتل القِبْطِيّ، ومسيره إلى مدين، وتزوّجه بنت شعيب، وكلامه تعالى بجانب الطور، ومجيئه إلى فرعون وخروجه وإغراق عدوّه، وقصة العجل والقوم الذين خرج بهم وأخذتهم الصَّعْقَة، وقصة القتيل، وذبح البقرة، وقصته مع الخضر، وقصته في قتال الجبّارين، وقصة القوم الذين ساروا في سرَب من الأرض إلى الصين، وقصة طالوت وداود مع جالوت وفتنته، وقصة سليمان وخبره مع ملكة سبأ وفتنته، وقصة القوم الذين خرجوا فراراً من الطاعون فأماتهم الله ثم أحياهم، وقصة ذي القرنين ومسيره إلى مغرب الشمس ومطلعها وبنائه السدّ، وقصة أيوب، وذي الكِفْل، وإلياس، وقصة مريم وولادتها، وعيسى وإرساله ورفعه، وقصة زكريّا وابنه يحيى، وقصة أصحاب الكهف، وقصة أصحاب الرقيم، وقصة بخت نَصّر، وقصة الرجلين اللذين لأحدهما الجنة، وقصة أصحاب الجنة، وقصة مؤمن آل يس، وقصة أصحاب الفيل.

وفيه من شأن النبي ﷺ: دعوة إبراهيم به، وبشارة عيسى، وبعثه وهجرته، ومن غزواته: سريَّة ابن

الحضرميّ في البقرة، وغزوة بَدْر في سورة الأنفال، وأُحد في آل عمران، وبدر الصغرى فيها، والخندق في الأحزاب، والحُديبية في الفتح، والنَّضير في الحَشْر، وحُنين وتبوك في براءة، وحجَّة الوداع في المائدة. ونكاحه زينب بنت جحْش، وتحريم سُرّيته، وتظاهر أزواجه عليه، وقصة الإفك، وقصة الإسراء، وانشقاق القمر، وسِحْر اليهود إياه.

وفيه بدء خلق الإنسان إلى موته وكيفية الموت، وقبض الروح وما يُفعل بها بعد، وصعودها إلى السماء، وفتح الباب للمؤمنة وإلقاء الكافرة، وعذاب القبر والسؤال فيه، ومقرّ الأرواح، وأشراط الساعة الكبرى، وهي: نزول عيسى، وخروج الدَّجال، ويأجوج ومأجوج، والدابَّة، والدُّخان، ورفع القرآن، والخسف، وطلوع الشمس من مغربها، وغلق باب التوبة. وأحوال البعث من النفخات الثلاث: نفخة الفزع، ونفخة الصعق، ونفخة القيام. والحشْر والنشر، وأهوال الموقف، وشدة حر الشمس، وظل العرش، والميزان والحوض، والصراط، والحساب لقوم ونجاة آخرين منه، وشهادة الأعضاء، وإيتاء الكتب بالأيمان والشمائل وخلف الظهر، والشفاعة، والمقام المحمود، والجنَّة وأبوابها وما فيها من الأنهار، والأشجار والثمار والحليّ والأواني والدرجات ورؤيته تعالى. والنَّار وأبوابها وما فيها من الأودية، وأنواع العقاب وألوان العذاب، والزقُّوم، والحميم.

وفيه جميع أسمائه تعالى الحسنى، كما ورد في حديث [البخاري: ٦٤١٠، ومسلم: ٦٨٠٩، وأحمد: ٧٥٠٢]، ومن أسمائه مطلقاً ألف اسم، ومن أسماء النبي ﷺ جملة.

وفيه شُعَب الإيمان البضع والسبعون [البخاري: ٩، ومسلم: ١٥٢، وأحمد: ٩٣٦١]، وشرائع الإسلام الثلاثمئة وخمس عشرة.

وفيه أنواع الكبائر، وكثير من الصغائر. وفيه تصديق كلّ حديث وَرَدَ عن النبي ﷺ، إلى غير ذلك ممَّا يحتاج شرحه إلى مجلَّدات.

وقد أفرد الناس كتباً فيما تضمَّنه القرآن من الأحكام كالقاضي إسماعيل، وأبي بكر بن العلاء، وأبي بكر الرازيّ، وإلكيا الهرَّاسيّ، وأبي بكر بن العربيّ، وعبد المنعم بن الفَرَس، وابن خُويز مَنداد.

وأفرد آخرون كتاباً فيما تضمنه من علم الباطن.

وأفرد ابن بَرَّجَان كتاباً فيما تضمنه من معاضدة الأحاديث.

وقد ألَّفت كتاباً سميته «**الإكليل في استنباط التنزيل**»[1] ذكرت فيه كلَّ ما استُنبط منه من مسألة فقهية أو أصولية، أو اعتقادية، وبعضاً مما سوى ذلك، كثير الفائدة جمّ العائدة، يجري مجرى الشرح لما أجملته في هذا النوع؛ فليراجعه مَنْ أراد الوقوف عليه.

فصل: قال الغزالي وغيره: آيات الأحكام خمسمئة آية. وقال بعضهم: مئة وخمسون. قيل: ولعلَّ مرادهم المصرّح به؛ فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يُستنبط منها كثير من الأحكام.

---

(١) وهو مطبوع متداول، حققه الأستاذ: سيف الدين عبد القادر الكاتب. ط: دار الكتب العلمية ١٩٨٥م.

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في كتاب «**الإمام في أدلة الأحكام**»[١]: معظم آي القرآن لا يخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة، وأخلاقٍ جميلة، ثم من الآيات ما صرّح فيه بالأحكام، ومنها ما يُؤخذ بطريق الاستنباط:

إما بلا ضمّ إلى آية أخرى كاستنباط صحة أنكحة الكفار من قوله: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، وصحة صوم الجنُب، من قوله: ﴿فَٱلۡـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ إلى قوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٨٧].

وإما به، كاستنباط أن أقل الحمل ستة أشهر من قوله: ﴿وَحَمۡلُهُۥ﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿وَفِصَـٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ﴾ [لقمان: ١٤].

قال[٢]: ويستدل على الأحكام تارة بالصيغة، وهو ظاهر، وتارة بالإخبار مثل: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وتارة بما رُتِّب عليها في العاجل أو الآجل من خيرٍ أو شر، أو نفع أو ضرّ، وقد نوّع الشارع ذلك أنواعاً كثيرة، ترغيباً لعباده، وترهيباً وتقريباً إلى أفهامهم.

فكلّ فعل عظَّمه الشرع أو مدحه أو مدَح فاعله لأجله أو أحبّه أو أحبّ فاعله، أو رضيَ به أو رضي عن فاعله، أو وصفَه بالاستقامة أو البركة أو الطيب، أو أقسم به أو بفاعله كالإقسام بالشفع والوتر، وبخيل المجاهدين، وبالنفس اللوامة، أو نصبَه سبباً لذكره لعبده أو لمحبته أو لثوابٍ عاجل أو آجل، أو لشكره له، أو لهدايته إياه، أو لإرضاء فاعله، أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيّئاته أو لقبوله أو لنصرة فاعله، أو بشارته، أو وصف فاعله بالطِّيب، أو وصف الفعل بكونه معروفاً، أو نفى الحزن والخوف عن فاعله، أو وعده بالأمن، أو نُصب سبباً لولايته، أو أخبر عن دعاء الرسول بحصوله، أو وصفه بكونه قُرْبةً، أو بصفة مدح، كالحياة والنور والشفاء؛ فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب.

وكلّ فعل طلب الشارعُ تركَه، أو ذمَّه أو ذمَّ فاعله، أو عَتبَ عليه، أو مَقَتَ فاعله أو لعَنه، أو نفى محبّته أو محبّة فاعله، أو الرِّضا به أو عن فاعله، أو شبّه فاعله بالبهائم أو بالشياطين، أو جعله مانعاً من الهدى أو من القبول، أو وصفه بسوءٍ أو كراهة، أو استعاذ الأنبياء منه أو أبغضُوه، أو جُعل سبباً لنفي الفلاح أو لعذاب عاجل أو آجل، أو لذمّ أو لوم أو ضلالة أو معصية، أو وصف بخبْث أو رجس أو نجس، أو بكونه فسقاً أو إثماً، أو سبباً لإثم أو رجس، أو لعن أو غضب، أو زوال نعمة، أو حلول نقمة، أو حَدّ من الحدود، أو قسوة أو خزي، أو ارتهان نفس، أو لِعَداوة الله ومحاربته، أو لاستهزائه أو سخريته، أو جعله الله سبباً لنسيانه فاعله، أو وصفه نفسه بالصبر عليه أو بالحلم، أو بالصفح عنه، أو دعا إلى التوبة منه، أو وصف فاعله بخبث أو احتقار، أو نسبه إلى عمل الشيطان، أو تزيينه، أو

---

(١) ص٢٨٤، الفصل العاشر، في كيفية استخراج الأحكام من أدلتها.

(٢) المرجع السابق نفسه ص٢٧٦.

تولِّي الشيطان لفاعله، أو وصفه بصفة ذمّ ككونه ظلماً أو بغياً، أو عدواناً أو إثماً أو مرضاً، أو تبرَّأَ الأنبياء منه أو من فاعله، أو شَكَوْا إلى الله من فاعله، أو جاهروا فاعله بالعداوة، أو نهُوا عن الأسى والحزن عليه، أو نصب سبباً لخيبة فاعله عاجلاً أو آجلاً، أو رتَّب عليه حرمان الجنة وما فيها، أو وصف فاعله بأنه عدوّ لله، أو بأن الله عدوه، أو أعلم فاعلَه بحرب من الله ورسوله، أو حمّل فاعلَه إثمَ غيره، أو قيل فيه: لا ينبغي هذا أو لا يكون، أو أمر بالتقوى عند السؤال عنه، أو أمِر بفعل مضادّه، أو بهجرِ فاعله، أو تلاعَن فاعلوه في الآخرة، أو تبرَّأَ بعضُهم من بعض، أو دعا بعضهم على بعض، أو وصف فاعله بالضلالة وأنه ليس من الله في شيء، أو ليس من الرسول وأصحابه، أو جُعل اجتنابه سبباً للفلاح، أو جعله سبباً لإيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين، أو قيل: هل أنت منتهٍ، أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله، أو رتب عليه إبعاداً أو طرداً، أو لفظة (قُتِل من فعله) أو (قاتله الله)، أو أخبر أنَّ فاعله لا يكلِّمه الله يوم القيامة، ولا ينظر إليه ولا يزكِّيه، ولا يصلح عمله، ولا يهدي كيده أو لا يفلح، أو قَيَّض له الشيطان، أو جعل سبباً لإزاغة قلب فاعله، أو صرفه عن آيات الله وسؤاله عن علة الفعل؛ فهو دليل على المنع من الفعل، ودلالتُه على التحريم أظهر من دلالته على مجرد الكراهة. وتُستفاد الإباحة من لفظ الإحلال، ونفي الجُناح والحرج والإثم والمؤاخذة، ومن الإذن فيه والعفو عنه، ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع، ومن السكوت عن التحريم، ومن الإنكار على من حرّم الشيء من الإخبار بأنه خلق أو جعل لنا، والإخبار عن فعل مَن قبلنا من غير ذمّ لهم عليه.

فإن اقترن بإخباره مدْحٌ، دلّ على مشروعيته وجوباً أو استحباباً. انتهى كلام الشيخ عز الدين.

وقال غيره: قد يُستنبط من السكوت، وقد استدلّ جماعة على أنَّ القرآن غيرُ مخلوق بأن الله ذكر الإنسان في ثمانية عشر موضعاً، وقال: إنه مخلوق، وذكر القرآن في أربعة وخمسين موضعاً ولم يقل: إنه مخلوق، ولمّا جمع بينهما غايرَ، فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٣].

  

النوع السادس والستون

في أمثالِ القُرْآن

أفرده بالتصنيف الإمام أبو الحسن الماورديّ من كبار أصحابنا.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

وأخرج البيهقيّ [في «الشعب»: ٢٢٩٣] عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ القرآن نزل على خمسةِ أوجهٍ: حلال، وحرام، ومحكَم، ومتشابه، وأمثال، فاعملوا بالحلال، واجتنبوا الحرام، واتَّبعوا المحكم، وآمنوا بالمتشابه، واعتبروا بالأمثال**».

قال الماورديّ: من أعظم علْم القرآن علم أمثالِه، والنَّاس في غفلة عنه لاشتغالهم بالأمثال، وإغفالهم الممثَّلات، والمثل بلا ممثَّل كالفرس بلا لجام، والناقة بلا زمام.

وقال غيره: قد عدّه الشافعي ممّا يجب على المجتهد معرفته من علوم القرآن، فقال: ثم معرفة ما ضرب فيه من الأمثال الدّوالّ على طاعته، المبيّنة لاجتناب معصيته.

وقال الشيخ عز الدين: إنما ضرب الله الأمثالَ في القرآن، تذكيراً ووعظاً، فما اشتمل منها على تفاوت في ثوابٍ، أو على إحباطِ عملٍ، أو على مدحٍ أو ذمٍّ أو نحوِه، فإنَّه يدلُّ على الأحكام.

وقال غيره: ضَربُ الأمثال في القرآن يستفاد منه أمور كثيرة: التذكير، والوعظ، والحثّ، والزجر، والاعتبار، والتقرير، وتقريب المراد للعقل، وتصويره بصورة المحسوس، فإنَّ الأمثال تصوّر المعاني بصورة الأشخاص، لأنها أثبت في الأذهان لاستعانة الذهن فيها بالحواسّ، ومن ثَمّ كان الغرض من المثل تشبيه الخفيّ بالجليّ، والغائب بالشاهد.

وتأتي أمثال القرآن مشتملةً على بيان تفاوت الأجر، وعلى المدح والذمّ، وعلى الثواب والعقاب، وعلى تفخيم الأمر أو تحقيره، وعلى تحقيق أمر أو إبطاله، قال تعالى: ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [إبراهيم: ٤٥]. فامتنّ علينا بذلك لما تضمنتْه من الفوائد.

وقال الزركشيّ في «**البرهان**»[١]: ومن حكمته تعليم البيان؛ وهو من خصائص هذه الشريعة.

وقال الزمخشريّ: التمثيل إنما يُصار إليه لكشف المعاني، وإدناء المتوهَّم من الشاهد، فإن كان المتمثَّل له عظيماً كان المتمثَّل به مثله، وإن كان حقيراً كان المتمثّل به كذلك.

وقال الأصبهانيّ: لضرب العرب الأمثال واستحضار العلماء النظائر شأنٌ ليس بالخفيّ في إبراز

(١) «البرهان» ٢/ ١١٨ النوع ٣١.

خفيّات الدقائق، ورفع الأستار عن الحقائق، تريك المتخيّل في صورة المتحقّق، والمتوهَّم في معرض المتيقَّنِ، والغائب كأنه مشاهد. وفي ضرب الأمثال تبْكِيتٌ للخَصْم الشديد الخصومة، وقمع لسَوْرة الجامح الأبيّ؛ فإنه يؤثّر في القلوب ما لا يؤثّر وصف الشيء في نفسه؛ ولذلك أكثر الله تعالى في كتابه وفي سائر كتبِهِ الأمثالَ، ومن سور الإنجيل سورة تسمّى سورة الأمثال، وفشت في كلام النبيّ ﷺ، وكلام الأنبياء والحكماء.

فصل: أمثال القرآن قسمان: ظاهر مصرّح به، وكامِنٌ لا ذكرَ للمثل فيه.

فمن أمثلة الأوّل: قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا . . .﴾ الآيات [البقرة: ١٧ ـ ٢٠]؛ ضرَب فيها للمنافقين مَثَلَيْن: مثلاً بالنار، ومثلاً بالمطر.

أخرج ابن أبي حاتم(١) وغيره من طريق عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس قال: هذا مثل ضربه الله للمنافقين، كانوا يعتزّون بالإسلام فيناكحهم المسلمون ويوارثونهم ويقاسمونهم الفيءَ، فلمّا ماتُوا سلبهم الله العزَّ كما سلب صاحب النار ضوءه ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ﴾ يقول في عذاب. ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ وهو المطر، ضرب مثله في القرآن ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾ يقول: ابتِلَاء ﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ تخويف ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ يقول: يكاد محكم القرآن يدلّ على عورات المنافقين ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩، ٢٠]. يقول: كلما أصاب المنافقون في الإسلام عِزًّا اطمأنّوا، فإن أصاب الإسلامَ نكبةٌ قاموا، ليرجعوا إلى الكفر، كقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ الآية [الحج: ١١].

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا . . .﴾ الآية [الرعد: ١٧]. أخرج ابن أبي حاتم من طريق عليّ عن ابن عباس قال: هذا مثل ضربه الله، احتملت منه القلوب على قدر يقينها وشكلها. ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾، وهو الشك، ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]، وهو اليقين، كما يجعل الحلْي في النار، فيؤخذ خالصه، ويُترك خَبَثه في النار، كذلك يقبل الله اليقين ويترك الشكّ.

وأخرج عن عطاء قال: هذا مثل ضربه الله للمؤمن والكافر.

وأخرج عن قتادة قال: هذه ثلاثة أمثال ضربها الله في مثلٍ واحد، يقول: كما اضمحلّ هذا الزَّبد فصار جُفاء لا يُنتفع به، ولا تُرجى بركته، كذلك يضمحلّ الباطل عن أهله. وكما مكث هذا الماء في الأرض، فأمرعت وربَّتْ بركتُه، وأخرجت نباتها، وكذلك الذهب والفضة حين أُدخل النار، فأُذهب خبثُه، كذلك يبقى الحقّ لأهله. وكما اضمحلّ خبَث هذا الذهب والفضة حين أُدخِل في النار، كذلك يضمحلّ الباطل عن أهله.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ . . .﴾ الآية [الأعراف: ٥٨]. أخرج ابن أبي حاتم(٢) من

---

(١) في «تفسيره» ١/ ٥٠ رقم (١٥٨) سورة البقرة: ١٧.

(٢) «في تفسيره» ٥/ ١٥٠٣ رقم (٨٦١٥) و(٨٦١٩) سورة الأعراف: ٥٨.

طريق عليّ عن ابن عباس قال: هذا مثلٌ ضربه الله للمؤمن، يقول: هو طيب وعمله طيب؛ كما أن البلد الطيّب ثمرها طيّب، والذي خبث ضُرِب مثلاً للكافر، كالبلد السبخة المالحة، والكافر هو الخبيث وعمله خبيث.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ . . .﴾ الآية، [البقرة: ٢٦٦]. أخرج البخاريّ [٤٥٣٨] عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب يوماً لأصحاب النبيّ ﷺ: فيمن ترون هذه الآية نزلت: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾؟ قالوا: الله أعلم. فغضب عمر وقال: قولوا: نعلم أو لا نعلم. فقال ابن عباس: في نفسي منها شيءٌ، فقال: يا ابن أخي قل ولا تحقِرْ نفسَك، قال ابنُ عباس: ضُرِبَتْ مثلاً لعملٍ، قال عمر: أيّ عملٍ؟ قال ابن عباس: لرجلٍ غنيّ عمِل بطاعة الله، ثمّ بعث الله له الشيطان فعمل بالمعاصي حتى أغرَقَ أعمالَه.

وأما الكامنة: فقال الماورديّ: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن مضارب بن إبراهيم يقول: سمعت أبي يقول: سألتُ الحسينَ بن الفضل فقلت: إنك تخرج أمثال العرب والعجم من القرآن؛ فهل تجد في كتاب الله: (خير الأمور أوساطها)؟ قال: نعم، في أربعة مواضع: قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

قلت: فهل تجد في كتاب الله (مَنْ جهل شيئاً عاداه)؟ قال: نعم، في موضعين: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس: ٣٩]، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١].

قلت: فهل تجد في كتاب الله: (احذَرْ شرَّ من أحسنتَ إليه)؟ قال: نعم: ﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [التوبة: ٧٤].

قلت: فهل تجد في كتاب الله (ليس الخبرُ كالعَيَان)؟ قال: في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠].

قلت: فهل تجد: (في الحركات البركات)؟ قال: في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: ١٠٠].

قلت: فهل تجد: (كما تَدين تُدان)؟ قال: في قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

قلت: فهل تجد فيه قولهم: (حين تَقْلي تدري)؟ قال: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٢].

قلت: فهل تجد فيه: «**لا يُلدَغ المؤمنُ من جُحْرٍ مرتين**»؟ [البخاري: ٦١٣٣، ومسلم: ٧٤٩٨، وأحمد: ٨٩٢٨]. قال: ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ . . .﴾ [يوسف: ٦٤].

قلت: فهل تجد فيه: (من أعان ظالماً سُلّط عليه)؟ قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤].

قلت: فهل تجد فيه قولهم: (لا تَلِدُ الحيّةُ إلّا حيَّةً)؟ قال: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧].

قلت: فهل تجد فيه: (للحيطان آذان)؟ قال: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧].

قلت: فهل تجد فيه: (الحلال لا يأتيك إلا قوتاً. والحرام لا يأتيك إلا جُزافاً)؟ قال: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

فائدة: عقد جعفر بن شمس الخلافة في كتاب الآداب باباً في ألفاظ من القرآن، جارية مجرى المثل، وهذا هو النوع البديعي المسمّى بإرسال المثل، وأورد من ذلك قوله تعالى:

﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨]، ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ﴾ [يس: ٧٨]، ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، ﴿قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف: ٤١]، ﴿أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ [هود: ٨١]، ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]، ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [الأنعام: ٦٧]، ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]، ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة: ٩٩]، ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١]، ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤]، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]، ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ [المائدة: ١٠٠]، ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الروم: ٤١]، ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١]، ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤]، ﴿فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [الحشر: ٢]. في ألفاظ أخر.

  

النوع السابع والستون

في أقسام القرآن

أفرده ابن القيِّم بالتصنيف في مجلد سمَّاه «التبيان»[(١)].

والقصد بالقَسَم تحقيق الخبر وتوكيده، حتى جعلوا مثل: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] قَسَماً؛ وإن كان فيه إخبار بشهادةٍ؛ لأنَّه لما جاء توكيداً للخبر سمّي قَسَماً.

وقد قيل: ما معنى القسَم منه تعالى؛ فإنَّه إن كان لأَجْل المؤمن فالمؤمن مصدِّق بمجرد الإخبار من غير قسَم، وإن كان لأجل الكافر فلا يفيده؟

وأُجيب: بأن القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتها القَسَم إذا أرادت أن تؤكِّد أمراً.

وأجاب أبو القاسم القشيريّ: بأن الله ذكر القَسَم لكمال الحُجة وتأكيدها؛ وذلك أنَّ الحكم يفصَل باثنين: إما بالشهادة وإمَّا بالقَسَم، فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لا يبقى لهم حجة، فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ . . .﴾ [آل عمران: ١٨]، وقال: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

وعن بعض الأعراب أنه لمَّا سمع قوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ۝٢٢ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٢، ٢٣] صرخ وقال: مَنْ ذَا الذي أغضب الجليل حتى ألجأه إلى اليمين؟

ولا يكون القَسَم إلَّا باسم معظَّم، وقد أقسم الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع:

الآية المذكورة بقوله: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس: ٥٣]، ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠].

والباقي كله قسم بمخلوقاته، كقوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾، ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾، ﴿وَٱلشَّمْسِ﴾، ﴿وَٱلَّيْلِ﴾، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥].

فإن قيل: كيف أقسم بالخَلْق وقد ورد النهي عن القسم بغير الله؟

قلنا: أجيب عنه بأوجه:

أحدُها: أنه على حذف مضاف، أي: وربّ التين وربّ الشمس؛ وكذا الباقي.

الثاني: أنَّ العَرب كانت تعظِّم هذه الأشياء، وتُقْسِم بها، فنزل القرآن على ما يعرفون.

(١) «التبيان في أقسام القرآن» ابن قيم الجوزية. تصحيح: فواز زمرلي، ط٢، دار الكتاب العربي ١٩٩٨م. وابن القيم هو: محمد بن أبي بكر، شمس الدين، أحد أفراد العلماء في التفسير والحديث وأصول الدين، صاحب ابن تيمية (ت: ٧٥١هـ). «الدرر الكامنة» ٣/ ٤٠٠.

الثالث: أنَّ الأقسام إنما تكون بما يعظمه المُقسِم أو يجلّه وهو فوقَه، والله تعالى ليس شيء فوقه، فأقسم تارة بنفسه وتارة بمصنوعاته؛ لأنها تدلُّ على بارئ وصانع.

وقال ابن أبي الإصبع في «**أسرار الفواتح**»: القسَم بالمصنوعات يستلزم القسَم بالصانع؛ لأن ذكر المفعول يستلزم ذكر الفاعل؛ إذ يستحيل وجود مفعول بغير فاعل.

وأخرج ابنُ أبي حاتم(١) عن الحسن قال: إنَّ الله يُقسم بما شاء من خلقه، وليس لأحدٍ أن يقسم إلّا بالله.

وقال العلماء: أقسم الله تعالى بالنبي ﷺ في قوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ لتعرف الناس عظمته عند الله ومكانته لديه، أخرج ابن مَرْدويه عن ابن عباس قال: ما خلق الله ولا ذرأ ولا برأ نفساً أكرمَ عليه من محمد ﷺ، وما سمعتُ الله أقسم بحياة أحدٍ غيره، قال: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

وقال أبو القاسم القُشيري: القَسَم بالشيء لا يخرج عن وجهين: إما لفضيلة أو لمنفعة. فالفضيلة، كقوله: ﴿وَطُورِ سِينِينَ ۝ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾، والمنفعة، نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١ ـ ٣].

وقال غيره: أقسم الله تعالى بثلاثة أشياء؛ بذاته كالآيات السابقة، وبفعله، نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٥ ـ ٧]، وبمفعوله، نحو: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، ﴿وَٱلطُّورِ ۝ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾ [الطور: ١، ٢].

والقَسَم: إما ظاهر كالآيات السابقة، وإما مضمر، وهو قسمان: قسم دلت عليه اللام، نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

وقسم دل عليه المعنى، نحو: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]؛ تقديره: (والله).

وقال أبو عليّ الفارسيّ: الألفاظ الجارية مجرى القسَم ضربان:

أحدهما: ما تكون كغيرها من الأخبار التي ليست بقسم، فلا تجاب بجوابه كقوله: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨]، ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١٨]، وهذا ونحوه يجوز أن يكون قسماً، وأن يكون حالاً، لخلُوِّه من الجواب.

والثاني: ما يتلقى بجواب القسَم، كقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٣].

وقال غيره: أكثر الأقسام في القرآن المحذوفة الفعل لا تكون إلّا بالواو، فإذا ذُكرت الباء أتِيَ بالفعل، كقوله: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ [النور: ٥٣]، ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٢]، ولا تجدُ الباء مع حذف الفعل. ومن ثَمّ كان خطأً مَن جعل قسماً ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ﴿بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦].

---

(١) انظر أوائل السور القصار التي فيها القسم من تفسيره.

وقال ابن القيِّم: اعلم أنَّه سبحانه وتعالى يُقسم بأمور على أمور، وإنما يقسم بنفسه المقدَّسة الموصوفة بصفاته، أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته. وإقسامُه ببعض المخلوقات دليل على أنَّها من عظيم آياته، فالقَسم إما على جملة خبرية وهو الغالب، كقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وإما على جملة طلبيَّة كقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]. مع أن هذا القسم قد يُراد به تحقيق المقسَم عليه، فيكون من باب الخبر، وقد يراد به تحقيق القَسم؛ فالمقسَم عليه يراد بالقسم توكيده وتحقيقه، فلا بدَّ أن يكون ممَّا يحسن فيه، وذلك كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها؛ فأما الأمور المشهودة الظاهرة كالشمس والقمر، والليل والنهار، السماء والأرض، فهذه يُقسِم بها ولا يقسم عليها، وما أقسم عليه الربُّ فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسَماً به ولا ينعكس، وهو سبحانه وتعالى يذكر جواب القسم تارة وهو الغالب، ويحذفه أخرى؛ كما يحذف جواب ﴿لَوْ﴾ كثيراً للعلم به.

والقسَم: لما كان يكثر في الكلام اختُصِر فصار فعل القسم يحذف، ويكتفى بالباء، ثم عوِّض من الباء الواو في الأسماء الظاهرة، والتاء في اسم الله تعالى، كقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

قال: ثم هو سبحانه وتعالى يقسِم على أصول الإيمان التي تجب على الخلق معرفتها؛ تارة يقسم على التوحيد، وتارة يقسم على أنَّ القرآن حقّ، وتارة على أنَّ الرسول حقّ، وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، وتارة يقسم على حال الإنسان.

فالأول: كقوله: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ [الصافات: ١ ـ ٤].

والثاني: كقوله: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧].

والثالث: كقوله: ﴿يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١ ـ ٣]، ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ . . .﴾ الآيات [النجم: ١ ـ ٢].

والرابع: كقوله: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴿٥﴾ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الذاريات: ١ ـ ٦]، ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ﴾ [المرسلات: ١ ـ ٧].

والخامس: كقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ . . .﴾ [الليل: ٤]، ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ١ ـ ٦]. ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ . . .﴾ [العصر: ١، ٢]، ﴿وَٱلتِّينِ﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ . . .﴾ الآيات [التين: ٤]، ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤].

قال: وأكثرُ ما يُحذف الجواب إذا كان في نفس المقسم به دلالةٌ على المقسَم عليه؛ فإنَّ المقصود يحصُل بذكره، فيكون حذف المقسَم عليه أبلغَ وأوجزَ، كقوله: ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، فإنَّ في المقسَم به من تعظيم القرآن، ووصفه بأنه (ذو الذكر) المتضمن لتذكير العباد ما يحتاجون إليه

والشرف والقدر، ما يدلُّ على المقسَم عليه، وهو: كونه حقًّا من عند الله غير مفترًى كما يقول الكافرون، ولهذا قال كثيرون: إن تقدير الجواب: (إن القرآن لحق). وهذا مطَّردٌ في كل ما شابه ذلك، كقوله: ﴿قٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، وقوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]. فإنه يتضمَّن إثبات المعاد، وقوله: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ . . .﴾ الآيات؛ فإنها أزمانٌ تتضمَّن أفعالاً مُعظَّمة من المناسك وشعائر الحج، التي هي عبودية محضة لله تعالى وذلٌّ وخضوع لعظمته، وفي ذلك تعظيم ما جاء به محمد وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام.

قال: ومن لطائف القَسَم قوله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ . . .﴾ الآيات؛ أقسم تعالى على إنعامه على رسوله وإكرامه له؛ وذلك متضمّن لتصديقه له فهو قسم على صحة نبوته وعلى جزائه في الآخرة، فهو قسَم على النبوَّة والمعاد، وأقسم بآيتين عظيمتين من آياته. وتأمل مطابقة هذا القَسَم ـ وهو نور الضحى الذي يوافي بعد ظلام الليل المقسم عليه، وهو نور الوحي الذي وافاه بعد احتباسه عنه، حتى قال أعداؤه: ودّع محمداً ربُّه، فأقسم بضوء النهار بعد ظلمة الليل على ضوء الوحي ونوره بعد ظلمة احتباسه واحتجابه.

  

النوع الثامن والستون

فـي جَدَل القُرآن

أفرده بالتصنيف نجم الدين الطوفيّ(١).

قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلَّة، وما مِن برهان ودلالة وتقسيم وتحذير ـ يُبْنَى من كلّيات المعلومات العقلية والسمعية ـ إلَّا وكتاب الله قد نَطق به، لكن أورده على عادة العرب، دون دقائقِ طرق المتكلمين، لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤].

والثاني: أنَّ المائل إلى طريق المحاجَّة هو العاجز عن إقامة الحُجّة بالجليل من الكلام؛ فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم ينحطّ إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلَّا الأقلّون؛ ولم يكن مُلغِزاً. فأخرج تعالى مخاطباته في محاجَّة خلقه في أجلى صورةٍ؛ ليفهم العامة من جليّها ما يقنعهم، وتلزمهم الحجة، وتفهم الخواصّ من أثنائها ما يربى على ما أدركه فهمُ الخطباء.

وقال ابن أبي الإِصْبَع: زعم الجاحظ أن المذهب الكلاميّ لا يوجَد منه شيء في القرآن، وهو مشحون به. وتعريفه: أنه احتجاج المتكلِّم على ما يريد إثباته بحجة تقطع المعاند له فيه على طريقة أرباب الكلام. ومنه نوع منطقي تُستنتَج منه النتائج الصحيحة من المقدّمات الصادقة، فإن الإِسلاميين من أهل هذا العلم ذكروا أن من أوّل سورة الحج إلى قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧] خمس نتائج تستنتَج من عشر مقدمات:

* قوله ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]؛ لأنه قد ثبت عندنا بالخبر المتواتر أنَّه تعالى أخبر بزلزلة الساعة معظماً لها، وذلك مقطوع بصحَّته، لأنه خبرٌ أخبر به مَنْ ثبت صدقه عمَّن ثبتتْ قدرتُه، منقول إلينا بالتواتر، فهو حقٌّ، ولا يخبر بالحقِّ عمَّا سيكون إلَّا الحقّ، فالله هو الحق.

* وأخبر تعالى ﴿وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الحج: ٦]، لأنه أخبر عن أهوال الساعة بما أخبر، وحصول فائدة هذا الخبر موقوفة على إحياء الموتى، ليشاهدوا تلك الأهوال التي يعملها الله من أجلهم؛ وقد ثبت أنه قادر على كلّ شيء، ومن الأشياء إحياءُ الموتى، فهو يُحيي الموتى.

* وأخبر ﴿وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحج: ٦]، لأنَّه أخبر أنه من يتَّبع الشياطين ومَنْ يجادل فيه بغير علمٍ يُذقه عذابَ السعير، ولا يقدر على ذلك إلَّا مَن هو على كل شيء قدير، فهو على كل شيء قدير.

---

(١) الطُّوفي: سليمان بن عبد القوي، علامة إمام، فقيه حنبلي (ت: ٧١٦هـ). «الدرر الكامنة» ٢/ ٢٤٩، «المنهج الأحمد»، ٥/ ٥ ت(١١٩٦).

* وأخبر ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ [٧]؛ لأنه أخبر بالخبر الصادق أنه خلَقَ الإنسان من ترابٍ، إلى قوله: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥]، وضرب لذلك مثلاً بالأرض الهامدة التي ينزل عليها الماء، فتهتزُّ وتربو، وتُنبت من كلّ زوج بهيج، ومن خلق الإنسان على ما أخبر به فأوجده بالخلْقَ ثم أعدمه بالموت، ثم يعيده بالبعث، وأوجد الأرض بعد العدم فأحياها بالخَلْق، ثم أماتها بالمَحْل، ثم أحياها بالخِصب؛ وصدق خبرُه في ذلك كلِّه ـ بدلالة الواقع المشاهد على المتوقَّع الغائب؛ حتى انقلب الخبر عياناً ـ صدق خبره في الإتيان بالساعة.

ولا يأتي بالساعة إلَّا من يَبْعثُ مَن في القُبُورِ، لأنها عبارة عن مدة تقوم فيها الأموات للمجازاة، فهي آتية لا ريب فيها، وهو سبحانه وتعالى يبعث مَن في القبور.

وقال غيره: استدلّ سبحانه وتعالى على المعاد الجسمانيّ بضروب:

أحدها: قياس الإعادة على الابتداء، كما قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥].

ثانيها: قياس الإعادة على خلق السموات والأرض بطريق الأولى، قال تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ . . .﴾ الآية [يس: ٨١].

ثالثها: قياس الإعادة على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات.

رابعها: قياس الإعادة على إخراج النار من الشَّجر الأخضر. وقد روى الحاكم وغيره: أن أُبيّ بن خَلَف جاء بعَظْم ففتَّه، فقال: أَيُحيي الله هذا بعد ما بَلِيَ ورمّ؟ فأنزل الله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩]. فاستدل سبحانه وتعالى بردّ النشأة الأخرى إلى الأولى، والجمع بينهما بعلَّة الحدوث. ثم زاد في الحجاج بقوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠]. وهذه في غاية البيان في ردّ الشيء إلى نظيره، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراض عليهما.

خامسها: في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ . . .﴾ الآيتين [النحل: ٣٨، ٣٩]. وتقريرهما: أن اختلاف المختلفين في الحقِّ لا يوجب انقلاب الحقِّ في نفسه، وإنما تختلف الطرق الموصلة إليه، والحقُّ في نفسه واحد، فلمَّا ثبت أن ههنا حقيقة موجودة لا محالة، وكان لا سبيل لنا في حياتنا إلى الوقوف عليها وقوفاً يوجب الائتلاف ويرفع عنا الاختلاف، إذ كان الاختلاف مركوزاً في فِطَرنا، وكان لا يمكن ارتفاعه وزوالُه إلَّا بارتفاع هذه الجِبِلَّة، ونقلها إلى صورة غيرها ـ صحَّ ضرورةً أنَّ لنا حياةً أخرى غير هذه الحياة، فيها يرتفع الخلاف والعناد، وهذه هي الحالة التي وعد الله بالمصير إليها فقال: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣]؛ حقد، فقد صار الخلاف الموجود كما ترى أوضحَ دليل على كونِ البعث الذي ينكره المنكرون. كذا قرَّره ابن السِّيد.

ومن ذلك الاستدلال على أن صانع العالم واحدٌ، بدلالة التمانع المشار إليها في قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجري تدبيرُهُما على نظام، ولا يتَّسق على إحكام، ولكان العجز يلحقهما أو أحدهما؛ وذلك لأنه لو أراد أحدُهما إحياء

جسم وأراد الآخر إماتته: فإما أن تنفذ إرادتهما فيتناقض لاستحالة تجزي الفعل إنْ فُرِض الاتفاق، أو لامتناع اجتماع الضدَّين إن فُرض الاختلاف. وإمَّا ألَّا تنفُذ إرادتهما فيؤدِّي إلى عجزهما، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدِّي إلى عجزه، والإله لا يكون عاجزاً.

فصل: من الأنواع المصطلح عليها في علم الجدَل: **السَّبْر والتقسيم**.

ومن أمثلته في القرآن قوله تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍۢ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ . . .﴾ الآيتين [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]؛ فإنَّ الكفار ـ لمَّا حرموا ذكورَ الأنعام تارة وإناثها أخرى ـ ردَّ تعالى ذلك عليهم بطريق السَّبر والتقسيم فقال: إنَّ الخَلْقَ لله، خلق من كُلّ زَوْجٍ مما ذُكِر ذكراً وأنثى، فمِمّ جاء تحريم ما ذكرتم؟ أي: ما علَّته؟

لا يخلو: إما أن يكون من جهة الذُّكورة أو الأنوثة، أو اشتمال الرّحمِ الشامل لهما، أو لا يدرَى له عِلَّة، وهو التعبُّديّ، بأن أُخِذ ذلك عن الله تعالى، والأخذ عن الله تعالى: إمَّا بوحي وإرسال رسول، أو سماعِ كلامه ومشاهدة تلقِّي ذلك عنه، وهو معنى قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٤٤]، فهذه وجوهُ التحريم، لا تخرج عن واحد منها.

والأوَّل: يلزم عليه أن يكون جميع الذكور حراماً. والثاني: يلزم عليه أن يكون جميع الإناث حراماً. والثالث: يلزم عليه تحريم الصِّنْفين معاً. فبطل ما فعلوه من تحريم بعض في حالة وبعضٍ في حالة، لأنَّ العِلَّة على ما ذكر تقتضي إطلاق التحريم. والأخذُ عن الله بلا واسطة باطل ولم يدّعوه، وبواسطة رسول كذلك، لأنه لم يأت إليهم رسول قَبل النبيّ ﷺ.

وإذا بَطَل جميعُ ذلك ثبت المدَّعى، وهو: أن ما قالوا افتراء على الله وضلال.

ومنها: **القول بالموجب**، قال ابن أبي الإصبع: وحقيقته ردّ كلام الخصم من فحوَى كلامه.

وقال غيره: هو قسمان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كنايةً عن شيء أُثبت له حكمٌ؛ فيثبتها لغير ذلك الشيء، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ . . .﴾ الآية [المنافقون: ٨]؛ فـ ﴿ٱلْأَعَزُّ﴾ وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، و﴿ٱلْأَذَلَّ﴾ عن فريق المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم إخراجَ المؤمنين من المدينة، فأثبت الله في الردّ عليهم صفةَ العزَّة لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون، وكأنه قيل: صحيح ذلك، ليخرجنَّ الأعزُّ منها الأذل، لكن هم الأذل المُخرَج، والله ورسوله الأعزُّ المخرِج.

والثاني: حَمْل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده ممَّا يحتمله بذكر متعلَّقه .**ولم أَر مَن أورد له مثالاً من القرآن، وقد ظفرت بآية منه**، وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١].

ومنها: التسليم، وهو أن يفرض المحال: إمَّا منفيًّا أو مشروطاً بحرف الامتناع، لكون المذكور

ممتنعَ الوقوع لامتناع وقوع شرطه، ثم يسلِّم وقوع ذلك تسليماً جدليّاً، ويدلُّ على عدم فائدة ذلك على تقدير وقوعِه، كقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]؛ المعنى: ليس مع الله من إلهٍ، ولو سُلِّم أن معه سبحانه وتعالى إلهاً لزم من ذلك التسليمِ ذهابُ كلِّ إله من الاثنين بما خلق، وعلوّ بعضِهم على بعض، فلا يتمّ في العالم أمرٌ، ولا ينفُذ حكم ولا تنتظم أحوالُه؛ والواقع خلاف ذلك، ففرْضُ إلهين فصاعداً مُحالٌ لِما يلزم منه المحال.

ومنها: الإسجال، وهو الإتيان بألفاظ تسجِّل على المخاطَب وقوعَ ما خُوطِب به، نحو ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]. ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ﴾ [غافر: ٨]؛ فإن في ذلك إسجالاً بالإيتاء والإدخال، حيث وصفا بالوعد من الله الذي لا يخلف وعده.

ومنها: الانتقال، وهو أن ينتقل المستدلّ إلى استدلال غير الذي كان آخذاً فيه، لكون الخصم لم يفهم وجهَ الدلالة من الأوَّل، كما جاء في مناظرة الخليل الجبارَ لمَّا قال له: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فقال الجبَّار: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾، ثم دعا بمن وجب عليه القتل فأعتقه، ومن لا يجب عليه فقتَله، فعَلم الخليلُ أنه لم يفهم معنى الإحياء والإماتة، أو عَلم ذلك وغالط بهذا الفعل، فانتقل [إبراهيمُ] عليه السلام إلى استدلالٍ لا يجد الجبَّار له وجهاً يتخلَّص به منه، فقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فانقطع الجبَّار وبُهِتَ، ولم يمكنه أن يقولَ: أنا الآتي بها من المشرق؛ لأن مَن هو أَسَنُّ منه يُكَذِّبُهُ.

ومنها: المناقضة، وهي تعليق أمر على مستحيل؛ إشارةً إلى استحالة وقوعِه. كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

ومنها: مجاراة الخصم ليعثر، بأن يسلِّم ببعض مقدماته، حيث يراد تبكيته وإلزامه، كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ . . .﴾ الآية [إبراهيم: ١٠، ١١]؛ فقولهم: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ . . .﴾ الآية.. فيه اعترافُ الرسل بكونهم مقصورين على البشرية، فكأنَّهم سلَّموا انتفاءَ الرسالة عنهم، وليس مراداً، بل هو مِن مجاراة الخصم ليعثر؛ فكأنَّهم قالوا: ما ادَّعيتم من كوننا بشراً حقٌّ لا نُنكره، ولكن هذا لا ينافي أن يمنَّ الله تعالى علينا بالرسالة.



النوع التاسع والستون

فيما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب

في القرآن من أسماء الأنبياء والمرسلين خمس وعشرون، هم مشاهيرهم:

١ ـ **آدم أبو البشر**: ذكر قومٌ أنه (أفعل) وصفٌ مشتقٌّ من الأُدْمة، ولذا منِع الصرفَ.

قال الجواليقيّ: أسماء الأنبياء كلها أعجميّة إلَّا أربعة: آدم، وصالح، وشعيب، ومحمد ﷺ.

وأخرج ابنُ أبي حاتم[(١)] من طريق أبي الضُّحى، عن ابن عباس قال: إنما سُمِّيَ آدمَ؛ لأنه خُلِق من أديم الأرض [ظاهرها].

وقال قوم: هو اسم سريانيّ أصله (آدام) بوزن (خاتام)؛ عُرب بحذف الألف الثانية.

وقال الثعلبيّ: التراب بالعبرانيَّة آدام، فسمِّيَ آدمُ به.

قال ابن أبي خيثمة: عاش تسعمئة سنة وستين سنة.

وقال النّووي في «**تهذيبه**»[(٢)]: اشتهر في كتب التواريخ أنه عاش ألف سنة.

٢ ـ **نوح**: قال الجواليقيّ: أعجميّ معرّب، زاد الكرمانيّ[(٣)]: ومعناه بالسريانية (الشاكر).

وقال الحاكم في «**المستدرَك**» [(٢/ ٥٤٥)] إنما سمِّيَ نوحاً؛ لكثرة بكائه على نفسه، واسمه عبد الغفار. قال: وأكثر الصحابة على أنه قَبل إدريس.

وقال غيره: هو نوح بن لَمْك ـ بفتح اللام وسكون الميم بعدها كاف ـ ابن مَتُّوشَلَخ ـ بفتح الميم وتشديد المثناة المضمومة بعدها، وفتح الشين المعجمة واللام، بعدها معجمة ـ بن أَخْنُوخ ـ بفتح المعجمة وضم النون الخفيفة بعدها واو ساكنة ثم معجمة، وهو إدريس فيما يقال.

وروى الطَّبرانيّ عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، مَنْ أَوَّلُ الأنبياء؟ قال: «**آدم**» قلت: ثمَّ مَن؟ قال: «**نوح، وبينهما عشرون قرناً**».

وفي «**المستدرَك**» [(٢/ ٥٤٥)] عن ابن عباس قال: كان بين آدم ونوح عشرة قرون. وفيه عنه مرفوعاً: «**بعث الله نوحاً لأربعين سنة، فلبث في قومه ألفَ سنة إلَّا خمسين عاماً يدعوهم، وعاش بعد الطوفان ستين سنة حتى كثر الناس وفشوا**».

وذكر ابن جرير: أن مولد نوح كان بعد وفاة آدم بمئة وستةٍ وعشرين عاماً. وفي «**التهذيب**»[(٤)] للنوويّ: أنه أطول الأنبياء عمراً.

---

(١) في «تفسيره» ١/ ٨٥ (٣٧٠) البقرة: ٣٥.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٩٥.

(٣) في «العجائب» ٢/ ١٢٥٥.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ١٣٤.

٣ ـ **إدريس**: قيل: إنَّه قبل نوح. قال ابن إسحاق: كان إدريس أوَّل بني آدم أُعطِيَ النبوَّة، وهو أخنوخ بن يَرْد بن مهلائيل بن أَنُوش بن قينان بن شيث بن آدم.

وقال وهب بن مُنَبِّه: إدريس جدّ نوح، الذي يقال له: خَنوخ، وهو اسم سريانيٌّ، وقيل: عربيّ مشتقٌّ من الدراسة، لكثرة درسه الصحف.

وفي «**المستدرك**» [(٢/ ٥٤٩)] بسندٍ واهٍ عن الحسن عن سَمُرة قال: كان نبيّ الله إدريس أبيض طويلاً، ضخم البطن، عريض الصدر، قليل شعر الجسد، كثير شعر الرأس. وكانت إحدى عينيه أعظم من الأخرى، وفي صدره نكتةُ بياض من غير بَرَص، فلما رأى الله من أهل الأرض ما رأى من جَوْرهم واعتدائهم في أمر الله، رفعه إلى السماء السادسة، فهو حيث يقول: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧].

وذكر ابن قتيبة: أنه رُفِع وهو ابن ثلاثمئة وخمسين سنة.

وفي «**صحيح ابن حبَّان**» [٩٤ موارد]: أنه كان نبيًّا رسولاً، وأنه أوَّل من خطَّ بالقلم.

وفي «**المستدرك**» [(٢/ ٥٤٩)] عن ابن عباس قال: كان فيما بين نوح وإدريس ألف سنة.

٤ ـ **إبراهيم**: قال الجواليقيّ: هو اسم قديم ليس بعربيّ، وقد تكلَّمت به العرب على وجوه أشهرها إبراهيم، وقالوا: إبراهام، وقرئ به في السبع، وإبراهم بحذف الياء، وإبْرَهَم، وهو اسم سريانيّ معناه: أَبٌ رحيم، وقيل: مشتقٌّ من البرهمة، وهي شدَّة النظر، حكاه الكرمانيّ في «**عجائبه**».

وهو ابن آزر، واسمه تَارَح ـ بمثناة وراء مفتوحة وآخره حاء مهملة ـ بن ناحُور ـ بنون ومهملة مضمومة ـ بن شاروخ ـ بمعجمة وراء مضمومة وآخره خاء معجمة ـ بن راغوا ـ بغين معجمة ـ بن فالخ ـ بفاء ولام مفتوحة ومعجمة ـ بن عابر ـ بمهملة وموحدة ـ بن شالخ ـ بمعجمتين ـ بن أرفخشد بن سام بن نوح.

قال الواقدي: ولد إبراهيم على رأس ألفيْ سنة من خلق آدم.

وفي «**المستدرك**» [(٢/ ٥٥١)] من طريق ابن المسيّب عن أبي هريرة قال: اختتن إبراهيم بعد عشرين ومئة سنة، ومات ابن مئتي سنة.

وحكى النَّوويّ[(١)] وغيره قولاً: إنَّه عاش مئة وخمسة وسبعين.

٥ ـ **إسماعيل**: قال الجواليقيّ: ويقال: بالنون آخره.

قال النووي[(٢)] وغيره: وهو أكبر ولد إبراهيم.

٦ ـ **إسحاق**: ولد بعد إسماعيل بأربع عشرة سنة، وعاش مئة وثمانين سنة. وذكر أبو عليّ ابن مَسكويه في كتاب «**نديم الفريد**» أن معنى إسحاق بالعبرانية: الضحَّاك.

٧ ـ **يعقوب**: عاش مئة وسبعاً وأربعين سنة.

---

(١) في «تهذيب الأسماء» ١/ ٩٨.

(٢) في «تهذيب الأسماء» ١/ ١٢٠.

٨ ـ **يوسف**: في «**صحيح ابن حبَّان**» [٥٧٧٦] من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**إنَّ الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم، يوسفَ بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم**» [والبخاري: ٣٣٥٣، ومسلم: ٦١٦١، وأحمد: ٩٥٦٨].

وفي «**المستدرَك**» [(٢/ ٥٧٠)] عن الحسن: أن يوسف أُلْقِيَ في الجبّ وهو ابن اثنتي عشرة سنة، ولقي أباه بعد الثمانين، وتوفِّيَ وله مئة وعشرون.

وفي الصحيح: أنه أُعْطِيَ شَطْر الحُسْنِ. [مسلم: ٤١١].

قال بعضهم: وهو مرسل، لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [غافر: ٣٤]. وقيل: ليس هو يوسف بن يعقوب، بل يوسف بن إفرائيم بن يوسف بن يعقوب. ويشبه هذا ما في «**العجائب**»[1] للكرمانيّ في قوله: ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٦] أنَّ الجمهور على أنه يعقوب بن ماثان، وأنَّ امرأة زكريا كانت أخت مريم بنت عمران بن ماثان، قال: والقولُ بأنه يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم غريبٌ. انتهى.

وما ذكر أنَّه غريب هو المشهور، والغريب الأوَّل، ونظيره في الغَرابة قول نوف البكاليِّ: إن موسى المذكور في سورة الكهف في قصة الخضر ليس هو موسى بني إسرائيل، بل موسى بن مَنشى بن يوسف، وقيل: ابن إفرائيم بن يوسف، وقد كذَّبه ابن عباس في ذلك .[البخاري: ١٢٢، ومسلم: ٦١٦٣، وأحمد: ٢١١٠٩].

وأشدُّ من ذلك غرابةً ما حكاه النقَّاش والماورديّ: أنَّ يوسف المذكور في سورة غافر من الجنِّ، بعثه الله رسولاً إليهم. وما حكاه ابن عَسْكَر: أن عِمْران المذكور في آل عمران هو والد موسى، لا والد مريم.

وفي يوسف ست لغات: بتثليث السين مع الواو والهمزة[2]. والصواب أنه أعجمي لا اشتقاق له.

٩ ـ **لوط**: قال ابن إسحاق: هو لوط بن هارون بن آزَر. وفي «**المستدرك**» [(٥/ ٥٦١) وهو صحيح] عن ابن عباس قال: لوط ابن أخي إبراهيم.

١٠ ـ **هود**: قال كعب: كان أشبه النَّاس بآدم، وقال ابن مسعود: كان رجلاً جَلْداً. أخرجهما في «**المستدرك**». [(٢/ ٥٦٣) وهو صحيح].

وقال ابن هشام: اسمه عابر بن أَرْفَخْشَذ بن سام بن نوح.

وقال غيره: الراجح في نسبه أنه هود بن عبد الله بن رباح بن حاوذ بن عاد بن عُوص بن إرَم بن سام بن نوح.

١١ ـ **صالح**: قال وَهْب: هو ابن عُبيد بن حاير بن ثمود بن حاير بن سام بن نوح، بُعث إلى قومه حين راهق الحُلُم، وكان رجلاً أحمرَ إلى الأبيض، سَبْط الشعر، فلبث فيهم أربعين عاماً.

---

(١) «عجائب التفسير» ١/ ٦٨٧، مريم: ٦.

(٢) «تهذيب الأسماء» ٢/ ١٦٧.

وقال نَوْف الشاميّ[١]: صالحٌ من العرب، لمَّا أهلك الله عاداً عمرت ثَمود بعدها، فبعث الله إليهم صالحاً؛ غلاماً شابًّا، ودعاهم إلى الله حتَّى شمِط وكبر، ولم يكن بين نوح وإبراهيم نبيّ إلَّا هود وصالح. أخرجهما في «المستدرك». [(٢/ ٥٦٥)].

وقال ابن حَجَر وغيره: القرآن يدُلُّ على أن ثمود كان بعد عاد، كما كان عاد بعد قوم نوح.

وقال الثعلبيّ، ونقله عن النّووي في «تهذيبه»[٢]، ومن خطه نقلت، : هو صالح بن عبيد بن أسيف بن ماشج بن عبيد بن حاذر بن ثمود بن عاد بن عُوص بن إرَم بن سام بن نوح؛ بعثه الله إلى قومه وهو شابٌّ، وكانوا عرباً، منازلهم بين الحجاز والشام، فأقام فيهم عشرين سنة، ومات بمكة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة.

١٢ ـ **شعيب**: قال ابنُ إسحاق: هو ابن ميكاييل، كذا بخط الذهبيّ في اختصار «المستدرك» [(٢/ ٥٦٨)]. وقال غيره: ابن ملكاين، وقيل: ابن ميكيل بن يشجن بن لاوى بن يعقوب. ورأيت بخط النوويّ في «تهذيبه»: ابن ميكاييل بن يشجن بن مدين بن إبراهيم الخليل، كان يقال له: خطيب الأنبياء، وبعث رسولاً إلى أُمَّتَيْن: مدين وأصحاب الأيْكة، وكان كثير الصلاة، وعميَ في آخر عمره.

واختار جماعة: أن مدين وأصحاب الأيكة أمة واحدة.

قال ابن كثير: ويدلُّ لذلك أن كلاًّ منهما وعظ بوفاء المكيال والميزان، فدَلَّ على أنهما واحد.

واحتجَّ الأول بما أخرجه عن السُّدِّيّ وعكرمة قالا: ما بَعث الله نبيّاً مرَّتين إلَّا شعيباً، مرَّة إلى مدين فأخذهم الله بالصَّيْحة، ومرَّة إلى أصحاب الأيْكة فأخذهم الله بعذابِ يوم الظُّلَّة.

وأخرج ابن عساكر في «تاريخه»[٣] من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: أنه قوم مَدْين وأصحاب الأيكة أمتان، بعث الله إليهما شُعيباً.

قال ابن كثير: وهو غريب، وفي رفعه نظرٌ، قال: ومنهم مَنْ زعم أنه بُعِث إلى ثلاث أمم، والثالثة أصحاب الرَّس.

١٣ ـ **موسى**: هو ابن عمران بن يَصْهُر بن قاهث بن لاوَى بن يعقوب عليه السلام؛ لا خلاف في نسبه، وهو اسمٌ سريانيّ.

وأخرج أبو الشيخ من طريق عِكْرمة عن ابن عباس قال: إنَّما سمي موسى، لأنه أُلْقِيَ بين شجر وماء، فالماء بالقبطية (مو) والشجر (سا).

وفي الصحيح: وصفه بأنه: «آدم طُوال جَعْدٌ، كأنه من رجال شَنُوءة» [البخاري: ٣٢٣٩، ومسلم: ٤١٩، وأحمد: ٣١٧٩].

---

(١) نوف بن فضالة الدمشقي، من رجال الحديث. ورد ذكره في الصحيحين، وكان راوياً للقصص، وهو ابن زوجة كعب الأحبار (ت: ٩٥هـ). «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٤٩٠.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي ١/ ٢٤٨، رقم (٢٦٠)، حرف الصاد المهملة. وفيه: جاذر بن ثمود.

(٣) «تاريخ دمشق» ٢٣/ ٧٥ ـ ٧٦.

قال الثعلبيّ: عاش مئة وعشرين سنة.

١٤ ـ **هارون**: أخوه شقيقه؛ وقيل: لأمّه فقط، وقيل: لأبيه فقط، حكاهما الكرمانيّ في «**عجائبه**». كان أطوَل منه، فصيحاً جدًّا، مات قبل موسى، وكان وُلد قبله بسنةٍ.

وفي بعض أحاديث الإسراء: «صعِدتُ إلى السماء الخامسة، فإذا أنا بهارون ونصفُ لحيته بيضاء ونصفها أسود، تكاد لحيته تضرب سُرتَه من طولها، فقلت: يا جبريل، مَن هذا؟ قال: المحَبّب في قومه هارون بن عمران».

وذكر ابن مَسْكويه: أن معنى هارون بالعبرانية: (المحبّب).

١٥ ـ **داود**: هو ابن إيْشَى ـ بكسر الهمزة وسكون التحتية وبالشين المعجمة ـ بن عَوْبَد ـ بوزن جعفر، بمهملة وموحدة ـ بن باعَر ـ بموحّدة ومهملة مفتوحة ـ بن سلمون بن يخشون بن عُمَى بن يارب ـ بتحية وآخره موحَّدة ـ بن رام بن حضرون ـ بمهملة ثم معجمة ـ بن فارص ـ بفاء وآخره مهملة ـ بن يهوذ بن يعقوب.

في الترمذيّ [٣٤٩٠] أنه كان أَعْبَد البشر. [قال الألباني: صحيح] قال كعب: كان أحمر الوجه، سَبْط الرأس، أبيض الجسم، طويل اللحية، فيها جُعودة، حسن الصوت والخَلْق، وجُمع له النبوَّة والملك.

قال النَّوويّ[١]: قال أهل التاريخ: عاش مئة سنة، مدة ملكه منها أربعون سنة، وكان له اثنا عشر ابناً.

١٦ ـ **سليمان ولده**: قال كعب: كان أبيض جسيماً وسيماً وضيئاً، جميلاً خاشعاً متواضعاً، وكان أبوه يشاوره في كثير من أموره، مع صغر سنّه، لوفور عقله وعلمه.

وأخرج ابن جُبير عن ابن عباس قال: مَلك الأرضَ مؤمنان: سليمان وذو القرنين، وكافران: نمروذ وبُختنصَّر.

قال أهلُ التاريخ: ملك وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وابتدأ بناء بيت المقدس بعد مُلكه بأربع سنين، ومات وله ثلاث وخمسون سنة.

١٧ ـ **أيوب**: قال ابنُ إسحاق: الصحيح أنه كان من بني إسرائيل، ولم يصحّ في نسبه شيء إلّا أن اسم أبيه أبيض.

وقال ابن جرير: هو أيوب بن مُوص بن رَوح بن عيص بن إسحاق.

وحكى ابن عساكر: أن أمّه بنت لوط، وأن أباه ممَّن آمن بإبراهيم، وعلى هذا فكان قبل موسى.

وقال ابن جرير: كان بعد شعيب.

وقال ابن أبي خَيْثَمة[٢]: كان بعد سليمان، ابتُلِي وهو ابن سبعين، وكانت مدة بلائه سبع سنين، وقيل: ثلاث عشرة، وقيل: ثلاث سنين. [«المستدرك» (٢/ ٥٨١)].

---

(١) في «تهذيب الأسماء» ١/ ١٨١.

(٢) ابن أبي خَيْثَمة: أحمد بن زهير البغدادي، أبو بكر، مؤرخ، ثقة من حفاظ الحديث (ت: ٢٧٩هـ). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ١٥٦، «تاريخ بغداد» ٤/ ١٦٢.

وروى الطبرانيّ: أن مدة عمره كانت ثلاثاً وتسعين سنة.

١٨ ـ **ذو الكفل**: قيل: هو ابن أيُّوب. في «**المستدرك**» [(٢/ ٥٨٢)] عن وهب: أنَّ الله بعث بعد أيوب ابنه بشر بن أيوب نبيًّا، وسمَّاه ذا الكفل، وأمره بالدُّعاء إلى توحيده، وكان مقيماً بالشام عمره حتى مات، وعمره خمس وسبعون سنة.

وفي «**العجائب**» للكرماني[١]: قيل: هو إلياس، وقيل: هو يوشع بن نون، وقيل: هو نبيّ اسمه ذو الكفل. وقيل: كان رجلاً صالحاً تكفَّل بأمورٍ فوفَّى بها، وقيل: هو زكريا من قوله: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ﴾ [آل عمران: ٣٧]. انتهى.

وقال ابن عَسْكَر: قيل: هو نبيٌّ تكفَّل الله له في عمله بضعف عمل غيره من الأنبياء. وقيل: لم يكن نبيّاً، وإن إليسَعَ استخلفه فتكفَّل له أن يصومَ النهار ويقوم الليل. وقيل: أن يصلِّيَ كل يوم مئة ركعة، وقيل: إلْيَسع، وإن له اسمين.

١٩ ـ **يونس**: هو ابن متَّى ـ بفتح الميم وتشديد التاء الفوقيَّة ـ مقصور. ووقع في «**تفسير عبد الرزاق**»: أنَّه اسم أمه.

قال ابن حجر: وهو مردود بما في حديث ابن عباس في الصحيح، ونسبه إلى أبيه، قال: فهذا أصحُّ[٢]. قال: ولم أقف في شيء من الأخبار على اتصال نسبه، وقد قيل: إنه كان في زمن ملوك الطوائف من الفرس. روى ابن أبي حاتم عن أبي مالك: أنه لبث في بطن الحوت أربعين يوماً. وعن جعفر الصادق: سبعة أيام. وعن قَتادة: ثلاثة، وعن الشعبيّ قال: التقمه ضُحى، ولفَظه: عشيّةً.

وفي يونس ستُّ لغات: تثليث النون مع الواو والهمزة، والقراءة المشهورة بضم النون مع الواو، قال أبو حيَّان: وقرأ طلحة بن مصرِّف بكسر يونِس ويوسِف، أراد أن يجعلهما عربيّين مشتقين من (أنِس) و(أسِف) وهو شاذٌّ.

٢٠ ـ **إلياس**: قال ابن إسحاق في «**المبتدأ**»: هو ابن ياسين بن فنحاص بن العَيْزار بن هارون أخي موسى بن عمران.

وقال ابن عسكر: حكى القُتَبيّ أنه من سِبْط يوشع.

وقال وهب: إنّه عُمِّر كما عُمِّر الخضر، وإنه يبقى إلى آخر الزمان.

وعن ابن مسعود: أن إلياس هو إدريس، وسيأتي قريباً؛ وإلياس بهمزة قطْعٍ، اسم عبرانيّ، وقد زيد في آخره ياء ونون، في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]. كما قالوا في إدريس: (إدراسين)، ومن قرأ: ﴿آل يس﴾[٣] فقيل: المراد آل محمّد.

---

(١) «عجائب التفسير...» ١/ ٧٤٥، الأنبياء: ٨٥.

(٢) أحمد (٢١٦٧)، والبخاري (٣٤١٣) والحديث: «ما ينبغي لعبدٍ أن يقول: إني خيرٌ من يونس بن متى» فكانت النسبة إلى أبيه.

(٣) وهي قراءة متواترة. قرأ بها نافع وابن عامر.

٢١ ـ إليَسع: قال ابن جبير: هو ابن أخطوب بن العجوز. قال: والعامة تقرؤه بلام واحدة مخففة، وقرأ بعضهم: (واللَّيْسع)[1]، بلامين وبالتشديد، فعلى هذا هو عجمي، وكذا على الأُولَى، وقيل: عربيّ منقول من الفعل، من وسع يسع.

٢٢ ـ زكريا: كان من ذريّة سليمان بن داود، وقُتِل بعد قتل ولده، وكان له يوم بُشِّر بولده اثنتان وتسعون سنة، وقيل: تسع وتسعون، وقيل: مئة وعشرون. وزكريا: اسم أعجميّ، وفيه خمسُ لغات، أشهرها: المدّ، والثانية: القصر، وقرئ بهما في السبع. وزكريّا بتشديد الياء وتخفيفها، وزكَر كقَلَم.

٢٣ ـ يحيى ولده: أوّل من سمّيَ يحيى، بنصّ القرآن، ولد قبل عيسى بستة أشهر، ونُبِّئ صَغيراً، وقتِل ظُلماً، وسلَّط الله على قاتليه بختنصّر وجيوشَه. ويحيى اسم أعجمي، وقيل: عربي. قال الواحديّ: وعلى القولين لا ينصرف.

قال الكرماني: وعلى الثاني إنما سمي به، لأنه أحياه الله بالإيمان، وقيل: لأنه حَيي به رَحِمُ أُمِّه، وقيل: لأنه استُشهد، والشهداء أحياء، وقيل: معناه (يموت) كالمفازة للمهلكة، والسليم لِلَّديغ.

٢٤ ـ عيسى ابن مريم بنت عمران: خلقه الله بلا أب، وكانت مدة حمله ساعة، وقيل: ثلاث ساعات، وقيل: ستة أشهر، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: تسعة، ولها عشر سنين، وقيل: خمس عشرة، ورُفع وله ثلاث وثلاثون سنة، وفي أحاديث: أنه ينزل ويقتل الدجال ويتزوج، ويُولد له، ويَحجُّ ويمكث في الأرض سبع سنين، ويدفن عند النبي ﷺ. وفي الصحيح: **«أنه ربعة أحمر، كأنما خرج من دِيمَاس» يعني حماماً**. [البخاري: ٣٣٩٤، ومسلم: ٤٢٤، وأحمد: ٧٧٨٩].

وعيسى اسم عبراني أو سرياني.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم[2] عن **ابن عباس** قال: لم يكن من الأنبياء من له اسمان إلا عيسى ومحمد ﷺ.

٢٥ ـ محمد ﷺ: سمّي في القرآن بأسماء كثيرة، منها محمد وأحمد.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم عن عمرو بن مرّة قال: خمسة سُمُّوا قبل أن يكونوا: محمد: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، ويحيى: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى...﴾ [مريم: ٧]، وعيسى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [آل عمران: ٤٥]، وإسحاق ويعقوب: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]. قال الراغب[3]: وخُصّ لفظ (أحمد) فيما بشر به عيسى، تنبيهاً على أنه أَحْمَدُ منه ومن الذين قبله.

وفيه من أسماء الملائكة:

١ و٢ ـ جبريل وميكائيل: وفيهما لغات: جِبْرِيل؛ بكسر الجيم والراء بلا همزة، وجَبْرِيل بفتح

---

(١) وهي قراءة متواترة. قرأ بها حمزة والكسائي.

(٢) في «تفسيره» ٢/ ٦٥١ (٣٥١٨)، آل عمران: ٤٥.

(٣) في «مفرداته» مادة: حمد.

الجيم وكسر الراء بلا همز، وجبرائيل بهمزة بعد الألف، وجبرابيل بياءين بلا همز، وجبرئيل بهمزة وياء بلا ألف، وجبرئلّ مشدّدة اللام، وقرئ بها.

قال ابن جِنِّي(١): وأصله (كوريال) فغيَّر بالتعريب وطول الاستعمال إلى ما ترى.

وقرئ: (ميكاييل) بلا همز، و﴿ميكائيل﴾ و﴿وَمِيكَىٰلَ﴾.

أخرج ابن جرير من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: جبريل عبد الله، وميكاييل عبيد الله، وكل اسم فيه: (إيل) فهو معبّدٌ لله.

وأخرج عن عبد الله بن الحارث قال: (إيل): الله؛ بالعبرانية.

وأخرج ابن أبي حاتم(٢) عن عبد العزيز بن عمير قال: اسم جبريل في الملائكة خادم الله.

فائدة: قرأ أبو حَيْوَة: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ [مريم: ١٧]، بالتشديد، وفسّره ابن مهران بأنه اسم لجبريل، حكاه الكرمانيّ في «**عجائبه**»(٣).

٣و٤ ـ وهاروت وماروت: أخرج ابن أبي حاتم(٤) عن عليّ قال: هاروت وماروت مَلكان من ملائكة السماء. وقد أفردتُ في قصتهما جزءاً.

٥ ـ والرعد: ففي الترمذي [٣١١٧] من حديث ابن عباس: أن اليهود قالوا للنبي ﷺ: أخبرنا عن الرعد، فقال: «ملَك من الملائكة، موكَّل بالسحاب» [وهو صحيح].

وأخرج ابن أبي حاتم عن عكرمة قال: الرعد ملك يسبّح.

وأخرج عن مجاهد: أنه سئل عن الرعد فقال: هو ملَك يسمى الرعد، ألم تر أن الله يقول: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الرعد: ١٣].

٦ ـ والبرق: فقد أخرج ابنُ أبي حاتم، عن محمد بن مسلم قال: بلغنا أن البرق مَلَك له أربعةُ وجوهٍ: وجهُ إنسانٍ، ووجهُ ثورٍ، ووجهُ نِسرٍ، ووجه أسدٍ، فإذا مَصَع(٥) بذَنَبِه فذلك البَرْقُ.

٧ ـ ومالك: خازن النار.

٨ ـ والسجلّ: أخرج ابن أبي حاتم(٦) عن أبي جعفر الباقر قال: السجلّ ملَكٌ، وكان هاروت وماروت من أعوانه.

وأخرج عن ابن عمر قال: السجلّ ملك.

وأخرج عن السُّدِّي قال: ملَكٌ موكَّل بالصحف.

---

(١) عثمان بن جني أبو الفتح، من أئمة الأدب والنحو (ت: ٣٩٢هـ). «شذرات الذهب» ٣/ ١٤٠، «يتيمة الدهر» ١/ ٧٧.
(٢) في «تفسيره» ١/ ١٨٢ (٩٦٣)، وما بعدُ، البقرة: ٩٨. (٣) ١/ ٦٩١ مريم: ١٧، وهي قراءة شاذةٌ.
(٤) في «تفسيره» ١/ ١٨٩ (١٠٠٤) و(١٠٠٥).
(٥) مصع البرق.. لمع، والدابة بذنبها: حركته وضربت به. «القاموس المحيط»: مَصَعَ.
(٦) في «تفسيره» ١/ ١٨٩ رقم (١٠٠٤).

٩ ـ **وقعيد**: فقد ذكر مجاهد، أنه اسم كاتب السيئات، وأخرجه أبو نعيم في «**الحلية**» [(٣/٢٨٧)]

فهؤلاء تسعة.

١٠ ـ وأخرج ابن أبي حاتم(١) من طرق مرفوعة وموقوفة ومقطوعة: أن ذا القرنين مَلَكٌ من الملائكة؛ فإن صح أكمل العشرة.

١١ ـ وأخرج ابن أبي حاتم(٢) من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ﴾ [النبأ: ٣٨]. قال: ملك من أعظم الملائكة خلقاً. فصاروا أحد عشر.

١٢ ـ ثم رأيت الراغب قال في «**مفرداته**»(٣) في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤]. قيل: إنه مَلَك يُسَكِّنُ قلبَ المؤمن ويُؤَمِّنُهُ، كما روي أن السكينة تنطق على لسان عمر.

وفيه من أسماء الصحابة: زيد بن حارثة.

والسجلّ في قول من قال: إنه كاتب النبي ﷺ. أخرجه أبو داود [٢٩٣٥ وضعفه الألباني] والنَّسائيّ من طريق أبي الجوزاء، عن ابن عباس.

وفيه من أسماء المتقدمين غير الأنبياء والرسل:

عِمْران: أبو مريم، وقيل: أبو موسى أيضاً، وأخوها هارون، وليس بأخي موسى، كما في حديث أخرجه مسلم، وسيأتي آخر الكتاب.

وعزير، وتبّع ـ وكان رجلاً صالحاً ـ كما أخرج الحاكم [(٢/٤٥٠)]. وقيل: نبي، حكاه الكرمانيّ في «**عجائبه**»(٤).

ولقمان؛ وقد قيل: إنه كان نبيًّا، والأكثر على خلافه؛ أخرج ابنُ أبي حاتم وغيره من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: كان لقمان عبداً حَبَشِيّاً نجّاراً.

ويوسف، الذي في سورة غافر [٣٤].

ويعقوب في أول سورة مريم على ما تقدم.

وتقيّ، في قوله فيها: ﴿إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَـٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٨]؛ قيل: إنه اسم رجل كان من أمثل الناس، أي: إن كنت في الصلاح مثل تقيّ، حكاه الثعلبي.

وقيل: اسم رجل كان يتعرّض للنساء. وقيل: إنه ابن عمّها، أتاها جبريل في صورته. حكاهما الكرماني في «**عجائبه**»(٥).

---

(١) في «تفسيره» ٧/ ٢٣٨٢ رقم (١٢٩٣٨) سورة الكهف: ٨٣.
(٢) في «تفسيره» ١٠/ ٣٣٩٦ رقم (١٩١٠٨) سورة النبأ: ٣٨.
(٣) مادة: سكن، وحديث: نطق السكينة على لسان عمر. مرويٌّ عن ابن مسعود. انظر النهاية ٢/ ٣٨٦.
(٤) ٢/ ١٠٧٧ سورة الدخان: ٣٧، وقد حكى الكرماني عن عائشة أن تبَّعاً رجلٌ صالح. وعن ابن عباس أنه نبي. وعن سعيد بن جُبير أنه رجلٌ كسا الكعبة، وقال أبو عبيدة: من ملوك اليمن.
(٥) «عجائب التفسير...» ١/ ٦٩٠ مريم: ١٨.

وفيه من أسماء النساء:

مريم لا غير، لنكتة تقدّمت في نوع الكناية. ومعنى مريم ـ بالعبريّة ـ: الخادم.

وقيل: المرأة التي تغازل الفِتْيان، حكاهما الكَرْمَانيّ.

وقيل: إن بعلاً في قوله: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصافات: ١٢٥] اسم امرأة كانوا يعبدونها، حكاه ابن عَسْكَر.

وفيه من أسماء الكفار:

قارون، وهو ابن يصْهُر ابن عمّ موسى، كما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس.

وجالوت، وهامان، وبشرى الذي ناداه الوارد المذكور في سورة يوسف بقوله: ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩] في قول السُّدِّيّ. أخرجه ابن أبي حاتم(١).

وآزر أبو إبراهيم، وقيل: اسمه تارح وآزر لقب؛ أخرج ابن أبي حاتم(٢) من طريق الضحّاك عن ابن عباس قال: إن أبا إبراهيم لم يكن اسمه آزر؛ إنما كان اسمه تارح. وأخرج من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: معنى آزر: الصنم.

وأخرج عن السدّيّ قال: اسم أبيه تارح، واسم الصنم آزر.

وأخرج عن مجاهد قال: ليس آزر أبا إبراهيم.

ومنها: النسيء، أخرج ابن أبي حاتم(٣) عن أبي وائل قال: كان رجل يسمى النسيء من بني كنانة، كان يجعل المحرّم صفراً يستحلّ به الغنائم.

وفيه من أسماء الجن:

أبوهم إبليس، وكان اسمه أولاً عزازيل، أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق سعيد بن جُبير عن ابن عباس قال: كان إبليس اسمه عزازيل.

وأخرج ابن جرير عن السُّدِّيّ قال: كان اسم إبليس الحارث، قال بعضهم: هو معنى عزازيل.

وأخرج ابن جرير وغيره من طريق الضحّاك، عن ابن عباس قال: إنما سمّي إبليس، لأن الله أبلسه من الخير كله؛ آيسه منه.

وقال ابن عسكر: قيل في اسمه: قَتَرة، حكاه الخطابيّ. وكنيته أبو كُرْدوس، وقيل: أبو قِترة، وقيل: أبو مرة، وقيل: أبو لبيْنى، حكّاه السهيليّ في «**الروض الأنف**».

فيه من أسماء القبائل:

يأْجوج، ومأْجوج، وعاد، وثمود، ومدين، وقريش، والروم.

---

(١) في «تفسيره» ٧/ ٢١١٣ (١١٤٠٩).

(٢) في «تفسيره» ٤/ ١٣٢٥ (٧٤٩١) الأنعام: ٧٤.

(٣) في «تفسيره» ٦/ ١٧٩٤ (١٠٠١٦) التوبة: ٣٧.

وفيه من الأقوام بالإضافة:

قوم نوح، وقوم لوط، وقوم تبّع، وقوم إبراهيم، وأصحاب الأيكة ـ قيل: هم مدين ـ وأصحاب الرسّ، وهم بقيّة من ثمود، قاله ابن عباس. وقال عكرمة: هم أصحاب ياسين. وقال قتادة: هم قوم شعيب، وقيل: هم أصحاب الأخدود، واختاره ابن جرير.

وفيه من أسماء الأصنام التي كانت أسماء لأناس:

ودّ، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، وهي أصنام قوم نوح. واللّات، والعزَّى، ومناة، وهي أصنام قريش، وكذا الرُّجز ـ فيمن قرأه بضم الراء ـ ذكر الأخفش في كتاب «**الواحد والجمع**» أنه اسم صنم.

والجِبْت والطاغوت، قال ابن جرير: ذهب بعضهم إلى أنهما صنمان كان المشركون يعبدونهما، ثم أخرج عن عكرمة قال: الجِبْتُ والطاغوت صنمان.

والرشاد، في قوله في سورة غافر: ﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]. قيل: هو اسم صنم من أصنام فرعون، حكاه الكرمانيّ في «**عجائبه**».

وبعل: وهو صنم قوم إلياس. وآزَر على أنه اسم صنم.

روى البخاريّ [٤٩٢٠] عن ابن عباس: ودّ وسواع ويغوث ويعوق ونسر أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلمّا هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسَمُّوها بأسمائهم؛ ففعلوا، فلم تعبَد، حتى إذا هلك أولئك وتنسّخ العلم عُبدت.

وأخرج ابن أبي حاتم عن عروة: أنهم أولاد آدم لصلبه.

وأخرج البخاري [٤٨٥٩] عن ابن عباس قال: كان اللاتُ رجلاً يَلُتُّ سَوِيقَ الحاجِّ. وحكاه ابن جني عنه أنه قرأ: (اللاتّ) [النجم: ١٩]، بتشديد التاء، وفسّره بذلك، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن مجاهد.

وفيه من أسماء البلاد والبقاع والأمكنة والجبال:

بَكّة: اسم لمكة؛ فقيل: الباء بدل من الميم، ومأخذه من تمكَّكْتُ العظم، أي: اجتذبت ما فيه من المخِّ، وتمكَّك الفصيلُ ما في ضَرْع الناقة؛ فكأَنَّها تجتذب إلى نفسها ما في البلاد من الأقوات.

وقيل: لأنها تمكّ الذنوب، أي: تذهبها، وقيل: لقلة مائها، وقيل: لأنّها في بطن وادٍ تَمكَّك الماء من جبالها عند نزول المطر، وتنجذب إليها السيول. وقيل: الباء أصل، ومأخذه من البَكّ، لأنها تبكّ أعناق الجبابرة، أي: تكسرهم، فيذلون لها ويخضعون، وقيل: من التباكّ وهو الازدحام؛ لازدحام الناس فيها في الطَّواف.

وقيل: مكَّة الحرم، وبكَّة المسجد خاصة، وقيل: مكَّة البلد، وبكَّة البيت وموضع الطواف. وقيل: البيت خاصة.

والمدينة: سمّيت في الأحزاب بيثرب، حكاية عن المنافقين، وكان اسمها في الجاهلية، فقيل: لأنه اسم أرض في ناحيتها، وقيل: سمّيت بيثرب بن وائل من بني إرم بن سام بن نوح؛ لأنه أوّل مَن نزلها، وقد صحّ النهي عن تسميتها به [البخاري: ٣٦٢٢، وأحمد: ١٨٥١٩]؛ لأنه ﷺ كان يكره الاسم الخبيث، وهو يشعر بالثَّرْب وهو الفساد، أو التثريب وهو التوبيخ.

وبدرٌ: وهي قرية قرب المدينة، أخرج ابن جرير[1] عن الشعبيّ قال: كانت بدر لرجل من جهينة يسمّى بدراً، فسمّيت به. قال الواقديّ: فذكرتُ ذلك لعبد الله بن جعفر ومحمد بن صالح فأنكراه، وقالا: لأيّ شيء سمّيت الصفراء ورابغ؟ هذا ليس بشيء، إنما هو اسم الموضع.

وأخرج عن الضحّاك قال: بدر ما بين مكة والمدينة.

وأُحُد: قرئ شاذّاً: (إذ تُصْعِدونَ ولا تَلْوُونَ على أُحُدٍ) [آل عمران: ١٥٣].

وحُنين: وهي قرية قرب الطائف.

وجَمْع: وهي مزدلفة.

والمشعر الحرام: وهو جبل بها.

ونقع: قيل: هو اسم لما بين عرفات إلى مزدلفة، حكاه الكرمانيّ.

ومصر، وبابل: وهي بلد بسواد العراق.

والأيكة، ولَيكة، بفتح اللام: بلد قوم شُعَيب، والثاني: اسم البلدة، والأول اسم الكورة.

والحِجْر: منازل ثمود ناحية الشام عند وادي القُرى.

والأحقاف: وهي جبال الرمل بين عُمَان وحضرموت، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس: أنها جبل بالشام.

وطور سيناء: وهو الجبل الذي نودي منه موسى.

والجوديّ: وهو جبل بالجزيرة.

وطوى: اسم الوادي، كما أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس.

وأخرج من وجه آخر عنه: أنه سمِّيَ طوى؛ لأن موسى طواه ليلاً. وأخرج عن الحسن قال: هو واد بفلسطين، قيل له: طوى؛ لأنه قدّس مرتين. وأخرج عن مبشِّر بن عبيد قال: هو وادٍ بأيلة، طُوِي بالبَرَكة مرّتين.

والكهف: وهو البيت المنقور في الجبل.

والرقيم: أخرج ابن أبي حاتم[2] عن ابن عباس قال: زعم كعب أن الرقيم القرية التي خرجوا منها، وعن عطيّة قال: الرقيم وادٍ. وعن سعيد بن جُبير مثله. وأخرج من طريق العَوْفيّ عن ابن عباس

---

(١) ابن جرير ٣/ ٧٥ آل عمران: ١٢٣ هذا، والصفراء ورابغ: أسماء أماكن في جزيرة العرب.
(٢) في «تفسيره» ٧/ ٢٣٤٦ (١٢٧١٥) الكهف: ٩.

قال: الرقيم وادٍ بين عُقبان وأيْلة دون فلسطين. وعن قتادة قال: الرّقيم اسم الوادي الذي فيه الكهف. وعن أنس بن مالك قال: الرقيم الكلب.

والعَرِم: أخرج ابن أبي حاتم[1] عن عطاء قال: العَرِم اسم الوادي.

وحَرْد: قال السُّدِّيّ: بلغنا أن اسم القرية حَرْد، أخرجه ابن أبي حاتم[2].

والصريم: أخرج ابن جرير عن سعيد بن جبير: أنها أرض باليمن تسمّى بذلك.

و﴿قٓ﴾: وهو جبل محيط بالأرض.

والجُرُز: هو اسم أرض.

والطاغية: قيل: اسم البقعة التي أُهلِكت بها ثمود، حكاهما الكرمانيّ.

وفيه من أسماء الأماكن الأخروية:

الفردوس: وهو أعلى مكان في الجنة.

وعلّيّون: قيل: أعلى مكان في الجنة، وقيل: اسم لما دُوّن فيه أعمال صُلحاء الثقَلين.

والكوثر: نهر في الجنة، كما في الأحاديث المتواترة.

وسلسبيل وتسنيم: عينان في الجنة.

وسجّين: اسم لمكان أرواح الكفار.

وصَعُود: جبل في جهنم، كما أخرجه الترمذي [٢٥٧٦] من حديث أبي سعيد مرفوعاً. [وهو ضعيف].

وغيّ وأثام وموبِق والسعير وويل وسائل وسُحْق: أودية في جهنّم.

أخرج ابن أبي حاتم[3] عن أنس بن مالك في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا﴾ [الكهف: **٥٢**]، قال: وادٍ في جهنم من قيح. وأخرج[4] عن عكرمة في قوله: ﴿مَّوْبِقًا﴾ قال: هو نهر في النار.

وأخرج الحاكم في «**مستدركه**» [(٢/ ٣٧٤) وهو صحيح] عن ابن مسعود في قوله: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: **٥٩**]، قال: وادٍ في جهنم.

وأخرج الترمذيّ [٣١٦٤] وغيره من حديث أبي سعيد الخُدريّ، عن رسول الله ﷺ قال: «**ويل: وادٍ في جهنَّمَ، يهوِي فيه الكفارُ أربعين خَرِيفاً قبل أن يبلُغَ قَعْرَهُ**» [ضعفه الألباني].

وأخرج ابن المنذر عن ابن مسعودٍ قال: «ويل وادٍ في جهنم من قيح».

وأخرج ابن أبي حاتم[5] عن كعبٍ قال: في النار أربعة أودية يعذِّب الله بها أهلها: غليظ وموبق وأثام وغيّ.

---

(١) في «تفسيره» ١٠/ ٣١٦٦ (١٧٨٩١) سبأ: ١٦.

(٢) في «تفسيره» ١٠/ ٣٣٦٦.

(٣) في «تفسيره» ٧/ ٢٣٦٧ (١٢٨٥٦) الكهف: ٥٢.

(٤) ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٧/ ٣٦٨ (١٢٨٥٩).

(٥) في «تفسيره» ٨/ ٢٧٣٠ (١٥٤٠٧) الفرقان: ٦٨.

وأخرج عن سعيد بن جبير قال: السعيرُ وادٍ من قَيْحٍ في جهنم، وسُحْق وادٍ في جهنم.

وأخرج عن أبي زيد في قوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ﴾ [المعارج: ١]: هو وادٍ من أودية جهنم يقال له: سائل.

والفلق: جُبٌّ في جهنم، في حديث مرفوع أخرجه ابن جرير.

ويحموم: دخان أسود، أخرجه الحاكم عن ابن عباس. [«المستدرك» (٢/ ٤٧٦) وهو صحيح].

وفيه من المنسوب إلى الأماكن:

الأُمِّيّ، قيل: نسبة إلى أم القرى مكة.

وعبقريّ، قيل: إنه منسوب إلى عبقر، موضع للجن ينسب إليه كلُّ نادرٍ.

والسامريّ، قيل: منسوب إلى أرض يقال لها: سامرون، وقيل: سامرة.

والعربيّ، قيل: منسوب إلى عربة، وهي باحة دار إسماعيل عليه السلام، أُنشد فيها:

وعَــرْبَــةُ أرضٍ مــا يَــحِــلّ حــرامَــهَــا مــن الــنــاس إلّا الــلَّــوذَعــيُّ الــحُــلاحِــلُ[1]

يعني: النبيّ ﷺ.

وفيه من أسماء الكواكب: الشمس والقمر، والطارق، والشِّعْرى.

فائدة: قال بعضهم: سمى اللهُ في القرآن عشرةَ أجناس من الطير: السلوى، والبعوض، والذباب، والنحل، والعنكبوت، والجراد، والهدهد، والغراب، وأبابيل، والنمل، فإنَّه من الطير لقوله في سليمان: ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦]. وقد فَهِمَ كلامَها.

وأخرج ابن أبي حاتم عن الشعبي قال: النملة التي فَقِهَ سليمان كلامها كانت ذاتَ جناحين.

فصل: أمَّا **الكُنى**، فليس في القرآن منها غير أبي لَهب، واسمه عبد العُزّى، ولذلك لم يذكر باسمه؛ لأنه حرام شرعاً؛ وقيل: للإشارة إلى أنه جهنَّميّ.

وأما **الألقاب**: **فمنها** إسرائيل: لقب يعقوب، ومعناه عبد الله، وقيل: صفوة الله، وقيل: سَرِيّ الله؛ لأنه أَسْرَى لمَّا هاجَر.

أخرج ابن جَرير من طريق عُمَير عن ابن عباس: أن إسرائيل كقولك: عبد الله.

وأخرج عبد بن حميد في «**تفسيره**»، عن أبي مِجْلَز قال: كان يعقوب رجلاً بطيشاً، فلقي ملكاً فعالجه فصرعه الملَك، فضرب على فخذيه، فلما رأى يعقوب ما صنع به بطش به، فقال: ما أنا بتاركك حتى تسمّيَني اسماً، فسمَّاه إسرائيل. قال أبو مِجْلز: ألَا ترى أنه من أسماء الملائكة؟

وفيه لغات، أشهرها بياء بعد الهمزة ولام، وقرئ إسراييل؛ بلا همز.

قال بعضهم: ولم يُخاطَب اليهود في القرآن إلّا بـ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ دون (يا بني يعقوب) لنكتة،

---

(١) اللَّوذَعي: الرجل الظريف القوي الفؤاد. والحُلاحِل: السيد الوقور. «القاموس المحيط»: لَذَعَ، «مختار الصحاح»: حَلَلَ.

وهو: أنهم خوطبوا بعبادة الله، وذُكِّروا بدين أسلافهم موعظةً لهم، وتنبيهاً من غفلتهم. فسمُّوا بالاسم الذي فيه تذكرة بالله تعالى، فإنَّ إسرائيل اسم مضاف إلى الله في التأويل، ولمَّا ذكر موهبته لإبراهيم وتبشيره به قال يعقوب، وكان أولى من إسرائيل، لأنها موهبة بمعقَّبٍ آخر، فناسب ذكر اسم يشعر بالتعقيب.

ومنها: المسيح، لقب لعيسى، ومعناه قيل: الصديق، وقيل: الذي ليس لرِجله أخمص، وقيل: الذي لا يمسح ذا عاهة إلَّا بَرَأ، وقيل: الجميل، وقيل: الذي يمسح الأرض؛ أي: يقطعها، وقيل: غير ذلك.

ومنها: إلياس؛ قيل: إنه لقب إدريس. أخرج ابن أبي حاتم[1] بسند حسن عن ابن مسعود قال: إلياس هو إدريس، وإسرائيل هو يعقوب، وفي قراءته: (وإن إدراسَ لمن المرسلين) (سلام على إدراسين)، وفي قراءة أُبيّ: (وإن إيليسين) (سلام على إيليسين).

ومنها: ذو الكِفْل؛ قيل: إنه لقب إلياس، وقيل: لقب إليسع، وقيل: لقب يوشع، وقيل: لقب زكريا.

ومنها: نوح، اسمه عبد الغفار، ولقبه نوح، لكثرة نَوْحه على نفسه في طاعة ربِّه، كما أخرجه ابن أبي حاتم عن يزيد الرَّقاشيّ.

ومنها: ذو القرنين، واسمه إسكندر، وقيل: عبد الله بن الضَّحَّاك بن سعد، وقيل: المنذر بن ماء السماء. وقيل: الصعب بن قرين بن الهمّال. حكاهما ابن عَسْكَر. ولُقِّب ذا القرنين؛ لأنه بلغ قرنَي الأرض المشرقَ والمغرب، وقيل: لأنه ملك فارس والروم، وقيل: كان على رأسه قرنان، أي: ذؤابتان، وقيل: كان له قرنان مِنْ ذهب، وقيل: كانت صفحتا رأسه من نحاس، وقيل: كان على رأسه قرنان صغيران تواريهما العمامة، وقيل: إنَّه ضُرب على قرنه فمات ثم بعثه الله، فضربوه على قَرْنه الآخر، وقيل: لأنه كان كريم الطَّرفين. وقيل: لأنه انقرض في وقته قرنان من الناس وهو حيّ، وقيل: لأنه أُعْطِيَ علم الظاهر وعلم الباطن، وقيل: لأنه دخل النور والظلمة.

ومنها: فرعون، واسمه الوليد بن مصعب، وكنيته أبو العباس، وقيل: أبو الوليد، وقيل: أبو مرة. وقيل: إن فرعونَ لقبٌ لكل من ملك مصر. أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد قال: كان فرعونُ فارسيّاً من أهل إصْطَخْر.

ومنها: تُبّع، قيل: كان اسمه أسعد بن ملكي كَرِب، وسُمّيَ تُبَّعاً لكثرة مَنْ تبعه. وقيل: إنَّه لقبُ ملوكِ اليمن، سُمِّيَ كل واحد منهم تُبَّعاً؛ أي: يتبع صاحبه، كالخليفة يَخْلُفُ غيرَه.

  

(١) في «تفسيره» ٤/ ١٣٣٦ (٧٥٦) الأنعام: ٨٥.

النوع السبعون

في المُبهَمات

أفرده بالتأليف السُّهيلي، ثم ابن عساكر، ثم القاضي بدر الدين بن جماعة. ولي فيه تأليفٌ لَطِيف، جمَعَ فوائدَ الكتب المذكورة مع زوائدَ أخرى، على صِغَر حجمه جدًّا[١]. وكان من السلف مَن يعتني به كثيراً. قال عِكْرمة: طلبتُ الذي خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله، ثم أدركه الموت أربع عشرة سنة.

وللإبهام في القرآن أسباب:

أحدها: الاستغناء ببيانه في موضعٍ آخرَ، كقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، فإنَّه مبيَّن في قوله: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ﴾ [النساء: ٦٩].

الثاني: أن يَتَعَيَّن لاشتهاره، كقوله: ﴿وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ولم يقل: (حوَّاء)؛ لأنه ليس له غيرها. ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، والمراد نمروذ، لشهرة ذلك، لأنه المرسَل إليه. قيل: وقد ذكر الله فرعون في القرآن باسمه ولم يسمِّ نمروذ؛ لأن فرعون كان أذكى منه، كما يؤخذ من أجوبته لموسى، ونمروذ كان بليداً، ولهذا قال: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾ وفعَلَ ما فعل من قتلِ شخصٍ والعفو عن آخر، وذلك غاية البلادة.

الثالث: قَصْد السَّتْر عليه، ليكون أبلغَ في استعطافه، نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا . . .﴾ الآية [البقرة: ٢٠٤]، هو الأخنس بن شُريق؛ وقد أسلم بعدُ وحسُن إسلامه.

الرابع: أَلَّا يكون في تعيينه كبيرُ فائدةٍ، نحو: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. ﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

الخامس: التنبيه على العموم، وأنه غير خاص، بخلاف ما لو عيّن، نحو: ﴿وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا﴾ [النساء: ١٠٠].

السادس: تعظيمُهُ بالوصف الكامل دون الاسم، نحو: ﴿وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ﴾ [النور: ٢٢]. ﴿وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣]، ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠]، والمراد: الصدِّيق في الكلِّ.

السابع: تحقيره بالوصف الناقص، نحو: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ [الكوثر: ٣].

تنبيه: قال الزركشيّ في «**البرهان**»[٢]: لا يُبحث عن مبهم أخبر الله باستئثاره بعلمه، كقوله:

---

(١) هو: «مفحمات الأقران في مبهمات القرآن». مطبوع متداول.

(٢) «البرهان» ١/ ٢٤٤ النوع ٦.

﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، قال: والعَجب ممن تجرأ وقال: إنَّهُم قُريظة، أو من الجنِّ.

قلت: ليس في الآية ما يدلُّ على أن جنسهم لا يُعلم، إنما المنفيّ علم أعيانهم، ولا ينافي العلم بكونهم من قُريظة، أو من الجن، وهو نظير قوله في المنافقين: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]؛ فإن المنفيَّ علمُ أعيانهم، ثم القول في أولئك بأنهم بنو قُريظة، أخرجه ابن أبي حاتم عن مجاهد(١). والقول بأنهم من الجن، أخرجه ابن أبي حاتم(٢) من حديث عبد الله بن غريب، عن أبيه مرفوعاً، عن النبي ﷺ، فلا جرأة.

فصل: اعلم أن علم المبهمات مرجعُهُ النقل المحض؛ لا مجال للرأي فيه، ولما كانت الكُتب المؤلفة فيه وسائر التفاسير يُذكر فيها أسماء المبهمات والخلاف فيها، دون بيان مستنَد يُرجع إليه، أو عَزْوٍ يُعتمد عليه، ألّفت الكتاب الذي أَلّفته، مذكوراً فيه عَزْو كلّ قول إلى قائله من الصحابة والتابعين وغيرهم، معزوّاً إلى أصحاب الكتب الذين خرَّجوا ذلك بأسانيدهم، مبيّناً فيه ما صحَّ سنده وما ضعف، فجاء لذلك كتاباً حافلاً لا نظير له في نوعه، وقد رتَّبته على ترتيب القرآن، وأنا أُلخِّص هنا مبهماتِه بأَوْجز عبارة، تاركاً العَزْوَ والتخريجَ غالباً، اختصاراً وإحالةً على الكتاب المذكور، وأرتبه على قسمين.

القسم الأول: فيما أُبْهِم من رجل أو امرأة أو مَلَكٍ أو جنِّيّ، أو مثنى أو مجموع عرِف أسماء كلهم، أو مَن، أو الَّذي، إذا لم يُرَد به العموم:

قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، هو آدم وزوجه حواء ـ بالمدِّ ـ لأنها خلقت من حيّ.

﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ [البقرة: ٧٢] اسمه: عاميل.

﴿وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] هو النبيّ ﷺ

﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢] هم: إسماعيل وإسحاق ومدين وزمْران وسرْح ونفش ونفشان وأميم وكيسان وسورَح ولوطان ونافش.

﴿وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦] أولاد يعقوب اثنا عشر رجلاً: يوسف، وروبيل، وشمعون، ولاوى، ويهوذا، ودان، ونفتالى ـ بفاء ومثناة ـ وكاد وياشير، وإيشاجر، وريالون، وبنيامين.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٠٤] هو: الأخنس بن شُريق.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٠٧] هو: صهيب رضي الله عنه.

﴿إِذْ قَالُواْ لِنَبِيٍّ لَّهُمُ﴾ [البقرة: ٢٤٦] هو: شمويل، وقيل: شمعون، وقيل: يوشع.

﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] قال مجاهد: موسى. ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. قال: محمد ﷺ

(١) في «تفسيره» ٥/ ١٧٢٣ (٩١٠٨) الأنفال: ٦٠.
(٢) في «تفسيره» ٥/ ١٧٢٣ (٩١٠٧).

﴿ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٨] نمروذ بن كنعان.

﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] عُزير، وقيل: أرمياء، وقيل: حَزْقيل.

﴿ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥] حنَّة بنت فاقوذ.

﴿وَٱمْرَأَتِى عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠] هي: أشياع، أو: أشيع بنت فاقود.

﴿مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] هو محمد ﷺ.

﴿إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠] قال ابن عباس: هو كعب بن الأشرف، أخرجه أحمد.

﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] هو: عبد الله بن أُبيّ.

﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤] هو عامر بن الأضبط الأشجعيّ، وقيل: مِرْدَاس، والقائل ذلك نفر من المسلمين، منهم أبو قتادة ومحلِّم بن جَثَّامة. وقيل: إن الذي باشر القول محلِّم، وقيل: إنه الذي باشر قتله أيضاً، وقيل: قتله المقداد بن الأسود، وقيل: أسامة بن زيد.

﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠] هو ضَمْرة بن جُنْدب، وقيل: ابن العيص؛ رجل من خُزاعة. وقيل: أبو ضمرة بن العيص، وقيل: اسمه سبرة، وقيل: هو خالد بن حزام، وهو غريب جدًّا.

﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢] هم: شموع بن زكور من سبط رُوبيل، وشوقط بن حورى من سبط شمعون، وكالب بن يوفنَّا من سبط يهوذا، وبعورك بن يوسف من سبط إشاجر، ويوشع بن نون من سبط إفرائيم بن يوسف، وبلطى بن روفوا من سبط بنيامين، وكرابيل بن سودِي من سبط زبالون، وكدّي بن شاس من سبط منشا بن يوسف، وعماييل بن كسل من سبط دان، وسَتُور بن ميخائيل من سبط أشير، ويوحنَّا بن وقوسى من سبط نفتالى، وإلّ بن موخا من سبط كاذلوا.

﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]. هما: يوشع وكالب.

﴿نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]. هما: قابيل وهابيل، وهو المقتول.

﴿ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ١٧٥]. بلعم، ويقال: بلعام بن آير، ويقال: باعَر، ويقال: باعور. وقيل: هو أُميَّة بن أبي الصلت، وقيل: صيفي بن راهب، وقيل: فرعون، وهو أغربها.

﴿وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨] عنى: سُراقة بن جُعشُم.

﴿فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢] قال قتادة: هم: أبو سفيان وأبو جهل وأميّة بن خَلَف وسُهيل بن عمرو وعتبة بن ربيعة.

﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠]. هو: أبو بكر الصديق.

﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]. قال مجاهد: هم: عبد الله بن أُبيّ ابن سَلُول، ورفاعة بن التابوت، وأَوْس بن قَيْظِيّ.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩]. هو: الجدّ بن قيس.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ٥٨]. هو: ذو الخُوَيْصِرة.

﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦] هو: مخشيّ بن حُمَيْر.

﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥]. هو: ثَعْلبة بن حاطب.

﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢]. قال ابن عباس: هم سبعة: أبو لُبابة وأصحابه؛ وقال قتادة: سبعةٌ من الأنصار: أبو لُبابة، وجدّ بن قيس، وجذام، وأوْس، وكردم، ومرداس.

﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ﴾ [التوبة: ١٠٦]. هم: هلال بن أميَّة، ومُرارة بن الربيع، وكعب بن مالك، وهم الثلاثة الذين خُلِّفُوا. [البخاري: ٤٦٧٧، ومسلم: ٧٠١٦، وأحمد: ١٥٧٨٩].

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ [التوبة: ١٠٧]. قال ابن إسحاق: اثنا عشر من الأنصار: خذام بن خالد، وثعلبة بن حاطب، وهو من بني أمية بن زيد، ومعتِّب بن قُشَير، وأبو حبيبة بن الأزعر، وعبّاد بن حُنيف، وجارية بن عامر وابناه مجمّع وزيد، ونبتل بن الحارث وبحزَج، وبِجاد بن عثمان، ووديعة بن ثابت.

﴿لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٧]. هو: أبو عامر الراهب.

﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [هود: ١٧]. وهو محمدٌ ﷺ. ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧] هو جبريل، وقيل: هو القرآن، وقيل: أبو بكر، وقيل: عليّ.

﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢]. اسمه: كنعان، وقيل: يام.

﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ﴾ [هود: ٧١]. اسمها: سارة.

(بنات لوط) [هود: ٧٨]: رَيتا ورغوثا.

﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ﴾ [يوسف: ٨]: بنيامين شقيقه.

﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ﴾ [يوسف: ١٠]. هو: روبيل، وقيل: يهوذا، وقيل: شمعون.

﴿فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ﴾ [يوسف: ١٩]. هو مالك بن دعْر.

﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ﴾ [يوسف: ٢١]. هو قطيفير، أو أطيفير. ﴿لِٱمْرَأَتِهِۦٓ﴾ [يوسف: ٢١]. هي راعيل، وقيل: زليخا.

﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٣٦]. هو مجلث ونبُو، وهو الساقي، وقيل: راشان ومرطش، وقيل: شُرْهم وسُرْهم.

﴿لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ﴾ [يوسف: ٤٢]. هو الساقي.

﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]. هو: الملك ريَّان بن الوليد.

﴿بِأَخٍ لَّكُم﴾ [يوسف: ٥٩]. هو: بنيامين، وهو المتكرِّر في السورة.

﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾ [يوسف: ٧٧]. عنوا يوسفَ.

﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ﴾ [يوسف: ٨٠]. هُو: شمعون، وقيل: روبيل.

﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾ [يوسف: ٩٩]. هما: أبوه وخالته ليّا، وقيل: أمه، واسمها راحيل.

﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]. هو: عبد الله بن سلَام. وقيل: جبريل .

﴿أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى﴾ [إبراهيم: ٣٧]. هو: إسماعيل.

﴿وَلِوَٰلِدَىَّ﴾ [إبراهيم: ٤١]. اسم أبيه تارح، وقيل: آزر، وقيل: يازر، واسم أمه مثاني، وقيل: نوفا، وقيل: ليُوثا.

﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]. قال سعيد بن جُبير: هم خمسة: الوليد بن المغيرة، والعاصي بن وائل، وأبو زمعة، والحارث بن قيس، والأسود بن عبد يغوث.

﴿رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ﴾ [النحل: ٧٦]. هو: أَسِيد بن أبي العيص.

﴿وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النحل: ٧٦]. عثمان بن عفَّان.

﴿كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾ [النحل: ٩٢]. هي: ريطة بنت سعيد بن زيد مناة بن تميم.

﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣]. عَنَوْا عبدَ ابنِ الحضْرميّ، واسمه مِقْيَس. وقيل: عبدين له، يسار وجبر. وقيل: عَنَوْا قَيْنَاً [حداداً] بمكة اسمه بلعام. وقيل: سلمان الفارسيّ.

﴿أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ٩]. تمليخا، وهو رئيسهم، والقائل: ﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، والقائل: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩]. وتَكسلمينا، وهو القائل: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩]. ومرطوش وبراشق وأيونس وأريسطانس وشلططيوس.

﴿فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]. هو تمليخا.

﴿مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨]. هو: عُيينة بن حِصْن.

﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٢]. هما: تمليخا ـ وهو الخيّر ـ وفطروس، وهما المذكوران في سورة الصافَّات.

﴿قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ﴾ [الكهف: ٦٠]. هو: يوشع بن نون، وقيل: أخوه يثربى.

﴿فَوَجَدَا عَبْدًا﴾ [الكهف: ٦٥]. هو: الخضر واسمه بليَا.

﴿لَقِيَا غُلَٰمًا﴾ [الكهف: ٧٤]. اسمه جيسور، بالجيم، وقيل بالحاء.

﴿وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]. هو: هُدَد بن بُدَد.

﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ﴾ [الكهف: ٨٠]. اسم الأب كازيرا والأمّ سهوى.

﴿لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٢]. هما: أصرم وصُريم.

﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ [مريم: ٢٤]. قِيلَ: عيسى، وقيل: جبريل.

﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [مريم: ٦٦]. هو: أُبيّ بن خلف، وقيل: أُميَّة بنُ خلف. وقيل: الوليد بن المغيرة.

﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ [مريم: ٧٧]. هو: العاصي بن وائل.

﴿وَقَتَلْتَ نَفْسًا﴾ [طه: ٤٠] هو: القبطيّ، واسمه فاتون.

﴿يَٰسَٰمِرِيُّ﴾ [طه: ٩٥]. اسمه موسى بن ظفر.

﴿مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٨٥]. هو: جبريل.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ﴾ [الحج: ٣]. وهو: النضر بن الحارث.

﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩]. أخرج الشيخان عن أبي ذرّ قال: نزلت هذه الآية في حمزة وعُبيدة بن الحارث وعليّ بن أبي طالب، وعتبة وشيبة والوليد بن عتبة. [البخاري: ٣٩٦٩، ومسلم: ٧٥٦٢].

﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥]. قال ابن عباس: نزلت في عبد الله بن أُنيس.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ﴾ [النور: ١١]. وهم: حسّان بن ثابت ومِسْطَح بن أُثَاثة وحمنة بنت جحش، وعبد الله بن أُبيّ. وهو الذي تولّى كبره.

﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ [الفرقان: ٢٧]. هو: عُقْبة بن أَبِي مُعَيط.

﴿لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا﴾ [الفرقان: ٢٨]. هو: أميّة بن خلف، وقيل: أُبيّ بن خلف.

﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ﴾ [الفرقان: ٥٥]. قال الشعبيّ: هو أبو جهل.

﴿ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ﴾ [النمل: ٢٣]. هي: بلقيس بنت شراحيل.

﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٦]. اسم الجائي منذر.

﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [النمل: ٣٩]. اسمه كوْزن.

﴿ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ﴾ [النمل: ٤٠]. هو: آصف بن برخيا كاتبه، وقيل: رجل يقال له: ذو النور، وقيل: أسطوم، وقيل: مَليخا، وقيل: بلخ، وقيل: هو ضبّة أبو القَبيلة، وقيل: جبريل، وقيل: مَلَكٌ آخر، وقيل: الخضر.

﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨]. هم: رُعمَى، ورُعَيم، وهرْمَى، وهُريم، ودأب، وصَواب، ورآب، ومسطع، وقُدار بن سالف عاقر الناقة.

﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٨]. اسم الملتقط طابوث.

﴿ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]. آسية بنت مزاحم.

﴿أُمِّ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ١٠]. يحانذ بنت يصهر بن لاوى، وقيل: ياؤوخا، وقيل: أبا ذخت.

﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ﴾ [القصص: ١١]. اسمها مريم، وقيل: كلثوم.

﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ﴾ [القصص: ١٥]. هو السَّامِريّ. ﴿وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]. اسمه فاتون.

﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]. هو مؤمن آل فرعون، واسمه شَمعان، وقيل: شمعون، وقيل: جبر، وقيل: حبيب، وقيل: حزقيل.

﴿ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٣]. هما: ليّا وصفوريا، وهي التي نكحها، وأبوهما شعيب، وقيل: يثرون، ابن أخي شعيب.

﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ﴾ [لقمان: ١٣]. اسمه باران، بالموحّدة، وقيل: داران، وقيل: أنعُم، وقيل: مِشْكَم.

﴿مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١]. اشتهر على الألسنة أن اسمه عزرائيل، ورواه أبو الشيخ بن حَيَّان عن وهب.

﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨]. نزلت في عليّ بن أبي طالب، والوليد بن عقبة.

﴿وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ﴾ [الأحزاب: ١٣]. قال السُّدِّيّ: هما رجلان من بني حارثة: أبو عرابة بن أوس وأوس بن قيظيّ.

﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]. قال عِكْرِمة: كانت تحته يومئذ تسعُ نسوة: عائشة، وحفصة، وأم حبيبة، وسودة، وأم سلمة، وصفية، وميمونة، وزينب بنت جحش، وجويرية. وبناته: فاطمة، وزينب، ورقية، وأم كلثوم.

﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. قال ﷺ: «**هم: عليّ، وفاطمةُ، والحسن، والحسين**» [الترمذي: ٣٢٠٥ صححه الألباني].

﴿لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ وهو: زيد بن حارثة، ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. هي: زينب بنت جحش.

﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الأحزاب: ٧٢]. قال ابن عباس: هو آدم.

﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]. هما: شمعون ويوحنا، والثالث بولس، وقيل: هم صادق وصدوق وشَلُوم.

﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ﴾ [يس: ٢٠]. هو: حبيب النجّار.

﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [يس: ٧٧]. هو: العاصي بن وائل، وقيل: أُبيّ بن خلف، وقيل: أميّة بن خلف.

﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]. هو: إسماعيل، أو إسحاق؛ قولان شهيران.

﴿نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾ [ص: ٢١]. هما: مَلكان، قيل: إنهما جبريل وميكائيل.

﴿جَسَدًا﴾ [ص: ٣٤]. هو شيطان يقال له: أُسيد، وقيل: صخر، وقيل: حبقيق.

﴿مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [ص: ٤١]. قال نوف: الشيطان الذي مسّه يقال له: مِسعَط.

﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ محمد، وقيل: جبريل ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣]. محمد ﷺ؛ وقيل: أبو بكر.

﴿ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]. إبليس وقابيل.

﴿رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣١]. عنوا: الوليد بن المغيرة من مكة، ومسعود بن عمرو الثقفيّ، وقيل: عروة بن مسعود من الطائف.

﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا﴾ [الزخرف: ٥٧]. الضارب له: عبد الله بن الزِّبَعْرَى.

﴿طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٤]. قال ابن جبير: هو: أبو جهل.

﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الأحقاف: ١٠]. هو: عبد الله بن سلام.

﴿أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. أصحّ الأقوال أنهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد ﷺ

﴿ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤]. قال عثمان بن محصن: كانوا أربعة من الملائكة: جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، ورفائيل.

﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]. قال الكرماني(١): أجمع المفسرون على أنه إسحاق، إلا مجاهداً فإنه قال: هو إسماعيل.

﴿شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]: جبريل.

﴿أَفَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي تَوَلَّىٰ﴾ [النجم: ٣٣]. هو: العاصي بن وائل، وقيل: الوليد بن المغيرة.

﴿يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]. هو: إسرافيل.

﴿قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾ هي: خوْلة بنت ثعلبة: ﴿فِي زَوۡجِهَا﴾ [المجادلة: ١] أوس بن الصامت.

﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ﴾ [التحريم: ١]. هي: سُريّته(٢) مارية.

﴿أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعۡضِ أَزۡوَٰجِهِۦ﴾ [التحريم: ٣]. هي: حفصة ﴿نَبَّأَتۡ بِهِۦ﴾ [التحريم: ٣]. أخبرت عائشة.

﴿إِن تَتُوبَآ﴾ [التحريم: ٤] . ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا﴾ [التحريم: ٤]. هما: عائشة وحفصة ﴿وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾ [التحريم: ٤]. هما: أبو بكر، وعمر. أخرجه الطبرانيُّ في «**الأوسط**» [٢٣٣٧].

﴿ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ﴾ وَالِعة ﴿وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ﴾ [التحريم: ١٠]. وَالِهة، وقيل: واعلة.

﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ﴾ [القلم: ١٠]. نزلت في الأسود بن عبد يغوث، وقيل: الأخنس بن شريق، وقيل: الوليد بن المغيرة.

﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ﴾ [المعارج: ١]. وهو: النَّضر بن الحارث.

﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [نوح: ٢٨]. اسم أبيه: لمك بن متوشلخ، واسم أمه شَمْخَا بنت أنوش.

﴿سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤]. هو: إبليس.

﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا﴾ [المدثر: ١١]. هو: الوليد بن المغيرة.

﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ . . .﴾ الآيات [القيامة: ٣١]. نزلت في أبي جهل.

---

(١) في «عجائبه» ٢/ ١١٤٣ سورة الذاريات: ٢٨.

(٢) السُّرِّيَّة: هي المرأة التي يملكها الرجل، ويطؤها بملك اليمين لا بعقد زواج.

﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١]. هو: آدم.

﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠]. قيل: هو إبليس.

﴿أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ٢]. هو: عبد الله بن أم مكتوم، ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ﴾ [عبس: ٥]، هو: أُميّة ابن خلف، وقيل: هو: عتبة بن ربيعة.

﴿لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩]. قيل: جبريل، وقيل: محمد ﷺ.

﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ . . .﴾ الآيات [الفجر: ١٥]. نزلت في أُميّة بن خلف.

﴿وَوَالِدٍ﴾ [البلد: ٣]. هو: آدم.

﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الشمس: ١٣]. هو: صالح.

﴿إِلَّا ٱلْأَشْقَى﴾ [الليل: ١٥]. هو: أُميَّة بن خلف. ﴿ٱلْأَتْقَى﴾ [الليل ١٧]. هو: أبو بكر الصدِّيق.

﴿ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا﴾ [العلق: ٩، ١٠]. هو: أبو جهل، والعبد هو النبي ﷺ.

﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٣]. هو: العاصي بن وائل، وقيل: أبو جهل، وقيل: عُقْبة بن أَبي مُعَيط، وقيل: أبو لَهب، وقيل: كَعْب بن الأشرف.

﴿ٱمْرَأَتُهُۥ﴾ [المسد: ٤]. امرأة أبي لهب أُمّ جميل العوراء بنت حرب بن أُميَّة.

القسم الثاني: في مبهمات الجموع الذين عُرفت أسماءُ بعضهم:

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٨]. سُمِّيَ منهم: رافعُ بن حَرْمَلة.

﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]. سمي منهم: رفاعة بن قيس، وقردم بن عمر، وكعب بن الأشرف، ورافع بن حرملة، والحِجاج بن عمرو، والربيع بن أبي الحُقيق.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٧٠]، سُمِّيَ منهم: رافع، ومالك بن عوف.

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩]. سُمِّيَ منهم: معاذ بن جبل، وثعلبة بن غنم.

﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]. سُمِّيَ منهم: عمرو بن الجَمُوح.

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]. سُمِّيَ: منهم عُمَر، ومعاذ، وحمزة.

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. سُمِّيَ منهم: عبد الله بن رَواحة.

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. سُمِّيَ منهم: ثابت بن الدحداح، وعبّاد بن بشر، وأُسَيد بن الحُضَيْر ـ مصغَّر ـ.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٢٣]. سُمِّي منهم: النعمان بن عمرو، والحارث بن زيد.

﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]. سُمِّي منهم: فطرس، ويعقوبس، ويحنَّس، وأندرايس، وفيلس، ودرنايوطا، وسرجس، وهو الذي ألقي عليه شبهه.

﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ . . .﴾ [آل عمران: ٧٢]. هم اثنا عشر من اليهود، سمِّيَ منهم: عبد الله بن الصَّيف، وعديّ بن زيد، والحارث بن عمرو.

﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦]. قال عكرمة: نزلت في اثني عشر رجلاً، منهم: أبو عامر الرّاهب، والحارث بن سويد بن الصّامت، ووَحْوَح بن الأسلت، وزاد ابنُ عسكر: وطعيمة بن أبيرق.

﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. سُمِّيَ من القائلين: عبد الله بن أُبيّ.

﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]. سُمِّيَ من القائلين: عبد الله ابن أُبيّ، ومعتِّب بن قُشَير.

﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ قَٰتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٧]. القائل ذلك: عبد الله، والد جابر بن عبد الله الأنصاري، والمقول لهم: عبد الله بن أُبيّ وأصحابه.

﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٧٢]. هم سبعون؛ منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، والزُّبَيْر، وسعد، وطلحة، وابن عوف، وابن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وأبو عبيدة بن الجراح.

﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. سُمِّيَ من القائلين: نُعيم بن مسعود الأشجعيّ.

﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]. قال ذلك فِنْحاصٌ، وقيل: حُييّ بن أخطب، وقيل: كعب بن الأشرف.

﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٩]. نزلت في النجاشيّ، وقيل: في عبد الله بن سلام وأصحابه.

﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]. قال ابنُ إسحاق: أولاد آدم لصُلبه أربعون في عشرين بطناً، كلّ بطن ذكر وأُنثى، وسُمِّيَ من بنيه: قابيل، وهابيل، وإياد، وشبونة، وهند، وصرابيس، ومخور، وسند، وبارق، وشيث، وعبد المغيث، وعبد الحارث، وودّ، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر. ومن بناته: أقليمة، وأشوف، وجزوزة، وعزورا، وأمَة المغيث.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [النساء: ٤٤]. قال عكرمة: نَزَلت في رفاعة بن زيد بن التابوت، وكردم بن زين، وأسامة بن حبيب، ورافع بن أبي رافع، وبحري بن عمرو، وحُيَيّ بن أخطب.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾ [النساء: ٦٠]. نزلتْ في الجُلاس بن الصَّامت، ومعتّب بن قُشَير، ورافع بن زيد، وبشر.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ﴾ [النساء: ٧٧]. سُمِّيَ منهم: عبد الرحمن بن عوف.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾ [النساء: ٩٠]. قال ابن عباس: نزلت في هلال بن عُويمر الأسلميّ وسُراقة بن مالك المدلجيّ، وفي بني خُزَيمةَ بن عامر بن عبد مناف.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾ [النساء: ٩٠]. قال ابن عباس: نزلت في هلال بن عُويمر الأسلميّ وسُراقة بن مالك المدلجيّ، وفي بني خُزَيمةَ بن عامر بن عبد مناف.

﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١]. قال السُّدِّيّ: نزلت في جماعة، منهم نُعيم بن مسعود الأشجعيّ.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧]. سمَّى عكرمة منهم: عليّ بن أُميَّة بن خلَف، والحارث بن زمعة، وأبا قيس بن الوليد بن المغيرة، وأبا العاصي بن منبّه بن الحجاج، وأبا قيس بن الفاكِه.

﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ [النساء: ٩٨]. سُمِّيَ منهم: ابنُ عباس، وأُمّه أم الفضل لُبانة بنت الحارث، وعيّاش بن أبي ربيعة، وسلمة بن هشام.

﴿ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٧] بنو أُبيرق: بشر وبُشير ومبشِّر.

﴿لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ [النساء: ١١٣]. هم: أُسَيْد بن عروة وأصحابه.

﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ١٢٧] سُمِّيَ من المستفتين: خَوْلة بنت حكيم.

﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ١٥٣] سمَّى منهم ابن عَسْكَر: كعب بن الأشرف وفِنْحاصاً.

﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [النساء: ١٦٢] قال ابنُ عباس: هم عبد الله بن سلام وأصحابه.

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] سُمِّي منهم: جابر بن عبد الله.

﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] سُمّي منهم: الحطم بن هند البكري.

﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٤]. سُمِّيَ منهم: عديّ بن حاتم، وزيد بن المهلهل الطائيان، وعاصم بن عديّ، وسعد بن خيثمة، وعويمر بن ساعدة.

﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ﴾ [المائدة: ١١]. سُمِّيَ منهم: كعب بن الأشرف، وحُيَيّ بن أخطب.

﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً . . .﴾ الآيات [المائدة: ٨٢ ـ ٨٥]. نزلت في الوفد الذين جاؤوا من عند النَّجاشي وهم اثنا عشر، وقيل: ثلاثون، وقيل: سبعون، وسُمِّيَ منهم: إدريس، وإبراهيم، والأشرف، وتميم، وتمام، ودريد.

﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]. سُمّي منهم: زَمْعة بن الأسود، والنَّضْر بن الحارث بن كَلدة، وأُبيّ بن خلَف، والعاصي بن وائل.

﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾ [الأنعام: ٥٢]. سُمِّيَ منهم: صُهيب، وبلال، وعمّار، وخبّاب، وسعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، وسلمان الفارسيّ.

﴿إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]. سُمِّيَ منهم: فِنْحاص، ومالك بن الصَّيْف.

﴿قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. سُمِّيَ منهم: أبو جهل، والوليد بن المغيرة.

﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. سُمِّيَ منهم: حِسْل بن قُشير، وشمويل بن زيد.

﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١]. سُمِّيَ منهم: سعد بن أبي وقَّاص.

﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]. سُمِّيَ منهم: أبو أيوب الأنصاريّ، ومن الذين لم يكرهوا المقداد.

﴿إِن تَسْتَفْتِحُواْ﴾ [الأنفال: ١٩]. سُمِّيَ منهم: أبو جهل.

﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: ٣٠]. هم: أهل دار النَّدوة، سُمِّيَ منهم: عتبة وشيبة ابنا ربيعة، وأبو سفيان، وأبو جهل، وجُبير بن مطعم، وطُعَيمة بن عدي، والحارث بن عامر، والنَّضْر بن الحارث، وزمْعة بن الأسود، وحكيم بن حزام، وأُمية بن خلَف.

﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ . . .﴾ الآية [الأنفال: ٣٢]، سُمِّيَ منهم: أبو جهل، والنضر بن الحارث.

﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٩]. سمّي منهم: عتبة بن ربيعة، وقيس بن الوليد، وأبو قيس بن الفاكِه، والحارث بن زمعة، والعاصي بن منبّه.

﴿قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ﴾ [الأنفال: ٧٠]. كانوا سبعين؛ منهم: العباس، وعَقِيل، ونَوْفل بن الحارث، وسُهيل بن بيضاء.

﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]. سُمِّي منهم: سلَّام بن مِشْكَم، ونعمان بن أوفى، ومحمَّد بن دحية، وشاس بن قيس، ومالك بن الصَّيف.

﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ﴾ [التوبة: ٧٩]. سُمِّيَ من المطَّوعين: عبد الرحمن بن عوف، وعاصم بن عديّ. ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩]. أبو عَقِيل، ورفاعة بن سعد.

﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ﴾ [التوبة: ٩٢]. سُمِّيَ منهم: العِرباض بن سارية، وعبد الله بن مُغفَّل المزنيّ، وعمرو المزنيّ، وعبد الله بن الأزرق الأنصاريّ، وأبو ليلى الأنصاريّ.

﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾ [التوبة: ١٠٨]. سُمِّيَ منهم: عُوَيم بن ساعدة.

﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]. نزلت في جماعة، منهم: عمَّار بن ياسر، وعياش بن أبي ربيعة.

﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ﴾ [الإسراء: ٥]. هم: طالوت وأصحابه.

﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]. قال ابن عباس: نزلت في رجال من قريش، منهم: أبو جهل، وأُميَّة بن خلف.

﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا﴾ [الإسراء: ٩٠]. سمَّى ابنُ عباس من قائلي ذلك: عبدَ الله بن أبي أُميَّة.

﴿وَذُرِّيَّتَهُۥٓ﴾ [الكهف: ٥٠]. سُمِّيَ من أولاد إبليس: شبر، والأعور، وزلنبور، ومسوط، وداسم.

﴿وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلۡهُدَىٰ مَعَكَ﴾ [القصص: ٥٧]. سُمِّيَ منهم: الحارث بن عامر بن نوفل.

﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢]. هم: المُؤْذَوْن على الإسلام بمكة، منهم: عمَّار بن ياسر.

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا﴾ [العنكبوت: ١٢]. سُمِّيَ منهم: الوليد بن المغيرة.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦]. سُمِّيَ منهم: النَّضْر بن الحارث.

﴿فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٣]. سمي منهم: أنس بن النضر.

﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾ [سبأ: ٢٣]. أوَّل من يقول جبريل، فيتبعونه.

﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ﴾ [ص: ٦] سُمِّيَ منهم: عقبة بن أبي معيط، وأبو جهل، والعاصي بن وائل، والأسود بن المطلب، والأسود بن يغوث.

﴿وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالٗا﴾ [ص: ٦٢]. سُمِّيَ من القائلين: أبو جهل، ومن الرجال: عمار، وبلال.

﴿نَفَرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾ [الأحقاف: ٢٩]. سمي منهم: زوبعة، وحَسّى، ومسى، وشاصر، وماصر، والأَرْد، وإنِّيان، والأحقم، وسرّق.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤]. سُمِّيَ منهم: الأقرع بن حابس، والزبرقان بن بدر، وعيينة بن حصن، وعمرو بن الأهتم.

﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا﴾ [المجادلة: ١٤]. قال السُّدِّيّ: نزلت في عبد الله بن نُفَيل من المنافقين.

﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ﴾ [الممتحنة: ٨]. نزلت في قتيلة أم أسماء بنت أبي بكر.

﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٠]. سُمِّيَ منهن: أُم كلثوم بنت عقبة بن أبي مُعَيط، وأُميمة بنت بشر.

﴿يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ﴾ [المنافقون: ٧]. ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعۡنَآ﴾ [المنافقون: ٨]. سُمِّيَ منهم: عبد الله ابن أُبيّ.

﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ . . .﴾ الآية [الحاقة: ١٧]، سمي من حملة العرش: إسرافيل، ولبنان، وروفيل.

﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ﴾ [البروج: ٤]. ذو نواس، وزُرعة بن أسد الحميريّ وأصحابه.

﴿بِأَصۡحَٰبِ ٱلۡفِيلِ﴾ [الفيل: ١]. هم: الحبشة، قائدهم: أبرهة الأشرم، ودليلهم: أبو رغال.

﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]. نزلت في الوليد بن المغيرة، والعاصي بن وائل، والأسود بن المطلب، وأُميَّة بن خلف.

﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾ [الفلق: ٤]. بنات لَبيد بن الأعصم.

وأما مبهمات الأقوام والحيوانات والأمكنة والأزمنة ونحو ذلك، فقد استوفَيْتُ الكلام عليها في تأليفنا المشار إليه.

النوع الحادي والسبعون

في أسماءِ مَن نَزَلَ فيهم القرآن

رأيت فيهم تأليفاً مفرداً لبعض القدماء؛ لكنه غير محرّر، وكتاب «**أسباب النزول**» و«**المبهمات**» يغنيان عن ذلك، وقد قال ابن أبي حاتم(١): ذكر عن الحسين بن زيد الطحّان، أنبأنا إسحاق بن منصور، أنبأنا قيس، عن الأعمش، عن المِنْهال، عن عبَّاد بن عبد الله قال: قال عليّ: ما في قريش أحدٌ إلَّا ونزلت فيه آية. قيل له: ما نزل فيك؟ قال: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧].

ومن أمثلته: ما أخرجه أحمد[١٥٦٧] والبخاريّ في «**الأدب**»[٢٤]: عن سعد بن أبي وقاص قال: نزلت فيَّ أربع آيات: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١]. ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨]. وآية تحريم الخمر، وآية الميراث(٢). [وإسناده حسن].

وأخرج ابن أبي حاتم عن رِفاعة القُرَظيّ، قال: نزلت: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ﴾ [القصص: ٥١]. في عشرة، أنا أحدهم.

وأخرج الطبرانيّ [في «الكبير»: ٢٢٠٤ ورجاله ثقات] عن أبي جُمعة جُنَيد بن سَبُع ـ وقيل: حبيب بن سباع ـ قال: فينا نزلت: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾ [الفتح: ٢٥]. وكنا تسعة نفر: سبعة رجال، وامرأتين.



(١) في «تفسيره» ٦/ ٢٠١٥ (١٠٧٦٤) هود: ١٧.

(٢) آية تحريم الخمر: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠ ـ ٩١].
قلتُ: وهو في مسلم أيضاً: ٤٥٦٩ وفي «المسند»: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ﴾ من سورة [لقمان: ١٤] هي التي نزلت.
وفي «أسباب النزول» للمصنف رحمه الله تعالى أن آية العنكبوت هي التي نزلت. فتأمل.

النوع الثاني والسبعون

في فضائل القُرآن

أفرده بالتصنيف: أبو بكر بن أبي شيبة، والنَّسائي، وأبو عُبيد القاسم بن سلَّام، وابن الضُّرَيس، وآخرون.

وقد صحَّ فيه أحاديثُ باعتبار الجملة، وفي بعض السور على التعيين. ووضِع في فضائل القرآن أحاديثُ كثيرةٌ، ولذلك صنفتُ كتاباً سمَّيته «**خمائل الزهر في فضائل السور**» حرّرت فيه ما ليس بموضوع.

وأنا أورد في هذا النوع فصلين:

الفصل الأول: فيما ورد في فضله على الجملة

أخرج الترمذيّ [٢٩٠٦] والدَّارميّ [٣١٩٧] وغيرهما: من طريق الحارث الأعور، عن عليّ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ستكون فِتَنٌ**». قلت: فما المَخْرَجُ منها يا رسول الله؟ قال: «**كتابُ الله، فيه نبأُ ما قَبْلكم، وخبرُ ما بعدَكم، هو الحَبْلُ المتينُ، وهو الذِّكرُ الحكيم، وحُكْمُ ما بينكم، وهو الفَصْلُ ليس بالهَزْلِ، مَن تَرَكَهُ مِن جبّار قَصَمَهُ الله، ومَن ابتغى الهُدى في غيره أَضلَّه الله، وهو الصِّراطُ المستقيمُ، وهو الذي لا تَزيغُ به الأهواءُ، ولا تَلتبسُ به الألسِنةُ، ولا تَشْبَعُ منه العلماءُ، ولا يَخْلَقُ على كثرةِ الردِّ، ولا تنقضِي عجائِبه؛ مَن قال به صَدَقَ، ومن عَمِل به أُجِرَ، ومَن حَكَم به عدَل، ومَن دعا إليه هُدِي إلى صراط مستقيم**» [وهو ضعيف].

وأخرج الدَّارميّ [٣٢٩٠] من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «**القرآن أحبُّ إلى الله من السموات والأرض ومَن فِيهِنَّ**».

وأخرج أحمد [١٧١٣٢] والترمذيّ [٣٤٠٧] من حديث شدَّاد بن أوس: «**ما من مسلم يأخذ مضجعَه، فيقرأ سورة من كتاب الله تعالى إلَّا وكَّل الله به مَلَكاً يحفظه، فلا يقربه شيء يؤذيه حتى يهُبَّ متى يَهُبُّ**» [وهو ضعيف].

وأخرج الحاكم [(١/ ٥٥٢)] وغيره من حديث عبد الله بن عمرو: «**من قرأ القرآن فقد استدرجَ النبوَّة بين جنبيه، غير أنَّه لا يوحَى إليه، لا ينبغي لصاحب القرآن أن يجد مع مَن يجد، ولا يجهل مع مَن يجهل، وفي جوفه كلامُ الله**» [وهو صحيح].

وأخرج البزَّار، من حديث أنس: «**أنَّ البيت الذي يُقرأُ فيه القرآن يكثُرُ خيرُه، والبيت الذي لا يُقرأُ فيه القرآن يَقِلُّ خيرُهُ**».

وأخرج الطَّبراني [في «الأوسط»]: من حديث ابن عمر: «**ثلاثة لا يهولهم الفزع الأكبر، ولا**

ينالهم الحساب، هم على كثيب من مِسْك، حتى يفرَغ من حساب الخلائق: رجل قرأ القرآن ابتغاء وجه الله، وأَمَّ به قوماً وهم به راضون..» الحديثَ.

وأخرج أبو يعلَى [٢٧٧٣] والطَّبراني [في «الكبير»: ٧٣٨] من حديث أبي هريرة: «**القرآن غنىً لا فقر بعده، ولا غنىً دونه**» [وإسناده ضعيف].

وأخرج أحمد [١٧٣٦٥] وغيرُه من حديث عُقْبة بن عامر: «**لو كان القرآن في إهاب ما أكلتْه النار**».
[وأبو عُبيد في «فضائل القرآن» ص ٢٢ وإسناده ضعيف].

قال أبو عُبيد: أراد بالإِهاب قلبَ المؤمن، وجوفَه الذي قد وَعَى القرآنَ.

وقال غيره: معناه أن مَن جمَع القرآن، ثم دخل النار فهو شرٌّ من الخنزير.

وقال ابن الأنباريّ: معناه أنَّ النار لا تبطله، ولا تقلعه من الأسماع التي وَعَتْه، والأفهام التي حصَّلته، كقوله في الحديث الآخر: «**أنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء**» [مسلم: ٧٢٠٧] أي: لا يبطله، ولا يقلعه من أوعيته الطيبة ومواضعه؛ لأنه وإن غسله الماء في الظاهر لا يغسله بالقلع من القلوب.

وعند الطبراني [في «الكبير»: ٤٩٧] مِن حديث عصمة بن مالك: «**لو جُمعَ القرآن في إهاب ما أحرقته النار**».

وعنده من حديث سهل بن سعد: «**لو كان القرآن في إهاب ما مسَّته النار**». [الطبراني في «الكبير»: ٥٩٠١].

وأخرج الطَّبراني في «**الصغير**» [١١٢٢] من حديث أنس: «**من قرأ القرآن يقومُ به آناء الليل والنهار ـ يُحلُّ حلالَه ويُحَرِّم حرامَه ـ حرَّم الله لحمَه ودمَهُ على النار، وجعَلَه مع السَّفرَة الكرام البررة؛ حتى إذا كان يومُ القيامة كان القرآن حُجةً له**».

وأخرج أبو عُبيد[1] عن أنس مرفوعاً: «**القرآن شافع مشفَّع، وماجِد مصدَّق، مَن جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومَنْ جعله خلفه ساقه إلى النار**».

وأخرج الطبرانيّ [في «الكبير»: ٢٨٩٩]من حديث أنس: «**حملة القرآن عُرَفاءُ أهل الجنة**».

وأخرج النّسائي [في «الكبرى»: ٨٠٣١] وابن ماجه [٢١٥] والحاكم [(١/٥٥٦)] من حديث أنس قال: «**أهلُ القرآن هم أهلُ الله وخاصَّتُه**» [وأحمد: ١٢٢٧٩ وإسناده حسن].

وأخرج مسلم [١٨٢٢] وغيره من حديث أَبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**أَيُحِبُّ أَحدُكُم إذا رجع إلى أهله أن يجد ثلاثَ خَلِفات عِظام سِمَانٍ**»؟ قلنا: نعم، قال: «**ثلاثُ آيات يقرأ بهنَّ أَحدُكم في صلاةٍ خيرٌ له من ثلاث خَلِفَات سمان**»[2].

وأخرج مسلم [٢٠٠٥] من حديث جابر بن عبد الله: «**خير الحديث كتاب الله**».

وأخرج أحمد [١٥٦١١] من حديث معاذ بن أنس: «**من قرأ القرآن في سبيل الله كتِب مع الصدِّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً**» [وإسناده ضعيف].

---

(١) في «فضائل القرآن» ص٨٢.

(٢) خَلِفات جمع خَلِفة، وهي: الحامل من النُّوق.

وأخرج الطبراني في «**الأوسط**» [٩٦] من حديث أبي هريرة: «**ما من رجل يعلّم ولدَه القرآنَ إلّا توّج يوم القيامة بتاجٍ في الجنة**» [إسناده ضعيف].

وأخرج أبو داود [١٤٥٣] وأحمد [١٥٦٤٥] والحاكم [(١/ ٥٠١)] من حديث معاذ بن أنس: «**من قرأ القرآن فأكمله، وعمل به، أُلبِس والدُه تاجاً يوم القيامة، ضوؤُه أحسنُ مِن ضوء الشمس في بيوت الدنيا لو كانت فيكم، فما ظنكم بالذي عمل بهذا؟**» [حسن لغيره].

وأخرج الترمذيّ [٢٩٠٥] وابن ماجه [٢١٦] وأحمد [١٢٦٨] من حديث عليّ: «**مَنْ قرأَ القرآن فاستظهره، فأحلَّ حلاله وحرَّم حرامه، أَدخله الله الجنة، وشفعه في عشرة من أهل بيته، كلّهم قد وجبتْ لهم النار**» [وإسناده ضعيف].

وأخرج الطَّبرانيّ [في «الكبير»: ٧٥٨٨] من حديث أبي أُمامة: «**مَن تعلَّم آية من كتاب الله استقبلتْهُ يوم القيامة تضحكُ في وجهه**» [رجاله ثقات].

وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث عائشة: «**الماهر بالقرآن مع السَّفَرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتَع فيه وهو عليه شاقّ له أجران**» [البخاري: ٤٩٣٧، ومسلم: ١٨٦٢، وأحمد: ٢٤٢١١].

وأخرج الطبرانيّ في «**الأوسط**» [٦٦٠٢] من حديث جابر: «**من جمع القرآن كانت له عند الله دعوة مستجابة، إن شاء عجَّلها في الدنيا، وإن شاء ادَّخرها في الآخرة**».

وأخرج الشيخان من حديث أبي موسى: «**مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأُتْرُجَّة، طعمها طيِّب وريحها طيِّب. ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التَّمرة طعمُها طيِّب، ولا رِيح لها. ومَثَلُ الفاجرِ الذي يقرأ القرآنَ كمثل الرَّيْحانة، رِيحها طيِّب وطعمُها مُرّ. ومَثَلُ الفاجر الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحَنْظَلة، طَعمُها مرّ ولا رِيح لها**» [البخاري: ٥٠٢٠، ومسلم: ١٨٦٠، وأحمد: ١٩٦١٤].

وأَخرج الشيخان من حديث عثمان: «**خيركم ـ وفي لفظ: إن أَفضلكم ـ مَن تعلَّم القرآن وعلَّمه**». [البخاري: ٥٠٢٧، وأحمد: ٤١٢].

زاد البيهقي في «**الأسماء**»: «**وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه**»[١].

وأخرج الترمذيّ [٢٩١٣] والحاكم [(١/ ٥٥٤)] من حديث ابن عباس: «**إنَّ الذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب**» [حسن صحيح].

وأخرج ابن ماجه [٢١٩] من حديث أبي ذَرّ: «**لأنْ تَغْدُوَ فتتعلَّمَ آيةً من كتاب الله، خيرٌ لك من أن تصلِّيَ مئة ركعة**» [ضعفه الألباني].

وأخرج الطَّبَراني [في «الكبير»: ١٢٤٣٧] من حديث ابن عباس: «**من تعلَّم كتاب الله، ثم اتَّبع ما فيه: هداه الله به من الضلالة، ووقاه يوم القيامة سوء الحساب**».

---

(١) «الأسماء والصفات» للبيهقي ١/ ٣٧٢.

وأخرج ابن أَبي شَيْبَة من حديث أَبي شُرَيح الخزاعيّ: «**إن هذا القرآن سبب، طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، فتمسَّكوا به، فإنكم لن تضلُّوا، ولن تهلكوا بعده أبداً**».

وأخرج الديلميّ من حديث عليّ: «**حَملة القرآن في ظلِّ الله يوم لا ظِلَّ إلَّا ظلُّه**».

وأخرج الحاكم [(١/ ٥٥٢)] من حديث أَبي هريرة: «**يجيء صاحب القرآن يوم القيامة، فيقول القرآن: يا ربِّ حَلِّه، فيلبس تاج الكرامة، ثم يقول: يا رب زِده، يا ربِّ ارض عنه، فيرضى عنه، ويقال له: اقرأْ وارقَهْ، ويزاد له بكل آية حسنة**» [وهو صحيح].

وأخرج من حديث عبد الله بن عمر: «**الصِّيام والقرآن يَشْفَعان للعبد**».

وأخرج من حديث أبي ذرّ: «**إنكم لا ترجعون إلى الله بشيء أفضلَ مما خرَج منه**» يعني القرآن.

الفصل الثاني: فيما ورد في فضل سورٍ بعينها

ما ورد في الفاتحة:

أخرج الترمذي [٣١٢٥] والنسائيّ والحاكم [(٢/ ٢٥٨)] من حديث أُبيّ بن كعب مرفوعاً: «**ما أَنزل الله في التوراة ولا في الإِنجيل مثلَ أُم القرآن، وهي السبعُ المثاني**» [صحيح على شرط مسلم].

وأخرج أحمد [١٧٥٩٧] وغيره مِن حديث عبد الله بن جابر: «**أَخْيَر سورة في القرآن ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾**» [وإسناده حسن].

وللبيهقي في «**الشعب**» [٢٣٥٨] والحاكم [٢٠٥٦] من حديث أنس: «**أفضل القرآن: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾**».

وللبخاريّ [٥٠٠٦] من حديث أبي سعيد بن المعلَّى: «أعظم سورة في القرآن: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾» [وأحمد: ١٥٧٣٠].

وأخرج عبد الله في «**مسنده**» من حديث ابن عباس: «**فاتحة الكتاب تَعْدِل ثلثَي القرآن**»[(١)].

ما ورد في البقرة وآل عمران:

أخرج أبو عُبيد من حديث أنس: «**إنَّ الشيطان يخرج من البيت إذا سمع سورة البقرة تُقرأُ فيه**».

وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن مُغَفَّل.

وأَخرج مسلم [١٨٧٦] والترمذيّ [٢٨٨٣] من حديث النَّواس بن سَمْعان: «**يُؤْتَى بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا يعملون به، تقدُمُهم سورةُ البقرة وآل عمران**». وضرب لهما رسول الله ﷺ ثلاثة أمثال، ما نسيتُهن بعدُ، قال: «**كأنهما غمامتان أو غَيابتان أو ظُلَّتان سوداوان بينهما شرف، أو كأَنهما فِرْقان من طير صوافَّ يُحَاجَّانِ عن صاحبهما**»[(٢)].

---

(١) رواه عبد بن حميد: ٦٧٨ ورمز له المصنف في «الجامع الصغير» بالضعف.

(٢) وفيهما: بينهما شَرْقٌ. قال ابن الأثير في «النهاية»: الشَّرْقُ ها هنا: الضوءُ، وهو الشمس. مادة شَرَقَ.

وأخرج أحمد [٢٢١٥٧] من حديث بُريدة: «**تعلَّموا سورة البقرة؛ فإن أخذها بركة، وتركَها حسرة، ولا تَستطيعها البطَلة. تعلَّموا سورة البقرة وآل عمران فإنَّهما الزهراوان تُظِلَّان صاحبهما يوم القيامة، كأنهما غمامتان، أو غيابتان، أو فِرْقان من طير صوافَّ**» [وهو صحيح].

وأخرج ابن حبّان [٧٨٠] وغيره من حديث سَهْل بن سعد: «**إن لكل شيء سَناماً، وسنام القرآن سورة البقرة، من قرأها في بيته نهاراً لم يدخله الشيطان ثلاثة أيام، ومن قرأها في بيته ليلاً لم يدخله الشيطانُ ثلاثَ ليالٍ**» [وإسناده ضعيف].

وأخرج البيهقي في «**الشُّعب**» [٢٥٨٤] من طريق الصلصال: «**من قرأ سورة البقرة تُوِّج بتاجٍ في الجنة**» [وفي «السنن» (٣/ ٢٠ ـ ٢١)].

وأخرج أبو عُبيد عن عمر بن الخطاب موقوفاً: «**من قرأ البقرة وآل عمران في ليلةٍ كُتب من القانتين**».

وأخرج البيهقيّ من مرسل مكحول: «من قرأ سورة البقرة وآل عمران يوم الجمعة صلَّت عليه الملائكة إلى الليل».

فصل: ما ورد في آية الكرسيّ:

أخرج مسلم [١٨٨٥] من حديث أُبيّ بن كعب: «**أعظم آية في كتاب الله آية الكرسيّ**».

وأخرج الترمذيّ [٢٨٧٨] والحاكم [(٢/ ٢٥٩)] من حديث أبي هريرة: «**إن لكل شيء سَنَاماً، وإن سَنَامَ القرآن البقرةُ، وفيها آيةٌ هي سيدةُ آيِ القرآن؛ آيةُ الكرسي**»[(١)].

وأخرج الحارث بن أبي أُسامة عن الحسن مرسلاً: «أفضل القرآن سورة البقرة، وأعظم آية فيها آية الكرسيّ».

وأخرج ابن حبان والنّسائيّ [٩٩٢٨] من حديث أَبي أُمامةَ: «**من قرأ آية الكرسيّ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ لم يمنعه مِن دخول الجنة إلّا أن يموت**».

وأخرج أحمد [١٣٣٠٩] من حديث أنس: «**آية الكرسيّ ربع القرآن**» [وإسناده ضعيف].

ما ورد في خواتيم البقرة:

أَخرج الأَئمّة الستة، من حديث أَبي مَسْعُود: «**مَن قَرَأَ الآيتين من آخر سورةِ البقرة في ليلةٍ كَفَتاه**».

[البخاري: ٥٠٠٩، ومسلم: ١٨٧٨، وأبو داود: ١٣٩٧، والترمذي: ٢٨٨١، والنسائي: ٨٠٢١، وابن ماجه: ١٣٦٨، وأحمد: ١٧٠٩٦].

وأخرج الحاكم [(٢/ ٢٦٠)] من حديث النعمان بن بشير: «**إن الله كتب كتاباً قبل أن يخلق السموات**

(١) قال الألباني: ضَعَّفه الترمذي، وأما الحاكم فقال: «صحيح الإسناد، والشيخان لم يخرجا عن حكيم لوهنٍ في رواياته، وإنما تركاه لغلوه في التشيع». فأقول: ليس كما قال وإن وافقه الذهبي في «تلخيصه»؛ فإن أقوال الأئمة فيه إنما تدل على أنهم تركوه لسوء حفظه، وليس لفساد مذهبه... وبالجملة **فالحديث ضعيف**. انظر الضعيفة (١٣٤٨).

والأرض بألفَيْ عام، وأنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة، ولا يُقرآن في دار فيَقْرَبها شيطان ثلاث ليال» [وهو صحيح].

ما ورد في آخر آل عمران:

أخرج البيهقيّ من حديث عثمان بن عفان: «**من قرأ آخر آل عمران في ليلةٍ كتِب له قيامُ ليلةٍ**».

ما ورد في الأنعام:

أخرج الدارميّ [٣٢٧٨] وغيره عن عمر بن الخطاب موقوفاً: «الأنعام من نواجب القرآن».

[وابن أبي شيبة (١٠/ ١٠٣٢٣) وإسناده صحيح].

ما ورد في السبع الطوال:

أخرج أحمد [٢٤٤٤٣] والحاكم [(١/ ٥٦٤)] من حديث عائشة: «**مَن أخَذ السبعَ الطِّوال فهو خير**»[1].

[وهو صحيح].

ما ورد في هود:

أخرج الطبرانيّ في «**الأوسط**» [٧٥٦٦] بسندٍ واهٍ من حديث عليّ: «لا يَحفظ منافقٌ سوراً: براءة، وهود، ويس، والدّخان، وعمّ يتساءلون».

ما ورد في آخر الإسراء:

أخرج أحمد [١٥٦٢٥] من حديث معاذ بن أنس: «آية العزّ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ إلى آخر السورة» [وإسناده ضعيف].

ما ورد في الكهف:

أخرج الحاكم [(١/ ٥٦٤)] مِن حديث أبي سعيد: «**من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بينه وبين الجمعتين**».

وأخرج مسلم [١٨٨٣] من حديث أبي الدّرداء: «**مَن حفظ عشر آيات من أوّل سورة الكهف عُصِم من فتنة الدّجال**».

وأخرج أحمد [١٥٦٢٦] من حديث معاذ بن أنس: «**من قرَأَ أول سورة الكهف وآخرَها كانت له نوراً من قدمه إلى رأسه، ومَنْ قرأَها كلَّها كانت له نوراً ما بين الأرض والسماء**» [والطبراني في «الكبير» (٢٠/ (٤٤٣)) وإسناده ضعيف].

---

(١) ولفظه عندهما: «من أخذ السبعَ الأُوَلَ، فهو حَبْرٌ».

وأخرج البزَّار [٢٩٧] من حديث عمر: «من قرأ في ليلة: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ . . .﴾ الآيةَ، كان له نور من عدن إلى مكة، حشوه الملائكة».

ما ورد في ألم السّجدة:

أخرج أبو عُبيد[١] من مرسل المسيَّب بن رافع: «تجيء ألم السجدة يوم القيامة لها جناحان تظلّ صاحبها، فتقول: لا سبيل عليك، لا سبيل عليك».

وأخرج عن ابن عمر موقوفاً قال: «في تنزيل السجدة وتبارك الملك فضلُ ستين درجة على غيرهما من سور القرآن».

ما ورد في يس:

أخرج أبو داود [٣١٢١] والنسائيّ [في «عمل اليوم...»: ١٠٧٥] وابن حِبّان [٧٢٠] وغيرهم من حديث معقِل بن يسار: «**يس قلب القرآن، لا يقرؤها رجلٌ يريد الله والدارَ الآخرة إلّا غُفر له؛ اقرؤوها على موتاكم**» [ضعفه الألباني].

وأخرج الترمذي [٢٨٨٧] والدارميّ من حديث أنس: «**إنَّ لكل شيء قلباً، وقلب القرآن يس، ومن قرأ يس كتب الله له بقراءتها قراءةَ القرآن عَشْرَ مرات**». [قال الألباني: موضوع].

وأخرج الدارميّ [٣٢٩١] والطبرانيّ [في «الأوسط»: ٣٥٣٣]من حديث أبي هريرة: «**من قرأ يس في ليلة ابتغاء وجه الله غفر له**» [وفي «الصغير»: ٤١٧، وابن حبان: ٢٥٧٤ ورجاله ثقات].

وأخرج الطبرانيّ [في «الأوسط»: ٧٠١٨] من حديث أنس: «**من داوم على قراءة يس كلَّ ليلة ثم مات، مات شهيداً**» [وفي «الصغير»: ١٠١٢].

ما ورد في الحواميم:

أخرج أبو عبيد[٢] عن ابن عباس موقوفاً: إن لكل شيء لُباباً، ولُبابُ القرآن الحواميم.

وأخرج الحاكم [(٢/ ٤٣٧)] عن ابن مسعود موقوفاً: الحواميم ديباج القرآن[٣].

ما ورد في الدخان:

أخرج الترمذيّ [٢٨٨٨] وغيره من حديث أبي هُريرة: «**مَنْ قرأ حم الدخان في ليلة أصبح يستغفرُ له سبعون ألفَ مَلَك**». [قال الألباني: موضوع].

---

(١) في «فضائله» ص٢٥١. (٢) في «فضائله» ص٢٥٤.

(٣) صححه الشيخ الألباني موقوفاً على ابن مسعود، ورُوي مرفوعاً من حديث أنس كما أخرجه الديلمي ٢/ ١٠٦ وهو موضوع، وآفتُه عبد القدوس بن حبيب، وهو كذَّاب وضَّاع. وانظر الضعيفة للشيخ الألباني (٣٥٣٧).

ما ورد في المفصّل:

أَخرج الدارميّ [٣٤٢٠] عن ابن مسعود موقوفاً: إنَّ لكل شيء لُباباً، ولُباب القرآن المفصَّلُ.

الرحمن:

أَخرج البيهقيّ [في «الشعب»: ٢٤٩٤] من حديث علي مرفوعاً: «**لكل شيء عروسٌ، وعَروسُ القرآن الرحمن**».

المسبّحات:

أخرج أحمد [١٧١٦٠] وأبو داود [٥٠٥٧] والترمذيّ [٢٩٢١] والنسائيّ [١٠٥٤٩] عن عِرباض بن سارية: أنّ النبي ﷺ كان يقرأ المسبّحات كل ليلة قبل أن يَرقُد، ويقول: «**فيهن آية خير من ألف آية**» [إسناده ضعيف].

قال ابن كثير(١) في تفسير الآية المشار إليها قوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

وقد أخرج ابن السُّنّي [في «عمل اليوم والليلة»: ٧٢٣] عن أَنس: أن النبي ﷺ أوصى رجلاً إذا أتى مضجعه أن يقرأ سورة الحشر، وقال: «**إن مِتَّ متَّ شهيداً**».

وأخرج الترمذي [٢٩٢٢] من حديث معقل بن يسار: «**من قرأ حين يصبح ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكّل الله به سبعين ألف ملَك، يصلُّون عليه حتى يمسي، وإن مات في ذلك اليوم مات شهيداً، ومن قالها حين يمسي كان بتلك المنزلة**» [قال الألباني: ضعيف].

وأخرج البيهقيّ [«شعب الإيمان»: ٢٥٠١] من حديث أبي أُمامةَ: «**من قرأَ خواتيم الحشر في ليلٍ أو نهار، فمات في يومه أو ليلته، فقد أَوجب الله له الجنة**».

تبارك:

أخرج الأربعة وابن حِبَّان [٧٨٧ و٧٨٨] والحاكم [(٢/ ٤٩٧)] من حديث أبي هُريرة: «**في القرآن سورة ثلاثون آية، شَفَعتْ لرجل حتى غفر له: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾**» [وأبو داود: ١٤٠٠، والترمذي: ٢٨٩١، والنسائي في «عمل اليوم...»: ٧١٠، وفي «الكبرى»: ١١٦١٢، وابن ماجه: ٣٧٨٦، وهو حسن لغيره].

وأخرج الترمذيّ [٢٨٩٠] من حديث ابن عباس: «**هي المانعة، هي المنجية، تنجّي من عذاب القبر**»(٢).

وأخرج الحاكم [(١/ ٥٦٥)] من حديثه: «**وددت أنها في قلب كلِّ مؤمن: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾**». [وهو صحيح]

---

(١) ابن كثير ٦/ ٥٤٤ سورة الحديد: ٣ وتمام كلامه: وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ ...﴾ وهذه الآية هي المشار إليها في حديث عرباض بن سارية أنها أفضل من ألف آية.

(٢) قال الألباني: ضعيف وإنما يصح منه قوله: هي المانعة.

وأخرج النَّسائيّ[١١٦١٢] من حديث ابن مسعود: «من قرأ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ كلَّ ليلة منعه الله بها من عذاب القبر»[(١)].

الأعلى:

أخرج أبو عُبيد[(٢)] عن أبي تميم قال: قال رسول الله ﷺ: «إنِّي نُسِّيت أفضل المسبّحات». فقال أُبيّ بن كعب: لعلها: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾؟ قال: «نعم».

القيّمة:

أخرج أبو نُعَيم في «الصحابة» من حديث إسماعيل بن أبي حكيم المزنيّ الصحابيّ مرفوعاً: «إن الله ليسمع قراءة: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، فيقول: أَبشر عبدي، فوعزَّتي لأُمكنَنّ لك في الجنة حتى ترضَى».

الزلزلة:

أخرج الترمذيّ[٢٨٩٤] من حديث أنس: «مَنْ قرأ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ . . .﴾ عُدِلت له بنصف القرآن».

[وهو صحيح].

العاديات:

أخرج أبو عُبيد[(٣)] من مرسل الحسن: «﴿إِذَا زُلْزِلَتِ . . .﴾ تُعدَل بنصف القرآن، والعاديات تُعدَل بنصف القرآن».

ألهاكم:

أخرج الحاكم[(١/ ٥٦٦)] من حديث ابن عمر مرفوعاً: «ألا يستطيع أَحدكم أن يقرأ ألف آية في كل يوم» قالوا: ومن يستطيع أن يقرأ ألف آية؟ قال: «أمَا يستطيع أحدُكم أن يقرأ ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ . . .﴾».

[وهو صحيح].

الكافرون:

أخرج الترمذيّ[٢٨٩٤] من حديث أنس: «﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ رُبْع القرْآن»[وهو صحيح].

وأخرج أبو عُبيد من حديث ابن عباس قال: «﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، تُعْدَلُ بربع القرآن».

وأخرج أحمد[٢٣٨٠٧] والحاكم[(١/ ٥٦٥)] من حديث نوفل بن معاوية: «اقرأ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، ثُمَّ نَمْ على خاتمتها، فإنها براءة من الشرك»[وهو حسن].

---

(١) حسَّنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٥٨٩).

(٢) في «فضائله» ص٢٥٩.

(٣) في «فضائله» ص٢٦٣.

وأخرج أبو يعلى من حديث ابن عباس: «**أَلَا أَدُلُّكم على كلمة تنجيكم من الإشراك بالله؟ تقرؤون: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ عند منامكم**».

النصر:

أخرج الترمذي[٢٨٩٥]من حديث أنس: «**﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ ربع القرآن**» [وهو ضعيف].

الإخلاص:

أخرج مسلم[١٨٨٩] وغيره من حديث أبي هريرة: **﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ . . .﴾ تعدِل ثلث القرآن**».

وفي الباب عن جماعة من الصحابة.

وأخرج الطبرانيّ في «**الأوسط**»[٥٧٨١] من حديث عبد الله بن الشِّخِّير: «**ومَن قرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في مرضه الذي يموت فيه لم يُفتَن في قبره، وأَمِن من ضغطةِ القبر، وحَمَلَتْهُ الملائكةُ يوم القيامة بأَكُفِّها حتى تُجيزَهُ الصراطَ إلى الجنة**» [ضعيف جداً].

وأخرج الترمذيّ[٢٨٩٨] من حديث أَنس: «**مَن قرأَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ كلَّ يوم مئتي مرة مُحِيَ عنه ذنوب خمسين سنة، إلَّا أن يكون عليه دَيْن، ومن أراد أَن ينام على فراشه فنام على يمينه، ثم قرأَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ مئة مرة، فإذا كان يوم القيامة يقول له الرب: يا عبدي، ادخل عن يمينك الجنة**» [ضعفه الألباني في «الضعيفة»: ٣٠٠].

وأخرج الطبرانيّ [في «الكبير»: ٨٥٢] من حديث ابن الديلميّ: «**من قرأَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ مئة مرة في الصلاة أو غيرها، كتب الله له براءة من النار**».

وأخرج في «**الأوسط**»[٢٨٣] من حديث أَبي هريرة: «**من قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ عشر مرات بُنِيَ له قصرٌ في الجنة، ومن قرأَها عشرين مرة بُنِيَ له قصران، ومن قرأَها ثلاثين مرة بني له ثلاثة**».

وأَخرج في «**الصغير**»[١٦٦] من حديثه: «**من قرأَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ بعد صلاة الصبح اثنتي عشرة مرة، فكأنّما قرأ القرآن أربع مرات، وكان أفضل أهل الأرض يومئذ إذا اتقى**».

المعوذتان:

أخرج أحمد[١٧٢٩٦ و١٧٢٩٧] من حديث عقبة: أنَّ النبي ﷺ قال له: «**أَلا أُعلِّمُكَ سوراً ما أنزل في التوراة ولا في الزبور ولا في الإنجيل ولا في الفرقان مثلها؟**». قلت: بلى، قال: «**﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾**» [إسنادهما صحيح].

وأخرج أيضاً من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ قال له: «**أَلا أُخبرك بأفضل ما تعوّذ به المتعوّذون؟**» قال: بلى، قال: «**﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾**» [أحمد: ١٥٤٤٨ وفي إسناده ضعفٌ].

وأخرج أبو داود [٥٠٨٢] والترمذيّ [٣٥٧٥] عن عبد الله بن خُبَيب قال: قال رسول الله ﷺ: «**اقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين حين تمسي وحين تصبح، ثلاثَ مرات، تكفك من كل شيء**» [وهو حسن صحيح].

وأخرج ابن السُّنِّيّ [في «عمل اليوم والليلة»: ٣٧٧] من حديث عائشة: «**مَنْ قرأ بعد صلاة الجمعة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ سبع مرات، أعاذه الله من السوء إلى الجمعة الأخرى**».

وبقيتْ أحاديث من هذا الفصل أخَّرتُها إلى نوع الخواصّ.

فصل: أما الحديث الطويل في فضائل القرآن سورةً سورةً، فإنه موضوع، كما أخرج الحاكم في «**المدخل**» بسنده إلى أبي عمّار المروزيّ: أنه قيل لأبي عِصْمَة الجامع[١]: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضُوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق؛ فوضَعتُ هذا الحديث حسبَةً!

وروَى ابن حِبّان في مقدمة «**تاريخ الضعفاء**»[٢] عن ابن مهديّ قال: قلت لميسرةَ بن عبد ربه: من أين جئتَ بهذه الأحاديثِ، من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتُها أرغِّبُ الناسَ فيها.

وروَينا عن المؤمَّل بن إسماعيل قال: حدثني شيخ بحديث أُبَيّ بن كعبٍ في فضائل سور القرآن سورةً سورة، فقال: حدثني رجلٌ بالمدائن، وهو حيّ، فصِرْتُ إليه، فقلت له: مَن حدّثك؟ قال: حدثني شيخ بواسط وهو حيّ، فصرت إليه، فقلت له: مَن حدثك؟ قال: حدثني شيخ بالبصرة، فصرت إليه، فقلت له: مَن حدثك؟ قال: حدثني شيخٌ بعبادان، فصرت إليه، فأَخذ بيدي فأَدخلني بيتاً، فإذا فيه قومٌ من المتصوفة، ومعهم شيخٌ، فقال: هذا الشيخ حدثني، فقلت: يا شيخ مَن حدَّثك؟ فقال: لم يحدثني أحدٌ، ولكننا رأينا الناسَ قد رَغِبوا عن القرآن، فوضعْنا لهم هذا الحديثَ ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن.

قال ابن الصلاح: ولقد أَخْطأَ الواحديّ المفسِّرُ ومن ذكره من المفسّرين في إيداعِه تفاسيرَهم.

  

(١) أبو عصمة: نوح بن أبي مريم المرْوَزي، قال الحاكم: وضع أبو عصمة حديثَ فضائل القرآن الطويلَ. انظر ترجمته بإسهاب في «ميزان الاعتدال» ٤/ ٢٧٩، وانظر «شرح شرح النخبة» ٤٤٨، و«فتح المغيث» للسخاوي ١/ ٣٠٣، و«قواعد التحديث» للشيخ القاسمي ص٢٥٩ ـ ٢٦٠ بتحقيقنا.

(٢) «كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» ١/ ٦٤.

النوع الثالث والسبعون

في أفضل القرآن وفاضِلِه

اختلف الناس: هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟

فذهب الإمام أبو الحسن الأشعريّ والقاضي أبو بكر الباقلانيّ وابن حِبَّان إلى المنع؛ لأن الجميع كلام الله؛ ولئلا يُوهم التفضيلُ نقصَ المفضَّل عليه. ورُوي هذا القول عن مالك. قال يحيى بنُ يحيى: تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ؛ ولذلك كره مالك أن تعاد سورةٌ أو تُردَّدَ دون غيرِها.

وقال ابن حبّان في حديث أُبَيّ بن كعب: «**ما أَنزل الله في التوراة ولا في الإنجيل مثل أُمّ القرآن**»: إن الله لا يعطي لقارئ التوراة والإنجيل من الثواب مثلَ ما يعطِي لقارئ أُم القرآن، إذ الله سبحانه وتعالى بفضله فضَّل هذه الأُمة على غيرها من الأمم، وأعطاها من الفضل على قراءة كلامه أكثرَ مما أعطى غيرَها من الفضل على قراءة كلامه، قال: وقوله: «أعظم سورة» أراد به الأجر؛ لا أن بعض القرآن أفضل من بعض.

وذهب آخرون إلى التفضيل لظواهر الأحاديث، منهم: إسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن العربيّ، والغزالي.

وقال القرطبي: إنَّه الحقّ، ونقَله عن جماعة من العلماء والمتكلمين.

وقال الغزالي في «**جواهر القرآن**»(١): لعلك أن تقول: قد أَشرتَ إلى تفضيل بعض آيات القرآن على بعض، والكلام كلام الله، فكيف يفارق بعضُها بعضاً؟ وكيف يكون بعضُها أشرفَ من بعض؟ فاعلم أن نور البصيرة إن كان لا يرشدك إلى الفرق بين آية الكرسيّ وآية المداينات، وبين سورة الإخلاص وسورة تبّت، وترتاع على اعتقاد الفرق نفسُك الخوّارةُ المستغرقةُ بالتقليد، فَقَلِّدْ صاحبَ الرسالة ﷺ، فهو الذي أُنزل عليه القرآنُ وقال: «**يس قلب القرآن**» و«**فاتحة الكتاب أفضلُ سُور القرآن**» و«**وآية الكرسي سيدة آي القرآن**» و«**قل هو الله أحد تعدِل ثلث القرآن**» والأخبار الواردة في فضائل القرآن، وتخصيص بعض السور والآيات بالفضل، وكثرة الثواب في تلاوتها لا تُحصى. انتهى.

وقال ابن الحَصّار: العجب ممن يَذكر الاختلاف في ذلك، مع النصوص الواردة بالتفضيل!.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: كلام الله في الله أفضلُ من كلامه في غيره، فـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ أفضل من ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾.

وقال الخُوَيي: كلام الله أبلغُ من كلام المخلوقين. وهل يجوز أن يقال: بعض كلامه أبلغ من

(١) «جواهر القرآن» للغزالي ص١٥.

بعض الكلام؟ جوّزه قومٌ لقصور نظرهم. وينبغي أن تعلم أن معنى قول القائل: هذا الكلام أبلغ من هذا، أنَّ هذا في موضعه له حسنٌ ولطف، وذاك في موضعه له حسن ولطف، وهذا الحُسن في موضعه أكملُ من ذاك في موضعه.

قال: فإن مَن قال: إن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ أبلغُ من ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ جعَل المقابلة بين ذكر الله وذكر أبي لهب، وبين التوحيد والدعاء على الكافر؛ وذلك غير صحيح، بل ينبغي أن يقال: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ دعاء عليه بالخُسران، فهل توجد عبارة للدعاء بالخسران أحسن من هذا؟ وكذلك في ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا توجد عبارةٌ تدُلُّ على الوحدانية أَبلغ منها؛ فالعالم إذا نظر إلى ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ في باب الدعاء بالخسران، ونظر إلى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في باب التوحيد، لا يمكنه أن يقول: أحدهما أبلغ من الآخر. انتهى.

وقال غيره: اختلف القائلون بالتفضيل، فقال بعضهم: الفضل راجع إلى عِظَم الأجر ومضاعفة الثواب؛ بحسب انفعالات النفس وخشيتها وتدبّرها وتفكُّرها عند وُرود أوصاف العُلَا.

وقيل: بل يرجع لذات اللفظ، وأن ما تضمّنه قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٦٣] وآية الكرسيّ، وآخر سورة الحشر، وسورة الإخلاص من الدّلالات على وحدانيته وصفاته ليس موجوداً مثلاً في ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ وما كان مثلها، فالتفضيلُ إنما هو بالمعاني العجيبة وكثرتها.

وقال الحَليميّ، ونقله عنه البيهقيّ: معنى التفضيل يرجع إلى أشياء:

أحدها: أن يكون العمل بآيةٍ أولى من العمل بأخرى، وأعْوَد على الناس(١)، وعلى هذا يقال: آيات الأمر والنهي والوعد والوعيد خيرٌ من آيات القصص، لأنَّها إنما أريد بها تأكيد الأمر والنهي والإنذار والتبشير، ولا غنىً بالناس عن هذه الأمور، وقد يستغنون عن القصص، فكان ما هو أعود عليهم وأنفع لهم، ممّا يجري مجرى الأصول، خيراً لهم ممّا يُجعَل تبعاً لما لا بُد منه.

الثاني: أن يقال: الآيات التي تشتمل على تعديد أسماء الله تعالى وبيان صفاته والدلالة على عظمته أفضل، بمعنى أن مخبَراتها أسنى وأجلُّ قدراً.

الثالث: أن يقال: سورة خير من سورة، أو: آية خير من آية، بمعنى أنَّ القارئ يتعجّل له بقراءتها فائدة سوى الثواب الآجل، ويتأدَّى منه بتلاوتها عبادة، كقراءة آية الكرسيّ والإخلاص والمعوذتين؛ فإن قارئها يتعجّل بقراءتها الاحتراز مما يخشى، والاعتصام بالله، ويتأدَّى بتلاوتها عبادةٌ لله، لما فيها من ذكره سبحانه وتعالى بالصّفات العلا على سبيل الاعتقاد لها، وسكون النفس إلى فضل ذلك الذكر وبركته؛ فأما آيات الحُكْم: فلا يقع بنفس تلاوتها إقامة حكم، وإنما يقع بها علمٌ.

ثم لو قيل في الجملة: إن القرآن خيرٌ من التوراة والإنجيل والزَّبور، بمعنى أن التعبُّد بالتلاوة والعمل واقع به دونها، والثواب بحسب قراءته لا بقراءتها. أو أنه من حيث الإعجازُ حجة النبي

(١) أي: أكثر نفعاً لهم وعوداً عليهم بخيري الدنيا والآخرة.

المبعوث، وتلك الكتب لم تكن معجزة، ولا كانت حُججَ أولئك الأنبياء، بل كانت دعوتهم والحجج غيرها، لكان ذلك أيضاً نظير ما مضى.

وقد يقال: إن سورة أفضل من سورة؛ لأن الله جعل قراءتها كقراءة أضعافها مما سواها، وأوجب بها من الثواب ما لم يوجب بغيرها، وإن كان المعنى الذي لأجله بلغ بها هذا المقدار لا يظهر لنا، كما يقال: إن يوماً أفضل من يوم، وشهراً أفضل من شهر، بمعنى: العبادةُ فيه تفضُل على العبادة في غيره. والذنب فيه أعظم منه في غيره، وكما يقال: إن الحرَم أفضل من الحلِّ؛ لأنه يتأدَّى فيه من المناسك ما لا يتأدَّى في غيره. والصلاة فيه تكون كصلاة مضاعفة مما تقام في غيره. انتهى كلام الحليميّ.

وقال ابن التِّين في حديث البخاريّ: «**لأُعلِّمنك سورة هي أعظم السور**»(1) [البخاري: ٥٠٠٦، وأحمد: ١٥٧٣٠] معناه: أنَّ ثوابها أعظم من غيرها.

وقال غيره: إنما كانت أعظم السُّوَر؛ لأنها جمعت جميع مقاصد القرآن، ولذلك سمِّيت: أُم القرآن.

وقال الحسن البصريّ: إن الله أَودع علومَ الكتب السابقة في القرآن، ثم أودع علوم القرآن الفاتحة، فمن عَلِم تفسيرَها كان كمن علم تفسير جميع الكتب المنزَّلة. أخرجه البيهقيّ.

وبيان اشتمالها على علوم القرآن قرره الزمخشريّ، باشتمالها على: الثناء على الله تعالى بما هو أهلُه، وعلى التعبُّد بالأمر والنهي، وعلى الوعد والوعيد؛ وآياتُ القرآن لا تخلو عن أحد هذه الأمور.

وقال الإمام فخر الدين: المقصود من القرآن كله تقرير أمور أربعة: الإلهيات، والمعاد، والنبوَّات، وإثبات القضاء والقدَر لله تعالى. فقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يدلُّ على الإلهيات، وقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ يدُلُّ على المعاد، وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يدلُّ على نفي الجبر، وعلى إثبات أن الكلّ بقضاء الله وقدَره، وقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ إلى آخر السورة يدل على إثبات قضاء الله، وعلى النبوَّات. فلمَّا كان المقصد الأعظم من القرآن هذه المطالب الأربعة، وهذه السورة مشتملة عليها، سمّيت: أُم القرآن.

وقال البيضاويّ: هي مشتملة على الحِكَم النظرية والأحكام العملية التي هي سلوك الطريق المستقيم، والاطلاع على مراتب السعداء، ومنازل الأشقياء.

وقال الطِّيبيّ: هي مشتملة على أربعةِ أنواعٍ من العلوم التي هي مناط الدين:

أحدها: علم الأصول، ومعاقدُهُ معرفة الله تعالى وصفاته، وإليها الإشارة بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ومعرفة النبوة، وهي المرادة بقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومعرفة المعاد، وهو المومى إليه بقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

وثانيها: علم الفروع، وأُسُّه العبادات، وهو المراد بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

---

(1) والسورة التي علمه إياها هي سورة الفاتحة.

وثالثها: علم ما يحصل به الكمال وهو علم الأخلاق، وأجلُّه الوصول إلى الحضرة الصمدانية، والالتجاء إلى جناب الفردانية والسلوك لطريقه، والاستقامة فيها، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾.

ورابعها: علم القَصَص والأخبار عن الأُمم السالفة، والقرون الخالية، السعداء منهم والأشقياء، وما يتَّصل بها من وعد محسنهم ووعيد مسيئهم. وهو المراد بقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

وقال الغزاليّ: مقاصد القرآن ستة: ثلاثة مهمَّة، وثلاثة متمَّة:

الأولى: تعريف المدعو إليه كما أُشيرَ إليه بصدرها، وتعريف الصراط المستقيم، وقد صُرِّح به فيها، وتعريف الحال عند الرُّجوع إليه تعالى وهو الآخرة، كما أشير إليه بـ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

والأُخرى: تعريف أحوال المطيعين، كما أشيرَ إليه بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾. وحكاية أقوال الجاحدين، وقد أُشير إليها بـ ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾. وتعريف منازل الطريق، كما أُشيرَ إليه بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. انتهى.

ولا ينافي هذا وصفُها في الحديث الآخر بكونها: «**ثلثي القرآن**» لأن بعضهم وجَّهه بأن دلالات القرآن الكريم: إما أن تكون بالمطابقة أو بالتضمُّن أو بالالتزام، وهذه السورة تدلُّ على جميع مقاصد القرآن بالتضمُّن والالتزام دون المطابقة، والاثنان من الثلاثة ثلثان، ذكره الزركشيّ في شرح «**التنبيه**» وناصر الدين بن المَيْلَق[1]، قال: وأيضاً الحقوق ثلاثة: حق الله على عباده، وحقّ العباد على الله، وحقّ بعضِ العباد على بعض. وقد اشتملت الفاتحةُ صريحاً على الحقَّين الأولين، فناسب كونُها بصريحها ثلثين، وحديث: «**قسمتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي نصفين**» [مسلم: ٨٧٨، وأحمد: ٩٩٣٢، والبخاري في «القراءة خلف الإمام»: ٧٢، وأبو داود: ٨٢١، وابن حبان: ١٧٨٤] **شاهدٌ لذلك**.

قلت: ولا تَنافِيَ أيضاً بين كونِ الفاتحة أَعظمَ السُّور، وبين الحديث الآخر: أن البقرة أَعظمُ السور؛ لأن المراد به ما عدا الفاتحة من السُّور التي فُصِّلت فيها الأَحكامُ وضُرِبت الأمثال، وأُقيمت الحُجَج؛ إذ لم تشتمل سورةٌ على ما اشتملَتْ عليه، ولذلك سُمِّيت «**فسطاط القرآن**» [الدارمي: ٣٢٥٠].

قال ابن العربيّ في «**أحكامه**»[2]: سمعت بعض أشياخي يقول: فيها ألف أمر، وألف نهي، وألف حُكْم، وألف خبر؛ ولعظيم فقهها أقام ابنُ عمر ثماني سنين على تَعَلُّمها. أَخرجه مالك في «**الموطأ**». [كتاب القرآن (١/ ١٥٧)].

وقال ابن العربيّ أيضاً: إنما صارت آية الكرسيّ أعظمَ الآيات لعظم مقتضاها، فإنَّ الشيء إنما يشرف بشرف ذاته ومقتضاه وتعلقاته، وهي في آي القرآن كسورة الإخلاص في سُوَرِه، إلَّا أنَّ سورة الإخلاص تفضُلها بوجهين:

(١) ابن المَيْلَق: محمد بن عبد الدائم المعروف بابن بنت المَيْلق، ويقال اختصاراً: ابن الميلق، قاضٍ، مصري، شافعي، شاذلي واعظ بليغ (ت: ٧٩٧ هـ). «الدرر الكامنة» ٣/ ٤٩٤.

(٢) «أحكام القرآن» ١/ ٨ أول سورة البقرة.

أحدهما: أنها سورة؛ وهذه آية، والسورة أعظم؛ لأنَّه وقع التحدِّي بها، فهي أفضل من الآية التي لم يُتَحَدَّ بها.

والثاني: أنَّ سورة الإخلاص اقتضت التوحيد في خمسة عشر حرفاً، وآية الكرسيّ اقتضت التوحيد في خمسين حرفاً، فظهرت القُدْرة في الإعجاز بوضع معنىً معبَّر عنه بخمسين حرفاً، ثم يعبَّر عنه بخمسة عشر، وذلك بيانٌ لعظيم القدرة والانفراد بالوحدانية.

وقال ابن المُنيِّر: اشتملت آيةُ الكرسي على ما لم تشتمل عليه آيةٌ من أسماء الله تعالى؛ وذلك أنها مشتملة على سبعة عشر موضعاً، فيها اسم الله تعالى ظاهراً في بعضها ومستكناً في بعض، وهي: الله، هو، الحيُّ، القيوم، ضمير: لا تأخذه، و: له، و: عنده، و: بإذنه، و: يعلم، و: علمه، و: شاء، و: كرسيه، و: يؤوده. ضمير: حفظهما، المستتر الَّذي هو فاعل المصدر، و: هو، العليّ، العظيم. وإن عدّدتِ الضمائر المتحمّلة في: الحيّ، القيوم، العليّ، العظيم. والضمير المقدّر قبل: الحيّ ـ على أحد الأعاريب ـ صارت اثنين وعشرين.

وقال الغزاليّ(١): إنَّما كانت آية الكرسيّ سيِّدة الآيات؛ لأنها اشتملت على ذات الله وصفاته وأفعاله فقط؛ ليس فيها غير ذلك، ومعرفة ذلك هي المقصد الأقصى في العلوم، وما عداه تابع له، والسيِّد اسم للمتبوع المقدم، فقوله: ﴿الله﴾ إشارة إلى الذات، ﴿لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إشارة إلى توحيد الذات. ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ إشارة إلى صفة الذات وجلاله، فإنَّ معنى ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾ الذي يقوم بنفسه، ويقوم به غيره، وذلك غاية الجلال والعظمة. ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ تنزيه وتقديس له عمَّا يستحيل عليه من أوصاف الحوادث، والتقديسُ عمَّا يستحيل أحد أقسام المعرفة. ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إشارة إلى الأفعال كلها، وأنَّ جميعها منه وإليه. ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ إشارة إلى انفراده بالمُلْك والحكم والأمر، وأنَّ من يملك الشفاعة إنما يملكها بتشريفه إيَّاه والإذن فيها، وهذا نفي الشركة عنه في الحكم والأمر. ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿شَآءَ﴾ إشارة إلى صفة العلم، وتفضيل بعض المعلومات، والانفراد بالعلم، حتى لا علم لغيره إلَّا ما أعطاه ووهبه، على قدر مشيئته وإرادته. ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ إشارة إلى عظمة ملكه وكمال قدرته. ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ إشارة إلى صفة القدرة وكمالها، وتنزيهها عن الضَّعْف والنقصان. ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ إشارة إلى أصلين عظيمين في الصفات.

فإذا تأملت هذه المعاني، ثم تلوتَ جميعَ آي القرآن، لم تجد جملتها مجموعة في آية واحدة، فإنَّ ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨] ليس فيها إلَّا التوحيد، وسورة الإخلاص ليس فيها إلَّا التوحيد والتقديس، و: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] ليس فيها إلَّا الأفعال، والفاتحة فيها الثلاثة؛ لكن غير مشروحة بل مرموزة، والثلاثة مجموعة مشروحة في آية الكرسيّ.

---

(١) في «جواهر القرآن» ص٢٠.

والذي يقرب منها في جمعها آخر الحشر وأول الحديد؛ ولكنها آيات لا آية واحدة، فإذا قابلتَ آية الكرسي بإحدى تلك الآيات وجدتَها أَجْمع للمقاصد، فلذلك استحقَّت السيادة على الآي؛ كيف وفيها ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ وهو الاسم الأعظم كما ورد به الخبر[(١)]! انتهى كلام الغزالي!.

ثم قال: إنَّما قال ﷺ في الفاتحة «أفضل» وفي آية الكرسي «سيدة» لسرٍّ، وهو: أن الجامع بين فنون الفصل وأنواعها الكثيرة يسمَّى أفضل؛ فإن الفضل هو الزيادة، والأفضل هو الأزيد، وأما السُّؤدد فهو رسوخ معنى الشرف الذي يقتضي الاستتباع ويأبى التبعيَّة، والفاتحة تتضمَّن التنبيه على معانٍ كثيرةٍ ومعارفَ مختلفةٍ؛ فكانت أفضلَ، وآية الكرسي: تشتمل على المعرفة العظمى؛ التي هي المقصودة المتبوعة، التي يتبعها سائر المعارف، فكان اسم السيد بها أليق. انتهى.

ثم قال في حديث: «**قلب القرآن يس**»: إنَّ ذلك لأن الإيمان صحته بالاعتراف بالحشر والنَّشر، وهو مقرَّر في هذه السورة بأبلغ وجه، فجعلت قلب القرآن لذلك، واستحسنه الإمام فخر الدين.

وقال النسفيّ: يمكن أن يقال: إن هذه السورة ليس فيها إلّا تقرير الأصول الثلاثة: الوحدانيَّة، والرسالة، والحشر؛ وهو القدر الذي يتعلق بالقلب والجنان. وأمَّا الذي باللسان وبالأركان ففي غير هذه السورة؛ فلمَّا كان فيها أعمال القلب لا غير سمَّاها قلباً، ولهذا أمر بقراءتها عند المحتضر؛ لأن في ذلك الوقت يكون اللسان ضعيف القوة والأعضاء ساقطة، لكن القلب قد أقبل على الله تعالى، ورجع عمَّا سواه، فيقرأ عنده ما يزداد به قوةً في قلبه، ويشتد تصديقه بالأصول الثلاثة. انتهى.

واختلف النَّاس في معنى كون سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن:

فقيل: كأنَّه ﷺ سمع شخصاً يكرِّرها تكرار من يقرأ ثلث القرآن، فخرج الجواب على هذا. وفيه بُعْد عن ظاهر الحديث، وسائر طرق الحديث تردّه.

وقيل: لأن القرآن يشتمل على قصص وشرائع وصفات، وسورةُ الإخلاص كلّها صفات، فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار.

وقال الغزاليّ في «**الجواهر**»[(٢)]: معارف القرآن المهمَّة ثلاثة: معرفة التوحيد، والصِّراط المستقيم، والآخرة، وهي مشتملة على الأوَّل؛ فكانت ثلثاً.

وقال أيضاً فيما نقله عنه الرازيّ: القرآن مشتمل على البراهين القاطعة على وجود الله تعالى ووحدانيته وصفاته: إمَّا صفات الحقيقة، وإما صفات الفعل، وإما صفات الحكم، فهذه ثلاثة أمور، وهذه السُّورة تشتمل على صفات الحقيقة، فهي ثلث.

---

(١) عن أسماء بنت يزيد قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول في هاتين الآيتين: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١ و٢]: «إن فيهما اسمَ الله الأعظم». أخرجه أحمد (٢٧٦١١)، وأبو داود (١٤٩٦)، والترمذي (٣٤٧٨)، وابن ماجه (٣٨٥٥) وهو حديث حسن كما قال الألباني.

(٢) «جواهر القرآن» ص٢٧.

وقال الخُوييّ: المطالب التي في القرآن معظمها الأصول الثلاثة، التي بها يصحُّ الإسلام، ويحصل الإيمان، وهي: معرفة الله، والاعتراف بصدق رسوله، واعتقاد القيام بين يدي الله تعالى. فإن مَن عرف أَنَّ الله واحدٌ، وأن النبيّ صادقٌ، وأنَّ الدين واقعٌ، صار مؤمناً حقًّا، ومَن أنكر شيئاً منها كفر قطعاً. وهذه السورة تفيد الأصل الأوَّل، فهي ثلث القرآن من هذا الوجه.

وقال غيره: القرآن قسمان: خبر وإنشاء، والخبر قسمان: خبر عن الخالق وخبر عن المخلوق؛ فهذه ثلاثة أثلاث، وسورة الإخلاص أَخْلصت الخبر عن الخالق، فهي بهذا الاعتبار ثلث، وقيل: تعدل في الثواب، وهو الذي يشهد له ظاهر الحديث والأحاديث الواردة في سورة الزلزلة والنَّصر والكافرين، لكن ضعَّف ابن عَقيل ذلك، وقال: لا يجوز أن يكون المعنى: فله أجر ثلث القرآن، لقوله: «**ومن قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات**» [الدارمي: ٣١٩٠].

قال ابن عبد البرّ: السُّكوت في هذه المسألة أفضلُ من الكلام فيها وأسلَمُ: ثم أَسند إلى إسحاق بن منصور: قلت لأحمد ابن حنبل: قوله ﷺ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن» ما وجهه؟ فلم يقل لي فيها على أمر. وقال لي إسحاق بن راهويه: معناه أنَّ الله لمَّا فضَّل كلامه على سائر الكلام، جعل لبعضه أيضاً فضلاً في الثواب لمن قرأه، تحريضاً على تعليمه، لا أن مَن قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلاث مرات كان كمن قرأ القرآن جميعَه؛ هذا لا يستقيم ولو قرأها مئتي مرة. قال ابن عبد البرّ: فهذان إمامان بالسنة ما قاما ولا قعدا في هذه المسألة.

وقال ابن المَيْلق في حديث: «**إن الزلزلة نصف القرآن**»: لأن أحكام القرآن تنقسم إلى أحكام الدنيا وأحكام الآخرة، وهذه السورة تشتمل على أحكام الآخرة كلِّها إجمالاً، وزادت على القارعة بإخراج الأثقال وتحديث الأخبار. وأما تسميتها في الحديث الآخر ربعاً، فلأن الإيمان بالبعث ربع الإيمان، في الحديث الذي رواه الترمذي [٢١٤٤]: «**لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع: يشهد أن لا إله إلّا الله وأنّي رسول الله بعثني بالحقِّ، ويؤمن بالموت، ويؤمن بالبعث بعد الموت، ويؤمن بالقَدر**». فاقتضى هذا الحديث أن الإيمان بالبعث الذي قرَّرته هذه السورة ربع الإيمان الكامل الذي دعا إليه القرآن.

وقال أيضاً في سرّ كون ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾ تعدِل ألف آية: إنَّ القرآن ستة آلاف آية، ومئتا آية وكسر، فإذا تركنا الكسر كان الألف سدس القرآن، وهذه السورة تشتمل على سدس مقاصد القرآن، فإنها ـ فيما ذكره الغزاليّ ـ ستة: ثلاث مهمَّة وثلاث متمَّة ـ وتقدمت ـ وأحدها معرفة الآخرة المشتمل عليه السورة، والتعبير عن هذا المعنى بألف آية أفخم وأجلّ وأضخم من التعبير بالسدس.

وقال أيضاً في سرّ كون سورة الكافرين ربعاً وسورة الإخلاص ثلثاً، مع أن كلًّا منهما يسمَّى الإخلاص: إن سورة الإخلاص اشتملت من صفات الله على ما لم تشتمل عليه (الكافرون). وأيضاً: فالتوحيد إثبات إلهية المعبود وتقديسه ونفي إلهية ما سواه، وقد صرَّحت الإخلاصُ بالإثبات والتقديس، ولوحت إلى نفي عبادة غيره. والكافرون صرحتْ بالنفي ولوحت بالإثبات والتقديس؛ فكان بين الرتبتين من التصريحين والتلويحين ما بين الثلث والربع. انتهى.

تذنيب: ذكر كثيرون في أثر: «**أن الله جمع علوم الأوَّلين والآخرين في الكتب الأربعة، وعلومها في القرآن، وعلومه في الفاتحة**» فزادوا: وعلوم الفاتحة في البسملة، وعلوم البسملة في بائها.

ووُجِّه: بأن المقصود من كل العلوم وصول العبد إلى الربّ، وهذه الباء باء الإلصاق؛ فهي تلصق العبد بجناب الربّ، وذلك كمال المقصود. ذكره الإمام الرازيّ وابن النَّقِيب في «**تفسيرهما**».

  

النوع الرابع والسبعون

في مُفرَدَات القُرآن(١)

أَخرج السِّلَفِي في المختار من «**الطيوريات**» عن الشعبيّ قال: لَقِي عمرُ بن الخطاب ركباً في سفرٍ، فيهم ابنُ مسعود، فأمر رجلاً يناديهم: من أينَ القوم؟ قالوا: أَقبلنا من الفَجّ العميق، نريد البيت العتيق. فقال عمر: إن فيهم لعالماً. وأمر رجلاً أن يناديَهم: أيّ القرآن أَعظم؟ فأجابه عبد الله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. قال: نادِهم: أيُّ القرآن أَحكمُ؟ فقال ابن مسعود: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]. قال: نادِهم: أيّ القرآن أجمَعُ؟ فقال: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]. فقال: نادهم: أيُّ القرآن أحزنُ؟ فقال: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]. فقال: نادِهم. أي القرآن أرجى؟ فقال: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية [الزمر: ٥٣]، فقال: أفيكم ابنُ مسعود؟ قالوا: نعم. أخرجه عبد الرزاق في تفسيره بنحوه.

وأخرج عبدُ الرزَّاق أيضاً [في «مصنفه»: ٦٠٠٢]عن ابن مسعود قال: أَعدلُ آيةٍ في القرآن: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]. وأحكمُ آية: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ إلى آخرها.

وأخرج الحاكمُ [(٢/٣٥٦)]عنه قال: إنَّ أجمع آية في القرآن للخير والشر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠] [وهو صحيح].

وأخرج الطبراني(٢) [في «الكبير»: ٨٦٥٦] عنه قال: ما في القرآن آيةٌ أعظم فرحاً من آية في سورة الغُرَف: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية [الزمر: ٥٣]. وما في القرآن آيةٌ أكثر تفويضاً من آية في سورة النساء القُصْرى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ الآية [الطلاق: ٣].

وأخرج أبو ذرّ الهَرويّ في «**فضائل القرآن**» من طريق يحيى بن يعمُر، عن ابن عمر عن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أعظم آية في القرآن: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ . . .﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وأعدلَ آية في القرآن: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ . . .﴾ [النحل: ٩٠]. إلى آخرها. وأخوف آية في القرآن: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]. وأَرْجى آية في القرآن: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ . . .﴾ [الزمر: ٥٣]. إلى آخرها».

وقد اختُلف في أرجى آية في القرآن على بضعة عشر قولاً:

---

(١) أي: مزايا تنفرد بها بعض آيات القرآن.

(٢) قال الهيثمي في «المجمع» (٧/١٢٦): ورجاله رجال الصحيح غير عاصم بن بهدلة وهو ثقة، وفيه ضعف.

أحدها: آية الزمر.

والثاني: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنۖ قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. أخرجه الحاكم في «**المستدرك**» [(١/ ٦٠) وهو ضعيف]، وأبو عبيد عن صَفْوَان بن سُليم، قالا: التَقَى ابنُ عباس وابن عمرو، فقال ابن عباس: أي آية في كتاب الله أرجى؟ فقال عبد الله بن عمرو: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ . . .﴾ الآية [الزمر: ٥٣]. فقال ابن عباس: لكن قولُ الله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِىۖ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. قال: فرضيَ منه بقوله: ﴿بَلَىٰ﴾. قال: فهذا لما يعترض في الصَّدر مما يوسوس به الشيطان.

الثالث: ما أخرجه أبو نُعيم في «**الحلية**» [(١/ ٧٠)] عن علي بن أبي طالب أنه قال: إنَّكم يا معشرَ أهل العراق تقولون: أرجى آية في القرآن: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ الآية [الزمر: ٥٣]. لكنَّا أهلَ البيت نقول: إن أرجى آية في كتاب الله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]. وهي الشفاعة.

الرابع: ما أخرجه الواحديّ عن علي بن الحسين قال: أشدُّ آية على أهل النار: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠]. وأرجى آية في القرآن لأهل التوحيد: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ . . .﴾ الآية [النساء: ٤٨].

وأخرج الترمذيّ ـ وحسّنه ـ [٣٠٣٧] عن علي قال: أحبُّ آية إليّ في القرآن: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ . . .﴾ الآية [قال الألباني: ضعيف الإسناد].

الخامس: ما أخرجه مُسلِم في «**صحيحه**» [٧٠٢٠] عن ابن المبارك: إن أرجى آية في القرآن قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ﴾ إلى قوله: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۗ﴾ [النور: ٢٢].

السادس: ما أخرجه ابنُ أبي الدنيا في كتاب «**التوبة**» عن أبي عثمان النَّهديّ قال: ما في القرآن آيةٌ أرجَى عندي لهذه الأمة من قوله: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢].

السابع والثامن: قال أبو جعفر النحّاس في قوله: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]: إن هذه الآية عندي أرْجَى آية في القرآن؛ إلَّا أن ابن عباس قال: أرجى آية في القرآن: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْۖ﴾ [الرعد: ٦]. وكذا حكاه عنه مكّي، ولم يقل: (على إحسانهم).

التاسع: روى الهرويّ في «**مناقب الشافعي**» عن ابن عبد الحكم قال: سألتُ الشافعيّ: أيّ آية أرجى؟ قال: قوله: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝١٥ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٥، ١٦]. قال: وسألته عن أرْجى حديث للمؤمن، قال: «**إذا كان يوم القيامة يدفع إلى كل مسلم رجل من الكفار فداؤه**» [مسلم: ٧٠١١].

العاشر: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤].

الحادي عشر: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

الثاني عشر: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [طه: ٤٨]. حكاه الكَرماني في «**العجائب**»(١).

(١) «عجائب التفسير...» ١/ ٧١٨ طه: ٤٨.

الثالث عشر: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى: ٣٠].

حكى هذه الأقوال الأربعة النووي في «**رؤوس المسائل**». والأخير ثابت عن علي، ففي «**مسند أحمد**» [٦٤٩ وإسناده ضعيف] عنه قال: ألا أُخبرُكم بأفضل آية في كتاب الله تعالى، حدَّثنا بها رسول الله ﷺ؟: «﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى: ٣٠]. وسأُفسرها لك يا عليّ: ما أصابكم من مرضٍ أو عقوبة أو بلاءٍ في الدنيا فبما كسبت أيديكم، والله أكرمُ من أن يُثنّي العقوبة، وما عفا الله عنه في الدنيا فالله أحلم من أن يعود بعد عفوه».

الرابع عشر: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. قال الشِّبْلي[1]: إذا كان الله أَذِن للكافر بدخول الباب إذا أتى بالتوحيد والشهادة، أفتراه يخرج الداخل فيها والمقيم عليها؟!.

الخامس عشر: آيةُ الدَّيْن، ووجهه: أن الله أرشد عباده إلى مصالحهم الدنيوية، حتى انتهت العنايةُ بمصالحهم إلى أمرهم بكتابة الدَّين الكثير والحقير، فمقتضى ذلك تَرَجّي عَفْوِه عنهم، لظهور العناية العظيمة بهم.

قلت: ويلحق بهذا ما أخرجه ابن المنذر عن ابن مسعود: أنه ذُكِر عنده بنو إسرائيل، وما فضَّلهم الله به، فقال: كان بنو إسرائيل إذا أذنب أحدُهم ذنباً أصبح وقد كتبت كفارته على أسكفّة بابِه، وجعِلت كفارة ذنوبكم قولاً تقولونه؛ تستغفرون الله فيغفر لكم، والذي نفسي بيده لقد أعطانا الله آية لَهِيَ أحبُّ إلي من الدنيا وما فيها: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ . . .﴾ الآية [آل عمران: ١٣٥].

وما أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «**التوبة**» عن ابن عباس قال: ثَماني آياتٍ نزلت في سورة النساء، هنَّ خير لهذه الأمة ممّا طلعت عليه الشمس وغربت: **أولهُنَّ**: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ﴾ [النساء: ٢٦]. **والثانية**: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [النساء: ٢٧]. **والثالثة**: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ . . .﴾ الآية [النساء: ٢٨]. **والرابعة**: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ . . .﴾ الآية [النساء: ٣١]. **والخامسة**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ . . .﴾ الآية [النساء: ٤٠]. **والسادسة**: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ . . .﴾ الآية [النساء: ١١٠]. **والسابعة**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ . . .﴾ الآية [النساء: ٢٨]. **والثامنة**: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ . . .﴾ الآية [النساء: ١٥٢].

وما أخرجه ابن أبي حاتم عن عكرمة قال: سئل ابن عباس: أيُّ آية أرجى في كتاب الله؟ قال: قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠]: على شهادة أن لا إله إلا الله.

أشد آية: أخرج ابن راهويه في «**مسنده**»: أنبأنا أبو عمر العَقَديّ، أنبأنا عبد الجليل بن عطيّة، عن محمد بن المنتشر قال: قال رجل لعمر بن الخطاب: إنّي لأعرف أشدَّ آية في كتاب الله تعالى، فأهوى

---

(١) الشِّبلي: محمد بن عبد الله الدمشقي، من فقهاء الحنفية (ت: ٧٦٩هـ). «الدرر الكامنة» ٣/ ٤٨٧، «الفوائد البهية» ١٧.

عمرُ فضربه بالدِّرَّة، وقال: مالك نقَّبت عنها حتى علمتها! ما هي؟ قال: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]. فمَا مِنَّا أحد يعمل سوءاً إلا جزِي به. فقال عمر: لبثنا حين نزلت ما ينفعنا طعام ولا شراب حتى أنزل الله بعد ذلك ورخص: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠].

وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن قال: سألت أبا برزة الأسلميّ عن أشد آية في كتاب الله تعالى على أهل النار، فقال: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠].

وفي «**صحيح البخاري**» [قبل حديث: ٤٦٠٦]: عن سفيان قال: ما في القرآن آية أشدّ عليّ من: ﴿لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨].

وأخرج ابن جرير[1] عن ابن عباس قال: ما في القرآن أشد توبيخاً من هذه الآية: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ . . .﴾ الآية [المائدة: ٦٣].

وأخرج ابن المبارك في كتاب «**الزهد**» [٥٧] عن الضَّحاك بن مزاحم: قرأ في قول الله: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٣]. قال: والله ما في القرآن آية أخوفُ عندي منها.

وأخرج ابنُ أبي حاتم عن الحسن قال: ما أُنزلتْ على النبي ﷺ آية كانت أشد عليه من قوله: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٧].

وأخرج ابنُ المنذر عن ابن سيرين: لم يكن شيء عندهم أخوفَ من هذه الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

وعن أبي حنيفة: أخوف آية في القرآن: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١].

وقال غيره: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]. ولهذا قال بعضهم: لو سمعتُ هذه الكلمة من خفير الحارة لم أنَمْ.

وفي «**النوادر**» لأبي زيد: قال مالك: أشدّ آية على أهل الأهواء قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ الآية [آل عمران: ١٠٦]. فتأوّلها على أهل الأهواء. انتهى.

وأخرج ابن أبي حاتم[2] عن أبي العالية قال: آيتان في كتاب الله، ما أشدهما على من يجادل فيه: ﴿مَا يُجَـٰدِلُ فِىٓ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤]. ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦].

وقال السعيديّ: سورة الحج من أعاجيب القرآن، فيها مكيٌّ ومدنيّ، وحضريّ وسفريّ، وليليّ ونهاريّ، وحربيّ، وسِلميّ، وناسخ ومنسوخ؛ فالمكيّ من رأس الثلاثين إلى آخرها، والمدنيّ من رأس خمس عشرة إلى رأس الثلاثين، والليليّ خمس آيات من أولها، والنهاريّ من رأس تسع آيات إلى رأس اثنتي عشرة، والحضريّ إلى رأس العشرين.

---

(١) في «تفسيره» ٤/ ٢٩٨ سورة المائدة: ٦٣.

(٢) في «تفسيره» ١٠/ ٣٢٦٤.

قلت: والسفريّ أولها، والناسخ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ﴾ الآية [الحج: ٣٩]. والمنسوخ ﴿ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ الآية [الحج: ٦٩] نسختها آيةُ السيف، وقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ﴾ الآية [الحج: ٥٢] نسختْها: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦].

وقال الكرمانيّ: ذكر المفسّرون أن قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ﴾ الآية [المائدة: ١٠٦] من أَشْكَلِ آية في القرآن حكماً ومعنى وإعراباً.

وقال غيره: قوله تعالى: ﴿يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ﴾ الآية [الأعراف: ٣١] جمعتْ أصول أحكام الشريعة كلِّها: الأمر، والنهي، والإباحة، والخبر.

وقال الكرماني في «**العجائب**»[1] في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]. قيل: هو قصة يوسف، وسمَّاها ﴿أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾؛ لاشتمالها على ذكر حاسدٍ ومحسودٍ، ومالك ومملوك، وشاهدٍ ومشهود، وعاشق ومعشوق، وحبس وإطلاق، وسجن وخلاص، وخصب وجدب، وغيرها ممَّا يعجز عن بيانها طوق الخلق.

وقال: ذكر أبو عُبيدة عن رُؤْبة: ما في القرآن أغرب من قوله: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤].

وقال ابن خالويه في كتاب «ليس»[2]: ليس في كلام العرب لفظ جمع لغات ما النافية إلَّا حرف واحد في القرآن، جمع اللغات الثلاث، وهو قوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]. قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ بعضُهم بالرفع، وقرأ ابن مسعود: ﴿ما هن بأمهاتهم﴾ بالباء، قال: وليس في القرآن لفظ على (افعوعل) إلَّا في قراءة ابن عباس: (أَلَا إِنَّهم تَثْنَوْني صُدُورُهُمْ)[3].

وقال بعضهم: أطول سورة في القرآن البقرة، وأقصرها الكوثر. وأطول آية فيه آية الدَّين، وأقصر آية فيه ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾. وأطول كلمة فيه رسماً ﴿فَأَسْقَيْنَـٰكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢].

وفي القرآن آيتان جمعت كل منهما حروف المعجم: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً﴾ الآية [آل عمران: ١٥٤]. ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

وليس فيه حاء بعد حاء بلا حاجز إلا في موضعين: ﴿عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ﴾ [الكهف: ٦٠].

ولَا كافان كذلك إلَّا: ﴿مَّنَـٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]. ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢].

ولا غينان كذلك إلَّا: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ولا آية فيها ثلاثة وعشرون كافاً إلَّا آية الدَّين [البقرة: ٢٨٢].

ولا آيتان فيهما ثلاثة عشر وقفاً إلَّا آيتا المواريث [النساء: ١١ ـ ١٢].

---

(١) «عجائب التفسير...» ١/٥٢٦ يوسف: ٣.

(٢) كتاب «ليس في كلام العرب» ابن خالويه. لم أجد هذا النقلَ فيه. والله أعلم.

(٣) القراءة المتواترة: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ [هود: ٥].

ولا سورة ثلاث آيات فيها عشرُ واوات إلَّا والعصر إلى آخرها.

ولا سورة إحدى وخمسون آية، فيها اثنان وخمسون وقفاً إلَّا سورة الرحمن. ذكر أكثر ذلك ابن خالويه.

وقال أبو عبد الله الخَبَّازي المقرئ[1]: أول ما وردتُ على السلطان محمود بن مَلِكْشَاهْ سألني عن آية أولها غين، فقلت: ثلاث: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ [غافر: ٣]، وآيتان بخُلْفٍ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ [الروم: ٢]. ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧].

ونقلت من خط شيخ الإسلام ابن حجر: في القرآن أربع شدَّات متوالية: في قوله:

﴿نَسِيًّا ۝٦٤ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [مريم: ٦٤، ٦٥]، ﴿فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ﴾ [النور: ٤٠]. ﴿قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨]، ﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ﴾ [الملك: ٥].



(١) الخَبَّازي: محمد بن علي أبو عبد الله، مقرئ نيسابور، ومسندها (ت: ٤٤٩هـ). «معرفة القراء الكبار» ١/ ٣٥١.

النوع الخامس والسبعون

في خواصّ القرآن

أَفرده بالتصنيف جماعة، منهم: التَّميميّ، وحجة الإِسلام الغزاليّ. ومِن المتأخّرين: اليافعيّ. وغالب ما يذكر في ذلك كان مستنده تجارب الصالحين، وها أنا أبدأُ بما ورد من ذلك في الحديث، ثم ألتقط عيوناً ممّا ذكره السلف والصالحون.

أخرج ابن ماجه [٣٤٥٢] وغيره: من حديث ابن مسعود: «**عليكم بالشفاءين: العسلِ والقرآنِ**». [ضعفه الألباني]

وأخرج أيضاً من حديث عليّ: «**خير الدواء القرآنُ**» [ابن ماجه: ٣٥٠١ وضعفه الألباني].

وأخرج أبو عُبيد(١) عن طلحة بن مصرِّف قال: كان يقال: إذا قرئ القرآن عند المريض وَجَد لذلك خفَّة.

وأخرج البيهقيّ في «**الشُّعب**» [٢٥٨٠] عن واثلة بن الأسقع: أنَّ رجلاً شكا إلى النبيّ ﷺ وجع حَلْقه، قال: «**عليك بقراءة القرآن**».

وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدريّ قال: جاء رجل إلى النبيّ ﷺ فقال: إنِّي أشتكي صدري. قال: «**اقرأ القرآن**» لقول الله تعالى: ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: **٥٧**].

وأخرج البيهقيّ وغيره من حديث عبد الله بن جابر: «في فاتحة الكتاب شفاء من كلّ داء».

وأخرج الخلعيّ في «**فوائده**»: من حديث جابر بن عبد الله: «**فاتحة الكتاب شفاء من كل شيء إلَّا السامّ**» والسام: الموت.

وأخرج سعيد بن منصور والبيهقيّ وغيرهما: من حديث أبي سعيد الخدريّ: «**فاتحة الكتاب شفاء من السمّ**».

وأخرج البخاري [٥٠٠٧] من حديثه أيضاً قال: كنَّا في مسيرٍ لنا فنزلنا، فجاءت جارية فقالت: إن سيّد الحيّ سليم، فهل معكم راقٍ؟ فقام معها رجل، فرقاه بأُمِّ القرآن فبرئ، فذُكر للنبيّ ﷺ فقال: «**وما كان يُدريه أنها رُقْية؟**» [ومسلم: ٥٧٣٥، وأحمد: ١٠٩٨٥].

وأخرج الطبرانيّ في «**الأوسط**» [٦٧٥٧] عن السائب بن يزيد قال: عوّذني رسولُ الله ﷺ بفاتحة الكتاب تفْلاً.

وأخرج البزّار: من حديث أنس: «**إذا وضعتَ جنبك على الفراش، وقرأْت فاتحة الكتاب، و**﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ **فقد أمنت من كل شيء إلا الموت**».

---

(١) في «فضائله» ص٣٨٥.

وأخرج مسلم [١٨٢٤] من حديث أبي هريرة: «**إن البيت الذي تُقرأُ فيه البقرة لا يدخله الشيطان**».

وأخرج عبد الله بن أحمد في «**زوائد المسند**» [١٠٨] بسند حسن: عن أُبيّ بن كعب قال: كنت عند النبي ﷺ، فجاء أعرابيّ فقال: يا نبي الله، إن لي أخاً وبه وجع، قال: «وما وجعُهُ»؛ قال: به لَمَم، قال: «فأْتني به». فوضعه بين يديه، فعوّذه النبيُّ ﷺ بفاتحة الكتاب، وأربعِ آيات من أول سورة البقرة، وهاتين الآيتين: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ . . .﴾ [البقرة: ١٦٣]، وآية الكرسيّ، وثلاث آيات من آخر سورة البقرة، وآية من آل عمران: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، وآية من الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وآخر سورة المؤمنون: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [المؤمنون: ١١٦]، وآية من سورة الجنّ: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ٣]، وعشر آيات من أول الصافّات، وثلاث آيات من آخر سورة الحشر، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوّذتيْن؛ فقام الرّجل كأنه لم يَشْكُ قط.

وأخرج الدّارميّ [٣٢٦٠] عن ابن مسعود موقوفاً: مَنْ قرأ أربع آيات من أوّل سورة البقرة، وآية الكرسيّ، وآيتين بعد آية الكرسي، وثلاثاً من آخر سورة البقرة، لم يقرَبْه ولا أَهلَه يومئذٍ شيطانٌ ولا شيء يكرَهُه، ولا يُقْرأْنَ على مجنون إلّا أفاق.

وأخرج البخاريّ [٥٠١٠] عن أبي هريرة في قصة الصدقة: أنَّ الجنّي قال له: إذا أَويتَ إلى فراشك فاقرأ آية الكرسيّ، فإنَّك لن يزالَ عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتَّى تصبح، فقال النبيّ ﷺ: «**أما إنَّه صَدَقك، وهو كَذوبٌ**».

وأخرج المَحامليّ في «**فوائده**» عن ابن مسعود قال: قال رجل: يا رسولَ الله، علِّمْنِي شيئاً ينفعُني اللهُ به، قال: «اقرأ آية الكرسي، فإنَّه يحفظُك وذرّيتَك، ويحفظُ دارَك، حتَّى الدّويراتِ حول دارك».

وأخرج الدّينوريّ في «**المجالسة**»[١] عن الحسن: أن النبيّ ﷺ قال: «**إنَّ جبريل أتاني قال: إن عفريتاً من الجن يَكِيدُك، فإذا أَويتَ إلى فراشك، فاقرأْ آية الكرسيّ**».

وفي «**الفِردَوْس**» [٥٥٩٣] من حديث أبي قتادةَ: «**من قرأ آية الكرسيّ عند الكرب أغاثه الله**».

وأخرج الدارميّ [٣٢٦٢] عن المغيرة بن سَبيع ـ وكان من أصحاب عبد الله ـ قال: «من قرأ عشر آيات من البقرة عند منامه، لم ينسَ القرآن: أربع من أولها، وآية الكرسي وآيتان بعدها، وثلاث من آخرها».

وأخرج الديلمي [١٦٧٧] من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**آيتان هما قرآن، وهما يشفيان، وهما ممّا يحبُّهما الله، الآيتان من آخر سورة البقرة**».

وأخرج الطّبراني [في «الكبير» ٢٠/ (٣٢٣)] عن معاذ: أنَّ النبيّ ﷺ قال له: «**أَلَا أُعلِّمك دعاءً تدعُو به، لو كان عليك من الدَّيْن مثل صُبَرٍ أدّاه الله عنك**: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ﴾ إلى قوله:

---

(١) «المجالسة» رقم (٢٨٧٠).

﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٦، ٢٧]، **رحمان الدنيا والآخرة ورحيمهما، تعطي من تشاء منهما وتمنع مَن تشاء، ارحمني رحمة تغنيني بها عن رحمة مَنْ سِواك**».

وأخرج البيهقيّ في «**الدّعوات**» عن ابن عباس: «إذا استصعبَتْ دابَّةُ أحدِكم أو كانت شَموساً، فليقرأ هذه الآية في أذنيها: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]».

وأخرج البيهقي في «**الشعب**» [٢٤٣٥] ـ بسند فيه من لا يعرَف ـ عن عليّ موقوفاً: «سورة الأنعام ما قرئت على عليل إلّا شفاه الله».

وأخرج ابن السُّنيّ[1] عن فاطمةَ: أنَّ رسول الله ﷺ ـ لمّا دنا ولادها ـ أمَر أُمَّ سلمَة وزينب بنتَ جَحْش أن يأتيا فيقرآ عندها آية الكرسيّ، و﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ...﴾ الآية [الأعراف: ٥٤]، ويعوّذاها بالمعوّذتين.

وأخرج ابن السّنيّ أيضاً[2] من حديث الحُسَين بن عليّ: «أمانٌ لأمّتي من الغرق، إذا ركبوا أن يقرؤوا: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [هود: ٤١]، ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ الآية».

وأخرج ابنُ أبي حاتم عن لَيْث قال: بلَغني أنَّ هؤلاء الآيات شفاء من السِّحر، يُقْرَأن على إناء فيه ماء، ثم يصبّ على رأس المسحور: الآية التي في سورة يونس: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٨١ ـ ٨٢] وقوله: ﴿فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١١٨] إلى آخر أربع آيات وقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ الآية [طه: ٦٩].

وأخرج الحاكم [(١/٥٠٩)] وغيره من حديث أبي هريرة: «**ما كَرَبَنِي أمرٌ إلا تمثّل لي جبريل، فقال: يا محمد، قل: توكّلْتُ على الحيّ الذي لا يموت.** ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾ [الإسراء: ١١١]».

وأخرج الصّابونيّ في «**المائتين**» من حديث ابن عباس مرفوعاً: «**هذه الآية أمانٌ من السرَق**: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠] **إلى آخِر السورة**».

وأخرج البيهقيّ في «**الدّعوات**» من حديث أنس: «**ما أنعم الله على عبدٍ نعمة في أهل ولا مال ولا ولدٍ، فيقول: ما شاء الله لا قوّة إلّا بالله، فيرى فيه آفة دون الموت**».

وأخرج الدّارميّ [٣٢٨٢] وغيره من طريق عَبْدة بن أبي لُبابة، عن زِرّ بن حُبَيْش قال: «**مَنْ قرأ آخر سورة الكهف لساعةٍ يريدُ أن يقومَها من الليل قامها**». قال عبدة: فجرّبْنَاه فوجدناه كذلك.

وأخرج الترمذي [٣٥٠٥] والحاكم [(٢/٣٨٢)] من حديث سعد بن أبي وقاص: «**دَعْوَةُ ذي النُّون إذْ دعا بها وهو في بطن الحوت**: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] **لم يدْعُ بها رجل مسلم في شيء قط إلا استجابَ الله له**» [قال الألباني: صحيح].

---

(١) في «عمل اليوم والليلة» (٦٢٥).

(٢) في «عمل اليوم والليلة» (٥٠١).

وعن ابن السّنيّ: «إني لأعلَمُ كلمة لا يقولُها مكروب إلّا فُرِّج عنه؛ كلمة أخي يونس: ﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]».

وأخرج البيهقيّ وابن السنّي وأبو عُبيد عن ابن مسعود؛ أنه قرأ في أُذنِ مبتلىً فأفاق، فقال رسول الله ﷺ: «ما قرأتَ في أذنِهِ؟» قال: ﴿أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا . . .﴾ [المؤمنون: ١١٥] إلى آخر السورة، فقال: «لو أن رجلاً مؤمناً قرأ بها على جبلٍ لزال»[١].

وأخرج الديلميّ [٦٤٩٣] وأبو الشيخ ابن حيان في «فضائله» من حديث أبي ذرّ: «ما من ميّت يموت فيقرأ عنده يس إلّا هوّن الله عليه».

وأخرج المحامليّ في «أماليه» من حديث عبد الله بن الزُّبير: «مَن جعل يس أمام حاجةٍ قضِيَت له». وله شاهد مرسَل عند الدارمي.

وفي «المستدرَك» [(٢/٤٢٨)]: عن أبي جعفر محمد بن عليّ قال: «مَن وَجد في قلبه قسوةً فليكتب ﴿يس﴾ في جام بماء ورد وزَعفران، ثم يشربه».

وأخرج ابن الضُّريس[٢] عن سعيد بن جُبير: أنه قرأ على رجل مجنون سورة يس فبرأ.

وأخرج[٣] أيضاً عن يحيى بن أبي كثير قال: «مَنْ قرأ يس إذا أصبَح لم يزل في فرح حتى يُمسي، ومَنْ قرأها إذا أمسى لم يزل في فرح حتى يصبح»؛ أخبرَنا من جرّب ذلك.

وأخرج الترمذيّ [٢٨٧٩] من حديث أبي هريرة: «مَن قرأَ الدّخان كلَّها، وأول غافر إلى ﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [غافر: ٣]، وآية الكرسي حين يُمسي، حُفِظ بها حتَّى يصبح، ومَن قرأَها حين يُصبح حُفِظ بها حتَّى يُمسِي». رواه الدّارميّ [٣٣٨٦] بلفظ: «لم يرَ شيئاً يكرهه» [قال الألباني: ضعيف].

وأخرجَ البيهقيّ والحارث بن أبي أُسامة وأبو عُبيد: عن ابن مسعود مرفوعاً: «من قرأ كل ليلة سورةَ الواقعة لم تصبه فاقة أبداً»[٤].

وأخرج البيهقيّ في «الدعوات» عن ابن عباس موقوفاً ـ في المرأة يعسُر عليها ولادها ـ قال: يُكتب في قرطاس ثمّ تُسقَى: «باسم الله الذي لا إله إلا هو الحليم الكريم، سبحان الله وتعالى ربّ العرش العظيم. الحمد لله رب العالمين، ﴿كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَهَا لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوۡ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦]، ﴿كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]».

وأخرج أبو داود [٥١١٠] عن ابن عباس قال: إذا وجدتَ في نفسك شيئاً ـ يعني الوسوسة ـ فقل: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] [قال الألباني: حسن الإسناد].

---

(١) الطبراني في «الدعاء» (١٠٨١)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٣١)، وأبو يعلى (٥٠٤٥). قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ١١٥): إسناده ضعيف. وذكره ابن كثير في «تفسيره» في تفسير الآية ١١٥ من سورة المؤمنون.

(٢) في «فضائل القرآن» ص١٠١ رقم (٢١٩).

(٣) ابن الضريس في «فضائله» ص١٠١ رقم (٢١٨).

(٤) أبو عُبيد في «فضائله» ص٢٥٧.

وأخرج الطبراني [٥٨٨٦] عن عليّ قال: لدغتْ النبيَّ ﷺ عقربٌ، فدعا بماء وملح، وجعل يَمْسح عليها. ويقرأ: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [إسناده حسن].

وأخرج أبو داود [٤٢٢٢] والنَّسائي [(٨/ ١٤٠)] وابن حِبّان [٥٦٨٢] والحاكم عن ابن مسعود: أنَّ النبي ﷺ كان يكره الرُّقَى إلا بالمعوّذات [وأحمد: ٣٦٠٥ وإسناده ضعيف].

وأخرج الترمذيّ [٢٠٥٨] والنّسائي عن أبي سعيد: كان رسول الله ﷺ يتعوذ من الجان وعين الإنسان، حتى نزلت المعوذات، فأخذها وترك ما سواها [قال الألباني: صحيح].

فهذا ما وقفت عليه في الخواصّ من الأحاديث التي لم تصل إلى حدّ الوضع، ومن الموقوفات عن الصحابة والتابعين.

وأمّا ما لم يرد به أَثر: فقد ذكر الناس من ذلك كثيراً جداً، الله أعلم بصحته.

ومن لطيفهِ: ما حكاه ابن الجوزيّ عن ابن ناصر عن شيوخه، عن ميمونة بنت شاقول البغدادي قالت: آذانا جار لنا، فصليت ركعتين، وقرأتُ من فاتحة كل سورة آية حتى ختمتُ القرآن، وقلتُ: اللهم اكفِنا أمرَه، ثم نمت وفتحت عيني، وإذا به قد نزل وقت السحَر، فزلَّت قدمه فسقط ومات.

تنبيه: قال ابن التّين: الرُّقى بالمعوّذات وغيرها من أسماء الله تعالَى هو الطبّ الرّوحانيّ، إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله، فلمّا عزَّ هذا النوعُ فزع الناس إلى الطبّ الجثمانيّ.

قلت: ويُشير إلى هذا قوله ﷺ: «**لو أنَّ رجلاً موقِناً قرأ بها على جبلٍ لزال**».

وقال القرطبيّ: تجوز الرُّقْية بكلام الله وأسمائه، فإن كان مأْثوراً استُحِبَّ.

وقال الربيع: سألتُ الشافعيّ عن الرُّقيَة فقال: لا بأْسَ أن يُرْقى بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله.

وقال ابن بطّال[1]: في المعوّذات سرٌّ ليس في غيرها من القرآن، لما اشتملت عليه من جوامع الدُّعاء التي تعمّ أكثر المكروهات؛ من السِّحر والحسد وشرّ الشيطان ووسوسته وغير ذلك؛ فلهذا كان ﷺ يكتفِي بها.

وقال ابن القيّم في حديث الرّقية بالفاتحة: إذا ثَبت أَنَّ لبعض الكلام خواصّ ومنافع، فما الظنّ بكلام ربّ العالمين، ثم بالفاتحة الّتي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها؛ لتضمّنها جميعَ معاني الكتاب، فقد اشتملت على: ذكر أُصول أسماء الله ومجامِعها، وإثبات المعاد، وذكر التوحيد، والافتقار إلى الربّ في طلب الإعانة به والهداية منه، وذكْر أفضل الدعاء، وهو طلب الهداية إلى الصّراط المستقيم، المتضمّن كمالَ معرفته وتوحيده وعبادته، بفعل ما أَمَر به، واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه. ولتضمنها ذكر أصناف الخلائق وقسمتهم إلى منعَم عليه لمعرفته بالحق والعمل به،

(١) ابن بَطّال: علي بن خلف أبو الحسن، عالم بالحديث من أهل قرطبة، له: «شرح البخاري» (ت: ٤٤٩هـ). «شذرات الذهب» ٣/ ٨٣.

ومغضوبٍ عليه لعدوله عن الحقِّ بعد معرفته، وضال لعدم معرفته له. مع ما تضمنته من: إثبات القدَر، والشَّرع، والأسماء، والمعاد، والتوبة، وتزكية النفْس، وإصلاح القلب، والرّد على جميع أهل البدَع.

وحقيق بسورةٍ هذا بعضُ شأنها أن يُستشفى بها من كلّ داء. انتهى.

مسألة: قال النوويّ في «**شرح المهذب**»: لو كُتب القرآن في إناء، ثم غسله وسقاه المريض، فقال الحسن البصريّ، ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعيّ: لا بأس به، وكرهه النَّخعِيّ، قال: ومقتضى مذهبنا أنه لا بأس به؛ فقد قال القاضي حسين والبغويّ وغيرهما: لو كتِبَ قرآن على حلْوى وطعام فلا بأس بأكله. انتهى.

قال الزَّركشيُّ: ممن صرّح بالجواز في مسألة الإِناء العماد النِّيهيّ، مع تصريحه بأنه لا يجوز ابتلاع ورقة فيها آية؛ لكن أفتى ابنُ عبد السلام بالمنع من الشرب أيضاً؛ لأنه يلاقيه نجاسة الباطن. وفيه نظر.

  

النوع السادس والسبعون

في مرسوم الخطِّ وآداب كتابته

أفرده بالتصنيف خلائق من المتقدمين والمتأخرين، منهم أبو عمرو الدّاني.

وألَّف في توجيه ما خالف قواعد الخط منه أبو العباس المَرَّاكُشِي[١] كتاباً سمّاه: «**عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل**»[٢] بيّن فيه أن هذه الأحرف إنَّما اختلف حالها في الخط بحسب اختلاف أحوال معاني كلماتها. وسأشير هنا إلى مقاصد ذلك إن شاء الله تعالى.

أخرج ابن أَشْته في كتاب «**المصاحف**» بسنده عن كعب الأحبار، قال: أوّلُ مَن وضع الكتاب العربيّ والسِّريانيّ والكتب كلَّها آدمُ ﷺ قبل موته بثلاثمئة سنة، كَتَبها في الطين، ثم طبخه، فلمَّا أصابَ الأرض الغَرَق أصاب كلَّ قومٍ كتابهم فكتبوه، فكان إسماعيل بن إبراهيم أصاب كتاب العرب.

ثم أخرج من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: أولُ مَن وضَع الكتاب العربي إسماعيلُ، وضع الكتاب كلَّه على لفظه ومنطقه، ثم جعله كتاباً واحداً مثل الموصول؛ حتى فرّق بينه ولده. يعني أنه وصل فيه جميع الكلمات، ليس بين الحروف فرق هكذا: (بِسْمِلَّهِرّحْمنِرَّحِيم) [بسم الله الرحمن الرحيم]. ثم فرقه من بنيه هُمَيْسَع وقيذَر.

ثم أخرج من طريق سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس قال: أوّل كتابٍ أنزله الله من السماء أبو جاد.

وقال ابن فارس: الذي نقوله: إن الخطَّ توقيفيّ، لقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٤، ٥]، ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]، وإن هذه الحروف داخلةٌ في الأسماء التي علَّم الله آدمَ.

وقد ورد في أمر أبي جاد ومبتدأ الكتابة أخبار كثيرة، ليس هذا محلَّها وقد بسطتُها في تأليف مفرَد.

فصل: القاعدة العربية: أن اللفظ يكتب بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه، وقد مهّد النحاة له أُصولاً وقواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خطّ المصحف الإمام.

وقال أشهب[٣]: سئل مالك: هل يُكتب المصحف على ما أَحدَثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا، إلَّا على الكَتْبة الأُولى. رواه الداني في «**المُقْنِع**»[٤]، ثم قال: ولا مخالف له من علماء الأمة.

---

(١) المراكشي: أحمد بن محمد أبو العباس، المعروف بابن البناء، رياضي، نبغ في علوم شتى (ت: ٧٢١هـ). «دائرة المعارف الإسلامية» ١/ ١٠٢.

(٢) قال العلامة الزركلي في «أعلامه»: مخطوط، رسالة في الرباط (المجموعة ١١٣٤ك)، وفي خزانة الرباط (١٠٦١ك) مجموع مخطوط. «الأعلام» ١/ ٢٢٢.

(٣) أشهب: ابن عبد العزيز، أبو عمرو، فقيه الديار المصرية، صاحب الإمام مالك (ت: ٢٠٤هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٧٨ هذا، وقد قيل: إن اسمه مسكين، وأشهبُ لقبٌ له.

(٤) «المقنع في معرفة رسوم مصاحف أهل الأمصار» للداني ص٩ ـ ١٠.

وقال في موضع آخر: سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف؛ أترى أن يُغيّر من المصحف إذا وُجد فيه كذلك؟ قال: لا.

قال أبو عمرو: يعني الواو والألف المزيدتين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو [الواو في]: (أُولوا).

وقال الإمام أحمد: يحرم مخالفة مصحف الإمام في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك.

وقال البيهقيّ في «**شُعب الإيمان**» [(٢/ ٥٤٧)]: من يكتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به هذه المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغيّر مما كتبوه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانةً منّا، فلا ينبغي أن نظُنَّ بأنفسنا استدراكاً عليهم.

قلت: وسنحصُر أمر الرسم في ست قواعد: الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والوصل، والفصل، وما فيه قراءتان فكُتب على إحداهما.

القاعدة الأولى: في الحذف.

تحذف الألف من ياء النداء، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ﴿يآدم﴾، ﴿يَٰرَبِّ﴾، ﴿يَٰعِبَادِىَ﴾، وهاء التنبيه، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾، ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾، ونا مع ضمير نحو: ﴿أنجينكم﴾، ﴿ءَاتَيْنَٰهُ﴾.

ومن: ﴿ذَٰلِكَ﴾، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، و﴿لَٰكِنِ﴾، و﴿تَبَٰرَكَ﴾، وفروع الأربعة. و﴿ٱللَّهُ﴾، و﴿إِلَٰهَ﴾ كيف وقع، و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، و﴿سُبْحَٰنَ﴾ كيف وقع، إلَّا: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٩٣].

وبعد لام نحو: ﴿خَلَٰٓئِفَ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، ﴿خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١]، ﴿سَلَٰمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿غُلَٰمٌ﴾ [آل عمران: ٤٠]، ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ [قريش: ١]، ﴿يُلَٰقُواْ﴾ [المعارج: ٤٢].

وبين لامين، نحو: ﴿ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]. ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦]، و﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥]، ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦].

ومن كلِّ عَلَم زائد على ثلاثة: كإبراهيم وصلح، وميكئيل، إلا جالوت وطالوت وهامان[1] ويأجوج ومأجوج وداود، لحذف واوه. وإسرائل، لحذف يائه.

واختلف في هاروت وماروت وقارون.

ومن كل مثنى، اسم أو فعل إن لم يتطرَّف، نحو: ﴿رَجُلَٰنِ﴾ [المائدة: ٢٣]. ﴿يُعَلِّمَٰنِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿أَضَلَّٰنَا﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، إلا ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠].

ومن كلّ جمع تصحيح لمذكر أو مؤنث، نحو: ﴿ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]. ﴿مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]. إلا ﴿طَاغُونَ﴾ في الذاريات [٥٣] والطُّور [٣٢]، و﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١١]، وإلَّا ﴿رَوْضَاتِ﴾ في شورى [٢٢]، و﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧]، و﴿مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَاۚ﴾، و﴿ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾ في يونس [٢١، ١٥]. وإلّا إن تلاها همزة، نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، أو تشديد، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ [الصافات: ١]؛ فإن كان في الكلمة ألف ثانية حذفت أيضاً، إلا ﴿سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ في فصّلت [١٢].

(١) علماء الرسم لا يستثنون «هامان» من الحذف، قالوا: ولا خلاف بعد حرف الميم في الحذف في هامان في المرسوم.

ومن كل جمع على (مفاعل) أو شبهه، نحو: ﴿ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. و﴿مَسَٰكِنُ﴾ [التوبة: ٢٤]. و﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٨٣]. و﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٦٢]. و﴿وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [البقرة: ٨٣]. و﴿ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأنبياء: ٧٤]. و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١]. والثانية من ﴿خَطَٰيَٰنَا﴾ [طه: ٧٣]، كيف وقع.

ومن كلّ عدد كـ﴿ثَلَٰثَ﴾ [الكهف: ٢٥] و﴿وَثُلَٰثَ﴾ [النساء: ٣]، و﴿سَٰحِرٍ﴾ [الأعراف: ١١٢]، كيف وقع إلا في آخر الذاريات [٥٢]، فإن ثُنّي فألِفاه. و﴿ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧]. و﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأنعام: ٦٨]. و﴿سُلْطَٰنٍ﴾ [سبأ: ٢١]. و﴿تَعَٰلَىٰ﴾، و﴿ٱلَّٰتِى﴾، و﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾، و﴿خَٰلِقُ﴾، و﴿عَٰلِمُ﴾، و﴿بِقَٰدِرٍ﴾. والأصحاب والأنهار والكتاب، ومنكَّر الثلاثة، إلا أربعة مواضع: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]. ﴿كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]. ﴿كِتَابِ رَبِّكَ﴾ في الكهف [٢٧]. ﴿وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ في النمل [١، ٧٥]. ومن البسملة و﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا﴾ [هود: ٤١]. ومن أول الأمر من (سأل).

ومن كل ما اجتمع فيه ألفان أو ثلاثة، نحو ءادم، ءاخر، ءأشفقتم، ءأنذرتهم.

ومن «رأى» كيف وقع، إلا ﴿مَا رَأَىٰ﴾، و﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾ في النجم [١١، ١٨]. وإلا: ﴿وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١]. و﴿ٱلْـَٰٔنَ﴾ إلا ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ﴾ [الجن: ٩].

والألفان من ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ إلا في الحجر [٧٨] وق [١٤].

وتحذف الياء من كل منقوص منون، رفعاً وجرّاً، نحو: ﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣].

والمضاف لها إذا نودي، إلا: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ [الزمر: ٥٣]. ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ في العنكبوت [٥٦] أو لم ينادَ، إلا: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى﴾ [الإسراء: ٥٣]. ﴿أَسْرِ بِعِبَادِى﴾ في طه [٧٧] و﴿حمٓ﴾ [الدخان: ٢٣]. ﴿فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ۝٢٩ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ [الفجر: ٢٩، ٣٠].

ومع مثلها، نحو: ﴿وَلِۦِّىَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]. و﴿ٱلْحَوَارِيِّۦنَ﴾ [المائدة: ١١١]. ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [الطور: ٢٠]. إلا: ﴿عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]. و﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦]. ﴿وَهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٠]. ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]. و﴿سَيِّئَةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠]. و﴿ٱلسَّيِّئَةِ﴾ [الأعراف: ٩٥]. و﴿أَفَعَيِينَا﴾ [ق: ١٥]. و﴿يُحْىِ﴾ مع ضمير لا مُفرداً، نحو: ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]. و﴿ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: ٨١].

وحيث وقع: ﴿وَأَطِيعُونِ﴾، ﴿وَٱتَّقُونِ﴾، ﴿وَخَافُونِ﴾، ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾، ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ و﴿اعبدون﴾؛ إلا في يس [٦١]، و﴿وَٱخْشَوْنِ﴾ إلا في البقرة [١٥٢]، و﴿كِيدُونِ﴾ إلا: ﴿فَكِيدُونِى جَمِيعًا﴾ [هود: ٥٥]. و﴿ٱتَّبِعُونِ﴾ إلا في آل عمران وطه [آل عمران: ٣١، طه: ٩٠]، و﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١]. و﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: ٣٧]. و﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]. و﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ [يوسف: ٦]. و﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [الحجر: ٦٩]. و﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [الحجر: ٦٨]. و﴿يَهْدِيَنِ﴾ [الكهف: ٢٤]. و﴿سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]. و﴿كَذَّبُونِ﴾ [المؤمنون: ٢٦]. ﴿يَقْتُلُونِ﴾ [الشعراء: ١٤]. ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [الشعراء: ١٢]. و﴿وَعِيدِ﴾ و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ و﴿بِٱلْوَادِ﴾ [النازعات: ١٦]. و﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧] إلا في الأعراف ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾ [١٧٨].

وتحذف الواو مع أُخرى، نحو: (لا يستون) [التوبة: ١٩]. (فاءوا) [البقرة: ٢٢٦]. (وإذا الموءدة) [التكوير: ٨]. (يئوسا) [الإسراء: ٨٣].

وتحذف اللام مدغمة في مثلها، نحو اللَّيل، والذي. إلا: الله، واللهم، واللعنة وفروعه، و: اللهو واللغو واللؤلؤ واللات واللمم واللهب واللطيف واللوامة.

فرع: في الحذف الذي لم يدخل تحت القاعدة:

حذف الألف من: (ملك الملك) [آل عمران: ٢٦]. (ذرية ضعفاً) [النساء: ٩]. (مرغماً) [النساء: ١٠٠]. (خدعهم) [النساء: ١٤٢]. (أكلون للسحت) [المائدة: ٤٢]. (بلغ) [المائدة: ٩٥]. (ليجدلوكم) [الأنعام: ١٢١]. (وبطل ما كانوا يعملون) في الأعراف [١٣٩] وهود [١٦] (الميعاد) في الأنفال [٤٢]. (ترباً) في الرعد [٥] والنمل [٦٧] وعمّ [٤٠]. (جذذا) [الأنبياء: ٥٨]. (يسرعون) [آل عمران: ١١٤]. (أيه المؤمنون) [النور: ٣١]. (أيه الساحر) [الزخرف: ٤٩]. (أيه الثقلان) [الرحمن: ٣١]. (أم موسى فرغاً) [القصص: ١٠]. (وهل نُجزي) [سبأ: ١٧] (من هو كاذب) [هود: ٩٣]. (للقاسية) [الزمر: ٢٢]. في الزمر، (أثرة) [الأحقاف: ٤]. (عهد عليه الله) [الفتح: ١٠]. (ولا كذبا) [النبأ: ٣٥].

وحذفت الياء من: (إبراهم) في البقرة، و(الداع إذا دعان) [البقرة: ١٨٦]. و(من اتبعن) [آل عمران: ٢٠]. و(سوف يأت الله) [المائدة: ٥٤]. (وقد هدان) [الأنعام: ٨٠]. (ننج المؤمنين) [يونس: ١٠٣]. (فلا تسألن ما ليس) [هود: ٤٦]. (يوم يأت لا تكلم) [هود: ١٠٥]. (حتى تؤتون موثقا) [يوسف: ٦٦]. (تفندون) [يوسف: ٩٤]. (المتعال) [الرعد: ٩]. (متاب) [الرعد: ٣٠]. (مآب) [الرعد، ٣٦] (عقاب) في الرَّعد [٣٢] وغافر [٥] وص [١٤]. فيها: (عذاب) [ص: ٨]. (أشركتمونِ من قبل) [إبراهيم: ٢٢]. (وتقبّل دعاءِ) [إبراهيم: ٤٠]. (لئن أخرتن) [الإسراء: ٦٢]. (أن يهدين)، (إن ترن)، (أن يؤتين) (أن تعلمن)، (نبغ) الخمسة في الكهف [٢٤، ٣٩، ٤٠، ٦٦، ٦٤]. (ألا تتبعن) في طه [٩٣]. (والباد) [الحج: ٢٥]. و(إن الله لهاد) [الحج: ٥٤]. (أن يحضرون) [المؤمنين: ٩٨]. (رب ارجعون) [المؤمنون: ٩٩]. و(لا تكلمون) [المؤمنون: ١٠٨]. (يسقين) [الشعراء: ٧٩]. (يشفين) [الشعراء: ٨٠]. (يحيين) [الشعراء: ٨١]. (واد النمل) [النمل: ١٨]. (أتمدونن) [النمل: ٣٦]. (فما آتان) [النمل: ٣٦]. (تشهدون) [النمل: ٣٢]. (بهاد العمي) [النمل: ٨١، الروم: ٥٣]. (كالجواب) [سبأ: ١٣]. (إن يردن الرحمن) [يس: ٢٣]. (لا ينقذون) [يس: ٢٣]. و(اسمعون) [يس: ٢٥]. (لتردين) [الصافات: ٥٦]. (صال الجحيم) [الصافات: ١٦٣]. ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]. (التناد) [غافر: ٣٢]. (ترجمون) [الدخان: ٢٠]. (فاعتزلون) [الدخان: ٢١]. (يناد المناد) [ق: ٤١]. (ليعبدون) [الذاريات: ٥٦]. (يطعمون) [الذاريات: ٥٧]. (تغن) [القمر: ٥]. (الداع) مرتين في القمر [٦، ٨]. (يسر) [الفجر: ٤]. (أكرمن) [الفجر: ١٥]. (أهانن) [الفجر: ١٦]. (ولي دين) [الكافرون: ٦].

وحذفت الواو من: (ويدع الإنسان) [الإسراء: ١١]. (ويمح الله) في شُورى [٢٤]. (يوم يدع الداع) [القمر: ٦]. (سندع الزبانية) [العلق: ١٨].

قال المراكشيّ: السرّ في حذفها من هذه الأربعة التنبيهُ على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل، وشِدَّة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود، أمّا ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ فيدلُّ على أنه سهل عليه، ويسارع فيه كما يسارع في الخير، بل إثبات الشرّ إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير. وأمَّا ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ فللإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله. وأمَّا ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] فللإشارة إلى سرعة الدُّعاء، وسرعة إجابة المدعوّين. وأما الأخيرة: فللإشارة إلى سرعة الفعل، وإجابة الزَّبانية، وشدة البطش.

القاعدة الثانية: في الزيادة:

زيدت ألف بعد الواو آخر اسم مجموع، نحو: (بنوا إسرائيل)، (ملاقوا ربهم) [البقرة: ٤٦]. (أولوا الألباب) [آل عمران: ٧]. بخلاف المفرد، نحو (لذو علم) [يوسف: ٦٨]. إلَّا: (الربوا) [البقرة: ٢٧٥]. و(إن امرؤا هلك) [النساء: ١٧٦].

وآخر فعل مفرد أو جمع، مرفوع أو منصوب، إلا: (جاءو) [آل عمران: ١٨٤]. و(باءو) [البقرة: ٦١]. حيث وقعا، و(عتو عتوا) [الفرقان: ٢١]. (فإن فاءو) [البقرة: ٢٢٦]. (والذين تبوّؤُ الدارَ) [الحشر: ٩]. (عسى الله أن يعفو عنهم) في النساء [٩٩]. (سعو في آياتنا) في سبأ [٥].

وبعد الهمزة المرسومة واواً، نحو: (تفتؤا) [يوسف: ٨٥]. وفي (مائة) و(مائتين) [الأنفال: ٦٦]. و(الظنونا) [الأحزاب: ١٠]. و(الرسولا) [الأحزاب: ٦٦]. و(السبيلا) [الأحزاب: ٦٧]. (ولا تقولن لشايءٍ) [الكهف: ٢٣]. و(لا أذبحنه) [النمل: ٢١]. (ولا أوضعوا) [التوبة: ٤٧]. و(لا إلى الله) [آل عمران: ١٥٨]. و(لا إلى الجحيم) [الصافات: ٦٨]. و(لا تَايْئَسُوا... إنه لا يَايْئَسُ) [يوسف: ٨٧]. (أفلم يَايْئَسِ) [الرعد: ٣١].

وبين الياء والجيم، في (جايء) في الزّمر [٦٩] والفجر [٢٣]. وكتبت (ابن) بالهمزة مطلقاً.

وزيدت ياء، في: (نبايء المرسلين) [الأنعام: ٣٤]. و(ملإِيه) [الأعراف: ١٠٣]. و(ملإِيهم) [يونس: ٨٣]. و(من آنائي الَّيل) في طه [١٣٠]. (من تلقائي نفسي) [يونس: ١٥]. (من ورائي حِجاب) في شورى [٥١]. و(إيتائي ذي القربى) في النَّحل [٩٠]. و(لقائي الآخِرَةِ) في الروم [١٦]. (بِأَيّيكم المفتون) [القلم: ٦]. (بَنَيْناهَا بأَيْيدٍ) [الذاريات: ٤٧]. (أَفإِينْ ماتَ) [آل عمران: ١٤٤]. (أفإينْ مِتَّ) [الأنبياء: ٣٤].

وزيدت واوٌ، في: (أُولوا) وفروعه، و(سَأُورِيكُمْ) [الأعراف: ١٤٥].

قال المُرّاكشي: وإنّما زيدت هذه الأحرف في هذه الكلمات، نحو: (جايء)، و(نبايء) ونحوهما للتهويل والتفخيم والتهديد والوعيد، كما زيدت في: (بأيْيد) تعظيماً لقوة الله تعالى التي بنى بها السّماء، التي لا تشابهها قوة.

وقال الكرمانيّ في «**العجائب**»[1]: كانت صورة الفتحة في الخطوط قبل الخط العربي ألفاً،

---

(١) «عجائب التفسير...» ١/ ٤٥٥ التوبة: ٤٧.

وصورةُ الضمّة واواً، وصورة الكسرة ياء، فكتبت ﴿لَا أَوْضَعُوا﴾ ونحوه بالألف، مكان الفتحة، و﴿إِيتَائِي ذِي الْقُرْبَى﴾ بالياء مكان الكسرة، و(أُولئك) ونحوه بالواو مكان الضمة، لقرب عهدهم بالخطّ الأول.

القاعدة الثالثة: في الهمز:

يُكتَب الساكن بحرفِ حركةِ ما قبله، أولاً أو وسطاً أو آخراً نحو: (ائذن) [التوبة: ٤٩]. و(اؤتُمن) [البقرة: ٢٨٣]. و(البأساء) [البقرة: ١٧٧]. و(اقرأ)، و(جئنَاك) [الحجر ٦٣]. و(هيِّئ) [الكهف: ١٠]. و(المؤتُون) [النساء: ١٦٢]. و(تسُؤهم) [آل عمران: ١٢٠]. إلا (فادَّارءتم) [البقرة: ٧٢]. و(رِءياً) [مريم: ٧٤]. و(الرّءيا) [يوسف: ٤٣]. و(شطئه) [الفتح: ٢٩]. فحذف فيها. وكذا أَوّل الأمر بعد فاء، نحو: (فأْتوا) [البقرة: ٢٣]. أو واو، نحو: (وأتمروا) [الطلاق: ٦].

والمتحرك ـ إن كان أَوّلاً أو اتَّصل به حرف زائد ـ بالألف مطلقاً؛ أي: سواء كان فتحاً أو ضمًّا أو كسراً، نحو: (أيوب) (إذا) (أُولُوا)؛ (سأصرف) [الأعراف: ١٤٦]. (فبأيِّ)، (سأُنزل) [الأنعام: ٩٣]. إلا مواضع: (أئِنّكم لتشْهدُون) [الأنعام: ١٩]. (أئِنّكُم لتأْتُون) في النمل [٥٥] والعنكبوت [٢٩]. (أئنا لتاركوا) [الصافات: ٣٦]. و(أئنَّ لنا) في الشعراء [٤١]. (أئذا مِتنَا) [الواقعة: ٤٧]. (أئن ذُكِّرْتم) [يس: ١٩]. (أئِفكاً) [الصافات: ٨٦]. (أئمة) [التوبة: ١٢]. (لئلا)، (لئن)، (يومئذٍ)، (حينئذ). فتكتب فيها بالياء، إلا (قل أؤنبّئكم) [آل عمران: ١٥]. و(هؤلاء) فتكتب بالواو.

وإن كان وسطاً: فبحرف حركته، نحو: (سأل) (سُئِل) (نقرؤه) إلا (جزاءه) الثلاثة في يوسف [٧٤، ٧٥]. و(لأملئن) [الأعراف: ١٨]. و(امتَلئتِ) [ق: ٣٠]. و(اشمئزت) [الزمر: ٤٥]. و(اطمئنُّوا) [يونس: ٧]. فحذف فيها. وإلا إن فتح وكسر أو ضم ما قبله، أو ضم وكسر ما قبله، فبحرفه. نحو: (الخاطئة) [الحاقة: ٩]. (فؤادك) [هود: ١٢٠]. (سنقرئك) [الأعلى: ٦].

وإن كان ما قبله ساكناً حذف هو، نحو: (يُسْئَلُ) [الأنبياء: ٢٣]. (لا تجئروا) [المؤمنون: ٦٥]. إلا: (النَّشْأَة) [النجم: ٤٧]. و(مَوْئِلاً) في الكهف [٥٨].

فإن كان ألفاً وهو مفتوح: فقد سبق أنَّها تحذف لاجتماعها مع ألف مثلها؛ إذ الهمزة حينئذٍ بصورتها، نحو: (أَبْنَاءَنَا) [آل عمران: ٦١]. وحذف منها أيضاً في (قرءانا) في يوسف [٢] والزخرف [٣].

فإن ضمّ أَو كسر فلا، نحو: (آباؤكم) [النساء: ١١]. (آبائِهِمْ) [الأنعام: ٨٧]. إلَّا: (وقال أولياؤُهُم) [الأنعام: ١٢٨]. (إلى أوليائهم) في الأنعام [١٢١]. (إنْ أَوْلياؤُهُ) في الأنفال [٣٤]. (نحن أولياؤكم) في فصلت [٣١].

وإن كان بعد حرف يجانسه: فقد سبق أيضاً أنه يحذف، نحو: (شَنَئَان) [المائدة: ٢، ٨]. (خَاسئِينَ) [الأعراف: ١٦٦]. (مسْتَهْزِؤُنَ) [البقرة: ١٤].

وإن كان آخراً: فبحرف حركة ما قبله، نحو: (سَبَأ) [النمل: ٢٢]. (شاطِئِ) [القصص: ٣٠]. (لُؤْلُؤٌ)

[الطور: ٢٤]. إلا في مواضع: (تفتؤا) [يوسف: ٨٥]. (يتفيؤا) [النحل: ٤٨]. (أتوكَّؤا) [طه: ١٨]. (لا تظمؤا) [طه: ١١٩]. (ما يعبؤا) [الفرقان: ٧٧]. (يبدؤا) [الروم: ١١]. (ينشَّؤا) [الزخرف: ١٨]. (يدرؤا) [النور: ٨] (نبؤا) [ص: ٦٧]. (قال الملؤا) الأوّل في (قد أفلح) والثلاثة في النمل. (جزاؤا) في خمسة مواضع: اثنان في المائدة [٢٩، ٣٣]. وفي الزّمر [٣٤] والشورى [٤٠] والحشر [١٧]. (شركؤا) في الأنعام [٩٤] وشورى [٢١]. (يأُتيهم أنْباؤا) في الأنعام [٥] والشعراء [٦]. (علماؤا بني) [الشعراء: ١٩٧]. (من عباده العلمؤا) [فاطر: ٢٨]. (الضّعفاؤا) في إبراهيم [٢١] وغافر [٤٧]. (في أموالنا ما نشاؤا) [هود: ٨٧]. (وما دعاؤا) في غافر [٥٠]. (شفعاؤا) في الروم [١٣]. (إنَّ هذا لَهُوَ البَلؤا) [الصافات: ١٠٦]. (بلؤا مُبِينٌ) في الدخان [٣٣]. (بُرَءَاؤُا منكم) [الممتحنة: ٤]. فكتب في الكل بالواو.

فإنْ سكن ما قبله حذف هو، نحو: (ملء الأرض) [آل عمران: ٩١]. (دِفْءٌ) [النحل: ٥]. (شيءٍ) (الخَبْءَ) [النمل: ٢٥]. (ماءً) إلّا: (لتَنوأُ) [القصص: ٧٦]. و(أن تَبُوْأَ) [المائدة: ٢٩]. و(السُّوأَى) [الروم: ١٠]. كذا استثناه الفَرَّاء.

قلت: وعندي أن هذه الثلاثة لا تستثنى، لأنَّ الألف التي بعد الواو ليست صورة الهمزة، بل هي المزيدة بعد واو الفعل.

القاعدة الرابعة: في البدل:

يكتب **بالواو** للتَّفخيم: ألف (الصلوة) و(الزكوة) و(الحيوة) و(الربوا) غير مضافات. و(الغدوة) [الكهف: ٢٨]. و(مشكوة) [النور: ٣٥]. و(النجوة) [غافر: ٤١]. و(منوة) [النجم: ٢٠].

وبالياء: كل ألفٍ منقلبة عنها، نحو: (يتوفيكم) [يونس: ١٠٤] في اسم أو فعل، اتَّصل به ضميرٌ أولا، لقي ساكناً أم لا، ومنه: (يا حسرتى) [الزمر: ٥٦]. (يا أسفَى) [يوسف: ٨٤] إلا (تَتْرا) [المؤمنون: ٤٤]. و(كلتا) [الكهف: ٣٣]. و(هداني) [الأنعام: ١٦١]. و(من عصاني) [إبراهيم: ٣٦]. و(الأقصا) [الإسراء: ١]. و(أقْصا المدينة) [القصص: ٢٠]. و(مَنْ تَوَلّاهْ) [الحج: ٤]. و(طغا الماء) [الحاقة: ١١]. و(سيماهم) [الفتح: ٢٩]. وإلا ما قبلها ياء، (كالدنيا) و(الحوايا) [الأنعام: ١٤٦]. إلا ﴿يحيى﴾ اسماً أو فعلاً.

ويكتب بها إلى، وعلى، وأنّى بمعنى كيف، ومتَى، وبلَى، وحتى؛ إلا (لَدَا الباب) [يوسف: ٢٥].

ويكتب بالألف الثلاثيّ الواويّ، اسماً أو فعلاً، نحو: (الصفا) [البقرة: ١٥٨]. و(شفا) [آل عمران: ١٠٣]. و(عفا) [المائدة: ٩٥]. إلا (ضُحى) [الأعراف: ٩٨]. كيف وقع، و(ما زكى منكم) [النور: ٢١]. و(دحيها﴾ [النازعات: ٣٠]. و(تليها) [الشمس: ٢]. و(طحيها) [الشمس: ٦]. و(سجى) [الضحى: ٢].

ويكتب بالألف نُون التوكيد الخفيفة: (لنسفعاً) [العلق: ١٥]. و(يكوناً) [يوسف: ٣٢]. و(إذاً). وبالنون (كأَيِّنْ).

وبالهاء هاء التأنيث، إلا: (رحمت) في البقرة [٢١٨]. والأعراف [٥٦] وهود [٧٣] ومريم [٢]

والروم [٥٠] والزخرف [٣٢]. و(نعمت) في البقرة [٢٣١] وآل عمران [١٠٣] والمائدة [١١] وإبراهيم [٢٨] والنحل [٧٢] ولقمان [٣١] وفاطر [٣] والطُّور [٢٩]. و(سنت) في الأنفال [٣٨] وفاطر [٤٣] وثاني غافر [٨٥]. و(امرأت) مع زوجها[1]، و(تمَّتْ كلمتُ ربِّك الحُسْنى) [الأعراف: ١٣٧]. (فنجعل لعنت الله) [آل عمران: ٦١]. (والخامسة أن لعنت الله) [النور: ٧]. و(معصيت) في قد سمع [٨، ٩]. (إن شجرت الزقوم) [الدخان: ٤٣]. (قرت عين) [القصص: ٩]. و(جنَّتُ نعيمٍ) [الواقعة: ٨٩]. (بقيّتُ الله) [هود: ٨٦]. و(يا أبتِ) [يوسف: ٤]. و(اللات) [النجم: ١٩] و(مرضات) [البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥، النساء: ١١٤، التحريم: ١]. و(هيهات) [المؤمنون: ٣٦]. و(ذات) [الأنفال: ١] و(ابنت) [التحريم: ١٢] و(فِطْرتَ) [الروم: ٣٠].

القاعدة الخامسة: في الوصل والفصل:

توصل (ألّا) بالفتح؛ إلا عشرة: (أن لا أقول) (أن لا تقولوا) في الأعراف [١٦٩]. (أنْ لَا مَلْجأَ) في هود[2]. (أنْ لَا إله) [هود: ١٤]. (أنْ لَا تعبُدوا إلّا اللهَ إنّي أخافُ) في الأحقاف [٢١][3]. (أنْ لَا تُشْرِكْ) في الحجّ [٢٦]. (أن لَا تَعْبُدُوا) في يس [٦٠]، (أن لا تعلوا) في الدخَان [١٩]. (أن لا يشركن) في الممتحنة [١٢]. (أن لا يدخلَنَّها) في ﴿نٓ﴾ [٢٤].

و(مِمَّا) إلا: (مِنْ مَا مَلَكَتْ) في النساء [٢٥]، والروم [٢٨]، (من ما رزقناكم) في المنافقين [١٠].

و(مِمّنْ) مطلقاً.

و(عَمّا) إلا: (عن ما نهوا) [الأعراف: ١٦٦].

و(إمّا) بالكسر، إلا: (وإنْ مَا نرِينَّك) في الرعد [٤٠].

و (أَمَّا) بالفتح، مطلقاً.

و(عَمَّن) إلا: (يَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ) في النور [٤٣]. (عن مَنْ تولَّى) في النجم [٢٩].

و(أَمّن) إلا: (أمْ مَنْ يَكُونُ) في النساء [١٠٩]. (أَمْ مَنْ أَسَّسَ) [التوبة: ١٠٩]. (أَم مَنْ خلقنا) في الصافات [١١]. (أَمْ مَنْ يأتي آمِناً) [فصلت: ٤٠].

و(إلَّمْ) بالكسر؛ إلّا: (فإنْ لم يستجيبوا) في القصص [٥٠].

و(فيما) إلّا أَحد عشر: (في ما فَعَلْنَ) الثاني في البقرة [٢٤٠]. (لِيَبْلُوَكُمْ في ما) في المائدة [٤٨] والأنعام [١٦٥]. (قُلْ لا أَجِدُ في ما) [الأنعام: ١٤٥]. (في ما اشْتَهَتْ) في الأنبياء [١٠٢]. (في ما

(١) المعنى: أن المرأة إذا ذُكرت مع زوجها، كُتبت التاء مبسوطة؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]. وإن ذكرت بلا زوج كُتبت التاء مربوطة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا . . .﴾ [النساء: ١٢٨].

(٢) ليس في سورة هود، وإنما في سورة التوبة، الآية ١١٨

(٣) آية الأحقاف ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟﴾ [٢١] موصولة، وفي هود [٢٦] ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟﴾ مفصولة.

أَفَضْتُم) [النور: ١٤]. (في ما ههنا) في الشعراء [١٤٦]. (في ما رَزَقْنَاكُم) في الروم [٢٨]. (في ما هم فيه) (في ما كانوا فيه) كلاهما في الزمر [٣، ٤٦]. (وننشئكم في ما لا تعلمون) في الواقعة [٦١].

و(إنما) إلّا: (إنَّ ما تُوعَدُون لآتٍ) في الأنعام [١٣٤].

و(أنما) بالفتح، إلا: (أَنَّ ما يَدْعُونَ) في الحج [٦٢] ولقمان [٣٠].

و(كلّما) إلّا: (كل ما ردوا إلى الفتنة) [النساء: ٩١]. (مِنْ كُلِّ ما سأَلتُموهُ) [إبراهيم: ٣٤].

و(بئسما) إلا مع اللام.

و(نعمّا) و(مهما) و(ربما) و(كأنما) و(ويكأنَّ).

وتقطع (حيث ما) و(أن لم) بالفتح، و(أنْ لَنْ) إلا في الكهف [٤٨] والقيامة [٣].

(أين ما) إلّا: (فأَيْنَما تُوَلُّوا) [البقرة: ١١٥]. (أينما يُوَجِّهْهُ) [النحل: ٧٦].

واختلف في: (أين ما تكونوا يدركم) [النساء: ٧٨]. (أينما كنتم تعبدون) في الشعراء [٩٢]. (أينما ثقفوا) في الأحزاب [٦١].

و(لكي لا) إلا في آل عمران والحج والحديد والثاني في الأحزاب.

و(يوم هم) [غافر: ١٦، الذاريات: ١٣]. ونحو (فَمَالِ) [المعارج: ٣٦]. (لاتَ حين) [ص: ٣].

و(ابن أُمَّ) [الأعراف: ١٥٠]. إلّا في طه [٩٤] فكتبت الهمزة حينئذ واواً. وحذفت همزة (ابن) فصارت هكذا: (يَبْنَؤُمَّ).

القاعدة السادسة: فيما فيه قراءتان، فكتب على إحداهما:

ومرادنا غير الشاذ.

من ذلك: (مالك يوم الدين)، (يخدعون) [البقرة: ٩]. [النساء: ١٤٢]. و(وعدنا) [البقرة: ٥١، الأعراف: ١٤٢]. و(الصعِقة) [الذاريات: ٤٤]. و(الريح) [البقرة: ١٦٤]. و(تفادوهم) [البقرة: ٨٥]. و(تظهرون) [الأحزاب: ٤]. و(لا تقتلوهم) [البقرة: ١٩١]. ونحوها.

و(لولا دفع) [البقرة: ٢٥١] (فرهانٌ) [البقرة: ٢٨٣]. (طئراً) في آل عمران [٤٩] والمائدة [١١٠]. (مضعفةً) [آل عمران: ١٣٠]. ونحوه.

(عقَدَتْ أيمانُكم) [النساء: ٣٣]. (الأَوْلَينِ) [المائدة: ١٠٧]. (لمسْتُم) [النساء: ٤٣، المائدة: ٦]. (قَسية) [المائدة: ١٣]. (قياماً للنّاس) [المائدة: ٩٧] (خطيئتكم) في الأعراف [٦١].

(طئفٌ) [الأعراف: ٢٠١]. (حشَ للهِ) [يوسف: ٣١، ٥١]. (وسيعلم الكُفَّرُ) [الرعد: ٤٢]. (تزور) [الكهف: ١٧]. (زكيَّةً) [الكهف: ٧٤]. (فلا تصحِبْني) [الكهف: ٧٦]. (لتخذت) [الكهف: ٧٧]. (مهداً) [طه: ٥٣، الزخرف: ١٠] (وَحرمٌ على قريةٍ) [الأنبياء: ٩٥]. (إنَّ الله يُدَفِعُ) [الحج: ٣٨].

(سُكارَى وما هم بُسكارَى) [الحج: ٢]. (المضغة عِظماً فكسونا العظم) [المؤمنون: ١٤]. (سرجاً). (بل ادّرك) [النمل: ٦٦]. و(لا تصعر) [لقمان: ١٨]. (ربّنا بعِدْ) [سبأ: ١٩]. (أَسورَة) [الزخرف: ٥٣].

بلا ألف في الكلّ، وقد قرئت بها وبحذفها.

(غَيبتِ الجُبّ) [يوسف: ١٠، ١٥]. و(أُنزِلَ عليه آيت) في العنكبوت [٥٠]. و(ثمرت من أكمامها) في فصلت [٤٧]. و(جملت) [المرسلات: ٣٣]. (فهم على بينتٍ) [فاطر: ٤٠]. (وهم في الغرفتِ آمنون) [سبأ: ٣٧] بالتاء، وقد قرئت بالجمع والإفراد.

و(تُقَيةً) [آل عمران: ٢٨] بالياء، و(لأَهَبَ) [مريم: ١٩] بالألف، و(يَقْضِ الْحَقَّ) [الأنعام: ٥٧] بلا ياء.

و(اتونِي زُبَرَ الحديد) [الكهف: ٩٦] بألف فقط. ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ [يوسف: ١١٠] (نُجي المؤمنين) [الأنبياء: ٨٨] بنون واحدة.

و(الصراط) كيف وقع، و(بصْطة) في الأعراف [٦٩]. و(المُصَيْطرون) [الطور: ٣٧]. و(مُصيطر) [الغاشية: ٢٢]. بالصاد لا غير.

وقد تكتب الكلمة صالحة للقراءتين؛ نحو: (فكِهون) [يس: ٥٥] بلا ألف، وهي قراءة، وعلى قراءتها هي محذوفة رسماً، لأنه جمع تصحيح.

فرع: فيما كتب موافقاً لقراءة شاذة:

ومن ذلك: (إن البَقَرَ تَشبهَ عَلَيْنا) [البقرة: ٧٠]. (أَوَكُلَّمَا عهدوا) [البقرة: ١٠٠].

وأما (مَا بقِيَ مِنَ الرِّبوا) [البقرة: ٢٧٨]. فقرئ بضم الباء وسكون الواو.

(فلَقتلُوكم) [النساء: ٩٠]. (إِنَّما طئركم)، (طائره في عُنُقِه) [الإسراء: ١٣]. (تُسَقِط) [مريم: ٥]. (سمراً) [المؤمنون: ٦٧]. (وفِصالُه في عامين) [لقمان: ١٤]. (عليَهُم ثيَابُ سُنْدُسٍ) [الإنسان (الدهر): ٢١]. (خِتامُه مِسْكٌ) [المطففين: ٢٦]. (فادْخُلي في عبدي) [الفجر: ٢٩].

فرع: وأما القراءات المختلفة ـ المشهورة بزيادة لا يحتملها الرسم ـ ونحوها، نحو: ﴿أَوصَى﴾ و﴿وَصَّىٰ﴾؛ و﴿تَجۡـرِي تَحۡتَهَـا﴾ و﴿مِن تَحۡتِهَا﴾. و﴿سيقولون الله﴾ و﴿لِلَّهِ﴾. ﴿وما عملت أيديهم﴾ ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ﴾. فكتابته على نحو قراءته، وكل ذلك وجد في مصاحف الإمام.

فائدة: كتبت فواتح السور على صورة الحروف أنفسها؛ لا على صورة النطق بها، اكتفاءً بشهرتها، وقطعت ﴿حم عسق﴾ دون ﴿الٓمٓصٓ﴾ و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ طرداً للأُولى بأخواتها الستة[1].

[فصل]: في آداب كتابته:

يستحب كتابة المصحف، وتحسين كتابته وتبيينها وإيضاحها، وتحقيق الخطِّ دون مَشْقِه وتعليقه فيكره، وكذا كتابته في الشيء الصَّغير.

---

(١) الأُولى هي سورة الشورى. وأخواتها: تلك السور التي تبدأ بقوله: ﴿حمٓ﴾؛ وهي: غافر، فصلت، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.

أَخرج أَبو عبيد في «**فضائله**»[١] عن عمر: أنه وجَد مع رجل مصحفاً قد كتبه بقلم دقيق، فكره ذلك وضربه، وقال: عظِّموا كتاب الله.

وكان عمر إذا رأى مصحفاً عظيماً سُرّ به.

وأخرج عبدُ الرزّاق عن علي: أنه كان يكره أن تتّخذ المصاحفُ صغاراً.

وأخرج أبو عبيد عنه[٢]: أنه كَرِه أن يُكتب القرآنُ في الشيءِ الصغير.

وأخرج هو[٣] والبيهقيّ في «**الشُّعب**» [٢٦٦٣] عن أبي حكيم العبديّ قال: مَرَّ بي عليٌّ وأنا أكتب مصحفاً، فقال: أَجِل قلمَك. فقضمتُ من قلمي قَضْمَةً، ثم جعلت أكتب، فقال: نَعَمْ، هكذا نوّرْهُ كما نَوَّرَهُ الله.

وأخرج البيهقيّ [في «الشعب»: ٢٦٦٧] عن علي موقوفاً قال: تنَوّق[٤] رجلٌ في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فغُفر له.

وأخرج أبو نُعيم في «**تاريخ أَصبهان**» وابن أَشته في «**المصاحف**» من طريق أَبان، عن أنس مرفوعاً: «من كتب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ مجوّدة غفر الله له».

وأخرج ابن أَشته عن عمر بن عبد العزيز: أنه كتب إلى عمّاله: إذا كتب أحدكم ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فليمدَّ (الرحمن).

وأخرج عن زيد بن ثابت: أنّه كان كره أن تُكتب ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ليس لها سين.

وأَخرج عن يزيد بن أَبي حبيب: أَنَّ كاتب عمرو بن العاص كتب إلى عمر، فكتب (بسم الله)، ولم يكتب لها سيناً، فضربه عمر، فقيل له: فيم ضَرَبَك أَميرُ المؤمنين؟ قال: ضربني في سين.

وأَخرج عن ابن سيرين: أَنَّه كان يكره أَن تُمدّ الباء إلى الميم حتى تكتب السِّين.

وأَخرج ابن أَبي داود في «**المصاحف**»[٥] عن ابن سيرين: أَنَّه كره أن يكتَب المصحف مَشْقًا، قيل: لم؟ قال: لأَن فيه نقصاً.

وتحرم كتابته بشيء نجس، وأَمّا بالذهب فهو حسن، كما قاله الغزالي.

وأخرج أَبو عُبيد[٦] عن ابن عباس وأَبي ذَر وأَبي الدرداء: أَنهم كرهوا ذلك.

وأَخرج عن ابن مسعود: أَنه مرّ عليه مصحف زُيِّن بالذهب، فقال: إنَّ أَحسن ما زُيِّن به المصحف تلاوته بالحقِّ.

قال أَصحابنا: وتكره كتابته على الحيطان والجدران وعلى السُّقوف أَشدّ كراهة؛ لأَنه يُوطأ.

---

(١) «فضائل القرآن» ص٣٩٨.
(٢) «فضائل القرآن» ص٣٩٨ ـ ٣٩٩.
(٣) «فضائل القرآن» ص٣٩٨.
(٤) تَنَوَّقَ: تَجوَّد وبالغ في الجودة، ومثله تَنَيَّقَ أي: تجوَّد في مطعمه ومَلْبَسِهِ. «القاموس».
(٥) «المصاحف» ص١٥٠.
(٦) في «فضائله» ص٣٩٩.

وأخرج أبو عبيد[١] عن عمر بن عبد العزيز قال: لا تكتبوا القرآن حيث يوطأ.

وهل تجوز كتابته بقلم غير العربي؟[٢]

قال الزَّركشي: لم أر فيه كلاماً لأحدٍ من العلماء.

قال: ويحتمل الجواز، لأنه قد يحسنه من يقرؤه بالعربية، والأقرب المنعُ كما تحرُم قراءته بغير لسان العرب، ولقولهم: القلم أحد اللسانين، والعرب لا تعرف قلماً غير العربيّ، وقد قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. انتهى.

فائدة: أخرج ابن أبي داود[٣] عن إبراهيم التيميّ قال: قال عبد الله: لا يكتب المصاحِفَ إلا مُضَرِيٌّ. قال ابنُ أبي داود: هذا من أَجلّ اللغات.

مسألة: اختُلف في نقط المصحف وشكله، ويقال: أَوّل من فعل ذلك أبو الأَسود الدؤليّ بأَمر عبد الملك بن مروان ، وقيل: الحسن البصري ويحيى بن يعمر، وقيل: نصر بن عاصم الليثي.

وأَوّل من وضع الهمز والتشديد والرَّوْم والإِشمام الخليلُ.

وقال قتادة: بدؤوا فنقطوا ثم خمسوا، ثم عشروا.

وقال غيره: أَول ما أَحدثوا النَّقْط عند آخر الآي، ثم الفواتح والخواتم .

وقال يحيى بن أبي كثير: ما كانوا يعرفون شيئاً مما أُحدِث في المصاحف إلا النقط الثلاث على رؤوس الآي. أخرجه ابن أبي داود.

وقد أَخرج أبو عُبيد[٤] وغيره عن ابن مسعود، قال: جرِّدوا القرآن ولا تَخلِطوه بشيء.

وأَخرج عن النَّخعيّ: أَنه كره نقط المصاحف.

وعن ابن سيرين: أنه كره النَّقط والفواتح والخواتم.

وعن ابن مسعود ومجاهد: أَنهما كرها التَّعْشير.

وأَخرج ابن أَبي داود[٥] عن النَّخَعي: أَنه كان يكره العواشر والفواتح وتصغير المصحف، وأن يُكتب فيه سورة كذا وكذا.

وأخرج عنه[٦]: أنه أُتيَ بمصحف مكتوب فيه سورة كذا وكذا آية، فقال: امْحُ هذا؛ فإن ابن مسعود كان يكرهه.

وأخرج[٧] عن أَبي العالية: أَنه كان يكره الجُمل في المصحف، وفاتحة سورة كذا وخاتمة سورة كذا.

---

(١) في «فضائل القرآن» ص١٢١.
(٢) أي: بحروفٍ غير الحروف العربية.
(٣) في «المصاحف» ص١٥١.
(٤) في «فضائله» ص٣٩٢.
(٥) في «المصاحف» ص١٥٣ ـ ١٥٤.
(٦) المرجع السابق.
(٧) «المصاحف» ص١٥٤.

وقال مالك: لا بأس بالنقط في المصاحف التي يتعلّم فيها الغلمان، أمّا الأُمهات فلا.

وقال الحليميّ: تكره كتابة الأعشار والأخماس، وأسماء السُّور، وعدد الآيات فيه، لقوله: «**جرّدوا القرآن**». وأمّا النقط فيجوز، لأَنه ليس له صورة فيتوهّم لأجلها ما ليس بقرآن قرآناً، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء، فلا يضرّ إثباتها لمن يحتاج إليها.

وقال البيهقيّ: من آداب القرآن أن يفخَّم، فيكتب مفرجاً بأحسن خطّ، فلا يصغَّر ولا تُقَرْمَطُ حروفُهُ، ولا يُخْلَطُ به ما ليسَ منه، كعدد الآيات والسَّجَدَات والعَشَرات والوقوف واختلاف القراءات ومعاني الآيات. وقد أَخرج ابن أَبي داود[١] عن الحسن وابن سيرين أَنَّهما قالا: لا بأْس بنقط المصاحف.

وأخرج عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال: لا بأس بشكله.

وقال النوويّ: نقْط المصحف وشكلُه مستحبٌّ، لأنه صيانة له من اللَّحن والتحريف.

وقال ابن مجاهد: ينبغي أَنْ لا يُشْكَل إلا ما يُشْكِل.

وقال الدّاني: لا أَستجيز النَّقطَ بالسَّواد، لما فيه من التغيير لصورة الرَّسم، ولا أَستجيز جميع قراءاتٍ شتَّى في مصحف واحد بأَلوان مختلفة، لأنه من أعظم التخليط والتغيير للمرسوم، وأرى أن تكون الحركات والتنوين والتشديد والسكون والمدّ بالحمرة، والهمزات بالصُّفْرة.

وقال الجُرْجانيّ من أصحابنا في «**الشافي**»: من المذموم كتابة تفسير كلمات القرآن بين أسطره.

فائدة: كان الشكل في الصَّدْر الأول نقْطاً: فالفتحة نقطة على أَوَّل الحرف، والضمة على آخره، والكسرة تحت أوله، وعليه مشى الدّاني.

والذي اشتهر الآن الضَّبط بالحركات المأْخوذة من الحروف، وهو الذي أَخرجه الخليل، وهو أَكثر وأَوضحُ، وعليه العمل: فالفتح شكلة مستطيلة فوق الحرف، والكسر كذلك تحته، والضمُّ واو صغرى فوقَه، والتنوين زيادة مثلها؛ فإن كان مظهراً ـ وذلك قبل حرف حلْق ـ ركبت فوقها، وإلا جُعلت بينهما.

وتكتب الألف المحذوفة والمبدَل منها في محلّها حمراء، والهمزة المحذوفة تكتب همزة بلا حرف حمراء أيضاً، وعلى النون والتنوين قبل الباء علامة الإِقلاب (م) حمراء، وقبل الحلْق سكون، وتُعرى عند الإِدغام والإِخفاء، ويسكَّن كلُّ مسكَّن ويعرّى المدغم، ويشدَّد ما بعده إلا الطاء قبل التاء، فيكتب عليها السكون، نحو: ﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦]. ومطّة الممدود لا تجاوزه.

فائدة: قال الحَرْبيُّ في «**غريب الحديث**»: قول ابن مسعود: جَرِّدوا القرآن، يحتمل وجهين:

أحدهما: جرّدوه في التلاوة، ولا تخلطوا به غيرَه.

والثاني: جرّدوه في الخطِّ من النقط والتعشير.

---

(١) في «المصاحف» ص١٦٠.

وقال البيهقيُّ: الأبينُ أنه أراد: لا تخلطوا به غيره من الكتب، لأن ما خلا القرآن مِن كتب الله إنَّما يؤخذ عن اليهود والنَّصارى، وليسوا بمأمونين عليها.

فرع: أخرج ابن أبي داود في كتاب «**المصاحف**»(١) عن ابن عباس: أنه كَرِه أخذ الأُجرة على كتابة المصحف.

وأخرج مثله عن أيوب السّختيانيّ.

وأخرج عن ابن عمر وابن مسعود: أنّهما كرها بيع **المصاحف** وشراءَها، وأن يُستأْجر على كتابتها.

وأخرج عن مجاهد وابن المسيّب والحسن أنهم قالوا: لا بأْس بالثلاثة.

وأخرج عن سعيد بن جبير: أنه سئِل عن بيع المصاحف، فقال: لا بأس، إنما يأخذون أُجور أيديهم.

وأخرج عن ابن الحنفيّة: أنه سئِل عن بيع المصحف، قال: لا بأس: إنما تبيع الورق.

وأخرج عن عبد الله بن شَقيق قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يشدّدون في بيع المصاحف.

وأخرج عن النَّخَعي قال: المصحف لا يباع ولا يورَّث.

وأخرج عن ابن المسيب أنه كره بيع المصاحف، وقال: أَعِنْ أخاك بالكتاب أَو: هب له.

وأخرج عن عطاء عن ابن عباس، قال: اشتر **المصاحف** ولا تَبِعْها.

وأخرج عن مجاهد: أنه نَهَى عن بيع المصاحف، ورَخَّص في شرائها.

وقد حصَل من ذلك ثلاثة أقوال للسلف:

ثالثها: كراهة البيع دون الشراء، وهو أصحّ الأوجه عندنا، كما صحّحه في «**شرح المهذب**»(٢)، ونقله في زوائد «**الروضة**» عن نصّ الشافعي. قال الرافعيّ: وقد قيل: إنَّ الثمن متوجِّه إلى الدُفَّتيْن، لأنَّ كلام الله لا يباع، وقيل: إنه بدل من أُجْرة النسخ. انتهى.

وقد تقدم إسناد القولين إلى ابن الحنفيّة وابن جُبير، وفيه قول ثالث: أنَّه بدل منهما معاً.

أخرج ابن أبي داود(٣) عن الشعبيّ، قال: لا بأْس ببيع المصاحف، إنما يبيع الورق وعَمَلَ يديه.

فرع: قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في «**القواعد**»: القيام للمصحف بِدْعة لم تُعْهَد في الصدر الأَوّل، والصواب ما قاله النوويّ في «**التِّبيان**» من استحباب ذلك، لما فيه من التَّعظيم وعدم التهاون به.

فرع: يستحب تقبيل المصحف، لأن عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنه كان يفعله، وبالقياس على تقبيل الحجر الأسود، ذكره بعضهم، ولأنه هدية من الله تعالى، فشُرِع تقبيلُه كما يستحب تقبيلُ الولد الصغير.

وعن أحمد ثلاثُ روايات: الجواز، والاستحباب، والتوقُّف، وإن كان فيه رفعةٌ وإكرام، لأنه لا يدخله قياس، ولهذا قال عمر في الحَجَر: لولا أني رأيتُ رسول الله ﷺ يُقَبِّلُكَ ما قَبَّلْتُكَ [البخاري: ١٥٩٧، ومسلم: ٣٠٦٧، وأحمد: ٩٩].

---

(١) «المصاحف» ص١٤٨.

(٢) كتاب البيوع، باب: ما يجوز بيعه وما لا يجوز، عند قول المصنف: ويجوز بيع المصاحف... ٩/ ١٨٣.

(٣) في «المصاحف» ص١٧٦ و٢٠٢.

فرع: يستحبّ تطييب المصحف، وجعلُه على كرسيّ، ويحرُم توسُّده؛ لأن فيه إذلالاً وامتهاناً. قال الزركشيّ: وكذا مدّ الرِّجْلين إليه.

وأخرج ابن أَبي داود في «**المصاحف**»[1] عن سفيان: أنه كره أن تُعلَّق المصاحفُ.

وأخرج عن الضحاك قال: لا تتَّخذوا للحديث كراسيّ ككراسيّ المصاحف.

فرع: يجوز تحليتُه بالفضَّة إكراماً له على الصحيح، أخرج البيهقيّ عن الوليد بن مسلم قال: سألتُ مالكاً عن تفضيضِ المصاحف، فأخرج إلينا مصحفاً فقال: حدَّثني أبي عن جدِّي: أنهم جمعوا القرآن في عهد عثمان، وأنَّهم فضَّضوا المصاحفَ على هذا أو نحوه، وأما بالذَّهب: فالأصح جوازه للمرأة دون الرجل، وخصَّ بعضُهم الجوازَ بنفس المصحف؛ دون غلافه المنفصل عنه، والأظهر التسوية.

فرع: إذا احتيج إلى تعطيل بعض أوراق المصحف لِبلًى ونحوه، فلا يجوز وضعها في شقٍّ أو غيره، لأَنَّه قد يسقط ويوطَأُ، ولا يجوز تمزيقها لما فيه من تقطيع الحروف وتَفْرِقة الكلم، وفي ذلك إزراء بالمكتوب. كذا قال الحليمي.

قال: وله غسْلها بالماء؛ وإن أحرقها بالنار فلا بأس؛ أَحرق عثمان مصاحفَ كان فيها آياتٌ وقراءاتٌ منسوخة، ولم يُنكَر عليه.

وذكر غيره: أنَّ الإِحراق أَوْلَى من الغسل، لأَنَّ الغُسالة قد تقع على الأرض.

وجزم القاضي حسين في تعليقه بامتناع الإِحراق، لأنه خلاف الاحتِرام، والنوويُّ بالكراهة.

وفي بعض كتب الحنفية: أنَّ المصحف إذا بَلِيَ لا يُحرق، بل يُحْفر له في الأَرض ويُدفن. وفيه وقفةٌ؛ لتعرّضه للوطء بالأقدام.

فرع: روى ابن أبي داود[2] عن ابن المسيب، قال: لا يقول أَحدُكم: مصيحف ولا مسيجد، ما كان لله تعالى فهو عظيم.

فرع: مذهبنا ومذهب جمهور العلماء: تحريمُ مسّ المصحف للمحدَث، سواء كان أصغر أم أكبر، لقوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]. وحديث الترمذيّ وغيره: «**لا يَمَسُّ القرآنَ إلا طاهرٌ**» [عبد الرزاق في «مصنفه»: ١٣٢٨، والدارقطني في «سننه» (١/ ١٢١)، والبيهقي في «السنن» (١/ ٨٧) وقد صححه الألباني في «صحيح الجامع»: ٧٧٨٠].

خاتمة

روى ابن ماجه وغيره عن أنس مرفوعاً: «**سبعٌ يجري للعبد أَجرُهنَّ بعد موته وهو في قبره: مَن علَّم علماً، أو أجرى نهراً، أو حفَر بئراً، أو غرَس نخلاً، أو بنَى مسجداً، أو ترك ولداً يستغفر له من بعد موته، أو ورَّث مصحفاً**» [ابن ماجه: ٢٤٢، وابن خزيمة: ٢٤٩٠ وقد حسنه الألباني].

---

(١) «المصاحف» ص٢٠٤.

(٢) في «المصاحف» ص١٧١.

النوع السابع والسبعون

في معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه

التفسير: (تفعيل) من الفَسْر، وهو البيان والكشف، ويقال: هو مقلوب السَّفْر، تقول: أَسفر الصبح إذا أَضاء، وقيل: مأْخوذ من التَّفْسِرة، وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض.

والتأْويل: أَصله من الأَوْل وهو الرجوع، فكأنه صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني. وقيل من الإِيالة؛ وهِي السياسة؛ كأَنَّ المؤوِّل للكلام سَاسَ الكلام ووضَع المعنى فيه موضِعَه.

واختلف في التفسير والتأْويل:

فقال أبو عُبيد وطائفة: هما بمعنىً.

وقد أَنكر ذلك قوم، حتى بالغ ابن حبيب النّيسابوريّ فقال: قد نبغ في زماننا مفسّرون، لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأْويل ما اهتدوا إليه.

وقال الراغب[1]: التفسير أَعمُّ من التأويل، وأَكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأَكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية. والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها.

وقال غيره: التفسير بيان لفظ لا يحتمِل إلا وجهاً واحداً، والتأويل: توجيه لفظ متوجّه إلى معانٍ مختلفة إلى واحد منها، بما ظهر من الأَدِلَّة.

وقال الماتريديّ[2]: التفسير القطْع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أَنه عَنى باللفظ هذا، فإنْ قام دليل مقطوع به فصحيح، وإلا فتفسير بالرأْي، وهو المنهي عنه. والتأويل: ترجيح أحد المحتَملات بدون القَطْع والشهادة على الله.

وقال أبو طالب التَّغْلبي: التفسير بيان وضْع اللفظ، إما حقيقة أو مجازاً، كتفسير الصراط: بالطريق، والصيِّب: بالمطر. والتأْويل تفسير باطن اللفظ، مأْخوذ من الأَوْل وهو الرجوع لعاقبة الأمر. فالتأْويل إخبارٌ عن حقيقة المراد، والتفسير إخبارٌ عن دليل المراد؛ لأَن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل، مثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]. تفسيره: أَنه من الرصْد، يقال: رصدته: رقبته، والمرصاد (مِفْعال) منه. وتأويله: التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأُهبة والاستعداد للعرض عليه. وقواطع الأدلَّة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة.

---

(١) في «مفرداته» مادة: فسر.

(٢) في تفسيره «تأويلات أهل السنة» ١/ ٢، تح: فاطمة الخيمي ط: مؤسسة الرسالة ناشرون.

وقال الأصبهاني في «**تفسيره**»: اعلم أنَّ التفسير في عُرف العلماء كشف معاني القرآن وبيان المراد، أعمُّ من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره، وبحسب المعنى الظاهر وغيره. والتأويل: أكثره في الجمل.

والتفسير: إما أن يستعمل في غريب الألفاظ، نحو: البَحِيرة والسائبة والوصيلة. أو في وجيز يتبيَّنُ بشرح، نحو: أَقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة. وإما في كلام متضمِّن لقصة لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، وقوله: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩].

وأما التأويل: فإنه يستعمل مرة عامًّا ومرة خاصًّا، نحو: الكفر المستعمل تارة في الجحود المطلق، وتارةً في جحود البارئ عزَّ وجلَّ خاصة. والإيمان المستعمل في التصديق المطلق تارة وفي تصديق الحقِّ أُخرى. وإما في لفظ مشترَكٍ بين معانٍ مختلفة، نحو لفظ: (وَجَد) المستعمل في الجِدَة والوَجْد والوُجُود.

وقال غيره: التفسير يتعلق بالرواية، والتأْويل يتعلق بالدّراية.

وقال أَبو نصر القشيريّ: التفسير مقصور على الإتْباع والسماع، والاستنباط مما يتعلق بالتأْويل.

وقال قوم: ما وقع مبيَّناً في كتاب الله ومعيَّناً في صحيح السنَّة سمِّي تفسيراً، لأن معناه قد ظهر ووضَح، وليس لأَحدٍ أن يتعرَّض إليه باجتهاد ولا غيره، بل يحمله على المعنى الذي ورد، ولا يتعدَّاه. والتأويل: ما استنبطه العلماء العالمون لمعاني الخطاب، الماهرُون في آلات العلوم.

وقال قوم منهم البغويّ والكَواشي: التأْويل صَرْف الآيةِ إلى معنىً موافقٍ لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية، غير مخالفٍ للكتاب والسنة من طريق الاستنباط.

وقال بعضهم: التفسير في الاصطلاح: علمُ نزول الآيات وشؤونها وأقاصيصها، والأسباب النازلة فيها، ثم ترتيب مكيّها ومدنِيّها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصّها وعامّها، ومطلقها ومقيّدها، ومجملها ومفسّرها، وحلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعِبَرها وأَمثالها.

وقال أبو حيان: التفسير علمٌ يُبحث فيه عن كيفية النّطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفراديّة والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك.

قال: فقولُنا (علم) جنس، وقولنا: (يبحث فيه عن كيفية النُّطق بألفاظ القرآن) هو علم القراءة، وقولنا: (ومدلولاتها)، أَي: مدلولات تلك الألفاظ، وهذا متن علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم، وقولنا: (وأحكامها الإفرادية والتركيبية) هذا يشمَل علمَ التصريف والبيان والبديع، وقولنا: (ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب) يشمل ما دلالته بالحقيقة وما دلالته بالمجاز، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً ويصُد عن الحمل عليه صادٌّ، فيُحمل على غيره، وهو المجاز، وقولنا: (وتتمّات لذلك)، هو مِثْلَ معرفة النسخ، وسبب النزول، وقصة توضح بعض ما أُبهم في القرآن، ونحو ذلك.

وقال الزركشي[(١)]: التفسير علمٌ يُفهَم به كتابُ الله المنزَّلُ على نَبيه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحِكَمه، واستمداد ذلك من علم اللُّغة والنحو والتصريف، وعلم البيان وأُصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.

فصل: وأما وجه الحاجة إليه:

فقال بعضهم: اعلم أَنَّ من المعلوم أنَّ الله إنما خاطب خلقه بما يفهمونه؛ ولذلك أرسل كلَّ رسولٍ بلسان قومه، وأنزل كتابه على لغتهم، وإنما احتيج إلى التفسير لما سيُذكر بعد تقرير قاعدة؛ وهي: أنَّ كلَّ مَن وضع من البشر كتاباً فإنما وضعه ليفهمَ بذاته من غير شرح، وإنما احتيج إلى الشروح لأُمور ثلاثة:

أحدها: كمال فضيلة المصنِّف، فإنه لقوته العلمية يجمع المعاني الدقيقة في اللفظ الوجيز، فربما عسُر فهم مراده، فقُصد بالشرح ظهورُ تلك المعاني الخفيَّة، ومن هنا كان شرح بعض الأئمة تصنيفَه أدل على المراد من شرح غيره له.

وثانيها: إغفاله بعض تتمات المسألة أو شروط لها، اعتماداً على وضوحها، أو لأنها من علم آخر، فيحتاج الشارح لبيان المحذوف ومراتبه.

وثالثها: احتمال اللفظ لمعانٍ كما في المجاز والاشتراك، ودلالة الالتزام، فيحتاج الشارح إلى بيان غرض المصنف وترجيحه، وقد يقع في التَّصانيف ما لا يخلو عنه بشرٌ من السهو والغلط، أو تكرار الشيء، أو حذف المبهم، وغير ذلك؛ فيحتاج الشارح للتنبيه على ذلك.

إذا تقرر هذا فنقول: إن القرآن إنما نزل بلسان عربيٍّ في زمنِ أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهرَه وأحكامَه.

أمَّا دقائق باطنه: فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر، مع سؤالهم النبيَّ ﷺ في الأكثر؛ كسؤالهم لمَّا نزل قوله: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]. فقالوا: وأَيّنا لم يظلم نفسه؟ ففسَّره النبيّ ﷺ بالشرك، واستدلَّ عليه بقوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. [البخاري: ٣٢، ومسلم: ٣٢٧، وأحمد: ٣٥٨٩].

وكسؤال عائشة عن الحساب اليسير، فقال: «**ذلك العرض**» [البخاري: ١٠٣، ومسلم: ٧٢٢٧، وأحمد: ٢٤٢٠٠]. وكقصة عدي بن حاتم في الخيط الأبيض والأسود [البخاري: ١٩١٦، ومسلم: ٢٥٣٣، وأحمد: ١٩٣٧٠]، وغير ذلك؛ مما سألوا عن آحاد منه؛ ونحن محتاجون إلى ما كانوا يحتاجون إليه، وزيادة على ذلك مما لم يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر؛ لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلُّم، فنحن أشدُّ الناس احتياجاً إلى التفسير، ومعلوم أنَّ تفسير بعضه يكون من قِبَل بسْط الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها، وبعضه من قِبَل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض. انتهى.

---

(١) في «البرهان» ١/ ١٠٤ في المقدمة.

وقال الخُوَيِّي: علم التفسير عَسير يسير، أَمَّا عُسْرهُ: فظاهر من وجوهٍ، أَظهرها أنّه كلامُ متكلِّم، لم يصل الناس إلى مراده بالسماع منه، ولا إمكان الوصول إليه، بخلاف الأمثال والأشعار، ونحوها، فإنَّ الإِنسان يمكن علمه منه إذا تكلم بأَن يسمع منه أو ممن سمع منه، وأمَّا القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يعلم إلَّا بأن يسمع من الرسول ﷺ؛ وذلك متعذِّر إلَّا في آيات قلائل، فالعلم بالمراد يُستنبط بأمارات ودلائل، والحكمة فيه: أنَّ الله تعالى أراد أن يتفكر عبادُه في كتابه، فلم يأمر نبيه بالتنصيص على المراد في جميع آياته.

فصل: وأما شرفه فلا يخفى، قال تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

أخرج ابن أبي حاتم[١] وغيرُه من طريق ابن أَبي طلحة، عن ابن عباس في قوله: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾ قال: المعرفة بالقرآن؛ ناسخِه ومنسوخه، ومحكَمِه ومتشابِهه، ومقدمه ومؤخَّره، وحلاله وحرامه، وأمثاله.

وأخرج ابن مردويه من طريق جُوَيْبِر، عن الضحاك، عن ابن عباس، مرفوعاً: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾ قال: القرآن، قال ابنُ عباس: يعني تفسيره، فإنه قد قرأه البَرُّ والفاجر.

وأخرج ابن أبي حاتم[٢] عن أبي الدرداء: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾ قال: قراءة القرآن، والفكرة فيه. وأخرج ابنُ جرير مثله عن مجاهد وأبي العالية وقتادة.

وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]. أخرج ابنُ أَبي حاتم، عن عمرو بن مُرَّة قال: ما مررت بآيةٍ في كتابِ الله لا أعرفها إلَّا أَحْزنَتْنِي، لأَني سمعت الله يقول: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾.

وأخرج أبو عُبيد[٣] عن الحسن قال: ما أنزل الله آية إلَّا وهو يُحبُّ أن تُعلم فيمَ أُنزلت، وما أَراد بها.

وأخرج أبو ذرّ الهَرويّ في «**فضائل القرآن**» من طريق سَعِيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: الذي يقرأ القرآن ولا يُحسن تفسيرَه، كالأَعرابيّ يَهُذُّ الشعرَ هذًّا.

وأخرج البيهقيّ [في «الشعب»: ٢٦٥٢] وغيره من حديث أبي هُريرة مرفوعاً: «**أعربوا القرآن، والتَمسوا غرائبه**».

وأخرج ابنُ الأنباريّ، عن أبي بكر الصدِّيق قال: لأَنْ أُعرِب آيةً من القرآن أحبُّ إليَّ من أن أحفظَ آية.

وأخرج أيضاً عن عبد الله بن بُريدة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: لو أني أعلم إذا سافرتُ أربعين ليلةً أعربتُ آية من كتاب الله، لفعلتُ.

وأخرج أَيضاً من طريق الشعبيّ قال: قال عمر: مَنْ قرأَ القرآن فأَعرَبه، كان له عند الله أَجرُ شهيد.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٥٣١ (٢٨٢٢) البقرة: ٢٦٩.
(٢) في «تفسيره» ٢/ ٥٣٣ (٢٨٣١) البقرة: ٢٧٠.
(٣) في «فضائله» ص٩٧.

قلت: معنى هذه الآثار عندي إرادة البيان والتفسير؛ لأن إطلاق الإعراب على الحكم النحويّ اصطلاحٌ حادث، ولأنَّه كان في سليقتِهم لا يحتاجون إلى تعلُّمه، ثم رأيت ابنَ النقيب جَنَح إلى ما ذكرتُه، وقال: ويجوز أن يكون المرادُ الإعرابَ الصناعيّ. وفيه بُعْدٌ.

وقد يُستدلّ له بما أخرجه السِّلَفِيّ في «**الطيوريّات**» من حديث ابن عمر مرفوعاً: «**أعربوا القرآن يَدُلُّكم على تأويله**».

وقد أجمعَ العلماء: أنَّ التفسير من فروض الكفايات، وأَجلُّ العلوم الثلاثة الشرعية(١).

قال الأصبهانيّ: أَشرف صناعة يتعاطاها الإنسان تفسيرُ القرآن؛ بيان ذلك: أَن شرف الصناعة إمَّا بشرف موضوعها مثل الصياغة؛ فإنها أشرف من الدِّباغة، لأن موضوع الصياغة الذهبُ والفضة، وهما أشرف من موضوع الدِّباغة الَّذي هو جلد الميتة. وإما بشرف غرضها، مثل صناعة الطب، فإنَّها أشرف من صناعة الكناسة؛ لأَنَّ غرض الطب إفادة الصحَّة، وغرض الكناسة تنظيف المستراح. وإما لشدَّة الحاجة إليها كالفِقه؛ فإن الحاجة إليه أشدُّ من الحاجة إلى الطبِّ، إذ ما من واقعة في الكوْن في أحد من الخلق إلَّا وهي مفتقرة إلى الفقه؛ لأن به انتظام صلاح أحوال الدنيا والدِّين، بخلاف الطب، فإنَّه يحتاج إليه بعض الناس في بعض الأوقات.

إذا عرف ذلك: فصناعة التفسير قد حازت الشرفَ من الجهات الثلاث:

أمَّا من جهة الموضوع: فلأن موضوعه كلام الله تعالى الذي هوَ ينبوع كل حكمة، ومعدن كل فضيلة، فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم، وحُكْم ما بينكم، لا يَخلَق على كثرة الردِّ، ولا تنقضي عجائبُه.

وأمَّا من جهة الغَرَض: فلأَن الغرض منه هو الاعتصامُ بالعُرْوة الوثقى، والوصول إلى السعادة الحقيقيّة التي لا تفنى.

وأما من جهة شدة الحاجة: فلأَن كلَّ كمال دينيّ أو دنيويّ، عاجليّ أو آجلي، مفتقِرٌ إلى العلوم الشرعيّة والمعارف الدينية؛ وهي متوقِّفة على العلمِ بكتاب الله تعالى.





(١) العلوم الثلاثة هي: علوم القرآن، وعلوم الحديث، وعلم الفقه والأحكام.

النَّوع الثامن والسبعون

في معرفة شروط المفسر وآدابه

قال العلماء: من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن؛ فما أُجمِل منه في مكان فقد فُسِّر في موضع آخر، وما اختُصر في مكان فقد بُسِط في موضع آخر منه.

وقد أَلَّف ابن الجوزيّ كتاباً فيما أجمل في القرآن في موضع، وفسِّر في موضع آخر منه، وأشرتُ إلى أمثلة منه في نوع المجمَل.

فإن أعياه ذلك طلبه من السنَّة؛ فإنها شارحة للقرآن وموضِّحة له، وقد قال الشافعي رضي الله عنه: كلُّ ما حكَمَ به رسول الله ﷺ فهو ممّا فهمه من القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]. في آيات أخر. وقال ﷺ: «**ألا إني أوتيتُ القرآنَ ومثلَه معه**»؛ يعني السنَّة. [إسناده صحيح: أحمد: ١٧١٧٤، وأبو داود: ٤٦٠٤، وابن حبان: ١٢].

فإن لم يجده في السنة رجع إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك، لِما شاهدوه من القرآن والأحوال عند نزوله، ولما اخْتُصُّوا به من الفهم التامّ والعلمِ الصحيح والعملِ الصالح.

وقد قال الحاكم في «**المستدرَك**» [(٢/٢٥٨)]: إنّ تفسير الصحابيّ الذي شهد الوحي والتنزيل له حكمُ المرفوع.

وقال الإمام أبو طالب الطبريّ في أوائل «**تفسيره**»: القول في آداب المفسِّر:

اعلم أنَّ من شرطه صحة الاعتقاد أولاً، ولزوم سنَّة الدين، فإن مَن كان مغموصاً عليه في دينه[1]، لا يُؤتمن على الدنيا، فكيف على الدين! ثم لا يؤتمن من الدين على الإخبار عن عالمٍ، فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى؟ ولأنه لا يؤمن إنْ كان متَّهماً بالإلحاد أن يبغي الفتنة ويُغِرّ الناس بلَيِّهِ وخداعه؛ كدأب الباطنية وغلاة الرافضة. وإن كان متَّهماً بهوًى لم يؤمن أن يحمله هواه على ما يوافق بدعته، كدأب القَدَريَّة، فإن أحدهم يصنِّف الكتاب في التفسير، ومقصوده منه الإيضاع[2] خلال المساكين، ليصدهم عن اتباع السلف ولزوم طريق الهدى.

ويجب أن يكون اعتماده على النقل عن النبي ﷺ وعن أصحابه ومَن عاصرهم، ويتجنب المحدَثات، وإذا تعارضت أقوالهم، وأمكن الجمع بينها فعل، نحو أن يتكلم على الصراط المستقيم، وأقوالهم فيه ترجع إلى شيء واحد، فيأخذ منها ما يدخل فيه الجميع، فلا تنافيَ بين القرآن وطريق الأنبياء، فطريق السنَّة وطريق النبي ﷺ وطريق أبي بكر وعمر، فأيَّ هذه الأقوال أفرده كان محسناً. وإن

---

(١) مَغْموصٌ عليه في دينه: مطعون في دينه، مُتَّهمٌ بالنفاق.

(٢) الإيضاع: الإفساد والسعي بالفتنة.

تعارضت ردَّ الأمر إلى ما ثبت فيه السَّمْعُ، وإن لم يجد سمعاً، وكان للاستدلال طريق إلى تقوية أحدها رجَّح ما قَوِي الاستدلالُ فيه؛ كاختلافهم في معنى حروف الهجاء، يُرجَّحُ قول من قال: إنها قَسَمٌ. وإن تعارضت الأدلة في المراد عُلم أنه قد اشتبه عليه، فيؤمن بمراد الله منها، ولا يتهجَّم على تعيينه. وينزله منزلة المجمَل قبل تفصيله والمتشابه قبل تبيينه.

ومن شرطه: صحة المقصد فيما يقول ليلقى التَّسديد، فقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩]. وإنما يخلص له القصد إذا زهد في الدنيا، لأنه إذا رغب فيها لم يؤمن أن يتوسل به إلى غرض يصُدُّه عن صواب قصده، ويُفسد عليه صحةَ عمله.

وتمام هذه الشرائط: أن يكون ممتلئاً من عُدَّة الإعراب، لا يلتبس عليه اختلافُ وجوه الكلام، فإنَّه إذا خرج بالبيان عن وضع اللسان، إما حقيقة أو مجازاً، فتأويله تعطيلُه!! وقد رأيتُ بعضهم يفسِّر قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ﴾ [الأنعام: ٩١] أنه ملازمة قول: «الله»، ولم يدْرِ الغبيُّ أن هذه جملة حذِف منها الخبرُ، والتقدير: الله أنزله. انتهى كلام أبي طالب.

وقال ابن تيمية في كتاب ألفه في هذا النوع(١):

يجب أن يُعْلم أنَّ النبي ﷺ بيَّن لأصحابه معانيَ القرآن، كما بيَّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٤] يتناول هذا وهذا، وقد قال أبو عبد الرحمن السُّلَميّ: حدثنا الَّذِين كانوا يقرؤون القرآن كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلَّموا من النبيّ ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآنَ والعلمَ والعملَ جميعاً. ولهذا كانوا يَبْقَون مدةً في حفظ السورة.

وقال أنس: كان الرجل إذا قرأ البقرة وآلَ عمران جَدَّ في أعيننا. رواه أحمد في «**مسنده**» [١٢٢١٥ وإسناده صحيح].

وأقام ابن عمر على حفظ البقرة ثماني سنين، أخرجه في «**الموطأ**» [كتاب القرآن (١/ ١٥٧)].

وذلك أنَّ الله قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ﴾ [النساء: ٨٢]. وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن.

وأيضاً: فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فنٍّ من العلم؛ كالطب والحساب، ولا يستشرحونه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم!؟ ولهذا كان النِّزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جدًّا، وهو ـ وإن كان بين التابعين أكثر منه بين الصحابة ـ فهو قليل بالنسبة إلى ما بعدهم.

ومن التابعين من تلقَّى جميعَ التفسير عن الصحابة، وربما تكلَّموا في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال. والخلافُ بين السلف في التفسير قليلٌ، وغالب ما يصِحُّ عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوعٍ لا اختلاف تضاد؛ وذلك صنفان:

(١) «مقدمة في أصول التفسير» ص٧٤.

أحدهما: أن يعبر واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمَّى غير المعنى الآخر، مع اتحاد المسمَّى؛ كتفسيرهم: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾؛ بعضٌ: بالقرآن، أي: اتّباعه، وبعض: بالإسلام، فالقولان متفقان، لأن دين الإسلام هو اتّباع القرآن؛ ولكن كل منهما نبَّه على وصف غير الوصف الآخر، كما أن لفظ ﴿صِرَٰطَ﴾ يُشعر بوصف ثالث.

وكذلك قول من قال: هو السنة والجماعة. وقول مَن قال: هو طريق العبوديَّة، وقول مَن قال: هو طاعة الله ورسوله. وأمثال ذلك؛ فهؤلاء كلُّهم أشاروا إلى ذات واحدة، لكن وصَفها كلٌّ منهم بصفة من صفاتها.

الثاني: أن يَذْكُر كلٌّ منهم من الاسم العام بعضَ أنواعه، على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحدِّ المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه؛ مثاله ما نقل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا﴾ الآية [فاطر: ٣٢]. فمعلوم: أَن الظالمَ لنفسه يتناول المضيِّع للواجبات والمنتهِكَ للحُرمات، والمقتصِدَ يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرّمات، والسابق يدخل فيه مَن سبق فتقرّب بالحسنات مع الواجبات؛ فالمقتصدون أصحاب اليمين؛ والسابقون السابقون أولئك المقربون.

ثمَّ إنَّ كلًّا منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات، كقول القائل: السابق الذي يصلي أوَّل الوقت، والمقتصِدُ الذي يصلِّي في أثنائه، والظالم لنفسه الذي يؤخِّر العصر إلى الاصفرار. أو يقول: السابق المحسِنُ بالصَّدقة مع الزكاة، والمقتصِدُ الذي يؤدي الزكاةَ المفروضةَ فقط، والظالم مانعُ الزكاة.

قال: وهذان الصنفان اللَّذان ذكرناهما في تنوع التفسير؛ تارة لتنوّع الأسماء والصفات، وتارة لذكر بعض أنواع المسمَّى، هو الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يظنُّ أنه مختلف.

ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللَّفظ فيه محتملاً للأمرين.

إما لكونه مشتركاً في اللغة، كلفظ: ﴿قَسۡوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١]؛ الذي يُراد به: الرامي، ويُراد به: الأسد. ولفظ: ﴿عَسۡعَسَ﴾ [التكوير: ١٧]؛ الذي يُراد به: إقبال الليل وإدباره.

وإما لكونه متواطئاً في الأصل؛ لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشخصين، كالضمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ . . .﴾ الآية [النجم: ٨]. وكلفظ الفجر والشفع والوتر وليال عشر، وأشباه ذلك. فمثل هذا: يجوز أن يراد به كلُّ المعاني التي قالها السلف، وقد لا يجوز ذلك.

فالأول: إما لكون الآية نزلت مرتين: فأُرِيد بها هذا تارة، وهذا تارة. وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يُراد به معنياه. وإما لكون اللفظ متواطئاً، فيكون عامًّا إذا لم يكن لمخصصه موجِبٌ. فهذا النوع إذا صحَّ فيه القولان كان من الصِّنف الثاني.

ومن الأقوال الموجودة عنهم ـ ويجعلها بعض الناس اختلافاً ـ أن يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة، كما إذا فسر بعضهم: ﴿تُبۡسَلَ﴾ [الأنعام: ٧٠] بـ(تحبس)، وبعضهم بـ(تُرتَهن)؛ لأن كلًّا منهما قريبٌ من الآخر.

ثم قال: **فصل**: والاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنَده النقل فقط، ومنه ما يعلم بغير ذلك. والمنقول: إمَّا عن المعصوم أو غيره، ومنه ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره، ومنه ما لا يمكن ذلك؛ وهذا القسم الذي لا يمكن معرفة صحيحه من ضعيفه عامَّتُه ممَّا لا فائدة فيه ولا حاجة بنا إلى معرفته؛ وذلك: كاختلافهم في لون كلب أصحابِ الكهف واسمه، وفي البعض الذي ضُرب به القتيل من البقرة، وفي قَدر سفينة نوح وخشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضرُ، ونحو ذلك. فهذه الأمور طريق العلم بها النقل؛ فما كان منه منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ قُبِل، وما لا ـ بأن نقِل عن أهل الكتاب ككعب ووهب ـ وُقِف عن تصديقه وتكذيبه، لقوله ﷺ: «**إذا حدَّثكم أهلُ الكتاب فلا تُصدِّقوهم، ولا تكذِّبوهم**»(١).

وكذا ما نقل عن بعض التابعين، وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حُجَّة على بعض. وما نقل في ذلك عن الصحابة نقلاً صحيحاً فالنفسُ إليه أسكن مما ينقل عن التابعين؛ لأنَّ احتمال أن يكون سَمِعه من النبيّ ﷺ أو من بعض مَن سمعه منه أَقوَى، ولأنَّ نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقلُّ من نقل التابعين.

ومع جزم الصحابي بما يقوله، كيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نُهُوا عن تصديقهم؟

وأمَّا القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه: فهذا موجود كثيراً ولله الحمد؛ وإن قال الإمام أحمد: ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي، وذلك لأنَّ الغالب عليها المراسيلُ.

وأمَّا ما يُعلم بالاستدلال لا بالنقل: فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حَدَثَتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، فإن التفاسير التي يُذكر فيها كلام هؤلاء صرفاً لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين؛ مثل تفسير عبد الرزق والفِرْيابيّ، ووكيع وعبد بن حميد وإسحاق وأمثالهم ـ أحدهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حَمْل ألفاظ القرآن عليها. والثاني: قوم فسَّروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده مَن كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن والمنزَّل عليه والمخاطَب به.

فالأولون: راعَوا المعنى الَّذي رأوه، من غير نظر إلى ما تستحقّه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان.

والآخرون: راعَوا مجرد اللفظ، وما يجوز أن يُريد به العربيّ، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم وسياق الكلام.

---

(١) أحمد في «مسنده» (١٧٢٢٥)، وأبو داود (٣٦٤٤)، والطبراني في «الكبير» ٢٢/ (٨٧٩)، وإسناده حسن.
قلتُ: وللقسم الثاني من الحديث شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري (٤٤٨٥) ولفظه: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراةَ بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «لا تُصَدِّقُوا أهلَ الكتاب، ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]».
هذا، وإن أخبار أهل الكتاب على ثلاثة أقسام:
أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح.
والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.
والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به، ولا نكذبه، وتجوز حكايته.

ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، كما يَغْلَط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن، كما يغلط في ذلك الآخرون؛ وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق.

والأولون صنفان: تارة يسلُبُون لفظ القرآن ما دلَّ عليه وأُريد به، وتارة يحمِلونه على ما لم يدلَّ عليه ولمْ يُردْ به. وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيَه أو إثباتَه من المعنى باطلاً، فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقًّا؛ فيكون خطؤهم، في الدليل لا في المدلول. فالذين أخطؤوا فيهما: مثل طوائف من أهل البدَعِ اعتقدوا مذاهب باطلة، وعمدوا إلى القرآن فتأوَّلوه على رأيهم، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين؛ لا في رأيهم ولا في تفسيرهم؛ وقد صنَّفوا تفاسير على أصول مذهبهم، مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصمّ، والجبَّائي، وعبد الجبار، والرمانيّ، والزمخشريّ، وأمثالهم.

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة، يدسّ البدع في كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون، كصاحب «**الكشاف**» ونحوه، حتى إنه يروج على خلق كثير من أهل السنَّة كثيرٌ من تفاسيرهم الباطلة.

وتفسير ابن عطية وأمثاله أتْبَعُ للسنَّة، وأسلَم من البدعة، ولو ذكر كلام السلف المأثور عنهم على وجهه لكان أحسن، فإنَّه كثيراً ما ينقل من تفسير ابن جرير الطبريّ؛ وهو من أجلّ التفاسير وأعظمها قدراً، ثم إنَّه يدع ما ينقله عن السلف، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفةً من أهل الكلام، الذين قرَّروا أُصولَهم بطرقٍ من جنس ما قرَّرت به المعتزلة أُصولَهم، وإن كانوا أقربَ إلى السنَّة من المعتزلة، لكن ينبغي أنْ يُعطَى كلّ ذي حق حقه، فإنَّ الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في الآية تفسير، وجاء قوم فسَّروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه؛ وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين، صار مشاركاً للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا.

وفي الجملة: مَنْ عَدَل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً؛ لأنَّهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنَّهم أعلم بالحقِّ الذي بَعَثَ الله به رسوله.

وأما الذين أَخطؤوا في الدليل لا المدلول: فمثل كثير من الصوفيَّة والوعاظ والفقهاء، يفسِّرون القرآن بمعان صحيحة في نفسها؛ لكن القرآن لا يدل عليها؛ مثل كثير مما ذكره السُّلمي في «**الحقائق**»، فإن كان فيما ذكروه معانٍ باطلةٌ دخل في القسم الأوَّل. انتهى كلام ابن تيمية ملخصاً، وهو نفيس جدًّا.

وقال الزركشيّ في «**البرهان**»[١]:

للنَّاظر في القرآن لطلب التفسير مآخذُ كثيرة، أُمهاتها أربعة:

الأول: النقل عن النبي ﷺ؛ وهذا هو الطِّراز المعلَم؛ لكن يجب الحذر من الضعيف منه

---

(١) «البرهان» ٢/ ٢٩٢ و٢٩٣ و٣٠٢ و٣٠٤ النوع ٤١.

والموضوع، فإنَّه كثير؛ ولهذا قال أحمد: ثلاثُ كتب لا أصل لها: المغازي والملاحم والتفسير[١]. وقال المحققون من أصحابه: مراده أنَّ الغالب أنه ليس له أسانيد صحاح متَّصلة، وإلَّا فقد صحَّ من ذلك كثير: كتفسير الظلم بالشرك في آية الأنعام، والحساب اليسير بالعَرْض، والقوَّة بالرمي في قوله: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

قلت: الذي صحَّ من ذلك قليل جدًّا، بل أصل المرفوع منه في غاية القلة، وسأسردها كلها آخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

الثاني: الأخذ بقول الصحابيّ؛ فإنَّ تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي ﷺ، كما قاله الحاكم في «**مستدركه**»[٢] [(٢/٢٥٨)].

وقال أبو الخطاب من الحنابلة[٣]: يحتمل ألا يُرجع إليه إذا قلنا إن قوله ليس بحجة. والصواب الأول، لأنه من باب الرواية لا الرأي.

قلت: ما قاله الحاكم نازَعه فيه ابنُ الصلاح وغيره من المتأَخِّرين، بأن ذلك مخصوص بما فيه سبب النزول أو نحوه؛ ممَّا لا مدخل للرأي فيه. ثم رأيت الحاكم نفسَه صرح به في «**علوم الحديث**»[٤] فقال: ومن الموقوفات تفسير الصحابة، وأما من يقول: إن تفسير الصحابة مسنَد؛ فإنما يقول فيما فيه سبب النزول.

فقد خَصَّص هنا وعمَّم في «**المستدرك**»، فاعتمد الأول. والله أعلم.

ثم قال الزركشيّ[٥]: وفي الرجوع إلى قول التابعيّ روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل المنع، وحكَوْه عن شُعبة؛ لكن عمل المفسرين على خلافه، فقد حكَوْا في كتبهم أقوالهم؛ لأنَّ غالبها تلقَّوْها من الصحابة، وربما يُحكى عنهم عبارات مختلفة الألفاظ، فيظنُّ منْ لا فهم عنده أن ذلك اختلاف محقَّق، فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك، بل يكون كلُّ واحدٍ منهم ذكر معنى من الآية؛ لكونه أظهر عنده، أو أليق بحال السائل. وقد يكون بعضُهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكلُّ يَؤولُ إلى معنى واحد غالباً، فإن لم يكن الجمع فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدَّم إن استَوَيَا في الصحَّة عنه، وإلَّا فالصحيح المقدّم.

الثالث: الأخذ بمطلق اللغة؛ فإنَّ القرآن نزل بلسان عربيّ، وهذا قد ذكره جماعة، ونصَّ عليه

---

(١) في المراجع: ثلاثة كتب... أو: ثلاثة علوم... وقد ورد قوله في «لسان الميزان» ١/ ٢٠، وفي «منهاج السنة» لابن تيمية ٤/ ١١٧، و«مقدمة في أصول التفسير» له ص٥٢ ـ ٥٣، و«الموضوعات الصغرى» لملا علي القاري ص٢٢١ رقم (٤٢١)، وانظر ما قاله الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في تعليقه على «الموضوعات»، وانظر «قواعد التحديث» للشيخ القاسمي ص٢٧٧ ـ ٢٧٨ بتحقيقنا.

(٢) أبو الخطاب: محفوظ بن أحمد، العراقي، صالح ورع حسن السيرة (ت: ٥١٠هـ). «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٣٤٨.

(٣) «معرفة علوم الحديث» ص٢٠. (٤) «البرهان» ٢/ ٢٩٤ النوع ٤١.

أحمدُ في مواضعَ، لكن نقل الفضل بنُ زياد عنه أنَّه سئِل عن القرآن يمثِّل له الرجل ببيت من الشعر؟ فقال: ما يعجبني. فقيل: ظاهره المنعُ، ولهذا قال بعضهم: في جواز تفسيره القرآن بمقتضى اللُّغة روايتان عن أحمد. وقيل: الكراهة تُحْمَل على صرف الآية عن ظاهرها إلى معانٍ خارجة محتملة، يدلُّ عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالباً إلَّا في الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها.

وروى البيهقيّ في «**الشُّعَب**» [(٢/ ٤٢٥)] عن مالك قال: لا أُوتَى برجلٍ غير عالم بلغة العرب يُفسِّر كتاب الله إلَّا جعلتُه نكالاً.

الرابع: التفسير بالمقتضَى من معنى الكلام، والمقتضَب من قوَّة الشرع، وهذا هو الذي دعا به النبيّ ﷺ لابن عباس، حيث قال: «**اللهمَّ فقِّهه في الدين وعلِّمْه التأْويل**» [البخاري: ١٤٣، ومسلم: ٦٣٦٨، وأحمد: ٣١٠٢]. والذي عناه عليٌّ بقوله: إلا فهماً يؤتاه الرجل في القرآن [البخاري: ٦٩١٥، ومسلم: ٣٣٢٧ و٣٧٩٤، وأحمد: ٥٩٩]. ومن هنا اختلف الصحابة في معنى الآية، فأخذ كلٌّ برأيه على منتهى نظره، ولا يجوز تفسير القرآن بمجرَّد الرأي والاجتهاد من غير أصلٍ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: **٣٦**]. وقال: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: **١٦٩**]. وقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: **٤٤**]. فأضاف البيان إليه. وقال ﷺ: «**مَنْ تكلَّم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ**» أخرجه أبو داود [٣٦٥٢] والترمذي [٢٩٥١] والنسائي [في «الكبرى»: ٨٠٨٥ وإسناده ضعيف]. وقال: «**من قال في القرآن بغير علم فليتبوَّأْ مقعدَه من النار**» أخرجه أبو داود [٣٦٥٢، وأحمد: ٢٠٦٩ وهو حسن].

قال البيهقيّ في الحديث الأوَّل: هذا إن صحَّ، فإنَّما أراد ـ والله أعلم ـ الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، وأما الذي يسنده برهان فالقول به جائز.

وقال في «**المدخل**»: في هذا الحديث نظر، وإن صحَّ فإنما أراد به ـ والله أعلم ـ فقد أخطأ الطريق، فسبيله أن يرجع في تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة، وفي معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيلَه، وأدوا إلينا من السنن ما يكون بياناً لكتاب الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: **٤٤**]. فما ورد بيانه عن صاحب الشرع ففيه كفايةٌ عن فكرة مَن بعده، وما لم يرد عنه بيانه ففيه حينئذٍ فكرةُ أهل العلم بعده؛ ليستدلُّوا بما ورد بيانه على ما لم يرد.

قال: وقد يكون المراد به: مَنْ قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه، فيكون موافقته للصواب إن وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة.

وقال الماورديّ: قد حمل بعض المتورِّعة هذا الحديثَ على ظاهره، وامتنع من أن يستنبط معانيَ القرآن باجتهاده، ولو صَحِبَتْها الشواهد ولم يعارض شواهدها نصٌّ صريح، وهذا عدول عمَّا تُعُبِّدنا بمعرفته من النظر في القرآن واستنباط الأحكام، كما قال تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: **٨٣**]. ولو صحَّ ما ذهب إليه لم يُعلم شيء بالاستنباط، ولمَا فهم الأكثرون من كتاب الله شيئاً. وإن صحَّ الحديث: فتأويله أنَّ مَنْ تكلَّم في القرآن بمجرَّد رأيه، ولم يعرِّج على سوى لفظه، وأصاب الحقَّ، فقد أخطأ الطريق،

وإصابتُه اتفاقٌ؛ إذ الغرض أنَّه مجرَّد رأي لا شاهد له؛ وفي الحديث: «**القرآن ذَلُولٌ ذو وجوه، فاحملوه على أحسن وجوهه**» أخرجه أبو نُعَيم وغيره من حديث ابن عباس [قال الألباني في «الضعيفة»: ١٠٣٦: ضعيف جداً].

فقوله: «ذلول» يحتمل معنيين: **أحدهما**: أنه مطيع لحامليه، تنطق به ألسنتُهم. **والثاني**: أنه مُوضِّح لمعانيه، حتى لا تقصُر عنه أفهام المجتهدين.

وقوله: «ذو وُجوه» يحتمل معنيين: **أحدهما**: أنَّ من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً من التأويل، **والثاني**: أنَّه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنَّواهي والترغيب والترهيب والتحليل والتحريم.

وقوله: «فاحملوه على أحسن وجوهه» يحتمل معنيين: أحدهما: الحَمْل على أحسن معانيه، **والثاني**: أحسن ما فيه من العزائم دُون الرُّخَص، والعفو دون الانتقام. وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله تعالى.

وقال أبو الليث: النَّهي إنما انصرف إلى المتشابه منه لا إلى جميعه، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]؛ لأن القرآن إنما نزل حجة على الخلق؛ فلو لم يجز التفسير لم تكن الحجة بالغة. فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب وأسباب النزول أن يفسِّره، وأمَّا مَنْ لم يعرف وجوه اللغة: فلا يجوز أن يفسِّره إلَّا بمقدار ما سمع؛ فيكون ذلك على وجه الحكاية لا على وجه التفسير. ولو أنه يعلم التفسير، وأراد أن يستخرج من الآية حكماً أو دليل الحكم، فلا بأس به. ولو قال: المراد من الآية كذا من غير أن يسمَع فيه شيئاً، فلا يحلُّ، وهو الذي نهي عنه.

وقال ابن الأنباريّ في الحديث الأوَّل: حمَله بعضُ أهل العلم على أنَّ الرأي معنيٌّ به الهوى، فمن قال في القرآن قولاً يوافق هَواه ـ فلم يأخذه عن أئمة السلف ـ وأصاب فقد أخطأ، لحُكمه على القرآن بما لا يعرف أصله، ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيه.

وقال في الحديث الثاني: له معنيان: **أحدهما**: مَنْ قال في مشكل القرآن بمَا لا يَعرِف من مذهب الأوائل ـ من الصحابة والتابعين ـ فهو متعرِّض لسخط الله تعالى. **والآخر** ـ وهو الأصح ـ: من قال في القرآن قولاً يعلم أنَّ الحق غيرُه فليتبوَّأ مقعده من النار.

وقال البغوي والكواشيُّ وغيرهما:

التأْويل صَرْف الآية إلى معنًى موافق لما قبلها وبعدها تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط، غير محظور على العلماء بالتفسير، كقوله تعالى: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]. قيل: شباباً وشيوخاً، وقيل: أغنياءَ وفقراءَ، وقيل: عُزَّاباً ومتأهلين، وقيل: نشاطاً وغير نشاط. وقيل: أصحاءَ ومرضى؛ وكلّ ذلك سائغ، والآية تحتمله.

وأما التأويل المخالف للآية والشرع فمحظور؛ لأنه تأويل الجاهلين، مثل تأْويل الروافض قولَه تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩]. أنَّهما عليٌّ وفاطمة!! ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]. يعني الحسنَ والحسين!!

وقال بعضهم: اختلف الناس في تفسير القرآن: هل يجوز لكلِّ أحد الخوضُ فيه؟

فقال قوم: لا يجوز لأحدٍ أن يتعاطى تفسير شيء من القرآن، وإنْ كان عالماً أديباً متَّسعاً في معرفة الأدلة والفقه والنَّحو والأخبار والآثار، وليس له إلَّا أن ينتهي إلى ما رُوِيَ عن النبيّ ﷺ في ذلك.

ومنهم من قال: يجوز تفسيره لمن كان جامعاً للعلوم التي يحتاج المفسر إليها، وهي خمسة عشر علماً:

أحدها: اللغة؛ لأنَّ بها يعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع. قال مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب، وتقدم قول الإمام مالك في ذلك، ولا يكفي في حقِّه معرفةُ اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشترَكاً، وهو يعلم أحد المعنيين، والمرادُ الآخرُ.

الثاني: النَّحو، لأنَّ المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب، فلا بدَّ من اعتباره. أخرج أبو عُبيد عن الحسن: أنه سُئل عن الرَّجل يتعلَّم العربية يلتمس بها حُسْنَ المنطق، ويقيم بها قراءته، فقال: حَسَنٌ تعلُّمُها، فإن الرجل يقرأُ الآية فيعيا بوجهها، فيهلك فيها.

الثالث: التصريف، لأنَّ به تعرف الأبنية والصِّيَغ، قال ابن فارس: ومَنْ فاته علمه فاته المعظم، لأن (وجد) مثلاً كلمة مبهمة، فإذا صرَّفناها اتَّضحت بمصادرها.

وقال الزمخشريّ: من بِدَع التفسير قول مَنْ قال: إن الإمام في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَـٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]. جمع (أُمّ) وأنَّ الناس يُدْعون يوم القيامة بأُمهاتهم، قال: وهذا غلطٌ أوجبَه جهلُه بالتصريف؛ فإن (أمّاً) لا تُجمع على (إمام)(١).

الرابع: الاشتقاق، لأنَّ الاسم إذا كان اشتقاقه من مادَّتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافهما، كالمسيح، هلْ هو من السياحة أو المسح؟

الخامس والسادس والسابع: المعاني والبيان والبديع؛ لأنه يُعرَف بالأوَّل خواصُّ تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصُّها من حيث اختلافُها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالثالث وُجوهُ تحسين الكلام. هذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة؛ وهي من أعظم أركان المفسِّر؛ لأنه لا بدَّ له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنَّما يدرَك بهذه العلوم.

قال السكاكي: اعلم أنَّ شأْن الإعجاز عجيب يدرَك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تُدرك ولا يمكن وصفها، وكالملاحة، ولا طريق إلى تحصيله لغير ذوِي الفِطَر السليمة إلَّا التمرّن على علمَي المعاني والبيان.

---

(١) في «تفسيره» ٣/ ٥٣٦، الإسراء: ٧١ وكلامه بالتمام: ومن بدع التفاسير: أن الإمام جمع أُمٍّ، وأن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم، وأن الحكمة في الدعاء بالأمهات دون الآباء رعاية حق عيسى، وإظهار شرف الحسن والحسين، وألا يفتضح أولاد الزنا...

قال ابن أبي الحديد: اعلم أن معرفة الفصيح والأفصح، والرشيق والأرشق من الكلام أمرٌ لا يدرَك إلَّا بالذوق، ولا يمكن إقامةُ الدلالة عليه، وهو بمنزلة جاريتين: إحداهما: بيضاء مُشرَبة بحمرة، دقيقة الشفتين، نقية الثَّغْر، كَحْلاء العَيْنَيْن، أسيلة الخدِّ، دقيقة الأنف، معتدلة القامة، والأخرى: دونها في هذه الصفات والمحاسن، لكنَّها أحلَى في العيون والقلوب منها، ولا يدرى سبب ذلك؛ ولكنَّه يُعْرف بالذوق والمشاهدة ولا يمكن تعليله، وهكذا الكلام؛ نعم، يبقى الفرق بين الوصفين: أنَّ حسن الوجوه وملاحتها، وتفضيل بعضها على بعض، يدركه كلّ مَنْ له عين صحيحة. وأما الكلام: فلا يدرَك إلَّا بالذوق، وليس كلُّ من اشتغل بالنحو واللغة والفقه يكون من أهلِ الذوق ومِمن يصلح لانتقاد الكلام، وإنما أَهلُ الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان، وراضوا أنفسَهم بالرّسائل والخطب والكتابة والشِّعر، وصارت لهم بذلك دُرْبة ومَلَكة تامَّة؛ فإلى أولئك ينبغي أن يُرجَع في معرفة الكلام، وفضل بعضه على بعض.

وقال الزمخشريّ: مِنْ حق مفسر كتاب الله الباهرِ وكلامه المعجز أنْ يتعاهد بقاء النظم على حسنه، والبلاغةَ على كمالها، وما وقع به التحدي سليماً من القادح.

وقال غيره: معرفة هذه الصناعة بأوضاعها هي عُمْدة التفسير المطلع على عجائب كلام الله تعالى، وهي قاعدة الفصاحة، وواسطة عقد البلاغة.

الثامن: علم القراءات، لأن به يعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات يترجَّح بعض الوجوه المحتملة على بعض.

التاسع: أُصول الدين، بما في القرآن من الآيات الدالة بظاهرها على ما لا يجوز على الله تعالى، فالأُصوليُّ يؤوِّل ذلك، ويستدلّ على ما يستحيل وما يجب وما يجوز.

العاشر: أُصول الفقه، إذ به يعرف وجه الاستدلال على الأحكام والاستنباط.

الحادي عشر: أسباب النزول والقصص، إذ بسبب النزول يعرف معنى الآية المنزلة فيه بحسب ما أُنزِلت فيه.

الثاني عشر: الناسخ والمنسوخ، ليعلم المحكم من غيره.

الثالث عشر: الفقه.

الرابع عشر: الأحاديث المبينة لتفسير المجمَل والمبهَم.

الخامس عشر: علم الموهبة؛ وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم، وإليه الإشارة بحديث: «**من عَمِل بما علِم ورّثه اللهُ عِلْم ما لم يَعْلَم**»(١).

قال ابن أَبي الدنيا: وعلوم القرآن وما يستنبَط منه بَحرٌ لا ساحل له.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١٠/ ١٥ في ترجمة أحمد بن أبي الحواري وهو ضعيف، ونسبه السخاوي في «فتح المغيث» لعيسى ابن مريم عليه السلام ١/ ٣١٣.

قال: فهذه العلوم ـ التي هي كالآلة للمفسِّر ـ لا يكون مفسِّراً إلَّا بتحصيلها، فمن فسر بدونها كان مفسِّراً بالرأْي المنهيِّ عنه، وإذا فسّر مع حصولها لم يكن مفسِّراً بالرأي المنهيّ عنه.

قال: والصحابة والتابعون كان عندهم علوم العربيّة بالطبع لا بالاكتساب، واستفادوا العلومَ الأخرى من النبيّ ﷺ.

قلت: ولعلك تستشكل علمَ الموهبة، وتقول: هذا شيء ليس في قدرةِ الإنسان. وليس كما ظننتَ من الإشكال، والطريق في تحصيله ارتكابُ الأسباب الموجبة له من العمل والزهد.

قال في «**البرهان**»: اعلَمْ أنه لا يحصلُ للناظر فهمُ معاني الوحي، ولا يظهر له أسراره، وفي قلبه بِدْعة أو كِبْر أو هوًى أو حبّ الدنيا، أو وهو مصرٌّ على ذنب، أو غير متحقِّق بالإيمان أو ضعيف التحقيق، أو يعتمد على قول مفسِّر ليس عنده علم، أو راجع إلى معقوله؛ وهذه كلُّها حُجُبٌ وموانعُ بعضُها آكدُ من بعض.

قلت: وفي هذا المعنى قوله تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]. قال سفيان بن عيينة: يقول: أنزع عنهم فَهْمَ القرآن. أخرجه ابن أبي حاتم[١].

وقد أخرج ابنُ جرير وغيرُه من طُرُقٍ عن ابن عباس قال: التفسير أربعة أوجه: وجهٌ تعرفه العرب من كلامها، وتفسيرٌ لا يعذَر أحد بجهالته، وتفسيرٌ تعلمه العلماء، وتفسيرٌ لا يعلمه إلَّا الله تعالى.

ثم رواه مرفوعاً بسند ضعيف بلفظ: «**أُنزِل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير تفسّره العرب، وتفسير تفسِّره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلَّا الله تعالى، ومن ادَّعى علمه سوى الله تعالى فهو كاذبٌ**».

قال الزَّرْكشيّ في «**البرهان**»[٢]: في قول ابن عباس هذا تقسيمٌ صحيح.

فأمَّا الذي تعرفه العرب: فهو الذي يُرجع فيه إلى لسانهم؛ وذلك اللغة والإِعراب،

فأمَّا اللغة: فعلى المفسِّر معرفة معانيها ومسمَّيات أسمائها، ولا يلزم ذلك القارئ. ثم إن كان ما تتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم: كَفَى فيه خبرُ الواحد والاثنين والاستشهاد بالبيت والبيتين. وإن كان يوجب العلم: لم يَكْفِ ذلك، بل لا بدَّ أن يستفيض ذلك اللفظ، وتكثر شواهدُه من الشعر.

وأما الإِعراب: فما كان اختلافُهُ مُحِيلاً للمعنَى وجب على المفسِّر والقارئ تعلُّمُه، ليتوصَّل المفسِّر إلى معرفة الحكم، ويَسْلَمَ القارئ من اللحن، وإن لم يكن مُحِيلاً للمعنى وجب تعلُّمُه على القارئ ليسلم من اللحن، ولا يجب على المفسِّر لوصوله إلى المقصود بدونه.

وأما ما لا يُعذَر أحد بجهله: فهو ما تتبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص، المتضمّنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد؛ وكلُّ لفظٍ أفاد معنًى واحداً جليلاً يُعلم أنه مراد الله تعالى؛ فهذا القسم لا يلتبس تأويله، إذْ كل أحد يدرِك معنى التوحيد، من قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

---

(١) انظر قول ابن عيينة في «البرهان» للزركشي ١/ ٩٩ أول الكتاب. (٢) «البرهان» ٢/ ٣٠٦ النوع ٤١.

وأنَّه لا شريك له في الإلهية، وإن لم يعلم أنَّ (لا) موضوعة في اللغة للنفي، و(إلَّا) للإثبات، وأن مقتضى هذه الكلمة الحصرُ. ويعلم كلّ أحدٍ بالضرورة أنَّ مقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ونحوِه طلبُ إيجاب المأمور به، وإن لم يعلم أن صيغة (افعل) للوجوب. فما كان من هذا القسم لا يعذر أحَدٌ يدّعي الجهل بمعاني ألفاظه؛ لأنها معلومة لكلّ أحد بالضرورة.

وأمَّا ما لا يعلمه إلا الله تعالى: فهو ما يجري مجرى الغيوب؛ نحو الآي المتضمنة قيام الساعة، وتفسير الرُّوح، والحروف المقطعة، وكلّ متشابه في القرآن عند أهل الحقِّ، فلا مساغَ للاجتهاد في تفسيره، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف بنص من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمة على تأويله.

وأما ما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم: فهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل؛ وذلك استنباط الأحكام، وبيان المجمَل وتخصيص العموم، وكلّ لفظٍ احتمل معنيين فصاعداً: فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعليهم اعتماد الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي؛ فإن كان أحدُ المعنيين أظهرَ وجب الحملُ عليه، إلَّا أن يقوم دليلٌ على أنَّ المراد هو الخفيُّ. وإن استويا ـ والاستعمال فيهما حقيقة؛ لكن في أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية، وفي الآخر شرعية ـ فالحمل على الشرعية أوْلَى، إلا أن يدلُّ دليلٌ على إرادة اللغوية، كما في: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْۗ﴾ [التوبة: ١٠٣]. ولو كان في أحدهما عرفية والآخر لغوية: فالحملُ على العرفية أوْلَى، لأن الشرع ألزم. فإن تنافَى اجتماعُهما، ولم يكن إرادتهما باللفظ الواحد، كالقُرْء للحيض والطهر، اجتَهد في المراد منهما بالأمارات الدالة عليه، فما ظنّه فهو مراد الله تعالى في حقِّه. وإن لم يظهر له شيء، فهل يتخير في الحمل على أيّهما شاء، أو يأخذ بالأغلظ حكماً، أو بالأخفِّ؟ أقوالٌ. وإن لم يتنافيا وجب الحملُ عليهما عند المحققين، ويكون ذلك أبلغَ في الإعجاز والفصاحة، إلَّا إنْ دل دليلٌ على إرادة أحدهما.

إذا عرف ذلك: فينزَّل حديث: «مَنْ تكلم في القرآن برأيه»(١) [حسن: أحمد: ٢٠٦٩، والترمذي: ٢٩٥٠، والطبراني في «الكبير»: ١٢٣٩٢] على قسمين من هذه الأربعة:

أحدها: تفسير اللفظ، لاحتياج المفسِّر له إلى التبحّر في معرفة لسان العرب.

والثاني: حمل اللَّفظ المحتمل على أَحد معنَيْيه، لاحتياج ذلك إلى معرفة أنواع من العلوم، والتبحّر في العربية واللغة، ومن الأصول ما يدرك به حدودُ الأشياء، وصيَغ الأمر والنَّهي والخبر، والمجمل والمبيّن، والعموم والخصوص، والمطلق والمقيّد، والمحكَم والمتشابه، والظاهر والمؤوَّل، والحقيقة والمجاز، والصريح والكناية، ومن الفروع ما يدرك به الاستنباط.

هذا أقل ما يحتاج إليه؛ ومع ذلك فهو على خطَرٍ، فعليه أن يقول: يحتمل كذا، ولا يجزم إلا في حكمٍ اضطر إلى الفتوى به، فأدَّى اجتهادُه إليه فيجزم مع تجويز خلافه. انتهى.

وقال ابن النَّقيب: جملة ما تحصّل في معنى حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال:

أحدها: التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير.

---

(١) تمامه: «فليتبوأ مقعده من النار».

الثاني: تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

الثالث: التفسير المقرّر للمذهب الفاسد، بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعاً، فيردّ إليه بأيّ طريق أمكن، وإن كان ضعيفاً.

الرابع: التفسير بأنَّ مراد الله كذا على القَطْع من غير دليل.

الخامس: التفسير بالاستحسان والهوى.

ثم قال: واعلم أن علوم القرآن ثلاثة أقسام:

الأول: علم لم يُطْلع الله عليه أحداً من خلقه، وهو ما استأْثرَ به من علوم أسرار كتابه: من معرفة كنه ذاته وغيوبه التي لا يعلمها إلَّا هو. وهذا لا يجوز لأحد الكلامُ فيه بوجه من الوجوه إجماعاً.

الثاني: ما أطلَع اللهُ عليه نبيَّه ﷺ من أسرار الكتاب، واختصَّه به. وهذا لا يجوز الكلامُ فيه إلا له ﷺ، أو لمنْ أذن له، قال: وأوائل السُّوَر من هذا القسم، وقيل: من القسم الأول.

الثالث: علوم علَّمها الله نبيَّه ﷺ مما أَودع كتابه من المعاني الجليَّة والخفيَّة، وأمره بتعليمها. وهذا ينقسم إلى قسمين:

منه: ما لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع، وهو: أسباب النزول، والنَّاسخ والمنسوخ، والقراءات، واللغات، وقصص الأمم الماضية، وأخبارُ ما هو كائن من الحوادث، وأمور الحشر والمعاد.

ومنه: ما يُؤخذ بطريق النَّظر والاستدلال والاستنباط والاستخراج من الألفاظ، وهو قسمان:

قسم اختلفوا في جوازه، وهو تأويل الآيات المتشابهات في الصفات.

وقسم اتفقوا عليه، وهو استنباط الأحكام الأصليَّة والفرعية والإِعرابيَّة؛ لأنَّ مبناها على الأقيسة؛ وكذلك فنون البلاغة وضروب المواعظ والحكم والإِرشادات لا يمتنع استنباطها منه، واستخراجها لمن له أهلية. انتهى ملخصاً.

وقال أبو حيّان: ذهب بعضُ مَنْ عاصرناه إلى أنَّ علمَ التفسير مضطر إلى النقل - في فَهْم معاني تركيبه - بالإِسناد إلى مجاهد وطاوس وعِكْرمة وأضرابهم، وأنَّ فَهْمَ الآيات يتوقف على ذلك. قال: وليس كذلك.

وقال الزَّركشي بعد حكاية ذلك[١]: الحقّ أن علم التفسير: منه ما يتوقَّف على النقل: كسبب النُّزول، والنسخ، وتعيين المبهم، وتبيين المجمَل. ومنه ما لا يتوقَّف، ويكفي في تحصيله الثقةُ على الوجه المعتبر. قال: وكأَنَّ السَّبَب في اصطلاح كثير[٢] على التفرقة بين التفسير والتأويل، والتمييز بين المنقول والمستنبط؛ ليحمل على الاعتماد في المنقول، وعلى النظر في المستنبط.

قال: واعلمْ أنَّ القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنَّقل، وقسم لم يرد.

والأول: إمَّا أن يَرِدَ عن النبيّ ﷺ، أو الصحابة، أو رؤوس التَّابعين. فالأَول يُبحث فيه عن صحة

(١) في «البرهان» ٢/ ٣١٢ النوع ٤١.

(٢) في «البرهان»: بعضهم، بدل: كثير.

السند، والثاني يُنظر في تفسير الصحابيّ: فإن فسره من حيث اللغةُ: فهمْ أهلُ اللسان فلا شك في اعتمادهم. أو بما شاهده من الأسباب والقرائن: فلا شك فيه. وحينئذٍ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة: فإن أمكن الجمع فذاك، وإن تعذَّر قُدِّم ابن عباس؛ لأنَّ النبي ﷺ بشَّره بذلك، حيث قال: «**اللهمّ علِّمه التأويل**». وقد رجّح الشافعي قول زيدٍ في الفرائض، لحديث «**أفرضُكم زيد**». وأما ما ورد عن التابعين: فحيث جاز الاعتماد فيما سبق فكذلك هنا، وإلَّا وجب الاجتهاد.

وأما ما لم يرد فيه نقل: فهو قليل، وطريق التَّوصل إلى فهمه النظرُ إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السِّياق، وهذا يعتني به الراغب كثيراً في كتاب «**المفردات**»، فيذكر قيداً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ، لأنه اقتضى السياق. انتهى.

قلت: وقد جمعتُ كتاباً مسنداً فيه تفاسيرُ النبيّ ﷺ والصحابة، فيه بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقوف؛ وقد تمّ ولله الحمد في أربع مجلدات وسمّيته: «**ترجمان القرآن**».

ورأيتُ ـ وأنا في أثناء تصنيفه ـ النبيَّ ﷺ في المنام في قصّة طويلة تحتوي على بشارةٍ حسنة.

تنبيه: من المهمّ معرفة التفاسير الواردة عن الصّحابة بحسب قراءة مخصوصة؛ وذلك أنه قد يرد عنهم تفسيران في الآية الواحدة مختلفان، فيُظَنُّ اختلافاً وليس باختلاف؛ وإنما كلّ تفسير على قراءة. وقد تعرّض السَّلَفُ لذلك.

فأخرج ابن جرير في قوله تعالى: ﴿لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتۡ أَبۡصَٰرُنَا﴾ [الحجر: ١٥] من طُرقٍ عن ابن عباس وغيره: أنَّ ﴿سُكِّرَتۡ﴾ بمعنى (سُدّت)، ومن طرقٍ أنها بمعنى (أُخِذت).

ثم أخرج عن قتادة قال: من قرأ ﴿سُكِّرَتۡ﴾ مشدّدة، فإنما يعني (سُدّت). ومن قرأ ﴿سُكِرَتۡ﴾ مخففة، فإنه يعني (سُحِرت).

وهذا الجمعُ من قتادةَ نفيسٌ بديعٌ.

ومثله قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ﴾ [إبراهيم: ٥٠]. أخرج ابن جرير عن الحسن: أنه الذي تُهْنأُ[1] به الإِبل.

وأخرج من طرق عنه وعن غيره: أنه النّحاس المذاب، وليسا بقولين، وإنما الثاني تفسير **لقراءة** من قرأ: (قِطْرٍ آنٍ) بتنوين (قِطْرٍ) وهو النحاس، و(آنٍ) شديد الحرّ، كما أخرجه ابن أبي حاتم هكذا عن سعيد بن جبير.

وأمثلة هذا النوع كثيرة، والكافل ببيانها كتابُنا «**أسرار التنزيل**». وقد خرّجت على هذا قديماً الاختلافَ الوارد عن ابن عباس وغيره في تفسير آية: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ﴾ [النساء: ٤٣]؛ هل هو الجماع أو الجَسُّ باليَدِ؟ فالأول تفسير **لقراءة**: ﴿لَٰمَسۡتُمُ﴾، والثاني **لقراءة**: (لَمَسْتُم)، ولا اختلاف.

فائدة: قال الشافعيّ رضي الله عنه في مختصر البُويطيّ: لا يحلّ تفسير المتشابه إلا بسنَّة عن رسول الله ﷺ، أو خبرٍ عن أحد من أصحابه، أو إجماع العلماء، هذا نصّه.

(١) تهنأ: تطلى به جلودها إذا أصابها الجرب ونحوه. «النهاية»: هَنَأَ.

فصل: وأما كلام الصوفيّة في القرآن فليس بتفسير.

قال ابنُ الصلاح في «**فتاويه**»(١): وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحديّ المفسّر، أنَّه قال: صنَّف أبو عبد الرحمن السُّلميّ «**حقائق التفسير**»؛ فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسيرٌ فقد كفر!!

قال ابن الصلاح: وأنا أقول: الظنّ بمن يوثَق به منهم ـ إذا قال شيئاً من ذلك ـ أنَّه لم يذكره تفسيراً، ولا ذهب به مذهبَ الشرح للكلمة، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنيّة، وإنما ذلك منهم لنظير ما ورد به القرآن؛ فإنَّ النظير يُذكر بالنظير؛ ومع ذلك فيا ليتهم لم يتساهلوا بمثل ذلك، لما فيه من الإِيهام والإِلباس.

وقال النسفيّ في «**عقائده**»(٢): النّصوص على ظاهرها، والعدولُ عنها إلى معانٍ يدّعيها أَهلُ الباطن إلحادٌ.

قال التفتازاني في «**شرحه**»(٣): سُمِّيت الملاحدة باطنيّة؛ لادّعائهم أنَّ النصوص ليست على ظاهرها، بل لها معان باطنيّة لا يعرفها إلا المعلم، وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكليّة.

قال(٤): وأمّا ما يذهب إليه بعض المحققين من أنَّ النُّصوص على ظواهرها، ومع ذلك فهي إشارات خفية إلى دقائق، تنكشف على أرباب السلوك، يمكن التطبيق بينَها وبين الظواهر المرادة، فهو من كمال الإِيمان، ومحض العرفان.

وسئل شيخ الإِسلام سراج الدين البُلْقينيّ عن رجل قال في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: **٢٥٥**]: إنَّ معناه: من ذلّ، أيْ: من الذلّ. ذي: إشارة إلى النفس، يشفَ: من الشفا جواب (مَنْ). عُ: أمر من الوَعْي. فأفتى بأنه ملحِد. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾ [فصلت: **٤٠**]. قال ابن عباس: هو أن يوضع الكلام على غير موضعه، أخرجه ابن أبي حاتم.

فإن قلت: فقد قال الفريابيّ: حدّثنا سفيان، عن يونس بن عبيد، عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «**لِكلِّ آية ظهر وبَطْن، ولكلّ حرف حدٌّ، ولكل حَدٍّ مطلع**».

وأخرج الدّيلميّ [٤٧٠٨] من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً: «**القرآن تحت العرش، له ظهر وبطن يحاجُّ العباد**».

وأخرج الطبرانيّ [في «الكبير»: ٨٦٦٨] وأبو يعلى والبزّار وغيرهم عن ابن مسعود موقوفاً: «إن هذا القرآن ليس منه حرف إلا له حدٌّ، ولكل حدّ مطلع»..

---

(١) «فتاوى ومسائل ابن الصلاح» ١/ ١٩٧ المسألة ٤٤.
(٢) «شرح العقائد النسفية في أصول الدين وعلم الكلام» سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ) ص١٩١.
(٣) المرجع السابق نفسُه.
(٤) المرجع السابق ص١٩٢.

قلت: أمّا الظهر والبطن ففي معناه أوجه:

أحدها: أنَّك إذا بحثت عن باطنها وقِسْتَه على ظاهرها، وقفت على معناها.

والثاني: أنَّ ما من آية إلا عمِل بها قوم؛ ولها قوم سيعملون بها، كما قال ابن مسعود فيما أخرجه ابن أبي حاتم.

الثالث: أن ظاهرها لفظُها، وباطنها تأويلُها.

الرابع: ـ قال أبو عبيد: وهو أشبهها بالصواب ـ إن القصص التي قصَّها الله تعالى عن الأُمم الماضية وما عاقبهم به: ظاهرها الإخبار بهلاك الأوّلين، إنما هو حديث حَدَّث به عن قوم. وباطنها وعظ الآخرين، وتحذيرهم أن يفعلوا كفعلهم، فيحلّ بهم مثل ما حل بهم.

وحكَى ابن النقيب **قولاً خامساً**: إنَّ ظهرَها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظَّاهر، وبطنها ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق.

ومعنى قوله: «ولكل حرف حدّ»، أي: منتَهى، فيما أَراد الله من معناه. وقيل: لكل حكم مقدار من الثواب والعقاب.

ومعنى قوله: «ولكل حدّ مطلع»: لكل غامض من المعاني والأحكام مطلع يُتوصّل به إلى معرفته، ويُوقف على المراد به. وقيل: كلّ ما يستحقّه من الثواب والعقاب يطلع عليه في الآخرة عند المجازاة.

وقال بعضهم: الظاهر التّلاوة والباطن الفهم، والحد أحكام الحلال والحرام، والمطلع الإشراف على الوعد والوعيد.

قلت: يؤيد هذا ما أخرجه ابنُ أبي **حاتم** من طريق الضَّحاك، عن ابن عباس قال: إن القرآن ذو شُجون وفنون، وظهور وبطون، لا تنقضي عجائبُهُ، ولا تُبلَغ غايته، فمن أَوْغَل فيه برفقٍ نجا، ومن أوغل فيه بعنفٍ هَوى. أخبار وأمثال، وحلال وحرام، وناسخٌ ومنسوخ، ومحكَم ومتشابه، وظهر وبطن، فظهرُه التلاوة، وبطنه التأويل، فجالِسُوا به العلماء وجانبوا به السفهاء.

وقال ابن سبُع في «**شفاء الصدور**»(١): ورد عن أبي الدرداء أنه قال: لا يفقه الرّجل كلَّ الفقه حتى يجعل للقرآن وجوهاً.

وقال ابنُ مسعود: من أراد عِلْم الأوّلين والآخرين فليثوِّر القرآن.

قال: وهذا الذي قالاه لا يحصل بمجرّد تفسير الظاهر.

وقال بعض العلماء: لكل آية ستون ألف فهم؛ فهذا يدلّ على أَن في فهم معاني القرآن مجالاً رحباً، ومتَّسعاً بالغاً، وأنَّ المنقول من ظاهر التفسير، وليس ينتهي الإدراك فيه بالنقل، والسَّمَاع لا بدّ منه في ظاهر التفسير ليتَّقِيَ به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط، ولا يجوز التهاون في حفظ التفسير الظاهر بل لا بدّ منه أوّلاً؛ إذ لا يطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر،

(١) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» سليمان بن سبع السبتي ٢/ ١٠٥٠.

ومن ادّعى فهمَ أسرار القرآن، ولم يُحكِم التفسير الظاهر، فهو كمن ادّعى البلوغَ إلى صدر البيت، قبل أن يجاوز الباب. انتهى.

وقال الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في كتابه «**لطائف المنن**»(١): اعلم أن تفسير هذه الطائفة لكلام الله وكلام رسوله بالمعاني العربيّة ليس إحالةً للظاهر عن ظاهره؛ ولكن ظاهر الآية مفهوم منه ما جلبت الآية له ودلّت عليه في عُرف اللسان، وثَمّ أفهامٌ باطنة تُفهم عند الآية والحديث لمن فتح الله قلبه، وقد جاء في الحديث: «لكل آية ظهر وبطن». فلا يصدَّنك عن تلقي هذه المعاني منهم أن يقول لك ذو جدَل ومعارضة: هذا إحالة لكلام الله وكلام رسوله، فليس ذلك بإحالة، وإنما يكون إحالة لو قالوا: لا معنى للآية إلا هذا، وهم لم يقولوا ذلك، بل يقرؤون الظواهر على ظواهرها مراداً بها موضوعاتها، ويفهمون عن الله تعالى ما أفهمهم.

فصل: قال العلماء: يجب على المفسِّر أن يتحرّى في التفسير مطابقة المفسَّر، وأن يتحرّز في ذلك من نقص عمّا يُحتاج إليه في إيضاح المعنى، أو زيادة لا تليق بالغَرض، ومن كون المفسّر فيه زيغ عن المعنى، وعدول عن طريقه.

وعليه بمراعاة المعنى الحقيقيّ والمجازيّ ومراعاة التأليف، والغرض الذي سيق له الكلام، وأن يؤاخِيَ بين المفردات.

ويجب عليه البداءة بالعلوم اللفظيّة، وأوّل ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة، فيتكلَّم عليها من جهة اللّغة، ثم التصريف، ثم الاشتقاق، ثم يتكلَّم عليها بحسب التركيب: فيبدأُ بالإعراب، ثم بما يتعلق بالمعاني، ثم البيان، ثم البديع، ثم يبيّن المعنى المراد، ثم الاستنباط، ثم الإشارات.

وقال الزركشيّ في أوائل «**البرهان**»(٢): قد جرت عادة المفسرين أن يبدؤوا بذكر سبب النزول، ووقع البحث في أنه: أَيّما أولى البداءة به: بِتقدّم السبب على المسبب، أو بالمناسبة؛ لأنها المصححة لنظم الكلام، وهي سابقة على النزول.

قال: والتحقيق التَّفصيل بين أن يكون وجه المناسبة متوقفاً على سبب النزول، كآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]؛ فهذا ينبغي فيه تقديم ذكر السبب، لأنه حينئذٍ من باب تقديم الوسائل على المقاصد. وإن لم يتوقَّف على ذلك فالأولى تقديم المناسبة.

وقال في موضع آخر(٣): جرت عادة المفسرين ممن ذكر فضائل القرآن أن يذكرها في أوّل كلِّ سورة، لِما فيها من الترغيب والحثِّ على حفظها، إلَّا الزمخشريَّ فإنه يذكرها في أواخرها.

قال مجد الأئمة عبد الرحيم بن عمر الكرمانيّ: سألت الزمخشري عن العلة في ذلك فقال: لأنَّها صفات لها، والصفة تستدعي تقديم الموصوف.

---

(١) أحمد بن محمد بن عطاء الله الإسكندري، أحد العلماء الجامعين علوم الدين، من التصوف والتفسير والحديث والأصول (ت: ٧٠٩هـ)، وكتابه «لطائف المنن» في مناقب شيخه أبي العباس المرسي، طبع بتونس عام ١٣٠٤هـ.

(٢) «البرهان» ١/ ١٢٩ آخر النوع الأول. (٣) «البرهان»: ٢/ ٣١٧.

وكثيراً ما يقع في كتب التفسير (حكى الله كذا). فينبغي تجنُّبه.

قال الإمام أبو نصر القشيريّ في «**المرشد**»[(١)] : قال معظم أئمتنا : لا يقال : (كلام الله محكي) ولا يقال : (حكى الله)؛ لأنَّ الحكايةَ الإتيان بمثل الشيء، وليس لكلامه مثل. وتساهل قوم فأطلقوا لفظ الحكاية بمعنى الإخبار، وكثيراً ما يقع في كلامهم إطلاق (الزائد) على بعض الحروف، وقد مرّ في نوع الإعراب.

وعلى المفسر أن يتجنَّب ادّعاء التكرار ما أمكنه، قال بعضهم : ممّا يدفع توهم التكرار في عطف المترادفين نحو: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨]. ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]. وأشباه ذلك: أن يعتقد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما، فإن التركيب يُحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذلك كثرة الألفاظ. انتهى.

وقال الزركشي في «**البرهان**»[(٢)] : ليكن محطَّ نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سِيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغويّ، لثبوت التجوّز.

وقال في موضع آخر: على المفسّر مراعاة مجازي الاستعمالات في الألفاظ التي يُظن بها الترادف، والقَطْع بعدم الترادف ما أمكن، فإنَّ للتركيب معنًى غيرَ معنى الإفراد؛ ولهذا منع كثيرٌ من الأصوليّين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد. انتهى.

وقال أبو حيّان: كثيراً ما يشحن المفسرون تفاسيرهم عند ذكر الإعراب بعلل النحو، ودلائل مسائل أصول الفقه، ودلائل مسائل الفقه، ودلائل أصول الدين، وكلّ ذلك مقرّر في تأليف هذه العلوم، وإنما يؤخذ ذلك مسلَّماً في علم التفسير دون استدلال عليه. وكذلك أيضاً: ذكروا ما لا يصحُّ من أسباب نزول، وأحاديث في الفضائل، وحكايات لا تناسب، وتواريخ إسرائيلية، ولا ينبغي ذكر هذا في علم التفسير.

فائدة: قول ابنُ أبي جَمْرة: عن عليّ رضي الله عنه، أنه قال: لو شئت أن أُوقِرَ سبعين بعيراً من تفسير أُمّ القرآن لفعلتُ .

وبيان ذلك، أنه:

إذا قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يحتاج تبيين معنى الحمد، وما يتعلَّق به الاسم الجليل الذي هو الله، وما يليق به من التنزيه، ثم يحتاج إلى بيان العالم وكيفيّته على جميع أنواعه وأعداده وهي ألف عالم، أربعمئة في البرّ وستمئة في البحر، فيحتاج إلى بيان ذلك كله .

فإذا قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ يحتاج إلى بيان الاسمين الجليلين وما يليق بهما من الجلال، وما معناهما، ثم يحتاج إلى بيان جميع الأسماء والصفات، ثم يحتاج إلى بيان الحكمة في اختصاص هذا الموضع بهذين الاسمين دون غيرهما.

---

(١) القشيري: عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن، إمام في التفسير والأصول (ت: ٥١٤هـ). «طبقات الشافعية» ٤/ ٢٤٩، وانظر قوله في «البرهان» ٢/ ٣١٧ النوع ٤١.

(٢) «البرهان» ١/ ٣١٧.

فإذا قال: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ يحتاج إلى بيان ذلك اليوم، وما فيه من المواطن والأهوال، وكيفية مستقرّه.

فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يحتاج إلى بيان المعبود من جلالته، والعبادة وكيفيّتها وصفتها وأدائها على جميع أنواعها، والعابد في صفته، والاستعانة وأدائها وكيفيتها.

فإذا قال: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ . . .﴾ إلى آخر السورة، يحتاج إلى بيان الهداية ما هي، والصراط المستقيم وأضداده، وتبيين المغضوب عليهم، والضَّالين وصفاتهم، وما يتعلق بهذا النوع، وتبيين المرضيّ عنهم وصفاتهم وطريقتهم، فعلى هذه الوجوه يكون ما قاله عليّ من هذا القبيل.





النوع التاسع والسبعون

في غرائب التفسير

ألف فيه محمود بن حمزة الكَرْمانيّ[١] كتاباً في مجلدين، سماه «**العجائب والغرائب**» ضمَّنه أقوالاً - ذكرت في معاني الآيات - مُنكرة، لا يحل الاعتماد عليها ولا ذكرُها إلّا للتحذير منها.

من ذلك قول من قال في ﴿حم عسق﴾: إنَّ الحاء حرْب عليّ ومعاوية، والميم ولاية المروانية، والعين ولاية العبَّاسية، والسين ولاية السّفيانية، والقاف قدوة مهدي. حكاه أبو مسلم[٢]، ثم قال: أردت بذلك أن يُعلَم أنَّ فيمن يدَّعي العلم حَمْقَى.

ومن ذلك قول من قال في ﴿الٓمٓ﴾ معنى (ألف) أَلِفَ الله محمداً فبعثه نبيًّا، ومعنى (لام) لامه الجاحدون وأنكروه، ومعنى (ميم) مِيمَ الجاحدون المنكرون، من المَوْم وهو البرْسام[٣].

ومن ذلك قول من قال في: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٧٩]: إنَّه قصص القرآن، واستدلَّ بقراءة أبي الجَوزاء: (ولكم في القَصَص)، وهو بعيدٌ، بل هذه القراءة أفادت معنى غير معنى القراءة المشهورة، وذلك من وجوه إعجاز القرآن، كما بيَّنته في «**أسرار التنزيل**».

ومن ذلك ما ذكره ابن فُورَك[٤] في «**تفسيره**» في قوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]: إن إبراهيم كان له صديق، وصفَه بأنه (قلبه)، أي: ليسكُن هذا الصديقُ إلى هذه المشاهدة إذا رآها عياناً.

قال الكرمانيّ: وهذا بعيد جدًّا.

ومن ذلك قول من قال في: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦]: إنه الحُبُّ والعشق، وقد حكاه الكَواشيّ في «**تفسيره**».

ومن ذلك قولُ مَنْ قال في: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [العلق: ٣]: إنه الذَّكَر إذا انتصب.

ومن ذلك قول أبي معاذ النحوي في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ﴾: يعني إبراهيم ﴿نَارًا﴾، أي: نوراً، وهو محمد ﷺ ﴿فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠]: تقتبسون الدِّين.



(١) الكَرْمَانيُّ: محمود بن حمزة، برهان الدين، أبو القاسم الشافعي، الملقب بتاج القراء. (ت بعد: ٥٠٠هـ). «بغية الوعاة» ٢٧٧.

(٢) أبو مسلم: محمد بن بحر الأصبهاني، أحد أئمة المعتزلة، ومن المصنفين في التفسير على طريقهم (ت: ٣٧٠هـ). «لسان الميزان» ٥/ ٨٩.

(٣) البِرْسَام: علةٌ معروفة يُهْذَى فيها. «القاموس»، «مختار الصحاح»: برسم.

(٤) ابن فورك: محمد بن الحسن أبو بكر، أديب متكلم أصولي (ت: ٤٠٦هـ). «إنباه الرواة» ٣/ ١١٠.

النوع الثمانون

في طبقاتِ المفسِّرين

اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة

الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير.

أما الخلفاء فأكثر مَن رُوِيَ عنه منهم عليُّ بن أبي طالب. والرواية عن الثلاثة نَزْرَةٌ جدًّا، وكأنَّ السبب في ذلك تقدُّم وفاتهم، كما أنَّ ذلك هو السبب في قلة رواية أبي بكر رضي الله عنه للحديث، ولا أحفظُ عن أبي بكر رضي الله عنه في التفسير إلَّا آثاراً قليلة جدًّا لا تكاد تجاوز العشرة.

وأما عليّ: فروي عنه الكثير، وقد روى مَعْمَر عن وَهْب بن عبد الله عن أَبي الطُّفَيل قال: شهدت عليًّا يخطب، وهو يقول: سلوني، فوالله لا تسألونني عن شيء إلَّا أخبرتكم، وسلُوني عن كتاب الله، فوالله ما من آية إلَّا وأنا أعلم: أبليلٍ نزلتْ أم بنهارٍ، أم في سهلٍ أم في جبلٍ.

وأخرج أبو نُعيم في «**الحلية**» [(١/ ٦٥)]، عن ابن مسعود قال: إن القرآن أُنزل على سبعة أحرف، ما منها حرف إلَّا وله ظهر وبطن[(١)]، وإن علي بن أبي طالب عنده منه الظاهر والباطن.

وأخرج أيضاً من طريق أبي بكر بن عيَّاش، عن نصير بن سليمان الأحمسيّ عن أبيه، عن عليّ قال: والله ما نزلتْ آية إلَّا وقد علمت فيمَ أنزلتْ، وأين أنزلت، إنَّ ربي وهبَ لي قلباً عقولاً، ولساناً سؤولاً.

وأما ابن مسعود: فروي عنه أكثر مما روي عن عليّ، وقد أخرج ابن جرير وغيره عنه أنه قال: والذي لا إله غيره ما نزلت آيةٌ من كتاب الله إلَّا وأنا أعلمُ فيمن نزلتْ، وأين نزلت؟ ولو أعلم مكان أحدٍ أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيتُه.

وأخرج أبو نعيم [«الحلية» [(١/ ١٢٩)]] عن أبي البختري قال: قالوا لعليّ: أخبِرْنا عن ابن مسعود، قال: عَلِمَ القرآنَ والسنة، ثم انتهى، وكفى بذلك علماً.

وأما ابن عباس: فهو تَرْجُمان القرآن الذي دعا له النبي ﷺ: «**اللهم فقِّهه في الدين وعلِّمه التأويل**»

---

(١) وأخرجه ابن حبان: ٧٥ بإسناد حسن عن ابن مسعود مرفوعاً: «أُنزل القرآنُ على سبعة أحرف لكل آيةٍ منها ظهرٌ وبطنٌ» قال الإمام الطبري: الظاهر في التلاوة، وبطنه: ما بطن من تأويله. قال الشيخ محمود شاكر معلقاً: الظاهر هو ما تعرفه العرب من كلامها، وما لا يعذر أحد بجهالته من حلال وحرام. والباطن: هو التفسير الذي يعلمه العلماء بالاستنباط والفقه، ولم يرد الطبري ما تفعله الطائفة الصوفية وأشباههم في التلعب بكتاب الله تعالى وسنة رسوله، والعبث بدلالات ألفاظ القرآن، وادعائهم أن لألفاظه «ظاهراً» هو الذي يعلمه علماء المسلمين، و«باطناً» يعلمه أهل الحقيقة فيما يزعمون. وانظر أيضاً كلام الإمام البغوي في «شرح السنة» ١/ ٢٦٣ وتعليق الشيخ شعيب الأرنؤوط عليه.

[أحمد: ٣١٠٢، والبخاري: ١٤٣، ومسلم: ٦٣٦٨]، وقال له أيضاً: «**اللهم آتِهِ الحكمةَ**» وفي رواية: «**اللهم عَلِّمه الحكمةَ**» [أحمد: ٣٣٧٩، والبخاري: ٣٧٥٦، ومسلم: ٦٣٣٨].

وأخرج أبو نُعيم في «**الحلية**» [١/ ٣١٥] عن ابن عمر قال: دعا رسول الله ﷺ لعبد الله بن عباس، فقال: «**اللهمَّ بارك فيه وانشُر منه**».

وأخرج [١/ ٣١٦] من طريق عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن بُريدة، عن ابن عباس قال: انتهيتُ إلى النبي ﷺ وعنده جبريل، فقال له جبريل: إنه كائنٌ حَبْرَ هذه الأمة، فاستوصِ به خيراً.

وأخرج [١/ ٣٢٦] من طريق عبد الله بن خِراش، عن العوّام بن حَوْشب؛ عن مجاهد قال: قال ابن عباس: قال لي رسولُ الله ﷺ: «**نِعْم تَرْجُمان القرآن أنت**».

وأخرج البيهقي في «**الدلائل**» [٦/ ١٩٣] عن ابن مسعود قال: نِعم تَرجمان القرآن عبدُ الله بن عباس.

وأخرج أبو نعيم [«الحلية» (١/ ٣١٦)] عن مجاهد قال: كان ابن عباس يسمَّى البحرَ، لكثرة علمه.

وأخرج [١/ ٣١٦] عن ابن الحنفيَّة قال: كان ابن عباس حَبْرَ هذه الأمة.

وأخرج [١/ ٣١٧] عن الحسن قال: إن ابن عباس كان من القرآن بمنزل، كان عُمرُ يقول: ذاكم فتى الكُهول؛ إن له لساناً سَؤولاً، وقلباً عَقُولاً.

وأخرج [١/ ٣٢٠] من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أنَّ رجلاً أتاه يسأله عن: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء: **٣٠**]. فقال: اذهب إلى ابن عباس، فسَلْهُ، ثم تعال أخبرني، فذهب فسأله، فقال: كانت السموات رَتْقاً لا تُمطر، وكانت الأرض رتقاً لا تنبت، ففَتَقَ هذه بالمطر، وهذه بالنبات. فرجع إلى ابن عمر فأخبره، فقال: قد كنتُ أقول: يُعجبني جراءةُ ابن عباس على تفسير القرآن؛ فالآن قد علمتُ أنه أُوتِيَ علماً.

وأخرج البخاريّ [٤٩٧٠] من طريق سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: كان عمر يُدخلني مع أشياخ بدر، فكأنَّ بعضهم وجَد في نفسه، فقال: لِمَ يدخل هذا معنا، وإن لنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه ممن علمتم، ودعاهم ذات يوم، فأدخله معهم ـ فَمَا رُئيت أنه دعاني فيهم يومئذ إلَّا ليُريَهم ـ فقال: ما تقولون في قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾؟ فقال بعضهم: أُمِرْنَا أن نحمدَ الله ونستغفره إذا نصرَنا وفتَح علينا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً، فقال لي: أكذلك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا، فقال: ما تقول؟ فقلتُ: هو أَجلُ رسولِ الله ﷺ أعلَمَه به، قال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ فذلك علامةُ أجلِك ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾. فقال عمر: لا أَعلم منها إلَّا ما تقول. [وانظر أحمد: ٣١٢٧].

وأخرج أيضاً من طريق ابن أبي مليكة، عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب يوماً لأصحاب النبي ﷺ: فيمن ترون هذه الآية نزلت: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [البقرة: **٢٦٦**]. قالوا: الله أعلم، فغَضِب عمر، فقال: قولوا: نعلم أو لا نعلم، فقال ابنُ عباس: في نفسي منها شيء،

فقال: يا ابنَ أخي، قل ولا تحقِر نفسَك، قال ابنُ عباس: ضُرِبَتْ مثلاً لعملٍ، فقال عمر: أيّ عمل؟ قال ابن عباس: لرجل يعمل بطاعة الله، ثم بعث له الشيطان، فعمل بالمعاصي حتى أغرَق أعمالَه.

وأخرج أبو نعيم [«الحلية» (١/ ٣١٧)] عن محمد بن كعب القُرَظيّ عن ابن عباس: أنَّ عمر بن الخطاب جلَس في رهط من المهاجرين من الصَّحابة، فذكروا ليلة القَدْر، فتكلَّم كلٌّ بما عنده، فقال عمر: مالك يا ابن عباس صامت لا تتكلم؟ تكلَّم ولا تَمنَعْكَ الحداثة، قال ابن عباس: فقلت: يا أمير المؤمنين، إنَّ الله وترٌ يحبّ الوِتر، فجعل أيام الدنيا تدور على سبْع، وخلَق أرزاقنا من سبع، وخلَق الإنسان من سبع، وخلق فوقنا سمواتٍ سبعاً، وخلق تحتنا أرضين سبعاً، وأُعطي من المثاني سبْعاً، ونهى في كتابه عن نكاح الأقربين عن سبع، وقسم الميراث في كتابه على سَبْعٍ، ونقع في السجود من أجسادنا على سَبْع، وطاف رسول الله ﷺ بالكعبة سَبْعاً، وبين الصفا والمروة سَبْعاً، ورمى الجمار بسَبْع؛ فأراها في السَّبْع الأواخر من شهر رمضان. فتعجَّب عمرُ، وقال: ما وافقني فيها أحدٌ إلَّا هذا الغلامُ الذي لم تَسْتَوِ شؤون رأْسِه. ثم قال: يا هؤلاء، مَنْ يؤدِّيني في هذا كأداء ابن عباس!.

وقد ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يُحْصَى كثرة، وفيه روايات وطرق مختلفة:

فمن جيدها طريق عليّ بن أبي طلحة الهاشميّ عنه:

قال أحمد ابن حنبل: بمصر صحيفة في التفسير، رواها عليّ بن أبي طلحة، لو رحلَ رجلٌ فيها إلى مصرَ قاصداً ما كان كثيراً. أسنده أبو جعفر النحاس في «**ناسخه**».

قال ابنُ حجر: وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب اللَّيْث، رواها عن معاوية بن صالح، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس. وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في «**صحيحه**» كثيراً فيما يعلقه عن ابن عباس. وأخرج منها ابنُ جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر كثيراً بوسائطَ بينهم وبين أبي صالح. وقال قوم: لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير.

قال ابنُ حجر: بعد أن عرفت الوَاسطة، وهو ثقة، فلا ضَيْرَ في ذلك.

وقال الخليليّ في «**الإرشاد**»: تفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس. رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث، عن معاوية. وأجمع الحفَّاظ على أنَّ ابن أبي طلحة لم يسمعه من ابن عباس.

قال: وهذه التَّفاسير الطِّوال التي أسندوها إلى ابن عباس غير مرضية، ورواتها مجاهيل؛ كتفسير جُويبر عن الضحَّاك، عن ابن عباس.

وعن ابن جُرَيج في التفسير جماعة رووا عنه، وأطولُها ما يرويه بَكْر بن سهل الدِّمْياطيّ، عن عبد الغني بن سعيد عن موسى بن محمد، عن ابن جريج؛ وفيه نظر.

وروى محمد بن ثور، عن ابن جريج نحو ثلاثة أجزاء كبار، وذلك صحَّحوه.

وروى الحجاج بن محمد، عن ابن جُريج نحو جزء، وذلك صحيح، متَّفقٌ عليه.

وتفسير شِبْل بن عبَّاد المكيّ، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قريب إلى الصحَّة.

وتفسير عطاء بن دينار، يُكتَب ويحتج به.

وتفسير أبي رَوْق نحو جزء صححوه.

وتفسير إسماعيل السديّ: يُورده بأسانيد إلى ابن مسعود وابن عباس، ورَوَى عن السّديّ الأئمة، مثل الثوريّ وشُعْبة؛ لكن التفسير الذي جمعه رواه أسباط بن نصر، وأسباط لم يتفقوا عليه؛ غير أنَّ أمثَل التفاسير تفسيرُ السّدّي.

فأما ابنُ جريج، فإنه لم يقصد الصحة، وإنما روى ما ذكر في كلّ آية من الصحيح والسقيم.

وتفسير مقاتل بن سليمان؛ فمقاتل في نفسه ضعَّفوه، وقد أدرك الكبار من التابعين، والشَّافعيّ أشار إلى أن تفسيره صالح. انتهى كلام «**الإرشاد**».

وتفسير السّديّ الذي أشار إليه يورد منه ابنُ جرير كثيراً من طريق السُّديّ عن أبي مالك، وعن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرّة عن ابن مسعود وناس من الصحابة هكذا، ولم يورد منه ابنُ أبي حاتم شيئاً، لأنه التزم أن يخرّج أصحَّ ما ورَد. والحاكم يخرِّج منه في «**مستدركه**» أشياء، ويصححه، لكن من طريق مرّة عن ابن مسعود، وناس فقط دون الطريق الأول. وقد قال ابن كثير: إنَّ هذا الإسناد يروي به السّديّ أشياء فيها غرابة.

ومن جيّد الطرق عن ابن عباس: طريق قَيْس، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جُبير، عنه. وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخيْن، وكثيراً ما يخرّج منها الفريابيّ، والحاكم في «**مستدركه**».

ومن ذلك طريق ابن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد ـ مولى آل زيد بن ثابت ـ عن عكرمة ـ أو سعيد بن جبير ـ عنه، هكذا بالترديد. وهي طريق جيِّدة، وإسنادها حسن، وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً. وفي «**معجم الطَّبراني الكبير**» منها أشياء.

وأَوْهَى طرقه: طريق الكلبيّ عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضمَّ إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدّيّ الصغير فهي سلسلة الكذب. وكثيراً ما يخرِّج منها الثعلبيّ والواحديّ، لكن قال ابن عدي في «**الكامل**»: للكلبيّ أحاديثُ صالحة، وخاصة عن أبي صالح، وهو معروف بالتفسير، وليس لأحد تفسير أطول منه ولا أَشْبَع، وبعده مقاتل بن سليمان، إلَّا أنَّ الكلبيّ يفضُل عليه، لما في مقاتل من المذاهب الرديئة.

وطريق الضحَّاك بن مزاحم عن ابن عباس منقطعة، فإنَّ الضحاك لم يلقه، فإن انضمَّ إلى ذلك رواية بِشْر بن عمارة، عن أبي رَوْق عنه فضعيفة، لضعف بِشْر.

وقد أخرج من هذه النسخة كثيراً ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم.

وإن كان من رواية جُويبر عن الضحاك فأشد ضعفاً؛ لأنَّ جُويبراً شديد الضعف متروك. ولم يخرِّج ابن جرير ولا ابن أبي حاتم من هذا الطريق شيئاً، إنما أخرجها ابن مردويه وأبو الشيخ بن حَيّان.

وطريق العوفيّ عن ابن عباس، أَخْرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً، والعَوْفيّ ضعيف ليس بواهٍ، وربما حَسَّن له الترمذيُّ.

ورأيت عن فضائل الإمام الشافعي لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن شاكر القطَّان: أنه أخرج بسنده من طريق ابن عبد الحكم، قال: سمعت الشافعيّ يقول: لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلَّا شبيهٌ بمئة حديث.

وأما أُبيّ بن كعب: فعنه نسخة كبيرة يرويها أبو جعفر الرازيّ، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية عنه. وهذا إسناد صحيح. وقد أخرج ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم منها كثيراً، وكذا الحاكم في «**مستدركه**»، وأحمد في «**مسنده**».

وقد ورد عن جماعة من الصحابة غيرِ هؤلاء اليسيرُ من التَّفْسير؛ كأنس وأبي هريرة وابن عمر وجابر وأبي موسى الأشعري. وورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أشياءُ تتعلق بالقصص وأخبار الفِتَن والآخرة وما أشبهها، بأن يكون مما تحمّله عن أهل الكتاب، كالذي ورد عنه في قوله تعالى: ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وكتابنا الذي أشرنا إليه جامعٌ لجميع ما ورد عن الصحابة من ذلك.

طبقة التَّابعين: قال ابن تيميّة[١]: أعلمُ النَّاسِ بالتفسير أَهلُ مكَّة، لأنهم أصحاب ابن عباس؛ كمجاهد وعطاء بن أبي رباح وعِكْرِمة مولى ابن عباس وسعيد بن جُبير وطاوس وغيرهم.

وكذلك في الكوفة أصحاب ابن مسعود.

وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم، الذي أخذ عنه ابنُه عبد الرحمن بن زيد، ومالك بن أنس. انتهى.

فمن المبرَّزين منهم مجاهد، قال الفضل بن ميمون: سمعت مجاهداً يقول: عرضتُ القرآنَ على ابن عباس ثلاثين مرة.

وعنه أيضاً قال: عرضت المصحَف على ابن عباس ثلاث عرَضات، أقف عند كلِّ آية منه، وأسألُه عنها فيمَ نزلت؟ وكيف كانت؟

وقال خُصَيف: كان أعلَمَهم بالتفسير مجاهدٌ[٢].

وقال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبُك به[٣].

قال ابن تيميّة[٤]: ولهذا يَعتمد على تفسيره الشافعيُّ والبخاري وغيرهما من أهل العلم.

قلت: وغالب ما أورده الفِرْيابيّ في «تفسيره» عنه، وما أورده فيه عن ابن عباس أو غيره قليلٌ جدًّا.

ومنهم سعيد بن جُبير، قال سفيان الثوري: خذوا التفسير عن أربعة: عن سعيد بن جُبير، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك.

---

(١) في «مقدمة في أصول التفسير» ص٥٤.
(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٤٥١.
(٣) انظر «تفسير الطبري» ١/ ٦٥.
(٤) في «مقدمته» ص٢٣.

وقال قتادة: كان أعلم التابعين أربعة؛ كان عطاء بن أبي رباح أعلمَهم بالمناسك، وكان سعيدُ بن جُبير أعلمَهم بالتفسير، وكان عِكْرمة أعلمَهم بالسِّيَر، وكان الحسنُ أعلمَهم بالحلال والحرام.

ومنهم عِكْرمة مولى ابن عباس، قال الشعبيّ: ما بقي أحدٌ أعلَم بكتاب الله من عِكْرمة. وقال سماك بن حرب: سمعت عكرمة يقول: لقد فسَّرت ما بين اللوحين.

وقال عكرمة: كان ابنُ عباس يجعل في رجلي الكَبْل، ويعلمني القرآنَ والسُّنَن.

وأخرج ابن أبي حاتم عن سماك قال: قال عِكْرمة: كلُّ شيء أحدثكم في القرآن، فهو عن ابن عباس.

ومنهم الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن أبي سلمة الخُراساني، ومحمد بن كعب القُرَظِيّ، وأبو العالية، والضحاك بن مزاحم، وعطية العَوْفِيّ، وقَتَادة، وزيد بن أَسلَم، ومُرَّة الهمدانيّ، وأبو مالك. ويليهم الرَّبيعُ بن أنس، وعبدُ الرحمن بن زيد بن أسلم في آخرين.

فهؤلاء قدماءُ المفسِّرين، وغالب أَقوالهم تلقَّوْها عن الصحابة.

ثم بعد هذه الطبقة أُلِّفَتْ تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين؛ كتفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وآدم بن أبي إياس، وإسحاق بن راهويه، وروح بن عبادة، وعبد بن حميد، وسُنيد، وأبي بكر بن أبي شيبة، وآخرين.

وبعدهم ابن جرير الطبري، وكتابه أجلُّ التفاسير وأعظمُها.

ثم ابن أبي حاتم وابن ماجه، والحاكم وابن مردويه، وأبو الشيخ بن حَيّان، وابن المنذر في آخرين، وكلّها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك إلَّا ابن جرير، فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض، والإعراب والاستنباط، فهو يفوقها بذلك.

ثم ألف في التفسير خلائقُ، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال بتْراً، فدخل من هنا الدخيلُ، والتبس الصحيحُ بالعليل. ثم صار كل مَن يسنح له قول يُورده، ومَن يخطر بباله شيء يعتمده، ثم ينقل ذلك عنه مَن يجيء بعده، ظانّاً أنَّ له أصلاً؛ غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح، ومن يرجَع إليهم في التفسير؛ حتى رأيتُ مَن حكى في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ نحو عشرة أقوال. وتفسيرُها باليهود والنصارى هو الوارد عن النبيّ ﷺ وجميع الصحابة والتابعين، وأتباعهم، حتى قال ابن أبي حاتم: لا أعلم في ذلك اختلافاً بين المفسرين.

ثم صنَّف بعد ذلك قوم برعوا في علوم، فكان كل منهم يقتصر في تفسيره على الفنِّ الذي يغلب عليه:

فالنحويّ: تراه ليس له همٌّ إلا الإعراب وتكثيرُ الأوجه المحتمِلة فيه، ونقلُ قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافيّاته؛ كالزَّجّاج، والواحدي في «**البَسيط**» وأَبي حيّان في «**البحر**» و«**النهر**».

والأخباري: ليس له شغل إلا القصص واستيفاؤها، والإخبار عَمَّن سلف، سواء كانت صحيحة أو باطلة؛ كالثعلبيّ.

والفقيه: يكادُ يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلى أُمّهات الأولاد، وربما استطرد إلى إقامة أدلة الفروع الفقهية التي لا تعلُّق لها بالآية، والجواب عن أدلة المخالفين؛ كالقرطبي.

وصاحبُ العلوم العقلية ـ خصوصاً الإمام فخر الدين ـ قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها، وخرج من شيء إلى شيء؛ حتى يقضيَ الناظر العجبَ من عدم مطابقة المُوْرَد للآية. قال أبو حيان في «**البحر**»: جمَع الإمام الرازيّ في تفسيره أشياءَ كثيرةً طويلة لا حاجة بها في علم التفسير؛ ولذلك قال بعض العلماء: فيه كلّ شيء إلّا التفسير!!

والمبتدع ليس له قصد إلا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد؛ بحيث إنه متى لاحَت له شاردة من بعيد اقتنصَها، أو وجد موضعاً له فيه أدنى مجال سارع إليه. قال البُلقينيّ: استخرجْتُ من «**الكشاف**»[(١)] اعتزالاً بالمناقيش، من قوله تعالى في تفسير: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. وأيّ فوز أعظم من دخول الجنة!؟ أشار به إلى عدم الرؤية.

والملحد، فلا تسأل عن كفره وإلحاده في آيات الله وافترائه على الله ما لم يقله، كقول بعضهم في: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]: ما على العباد أضرّ من ربهم، وكقوله في سَحرة موسى ما قال، وقول الرافضة في: ﴿يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةًۖ﴾ [البقرة: ٦٧]. ما قالوا[(٢)]. وعلى هذا وأمثاله يحمل ما أخرجه أبو يعلَى وغيره عن حذيفة: أن النبيَّ ﷺ قال: «**إنَّ في أُمّتي قوماً يقرؤون القرآن وينثُرونه نَثْرَ الدَّقَل، يتأوّلونه على غير تأويله**» [الترمذي: ٦٠٢ وهو صحيح].

فإن قلت: فَأيّ التفاسير ترشد إليه؛ وتأمر الناظر أن يعوِّل عليه؟

قلت: تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبريّ، الذي أجمع العلماء المعتبَرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله. قال النوويّ في «**تهذيبه**»: كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنِّف أحدٌ مثلَه[(٣)].

وقد شرعتُ في تفسير جامع لجميع ما يحتاج إليه: من التفاسير المنقولة، والأقوال المقولة، والاستنباط والإشارات، والأعاريب واللغات، ونكت البلاغة ومحاسن البدائع، وغير ذلك، بحيث لا يحتاج معه إلى غيره أصلاً، وسميتُهُ: «**مجمع البحرين ومطلع البدرين**»، وهو الذي جعلتُ هذا الكتاب مقدمة له، والله أسأل أن يعين **على** إكماله، بمحمد وآله.

وإذ قد انتهى بنا القول فيما أردناه من هذا الكتاب؛ فلنختمه بما ورد عن النبي ﷺ من التفاسير المصرَّح برفعها إليه، غير ما ورد من أسباب النزول، لتُستفاد فإنّها من المهمات.

الفاتحة:

أخرج أحمد [١٩٣٨١] والترمذيّ ـ وحسّنه ـ [٢٩٥٤] وابن حِبّان في «**صحيحه**» [٦٢٤٦ وهو صحيح]عن عديّ بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ المغضوب عليهم هُم اليهود، وإنَّ الضالين النصارى**».

---

(١) «الكشاف» ١/ ٤٨٥، آل عمران: ١٨٥.

(٢) قالوا: هي عائشة. قاتلهم الله أنّى يؤفكون.

(٣) وقال الشيخ ابن تيمية: «تفسير محمد بن جرير الطبري من أجلِّ التفاسير المأثورة وأعظمها قدراً». «مقدمة في أصول التفسير» ص٨١.

وأخرج ابن مردويه عن أبي ذرّ: سألت النبيّ ﷺ عن المغضوب عليهم، قال: «**اليهود**» قلتُ: الضالين؟ قال: «**النصارى**».

البقرة:

أخرج ابن مردويه والحاكم في «**مستدركه**» ـ وصحَّحه من طريق أبي نَضْرة ـ عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]. قال: «**من الحيض والغائط والنُّخامة والبُزاق**».

قال ابن كثير في «**تفسيره**»[1]: في إسناده الربعيّ، قال فيه ابنُ حِبّان: لا يجوز الاحتجاج به، قال: ففي تصحيح الحاكم له نظرٌ، ثم رأيته في تاريخه قال: إنه حديث حسن.

وأخرج ابن جرير بسند رجاله ثقات، عن عمرو بن قيس الملائيّ، عن رجل من بني أمية من أهل الشام أحسن عليه الثناء، قال: قيل: يا رسول الله، ما العدل؟ قال: «**العدل الفدية**». مرسل جيد، عضده إسناد متصل عن ابن عباس موقوفاً.

وأخرج الشيخان [البخاري: ٤٤٧٩، ومسلم: ٧٥٢٣]: عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ قال: «**قيل لبني إسرائيل**: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]. **فدخلوا يزحفون على أستاههم، وقالوا: حبّة في شعرة**» [وانظر أحمد: ٨٢٣٠]. فيه تفسير قوله: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩].

وأخرج الترمذيّ [٣١٦٤] وغيره بسند حسن عن أبي سعيد الخدريّ، عن رسول الله ﷺ قال: «**ويلٌ وادٍ في جهنم، يهوِي فيه الكافرُ أربعين خَريفاً قبل أن يبلُغ قَعرَه**» [قال الألباني: ضعيف].

وأخرج أحمد [١١٧١٠ وإسناده ضعيف] بهذا السّند: عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: «**كلُّ حرفٍ من القرآن يُذكَر فيه القنوتُ فهو الطاعة**».

وأخرج الخطيب في الرواية بسند فيه مجاهيلُ: عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [البقرة: ١٢١]. قال: «**يتَّبعونه حق اتِّباعه**».

وأخرج ابن مردويه بسندٍ ضعيف: عن عليّ بن أبي طالب، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]. قال: «**لا طاعة إلا في المعروف**». له شاهد أخرجه ابن أبي حاتم، عن ابن عباس موقوفاً بلفظ: ليس لظالمٍ عليك عهدٌ أن تطيعه في معصية الله.

وأخرج أحمد [١١٠٦٨] والترمذيّ [٢٩٦١] والحاكم ـ وصححاه ـ [٢/٢٦٨] عن أبي سعيد الخُدريّ، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. قال: «**عَدْلاً**».

وأخرج الشَّيخان [البخاري: ٤٤٨٧، وأحمد: ١١٢٨٣] وغيرهما: عن أبي سعيد الخُدريّ، عن النبيّ ﷺ قال: «**يُدعَى نوح يوم القيامة، فيقال له: هل بلَّغْت؟ فيقول: نعم، فيدعَى قومُه فيقال لهم: هل بلَّغكم؟**

(١) في سورة البقرة: ٢٥.

فيقولون: ما أتانا من نذير وما أتانا من أحد، فيقال لنوح: مَن يشهد لك؟ فيقول: محمدٌ وأُمته، قال: فذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾. قال: والوَسَط العدل، فتُدعَوْن فتَشهدون له بالبلاغ، وأشهد عليكم».

قوله: «الوسط العدل»: مرفوع غير مدرَج، نبَّه عليه ابن حَجر في «**شرح البخاري**»(١).

وأخرج أبو الشيخ والديلمي في «**مسند الفردوس**» من طريق جُويبر، عن الضَّحاك عن ابن عباس. قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿فَاذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]: «**يقول: اذكروني يا معشر العباد بطاعتي، أذكُرْكم بمغفرتي**».

وأخرج الطَّبرانيّ(٢): عن أبي أُمامة قال: انقطع قِبالُ [في «الكبير»: ٧٨٢٤] النبي ﷺ، فاسترجع، فقالوا: مصيبة يا رسول الله؟ فقال: «**ما أصابَ المؤمن مما يكرهُه فهو مصيبة**». له شواهد كثيرة.

وأخرج ابن ماجه [٤٠٢١]، وابنُ أبي حاتم(٣): عن البَرَاء بن عازب قال: كنَّا في جنازة مع النبيّ ﷺ، فقال: «**إنَّ الكافر يُضرب ضربةً بين عينيْه، فيسمعها كلّ دابة غير الثَّقَلين، فتَلْعَنُهُ كلُّ دابة سمعت صوته، فذلك قول الله: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]. يعني دوابّ الأرض**».

وأخرج الطَّبراني [في «الأوسط»: ١٦٠٧] عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ في: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]: «**شوّال، وذو القعدة، وذو الحجة**».

وأخرج الطَّبرانيّ [في «الكبير»: ١٠٩١٤] بسندٍ لا بأْس به عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. قال: «**الرّفث: التعرض للنساء بالجماع، والفسوق: المعاصي، والجدال: جدال الرّجل صاحبَه**».

أخرج أبو داود [٣٢٥٤ صححه الألباني] عن عطاء: أنه سئِل عن اللّغو في اليمين، فقال: قالت عائشة: إنَّ رسول الله ﷺ قال: «هو كلام الرَّجل في بيته: كلا والله، وبلى والله». أخرجه البخاري [٤٦١٣] موقوفاً عليها.

وأخرج أحمد وغيره عن أبي رَزين الأسدي قال: قال رجلٌ: يا رسولَ الله، أرأيتَ قول الله: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فأين الثالثة؟ قال: «**التسريح بإحسان الثالثة**».

وأخرج ابنُ مردويه عن أنس قال: جاء رجل إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، ذكر الله الطَّلاقَ مرتين، فأين الثالثة؟ قال: «**إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان**».

وأخرج الطَّبرانيُّ [في «الأوسط»: ٦٣٥٥] بسنَد لا بأْس به من طريق ابن لَهيعة، عن عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، عن النبيّ ﷺ قال: «**الذي بيده عقدة النّكاح: الزوجُ**».

وأخرج الترمذي [١٨١] وابن حِبّان في «صحيحه» [١٧٤٦ وإسناده صحيح] عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**صلاة الوُسطى صلاة العصر**» [وانظر أحمد: ٤٣٦٥].

---

(١) «فتح الباري» ٩/ ١٤٧ (٤٤٨٧).

(٢) القِبَال: زمام النعل، وهو السير الذي يكون بين الإصبَعين.

(٣) في تفسيره ١/ ٢٦٩ رقم (١٤٤٤) البقرة: ١٥٩.

وأخرج أحمد [٢٠٠٨٢] والترمذيّ ـ وصححه ـ [١٨٢] عن سمُرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**صلاة الوسطى صلاة العصر**».

وأخرج ابن جرير عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**الصلاة الوسطى صلاة العصر**».

وأخرج أيضاً عن أبي مالك الأشعريّ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الصلاة الوسطى صلاة العصر**». وله طرق أُخرى وشواهدُ.

وأخرج الطَّبرانيُّ [في «الأوسط»: ٦٩٣٧] عن عليّ، عن رسول الله ﷺ، قال: «**السَّكينة رِيحٌ خَجُوج**»(١).

وأخرج ابن مَردويه من طريق جُويبر عن الضَّحاك، عن ابن عباس مرفوعاً في قوله: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩]. قال: «**القرآن**». قال ابنُ عباس: يعني تفسيره؛ فإنه قد قرأه البَرُّ والفاجر.

آل عمران:

أخرج أحمد [٢٢٢٥٩ وإسناده ضعيف] وغيره عن أبي أُمامة، عن النبيّ ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]. قال: «**هم الخوارج**»، وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. قال: «**هم الخوارج**»(٢).

وأخرج الحاكم وصححه [٢/١٧٨]: عن أنس قال: سئِل رسولُ الله ﷺ عن قول الله: ﴿وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤]. قال: «**القنطار ألف أُوقية**»(٣).

وأخرج أحمد [٨٧٥٨] وابن ماجه [٣٦٦٠]عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**القنطار اثنا عشر ألف أُوقية**» [إسناده حسن. انظر ابن حبان: ٢٥٧٣].

وأخرج الطبرانيّ بسند ضعيف عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣]. قال: «**أمّا من في السموات فالملائكة، وأما مَن في الأرض فمن وُلِد على الإسلام، وأما كرهاً فَمَن أُتِيَ به من سبايا الأمم في السلاسل والأغلال، يقادون إلى الجنة وهم كارهون**».

وأخرج الحاكم ـ وصحَّحه ـ [١/٤٤١] عن أنس: أنَّ رسول الله ﷺ سُئِل عن قول الله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، ما السبيل؟ قال: «**الزاد والراحة**».

وأخرج الترمذي [٣٩٩٨] مثله من حديث ابن عُمر وحَسَّنه.

وأخرج عبد بن حميد في «**تفسيره**» عن نُفَيع قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ

---

(١) في «الأوسط»: ريحٌ حَجُوجٌ. أوله حاء مهملة. وهو غير صواب الله أعلم. قال في «النهاية»: ريحٌ خَجُوج؛ أي: شديدة المرور في غير استواء، وجاء في كتاب «المعجم الأوسط» للطبراني عن علي قال: «السكينة ريح خجوج». ا.هـ النهاية: خجج.

(٢) وانظر أيضاً الحديث (٢٢١٨١) و(٢٢١٨٣) فيه، والتعليق عليهما.

(٣) في «المستدرك»: القنطار ألفا أوقية.

مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. فقام رجل من هُذَيل، فقال: يا رسول الله، مَن تركه فقد كفر؟ قال: «**مَن تركه لا يخاف عقوبته ولا يرجو ثوابه**».

نُفَيْع تابعيّ، والإسناد مرسَل، وله شاهد موقوف على ابن عباس.

وأخرج الحاكم ـ وصححه ـ [٢/ ٢٩٤] عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]: «**أن يطاع فلا يُعصى، ويُذكر فلا يُنسى**».

وأخرج ابن مردويه، عن أبي جعفر الباقر قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. ثم قال: «**الخيرُ اتّباعُ القرآن وسنّتي**»؛ مُعْضَل[١].

وأخرج الديلميّ في «**مسند الفردوس**» بسند ضعيف: عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. قال: «**تبيض وجوه أهل السنَّة، وتسودّ وجوه أهلِ البدَع**».

وأخرج الطَّبرانيُّ [في الكبير: ١١٤٦٩] وابن مردويه بسندٍ ضعيف عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥]. قال: «**معلّمين، وكانت سيما الملائكة يوم بدر عمائمُ سودٌ، ويوم أُحدٍ عمائمُ حُمْرٌ**».

أخرج البخاري [١٤٠٣] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**من آتاه الله مالاً فلم يؤدِّ زكاته مُثِّل له شجاعٌ أقرعُ، له زبيبتان، يُطوقه يوم القيامة، فيأخذ بلِهْزِمَتَيْه، فيقول: أنا مالُكَ أنا كنزُك**»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٠] [انظر أحمد: ٨٦٦١].

النساء:

أخرج ابن أبي حاتم[٢]، وابن حبّان في «**صحيحه**» عن عائشة، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ [النساء: ٣]. قال: «**ألّا تَجُوروا**». وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: هذا حديث خطأ، والصحيح عن عائشة موقوف.

وأخرج الطبراني [في «الأوسط»: ٤٥١٤] بسند ضعيف عن ابن عمر قال: قرئ عند عمر: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦]. فقال معاذٌ: عندي تفسيرُها؛ تُبَدَّلُ في ساعةٍ مئةَ مرةٍ، فقال عمرُ: هكذا سمعتُ من رسول الله ﷺ.

وأخرج الطبرانيّ [في «الأوسط»: ٨٦٠١] بسند ضعيف: عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]. قال: «**إن جازاه**».

وأخرج الطَّبراني [في الكبير: ١٠٤٦٢] وغيره بسند ضعيف عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٣]: «**الشفاعة فيمن وجَبت له النار، ممّن صنع إليهم المعروف في الدنيا**».

---

(١) الحديث المعضَل: هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، بشرط التوالي. والمعضل ضعيفٌ. انظر «قواعد التحديث» للشيخ القاسمي رحمه الله تعالى بتحقيقنا ص٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٢) في «تفسيره» ٣/ ٨٦٠ (٤٧٦١) النساء: ٣.

وأخرج أبو داود في «**المراسيل**» [٣٧١] عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ يسأله، فسأله عن الكلالة، فقال: «**أما سمعت الآية التي أُنزلت في الصيف**: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، **فمن لا يترك ولداً ولا والداً فورثته كلالة**»، مرسلٌ.

وأخرج أبو الشَّيخ في كتاب «**الفرائض**» عن البراء: سأَلتُ رسولَ الله ﷺ عن الكَلالة، فقال: «**ما عدا الولد والوالد**».

المائدة:

أخرج ابن أبي حاتم[1]: عن أبي سعيد الخدريّ، عن رسول الله ﷺ قال: «**كانت بنو إسرائيل إذا كان لأحدهم خادم ودابة وامرأة كتب مِلِكاً**».

له شاهد من مرسل زيد بن أسلم عند ابن جرير.

وأخرج الحاكم ـ وصححه ـ [٢/٣١٣] عن عياض الأشعريّ قال: لما نزلت ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]. قال رسول الله ﷺ لأبي موسى: «**هم قومُ هذا**».

وأخرج الطبرانيّ عن عائشة، عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]. قال: «**عباءة لكلِّ مسكين**».

وأخرج الترمذي ـ وصححه ـ [٣٠٥٨] عن أبي أُمية السُّفْياني قال: أتيتُ أبا ثعلبة الخُشَني فقلت له: كيف تصنعُ في هذه الآية؟ قال: أيةُ آيةٍ؟ قلتُ: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]. قال: أمَا واللهِ لقد سألتَ عنها خبيراً، سألتُ عنها رسولَ الله ﷺ قال: «**ائتمِروا بالمعروف، وتناهَوا عن المنكر، حتى إذا رأيْت شُحًّا مُطاعاً، وهَوًى متَّبعاً، ودنيا مُؤْثَرةً، وإعجابَ كلِّ ذي رأيٍ برأْيه، فعليك بخاصة نفسِك، ودَعِ العَوَامَّ**»[2].

وأخرجه أحمد [١٧١٦٥] والطبرانيّ [في الكبير ٢٢/ (٧٩٩) وإسناده ضعيف]وغيرهما: عن أبي عامر الأشعري قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن هذه الآية، فقال: «**لا يضرُّكم من ضل من الكفار إذا اهتديتم**».

الأنعام:

أخرج ابن مردويه وأبو الشيخ من طريق نَهْشل، عن الضحاك، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**مع كلّ إنسان ملَك إذا نام يأْخذ نفسَه، فإن أذن الله في قبض روحه قبضَه وإلّا ردَّه إليه**. فذلك قوله: ﴿يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ﴾» [الأنعام: ٦٠]. نَهْشَل: كذاب.

وأخرج أحمد [٣٥٨٩] والشيخان [البخاري: ٣٢، ومسلم: ٣٢٧] وغيرهم: عن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]. شقَّ ذلك على الناس، فقالوا: يا رسولَ الله، وأيّنا لا يظلم نفسه؟ قال: «**إنه ليس الذي تَعْنُون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح**: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. **إنما هو الشرك**».

---

(١) في «تفسيره» ٤/ ١١٢٩، انظر أول المائدة.

(٢) قال الألباني: ضعيف لكن بعضه صحيح.

وأخرج ابن أبي حاتم[1] وغيره بسندٍ ضعيف، عن أبي سعيد الخدريّ، عن رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. قال: «**لو أن الجن والإنس والشياطين والملائكة منذ خُلقوا إلى أن فَنُوا، صفُّوا صفًّا واحداً، ما أحاطوا بالله أبداً**».

وأخرج الفِرْيَابيّ وغيره من طريق عمرو بن مُرّة عن أبي جعفر قال: سئل النبيّ ﷺ عن هذه الآية: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. قالوا: كيف يشرح صدره؟ قال: «**نور يقذَف به فينشرح له وينفسح**». قالوا: فهل لذلك من أمارة يعرف بها؟ قال: «**الإنابة إلى دار الخلود، والتجافي عن دار الغرور، والاستعداد للموت قبل لقاء الموت**». مرسل له شواهد كثيرة متَّصلة ومرسلة، يرتقي بها إلى درجة الصحة أو الحسْن.

وأخرج ابنُ مردويه، والنحّاس في «**ناسخهِ**» عن أبي سعيد الخُدْريّ، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]. قال: «**ما سقط من السنبل**».

وأخرج ابن مردويه بسند ضعيف من مرسل سعيد بن المسيّب قال: قال رسول الله ﷺ: «﴿**وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾ [الأنعام: ١٥٢]. فقال: **من أَرْبَى على يده في الكيل والميزان، والله يعلَمُ صحّة نيّته بالوفاء فيهما، لم يؤاخذ**». وذلك تأويل ﴿وُسْعَهَا﴾.

وأخرج أحمد [١١٢٦٦] والترمذي [٣٠٧١ وهو صحيح لغيره] عن أبي سعيد، عن النبيّ ﷺ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]. قال: «**يومَ طلوع الشمس من مغربها**».

له طرق كثيرة في الصحيحين [البخاري: ٤٦٣٦، ومسلم: ٣٩٦] وغيرهما من حديث أبي هريرة وغيره. [انظر أحمد: ٨١٣٨].

وأخرج الطَّبرانيّ [في «الأوسط»: ٦٦٤] وغيره بسندٍ جيِّدٍ، عن عمر بن الخطاب: أنَّ رسول الله ﷺ قال لعائشة: «﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾» [الأنعام: ١٥٩]: هم أصحاب البدَع وأصحاب الأهواء».

وأخرج الطَّبراني [في «الأوسط»: ٦٦٨] بسند صحيح، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا**﴾: **هم أهل البدع والأهواء في هذه الأمة**».

الأعـــــراف:

أخرج ابن مردويه وغيره بسندٍ ضعيف، عن أنس، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].. قال: «**صلُّوا في نعالكم**». له شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي الشيخ.

وأخرج أحمد [١٨٥٣٤] وأبو داود [٤٧٥٣] والحاكم [١/ ٣٧ وإسناده صحيح] وغيرهم: عن البَرَاء بن عازب: أنَّ رسول الله ﷺ ذكر العبد الكافر إذا قبِضت روحه، قال: «**فيصعدون بها، فلا يمرّون على ملأ من الملائكة إلّا قالوا: ما هذا الرّوحُ الخبيثُ؟ حتى ينتهي بها إلى السماء الدنيا فيُستَفتح فلا يُفتح**

(١) في «تفسيره» ٤/ ١٣٦٣ (٧٧٣٦)، الأنعام: ١٠٣.

له. ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأعراف: ٤٠]. فيقول الله: اكتبوا كتابَه في سِجّين في الأرض السفلى، فتُطرَحُ روحُهُ طَرْحاً. ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]».

وأخرج ابن مردويه عن جابر بن عبد الله قال: سئِل رسول الله ﷺ عمَّن استوت حسناته وسيئاته؟ فقال: «**أولئك أصحابُ الأعراف**». له شواهد.

وأخرج الطبراني [في الصغير: ٦٦٧] والبيهقي وسعيد بن منصور وغيرهم: عن عبد الرحمن المزنيّ قال: سئل رسول الله ﷺ عن أصحاب الأعراف، فقال: «**هم أناسٌ قُتِلوا في سبيل الله بمعصية آبائهم، فمنعهم من دخول الجنة معصيةُ آبائهم، ومنعهم من النار قتلهم في سبيل الله**».

له شاهد من حديث أبي هريرة عند البيهقي، ومن حديث أبي سعيد عند الطَّبراني [في «الأوسط»: ٣٠٥٣].

وأخرج البيهقي بسندٍ ضعيف: عن أنس مرفوعاً: «**أنَّهم مؤمنو الجن**».

وأخرج ابنُ جرير: عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**الطوفان الموت**».

وأخرج أحمد [١٢٢٦٠ و١٣١٧٨]والترمذيّ [إثر ٣٠٧٤] والحاكم [٢/ ٣٢٠] ـ وصححاه ـ عن أنس: أنَّ النبي ﷺ قرأ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]. قال: «**هكذا** ـ وأشار بطرف إبهامه على أُنملةِ أصبعه اليمنى ـ **فساخ الجبل، وخرَّ موسى صعقاً**».

وأخرجه أبو الشيخ بلفظ: «وأشار بالخنصر، فمن نورها جعله دكّاً».

وأخرج أبو الشيخ من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه عن جده، عن النبي ﷺ قال: «**الألواح التي أُنزلت على موسى كانت من سِدْر الجنة، كان طولُ اللوح اثني عشر ذراعاً**».

وأخرج أحمد [٢٤٥٥] والنسائيّ [١١١٩١] والحاكم ـ وصححه ـ [٢/ ٥٤٤ ووافقه الذهبي]عن ابن عباس، عن النبيّ ﷺ قال: «**إنَّ الله أخذَ الميثاقَ من ظهر آدم بنعمان [يعني] يوم عرفة، فأخرج من صلبه كلَّ ذريَّة ذرأها فنشرها بين يديه، ثم كلَّمهم، فقال: ألست بربكم؟ قالوا: بلى**».

وأخرج ابن جرير بسندٍ ضعيف: عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ في هذه الآية: «**أخذ من ظهره كما يؤخذ بالمشط من الرأس، فقال لهم: ألست بربكم؟ قالوا: بلى، قالت الملائكة: شهدنا**».

وأخرج أحمد [٢٠١١٧] والتّرمذيّ ـ وحسنه [٣٠٧٧]ـ والحاكم ـ وصححه ـ [٢/ ٥٤٥ ووافقه الذهبي] عن سَمُرَة، عن النبيّ ﷺ قال: «**لما ولدت حوَّاء طاف بها إبليس** ـ وكان لا يعيش لها ولد ـ **فقال: سمِّيه عبد الحارث فإنَّه يعيش، فسمّته عبد الحارث فعاش؛ فكان ذلك وحيَ الشيطان وأمرَهُ**».

وأخرج ابنُ أبي حاتم[1]، وأبو الشيخ عن الشعبي قال: لما أنزَل الله: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ . . .﴾ الآية [الأعراف: ١٩٩]، قال رسول الله ﷺ: «**ما هذا يا جبريل؟ قال: لا أدري حتى أَسْأَل العالِمَ، فذهب ثم رجع، فقال: إن الله يأمرك أن تعفُوَ عمَّن ظلمك، وتعطِيَ مَن حرَمك، وتَصِلَ مَن قطعك**». مرسلٌ.

---

(١) في «تفسيره» ٥/ ١٦٣٨ (٨٦٨٢) الأعراف: ١٩٩.

الأنـــــفـــــال:

أخرج أبو الشيخ عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [الأنفال: ٢٦]. قيل: يا رسول الله، ومن الناس؟ قال: «**أهل فارس**».

وأخرج الترمذيّ ـ وضعّفه ـ [٣٠٨٢] عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنزل الله عليَّ أمانَين لأمتي**: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]، **فإذا مضيتُ تركتُ فيهم الاستغفارَ إلى يوم القيامة**».

وأخرج مسلم [٤٩٤٦] وغيره [الترمذي: ٣٠٨٣]: عن عقبة بن عامر قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول وهو على المنبر: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]. «**ألا إنَّ القوَّةَ الرميُ**».

فمعناه ـ والله أعلم ـ أنَّ معظم القوَّة وأنكاها للعدوّ الرميُ.

وأخرج أبو الشيخ من طريق أبي المهديّ، عن أبيه، عمَّن حدَّثه عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ﴾ [الأنفال: ٦٠] قال: «**هم الجنّ**».

وأخرج الطَّبراني [في «الكبير»: ٥٠٦] مثله من حديث يزيد بن عبد الله بن غريب، عن أبيه عن جدِّه مرفوعاً.

بــــــــــراءة:

أَخرج الترمذيّ [٣٠٨٧ وهو صحيح] عن عليّ قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن يوم الحجِّ الأكبر، فقال: «**يوم النَّحر**».

وله شاهد عن ابن عمر، عند ابن جرير.

أخرج ابنُ أبي حاتم[(١)]: عن المِسْوَر بن مخرمة، أن رسول الله ﷺ قال: «**يوم عرفة هذا يوم الحجّ الأكبر**».

وأخرج أحمد [١١٦٥١] والترمذيّ [٢٦١٧ و٣٠٩٣] وابن حبَّان [١٧٢١] والحاكم [١/ ٢١٢ و٢/ ٣٣٢ وإسناده ضعيف]: عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا رأيتم الرجل يَعتَاد المساجدَ فاشهدوا له بالإيمان، قال الله**: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٨]».

وأخرج ابن المبارك في «**الزُّهد**» [١٥٧٧]، والطَّبراني [في «الكبير»: ٣٥٣]، والبيهقيّ في «**البعث**» [٢٥٥] عن عمران بن الحصين وأبي هريرة، قالا: سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية: ﴿وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [التوبة: ٧٢]؟ قال: «**قصرٌ من لؤلؤ، في ذلك القصر سبعون داراً من ياقوتةٍ حمراء، في كلِّ دار سبعون بيتاً من زمرّدة خضراء، في كل بيت سرير، على كل سرير سبعون فراشاً من كل لون، على**

(١) في «تفسيره» ٦/ ١٧٤٨ (٩٢٢٨) التوبة: ١.

كلِّ فراش زوجةٌ من الحور العين، في كلِّ بيت سبعون مائدة، على كل مائدة سبعون لوناً من الطعام، في كل بيت سبعون وَصِيفاً ووصيفة، ويعطى المؤمن في كلِّ غداة من القوة ما يأتي على ذلك كله أجمع».

وأَخرج مُسلم [٣٣٨٧] وغيره: عن أبي سعيد قال: اختلف رجلان في المسجد الذي أُسِّسَ على التقوى، فقال أحدُهما: هو مسجد رسول الله ﷺ. وقال الآخر: هو مسجد قُباء، فأَتيا رسولَ الله ﷺ، فسألاه عن ذلك، فقال: «**هو مسجدي**».

وأخرج أحمد [٢١١٠٧ وهو صحيح] مثله من حديث سهل بن سعد وأُبيّ بن كعب.

وأخرج أحمد [١٥٤٨٥] وابن ماجه [٣٥٥] وابن خُزيمة [في صحيحه: ٨٣ وهو حسن لغيره]: عن عويم بن ساعدة الأنصاريّ: أنَّ النبي ﷺ أتاهم في مسجد قُباء، فقال: «**إنَّ الله قد أحسَن عليكم الثناءَ في الطَّهور في قصة مسجدكم، فما هذا الطَّهور؟**». قالوا: ما نعلم شيئاً إلَّا أنا نستنجي بالماء، قال: «**هو ذاك فعليكموه**».

وأخرج ابن جرير: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**السائحون هم الصَّائمون**»(١).

يـــونـــس:

أخرج مسلم [٤٤٩]عن صُهيب، أنَّ النبيّ ﷺ قال في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]: «**الحسنى الجنَّة، والزيادةُ النَّظرُ إلى ربهم**».

وفي الباب عن أُبيّ بن كعب وأبي موسى الأشعريّ وكعب بن عجرة وأنس وأبي هريرة.

وأخرج ابن مردويه عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾ قال: «**شهادة أن لا إله إلا الله، الحسنى: الجنةُ، وزيادة: النظرُ إلى الله تعالى**».

وأخرج أبو الشيخ وغيره عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ﴾ قال: «**القرآن** ﴿وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾ [يونس: ٥٨]: **أن جعلكم من أهله**».

وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخُدْرِي قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: إنِّي أشتكي صدْرِي، قال: «**اقرأ القرآن**، يقول الله تعالى: ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧]». له شاهد من حديث واثلة بن الأسقع، أخرجه البيهقي في «**شعب الإيمان**» [٢٥٧٧ و٢٥٨٩].

وأخرج أبو داود [٣٥٢٧] وغيره: عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ من عباد الله ناساً يَغْبِطُهم الأنبياءُ والشهداء**»، قيل: مَنْ هم يا رسول الله؟ قال: «**قوم تحابُّوا في الله من غير أموالٍ ولا أَنسابٍ، لا يَفْزَعُون إذا فَزِعَ الناسُ، ولا يَحْزَنُون إذا حَزِنُوا**»، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢] [صححه الألباني].

(١) «تفسير ابن جرير» ٧/٣٨، التوبة: ١١٢.

وأخرج ابن مردويه، عن أبي هريرة قال: سئل النبي ﷺ عن قول الله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ قال: «**الذين يتحابُّون في الله تعالى**».

وورد مِثله من حديث جابر بن عبد الله، أخرجه ابن مردويه.

وأخرج أحمد [٢٧٥١٠] وسعيد بن منصور والتِّرمذي [٣١٠٦] وغيرهم [الطيالسي: ٩٧٦ وهو صحيح لغيره]، عن أبي الدرداء: أنَّه سُئِل عن هذه الآية: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤]. قال: ما سألني عنها أحدٌ منذ سألت النبيّ ﷺ فقال: «**ما سألني عنها أحد غيرك منذ أُنزلت؛ هي الرؤيا الصالحة يراها المسلم، أو تُرَى له، فهي بشراه في الحياة الدنيا، وبُشراه في الآخرة الجنة**». له طرق كثيرة.

وأخرج ابن مردويه عن عائشة، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟﴾ [يونس: ٩٨]. قال: «**دَعَوْا**».

هـــود:

أخرج ابن مردويه بسند ضعيف، عن ابن عمر قال: تَلَا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]. فقلت: ما معنى ذلك يا رسول الله؟ قال: «**أَيُّكم أحسن عقلاً، وأحسنكم عقلاً أورَعُكم عن محارم الله تعالى، وأعملكم بطاعة الله تعالى**».

وأخرج الطبرانيّ [في الكبير: ١٢٧٩٨] بسندٍ ضعيف: عن ابن عباسٍ، عن النبيّ ﷺ: «**لم أرَ شيئاً أحسن طلباً، ولا أسرع إدراكاً من حَسَنةٍ حديثةٍ لسيِّئة قديمة**: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾» [هود: ١١٤].

وأخرج أحمد [٢١٤٨٧ وهو حسن لغيره] عن أبي ذرّ قال: قلت: يا رسول الله، أوصِنِي، قال: «**إذا عملت سيئة فأتبعها حسنة تمحُها**». قلت: يا رسولَ الله، أمِنَ الحسنات: لا إله إلَّا الله؟ قال: «**هي أفضلُ الحسنات**».

وأخرج الطبرانيّ وأبو الشيخ: عن جَرير بن عبد الله قال: لما نزلتْ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]. قال رسول الله ﷺ: «**وأهلها يُنصِف بعضُهم بعضاً**».

يـــوســـف:

أخرج سعيد بن منصور، وأبو يعلَى، والحاكم ـ وصححه ـ والبيهقيّ في «**الدلائل**»(١) [٦/ ٢٧٧] عن جابر بن عبد الله قال: جاء يهوديّ إلى النبيّ ﷺ فقال: يا محمد، أخبرني عن النجوم التي رآها يوسف ساجدة له، ما أسماؤها؟ فلم يُجبه بشيء، حتى أتاه جبريل، فأخبره، فأرسل إلى اليهوديّ، فقال: «**هل أنت مؤمنٌ إن أخبرتُك بها**»؟ قال: نعم، فقال: «**خرثان، وطارق، والذَّيال، وذو الكيعان، وذو الفرع، ووثَّاب، وعمودان، وقابس، والصَّروح، والمصبِّح، والفيلَق، والضياء، والنور**». قال اليهودي: إي والله إنها لأسماؤها؛ «﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ . . .﴾ يعني ـ أباه وأمّه ـ رآها في أفق السماء ساجدةً له. فلما قصَّ رؤياه على أبيه، قال: أرى أمراً متشتِّتاً يجمعه الله».

(١) مطلب: أسماء النجوم التي سجدت ليوسف عليه السلام.

وأخرج ابن مردويه عن أنسٍ، عن النبيّ ﷺ قال: «لما قال يوسف: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [يوسف: ٥٢]. قال له جبريل: يا يوسف، اذكُر همَّك، قال: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ﴾ [يوسف: ٥٣]».

الرعد:

أخرج الترمذيّ ـ وحسَّنه [٣١١٨] ـ والحاكم ـ وصحَّحه ـ [٢/٢٤١] عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ﴾ [الرعد: ٤]. قال: «**الدَّقَل والفارسيّ والحلو والحامض**»[١].

وأخرج أحمد [٢٤٨٣] والترمذي ـ وصححه ـ [٣١١٧] والنسائيّ عن ابن عباس قال: أقبلت يهود إلى النبيّ ﷺ، فقالوا: أخبرنا عن الرَّعد ما هو؟ قال: «**مَلَكٌ من ملائكة الله موكَّلٌ بالسحاب، بيده مِخْرَاق من نار يَزْجُرُ به السحابَ، يَسُوقُه حيثُ أمرَهُ الله**». قالوا: فما هذا الصوتُ الذي نَسمَعُ؟ قال: «**صوتُه**»[٢].

وأخرج ابن مردويه عن عمرو بن بجاد الأشعريّ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الرعد مَلَكٌ يزجر السحاب، والبرق طرف ملك يقال له: روفيل**».

وأخرج ابن مردويه عن جابر بن عبد الله: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ ملكاً موكَّل بالسحاب يلمّ القاصية**[٣]**، ويلحم الرابية، في يده مخراق، فإذا رفع برقت، وإذا زجر رعدت، وإذا ضرب صعقت**».

وأخرج أحمد [١١٦٧٣] وابن حِبّان [٧٢٣٠ وإسناده ضعيف] عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قال: «**طُوبَى شجرة في الجنة، مئةِ عام**».

وأخرج الطَّبرانيّ بسندٍ ضعيف عن ابن عمر: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ﴾ [الرعد: ٣٩]: «**إلّا الشقاوة والسعادة، والحياة والموت**».

وأخرج ابن مردويه: عن جابر بن عبد الله بن رئاب، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ﴾ [الرعد: ٣٩]. قال: «**يمحو من الرزق ويزيد فيه، ويمحو من الأجل ويزيد فيه**».

وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ سئل عن قوله: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ﴾ قال: «**ذلك كلّ ليلة القدر؛ يرفع ويجبر ويرزق؛ غير الحياة والموت والشقاء والسعادة، فإنَّ ذلك لا يُبدَّل**».

وأخرج ابن مردويه عن عليّ: أنّه سأل رسول الله ﷺ عن هذه الآية فقال: «**لأُقِرَّنَّ عينك بتفسيرها، ولأُقِرّنَّ عين أُمَّتي من بعدي بتفسيرها: الصدقة على وجهها، وبرّ الوالدين، واصطناع المعروف تحوِّلُ الشقاءَ سعادةً وتزيدُ في العمر**».

(١) الدَّقل: رديء التمر ويابسه. والفارسي: تمر أسود.
(٢) قال محققو المسند: قصة الرعد منكرة وباقي رجال الإسناد ثقات.
(٣) يلم القاصية: يجمع السحاب.

إبــــراهــــيــــم:

أخرج ابن مردويه عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أُعْطي الشكرَ لم يُحرَم الزيادة؛ لأن الله تعالى يقول**: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾» [إبراهيم: **٧**].

وأخرج أحمد [٢٢٢٨٥] والترمذيّ [٢٥٨٣] والنسائي [في الكبرى: ١١٢٦٣] والحاكم - وصححه - [٢/ ٣٥١] وغيرهم [أبو نعيم (٨/ ١٨٢) ورجاله ثقات] عن أبي أمامة، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُ﴾ [إبراهيم: **١٦، ١٧**]. قال: «**يُقرَّبُ إليه فيتكرَّهُه، فإذا أُدْنِي منه شَوَى وَجْهَه، ووقَعت فروة رأسه، فإذا شَرِبَهُ قطَّع أمعاءَهُ حتى يخْرُجَ من دُبُره**، يقول الله تعالى: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾ [محمد: **١٥**]، وقال تعالى: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ﴾ [الكهف: **٢٩**]».

وأخرج ابن أبي حاتم[1]، والطَّبراني [في الكبير: ١٧٢] وابن مردويه عن كعب بن مالك - رفعه إلى رسول الله ﷺ فيما أحسب - في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: **٢١**]. قال: «**يقول أهل النار: هلُمُّوا فلنصبِر، فيصبرون خمسمئة عام، فلما رأَوْا ذلك لا ينفعُهم، قال: هلمُّوا فلنجْزَع، فيبكون خمسمئة عام، فلما رأوا ذلك لا ينفعهم قالوا**: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: **٢١**]».

وأخرج التِّرمذيّ [٣١١٩] والنَّسائيّ والحاكم [(٢/ ٣٥٢)] وابن حبّان [٤٧٥] وغيرهم: عن أنس، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: **٢٤**]. قال: «**هي النخلة**»، ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ﴾. قال: «**هي الحنظل**» [إسناده حسن].

وأخرج أحمد [٤٥٩٩] وابنُ مردويه بسندٍ جيد عن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ قال: «**هي التي لا ينقُص ورقها؛ هي النخلةُ**» [إسناده صحيح].

وأخرج الأئمة السّتة عن البراء بن عازب: أنَّ النبي ﷺ قال: «**المسلم إذا سئل في القبر يشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله؛** فذلك قوله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: **٢٧**]» [البخاري: ٤٦٩٩، ومسلم: ٧٢١٩، وأبو داود: ٤٧٥٠، والترمذي: ٣١٢٠، والنسائي في «الكبرى»: ٢١٨٣، وانظر «مسند أحمد»: ١٨٤٨٢].

وأخرج مسلم [٧١٦] عن ثوبان قال: جاء حَبْرٌ من اليهودِ إلى النبيّ ﷺ فقال: أين يكون الناس يوم تُبدَّل الأرض غير الأرض؟ فقال رسول الله ﷺ: «**هم في الظُّلمة دون الجِسْرِ**».

وأخرج مسلم [٧٠٥٦] والترمذيّ [٣١٢١] وابن ماجه [٤٢٧٩] وغيرهم: عن عائشة قالت: أنا أوَّل الناس سأل رسول الله ﷺ عن هذه الآية: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: **٤٨**]، قلت: أين الناس يومئذ؟ قال: «**على الصراط**».

(١) في «تفسيره» ٢/ ٢٢٤٠ (١٢٢٤٣)، إبراهيم: ٢١.

وأخرج الطَّبرانيّ في «**الأوسط**» [٧١٦٣]، والبزَّار وابن مردويه، والبيهقيّ في «**البعث**»: عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ في قول الله: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ قال: «**أرضٌ بيضاءُ كأنها فِضَّة، لم يُسفك فيها دمٌ حرامٌ، ولم يُعمَلْ فيها خطيئةٌ**»(١).

الحِجْر:

أخرج الطَّبراني وابن مردويه وابن حِبّان [٧٤٣٢ وهو صحيح]: عن أبي سعيد الخدريّ أنَّهُ سئل: هل سمعت من رسول الله ﷺ يقول في هذه الآية: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]؟ قال: نعم، سمعته يقول: «**يُخرِج الله ناساً من المؤمنين من النَّار بعد ما يأخذ نقمته منهم، لمّا أدخلهم النار مع المشركين قال لهم المشركون: تدّعون بأنكم أولياء الله في الدنيا، فما بالكم معنا في النار؟ فإذا سمع الله ذلك منهم أذِن في الشفاعة لهم، فتشفعُ الملائكةُ والنبيّون والمؤمنون حتى يخرجوا بإذن الله تعالى، فإذا رأى المشركون ذلك قالوا: يا ليتَنا كنا مثلَهم، فتدركنا الشفاعةُ فنُخرَج معهم، فذلك قول الله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾**» [وانظر موارد: ٢٥٩٩ وهو صحيح]. وله شاهد من حديث أبي موسى الأشعريّ وجابر بن عبد الله وعليّ.

وأخرج ابنُ مردويه: عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤]. قال: «**جزء أشركوا، وجزء شكُّوا في الله تعالى، وجزء غفلوا عن الله تعالى**».

وأخرَج البخاريّ [٤٤٧٤] والترمذيّ [٣١٢٥] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**أمّ القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم**» [وأحمد: ١٥٧٣٠].

وأخرج الطَّبراني في «**الأوسط**» [٦٢٠٠]: عن ابن عباس قال: سأل رجلٌ رسول الله ﷺ قال: أرأيت قول الله: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ [الحجر: ٩٠]. قال: «**اليهودُ والنصارى**». قال: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]. ما عضِين؟ قال: «**آمَنُوا ببعضٍ وكفروا ببعضٍ**».

وأخرج الترمذيّ [٣١٢٦] وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه، عن أنس، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]. قال: «**عن قول: لا إله إلا الله**» [ضعف الألباني إسناده].

النحل:

أخرج ابن مردويه عن البراء: أنَّ النبيّ ﷺ سُئل عن قول الله: ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]. قال: «**عقاربُ أمثال النخل الطِّوال، ينهشونهم في جهنم**».

---

(١) في «البعث» لابن أبي داود: «أرضٌ بيضاء، عفراء، كالخبزة من النقي» ص٢٧ رقم (٢١).

الإســــــــراء:

أخرَج البيهقيّ في «الدلائل» [(٦/ ٢٦٢)] عن سعيد المقبُريّ: أنَّ عبد الله بن سلام سأل النبيّ ﷺ عن السّواد الذي في القمر، فقال: «كانا شمسين، فقال الله: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ﴾ [الإسراء: ١٢]. فالسواد الذي رأيتَ هو المحوُ».

وأخرج الحاكم في «التاريخ»، والديلميّ: عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]. قال: الكرامة: الأكل بالأصابع».

وأخرج ابن مردويه عن عليّ قال: قال رسول الله ﷺ في قول الله: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَـٰمِهِمْ . . .﴾ [الإسراء: ٧١]. قال: «يُدعَى كلّ بإمام لهم وكتاب ربّهم»[(١)].

وأخرج ابنُ مردويه: عن عمر بن الخطاب، عن النبيّ ﷺ: «﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. قال: لزوال الشمس».

وأخرج البزّار وابن مردويه بسندٍ ضعيف: عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «دُلُوك الشمس زوالها».

وأخرج الترمذي ـ وصححه ـ [٣١٣٥] والنسائيّ: عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]. قال: «تشهدُهُ ملائكةُ الليل وملائكةُ النهار».

وأخرج أحمد [٩٦٨٤] وغيرُه: عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء ٧٩]. قال: «هو المقام الذي أشفَعُ فيه لأمّتي». وفي لفظ: «هي الشفاعة» [والبخاري: ١٤٧٥، والترمذي: ٣١٤٨]

وله طرق كثيرة مطوّلة ومختصرة في الصحاح وغيرها.

وأخرج الشيخان وغيرهما: عن أنس قال: قيل: يا رسول الله، كيف يُحشَر الناسُ على وجوههم؟ قال: «الذي أمشاهم على أرجُلهم قادرٌ أن يُمْشِيَهم على وجوههم»[(٢)] [البخاري: ٤٧٦٠، ومسلم: ٧٠٨٧، وأحمد: ١٣٣٩٢]

الــكــهــف:

أخرج أحمد [١١٢٣٤] والترمذيّ [٢٥٨٤]: عن أبي سعيد الخدريّ، عن رسول الله ﷺ قال: «لسرادقُ النار أربعةُ أَجدُرٍ، كثافةُ كلِّ جدارٍ مثلُ مسافة أربعين سنة» [وإسناده ضعيف]

وأخرجا عنه أيضاً: عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ﴾ [الكهف: ٢٩]. قال: «كعَكَرِ الزيت، فإذا قرّبه إليه سقطت فروةُ وجهه فيه» [إسناده ضعيف: أحمد: ١١٦٧٢، والترمذي: ٢٥٨١، والحاكم (٢/ ٥٠١)]

---

(١) لم نقف عليه بهذا اللفظ، والذي في المصادر: «يدعى أحدهم، فيعطى كتابه بيمينه، ويمد له في جسمه...». انظر «سنن الترمذي» (٣١٣٦)، و«مسند أبي يعلى» (٦١٤٤).

(٢) والحديث يُفسّر الآية [٩٧] من سورة الإسراء.

وأخرج أحمد [١١٧١٣] عنه أيضاً: عن رسول الله ﷺ قال: «﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾ [الكهف: ٤٦]. **التكبير والتَّهليل والتسبيح، والحمد للهِ، ولا حول ولا قوة إلا بالله**» [حسن لغيره].

وأخرج أحمد [١٨٣٥٣] من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً: «**سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، هُنَّ الباقيات الصالحات**» [وهو صحيح لغيره].

وأخرج الطبرانيّ [في «الكبير»: ٥٤٨٢] مثله من حديث سعد بن جنادة.

وأخرج ابنُ جرير: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، هن الباقيات الصالحات**».

وأخرج أحمد [١١٧١٤] عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: «**يُنصَبُ للكافر مقدارُ خمسين ألفَ سنة، كما لم يَعمَلْ في الدنيا، وإنَّ الكافر لَيَرَى جهنمَ، ويظُنُّ أنها مُواقِعَتُهُ من مسيرة أربعين سنة**».

[والحاكم (٤/٥٩٧) وهو حسن لغيره].

وأخرج البزَّار [٤٠٦٥] بسندٍ ضعيفٍ: عن أبي ذرّ ـ رفعه ـ قال: «**إن الكنز الذي ذكر الله في كتابه لوح من ذهب مصمت، عجبت لمن أيقن بالقدر لِمَ نَصِب؟ وعجبت لمن ذكر النار كيف ضحِك؟ وعجبت لمن ذكر الموت ثم غفل عن لا إله إلا الله محمد رسول الله!**».

وأخرج الشيخان عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إذا سألتم الله فاسألوه الفردوسَ، فإنه أعلى الجنة وأوسَطُ الجنَّة، ومنه تَفَجَّرُ أنهارُ الجنَّة**» [البخاري: ٢٧٩٠، وأحمد: ٨٤١٩].

مـــريـــم:

أخرج الطبرانيّ [في «الكبير»: ١٣٣٠٣] بسند ضعيف: عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «**إن السَّرِيّ الذي قال الله لمريم: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] نهرٌ أخرجه الله لتشرب منه**».

وأخرج مسلم [٥٥٩٨] وغيره: عن المغيرة بن شعبة قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى نَجْران، فقالوا: أَرأَيت ما تقرؤون: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]. وموسى قبل عيسى بكذا وكذا؟ فرجعت فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «**ألا أخبرتَهم أنهم كانوا يُسمّون بالأنبياء والصالحين قبلهم**».

وأخرج أحمد [١١٠٦٦] والشيخان: عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا دخل أهل الجنةِ الجنةَ وأهلُ النارِ النارَ، يُجاء بالموت كأنه كبْش أملح، فيوقف بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة، هل تعرفون هذا؟ قال: فيُشرِفون فينظُرون ويقولون: نعم، هذا الموت، فيؤمَر به فيُذبح، ويقال: يا أهل الجنة خلود ولا موت، ويا أهل النار خلود ولا موت**». ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ [مريم: ٣٩]. وأشار بيده، وقال: «**أهل الدنيا في غفلة**» [البخاري: ٤٧٣٠، ومسلم: ٧١٨١].

وأخرج ابن جرير: عن أبي أمامة، عن رسول الله ﷺ قال: «**غيٌّ وأثامٌ بئرانِ في أسفل جهنم، يَسيل فيهما صديدُ أهل النار**». قال ابن كثير: حديث منكر.

وأخرج أحمد [١٤٥٢٠] عن أبي سُمَيَّةَ قال: اختلفنا في الوُرُودِ، فقال بعضنا: لا يدخُلُها مؤمنٌ، وقال بعضُهم: يدخلُونها جميعاً، ثم ينجّي الله الذين اتَّقوا، فلقيتُ جابرَ بنَ عبد الله فسألته، فقال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**لا يبقى برٌّ ولا فاجرٌ إلا دَخَلَها، فتكون على المؤمن بَرْداً وسلاماً، كما كانت على إبراهيم، حتى إن للنار ضَجِيجاً من بَرْدهم، ثم يُنجّي الله الذين اتقوا ويَذَرُ الظالمين فيها جِثيًّا**».

[وعبد بن حميد: ١١٠٦، والحاكم (٤/ ٥٨٧) وإسناده ضعيف].

وأخرج مسلم [٦٧٠٥] والترمذيّ [٣١٦١]: عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «**إذا أحبّ الله عبداً نادى جبريل: إني قد أحببتُ فلاناً فأحبَّه، فينادي في السماء، ثم تنزل له المحبّة في الأرض**، فذلك قوله: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]».

طـــــــــه:

أخرج ابن أبي حاتم، والترمذي[١]: عن جندب بن عبد الله البَجَليّ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا وجدتم الساحر فاقتلوه**»، ثم قرأ: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]. قال: «**لا يُؤَمَّنُ حيث وُجِد**».

وأخرج البزار بسند جيّد: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٤] قال: «**عذاب القبر**».

الأنـــبـــيـــاء:

أخرج أحمد [٧٩٣٢] عن أبي هريرة قال: قلت: يا رسول الله، أنبئني عن كلّ شيء، قال: «**كل شيء خُلِق من الماء**» [والحاكم (٤/ ١٢٩ و١٦٠) وإسناده صحيح].

الـــحـــج:

أخرج ابن أبي حاتم[٢]: عن يعلَى بن أُميّة: أن رسول الله ﷺ قال: «**احتكار الطعام بمكة إلحاد**».

وأخرج الترمذي ـ وحسَّنه ـ [٣١٧٠] عن ابن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنما سُمِّي البيتُ العتيق؛ لأنه لم يَظْهَر عليه جبّارٌ**».

وأخرج أحمد [١٨٨٩٨] عن خُريم بن فاتك الأسدي، عن النبيّ ﷺ قال: «**عُدلَتْ شهادةُ الزور**

(١) ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٧/ ٢٤٢٧ (١٣٤٧٨)، طه: ٦٩، والترمذي (١٤٦٠). قال أبو عيسى: والصحيح عن جُنْدُب موقوفٌ والعملُ على هذا الحديث ـ «حَدّ الساحر ضربةٌ بالسيف» ـ عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعي: إنما يُقْتَل الساحرُ إذا كان يعمل من سحره ما يبلُغُ الكفرَ، فإذا عَمِل عملاً دون الكفر فلم يَرَ عليه قتلاً.

(٢) في «تفسيره» ٨/ ٢٤٨٤ (١٣٨٦٥) الحج: ٢٥.

بالإشراك بالله»، ثم تلا: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠]. [وأبو داود: ٣٥٩٩ وإسناده ضعيف]

المؤمنون

أخرج ابن أبي حاتم عن مرّة البَهْزيّ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لرجل: «**إنك تموت بالرَّبوة**» فمات بالرملة. قال ابن كثير[1]: غريب جداً.

وأخرج أحمد [٢٥٢٦٣] عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]. هو الذي يسرق ويزني ويَشْرَب الخمرَ وهو يخاف الله؟ قال: «**لا يا بنتَ الصدّيق، ولكنه الذي يصوم ويصلي ويتصدّق ويخاف الله**» [والترمذي: ٣١٧٥ وإسناده ضعيف]

وأخرج أحمد [١١٨٣٦] والترمذيّ [٢٥٨٧ و٣١٧٦] عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: ﴿وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٤]. قال: «**تَشْوِيهِ النارُ، فتَقْلِصُ شَفَتُهُ العليا، حتى تبلُغَ وَسْطَ رأسه، وتسترخِي شفتُه السُّفلى حتى تضرِبَ سُرَّتَهُ**» [إسناده ضعيف]

النور:

أخرج ابن أبي حاتم[2] عن أبي سَوْرَة ابن أخي أبي أيوب، عن أبي أيوب قال: قلت: يا رسول الله، هذا السلام، فما الاستئناس؟ قال: «**يتكلَّم الرجل بتسبيحة، وتكبيرة وتحميدة، ويتنحنح، فيؤذِن أهل البيت**».

الفرقان:

أخرج ابن أبي حاتم[3] عن يحيى بن أبي أُسَيد - يرفع الحديث إلى رسول الله ﷺ - سئل عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ﴾ [الفرقان: ١٣]. قال: «**والَّذي نفسي بيده إنهم ليُستكرَهون في النار، كما يُستكره الوَتِدُ في الحائط**».

القصص:

أخرج البزّار [٣٩٦٤] عن أبي ذرّ: أن النبي ﷺ سئل: أيّ الأجلين قضى موسى؟ قال: «**أوفاهما وأبرهما**». قال: «**وإن سُئلت: أيّ المرأتين تزوّج؟ فقل: الصغرى منهما**». إسناده ضعيف، ولكن له شواهد موصولة ومرسلة.

العنكبوت:

أخرج أحمد [٢٦٨٩١] والترمذي - وحسنه - [٣١٩٠] وغيرهما: عن أم هانئ قالت: سألت رسول الله

---

(١) في «تفسيره» ٥/ ٢١، المؤمنون: ٥٠.

(٢) في «تفسيره» ٨/ ٢٥٦٧ (١٤٣٤٨) النور: ٢٧.

(٣) في «تفسيره» ٨/ ٢٦٦٨ (١٥٠٠٥) الفرقان: ١٣.

ﷺ عن قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]. قال: «**كانوا يَخْذِفُون أهلَ الطريق ويَسْخَرون منهم، فهو المنكر الذي كانوا يأتون**» [والحاكم (٢/ ٤٠٩) وإسناده ضعيف].

لقمان:

أخرج الترمذيّ [٣١٩٥] وغيره: عن أبي أُمامة، عن رسول الله ﷺ قال: «**لا تبيعوا القيْنَاتِ ولا تشتروهنَّ ولا تعلِّموهنَّ، ولا خيرَ في تجارة فيهنَّ، وثمنهنَّ حرام**». وفي مثل هذا أُنزلت: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ . . .﴾ الآية [لقمان: ٦]. إسناده ضعيف.

السجدة:

أخرج ابنُ أبي حاتم: عن ابن عباس، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]. قال: «**أما إن استَ القِرِدَة ليست بحسنةٍ، ولكنه أحكَم خلقها**».

وأخرج ابن جرير: عن معاذ بن جبل، عن النبيّ ﷺ في قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٦]. قال: «**قيام العبد من الليل**».

وأخرج الطبراني [في «الكبير»: ١٢٧٥٨]: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [السجدة: ٢٣]. قال: «**جُعل موسى هدى لبني إسرائيل**». وفي قوله: ﴿فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ [السجدة: ٢٣] قال: «**من لقاء موسى ربّه**».

الأحزاب:

وأخرج الترمذيّ [٣٢٠٢] عن معاوية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**طلحة ممّن قضى نحبَه**» [حسنه الألباني].

وأخرج الترمذيّ [٣٢٠٥] وغيره: عن عُمر بن أبي سَلمة. وابن جرير وغيره: عن أم سلمة: أنَّ النبي ﷺ دعا فاطمة وعليّاً وحسناً وحسيناً لما نزلت: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]. فظلَّلهم بكساء، وقال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهِبْ الرجسَ عنهم وطَهِّرْهم تَطْهيراً**» [صححه الألباني].

سبأ:

أخرج أحمد [٢٨٩٨] وغيره: عن ابن عباس: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن سبأ، أرَجُلٌ هو، أم امرأة، أم أرض؟ فقال: «**بل هو رجل، ولد له عشرة، فسَكَنَ اليمنَ منهم ستةٌ، وبالشام منهم أربعةٌ**».

[والحاكم (٢/ ٤٢٣) وإسناده حسن].

وأخرج البخاريّ [٤٨٠٠] عن أبي هريرة مرفوعاً قال: «**إذا قضَى الله الأمر في السماء ضَربت الملائكةُ بأجنحتها خُضْعَاناً لقوله، كأنها سِلسلةٌ على صَفْوانٍ، فإذا فُزِّع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربُّكم؟ قالوا: الحقَّ، وهو العليُّ الكبير**».

فــــاطـــــر:

أخرج أحمد [١١٧٤٥] والترمذيّ [٣٢٢٥]: عن أبي سعيد الخدريّ، عن النبيّ ﷺ قال في هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]. قال: «هؤلاء كلُّهم بمنزلة واحدة، وكلُّهم في الجنة» [صححه الألباني].

وأخرج أحمد [٢١٦٩٧ و٢٧٥٠٥] وغيره: عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]. **فأمّا الذين سبقوا فأولئك يدخلون الجنة بغير حساب، وأما الذين اقتصدوا فأولئك يحاسَبون حساباً يسيراً، وأما الذين ظلموا أنفسَهم فأولئك الذين يحبَسون في طول المحشَر، ثم هم الذين تلافاهم الله برحمته، فهم الذين يقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ . . .** الآية [فاطر: ٣٤]» [والحاكم (٢/٤٢٦) وإسناده ضعيف].

وأخرج الطَّبراني [في «الكبير»: ١١٤١٥] وابن جرير: عن ابن عباس: أن النبيّ ﷺ قال: «**إذا كان يوم القيامة قيل: أين أبناء الستين؟** وهو العمر الذي قال الله: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فاطر: ٣٧]».

يــــــس:

أخرج الشيخان: عن أبي ذرٍّ قال: سألتُ رسول الله ﷺ عن قوله: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ [يس: ٣٨]. قال: «**مستقرُّها تحت العرش**».

وأخرجا عنه قال: كنت مع النبيّ ﷺ في المسجد عند غروب الشمس، فقال: «**يا أبا ذرّ، أتدري أين تغرب الشمس؟**» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فذلك قوله**: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾» [البخاري: ٤٨٠٢ و٤٨٠٣، ومسلم: ٤٠١ و٤٠٢، وأحمد: ٢١٥٤١].

الــصــافـــات:

أخرج ابنُ جرير: عن أم سلمَة قالت: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن قوله: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢]. قال: «**العين الضخام العيون، شُفْرُ الحَوْرَاء مثل جناح النسر**». قلت: **يا رسول الله**، أخبرني عن قول الله: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾ [الصافات: ٤٩]. قال: «**رقَّتهنَّ كرقة الجلدة التي في داخل البيضة التي تلي القشر**».

قوله: «شُفْر» هو بالفاء، مضاف إلى الحوراء، وهو هدب العين، وإنما ضبطتُه وإن كان واضحاً، لأني رأيت بعض المهملين من أهل عصرنا صحَّفه بالقاف وقال: الحوراء مثل جناح النسر مبتدأ وخبر، يعني في السرعة والخفة، وهذا كذب وجهل محض، وإلحاد في الدين، وجرأة على الله ورسوله.

وأخرج التِّرمذيّ [٣٢٣٠] وغيره: عن سَمُرة، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧]. قال: «**حام، وسام، ويافث**» [ضعف الألباني إسناده].

وأخرج من وجه آخر قال: «**سامٌ أبو العرب، وحامٌ أبو الحَبَشِ، ويافث أبو الروم**» [الترمذي: ٣٢٣١ وهو ضعيف].

وأخرج عن أُبيّ بن كعب قال: سألت رسول الله ﷺ عن قول الله: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]. قال: «**يزيدون عشرين ألفاً**» [ضعيف الإسناد: الترمذي: ٣٢٢٩].

وأخرج ابن عساكر [في «تاريخه» (٥٢/ ٣٨١)] عن العلاء بن سعدان: أن رسول الله ﷺ قال يوماً لجلسائه: «**أَطَّت السماء وحُقَّ لها أن تئِطّ، ليس منها موضع قدم إلّا عليه مَلَكٌ راكع أو ساجد**»، ثم قرأ: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥، ١٦٦].

الزمر:

أخرج أبو يعلَى وابن أبي حاتم[1]: عن عثمان بن عفان: أنه سأل رسول الله ﷺ عن تفسير: ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٣]. فقال: «**ما سألني عنها أحد قبلك؛ تفسيرها: لا إله إلّا الله، والله أكبر، وسبحان الله وبحمده، أستغفر الله، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله، هو الأوّل والآخر والظاهر والباطن، بيده الخير يحيي ويميت**». الحديث غريب وفيه نكَارة شديدة.

وأخرج ابن أبي الدنيا في «**صفة الجنة**»: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: سأل جبريل عن هذه الآية: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨]. «**مَن الَّذين لم يشأ اللهُ أن يصعقوا؟**» قال: «**همُ الشهداء**».

غافر:

أخرج أحمد [١٨٣٨٦] وأصحاب السنن والحاكم [(١/ ٤٩١)] وابن حِبّان [٨٩٠]: عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الدعاء هو العبادة**، ثم قرأ: ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]» [أبو داود: ١٤٧٩، والترمذي: ٣٣٧٢، وابن ماجه: ٣٨٢٨ وإسناده صحيح].

فصلت:

أخرج الترمذي [٣٢٥٠] والبزّار وأبو يعلى وغيرهم: عن أنس قال: قرأ علينا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠]. «**قد قالها ناسٌ من النَّاس، ثم كفر أكثرهم؛ فمن قالها حتى يموتَ فهو ممن استقام عليها**» [ضعَّف الألباني إسناده].

الشورى:

أخرج أحمد [٦٤٩] وغيره: عن عليّ قال: **ألا أُخبركم بأفضل آية في كتاب الله، وحدَّثنا به رسول الله ﷺ؟** قال: «﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]. **وسأُفسِّرُها**

(١) في «تفسيره» ١٠/ ٣٢٥٤ (١٨٤٠٥) الزمر: ٦٣.

لك يا عليُّ، ما أصابكم من مَرَض أو عقوبةٍ أو بلاء في الدنيا فبما كسبتْ أيديكم، والله أحلمُ من أن يُثنِّي عليه العقوبةَ في الآخرة، وما عفا الله عنه في الدنيا، فالله أكرمُ من أن يعودَ بعد عفوه» [وأبو يعلى: ٤٥٣ و٦٠٨ وإسناده ضعيف].

الزخرف:

أخرج أحمد [٢٢١٦٤] والترمذيّ [٣٢٥٣] وغيرهما: عن أبي أُمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما ضلَّ قوم بعد هُدى كانوا عليه إلَّا أوتوا الجدَل**». ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]. [وابن ماجه: ٤٨ وهو حسن بطرقه وشواهده].

وأخرج ابنُ أبي حاتم[1]: عن أبي هُريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**كلُّ أهل النار يرى منزله من الجنَّة حسرة، فيقول**: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [الزمر: ٥٧] .**وكلّ أهل الجنة يرى منزله من النار فيقول**: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]. **فيكون له شكراً**». قال: وقال رسول الله ﷺ: «**ما من أحدٍ إلَّا وله منزل في الجنة ومنزل في النار، فالكافر يرث المؤمن منزله من النار، والمؤمن يرث الكافر منزله من الجنة**. فذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]».

الدخان:

أخرج الطبرانيّ [في «الكبير»: ٣٤٤٠] وابنُ جرير بسندٍ جيِّد: عن أبي مالك الأشعريّ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ ربكم أنْذركم ثلاثاً: الدخان يأخذ المؤمنَ كالزكمة، ويأخذ الكافرَ فينتفخ حتى يخرُج من كلّ مسمع منه، والثانية الدابَّة، والثالثة الدجَّال**». له شواهد.

وأخرج الترمذيّ [٣٢٥٥] وأبو يعلَى وابن أبي حاتم: عن أنس، عن النبيّ ﷺ قال: «**ما من عبد إلَّا وله في السماء بابان، باب يخرج منه رزقه، وباب يدخل منه عمله وكلامه، فإذا مات فَقَدَاه وبكيا عليه**». وتلا هذه الآية: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩] [ضعفه الألباني]. وذكر أنَّهم لم يكونوا يعملون على وجه الأرض عملاً صالحاً تبكي عليهم، ولم يصعد لهم إلى السماء من كلامهم ولا من عملهم كلام طيِّب ولا عمل صالح فتفقدهم، فتبكي عليهم.

وأخرج ابنُ جرير عن شُريح بن عبيد الحضرميّ ـ مرسلاً ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما ماتَ مؤمن في غربة غابت عنه فيها بواكيه إلَّا بكت عليه السماء والأرض**». ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩]، ثم قال: «**إنهما لا يبكيان على كافر**».

(١) في «تفسيره» ١٠/٣٢٨٦ (١٨٥٢٤)، الزخرف: ٧٢.

الأحقاف:

أخرج أحمد: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: ﴿أَوْ أَثَرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]. قال: «**الخط**».

الفتح:

أخرج الترمذيّ[٣٢٦٥] وابن جرير: عن أُبيّ بن كعب: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦]. قال: «**لا إله إلّا الله**».

الحجرات:

أخرج أبو داود[٤٨٧٤] والترمذي[١٩٣٤]: عن أبي هريرة قال: قيل: يا رسول الله ما الغيبة؟ قال: «**ذكرُك أخاك بما يكره**». قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «**إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بَهَتَّهُ**» [وهو حسن صحيح].

قٓ:

أخرج البخاريّ[٤٨٤٨]: عن أنس، عن النبيّ ﷺ قال: «**يُلقى في النار وتقول**: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، **حتى يضع قدمه فيها فتقول: قَطْ قَطْ**» [ومسلم: ٧١٧٧، وأحمد: ١٢٣٨٠].

الذاريات:

أخرج البزار: عن عمر بن الخطاب قال: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾ هي الرياح، ﴿فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا﴾ هي السفن، ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾ هي الملائكة، ولولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقوله ما قلته.

الطور:

أخرج عبد الله بن أحمد في «**زوائد المسند**»[١٦٢]: عن عليّ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ المؤمنين وأولادَهم في الجنة، وإنّ المشركين وأولادَهم في النّار**»، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ . . .﴾ الآية [الطور: ٢١] [وإسناده ضعيف].

النجم:

أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم بسند ضعيف: عن أبي أمامة قال: تَلَا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [٣٧] ثم قال: «**أتدري ما وفّى؟**» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**وفّى عمَلَ يَوْمِهِ بأربع ركعات من أول النهار**».

وأخرجا عن معاذ بن أنس، عن رسول الله ﷺ قال: «**ألا أُخبِرُكم لِمَ سَمَّى الله إبراهيم خليلَه**

﴿الذي وفّى﴾؟ إنه كان يقول كلما أصبح وأمسى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ . . .﴾ [الروم: ١٧]» حتى ختم الآية.

وأخرج البغوي من طريق أبي العالية: عن أُبيّ بن كعب، عن النبيّ ﷺ في قوله: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢]. قال: «لا فكرة في الرَّب». قال البغويّ: وهو مثل حديث: «**تفكَّروا في مخلوقات الله، ولا تفكَّروا في ذات الله**» [الطبراني في «الأوسط»: ٦٣١٩، والبيهقي في «الشعب»: ١٢٠ وهو ضعيف جداً].

الرحمن:

أخرج ابن أبي حاتم[1]: عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]. قال: «**من شأنه أن يغفر ذنباً ويفرِّج كرباً، ويرفع قوماً ويضع آخرين**».

وأخرج ابن جرير مثله من حديث عبد الله بن منيب، والبزار مثله من حديث ابن عمر.

وأخرج الشيخان: عن أبي موسى الأشعري، أن رسول الله ﷺ قال: «**جنتان من فضة آنيتُهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتُهما وما فيهما**» [البخاري: ٤٨٧٨، ومسلم: ٤٤٨، وأحمد: ١٩٧٣١].

وأخرج البغويّ: عن أنس بن مالك قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]. وقال: «**هل تدرون ما قال ربكم؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**يقول: هل جزاء مَن أنعمتُ عليه بالتوحيد إلَّا الجنةُ**»؟

الواقعة:

أخرج أبو بكر النجاد، عن سليم بن عامر قال: أقبل أعرابيٌّ فقال: يا رسول الله، ذكر الله في الجنة شجرةً تؤذي صاحبَها، قال: «وما هي؟» قال: السِّدر، فإن له شوْكاً مؤذياً، فقال رسول الله ﷺ: «أليس يقول الله: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٨]، خضَدَ الله شوكَه، فجعل مكان كل شوكةٍ ثمرةً».

وله شاهد من حديث عتبة بن عبد السلميّ، أخرجه ابن أبي داود في «**البعث**»[2].

وأخرج الشيخان: عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ قال: «**إنَّ في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلِّها مئة عام لا يقطعها، اقرؤوا إن شئتُم:** ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٣٠]» [البخاري: ٤٨٨١، ومسلم: ٧١٣٦، وأحمد: ١٠٠٦٥].

وأخرج الترمذي [٣٢٩٤] والنسائي: عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٤]، قال: «**ارتفاعُها كما بين السماء والأرض، ومسيرة ما بينهما خمسمئةِ عامٍ**» [وابن حبان: ٧٤٠٥ وهو ضعيف].

وأخرج التّرمذيُّ [٣٢٩٦] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً . . .﴾ [الواقعة: ٣٥ ـ ٣٧] **عجائز كن في الدنيا عُمْشاً رُمْصاً**» [ضعفه الألباني].

---

(١) في «تفسيره» ١٠/ ٣٣٢٥ (١٨٧٣٧) الرحمن: ٢٩.

(٢) «البعث» للحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني (٧٠)، وأخرجه البيهقي في «البعث» أيضاً (٢٧٦).

وأخرج في «الشمائل» [٢٤٠] عن الحسن، قال: أَتَتْ عجوز فقالت: يا رسول الله، ادعُ اللهَ أن يدخلني الجنة، فقال: «يا أُمّ فلان، إنَّ الجنة لا يدخلها عجوزٌ» فولَّت تبكي، قال: «أخبروها أنَّها لا تدخلها وهي عجوز، إن الله يقول: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ۝٣٥ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ۝٣٦ عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٥ ـ ٣٧]».

وأخرج ابن أبي حاتم[1]: عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدِّه، قال: قال رسول الله ﷺ: «عُرُباً: كلامُهنَّ عربيٌّ».

وأخرج الطَّبرانيّ: عن أُمّ سلمة قالت: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢]. قال: «حور: بيضٌ. عِين: ضخام العيون، شُفْرُ الحوراء بمنزلة جناح النسر».

قلت: أَخْبرني عن قول الله تعالى: ﴿كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ﴾ [الواقعة: ٢٢]. قال: «صفاؤهنَّ كصفاء الدّر الذي في الأصداف الذي لم تمسَّه الأيدي».

قلت: أَخْبرني عن قوله: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾ [الرحمن: ٧٠]. قال: «خيرات الأخلاق، حِسان الوجوه».

قلت: أخبرني عن قوله: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾ [الصافات: ٤٩]. قال: «رقتُهنَّ كرقة الجلد الذي رأيتَ في داخل البيضة مما يلي القِشر».

قلت: أَخْبرني عن قوله: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٧]. قال: «هن اللواتي قبضهنَّ في دار الدنيا عجائز رُمْصاً شَمْطَاء، خلقهنَّ الله بعد الكبر، فجعلهنَّ عذارَى عُرُباً: متعشقات محبّبَات. أتراباً: على ميلاد واحد».

وأخرج ابنُ جرير: عن ابن عباس في قوله: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٣ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ٣٩، ٤٠]. قال: قال رسول الله ﷺ: «هُمَا جميعاً من أُمَّتي».

وأخرج أحمد [٨٤٩] والترمذيّ [٣٢٩٥] عن عليّ قال: قال رسول الله ﷺ: «﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ يقول: شُكركم ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]. يقولون: مطرنا بنوء كذا وكذا» [وهو حسن لغيره].

الممتحنة:

أخرج الترمذي ـ وحسَّنه ـ [٣٣٠٧] وابن جرير: عن أُمّ سلمة، عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ [الممتحنة: ١٢]. قال: «النَّوح».

الطلاق:

أخرج الشيخان: عن ابن عمر: أنَّه طلَّق امرأته وهي حائض، فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ، فتغيَّظ منه، ثم قال: «لِيراجعْها، ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض فتطهر، فإن بدا له أن يطلقها طاهراً

(١) في «تفسيره» ١٠/ ٣٣٣٢ (١٨٧٩٣)، الواقعة: ٣٧.

قبل أن يمسها فتلك العدَّة التي أمر الله أن يطلق لها النساء. ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]» [البخاري: ٤٩٠٨، ومسلم: ٣٦٥٣، وأحمد: ٤٥٠٠].

ن:

أخرج الطبراني [في «الكبير»: ١٢٢٢٧] عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أوَّل ما خلق الله القلم والحوت**، قال: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: كلَّ شيء كائن إلى يوم القيامة، ثم قرأ: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ [ن: ١]. والنون: الحوت، والقلم: القلم».

وأخرج ابن جرير: عن معاوية بن قرَّة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ لوحٌ من نور، وقلم من نور، يجري بما هو كائن إلى يوم القيامة». قال ابن كثير: مرسل غريب.

وأخرج أيضاً: عن زيد بن أسلم قال: قال رسول الله ﷺ: «**تبكي السماء من عبد أصحَّ الله جسمه، وأرحب جوفه، وأعطاه من الدنيا مقضماً، فكان للناس ظلوماً، فذلك العتل الزَّنيم**». مرسل له شواهد.

وأخرج أبو يعلَى وابن جرير بسند فيه مبهَمٌ: عن أبي موسى، عن النبيّ ﷺ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [ن: ٤٢]. قال: «**عن نور عظيم يخرُّون له سجَّداً**».

سأل:

أخرج أحمد [١١٧١٧] عن أبي سعيد قال: قيل لرسول الله ﷺ: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]. ما أطول هذا اليوم! فقال: «**والذي نفسي بيده، إنَّه ليخفَّف عن المؤمن حتى يكون أخفَّ عليه من صلاة مكتوبة يصليها في الدنيا**». [وإسناده ضعيف].

المزمل:

أخرج الطَّبراني: عن ابن عباس، عن النبيّ ﷺ: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠]. قال: «**مئة آية**». قال ابن كثير: غريب جدّاً.

المدثر:

أخرج أحمد [١١٧١٢] والترمذيّ [٢٥٧٦ و٣١٦٤]: عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: «**الصَّعُودُ: جبلٌ مِن نارٍ، يتصعَّدُ فيه الكافر سبعين خريفاً، ثم يَهْوِي به كذلك**» [إسناده ضعيف].

وأخرج أحمد [١٢٤٤٢] والترمذيّ ـ وحسنه ـ [٣٣٢٨]، والنسائي [في «الكبرى»: ١١٦٣٠] عن أنس قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦]. فقال: «**قال ربكم: أنا أهلٌ أن أُتَّقى فلا يُجعَل معي إلهٌ، فمن اتَّقى أن يَجعل معي إلهاً كان أهلاً أن أغفِر له**» [وإسناده ضعيف].

عـم:

أخرج البزار: عن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ قال: «**واللهِ لا يَخرُج من النار أحدٌ حتى يمكُث فيها أحقاباً، والحقْب بضع وثمانون سنة، كلّ سنة ثلاثمئة وستون يوماً ممَّا تعدُّون**».

التكوير:

أخرَج ابن أبي حاتم[1]: عن أبي بريد بن أبي مريم، عن أبيه: أنَّ رسول الله ﷺ قال في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]. قال: «**كوّرت في جهنم**» ﴿وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ﴾ [التكوير: ٢]. قال: «**في جهنم**».

وأخرج عن النعمان بن بشير، عن النبيّ ﷺ: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧]. قال: «**القُرَناء: كلُّ رجل مع كل قوم كانوا يعملون عمله**».

الانفطار ﴿ٱنفَطَرَتْ﴾:

أخرج ابن جرير [(٣٠/ ٨٧)]، والطَّبرانيّ بسند ضعيف: من طريق موسى بن عليّ بن رباح، عن أبيه، عن جدّه: أنَّ النبي ﷺ قال له: «**ما ولد لك؟**». قال: ما عسى أن يولد لي؟ إمّا غلام أو جارية. قال: «فمن يشبه؟» قال: من عسى أن يشبِه؟ إمّا أباه وإمّا أُمّه. فقال النبي ﷺ: «**مه، لا تقولنَّ هذا، إن النطفة إذا استقرّت في الرحِم أحضرها الله تعالى كلَّ نسب بينها وبين آدم، أما قرأت**: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨]». قال: «**سلَكك**».

وأخرج ابن عساكر في «**تاريخه**» [(٦١/ ١٩٩)]: عن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ قال: «**إنما سماهم الأبرار، لأنهم برُّوا الآباء، والأبناء**».

المطففين:

أخرَج الشيخان: عن ابن عمر: أنَّ النبيّ ﷺ قال: «﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦]، **حتى يغيب أحدُهم في رشَحه إلى أنصاف أُذنَيه**» [البخاري: ٤٩٣٨، ومسلم: ٧٢٠٣، وأحمد: ٤٦١٣].

وأخرج أحمد [٧٩٥٢] والترمذيّ [٣٣٣٤] والحاكم ـ وصححه ـ [(٢/ ٥١٧)] والنسائي [في «عمل اليوم والليلة»: ٤١٨] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ العبد إذا أذنب ذنباً كانت نكتةً سوداءَ في قلبه، فإن تاب منها صُقِل قلبُهُ، وإن زاد زادت حتى تعلوَ قلبه، فذلك الرَّان الذي ذكر الله في القرآن**: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]» [إسناده قوي].

---

(١) في «تفسيره» ١٠/ ٣٤٠٢ (١٩١٤١) التكوير: ٢.

الانشقاق:

أخرج أحمد [٢٤٢٠٠] والشيخان وغيرهما: عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**من نوقش الحساب عُذِّبَ**». وفي لفظ عند ابن جرير: «**ليس يحاسب أحد إلا عُذِّب**». قلت: أليس يقول الله: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]. قال: «**ليس ذلك بالحساب، ولكن ذاك العَرْض**».

[والبخاري: ٤٩٣٩، ومسلم: ٧٢٢٥].

وأخرج أحمد [٢٤٢١٥] عن عائشة، قالت: قلت: يا رسول الله، ما الحساب اليسير؟ قال: «**أن ينظر في كتابه، فيتجاوز له عنه، إنَّه مَنْ نُوقش الحسابَ يومئذ هلك**» [وهو صحيح].

البروج:

أخرج ابن جرير [(٣٠/١٢٨) سورة البروج] عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «**اليوم الموعود: يوم القيامة، وشاهد: يوم الجمعة، ومشهود: يوم عرفة**». له شواهد.

وأخرج الطبرانيّ: عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ الله خلق لوحاً محفوظاً من درّة بيضاء، صفحاتُها من ياقوتةٍ حمراءَ، قلمُه نور، وكتابُه نور، لله تعالى فيه في كل يوم ستون وثلاثمئة لحظة، يخلُق ويرزق، ويُميت ويحيي، ويعزّ ويذلّ، ويفعل ما يشاء**».

سبح [الأعلى]:

أخرج البزَّار: عن جابر بن عبد الله، عن النبيّ ﷺ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ قال: «مَنْ شهد أن لا إله إلا الله وخلَع الأنداد، وشهد أنّي رسول الله». ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥]. قال: «**هي الصلوات الخمس والمحافظة عليها والاهتمام بها**».

وأخرج البزَّار: عن ابن عباس قال: لمَّا نزلت: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأعلى: ١٨]. قال النبيّ ﷺ: «**كان هذا ـ أو كلُّ هذا ـ في صحف إبراهيم وموسى**».

الفجر:

أخرج أحمد [١٤٥١١] والنّسائيّ [في «الكبرى»: ٤١٠١] عن جابر، عن النبيّ ﷺ قال: «**إن العَشْر عَشْرُ الأضحى، والوتر يومُ عرفةَ، والشفعَ يومُ النحرِ**». قال ابنُ كثير: رجاله لا بأس بهم، وفي رفعه نكارة.

وأخرج ابن جرير: عن جابر مرفوعاً: «**الشفع اليومان، والوتر اليوم الثالث**».

وأخرج أحمد [١٩٩١٩] والترمذيّ [٣٣٤٢] عن عمران بن حُصين: أن رسول الله ﷺ سئل عن الشفع والوَتر، فقال: «**الصلاة بعضها شَفعٌ وبعضُها وِتْر**» [إسناده ضعيف].

البلد:

أخرج أحمد [١٨٦٤٧] عن البراء قال: جاء أعرابيّ إلى النبي ﷺ فقال: علِّمني عملاً يُدْخلني الجنةَ.

قال: «**عِتْق النسمة، وفكُّ الرقبة**». قال: أوليستا بواحدة؟ قال: «**لا، إن عِتْقَ النَّسمة أن تُفْرَدَ بعتقِها، وفكَّ الرقبة أن تُعين في عِتْقها**» [إسناده صحيح].

الشمس:

أخرج ابن أبي حاتم[1] من طريق جُويْبر: عن الضحاك، عن ابن عباس: سمعت رسول الله ﷺ يقول في قول الله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]: «**أفلحت نفس زكاها الله تعالى**».

ألم نشرح:

أخرج أبو يعلَى [١٣٨٠] وابن حِبّان في «**صحيحه**» [١٧٧٢ موارد]: عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: «**أتاني جبريل فقال: إن ربك يقول: أتدري كيف رَفَعْتُ ذِكرَك؟ قلتُ: الله أعلم، قال: إذا ذُكرتُ ذُكِرْتَ معي**» [إسناده ضعيف].

الزلزلة:

أخرج أحمد [٨٨٦٧] عن أبي هريرة قال: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]. قال: «**أتدرون، ما أخبارها؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**أن تَشهَدَ على كلِّ عبدٍ أو أمَة بما عَمِل على ظهرِها؛ أن تقول: عَمِل كذا وكذا في يوم كذا وكذا**» [إسناده ضعيف].

العاديات:

أخرج ابن أبي حاتم[2] بسند ضعيف: عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]. قال: «**الكنود الذي يأكل وحدَه، ويضرب عبده، ويمنع رِفْدَه**».

ألهاكم:

أخرج ابن أبي حاتم[3]: عن زيد بن أسلم ـ مرسلاً ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ **عن الطاعة** ﴿حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ **حتى يأتيكم الموت**».

أخرج أحمد [١٤٦٣٧] عن جابر بن عبد الله قال: أكل رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رُطَباً، وشربوا ماء، فقال رسول الله ﷺ: «**هذا من النعيم الذي تُسألون عنه**» [إسناده صحيح].

وأخرج ابن أبي حاتم[4]: عن ابن مسعود، عن النبيّ ﷺ: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [ألهاكم: ٨] قال: «**الأمن والصحّة**».

---

(١) في «تفسيره» ١٠/ ٣٤٣٧ (١٩٣٤٦)، الشمس: ٩.
(٢) في «تفسيره» ١٠/ ٣٤٥٨.
(٣) في «تفسيره» ١٠/ ٣٤٥٩ (١٩٤٥١).
(٤) في «تفسيره» ١٠/ ٣٤٦٠ (١٩٤٦١).

الهمزة:

أخرج ابن مردويه عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨]. قال: «مُطْبَقَة».

أرأيت:

أخرج ابن جرير [في «تفسيره»: ٣٠/ ٣١١] وأبو يعلَى [٧٠٤ و٨٢٢]: عن سعد بن أبي وقاص قال: سألت رسول الله ﷺ عن: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]. قال: «**هم الذين يؤخِّرون الصلاةَ عن وقتها**» [وإسناده حسن].

الكوثر:

أخرج أحمد [١١٩٩٤] ومسلم [٨٩٤] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**الكوثرُ نهرٌ أعطانيه ربِّي في الجنة**».

النصر:

أخرج أحمد [١٨٧٣] عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ قال رسول الله ﷺ: «**نُعِيَتْ إليَّ نفسِي**» [وإسناده ضعيف].

الإخلاص:

أخرج ابن جرير [في «تفسيره» سورة الإخلاص]: عن بُريدة ـ لا أعلمه إلا رفعه ـ قال: «**الصّمد الذي لا جوف له**».

الفلق:

أخرج ابن جرير [في «تفسيره» سورة الفلق]: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**الفَلَق جُبٌّ في جهنم مغطًّى**». قال ابنُ كثير: غريب لا يصحُّ رفعُه.

وأخرج أحمد [٢٤٣٢٣] والترمذي ـ وصححه ـ [٣٣٦٦] والنسائي [في «الكبرى»: ١٠١٣٨] عن عائشة قالت: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فأَراني القمرَ حين طَلَعَ، وقال: «**تَعَوَّذي بالله من شَرّ هذا الغاسقِ إذا وَقَبَ**» [وهو حسن].

وأخرج ابن جرير [«تفسيره» سورة الفلق] عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾. قال: «**النجم الغاسق**» قال ابن كثير: لا يصحُّ رفعُه.

النـــاس:

أخرج أبو يعْلَى [٤٣٠١] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الشيطان واضع خُرطُومَه على قلبِ ابن آدمَ، فإن ذكر الله خَنَسَ ـ أي: سكن ـ وإن نسي اِلتَقَم قلبَهُ، فذلك الوسواسُ الخنَّاس**» [إسناده ضعيف].

فهذا ما حضرني من التفاسير المرفوعة المصرّح برفعها، صحِيحِها وحسنِها، ضعيفِها ومرسلها ومعضلها، ولم أعوّل على الموضوعات والأباطيل.

وقد ورد من المرفوع في التفسير ثلاثة أحاديث طوال تركتها:

أحدها: الحديث في قصّة موسى مع الخضر، وفيه تفسير آيات الكهف، وهو في صحيح البخاريّ [٤٧٢٥] وغيره [وأحمد: ٢١١١٨].

الثاني: حديث الفتُون، طويل جدًّا في نصف كُرّاس، يتضمّن شرح قصة موسى، وتفسير آياتٍ كثيرة تتعلَّق به، وقد أخرجه النَّسائيّ وغيره، لكن نبّه الحفاظ ـ منهم المزّيّ وابن كثير ـ على أنه موقوف من كلام ابن عباس، وأنَّ المرفوع منه قليل، صرِّح بعزوه إلى النبي ﷺ، قال ابنُ كثير: وكأنَّ ابن عباس تلقَّاه من الإسرائيليات.

الثالث: حديث الصور، وهو أطول من حديث الفتون، يتضمّن شرح حال القيامة، وتفسير آيات كثيرة من سُوَرٍ شتى في ذلك، وقد أخرجه ابن جرير، والبيهقيّ في «**البعث**»[1]، وأبو يعلَى، ومداره على إسماعيل بن رافع قاضي المدينة، وقد تكلِّم فيه بسببه، وفي بعض سياقه نَكَارة، وقيل: إنه جمعه من طرق أو أماكن متفرقة، وساقه سياقاً واحداً.

وقد صرَّح ابن تيمية[2] فيما تقدَّم وغيره: بأنَّ النبي ﷺ بَيَّن لأصحابه تفسيرَ جميع القرآن أو غالبه.

ويُؤيد هذا: ما أخرجه أحمد وابن ماجه عن عمر أنه قال: مِن آخر ما نزل آيةُ الرِّبَا، وإن كان رسول الله ﷺ قُبِض قبل أن يفسِّرَها [أحمد: ٢٤٦، وابن ماجه: ٢٢٧٦ وهو حديث حسن].

دلَّ فحوى الكلام على أنّه كان يفسِّر لهم كلَّ ما نزل، وأنه إنما لم يفسر هذه الآية لسرعة موته بعد نزولها، وإلا لم يكن للتخصيص بها وجه.

وأما ما أخرجه البزَّار عن عائشة قالت: ما كان رسول الله ﷺ يفسِّر شيئاً من القرآن إلا آياً بعدد علمه إياهنَّ جبريل. فهو حديث منكر كما قاله ابن كثير؛ وأوّله ابن جرير وغيره على أنها إشارات إلى آيات مشكلات أشكلنَ عليه، فسأَل الله علمهنَّ، فأنزله إليه على لسان جبريل.

(١) «البعث والنشور» للبيهقي ص٣٣٦ رقم (٦٠٩). وهو آخر حديث في الكتاب.

(٢) في «مقدمة في أصول التفسير» ص١٨.

وقد منَّ الله تعالى بإتمام هذا الكتاب البديع المثال، المنيع المنال، الفائق بحسن نظامه على عقود اللآل، الجامع لفوائد ومحاسن لم تجتمع في كتاب قبله في العصور الخَوال. أسَّستُ فيه قواعد معينة على فهم الكتاب المنزل، وبيّنتُ فيه مصاعد يُرتقى فيها للإشراف على مقاصده ويُتوصَّل، وأركزت فيه مراصد تفتح من كنوزه كلَّ باب مقفَل. فيه لباب العقول، وعباب المنقول، وصواب كلِّ قول مقبول. محّضتُ فيه كتب العلم على تنوّعها، وأخذت زُبَدها ودرّها، ومررت على رياض التفاسير على كثرة عددِها، واقتطفت ثمرها وزهرها، وغُصت بحار فنون القرآن فاستخرجت جواهرَها ودرَرها، وبقرت عن معادن كنوز فخلَّصت سبائكها، وسبكت فقَرها، فلهذا تحصَّل فيه من البدائع ما تُبَتُّ عنده الأعناق بتّاً، وتجمَّع في كل نوع منه ما تفرّق في مؤلفات شتى، على أني لا أبيعه بشرط البراءة من كلِّ عيب، ولا أدَّعي أنه جمع سلامة، كيف والبَشر محلّ النقص بلا ريب، هذا وإنيّ في زمان ملأ الله قلوب أهليه من الحسد، وغلب عليهم اللُّؤم حتى جرى منهم مجرى الدم من الجسد.

وإذا أرادَ الله نشر فضيلةٍ ... طُوِيت أَتاح لها لسان حسود

لولا اشتعالُ النار فيما جاورت ... ما كان يعرف طيب عَرْف العود

قوم غلب عليهم الجهل وطمَّهم، وأعماهم حب الرياسة وأصمّهم، قد نكبوا عن علم الشريعة ونسوه، وأكبوا على علم الفلاسفة وتدارسوه؛ يريد الإنسان منهم أن يتقدم ويأبى الله إلا أن يزيده تأخيراً، ويبغي العزّ ولا علم عنده فلا يجد له وليًّا ولا نصيراً.

أتمشي القوافي تحت غير لوائنا ... ونحنُ على أقوالها أُمراءُ

ومع ذلك فلا ترى إلا أنوفاً مشمرة، وقلوباً عن الحق مستكبرة، وأقوالاً تصدر عنهم مفتراة مزورة، كلَّما هديتَهم إلى الحق كان أصمَّ وأعمى لهم، كأنَّ الله لم يُوكل بهم حافظين يضبطون أقوالهم وأعمالهم، فالعالم بينهم مرجوم يتلاعب به الجهال والصبيان، والكامل عندهم مذموم داخل في كفة النقصان.

وايم الله، إن هذا لهو الزمان الذي يلزم فيه السكوت والمصير حِلْساً من أَحْلاس البيوت. ورد العلم إلى العمل، لولا ما ورد في صحيح الأخبار: «**مَنْ عَلِم علماً فكتَمه ألجمه اللهُ بلجام من نار**». [صحيح: أحمد: ٧٩٤٣] ولله در القائل:

ادأبْ على جَمْع الفضائل جاهداً ... وأَدِمْ لها تعب القَريحة والجسدْ

واقْصد بها وجهَ الإله ونَفْعَ مَنْ ... بلغته ممن جدّ فيها واجْتَهدْ

واتركْ كلامَ الحاسدين وبغيَهُمْ ... هَمَلاً فبعدَ الموت ينقطع الحسد

وأنا أضرع إلى الله جلّ جلاله، وعزَّ سلطانُه، كما مَنَّ بإتمام هذا الكتاب أن يتم النعمة بقبوله، وأن يجعلنا من السابقين الأولين من أتباع رسوله ﷺ، وألَّا يخيِّب أملَنا فهو الجوَاد الذي لا يخيب مَنْ أمّله، ولا يخذل من انقطع عمّن سواه وأمّ له.

وصلى الله على من لا نبي بعده، سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون[١].

  

(١) وفي الختام أقول: اللهم لَكَ الحمدُ أَنْ مَنَنْتَ عليَّ باختيار هذا الكتاب، ومن ثَمَّ خدمته... فكما أكرمتَني بإتمامه، أكرمني بقبوله في ميزان الحسنات، يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم. كما أسألك ـ يا أرحم الراحمين ـ أن لا تَحرِم سجلَّ والديَّ وأشياخي ومَن ساهم في إنجاز هذا السِّفْرِ الكريم، من ذلك الكرم والقبول... ومن حقي على من طالع في هذا الكتاب أن يَخُصَّني بدعوة في ظهر الغيب. لا تنسها ـ يا أخي ـ، ولَكَ مني مثل ذلك. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس الأعلام

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الطاء

حرف العين

حرف القاف

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

  